إعداد واشراف وتنسيق
أ.د/نادية سعيد عيشور

التحول المجتمعي في الوطن العربي

المؤشرات، الآليات والأبعاد

"حالة الجزائر"

2019

إعداد وإشراف وتنسيق:

أ د / نادية سعيد عيشور

أشغال الندوة الوطنية حول:

التّحول المجتمعي في الوطن العربي؛
المؤشرات، الآليات والأبعاد
- حالة الجزائر-

يوم الخميس الموافق لـ 20 جوان 2019

تنظيم قسم علم الاجتماع

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

جامعة محمد لمين دباغين - سطيف2/الجزائر

الإتّجاهات الايديولوجية والأمانة العلمية مسؤولية شخصية

عنوان الكتاب : التّحول المجتمعي في الوطن العربي؛
المؤشرات، الآليات والأبعاد - حالة الجزائر-
المـــــؤلف : مجموعة من المؤلفين
إعداد وإشراف وتنسيق: أ د/ نادية سعيد عيشور
الإيداع القانوني : السداسي الأول – 2019
ردمـــــك : ISBN-978-9931-673-10-1
النـــــاشر : دار سوهـام للنشر و التوزيع
الطبعة الأولى : 2019 م
الحجـــم : 17 x 24
عدد الصفحات : 802

جميع الحقوق محفوظة

العنوان: حي فيلالي ع (د) رقم 4 قسنطينة – الجزائر

هاتف / فاكس: 00213 31.92.24.69

البريد الالكتروني: souhemedition@yahoo.fr

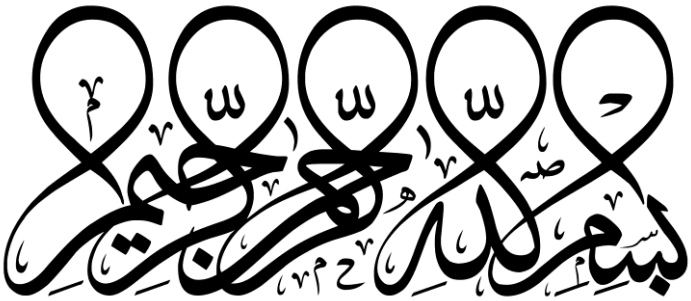
بسم الله الرحمن الرحيم

يارب:

عافية و أمان و أيام جميلة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جـــامعة محمد لمـــــين دبـــاغين – سطيف 2 –

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

مستخرج من محضر المجلس العلمي

لكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية رقم21 -2018

في اليوم 14-17 من شهر أكتوبر عام ألفين و تسعة عشر(2018)، وافق المجلس العلمي على برمجة الندوة الوطنية لقسم علم الاجتماع تحت عنوان:"**التحول المجتمعي في الجزائر**" .

رئيس المجلس العلمي

عميد الكلية

اعـــداد وإشـــراف وتنسيق:

أ د نـــادية سعيد عيشـــور

قسم علم الاجتماع. جامعة محمد لمين دبّاغين . سطيف2 -الجزائـــر

المراجعة اللغوية:

د سليمة عياض. جامعة ورقلة-الجزائر

أعضاء اللجنة العلمية:

أ د نادية سعيد عيشور	قسم علم الاجتماع . جامعة سطيف2
أ د يوسف عنصر	قسم علم الاجتماع . جامعة قسنطينة2
أ د بلقاسم نويصر	قسم علم الاجتماع . جامعة سطيف2
أ د كمال بلخيري	قسم علم الاجتماع . جامعة سطيف2
أ د عبد الوهاب جوده الحايس	قسم علم الاجتماع . جامعة عين شمس . مصر
أ د ماهر عبد العال الضبع	قسم علم الاجتماع . جامعة المنوفية . مصر
أ د امحمد دلاسي	قسم علم الاجتماع . جامعة الاغواط
أ د ليلى قطـــاف	كلية العلوم الاقتصادية. جامعة سطيف1
أ د الأزهر الـــعقبي	قسم علم الاجتماع . جامعة بسكرة
أ د عبيدة صبطي	قسم علم الاجتماع. جامعة بسكرة
أ د صباح عياشي	قسم علم الاجتماع. جامعة الجزائر2
د فكري لطيف متولي	قسم العلوم النفسية والتربوية – جامعة بنها . مصر
د نصر الدين غراف	قسم علوم الاعلام والاتصال . جامعة سطيف2
د احمد عبد الحكيم بن بعطوش	قسم علم الاجتماع . جامعة باتنة1
د سميرة لغـــويل	قسم علم الاجتماع . جامعة باتنة1
د نـــوار بـــورزق	قسم علم الاجتماع. جامعة العربي التبسي
د سلطـــان بلغيث	قسم علم الاجتماع. جامعة العربي التبسي
د الطيب بلوصيف	قسم علوم الاعلام والاتصال . جامعة سطيف2
د العمري عيسات	قسم علم الاجتماع . جامعة سطيف2
د فروق يعلـــى	قسم علم الاجتماع . جامعة سطيف2
د بوجمعة كوسة	قسم علم الاجتماع . جامعة سطيف2
د كريمة فلاحـــي	قسم علم الاجتماع . جامعة سطيف2
د عبد المالك بلالي	قسم علم الاجتماع . جامعة سطيف2

فهرس المحتويات

ديباجة الندوة الوطنية		
		6
الفضاء المفتوح ونكسة الإبداع في الوطن العربي	أ د نادية سعيد عيشور. جامعة سطيف2/الجزائر	11
المدخل النظري لمفهوم ونظريات التغير -التحول المجتمعي		
عوامل وأسباب التحول المجتمعي	د روفية زارزي. جامعة سطيف2	56
الاتجاهات الفكرية والنظرية المفسرة للتغير الاجتماعي	د فطوم بلقبي. جامعة المسيلة	80
التحولات المجتمعية في نظر كل من أوغست كونت و مالك ابن نبي– مقاربة نظرية–	د ياسمينة كتفي. جامعة المسيلة	114
العوامل المؤثرة في التحول المجتمعي في الوطن العربي		
أزمة المشاركة السياسية والتّحول الديمقراطي في الوطن العربي	أ د نادية سعيد عيشور. جامعة سطيف2	144
العولمة والتحولات الاقتصادية	أ د ليلى قطاف. جامعة سطيف1	194
تشكّل المجتمعات الافتراضية في ظل التحولات التكنولوجية وتأثيرها على التواصل الأسري	د وليدة حدادي.. جامعة سطيف2	208
الفتاوى الدينية بين واقع متحول وعقيدة ثابتة	حنان برقرق. جامعة قسنطينة2	229
الدّواعي الأمنية للمشاركة السياسية للمرأة العربية	أ د نادية سعيد عيشور. جامعة سطيف2	261
إشكالية العمران في ظل صراع الأصالة وتحولات المعاصرة	د زهية شويشي. جامعة سطيف2	331
الانفتاح العولمي– الإعلامي والثورة التكنولوجية والتغير في العالم العربي	د سليمة فيلالي. جامعة سطيف2	359
التحول المجتمعي في الجزائر؛ المظاهر، المؤشرات والأبعاد		
التحول القيمي ومؤشراته في المجتمع الجزائري	د عواطف عطيل لموالدي. جامعة الطارف	381
دينامية الأسرة والتحولات المجتمعية في الجزائر	د احمد عبد الحكيم بن بعطوش. جامعة باتنة1	409
الأسرة الجزائرية بين الثابت والمتغير	د فروق يعلى. جامعة سطيف2	439
تحول القيم الأسرية في الجزائر	د سميرة لغويل. جامعة باتنة1	462
التغييرات الاجتماعية للأسرة الحضرية في الجزائر	د. فتيحة تمريست. جامعة بسكرة	482
مظاهر وأبعاد التغير الاجتماعي والقيمي داخل الأسرة الجزائرية	د كريمة فلاحي. جامعة سطيف2	509
الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر: 1989-1999	إلهام سوراخ. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية–الجزائر–	533

التحول الاقتصادي في الجزائر؛ طبيعته وعوامله	ريمة مشطوب. جامعة سطيف2	568
التحولات المجتمعية في الجزائر؛ الاصلاحات الجديدة في الإدارة العمومية أنموذجا	أ د الأزهر العقبي. جامعة بسكرة	590
المدرسة الجزائرية والمقاربات البيداغوجية– من بيداغوجيا الأهداف إلى بيداغوجيا الكفاءات	د حنان تومي. جامعة سطيف2	619
التحول الرقمي في إدارة البلديات في الجزائر بين الواقع والمأمول	د حسيبة ملاس. جامعة الطارف	646
اتجاهات أساتذة الجامعة حول ظاهرة العولمة– دراسة ميدانية بجامعة العربي التبسي–	د سلطان بلغيث. جامعة العربي التبسي– تبسة	673
درجة الصحة النفسية عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية. –دراسة ميدانية بولاية سطيف–	د سلمى شيحي. جامعة سطيف2	703
الجمعيات كآلية للتغيير في المجتمع الجزائري	د كنزة عيشور. جامعة سطيف2	735
خاتمة ؛ توصيات واقتراحات		
الحراك الشعبي في الجزائر؛ أهو سبب للأزمة أم انفراج لها؟ قراءة لواقع التحول المجتمعي	أ د نادية سعيد عيشور. سطيف2	758
التوصيات والاقتراحات	المشاركون في أشغال الندوة	793

ديباجة الندوة

لاريب أنّ من خصائص البشر (كأفراد وجماعات ومجتمعات وتكتلات دولية) على غرار بقية المخلوقات الحيّة؛ هو عدم الثّبات على حال، فمّسيرة التطور الاجتماعي على صعيد الفكر والممارسة كانت ولا تزال مرهونة عمليا بتطور فلسفة الحياة وبتراكم الخبرة والوعي الاجتماعيين عبر مراحل مختلفة من الزمن. فلكل مجتمع مسيرة تاريخية تحدد ملامحه وهويته، تضبط موقعه في خارطة العالم، كما وترسم طموحه فيما يجسد من أهداف.

وفيما يكون التّغير – التّغيير نحو الأفضل هو – عادة– ما يحلم به ويرومه طموح هؤلاء البشر وتسعى إليه استراتيجياتهم؛ فقد تتدخل عديد العوامل – الموضوعية والذاتية– وبشكل قسري في كثير من الأحيان لتُحول اتّجاه هذا التغير نحو أسوء حال.

يتفق أغلب المفكرين والاقتصاديين والسياسيين وحتى عموم الشعوب أنّ الثورة العقلية والرأسمالية خلال القرون الأخيرة هي من قلّبت العالم رّأسا على عقب، إذ عجّلت وتيرة التّغيرات وضاعفتها مقارنة مع ما أحدثته نظيرتها من الثورات خلال قرون خلت وما زاد من سعتها وشدّة تعقيداتها في عديد من المجالات، إنّما هو التّزايد الهجين للعوامل الظرفية وتفاعلها ضمن بعدي الزمان والمكان بوصفها مفرزات نمط هذا العقل الرشيد ومنها: تجليات الحداثة – قيما وسلوكا–، التوسع في تكنولوجيا الاتصال والاعلام، انتشار العولمة كممارسة سياسية واقتصادية، وكذا كفكر اجتماعي بوصفها منظومة حياة عالمية طغيان التفكير الجيو– سياسي على شّبكة الاتفاقيات المحددة لأشكال علاقات التعاون الدولية وكذا النّاظمة لتقاليد وأعراف العمل لدى المنظمات المدنية العالمية، تدخل استراتيجيات التنمية المستدامة على أعقاب مخلفات سياسات التنمية التقليدية، تطور القواعد والقوانين النّاظمة لشرعية المنافسة الدولية، نّاهيك عن مستجدات تطور فلسفة توازن القوى العالمية والقوى المحتدمة في بُؤر معينة في العالم، في ضوء ارتباطها بمسألتي الاستقرار والأمن والسلام العالمي، هذا دون أنّ نغفل استراتيجيات هذه القوى

لتكريس التّبعية والهيمنة الأزلية للعالم النّامي والعاجز عبر استراتيجيات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، ووفق آليات وطرائق علمية منهجية محكمة.

وكأمثلة حية، أنّ ما نراه –حاليا– في أفق التفاعل الحامي عبر رّاهن تمثلات المشهد السياسي الدّولي، وما يحدث من مواجهات واحتدام للصراع النّاعم والقاسي لم يكن إلاّ لغرض الاستئثار بأسباب التّفوق السّيادي في العالم وبسط الهيمنة الشمولية. فالانشقاق داخل البيت الأوروبي بين بريطانيا والولايات الأمريكية المتحدة وبقية دول الإتحاد الأوروبي، والمواجذهات بين الولايات المتحدة والصين من جّهة، ومع ايران من جّهة ثانية، ومع روسيا وكذا تركيا وكوبا الشمالية من جّهة ثالثة، نّاهيك عن التقارب الصُّوري مع الكوريتين وإسرائيل والمملكة السعودية من جّهة رابعة، كُل ذلك يُّنذر ويّدق نّاقوس الخطر المّحدق بمصالح العالم التّابع في المستقبل القريب والبعيد، هذا الخطر الذّي يستوجب وعّيا عميقا بأبعاده لرسم استراتيجيات المُّواجهة والتّحدي للتّمكين من ضمان البقاء والحضور الدولي والحضاري.

لعل ما يدور في خلّد الإدراك العام أنّ العالم المتخلف تحديدا يتذمر قلقا وانزعاجا مما يتجرعه من ويّلات لهذه التّحولات الدولية، وتفاعله مع مجمل اسقاطاتها في المجالات الاقتصادية والسياسية والإعلامية والثقافية وغيرها، هذا زيادة على رصيده السّابق، مما كان مترسبا من مشكلات طال عمرها وتّجذّرت أسباب حيّويتها ونشاطها في عمق ثقافاته المحلية، إذ أسدلت السياسات الوطنية والمجتمعات المحلية جفونها عنها وأسلمت عيونها لسُّبات عميق.

لقد صار العالم الآن يرزح تحت عّبء تدفق وّتيرة السُرعة والسّبق في مجال التّحول بشكل يفوق التوقع والخيال الممكن، فلم يعد يسّيرا على الدول والحكومات التّحكم في مسار هذه التّحولات الداخلية والخارجية، وممارسة قواعد الضبط بكل صرامة ودّقة وشفافية، نتيجة لما أضحى سائدا من صور الانفّلات والانزلاق والمغامرة والاندفاع والفوضى، سواء على صعيد الدول أو المؤسسات أو الجماعات والتنظيمات أو حتى على صعيد الأشخاص كمخرجات مشتركة مترتبة عن تطور فلسفة ثورة العقل هذه.

وبالطبع فإنّ اسقاطات جميع صور التّعقيد والشّدة في مجال التحول على واقع العالم التابع والعالم العربي تحديدا أمر لا مرّية فيه، إذ تستجيب لمختلف هذه الاسقاطات بدرجات مضاعفة ومتفاوتة من بلد إلى آخر مع واقع الحياة، حيث تتدخل قسرا لتحدث عديد الفّجوات التي من شأنها أنّ تؤثر على طبيعة الاستقرار والتوازن سياسيا، وطبيعة الاكتفاء اقتصاديا ومعيشيا، وحتى على بّنية وشّبكة الارتباطات الاجتماعية داخل مختلف المؤسسات، ولدى شرائح بشرية وعمرية واسعة.

ولئن تّلونت مجمل المعضلات والأحداث الحاصلة في العالم العربي بنُّكهات غربية واتخذت ظاهريا أشكالا في الفكر والممارسة للتعبير عن بداية فعلية للانطلاق نحو التّحول الديمقراطي وامتطاء نمط الحياة المدنية على الشّاكلة الغربية (دستوريا، سياسيا وثقافيا)؛ فإنّ انبثاقها من ربّوة القيود والموانع السوسيو- ثقافية المتجذرة في الأصول العرفية والمنطلقات التّصورية والاعتقادية؛ قد تجعل من معطى نُّموها نّموا موازيا لفوضى عارمة بل وغامضة ومعقدة لا حدود لها، يستصعب قراءة انعكاساتها وايجاد أنسب الحلول لها على المدى القريب والبعيد، لاسيما إنّ فاقمت حالات التّلكؤ من مضاعفاتها غير المتوقعة.

حيث نقف على مؤشرات كثيرة ومعقدة للتحول المجتمعي في العالم العربي يشكل محور اهتمام عديد النّدوات في العالم العربي، كتطور الحركات الإسلامية وفرص اندماجها ضمن الحوار الديمقراطي، تّجليات وأبعاد الثورات العربية أو ما يسميه البعض بالربيع العربي أو الحراك العربي، ارتفاع منسوب المشاركة السياسية للمرأة العربية دستوريا فيما يسجل عزوفا في أوساط الشباب خاصة عن المشاركة الفعلية، التّدهور الاقتصادي والتّذبذب و/أو انخفاض أسعار البترول وعلاقته بانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، ارتفاع معدلات بعض المشكلات الاجتماعية: كارتفاع معدل البطالة في أوساط الشباب العربي، انتشار ظاهرة العنف والجريمة والتنظيمات الإرهابية، انتشار الأوبّئة والأمراض وتنامي ظاهرة الإصابة بالأمراض النّفسية والعقلية والانتحار، ارتفاع نسبة العنوسة في أوساط الإناث والذكور وانتشار مظاهر التفكك الأسري والتّسول وعمالة الأطفال والتّسرب المدرسي، الهجرة السّرية للنّساء وغير الشرعية لكليهما، وبروز مشكلة

اختطاف الأطفال والقصر، وتنظيمات تهريب البشر والاتّجار بالأعضاء البشرية، تهريب وغسيل الأموال، الإدمان على المخدرات وغيرها كثير مما لا يمكن حصره كليا، هي مؤشرات سوسيولوجية- إحصائية دالة دلالة قاطعة عن حالة التّحول في المجتمعات العربية.

وإذا كان معلوما مقدار ما تتمتع به هذه البلدان (العربية) من إمكانات كبيرة طبيعيا وبشريا قد تفوق امكانات عديد البلدان الأوروبية والآسيوية والأمريكية، فإنه معلوم أيضا أنّ سوء التخطيط واغفال مراجعة مختلف الصعوبات والمعوقات السوسيو – مجتمعية في حينها؛ قد تقلل من فرص تحقيق الأهداف والمُضّي قدما نّحو تحقيق آفاق تنموية بالغة الأهمية، هذا على الصّعيد المحلي، أمّا على الصّعيد الخارجي فإنّ ما يعيشه العالم اليوم من ضغوطات أمنية وسياسية واقتصادية معقدة، لها مضاعفاتها الآنية والبعدية الايجابية والسّلبية، على البّشر كّافة؛ زيادة على ما يشهده العالم التّابع والعربي على وجّه الخصوص من تّردي متزايد للأوضاع بصفة عامة، يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر وبدرجات متفاوتة على مستوى الدّافعية نحو انجاز الفعل الحضاري المّأمول من قبل الشّعوب والحكومات.

وفي ضوء ما ذكر؛ فقد عرفت الجزائر كغيرها من بلدان العالم التّابع والعربي أشكالا من مستويات التطور الاجتماعي عكست أوضاعا مختلفة؛ محفوفة بتحديات وخصائص ظرفي الزمان والمكان. سواء في التاريخ القديم أو التاريخ الوسيط أو التاريخ الحديث. وإذا كان أكثر ما يعنينا هو آخر مراحل التطور التاريخي؛ فإن العوامل والظروف التي هّيكلت بدّقة متناهية خارطة الجزائر وحددت هويتها في مراحل ما قبل الاحتلال الفرنسي وبعد الاستقلال أيضا؛ لا تنفّك تختلف كثيرا عن العوامل ذاتها التي عملت على هيكلة خرائط البلدان المتخلفة في العالم ككل.

من هنا نتساءل كعرب، كجزائريين وكباحثين عن إمكانات وآليات الخروج من نطاق مختلف هذه الأزمات التي نعيشها، إذ نرغب في تباحث سبل تّدارك الأخطاء ومواجهة التّحديات وكيفية تجاوز العراقيل وفرص التّمكين لتجسيد شّروط نهضة اقتصادية وسياسية وتربوية مرموقة.

من هذا المنطلق؛ يروم مشروع النّدوة العلمية الوطنية المقرر عقدها يوم 20 جوان 2019 تشخيص حالة التّحولات المجتمعية على الصعيد القيمي والسياسي والاقتصادي والرّقمي والإداري والتربوي في الوطن العربي كما في الجزائر وخاصة " **التحول الاقتصادي والديمقراطي**" لاسيما في مراحل انتقالية؛ تشهد فيها " **تحولات مجتمعية قيمية معقدة**"؛ مُوازية عّامة وعميقة على أصعد ومؤسسات عدّيدة، كما يروم البحث في مؤشرات، مظاهر وآاليات هذا التّحول المجتمعي ويسعى إلى تحديد أبعادها وآفاقها على المدى القريب والبعيد.

أ د نادية سعيد عيشور– رئيس الندوة العلمية الوطنية

سطيف في 05 مـــاي2019

المداخلة الافتتاحية

الفضاء المفتوح ونكسة الصناعات الابداعية

قـــراءة في أفكار الهويات الابداعية لجون هارتلي

أ د نـــادية سعيد عيشور*

مُلخّص البحث

برغم كوننا الفقراء والأتباع في سياق النظام العالمي الجديد، فإنّ صمودنا في مّواجهة ما تعجز عقولنا على إدراك كنّهه، وما لا تّستسيغ قلوبنا استحسانه؛ يجبرنا راغبين لا كارهين، على مناظرة موقف التّماهي المرتقب في تصورات أغنياء العالم وسادتهم. إنّ مشروع الصناعات الإبداعية هو امتداد لمشروع تاريخي عريق لتّعلق السّادة بولع تشييد الهيمنة وبسطها على العـــامة. حيث تتّجه المسّاعي إلى تعميم نمط المجتمع الرقمي، أو المجتمع الآلي، أو المجتمع السّبيري، أو مجتمع المعلومات، وفق أهداف صمَّمت استراتيجياتها هندريا، لتصل إلى غاية؛ تُفضي إلى تّأليه نظام عولمي أميركي افتراضي، عبر الفضاء الأبيض المفتوح.

في ضوء ذلك، تروم المداخلة الحالية مناقشة أهم ما ورد من أفكار حول الهويات الإبداعية في حدود ارتباطها بدلالات الفضاء المفتوح لجون هارتلي.

الكلمات المفتاحية:

الصناعات الإبداعية، الفضاء الأبيض المفتوح، الحتمية التكنولوجية، المجتمع الرقمي.

* أستاذة التعليم العالي. علم الاجتماع. جامعة محمد لمين دباغين– سطيف2/ الجزائر

يتوق الإنسان إلى «**الحـــرية**» بقدر ما يتوق إلى «**الـــرّفاهية**»، وضمن ثّنايا الزّيجة لهذّين المفهومين تنعتق ثنائية مضيئة لدّرب هذا المسعى في مجاراة الأحقاب التاريخية إنّها ثنائية التّطابق في الدّلالة بين «**المـــواطن**» كترجمة فورية «**للمستهلك**» إنّه توّصيف عاكس لمنطق فلسفة اللّيبرالي ضمن نطاق المجتمع الرأسمالي، أين ترتب على ترّسيخ فهم مبادئ «**حقـــوق الإنســان**»؛ بداية تّشكل ملامح المجتمع المدني بعد الثورات الأربع على التّوالي: الثورة البريطانية، ثم الثورة الفرنسية، ثم الثورة الأمريكية وأخيرا الثورة البلشفية في روسيا، إذ حُظيت بالقسط الأكبر من الاهتمام ضمن الأجّندات الرسّمية ومذكرات التفاهم الدولية، تحّفها العناية الفائقة في مجال السّلوك، ما جعل منها، توّاليا ميّزة التفاعل الاجتماعي الحضاري في المجتمعات الراقية. إذ رافق هذا التقدم في حقل الممارسات السلوكية الاجتماعية، من المجتمع الصناعي، إلى المجتمع التكنولوجي، إلى المجتمع المعلوماتي، إلى المجتمع الاستهلاكي؛ تطور مُّوازي لمستويات التفكير في حقل الممارسة السوسيولوجية، من الفكر الحداثي، إلى فكر ما بعد الحداثي، إلى فكر عولمي ليبرالي ليصل إلى أعتاب جدل فكري تعددي.

وفي خضم هذا التقدم على الصعيدين الاجتماعي والفكري؛ تزامن تطور هذه المفاهيم بوصفها مبادئ وقيم أو سلوك وتفاعل؛ وتوصيف الإطار التفاعلي ضمن بعدي الزمان والمكان؛ هذا الذّي يستّحوش حقول الممارسة الفعلية لهذه الحقوق، تحت مُسمّى «**الفضاء العمومي**» ضمن نطاق «**الإنسانية المدنية**»، أين يستمد لونه وخصائصه، بمقدار ما يتمثله من أقساط الحرية في ارتباطها بّنيويا بمستوى الرفاهية. وما يجسده، توّاليا، من مشاركة مواطناتية على غرار ما يستهلكه من ثقافة مدنية؛ ترسم صورة هجينة ونقّية: للهُّوية الشخصية – الهُّوية المجتمعية.

غالبا ما كرس ثالوث (**حقوق الإنسان، الديمقراطية والفضاء العمومي**)؛ الصّفة الغالبة في تصنيف الدول والمجتمعات عالميا، وتقسيمها إلى: دول شمال ودول جنوب دول مركز ودول محيط، دول غنية ودول فقيرة، دول متقدمة ودول متخلفة، دول سّيادية ودول تّابعة، دول سبّاقة ودول لحّاقة، دول مهيمنة ودول خاضعة.

في خضم التّواصل في معركة فهم الذّات والصّمود أمام تحديات تحقيق المزيد من متطلبات الحرية والرفاهية، في فضاء عمومي مشبّع بقيم المواطناتية، ومحفز على المشاركة الشاملة؛ تلتقي إرادة القمّة والقاعدة في تصور ملائم لمستوى التغيرات يصدح عن رغبة التنافس والمبارزة والتناظر لبلوغ مكانة – الذّروة من مستوى الرّيادية في العالم؛ هذا الذّي دفع بالدراسات والأبحاث وفق السياسات المنظرة لها، إلى تحقيق الكثير من الاختراعات؛ تمتلك القدرة على طمس ملامح التخلف من الوجود حتى ولو على المدى البعيد، إنّها نقلة نوعية مميزة لمجتمع متميز ومتفرد بالتفوق؛ يجسد التحول من عالم الهويات الثقافية إلى الفنون الإبداعية إلى الصناعات الثقافية وصولا إلى الصناعات الإبداعية والهويات الإبداعية، إذ هي الميزة الوحيدة للتنافسية في مجال الاقتصاد والسياسة والفن والثقافة والعلم وفي كل شّيء. وعلى هذا القدر من تمدد الهّويات حدث التّمدد ذاته في مجال الفضاء العمومي، ليتجاوز هو الآخر الحدود القطرية منسحبا على كافة أرجاء الكرة الأرضية، عبر وسائل الإعلام والإتصال أو تكنولوجيا المعلوماتية؛ بحلّة جديدة باسم الفضاء المفتوح، أو الفضاء الأبيض أو الفضاء الافتراضي، أو الفضاء العالمي.

فعلى قدر تطور الخبرة الإنسانية في مجال ترّسيخ هذه المبادئ (حقوق الإنسان) وتكريسها ممارساتيا، على قدر ما تطور وعي النّاس وإدراكهم لحقيقة التناقض في ذّواتهم في جانبها المظلم وغّيها المّبلط بالنّوايا الحسنة؛ نتحدث هنا عن الهيمنة الممارسة على رهّط من الشعوب والدول؛ باسم فلسفة حقوق الإنسان، المجتمع المدني. فاحتفاء التفكير الاستراتيجي بما أنجزه –حاليا– من منطق الغلبة في مجال التقدم، بدءا بالصناعات السّلعية مرورا بالصناعات الثقافية (السّلع الثقافية) عبر السينما والتلفزيون والإذاعة وصولا إلى الصناعات الإبداعية (الهُّوية الإبداعية) عبر البروتوكولات والمصادر المفتوحة ومواقع التواصل الاجتماعي؛ إنّما قد ينذر بتطلع هؤلاء إلى الاستقطاب، إنّ لم نقل الاستحواذ على أجود الموارد البشرية للشعوب والدول كرأسمال اجتماعي، قد يسمح بتّمكين أصولهم أو "مجتمعاتهم الأّم" من التّخلص تدريجيا من ربقة قيود التبّعية وتبعاتها كالذل والهّوان.

لا جّرم أنّ الحكومات والأنظمة الرّاكدة، الفاسدة، الظّالمة، تستحق المنزلة الدُّنيا غير أنّ اعتماد فلسفة التفكير الاستراتيجي لإدارة الشّأن العالمي قسرا، تحت مسمى

القانون المدني، وبآليات هيمنية متطورة، ونّابعة من خصائص الأنا الغربي ومن وّحي التجربة "الأوروبي- أمريكية"؛ وتحت ضغط نمو الحساسيات البيّنية لهويات العمق الغربي؛ قد تورط العالم التابع ببقائه عالقا في أوحاله، معيدا لصناعة مشكلاته البنيّوية، مّا يعني اسهامه تلقائيا في استدامة الخنّوع للهيمنة بل واستلابه للحرية والرفاهية على حد سواء؛ حقا إنمّا هو أمر يبعث على الدّهشة والحيرة والخوف من المستقبل ويثير التّساؤل حول نهاية المصير؟.

إنّها اشكالية تتعلق بمقدار التجاوب مع الطرح الحداثي لاستراتيجيات التغيير في العالم الغربي نفسه وفي علاقته بالعوالم المتبقية. هذا الذّي تروم المحاضرة الحالية إلى تقديم قراءة تحليلية وسوسيو- نقدية لأفكار جون هارتلي في مؤلف جماعي (تحت إشرافه) بعنوان: **الصناعات الإبـــداعية، كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعـــــولمة؛ كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعولمة؟**، حيث ورد التركيز على «**مقدمة الكتاب**» التي قام بتحريرها، وكذلك اسهامه الشخصي ممثلا في مبحث «**الهُّويات الإبداعية**». والإشكالية التي تهدف إلى بحثها هي إلى أي مدى يمكن للعالم المتخلف والعربي على وجّه التّحديد أن يستفيد من تجسيد فكرة الصناعات والهويات الإبداعية عبر الفضاء المفتوح؟، بأنّ يسابق الزمن لغاية اللّحاق بالركب الحضاري؟، وقبل هذا هل يمكن النظر إلى فكرة الصناعات الإبداعية كشكل متطور من أشكال ممارسة الهيمنة على العالم؟ أم أنّها مجرد نتاج التّشكيل الديمقراطي الانساني-الحضاري، يستفز روح التّحدي لمواجهة ثقافة الهيمنة نفسها، في سبيل تحرير الشعوب عبر الفضاءات المفتوحة، من استبداد الأنظمة العالمية «**الإمبريالية**» والأنظمة المحلية «**الدُّوغماتية**»* في صناعة الحياة وإثراء فلسفتها تشاركيا؟

* يقصد بها التعصب المطلق.

1] العقل الأحادي ؟ ما مرتكزات فلسفته في التأسيس؛

يمثل العقل الأحادي نّموذج العقل العالمي أمتلك المقدرة بعد ما استوى نضجه على سوقه خلال القرن الثامن عشر تحديدا، تُّوج بعظيم إنجازات فُسّرت؛ ببروز أنماط تفكير جديدة تحتكم إلى معايير الحكم الرشيد أو العقلانية الرّشيدة حيث مجتمع الإنسانية المدنية والديمقراطية هو آخذ في التّشكل، وحيث هي عدوى المواطنة والفضاء العمومي وحقوق الإنسان والحريات العامة والمشاركة العامة؛ آخذة أيضا في التبلور والانتشار تدريجيا وإن تباطأت، من دول المركز نحو دول المحيط، على صعيد الفكر كما على صعيد الممارسة.

ترافق هذه التّحولات الضّخمة في النظرة الثّاقبة في تحليل منتجات العقل الأحادي، مفاهيم عدّة، من شأنها تفسير ما يّروم إليه المجتمع العقلاني في نطاق الإنسانية المدنية: كالحرية والرفاهية، والشهرة، والمتعة، والسّعادة، والتفوق والحمائية.

إنّ مّهمة العقل التجريبي هي ذات طبيعة إنسانية؛ تسعى إلى تعميم النّمذجة المقدر لها الصّمود، عبر عقود من الزمن، وفق قانون الصلاحية في الزمان والمكان. وهي بالطبع نظرة تخص من أنتجها من فلاسفة وعلماء ومراكز بحث في العالم المبُدع.

سوسيولوجيا؛ أشارت أعمال أرون بودون في كتابة "الانشقاق الكبير" وكتابه "السّجال الكبير"، كما أشار جان باديار في كتابة "المجتمع الاستهلاكي"، إلى جانب أعمال جان زيغلير في كتابه أسياد العالم وأولئّك الذين يقاومونهم (2002)، وكتاب إمبراطورية العار والشنار (العولمة الرّأسمالية اللا إنسانية) (2005)؛ إلى ما تّرتب عن وحشية العقل لدى الإمبريالية الرأسمالية ابتداء من الحروب الحامية خلال الحربين العالميتين، مرورا بنظيرتها في زّيها النّاعم بين القوى الكبرى وتلك الضعيفة، فكان من تّداعيات تأثيراتها هذا التقسيم وتوزيع الأدوار الجيو- استراتيجية عالميا، وفق مراحل الانتقال من شكل المجتمع الصناعي فالتكنولوجي فالاستهلاكي حاليا فالروبوتاتي مستقبلا، ووفق وضعية الانحلال من الأنساق المجتمعية المغلقة إلى الأنساق نصف مغلقة إلى الأنساق المفتوحة، ومن الهويات الخاصة إلى التعددية الهوياتوية إلى الهوية الأحادية العالمية.

نقد قيّضت أحكام العقل (العقلانية الراشدة) الجذور الأبستمولوجية لمبادئ النمو الاقتصادي جوانب التكامل في حياة النّاس، وبّرهنت على اعتلاء واستحكام نزعة الغرائز ووحشية مجمل آثارها السّلبية التي طالت البشّرية خلال القرون الثلاثة الأخيرة.

نقد فضح جان ريغلير آليات الاستغلال على نطاق العالم كله، أي كيفية سيطرة شركات العولمة المتعددة الجنسيات على ثروات البشرية. وثلاثة أرباعها تقريبا أمريكية

والربع الباقي أوروبية ويابانية. وأما بقية دول العالم فلا يتركون لها إلّا الفتّات...وعن هذا الوضع الظالم والقاهر الذّي لا يمكن الإفلات منه تنتج أكبر مجزرة في التاريخ: أي مجزرة المجاعة التي تحصد يوميا (قلت يوميا لا شهريا ولا أسبوعيا) مئة ألف شخص"[1].

السّوسيولوجيون المعاصرون يختبرون عن كثب حقيقة شّبه التّرافق المترّنح بين معطى الحدث الواقعي- الاجتماعي وبين معطى الاستنتاج لهذا الحدث كاجتهاد فكري في ظل بيئة شّديدة التحول. فالعلاقة بين الواقع والفكر، هي علاقة إسقاطية دون أنّ يكون موقف التمّاهي فيها كاملا؛ إنّها تعبر عن جدلية التفاعل (الأثر والتأثير) المتبادل بين العالم الموضوعي محل البحث والتّقصي، والباحث الموضوعي القائم على انجاز التّصميم الفكري الخاص بعملية التّقصي نفسها. على هذا النحو، فإذا كانت النظرية السوسيولوجية قد تطورت على إثر تطور الواقع الاجتماعي؛ فإنّ أبرز الاتّجاهات الحديثة في مجال علم الاجتماع الوضعي- الوظيفي وعلم الاجتماع النّقدي والاتّجاهات ذات الطرح التوليفي (الأورو-أمريكي) على وجه التحّديد؛ أضحت تشكل أكثر المرافقين للاهتمام السوسيولوجي بموضوع الحداثة والعولمة.

ففيما يركز التّيار النّقدي على دور الإمبريالية العالمية في تعميق جذور الهوة والطّبقية بين المجتمعات، من خلال تكريس دور آليات الهيمنة وفي مقدمتها الآلية الاقتصادية والإعلامية، ويركز التيار الوضعي على النسق العالمي كمنظور ماكرو سوسيولوجي؛ تجعل الاتّجاهات المسماة بالبدائل السوسيولوجية (التفاعلية الرمزية الاثنوميتودولوجية والفينومينولوجية)؛ تركيزها على أهمية البُنى الاجتماعية، الحاجات الأدوار، المعيش اليومي الخبرة الجماعية، التفاعل، الفضاء المفتوح.... بوصفها أهم وحداتها لنسق التّحليل، التي يجب أنّ تعالج بها موضوع التقدم في سياق العولمة (اقتصاديا، سياسيا وثقافيا)، حيث يكون للإعلام والاتصالية؛ الفعالية الأكبر في تحقيق التوسع والانتشار لاسيما في مجال الصناعات الثقافية، ثم تّواليا، الصناعات الإبداعية.

---

[1] هاشم صالح: **من الحداثة إلى العولمة، رحلة في الفكر الغربي وأثرها في الفكر العربي**، الطبعة الأولى كتاب العربية، التأليف (2)، الرياض، 2010، ص267.

في هذا السّياق؛ تعد نظرية « **النظـــــام العالمـــي**» التّصور الأبرز للعولمة في التراث الماركسي، حيث تمثّل انجازها في جعل المجتمع كوحدة للتّحليل"[1] فيما تنطلق نظرية "ايمانويل فالرشتاين" حول النسق العالمي من مقولة مؤدّاها: "أنّ العولمة هي العملية التي انتشر بها النظام الرأسمالي العالمي على المستوى العالمي، وأنّه نظرا لأنّ النظام العالمي احتفظ بعرض خصائصه في العديد من البلدان فإنّ ظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة"[2] بينما تنظر النظرية العالمية الثقافية إلى العولمة: "باعتبارها نتيجة هيمنة جماهيرية معينة من شأنها تهديد القوميات والثقافات والهويات المحلية، ومصدر إلهام الموقف هو بزوغ ما أطلق عليه الباحث الإعلامي " مارشال ماكلوهان " اسم القرية العالمية، والفكرة الأساسية هنا هي أنّ انتشار الإعلام –بصفة خاصة التلفاز والإنترنت الآن– إنمّا يعني أنّ جميع من في الدول معرضون للصُّور نفسها، وغالبا للوقت نفسه"[3].

من المعلوم في فقّه التّاريخ ولدى جميع المؤرخين أنّ وتيّرة التّغيير في العصر الحديث جّدُ مضاعفة، إذّ فاقت وتيّرة التطور عبر كل العصور التي خلّت. كما أنّ التغيير في العشرية الأخيرة (بداية التّسعينيات) هو ثلاثة أضعاف في قلب ما سبق، ولّعل الاستخدام الفائق لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلوماتية، خاصة بعد الحرب الباردة إلى غاية اليوم قد ساهم مساهمة فّعالة في تصدير جوانب هذا التّغيير إلى العالم، حيث اكتسب التأثير الممارس في مجالات الحياة قوة نّافذة منقطعة النّظير، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحتى دينيا. فأضحى، الاستخدام التطبيقي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الأقدر على استمالة وتنّمية الاتّجاهات لدى مختلف الشّرائح العمرية، ورفع الحواجز

---

[1] جان فيدرفين بيترس: **العولمة والثقافة المزيج الكوني**، ط1، ترجمة خالد كسروي، طلعت الشايب المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2015، ص97. نقلا عن فتيحة حفحوف: **عولمة الاتصال وأثرها على التغير القيمي للأسرة الجزائري**، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم اشراف: ا د نادية عيشور، تخصص علم الاجتماع، جامعة سطيف2، السنة 2018–2019.

[2] انتصار حمد امبية عبد الله الزاوي: **اتجاهات الشباب نحو قيم ثقافة العلمة – دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة قاريونس**، دار الحكمة، ليبيا، 2012، نقلا عن فتيحة حفحوف، مرجع سابق، ص76 ص143.

[3] جون سكوت، **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**، ترجمة عثمان محمد، ط1، المكتبة العربية للأبحاث والنشر، بيروت– لبنان، 2009، ص209. نقلا عن فتيحة حفحوف، مرجع سابق، ص78.

الاجتماعية والحدود القانونية والموانع الدينية، المُصمّمة بشّدة من قبل آلّيات التّنشئة الاجتماعية والتّشكيل الإيديولوجي لمختلف الشعوب. لقد نّجحت، كذلك، في تّكسير ثقافة التّعميم المعتمدة ضمن سياسات الحكومات والدول ذّات الأنظمة الديكتاتورية ضد شعوبها كما مّكنت من نشر الوعّي المتزايد بالحقوق والواجبات الإنسانية المحفوظة في كنّف الشّرائع الدّينية و/أو الدسّاتير القانونية دوليا. بل والتّمكين لخلق ما اسماه جورج زيمل بالألفة الاجتماعية على الصعيد الدولي.

لقد ساعد اعتماد نموذج الإدارة الاستراتيجية بما تضمنه من تكريس لنمط الإدارة الالكترونية والهندرة الإدارية على ضمان تّرسيخ مبادئ الممارسة الديمقراطية بصفتها ثقافة سلوكية، إنّه كشف شمولي لما وراء الأسدّال المرتّخية لغاية في نفس المسؤول لدى مؤسسات المجتمعات المختلفة– المتخلفة، إذ غّدت الشّفافية من أطيب ثمّرات أينّعت بها روح الإدارة الالكترونية، إذ حركت العقل بالتّفكير المُتسائل، وشّغلت النّفس بالحيرة تّارة وبالرغبة تّارة ثانية، وبالجموح نحو تّعاطي التّجاوب والتّجارب تّارة ثالثة. إنّها تحمل قيّما لها قابلية التّغلغل المتواصل بصورة غير إرادية ولا مباشرة على صعيد الفكر والممارسة على حد سواء.

في خضم التنافس العالمي بين من يعتبرون قادة العالم ويمتلكون آليات الهيمنة سياسيا، اقتصاديا وثقافيا وبين من هم يشكلون ضحايا الهزيمة الحضارية والتاريخية والثقافية؛ فقد يتساءل أحدنا عن جدوى إدارة التّحولات في العالم النّامي ومتابعة مختلف القضايا والأحداث طالما تم تطويق أسباب نهضتها، واستزراع بذور الضعف والهوان في نفوس أصحابها؟.

إنّها أسئلة قد تكشف لدى الأقوياء عن خوف مرتقب لتكرار تجربة الشّك في رشادة العقل، إنّه مجددا منطق التّشكيك في الذات، كونه ليس المصدر المطلق، فلا طلاقة في إعمال هذا العقل ولا ثّقة عمياء في أحكامه، بل الأرجح مواصلة المحاولات البحثية لمرافقة الحاجات التقدمية مع الاحتراز من الفّلتات أو الهّفوات غير المتوقعة.

إنّ التّحديق فيما يمكن أن يتم تجسيده من عديد المشاريع، على مشهد الساحة الدولية الآنية، الماكرونية لأوروبا متحدة، وبشكل مستديم متألقة في مسارها الديمقراطي، الجيو-أمني والتقدمي. حيث الرغبة الفرنسية لتصدر قيادة القاطرة الأوروبية في منافسة ودّية مع ألمانيا وحيث هي الصناعات الروبوتوتية، في روسيا، تتخطى حدودها إلى المشاركة الميدانية في الحياة الأمنية العسكرية، في منافسة شّرسة، مع وصول أول مختبر علمي متنقل للولايات المتحدة الأمريكية للمريخ ومباشرة العمل على صناعة سلاح نّووي خفيف وعظيم قادم من هناك، وحيث هي الاستراتيجية المستديمة النّاعمة والدبلوماسية اللّطيفة، للصين العصرية، تحلق عاليا في أجواء العمق الأفريقي –العربي والعمق الأمريكي-اللاتيني، بعدما فاحت نجاحاتها البعيدة اقتصاديا وسياسيا في بلدان آسيا.
ناهيك عن تمظهرات التّحدي الشُّجاع للخماسي: الروسي، الإيراني، الصيني، الكوري، وحتى التركي في مواجهة الطّغمة الديمقراطية للغرب عموما في فنزويلا وسورية.

إنّ السيطرة على العالم التّابع عبر الآليات الدولية التقليدية المعروفة وغير المعروفة؛ هي من لّدن تّبعات الحرب العسكرية التّي أرادت حسم نهايتها لصالحها قبل عقود. إنّها تطويق لمقدرات ورغبات الآخر واستدماجه طوعا في مصّفوفة تراتبية تحدد له الهُّوية الجديدة « **الهـــّوية الإبـــداعية** » ليتنفس الصّعداء ضمن نطاق « **المواطنة العـــالمية** » و« **الهُّـــوية العـــالمية** ». إنّه حراك اجتماعي مقصود – صاعد ونازل- مدروس ومّؤسس، يحسب حساب الخطوات القادمة المقررة لشكل التغير الاجتماعي ونمط الحياة في العالم. فهل لنا الآن " العالم الثالث " أنّ نتلفظ أمنّيتنا الأخيرة قبل الانحلال التّام وقبل إسدال نّهاية مسرحية وجودنا الحضاري وهويتنا الخاصة؟ إنّه سؤال يصدح بتزلزل الثقة قبل القّنوط.

2] من هو جون هارتلي وما هي أبرز أفكاره حول الصناعات والهويات الابداعية؟

جون هارتلي (**John Hartley**) هو أستاذ وعميد كلية الصناعات الإبداعية بجامعة كوينزلاند ومدير CIP Pty Ltd، له ما يزيد على 12 كتابا في مجالات الإعلام والصحافة، والدراسات الاقتصادية، من بينها موجز للدراسات الثقافية، دراسات الاتصال والإعلام والدراسات الثقافية: المفاهيم الأساسية، الفضاء الجماهيري الأصيل (مع آلان ميكي، أكسفورد 2000)، الدراسات الثقافية الأمريكية، استخدامات التلفزيون، ترجمت كتبه إلى عشر لغات. وهو رئيس تحرير انترناشيونال جورنال أوف كلتشر ستديز [1].

جامعة كوينزلاند[2] **(QUT)** هي جامعة تكنولوجية تقع في مدينة بريسبان ب"كوينزلاند" بأستراليا، تحتل الجامعة مكانة رفيعة المستوى، وقد تم تصنيفها عالميا QS ضمن الجامعات الأوائل لسنة 2018 برتبة 18، كما تضم هيئة تدريس حائزة على جوائز تلقت 100 جائزة في التعليم العالي. هي جامعة طموحة ومتعاونة تسعى لتزويد طلابها وخريجيها بالمهارات التّي سوف يحتاجونها في عالم متقلقل ومتحدٍ باطراد. هي جامعة عالمية تضم أحدث المرافق، وكادرًا تعليميًا عالميًا، وتركيزًا على العالم الحقيقي لطلابها. تقدم الجامعة تعليمًا ذو مستوى عالمي يتضح من خلال الاعتراف بها دوليًا، تشتمل كليات عديدة لتدريس مجالات بحثية متنوعة، منها المجالات الإبداعية، حيث أنّ كلية QUT للمجالات الإبداعية كلية رائدة عالميًا في مجال الفنون، والإعلام والتصميم سواءً في التعليم أو البحث مع شراكات في صناعية واسعة النطاق وسجل حافل في نمو الاقتصاد الإبداعي. كما تلتزم بتطبيق واعتماد جودة التعليم العالي.

تقديم أبرز الأفكار الواردة في مقدمة الكتاب "الصناعات الإبداعية" فيما هو آت:

---

[1] جون هارتلي: الصناعات الإبداعية، كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعولمة؟، ترجمة بدر الرفاعي، الجزء الأول، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2016، ص283. ويعني رئيس المجلة الدولية للدراسات الثقافية.

[2] https://www.hotcourses.ae/study/australia/school-college-university/queensland-university-of-technology

أولا- حول مقدمة الكتاب؛

- **الصناعات الإبداعية كتعريف غير مرضٍ:** هناك عنصران متناقضان في تعبير "الصناعات الإبداعية". فكلمة "ابداعية" تعوق على ما يبدو التنظيم على المستوى الصناعي. وتؤكد بدلا من هذا، على جانب الموهبة التّخيلية الفردية الإبداعية. وتحول "صناعات" على ما يبدو دون الاهتمام بالإبداع الإنساني. إذا كان الإبداع جزءا من الهُوية الإنسانية، إذن ما الذّي يمكن أنّ يقدمه للصناعات؟ إنّ معظم النّاس لا يحددون الصناعات على أنّها جزء من إحساسهم في بيئة صناعية- وهو ما يفعله معظم النّاس في العالم. فإذا كان هناك قطاع كالصناعات الإبداعية، ألن يؤدّي إلى عزل الإبداع الذّي يقر به الإنسان ويمارسه؟.
- **الصناعات الإبداعية وتاريخ الظهور؛** إنّ فكرة الصناعات الإبداعية، نفسها، على المستوى الآني والبعيد، ليست نتاجا للصناعة بل للتاريخ. فعلى المدى الطويل تطور مفهوم الصناعات الإبداعية عن مفاهيم سابقة ل"الفنون الإبداعية" و"الصناعات الثقافية" تعود إلى القرن الثامن عشر، وينطوي على بعض التغيرات البعيدة المدى في فكرة "المستهلك" و"المــواطن"، وعلى المدى الأكثر آنية ظهرت فكرة الصناعات الإبداعية من التّغيرات التي شهدتها التّكنولوجيا والاقتصاد العالميين.
- **الإبــداع كأهمية؛** يقدر ريتشارد فلوريدا في الطبقة الاقتصادية الجديدة "الطبقة الإبداعية" التي يقدر لها أن تسود الحياة الاقتصادية في القرن القادم مقابلا للطبقة العاملة التّي سادت خلال العقود الأولى من القرن العشرين. ولطبقة الخدمات التي سادت في العقود اللّاحقة، وإذا كانت الطبقة الإبداعية ليست كبيرة العدد كطبقة الخدمات؛ إلّا أنّها تمثل المحرك لنمو وتغيير الاقتصاد ككل. كما أنّها توافق مزاج العصر. فأجواء العمل في أمريكا تتحول تدريجيا من اليّاقات الزرقاء والبيضاء إلى أجواء عمل بلا يّاقات". يشرح فلوريدا "كيف تستبدل الأجواء الخالية من اليّاقات "النظم الهرمية التقليدية للتّوجيه"، بأشكال جديدة للإدارة الذاتية، وإقرار المساواة والعمل السّريع الحاسم، وأشكال حقيقية من التّشجيع، وهو ما اسماه بالتّوجيه النّاعم".

- الإبـــــداع كهـــدف؛ حسب فلوريدا: "..هو الآن مصدر الميّزة التنافسية"، "تسعى فكرة الصناعات إلى توضيح التقارب المفاهيمي والعملي بين الفنون الإبداعية (الموهبة الفردية) والصناعات الثقافية (النطاق الجّماهيري) في إطار تقنيات إعلام جديدة داخل اقتصاد معرفة، يستخدمها موطنون – مستهلكون تفاعليون جُدد".
- الإبداع كأداة كوسيلة؛ حسب جون هوكنز: "هو الذّي سيقود التغير الاجتماعي والاقتصادي خلال القرن المقبل". "..يمكن أنّ يكون للإبداع تحديدا، تأثيرات اجتماعية واقتصادية حاسمة، فالإبداع ليس اسهاما لشعب واحد. فهو يوجد أينما وجد بشر يفكرون، ويفعلون، ويصنعون الأشّياء، لكن من الممكن رؤّيته، في هذا السّياق، كشّيء أكثر من هذا، فشّق "الصناعة" من "الصناعات الإبداعية"، يربط الإسهام الإنساني بمشروع منظم على نطاق واسع، ويرى في المبتكرات الخيالية الصّمام الأساسي– المضّخة لتكوين الثرّوة والتّجديد الاجتماعي".
- الإبـــداع كـــدافع؛ حسب كن روبنسون: "إنّ الأوضاع الاقتصادية التي نعيشها جميعا والتي سيشق أطفالنا طريقهم في ظّلها، تختلف اختلافا تّاما عن تلك التي كنا نعيش فيها منذ 20 سنة أو حتى 10 سنوات مّضت. ولهذا نحن بحاجة إلى نظم تعليم وأولويات مختلفة. إننّا لا نستطيع التّصدي لتحديات القرن ال21 بالمبادئ التعليمية للقرن ال19. فزمننا يشهد نّوبات كاسحة من المبتكرات العلمية والتكنولوجية، والأفكار الاجتماعية. ولمواكبة هذه التغيرات، أو تجاوزها، سنحتاج إلى كل قدراتنا، يجب أنّ نتعلم لنكون مّبدعين".
- الإبـــداع كشروط؛ حسب جون هارتلي: "إنّ الوظيفة الاجتماعية للإبداع لا تتحقق لأنّ الأفراد مُبدعون، لكن فقط حين يتوافر لمثل هؤلاّء الأشخاص النمو، المال والبّنية التحتية، والتنظيم، والأسواق، وحقوق الملكية، وعمليات واسعة النّطاق يمكنها استيعاب ذلك الإبداع".

- **الصناعات الإبداعية كدول ومجالات؛** أصبحت الصناعات الإبداعية تعتبر استثمارا جديرا باهتمام السياسة العامة، وفهم التعبير بأكثر من طريقة وتم تكييفه بحيث يتواءم مع جداول أعمال قومية وإقليمية متعددة...وقد بدأت " **تايوان** "، على سبيل المثال استراتيجيتها الخاصة بالصناعات الإبداعية في 2003، ..وفي " **كـــوريا** " كان التعبير يوضح الصّلات بين الحكومة والاستثمارات الكبيرة، التي تقدم أيضا البّنية التحتية لإنتاج محتوى محلي. وفي " **هونـــغ كـــونغ** "؛ تركزت الجهود على الحفاظ على صناعة سينما وتلفزيون تحظى بالاهتمام، وحاولت " **سنغافـــورة** " تجميل بنّيتها التّحتية بذوق عالمي محلي رفيع تعمل على تّشجيعه على مستوى التعليم. وفي "**نيوزيلنـــدا**" كان التركيز على إنتاج الأفلام والمّاركات القومية. وفي " **كوينزلانـــد**" كانت هناك الأفلام واللّعب، وركزت السّياسات العامة في " **استـــراليا** " على توفير المحتوى لشّبكات متسعة وإدخال التطبيقات الإبداعية في خدمات الصّحة والتعليم والأعمال. وفي " **الولايات المتحدة وأوروبا** " حيث لم يحظ التعبير نفسه بتطبيق استراتيجي؛ نالت مكونات ومواصفات الصناعات الإبداعية عناية مستمرة – الابتكار وبروتوكولات الإنترنت، والنّاتج الثقافي المحلي.
- **الإبداع في مواجهة مشكلة في الطريق؛** "...تحتاج فكرة الصناعات الإبداعية إلى التفكير في كيف يمكن للملكية الفكرية توفير القيمة والمكافأة؟، لكنها تحتاج أيضا إلى منهج دقيق للتعامل مع السّياج المندمج الذّي يمكن أنّ يعوق ظهور أفكار إبداعية جديدة".
- **الإبداع والمصدر المفتوح؛** "تقترح الصناعات الإبداعية مبادئ تنظيمية غير مألوفة: المعرفة، الأفكار والعلاقات؛ في المجتمعات المحلية والعالمية على حد سواء. وتظهر السياسات السّاعية إلى توسيع وحشد الإبداع إدراكا جديدا بكيف يمكن للاختيار والرّدع، والتحكم أنّ يثّبط أو يدعم. ومن هنا فإنّها تتصل بالظروف والفضاءات الإبداعية حيث يمكن أنّ تتحقق المشاركة الإبداعية، بقدر ما تتصل بالمنتجات نفسها. **المصـــدر المفتوح** هو: "شكل جديد من الابتكار الذّي يقوده أفراد وينتظم في شّبكات والذّي يمكن أنّ يكون له تطبيقات واسعة في المجالات الأخرى. وتتناثر في أرجائه المعرفة والإبداع على نطاق واسع. لقد تناول " **جـــون هارتلي** " الفضاء الأبيض المفتوح كمفهوم، يشير إلى رفع مختلف الحواجز التي كان بالإمكان عرقلة التواصل

ليس فحسب بين النّاس، بل للتّعبير عن المواطنة العالمية بوصفها متغير أصبح يفرض وجوده في سّياق النظام التّجاري الحر.

- **معوقات الإبداع؛** "يتطلب أي نوع من السّعي الإبداعي، أي التقدم، فضاء أبيض مفتوحا، يتيح التجريب وإقامة بنّية جديدة وفضاءات عمل لا تخضع لنسق محدد للتخيل والتوصل إلى أفكار جديدة وتطبيقها. وعندما تعلن هذه الفضاءات وتحكم سيطرتها عليها أنظمة تجارية تفرض معايير كمية، وتحدد أهدافا ربع سنوية للرّبح. يتحول الإبداع إلى ممرات بيروقراطية ضّيقة. فلا مجال للأفكار الخيالية والاكتشافات التي تحدث بالمصادفة، والمصادفات العرضية والمقولات الجّنينية التّي تتحول فجأة إلى اكتشافات معرفية حقيقية جديدة، إلاّ إذا توافر لها الفضاء اللّازم للنُمو. فالحديث عن العموم، ومن ثم، هو حديث عن مزيد من الفضاء الأبيض".

ثانيا- الهويات الإبداعية[1]؛

- **الهويات الإبداعية؛** الصناعات الإبداعية تقوم على أفكار ومواهب وخبرة وعمل شخصي...إنّها تعتمد على هويات فردية. إنّهم يوضحون أنّ تطوير قطاع اقتصادي مستدام على هذا الأساس مهمة صّعبة ومعقدة، لكن يتضح أنّ ما يحدث في كل حالة هو أنّ الصناعات الإبداعية، أيا كان تعريفها، تعتمد على هويات فردية". "وتلك الإسهامات الفردية حق مهم في سلسلة القّيمة، من البداية إلى النّهاية. يتطلب الاهتمام ليس فقط بقدرات الفنان الإبداعية وإنّما المستهلك كذلك. وفهمه لا كمجموعة من تصرفات شركة ناجحة بصورة أو بأخرى وحفز التّسويق وإنما كمواطن مستقل، قادر على التواصل متفاعل، توفر هويته وشخصيته وخبراته وعمله؛ الأرضية التي تحتضن الصناعات الإبداعية". "ينبغي النّظر إلى كل من الفن والإبداع في إطار الممارسات الحيّة لأناس متعدّدي الثقافات والتّكوينات وليسوا أرستقراطيين ولا خّرسا".
- **الهويات الإبداعية وخصخصة الحياة العامة؛** يجب رؤّية فكرة الهويات الإبداعية في هذا السياق الديّنامي، وأين تبدأ الارتباط بالصناعات الإبداعية. وهذا لأنّ الاضطراب والسّخب المصاحبين لعملية تكون الهوية في المجال العام المتّجر؛ يتيح ظهور فرص

[1] جون هرتلي، مرجع سابق، ص ص141-154.

للاستثمار، وهو يتّبدى بأوضح صورة عندما يؤدي الذّوق الشخصي وذوق المستهلك إلى ظهور جمهور جديد.

- **مثال حّي عن الهويات الإبداعية؛** غالبا ما يذكر عام 1968 باعتباره الحد الفاصل في هذا السياق، حيث شهد هذا العام الصدام بين الشباب والموسيقى والراديكالية الثقافية المضادة وبين السياسات القويمة في شوارع باريس، وفي مؤتمر الحزب الديمقراطي في شيكاغو، وخارج السفارة الأمريكية في ميدان غروسفينور بلندن، وقد بدأ في ذلك الوقت، أنّ الشباب والمثلية التي فجّرها استهلاك أغاني البوب المنتجة تجاريا، يمكن أنّ يغير العالم سياسيا...كان عهد الأغنية الاحتجاجية قد بدأ، وكان النضال من أجل حقوق المثّليين يدور في الملاهي اللّيلية عبر الأغاني وأنشطة الموسيقيين الشّعبيين. وأخذت سياسات الأجيال تسترشد بأشكال موسيقية، من المود Mod إلى البّانك Punk تتجاوز الموسيقى إلى الملابس، واختيار شاحنات الطريق، ومجمل أساليب التّذوق. لقد نجحت الحركات النّاشطة في مجال حقوق الإنسانية والحريات الديمقراطية في دفع منظمة الصّحة الدولية إلى شّطب المثلية من لائحة الأمراض المصنفة في قانونها*.
- **مواطنو "اصنعها بنّفسك"؛** في الدّيموقراطيات التجارية شجعت الاتّجاهات بعيدة المدى على أنّ تصبح المواطنة نفسها فعلا إبداعيا. فالنّاس يكّونون أنّفسهم أثناء مسيرتهم إنّهم يخلقون هُّويتهم، على مستوى الفرد وداخل الجماعات المتعددة، من ثقافات التّذوق إلى ثقافات الشّباب الفرعية، وهم يجمعون بين عناصر هُّوية خاصة (شخصية) وعامة (سياسية)، ويجمعون بين هذا وبين بضائع وخدمات المستهلك (الملابس والرحلات

---

* باسم **الحرية الشخصية**، بوصفها من أهم مبادىء وحقوق الإنسان في المدنية الإنسانية الغربية، يتم انتهاج جميع مسالك التأثير على صناع القرار لتحقيق مآرب يعدها أصحابها من صميم الإنجاز المبدع – رغم مخالفته للفطرة السليمة–، من هنا تتشكل الهويات عند اجتماع أنصارها وعند اتساقهم حول المبني والمعني كمكون للغاية المنشودة، ليتم استقطاب حلفاء جدد من كل حدب وصوب، لدعم الالتفاف حول السلوك المرغوب فيه وإن كان شّاذا. ففي فرنسا مثلا يساند مثليون جزائريون هذا المطلب، الذي يعُّدونه حق إنساني وجب احترامه، وفيما يعاقب –**القانون الوطني في الجزائر**– المثلي بالسجن لمدة 5 سنوات والمجاهر بالفعل بالنّفي، حسب المادة (333) أو (332)؛ يرحب إمام المسجد الكبير هناك بباريس بالفكرة، بل ويقوم بمباركة هذا النوع من الزواج / روبورتاج حول "**حقوق المثليين**"، برنامج "في فلك الممنوع"، قناة فرانس24، يوم الجمعة الموافق ل30 نوفمبر 2018.

الأدوات المنزلية)، ويستخدمون الوسائط التفاعلية (إعلام ومنتجات وألعاب وانترنت التّرفيه). تدين فكرة "مواطنة اصنعها بنّفسك" ببعض الشّيء لفكرة " ثقافة اصنعها بنفسك"...وتحصد مواطنة "اصنعها بنفسك" في الحقول نفسها التي تحصد فيها ثقافة اصنعها بنفسك.

أي أنّ تقابل الثقافة العالمية والمواطنة العالمية: انجاز تصنعه الإرادة الطوعية الحّرة

- **الاختيار الفاعل؛** إنّ القيمة الحقيقية للحرية والرّفاهية، بالنسبة إلى أولئّك ممن حققوا النّزر من الاثنين، هي خيار. "كل شخص تقريبا في البلاد المحدثة مستهلك، لكنه ليس مجرد مستهلك. فالمستهلك لم يكن وحده قط، فالاثنان، المستهلك والمواطن شبّا معا خلال العصر الحديث. والحقيقة أنّهما يمثلان تّوأم طاقة التّحديث، ولا يمكن فهم أي منهما بمعزل عن الآخر. وهاتان الطّاقتان هما: التّوق إلى الحرية والتّوق إلى الرفاهية". لقد التقى السعي إلى الرّفاهية بالتطلع إلى الحرية، إلى حد أنّ المستهلك أحرز حقوقا مدنية وبطولة الفضاء العام".

مثال: أتوق كامرأة سعودية مثلا إلى قيادة سيارة فاخرة لكن 'حكم المنع لسبب يتعلق بالعرف أو الدين' يمنعني من الاستمتاع بها.

- **الاستفتاء العام والتّنقيح؛** الصناعات الإبداعية هي مشروعات تستثمر أفكارا (إبداعية) في اقتصاد المستهلك، وهي نتاج للتغيرات التاريخية. المستفيد من الانتقال من الإنتاج إلى الاستهلاك، من العام إلى الخاص، من المؤلف إلى المتلقي. إنّها تستغل تنّجير الهُوية والمواطنة وهي وسيط التقارب والاندماج بين التّرفيه والسّياسة (الرّفاهية والحرية).

نخلص من خلال عرض أهم ما ورد من أفكار في مقدمة الكتاب حول موضوع «الصناعات الإبداعية » وما ورد بشأن « الهّويات الإبداعية » في المبحث الخاص بجون هارتلي، إلى أنّ الإبداع صّفة إنسانية فطرية ونتاج لتطور العقل في احتكاكه المتكرر والمتجدد والمتعدي بمنجزاته في عملية بنائية متصاعدة (أي الاحتكاك الأول فالأول بالثاني والثاني بالثالث وهكذا)، هذا الذّي تحتاج إلى فضاء يكتشف المواهب الإبداعية ويشجع على تنميتها عبر آلية المكافاة المعنوية والمادية، وهذا الفضاء مرتبط أشد الارتباط بالثقافة المجتمعية السائدة، وبدرجة وهامش الحرية الفكرية والممارساتية فيها، كما أنّ التخصص في مجال الإبداع هو عملية بنائية محّضة؛ مرتكزة على مجهودات سابقة في مجال التّعاطي الجّدي والحميمي ومواد الإبداع نفسها، فلا ينّبغي أنّ نعتمد على الإلهام والحدس مّجردين من معرفة سابقة. كما يشكل التّفاعل التّشابكي بين المبُدعين مصدرا لوّهج هذا الإلهام وتكامل جوانب المنتجات الإبداعية. إنّ بروز الهويات الفردية كنخبة عالمية تكتشفها وتقدمها تكنولوجيا الفضاء الحر - المفتوح الأبيض، لجمهور المستهلكين لمحتويات التفكير الإبداعي، غير أنّ ثمّة عراقيل في الأفق؛ قد تتدخل لتّحُد من مستوى النّشاط الإبداعي من قبل الحكومات والسّياسات الرسمية، نّاهيك عن المعوقات السوسيو - مجتمعية في مجتمعات العوالم المتخلفة.

3] ما مقدار صمود فكرة الصناعات الإبداعية والفضاء الأبيض المفتوح في واقع المجتمع الرقمي؟

- في معني الفضاء العمومي، الفضاء المفتوح، الفضاء الخيالي؛

فلسفيا، نقف على عديد الاسهامات التي تناولت مفهوم الفضاء العمومي منذ عهد الإغريق إلى غاية القرن الثامن عشر، مرورا بالثورات الإنجليزية (1642) والأمريكية (1776) والفرنسية (1879) والروسية البلشفية (1917) التي كرست حقوق الإنسان المتعلقة بالحرية وبالرّفاهية في المجتمع المدني، وعلاقة هذا بدّلالات الفضاء العمومي في إطار ارتباطه بالدولة وبالقانون وبالنظام القائم (فضاء ارستقراطي، فضاء بورجوازي، فضاء اشتراكي فضاء انساني عالمي) حيث تتفاعل الذّوات على نحو يحقق التّوافق بين الحرية الشخصية والإلزام القانوني في دولة قطرية، إنّه تعبير عن ارتضاء مؤكد لملامح آداب عّامة قد تنجح في التّلاؤم وخصائص ومواصفات وحاجات الشّأن العام. ولّعل كانط

وهابرماس كانا من بين أهم من أجّادوا مناقشة وإثراء هذا المفهوم ذو الصبغة العالمية في العصر الحديث.

تؤكد " آن ماري جينقراس " **Anne Marie Gingras**: أنّ مفهوم الفضاء العمومي "لم يستعمل إلاّ مع يورغن هابرماس في أطروحته التي نشرت سنة 1960، تحت عنوان: "الفضاء العمومي أركيولوجيا الدّعاية باعتبارها مكون بنّيوي للمجتمع البورجوازي"، حيث تطرق إلى ميلاد الفضاء العمومي البورجوازي بإنجلترا خلال القرن 18 الذّي شهد أيضا ميلاد الصحافة التّي شكّلت أداة للسلطة السياسية من أجل إيذاع المراسيم وأخبار الأمن والمحاكم وأسعار المنتجات. وظهرت أيضا فضاءات عامة (مقّاهي، صالونات نوّادي..)[1]، يرى هابرماس "أنّ الفضاء العمومي هو الأداة التّي من خلالها يتمكن المجتمع من حكم نفسه وفض نزاعاته من خلال المشاركة العمومية...هو عبارة عن دائرة وسطية تكونت تاريخيا في عصر الأنوار بين المجتمع المدني والدولة، وهو مجال متاح لجميع المواطنين"[2]، فيما ينبّني التّفاهم في النظرية التّواصلية عند هابرماس، حسب محمد الأشهب، "على الحجاج العقلي، الذي لا يمكن أنّ يستقيم على غير سلطة العقل، والذّي يجب أنّ يكون بمنّأى عن أيّة تأثيرات إيديولوجية، والذّي يمكنه أنّ يرتكز على التراث الكوني لحقوق الإنسان كقاعدة نظرية مشتركة. هذا الضرب من الحجاج العقلي لا يمكن أنّ يتحقق إلّا داخل فضاء عمومي تتحقق فيه شروط الديمقراطية"[3].

قد تكون نبّوءة هابرماس **Jürgen Habermas** قد صدقت بتعميم نموذج " **الفضاء العمومي** " بلا حدود جغرافية ولا قيود قانونية، إنّما تحكمها آداب وقواعد أخلاقية متفق عليها من قبل وُجّهاء النّاس في كل مكان. حيث ساهم تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية في توسيع نطاق التفاعل الاجتماعي بين الشعوب، من مختلف الثقافات والهويات والأعمار والأجناس والأطياف الدّينية والمذهبية والعرقية، وهذا تم ويتم خاصة عبر مواقع وشّبكات التواصل الاجتماعي والمصادر المفتوحة، والمنتديات، والقنوات، التّي

---

[1] آن ماري جينقراس، نقلا عن حمزة هواري، مرجع سابق، ص227

[2] المرجع نفسه، ص227

[3] محمد الأشهب، نقلا عن حمزة هواري، مرجع سابق، ص227

أضحت أكثر الوسائل استقطابا في مجال التفاعل الهجيني الكوني، إذ ساعدت التطبيقات العديدة كالترجمة الفورية مثلا والتقاط الصُّور، وتحميل الفيديوهات والبرامج، على زيادة حجم التفاعل الثقافي والقيمي والديني والسياسي والاقتصادي والعلمي.

بهذا الشّكل لا يمكن أنّ ننكر على أمريكا حُلمها في تجسيد مجتمع أحادي تحت لواء ثقافتها الإبداعية، لكونها الأحرص، فيما يبدو، على توفير شروط الفضاء الممدود كونيا والأبيض شفافيا، بالنظر إلى هامش الحرية الكبير شبّه المتنّزه عن شّوائب التّعميم والقهر والضّغط والحّجب؛ أي بالقياس إلى مستوى وحجم ترسيخ المبادئ الديمقراطية فيها. ما يمكن أنّ يعين في إثبات هذه الفكرة هي بعض المقولات التّي تنهض عليها النظريات المفسرة للتغير كنظرية الحتمية التكنولوجية، والحتمية الاجتماعية وحتى تلك الثقافية، وإنّ اختلفت في بعض المسائل.

لقد انتهى أمر تكنولوجيا الإعلام والاتصال، من خلال تطور الإنترنت والإنترانت وغيرها، وما تشمله من مدونات ومواقع وبروتوكولات، ومصادر مفتوحة، ومنتديات ومن شّبكات محلية وإقليمية وشّبكات واسعة النطاق، والشّبكات الخطية والدائرية والنّجمية والشّجرية والتّشابكية.[1] إلى التّعجيل بتّهجين الثقافات كما تفعل بتهجين الهُّويات القومية والسياسية والتاريخية، على نحو متدرج، على صعيد الأفراد فالجماعات فالمجتمعات.

إذ "تتّيح التّحولات التّي جلبتها التّقنيات الحديثة للمنتجين الإبداعيين فرصة نشر الأشكال والمنابر التي في متناول أيديهم، وفي مركز هذه التّحولات نّجد القدرة الحاسمة للإعلام الرّقمي (الإذاعة، والهواتف النّقالة، والتلفزيون، والبريد الالكتروني، والألعاب والمواقع الإلكترونية) على استقبال ونقل المحتوى"[2]. إنّه الحدث الذّي يؤدي فيه التّفاعل أثره المحسوم على المدى البعيد إذ يتطلع إلى تّشكيل رباط اجتماعي من نوع مختلف يحدد المجال للتكوين في مجتمع مختلف، فيقود إلى النّجاح في خلق مجتمع رقمي أو افتراضي

---

[1] محمد براي: **تأثير وسائل التواصل الرقمية في اعادة تشكيل المنظومة القيمية للشباب الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، اشراف: أ د نادية عيشور، تخصص علم اجتماع التربية، جامعة سطيف2، 2018-2019، ص121.

[2] براد هيزمان: ممارسات إبداعية، (اشراف جون هارتلي)، مرجع سابق، ص223

جديد؛ يصول ويجول بكل حرية في فضاء افتراضي لا محدود، حيث لا مراقب فلا معاتب فلا محاسب فلا معاقب.

"فمعظم الفضاءات الخيالية المّأهولة حاليا، الفضاءات المتعددة المستخدمينMUD تقوم على الكلمات وحدها. لكن مع زيادة سرعة وقدرات الانترنت الغرافيكي لتصبح أكثر أدائية وألفة من قبل المستخدم، ستنفجر البّنية الافتراضية لتجعل البّيئة الافتراضية العامة تبدو أقل تشّبها بلوحة إعلانات طريق مهملة، وأقرب إلى مشهد مأهول. وفي العقد المقبل ومع تحويل حصون وغابات الفضاءات متعددة المستخدمين من كلمات إلى صور ثلاثية الأبعاد، ستتزايد أعداد المستخدمين الذين سيجدون أنّفسهم يقيمون في تلك الممالك الخيالية المشتركة"[1].

وفي معنى **المجتمع الافتراضي** يشير "رينقلود هوارد" (Rheingold Howard) في كتاب له بعنوان المجتمع الافتراضي "أنّ المجتمع الافتراضي يجمع أشخاصا من كل أنحاء العالم يقيمون فيما بينهم علاقات تعاون، تبادل معلومات وخبرات، ويجرون مناّقشات ثّرية (خاصة في المواضيع الفكرية والعاطفية) أكثر مما هو عليه الحال في الحياة الواقعية"[2]. لقد أفسح لهم هذا المجال المشاركة في ممارسة الإبداع بمختلف الطرق والأشكال، حيث الحـــرية تسوق إلى امتطاء المغامرة وممارسة الإبداع لغرض الحصول على المتعة أي الاستمتاع بنّشوة الانجاز.

في المجتمع البورجوازي، حيث حلقت عاليا أفكار المؤّيدين لتبرير الواقع مثل هابرماس؛ يرتطم وردود أفعال تستثمرها هويات ثقافية مغايرة، بل وتلك المنافسة لها محليا ضمن الوعاء الرأسمالي نفسه، إذ هي الرّغبة في التمسك بالأنا المرصّعة بالهُّوية الخاصة كمرادف للفضاء الخاص. إنّه سباق ماراطوني بين الأقوياء أنّفسهم للاستئّثار بلقب البطولة الأبّدية. لقد ساهمت أفكار بعض العلماء من الفلاسفة والاجتماع والأدّب

---

[1] جانيت ه. موراي "**التلفزيون الرقمي وظهور أشكال من السيبردراما**، (اشراف جون هارتلي) مرجع سابق ص253

[2] هواري حمزة: **مواقع التوصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر، العدد 20، سبتمبر 2015، ص 226.

وغيرها في مناقشة بل ومناهضة هذا الواقع بالتّصدي لما يتواطأ معه من تصورات نظرية تبريرية. ولعل علم الاجتماع النّقدي يأتي في مقدمة هذه التّيارات، حيث يستعرض كوامن القصور في القراءة التّأويلية للواقع المعيش، حيث تترعرع التّكنولوجيا الحديثة. إنّ "تعميق تقديس السّلع يؤدي إلى ما اسماه لوكاتش ب "التّشيؤ"، وما اسماه منظرو فرانكفورت ب "السيطرة أو الهيمّنة" التّي هي مزيد من الاستغلال الخارجي (أي استنزاف فائض قيمة العمل) والانضباط الذّاتي الذّي يتيح الاستغلال الخارجي أنّ ينطلق بلا قيود. وبلغة علم الاجتماع يقوم النّاس باستدماج قيم ومعايير معينة تدفعهم إلى المشاركة الفّعالة في تقسيم وإنتاج قوة العمل"[1].

إنّنا أمام وضع يستدعي الاحتراز في استخدام المنتجات التكنولوجية، حيث هي وسيلة لتكريس التّبعية أكثر منها وسيلة للتّرفيه والمتّعة. وإذ نقدر جهود الغرب الرأسمالي في تسريع عجلة التقدم الاعلامي في العالم والانتفاع بثمرات التحضر والتقدم العلمي– التقني؛ فإنّنا نحتاط لما خبرناه من اللا مساواة في مجال الانتفاع هذا، فالمصالح المتبادلة لا تعني بالضرورة احترام مبدأ التّكافؤ بين أطراف عمليات التبادل في مجال التجّارة الحرة وحقوق الملكية والسّوق المفتوحة. كما أنّ الدّبلوماسية في مجال الحوار والتعامل تبدو غّائمة ومواقفها معيارية وغير محددة بدّقة، كما أنّ الوُعود قد تكون غير قطعية الدّلالة بالنظر إلى المفاجّئات غير المتوقعة من الأحداث والوقائع.

"بالنسبة إلى لوفينك فالموضوع يتصل بالتنافس الاقتصادي والشّركاء المتنوعين: يقول" إذا كنّا لا نزال على اعتقادنا السّاذج بأنّ ثقافة إلكترونية مفتوحة ومتنوعة يمكن أنّ تؤثر بقدر ما في مسار التّكنولوجيا؛ فإنّ أفضل طريقة هي أنّ نبدأ المشروعات ونّلوث المفاهيم التّي تستخدم تحت مظّلة تعبير الاقتصاد الجديد"[2] ما يعني حاجة المتنافسين إلى الانتصار والرّبحية، في مقابل الهزيمة والخسارة. ففي عالم " **التّشيؤ** " هذا، وإذا كان

[1] مصطفى خلف عبد الجواد: **نظرية علم الاجتماع المعاصر**، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار المسيرة 2009، ص 515.

[2] جون هارتلي، مرجع سابق، ص66.

بالإمكان اعتبار الثقافة بضاعة مُزجاة؛ فالأولى اعتبار منتجات العلم كذلك بضائع ككل البضائع المطروحة في الأسواق الحرة.

وضمن صعيد متّصل؛ يترعرع مفهوم جديد للمجتمع الإنساني وعالم عولمة الإنسانية المدنية، إنّه "**المجتمع الـــرّقمي**" كبطاقة هُوية عن الصناعات الإبداعية والهُويات الإبداعية والممارسات الإبداعية، حيث يمثل أحد أطرافه المصدر – المرسل بينما يمثل الطرف المتّبقي المتّلقي– المستقبل، وفي إطار التفاعل والتّجاوب بين رسائل المرسل إلى المتّلقي ومن المتّلقي إلى المرسل، وعبر هؤلاء إلى إشراك الجميع، ضمن نطاق تفاعلي مّليء بالحميمية والعفوية يوفره الفضاء المفتوح؛ تّتولد ملامح هذا المجتمع وتتبلور محددات هُويته السّيكو– سوسيولوجية.

فهو **المجتمع الافتراضي**، الذّي يقيم علاقات اجتماعية عبر الفضاءات الالكترونية المفتوحة، ولا يخضع لأيّة قيود من أيّ نوع. إنّه مفهوم جديد، يعكس مقدار الإقبال على الاستخدام المـــــدمن على شّبكات التّواصل والتعارف الاجتماعي على نحو خاص يهتم بفتح نّقاشات ثّرية ودسمة حول الموضوعات المحظورة اجتماعيا وعرفيا ودينيا وحتى سياسيا. إنّه مجتمع يستقطب جميع الفئات العمرية ومن الجنسين، وجميع الطوائف الدينية والعرقية وجميع المستويات التعليمية، إنّه يخلق لّغة خاصة في مجال التّخاطب (لغة الرموز ولغة العواطف ولغة الحّس المشترك)، يّمضي في التّوسع من حيث متغيرات الحجم والجنس والهُوية يوما من بعد يوما، على مقدار تطور تكنولوجيا الاتصال في حد ذاتها، إنّه مجتمع يتجاوب مع عالم التّقنية بمسافات طويلة أسبق بكثير من تجاوب الأنظمة والحكومات إليها.

حالة الشّباب في المجتمعات العربية على سبيل المثال.

في اللّحظة التاريخية الآنية يبدو أن الإنسان المعاصر قد وجد ضّالته في استخدام هذه التّقنية، حيث تمكنه من اشباع حاجات نفسية، عاطفية، اجتماعية ومعرفية، عبر إقامة بنّية علاقات قد تتصف بالسّطحية وقد تأخذ في التّعميق والتّجذر لتصبح صداقات حقيقية تفضي إلى ألفة مجتمعية، تمنح لهؤلاء المختلفون ثقافيا وجغرافيا وعرقيا ولغويا **هُـــوية عامة مشتركة** أساسها: وحدة العواطف، وتطور منسوب الحّس المشترك كثمرة لتقارب

إدراك الواقع أو النجاح في رسم خريطة إدراكية مُتشابهة عنه. فالخيال والإبداع والابتكار والمشاركة والحيوية والتّقليد والحماسة...كلها تّبعات للعملية التّواصلية في التناغم ووتر العصر والانسجام ومزاجه، وفاعلية قوتها إنما تكمن في ممارسة التأثير على الشخصية الغّائمة وإعادة تشكيل بنائها من جديد، على غرار ما تستهدفه المؤسسات التقليدية من سياسات التّرميم.

وكما يقال "أنّ علاقات الجوار والالتقاء، مع الأصدقاء، والمحادثات مع الزملاء في العمل والمشاركة بجمعية...كلها مؤشرات لما يّسميه علماء الاجتماع "**الألفة الاجتماعية**" إذ يعرفها جورج زيمل "كأساس للتنشئة الاجتماعية متعلق بمتعة اللّعب"[1]. فمن أجل "تكوين **الرباط الاجتماعي**، على المجال العام أنّ ينتج إرادة مشتركة ويبّرهن معنى الوجود. كما عليه أنّ ينتج إلى حد ما مشاركة أعضاء المجتمع في القرارات الكبرى المتعلقة بمستقبلهم. إنّ فكر المجتمع بمجموعه يجب أنّ يعود إلى معايير بشرية ألّا وهي العقل والعقلنة والحقيقة"[2].

- ✓ الفايسبوك/ الحركات الاحتجاجية للسّترات الصفراء الممثلة لفئة الفقراء وسكان الأطراف في فرنسا على سبيل المثال هي تضاد لقرارات قّمة المناخ في بولندا القاضي بإجراءات تحقق التوازن البيئي. قد تكون مؤشر فشل لمبادئ وقيم الديمقراطية في بلد الحرية والحامي العالمي للديمقراطية.
- ✓ الفايسبوك/ الهبّة الشعبية والحركات الاحتجاجية للشباب في الجزائر على سبيل المثال يمكن أنّ يكون نّواتج العولمة الثقافية من الشمال إلى الجنوب، ومن لدن الأثر من عدوى المطالبة بالحقوق احتذاء بالنّموذج الفرنسي بالنسبة للجزائريين الشباب. فهو ابداع في مجال المشاركة السياسية.

---

[1] فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه: **علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، أعلام وتواريخ وتيارات**، ترجمة الدكتور اياس حسن، دار الفرقد، دمشق– سورة، الطبعة الأولى، 2010 ص 362.

[2] يان سبورك: **أي مستقبل لعلم الاجتماع؟ في سبيل البحث عن معنى وفهم العالم الاجتماعي**، ترجمة حسن منصور، كلمة– مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، أبو ظبي– الإمارات العربية الطبعة الأولى، 2009، ص149.

فالرباط الاجتماعي في العوالم التّابعة لا يزال عالقا في خندق الفكر النظري لفلسفة المجتمع، مُستّوحيا جذوره ومبادئه من الموروث الثقافي التقليدي كمنظومة قيمية محددة للمعايير والأدوار والأهداف والغايات والتنظيم الاجتماعي، حيث تشكل مناطا لاعتزاز الشعوب والافتخار والتميز المتوارث من الأجداد. وعلى هذا النحو فهو رباط مجتمعي ذو نطاق خاص، يصعب جّره أو فّسخه بيّسر. إنّ خلق رباط مجتمعي مفتوح؛ كما في تصور أصحاب الخيار العقلاني، يقتضي أولا الاعتراف بالجوانب المشتركة في التراث أو الموروث الثقافي العالمي في شقّيه المادي والمعنوي، حيث الاقتصار على مجرد رفع الحواجز في وجّه الانفتاح على أنماط فكرية وسلوكية مؤسسة على الفعل العقلاني أو العقل التجريبي فقط يتطلب الكثير من العّناء في مجال الإقناع.

تجمع عديد الدراسات الحديثة في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية كعلم النفس وعلم الاجتماع وعلوم التربية وعلوم الاعلام والاتصال، إلى النتائج والآثار غير المتوقعة لوسائل ومواقع التواصل الاجتماعي، حيث أثرت بشكل رهيب وعلى نطاق واسع في بنية ونمط شبكة العلاقات الاجتماعية والدوائر المجتمعية للمؤسسات الرسمية، ابتداء من نطاق مؤسسة الأسرة كقاعدة أساسية للتنشئة الاجتماعية، إلى نطاق الشّلة وجماعة الرفاق، إلى المؤسسة المهنية إلى المجتمع العام كمؤسسة كبرى وعامة. فمن علاقات التعارف إلى الصداقات الحميمية إلى إبرام عقود الزواج المحلي والزواج المختلط والزواج بالأجانب إلى نطاق البحث فرص للعمل إلى التثاقف (كفنون التذوق في مجال الاستهلاك العام: ومنه فن الطبخ، فن الخياطة فن الإكسسوارات المنزلية، فن الماكياج، فن الحلاقة...الخ) إلى ممارسة النشاط الدّعوي الديني (الإسلامي والتّبشير المسيحي وغيرها).

وعلى صعيد المجتمع كمؤسسة كبرى، لعل بروز الحركات الاحتجاجية ك «السّترات الصفراء» بفرنسا و«جمعات الحسم والرحيل بالجزائر»، أكبر دليل على صمود هذا المجتمع الذي تجمعه هوية مشتركة ليس لها أي مرجعية فكرية أو إطار إيديولوجي أو سياسي أو ديني أو عرقي أو طائفي إلاّ الهوية الرّقمية.

على الصعيد السياسي؛ يسجل تنامي اليمين المتطرف وصعوده إلى أنظمة الحكم في أغلب بلدان أوروبا في هولندا وألمانيا على غرار فرنسا، فيما يسجل **على صعيد المجتمع المدني**؛ تزايد منظمات تؤمن بتفوق العرق الأبيض على من سواه، ما ترتب عنه بروز حالات الإرهاب ضد المسلمين كمذبحة مسجدين (50 شهيد) بكرايست تشيرش بنيوزيلندا بتاريخ 15 مارس2019، وكذلك حادثة أوتريخت بهولندا، وقبلها حديثا في ستراسبورغ بفرنسا حيث صرّحت شركة فايسبوك: أنّها تتصدى لأكثر من 200 منظمة تؤمن بالتفوق العرقي للجنس الأبيض، بمنع نشر محتوياتها المتضمنة لعبارات الكراهية ومعاداة السّامية[1].

على الصعيد الدولي؛ يسجل حالة الانشقاق والتأزم في بنية العلاقات والتعاون داخل البيت الغربي؛ ومنه اتفاق بريكست ومغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي، التراشق اللّفظي بين ترامب ونظيره ايمانويل ماكرون عبر تويتر (بعد زيارته الأخيرة لفرنسا وخروجه من اتفاقية المناخ ببولندا) وما يمكن أن يخلفه من تداعيات سياسية وأمنية على الأنصار من المتابعين بين الشعوب. وكذا بين تغريدات دونالد ترامب ونظيره حسن روحاني على إثر تّحدي طهران لعقوبات واشنطن الاقتصادية ومطالبها السياسية، ومؤخرا تغريدة ترامب في تويتر بخصوص الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان وردود أفعال السوريين في العالم.

4] ماذا عن إشكالية التّحول الرّقمي ونكسة الإبداع في العالم العربي؟

لقد سبقت الإشارة في أحد أبحاثنا حول **النّيو– ميديا الاجتماعية وآليات الهيمنة في عصر العولمة**[2]، إلى أنّ الإعلام بكل أشكاله ووسائله، وسواء كان تقليديا أو حديثا؛ فإنّه لا يسلم من الأغراض المحددة لمرامي خدماتية لا تّنأى عن المحافظة إلّا على الوضع القائم

[1] Canal **France 24**, Journal, le 20 mars 2019

[2] نادية عيشور، كنزة عيشور: **النّيو– ميديا الاجتماعية وآليات الهيمنة في عصر العولمة، قراءة ابستيمو–واقعية**، مداخلة قدمت للمشاركة في الملتقى الدولي حول **(التربية الإعلامية في ظل عالم متغير، رهانات الواقع ومتطلبات المستقبل)** تنظيم كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي، يومي: 9–10 أفريل 2018.

كما يراد له أنّ يكون وفق المنظور السوسيولوجي الوظيفي الأمريكي والإتّجاه الوضعاني وبهذا تتولد أفضل الأساليب والآليات لتحقيق الهدف. حيث تشكل الصناعات الإبداعية أحدث الآليات في عالم لا يعرف إلّا مسعى الهّرولة نحو الأحادية، التيّ تختزل شعار تقليدي شكل قّوام الفلسفة المادية للفكر اللّيبرالي كله وهو شعار داروين "الحياة صراع والبقاء فيها للأقوى"، حيث يختلج مفهوم القوة مواصفات الصلاح.

إنّ التّحولات التّي رافقت المشاريع التّنموية الضّخمة في كبريات دول العالم؛ قد هّيأت الظروف لتوليد بل وتّألق الكثير من صُّور الممارسات كصناعات إبداعية وممارسات ابتكارية، تعبيرا عن مستوى بلوغ العقل ذّروته في احتواء معطى الثقافة الحداثية "**الحـــــرية الرّفــاهية**" كحصيلة للتفاعل مع منتجات التنمية. إنّها حصيلة محققة لمطلب "**المتُّعة الشُهــرة**" نّشوة الإنجاز، يحثها التّفاؤل ويرسخا العمل الدّؤوب والشّاق[1].

الشكل رقم (1) يقدم مخطط توضيحي لتطور مفاهيم المحاضرة:

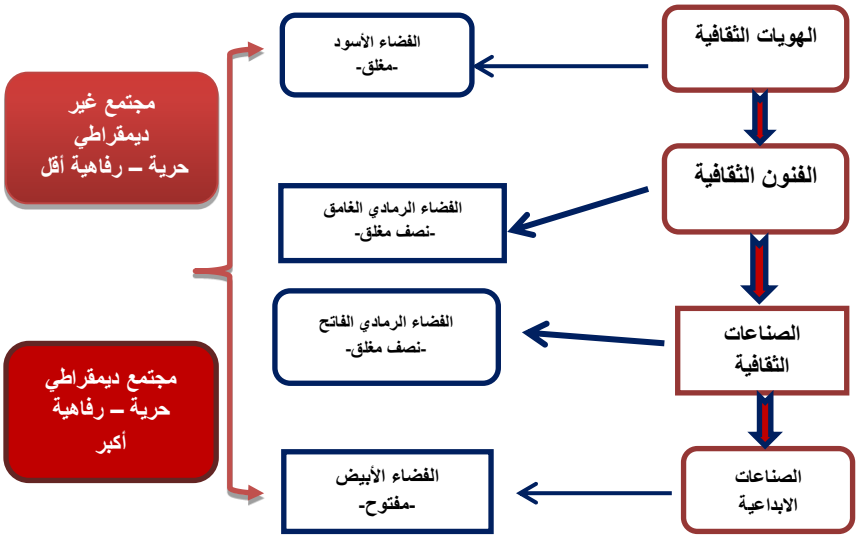

[1] نادية سعيد عيشور: علم اجتماع التفاؤل في الوطن العربية، من المقاربة النظرية إلى المطابقة الواقعية، الطبعة الأولى، دار نور للنشر، ألمانيا، 2019.

ولئن كان من الطبيعي الاحتفاء بمنجزات العقل الحديث، فمن المقبول أيضا، مكافأة النّجاح بما يستحق من الثّناء في صورة الاحترام والتقدير. إنّ الإعجاب المتزايد بالمنتجات هو من لّدن الثّقة المتزايدة بالنّفس، حيث الكفاءة والمهارة والعبقرية والبّراعة كلها مجتمعة في كيان المنّجّز للأحلام. هذا ما كشفته السينما الغربية والهوليودية، وبّرهنت عليه التّكنولوجيا الإبداعية. يقول ألان توران: "إنّ قسطا كبيرا من المواضيع الثقافية التي قيّمتها حضارتنا لم يعد يستمد أصوله في فعالية الإنسان المهنية، بل في إنتاج هذه الفعالية."[1] "إنّ النّماذج الثقافية الجديدة تحدد أوضاعا أكثر منها سلوكيات. فالعلم والتقدم التّقني والسيطرة على الفضاء بالإعلام والسرعة أو الصواريخ أو أفضل النتائج التي تحققها الأدوات أو الآلات أو الجسد البشري، إنّما تمثل مواضيع ثقافية، تنتظم حول مفاهيم التقدم والسيطرة ومراقبة الشروط الطبيعية التي لا تؤدي إلى أي قاعدة لسلوك اجتماعي".[2]

أذكر جيدا متابعتي منذ أكثر من 25 سنة تقريبا أو تفوق، لمسلسل أجنبي تدور أحداثه حول علاقة شخص "**البطـــل**" بسيارته الذّكية " **البطلـــة**"، سيارة لا تتوقف مّيزاتها عند امتلاك القدرة العالية على البرمجة والتّحكم فيها عن بعد فحسب، بل بلغ أمر الخيال العلمي بها، أنّ تّعدى إلى تصور نشوء علاقة وجّدانية " الـــــولاء والوفاء لصاحبها" أي علاقة عاطفية بين "**الإنســـان**" وبين منتوجه المادي "**الصناعة/التّقنية**"، وتصور يجمع امكانية تطعيم الذّكاء الاصطناعي للمنتجات الإبداعية بمّشاعر نّفسية. هذا يحدث أيضا عند الصّينين في اختراع رّوبوت ذّكي، يجسد أدوارا مختلفة كالرّوبوتات القاسية وتعني "تلك الجنود المقاتلة في الحروب"، والرّوبوتات النّاعمة، وتعني "تلك المتواجدة في قطاع الخدمات لاسيما الاستقبال"، كالنّادل مثلا في مطعم أو متّجر. إنّ التناول الإعلامي والحديث عن **الخيال العلمي**[3] إنّما هو من لّدن تطلعات هذه المجتمعات المصدرة للتكنولوجيا وقادتها إلى حلم التّحليق بعيدا في الاستزادة من استثمار مزايا مضّخة هذا العقل التجريبي.

---

[1] ألان توران: **المجتمع ما بعد الصناعي**، ترجمة موريس جلال، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي دمشق، 1983، ص237.

[2] المرجع نفسه، ص255.

[3] شاهد برنامج **الخيال العلمي**، قناة انترناشسونال أبو ظبي.

يمكننا أيضا أنّ نستوعب أهمية العقل في مجال إدارة التّحولات ورسم استراتيجيات التّغيير في العالم، عبر منتجات الصناعات الإبداعية، وعبر استراتيجيات العمل العلمي الأكاديمي، وعبر استراتيجيات التفكير الهندري. "إنّ نتاج المعرفة العلمية غير مدعوما بالاختيار أو الأهواء، أو الأفكار التي يختارها العلماء بحرية، ولكنه ينمو ويزدهر عن طريق النّشاط السياسي للجهة العلمية، وبهذا فإنّ المعرفة العلمية ليست قوية لأنّها صوابا ولكن لأنّ الصواب في حد ذاته قوّي"[1]. إنّنا ندرك بحدسنا أنّ التقنيات التّكنولوجية لا ينبغي أنّ تخلو من بُعد الأداتية تماما على شاكلة العقل الأداتي في أوروبا الكاثوليكية خلال القرون الوسطى.

لقد "كان مارشال ماكلوهان يرى أنّ المواصفات الأساسية لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي التّي تؤثر في كيفية التفكير، وكيفية تنظيم المجتمعات. فالتّحول في تكنولوجيا الاتصال يؤدي إلى التّحول في التنظيم الاجتماعي، بل في حّواس الإنسان التّي تصبح هذه الوسائل التّكنولوجية امتدادا لها (الكاميرا امتدادا للعين، الميكروفون للسمع، الحواسيب للعقل)[2]. تنطلق الحتمية التكنولوجية من قناعة؛ بأنّ التكنولوجيا هي وحدها المالكة لقوة التّغيير في الواقع الاجتماعي، والنّظرة التّفاؤلية للتكنولوجيا تهلل لهذا التغيير، وتراه رمزا لتقدم البشرية، وعاملا لتجاوز إخفاقها في مجال الاتصال الديمقراطي الذّي تتقاسمه البشرية والنظرة التّشاؤمية التّي ترى التكنولوجيا وسيلة للهيمنة على الشعوب المستضعفة والسيطرة على الفرد، فتقتحم حياته الشخصية وتفكك علاقاته الاجتماعية"[3].

---

[1] فيليب جونز: **النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**، ترجمة محمد ياسر الخوجة، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2010، ص ص251-252

[2] بشير العلاق: **نظرية الاتصال مدخل متكامل**، دار اليازوري، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص61-62. نقلا عن: ايمان ايت مهدي: **تسيير الموارد البشرية في ظل الإدارة الالكترونية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، علم اجتماع تنظيم وعمل، إشراف: أ د نادية عيشور، جامعة سطيف2، 2017-2018، ص93.

[3] علي حجازي ابراهيم: **التكامل بين الاعلام التقليدي والجديد**، دار المعتز للنشر، عمان، الطبعة الأولى 2017، ص277. نقلا عن إيمان آيت مهدي، مرجع سابق، ص94.

إنّ "الحياة في نّهايات عصر الرأسمالية طّقس ثابت للمحاكاة. ويجب على كل شخص أنّ يظهر توافقه التّام مع القوة التي تقهره...كل شخص يمكن أنّ يكون على شاكلة هذه الجماعة الكلية النّفوذ: كل شخص يمكن أنّ يكون سعيدا، فقط إذا استسلم استسلاما تّاما وضحى بمطالبته بالسعادة" [1].

يفهم الأمريكيون الثقافة من منظور السوق، ولا يرون سببا لعدم سيادة السوق فالسوق يجب أنّ يكون صّنوا للإدارة العسكرية – كان، بصورته "إعلانا للهيمنة" من جانب أمريكا. من هنا يرى النّشطاء على جانبي الأطلنطي في " العولمة " اسما آخرا " للأمركة "، وكثيرا ما يربط النّاس بين الاستعمار والتجارة. معتبرين التوسع الدولي لنمط الاستهلاك الأمريكي (ليس فقط عبر اتفاقيات التّجارة الدولية) تهديدا عالميا للحرية والديمقراطية"[2].

"إذ يؤدي التّلاقح الحضاري الذّي ولده انتقال المعلومة عبر الانترنت، ومختلف الوسائط والوسائل التكنولوجية الأخرى، إلى ترسيخ قيم وثقافة البلد المصدر للمعلومة والتكنولوجية في آن واحد، وينشأ عن هذه الحتمية التكنولوجية حالة ما يسمى **بالصّدمة الإلكترونية**، التي سرعان ما تتحول بالبلدان المستوردة من الانبهار بالواقع التكنولوجي التقدمي إلى الاصطدام بالواقع الحقيقي للبلد المصدر، ولعلّ من الأسباب القوية للتّفاوت الرّقمي بين دول الشمال والجنوب؛ عامل الأمية والذّي يساهم بنسبة كبيرة في اتساع الهُوة الرّقمية، خاصة ما يعرف بالأمية الإلكترونية، وأيضا عربيا، يعود سبب تعطل آلة التسويق لتبادل الأفكار إلى عنصرين متلازمين، يمكن تلخيصهما في إشكالية وعّي الحرية، وإدراك التّقنية، وهي معضلة فكرية إجرائية، تتمثل في كيفية فهم أنّ لا قيمة للفكرة مهما كانت طبيعتها، إلاّ إذا شاعت بين النّاس، وحتى بلوغ ذلك، فلابد أنّ تكون حركة الوسائط الحاملة للأفكار التّقنية شائعة الملكية وتحررية من حيث المضمون".[3]

---

[1] جون هارتلي، مرجع سابق، ص19

[2] المرجع نفسه، ص20

[3] فيصل محمد عبد الغفار: **شبكات التواصل الاجتماعي**، الجنادية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2015، ص139. نقلا عن إيمان آيت مهدي، مرجع سابق، ص94.

إذن هذه أبرز المشكلات التي تّواجه تحقق طموح الإبداعيين في نشر ثقافة الإبداع وتكريس ثقافة لتأسيس هُّوية خاصة بها على النّطاق العالمي وفي نطاق الربّاط الاجتماعي العمومي، فمشكلة تدخل السياسات الحكومية ومشكلة حقوق الملكية الفكرية، ومشكلة المضامين التناقضية التي يحملها مشروع الهُّويات الإبداعية، نّاهيك عن مشكلات تأتي من الضّفة المقابلة من بلدان العالم التّابع كالتخلف وغيرها. زيادة على الاختلافات لدى المنظرين للمجتمع الرّقمي، والنّخبة الاقتصادية من رجالات الأعمال والمؤسسات الخاصة كلها تجتمع لتطرح عديد علامات استفهام عن مستقبل الصناعات الإبداعية في العالم الواقعي ومقاربته بالعالم التّخيلي.

في عالمنا المغاير هنا جنوب الكرة الأرضية؛ حيث الاختلاف يصدح بالانغلاق أو ما يكاد يقترب منه، هذا العالم، الذّي تخالجه المعتقدات المّاورائية، والمعرفة الدينية والحدسية حيث هي منظومة الأعراف والعادات والتقاليد على درجة عالية من مقاومة التّغيير ومُعاندة كل جديد ودخيل؛ قد يكون من منتظرات الاستخدام اللامعقول للفضاء الأبيض المفتوح حيث يفترض أنّ يتقابل الانعزال الثقافي بالمشاركة الثقافية تحت مسمى التثاقف أو الغزو الثقافي أيّا كان، فالنّتيجة ربما تكون واحدة، حيث قد يفقد الربّاط الاجتماعي العالمي روحه ومعناه العام أو يترسخ ويفرد جّناحيه.

بالنسبة للعالم العربـــي؛ فزيادة على العوامل المعروفة المتضمنة في تشكيل الخصوصيات النّوعية المحددة لهُّويات الثقافية لمختلف المجتمعات؛ بوصفها، بلغة علم الاجتماع، " المعوقات السوسيو–مجتمعية"، المعرقلة لإرادة التّغيير في معظم البلدان المتخلفة ذات النزعة الدّوغماتية (التعصب المطلق)؛ وإلى جانب شّبكة الأزمات التي تتخبط فيها بسبب التّبعية السياسية والاقتصادية للعالم المتقدم؛ فإنّ ثّمة عوامل غير مألوفة وغير تقليدية يمكن أنّ تجعل من تّرويج أفكار الصناعات الإبداعية وكثمرات لها؛ تّشكل الهُّويات الفردية مجرد أحلام تنعت بالخيّالية أو المجازفة المثالية، قد ينجم عنها نّكسة في توقعات أصحابها أو القائمين على تّرسيخها في العالم التابع، نّتعرض لشّيء منها فيما هو آت:

أولا– التّفاوت الصّارخ في مستويات المعرفة العلمية والثقافة العلمية العامة، بين من يمثلون النّخبة الفكرية في البلدان المصدرة لتكنولوجيا الإعلام وبين نظيرتها في البلدان المستهلكة لها. حيث أنّ الفجوة بين المعرفة العلمية والثقافة العلمية العالمية كبيرة جدا، نتيجة لطبيعة أنظمة التعليم وسياسات التعليم بربطها بالفلسفات التربوية المعتمدة وبالسياسات العامة لتّسيير الشّأن العام، بالنظر إلى الظروف الخاصة لكل بلد ومجتمع.

إنّ اهتمام الدول المتقدمة اقتصاديا وتكنولوجيا واحرازها تقدما في هذا المجال، ما كان ليكون، لو لا اهتمامها بالعلم والمعرفة العلمية، إذ فاض هذا الاهتمام عن حّد التكوين القاعدي ليتحول – عبر التّنشئة الأكاديمية– إلى ثقافة علمية شائعة مجتمعية. حيث أنّ الحد الأدّنى من مستويات التعليم لا يجب ولا يفترض أن يكون أقل من شهادة الباكالوريا،[1] فيما تتواصل علمية البّناء المعرفي الذاتي عبر التّلقين الذاتي من خلال شيوع ثقافة المطالعة تلك الثقافة التي تنحصر شيئا فشيئا كلما اقتربنا من بلدان ذات مستويا تنمية أقل إلى أن تنعدم في المجتمعات المتخلفة جدا والفقيرة جدا، وكان النمو الاقتصادي والنمو المعرفي متلازمان بمثابة المصعد الذّي يسمح بتمكين الشّعوب، عبر استراتيجيات حكوماتها، لبلوغ ما ترومه من أهداف عملاقة.

ففيا ينحصر التعليم ضمن تخصصات بعينها تقتصر على ثقافة خاصة؛ يحلق التعليم في العالم الغربي عاليا ليكتسح آفاقا واسعة، تعدد المشارب والمداخل العلمية لتغذيتها انطلاقا من كون التعليم عملية تتم عبر العمر كله، كما هو الحال بالنسبة للعمل، يتم الانتقال من حال إلى حال عبر العمر ولا يتوقف عند التقاعد. فالنّاس في العالم المتقدم يتوقون إلى تّعلم كل شّيء واكتشاف كل شيء بفعل فلسفة التربية والتعليم، ولهذا يتدرجون سّلالم المعارف المتنوعة ويقرؤون لغاية إشباع حاجة المُتّعة العقلية، ولغاية الارتقاء والنّماء بملكاتهم ومعارفهم وموضوعيتهم وعقلانيتهم، ولهذا لا نستغرب أنّ يحمل الشّخص الواحد معارف غزيرة ومتنوعة في مجال الطب والأدب والتاريخ وعلوم الآثار والجغرافيا

[1] أنظر: نادية سعيد عيشور: **محاضرات في التربية المقارنة**، منشورات مكتبة اقرأ– قسنطينة/لجزائر 2012. متاح على الانترنت على صفحة الباحثة على محرك البحث قوقل.

والطبخ وغيرها من المعارف، كما لا نستغرب اعتبار الكتاب أفضل أنيس لوحدتهم فليست الوحدة من جعلت هذا الكتاب الأنيس بل هي الرغبة في اختيار أفضل أنيس وحصره في قيمة هذا الكتاب وبهذا أضحت القراءة للمتعة وللتعلم ثقافة عامة وسائدة بل وميزة للشخصية الغربية بصفة حصرية.

على النّقيض من ذلك، نجد في البلدان المتخلفة ومنها بعض البلدان العربية، انحصار المعرفة العلمية لتخصص المتخصصين إلى حدودها الدنيا، والسبب أن طلب العلم ليس لغرض المتعة العقلية أو خدمة التنمية الوطنية أكثر من كونه موجها لطلب الاسترزاق المعيشي والوظيفة[1]. فكثيرا ما نجد أنّ معظم الإطارات العلمية المتخصصة في مختلف العلوم، لا يزيدون في معارفهم عمّا تلقونه خلال تكوينهم الأكاديمي الرّسمي، ولهذا فإذا أنت سألت طبيبا مختصا في طب العظام – مثلا– عن أمر طبي حديث وليكن مثلا دور فيتامين K2 في ترسيب الكالسيوم في العظام إلى جانب فيتامينD3، فلا تستغرب عجزه عن الإجابة لعدم معرفته بالأمر، لكونه لم يسعى لتطوير معارفه الطبية زيادة على تكوينه القاعدي، تلك المعارف التي تتطور كل يوم بسرعة التّدفق التكنولوجي. وبعد هذا فلا يجب أن تسأل عن مستوى ثقافته في تخصصات أخرى كالسياسة والاقتصاد والتاريخ والجغرافية والأدب والشعر وغيرها. لأنّ نسبة المقروئية كثقافة مجتمعية منحصرة ومنخفضة جدا جدا، والطلبة عندنا في الغالب يدرسون ويبحثون تحت زخم الاضطرار لإجراء الامتحانات أو تقديم العروض أو اجتياز المسابقات وحسب.

فبين العلماء والعارفين وطلاب العلم، في العالم المتقدم والعالم المتخلف، تزداد شساعة الهوة المعرفية بينهما، في إطار العولمة الفكرية وعولمة الصناعات الإبداعية، تلك التي تفترض على أهلها والمنتسبين اليها التحرر من تكوين جدا ضيق وخاص لتمتد وتتوسع

---

[1] نادية سعيد عيشور: **الممارسة السوسيولوجية في الجامعات الجزائرية**، الطبعة الأولى، دار سوهام للنشر والتوزيع، قسنطينة- الجزائر، 2019.

نادية سعيد عيشور: **المعوقات الابستمي– سوسيولوجية للتنشئة الأكاديمية للطالب الجامعي– حالة الجزائر** مجلة مخبر الوقاية والأرغنوميا، جامعة الجزائر2، العدد الأول، المجلد السادس، 2018، ص22–60. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/74217

إلى مدارك حقول علمية ومعرفية محققة التكامل والاستواء والنضوج، وهنا فقط تتحقق فرضية إمكانية صناعة الإبداع ويحصل التقدم.

ثانيا– العلوم الإبداعية هي مّيزة التنافس العالمي؛ في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والتكنولوجي، هناك في العالم المتقدم الرّاعي الرّسمي والأصلي لها أين تتم عمليات التّحفيز والمكافأة بين الشّبكات الافتراضية، التي يقيمها جمهور العلماء والمفكرين والباحثين من مختلف التخصصات، إذ ينجم عن حصائل هذا الزّخم من التفاعل الحيّوي تحقيق المزيد من المنتجات الفكرية الإبداعية، والتي تتحول إلى منتجات إبداعية استهلاكية، فيما تنعدم مثل هذه الإجراءات في البلدان المستهلكة فقط للبيانات دون الاستثمار فيها، تلك التي لا تجيد إعادة توظيفها أو تطويرها بسبب انحصار فاعلية هذه الشّبكات، وانعدام المكافأة، وغياب حقوق الملكية المثبطة للإنتاج والنّشر المميز، زيادة على الأمية الفكرية والابداعية بسبب سيادة ثقافة العزوف عن العمل العلمي–المعرفي أي ضعف الاقبال على القراءة والتعلم والتثقف.

ثالثا– مقومات الشّخصية الإبداعية في محيط نشأة فلسفة الإبداع انطلاقا من تّبني فلسفة ونمط حياة عصري؛ تّحيك التّواصل المتناغم بين محتوى التعليم في المؤسسات التربوية ومحتوى الممارسة في الواقع المعيش. في بقاع استيراد منتجات الأفكار الإبداعية، وعبر مسلك الفضاء المفتوح، حيث فلسفة ونمط حياة تقليدي؛ ينحصر دّور التعليم، ومن خلفه فلسفته وسياسته ومحتواه وأهدافه ومناهجه وبرامجه في مجال التّلقين، ما يجعله منفصلا ومبتورا عن الواقع المعيش، ومثّبطا لجوانب النُّمو الكامل للشخصية الإبداعية.

"يقودنا النّقد الذّي يقترحه " لوماين ودارمون ونمر " لمفهوم «التـــنظيم»، وهو نقد يجب التذكير بأنّه تأسس على معاينة الطابع الكوسموبوليتي للبحث – صوب طريقة ثالثة في مقاربة طبيعة العلاقات بين أعضاء الجماعة العلمية: «الشّبكة» تشكل الشّبكة العلمية وحدة علائقية يتوصل من خلالها فاعلون مختلفون في البحث، أفرادا أم جماعات، إلى الارتباط بطريقة تكون أقل أو أكثر ديمومة. وهذه الوحدة لا صّلة قرابة لها نظريا، لا مع فرع من عينة (مجموع مواقع داخل بنّية متراتبة) ولا حتى مع جماعة فرع واضحة التموضع (مختبر الكيمياء، البيولوجيا، الفيزياء...الخ)، وإنما مع كل متنافر من خطوط

التعاونCoopératives والتنافس Compétitives تشرك فيها أفرادا أو مجموعات من أفراد ذّوي انتماءات إلى فروع أو إلى مؤسسات شّديدة التنوع.[1] "كان عالم الفيزياء ومؤرخ العلوم ديريك سوللا برايس أحد أول من نّبه إلى أهمية تحليل هذه الشّبكات (خصوصا تلك العائدة للنمط الأول فيها) من أجل فهم طرائق التّواصل العلمي. إن المقّال العلمي لا يساوي فقط قيمته الإعلامية التوصيلية، إنّه يشكل عبر الإحالات إلى مراجع والاستشهادات التي يحتويها تعبيرا عن وحدة اجتماعية أكبر، وتفتح دراسة الاستشهادات والإحالات المرجعية – وبعد ذلك الاستشهادات المشتركة– الطريق أمام تحليل هذه الشّبكات العلمية التي هي "**المعـــاهد الخفية**". وقد عمقت د كراين، وهي تلميذة سابقة لبرايس، دراسة انتشار الإبداعات العلمية وأوضحت أهمية تعدد "**الحلقات الاجتماعية**" صلب الجماعة العلمية".[2]

رابعا– يتعلق الأمر بالعلاقة بين النّخبة الفكرية والإبداعية وبين السلطة؛ حيث تتوثق علاقة التكامل والتعاون والتّشجيع والاحترام في العالم المصدر للتّكنولوجيا الإبداعية، فيما تتّكمش هذه الخصائص في علاقة السلطة بالنّخبة في المجتمعات المتخلفة ومنها العربي والعكس صحيح أي استقالة أغلب البّاحثين والعلماء من أداء رسالتهم الإنسانية وانسحابهم كليا عن المشاركة العامة في المجتمع لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية.

خامسا– إشراف الدولة على مراقبة مؤسسات الإبداع التّكنولوجي وتّكنولوجيا الإبداع إشرافا شّبه تّام، يشكل المعول المساعد والمصدر المُعين لتذليل الصعوبات وتسهيل اجراءات التدخل العلميIntervention, Scientifique، حيث يتطلب الأمر الحفاظ على الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي، لاسيما في مجال الإتّجار بهذه الصناعات (حالة شبّكة الفايسبوك مؤخرا وإجبار رئيس شركة قوقل على الامتثال لجلسة استماع ومساءلة أمام الكونغرس الأمريكي)، مما يجعل العلاقة بين الأنظمة السياسية وبين المنتجين الإبداعيين ليست حميمية جدا جدا، بل أحيانا تشهد بعض التوتر، فيما قد يكون الأمر مختلفا إلى حد بعيد جدا جدا في البلدان المستوردة لتكنولوجيا الاتصال، حيث الرقابة شّبه

[1] ميشال دوبوا: **مدخل الى علم اجتماع العلوم**، ترجمة نوال المولى، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 263

[2] المرجع نفسه، ص264- 265

منعدمة، وحيث افتقار المؤسسات الرسّمية لاعتماد الإدارات الإلكترونية، إمّا بسبب الجهل بمعرفة هذه التقنيات أو بسبب الانشغال بهموم الأزّمات التّي تتخبط فيها داخليا، أو بسبب تّخوف السلطات من مشكلة مساهمة هذه الأداة "الإدارة الالكترونية" في تكريس الشّفافية كأداة لترسيخ مبادئ ممارسة الديمقراطية، إذ يسجل الملاحظون من الخبراء في مجال الاتصال أنّ الشعوب في العالم الثالث هي أكثر تجاوبا في مجال تعاطي الاستخدام التكنولوجي أكثر من أنظمتها الحاكمة.

سادسا– مشكلة اللغة وثقافة الإتقان والاستخدام؛ فلا شّك أنّ منتجات التكنولوجيا يتم تصديرها بلغة منُتّجوها، وعليه؛ فإنّ عدم التحكم أو ضعف التحكم في هذه اللّغة خاصة لدى عامة النّاس، سيعرقل استخدامهم الكامل والجيّد لفوائدها، هذا الذّي يمكن أنّ يعكسه من جهة التفوق اللّغوي كتتّويج للتّفوق في المجال السياسي، والتاريخي، والاقتصادي والثقافي والاجتماعي. إنّ أغلب البرمجيات وأكثر المواقع الإبداعية أهمية وأغنّاها منفعة؛ هي تلك المنشورة باللغة الانجليزية دون ترجمة، كذلك احتكار المواقع الأكاديمية الرّسمية ذات الفائدة العالية، أو ارتفاع أسعار المشاركة فيها الزبونية لها، هذا نّاهيك عن معايير وقوانين وحجم الرسوم المتعلقة بإمكانية الاشتراك أو إنشاء قنوات خاصة؛ المحددة من قبل السياسات لهذه المؤسسات والشركات سواء كانت حكومية أو خاصة. دون أنّ ننسى حجم طاقة البروتوكول أو الكابل المستخدمة، حيث تبلغ في الاتحاد الأوربي 8 ميغابايت فيما نجدها في الجزائر مثلا تتراوح من 1 إلى 2 ميغابايت فقط.

من المهم كذلك على العالم العربي إدراك قيمة البعد الثقافي في صناعة الهُّوية الإبداعية العربية، والإيمان بقدرتها على تحقيق المّيزة التنافسية في سياق سوق المنافسة الدولية، فإذا كان العقل هو أساس العمل الإبداعي والاختراع والاكتشاف، وإذا كان من الضروري توكيد حلقة الارتباط بين منتجات الإبداع العقلي وبين الفنون المحلية التي استوت عبر التاريخ، وإذا كانت اللّغة هي مفتاح الفهم والتّفاهم وتوكيد التّواصل بين الأطراف المتفاعلة؛ فإنّ هذا الذّي يعني أنّ إخراج منتجات العقل الإبداعية باللّغة المحلية مُلطّفة باللّمسات والنّكهات الفّنية المحلية، يكرس بعد التّمتع بحصانة ومنّاعة تّجاه الزّوال الحضاري والثقافي لهوية الأنا العربية الإسلامية.

من المعلوم أنّ للعوامل النّفسية الأثر العميق في تحفيز النفس ورفع مستوى الدافعية فإنّ كان الشعور ممتّلىء بالامتّنان لمميزات الأنا العربية، باستخدام وتوظيف أدواتها الخاصة كانت الاستقلالية أكبر، وكلما توفرت الحرية واتسعت دوائرها كلما تعاظمت فرص الإبداع أكثر. وهنا نحن نعيب على من يتهم اللّغة العربية بالتّخلف في مجال العلوم الطبية والتقنية والطبيعية، إذ يجب التوقف على إرجاع وصّمة التخلف العلمي وتدّهور مستوى البحوث في البلاد العربية إلى اللّغة العربية، كما يعتقد الكثير وعلى رّأسهم أهل العزم من السياسيين والباحثين والإطارات العلمية، الذين تكونوا باللّغة الأجنبية – فرنسية في شمال المغرب العربي، وإنجليزية في المشرق العربي–، فانبّهروا بها واعتقدوا أنّها هي من تصنع العلم وليس العقل الذّي يصنعه.

إنّ الاهتمام باللّغة العربية والعمل على تطويرها يعد أمرا حاسما لإحراز النجاح في حلبة المنافسة العالمية، ولا يجب أنّ يكون أكثر أو أقّل من الاهتمام بالصناعات الإبداعية لارتباط الإبداع بمستويات الثقافة المحلية، بوصفها حصائد لترسّبات الخبّرة المجتمعية في قلب رحلة أطوار تاريخية، فاللّغة هي أساس التواصل والتفاعل، والعقل هو أساس الإبداع والخلق والاختراع، وبهذا يتعين على المنتظرات العلمية للمراكز والمؤسسات البحثية العربية التّفنن في إصدار علمي معرفي يحقق التّمازج بين المناهج البحثية والأطر التنظيرية الخاصة والعامة ليرسم منّحى جديد؛ يتمتع بروح إبداع تحمل البّصمة والنّكهة العربية، متخلصا من شّوائب التّبعية والتقليد الأعمى.

سابعا– حالة التّلكؤ في البلدان النّامية والعربية؛ والتّي تعني المدة المستغرقة بين تاريخ إصدار القرارات والتعليمات والمراسيم المتعلقة بتطبيق الإدارة الالكترونية مثلا، وبداية التّأريخ لتحول نتاج التطبيق إلى ثقافة ممارسة في المجتمع "ثقافة الكترونية". فعادة ما نقف على تناقض عجيب بين ارتفاع وتيّرة السرعة في مجال اكتشاف واختراع منتجات إبداعية جديدة في كل ثانية في العالم الغربي؛ مقابل تباطء شّديد وغير معقول لاحتواء المكتشفات العلمية وإنزالها حيّز التطبيق والاستخدام التّام في البلدان العربية.

بالطبع فإنّ الأمر قد يعود لعوامل وأسباب مقصودة وأخرى غير مقصودة، فلا شّك أنّ التأخر في اعتماد معظم أو بعض البلدان العربية لنّموذج الإدارة التكنولوجية العلمية أو

اعتماد الهندرة الإدارية في مختلف المؤسسات المالية والتعليمية والاقتصادية، نّاهيك عن المؤسسات السياسية كالوزارات مثلا، من شّأنه أنّ يزيد في رفع مستوى الشفافية، ويساهم في تحصين المعاملات السياسية والاقتصادية من أشكال الفساد، هذا الأمر الذّي لا يمكن أنّ يروق للكثير من المسؤولين في أعلى هياكل وإدارات الدولة السّامية إلى أبسطها لكونه يفضح عمليات النّصب والاحتيال والنّهب ويحول دون استمرارها ودون استفادة هؤلاء. هذا من جّهة أولى ومن جّهة ثانية، فإنّ تطور تكنولوجيات الاتصال واعتمادها على لغة أجنبية متطورة ورمزية جدا ومعقدة، تصعب على فهم البُسطاء في مجال الثقافة العلمية حتى وإنّ كانوا من ذوي الشهادات العليا، وفي أعلى الواجّهات الاجتماعية، وفي مجال الممارسة أيضا؛ مما يفضي إلى الحاجة والاستعانة بخبراء أجانب ليتولوا مبادرة رسكلة وتدريب الإطارات المحلية التي سوف تحل محلهم في مجال الاستخدام، وهذا كله هدر للوقت والجهد والمال ويفضي إلى تعطيل عجلة التنمية. وهنا تكون المفارقة الزّمنية بين اعتماد بعض مظاهر التقدم شكليا لا فعليا، أي التطبيق على مستوى النصوص والمّراسيم القانونية والتأخر في إنزالها حيّز الخدمة والتوظيف والاستثمار عمليا في الواقع.

ثامنا– تتعلق بمقدار تماهي النّخبة الفكرية في العالم التّابع والقرارات الفوقية المُكرسة للإرادة السياسية العامة، فيما تستبطن العلاقة الغّائمة بين المفكر من حيث معتقداته، وبين المنتجات الفكرية التّي يشرف على تدريسها وحتى التّأليف فيها، مما يثّبط عملية الإبداع. مثلا يقوم المتخصص في علم النّفس الأكاديمي بتشخيص مريض الانفصام في الشخصية فيصف المرض لفظيا "بالشّيزوفرينا" لكنه يستبطن اعتقادا داخليا بإصابة المريض بتلبّس من الجّن مثلا. وكذلك عالم الاجتماع؛ يتبنى مقاربات غربية بالأساس كنسق تحليل وتفسير عند المعالجة العلمية لظاهرة اجتماعية ما؛ فيما يستبطن اعتقاديا مقاربة ذاتية مستمدة من لّدن وحّي الثّقافة والتّنشئة الاجتماعية المحلية، وهنا تأتي المفارقة بين ما يتم تّدوينه وما يعكس الاعتقاد الذّاتي لمختلف البّاحثين خاصة في فروع المعرفة الاجتماعية، حيث تتسم معظم البحوث بالاجترار والدفاع عمّا كان ليبقى دائما، ما يعني تبّني طروحات النظام السياسي وايديولوجيته والتعتيم عمّا لا يرضيه انصافه وإماطة اللثّام عنه، ما يعني لا تقييم نّقدي للقديم ولا تقديم نّوعي للجديد.

هذا زيادة على أحد أبعاد التّبعية كثقافة وثّمرة من ثمرات التّنشئة الاجتماعية العربية وهي إعلان الطاعة والامتثال لجيل الكبار في الأقدمية والعمر، ولأنّ الكبار دائما متمسكون بالمناصب الإدارية فإن هذا يزيد من تعميق درجة التّبعية أكثر ومنه تجذير ثقافة التواطؤ "في تقديس الأشخاص بدلا من تقديس الاهداف والمصلحة العليا للمؤسسة"، حتى وإن لم يكن يخدم مستقبل الأجيال ولا حتى حاضر المجتمع. ما يعني طغيان التفكير الشخصاني على التفكير المؤسساتي لمعظم الباحثين من مجتمع المعرفة العلمية، هذا الذي يمنع الطاقات الإبداعية على قلتها من الانكماش والتقهقر، لكون عملية الإبداع في معناها الواسع هي تمرد على رتابة الأوضاع وهي تغيير يجّر وراءه تغيير، مخيف للقاعدة العلمية ومُرعب للإداريين، ومفسد للفاسدين، ولهذا تتم محاصرته بكل أشكال التضييق والخناق.

زيادة على ما سبق؛ قد يكون المعطى العددي أو « الـــرّقم » مُضللا للغاية، وفي كثير من مجريات التنافس في الحياة العلمية داخل مؤسساتها الأكاديمية. حيث يتم ضبط القواعد والمعايير العامة النّاظمة للشّأن العلمي ضمن الهيئات والمجالس العلمية، من خلال الأخذ، باسم الديمقراطية، بحكم الأغلبية السّاحقة من أصوات الناخبين التي تتحدد في صورة قوانين ومراسيم وطنية واجتهادات، بيّد أنّ أصوات هؤلاء النّاخبين، وإنّ علّت، لا ترضخ لمعايير موضوعية تنتظم لتحفز صعود هدف الخدمة التنموية كهدف أسمى من شّأنه التمكين لتألق المبدعين والناشطين من جمهور الباحثين، بل على غرار ذلك، يقدم نسخة متواطئة ونّموذج الولاء بصفة عامة، وهنا نتحدث عن ولاء القاعدة العلمية للنّخبة الإدارية في مؤسسات ومراكز البحث العلمي على شّاكلة ولاء القاعدة الشعبية لأنظمتها السياسية على الصعيد الدولي، حيث هي حّميمية التغازل بينهما، تتغلغل لتسهم في تبادل منافع شخصية على حساب التنمية الوطنية.

إننا لا نكاد نختلف حينما ندرك أنّ معظم القرارات التي تتمخض عن اجتماعات الهيئات والمجالس العلمية، والتي تظهر كقوانين ترصع بها محاضرها الرّسمية، وتتبناها كأطر تنظيمية نّاظمة للمنافسة، قد تختلف من كلية إلى أخرى ومن جامعة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، بل أنّ هذه القوانين تتغير بتغير الأعضاء المنتّسبين إلى هذه

المجالس وتتناقض في كل مرة بحسب ما يمثل الرقم الأعلى في مصفوفة التّشكيلة الجديدة للعضوية في هذه المجالس.

وهذا الذّي قد يفسر وضعية تمحور الباحثين حول خدمة امتيازاتهم الضيقة، فيما يّشي ضعف الانجاز الإبداعي بانحصار الرّقم المشجع لذلك. فمن البديهي في الوطن العربي إذن أنّ يمثل المتفوقون دائما أقلية تعاني التهميش والإقصاء والاستبعاد، بالنظر إلى الفئة السّاحقة عدديا أو كميا، من حيث الرّتب العلمية والمستوى الأكاديمي النّوعي والكيفي فإنّهم يمثلون الأغلبية، وهكذا باسم الديمقراطية، يتم دحض حقوق الأقلية المبدعة في التألق والانجاز ويتم توّاليا إعاقة فرص التقدم المجتمعي.

خـــاتمة

إذا كانت الخاتمة هي تثّمين موجز لما ورد في متن البحث من تحليل وتفسير، أو هي عنوان مختصر في صورة إجابة عن سؤال مركزي أو ربما حل لإشكالية قائمة، فإنّنا نفضل أنّ نختم بحثتنا بمعايشة واقعية، نّشبه فيها حالة أمتنا بواقعة حقيقية، حدث قديما عندما كنت مُولعة، على غرار أقراني آنذاك، بمشاهدة الأشرطة العلمية والوثائقية، لقد كانت سياحتي في الحياة البّرية عبر « **التلفزيون**» أو« **الأخ الكبير** » على حد تعبير أحدهم، تجبر حاجتي إلى المتعة والترفيه العقلي، لقد انطبع في ذاكرتي مشهدا لم أستطع إزاحته من مخيّلتي إلى غاية اللّحظة، إنّه مشهد يصور استراتيجية انقضاض الكائن الخشن « أســـد » على الكائن النّاعم « غـــزالة »، إنّها مباغتة عجيبة، ليس للحجم فيها أيّ نصيب بل ما يتولد عن حالة الشّرود المستبطنة لوّابل من مشاعر الرّهاب؛ يفجرها ما يرفرف في الفؤاد «العقل الباطن» من انبهار بالسّرعة وبالقّوة. لقد تزايدت خطوات ذاك المفترس نحو تلك الفريسة، خلال مراحل منّظمة تبدو وكأنّها مدروسة غريزيا، مرت وكّأنها ومضات للاحتضار، كشف مّشهد المواجهة هذا، أعراض أثر الانبهار هذه؛ ما ترتب عنه فقدان الضّحية لإدراك الموقف في وقته المناسب، إذ هي حاولت النهوض مجددا، بعد تخلف طويل، للمرة الأولى، فالثانية، فالثالثة، غير أنّ أقدامها الأربعة وقد دّثرها الجمود شُلّت تماما عن المنّاورة، فبّرحت مكانها تنتظر حتمية مصيرها.

إنّه تصوير يضّاهي بالضبط ويفسر حالة أمتنا، هذا الذّي شرحته في إحدى المداخلات حول الاستهلاك الثقافي، حيث أنّ انبهار العالم التّابع بسرعة وتيرة التّغيير لدى الأقوياء، زيادة امتلاكهم للقوة الممكنة لممارستهم إدارة التغيير في العالم؛ وأيضا ما بحوزتهم من مصادر القوة العسكرية والاقتصادية والفكرية والثقافية والابداعية، عبر توظيف القوة التكنولوجية في مجال الإعلام والاتصال؛ تجعلها قادرة على تطبيق قواعد الهيمنة النّاعمة بكل يسر، تلك الهيمنة التي لا نّجد، كعالم عربي متخلف وتّابع، إلّا التّرحيب بها على غير طيب خاطر لدى بعضنا، وبطيب خاطر لدى بعضنا الآخر، وفق فلسفة العقل الأحادي «البراغماتي» القائمة على مفاهيم تتعلق بخدمة الاتّجاه النّفعي والمصالح الخاصة.

وبرغم ذلك؛ لا يجب فقدان الأمل، فهذا العالم المتقدم يختزن عوامل وأسباب ضعف وعناصر صمود قد لا يراها، وقد يسمح التفاعل التّشابكي والعقل التّواصلي بكشفها يوما ما فلا دّاعي للقلق والانزعاج من وضعية الحال، لأنّ القلق مثّبط للتّفاؤل وللعزيمة وهذا مثّبط للنجاح والانتصّار، لكنّ «**الخوف من المستقبل هو مّناط التفكير بجّدية في تغيير بوصلة اتّجاه المصير**»، فمادام العقل الأحادي يصدح باعتراف الهُّويات الفردية لدى جموع النّاس وما دام يفسح المجال والفضاء الحر لهذا التفاعل، وما دام العالم المفكر اليوم يروم إلى تصور نزعة عالمية إنسانية تقوم على الحوار والتعايش المدني[1]؛ فلم يبق سوى إثبات «**جـــدارة الهّويات الإبداعية لعوالم الأطراف**» فيما تستحقه من الاحترام وتقدير واعتراف ومكانة مرموقة، عبر الفعل الخّلاق، والإنجاز المبّدع، والتّشريف المبارك، حيث تقبع دّلالات الفكر الجهادي الكبير، فتكرار تجربة تطور هذا العقل الأحادي «الغربي حاليا» و«الإسلامي لاحقا»، بغير الخطوات ذاتها، ولا باعتماد المقدمات ذاتها، وبناء عليه، من الممكن أنّ يتغير الحال لأنّ دوامه من المحال.

فظاهريا تنطوي الصناعات الإبداعية على آليات مُواصلة ممارسة الهيمنة، غير أنّ في ثنّايا فكرة الهويات الإبداعية نفسها معاولا قد تسمح بالتخلص من الهيمنة النّاعمة أو ممارسة هيمنة نّاعمة ومضادة في الوقت نفسه.

فيما يلي نقترح بعض التّوصيات العملية:

أولا– قبول المجازفة بالتّكيف تّارة وبالاندماج تّارة أخرى؛ وعدم الخوف من حالة الذّوبان لكونها لن تفضي إلى ما هو متوقع. حالة الحركات الاحتجاجية في الجزائر مثلا.

ثانيا– تّبني المؤسسات الرّسمية خاصة التعليمية للإدارة الالكترونية والهندرة الإدارية؛ لكونهما وسيلتان تقنيتان تساهمان بقدر كبير جدا في تكريس الشّفافية في مجال التّسيير الإداري، والتمكين من تحقيق أهداف تتعلق بنشر قيم العدالة والمساواة. مثلا حالة المنصّة

1. انظر: نادية عيشور، مهدي عوارم، **النزوع الإنساني نحو ثقافة الوئام الثقافي في زمن الحداثـــة الانعكاسية**، مجلة بحوث العلوم الإسلامية، جامعة أديامان، المجلـــد (2)، العـــدد (3)، حيـــزران 2018. الموقع الالكتروني: http//iif.adi http://iif.adiyaman.edu.tr

الوزارية للمجلات الوطنية الجزائرية، بما اشتملت عليه من اجراءات خاصة بإنجاز الخبرة العلمية لدى المجلات الوطنية.

ثالثا– ثقافة الاتقان في مجال الإنجاز وثقافة التّواصل باكتساب اللغات المختلفة، وعدم المساهمة في التّرويج للغة هجينة سيكون لها الأثر السّلبي على اللّغة الأم– حالة اللّغة العربية– الفرنسية – العّامية لدى عامة الشباب وعموم النّاس، حيث تكتب الرسائل بحروف فرنسية ومعاني عّامية على سبيل المثال خاصة في المجتمعات العربية، في الوقت الذّي تشهد اللّغة العربية في البلدان غير العربية اعترافا وتّرسيما في النظام التعليمي– حالة فرنسا مؤخرا..

رابعا– تخلص النّخبة الفكرية من حالة التّماهي والأفكار غير المقنعة، وغير المعبرة عن حقيقة المعتقدات، أي الابداع في مجال الدفاع عن الموروث الفكري المستوحى من صميم وقلب الثقافة المجتمعية، وهذا بعد مراجعته وتمحيصه، وغربلته وتمييز جيّده من سيّئه، وليس قبوله كما هو، فهذا لن يجدي نفعا، إنّ الانفتاح على مراجعة الذّات هذا الذّي سيسمح بتّفجير الطاقة في مجال إثبات القناعات الخاصة بالمنهج والطرق العلمية وهذا أمر ممكن.

خامسا– الأخذ بأخلاق "الإنسانية المدنية"، لكونها موروثا عالميا تاريخيا لأجّود الأخلاق وأرقى الفضائل، التي اجتمعت حولها جميع الشّرائع الدينية والحضارات منذ قديم العصور وبالتالي فهي ليست حكرا على أحد من النّاس، وليست مّاركة تميز وتنفرد بها نّخبة بشرية بعينها، فعنصر المبادرة، المهارة، الإبداع، الابتكار، قاعدته الأولى هي الإتقان والمحبة والتّمكين، فمن أحب شيئا أبدع فيه، وإنّ لم يكن عبقريا، لأنّ منسوب الدافعية نحو الانجاز المثابرة بالمحاولة والتكرار، تساعد حتما على التحسن في مستوى الأداء. لا يجب على أحدكم أنّ ينتظر من يكتشفه بل أنت اكتشف نفسك بنفسك.

سادسا– استثمار رّواد الجرائم الالكترونية؛ ربما هي تّعبير ضمني عن توفر نّماذج من الهويات الإبداعية في المجال الخطأ، يمكن استثمارها فيما هو جيد ونافع للمجتمع واستدماجها في فضاء الصناعات الإيجابية بدلا من معاقبتها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا– الكتب:

1. ألان توران: **المجتمع ما بعد الصناعي**، ترجمة موريس جلال، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، 1983، ص237
2. جون هارتلي: **الصناعات الإبداعية، كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعولمة؟** ترجمة بدر الرفاعي، الجزء الأول، مكتبة الاسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2016،
3. فيليب جونز: **النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**، ترجمة محمد ياسر الخوجة مصر العربية للنشر والتوزيع، 2010.
4. فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه: **علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، أعلام وتواريخ وتيارات**، ترجمة الدكتور اياس حسن، دار الفرقد، دمشق– سورة الطبعة الأولى، 2010، ص 362.
5. مصطفى خلف عبد الجواد: **نظرية علم الاجتماع المعاصر**، الطبعة الأولى، الأردن عمان، دار المسيرة، 2009.
6. ميشال دوبوا: **مدخل إلى علم اجتماع العلوم**، ترجمة نوال المولى، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008
7. نادية سعيد عيشور: **علم اجتماع التفاؤل من المقاربة النظرية إلى المطابقة الواقعية** الطبعة الأولى، دار نور للنشر والتوزيع، ألمانيا، 2019.
8. هاشم صالح: **من الحداثة إلى العولمة، رحلة في الفكر الغربي وأثرها في الفكر العربي** كتاب العربية، التأليف (2)، الرياض، الطبعة الأولى، 2010.
9. يان سبورك: **أي مستقبل لعلم الاجتماع؟ في سبيل البحث عن معنى وفهم العالم الاجتماعي**، ترجمة حسن منصور، كلمة–مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، أبو ظبي– الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 2009، ص149.

ثانيا– المجلات:

1. نادية عيشور، آيت مهدي إيمان: **الثوابت السوسيو ثقافية في مواجهة عملية الهندرة في المنظمات العربية**، مجلة علم اجتماع المنظمات، جامعة بوزريعة 2، العدد 10 ديسمبر 2017.

2. نادية عيشور، مهدي عوارم، **النزوع الانساني نحو ثقافة الوئام الثقافي في زمن الحداثة الانعكاسية**، مجلة بحوث العلوم الإسلامية، جامعة أديامان، المجلد (2)، العدد (3) حيزران 2018. الموقع الالكتروني: http//iif.adi http://iif.adiyaman.edu.tr

3. هواري حمزة: **مواقع التوصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 20، سبتمبر 2015.

ثالثا– المؤتمرات:

نادية عيشور، كنزة عيشور: **النيو- ميديا الاجتماعية وآليات الهيمنة في عصر العولمة** قراءة ابستيمو- واقعية، مداخلة قدمت للمشاركة في الملتقى الدولي حول (التربية الاعلامية في ظل عالم متغير، رهانات الواقع ومتطلبات المستقبل) تنظيم كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي، يومي 9–19 أفريل 2018.

رابعا– الرسائل الجامعية:

1. إيمان ايت مهدي: **تسيير الموارد البشرية في ظل الإدارة الالكترونية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، إشراف: أ د نادية عيشور، تخصص: علم اجتماع تنظيم وعمل جامعة سطيف2، 2017–2018.
2. فتيحة حفحوف: **عولمة الاتصال وأثرها على التغير القيمي للأسرة الجزائري**، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم، إشراف: أ د نادية عيشور، تخصص علم الاجتماع التربية، جامعة سطيف2، السنة 2018–2019.
3. محمد براي: **تأثير وسائط التواصل الرقمية في إعادة تشكيل المنظومة القيمية للشباب الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علم اجتماع التربية، إشراف: أ د نادية عيشور، جامعة سطيف2، 2018–2019.

خامسا– المواقع الالكترونية:

1. www.academia.edu/34764707
2. Gryson, Devon « Digital Sociology » http://online.library.wiley.com
3. http//iif.adi http://iif.adiyaman.edu.tr
4. khttps://www.hotcourses.ae/study/australia/school-college-niversity/queensland-university

المحور الأول

المدخل النظري لمفهوم ونظريات التغير-التحول المجتمعي

عوامل وأسباب ومصادر التحول المجتمعي

د . روفيــة زارزي*

ملخص:

يعتبر التغير الاجتماعي ظاهرة حتمية وملازمة للوجود البشري، وهي عبارة عن تغيرات وتحولات في الأبنية والوظائف المجتمعية، التركيبة السكانية، الوسائل المستخدمة في الحياة اليومية، الأنماط العمرانية حجم المدن، تحول وتغير القيم السائدة في المجتمع وتغير الأنظمة والسياسات السائدة، تكمن دراسة التغير الاجتماعي في كل ما هو ثقافي وأخلاقي وإنساني على اعتبار أن التغير الاجتماعي يمس الأنساق الفرعية داخل المجتمع، كما لا يختلف التغير كثيرا في قواعد السلوك عند هذه التغيرات في الرمزية الثقافية، غير أن التغيير الاجتماعي يمكنه أن يكون أكثر عمقا وشمولا في حالة تأثيره ومساسه بالمنظومات الاجتماعية وقيم النظام الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: التغير الاجتماعي، التحول ، التطور الاجتماعي، التنمية.

Résumé :

Le changement social est un phénomène inévitable et Inhérent à l'existence humaine, à savoir changements et transformations des structures et fonctions sociales, structure de la population, méthodes utilisées dans la vie quotidienne, schémas urbains, taille des villes transformation et changement des valeurs qui prévalent dans la société, les systèmes, et les politiques en vigueur. Ce qui est culturel, moral et humain, étant donné que le changement social affecte les sous-modèles au sein de la société.

De nombreux changements dans les codes de conduite ne diffèrent pas de ces changements dans le symbolisme culturel, mais le changement social peut être plus profond et plus complet dans son impact sur les systèmes sociaux et les valeurs du système social.

Mots clés : Changement social, Transformation, Développement social, Développement.

* أستاذة محاضرة قسم (ب). علم اجتماع الصحة والمرض. جامعة محمد لمين دباغين – سطيف2/الجزائر.

1- إشكالية الـــدراسة:

يعد التغير الاجتماعي ظاهرة معقدة ومتشابكة في آن واحد، والتعقيد هنا لا يشير إلى الغموض فقط بل إلى الطابع المركب للظاهرة، لذلك يحتاج هذا التركيب إلى التحليل من أجل تشريح الظاهرة إلى عناصر بسيطة يسهل دراستها والتعاطي معها، والتغير الاجتماعي ظاهرة قديمة لازمت المجتمع البشري حتى أصبحت حتمية دالة على تفاعل مختلف أنماط الحياة لتشعر الفرد بالتفاعل والتجديد.

إن التغير الاجتماعي لا يحدث فجأة أو دفعة واحدة بل تظهر معالم بداياته وذروته على المستوى السلوكي والفكري للأفراد داخل المجتمع، كما أن استجابات الأفراد والمؤسسات تختلف درجاتها باختلاف منظومة القيم والمعايير التي يتبناها الأفراد.

والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات التي تميزت في العقود الأخيرة بحركية محسوسة عبّرت في

جوانب كثيرة منها عن مظاهر التغير الاجتماعي الذي مس جميع القطاعات ومختلف الفئات الاجتماعية

عموما، فان التغير الاجتماعي لا يمكن حدوثه إلا في ضوء وجود عناصر من العوامل المسببة والمحدثة له والتي تشمل العوامل الفكرية، الثقافية، البيئية والجغرافية وغيرها علاوة على سعي العلماء لمعرفة أنماط التغير الاجتماعي الذي حدث في المجتمعات البشرية وكذا معدلات التغير ومستوياته وغير ذلك من العمليات المتخصصة التي اهتم بدراستها علم الاجتماع، مخصصها عن غيرها من العلوم الاجتماعية الأخرى.

2- تحديد المصطلحات:

أولا: التغير الاجتماعي:

جاء في لسان العرب " تغير الشيء عن حاله تحول، وغيّره حوّله وبدّله كأنه جعله في غير مكانه"[1]

والتغير هو الاختلاف الكمي أو الكيفي ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو اختلاف الشيء عما كان عليه في خلال فترة محددة من الزمن، وعندما تضاف كلمة الاجتماعي

---

[1]- ابن منظور **لسان العرب**: ج2، ط 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1988، ص 38.

يصبح التغير الاجتماعي وهو التغير المستمر الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول الذي يطرأ على أي من جوانب المجتمع خلال فترة زمنية محددة وبسبب تأثير مجموعة من العوامل الاجتماعية، إلاّ أن كل التغيرات ذات التأثير المستمر التي تطرأ على المجتمع تعتمد على مجموعة من الأفكار البشرية والنظريات والآراء والايديولوجيات التي يتميز بها كل عصر من العصور البشرية.

- اصطلاحًا:

يختلف مفهوم التغير الاجتماعي على حسب اختلاف نظرة العلماء، فيعرف **ماكونس Machonis** التغير الاجتماعي بأنه:" التحول في تنظيم المجتمع وفي أنماط الفكر والسلوك عبر الزمن" أما **ريتزر Ritzer** فيقول: أن التغير الاجتماعي يشير إلى التباين التاريخي في العلاقات بين الافراد والجماعات والتنظيمات والثقافات والمجتمعات" ويعرفه **فارلي Fareley** "بأنه التبدل في أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية والنظم والبناء الاجتماعي" (1)

كما يعرف التغير الاجتماعي على أنه أيضا: " كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة ". (2)

ويمكن تعريف التغير الاجتماعي أيضا أنه " تلك الاختلافات والتبدلات التي تحدث جو تبلور في النظام البيئوي المتمثل في نسق التدرج الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية من خلال الأدوار والمكانات الاجتماعية عبر الزمن. (3)

والتغير الاجتماعي عند "غي روشيه" **Guy Rocher** لديه أربع صفات وهي:

- **التغير الاجتماعي:** ظاهرة عامة ومنتشرة لدى فئات واسعة من المجتمع بحيث يغير مسار حياتها.
- **التغير الاجتماعي:** كل تحول يصيب البناء الاجتماعي.
- **يكون التغير الاجتماعي** محددا بفترة زمنية معينة.

1- ابراهيم عثمان وقيس النوري: **التغير الاجتماعي**، دار الشروق، عمان، ص 07.

2- دلال ملحس استيتية: **التغير الاجتماعي والثقافي**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 19

3- معن خليل: **التغير الاجتماعي**، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 28.

– **يتصف التغير الاجتماعي:** بالديمومة والاستمرارية، أي ليس مؤقتا سريع الزوال حيث يصعب فهمه.

ويعرفه" **جيرت وميلز Gerth & Mills** على أن " التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدينة من المدن". [1]

أما" **جنزبورج Ginsberg (**1972**)** فيرى أن التغير الاجتماعي "هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن". [2]

أما عند العلماء العرب فيرى:

– **عبد الله الرشدان** (1999) أن التغير الاجتماعي هو: "ذلك التحول الذي يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة في فترة زمنية معينة".

أما عند **عاطف غيث** فإن التغير الاجتماعي يعني: "كل تغير يطرأ في البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محددة من الزمن، وقد يكون هذا التغير ايجابيا أي تقدما وقد يكون سلبيا أي تخلفا، وقد يكون سريعا ومفاجئا أو بطيئا وتدريجيا أو زيادة أو نقصان...أي ليس هناك نمط محدد للتغير الاجتماعي". [3]

كما يرى بأن "**التغيرات الاجتماعية هي التي تحدث في التنظيم الاجتماعي،** وتأتي على عدة أشكال وهي:

- **التغير في القيم الاجتماعية:** وهي كل القيم التي تأثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية ومعايير التفاعل الاجتماعي.

---

[1]– دلال ملحس استيتية: مرجع سابق، ص 21– 23.

2 – محمد مصطفى زيدان: **التغير الاجتماعي، المجلة الجزائرية لعلم النفس وعلوم التربية،** العدد 2، 1986، ص 69.

[3] – دلال ملحس استيتية: مرجع سابق، ص 24–25.

- **التغير في النظام الاجتماعي:** أي في البناءات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار.
- **التغير في مراكز الأشخاص:** ويحدث ذلك بحكم التقدم في السن أو نتيجة الموت.

ويرى **معن خليل عمر** أن هناك ثلاث أسس توجهنا إلى تحديد مفهوم التغير الاجتماعي وهي: [1]

- **الاختلاف:** أي اختلاف الظروف المحيطة بالفرد التي تأثر فيه فيغير بعضا من سلوكه أو تفكيره أو مواقفة مما تجعله مختلفا عما كان عليه قبل إحاطة الظروف المستجدة به، وهذه بداية تحديد الخطوة الأولى للتغير.
- **التتابع الذي يحصل عبر الزمن:** أي تتابع التغير من خلال المراحل الزمنية المتتالية وليس بالضرورة تمثل الحقبة الزمنية الراهنة.
- **المقاومة:** أي معارضة الأفراد المتضررين من التغير، إذ أن الذي تغير له علاقة بما يحيط به من معايير وقيم ومكانات وأدوار اجتماعية.

وحتى نتوصل إلى مفهوم أدق لعمليات التغير يجب النظر في العناصر الأساسية التي تشكل المجتمع ليكون بمقدورنا تتبع أوجه التغيرات، وهي عناصر يمكن اعتبارها أساس ربط المجتمع وهي: الأفكار القواعد التنظيمية، الأفعال، المصالح وتتكون كل منها من أجزاء بعضها ثقافي وأخرى اجتماعي، ويمكن اعتبارها كما يلي:

- **الأفكار:** وتضم المعتقدات، التصورات، المعاني، والثقافة.
- **القواعد التنظيمية:** وتضم المعايير، القيم، المثل، والأنماط.
- **الأفعال:** وتضم، العلاقات، التنظيم الاجتماعي، والأدوار.
- **المصالح:** وتضم، فرص الحياة، فرص للموارد، فرص العامة

– التعريف السوسيولوجي للتغير الاجتماعي

يعرف **صلاح العبد** التغير الاجتماعي "بأنه ظاهرة طبيعية تخضع لها نواميس الكون وشؤون الحياة من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات الاجتماعية المستمرة والتي تفضي إلى تغير دائم. [1]

---

[1]– معن خليل عمر: **التغير الاجتماعي**، مرجع سابق، ص 30.

وفي هذا الإطار يذهب عالم الاجتماع الإنجليزي أنتوني غدنز (Antoni Gidenz) إلى القول بأن "التغير الاجتماعي هو تحول في البنى الأساسية للجماعة الاجتماعية أو المجتمع، ويرى غدنز أن التغير الاجتماعي هو ظاهرة ملازمة على الدوام للحياة الاجتماعية. [2]

ولعل ما نفهم من ذلك أن التغير ينطوي في عمقه على نوع من الاستمرارية، لأن التغير على مستوى الواقع الاجتماعي هو عملية مستمرة ومتجددة في آن واحد، كما أن هذا التغير يطال بصفة رئيسية البنيات الاجتماعية الأساسية التي يتشكل منها المجتمع، ومع ذلك، فإنه في حقيقة الأمر من الصعب تعريف التغير الاجتماعي كظاهرة ذات دلالة.

ثانيا: مفهوم التحول:

يستعمل التحول عند علماء الأحياء لوصف التغيرات في الشكل والمظهر التي تتعرض لها الحيوانات من طور النمو إلى طور النضج والبلوغ، وتشابه في ذلك أطوار نمو الإنسان المختلفة، وبالطبع يتعرض لها الإنسان أيضا. [3]

في حين طرح "ابن خلون" وجها آخر للتحول ويتعلق بالتحولات التي تمر بها المجتمعات التي عاصرها وذلك بالتحول والانتقال من حياة البداوة إلى التحضر وتكوين الدولة، وسيادة الأسر الحاكمة وسلوك المحكوم نحو الحاكم، وتحول العصبية من قبلية إلى عصبية الأسر الحاكمة وتحول مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية في كل مرحلة من مراحل حياة الدولة، كما تتحدد أولويات الدولة وتتحول في كل مرحلة وفق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. [4]

---

[1]– ابراهيم العسل: **الأسس النظرية والتطبيقية في علم الاجتماع**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1997، ص 75.

[2]– أنتوني قيدنز: **علم الاجتماع**، ترجمة فليز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص 743.

[3]– مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، **الموسوعة العربية العالمية**، الجزء 6، ص 138.

4- الدسوقي إبراهيم، **التغير الاجتماعي والوعي الطبقي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2004، ص 42.

وفي عرضه لنشاطات الرعية يشير ابن خلدون إلى التحول الذي يصيب الصنائع والعمران وسياسة الدولة في المراحل المختلفة من حياتها.. النشأة، القوة الضعف، وتلك إشارة كافية على أن التحول يصيب كل مظاهر الحياة بما فيها طبائع وعادات الناس والثبات على مظهر مستقر في الحياة الاجتماعية والثقافية لا مكان له في عالم متحول وسريع التغير.

ومهما كان تبرير حقيقة ومراحل التحول فإنه يعبر عن التبدل في الوضع الذي يعيشه المجتمع سواء بالسلب أو الإيجاب بما يساهم في تراكم مظاهره وتبدلها من حين لآخر تحت تأثير العامل الزمني والمحيط والمجتمع والمؤثرات الظرفية مثل: الإمكانيات العلمية التقنية والمادية، وكذلك الأوضاع الاقتصادية، الأمنية، الثقافية والدينية وغيرها، وترسخ مظاهر التحول كتجارب تكسب المجتمع خبرة في التعامل مع القضايا المختلفة، فالمجتمعات العربية بتحولاتها المتعاقبة في فترات زمنية متباينة تراكمت لديها قيم ومبادئ وتقاليد وأعراف مثل المحددات الأساسية التي تقاس بها كل مظاهر التحول الجديدة.

ثالثا: التطور الاجتماعي:

يقصد بها التحول الشامل في جميع قطاعات المجتمع أو أحدهما، حيث يتحول القطاع الاجتماعي أو المجتمع نفسه من التجانس إلى اللاتجانس، أو يحصل تحول شامل في الأجزاء البسيطة والصغيرة إلى المعقدة والكبيرة، مثل تحول القرية إلى مدينة والصناعة اليدوية إلى تكنولوجيا حديثة [1] على أن لا ننسى أن عملية التطور هذه لا تحصل في فترة زمنية وجيزة، بل تأخذ فترة طويلة قد تأخذ سنينا أو أجيالا أو قرونا بسبب المعوقات الاجتماعية، الاقتصادية، الجغرافية والسياسية لتطورها، ويقوم هذا المفهوم على افتراض أن المجتمع الانساني كبعض الظواهر الطبيعية الأخرى يسير في اتجاه تحكمه في الغالب نواميس وقوانين طبيعية. [2]

فقد ربط البعض مفهوم التقدم بتطور الفكر، ونجد هنا في كتابات" **هيجل** "الذي يرى أن تطور العقل والوعي يوصلان الانسان إلى مجتمع مثالي كما نجد هنا المعنى متضمنا في قانون المراحل الثلاثة لـــ"**كونت** " وأساس التقدم من الفكر الديني والميتافيزيقي إلى

---

[1]– معن خليل عمر: **التغير الاجتماعي**، ص 74.

[2]– ابراهيم عيسى عثمان، قيس النوري: **مقدمة في علم الاجتماع**، دار الشروق، عمان، 2009، ص 08

الفكر الوضعي العلمي ومن المجتمعات العسكرية القهرية إلى المجتمعات الصناعية ذات العلاقات الطوعية. [1]

بمعنى أن مثل هذه التغيرات خارجة عن ارادة الانسان، بل قد يعتبر تدخل الانسان أو تنظيمات أخرى عاملا معيقا للمسيرة الطبيعية للأشياء والتي تتضمن في ذاتها معنى الارتقاء والأخذ بمبادئ كالارتقاء والبقاء للأصلح ، وقد تم استخدام هذا المعنى في دراسات" **سبنسر"** وكما توجه البعض إلى الدعوة لتقبل الواقع كأمر طبيعي تضمن تحرير الانسان من مسؤوليته عما هو قائم اجتماعيا، واستخدم مفهوم التطور في الماركسية والمادية التاريخية لوصف عمليات التحول الاجتماعي تاريخيا، ويختلف المفهوم هنا عن التأخر في أن هذا الأخير لا ينفي دور الانسان في عملية التغير. [2]

رابعا: النمو:

إذا كان التطور هو التغير الطبيعي للمجتمع، فإن عملية النمو تعني الزيادة الطبيعية الثابتة أو المستمرة في جانب اجتماعي محدد، كالزيادة السكانية، ولا يرتبط مفهوم النمو بحكم قيمي، بل يعبر فقط عن الزيادة الطبيعية في أحد الأوجه الاجتماعية، وقد أصبح من المفاهيم المركزية في عملية التنشئة بما يرتبط بالنمو الجسماني، العقلي، الوجداني والأخلاقي للإنسان. [3] والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، [4] ويرتبط مفهوم النمو بمفهوم التغير الاجتماعي ارتباطا وثيقا ذلك لأن التغير الاجتماعي له جوانب عديدة، ومنها الجوانب الكمية التي يمكن أن تقاس من خلال معدلات النمو التي تعتبر احدى المؤشرات الهامة للتغير الاجتماعي. [5]

---

[1]– محمد الجوهري وآخرون: **التغير الاجتماعي**، در المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 340.

[2] – نفس المرجع، ص 341.

[3] – ابراهيم عيسى عثمان: **مقدمة في علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص 341.

[4]– معن خليل: مرجع سابق، ص 68.

[5]– دلال ملحس استيتية: مرجع سابق ، ص 38.

3- سيرورة الاهتمام بمصطلح التغير الاجتماعي:

يعتبر مصطلح التغير الاجتماعي مصطلحا حديثا نسبيا بوصفه دراسة علمية، ولكنه قديم من حيث الاهتمام به وملاحظته، ولقد كانت الدراسات القديمة قائمة على التفكير المجرد الفلسفي ولكنها تشكل إطارا مرجعيا للدراسات العلمية الراهنة.

حيث اعتبر الفلاسفة ظاهرة التغير حقيقة الوجود، أي أن كل موجود لا بد أن يتغير وأنّ التغير لا الثبات هو الدال على وجود الموجود وعبّر عن هذه الفكرة المفكر اليوناني (هوقراطيس) في مقولته:" إن الفرد لا يستطيع أن يقول أني أعبر النهر الواحد مرتين ذلك على اعتبار أن ذرات الماء التي لامست جسمه في المرة الأولى غيرها في المرة الثانية، كما أنّ الشخص نفسه يكون قد تغير". [1] وقد أكد كثير من الفلاسفة اليونانيين حقيقة ظاهرة التغير والنمو وخاصة أرسطو الذي اعتبر التغير ظاهرة "تعم على الموجودات كافة وفي الأوقات كلها.[2]

وكانت نظرة العلماء للتغير حتى القرن الثامن عشر نظرة تشاؤمية "Pessimisme" مبنية على الخوف من المستقبل، وأن حالة المجتمعات في القديم أفضل من الحالة الراهنة والمستقبلية، في حين أخذ العلماء ينظرون بعد ذلك التاريخ نظرة تفاؤلية "Optimisme" معتبرة حالة المجتمعات الراهنة أفضل من سابقتها وأنّ العصر الذهبي أمامنا وليس خلفنا على حد تعبير سان سيمون Saint Simon [3]

ومع بداية القرن الثامن عشر ازداد الاهتمام الكبير بموضوع التغير الاجتماعي، وذلك بفتح الأبواب أمام عصر التنوير الأوروبي الذي أجمع مفكريه أن الإنسان قادر على تغيير ظروفه الروحية والمادية فأصبح التغير اليوم من أهم المسائل التي تشغل الفكر الاجتماعي الحديث فأخذت الجهود تتجه نحو التغير من أجل تنمية هادفة. [4]

---

[1]- إبراهيم العسل: مرجع سابق، ص41.

[2]- أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، انجليزي فرنسي عربي، مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح، بيروت 1982، ص 121.

[3]- محمد عاطف غيث، **التغير الاجتماعي والتخطيط**، دار المعارف ط2 القاهرة، 1966، ص 78.

[4]- أحمد النكلاوي: التغير والبناء الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1968، ص 21.

4- عوامل التغير الاجتماعي:

لقد أصبح واضحا أن التغير الاجتماعي عملية تتوقف على تفاعل عوامل عديدة مثل العامل التكنولوجي الصناعي الاقتصادي والديني، وليس لعامل واحد ترجيح أو أفضلية على العوامل الأخرى في حد ذاته وإن كان بعض العلماء يذهبون إلى أن التكنولوجيا هي أساس لكل التغيرات في العلاقات الاجتماعية، كما يذهب آخرون إلى أن العوامل الايديولوجية أو الدينية تؤدي للتعديلات الأساسية في الدور والمكانة وهناك عوامل كثيرة تحدث التغيرات الاجتماعية، وسنشير إلى أهم العوامل التي تسبب التغير وتكسب صفة الدوام في المجتمعات الانسانية.

أولا: العوامل الطبيعية الفيزيقية والبيئية :

إن هذا العامل له الأثر في الظواهر الاجتماعية والسلوك الاجتماعي داخل المجتمع وهذا ما جاء به ابن خلدون في القرن الرابع عشر وفي مقدمته البيئة الجغرافية وأثرها في اختلاف طبائع وصفات البشر الجسمية، العقلية، الاجتماعية، النفسية والخلقية. [1]

فالطبيعة لها أثرها الملموس في احداث التغير فكل ما تجود به الطبيعة على الانسان من خيراتها أو قساوتها يدفع بالمجتمع إلى التعديل والتكيف، ويؤثر على جميع مجالات العمل والحياة، حيث كان الانسان قديما يقف عاجزا أمام الطبيعة، لكن بتقدم العلوم والتكنولوجيا أصبح الأن يتحداها ويسخرها لمعيشته ولكل أغراضه، وكلما أقبل الانسان على الطبيعة وحوّر في شكلها ازدادت استفادته منها، فحفر بئر في الصحراء كفيل بأن يحيل تلك البقعة إلى مكان محبب للإقامة والحياة، واكتشاف بئر بترولية قد يغير كثيرا من أوضاع الناس وظروفهم المختلفة والحصول على مناجم غنية بالمعادة...[2] كل ذلك يحدث تغير تلقائيا في المنطقة، ويؤدي إلى أنماط جديدة في حياة الأفراد، وكما يحدث التغير نتيجة كرم الطبيعة وجودها بما عليها أو في باطنها من خيرات فإنها يمكن أن تحدث التغير نتيجة ثرواتها، فكم من زلازل دمرت مدنا زاهرة وكم من عواصف وأعاصير سخرت على أقوام فأبادتهم، وكم من أمطار تحولت إلى سيول جرفت أمامها

1- محسن عبد الحميد: **منهج التغير الاجتماعي في الإسلام**، مطبعة النعمان، بغداد، 1982، ص 14.

2- دلال ملحس استيتية: مرجع سابق، ص 47.

البيوت والإنسان والحيوان وكل هذا من العوامل المسببة للتغير الاجتماعي لأن الحياة تنحصر عن تلك البقاع وقد يهجرها ساكنوها إلى بيئة أخرى فيواجهون ظروفا جديدة تستلزم تغيرات في نوع أعمالهم وطرائق تفكيرهم. [1]

وتلعب العوامل الفيزيقية دورا مهما في التغير الاجتماعي، فإذا ما تغير المناخ مثلا حاول أعضاء النسق الاجتماعي أن يكيفوا أنفسهم مع الوضع الجديد في مجال الزراعة والصناعة والتجارة والنظم الاجتماعية وقد تعمل البيئة أو المكان على تقديم الامكانيات وتوفير المطالب للآهلين، وقد تكون عديمة الجدوى بالنسبة لهم، كما يمكن أن تجد العراقيل الطبيعية، كالجبال والبحار والحواجز الجغرافية عموما من فعالية الاتصال بين الشعوب.

ثانيا: العوامل السكانية الديموغرافية:

وهنا يقصد به الارتباط بين عدد السكان ومستوى المعيشة مما يولد انعكاسات على النواحي الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وكذا الارتباط بين حجم السكان والعمالة والبطالة ومستوى الأجور والمعيشة واستعمال الآلات بما يأثر في الأفراد وفي التركيبة الاجتماعية للمجتمعات البشرية خاصة بين سكان المدن والريف. [2] وأن أهمية العامل الديموغرافي تأتي نتيجة للحركة السكانية زيادة أو نقصاناً، وكثافة السكان وتوزيعهم داخل المجتمع، وعليه فإن التقدم والتخلف مرهونان بالحركة السكانية ولهذا صار العامل السكاني حاسما في عملية التغير الاجتماعي وهذا ما ذهب اليه" دوركايم "حين قال بأن الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى تقسيم العمل الاجتماعي، من ثم يكون هنا التقسيم أو الانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي الذي يرجع إلى العامل السكاني، مما يصنع أسرة متغيرة في كثير من وظائفها وهنا يحدث نتيجة التغير الحاصل في البناء الاجتماعي، ويعتمد التغير في حدوثه أيضا على الهيكل السكاني القائم في المجتمع إذ يؤدي معدل المواليد والوفيات والهجرة الداخلية والخارجية إلى تغير في الهرم السكاني،

---

[1]- أحمد رأفت عبد الجواد: **مبادئ علم الاجتماع**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1982ـ ص 129-130.

[2]- محمد أحمد الزغبي: **التغير الاجتماعي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص 80.

من شأنه أن يزداد عدد المسنين على عدد الصغار ومن ناحية أخرى فان عدد الإناث يزيد على عدد الذكور، وعلى اثر ذلك تحدث تغيرات اجتماعية تبعا لنوع التكوين العقلي والجسمي والاجتماعي للنوع الغالب، فكثرة السكان في مجتمع قد تكون مصدر هيبته في القتال والحروب، وقد تكون عبئا على موارده إن كانت محدودة وكثافة السكان في مكان ما تحدث الكثير من التغيرات الاجتماعية في نمط المساكن والمرافق والتماسك الاجتماعي. [1] ويدخل في توزيع السكان مسألة الهجرة سواء كانت طبيعية أو تهجير وما تحدث من تغيرات في المجتمع المهاجر أو في المجتمعات المهاجر اليها، أما عن خصائص السكان من حيث السن والنوع والزواج والمهنة...فهي أيضا لها دورها وآثارها الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية في إحداث التغيرات الاجتماعية.

ثالثا" العوامل الايديولوجية – الفكرية:

إن تعدد المذاهب الفكرية في المجتمع يأثر في أساليب حياة أفراده وفي عملية التغير الاجتماعي فيه فالأفكار الدينية والرأسمالية والاشتراكية تأثر في نشاط الأفراد والجماعات وتشكل نمطا معينا من التفاعلات والعلاقات، وتمارس السلطة في كل مجتمع إنساني ثري إيديولوجيا من خلال وسائل الإعلام المسخرّة من أجل إحداث التغيرات في البيئة الاجتماعية وفي علاقاتها الاجتماعية. [2]

ويرتبط الفكر ارتباطا وثيقا بنظم المجتمع وبناء هيئاته ومؤسساته، فكلما حدث تغير للفكر، كلما حدث تغير للأنظمة الاجتماعية، فالفكر الذي جاء به الدين الإسلامي مثلا قد أحدث تطورا وتقدما ليس في الدول العربية فحسب وإنما في جميع أنحاء العالم. [3] والايديولوجية هي قوة فكرية تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية، وفقا لسياسة متكاملة، تتخذ أساليبا وأشكالا هادفة، وتساندها عادة تبريرات اجتماعية أو نظريات فلسفية أو أحكام عقائدية أو أفكار تقليدية.

---

1 – أحمد رأفت عبد الجواد: مرجع سابق، ص 130

2 – محسن عبد الحميد: ص 15.

3 – أحمد رأفت عبد الجواد: مرجع سابق، ص 130

ومن هنا ترتبط الايديولوجية بالحركة الاجتماعية فهي ليست مجرد مجموعة أفكار ومعتقدات واتجاهات يؤمن بها جمع من الناس سواء كان هذا الجمع أمة من الأمم أو طبقة اجتماعية أو مذهب من المذاهب أو حزب من الأحزاب....وإنما هي حركة فكرية هادفة لها فعالية ايجابية في البنية الاجتماعية، وكذلك الحال فيما يتصل بالعمليات الاجتماعية. (1)

ولاشك أن انتشار التيارات الفكرية المتعددة والمذاهب الاجتماعية المختلفة والأديان ورسالاتها تؤدي إلى أوضاع وتشريعات ونظم جديدة وإلى تحديد علاقة الفرد بغيره وبالجماعات التي ينتمي إليها وبالمؤسسات التي يتفاعل معها، ومن هنا تكون الأفكار الجديدة والآراء المستحدثة عاملا محركا لكثير من التغيرات في المجتمع وتصبح الايديولوجية بحق قوة فكرية قاهرة تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية وفقا لسياسة وأهداف محددة.

رابعا: العوامل الثقافية:

ويقصد بها الاتجاهات الأخلاقية، العادات، التقاليد والأعراف... التي تمثل قوالب الفكر السائد، ونمط العمل، فإن أساس أي تغير أو تطور اجتماعي يعود إلى العامل الثقافي، وقد " **فيبر**" إلى اعتبار العوامل الثقافية أساس التغيرات الأخرى، كالاقتصادية والتكنولوجية وما ينشأ عنها من تغيرات اجتماعية، وثقافية تأثر في وسائل الانتاج ونوعه وفي طرق الاستهلاك وفقا لعادتنا ومعتقداتنا.(2)

فكلما حدث تغير ثقافي في داخل المجتمع سواء أكان هذا التغير ماديًا أم معنويًا أدى إلى إحداث تغيرات اجتماعية في العادات والتقاليد والأعراف أو تتعدل أو تختفي هذه المفاهيم كليا، وأن التغيرات التي تحدث في الجانب المادي هي أسرع من الجانب المعنوي وخلال ذلك يحصل التخلف الثقافي كما أطلق عليه" **وليم أكبورن**" وليس بالضرورة أن يكون التغير الثقافي نتيجة لعوامل داخلية وإنما يحدث نتيجة لاستعارة سمة ثقافية أو

---

[1]– عبد الهادي الجوهري وآخرون: **دراسات في علم الاجتماع**، مكتبة الطليعة، أسيوط، مصر، 1989، ص 38–39

[2] – أحمد رأفت عبد الجواد، مرجع سابق، ص 131.

مركب ثقافي من مجتمع آخر عن طريق الاتصال أو الهجرة أو وسائل الاتصال الأخرى مما يؤدي إلى حدوث تغير اجتماعي. [1]

ويرى العالمان "روسك" و "وارن" أن الانتشار الثقافي يغير حالة المجتمع ولكن أثر الانتشار يعتمد على مدى التنظيم في المجتمع فيما إذا كان قادرا على الاستفادة من العناصر الثقافية المنتشرة القادمة إليه. [2]

ويمثل الاحتكاك والاتصال الحضاري عاملا جوهريا في إحداث التغير الاجتماعي فاحتكاك المجتمعات ثقافيا بعضها ببعض قد يجعل من السخرية القول بأن لمجتمع الفضل على مجتمع آخر. [3]

فسائر المجتمعات كبيرها وصغيرها قد أعطت وأخذت في نفس الوقت بالقدر الذي سمحت لها ظروفها وأحوالها، ويعد هنا الاحتكاك أو الاتصال الثقافي عنصرا لازما لكي تنبعث في الحياة عناصر تجدد مستمر ولتسودها روح العصر ...ويختلف تقبل الناس لعناصر الثقافة (المادي واللامادي) باختلاف طبقات المجتمع وفئاته، حيث ثبت أن الطبقات الفقيرة في المجتمع تميل إلى تقبل الأشياء المادية بسرعة تفوق الطبقات الغنية بينما تميل الطبقات الغنية إلى تقبل الأشياء اللامادية بسرعة أكبر جدا من الطبقات الفقيرة وذلك بسبب حرصها على تدعيم هيبتها ومكانتها الاجتماعية لسلوك معين يميزها عن الطبقات الدنيا. (4)

وبطبيعة الحال فإن الاحتكاك الثقافي والانتشار الثقافي وزيادة فاعليتهما بفضل تقدم وسائل الاتصال المتعددة والمتقدمة يؤدي إلى تغير كبير في أفكار الأفراد والمجتمعات خصوصا إذا تبنى هذه الأفكار قيادات لها تأثيرها، وتنتشر بواسطتهم عن طريق التقليد حتى تصبح جزءا من ثقافتهم المجتمعية.

---

[1] – محمد سعيد فرح: **ما علم الاجتماع**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1987، ص 265

[2] – أحمد رأفت عبد الجواد: مرجع سابقن ص 132

[3] – محمد فؤاد حجازي: **التغير الاجتماعي**: مكتبة وهبة، 1987، القاهرة، ص 19

4 – أحمد رأفت عبد الجواد: مرجع سابق، ص 132

خامسا: العوامل الاقتصادية:

هي جميع النواحي المادية التي تحيط بالمجتمع، والبناء الاقتصادي مسؤول عن التطورات والأحداث التاريخية وعن توجيه عمليات التغير الاجتماعي في المجتمع والدور الذي يلعب في التنظيم السياسي والقانوني والفلسفي والأخلاقي في المجتمع. [1] ويقصد بها أشكال النظم الاقتصادية وأثرها في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والظواهر الاقتصادية السابقة ماهي إلاّ ظواهر اجتماعية. [2]

ومما هو معروف عن كل الظواهر أنها متداخلة ومترابطة ويأثر كل منها في الآخر وتأسيسا على ذلك فإن العوامل الاقتصادية تأثر على سائر الظواهر الاجتماعية، ولاشك أن الوفرة الاقتصادية تؤدي إلى تغيرات في نواحي الحياة الأخرى من إنشاء للخدمات والمرافق ومن توفير الإسكان المناسب والمواصلات الميسرة وطرق الحياة الأكثر رفاهية، ويرتبط ازدهار الفنون والآداب والعلوم بالاقتصاد لما تتطلب من ثروة معينة.

سادسا: العوامل التكنولوجية:

إن الاختراعات والابتكارات والاكتشافات العلمية والتقدم في وسائل الاتصال والنقل كلها ذات أثر في التغير الاجتماعي إذ تنعكس على الأساليب الفكرية للناس وعلاقاتهم الاجتماعية وتغير السلوك البشري[3] والتكنولوجيا هي وسائل الصناعة الحديثة والتقدم الآلي وكل ما ابتكره الإنسان من أجل إشباع حاجاته وكل ما أوجده في مجال التطبيق العملي للعلوم، فإن اختراع أي وسيلة من وسائل إشباع الحاجات الجديدة لها أثرها الكبير على التغير الاجتماعي، فالهاتف النقال أو شبكة التواصل الاجتماعي أحدثا اتصالا في البيئات المعزولة، ووسعا دائرة العلاقات الاجتماعية بين الناس، وكان كل ذلك رد فعل لبناء العلاقات الاجتماعية ووظائفها، وقد شمل التغيير كثيرا من الاتجاهات، وأوجد كيانات اجتماعية جديدة لم تكن معروفة من قبل، كالنقابات العمالية والمهنية وانقلبت الأوضاع

---

[1] – محمد سعيد فرح: مرجع سابق، ص 264

2– أحمد عبد الجواد: مرجع سابق، ص 132.

3– أمينة علي كاظم: **التغير الاجتماعي الثقافي في المجتمع القطري**، هجر للطباعة والنشر، مصر، 1993، ص 86

الاجتماعية، كما حدث لوضع المرأة ومكانتها وحدوث حراك اجتماعي مما أحدث تغير اجتماعي في المجتمعات، وقد يكون أهم ما يصور هنا المدخل هو ما نجده في البحث السوسيولوجي الحديث عند "وليم أوجبرن" فقد برهن خلال مجموعة من التحليلات على أهمية التجديدات التكنولوجية كونها من أهم دوافع التغير، وأوضح كيف أن المجالات الأخرى للحياة الاجتماعية والثقافية تتجه إلى التخلف وراء مثل هذا التجديد.

سابعا: العوامل الدينية:

وفي هذا العامل شدد عليه المؤرخ الفرنسي "فوستيل ري كولانج" في كتابه "المدينة الحقيقية" ويؤكد "بن يامين كيد" الفيلسوف الانجليزي ما أشار إليه كولانج من أن الدين هو القوة الوحيدة المؤثرة في التقدم فالدين هو الذي يوّحد بين الأجيال ويحقق التكامل بين المجتمعات وينقذ الحضارة من الأفكار، والدين هو الذي يسمح بوجود تقدم اجتماعي وتغير مستمرّين. (1)

ثامنا: العوامل السياسية:

لا يستطيع أحد أن ينكر دور السلطة والتكوين السياسي والقيادة والدبلوماسية إلى جانب الروح المعنوية للشعب في عمليات التغير والإعداد له والمساعدة فيه، فالحكومة الصالحة والحاكم العادل الديمقراطي يجرّان مجتمعاتهما إلى تغير محمود ومقبول في جميع الجوانب سواء كانت مادية أو لامادية. (2) فالحكومات الرشيدة تسهر لتوفير الأمن والأمان لمواطنيها فلا تسمح بالتجاوز أو الظلم، ولاشك أن عمل الحكومة والنظام السياسي في الدولة يمتد ليغطي كل جوانب الحياة خصوصا إذا اتبعت نظام التخطيط الشامل أو الجزئي للإسراع بخطى التغير، فيما يلي سنشير إلى أهم العناصر الفاعلة في هذا المجال:

– القادة:

للقادة دور كبير في إحداث التغير الاجتماعي في كل المجتمعات سواء كانت مجتمعات محلية أو قومية وسواء كان هؤلاء القادة قوميين أو رسميين وبطبيعة الحال يزداد دورهم

---

[1]– محمود عودة: **أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي**، ذات السلاسل للطباعة والنشر، ط2، 1989، ص 146–147.

[2]– أحمد رأفت عبد الجواد: مرجع سابق، ص 132–133

خطوة كلما كانوا في مراكز السلطة والحكم، وكلما كانوا وطنيين محبوبين من شعوبهم. [1] فمثلا ظهور أفكار "مارتن لوثر كينغ" الناشط الحقوقي الذي غير نظرة العالم للعنصرية و"غاليلو" الذي أثر في طرق البحث العلمي أو "نابوليون" الذي غير وجه أوروبا.

– الثورات:

تعني الثورة التغير الجذري الذي يحدث عندما تكون القوى القديمة بكل أشكالها وأنماطها غير متمكنة من مواجهة متطلبات المجتمع القائم، فالثورة تعني إحداث تغيرات جذرية وعميقة في حياة المجتمع من الناحية الاقتصادية والسياسية والفكرية، تولد الثورات من الوعي القومي لدى أفراد المجتمع ، فالقومية عامل من العوامل الدافعة للتغير الاجتماعي وهي شعور الأفراد بالولاء وتولد لديهم الشعور بالتغير الاجتماعي السريع. [2]

فتعدّ الثورة التي تتكامل فيها القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية من العوامل الأولى الواضحة في إحداث التغير، والذي يكون في أحيان كثيرة تغيرا منشودا لم يجد له منفذا إلاّ بقيام الثورة التي تعني التغير الاجتماعي الشامل بهدف تحقيق التقدم الذي طمسته عوامل التخلف والاستعمار.

– الحروب:

يمكن اعتبار الحروب من عوامل التغير الاجتماعي فقد تحدث دمارا يصيب العمران فيحيله إلى خراب فيفتك بالإنسان أو يعيقه مما يترتب عليه هجرات أو تهجيرات مما يترتب عليه أيضا خللا في تركيب السكان وكذا تمزيق لرقعة الدولة باحتلالها أو باحتلال جزء من أراضيها. [3]

فالحروب لها الأثر في طبيعة العلاقات الاجتماعية والأخلاق السائدة في المجتمع، وفي إحداث التغير الاجتماعي سواء كان هذا التغير إيجابيا أو سلبيا. [4]

---

[1]– المرجع نفسه، ص 133

[2]– أمينة علي كاظم: مرجع سابق، ص 87– 88

[3]– أحمد رأفت عبد الجواد: مرجع سابق، ص 133

4 – محسن عبد الحميد، مرجع سابق، ص 15

تاسعا: العامل الانساني:

يعدّ الفعل الانساني الفردي والجماعي أحد العوامل المؤثرة والمساهمة في إحداث التغير الاجتماعي فنظرية "الرجل العظيم" هناك من يعتبرها نظرية في التاريخ الاجتماعي والتغير الاجتماعي، وفي علم الاجتماع هذه النظرية تعتبر ناقصة المعقولية حيث يعلل علماء الاجتماع انتقادهم لها كون التاريخ هو صانع الفعل وليس العكس.

ويبين علماء الاجتماع بأن شخصيات وأهداف الزعماء والقادة ما هي إلاّ نتاج ومحصلة للثقافة ومجموع القوى الاجتماعية التي نشأت خلالها، ووجهة النظر السوسيو ثقافية ترى أن التغير الاجتماعي يتم من خلال توفر أفراد يتميزون بالطموح والرغبة العالية في الإنجاز وكذلك القدرة على تمثل وتقمص الأدوار المستقبلية، وهؤلاء الأفراد دوما تكون مساهمتهم ملموسة وواضحة في إنتقال المجتمع من وضع أو مرحلة توصف بالتقليدية إلى مرحلة توصف أو تتميز بالحداثة. [1]

5- أسباب ومصادر التحول المجتمعي:

أولا: المصادر الخارجية للتغير الاجتماعي:

- التغيرات البيئية:

هناك العديد من الأحداث الطبيعية التي يمكن أن تحدث اختلال في التوازن بين السكان والبيئة التي يعيشون فيها، مثل السيول والفيضانات، الأوبئة، الزلازل، الجفاف وغيرها، الأمر الذي ينتج عنه المجاعات والهجرات والتغير في أنماط المعيشة، ويتطلب كل تغير من هذه التغيرات محاولات جديدة للتوافق مع البيئة المادية والاجتماعية الجديدة، التي تقوم على أساس التوافقات السابقة، كما توجد أنواع أخرى من الحوادث التي يعدّ الانسان المسؤول عنها، مثل الحروب التي تهدر الموارد البشرية والمادية ومثل تبديد المصادر الطبيعية وسوء استخدام الأرض الزراعية، أو انجراف التربة، أو عدم مراعاة

[1]- عوني القصير ومليح العمر، معن خليل: **المدخل الى علم الاجتماع**، ط1، 1981، جامعة بغداد، العراق، ص 639.

القواعد الاقتصادية والفنية في صيد الأسماك والحيوان، ومن شأن هذه التغيرات إحداث تغيرات في البيئة التي يعيش فيها الأفراد والجماعات. [1]

– الغزو والحروب:

إن غزو الأراضي وأراضي الغير، والنزاعات الاستعمارية القديمة التي تمثلت في الاحتلال العسكري والاستعمار الحديث الذي تمثل في الغزو الاقتصادي ونهب ثروات الشعوب، يعدّ مصدرا أساسيا من مصادر التغير الاجتماعي، فالغزاة يحاولون فرض ثقافتهم ونظمهم الاجتماعية على الشعوب المغلوبة على أمرها، حتى اللغة الوطنية حلت محلها لغة المستعمرين، فأصبحت تضاهي اللغة الرسمية، كما نرى ذلك في عدد من المستعمرات الأوروبية في افريقيا وفي آسيا، هذا بالإضافة إلى عديد من التغيرات في النظم الاجتماعية كالنظام السياسي والتربوي، وكثيرا ما يتسبب الغزو في فرار عديد من الجماعات والقبائل أمام جحافل الغزاة، واتخاذهم مواقع بعيدة، الأمر الذي ينجم عنه كثيرا من التغير في حياتهم مثال ما حدث للقبائل الافريقية في شمال افريقيا، والقبائل الفلبينية التي دفعت إلى الغابات.

– الاتصال الثقافي:

يحدث التغير الاجتماعي نتيجة للتواصل بين أفراد المجتمعات، وقد يكون الاتصال عن طريق التجارة أو الصيد أو الرعي، أو عن طريق الهجرات، وأيّا كانت وسائل الاتصال فإنها تتمخض عن طرق جديدة للتوافق مع البيئة ومواجهة متطلبات البقاء، ولا تقبل جميع المعارف الجديدة التي يتيحها الاتصال بالجماعات الأخرى، فقد يقبل بعضها ولا يقبل البعض الآخر ويتوقف ذلك على العديد من العوامل، من بينها تاريخ الثقافة المستقبلية، وقوة الثقافة الواردة على فرض التغيير.

– الانتشار الثقافي:

الانتشار الثقافي هو العملية التي يتم بها انتشار بعض عناصر الثقافة من مجتمع معين إلى مجتمع آخر عن طريق الاتصال الثقافي، وبقبول بعض عناصر الثقافة، لأن سمات ثقافة مجتمع معين لا تكون كلها مقبولة بالنسبة لمجتمع آخر، ويمكن القول بوجه

---

[1]– عبد العزيز عبد الله مختار: **التخطيط لتنمية المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، الاسكندرية، مصر، 1995، ص 85

عام أن التكنولوجيا أو التقنيات المختلفة تكون أسرع انتشارا، في حين أن السمات غير المادية من الثقافة كالمعتقدات والقيم يمكن أن ترفض كلية، أو يأخذ ببعضها الذي لا يتعارض مع العقيدة الدينية بوجه خاص، كما أن بعض التقنيات قد يصعب انتشارها، أو تنتشر ببطء شديد، إذا اتضح أنها سوف تحدث تغييرا جذريا في اقتصاديات المجتمع.[1]

وإذا كان الانتشار الثقافي هو المصدر الأساسي للتغير الاجتماعي والثقافي، فإنه يتوقف على الاتصال الثقافي أيّا كان نوعه، ومن هنا يتباين معدل التغير وفقا للموقع الجغرافي للجماعة، وليس من قبيل الصدفة أن تظهر الحضارات القديمة في المجتمعات التي تقع على ضفاف أنهار عظيمة كنهر النيل في مصر أو على شواطئ بحار رئيسية كالبحر الأبيض المتوسط، أو على طرق القوافل، فإن وجود مثل هذه المجتمعات في مثل تلك المواقع قد ييسرّ الاتصال والانتشار الثقافي الذي عمق ووسع قاعدتها الثقافية وأثرى الأفكار النظرية والممارسات العملية فيها، وزاد من حيويتها وقدراتها التوافقية، وظهرت أعظم الكشوفات والاختراعات في التاريخ الانساني في هذه المجتمعات، وذلك كالحروف الأبجدية ونظم الأرقام والتحنيط وطرق التشييد والبناء وكان ذلك قبل الميلاد بآلاف السنين.

ثانيا: المصادر الداخلية:

المصادر الداخلية للتغير الاجتماعي والثقافي هي التي يبدعها أفراد المجتمع ويطورونها من السمات الثقافية الموجودة فيه وأهم هذه المصادر نذكر[2]

– الاكتشافات والاختراعات:

تعدّ الاكتشافات والاختراعات من أهم المصادر الداخلية للتغير الاجتماعي والثقافي وبالرغم من أنهما كثيرا ما يردان معا إلاّ أنه توجد فروق بينهما، فالاكتشاف يتضمن التوصل إلى بعض العناصر الموجودة فعلا في الطبيعة، لكن لم يسبق لأحد إدراكها قبلا، وذلك مثل معرفة القوانين المختلفة كالقوانين النسبية كالجاذبية، والتوصل إلى المكروبات والجراثيم المسببة لأمراض معينة، أو اكتشاف البترول أو بعض المعادن، وأما الاختراع

---

[1]– المرجع السابق، ص 86

[2]– المرجع نفسه، ص 87

فيتضمن مزجا لعناصر موجودة في الطبيعة للتوصل إلى جديد لم يعرف من قبل وذلك مثل السيارات القطارات، الطائرات، ومركبات الفضاء ..

– التحديث:

يستخدم اصطلاح التحديث كلا من الاختراعات والاكتشافات، لأن العمليتان غالبا ما تتلازمان، وغالبا ما يكون التحديث ضروريا ليمضي الانسان قدما في مسيرة تطوره والمحافظة على بقائه، فالتحديثات القليلة التي تمت في عصور ما قبل التاريخ كانت ضرورية لبقاء الإنسان، ومن ثم يمكن أن تنتشر من مكان إلى آخر، فاكتشاف النار واختراع الطواحين وفخاخ الصيد على سبيل المثال ظهرت في مكان أو مكانين في العالم، ثم انتشرت بعد ذلك في أنحاء العالم المختلفة.[1]

وما أن تنتشر التحديثات وتقبل حتى توسع الجماعة من قاعدتها الثقافية، فيزداد المجموع الكلي للاختراعات والاكتشافات، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من التحديث، ومن هنا يتضح لنا أن السبب في معدل التغير يكون أسرع في المجتمعات العصرية منه في مجتمعات ما قبل الصناعة، كما أن التحديث لا يعزي إلى اختلاف الذكاء بين الشعوب وإنما يعزي إلى التراكم المعرفي لدى هذه الشعوب أو تلك.

– التحولات السكانية أو الديمغرافية:

يعدّ التباين في حجم السكان وتركيبهم مصدرا من مصادر التغير الاجتماعي، فعلى الجماعات الصغيرة أو المنعزلة التي تعاني من مشكلات الغذاء، أن تنفتح على الجماعات الأخرى، وتقوم بتطوير اقتصادياتها أو تتعرض لخطر الانقراض، كما أن الزيادة الكبيرة في معدلات النمو السكاني التي لا تقابلها زيادة مماثلة في معدلات التنمية، تحدث اختلالا في الأنماط الثقافية والنظم الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات الأمر الذي قد يدفع أفرادها إلى الهجرة التي تؤثر في كل من البلد المرسل والبلد المستقبل.[2]

---

[1] المرجع السابق: ص 88.

[2] - المرجع نفسه، ص 89

6- أنماط التغير الاجتماعي:

من خلال هذا الشكل سنتطرق إلى مختلف أنماط التغير الاجتماعي.

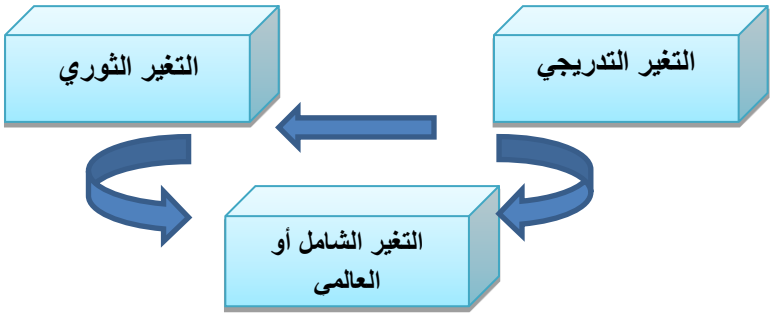

المصدر: تصميم شخصي اعتمادا على المعطيات.

أولا: التغير التدريجي:

يكون بصفة بسيطة وقد تمضى التغيرات التدريجية دون أن يلاحظها أحد، وفجأة نجد أنفسنا أمام تغير وتحول كبير، مثلا الثورة الزراعية لم تأتي هكذا دفعة واحدة بل نتيجة عمليات تدريجية من التعديل والتغير.

ثانيا:- التغير الثوري:

تتضمن تحولات جذرية في البناء السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، والثورات تنبثق من مواقف ثورية أي أن كل ثورة لها خلفية تاريخية، تكون مسبوقة بصراعات طبقي، لتشمل النظام السياسي القائم.

ثالثا: التغير الشامل أو العالمي:

لا يمكن النظر إلى التغيرات الاجتماعية بمعزل عن ما يجري من تغيرات أشمل في النظم العالمية العلاقات السياسية والاقتصادية بين المجتمعات وخاصة المتقدمة منها، لأنها تؤدي إلى تغيرات وتحولات عميقة في كل القطاعات.

خـــاتمة:

يعدّ التغير الاجتماعي من أهم الظواهر المصاحبة للمجتمع الإنساني، بل هو في حقيقة الأمر أهم خصائصه فالمجتمعات البشرية دائمة التطور والتغير، لأن ذلك وحده يكتب لها البقاء والاستمرار والنمو فالمجتمعات التي تفقد قدرتها على التغير الكافي

والملائم للظروف التي تواجها وتعايشها لا تستطيع أن تصمد طويلا أو تساير حركة المجتمعات الأخرى، لذلك وجب الاهتمام بهذا المجال والعمل على مستوى هذه التغيرات من قبل الأكاديميين والباحثين والسياسيين والاقتصاديين وغيرهم من القوى الفاعلة في المجتمع من أجل إبراز وتفعيل الجانب الايجابي لهذه الظاهرة.

توصيات الدراسة:

- السعي لترسيخ بعض القيم في الأجيال كالشعور بالانتماء والولاء والاحساس بالفخر بالهوية والمواطنة.
- تشخيص المشكلات الاجتماعية التي تواجه الأفراد وبالتالي العمل على التصدي لها.
- تفعيل كل المؤسسات الاجتماعية للتعامل مع التغير الاجتماعي كظاهرة ثنائية الفوائد والآثار.
- تقديس القيم والمبادئ التي تشكل جزءا من حياة الفرد والمجتمع.

قائمة المراجع:

1. ابراهيم العسل: **الأسس النظرية والتطبيقية في علم الاجتماع**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1997
2. ابراهيم عثمان وقيس النوري: **التغير الاجتماعي**، ط 1، العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009.
3. ابراهيم عيسى عثمان، قيس النوري: **مقدمة في علم الاجتماع**، دار الشروق، عمان، 2009.
4. ابن منظور **لسان العرب**: ج2، ط 1، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1988.
5. أحمد النكلاوي، **التغير والبناء الاجتماعي**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1968.
6. أحمد رأفت عبد الجواد: **مبادئ علم الاجتماع**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1982ـــ.
7. أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، انجليزي فرنسي عربي، مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح، بيروت 1982.

8. أمينة علي كاظم: التغير الاجتماعي الثقافي في المجتمع القطري، هجر للطباعة والنشر، مصر، 1993.
9. أنتوني قيدنز: **علم الاجتماع**، ترجمة فليز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005.
10. الدسوقي إبراهيم، **التغير الاجتماعي والوعي الطبقي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2004.
11. دلال ملحس استيتية: **التغير الاجتماعي والثقافي**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
12. عبد العزيز عبد الله مختار: **التخطيط لتنمية المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، الإسكندرية، مصر، 1995.
13. عبد الهادي الجوهري وآخرون: **دراسات في علم الاجتماع**، مكتبة الطليعة، أسيوط، مصر، 1989.
14. عوني القصير ومليح العمر، معن خليل: **المدخل الى علم الاجتماع**، ط1، 1981، جامعة بغداد، العراق
15. محسن عبد الحميد: **منهج التغير الاجتماعي في الإسلام**، مطبعة النعمان، بغداد، 1982.
16. محمد أحمد الزغبي: **التغير الاجتماعي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980.
17. محمد الجوهري وآخرون: **التغير الاجتماعي**، در المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000
18. محمد سعيد فرح: **ما علم الاجتماع**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1987.
19. محمد عاطف غيث، **التغير الاجتماعي والتخطيط**، دار المعارف ط2 القاهرة، 1966.
20. محمد فؤاد حجازي: **التغير الاجتماعي**: مكتبة وهبة، القاهرة، 1987.
21. محمد مصطفى زيدان: **التغير الاجتماعي**، المجلة الجزائرية لعلم النفس وعلوم التربية، العدد 2، 1986.
22. محمود عودة: **أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي**، ذات السلاسل للطباعة والنشر، ط2، 1989.
23. معن خليل: **التغير الاجتماعي**، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004
24. مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، **الموسوعة العربية العالمية**، الجزء 6.
25.

الاتجاهات الفكرية والنظرية المفسّرة للتغيّر الاجتماعي

د . فطوم بلقبي*

ملخص:

يعتبر موضوع التغير من أول وأهم المواضيع التي تناولها رواد علم الاجتماع وليس هناك جانب من جوانب الحياة الاجتماعية نال الاهتمام الذي ناله هذا الموضوع، فقد ركز الكثير من الباحثين في محاولاتهم تفسير التغيرات التاريخية للمجتمعات، متناولين بشكل خاص تتبع ظهور الدولة وتطورها والأشكال الاجتماعية التي رافقت ذلك، ومن هذا المنطلق جاءت الضرورة لتصنيف هذا الكم الهائل من التراث الفكري والنظري للتغير الاجتماعي، فهدفت هذه الورقة البحث في الإسهامات الفكرية والنظرية التي قاربت مواضيع التغير الاجتماعي، وذلك بعرض أهم نظرياته وتتبع تطوراته المعاصرة، والتي يمكن أن نميز فيها نوعين من النظريات: النظريات الكلاسيكية(الفلسفية) والنظريات الحديثة(السوسيولوجية)، والتي يندج تحت كل قسم من هذه النظريات عذة أنواع، وهذا ما سنتناوله في هذه المداخلة.

Summary:

The subject of change is one of the first and most important topics dealt with by sociologists, and there is no aspect of social life that has received the same attention given to this subject. Many researchers focused their efforts on interpreting the historical changes of societies, Especially those that follow the emergence of the state, its development and the social forms that accompanied it .Therefore, it became necessary to classify this huge amount of intellectual and theoretical heritage of social change.

This document explores the intellectual and theoretical contributions that have approached the topics of social change by presenting its most important theories and following its contemporary developments, in which we can distinguish two types of theories: classical theories (philosophical) and modern theories (sociological), which are formulated under each of these theories This is what we shall address in this intervention.

* أستاذة محاضرة، قسم (أ). علم الاجتماع. جامعة محمد بوضياف– المسيلة/الجزائر.

مقدمة

لقد أثبتت الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية منها على الخصوص، أن ليس هناك مجتمعات في حالة استاتيكية وإنّما هناك مجتمعات في حالة ديناميكية مستمرّة وحتى المجتمعات البدائية منها. أي أنّ كل المجتمعات في تحوّل أو تغيّر مستمرّ والاختلاف في عمومه بين المجتمعات يرجع إلى مدى التغيّر وسرعته والعوامل المؤدّية إليه.

وإنّ كل دراسة في علم الاجتماع هي دراسة تغيريّة قبل كلّ شيء ودراسة المجتمع في حالة ثبات هي من باب الفرضيّة، لأنّ المجتمعات في تحوّل وتغيّر مستمرّ منذ القديم إلى اليوم، فالتراث السوسيولوجي مهتمّ بتفسير التغيّر الاجتماعي، ويمكن تمييز مدخلين رئيسيين في هذا المقال هما:

- المدخل الفلسفي "غير السوسيولوجي": والذي ينظر إلى التغير بوصفه وحدة واحدة في المجتمعات كافّة، وقد ساد هذا الاتجاه عند مفكري القرن الثامن عشر والتاسع عشر.
- المدخل السوسيولوجي: الذي يضمّ نظريات مختلفة متباينة في نظرتها للتغير الاجتماعي، ولكنها مبنية على النظرة العلمية الواقعية.

وبوجه عامّ يمكن تقسيم نظريات التغير الاجتماعي إلى قسمين:

- النظريات الكلاسيكية (الفلسفية).
- النظريات الحديثة (السوسيولوجية) .

وتتدرج تحتهما عدّة أنواع من النظريات كما يوضح الشكل التالي:

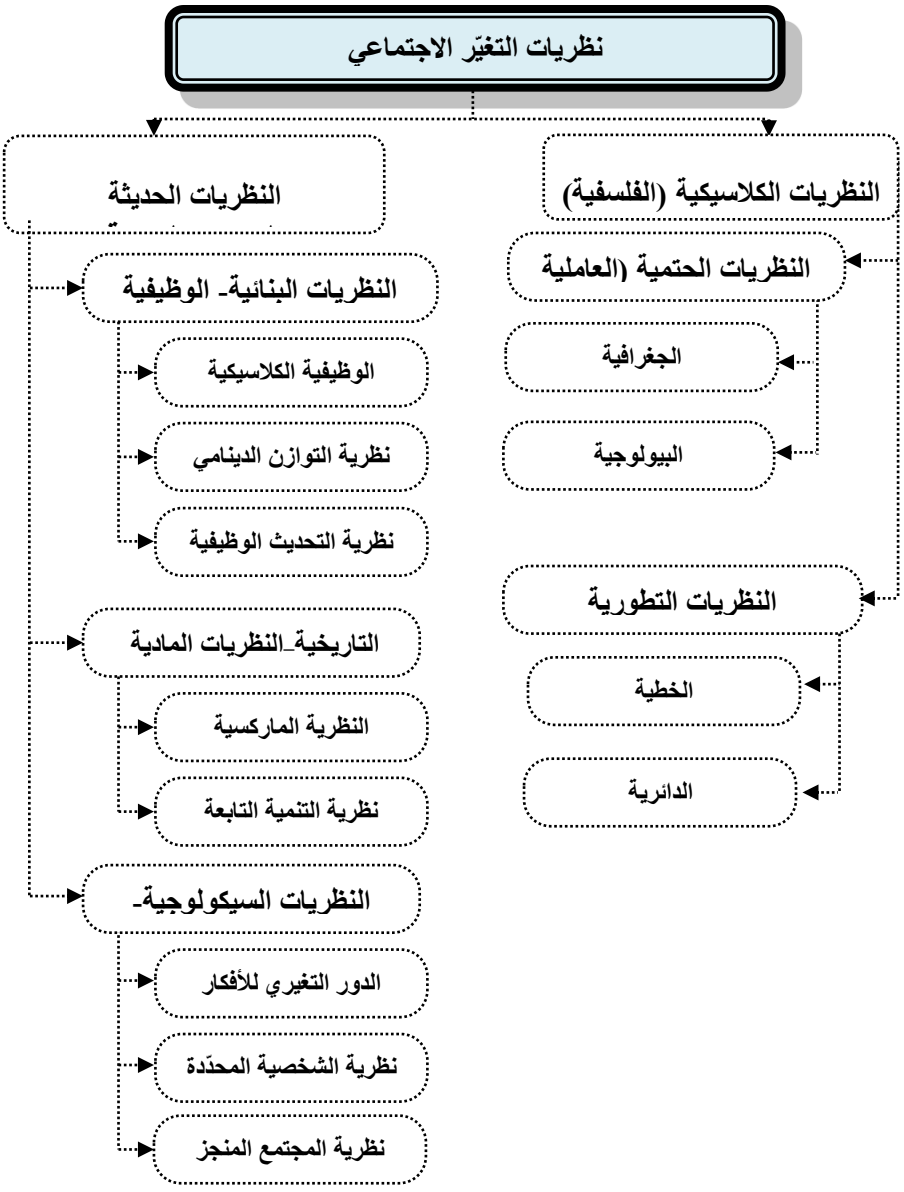
نظريات التغيّر الاجتماعي
النظريات الكلاسيكية (الفلسفية)
النظريات الحديثة
النظريات الحتمية (العاملية
الجغرافية
البيولوجية
النظريات التطورية
الخطية
الدائرية
النظريات البنائية- الوظيفية
الوظيفية الكلاسيكية
نظرية التوازن الدينامي
نظرية التحديث الوظيفية
التاريخية_النظريات المادية
النظرية الماركسية
نظرية التنمية التابعة
النظريات السيكولوجية-
الدور التغيري للأفكار
نظرية الشخصية المحدّدة
نظرية المجتمع المنجز

I – النظريات الكلاسيكية "الفلسفية":

هي مجموعة نظريات تحاول تفسير التغير الاجتماعي، فهي لا تقوم على البحث العلمي والأمبريقي وإنما هي عبارة عن دراسة أرائكية تنظر إلى التغير الاجتماعي نظرة عامة وواحدة في المجتمعات كافة، ولا تعطي أهميّة لاختلاف المكان والزمان، وتقدّم أحكاما عامّة وشاملة أي أنّها تتحدّث عن الإنسانية وتغيّرها ككلّ في الوقت الذي تدرس فيه مجتمعات جزئية.[1]

وقد لاقت هذه النظريات رواجا كبيرا عند كثير من مفكري التغير الاجتماعي نظرا لسهولتها وعموميتها، ومع ذلك تعتبر مقدّمة لازمة وإطارا مرجعيا للنظريّات اللاحقة –النظريات السوسيولوجية– الأمر الذي أدّى إلى توجيه هذه النظريات في الوقت الراهن وجهة علمية منطقية.

وقد جاءت هذه النظريات في البداية من قبل فلاسفة التاريخ، ثم من قبل علماء الاجتماع في القرن الثامن والتاسع عشر أمثال، أوجست كونت، كندرسه، وابن خلدون وغيرهم وكان بعضهم يرى التغير بأنّه تقدّم خطّي، ومنهم من يراه بأنه يسير على شكل دورة وآخر يصفه بالتطوّر، وهكذا، وتنقسم هذه النظريات إلى نوعين*:

- النظريات الحتميّة (العاملية).
- النظريات التطوريّة.

ويمكن توضيحهما على النحو الآتي:

1– النظريات الحتمية (العاملية):

إن ما نعنيه بالنظريات العاملية هي تلك التي تفسّر التغيّر الاجتماعي على ضوء عامل واحد من عوامل التغير، كالعامل التكنولوجي، والعامل الاقتصادي، والعامل الإيكولوجي[2] وغير ذلك، " ويطلق عليها أيضا نظريات اختزالية أي أنّها تختزل كل

([1]) الموسوعة الحرة لخلق المحتوى العربي: **نظريات التغير الإجتماعي**، [www.Marefa.org/index.php]، 18–02–2011، 17:30.

(*) انظر د/ أحمد زيد: **علم الاجتماع ودراسة المجتمع – المداخل النظرية**–، ط1، بدون ذكر دار النشر والطبع، القاهرة، مصر، 2005 –2006، ص.196–207.

(2) صلاح الفوال: **علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1996. ص.133.

العوامل في عامل واحد وتعتبر أنّ هذا العامل عامل كاف وحده لحدوث التغيّر"[1]، ويكمن هذا المعنى في مفهوم الحتميةّ وعندما استخدمت الكلمة في الفكر الاجتماعي، فإنّها أصبحت تعني البحث عن السبب الوحيد، الأصل الكامن خلف حدوث كلّ الظواهر، أو الذي ترتبط به كلّ المتغيرات كمتغيرات تابعة بالضرورة.

وقد انتشرت الحتميّات في كافة فروع العلم السياسي والاجتماعي في المراحل المبكّرة لنشأة هذا العلم، ووجدت في معظمها متأثرة بعلوم أخرى، فأنصار الحتمية الجغرافية تأثروا بالجغرافيا، بل إنّ بعضهم كان من الجغرافيين، والذين ناصروا الحتمية البيولوجية تأثروا بعلم البيولوجيا وبنظرية التطور البيولوجي، وكان بعضهم من البيولوجيين وهكذا، ولقد انقرضت هذه الحتميات من التفكير العلمي ونحن نشير إليها في مطلع حديثنا عن نظريات التغيّر الاجتماعي لأنّنا نذكر تاريخ العلم ونوضّح الأسس المعرفية التي قامت عليها النظريات الحديثة، ونكتفي هنا بالإشارة إلى نظريتين من النظريات الحتمية [2].

أ- الحتمية الجغرافية: [3]

هناك اعتقاد قديم بأنّ ثمة علاقة بين طبيعة الطقس الذي يعيش فيه الإنسان باردا أو حارا أو معتدلا وبين طابعه الاجتماعي (من حيث حدّة المزاج ومن حيث الانبساط والانطواء وغير ذلك من سمات الطابع الاجتماعي) ولقد تأثر المنظّرون الاجتماعيون الأوائل بهذا الاعتقاد، وحاولوا من خلاله أن يميّزوا أوجه التشابه والاختلاف بين البشر، وكانت النتيجة نظرية شاملة في الحتمية الجغرافية.

ويطلق على هذه الحتمية بالنظريات البيئية أيضا التي تفسّر التغيّر الاجتماعي بعوامل كامنة في الوسط أو البيئة التي يعيش فيها المجتمع، ويصبح التغيّر الاجتماعي نتيجة لتغيرات تلحق بالبيئة الجغرافية ومختلف ظواهرها كالموقع والسطح والمناخ، كالقول بأن السهول ضرورية للحضارة لأن الجبال معوقة للاتصال، أو القول بأن

---

(1) دلال ملحس استيتية: **التغير الاجتماعي والثقافي**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 ص.119.
(2) المرجع نفسه، ص ص. 119، 120.
(3) فاروق زكي يونس: **الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ص.364.

الحضارة تزدهر فقط في المناطق ذات المناخ المعتدل لأنّه يؤدي إلى زيادة الحيوية لدى سكان هذه المنطقة.

وبالرغم من أن فكرة الحتمية الجغرافية فكرة قديمة، إلّا أنّها ذاعت من خلال استخدام عدد من المفكرين لها في تفسير نشأة المجتمعات وتغيرها، ومن أشهر هؤلاء الجغرافي الأمريكي هنتنجتون Huntington الذي استخدم مفهوم الحتمية الجغرافية لا في تفسير الاختلاف بين البشر فحسب، ولكن في تفسير تغيّر المجتمعات. فقد ذهب إلى القول بأنّه إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدّد صفات الناس وسلوكهم، فإنّ هذه الصفات وذلك السلوك لن يتغيّر إلّا إذا تغيّرت الظروف الجغرافية، وفي ضوء هذه الفرضية فسّر هنتنجتون ظهور الحضارات وسقوطها، فقد ازدهرت حضارة وادي النيل نظرا لتوفر ظروف جغرافية خاصّة بملاءمة الطقس والتربة ونوعية المحاصيل، وانقرضت هذه الحضارة بفعل تغيّرات جغرافية أيضا بعد ارتفاع درجة الحرارة في وادي النيل وما ترتب عليها من جفاف التربة، الأمر الذي خلق ظروفا لا يمكن أن تحافظ على ثمار الحضارة، وفي الوقت الذي كانت تتدهور فيه الحضارة هنا، كانت ظروف جغرافية أخرى تهيئ لنشأة الحضارة في مكان آخر . وهكذا تغيّر مركز الحضارة من بلاد الرافدين إلى كريت، إلى اليونان، فالرومان فإسطنبول، فأوروبا الحديثة، ولكي يدلّل هنتنجتون على صحة نظريته قدم شواهد من التغيّرات الجغرافية التي حدثت في حوض البحر المتوسط خلال الثلاثة آلاف عام الماضية.

ب- الحتمية البيولوجية [1]:

تتأسس الحتمية البيولوجية على فرضية مؤدّاها أنّ الناس في العالم ينقسمون إلى أجناس وجماعات متميزة بيولوجيا، وأن الأجناس تختلف في قدرتها على تطوير الحياة الاجتماعية وتنميتها، وأنّ نوعية الحياة لدى شعب من الشعوب هي مؤشّر على قدراتها البيولوجية العرقية، وفي ضوء ذلك تتبلور الفروق بين الشعوب، كما تفسّر التغيّرات الاجتماعية التي تظهر لدى الشعوب سواء التغيرات السلبية أو الإيجابية.

([1]) دلال ملحس استيتية: المرجع السابق، ص. 121، 122.

وتقوم الحتمية البيولوجية على فرضية سادت في مجتمعات قديمة منذ القدم، وهي تلك الخاصة بتفوّق طبقات داخل المجتمع على طبقات أخرى، وارتباط هذا التفوّق بالخصائص البيولوجية.

ولقد ظهرت هذه الفكرة في كثير من الحضارات القديمة، وتبلورت بشكل حادّ في الحضارة اليونانية التي ساد فيها الاعتقاد بأنّ هناك أناسا وُلدوا ليحكموا و آخرين ولدوا ليكونوا محكومين. ولقد تطورت فكرة ارتباط الطبقات المختلفة بخصائص بيولوجية مختلفة تطوّرت لتُعمَّم الفروق بين المجتمعات.

وقد أدّى دي جوبينو De Gobineau (1816–1882) دورا مهمّا في ترويج هذه الفكرة، من خلال بحثه عن تفاوت السُّلالات البشرية، الذي ربط فيه بين تفوّق شعب من الشعوب أو انحطاطه وبين خصائصه العرقية، وشنّ من خلال هذا البحث حربا على الاشتراكية التي حاولت خلق نوع من المساواة بين البشر. ومن بين أهمّ المتغيرات البيولوجية التي يمكن التركيز عليها في هذا الصدد المتغيرات التالية[1].

- أثر التفاوت الوراثي على التغير الاجتماعي.
- أثر التفاوت بين الأفراد في الذكاء والإمكانيات الجسمية والنفسية المختلفة.
- أثر الإنجاب الطبيعي والاصطناعي على الأشكال المختلفة لهرم السكان (نسبة الذكور إلى الإناث، نسبة المواليد إلى الوفيات، نسبة الكبار إلى الصغار).

وبالرغم من أن النظريّات الحتميّة قد سادت في مرحلة من مراحل تطوّر الفكر العلمي وظهور أنصار لها هنا وهناك في العصر الحديث، إلّا أن التفكير العلمي المعاصر يميل إلى رفض هذه الحتميّات لأسباب عديدة:

- أنها نظريات اختزالية ذات نظرة أحادية، وهذه الأحادية أفقدتها صفة الموضوعية لأنّنا نعلم أن تشكيل النظم الاجتماعية وتنوّع الأحداث المختلفة والمتباينة تتوقّف دائما على التفاعل بين عوامل مختلفة منها: الظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية والإيكولوجية والثقافية وغير ذلك، فهي عوامل تتفاعل فيما بينها فتؤدّي إلى التغيّر الاجتماعي في نهاية الأمر، وعلى هذا فهي نظريات غير علمية لأنّها تؤكد سببا واحدا دون تمحيص علمي دقيق في الأسباب الأخرى.

([1]) المرجع نفسه، ص .122، عن: الزعبي محمد، **التغير الاجتماعي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1976

– إنّ تبنّي عامل واحد في تفسير عمليّة التغير الاجتماعي، معناه إعطاء صفة حتميّة، أي استبعاد التحديد الجوهري في مسيرة المجتمع وفي ذلك مخالفة للواقع، فقد دحضت حقائق التاريخ الإنساني الاعتقاد باستحالة ظهور ظروف في الحلّ الاجتماعي حيث ظهرت مستجدات لم تكن متوقعة من قبل كإطالة العمر المتوقع للإنسان نتيجة لتقدم الطبّ.

– أنها نظريات متحيّزة تميل إلى تبرير أفكار بعينها، كتفوق أو سيطرة شعب من الشعوب على آخر، فقد أدّت إلى كثير من الصّراعات بين الشعوب، فويلات الحرب العالمية الثانية لم تنتج إلا من الإحساس بالتفوق العرقي من جانب الألمان.

– أنها ولدت أشكالا من العنصرية السياسية التي يعاني منها عالمنا المعاصر كالعنصرية الصهيونية، والعنصرية ضد السود التي كانت في جنوب إفريقيا ومن قبلها في أمريكا.

2– النظريات التطورية:

انتشرت النظريات التطوّرية في القرن التاسع عشر، وكانت متوازية إلى حدّ ما مع النظريات الحتمية وإن كانت تستمدّ جذورها من الفلسفات القديمة. وقد ظهرت النظريات التطورية من خلال الاعتقاد بأن المجتمعات تسير في مسار واحد محدّدا سلفا عبر مراحل يمكن التعرّف عليها[1]، ويتفّق التطوريون على هذه القضية، ولكنهم يختلفون حول قضايا ثلاث: الأولى تتّصل بمراحل التطوّر أي عدد المراحل التي يمرّ بها مسلك التطور الاجتماعي، والثانية حول العامل الشيء المحرّك للتطوّر هل يظهر التطوّر نتيجة للتغير في الأفكار والمعتقدات أم يظهر نتيجة لتغير التكنولوجيا والعناصر المادية؟ والثالثة تتّصل بوجهة التطوّر، فهل المتطور يسير في مسلك خطّي تقديمي أم يسير في مسلك دائريّ بحيث يعود من حيث بدأ؟ ويمكن أن نعرض للنظريات التطوّرية وفقا لأيّ بعد من هذه الأبعاد الأخلاقية، والواقع أنّ الاعتماد في تصنيف هذه النظريات على البعد الأول أو الثاني (تعني عدد مراحل التطور وعوامله) يُضعف هذه النظريات، بل ويخلق تشتّتا واختلاطا مع دراسة عوامل التغيّر الاجتماعي مثلا، ولذلك سوف نعتمد على البعد الثالث،

([1]) محمد الجوهري وآخرون: **التغير الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000 ص240–249.

وهو المتّصل بوجهة التطور ونقسم في ضوئه نظريات التطور إلى نوعين: نظريات التطور الخطّي ونظريات التطوّر الدائري، ثم ننوه في النهاية ببعض الصور المستحدثة من النظرية التطورية.

أ – النظريات الخطية:

تستخدم النظريّات الخطيّة في تفسير التغيّر الاجتماعي مفاهيم عامة مثل: "النمو والتطور، والتقدمّ للإشارة إلى عملية زيادة التعقيد في البقاء الاجتماعي ومكوّناته. فالتغيّر في تحليلات أوجست كونت، وابن خلدون يعني التقدّم والتطوّر من مرحلة بسيطة إلى مرحلة أكثر تعقيدا وكفاءة، تزداد فيها الوظائف التي تقوم بها هذه الأبنية الاجتماعية بما يزيد من درجة سيطرة المجتمع على البيئة الطبيعية لتحقيق الرفاهية والسعادة للإنسان"[1].

وتقوم هذه النظريات على افتراض وجود مراحل للتطوّر تمرّ بها المجتمعات البشرية من مرحلة إلى أخرى نتيجة عوامل معينة تغيّر في طبيعة المجتمعات بالتدريج، وترقى هذه العمليات إلى مستوى القوانين الحتمية في غالبية هذه النظريّات.

ويمكن استعراض أفكار بعض العلماء عن التغير الاجتماعي طبقا لتصنيفهم في إطار النظريات الخطية كما يلي:.

ابن خلدون:

يستخدم ابن خلدون العديد من المفاهيم منها: مفهوم النحل من المعاش، أو طبيعة نمط الإنتاج السائد، ومفهوم العصبية، أو نمط العلاقات السائدة، إضافة إلى البداوة والتحضّرّ. حيث يرى أن المجتمع العربي يتطوّر من مرحلة البداوة إلى مرحلة التحضّر وأن العوامل التي تؤدي إلى هذا الانتقال هي: تغيّر النحل من المعاش أو نمط الإنتاج، وتغيّر نمط العصبية السائدة فيه– فيما يكون نمط الإنتاج في المجتمع البدوي نمطا رعويا يقوم على استغلال البيئة الطبيعية في الرعي وتربية الحيوانات والعيش من منتجاتها، فإن

---

(1) أنظر مجد الدين عمر خيري حمش: **علم الاجتماع– الموضوع والمنهج– (مع التركيز على المجتمع الغربي)**، دار المجدلاوي، عمان، الأردن، 1997، ص 197.

نمط الإنتاج في البيئة الحضرية حرفي- تجاري يقوم على تشكيل السلع والخدمات من مواد البيئة الطبيعية وبيعها مقابل ربح مالي، والعيش من تراكم هذا الربح[1].

ومع هذا التغير في نمط الإنتاج تتغير أيضا طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الناس، فهي قرابية في المجتمع البدوي بسبب عمل الأقارب سويا في استغلال بقعة من البيئة الطبيعية، وبسبب تشابههم في المهارات والحاجات. ممّا ينتج عنه عصبية قويّة تقوم على رابطة القرابة، كما تقوم على هذا التشابه في المهارات والحاجات أيضا.و لكنّها في المجتمع الحضري ونتيجة زيادة عدد السّكان في هذا المجتمع، وتنوّع أحوالهم، وأصولهم، ونتيجة لنمط الإنتاج الحرفي- التجاري الذي يعملون فيه فإن العلاقات القرابية بينهم تضعف وتتراجع ويحلّ محلّها علاقات تعاقدية غير قرابية، تقوم على تبادل المنافع والمصالح.

أوجست كونت: A. Conte

تأثرت كتابات عالم الاجتماع الفرنسي كونت، بتحليلات المدرسة الفرنسية، ولا سيّما تصوّرات كلّ من سان سيمون S. Simon، وكوندرسيه Condorcet وغيرهم آخرون، من الذين أكّدوا على حتمية التقدّم البشري، كما أنّ كلّ مرحلة من مراحل النمو والتطور تعتبر أشد نضجا وفكرا من المراحل السابقة عليها، وهذا ما جعل كونت يؤمن بعملية تجزئة التاريخ الإنساني أو تاريخ المجتمعات البشرية إلى عدّة مراحل، كما حدّد هذه المراحل في ضوء قانون للتقدّم أسماه بقانون المراحل الثلاث[2] وهي المرحلة اللاهوتية، وكان العقل البشري متفرّغا تماما للتفكير في النواحي الغيبية، والبحث عن تفسير الأشياء بصورة غير علمية. أمّا المرحلة الميتافيزيقية، تعتبر مرحلة من التقدّم البشري والتطوّر الاجتماعي الذي سعى فيه الجنس البشري للتفكير فيما وراء الطبيعة (الميتافيزيقية) كمحاولة منه لتعقيل الأشياء وإدارتها. أمّا المرحلة الأخيرة وهي المرحلة العلمية (الوضعية)، وهي أن الفكر البشري ركّز على صورة التغيير عن طريق تبنّي العلم، والتخصّص، والاهتمام بالصناعة، مع حدوث تغيّرات أخرى من أنماط السلوك الإنساني

---

(2) عبد الرحمان ابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون –ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر–**، دار الفكر، بيروت، لبنان،2004، ص ص 172-175.

([2]) أنظر إلى: عبد الله عبد الرحمان: **تاريخ الفكر الاجتماعي**، دار المعرفة الإسكندرية، مصر 1998.

والعلاقات وطبيعة التفاعل والنّظم الاجتماعية علاوة على ذلك، تظهر تصوّرات كونت حول حقيقة التغير الاجتماعي عندما قسّم المجتمعات إلى ثلاثة أقسام وهي (1) المجتمع العسكري (2) المجتمع الديني (3) المجتمع الصناعي. وسعى كونت يوضّح لنا أنّ كلّ مرحلة متعلّقة فيها بالأخرى. وجاء التغيّر أو التطوّر مصحوبا بتغيرات فكرية وتطوّر مادي على أنساق الثقافة والمعرفة، ويسعى الإنسان عموما إلى التقدّم عن طريق زيادة الإنتاج، واقتناء التكنولوجيا، وزيادة آثار التقدّم البيولوجي والذي جاء في صور متعددة. مثل زيادة العمر الزمني للإنسان وتنوّع أنشطته وسلوكه وأيضا أنانيته.

هربرت سبنسر H. Spencer

يعدّ هربرت سبنسر أحد ممثلي الداروينية، وقد تميّزت تصوّراته عن التغيّر بارتباطها بفكرة التطور البيولوجي، والمماثلة بين الكائن العضوي والمجتمع، وقد جاءت هذه الاستعارة من علوم البيولوجيا وغيرها من العلوم الطبيعية التي تسهم في فهم وإدراك التغيّر بصورة ملحوظة، سواء عن طريق الملاحظة أو التجربة، كما أكّد سبنسر أنّ هناك مجموعة من نواحي التشابه والاختلاف بين الكائن العضوي والكائن الاجتماعي، من حيث البناء والوظيفة، وذلك نظرا للنواحي البنائية الفسيولوجية التشريعية ووظائف الأعضاء التي تقوم بها جميع مكونات هذه الكائنات سواء كانت بيولوجية عضوية أو اجتماعية بشرية[1].

علاوة على ذلك، سعى سبنسر لتوضيح أفكاره حول التغيّر والتطوّر عن طريق إيمانه بأنّ التغيّر يأخذ خطا واحدا من البسيط إلى المركب ومن المتجانس إلى اللا متجانس حتى يحدث نوع من التغير في مكونات هذا التغير نتيجة لحدوث خلل وظيفي بين مكونات هذه البناءات وبين الوظائف التي تؤدّيها، ويحدث تغير وإحلال واستبدال وتجدّد مستمرّ بين المكونات البنائية وأيضا السمات الوظيفية التي توجد فيه، وهذا هو جوهر التغيّر المستمر ولقد طرح سبنسر تصوّراته حول التغيّر في دراسته عن تطوّر المجتمعات البشرية من المجتمعات العسكرية إلى المجتمعات الصناعية[2].

وهكذا اعتبر سبنسر في حياته ممثّلا للداروينية الاجتماعية، واشتهر بمحاولة توحيد النظرية الاجتماعية مع النظرية الداروينيةّ فأكّد في كتاباته على أن المجتمع جزء من

([1]) محمد عبد المولى الدقس، المرجع السابق، ص17.
([2]) محمد الهادي عفيفي: **التربية والتفسير الثقافي**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ص17.

الطبيعة يخضع لقوانينها. كما طالب بعدم التدخّل في عملية التطوّر مؤكّدا على أنّ المجتمع يخضع في تطوره لقوانين خاصّة به هي جزء من القوانين الطبيعية، وتدخّل الدولة أو الجماعات الأخرى في هذه العملية يعيقها، وقد يؤدي إلى نتائج سلبية، وقد أعجبت الطبقة الرأسمالية الصّاعدة بهذه الأفكار حيث إنّها كانت تطالب بعدم تدخّل الدّولة في الاقتصاد فتبنّت أفكار سبنسر أيضا ممّا أعطاه مزيدا من الشهرة والنفوذ الأكاديمي.

كارل ماركس K. Marx:

استخدم كارل ماركس في نظريته حول التغير الاجتماعي مفاهيم نظرية غنية وفعّالة، أهمّها: قوى الإنتاج، والطبقة الاجتماعية، والبنية التحتية، والبنية الفوقية، والاستغلال والاغتراب. وانشغل ماركس مثله في ذلك مثل إميل دوركايم، وماكس فيبر في تحليل عمليّة انتقال المجتمع الأوروبي الغربي من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية الحديثة. ولم يقم بتحليل خصائص مرحلة الإقطاع لكنّه قام بتقديم تحليلات مفصّلة للمرحلة الرأسمالية الحديثة فأوضح العوامل التي أدّت إليها، كما أوضح خصائصها البنائيّة بالتفصيل، وقدّم تنبّؤات حول مستقبلها. ويحتلّ مفهوم الطّبقة موقعا مهمّا في تحليل ماركس للتغير في بناء المجتمع وتتحدّد الطبقة بالنسبة له حسب موقع الجماعة من ملكيّة وسائل الإنتاج. فهناك طبقة تملك وسائل الإنتاج وتحظى بالتالي بالسّلطة والامتيازات في المجتمع، وتفرض أفكارها، ومعتقداتها على الآخرين. وهناك طبقة لا تملك وسائل الإنتاج، وتعيش خاضعة بالتالي لسلطة الطبقة التي تملك، ويخضع لاستغلال هذه الطبقة، كما يخضع لأفكارها، ومعتقداتها. ومع ذلك يمكن أن تتحول الطبقة الكادحة إلى قوة للتغير إذا توفرت ظروف موضوعية معينة، أهمّها ازدياد القهر، وازدياد الاتّصال بين أعضاء الطبقة[1]. وبالاعتماد على مفهوم الطبقة ومفهوم قوى الإنتاج والعلاقة بينهما، قام ماركس بتقسيم تاريخ المجتمعات الإنسانية إلى المراحل التالية: المجتمع المشاعي، والمجتمع البدائي، والمجتمع الإقطاعي، والمجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي، ويضيف ماركس إلى هذه المراحل المجتمع الشيوعي، والتي تمثل نهاية التاريخ بالنسبة له. وما هذه المراحل إلا مراحل للتغير في نمط البناء الاجتماعي للمجتمع فالأساس الذي بنى عليه ماركس تصوره لتفسير الحركة الاجتماعية هي الحتمية الاقتصادية التي تتأثر بعاملين

(1) أنظر: محمد على محمد: **تاريخ علم الاجتماع: الرواد والاتجاهات المعاصرة**، دار المعرفة الجماعية الإسكندرية، مصر، 1983، ص ص. 79-84.

مهمّين: التطوّر التكنولوجي أي القوى الإنتاجية من جهة والعلاقات السّائدة من جهة أخرى، فتحوّل المجتمعات وانتقالها من نظام إلى آخر يبدأ دائما بتغير في الأساس الاقتصادي و الصّراع الاقتصادي الذي يدور بين طبقات المجتمع [1].

ب – النظريّات الدائريّة:

على النقيض من النظريّات الخطيّة السّابقة، يؤكّد أصحاب هذه النظريات على أنّ التغيّر يسير في حركات دائريّة أو شبه دائريّة، أو قد تأخذ شكل تموّجات، قد تتّجه صعودا وهبوطا، بحيث تفسّر حركات هذه الدوائر أن التغيّر يبدأ من نقطة ثم ينتهي مع نهاية الدائرة ليبدأ من جديد مرة أخرى، يعني أن التاريخ يعيد نفسه[2]، وهذه النظريات تتخذ – في معظمها– موقفا تشاؤميا، ولذا فإنّ مسار التطوّر هنا ليس تقدميا، بل إنّه يتقدّم لفترة ثم يعود أدراجه إلى حيث بدأ، أو إلى حالة من التقهقر إلى الوراء. ولقد ظهرت هذه الفكرة بشكل واضح عند المفكّر العربي ابن خلدون الذي اعتقد أنّ للمجتمعات عمرا كأعمار البشر، وأنّها لابدّ وأن تتطوّر مثلما تتطوّر الحياة البشرية طفولة وشبابا، ثم هرما وشيخوخة. والمجتمعات تتحوّل من البداوة إلى الحضارة، وهي في تحوّلها تعكس هذه الدائرة التطوّرية، فحياة البداوة أشبه لحياة الفطرة الأولية التي يحياها الأطفال، ولكن عندما تتحوّل هذه البداوة إلى حضارة فإنّها تصل إلى أوج عنفوانها، ولكن هذا لا يدوم فما تلبث الحضارة أن تنهار وتتدهور ويذرها الهرم والشيخوخة والفناء[3]. وظهرت أفكار متشابهة عند عدد من المفكّرين الأوروبيين والأمريكيين، ومن أشهرهم ما يلي:

أوزفولد شبنجلر : [4] A Shpengler

عرض شبنجلر تحليلاته النظرية للحضارة والثقافة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بين الدول الأوروبية في كتابه الذي حقّق شهرة واسعة في ذلك الوقت، وهو

([1]) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **التغير الاجتماعي والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، بدون ذكر البلد 2008، ص86.

(2) عبد الله محمد عبد الرحمان: **علم الاجتماع (النشأة والتطور)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2007، ص. 363.

(3) فهمي سليم الغزوي وآخرون: **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الشروق، عمان، الأردن، 2006، ص 302.

([4]) محمد عبد المولى الدقس: **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، ط2، دار المجدلاوي، عمان، الأردن 2005، ص ص 94.96.

(3) محمد الهادي عفيفي: المرجع السابق، ص.19.

(سقوط الغرب). واستخدم مفاهيم تاريخية وفلسفية فضفاضة في هذه التحليلات، منها: الحضارة والثقافة، والانحدار، والتسامي، أي اتصال الحضارات وتوراثها. وهو يرى أنّ الحضارة تمرّ بمراحل دائرية في تطوّرها من ولادة، ونضوج، وموت، تماما كما يمرّ الإنسان بهذه المراحل لكن بينما يمتدّ عمر الإنسان ليصل مائة سنة على أكبر تقدير، فإنّ عمر الحضارة يصل إلى ألف عام في المتوسط. وعلى أساس هذا المعيار، تنبّأ بسقوط الحضارة الغربية التي بدأت في القرن التاسع الميلادي، ومع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي تكون قد أكملت عمرها وهو ألف عام كاملة. ومن الواضح أنّ هذا المعيار الذي استخدمه شبنجلر معيار تعسّفي، أدّى إلى انهيار تنبؤاته جميعا، فالحضارة الغربية لم تنهار بعد ألف عام، وإنّما ازدادت قوة وتقدما، وحيوية نتيجة قدرتها على مواجهة التحدّيات البيئية والدولية بنجاح بفضل ما تنتجه من وسائل مادية وغير مادية تساعدها على ذلك. وهذا هو جوهر نظرية عالم أخر سنأتي على مناقشة أفكاره أيضا وهو أرنولد توينبي.

أرنولد توينبي A. Toynbee

على عكس أوزفولد شبنجلر الذي يبدو متشائما وهو يقدّم نظريته الحتميّة التي تتنبّأ بموت سريع للحضارة دون أن يترك لها فرصة للمواجهة، أو حلّ للمشاكل، فإن توينبي نتيجة لتحليله لإحدى وعشرين حضارة من الحضارات التي وجدت في تاريخ الشعوب ومحاولته أن يصل إلى مجموعة من القوانين التي تفسّر قيامها وازدهارها واحتلالها، فقد توصّل إلى أنّ هناك خيارات أمام الحضارات التي هي بصدد الانحدار. وتزداد هذه الخيارات تعقّدا كلّما امتلكت الحضارة الوسائل المادية المناسبة للتكيّف مع الظروف المتغيّرة. وقد عرض توينبي نظريته الدائرية في كتابه (دراسة للتاريخ) عام 1936م[3] حيث أوضح أن الحضارة تواجه بتحد شامل يؤدي إلى ضعفها، لكنّها سرعان ما تجد الوسائل لمواجهة هذا التحدي فتنتعش من جديد، وتزدهر، وتقوى. ويقدم توينبي أمثلة تاريخية على مثل هذا التحدي والاستجابة من التاريخ فيوضّح أن الحضارة الأوروبية واجهت تحدي الصعود الإسلامي في القرن العاشر الميلادي حيث كانت الحضارة الإسلامية في أوج تقدّمها وقوّتها بينما كانت الحضارة الأوروبية تعيش مرحلة الظلام والضّعف، والتردّي، فاستجابت الحضارة الأوروبية لهذا الواقع بأن تعلّمت من الحضارة الإسلامية العلوم، والصناعات، وصورتها، وزادت عليها ممّا أدّى إلى تفوق سريع

للحضارة الأوروبية في مجال صناعة السفن، وصناعة الأسلحة مكّنها خلال قرون معدودة من التفوق على العالم الإسلامي والتحكّم في وسائل معيشته المادية المتمثّلة آنذاك في طرق التجارة العالمية.

فباكتشاف البرتغاليين لرأس الرجاء الصالح، أو الطريق البحري إلى الهند والصّين نتيجة للتفوق الأوروبي في مجال صناعة السفن وصناعة الأسلحة بدأت ثروات الشرق تقع في أيدي الأوروبيين، بينما حُرم منها العالم الإسلامي. فتراجعت قوته، وتراجع ازدهاره وهكذا فمع انحدار الحضارة الإسلامية نتيجة فقدانها لطرق التجارة العالمية ازدهرت الحضارة الأوروبية وتحكّمت في إنتاج وتحسين الوسائل المادية التي تدعم هذا التقدّم، ومن هذه الوسائل الطّاقة النووية التي اكتشفت حديثا وأعطت الحضارة الأوروبية الغربية دفعة قوية لمزيد من التطوّر والتقدّم. بينما بقيت الحضارة الأخرى التي لا تملك مثل هذه الوسائل الماديّة تعاني من الضّعف، والانحدار غير قادرة على مواجهة المشكلات والتحديات التي تعترضها.

ولقد تعرّض الفكر التطوّري لانتقادات عديدة يمكن إجمالها فيما يلي:

- أنّها تفرض مخطّطا تطوريّا ثابتا على كل المجتمعات دون النّظر إلى واقع هذه المجتمعات.
- أنها تعتبر أنّ التطوّر عمليّة حتميّة أو ضروريّة في كلّ المجتمعات.
- أنّها تهمل التطوّر متعدّد الخطوط، فالتطوّر إمّا خطّي وإمّا دائري.
- أنّها تفترض أنّ التطوّر إمّا أن يكون تقدميّا أو رجعيّا، وهي بذلك تهمل أشكال التطور الأخرى الوسيطة.

ولهذه الانتقادات وغيرها أصبحت التطوريّة بصياغتها التقليدية غير مقبولة إلى حدّ كبير. ومن ثمّ فقد انتعشت رؤى بديلة لا تركّز على التطوّر بقدر ما تركّز على الواقع المعاصر للمجتمعات كالرؤية الوظيفية. غير أنّ هذا لا يعني أن التطوريّة قد اختفت كليّة فقد عاودت الظهور بصورة جديدة وسنقدّم منها بعض النماذج[1]:

(1) دلال ملحس استيتية، المرجع السابق، ص ص. 134، 135.

أ- نظرية مراحل النموّ:

و هي النظرية التي قدّمها والتر روستو W. Rostow عام 1921 في كتابه بعنوان «مراحل النمو الاقتصادي: منشور غير شرعي» وتقوم هذه النظرية على فرضية مؤدّاها أنّ النموَّ الاقتصادي في المجتمعات جميعا يمرّ بمراحل محدّدة، وأنّ الفرق بين مجتمع وآخر هو في الدرجة التي قطعها المجتمع عن طريق النموّ الاقتصادي، ويعني ذلك ضمنيّا أنّ المجتمعات غير النامية الآن سوف تمرّ بنفس خطّ التطوّر الذي مرّت به المجتمعات المتقدّمة. وقد حدّد روستو مراحل النموّ لخمس مراحل هي: المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة السعي نحو النّضج، وأخيرا مرحلة الاستهلاك الجمعي الوفير. ومن الواضح أنّ المجتمعات الغربية قد وصلت إلى المرحلة الأخيرة بينما تقع المجتمعات الأخرى داخل المرحلة الأخرى أو القرب منها.

ب- نظرية الالتقاء أو التقارب:

قدّم هذه النظرية كلارك كيرKerr وزملاءه عام 1920، وقد عُرفت بنظرية الالتقاء(التقارب أو الوفاق)، وتتأسّس هذه النظرية على فرضيّة أساسيّة هي أنّ العالم قد دخل في مرحلة جديدة وهي مرحلة التصنيع الكامل، وأنّ هناك من المجتمعات ما يقترب من هذه المرحلة، وبعضها الآخر ما يزال بعيدا عنها، ولكن الجميع سوف يكون له نفس المآل سوف تصل كلّ دولة في زمن معيّن إلى مرحلة التصنيع الكامل، وللتصنيع خاصيّة جوهرية تجعل المجتمعات متشابهة وتصبح لها نظم متشابهة. ولقد وصلت المجتمعات الصناعيّة إلى هذا التّشابه، الذي يشكّل مستقبل المجتمعات غير الصناعية، ويقوم هذا التّشابه على المظاهر الآتية:

- الإنتاج الواسع النطاق الذي يعتمد على المهارات والمنافسة وتقسيم العمل.
- الحراك الاجتماعي الرأسي والأفقي.
- تطوّر التعليم والتركيز على التعليم الفني المتخصص والتعليم الإداري.
- التحضر وزيادة سكان المدن.
- تحقيق درجة من الاتفاق على القيم.
- نموّ الاعتماد المتبادل وتناقص فرص حدوث الحروب.

وتكون هذه المؤشّرات نموذجا مثاليا يسعى التغير الاجتماعي في أي مجتمع إلى تحقيقه، وإذا كانت مؤشرات هذا النموذج هي السمات العامة المشتركة بين المجتمعات الصناعية، فإنّ التغيّر الاجتماعي سوف يؤدي في النهاية إلى تحقيق ضرب من الالتقاء أو التقارب بين الدول المختلفة، وبالرغم من أن كير لم يحدّد مراحل لهذا التطور إلا أنه يتشابه – إلى حد كبير– مع تحليل والتر روستو لمراحل النمو.

ج– نظرية نهاية التاريخ [1]:

هذه النظرية من أحدث نظريات التطوّر وقد قدّمها المفكّر الأمريكي فرنسيس فوكوياما Fukuyama عام 1989، بعد سقوط الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية وتتأسّس هذه النظرية على آراء هيجل التطوّرية، والتي تنظّر إلى التطور على أنه انطلاق نحو الكمال والعقل الكامل، والدّولة الكاملة، والقيم المطلقة، إنّه تطور نحو المطلق يحثّه قانون الجدل ويسعى به إلى أفضل الصور وأكملها، ولقد اعتمد فوكوياما على فكرة هيجل حول« الرغبة في الاعتراف والتقدير» والتي اعتبرها هيجل فكرة محركة للتاريخ، وينظّر فوكوياما إلى الديمقراطية الليبرالية المعاصرة – والتي تمثّلها أمريكا – على أنّها ألغت الفكرة بين العبيد والسّادة والتي كانت موجودة بشكل أو بآخر في النّظم السياسية الأخرى، ولقد كانت كل هذه النّظم تنشغل بالبحث عن الاعتراف، الذي يتمثّل في صورته الملموسة في النزال بين شخصين متحاربين، إن هذه الرغبة في الاعتراف هي التي تجعل أيا منهما يموت استسلاما للآخر، وهي– من ثمّ– التي تجعل النّظم السياسية تتأسّس على علامات تسلّطية وتجعل دولا تسيطر على دول أخرى وتقيم إمبراطوريات، ولقد ظلّ الأمر هكذا طوال تاريخ البشرية، طالما أنّ الرغبة في انتزاع الاعتراف تتأسّس على أسس لا عقلانية.

أمّا الليبرالية الدّيمقراطية– والتي ظهرت بعد الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية– «فقد بدّلت الرغبة غير العقلانية في الاعتراف بالدولة أو الفرد، وأحلت محلّها رغبة عقلانية في الاعتراف على أساس من المساواة»، ويعني ذلك أنّ الليبرالية الديمقراطية قد حلّت معضلة الصراع التاريخي من خلال قيمة المساواة، وهي بذلك تكون قد أوقفت

([1]) أنظر: فوكوياما: **نهاية التاريخ**، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر 1993.

التاريخ عن الحركة فهي إذن نهاية التاريخ وسوف تتطوّر المجتمعات لتصل إلى نفس النّهاية، وليس ثمّة مجال أخر للتطور بعد الديمقراطية الليبرالية التي تحقّق للفرد ذاته وكماله وتخلق إطارا من المساواة تختفي فيه السيطرة الإمبريالية.

II- النظريات الحديثة (السوسيولوجية):

تم استعراض النظريّات الكلاسيكية، وسنحاول استعراض النظريّات المعاصرة في التغيّر الاجتماعي، والنظريّات المعاصرة والحديثة عديدة ومتباينة يصعب صهرها في إطار موحّد ذلك أن مشكلة التّنظير في التغيّر مشكلة معقّدة لأنّ كل عالم اجتماع يحاول وضع نظريّة خاصّة للتغيّر الاجتماعي، رغم إدراكنا أنّ تلك المحاولات غير كافية لتحليل مقولة التغيّر وتفسيره ، وهي مشكلة آتية من طبيعة موضوع علم الاجتماع، وصعوبة معالجة الظّاهرة الاجتماعية، ناهيك عن تعدّدها في المجتمع الواحد، وفي المجتمعات الأخرى إلّا أنّ الأمل في صياغة نظرية عامة للتغير سيبقى هدفا يسعى علماء الاجتماع لتحقيقه وسنعرض أهمّ هذه النظريات المعاصرة في الوقت الحاضر، وهي عديدة بطبيعة الحال ولا يسمح المقام هنا لعرضها جميعا، لذا سنكتفي بتقديم بعض منها، وذلك على النّحو التالي [1]:

- النظرية البنائيّة – الوظيفيّة
- النظرية الماديّة – التاريخيّة
- النظرية السيكولوجيّة – الاجتماعيّة

1- النظريات البنائيّة الوظيفيّة:

تؤكّد الوظيفة على تكامل الأجزاء في الكلّ والتّساوي فيما بينها، وأنّ كلا من الجزء والكلّ يؤدّي وظيفة خاصّة به، بحيث لا يكون غيره قادرا على القيام بها، ويشبه ذلك إلى حدّ بعيد قيام أعضاء الكائن العضوي بوظائف خاصّة بكلّ عضو، وهي متساندة وضرورية من أجل أن يقوم الكلّ بعمله، ويحفظ استمراره ووجوده، وكذلك المجتمع الذي يقوم الأفراد فيه بوظائف مؤكّدة، وضرورية ومتساندة من أجل بناء المجتمع في نهاية الأمر، ولهذا فهي تعتمد على الوظيفة التي تقوم بها الوحدات في المجتمع، وترتكز على

(1) أحمد زايد: المرجع السابق، ص ص.207-221.

فهم الدور وإبرازه بالإضافة إلى الحفاظ على التوازن الكامل للنسق الاجتماعي، ولقد استخدم الوظيفيون مفهوما ثالثا هو مفهوم النسق الاجتماعي والذي من خلاله أمكن تحليل الجوانب الهيكلية- البنائية والجوانب الدينامية الوظيفية، فالمجتمع نسق يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية يؤدّي كل منها وظيفة مؤكدة[1].

ولقد ظهرت الوظيفية عبر تراث طويل منذ القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر، وساهم فيها عدد كبير من العلماء، ومن ثمّ فقد تعدّدت صورتها وتباينت فيها الاهتمامات النظرية، وفي ضوء ذلك فإنّ تحليلا للتغير الاجتماعي من وجهة نظر الوظيفية يتطلّب التوقّف عند بعض صور الوظيفية، والتي بدأت في الظهور منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن. وسوف نلاحظ أنّه بالرغم من وجود ضروب من الاتّفاق بين هذه الصور إلا أن ثمّة اختلاف بينهما، وهو اختلاف نابع من طبيعة الظّرف التاريخي الذي ظهرت فيه كلّ صورة من هذه الصور، فهناك وظيفية القرن التاسع عشر والتي تأسّست من خلال أعمال سنبسر ودوركايم، ولفيف أخر من علماء الأنثربولوجيا، وهناك وظيفية القرن العشرين التي أسّسها عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز، وهناك أخيرا نظريّة التنمية الوظيفية التي طوّرها تلاميذ الوظيفيين الأوائل والمحدثين في محاولة لفهم طبيعة التغيّر الاجتماعي في المجتمعات النامية.

أ – الوظيفية الكلاسيكية:

نستخدم مفهوم « الوظيفية الكلاسيكية» للإشارة إلى الإسهامات الوظيفية المبكرّة كما تمثّلت في أعمال هربرت سنبسر وإميل دوركايم وماكس فيبر وباريتو. والمحقّق أنّ هذه الإسهامات – على ما بينها من اختلاف– تميل إلى النّظر للتغير الاجتماعي أو تبديله باعتباره تغيّرا توازنيا تدريجيا لا يؤدّي إلى هرم البناء الاجتماعي أو تبديله، وإنما يؤدي إلى استمراره في حالة متكاملة ومتوازنة، فالتغيّر الاجتماعي يظهر في شكل إضافات في الحجم وتباين في المكوّنات يصاحبه دائما عمليات للتكامل والتوازن[2]. وسوف نحاول أن نلقي نظرة سريعة على إسهام من الإسهامات الوظيفية الكلاسيكية.

([1]) أمل ابراهيم الملاح: **النظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع**، 11أغسطس 2013 www.rosaolyoussef.com 20 -01-2019، 09:30

([2]) علي السيد الشخيبي: **في اجتماعية التربية**، دار الفكر، الأردن، عمان، ص ص 315، 316.

إميل دوركايم (E. Durkheim) (1855-1917)[1]:

فقد قدّم نظريّة في التغيّر الاجتماعي تشبه إلى حدّ كبير نظريّة هربرت سبنسر دون التزام بالمماثلة العضوية أو تشبيه التغيّر في المجتمع بالتغيّرات في عالم المادّة أو عالم الكائنات الحيّة.

انطلق دوركايم في رؤيته للتغير من منظور وظيفي يتأسّس على فكرتي التباين والتضامن، ويتضح ذلك من العلاقة التي أقامها بين مفهوم تقسيم العمل ومفهوم التضامن الاجتماعي، حيث بنى دوركايم تحليلاته في كتاب تقسيم العمل في المجتمع على تصوّره لنمطين مثاليين من المجتمعات، النمط الأول بدائي يتميز بالتّضامن الآلي وبناء اجتماعي متماثل نسبيا، ويوجد به قدر ضئيل من تقسيم العمل أو لا يوجد على الإطلاق، والنمط الثاني حديث يتميّز بالتّضامن العضوي، وبقدر أكبر وأكثر تحديدا من تقسيم العمل. ويعدّ تقسيم العمل الاجتماعي – في رأي دوركايم – ظاهرة اجتماعية مادية تشير إلى درجة التخصّص في الأعمال أو المسؤوليات، فالزوجة الأمّ في المجتمع البدائي تشغل وضعا اجتماعيا أقلّ تخصيصا وتحديدا بكثير من وضع الزوجة الأم في المجتمع الحديث، حيث تقوم مرافق المغاسل العامة، وحفاظات الأطفال، وتوصيل الطلبات للمنازل، والأدوات المساعدة في أداء الأعمال المنزلية بأداء أسرع من تلك التي كانت تقوم بها الزوجة الأمّ في المجتمعات البدائية.

انعكست التغيّرات في تقسيم العمل على بناء المجتمع بشكل هائل ومؤثّر وتتجلّى أهمّ هذه الانعكاسات في وجود نمطين من التّضامن هما الآلي والعضوي، لقد كان دوركايم في دراسته لموضوع التضامن مهتمّا بالعوامل والظروف التي تجعل المجتمع متماسكا فالمجتمع الذي يتّسم بالتّضامن الآلي مجتمع متوحّد لأنّ جميع أفراده متماثلون، فالرابطة التي تجمع بينهم هي أنّهم جميعهم يمارسون أنشطة متماثلة ويتحملون مسؤوليات متماثلة أيضا وعلى العكس فإنّ تماسك المجتمع القائم على التّضامن العضوي يعدّ متباينا نتيجة للتّباين بين أفراده وبالتالي تباين المسؤوليات أيضا. ونظرا لأنّ أفراد المجتمع الحديث يمارسون أعمالا محدّدة تحديدا ضيّقا إلى حدّ كبير فإنّهم يحتاجون كثيرا من الأفراد

(1) جورج ريستزر: **رواد علم الاجتماع**، مراجعة: د/ محمد الجوهري، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة مصر، 2006، ص ص.167، 168.

الآخرين حتى تستمرّ حياتهم، إنّ الأسرة البدائية التي يرأسها الأب الصياد، والأمّ التي تجمع الطعام أسرة مكتفية ذاتيا من الناحية العملية، ولكن الأسرة الحديثة لكي توفّر احتياجاتها على مدى الأسبوع الواحد فإنّها تحتاج إلى البقّال والخبّاز والجزّار والميكانيكي والمعلّم وضابط الشرطة وخدمات أخرى كثيرة حتى تستمرّ حياتها وسط المجتمع الحديث فتماسك المجتمع الحديث يرتكز في رأي دوركايم على تخصص أفراده، واحتياجاتهم لبعضهم البعض لتوفير الخدمات.

فتقسيم العمل تصاحبه ضرورة مختلفة من التباين الاجتماعي تتمثل في زيادة السكان وزيادة الكثافة الأخلاقية، بل إنّ هذه التباينات الاجتماعية هي التي تجعل العمل ضرورة، وهو في جوهره تعبير عن هذا التباين ودالّة على حدوثه، فالمجتمعات تميل في تغيرها إلى أن تتباين في مكوناتها، بل إن حدوث أشكال التباين يؤدي إلى زيادة الكثافة الأخلاقية (تنوّع القيم والاتجاهات في الميول والمعتقدات) وهذه بدورها تؤدّي إلى تقسيم العمل وهكذا.

ب – نظرية التوازن الحركي:

تطوّرت النظرية الوظيفية في القرن العشرين لتركّز على فكرة التوازن الدينامي في عمل التغير الاجتماعي، ويعدّ عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز T. Parsons أشهر من طوّر الأفكار الوظيفية في هذا الاتجاه، ولذلك فإنّنا عندما نتحدّث عن هذه النظرية كإحدى النظريات الوظيفية في دراسة التغير الاجتماعي فإنّنا نتحدّث تحديدا عن النظرية البارسونزية للتغير الاجتماعي.

إنّ المجتمع عند بارسونز هو أحد الأنساق الأساسيّة للفعل التي حدّدها بارسونز في أربعة أنساق: النسق العضوي، ونسق الشخصية، والمجتمع والثقافة. والمجتمع بدوره ينقسم من الداخل إلى أربعة أنساق فرعيّة: هي الاقتصاد والسياسة والروابط المجتمعية ونظم التنشئة الاجتماعية، والمجتمع كنسق يعيش في حالة توازن (الكائن العضوي– الشخصية– الثقافة) وهو يتوازن من الداخل حيث تحقق الأنساق علاقات منتظمة ومتوازنة[1].

(1) - Rocher, Guy, **Changement sociale** H M H, Paris, 1983, P.19.

وعندما يتعرّض المجتمع لحالة تغيّر، فإنّه لا يفقد خاصيّة توازنه فهذا التوازن دينامي ومستمرّ، لذلك فإنّه يمكن للمجتمع دائما من أن يتكيف مع التغيّرات الجديدة ودمجها داخل بنائه، ويمكن أن نميز بين نوعين من التغيّر الاجتماعي في المشروع البارسونزي.

أولا– التغيرات قصيرة المدى:

وهي تغيّرات تظهر داخل المجتمع نتيجة عوامل داخلية (من داخل المجتمع كالتوتّرات التي تفرض اتجاها للتغير مثل تلك الناتجة عن ظهور الاختراعات والأفكار الجديدة)، أو عوامل خارجية (تظهر في أي نسق من الأنساق التي تشكّل بيئة المجتمع كالتغيّرات في الصّفات الوراثية للسّكان، وتغيّر استغلال الطبيعة أو الحروب). إنّ هذه التغيرات تحدث تأثيرا على حالة التوازن التي ينتظم فيها المجتمع، و أيضا تكسر التوازن أو تهدّده من جرّاء ما تخلّفه من توتّرات في بناء العلاقات الداخلية بين مكوّنات النسق الاجتماعي.[1]

وإذا استمرّت هذه التغيرات فقد تؤدّي إلى القضاء على المجتمع أو إلى إحداث تغيرات بنائية عامّة، ولكن هذا لا يحدث إلا في ظروف نادرة، فالمجتمعات لها قدرة تكيفية داخلية ناتجة من حالة التوازن الدينامي التي يتميز بها المجتمع، وعندما تحدث التوترات والضغوطات المولّدة للتغيرات داخل المجتمع فإنّها تؤثّر على حالة التوازن ولكن المجتمع ما يلبث أن يمتصّ هذه التوترات والضغوطات ويستعيد توازنه ويظلّ محتفظا بهذه الحالة من التوازن حتى تظهر توترات أخرى وهكذا يوصف التوازن بأنه دينامي، أي مستمر وقابل لأن يستوعب كل ما هو جديد، وأن يعيد تكيف النسق معه بحيث تظهر التغيّرات في أضيق الحدود وفي ضوء هذه الرؤية فإن التغيّرات قصيرة المدى داخل النسق الاجتماعي تتصف بعدة خصائص:

- أنها تغيرات تدريجية لا تؤدّي إلى انهيار النّسق أو تغيره بشكل جذري
- أنّها ترتبط بعمليتين متلازمتين هما التوازن واللاتوازن، وتعتبر العملية الأولى دائمة أمّا الثانية فهي عملية خاصّة.

---

(1) أحمد زايد: **علم الاجتماع بين النظريات الكلاسيكية والنقدية**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1984 ص.167.

- أن جوهر التغيّر هنا هو التّباين البنائي الوظيفي، فمزيد من التغير داخل النسق الاجتماعي يعني تباين مكوناته وتعدّد وظائفه.
- أنّ الاتفاق العامّ على القيم وأدوات الضبط الاجتماعي هما اللذان يحفظان للنسق الاجتماعي توازنه الدائم وتغيّره الوئيد.

ثانيا– التغيّرات بعيدة المدى:

وهي تغيّرات واسعة النطاق تحدث على فترات متباعدة، ولقد فسّر بارسونز هذه التغيّرات من خلال العموميات التطورية، ويقصد بالعموميّة التطوريّة التجديد البنائي الذي له قدرة على الاستمرار والبقاء، ويخلق بدوره تجديدات وتطويرات أخرى، أي أنّها تخلق ضربا من الانكسار في البناء القائم وتدفعه إلى آفاق جديدة من التغير.

إنّ هذه العموميات التطوريّة هي التي خلقت كلّ التحوّلات بعيدة المدى في تطوّر المجتمعات، فظهور نسق التدرّج الاجتماعي قد أدّى إلى أن تتحوّل المجتمعات البدائية إلى مجتمعات وسيطة، كما أنّ ظهور النّقود، والأسواق، والقانون، والديمقراطية، هو الذي يؤدّي إلى تحول المجتمعات الوسيطة إلى مجتمعات حديثة، وعندما تظهر العمومية التطوّرية فإنّها تخلق تباينا اجتماعيا واسع النطاق، وتخلق بذلك تحوّلات بنائية ملموسة ولكن هذا التباين لا بدّ وأن يصبح التحول الذي خلقته العمومية التطورية تحولا عامّا أو طبيعيا أو تحوّلا معمّما ولقد استخدم بارسونز هذا النّوع من التحليل لوصف حركة التطوّر في المجتمعات الحديثة عبر تطوّرها من المرحلة البدائية إلى المرحلة الوسيطة إلى المرحلة الحديثة .[1]

ج – نظرية التحديث الوظيفية:

تقوم نظريّة التحديث على اعتبار الحداثة عملية تحوّل كوني تشمل جميع المجتمعات في العالم تتمّ نتيجة انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي من أوروبا الغربية إلى جميع البلدان الأخرى ممّا تحقّق لهذه البلدان زيادة في النمو الرأسمالي. وزيادة في القدرات الإنتاجية، وتحسّنا في مستوى المعيشة للسّكان، وإذا ما تبنّى هؤلاء السكان النظام الليبرالي

(1) المرجع السابق، ص. 35 .

المصاحب للرأسمالية فإنّهم يشهدون عملية تحوّل ديمقراطي أيضا تزيد من مشاركتهم في شؤون المجتمع، وبخاصّة السياسة منها.

وقد صنّفت هذه النظرية المجتمعات البشريّة إلى صنفين عريضين هما المجتمعات المتقدّمة، والمجتمعات المتخلّفة التي سميت فيما يعد من قبل مؤسّسات الأمم المتحدة (المجتمعات النامية)، تحفيزا لها على مواصلة الجهود لتحقيق النموّ والتّغيير وتشمل المجتمعات المتقدمة الرأسماليات الحديثة وبخاصّة الأوروبية منها، وهي تضمن سيادة الإنتاج الرأسمالي فيها، وتمتّعها بفائض إنتاجي يضمن مستوى معيشي متقدّم للسكّان، كما تسود فيها الديمقراطية الليبرالية التي تضمن المساواة، والعدالة والكرامة للمجتمع.

أمّا المجتمعات النامية فتشمل بلدان آسيا وإفريقيا – عدا اليابان، وكوريا الجنوبية وسنغافورة – وبعض دول أمريكا اللاتينية، وهي تتّصف بسيادة نمط إنتاجي تقليدي تقليدي متخلف، وتتميز بضعف الإنتاجية، وعدم وجود فائض إنتاجي يضمن للسكان مستوى معيشي متقدم كما هو الحال في المجتمعات المتقدّمة. وعلى المستوى السياسي تعاني هذه المجتمعات من الاستبداد والطغيان، وعدم تمتّع السكان بالمساواة والعدالة، والكرامة الإنسانية.[1]

ويحدث التغيّر الاجتماعي للمجتمعات النامية من خلال عوامل خارجية ناتجة عن عملية اتصالها بمصدر الثقافة الحديثة الغربية، فالاتصال الثقافي بالحضارة الغربية يؤدّي إلى نشر الثقافة الحديثة إلى أن تشمل قطاعات المجتمع بأسره، فعندما يحدث هذا الاتصال تبدأ الثقافة التقليدية في الخروج من جمودها وتشهد عمليات تباين واسعة النطاق تؤدّي إلى تغيّرها لكي تقترب من النموذج المثالي القائم في المجتمعات الغربية.

إنّ التغير الاجتماعي المرتبط بعمليتي التنمية والتحديث ليس تغيرا جذريا، بل هو تغير تدريجي (خطي وتقدّمي) يتمّ بمقتضاه تحوّل الأبنية التقليدية إلى أبنية حديثة ويفرز التغيّر أثناء حدوثه بعض المشكلات كالتّناقص بين القديم والجديد، وحدوث "هوّة ثقافية" بين تغيّر العناصر المادية وتغيّر العناصر المعنويّة، وتناقص الأدوار، غير أنّ كلّ هذه التوتّرات والتّناقضات تكون طبيعية أثناء عملية الانتقال من التقليد إلى الحداثة وسوف

(2) مجد الدين عمر خير خمش، المرجع السابق، ص ص 218، 219.

تختفي بالتدريج مع الاتّساع في عملية التغيّر، والمجتمعات تختلف فيما بينها في درجة تطويرها لنظم وجماعات وميكانزمات تساهم في وضع مبادئ التكامل الاجتماعي، وبناء على ذلك فإنّها تختلف في درجة القابلية للتكيّف الداخلي مع ظروف التغيّر، وكلّما كان المجتمع أكثر قدرة على التكيّف الداخلي والمرونة كان أكثر قدرة على التغلّب على مشكلات التحوّل.

ومن الواضح أن نظريّة التحديث تمثّل ميلا وظيفيا شديدا، فتفترض وجود تغيّرات تدريجية ترتبط بعمليّات التّباين والتّكامل، كما تفترض أنّ خبرة التغيّر في المجتمعات الغربية يمكن أن تتطوّر في المجتمعات النامية.

2- النظريات المادية التاريخية:

لقد تولّدت عن الاتجاه البنائي الوظيفي في علم الاجتماع نظرية أو مدرسة تعرف بنظرية التوازن الاجتماعي أو النظام الاجتماعي، وسيطرت هذه النظرية على الفكر الاجتماعي الغربي فترة طويلة، إلّا أنّ قيام الثورة الفرنسية في فرنسا، وقيام الثورة الصناعية في إنجلترا، وظهور الطبقة العاملة المرتبطة بنموّ الصّناعة أسهم في ظهور اتجاه فكري وفلسفي عرف بمنظور الصراع الاجتماعي أو الصراع الطبقي، وهذا الاتجاه الصراعي يستمدّ أساسه المعرفي من الفلسفة الألمانية المثالية وخاصّة جدل الفيلسوف الألماني هيجل الذي أطلق على عملية تصارع أنساق الأفكار اسم العملية الديالكيتيكية ويعدّ نسق الأفكار قوى تاريخية في نظره ذات أهمية خاصّة في تحديد مسار التاريخ الحضاري.

وتشير العملية الديالكيتيكية ببساطة إلى تنافس قوتين متعارضتين يؤدّي هذا التعارض إلى ظهور قوى عديدة نتيجة لهذا الاحتدام بينهما، ويبدأ الديالكتيك بفكرة ويرى هيجل أن التناقض هو الصفة الأهم للفكرة فكل فكرة أو شيء وكل رأي وكل موقف في العالم يؤدي إلى موقف معارض له، وبعدئذ يتحد المعارض أو المضاد معه لتشكيل كل أعلى، وهذا هو المنطق أو الدياليكتيك الهيجلي فهو منطق حركي يحاول تفسير التطور التاريخي بما يشمل كل فكرة، فحركة الأفكار هي نفسها حركة الأشياء، إذ يكمن في كل واحدة منها نفس التطور والتسلسل من وحدة إلى تعارض ومن تعارض إلى وحدة، إذ الأفكار والكون يتبعان نفس القانون.

ولقد رحّب هيجل بالصراع عكس أنصار اتجاه الثبات والتوازن والنظام، وذهب إلى أن الصّراع ضدّ القديم كان حسنا وأدّى إلى تحقيق قدر ملحوظ من التطوّر الاجتماعي، ومن ثمّ يتحقق التقدّم عن طريق الصراع وحده.

ويمكن القول أن جدل الديالكتيك وخاصّة عند هيجل هو الذي وضع أساس نظرية الصراع الاجتماعي عند ماركسّ فقد حوّل ماركس هذا الديالكتيك من صورته العقلية الفكرية إلى صورته المادية التاريخية أي بدلا من صراع الأفكار، أحلّ محلّه صراع الطبقات الاجتماعية بالمفهوم المادي الاقتصادي الاجتماعي للطبقة وليس بالمفهوم الثقافي أو النفسي.[1] وترجع الصياغات الأساسية للنظرية الماديّة التاريخية إلى إسهامات كارل ماركس (Karl Marx)(1818– 1883)، وظلّت هذه الصياغات تتطوّر بالحذف أو الإضافة حتى يومنا هذا، ومثلما حدث في النظرية الوظيفية، فإنّ كثيرا من القضايا المادية التاريخية وأساليبها التحليلية قد استخدمت في تفسير عمليّات التغيّر في العالم الثالث، وفي ضوء ذلك فإنّنا سوف نحاول أن نلقي فيما يلي نظرة سريعة على صورتين من صور التحليل الماديّ التاريخيّ للتغيّر الاجتماعي، الأولى هي الصورة الماركسية الكلاسيكية والثانية هي الصورة المرتبطة بتحليل التغيّر الاجتماعي في العالم الثالث فيما يسمى بنظرية النمو الاستكشافي أو نظرية النسق الرأسمالي العالمي.

أ – النظرية الماركسية: [*]

تنظر الماركسية إلى أنّ مصدر الصراع الاجتماعي هو حاجة الإنسان الأساسية للبقاء في ظلّ ظروف الندرة والعوز السائد. إنّ الأفراد لا يصلهم القدر الملائم من الغذاء والكساء والمأوى وكل الأشياء التي يرغبون فيها ويحتاجون إليها، وقد خلّق هذا العوز بسبب عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات، فدائما ما تكون هناك جماعة تحتكر القوة والثروة والنفوذ، وأخرى مستضعفة لا تملك أدنى شروط العيش، وبالتالي ينشأ الصراع. وحتى يتسنى تحقق الصحة الاجتماعية يجب أن يمنح الإنسان الفرصة لإشباع حاجاته ومطالبه، ومن الواضح أنّه يمكن أن يكون ذلك أمر صعب بسبب تمركز

---

(1) علي الحوات: **النظرية الاجتماعية – اتجاهات أساسية** –، منشورات شركة الجامعة، بدون ذكر السنة ص ص. 149 – 151.

(*) للمزيد من المعلومات أنظر: د/ علي عبد الرزاق جلبي وآخرون: **نظرية علم الاجتماع، الرواد** – دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1998. ص . 217 – 310 .

القوة والثروة والنفوذ في أيدي طبقة واحدة، وما لم يستخدم هؤلاء أدوات فعّالة لتغيير أحوالهم فلن يتغيّر شيء.

و هكذا فإنّ المجتمع في نظر الماركسية يقوم على أساس اقتصادي ينحصر في علاقات الإنتاج، أي أنّ الاقتصاد هو الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها المجتمع، ولذلك فإنّه يشكّل كلّ عناصر البناء الاجتماعي الأخرى والتي أطلق عليها ماركس عناصر البناء كالقانون والدولة والأسرة والثقافة.

يحدث التغير الاجتماعي في المجتمع كانعكاس للتغير الذي يطرأ على أساس المجتمع الاقتصادي أو بنيته التحتية ففي مرحلة من مراحل تطوّرها تدخل القوى الإنتاجية في المجتمع في تناقص مع علاقات الإنتاج السائدة، أي أنّ علاقات الإنتاج تصبح غير ملائمة للتطوّرات التي تحدث في قوى الإنتاج، ولذلك لا بدّ أن تتغير علاقات الإنتاج وتتغيّر معها كلّ عناصر البناء الفوقي لتدعم هذا التغيّر الجديد وتحميه، هنا تحدث الثورة التي تنقل المجتمع من مرحلة إلى مرحلة، ويشهد المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوّره وجود طبقين متعارضتين، واحدة تمتلك قوى الإنتاج والأخرى تشتغل عند هذه القوى وتوفّر فائضا يعود على الطبقة المالكة ويؤدّي التحوّل من مرحلة إلى مرحلة إلى ظهور تغيّر في التركيب الطبقي من خلال ظهور طبقة جديدة تقود ثورة التغيّر لتصبح هي الطبقة المالكة أو المهيمنة في المرحلة الجديدة.

ب- نظرية التنمية التابعة:

ترتبط هذه النظرية بوصف التغير الاجتماعي في دول العالم الثالث، وهي تختلف اختلافا عن النظرية الوظيفية، فإذا كانت نظرية التحديث الوظيفية ترى أن التحوّل في دول العالم الثالث يسير بشكل منتظم نحو تحقيق النموذج المثالي للمجتمعات الغربية فإنّ أنصار نظرية النّسق الرأسمالي العالمي يرون – خلافا لذلك – أنّ حركة التغيّر في مجتمعات العالم الثالث تسير نحو مزيد من التخلّف، وأنّه إذا تحقّقت جوانب التنمية فإنّها تظلّ تنمية تابعة غير مستقلة وتقوم هذه النظرية التي نشأت في أمريكا اللاتينية على اعتبار أنّ العلاقة التي تربط بين الدول النامية والدول المتخلفة، وخاصة في الماضي الاستعماري، هي السبب الأساس في تخلّف البلدان النامية، إذا تميزت هذه العلاقة غير

المتكافئة بين هاتين المجموعتين من الدول بالاستغلال، والنّهب، والإفقار، حيث تحوّلت البلدان النّامية إلى أسواق لمنتجات البلدان المتقدّمة، وحينها قامت هذه البلدان المتقدّمة بنهب ثروات البلدان النامية وتحويلها إلى مراكز النظام العالمي في أوروبا الغربية[1].

وتصنّف هذه النظرية بلدان العالم إلى بلدان تابعة تشمل جميع البلدان النامية وبلدان متقدمة مكتفية ذاتيا. وتتميّز البلدان التابعة بضعف قدراتها الإنتاجية واعتمادها بالتالي على البلدان الصناعية لتأمين متطلّباتها، ممّا يضعها في حالة التبعية لهذه البلدان أمّا البلدان الصناعية فتتميز بقدراتها الإنتاجية التي تجعلها مكتفية ذاتيا، فهي ليست بحاجة للاعتماد على بلدان أخرى لتأمين متطلباتها، كما أنّ هذه القدرات الإنتاجية تجعلها قادرة على تنمية قواها السياسية والعسكرية بشكل مستقلّ عن التأثيرات من الدّول الأخرى وهو ما لا يتوفر للبلدان التابعة.

والنتيجة المنطقية للعلاقة بين الدّول المتقدّمة ودول العالم الثالث هو أنّه ينتج نوع من التغير يصنّفه البعض بأنّه تغير تابع أو تنمية تابعة. وفي ضوء هذا النّمط من التغير تُفهم كلّ الظواهر والمشكلات التي تظهر في دول العالم الثالث أثناء تحولها، ومن هذه الظواهر: عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والصراعات العرقية والإيديولوجية والديون والمشكلات المرتبطة بالتصنيع والتكنولوجيا، ومشكلات الحروب الإقليمية،.... إنّ هذه الظواهر والمشكلات هي من منتجات هذا التغيّر التابع أو هذه التنمية التابعة.

3 – النظريات السيكولوجية – الاجتماعية –

تركّز النظريات السيكو – اجتماعية على دور الفرد في التغير الاجتماعي وعلى دور الأفكار التي يحملها الأفراد في تغيير أنماط الحياة ومسارها، وتتأسّس هذه النظريات على فرضية أن التغيير الذي يصيب المجتمع يحدث أساسا في الأفراد، فالأفراد هم الذين يغيّرون وهم الذين يتغيّرون بل إن هذه العوامل ضرورية لتخلق دينامية التغير الاجتماعي فهي التي تدفع المجتمع إلى حركة، والعوامل النفسية هي التي تلحق الأفراد ذوي القدرات

(1) حمدي حميد أحمد مصطفى: **العلوم الاجتماعية – النظريات المعاصرة المفسرة للتغير الاجتماعي والثقافي**–،2010 ، (hamidi socio.Blogsport.com) ،20–01–2019،11:00.

الخاصة، وهي التي تدفع أعضاء المجتمع إلى الخلق والابتكار. ولقد تبلور هذا الاتّجاه من خلال أعمال ماكس فيبر وتطور فيما بعد في صياغات حديثة[1].

أ – الدور التغيري للأفكار: نظرية فيبر

عبّر ماكس فيبر عن أفكاره حول التغيّر الاجتماعي من خلال دراسته لجذور وأصول الرأسمالية، والدراسة هذه كانت انتقادا للآراء التي طرحها كارل ماركس في نظريته المادية التاريخية. إنّ نظريّة فيبر الرأسمالية تعتقد بأنّ الكالفينية مع بقيّة الحركات الدينيّة التقشفيّة هي التي ولدت الظروف السيكولوجية والأجواء الاجتماعية المناسبة لظهور ونموّ الطبقة البرجوازية في الغرب، لكن ماكس فيبر يتّفق مع نظريّة ماركس القائلة بأنّ النظام الرأسمالي يرتكز على وجود طبقتين: الطبقة البرجوازية، وطبقة البروليتاريا، غير أنّ فيبر لا يعتقد بأنّ العوامل المادية وحدها تستطيع تفسير طبيعة المجتمع الرأسمالي والتغيرات التي تطرأ عليه، أو حتى أصل تكوينه ونشوئه، وذلك لأنّه يعتقد بأنّ البناء الفوقي للمجتمع (الوعي والإيديولوجية الاجتماعية) إنّما هو أساس تحوّله المادي والتكنولوجي، أي أنّه يعطي أهميّة كبيرة للأفكار في إحداث التغير الاجتماعي وهذا ما يتّضح في كتابة (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية) الذي نشره في عام 1904، حيث افترض في هذه الدراسة أنّ الرأسمالية الصناعية قد ظهرت إلى الوجود بسبب الحالة السيكولوجية التي ظهرت في أوروبا الغربية في القرن السادس عشر، والتي ترتّب عنها انتشار الترعة البروتستانتية، و قد أدت هذه الترعة (و هي مجموعة من الأفكار الجديدة التي طوّرت المسيحية في خلق روح الرأسمالية لأنّها أدت إلى ظهور الفكر العقلاني الرشيد بحيث أصبحت العقلانية هي الأساس الذي تنهض عليه الحياة الاجتماعية)[2]، إن هذه الترعة العقلانية هي التي خلقت الدافعية للإنجاز والعمل والربّح كما خلقت الدافعية نحو ازدراء الحياة المليئة بالمتعة، فالحياة يجب أن تكرّس للعمل والإنجاز ولخلق مستوى من الكفاءة في كليهما، مع السعي دائما لتحقيق القيم والمثل العليا المرتبطة بالأمانة والشرف والتقشف. وهكذا استطاعت البروتستانتية بما تحمله من قيم

---

(1) المرجع نفسه.

(1) إحسان محمد الحسن: **مبادئ علم الاجتماع**، ط1، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، 2005، ص ص. 301، 302.

وأفكار أن تضع أساس قيام روح الرأسمالية التي ترتبط بالسعي الدائم نحو تحقيق الربح بل وتعظيم الربح، فروح الرأسمالية – كما تبدو في أخلاقياتها العملية – تطابق في الواقع روح البروتستانتية، فإذا كانت هذه الديانة تهتمّ بتنشئة الفرد تنشئة عقلية، وتمنح المهنة قيمة كبيرة وتقّدس العمل وتجعله نوعا من العبادة أو الواجب المقدّس فإنّها بذلك تمتلك نفس البذور الفكرية للرأسمالية.

ولقد وجدت أفكار فيبر صدى لدى بعض المفكرين من أمثال ماكليلاند وهاجن اللذين ركزا على دور العوامل السيكولوجية في التغيّر.

ب – نظرية الشخصية المجدّدة: إيفرت هاجن:

ركّز هاجن على دور المجدّدين في إحداث التغير الاجتماعي، لقد نظر إلى المجتمعات التقليدية على أنهّا مجتمعات ساكنة، راكدة، تعرف نظما جامدة للمكانة الاجتماعية (وجود جماهير من الفلاحين وصفوة حاكمة) تحكمها علاقات تسلّطية غير مبدعة وغير دافعة للتجديد، وينعكس ذلك على الأفراد الذين يعيشون في هذه المجتمعات حيث يتّصفون بعدم القدرة على التجديد وعدم القدرة على ضبط وتحليل العالم الذي يعيشون فيه، ومثل هذا المجتمع يعدّ مجتمعا ساكنا وقد لا يعرف التغيّر لعدّة قرون، ويفترض هاجن أنّ ثمّة علاقة قويّة بين طبيعة البناء الاجتماعي وبين نمط الشخصية بحيث يمكن القول أنّ البناء الاجتماعي لن يتغيّر إلا إذا تغيّرت الشخصية .[1]

ومن هنا تبدأ نظرية هاجن في التغير الاجتماعي، فذلك التغير يرتبط بعوامل نفسية، أي يخلق أنماط الشخصية القادرة على التجديد، وتتّسم هذه الشخصية بالابتكارية والفصول، والانفتاح على الخبرة، إنّ مثل هذه الشخصية تسعى إلى ابتكار حلول جديدة ولا تقبل ما هو قائم منها، ويفترض هاجن أنّ التغيّر في البناء التقليدي للمجتمعات يبدأ عندما تظهر مجموعات من الأفراد لها هذه الخصائص تهدّد بناء المكانة القائمة، ومثل هذه الجماعات تظهر بالتدريج ويرتبط ظهورها وتكاثرها بظهور ظروف اجتماعية (ترتبط بالأسرة والتنشئة الاجتماعية)، وهكذا يحدث التغيّر بشكل تدريجي فينتقل المجتمع من

(2) دلال ملحس إستيتيه، المرجع السابق، ص ص. 150، 151.

الحالة التسلّطية، على حالة الابتكار مرورا بعمليات وسيطة ترتبط بتحدي نظم المكانة القائمة.

ج – المجتمع المنجز: ديفيد ماكليلاند

اهتمّ ماكليلاند مثله مثل هاجن بنوع معين من التغير وهو التغير الاقتصادي ومال مثله ميلا سيكولوجيا في تحليله لعملية التغير في المجتمعات التقليدية، وكانت نقطة الارتكاز عنده هي الدافعية للإنجاز، فقد أكّد على أنّ عملية التنمية الاقتصادية– سواء في المجتمعات القديمة أو الحديثة– تظهر دائما بناء على ظهور متغيّر سابق عليها هو الحاجة لإنجاز. ومن ثمّ فإنّ المجتمع الذي تظهر فيه الحاجة يكون أقدر على التغير من غيره لأنه ينمي القدرات الإبداعية وتخلق فيه دافعية قوية للإنجاز.[1]

ويقصد ماكليلاند بالحاجة إلى الإنجاز القدرة على الإنجاز الاقتصادي الفردي الذي ينتج النموّ الاقتصادي ويعتبرها المحرّك الأساسيّ لعملية التغيّر الاجتماعي، وبناءا عليه فإذا أردنا أن نتعرّف على حجم التغير في مجتمع من المجتمعات فإنّ علينا أن نتعرّف على وجود حجم الدافعية للإنجاز بين أفراده.

ويفترض ماكليلاند أن ثمّة علاقة بين الحاجة للإنجاز وبين أساليب الثقة الاجتماعية، فالدوافع يمكن اكتسابها بالتعلّم، ولذلك فإنّ ما يتعلّمه الفرد من دفع في بداية حياته يؤثّر تأثيرا كبيرا على مجرى سلوكه في المستقبل، كما أنّ المهارات التي يتعلّمها الفرد بعد ذلك يمكن أن تخلق لديه دافعا للإنجاز أو تسلبه إياه، ولذلك فإنّ المجتمعات التي تفتقد دوافع الإنجاز عليها أن تركّز على عمليّات التنشئة الاجتماعية لتخلق الأفراد القادرين على تحمّل المسؤولية وعلى مواصلة تحقيق الأهداف بقدر كبير من المثابرة والإنجاز.

ولقد انتُقدت نظرية ماكليلاند لإسرافها في إبراز العوامل النفسية، ونظرتها إلى الدافعية للإنجاز على أنّها العامل الوحيد المحرّك للنموّ الاقتصادي، الأمر الذي جعله يعدل من نظريّته مؤكّدا على الأفراد الذين يتعلّمون تحت ظروف ثقافة تقليدية يمكن أن يحققوا

(3) المرجع نفسه، ص ص. 151، 152.

إنجازات اقتصادية وغير اقتصادية، ومن هنا بدأت نظرية ماكليلاند تركّز على التنشئة الاجتماعية فقط ولكن على التدريب وتغيير الاتجاهات.

فعمليات التدريب مستمرّة يمكن أن تخلق في الأفراد ذوي الاتجاهات التقليدية اتّجاهات جديدة تدفعهم نحو مزيد من تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص جديدة للعمل ورفع مستوى المعيشة ومن ثمّ يخلق لديهم دافعية قوية للإنجاز.[1]

خاتمة:

من خلال ما تمّ طرحه نستنتج أن هناك العديد من النظريات التي تفسّر التغير الاجتماعي وهي نابعة من النظريّات العامّة في علم الاجتماع، وقد ظهرت هذه النظريات عبر التاريخ وتطوّرت كثيرا وازدادت دقّة، وانتقلت من مرحلة التفكير الفلسفي التأمّلي الظنّي إلى التفكير العلميّ الموضوعيّ الذي يحكم الواقع، فالمتأمّل لتاريخ هذه النظريات يكتشف ويلمس أنّها قد نجحت فعلا في تحقيق قدر كبير من النضج العلمي، وأنّها قطعت أشواطا كبيرة في فهم التغيّر الاجتماعي، إلا أنّها لم تتوصل إلى كلمة نهائية في رصد ظواهر التغيّر الاجتماعي، ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ الواقع الاجتماعي والتاريخ بمعناه الواسع يكشف دائما عن أدلّة وبراهين جديدة، أي أنّ الواقع الاجتماعي هو دائما في حال تغيّر مستمرّ مما يؤدي بدوره إلى التغير في هذه النظريّات.

(1) المرجع نفسه، ص. 153.

المراجـــــع:

1. إحسان محمد الحسن: **مبادئ علم الاجتماع**، ط1، دار وائل لنشر، عمان، الأردن 2005.
2. أحمد زايد: **علم الاجتماع بين النظريات الكلاسيكية والنقدية**، دار المعارف، القاهرة مصر، 1984.
3. أحمد زيد: **علم الاجتماع ودراسة المجتمع – المداخل النظرية**–، ط1، بدون ذكر دار النشر والطبع، القاهرة، مصر، 2005 –2006.
4. جورج ريستزر: **رواد علم الاجتماع**، مراجعة: د/ محمد الجوهري، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 2006.
5. دلال ملحس استيتية: **التغير الاجتماعي والثقافي**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.
6. الزعبي محمد، **التغير الاجتماعي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1976
7. صلاح الفوال: **علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة مصر، 1996.
8. عبد الله عبد الرحمان: **تاريخ الفكر الاجتماعي**، دار المعرفة الإسكندرية، مصر 1998.
9. عبد الرحمان ابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون –ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**–، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2004.
10. عبد الله محمد عبد الرحمان: **علم الاجتماع (النشأة والتطور)**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.
11. علي الحوات: **النظرية الاجتماعية – اتجاهات أساسية** –، منشورات شركة الجامعة، بدون ذكر السنة.
12. علي السيد الشخيبي: **في اجتماعية التربية**، دار الفكر، الأردن، عمان.
13. علي عبد الرزاق جلبي وآخرون: **نظرية علم الاجتماع، الرواد** – دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر 1998
14. فاروق زكي يونس: **الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي**، عالم الكتب، القاهرة مصر.
15. فهمي سليم الغزوي وآخرون: **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الشروق، عمان، الأردن 2006.

16. فوكوياما: **نهاية التاريخ**، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة، مصر، 1993.
17. مجد الدين عمر خيري حمش: **علم الاجتماع- الموضوع والمنهج- (مع التركيز على المجتمع الغربي)**، دار المجدلاوي، عمان، الأردن، 1997.
18. محمد الجوهري وآخرون: **التغير الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2000.
19. محمد الهادي عفيفي: **التربية والتفسير الثقافي**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.
20. محمد عبد المولى الدقس: **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، ط2، دار المجدلاوي، عمان، الأردن، 2005.
21. محمد على محمد: **تاريخ علم الاجتماع: الرواد والاتجاهات المعاصرة**، دار المعرفة الجماعية، الإسكندرية، مصر، 1983.

المراجع الالكترونية:

22. أمل ابراهيم الملاح: **النظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع**، 11 أغسطس 2013 www.rosaolyoussef.com()، 20- 01- 2019، 09:30.
23. حمدي حميد أحمد مصطفى: **العلوم الاجتماعية – النظريات المعاصرة المفسرة للتغير الاجتماعي والثقافي**-،2010،(hamidi socio.blogsport.com) ،20-01- 2019،11:00 .
24. الموسوعة الحرة لخلق المحتوى العربي: **نظريات التغير الاجتماعي**، [www.Marefa.org/index.php]، 18-02-2011، 17:30.

المراجع الفرنسية:

25. Rocher, Guy , Changement sociale H M H, Paris, 1983.

التحولات المجتمعية في نظر كل من: أوغست كونت و مالك ابن نبي - مقاربة نظرية-

د. ياسمينة كتفي *

ملخص:

يهدف البحث الحالي الكشف عن التحولات المجتمعية في نظر كل من أوغست كونت ومالك ابن نبي، وميزة كل مرحلة وكيفية تطورها عن المرحلة الأخرى، حيث مر المجتمع البشري بعدة تحولات وتطورات، ساهمت بطريقة أو بأخرى في حصول الانتقال للمرحلة التالية هذا ما حاولنا مناقشته في هذه الورقة البحثية، من خلال عرض وجهات نظر كل من أوغست كونت ومالك ابن نبي، وتحليل تصوراتهما عن حول التحولات الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: أوغست كونت، مالك ابن نبي، التحولات الاجتماعية، التغير الاجتماعي.

Summary :

The objectif of this current researche is to uncover the socialetal transformations in the eye of both August Comte and malek ibn nabi , and the advantage of each stage and how it evolved to next stage , where the human societies passed through many transformations and developments , wich contribued one way or another to the transition phase and that is what we are about to discuss in the research paper , by presenting the different views of August Comte and Malek ibn Nabi , and analyse they're visions about social transformations

Keywords : August Comte, Malek ibn Nabi, Social transformations

*أستاذة محاضرة (أ). قسم علم الاجتماع . جامعة محمد بوضياف – مسيلة/الجزائر.

مقدمـــة:

يعد التّحول الاجتماعي سمة أساسية من سمات المجتمعات البشرية على اختلاف أنواعها وأجناسها، حيث يعبر هذا التحول في الغالب عن وعي عميق للتاريخ والثقافة والانتماء والهوية، تشهد المجتمعات المعاصرة تحولات اجتماعية كبرى على عدة أصعدة وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فهناك مجموعة من التراكمات والأزمات التي ولّدت الحرمان والمعاناة، فينشأ نوعا من عدم التوافق بين المطالب والمصالح فيحتد الصراع بين الأطراف، مما يتمخض عنه مجتمعا جديدا يحاول التوفيق بين المصالح والمطالب الشعبية.

وقد نشأت المجتمعات الحديثة والمتطورة، نتيجة عدة صراعات وأزمات كلفت العالم العديد من الحروب والمجاعات، وهذا ما أثار قريحة العديد من العلماء والمفكرين في البحث عن عوامل وأسباب تطور بعض المجتمعات وتخلف أخرى، ومن أبرز ممن حاول البحث في قضية التحول الاجتماعي المفكر الفرنسي أوغست كونت، والمفكر الجزائري مالك بن نبي، حيث تروم الورقة البحثية الحالية عرض وجهات نظر كلا منهما حول التحولات المجتمعية.

أولا– الإشكالية وأهداف الدراسة:

1. **الإشكالية:** التحول الاجتماعي هو التغير الذي يحصل في البناء الاجتماعي سواء في جزء منه أو كله أو في شكله، والتحول من حالة معينة إلى حالة أخرى ويكون التحول إما سلبيا أو ايجابيا، وأسباب وعوامل التحول الاجتماعي كثيرة متنوعة ومتعددة حيث أنتج هدا التعدد في العوامل والأسباب تعدد في الآراء والمذاهب بين الفلاسفة والمفكرين حول تطور المجتمعات وتحولها وتغيرها من مرحلة إلى أخرى. فمنذ أن وجدت المجتمعات وهي في حركة تطور وتغير مستمرين، مما أدى بالمفكرين عبر حقب زمنية متعددة إلى تفسير وتخيل أسباب نشأة المجتمعات وتطورها وعوامل سقوطها، بداية من جمهورية أفلاطون إلى مدينة الفارابي إلى ابن خلدون ونتشه وغيرهم كثير. منهما أوغست كونت ومالك بن نبي هذين الأخريين؛ اللّذين أخصهما بالدراسة في هذه المداخلة، حيث يري أوغست كونت أن المجتمعات القديمة لم تصل إلى ما وصلت إليه من

التقدم العلمي الحديث لأنها كانت تستند إلى الخرافة والتعليم الديني؛ فيما يؤكد مالك بن نبي، على الطرف النّقيض من أوغست كونت، ويعلل أسباب وعوامل سقوط المجتمعات وتدهورها نتيجة لغياب العمل والعامل الديني. إذ أن البناء الاجتماعي لا يقوى ببقاء مقومات الفن والعلم والعقل فحسب، لأنّ الروح وحدها هي التي تتيح للإنسانية أن تنهض وتتقدم، وهذا ما حاولت مناقشته في هذا البحث من خلال تحليل التحولات الاجتماعية في فكر ابن نبي. من خلال الإجابة على التساؤل التالي: ما هي التحولات الاجتماعية التي تمر بها المجتمعات في نظر كل من أوغست كونت ومالك ابن نبي– وما هي ميزة كل مرحلة؟.

2– **أهداف البحث:** يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- الكشف عن التحولات الاجتماعية في المجتمعات في نظر كل من أوغست كونت ومالك ابن نبي، وميزة كل مرحلة.
- تحديد أوجه التّشابه والاختلاف بين مراحل التطور التي تصورها كل من المفكرين وأيهما أقرب لتحليل واقع المجتمعات البشرية.

ثالثا– <u>التحولات الاجتماعي في نظر أوغست كونت:</u>

1. التعريف بأوغست كونت:

أوغست كونت(**August comte**)(1798–1857م). مفكر اجتماعي وفيلسوف فرنسي ولد في مونبلييه بفرنسا في أسرة محافظة لكنه رفض أفكارها التقليدية، وآمن بالاتّجاه الثوري اتصل بسان سيمون ولازمه وساعده، ثم تحرر منه وبدأ سنة 1824 مرحلة جديدة سماها المرحلة الوضعية حيث أسس الفلسفة الوضعية، ثم شرع في إلقاء محاضرات عرفت باسم دروس في الفلسفة الوضعية، كما قام بنشر كتاب السياسة الوضعية[1].

2. إسهاماته في علم الاجتماع:

يعد أوغست كونت المؤسس لعلم الاجتماع الغربي فهو من أنشأ مفهوم العلم الاجتماعي، حيث تنسب إليه كلمة سوسيولوجي (**Sociologie**) المعروف بعلم الاجتماع أكد

[1] عبد الباسط عبد المعطي: **اتجاهات نظرية في علمالاجتماع**، دار الفكر العربي، مصر، دت، ص59.

أوغست كونت أن هذا العلم يدرس لحل الظواهر التي تدرسها العلوم التي سبقت على ظهور علم الاجتماع، كما تصور صعوبة تحديد الظاهرة الاجتماعية بصورة محددة نظرا لتداخل العوامل المشكلة لها، واعتبر أن الظواهر الاجتماعية البشرية أو الإنسانية هي موضوع العلم الجديد والبحث عن الحقيقة، بحَثَ كونت في القوانين التي ظنَّ أنها تتحكم في ارتقاء العقل. واعتبر أن التفكير الاجتماعي كوحدة متكاملة يمكن إيجاد قوانينه بتجميع الحقائق، وكان لأفكاره تأثير في دارسي النظرية التاريخية ودارسي علم الإجرام[1].

أصر كونت على استخدام المنهج الوضعي في جميع الدراسات العلمية، بما فيها دراسة الطبيعة البشرية. وقال بأنّه يتعين دراسة الطبيعة البشرية من خلال علمي الأحياء والاجتماع وبضرورة أن يهدف التقدم إلى السلطة الاجتماعية، وهي حالة اجتماعية ترتكز على العلم وعلى دين الإنسانية الجديد، وجعل من نفسه الرّاهب الأعظم في ديانته، وأنّ على الفلاسفة أن يقرروا هذه الحالة وفقًا لمبادئ الوضعية.يقوم منهج كونت العلمي على الملاحظة والتجربة بالاعتماد على منطق المقارنة بين الظواهر والمجتمعات، ثم القيام بالتحليل التاريخي المنطلق من دراسة الأفكار وتحليلها كمقدمة لفهم التطور الاجتماعي. قسم كونت علم الاجتماع إلى قسمين الأستاتيكا الاجتماعية وتضم القوانين الساكنة والديناميكا وتضم القوانين الاجتماعية الحركية.

3. مراحل تطور المجتمعات في نظر كونت:

تقوم مراحل تطور المجتمعات على وصف تطوري للتاريخ، حيث أكد كونت أن الفكر الإنساني يمر عبر ثلاث مراحل عرضها في مجلداته الستّة بعنوان مسار الفلسفة الوضعية (1830–1842) أو ما يسمى فلسفة كونت الوضعية.

تنطلق هذه النظرية من فرض مؤداه: أنّ المجتمعات تتطور تدريجياً من بدائيات بسيطة إلى أشكال أكثر تعقيداً، فلقد رأى كونت أنّ المجتمعات الإنسانية مرت بثلاث مراحل[2] وهي:

---

[1] المرجع نفسه، ص60.

[2] مركز المنشاوي للدراسات والأبحاث **رواد علم الاجتماع اوغست كونت**، الرابط الآتي:

3-1- المرحلة الأولى المرحلة اللاهوتية:

اعتقد كونت أن الناس تبحث أولاً عن تفسير لاهوتيّ خارق للطبيعة وفي هذه المرحلة يفسر الناس الوجود في علاقته بتصرفات الكائنات المقدسة.

يرى كونت أن هذه المرحلة كانت البشرية تحاول فيها التعرف على ما حولها، وكان العقل الإنساني يبحث في هذه المرحلة عن كُنه الأشياء وحقيقة الظواهر، وكان يحاول إرجاع كل طائفة من الظواهر إلى علة أو مبدأ مشترك، ويقرر كونت أن الإنسان في هذه الحالة اللاهوتية، وقد بدأت هذه المرحلة قبل عام 1300 ميلادي. وقد قسمها إلى ثلاث مراحل أساسية هي:

- **المرحلة الأولى الوثنية:** ويسميها المرحلة " الفتشية " وفي هذه المرحلة كان الإنسان يخلع على الأشياء والظواهر الطبيعية من حوله نوعاً من الحياة، ويعتقد أن لها تأثيراً في حياة الناس وأنها تتصرف في مصائرهم. ومن ثم كان الإنسان في هذه المرحلة يعبد هذه الظواهر أو هذه الأشياء ويتقدم إليها بأنواع من الطقوس دفعاً لضرها وطلباً لنفعها.

ولعل كونت يشير إلى ما يذهب إليه علماء الاجتماع إلى أن نشأة التدين لدى الإنسان يرجع إلى بضع نظريات منها ما يسمونه" غريزة الاستحياء" ويريدون بذلك نفس ما أشار إليه من أن الإنسان الأول – فيما يزعمون – كان يستحيي الأشياء والظواهر، أي يرى أنّ لها نوعاً من الحياة، وأن لها قوى تؤثر بها في حياته، ومن ثم كان يعبدها.

-**المرحلة الثانية التعددية:** وهي مرحلة تعدد الآلهة المفارقة أو الآلهة العلوية، ويزعم كونت أن الإنسانية في هذه المرحلة أخذت تسلب الحياة وقوة التأثير عن الظواهر الطبيعية التي كانت تؤلهها، وترجع القوة المؤثرة في الوجود من حولها إلى كائنات علوية غير منظورة، وهي

---

www.minshawi.com/vb/showthread.php?t

كائنات متعددة بتعدد شئون الحياة ؛ فإله للزرع وآخر للمطر وثالث للصيد وهكذا لكل شأن من شئون الحياة إله علوي غير منظور.

– **المرحلة الثالثة التوحيدية:** وهي مرحلة التوحيد؛ فكونت يزعم أن البشرية في هذه المرحلة قد جمعت جميع الآلهة التي كانت تعبدها، ثم وحدتها في إله مفارق أي علوي غير منظور خارج عن عالمنا الذي نعيش فيه، ويضرب الرجل مثالا لهذه المرحلة الأخيرة بظهور الدين النصراني والدين الإسلامي[1].

وقد رأى كونت أن من خصائص الحالة اللاهوتية وبخاصة في مرحلتها النهائية أن موضوعها مطلق، وأن تفسيرها للظواهر والأحداث تعتمد " ما فوق الطبيعة "، وأن منهجها خيالي وهمي، وأن كل ما لدى أصحابها أمور ذاتية لا صله لها بالواقع أو الموضوع، لكن الفيلسوف لاحظ شيئا آخر على قدر كبير وخطير من الأهمية، حيث لاحظ أن الدين يمثل أساساً متينا وضروريا، وحاجة مُلّحة للمجتمعات الإنسانية وللعلاقات الاجتماعية، وأنّها تمثل ضرورة اجتماعية على الفرد أو الجماعة، كذلك لاحظ أن الدين، يمثل من الجانب السياسي الأساس الذي تقوم عليه سلطة الكهنة والملوك، حيث يستمدون سلطاتهم لدى الجماعة من الدين الذي تدين به الجماعة، كما لاحظ ضرورة الدين للمجتمعات الإنسانية هذا سيكون لها أعمق الأثر في فلسفته بعد ذلك".[2]

ففي حديثه عن المرحلة اللاهوتية قسمها إلى أطوار هي: طور (التقديس الأعمى) بوصفه أول تطور لاهوتي، وكان الشرك وهو الطور الثاني للمرحلة اللاهوتية وقد دفع الشرك الخيال، والعاطفة فوق العقل واستخدم الفنون ليترجم فلسفته الدينية جمهور الناس بشكل حسّي، وكلما أدخل معبود جديد أضفت عليه الفنون بزة وهيئة وتاريخا فتلاءم مع وظيفة قاعدة الشرك، أما التوحيد وهو الطور الثالث من المرحلة اللاهوتية هذه ما وجد عند المسجيين والمسلمين.

---

[1] مركز المنشاوي للدراسات والأبحاث، المرجع السابق.

[1] المرجع نفسه.

تتسم المرحلة اللاهوتية بثقافة العقائد الخرافية التي تتحكم في الكون وظواهره، والتي فسر فيها العقل الإنساني ظواهر الكون والحياة، تفسيراً دينياً، أي أرجعها إلى قوى خارجية عنه كالآلهة والأرواح والشياطين والإله الخارق الخارج عن الطبيعة.

والملاحظ على تفسير كونت أنه كان ذاتيا في تفسير المرحلة اللاهوتية، خاصة عندما اعتقد أن بداية التفكير الإنساني كان وثنيا هو وليد أسرة مسيحية تؤكد على المنظور الديني بأن كل البشر لآدم وآدم من تراب؛ إذا جزمنا بنظرية أوجست كونت فإننا نقول أنّ أدم كان تفكيره وثنيا بدائيا، وماذا عن الرُّسل التي كانت ترسل لتّوجيه النّاس لعبادة الله فأصل التفكير الديني هو التوحيد خاصة في الدّيانة السّماوية الإسلامية واليهودية والنصرانية، فالتوحيد هو الأصل وهو الصورة الأولى للدين في تاريخ البشرية، فنحن نؤمن بأن آدم (عليه السلام) أصل البشر قد خلقه الله تعالى وأنزله إلى الأرض نبيا، فهو أول الأنبياء، وهو أب البشر والدين الذّي جاء به هو دين التوحيد لله رب العالمين، وعلى دين آدم عليه السلام كان أولاده ولم يحدث التعدد والوثنية إلا في عهد نوح عليه السلام.

3-2- المرحلة الثانية: المرحلة الميتافيزيقية:

هي تفسير غيبيّ تجريديّ، فإن التفسيرات تتم بالبحث عنها في علاقتها بالأسباب والمبادئ الأساسية، والمرحلة الميتافيزيقية هي المرحلة التي فسر فيها العقل الإنساني ظواهر الكون والحياة تفسيراً ميتافيزيقياً أي أرجعها إلى أسباب خارجة عن الإدراك الحسي للإنسان "العقل"، وحدثت تقريباً ما بين1300م و1800م، وكانت تتميز بالاعتقاد بالقدرة المجردة مثل الطبيعة والأرواح[1].

وفي هذه المرحلة يحاول العقل الإنساني أن يكتشف حقائق الأشياء وأصولها ومصائرها ولكنه في هذه الحالة بدلا من أن يبحث عن علل مفارقة للظواهر كما فعل في الحالة الأولى، فإنه يرفض العلل المفارقة، ويبحث عن علّل وأهداف في ذات الأشياء

[1] مركز المنشاوي للدراسات والأبحاث: مرجع سابق.

وبواطن الظواهر، ففي هذه المرحلة لا يرجع العقل الإنساني حقائق الظواهر أو الأحداث إلى علل مفارقة، وإنما يرجعها إلى نظم وقوانين وأسباب داخل الأشياء ذاتها[1].

ويرى كونت أن مسيرة العقل الإنساني ومنهجه في هذه المرحلة إنما هو ضرب آخر من أضرب الوّهم والخيال، وأنّ ذلك ناتج عن أوهام الذات التي لا صله لها بالواقع .ويلاحظ أن هذه الحالة الميتافيزيقية شّبيهة بالحالة اللّاهوتية من حيث موقف العقل الإنساني منهما. حيث بدأ الإنسان يعتقد في التعدد ثم أنتهى بالتوحيد مع اختلاف الموضوع في الحالة الميتافيزيقية عنه في الحالة اللاهوتية.

في الحالة الميتافيزيقية بدأ العقل الإنساني يبحث عن علّل الأشياء والظواهر في الأشياء والظواهر نفسها، وليس في كائنات علوية مفارقة. وقد بدأ الإنسان في هذه المرحلة بالتعدد أيضا، فأخذ يرجع العلل إلى قوى متعددة بتعدد الظواهر مثل القوة المكيانيكية، القوة الفيزيائية، القوة الحيوية .. إلى غير ذلك من قوى متعددة، ثم انتهى الأمر بالعقل الإنساني إلى توحيد هذه القوى المتعددة في قوة واحدة هي الطبيعة؛ فالطبيعة أصبحت جامعة لكل القوى التي كانت متفرقة في الظواهر والأشياء.

1-3- المرحلة الثالثة الوضعية أو العلمية:

هي تفسير وضعي مستمد من الفحص الموضوعي للظواهر حيث يستخدم الناس المنهج الوضعي في تفسير الوجود، ويتكون هذا المنهج من الاستنتاج اعتمادًا على الملاحظة وحدها.

المرحلة الوضعية هي المرحلة التي فسر فيها الإنسان ظواهر الكون والحياة بأسباب علمية وواقعية تقع في إدراك الإنسان الحسي أو العقلي المباشر، وتعتبر هذه المرحلة مرحلة النضج والاكتمال في التفكير الإنساني والتي تقوم على المبادئ العلمية وتفسير الظواهر بطريقة علمية تعتمد على الملاحظة، وقد بدأت هذه المرحلة بعد الثورة الفرنسية1800م[2].

---

[2] المرجع نفسه.

[1] المرجع السابق.

يتضح مما سبق أن كونت يري أن المجتمع مر بثلاث مراحل ساهمت في تطور الفكر الإنساني، هي اللاهوتة، الميتافيزيقية والوضعية، ففي المرحلة اللاهوتية اعتقد الإنسان في موجودات كثيرة، ثم بدأ يرجع الظواهر إلى كائنات علوية مفارقة، ثم انتهى به الأمر بتوحيد الكائنات المفارقة في كائن واحد، وهذه الكائنات المفارقة العلوية التي اجتمعت في واحد بعد ذلك كانت هي التّي تتصرف في الأشياء والظواهر.أما المجتمع في المرحلة الميتافيزيقية؛ فيقوم على إحياء الفن الكلاسيكي في القرن الخامس عشر، حركة لازمة وقيم من بعض الوجوه، وخاصة لتساعد على تحطيم التفكير اللاهوتي، ولكنها كانت انتكاسا من حيث أن الإفراط في الإعجاب بالقدامى أفسد ما بّشر به القرن الرابع عشر.

ثم في المرحلة الوضعية حدد كونت وظائف العقل البشري، أبرزها مساعدته في توجيه ديانة البشرية عن طريق مهرجانات عامة منظمة وستكون البشرية ذاتها موضوع العبادة، وبوجه خاص أسمى منجزات الإنسان في الماضي والحاضر. ولسوف تكون ديانة الفلسفة الوضعية في حاجة إلى الفنون بنفس القدر، فالفن هو العرض المثالي للحقيقة، وهدفه أن يربي فينا حاسة إدراك أو الكمال، وحينما يفسر العلم الحقيقة فإنّ الفن يضفى عليها جمالا وبهاء وكلاهما يتطور حيث تبدأ تأملاتهما بالأشياء البسيطة في العالم الخارجي، ثم ترتفع تدريجيا إلى الحقائق المعقدة في الطبيعة البشرية.

من خلال عرض المراحل الــثلاث نجد أن كونت قد وقع في عدة أخطا أفسدت ما جاء به من نظريات وقوانين منها أنه لم يدرس المجتمعات البشرية كلها، بل اكتفى بدراسة أحوال المجتمعات الغربية، وبخاصة المجتمع الفرنسي في زمانه، الذّي كان يشيع فيه الإلحاد والمادية فوضع نظريته بناء على دراسته هذا المجتمع. وطبق نظريته على المجتمعات الإنسانية جميعها معتقدا أنها كلها صورة للمجتمع الذي درسه. وهذا خطأ علمي، ومنهج غير صالح أدى إلى فساد نظرية قانون الحالات الثلاث، كما أنه اقتصر على دراسة مجتمع واحد ثم عممه على جميع المجتمعات، كذلك اقتصر على دراسة فترة زمنية معينة، وظن أن ما يجري في هذه الفترة الزمنية هو المقياس ومثال لجميع ما يجد من عصور وظروف وملابسات، وأن ما عاصره من ظواهر اجتماعية في بلده ومجتمعه وفي نهاية الفترة سوف يكون هو بعينه في كل الأزمان والعصور التي ستوجد حتى إلى

نهاية الدنيا. هذا ما لم يؤكده الواقع بعد عدة عقود من الزمن والتي أفشلت جميع آرائه ونظرياته.

يتضح مما سبق أن كونت يرى أن المجتمعات البشرية نشأت بدائية ثم تدرجت نحو التقدم، وإنه بناء على ذلك، وضع ما أسماه " قانون الحالات الثلاث، أو التقدم الإنساني". حيث أنّ البشرية مرت عبر تاريخها نحو التقدم،لكن ما تؤكد الشواهد التاريخية أن الإنسان القديم خلف آثار عظيمة جدا ولا يمكن لفكر بدائي أن ينشئها وينتجها، كما أن قوله أن الإنسانية كل لا يتجزأ وهي عن مجتمع واحد يخضع لنفس القانون في الوقت الذي نجد فيه مجتمعات جزئية مختلفة. فما يقال عن المجتمع الغربي لا يمكن أن يقال عن المجتمع العربي، كما أن القول بقانون الحالات الثلاث لا يسند لحقائق تاريخية، وإنما هو فكرة فلسفية خيالية اختار لها كونت مجتمعات معينة من التاريخ هو المجتمع الغربي، فمثلا ما يراه كونت في المرحلة اللاهوتية واعتماد الناس على الخرافية في تفسير الظواهر يعد في المجتمع الإسلامي، وفي نفس المرحلة العصر الذهبي الذي أبدع في العقل الإسلامي أي ما أبداع ودون إقصاء للآخر. بل هناك مجتمعات تقدمت في مسيرتها العلمية أو الوضعية وهي مازالت متمسكة بدينها القائم على التعدد كما لم تمر بالمراحل التي قال بها، مثل الهند واليابان والصين وسنغافورا وما يماثلها.

كما أن الطريق الذي حدد كونت للعقل والفهم الوضعي للأمور سابقاً للفهم الديني يختلف عن الطريق الذي سلكه العقل الإنساني، فهناك مجتمعات يسير فيها الفهم العلمي للظواهر والأشياء متساويا مع الالتزام الديني أيا كان حظ الدين من الحق أو الباطل، كما هو موجود في الغرب النصراني، أو الشرق الهندوسي.

ثالثا– التحولات الاجتماعي في نظر مالك بن نبي:

1– التعريف بمالك بن نبي: (1393 - 1323هـ/ 1905–1973م):

ولد مالك بن عمر بن لخضر بن مصطفى بن نبي في الفاتح من شهر جانفي1905 بمدينة قسنطينة، وكان يمكن في هذا الزمن –حسب رأيه– الاتصال بالماضي عن طريق آخر من بقي من حياة من شهوده، والاطلاع على المستقبل عبر الأوائل من الرّواد[1].

وهو الابن الوحيد في أسرته من أب موظف بسيط، انتقلت به عائلته إلى تبسَّة، حيث ارتاد المدرسة القرآنية لمدة أربع سنوات بالتوازي مع المدرسة الفرنسية، وفي سنة 1914م انتقل ثانية إلى قسنطينة ومنها إلى تبسَّة حيث التحق بالمدرسة الإعدادية، وكان متفوقًا على أقرانه، فأعطي منحة لمواصلة الدراسة بقسنطينة، وهناك زاوج بين تأثير الثقافتين العربية والفرنسية، عمل في تبسة مساعد كاتب في المحكمة، وأتاح له عمله هذا الاحتكاك بمختلف الشرائح الاجتماعية أيام الاستعمار؛ مما ساعده على تفسير ظواهر مختلفة فيما بعد[2].

ظل مالك بن نبي ينير الطريق أمام العالم الإسلامي بفكره إلى أن توفي يوم 31 أكتوبر 1973 بالجزائر العاصمة تاركا وراءه إنتاجا فكريا متعددا يدور حول مشكلات الحضارة[3]

تحلى مالك بن نبي بثقافة منهجية؛ استطاع بواسطتها أن يضع يده على أهم قضايا العالم المتخلف ودراستها تحت عنوان مشكلات الحضارة، فكانت هذه السلسلة التي تحمل المعنونات الكبرى، سنة 1946م حيث ألّف أول كتاب له وهو الظاهرة القرآنية، وتلاه برّواية لبّيك1947م، وهي رواية فلسفية، ثم شروط النهضة1948 م؛ وجهة العالم الإسلامي، وفي عام 1954م أصدر بمناسبة انعقاد مؤتمر باندونج الفكرة الأفرو آسيوية

---

[1]موسي لحرش: **استراتيجية استئناف البناء الحضاري للعالم الإسلامي في فكي مالك ابن نبي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص12.

[2]مالك بن نبي: **مذكرات شاهد القرن**، دار الفكر، ط6، دمشق، سوريا، 2009، ص40

[3]موسي لحرش: مرجع سابق، ص12.

1956م، النّجدة... الشعب الجزائري يباد 1957، فكرة كومنولث إسلامي 1958، ومشكلة الثقافة1959م والصراع الفكري في البلاد المستعمرة1960م وهو أول كتاب كتبه مالك ابن نبي بالعربية مباشرة بخلاف معظم كتبه التي ألفها بالفرنسية، حديث في البناء الجديد 1960،ألحقه بكتاب تأملات 1961، في مهّب المعركة 1961، أفاق جزائرية 1964 القضايا الكبرى، مذكرات شاهد القرن–الطفل 1965، إنتاج المستشرقين 1968، الإسلام والديمقراطية 1968، مذكرات شاهد القرن –الطالب 1970، دور المسلم ورسالته في الثلث الأخير من القرن العشرين(محاضرات ألقيت في 1972) بين الرشاد والتّيه 1972، المسلم في عالم الاقتصاد 1972، من أجل التغيير، ميلاد مجتمع[1].

2– مالك بن نبي وإسهاماته في علم الاجتماع:

ولقد أشار مالك بن نبي، في معرض حديثه حول علم الاجتماع، إلى بعض المشكلات ذات المنحى الإداري والتنظيمي كمشكلات البيروقراطية والتضارب بين مختلف المصالح الإدارية، والعلاقات الناتجة عن ممارسة السلطة، كالاستقلالية أو الخضوع لمقتضيات الوظيفة في الفضاء الإداري، والتي تعطل وترهن سائر وجوه النشاط الأخرى. فإن كان ذلك على سبيل المثال والتوضيح، وإلا أن مالك لم يمل من الدعوة إلى ضرورة أن تؤسس دراسات متخصصة في قضايا الاستقلال تأخذ على عاتقها تشريح كل ما من شأنه أن يعيق عجلة التنمية، ويقف حجر عثرة أمام مسعى النهضة والتقدم بما أنهما رهان كل بلد خارج من الاستعمار. يواجه علم الاجتماع العديد من التحديات لعل من أهمها:

2–1– البناء المنهجي والتفكير العلمي:

يؤكد مالك بن نبي على ضرورة تأسيس علم الاجتماع خاص بالحالات المرضية للكشف عن العراقيل والمعوقات التي ربما عرقلت الانجاز والتنفيذ، وينبغي أن يكون المنهج شاملا، أي أن يتناول الإحصاء والتفسير، أو بعبارة أخرى ينبغي بالكشف عن الحالة الشّاذة من ناحية، وأن يدرس مصدرها أو تاريخها من ناحية أخرى[2].

---

[1] الموسوعة العربية العالمية، تاريخ التصفح: 11.09.2017. at 11.30h الرابط الآتي:
- www.Global Arabic Encyclopedia.dat

[2] مالك بن نبي: المرجع السابق، ص44، 43.

يركز مالك بن نبي على أن يكون المنهج شاملا أي نستخدم المناهج الكمية والكيفية في دراسة المواضيع الاجتماعية. وفي هذا الصدد نركز ونقول أن الفهم الصحيح للمجتمع الجزائري يقتضي تطوير مناهج المعرفة واستخدام المناهج الكيفية العميقة والمتعمقة في الإنسان والتاريخ والتراث، لأن جل مشكلاتنا هي مشكلات مع ذاتنا وتاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا، لذلك ينبغي التركيز على المنهج التاريخي، والمنهج التاريخي الاجتماعي والظاهراتي (مناهج الحياة اليومية)، والانثربولوجي، ومناهج اللغة، وغيرها من المناهج التي تقوم على الخيال السوسيولوجي، وتفسر الأحداث في سياقها الاجتماعي، مثل هذه المناهج تربطنا بالتاريخ والحاضر وتبني علاقتنا مع الأحداث الحضارية ومع المستقبل وتولد المعرفة التي توجهنا في الحاضر والمستقبل.

وأن السياسة التي تطمح إلى تحريك عجلة الاقتصاد والاجتماع في البلاد المستقلة حديثا وطي مسافة التخلف، وثم لا تتأسس على معطيات العلم، أو تجهل القوانين الأساسية لعلم الاجتماع بما هو علم بيولوجيا والأجهزة الاجتماعية ليست في تصور مالك بن نبي سوى ثرثرة عاطفية، ولعبا بالألفاظ وطنطنة غوغائية، لن تغير من واقع الحال شيئا ينبغي على السياسة برأي مالك أن تكون علم اجتماع مطبقا"[1].

2-2- علم الاجتماع والمنهج النقدي:

يجب أن يكون علم الاجتماع علم نقدي بالدرجة الأولى ويسعى إلى تحقيق التنوير الذاتي (رفع مستوى الوعي) وتعميق فهمنا أنفسنا بشكل جيد، فلابد أن يكون الرقيب الخفّي على كل ما يقع في المجتمع وينتقد كل ظاهرة شّاذة فيه، من خلال تحويل الممارسة النّقدية إلى عمل علمي يتولى توضيح الأخطاء التي قد نقع فيها، وقد حرص الكثير من المهتمين بتأسيس علم الاجتماع على أسس صحيحة ومتينة بهذا الأمر، لعل أبرزهم المفكر مالك ابن نبي الذي" حرص في العديد من كتاباته على بيان أهمية النقد، والنقد الثوري كسلوك حضاري لتسديد جهود البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، بل إنه لم يقف عند المستوى النظري لبيان الأهمية والضرورة الملحة لهذه العملية؛ إذ سعى من خلال

---

[1] الطاهر سعود: نحو **سوسيولوجيا لمرحلة ما بعد الاستقلال أو السوسيولوجيا الملتزمة في فكر مالك بن نبي**، أشغال الملتقى الدولي الإسهام الفكري لمالك بن نبي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، أيام 4-5 ماي 2014، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، ص 181.

بعض إسهاماته الفكرية إلى إعمال النقد في جوانب حياتنا الفكرية والثقافية خاصة تلك العائدة لمرحلة الاستقلال، ودعا إلى ضرورة أن ينطلق النقد الذاتي في الجزائر إلى أبعد مما وصل إليه في البلاد التي صاغته، وأن تتحول الممارسة النقدية إلى فعل علمي يتولى عملية تبصيرنا بالأخطاء التي ينبغي أن لا نقع فيها، أو تصحيح ما يقع منها، وجعلها هدفا لعملية جديدة"[1].

فعلم الاجتماع ملزم في البلاد التي دخلت في عهد ما بعد الثورة، أن يطرح السؤال أمام كل ما يشم منه رائحة الأمر الغريب الشاذ، ينبغي أن ينشأ علم الاجتماع خاص بمرحلة الاستقلال، ليكون بين أيدي من يشرف على أجهزة الدولة أداة رقابة لا ينفصل عن جهاز التخطيط، ففي بعض الدول، نرى هذه الرقابة قد نشأت تحت اسم (النقد الذاتي) وإن لنعلم ما كان لها في الصين على سبيل المثال من تأثير تعديل في السير وتنظيم الحياة الاقتصادية.

وكم نّود هنا في بلادنا، أن نتخلص من عقدة الرفض، التي طالما سدت الطريق أثناء الثورة على كل محاولة إصلاح،...هذا الرفض ينبغي رفعه في مرحلتنا الراهنة، لينطلق النقد لذاتي في الجزائر، إلى أبعد مما وصل إليه في البلاد التي صاغته ومارسته بوصفه ملحقا لتنظيمها السياسي"[2].

2-3- العودة إلى التراث ومحاولة محاكاته واستحداثه بما يتوافق مع روح العصر:

"إن أغلب المشتغلين بعلم الاجتماع قد أهملوا وتجاهلوا التراث ولم يتجرؤوا حتى الآن على خوض الصراع مع المرجعية التراثية، التي تأخذ طابع المقدس في المخيلة الجزائرية كل ما هو ماضي مقدس، وكل ما هو مقدس يتم توارثه دون مراجعة فالمجتمعات التي تقدس التراث يكون العقل أول ضحاياها، فما بالك بمجتمع كالمجتمع الجزائري الذي ينظر إلى الماضي نظرة مقدسة، على طريقة لا يجوز على الميت إلا الرحمة، فهو لا يخضع للنقد والمراجعة، ويصدق هذا على فكر الشارع أيضا الذي

---

[1] المرجع نفسه، ص 180-181.

[2] مالك ابن نبي: **بين الرشاد والتيه**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2006، ص41-42.

تحكمه العادات " والذي لكثرة ما سمعه الناس وقع في نفوسهم كشيء مقدس"[1]، فعلم الاجتماع هو ضحية هذه النظرة اللاعقلانية التي تضع التاريخ والثقافة خارج النقد والتقويم.

وعليه يستحيل إنشاء سوسيولوجيا جزائرية دون الرجوع والتعامل الفعلي مع التراث الثقافي للمجتمع الجزائري تعاملا إيجابيا موضوعيا، ليس معنى هذا تقديس التراث بقدر ما هو إعادة النظر فيما يصلح وتصحيحه وغربلته وإخضاعه للواقع والمستجدات"[2].

ومن خلال العودة إلى التراث نستطيع فهم قيمنا الثقافية واستيعاب القيم المتناقضة والتي تسعى إلى تحطيم مجموعة قيمنا وتقاليدنا، وتستهدف توسيع الفجوة بين الأجيال بشكل ينجم عنه صراع يقوض جوانب التماسك الاجتماعي، وينمي الفردية ويضعف الولاء الاجتماعي ويدعو إلى التسيب والتطرف في الفكر والعقيدة، ومما تبرز الحاجة إلى الاهتمام بالمجال الثقافي والوجداني للمجتمع وإجراء دراسات وصياغة نظريات تكشف عن قيم، واتجاهات وميول مجتمعنا، وهويتنا العربية التي تحدد معالم الشخصية العربية الإسلامية وتمنحها طابعًا متميزًا له سماته الخاصة، وذلك من خلال كشف الواقع والسيطرة على المؤسسات الثقافية وتوجيه أطرها والقائمين على صياغتها لصالح المجتمع، وتحسين الوضع القائم على ما هو أفضل منه، من خلال القضاء على الجهل والتخلف والفقر.

2- مراحل تطور المجتمعات في نظر مالك بن نبي:

قسم مالك بن نبي تطور المجتمعات أو يسمى لديه بالنموذج الحضاري إلى ثلاث أطوار رئيسية: الروح والعقل والغريزة، وتتعلق جميعها بأبعاد نفسية تكوينية للإنسان، يتحول من خلالها النموذج من طور للآخر، فالطور الأول الروح ثم العقل ثم الغريزة وهي على النحو التالي:

---

[1] الفاسي: **النقد الذاتي**، الدار البيضاء، المغرب، 2002، ص40.

[2] جمال معتوق: **علم الاجتماع في الجزائر**، من النشأة إلى يومنا هذا، ط1، الجزائر، 2006، ص7.

3-1- المرحلة الأولى المرحلة الروحية: "في هذا الطور لا يوجد سوى الإنسان الطبيعي" غير أن الفكرة الدينية سوف تتولى إخضاع غرائزه إلى عملية شرطية تمثل ما يصطلح عليه علم النفس الفريدي بالكبّت، وهذه العملية الشرطية ليس من شأنها القضاء على الغرائز بل تتولى تنظيمها في علاقة وظيفية من مقتضيات الفكرة الدينية"[1].

وتبدأ في نظر مالك بن نبي منذ نزول الوحي وتنتهي عند معركة صفين وتتميز هذه المرحلة بأروع صُّور الزهد والتقشف، التي كان فيها الرسول صل الله عليه وسلم مثلها الأعلى وقدوتها الأسمى بفعله وقوله وعمله، كما تتميز بالتضحية بالنّفس والنّفيس من الصحابة الكرام مثل أبو بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم. وهي" المرحلة الأولى من التحضر المميز باندفاع روحي قّوي، ترجع إليها –حسب رأي مالك – كل التطورات الحاصلة في المجتمع، سواء أكانت أزمات مفضية إلى التقهقر، أم قفزات مفضية إلى التقدم، فهو في هذا الصدد يقول: والحق أن تطور الإنسانية هو ما يحدث من نحو في مشاعرها الدينية المسجلة في واقع الأحداث الاجتماعية، تلك التي تطبع حياة الإنسان وعمله على وّجه الأرض.

وما ينبغي تسجيله هنا هو أن كلمة الروح (Ethos) التي تأتي عنوانا لهذه المرحلة مقابل كلمة العقل (Logos) التي تأتي عنوانا للمرحلة المقبلة، يكتنفها الكثير من الغموض ولكن كمحاولة لاستيعاب محتواها من مؤلفات (مالك ابن نبي)، يمكن القول أنّها تعني الالتزام بالمبدأ الذّي يظهر، –بالنسبة للمسلمين مثلا– على المستوى التعبدي الشخصي في صورة رابطة (مسلم– الله) وعلى المستوى التّعبدي الجمعي في صورة رابطة (مسلم– مسلم) والتّي على الرغم من تعقدها (حكام مقابل محكومين، أغنياء مقابل فقراء...الخ) إلا أنّ حدودها بارزة من خلال نصوص الوّحي (المبدأ).

إن مرحلة الروح تمثل في النهاية ما يسميه مالك ابن نبي بسلم القيم النفسية الزمنية التي تميز مستوى حضارة ما في وقت معين– ترجمة تاريخية للعلاقات العضوية الموجودة بين الإيمان بفكرة /مبدأ/ معتقد معين كالإسلام أو المسيحية، والفرد الذي يشكل

[1] مالك بن نبي: **شروط النهضة**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2006، ص75.

بالنسبة إلى هذا الإيمان السند المحسوس، وهو هنا المسلم أو المسيحي وذلك أن هذا الإيمان عندما يتخذ دوره –من النفسية الاجتماعية– كقادح كل فرد، بحيث ينتقل به من حال الإنسان الطبيعي أو الفطري (Homo-Nature) بجميع غرائزه المعروفة إلى حال الإنسان المتحرر جزئيا من قانون الطبيعة المفطورة في جسده، وذلك من خلال عملية الاشتراط (Conditionnement) – يعبر عنها في علم النفس (عند فرويد خاص) ب (الكّبت)– تنظم (ولا تُلغى) غرائزه (حياته كلها) في علاقة وظيفية مع مقتضيات الروحية التي يطبعها الالتزام بالمبدأ في نفسه"[1].

يعيش الإنسان في هذه المرحلة للفكرة الدينية، فكل جهوده مسخرة لها مع إدانة الذات وعدم الانتصار لها، ويختصر ذلك في قول عمر بن الخطاب عندما أراد استلام مفاتيح القدس بعد تحريرها من طرف الصلبيين، وقال له أحدهم: قبل أن تدخل عليهم عليك تحسين هيئتك فقال قولته المشهورة(نحن أمة أعزّنا الله بالإسلام وإذا ابتغينا العّزة في غيره أذّلنا الله) بمعنى أن المسلم يكون مسخر في خدمة دينه وعقيدته بعيدا عن كل هّوى النفس أو إغواء الشيطان تقوده النفس المطمئنة، الرّاضية عن الله بما قسم لها.

و"يمكن أن تفسر بطريقتين، تفسر أولا بلغة علم الاجتماع حين نقول: أنها تتفق مع شبكة العلاقات الاجتماعية حين تكون في أكثف حالاتها، لا في أكثرها امتدادا، هذه الكثافة هي ما تّوحي به عبارة (البنيان المرصوص) في قوله تعالى: {**إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ**}سورة الصّف الآية **61.** ويمكننا أيضا أن نفسر هذه المرحلة بلغة علم النفس حين نقول: إنها تتفق مع المرحلة التي يكون الفرد خلالها في أحسن ظروفه أعني الظروف التي يكون فيها نظام أفعاله المنعكسة في أقصى فاعليته الاجتماعية، وتكون طاقته الحيوية أيضا في أتم حالات تنظيمها.

هذا العصر الذهبي بالنسبة لأي مجتمع، لا من أجل أنه يبلغ عندئذ أوج ازدهاره وإنما لأنه يتمتع بميزتين: فقواه جميعا في حركة، وهذه الحركة دائما صاعدة. وهذه هي

[1] موسي لحرش: مرجع سابق،ص149–150.

المرحلة الدينامكية التي يدان فيها كل اتجاه نحو التقاعس أو السكون، وهو ما حدث في تاريخ المجتمع الإسلامي الناشئ في (قصة الثلاث الذين خلفوا) المشهورة"[1].

وينطلق نتيجة لظرف استثنائي ليسجل في هذا الطور" ظهور الظرف الاستثنائي اللازم لإحداث التركيب العضوي التاريخي بين العناصر الثلاثة: الإنسان والتراب والوقت، وهو التركيب الذي يتفق مع ميلاد مجتمع معين، كما يتفق بصورة ما مع بداية عمله التاريخي"[2]وفي هذه الفترة تزول فكرة الأنانية البشرية وتتميز شبكات العلاقات الاجتماعية بالتوازن حيث يعيش الفرد هذا التوازن الدقيق بين الروح والعقل أو بين الروح والمادة.

في هذه المرحلة يهتم الناس بعالم الأفكار: يعتبره مالك ذا أهمية بالغة في بعث المجتمع وبناء وتحصين منجزاته وتغيير نفسيات أفراده بما يتوافق مع التقدم الاجتماعي والحضاري والذي ينقص في المجتمع الإسلامي ليس منطق الفكرة ولكن منطق العمل والحركة، لذلك اعترى الخلل علاقة المسلمين بالقرآن، فأمسى مجالا للتبعيض والتوظيف الذي قد لا يكون مشروعا في أغلب الأحيان، وهكذا خان المجتمع الإسلامي – حسب رأيّه– نماذجه المثالية التي فقدت القدرة على مواكبة روح العصر، وهو وضع يؤدي إلى الانحطاط وإعاقة النهضة. والناظر في فكر الرجل يجد أن همّه لم يكن نحت أفكار جديدة بقدر الانصراف إلى إعادة فعالية الأفكار المطبوعة[3].

تمتد المرحلة الروحية في نظر مالك بن نبي من نزول الوّحي على سيّدنا محمد (صلّى الله عليه وسلّم) إلى معركة صفّين، تسود في هذه الفترة عقول راقية تتكلم في الأفكار واشتغال النّاس بالفكرة؛ حتى ينسوا أنفسهم فهم بها وفيها وعليها ومن أجلها

---

[1] مالك بن نبي: **ميلاد مجتمع**، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2009، ص76–77.

[2] المرجع نفسه، ص76–78.

[3] محمد فوزي المهاجر: **دور العلوم الإنسانية والاجتماعية في إعادة مقاربة الفكر الدينية عند مالك بن نبي** أشغال الملتقى الدولي الإسهام الفكري لمالك بن نبي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، أيام 4–5 ماي 2014، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2014، ص15–16.

يدفعون بالنفس والنفيس، تقابل هذه المرحلة عند المسحيين منذ نزول المسيحية إلى عهد شرلمان والمجتمعات التي لا تقوم على الفكرة في نظر مال بن نبي محكوم عليها بالزّوال.

3-2- المرحلة الثانية المرحلة العقلية:

يمكن القول إنّ كلمة العقل هنا جاءت -حسب المعنى الذّي قصده مالك بن نبي- مرادفة للاجتهادات الشّخصية المتحررة من سلطة الروح (المبدأ الأخلاقي) والتي تسمح ببداية ظهور الحسابات الشخصية والمصلحية (بروز الأنانية)، مما يمزق ذلك جوانب من خيوط شبكة العلاقات الاجتماعية الكبيرة، أما العقل كجهاز للإدراك والاستبصار وتحقيق المعرفة فإنه معمول به في المرحلة السابقة، على أساس أن تطور المجتمع حضاريا محكوم بانفتاح أبواب النشاط العقلي فيه، وما قدمه العلماء على سبيل المثال، في إطار الحضارة الإسلامية أو المسيحية من إنتاجات مهمة في مجالات عديدة هو في الواقع، نتاج الهندسة الإسلامية والمسيحية والعقل.

وهكذا يمكن القول، تبعا لما تقدم، إن مرحلة العقل تمثل -بالنسبة لمالك بن نبي- مرحلة تحلل بّطئ وجُّزئي للمجتمع، ونقص الفعالية، ناجم عن انكماش في تأثير المبدأ/الروح في حياة المجتمع بصفة عامة ونمو في العقل، مما يؤدي ذلك - بصفة آلية- إلى توقفه عن (الصعود الحضاري).

إن هذا الواقع بالضبط حسب ما ذهب إليه مالك بالنسبة للحضارتين المسيحية والإسلامية مثلا، فالحضارة المسيحية التي ابتدأت مرحلتها الأولى (مرحلة الروح) بعهد شرلمان متميزة بالمبدأ الأخلاقي، تخلت شّيئا ما عن هذا المبدأ في المرحلة التالية المتزامنة الأطراف (عهد النهضة)، الذي طبع بالطابع (الديكارتي)، أي بهيمنة العقل (logos)[1].

والشّيء نفسه بالنسبة للحضارة الإسلامية حيث تخلت عن المبدأ الذي كان يسود مرحلتها الأولى، التي تبدأ من غار حراء إلى نهاية الخلافة الراشدة؛ لتدخل مرحلة جديدة في حياتها يسودها العقل، وذلك يبدو جليا مع حكم المماليك (العصر الأموي والعصر العباسي

[1] موسي لحرش: مرجع سابق ص156-157.

الأول) فبدل المبدأ اتجه الأفراد إلى تقديس الأشخاص مهما كان قربهم أو بعدهم عن المبدأ، مما نتج عنه بروز مذاهب واتجاهات سياسية وفقهية متصارعة (أتباع فلان وفلان...) أثرت بشكل نسبي على شبكة العلاقات الاجتماعية، بحيث اعترى التمزق بعض الجوانب من خيوطها لعدم سيادة المبدأ في هذه المرحلة سيادة مطلقة[1].

يتمتع المجتمع بشبكة علاقاته الاجتماعية، حين تكون في أكثر حالاتها سعة وامتدادا ولكن حين تكون أيضا بعض الشوائب قد طفت على وجّهه، وبعض النقائص قد برزت في صورته: وهذا مثلا في الحالة التي كان عليها المجتمع العباسي، عندما ظهرت مملكة الأغالبة في المغرب، في إفريقيا الشمالية، وحين بدأت النزعة الشعوبية في الظهور في الشرق، في بلاد فارس.

ومعنى ذلك، بلغة علم النفس، أن نظام الأفعال المنعكسة في المجتمع الإسلامي قد تعرض لصدّمة (صدّمة صفين)، تعرضا لم يعد معه الفرد المسلم يتصرف بكل طاقاته الحيوية، وهو يباشر وظيفته الاجتماعية، أعني إن جانبا من غرائزه لم يعد تحت رقابة أفعاله المنعكسة.

وفي هذه المرحلة يواصل المجتمع نموه بفضل السرعة المكتسبة، لكن قّواه لا تكون جميعها في نطاق الحركة، وما كان منها في نطاق حركة قد لا يكون على الطريق الصاعدة: فهناك جانب من الطاقة مضى إلى السّكون، وهو ما يمكن أن نمثل له في التخطيط الإسلامي بحركة المرجئة، ومضى جانب أخر إلى الهاوية، كحركة القرامطة: فمجموع من الطاقات لم يعد يعمل، ومجموع أخر يعمل في اتجاه مضاد، وبعبارة أصح: ضد المثل الأعلى للمجتمع. في هذه المرحلة يهتم الناس بعالم الأشخاص: هو لا يتمثل في مجرد أفراد، ولكنه شبكة علاقات ينظمون فيها، مما يؤكد المنظور النفسي والاجتماعي معا في دراسة هذه المعالم، نفسيا يبدو الفرد في المجتمع الإسلامي وقتها منفلت الغرائز شديد النزوع إلى تضخم الأنا، أما اجتماعيا فيمكن إدراك أن الشخصية التي شكلت داخل التراث الانحطاطي النّابذ لكل نزعة اجتماعية، قد أسهمت بشكل أساس في تفكيك عرى

[1] المرجع نفسه، ص158.

التواصل الاجتماعي، فاتسع الفراغ الاجتماعي مكرسا ضعف الحصانة في المجتمع الإسلامي[1].

تمثل هذه الفترة ازدهار الحضارة الإسلامية وعصرها الذّهبي في الفترة الأموية العباسية وفيها دّونت العلوم وتأسست المدينة وتوسع العمران البشري وأنشئت القصور كما عبر عن ذلك ابن خلدون بيد أنّ العقل لا يملك سيطرة الروح على الغرائز فتشرع الغرائز في التمرد وبالتدرج تضعف قليلا، فتهتز شبكة العلاقات الاجتماعية ولكن المجتمع رغم ذلك يستمر قويا متماسكا نسبيا بسبب الاندفاع الأول؛ حتى يصل إلى مرحلة تضمحل فيها قوة الاندفاع كمحرك استنفذ آخر قطرة من وقوده وتنتهي هذه الفترة في تقدير مالك بن نبي بسقوط دولة الموحدين في المغرب.

يتضح مما سبق أن مرحلة العقل في نظر مالك بن نبي تبدأ بمعركة صفين وتنتهي بزوال دولة الموحدين، وفيها يحتكم الناس لما يمليه العقل وتفرضه المصلحة الذاتية، كما تسود في هذه الفترة العقول المتوسطة التي تتكلم في الأحداث والأشخاص، وانقسام الناس لمذاهب وطوائف، كما استطاع الإنسان المسلم في هذه المرحلة أن يفكر ويبدع ويتطور بفضل حركة التأليف التي شجعها السلاطين والأمراء فهي بمثابة العصر الذهبي للحضارة الإسلامية، التي انتشرت فيه العلوم والفلسفة الإسلامية نتيجة حركة الترجمة. كما تقابل هذه المرحلة عند المسحيين عصر النهضة والتنوير وعصر التطور العلمي الذي وصل إليه الإنسان بفضل إعمال العقل والتفكير والإبداع.

3-3- المرحلة الثالثة مرحلة الغرائز:

تمثل هذه المرحلة -حسب رأي مالك- زمن ابن خلدون وما بعد الموحدين وانشطارها إلى ثلاث دويلات متنازعة (من 1269 إلى يومنا هذا)، وهي مرحلة تنتهي فيها الوظيفة الاجتماعية للمبدأ الأخلاقي (الروح) بحيث يصبح (هذا المبدأ) هنا عاجزا عن القيام بمهمته تماما في مجتمع منحل، استعادت الطبيعة فيه (بجميع الغرائز التي تتضمنها)

[1] محمد فوزي المهاجر: مرجع سابق، ص15- 16

غلبتها. فلم يعد بذلك الإنسان والتراب والوقت عوامل حضارية بل عناصر خامدة ليس لها فيما بينها صلة مبدعة.

وعلى الرغم مما قد يبدو لبعض المفكرين من أن المجتمع في هذه المرحلة كان ميسورا في ظاهره ناميا غير أن شبكة علاقاته، هي في الواقع متفككة ويتجلى ذلك فيما يصيب الأنا عند الفرد من تضخم ينتهي إلى تحلل البناء الاجتماعي المتكامل لصالح الفردية، عندما يختفي الشخص أو عندما يسترد الفرد استقلاله وسلطته في داخل البناء الاجتماعي فالعلاقات الاجتماعية تكون غير وظيفية عندما تصاب الذوات بالتضخم فيصبح العمل الجماعي المشترك صعبا أو مستحيلا؛ إذ يدور النقاش حينئذ لا لإيجاد حلول للمشكلات، بل للعثور على أدلة وبراهين مهما كانت قيمتها موضوعاتها تحاول أن تعزز ما ذهب إليه الفرد.

كما أن الاهتمام بالمشكلات لا يكون منصبا –بخاصة في هذه المرحلة– حول المشكلات الواقعية التي يثيرها نمو المجتمع، وإنّما يكون منصبا حول المشكلات الخيالية المحضة أو غير الواقعية، كما هو الشّأن بالنسبة لفقهاء عصر الانحطاط الذين لجأوا إلى البحث في مسائل تتعلق بـــجنس الملائكة أو التوضؤ من وطء البهيمة، إضافة إلى ذلك تفشي ظاهرة افتراض الحلول، أو الأفكار الجاهزة الناجمة عن عقدة النقص أو القابلية للتبعية، ويظهر ذلك مثلا في السياسات التي يتبناها قادة بعض دول العالم الإسلامي وإفريقيا وآسيا، في المجال الاقتصادي، بحيث يحاولون تطبيق حلول فنية يقترحها بعض المختصين الأوربيين، على الرغم من أن هذه الحلول قد تكون عديمة الجدوى في تلك الدول؛ لأنها لا تتفق مع عناصر الأنا فيها (المعادلة الاجتماعية والتركيبة النفسية والذهنية الخاصة بالفرد والمجتمع)[1].

يرى مالك بن نبي أن في هده تتفكك الغرائز فلا تعود تعمل بشكل منسجم متوافق ولكن لصورة فردية، كل منها يعمل لحسابه الخاص، وهنا يختل نظام الطاقة الحيوية ويفقد

[1] موسي لحرش: مرجع سابق، ص 161–162.

قيمته الاجتماعية حين يهرب من مراقبة نظام الأفعال المنعكسة الناشئ عن عملية التكييف.

في هذه المرحلة يهتم الناس بعالم الأشياء وهذا العالم ليس نسقا مستقلا بذاته، ولكنه متغير وثيق الارتباط ببقية العوامل (الأفكار، الأشخاص)، ولا ريب أن المستوى التقني والاقتصادي عموما يتسم بالهشاشة والضعف في العالم الإسلامي، تبعا لذبول الفعالية وتكلس القدرة الإبداعية في مجتمع بدأ نسيجه يتفكك، فالمجتمع الإسلامي ينحو إلى تكديس الأشياء، لا بنائها مما يشكل مشكل الاختلال المريع القائم بين الإنتاج والاستهلاك"[1].

تسود في هذه الفترة العقول الصغيرة التي تتكلم في النّاس والأشياء، فلا همّ لها إلاّ إشباع الذّات والشّهوات والفردية تبعا لتحرر الغرائز، وتتفسخ شبكة العلاقات الاجتماعية نهائيا: وهو ما يطلق عليه في التاريخ عصر الانحطاط، كذلك العصر الذي هيأ في المجتمع الإسلامي ظروف القابلية للاستعمار والاستعمار[2].

لقد تناول مالك بن نبي موضوع التحولات الاجتماعية من منطلق بناء حضارة الإنسان المسلم، والنظر إلى المشكلات التي تعترض إعادة بنائها، حيث "اتخذ منذ البداية صياغة المشكلة الحضارية نقطة الانطلاق الأساسية في تحديد الغايات والأهداف التي ينبغي أن يتبناها الإصلاح الاجتماعي، وتركيزه على العامل البشري، واعتبار الإنسان المسلم الذي تحلّل تركيب شخصيته بعدما أكمل دورته الحضارية هو الأصل في مختلف المشكلات التي تواجهنا في العالم الإسلامي، وأنّ المشكلة معقدة وليست من السهولة كما يظن الكثير وإنما تتطلب جهدًا استثنائيًا من أجل علاجها[3].

لابد من إبداء تحفظ على هذا التقسيم الحّاد للتاريخ الإسلامي عند مالك بن نبي، الذي يبدو فيه أقرب إلى عقلية المهندس منه إلى المؤرخ، فتركيزه على صنّفين جعل حكمه قاسيا على الفترة التي أعقبتها، بل وقع في أخطاء تاريخية وشرعية، فالضعف العلمي

---

[1] محمد فوزي المهاجر: مرجع سابق، ص15-16.

[2] مالك ابن نبي الرابط: www.echoukonline com articles (5-2-2017 or7.00)

[3] عمر النقيب: **مقومات مشروع بناء إنسان الحضارة في فكر مالك بن نبي**- نحو نظرة تربوية جديدة للعالم الإسلامي-، الشركة الجزائرية اللبنانية, ط1، الجزائر، 2009، ص215-216.

الذي غلب على الأمة الإسلامية إنما هو بعد القرن التاسع، وليس بعد عصر الموحدين مباشرة، وقد عبّر ابن خلدون عن هذه الفترة بنبرة من الحزن والأسى، فقال: "وكأنّي بالمشرق قد نزل به ما نزل بالمغرب، ولكن على مقدار ونسبة العمران، وكأنما لسان السّكون ينادي في العالم بالنوم والخمول".

كما أن مجّيء دولة قوية كالدولة العثمانية لم يغير من الناحية الحضارية شيئا للأسف الشّديد، حتى إذا جاء القرن الثاني عشر الهجري كانت الأمة الإسلامية قد بلغت مبلغا وغاية في الضعف والتمزق؛ فأصبحت دوافع الحياة فاترة، يعبر عنها قول أحدهم عندما يسأل عن مهمته في الحياة تأكل في القوت وننتظر الموت، لا فالجميع لا أمل له بالحياة إلا لنيل جنة الرضوان في الآخرة[1].

إنّ الأمراض الاجتماعية والنفسية التي يركز عليها مالك بن نبي ربما تظهر لبعضهم أنها صغيرة وليست هي مشكلة المسلمين الرئيسية، والجواب على ذلك هو أننا حتى لو اعتبرناها صغيرة فهي في الواقع مهمة جدا لأنها كحبات الرمل التي تستطيع إيقاف آلة ضخمة.

إن أخطر مرض أصاب المسلمين هو الانفصام بين النموذج القرآني والتطبيق العملي؛ فقد انعدمت الدوافع الآلية التي حركت الرعيل الأول من الصحابة والتي يلخصها قول الفرزدق واصفا أهل العراق: قلوبهم معك وسيوفهم مع بني أمية، وبدأ ضمير المسلم يتهرب من الحقائق المنزلة وحركة الخوارج والمعتزلة مثال على ذلك.

فبعد صّفين يشهد التاريخ ببداية ظهور الدخيل على مرحلة الروح الصافية، وإلا لما كان له ذلك التأثير على المدى الطويل، فالمجتمع الإسلامي ظل بعد تلك الحادثة معافى عموما ومحافظا على نموه وتطوره الذي ظهر بعد ذلك بتأسيس العلوم وتطور العمران والنمو والازدهار، لأن بقايا الروح بقيت غالبا نسيبا على المجتمع في تلك الفترة فكانت داعمة لتماسك شبكته، وحقيقة أن تلك الفترة هي خير فترات الروح وترتيبها كذلك له دلالة بينة والآية المشهورة التي استعملها مالك بن نبي وكذلك ابن خلدون قبله {**إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلاَ مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن**

[1] مالك ابن نبي، الرابط مرجع سابق

وَالٍ}سورة الرعد الآية **11**، نتحدث عن أنفس قوم وليس عن أنفس أفراد بصيغة الجمع لتكون ظاهرة غير مخفية بين الناس في التعامل والسلوك العام، فتشكل أغلبية أو على الأقل كتلة بشرية (استعادت شبكة علاقاتها العافية) فهي إذا تلك التي مسها التغيير وليس الفردية المتمسكة بالتدين المنحى لنفس منفردة في الآخرة[1].

وبالعودة للحديث السابق نفهم الخيرية وشروطها في تلك الفترة فلم نخل بتلك الشروط فهي باعثة الإقلاع من جديد. ولكن لو ربطنا أولها بآخرها نجد أن مرحلة الرسول صل الله عليه وسلم وصحابته الأخيار، لم تكن إلا الزهد والتقشف والتضحية، أما ما تلاها من مراحل خلال القرون الثلاث فقد كانت كذلك مرحلة تأسيس مناهج العلوم ومنها المنهج التجريبي في صوره السامية، الذي أهلته السيرة والتاريخ وإبراز مركزية القرآن في الفهم وأولويته في تأسيس أي علم بعده.

أما المرحلة الأخيرة وهي نفسها المرحلة التي تكلم عنها المفكر الفرنسي ايتيان دي لابوسيه في كتابه "مقالة في العبودية الطواعية أو المختارة" عندما يتعرض بلد ما لقمع طويل تنشأ أجيال من الناس لا تحتاج إلى الحرية وتتواءم مع الاستبداد، ويظهر فيها ما يمكن أن نسميه المواطن المستقر"[2].أي الذّي ألف الاستبداد واعتاد عليه، وهذا ما يعيشه المواطن المستقر المسلم والعربي خاصة في أيامنا هذه، حيث له عالمه الخاص تنحصر اهتماماته في الدين ولقمة العيش والاستمتاع بالحياة. فالدين عنده لا علاقة له بتطبيق العدل والمساواة وإنما هو مجرد أداء للطقوس الدينية من صلاة وصيام وزكاة وحج في الشكل فقط ولا ينصرف إلى السلوك، فيمارس بلا حرج الكذب والرشوة والسرقة وغيرها، ويشعر بذنب فقط إذا تأخر عن إحدى الصلوات، وهذا المواطن لا يدافع عن دينه إلا إذا تأكد أنه لن يصيبه أذى من ذلك، فقد يتظاهر ضد الدنمارك عندما تنشر رسوما مسيئة للرسول صل الله عليه وسلم ولا يتحرك له جفن مهما تعرض أفراد مجتمعه للظلم

---

[1] المرجع نفسه.

[1] ايتيان دي لابوسيه: **مقالة في العبودية الطواعية**، ترجمة: عبود كاسوحة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان 2008.

والأذى في بلاده، لقمة العيش هي الركن الثاني في حياة المواطن المستقر فهو لا يهتم أبدا بحياته السياسية ويعمل فقط من أجل تربية أولاده حتى يزوجهم، ثم يذهب لأداء فريضة الحج استعدادا للرحيل وحسن الخاتمة.

يتضح مما سبق كل من أوغست كونت ومالك بن نبي قد قاما باستقراء التاريخ وتأكيد كلهما أن التحولات الاجتماعية التي تمر بها المجتمعات هيكل التغيرات التي تقع في التنظيم الاجتماعي، أو البناء الطبقي أو النظم الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية سواء في بنائها أو وظائفها خلال فترة زمنية معينة، حيث أكدا أنّ هذا التحول الاجتماعي يمر بثلاث مراحل أساسية؛ إلاّ أن كل أنهما اختلافا في تسميات هذه المرحل وخصائص كل مرحلة، فالمرحلة الأولى التي سماها أوغست كونت أنها المرحلة اللاهوتية وقسمها إلى ثلاث مراحل، يكون فيها التفكير دينيا وبدائيا، لكن مالك بن نبي سّماها المرحلة الرّوحية وأكد أنها أفضل المراحل التي يمر بها المجتمع لان التفكير فيها يكون بعيدا عن الأنانية وخاضع لسلطة ربانية.

أما المرحلة الثانية عند أوغست كونت هي المرحلة الميتافيزيقية التي يتميز تفكير الإنسان فيها بالغيبية والخرافة، فيمت تكون المرحلة الثانية عند مالك بن نبي فسّماها المرحلة العقلية التي يجتهد وهو يبدع ويخترع، ويبتعد عن الروحية ويقترب من الذاتية كنتيجة لإعمال العقل، أما المرحلة الأخيرة فسماها أوغست كونت المرحلة الوضعية وأعتبرها أفضل المراحل وآخرها، نظرا لسلطة العقل والإنسانية فيها، ويزول التفكير الديني وتتميز بالتفكير العلمي والحياة الوضعية وهي تقابل المرحلة العقلية عند مالك بن نبي، أما مالك بن نبي فسماها المرحلة الغريزية وهي أضعف المراحل السابقة والتي تعبر عن تدهور المجتمع وانحطاطه.

الملاحظ على التفكير كونت وابن بني أن كلاهما متأثرا بالفكر الدينية فكونت كان متنكرا لها ونفى أن تكون صالحة بل جاءت نتيجة شعور الإنسان بالخوف، أما ابن نبي فأكد أنّها أصل كل فكرة وهي الفكرة الأولى التي ولدت مع الإنسان الأول يوم لم يكن يفكر إلاّ بالفطرة والخضوع لسلطة الدينية المقدسة، ولا وجود لمجتمع دون وجود الفكرة كلما ابتعد عنها عجّل بزوله.

ومن الناحية العلمية الواقعية وبعيدا عن الذاتية نقول أن تحول الاجتماعي لمالك بن نبي أقرب إلى الواقع من تحليل أوغست كونت الذي وضع السقف الأخير للتطور المجتمع بالمرحلة الوضعية وربطها بالمجتمع الأوربي دون سواه من الشعوب قانون الحالات الثلاث ربما لا ينطبق حتى على أوربا كلها ما بالك بالمجتمعات غير الأوربية، أما تصور مالك رغم أنه ربطه بالإنسان طريقة وتفكيره في كل مرحلة من الفكرة إلى العقل إلى الغريزة إلا أنه أقرب لتحليل التّحول الاجتماعي الذي تمر بها المجتمعات من نشأتها إلى تطورها وزوالها.

خـــاتمة:

يعد أوغست كونت ومالك ابن نبي من أهم المفكرين الذين حاولوا الكشف عن تحول المجتمعات وتطوها من مرحلة إلى أخرى عبر تسلسل زمني من المراحل، أو عبر المراحل الثلاث إلا أنه لكل منهما منظوره الخاص لكل مرحلة فكونت اعتقد أن المرحلة التي عايشها كانت أفضل المراحل وأرقاها تطورا وهي آخر المراحل في نظره وأفضلها والتي تأتي بعد المرحلة الميتافيزيقية ولتكون المرحلة اللاهوتية هي أولى المراحل، بينما ابن نبي فيرى أن أفضل مرحلة هي المرحلة الأولى المرحلة الروحية أو الفطرية عندما كانت البشرية في بدايتها الأولى دون دخول المصالح الذاتية والتشيع للمذاهب والأشخاص، حيث ميز مالك ابن نبي بين ثلاث مراحل تاريخية تمر بها المجتمعات والحضارات في تطورها هي المرحلة الروحية تشتغل بعالم الأفكار والمرحلة العقلية تشتغل بالأشخاص ثم المرحلة الغريزية تتحلل شخصية الأفراد فيها لتشتغل بعالم الأشياء توافه الأمور.

قائمة المراجع المعتمدة:

أولا– الكتب:

1– ايتيان دي لابوسيه : **مقالة في العبودية الطواعية**، ترجمة: عبود كاسوحة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 2008.

2– مالك بن نبي: **ميلاد مجتمع**، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، سوريا 2009.

3– مالك بن نبي: **مذكرات شاهد القرن**، دار الفكر، ط6، دمشق، سوريا، 2009.

4– مالك بن نبي: **شروط النهضة**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2006.

5– مالك ابن نبي: **بين الرشاد والتيه**، دار الفكر، دمشق، سوريا،2006.

6– موسي لحرش: **استراتيجية استئناف البناء الحضاري للعالم الإسلامي في فكي مالك ابن نبي** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

7– السيد محمد بدوي: **مبادئ علم الاجتماع**، ط2، دار المعارف، ط2، مصر 1976.

8- عبد الباسط عبد المعطي: **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، دار الفكر العربي مصر.
9- عمر النقيب: **مقومات مشروع بناء إنسان الحضارة في فكر مالك بن نبي**- نحو نظرة تربوية جديدة للعالم الإسلامي-، الشركة الجزائرية اللبنانية، ط1، الجزائر،2009.
10- الفاسي: **النقد الذاتي**، الدار البيضاء، المغرب، 2002.

ثانيا- ملتقيات:

11- الملتقى الدولي الإسهام الفكري لمالك بن نبي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، أيام 4-5 ماي 2014، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية الجزائر 2014، ص15-16.

ثالثا- مواقع الكترونية:

12- الموسوعة العربية العالمية الرابط: www.Global Arabic - 11.09.2017. at 11.30h Encyclopedia.dat
13- مالك ابن نبي الرابط: www.echoukonline(5-2-2017 or7.00) com articles
14- مركز المنشاوي للدراسات والأبحاث: **وراد علم الاجتماع اوغست كونت**، الرابط?www.minshawi.com/vb/showthread.php(22-2-2019 or7.00).
15- جرجي الحداد: أغوست كونت وفلسفته: مجلة المقتبس العدد63 الرابط: 2019-2-5) https://ar.wikisource.org/wiki(/or8.00).

المحور الثاني
العوامل المؤثرة في التحول
المجتمعي
في الوطن العربي

أزمة المشاركة السياسية و التحول الديمقراطي في العالم العربي

-رؤية تحليلية في ضوء المراحل والمؤشرات والتداعيات-

Crisis of political participation and democratic transition in the Arab world
Analytical vision in the light of the periods, indicators and consequences

أ د نادية سعيد عيشور*

ملخص البحث

تعتبر المشاركة السياسية، في مجال العمل السياسي، من مقومات حدوث النمو السياسي في أي بلد، تحتاج إلى تهيئة ظروف ومناخ لتلتئم شظايا التكامل فيها ومن ثم التمكين لإحداث التنمية السياسية التي يستلزمها التقدم الاجتماعي، إذ تشكل حجر الزاوية في إدارة التحول الديمقراطي صمّام الأمل بالنسبة لآمال الشعوب وحكوماتها في تّوخي عواقب التخلف والتّمزق والبؤس.

يّروم البحث الحالي إلى الوقوف على بعض ملامح التّحول المجتمعي في بلدان الوطن العربي، وتشخيص علاقة المشاركة السياسية فيها بالتقدم الاجتماعي مع تحديد أبرز المعوقات السوسيو نوعية التي تواجهها في خضم مرحلة الديمقراطي فيها.

الكلمات المفاتيح: المشاركة السياسية؛ التحول الديمقراطي؛ الوطن العربي؛ التنمية السياسية؛ المواطنة؛ المعوقات السوسيو – نوعية؛ المجتمع المدني، العولمة.

Abstract:

The political participation in politics is one of the elements for political growth in a ny country, it needs creating the conditions to make integration and be able to create political development necessary to social progress. The cornerstone in democratic transition management constitutes the hope for people's hopes and Governments to avoid consequences of failure, disruption and misery.

The present research aims to show some features of societal transition in the Arab world countries, and to diagnose the relationship of political participation in social progress and identifying the most prominent socio quality obstacles faced in the Democratic period.

Key words: Political Participation, democratic transition, Arab world, political development, Citizenship, social quality obstacles, civil society and globalization.

* أستاذة التعليم العالي في علم الاجتماع. جامعة محمد دباغين –سطيف2/ الجزائر.

مقدمـــة

تتبدّل المجتمعات الإنسانية من حال إلى حال، بفعل تدخل نّواميس التغير الاجتماعي لتصيب مجمل أنساقها بقدر من التوتر، يزعزع وضعية البُنى والأنظمة والمعاني الدّالة التي تتشكل منها، كما يسمح بتحول في مضمون المقومات التي ينهض عليها الفكر المساند لعملية التغيير كاستراتيجية مقصودة في مواكبتها لعملية التغير بوصفها عملية عفوية تلقائية.

تشغل التحولات الاجتماعية حيزا غير قليل من الزمن داخل كيان الوضعية المستقرة ذاتها؛ لتُعبّد المسّالك أمام حدوث التّبدل في جوهر وشكل التغير حين استيفاء جميع شروطه ولهذا ففي مجال العمل السياسي تعتبر المشاركة السياسية من مقومات حدوث التّحول السياسي في أي بلد، تحتاج إلى ظروف ومناخ لتلتئم شّظايا التكامل فيها، ومن ثم التّمكين لإحداث التنمية السياسية التي يستلزمها التقدم الاجتماعي.

لقد ارتبط مفهوم التغير الاجتماعي في العالم المعاصر؛ بطبيعة التحول في الظروف البنائية والوظيفية التي حدثت في الغرب في حيز زماني ومكاني بعينه، والتغير كما هو معروف عملية طويلة المدى تحدث نتيجة لتضافر عدد معقد من العوامل والأسباب المباشرة وغير المباشرة، كثيرا ما تفضي بالمجتمع إلى وضعية جديدة مغايرة لما كان عليه في السابق، وإذا كان التغير في بعضه مقصودا، ومخطط له عبر استراتيجيات تنفذ ووسائل توفر، وأهداف تحقق؛ فإنّ المؤكد أنّ صناعة التغيير في العالم التّابع هو من قبيل القصد الغربي أساسا، لا سيما وأنّنا نسمع كثيرا من المفاهيم والمفردات ونقرأ كثيرا من القوانين والدساتير، ونشهد مختلف الضغوط التي تصب كلها في حوض تسيير وإدارة باقي العالم وفق مشّيئة الغرب.

إنّ هكذا مفاهيم (حقوق الإنسان، المجتمع المدني، الديمقراطية والتنمية المستدامة)؛ رباعية تطرح معادلة "**المـــــــواطنة**" في المجتمع الدولي في العصر الحديث، فالدّافع هو **حقـــــوق مشتركة ومتساوية** بين النّاس، والوسيلة المثالية في تحقيق والحفاظ على جملة هذه الحقوق هي **الديمقراطية**، والوعاء الاجتماعي الذي يتوجب أنّ يكون على وعي

بالحقوق وسبل المطالبة بها بطرق مشروعة هو طبعا **المجتمع المدني** والهدف المراد تجسيده هي **التنمية المستدامة** والغاية القصوى بالتأكيد هي الراحة والرفاهية "**حياة سعيدة بلا ضنك**".

كما أنّ الشراكة المجتمعية، التعددية الحزبية، العمليات الانتخابية، الحريات العامة والتّعايش السلمي...كلها قواعد تضبط العملية الديمقراطية وتحول دون انزلاقها عن جّادة الطريق الذّي ينبغي أنّ تسير فيه تماشيا وفلسفة العولمة. وعليه؛ تتّجه بلدان العالم التّابع بدرجات متفاوتة وبوتائر مختلفة؛ إلى المُضي قدما نحو الاستنجاد بالتّجربة الديمقراطية الغربية باحتواء روح هذه المعادلة الرُّباعية، والسّير بها نحو تعميم التطبيقات الغربية وجعلها ممارسات محلية رغم تعثرها واصطدامها بمعطيات واقعية.

غير أنّ الطوارئ والأحداث غير المتوقعة تلك التّي قد تصيب النسق النّموذج المحتذى به وهو "**الغـــــــرب**"؛ قد تدفع بالبّقية التّابعة بانزلاق في مسّالك ومتاهات غير واضحة، إذ قد تخلق معوقات وصعوبات تنضاف إلى قائمة المعوقات والصعوبات التقليدية لتجعل من عملية التغيير كاستراتيجية تنموية والتغير كعملية طبيعية كلاهما معا، يتدحرجان صوب اتّجاه مجهول وغير مدرك العواقب.

أولا– مدخل نظري؛ مفهوم المشاركة السياسية ومقتضياتها:

1) مفهوم المشاركة السياسية:

- **الـــسياسة:**

من بين المفاهيم الأساسية التي ينطوي عليها موضوع بحثنا هذا هو مفهوم السياسة والذي سنتناوله من خلال عرض جملة من التعاريف لهذا المفهوم. وقد ذكر " **موريس دوفريجيه** " في كتابه " دراسة السياسة " إنّه من الصعب وضع تعريف محدد لما هو سياسي.

- ورد في معجم لسان العرب إنّ أصل كلمة سياسة جاء من " **السوس**" وهي تعني الرئاسة، وإذا قيل **رأسوا** فلانا أي أنّهم **سوسوه** أو **أساسوه**، وعندما نقول **ساس الأمر** نعني أنّه **قام به**، والأمر في هذا الموقف حكم الدولة[1]
- وترتبط كلمة "سياسة **Politics**" في اللغات الأجنبية والانجليزية على وجّه الخصوص بالحكم، فهي كما يعرفها قاموس **Dictionary the new english** على أنّها:" فن الحكم، أو هي العلم الذي يهتم بشكل وتنظيم وإدارة دولة ما. فضلا عن اهتمامه بترتيب علاقات الدولة بالدول الأخرى ومن ثم فهناك سياسة خاصة بكل دولة من الدول تقريبا..."[2].
- وتتكون الكلمة "سياسة" وفقا للمصطلح اليوناني من شقين **Polis** أي المدينة أو الدولة أو اجتماع مواطني هذه المدينة، و**Kechne** أي فن التدبير والإدارة، وقد استخدم اليونان كلمة **Policteia** بمعنى الدولة والدستور والنظام السياسي[3].

- **المشـــــــاركة:**

- ترى " **جامبل وويل Gamble -Weil** " إن المشاركة هي "الأنشطة التطوعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات لتغيير الظروف الصعبة وللتأثير في السياسات والبرامج التي تؤثر في طبيعة معيشتهم أو معيشة الآخرين"[4].
- كما عرفت " **مارجريت كونواى M.Conwy** " المشاركة على أنّها: "تعني الأنشطة التي يحاول الأفراد عن طريقها التأثير في نظم الحكومات وأبنيتها واختيار المسئولين فيها وتحديد سياستها، وهذه النشاطات إمّا أنّ تكون مؤيدة لوجود الحكومة أو مّناوئة لها[5]". ما يعني أنها نشاط تطوعي يؤديه الفرد، من أجل إحداث عملية التغيير وذلك قصد تحسين المستوى المعيشي، فالمشاركة هي

---

[1] إبراهيم مشروب: **المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة**، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، 2004.

[2] عدنان أبو مصلح: **معجم علم الاجتماع**، الطبعة الاولى، دار أسامة المشرق الثقافي، الأردن، 2006.

[3] عبد الهادي الجوهري: **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

[4] عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الاجتماع السياسي**، دار النهضة العربية، بيروت، د ت.

[5] بطرس البستاني: **قطر المحيط، قاموس لغوي ميسر**، مكتبة لبنان ناشرون، ط 2، 1995

عبارة عن دور يقوم به الفرد قصد تحسين وضع اجتماعي. كما يجب أن تؤثر في النظم السياسية سواء بالتأييد للنظام أو بالمعارضة.

- **المشاركة السياسية:**

يشير إلى: «المساهمة الايجابية في إدارة الأمور المتعلقة بشئون الحكم وتنظيم الأعباء السياسية، وإنّ تلك المساهمة قد تتوزع وفق نموذج يتخذ هيئات مختلفة، يطلق عليها البعض الشكل الهرمي بقاعدته التي تمثل جمهور النّاخبين، وقيمته التي تمثل رأس النظام السياسي وما بينهما تقع مستويات المشاركة المختلفة، والبعض الآخر يطرحه على هيئة متصل، يبدأ من الذّين ليس لهم أي نشاط، وينتهي بالنشطاء سياسيا...وفي عبارة أخرى تكون المشاركة السياسية هي مرادف ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون والعاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أو متقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي فعالا أم غير فعال»[1]. ويذهب "**جيرنت بيري Geraint Parry** " إلى تعريف المشاركة السياسية بقوله:" هي الاشتراك بنصيب في بعض الأعمال والأفعال السياسية مع توقع المشارك أنّه قادر على التأثير في القرار[2]".

وبما أنّ مجتمع الحديث أهم ما يميزه وجود مجتمع سياسي ومجتمع مدني، وأنّ التفاعل بينهما يحتاج إلى تقنين القنوات الموصلة فإن هناك من يعتقد «أنّ العلاقة وثيقة بين المشاركة السياسية ومفهوم المواطنة، حيث أنّ المواطنة مقرونة ومشروطة بقيام الفرد بدور سياسي، وأنّ شرف المواطنة يستحقه من يقوم بواجباته السياسية. ومن ثم فإنّ المشاركة السياسية مسالة إجبارية، وليست اختيارية، ممارسة المواطن لحقه الانتخابي والإدلاء بصوته في الانتخابات، ومشاركته في الأنشطة السياسية شرط من شروط المواطنة»[3]. مما يدعم هذا الكلام تعريف عبد الهادي الجوهري للمشاركة السياسية على

---

[1] هبة مال الدين العابدين: **استطلاع رأي المرشحات لعضوية مجلس الشعب لعام 2000 في المشاركة السياسية للمرأة**، الطبعة الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث وقياسات الرأي العام، القاهرة، 2005، ص ص: 2.

[2] لطيفة إبراهيم خضر: **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم**، عالم الكتب، ط 1، 2006.

مرجع سابق، ص: 3.

النحو الآتي: بأنّها "العملية التي من خلالها يلعب الفرد دّورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأنّ يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف... ويرى أنّها تشمل النشاطات السياسية المباشرة – أو الأولية– والنّشاطات غير المباشرة– أو الثانوية– ومن أمثلة المشاركة في النشاطات السياسية...تقلد منصب سياسي وعضوية حزب سياسي والترشح في الانتخابات والتّصويت ومناقشة الأمور العامة في هيئات التطوع وبعض أشكال العمل في الجماعات الأولية"[1].

إذن؛ تمثل **المشاركة السياسية** أرقى تعبير للديمقراطية؛ لأنّها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في قضايا المدينة أو الحي أو المؤسسة. وتندرج المشاركة السياسية في إطار التعبير السياسي الشعبي وتسيير الشأن السياسي من قبل كلّ أطراف المجتمع وكلّ النساء والرجال. في البداية كانت المشاركة السياسية تقتصر على حقّ التصويت للرجال. وتحت ضغط الحركات الاجتماعية والسياسية ومع ظهور الأحزاب السياسية، تطور مفهوم المشاركة السياسية واتّخذت مظاهر متعدّدة. فاتسع مفهوم الاقتراع العام وتعمّم على أغلب الدول والأنظمة السياسية وشمل الأغنياء والفقراء والرّجال والنّساء وانتشرت النشاطات السياسية وكلّ التظاهرات والأعمال التي تقوم على الانخراط الجمعياتي والنّقابي باعتبارهما تعبيرات مختلفة للمشاركة السياسية؛ تفترض التأطير والتّعبئة الجماعية والشعور بالالتزام والمسؤولية.

وتقتضي المشاركة السياسية وجود مجموعة بشرية تتكون من المواطنين والمواطنات الذّين يتوفر لديهم الشعور بالانتماء إلى هذه المجموعة البشرية، كذلك ضرورة التعبير عن إرادتها متى توفرّت لديهم الإمكانيات المادية والمعنوية ووسائل أو آليات التعبير. ويرى البعض أنّ أنشطة المشاركة يمكن تصنيفها في مجموعتين:

---

[1] نهى محمد امجد نافع: **المشاركة السياسية للمرأة في مصر ما بين 1981–2002**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، إشراف الأستاذ الدكتور: عبد المنعم المشاط وعلي ليلة، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2003.

- **أنشطة تقليدية أو عادية:** وتشمل التصويت ومتابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير في مناقشات سياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات العامة، والمشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية، والانضمام إلى جماعات المصلحة والانخراط في عضوية الأحزاب والاتصال بالمسئولين، والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية. ويعتبر التصويت أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعاً حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء مع خلاف في دلالته ودرجة تأثيره، فهو في الأولى آلية للمفاضلة بين المرشحين واختيار شاغلي المناصب السياسية بدرجة كبيرة من الحرية، ولكنه ليس كذلك في الأنظمة التسلطية إذ تعد الانتخابات هناك أداة لمن هم في مواقع السلطة يستخدمونها للدعاية وكسب التأييد والشرعية أكثر منها أداة للاختيار السياسي الواعي والتأثير في شئون الحكم والسياسة من قبل الجماهير، ولهذا قد يعتبر الامتناع عن التصويت لوناً من الاحتجاج الصامت.
- **أنشطة غير تقليدية:** بعضها قانوني مثل الشكوى، وغير قانوني في بلاد أخرى كالتظاهر والإضراب وغيره من السلوكيات السلبية[1].

ترتبط المشاركة السياسية بالاهتمام بالشّأن العام، وبتشّريك المواطنين والمواطنات في إنجازه. فهي إذن أرقى تعبير للمواطنة التي تتمثل في جملة نشاطات تمكّن المواطنين والمواطنات من ممارسة السلطة السياسية. لتحقيق هذا الهدف، تقوم المشاركة السياسية على الحقوق المتساوية للجماعات وللنّساء والرّجال، وتفترض الاعتراف على قدم المساواة بين هؤلاء، من حيث مجموعة الحقوق العامة والحريات الأساسية التي بدونها لا يمكن أنّ يقوم المواطن والمواطنة بهذه المهمّة.

[1] محمد بن سالم السيجاني: **أستاذ المـــــــــــــرأة**، دار الشهاب، الجزائر، دت.

2) مقتضيات المشاركة السياسية:

- **وجود المجتمع المدني؛**

المجتمع هو ما يقابل مفهوم الدولة، فكل امة تتكون من قاعدة هي المجتمع وقيادة هي الدولة. ومعنى كلمة مدني من الناحية اللغوية هنا هو ضد الصحراوي أو البدوي الذّي لا ينسجم مع مفهوم الدولة، وحيث أنّ المدينة لا تنشئ في الصحاري صار المجتمع المدني نقيضا للمجتمع الصحراوي أيضا، ولكن هذا المعنى وإنّ كان ظاهرا صريحا وأساسيا في معنى الكلمة اللغوي فإنّه غير مقصود[1]، أما من النّاحية الاصطلاحية:

- **كارل ماركس:** ينظر ماركس إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة وهو عنده يتطابق مع مفهوم البنية التحتية.. وهو مجال للصراع الطبقي[2] لقد "قدم تعريفه الشّهير للمجتمع المدني، فهو يتضمن مجموع العلائق المادية للأفراد في مرحلة معينة من التطور، تحددها القوى الإنتاجية وتشمل الحياة التجارية والصناعية لمرحلة ما، لتتجاوز بالتالي من هنا الدولة نفسها وحتى الأمة، وفي تحاليل أخرى يستبدل ماركس المجتمع المدني بالمجتمع الحديث[3].
- **انطونيو غرامشي:** ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره جزءا من البّنية الفوقية هذه البّنية التي يميز فيها بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، فوظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجيا، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه[4]، بما يعني أنّ المجتمع المدني هو "ميدان للهيمنة الثقافية ووظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيهية تمارس من خلال التنظيمات التي تدعي أنّها خاصة مثل الأحزاب والنّقابات والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية المختلفة[5].

---

[1] تصفح محرك البحث الموقع www.google.com

[2] احمد شكر الصبحي، مرجع سابق، ص123

[3] محمد الغيلاني: **المجتمع المدني، حججه مفارقاته ومصائره**، الطبعة الاولى، دار الهادي، بيروت 2004 ص 219.

[4] احمد شكر الصبيحي، المرجع نفسه، ص124

[5] علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص34.

يمثل المجتمع المدني نمطا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجا قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة للمجتمع تجاه كل سلطة قائمة...فهو إذن مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة. إنّه هامش يضيق ويتسع بحسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته، فثمة دائما هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي، إنّ هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعا مدنيا[1].

إنّ عبارة **المجتمع المدني** استعملت في الفكر الغربي، من زمن النهضة حتى القرن الثامن عشر، للدّلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد اجتماعي وحّدَ بين الأفراد وأفرز الدولة، فالعبارة كانت تدل طوال هذه الفترة على المجتمع والدولة معاً، أي أنّ المجتمع المدني، بحسب صياغاته الأولى، هو كل مجتمع بشري خرج من حالة الطبيعة (الفطرية) إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي. وبهذا المعنى فإنّ المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيماً سياسياً، أو أنّ مفهوم المجتمع المدني يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة. وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبيرا ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تّجاه كل سلطة قائمة، فهو إذن مجمل البُنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة وينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته[2].

---

[1] احمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 31-32.

[2] الرجوع إلى: بلوصيف الطيب: **المجتمع المدني والدولة- دراسة سوسيو سياسية "الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة لخضر الحاج- باتنة، 2012-2013

- **انتشار ثقافة المواطنة؛**

اشتقت كلمة **المواطنة** من كلمة مواطن في اللغة الفرنسية من خلال اشتقاقها اللغوي، وهي مشتقة كذلك من كلمة "سيفيتاس" اللاتينية المعادلة تقريبا لكلمة " بولس" اليونانية والتي تعني" المدينة" باعتبارها وحدة سياسية مستقلة. إن المواطنة بمفهومها الحديث؛ لها أساس فلسفي قديم ارتبطت بمفهوم الدولة "المدينة المدنية" التي تكونت في اليونان بعدة قرون قبل الميلاد، والمواطنة ترجع إلى مفهوم اليونان حول ال **Polis** وهي الوحدة الأساسية في التكوين السياسي، والمقصود بها "المدينة" وعلاقات الأفراد الذين يعيشون في تلك المدينة بين بعضهم الآخر[1] والمواطنة[2] مفهوم يعني مجموعة من العمليات المتساوية، التي من خلالها يتم تحديد موضوع الدولة، هذه العمليات تحدد المقاييس الخاصة بالمواطنة وواجبات المواطن إزاء الدولة، والمواطنة تؤسس القانون، وتعكس ممارسات سياسية اقتصادية وثقافية.

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة بأنّ المواطنة[3]:

- " علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، وتؤكد أنّ المواطنة تدل ضمنيا على مرتبة من الحرية مع من يصاحبها من مسؤوليات. وعلى الرغم من أنّ الجنسية غالبا ما تكون مرادفة للمواطنة، حيث تتضمن علاقة بين فرد ودولة إلّا إنّها تعني امتيازات أخرى خاصة منها الحماية في الخارج، وتختم دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة بأنّ المواطنة "على وّجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتّولي المناصب العامة.
- والمواطنة في موسوعة الكتاب الدولي هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم. وهذه الموسوعة لا تميز بين المواطنة والجنسية، مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية المشار إليها سابقا، وتؤكد أن "المواطنين لديهم بعض

---

[1] الأب وليم سيدهم اليسوعي: **المواطنة عبر العمل الاجتماعي والعمل الميداني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، 261

[2] Hp/www.mediérraneas.org/article.org/artticle.php3 jd-article=6 ; heure : 10.30-11.36, 18/4/2007.

[3] علي خليفة الكواري، مرجع سابق ص ص 30-31

الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم"

- كما تعرف موسوعة كولير الأمريكية كلمة **Citizenship** المواطنة– وتقصد بها مصطلح المواطنة ومصطلح الجنسية دون تمييز– بأنها: أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا". ويبدو من هذه الموسوعات الثلاث انه في الدولة الديمقراطية يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين الراشدين بحقوق المواطنة فيها. وهذا الوضع ليس نفسه في الدول غير الديمقراطية حيث تكون الجنسية مجرد "تابعة"، لا توفر لمن يحملها بالضرورة حقوق المواطنة السياسية هذا إن توافرت هذه الحقوق أصلا لأحد غير الحكام وربما للحاكم الفرد المطلق وحده.

إذن، فالمجتمع المدني كمفهوم وكواقع وكممارسة مرتبط بالمواطنة، وكلاهما مرهون بالظروف التاريخية لمحيط النّشأة في أوروبا، خلال فترة تاريخية بعينها، عكست أوضاعا وخصوصيات؛ أفضت بها إلى اتخاذ منّحى مغاير في تطوير ذاتها في محاولة للتّكيف مع متطلبات الحياة، والسّعي نحو تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرّفاه الاقتصادي. وهذا يحيلنا إلى إدراك قيمة العناصر الثلاثة المشكلة للبّ الموضوع وهي: النظام الاقتصادي (الرأسمالي) والنظام السياسي (الديمقراطي)، تكامل دور المجتمع السياسي والمجتمع المدني ثم انبثاق المواطنة كثقافة وقبله كوعي سياسي واجتماعي.

وباستقراء التاريخ الغربي –كما تم عرضه سابقا– نقف على أهمية إدراك مفهوم الدولة في ارتباطاتها بالمسألة الدينية والاقتصادية، وتحديد دورها ووظائفها، ومنه علاقتها بالمجتمع المدني، فإذا كانت قد توثقت علاقتها بخدمة تعاليم الكنسية في البداية؛ من خلال التأسيس للعدالة الاجتماعية، وفق الرّؤية الدينية وبحسب الخصوصية الظرفية للمرحلة؛ فإنّ حاجتها للاقتصاد تّعد مُلازمة ولا يمكن الاستغناء عنها بأي حال، لذا بّلورت البُعد الأحادي الذّي حافظ على استدامة انصهاره مع مفهوم الدولة الحديثة[1].

[1] كنزة عيشور: **المجتمع المدني والمواطنة في العالم العربي، أية علاقة في ظل مرحلة التحول الديمقراطي؟** مجلة العلوم مخبر الأسرة والمجتمع، جامعة الجزائر2، العدد الأول، 2017. المقال الثاني.

- **ممارسة الديمقراطية:**

تعرف الديمقراطية على أنها "نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الإنسانية على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شؤونها، وقد تكون الديمقراطية سياسية وهي حكم الناس أنفسهم على أساس من الحرية والمساواة لا تمييز بين الأفراد بسبب الأصل، أو الجنس أو الدين، أو اللغة، كما تقتضي الشفافية، والتشاور، والحكامة الرّشيدة.

وبصفة عامة فإنّ الديمقراطية هي حكم الشعب لنفسه باختياره الحر لحكامه وبخاصة القائمين منهم على التشريع ثم برقابتهم بعد اختيارهم وهي بهذا عكس الحكم الفردي (الديكتاتورية) أو أي نظام آخر لا يقوم على اختيار الشعب وحريته في اختيار حكومته. كما أنّ مفهوم الدولة يختلف من باحث لآخر، وذلك حسب الإيديولوجيات والمرجعيات الفكرية لكل باحث، وكذا العوامل السياسية والاجتماعية المؤثرة في ذلك، حيث نجد من ركز على أنّ الدولة تتحدد بوجود رقعة جغرافية معينة، ووجود جماعة من الأفراد، ومنهم من ركز على دور الدولة في القهر والقوة لفرض السلطة وإلزام الأفراد التابعين بالخضوع لتلك القوانين ومنهم من أقّر بأنها تمثل السيادة، والتي يجب المحافظة عليها بتطبيق نوع من النظام السياسي والاجتماعي على المحكومين.

- **الشراكة المجتمعية؛**

يعني مفهوم(الشراكة) في الاصطلاح أكثر من عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، فالشراكة تعني تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص، والأهلي، والقطاع الخيري، على المستوى القومي أو الإقليمي في مواجهة أي مشكلة، من خلال اتصال فعال للوصول إلى اتفاق، مع تعاون للوصول إلى صياغة مقبولة لهذه الشراكة، سواء أكان هذا الأمر ملزما بعقد مشاركة رسمية، أو تعاون ملزم بقيم (شراكة غير رسمية). وتأتي الشراكة في الموارد، وتقوية أدوار جميع الأطراف المشاركة من خلال التنسيق وصولا إلى المشاركة الفعالة في التنفيذ الفعلي لإعداد، وتنفيذ، ومتابعة الخطة والسياسات، والأهداف، والبرامج والمشروعات، والأنشطة...تعني تعاون واهتمام بتبادل الأفكار وصولا إلى بناء علاقات تعاونية، متضمنة محادثات تأملية، يشارك فيها الشركاء

في مواجهة المشكلات وتحديث الخبرات وتطويرها، والمساعدة وتعزيز الثقة والقناعة والحفز والممارسات التعاونية والمتبادلة بين الشركاء، تعويضا لجوانب القصور بين هؤلاء الشركاء، إلى جانب الإسهامات المتبادلة التي تسمح بالتجديد والتجديد والتحديث في الإعداد والتخطيط لدعم البرامج وتنفيذها[1].

تعد الشراكة المجتمعية ظاهرة عالمية، قديمة وحديثة في الوقت ذاته، لأن التعاون أمر طبيعي متأصل في فطرة الإنسان، وهذا بحكم أنّه عاجز وضعيف أمام بعض الظروف والمواقف، التي لا يقدر بطاقاته الذاتية أنّ يواجهها، ومن ثم يلجأ إلى مساعد الغير "الآخر" وطلب تقديم يد العون. هذا الأمر لا يزال ظاهرة شائعة عبر كل الأزمان والأمصار، غير أنّ أهداف التكتل وأساليب التعاون هي التي عرفت تغيرات وتنميطات عبر مختلف هذه المراحل. ولذلك يعجز أفراد وجماعات المجتمع المتخلف الواحد، عن تحقيق مآربهم في ضوء معطيات الواقع الحاضر، ولا يمكن الخروج من مزالق الفقر والتهميش وحالات الإحباط والاغتراب وغياهب الجهل والضلال، إلاّ بتعاضد جهود الأهالي مع الحكومات واستخدام كافة وسائل وأساليب الضغط في سبيل تحقيق الطموحات والآمال. هذه الجهود التي يمكن أن تؤمنها منظمات المجتمع المدني. وكما يمكن تصور فعالية هذه الشراكة المجتمعية على مستوى المجتمع الواحد، فإنّه يمكن أيضا تصورها على المستوى التكتل الدولي، إذ من المفيد جدا الالتحام حول أهداف مشتركة تشكل العروة الوثقى لبلوغ مآرب تغذي وتخدم الأمن والسلام الدوليين يُؤسس تواليا للتنمية المستدامة العالمية.

قول يمكن إسقاطه على واقع العالم الإسلامي والعربي...فهو يتمتع أكثر من غيره بآليات الالتحام والتماسك الاجتماعي، مما قد يجعل من مهمة الخروج من بوتقة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي أمرا ممكنا في أقرب الآجال...غير أن المسألة قد تتحول إلى مجرد حلم، ما لم تتخطى عقبات ضخمة في طريق الممارسة الديمقراطية في ظل المجتمع المدني الحديث، وعليه فإنّ عملية الشراكة هذه لا تقوم لها قائمة إلا بوجود مشاركة سياسية فعلية في الواقع.

---

[1] محمد الاصمعي محروس سليم: **الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق** دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص: 38.

- **التنمية السياسية والتحديث السياسي؛**

غابريل الموند[1] يرى أنّ **التنمية السياسية** هي استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة السياسية.

أمّا **التحديث السياسي؛** فيقوم على ركائز:

- تعزيز سلطة الدولة المركزية مع إضعاف نفوذ مصادر السلطات التقليدية القبلية والأسرية؛
- دعم صلاحيات التخصصية في المؤسسات السياسية لتحديد المهام والأدوار؛
- زيادة نطاق المشاركة الشعبية في العملية السياسية في إطار التنسيق والتفاهم والاتصال بين المواطنين والنظام السياسي

وللتنمية السياسية عدة مؤشرات أبرزها:

- تحقيق المساواة بين جميع مواطني المجتمع بغض النظر عن اختلاف الأصول أم الانتماءات أو الثقافة الفرعية؛
- مشاركة الجماهير في صنع القرارات ديمقراطيا من خلال النظم البرلمانية والمؤسسات الدستورية والقانونية؛
- عدم تركيز السلطة في يد هيئة واحدة وتحقيق الفصل بين السلطات؛
- قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة؛
- نمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل معها تعاملا رشيدا؛
- تحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع من خلال كفاءة نظم التنشئة السياسية ووجود حد أدنى من الاتفاق حول القيم السياسية، مع وجود ولاء سياسي للسلطة المركزية.

- **وللمشاركة السياسية درجات ومستويات حسب هربرت ماك لوسكي هي؛**
  - تقلد المنصب السياسي
  - السعي لشغل منصب سياسي أو إداري

[1] http://forum-setif.yoo7.com/t9069-topic تاريخ التصفح يوم: 1 مارس 2016

- العضوية النشطة في تنظيم سياسي
- العضوية العادية في تنظيم سياسي
- العضوية النشطة في الشبه تنظيم سياسي
- العضوية العادية في الشبه تنظيم سياسي
- المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة
- المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية
- الاهتمام العام بالأمور السياسية
- التصويت.

من هنا يمكن أنّ نستنتج أنّ عملية تبّني النظام الديمقراطي كنظام سياسي مواكب للنظام الاقتصادي الرأسمالي، من قبل العوالم المتخلفة، يتعزز بمقدار التزامها بقواعد وشروط وعناصر الممارسة الديمقراطية الحقة، ما قد يستوجب التخلص التدريجي مما قد يعيق نجاح تطبيق هذا النظام من رّواسب فكرية وثقافية من لدّن النظام السابق، كما يتوقع أنّ عملية التحول الديمقراطي في هذه المجتمعات تعكس حالة مخاض من محاولات التكيف، الاندماج الاحلال، التثاقف، التصادم والصراع، بين القديم المحلي والجديد الوافد حيث يأخذ شكل التحول خلال كل مراحله مظاهر وملامح خاصة تنبئ بمدى نجاح أو فشل هذه الأخيرة في محاولاتها تبني هذا النظام لغرض حدوث التقدم الاجتماعي.

ثانيا- التحول الديمقراطي في الوطن العربي؛ العوامل، المؤشرات والأبعاد

1) التحول المجتمعي في الوطن العربي؛

ينطبق مفهوم التحول على "كل تغير يفيد الانتقال من بنيّة إلى أخرى، أي أنّه اضطراب وقلب للأنظمة، وهذا يعني أنّ الكثير من مظاهر التغير التي تحدث على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد، قد تعطي الانطباع بكونها معبرة عن تحولات عميقة وحاسمة بيّد أنّها لا تكون في عمقها كذلك"[1].

[1] غازي الصوراني: **التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة، (رؤية نقدية)**، الطبعة الثانية، عمان- الأردن، 2009، ص10.

التحول الاجتماعي هو "أحد أشكال التغير والذي قد يقع في مجتمع من المجتمعات في وقت محدد من الأوقات، وهذا التغير يكون مستمرا في حركته ويأخذ اتجاها واحد معينا وقد يكون نحو التقدم إلى الأمام مثل نمو الوحدة الاجتماعية من الأسرة إلى المدينة ثم إلى الدولة، وقد يكون التحول تراجعا أو نكوصا، مثل التغير الذي يصيب بعض مظاهر النشاط الاجتماعي، فبعد أن تتقدم وتتطور إلى مرحلة ما قد تحدث بعض الظروف التي تصيبها بالانحلال فتبدأ في التراجع والتقهقر".[1]

من هنا يمكن أن يختلف نسبيا مفهوم التحّول عن مفاهيم ذات صلة قوية كالتغير والتغيير والتبّدل، ففيما يمكن أنّ يشير التغيير إلى الاستراتيجية المقصودة والمطعمة بوسائل وأساليب لإحداث حالة التغير أو التبّدل في وضع ما، أو مؤسسة ما أو مجتمع ما خلال فترة زمنية محددة سلفا، فإنّ التغير الاجتماعي يمثل الحالة الطبيعية والتلقائية التي تتم دون تدخل قسري، والتي تستهلك زمن أطول ولا تحتاج إلى أدوات ولا إلى أساليب بشرية، فهو أحد النّواميس الكونية الطبيعية، التي عرفت مذ ظهور البشرية[2]. فيما يمكن أنّ يعرف التحول بكونه خلية نّابضة بالحياة ضمن كيان أو قلب هذا التغير والتغيير في آن واحدة: حيث لا يكون التغير التدريجي واضحا وبارزا بشّدة، بل يّنساب ويتسّرب في جسم المجتمع في حالة استقرار وضعه الظاهر من حيث بُّناه ومعناه وأنظمته التقليدية، فيما يتغلغل مفعول آليّات التّحول في جسم هذا الاستقرار بفعل عوامل ومؤثرات مباشرة وغير مباشرة ليمهد الطريق نحو بدء حدوث التغير العميق أو التّبدل العام.

وبما أنّ عومل ومؤثرات التّحول المجتمعي كثيرة متنوعة ومعقدة، نّابعة من قلب المجتمع و/أو من البيئة الإقليمية العامة والعالمية التي تحوطه؛ فإنّ هذا الأمر من الممكن أنّ يطرح أزمة على صعيد التّقبل، تّنجم عن مجازفة التّكيف؛ كمحاولة أولية قد تكون قسّرية في حد ذاتها، إذ قد يطّال التّحول الشّكل ثم يّليه المضمون، أو المضمون ثم يّليه

---

[1] محمد طلعت عيسى، نقلا عن أم الخير بدوي: " **التغير الاجتماعي (رؤية نظرية)**"، مجلة مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر – جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الخامس، فيفري2018، ص 20.

[2] انظر: نادية سعيد عيشور: **الصراع الاجتماعي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2013.

الشّكل؛ ليستقر عند صورة التغير ومنتهاه بمضمونه الكامل. هذا الذّي يعني أنّ ما هو آت من تغيرات ستطّرأ على النّسق المجتمعي التقليدي سيكون محل تّوقع وارتقاب، من حيث مآلاته غير المدركة تماما، ومن هنا فإنّ المخاوف والقلق المجتمعي من الجديد سيزداد بازدياد الشعور بالتّهديد بفقدان كل ما يقع ضمن حيّز المألوف من القيم والسّلوكيات والأحكام وأساليب الحياة وأشكال التفاعلات داخل أنساق المجتمع. ولعل أكثر ما يمكن أنّ يتصدر مخاوف النّاس والحكومات، هو أنّ يطال التّحول ثقافاتهم المُعبر عنها بالهويات الثقافية والحضارية والذي ينضوي ضمن ماهية "الأنا النّحن"؛ إذ يعد المسّاس بها نوعا من التّهديد المباشر لحقوقهم الإنسانية. وهنا لا مّناص من مراجعة العوامل والأسباب المؤدّية إلى التغيير خاصة، والتي في إطارها تتمخض حالة التّحولات المجتمعية وتتطرح مؤشرات أزماتها المرتقبة. لهذا نقف على عديد الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والاجتماعات الدولية والوطنية التي تهتم بهذا الموضوع لاسيما خلال العشرية الأخيرة حيث ازدادت وتيرة المخاوف تزامنا وازدياد وتّيرة التغير في سياق منظومة العولمة أو الأمركة وما يرافقها من تّهديدات مباشرة لهويات بلدان العالم الثاني المتقدم كما العالم الثالث المتخلف ومنه بلدان الوطن العربي.

إنّ التحول المجتمعي في كيان بلدان الوطن العربي خلال هذا الزمن الصّعب، بعد مجمل الاحتجاجات العنيفة والثورات التي عرفتها بعضا من بلدانه، كالجزائر وتونس ومصر وليبيا واليمن وسورية والعراق والسودان حاليا، وكذا الاضطرابات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي في دولة قطر والسعودية والجزائر والمغرب ومجلس دول الخليج العربي مؤخرا؛ تحفز على ضرورة فهم مّآلات هذا التّحول وانعكاساته غير المتوقعة مستقبلا على استقرار منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا، كمناطق جيو استراتيجية مستهدفة من عملية التغير الحصري، مّا يطرح أمام حكومات هذه الدول تّحديات كبرى ذات أهمية بالغة على جميع الأصعد، تحتم التعامل معها بحكمة بالغة، كما كذلك تحتم العمل على تّرسيخ مبادئ العمل المشترك والتّنسيق المستديم لدّعم أواصر شراكة عربية ناجعة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وتربويا وتكنولوجيا، كما هو الحال لدى دول الاتّحاد الأوروبي في مواجهتهم لغزو الأمركة العالمية.

إنّ ما يزيد من أهمية وقيمة هذه التّحديات هو السّياق العام الذّي تتولد عنه التحولات العالمية الجّد معقدة، على صعيد التعاون الأمني أو السياسي أو الاقتصادي والتكنولوجي حيث يلاحظ على مسرح الأحداث الحالية، ظواهر غير مألوفة منها على سبيل المثال لا الحصر: شّدة التنافس بين الولايات المتحدة والصين في المجال التكنولوجي في ظل الصناعة الابداعية كميزة تنافسية، والتوتر في العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مواجهة تحديات إيران في مجال تصنيع السلاح النّووي كما يلاحظ أيضا التخوف من التّنين النّائم "الهند " تكنولوجيا وصناعيا، نّاهيك عن الدور الاستراتيجي الذّي تحاول الصين كعملاق اقتصادي، بشري وتكنولوجي ومالي، أنّ يلعبه لفرض وتأكيد حضور عالمي على الصعيد الدبلوماسي السياسي والاقتصادي والحضاري من خلال ««مبادرة الحزام والطريق»» لتنمية أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذا جهودها في دعم التعاون المشترك اقتصاديا وتكنولوجيا مع بلدان الأسيان الأسيوية. هذا دون أنّ ننّسى محاولة فرنسا ومسّاعيها مؤخرا لخلق جّيش أوروبي والحفاظ على قوة الرباط بين دول هذا الاتحاد كاستراتيجية في مواجهة الهيمنة الأمريكية، كذلك لا ننسى القوة الرّوسية من خلال تّحدياتها العسكرية والاقتصادية والأمنية والسياسية في مواجهة "العدو القديم" الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، لاسيما بعد التحالف مع إيران وتركيا في تأكيد هذا الغرض.

إنّ ما يبرر جدوى الحّيرة العربية إنمّا هو تلك المباحثات الجّادة، وإنّ أكل الفشل جهودها، تلك التي تجتهد فيها كبريات الدول في الغرب لتقرير الوضع الأمني في الشرق حيث نشهد على ساحة الأحداث الدولية عقد عديد المؤتمرات، أين يطرح الأمن العالمي فوق طاولة مؤتمر ميونيخ بألمانيا، وأمن إسرائيل فوق طاولة مؤتمر وارسو ببولندا، وأمن سوريا وإيران فوق طاولة مؤتمر تسوتشي.

- مؤتمر وارسو (بمشاركة 60 دولة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا ألمانيا ومن العرب المملكة السعودية/ لقاء: الممثل الأمريكي– مايك بينس، مايك بومبيو، جاريد كوشنر–، بنيامين نتنياهو رئيس دولة اسرائيل ومسؤولن كبار سعوديين)، يستهدف تعزيز أشكال التحالف الدولي لمواجهة إيران كمصدر للعنف والإرهاب الدولي، والنظر في مسألة والحد من النشاط

الإيراني بالشرق ككل (حزب الله في لبنان، تنظيم الدولة الإسلامية الداعشي الأكراد كأقليات)، وكذا تعزيز التطبيع مع إسرائيل، والمنعقد بمدينة وارسو ببولندا يوم الخميس الموافق ل13 فيفري2019.

- مؤتمر شوتسي (ايران، تركيا وروسيا/لقاء فلاديمير بوتين، رجب طيب أردوغان وحسن روحاني) من أجل تسوية الأزمة السورية، وتحصين المنطقة أمنيا من جميع أشكال الإرهاب والتطرف (تنظيم الدولة الإسلامية داعش والأكراد) في ظل انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة، واستعاضة دورها بالقوات التركية، المنعقد بمدينة سوتشي بروسيا يوم الجمعة الموافق ل14 فيفري2019.

إنّ بلدان العالم الثالث والعربي ليست بمنّأى عن هذه المؤثرات الجديدة وتفاعلاتها الحصرية، ما يجعلها حلبة عالمية للمنافسة الاقتصادية والعسكرية، وواحدة من قواعد اللّعبة السياسية، لتجاوز الأزمات المادية والمعنوية. ولهذا تحدّق فيها أغلب النّخب السياسية والاقتصادية والفكرية والدينية بعين الاحتراز من التّهديد الخارجي المحدق بمصالحها التاريخية والحضارية والاقتصادية والأمنية، زيادة على التخوف من المؤثرات الداخلية كتأثير وسائد الإعلام والتعليم والفضائيات الهوائية بشكل عام، والقوانين والدّساتير والتّعليمات المفروضة عليها اقتصاديا وسياسيا وفكريا وثقافيا.

ولهذا عند وصف الحال نقف على صعوبة بالغة في فهم ومضمون التحولات المجتمعية التي تعيشها مجتمعات الوطن العربي وكذلك حكوماتها. حيث التقابل شّبه منعدم بين مقومات الثّبات الدّاخلية والخصوصيات النّوعية، وبين مقومات التّحول الخارجية.

2) التحول الديمقراطي في الوطن العربي؛ العوامل والأبعاد:

يعرف التحول الديمقراطي حسب محمد عابد الجابري[1] بأنه الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو

[1] محمد عابد الجابري: **الديمقراطية وحقوق الانسان**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، 1994، ص86.

على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة تقوم كيانها على ثلاث أركان هي:

- حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها لاحقا في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص،
- دولة المؤسسات وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماؤهم العرقي والديني والحزبي،
- تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.

وفي سياق هذا التعريف؛ قد يمثل التحول الديمقراطي في معظم بلدان الوطن العربي مرحلة تميز تَزّحزح الأنظمة المطلقة والشمولية والاستبدادية مقابل اكتساح الأنظمة الديمقراطية، وتشير كثير من الدراسات الأكاديمية العربية تحديدا والجزائرية إلى أنّ مجمل عوامل وأسباب ودوافع اتّجاه معظم الدول العربية، بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1945 وما تّلاها من الحرب الباردة خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الجاري إلى اعتناق فلسفة النظام الجديد سيما في صورته الخارجية وزّيه الشكلي على الأقل أي ««**النظـــــام الديمقراطي**»»، إنّما يمكن إرجاعه إلى العوامل والأسباب الآتية:

- **التّدهور الاقتصادي**

المعلوم أنّ خضوع عديد هذه المجتمعات إلى الاستعمال الأجنبي قد ساهم في إذكاء تّردي أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال اغتصاب الثروات الطبيعية الخام واعتماد سياسات التجهيل والتفرقة واستغلال الموارد البشرية والاستبداد السياسي والإداري، ما أنتهى بتدمير شامل للبُنى التحتية "الهياكل الاقتصادية" والبُنى الفوقية "المنظومة الثقافية" وأدى إلى تعثر استراتيجياتها التنموية سواء بالنسبة للدول المنتهجة للاشتراكية: كالجزائر وتونس والعراق وسورية والسودان وليبيا مثلا، أو تلك المنتهجة للرأسمالية كجمهورية مصر العربية مثلا، أو حتى الدّول ذات التّوجه البّيني أو الديني كالمملكة السعودية والمملكة الهاشمية الأردنية والمملكة المغربية مثلا.

إنّ التدهور الاقتصادي الذّي أصاب أغلب الدول العربية واستحال من أزمة اقتصادية إلى أزمة اجتماعية عميقة، وجعل من وضعيتها جرح مفتوح؛ قد عمق مضاعفات الإصابة إذ نجم عنه فقدان التوازن بين الاستهلاك والإنتاج، خلص إلى مواجهة غير متكافئة بين

النمو الديموغرافي في مقابل النمو الإنتاجي- الاقتصادي، انعكس على تّحديات الحاجّات المجتمعية إلى التعليم والأمن الغذائي والرعاية الصّحية العمومية والشغل والإسكان، كما التّصدي لكوارث طبيعية غير متوقعة كالزلازل والفيضانات والأوبئة العابرة للحدود وغيرها. ما تسبب في إشاعة الفوضى والبّؤس والفقر والحرمان، وتزايد معدلات البطالة والأمية وانتشار الأمراض والأوبئة. وتولد عنه تّواليا إلى حالة من ألّا استقرار سياسي وأمني، خّفي صامت وظاهر صّارخ، طفحّت تّداعياته إلى سطح المواجهات باسم ما سّمي بالثورات العربية.

- **التّبعية السياسية والاقتصادية؛**

تّرزح التبعية السياسية للبلدان العربية كافة، ولو بدرجات متفاوتة، تحت وطّأة الهيمنة الإمبريالية للنظام الغربي، باسم أدواتها وآلياتها المادية والدبلوماسية والفكرية مثل: (البنوك العالمية وصناديق الدعم والإقراض الدولي) والعلمية عبر صناديق التفكير أو بنوك التفكير -على حد تعبير د محمد غاني- (المؤسسات العلمية الأكاديمية والمراكز البحثية) والتكنولوجية (المعلوماتية ووسائل الاتصال الجماهيري على اختلاف أنواعها ووسائلها) والثقافية (مختلف السّلع والبضائع الاستهلاكية المادية والرمزية والفكرية العلمية الأكاديمية عبر الشركات المتعددة الجنسيات). إذ يقتضي التحول من الأنظمة الشمولية ذات الحكم المطلق والصبغة الدكتاتورية، إلى أنظمة ديموقراطية يكون لحكم الأغلبية فيها الكلمة الأولى؛ حجز مراتب متدرجة من تّرسيخ مبادئ الديمقراطية وتكريس المواطنة كفكر وممارسة، ناهيك عن تحول طابع المؤسسات التقليدية واستبداله بهياكل تقوم على دمقرطة التسيير، وتعزيز السلوك والثقافة التّشاركية بين جموع أعضائها أفقيا وعموديا. ما يعني الزامية تجاوز معوقات التفكير التقليدي والممارسات الثقافية التقليدية المستمدة من لدّن رّحم النظام التقليدي السابق.

غير أنّ اتسام النظام الثقافي العربي بمرونة وبقدرة عجيبة على المقاومة؛ جعلت من الصعوبة بمكان استئصال أشكال الممارسات الحضارية من جذورها، ما تسبب في عرقلة وبطء حدوث النمو السياسي ناهيك عن التنمية الاقتصادية في أغلب هذه البلدان، ولئّن كانت الاستجابة لاقتناء النمط الخارجي من التقدم والتحضر كالعمران والمؤسسات

والوسائل الترفيهية عامة، وكذا تحسين مستويات الصحة العامة وإشاعة التعليم في ربوع هذه الأوطان وإتاحة الفرص للتعددية الحزبية، والتّغني بمفاهيم الديمقراطية؛ غير أنّ شكل وبنّية الرّوابط المجتمعية والمؤسساتية التي تحكمها لاتزال محافظة على أصولها التقليدية ومكرسة لقداسة رموزها الثقافية الخاصة، إذ كلما ازدادت وسائل الاتصال الغربية في الانتشار وفي بث قيمها ومعاييرها وأخلاقها وبضائعها، كلما انكمشت أكثر الممارسات الديمقراطية داخل البلدان (دول الخليج مثلا حسب تحقيق أعدته فرانس 24 مؤخرا في شهر جانفي2019)، وفّرت الشعوب أكثر إلى تحصين نفسها بمقوماتها الدينية والثقافية التقليدية الخاصة. وهذا بدليل فشل الأنظمة العربية في تحقيق نقلة نوعية ناجحة من النظام التقليدي إلى النظام الديمقراطي.

- **التّدخل القهري للمؤسسة العسكرية؛**

ففيما يفترض أنّ ينحصر دور أي مؤسسة عسكرية في تحصين الحدود الجغرافية للدولة وحماية السيادة الوطنية من أي اعتداء أو تدخل خارجي؛ نجد أنّ أبرز ما يميز الأنظمة العربية قاطبة هو سيطرة هذه المؤسسات العسكرية فيها على المؤسسات السياسية والتدخل القهري في قضايا الشّأن الداخلي العام، ما يمكن أنّ يفسر تداخل الصّلاحيات والمهام، هذا التدخل الذي يعتبر أمرا مشروعا بل ومعززا من النّاحية العرفية والثقافية. فالجيش في معظم البلدان العربية إنّما يجسد القوة الحامية والقّوامة النّاعمة يعكس الهيبة وينتزع الرهبة مغلفة بالاحترام، إنّه اسقاط للنظام الأبوي البطريركي وتصغير للنظام التقليدي في صورة العشيرة أو القبيلة أو العائلة الممتدة. ولئّن كان للنظام محّاسنه في الحفاظ على تماسك بنية الروابط المجتمعية ودعم استمرا نمو الهوية الحضارية؛ فإنّ له مساوئ تبوء بفساد عريض.

ففي سياق متصل يتساءل عبد الوهاب شرابي: "كيف للمجتمع أن يريد؟ وللثقافة أن تقرر؟ وأين نجد تعبير هذه الإرادة؟ الواقع أنّ المجتمع بثقافته المسيطرة لا يفرض بواسطة نظامه الاقتصادي وتركيبه الاجتماعي (الطبقي) كيفية توزيع السلطة والجّاه وحسب بل يخضع أيضا كل فرد من أفراده لعملية تربية وتثقيف هدفهما الحفاظ على النظام القائم وتأمين استمراره على الشّكل الذي هو فيه...وهو بذلك إنّما يحافظ على العلاقات الإنتاجية

وعلى احتكارات الطبقة الصغيرة المسيطرة فيه...فصاحب السلطة في المجتمع (ومن يمثله أو يمثل السلطة) هو الذي يملك ويستفيد، بينما بّاقي الناس تقبل وترضخ وتمتثل. والكبير في مجتمعنا هو دوما الذّي يتسلط ويحكم ويسّيطر. فالقرارات تؤخذ "من فوق" بمعزل عن الأكثرية التي تشكل هدف هذه القرارات. ليس الكبير صاحب السلطة والمركز (الملك الرئيس، العقيد) إلاّ صورة مكبرة للأبّ في العائلة، بتصرفاته وبنظرته لنفسه ولعلاقاته بمن هم دونه"[1].

وزيادة على هذا المنّحى، وعلى غرار استدامة البقاء في المناصب والتشبث بها قهرا؛ فإنّ شرعنة توريث الحكم من الأجداد إلى الأبناء في الأنظمة التقليدية وصموده في الأنظمة الحديثة يشكل عقبة منيعة في سبيل تحقق الديمقراطية، بمفهومها الغربي، حيث تنتفي شرعية التعددية الحزبية بأدواتها الانتخابية والبرلمانية، ويضيق الخناق على الممارسة المواطناتية كما تحاصر المشاركة السياسية. فلا يبقى منها إلا الصّدى والقشور. هذا ما يمكن أن نقف عليه من مبادرات أو ما يكاد يقترب منها من ملامح لتّوريث أنظمة الحكم السياسي بصورة واضحة، كحالة مصر مثلا في عهد حسني مبارك وحالة سورية في عهد حافظ الأسد، حيث ، وحالة ليبيا الآن من خلال صّدى بعض دُعاة عودة اسلام القذافي لدّفة الحكم. فيما تكشف وتثبت جميع التجارب الحديثة " أنّ الانفراد بصنع القرار وتهميش قوى المجتمع المدني يعني القفز في المجهول"[2]، فالمجتمع المدني "هو نقيض المجتمع الشمولي الاستبدادي، ونقيض المجتمع القبلي، أو الطائفي"[3].

قد تشير ملامح التحول في العالم الحديث من الديمقراطية نحو احتضان فلسفة نظام جديد غير مسمى؛ يتجاوز مقولة – القطب الواحد– إلى مقولة – تعدد الأقطاب–؛ إلى قراءات كثيرة، عديد المحللين السياسيين قد احتاروا فيما سيتمخض الوضع عنه. ربما مزيدا من تعميق حالة التأزم الدولي، واتساع رقعة الحروب وبؤر الصراع والمواجهات

---

[1] عبد الوهاب شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، الدار المتحدة للنشر، بيروت –لبنان، الطبعة الثالثة 1974، ص24–25

[2] الحبيب الجنحاني: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، منشورات الزمن، كتاب الجيب 49، الرباط، 2006، ص43.

[3] المرجع نفسه، ص36.

وانتقالها من حلبة المجتمعات الضعيفة والنامية إلى حلبة كبريات الدول وأكثرها شراسة. أو ربما تمخض نوعا من التحالف الحالم والمسالم نتيجة لتوازن القوى في العالم وفق أسس غير مألوفة من حيث تنوع مصادرها الثقافية وجذورها العرقية، ومذاهبها الدينية في شمال الكرة الارضية وفي جنوبها أيضا. ما جعل مقولة تفوق الشمال على الجنوب وحاجة الجنوب لتدخل الشمال ترتبك وتهتز.

كذلك محاولات بعض البلدان العربية لرفع صوتها أمام كبريات الهيئات بعد طأطأة رأس دامت طويلا مذ استقلالها السياسي، إذ نسجل مؤخرا على سبيل المثال لا الحصر موقف مصر من فرنسا مؤخرا بعد لآخر زيارة ولقاء الرئيس ايمانويل ماكرون للرئيس الفتاح السيسي بجمهورية مصر العربية، وموقف منتدى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من الاتحاد الأوروبي، وموقف منتدى الدول الافريقية من التدخل الخارجي في ليبيا، وكذا موقف جمهورية إيران والصين وتركيا وروسيا المُربك لقرارات وإرادة الولايات المتحدة الأمريكية وكذا الاتحاد الأوروبي، سواء في المجال الاقتصادي/التكنولوجي أو الأمني/العسكري وكذا التدخل في منطقة الشرق الأوسط.

زيادة على حراك مجتمعي مرئي لكنه محسوس ينبض بالحياة في ربوع وأوصال الجماهير والشعوب العربية، التّي ما فتّئت أنّ تفوقت على حكوماتها في مجال التفاعل بفاعلية كبيرة ووسائط التواصل الاجتماعي واكتسبت قدرة كبيرة ومرونة عالية في مجال الاندماج والانخراط في الفضاء الأبيض المفتوح أي العالم الدولي. هذا العالم الذي يشهد انتفاضة قوية مُربكة لجميع الأقطاب المركزية والتابعة في العالم، لا أحد يملك الدّراية اليقينية بما ستترتب عليه من وضع في المستقبل. حيث أنّ أيقونة الاقتصادي متغير مستقل وباقي العوامل متغيرات تّابعة قد وّلت أمام اكتساح أيقّونات جديدة؛ تُؤمن بالجدلية والعلاقات المتّعدية. فالاجتماعي أيضا عاملا حاسما يؤثر في الاقتصادي، وها هي دول الأسيان الآسيوية والصين والهند تثبت جدارة ذلك.

وأمام هذا الواقع الهلامي يصعب التّكهن بوضع الدول العربية لما ترسب في الخبرة الذّاتية من مدركات تبدو ناقصة وغير ذات اهمية امام طغيان نمط تفكير يرزح بالمفاجّئات المدهشة يما من بعد يوم، حيث تتغير المفاهيم وتستجيب لها السلوكيات في تناغم كبير

وحيث الهوة شاسعة بين جيل الآباء وجيل الأبناء، ففيما تختلف أجيال الآباء عموديا عبر مختلف المجتمعات؛ يحصل التوافق وقابلية الانصهار لدى جموع الأجيال الشابة في العالم حيث تتقارب حاجاتها المتدفقة والمتجددة، والمتشوقة للذوبان والاندماج في الآخر المشترك «العالمي» « الحضاري » « الإنساني » « المجتمع النتوقراطي ».

وإذا كان "محتوى المواطنة نفسها خضع للتعديل، المشاركة في السلطة لا تتعلق فقط بالقوة (السلطة) السياسية وبل إنّها تنتظم عبر أشكال متجددة، تنمية المواطنة المحلية أو المواطنة في الشركة تشير إلى أنّ مشاركة المواطن تجد أسلحة (أي أدوات تأكيد) في الممارسة في المجال الملموس واليومي لممارسة القوة"[1].

وبناء عليه؛ فالعالم "قد دخل منعطفا جديدا مع ظهور شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)، والتطور السريع في تكنولوجيا المعلومات، والتي شكلت بداية حقبة عالمية جديدة تتغير فيها طرق ومبادئ تفكير وسلوك البشر، حيث يتوقع قرب انتهاء حقبة الديمقراطية وانتهاء سيطرة البرجوازية الاقتصادية، والأمر الاكثر توقعا أن انتشار شبكات الاتصال سيؤدي إلى غلبة رؤية أصحاب رؤوس الأموال والاستثمارات في شكل السوق العالمية واتجاهاته، هذه الجماعات سوف تلعب دورا يفقد الديمقراطية معناها الشّائع بصفتها حكم الأغلبية"[2]

[1] Guillet Dumont : **la citoyenneté administrative**, droit, université panthéon Assas, paris 2, 2002, P12
https//had.archives-ouvertes.fr/tel-1292880, Submitted on 23mars 2016.

[2] أمل مصطفى عصفور: **قيم ومعتقدات الافراد واثرها على فاعلية التطوير التنظيمي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية بحوث ودراسات، القاهرة، 2008، ص ص :16-17.

ثالثا– أزمـــة المشاركة السياسية خلال مرحلة التّحول الديمقراطي فـــي الوطن العربي:

1) النظم السياسية العربية؛ الخصائص، الأنماط والتحديات[1]:

من النّاحية التاريخية نميز خضوع الوطن العربي بعد انهيار الخلافة العثمانية وتفككها كإمبراطوريه عظمى، للاحتلال والانتداب الأجنبي الأوروبي، حيث عمل تدخل القوى الأجنبية على تدمير البُنى التّحتية والفكرية، وسعى لطمس مقومات هويتها الثقافية والحضارية كاللغة والدين والتاريخ. فنجد محور بلدان المغرب العربي "ليبيا، تونس الجزائر المغرب الأقصى" ومحور بلدان المشرق العربي، مصر، السودان، وشّبه الجزيرة العربية وفي محور الشام: العراق، سورية، لبنان والأردن وفلسطين، موزع بين فرنسا بريطانيا، ايطاليا وألمانيا وبرتغالية.

من الناحية السياسية؛ وإنّ تنوعت أشكال الأنظمة العربية وأنماط السلطة فيها بين نظام ملكي ونظام جمهوري: سلطوي أو راديكالي، فإنّ أنماط السلط عموما تبقى متشابهة حيث يخّيم عليها ظلال النظام القبلي بمميزاته الأسطورية التاريخية 'البطريركية' و'العقل الذكوري'، والقوة العضلية. حيث يتم توارث نظام الحكم فيها من الآباء إلى الأبناء، ويتم تفويض الوصاية فيها على الصغار للكبار، كما يتم فيها إقصاء نصف المجتمع وهو العنصر النّسوي وتحجيم دّوره في الانجاب والتربية والخدمة المنزلية، وحجبه من

---

[1] انظر دراسة:

- مصطفى بلعور: **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية – دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988–2008)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والاداري، اشراف حسين بوقارة، جامعة بن يوسف بن خدة– الجزائر، 2009–2010، منشورة الكترونيتا.
- شفيق احمد عبد الرحمن أبو حشيش: **البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، تونس نموذجا**، أطروحة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر– غزة، 2014، منشورة الكترونيا.
- الطيب لوصيف: **التحول الديمقراطي في الجزائر**، مرجع سابق.

المشاركة في الفضاء العمومي المكاني والزماني كما المشاركة في اتخاذ القرار داخل الوسط الأسري باسم الوصاية الذكورية.

ورغم محاولات التّحديث والتنمية في المجال السياسي منذ الحرب العالمية إلى يومنا من خلال عمليات الإصلاح الواسعة للدساتير وتبّني عديد القوانين الدولية واستحداث قوانين وضعية تكيفية مع ما تطرحه المستجدات من تحديات للتغيير، إضافة إلى خلق منظمات ومؤسسات مدنية غير حكومية والسماح بالتعددية الحزبية، ومنح الباب أمام حرية التعبير لاسيما الصحافة وتعليم وعمل المرأة والخصخصة والسوق الحرة؛ غير أنّ كل هذا الانجاز المصطنع لم يكن يوما كافيا ومجّديا للتخلص النّهائي من بّراثن البصّمة التقليدية الحاسمة، التي لا تزال تصنع الطابع الرّسمي لأشكال الممارسات الاجتماعية والسياسية حيث تبقى في مضمونها وجوهرها تقليدية؛ تنم عن فعالية روح المقاومة لدى ما يسُّميه علماء الاجتماع بالمعوقات السوسيو- ثقافية. والتي تتضح ملامحها من خلال هشاشة الثّقة بين القمة والقاعدة، وانتفاء اليّقين على نتائج العمليات الانتخابية فيها، وعلى مصداقية البرامج والحملات الانتخابية، ومصداقية العمل السياسي، وإضعاف مشاركة المرأة وتهميش دورها السياسي في البرلمان وكذا تهميش المنظمات المدنية الحقوقية، مّا ينتهي عموما بتعزيز عدم الثقة وتكريس العزوف الطوعي للمجتمع عن المشاركة السياسية. وإلّا بما يمكن أنّ نصف به بلوغ عدد المترشحين لمنصب الرئاسة في انتخابات الجزائر لسنة 2019 ما يربو عن 180 مترشح ؟.

كما تتعرض أشكال التعاون العربي- عربي لمؤثرات داخلية كالخلافات العربية- عربية كالنزاعات العربية الحدودية، والتناقضات الايديولوجية، والانتماءات المذهبية الدينية والعرقية والمؤثرات الخارجية، كالتّواطؤ مع بعض الأنظمة الدولية لأغراض تخدم المصالح القطرية حالة المملكة السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وسورية مع ايران وروسيا، والجزائر- المغرب مع فرنسا، نّاهيك عن دور التّبعية السياسية والثقافية (النّزعة الانجلوسكسونية مقابل النّزعة الفرانكفونية) وما يمكن أنّ تطرحه كصراع ايديولوجي ولغوي وثقافي مؤثر بشكل لافت على الوحدة العربية بين مختلف هذه الدول

(كمصر والأردن الأنجلوسكسونية مقابل تونس والجزائر الفرانكفونية)، وعلى الوحدة الوطنية داخل الدولة الواحدة (كالجزائر بين المعربين والمفرنسين مثلا).

ومن **النّاحية الجيو- اقتصادية**؛ فإنّها تمثل منطقة جيو- استراتيجية بالغة الأهمية فتحت وتفتح الشهية على الدوم للاحتلال والسّيطرة وإدامة التبعية. فهو إلى جانب كونه مهد الحضارات العريقة وموقع تلاقي وتثاقف القوى الثقافية المختلفة فإنّه يحوي رصيدا كبيرا من المميزات الطبيعية التي تجعله قادرا على تحقيق نهضة اقتصادية كبيرة وكاملة من خلال تنوع المناخ (معتدل، وحار) والتضاريس(مناطق جبلية، سهلية وصحراوية) ما يساعد على تنوع المحاصيل والغطاء النباتي وتنوع المحاصيل الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، توفر المصادر المائية (نهرا دجلة والفرات في العرق، نهر النيل في مصر والسودان)، تكامل الثروات نّاهيك عن غنّاه بالبترول والغاز الطبيعي (العراق، المملكة السعودية، الكويت، قطر البحرين، الجزائر، ليبيا) وعديد المعادن الأساسية لبناء اقتصاد قوي ومتين. في النّهاية فهي كلها مقومات تدعم نجاح مشروع التكامل العربي الاقتصادي وتحقيق النهضة العربية، وتبوء المكانة المرموقة في السلم الدّولي والتراتبية العالمية. ومن المنطق أنّ يكون هذا الثّرى والغّنى والتنوع والتكامل والعمق التاريخي، عاملا جّاذبا للاحتلال العسكري فيما قبل الحرب العالمية الثانية، ومثمّنا بعده بأشكال التّبعية الاقتصادية والسياسية فيما بعد الحرب الباردة إلى غاية اليوم وغدا، مما يجعل، كما أشرنا أعلاه، فإنّ اقتصاديات هذه الدول خاضعة لقواعد اللّعبة السياسية بين القوى الاقتصادية والسياسية الكبرى في العالم، تتخذ عبر مختلف أطوارها ألوانا وأشكالا من الأساليب والوسائل الآخذة في التطور ومواكبة العصر. قد تعيق التحديث السياسي والتنمية السياسية والنهضة الاقتصادية والسيادة السياسية والتفوق العلمي والحضاري.

كما يمكن أنّ يشكل متوسط الدخل الفردي المنخفض في أغلب البلدان العربية عاملا حاسما في تصنيفها ضمن دائرة البلدان المتخلفة أو النامية، وإنّ بدى مرتفعا في بعض هذه البلدان البترولية بسبب غناها النفطي وقلّة كثافتها السكانية تحديدا لا معدل نموها الاقتصادي، كدولة الكويت والامارات العربية وقطر والسعودية على سبيل المثال لا الحصر.

من مجمل الخصائص أيضا يمكن أنّ نشير بوضوح إلى اعتماد اقتصاديات العالم العربي بدرجة كبيرة جدا على الريع النفطي في مقابل تقهقر كبير في مجال قطاع الخدمات مع بروز اختلالات واضحة في التوازن بين مختلف القطاعات داخل المجتمع كما هو الحال بين القطاع الزراعي والسياحي والصناعي والتكنولوجي والثقافي والصحي وغيرها. هذا رغم محاولات البعض في تقصي عوامل التقهقر وتدارك وجوه التقصير من خلال بعث روح الاهتمام بالمورد البشري تحديدا، هذا الذّي تفضحه تهميش العلوم الاجتماعية والإنسانية عموما، واهمال الأخذ بأسباب النهضة الفكرية في مجال هذه العلوم.

تشير معظم الدراسات السابقة إلى أهم الأزمات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية كمرحلة للتحول الديمقراطي في البلاد العربية وهي تمسكها بأصول وأسس النظام التقليدي ضمنيا مع ادعائها لاحتضان مظاهر التحديث السياسي والتنمية الاجتماعية، ولعل من أبرز ما يشخص هذا الوضع هو حالة التّلكؤ التي تتسم بها أغلب ادارات والمؤسسات الرّسمية حيث الهوة هي شاسعة بين إصدار التعليمات والقوانين الحديثة فيما يتم تعطيلها باستمرار تجسيد قوانين وأعراف السّلط التقليدية.

و"يمر التحول الديمقراطي العربي بمحنة لاشك فيها، وهناك مؤشرات كمية وكيفية تؤشر على تلك المحنة، فالتحول الديمقراطي في الوطن العربي بدا ايقاعه يتسارع نسبيا بعد حقب متطاولة من الجمود السلطوي، هذا التسارع تم تحت تأثير مطالب الداخل وضغوط الخارج. ويبدو أن ضغط الخارج كان له اليد العليا في ذلك، وخصوصا بعد أحداث سبتمبر2011 في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أعلنت الحرب على الإرهاب بالتوازي مع عزمها ممارسة الضغوط السياسية على البلاد العربية حتى تنتقل من السلطوية إلى الليبرالية والديمقراطية، إضافة إلى شيوع ثقافة إسلامية متطرفة– من وجّهة نظر الولايات المتحدة– تؤدي في النّهاية إلى الإرهاب، وفي هذه النقطة بالذات تبدو محنة التحول الديمقراطي العربي"[1].

[1] ياسين (2012، ص ص223–224)، نقلا عن: شفيق احمد عبد الرحمن ابو حشيش، المرجع السابق ص64

إنّ بزوغ نشاط الحركات الدينية في البلاد الاسلامية والعربية، واستقطابها للفئة العمرية الشّبانية خصوصا من مختلف البلدان والشعوب العربية والغربية، وانجرافهم نحو تبّني شعارات ومبادى العمل الإرهابي للتنظيمات المتطرفة تحت مسمى الجهاد الإسلامي كحركتي طالبان في أفغانستان وحركة داعش في بلاد الشام (العراق وسورية)، يعتبر من جهة أولى لغز هذا العصر الذّي لايزال الغموض يلفه بإحكام، ومن جهة ثانية فهو إسقاط عن الاعتراض على أحوال الفساد والاستبداد والظلم الاجتماعي في البلدان الإسلامية وخارجها الداعمة لبقائها على رأس أنظمة الحكم.

2) معوقات والتحول الديمقراطي في العالم العربي وتّحدياته:

تّجابه محاولات دمقرطة الأنظمة العربية معوقات تعيق التحول السياسي نحو بلوغ مرماه، إذ تروم للحفاظ على الأوضاع الراهنة، ويمكن حصر أهم هذه المعوقات والتحديات الداخلية والخارجية فيما يلي:

- **بعض أهم المعوقات والتحديات الداخلية:**

- **النظم العربية؛ بين ذهنية الديمقراطية القبلية ومنطق القوة العسكرية:**

وصف عديد الباحثين العرب شكل الأنظمة العربية، ضمن ضبط العلاقة بين ثلاث متغيرات أساسية هي: الدين، السلطة والجيش، ودون تحديد وفهم طبيعة العلاقة التفاعلية القائمة فيما بينها يصعب تقديم أيّة معالجة سوسيولوجية متكاملة حول موضوع التحول الديمقراطي.

إذن؛ فمن المعلوم أنّ الأديان مساندة على الدوام لبعض أشكال الممارسات التي تؤمنها منظومة قيمية هي من لدن زخم الخبرة التاريخية للضمير الجمعي للمجتمعات الانسانية، حيث جاءت معظم النّواهي والأحكام لتصحيح ما جنح منها عن جادة الصواب، واصلاح لما أفرخ من أشكال فساد وإملاق. إنّه صوت الضمير لتأليف القلوب وتنمية مشاعر الحب والايثار والإخاء بين الناس. حيث الشعور الديني كان أقوى العوامل لتحقيق تماسك عرى القبائل المتناثرة والمتنازعة عبر التاريخ، ولعل دور الإسلام في التّوليف بين قبيلة خزرج وقبيلة أوس كان دليلا رائدا. ولهذا فإنّه من العسّير على المجتمعات العربية الحديثة أنّ

تولي وجهها وتدير ظهرها عن هذا الإرث العريق ذو الأثر العميق، المتفاعل بين ما هو عرفي – ديني.

في مقابل دور الدين « **الإسلام** »"؛ تتجاذب أعراف المجتمع اتّجاهات العامة من النّاس، وتشّدهم للتمسك بها مختلف آليات التنشئة الاجتماعية، مفّرخة منظومة متسّقة من التعاملات الأفقية والعمودية، الداخلية والخارجية تحت مظلة «الذهنية القبلية»، التي طبعت حكومات وشعوب الدول العربية قاطبة مذ ظهورها وإنّ اتّخذت – ظاهريا– أشكالا مختلفة إلى حد ما تحت وطأة الضغوطات الممارسة والمفروضة عليها من قبل النظام الدولي الجديد، حيث تعين على قادة العرب اقتفاء نمط التطور عبر المرور بمراحل تفترضها النظرية الحداثية للفكر الغربي. "حيث تفاعلت مع هذا المطلب تفاعل المتحفظ من شيء وافد لا يعرف طبيعته وأيضا الآثار التي يمكن أنّ يفرزها أو يسببها في حالة اعتماده"[1].

من هنا أفرز تفاعل معظم العشائر والقبائل العربية مع هذا المعطى أشكالا من الأنظمة العربية السياسية. فكان أبرز أشكالها ما نعت ب " البدوقراطية " نسبة إلى محاولة المزج بين النظام البدوي والنظام الديمقراطي الغربي، أي الجمع، في صورة غير متناسقة، بين الأصالة والمعاصرة، الأصالة في عمق الممارسة باطنيا والمعاصرة في لونها وشكلها ظاهريا. إنّ "البدوقراطية هي نظام حكم سياسي حيث تكون، باختصار شّديد، الممارسة السياسية وفق الذّهنية القبلية وسواء أكانت هذه الممارسة على مستوى رجالات الدولة أم على مستوى المؤسسات التابعة للدولة وبصرف النظر عن كل أمر آخر وعن الأشكال التي ربما تأخذها هذه الممارسات فإنّ الشّائع والمنظور والمعاش أنّ هذه الممارسات إنّما تتم وفق هذه الذهنية" وقد أعطى خلدون النقيب هذه الممارسات مصطلحا آخر هو العقلية السياسية القبلية كما وصفت هذه العقلية أيضا بالديمقراطية القبلية"[2] "إنّ السلطة التي يمارسها شيخ القبيلة هي سلطة الأمر الواقع أو سلطة

---

[1] اسماعيل معراف، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2013، ص ص:31-32

[2] غسان الخالد: **البدوقراطية، قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية**، منتدى المعارف، الطبعة الأولى بيروت، 2012، ص128.

القانون المستند إلى الأعراف العشائرية وليس القانون الوضعي، من هنا إمكانية وصولها إلى سيادة حقيقية تتماشى مع تطور العصبية وفق ابن خلدون"[1]

وأمام تدفق سيلان الغزو الثقافي القادم من ضفة الآخر المغاير، وبين نّوايا المحافظة على روح المجتمع البدوي وعمق النظام القائم على الطاعة والولاء للشيخ ومواجهة فزاعات التّشتت والتمزق المجتمعي؛ شكلت المسّوغات الدينية ركائزا مقاوماتية قوية جدا لتحصين التراث من الانصهار والاضمحلال ولاستلهام الحلول أمام أي إشكال طارئ، كما شكلت القوة العسكرية مكابح ذاتية لقمع كل أشكال التمرد باسم الشرعية الثورية.

"فالسلطة السياسية تدرك تماما، كما ردده ابن خلدون عن دور الدين في توحيد القبائل. ولذلك عمدت منذ البداية إلى تنمية الشعور الديني، وهو ما لاحظه واعترف به المؤرخين الغربيين حتى أدركوا أنّ الشعور الديني هو الشعور الوحيد الذي يضمن التضامن، حيث ليس هناك حركة أشد وأخطر من تلك التي تقوم على أساس الدين"[2].

فحول العلاقة بين السلطة والجيش في العالم العربي، حدد عبد الاله بلقزيز بشأنها ثلاث أشكال[3] هـــــــي:

- جيش السلطة: هي صورة قابلة لأن تعاين من زّوايا ثلاث: الزاوية الاستعمالية- الوظيفية للجيش، ومن الزاوية الاستملاكية له، ثم الزاوية التحويرية لنصابه في المجتمع الوطني.

---

[1] غسان الخالد: مرجع سابق، ص75

[2] غسان الخالد: **البدوقراطية، قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية**، منتدى المعارف، الطبعة الأولى بيروت، 2012، ص80

[3] عبد الاله بلقزيز: "**السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة** "، مركز دراسات الوحدة العربية "الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، ديسمبر 2002، ص22-23.

- سلطة الجيش: نقرأ في هذه الصورة ثلاث معطيات: الجيش يتحول إلى نخبة سياسية. تحول السلطة أداة في يد الجيش، التحول إلى سلطة عسكرياتية شديدة الوطأة على الكثير من المجتمعات العربية.
- والجيش الأهلي: طرفيها هما الجيش والمجتمع المنفلت من عقال الدولة.

وأمام تزايد التقدم في أشكال التفاعل الدولي بين الحكومات وبين الشعوب خاصة في خضم مرحلة المّوجة الثالثة من التقدم الإنساني، بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، حيث هي وسائل الإعلام والاتصال تأخذ بأسباب التحول الاجتماعي القسري، معاندة كل أسوار التّحصين، مكسرة جهود الانزواء للأنظمة المنغلقة؛ هنا كان لابد أن يتم اللجوء إلى مخارج مألوفة ومنبثقة من ثنائية تراث الذهنية القبلية في تساندها مع الشرعية الثورية التي أتت بالاستقلال السياسي لمعظم الدول العربية.

ففي "ظل غياب السعي الجدي لبناء مؤسسات المجتمع المدني تحولت المؤسسة العسكرية إلى أهم قطاعات الدولة واوسعها حجما، والمتلقي للقسط الرئيسي من الميزانية السنوية للإنفاق الحكومي"[1] "مصادرة الحياة السياسية والفكرية والثقافية عمليا من قبل أنظمة الحكم وتطويع الحركات السياسية المعارضة والسماح لتيارات منها بالدخول إلى البرلمانات طالما أنها تشكل أقلية غير فاعلة وتضفي على الحكم طابعا ديمقراطيا شكليا"[2].

إن "الصورة السياسية العامة تسمح لنا بالملاحظة أن البلدان العربية التي لا يحكمها العسكر تخضع مداورة لنمط الحكم العسكري نفسه. ففي البلدان تلعب العائلة المالكة أو الحاكمة دور القيادة العسكرية، وترتكز في حكمها مباشرة على جيش نظام قبلي أو ديني. ولا نستغرب في هذه الحالة كيف أن الأمير سلطان بن

---

[1] منذر سلمان، منذر سليمان: "**وجهة نظر حول الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، "الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى ديسمبر 2002، ص86

[2] منذر سليمان، مرجع سابق، ص87

عبد العزيز ولي عهد المملكة السعودية قد بقي في منصبه كوزير للدفاع مدة تناهز الخمسين عاما"[1].

"إنّ الوضع الاستثنائي للمؤسسة العسكرية والأمنية في العديد من البلدان العربية قد يتحول تدريجيا إلى المدخل الطبيعي، وربما الوحيد والمتاح لهز الأوضاع الّرسمية إذا لاحت مؤشرات انهيار النظام وفقدان تماسكه تحت وطأة التحرك الجماهيري الغاضب والقادم من تفاقم الأحوال المعيشية، وتفشي البطالة واستمرار توفر صاعق التفجير القومي بعدم التوصل إلى حل عادل ودائم للمسألة القومية المركزية. إن اشتداد الضغوط السياسية والاقتصادية على الأنظمة العربية التي تعاني المديونية واستمرار انعكاس النتائج السلبية للكونية/ العولمة والركود الاقتصادي العالمي، وارتهان هذه الأنظمة لضوابط وقواعد صندوق النقد الدولي ومتطلباته سيفرض عليها عاجلا أم آجلا البدء باسترجاع العديد من المنافع والخدمات المميزة التي يتلقاها أفراد المؤسسة العسكرية والأمنية من جيشها الاحتياطي من الموظفين العسكريين والمدنيين، كما أن الهزات النّقدية التي ستنشأ بسبب التضخم وارتفاع أسعار المواد الأساسية وانخفاض القدرة الشرائية وقيمة العملة الوطنية، ستؤدي إلى هز صورة الاستقرار وستكون "صرخة" أفراد المؤسسة العسكرية والأمنية أقوى واندماجهم أسرع السيطرة في حركة الشارع الجماهيرية" [2]

- **المواجهة بين السلطة وحركات الاسلام السياسي؛**

إنّ علاقة السلطة والحركات الإسلامية في بلدان الوطن العربي، في سياق الانفتاح الديمقراطي، هي علاقة مواجهة ومعارضة بالدّرجة الأولى، على غرار الحركات العلمانية، خلقها أولا الفهم والتوظيف المتباين لنصوص الدين الإسلامي هذا من جهة أولى، كما حددتها رؤية كل طرف منهما للآخر، ونعني: "العالم الغربي" بوصفه غريما، أو صديقا أو منافسا أو لا شيء من هذا ولا ذاك، وفي:

---

[1] غسان الخالد: **البدوقراطية، قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية**، منتدى المعارف، الطبعة الأولى بيروت، ص26.

[2] منذر سليمان، مرجع سابق، ص ص91-92

"الملاحظ أنّ دور الحركات الإسلامية تزايد في الدول التي شهدت انفتاحا سياسيا ملحوظا خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين، كما هو الحال في مصر والأردن واليمن والكويت والجزائر، وهو ما يعني أنّ الحركات المعنية قد استفادت من الهامش الديمقراطي الذي شهدته هذه الدول. وعلى إثر ذلك، اتّجهت النظم الحاكمة في عدد منها إلى تضييق هذا الهامش والتدخل بأشكال مختلفة في العمليات الانتخابية لتحجيم دور الإسلاميين.[1]

ففيما تعلق بقضية تطبيق الشريعة الإسلامية "لقد شكلت، وتشكل هذه القضية مصدرا للاستقطاب السياسي والاجتماعي بين التيارات الإسلامية والعلمانية في العديد من الدول العربية، ففي الوقت الذي يطالب فيه الإسلاميون بتطبيق الشريعة الإسلامية ويطرحون شعار "الإسلام هو الحل"، يطالب العلمانيون من ليبراليين وقوميين وماركسيين بالفصل بين الدين والدولة، وفي الوقت الذي تنص فيه دساتير الغالبية العظمى من الدول العربية على أنّ الإسلام هو المصدر الرئيس أو مصدر رئيس للتشريع؛ وتؤكد فيه النظم الحاكمة على أنّها لا تصدر أي قوانين تتعارض مع الشريعة، فإن القوى والتيارات الإسلامية ترى أنّ الشّريعة غير مطبقة في الدول العربية أو مطبقة بشكل جزئي في أفضل الأحوال."[2] "يوظف الدين لحساب السياسة، فالنظم الحاكمة توظفه لتدعيم شرعيتها وتامين استمرارها أما الجماعات المناوئة لها فتوظفه لتبرير معارضتها لهذه النظم، ولتعزيز شعبيتها واستقطاب قطاعات أوسع من الجماهير في صفوفها"[3].

هذا الذي تمت الإشارة إليه بوضوح عند تشخيص ظروف تأسيس الحركة الإسلامية في الجزائر[4] وموقف وتأثير البيئة السياسية الداخلية والخارجية لتي احتضنتها كحركة سياسية، إثر الانفتاح على التعددية الحزبية سنة 1990، بعد أحداث 5 أكتوبر 1988.

---

[1] حسنين توفيق ابراهيم: **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، 2008، ص307.

[2] المرجع نفسه، ص304–305.

[3] المرجع نفسه، ص305.

[4] Aissa Khelladi : Les Islamistes Algeriens face au pouvoir, edition Alfa, Alger, 1992, p68/p44

"أكبر العوائق التي حالت دون تحقيق التحول الديمقراطي في الوطن العربي هو ضعف الحياة السياسية بشكل عام ومنظومة التعددية الحزبية بشكل خاص، حيث ظل هذا الكابح يحد من انتشار الفكر الديمقراطي في البلاد العربية، ولا سيما أنّ التّوجهات الجديدة للتحولات الديمقراطية تنبني أساسا على فكرة التنوع والتعدد في الحياة السياسية العامة" [1]

- **فشل التّجارب الديمقراطية:** نتيجة للإخفاق السياسي للأنظمة العربية، لتجذر الممارسات غير الشرعية، التي تغّذيها المعوقات السوسيو- مجتمعية، كالجهوية والحزبية والانتماءات العرقية والمذهبية، وكذا المصالح الشخصية التي تُّغذيها الأنانية وقيم الفردانية وضعف روح المواطنة وروح المسؤولية الجماعية غيرها وانحصار المشاركة السياسية في محيط القلة الحاكمة، إلى جانب تعثر جهود التنمية الاقتصادية عامة كمؤشر معبر عن فشل تحقق التنمية والتحديث السياسي بالأساس، هذا الذّي يقوم عليه الوعي السياسي الجماهيري والنضج الديمقراطي.

في هذا السياق أشار عمر فرحاتي إلى عديد هذه المعوقات[2] التي أسلفنا تناولها فيما سبق، حيث أنّ استمرار النخب الحاكمة الحالية وتكوينها الراهن...إنّ عملية اتخاذ القرار وتركيز السلطة السياسية في الأقطار العربية تكون بين حاكم أو جماعة صغيرة من المريدين أو التابعين، ذلك أن القيادة هي التي تقرر الشكل الذي تراه مناسبا لمشاركة بقية المواطنين في الحياة السياسية وليس امام الشعب سوى قبول القرارات السياسية المهمة.

- التوجّه السائد في الأنظمة العربية بعدم احترام حقوق الإنسان...، ومن ذلك أنّ أربعة دول لا تأخذ كلية بمواثيق دستورية مكتوبة، وهي العربية السعودية وعمان وجيبوتي وليبيا، وأن ثلاثة أقطار أخرى ممن لها

---

[1] اسماعيل معراف: **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2013، ص43.

[2] عمر فرحاتي: **معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، عدد 29، جوان 2008، ص ص41 –42

دساتير مكتوبة قامت بتعطيلها كليا أو جزئيا، وهي السودان والكويت والبحرين وفرضت عشرة منها قوانين الطوارئ أو نظم الأحكام العرفية لسنوات طويلة حتى غدت في بعضها بمثابة دستور ثاني، وهذه الأقطار هي مصر وسوريا والأردن والعراق والكويت والبحرين والصومال وموريتانيا والجزائر والسودان.

- عدم تطبيق النصوص الدستورية، رغم إقرار هذه الدساتير بمبدأ المساواة والتعدد، إلّا أنّه عند تحليل الواقع نجد:
  - تصطدم الضمانات والحقوق بكثير من العوائق التي تعترضها فمعظم الدساتير العربية تحيل تنظيم الممارسة الحقوق المختلفة إلى القوانين وبعضها يتضمن نصوصا وشروطا سياسية تطيح بالضمانات التي سبق ان اخرتها
  - يلاحظ أنّ السلطة محتكرة من يد فئة هي بذاتها التي أقرت المشاركة السياسية.
- محدودية حجم القوى الاجتماعية الحديثة وأدائها، واستمرار اعتبار القبيلة وحدة التنظيم الاجتماعي،
- غياب معارضة سياسية قوية قادرة على إحداث التغيير بأفكارها وتوجهاتها ومواقفها،
- القيود الكثيرة المفروضة على التعددية السياسية وعلى نشأة الأحزاب وعملها،
- غياب أو تعطيل المشاركة السياسية،
- ضعف المؤسسات التمثيلية،
- تفشي ظاهرة قمع الرقابة.

إنّ جوهر الإشكال، كما يخلد في تصورنا، إنّما هو استمرار الولاء السياسي والتنظيمي في مختلف المؤسسات المجتمعية للقطاعين الرّسمي وغير الرّسمي، على إدمان مبايعة أسس واعتبارات سوسيو ثقافية، لا تخدم في تكوينها، كمال متطلبات العدالة

والمساواة والإخاء والحرية وحقوق الإنسان بوصفها حاجات للإنسانية المعاصرة...سواء على صعيد المؤسسات كما على صعيد الأفراد، باعتباره، أي الولاء السياسي المجتمعي نّابعا من ترسبات خبرة تاريخية تمتزج فيها عديد الاسهامات، باختلافاتها وتناقضاتها الثقافية في بعضها وتكاملها وتساندها في بعضها الآخر، فلا هي منتج ديني في صورة مرجعية إسلامية محضة، ولا هي منتج مجتمعي في صورة عادات وتقاليد عرفية محضة ولا هي منتج وضعي قانوني دولي في صورة دساتير إنسانية عالمية محضة، ولا هي منتج وضعي قانوني خاص في صورة اجتهاد تشريعي جمعي محلي محضة، إنّ هذا المستحلب اللا متجانس من حيث العادات والتقاليد والأحكام والقيم والأخلاق والمعايير الناظمة للشّأن العام ولبّنية الرّوابط والشّبكات العلاقات الاجتماعية؛ أنّى له أنّ يلتئم في بوتقة واحدة ولا يستقيم لها حال في تحقيق التكامل والتساند كوسيلة، والتقدم والرّفاهية المجتمعية كغاية.

إنّ" أكبر العوائق التي حالت دون تحقيق التحول الديمقراطي في الوطن العربي هو ضعف الحياة السياسية بشكل عام ومنظومة التعددية الحزبية بشكل خاص، حيث ظل هذا الكابح يحد من انتشار الفكر الديمقراطي في البلاد العربية، ولا سيما أن التوجهات الجديدة للتحولات الديمقراطية تنبني أساسا على فكرة التنوع والتعدد في الحياة السياسية العامة"[1]. فالحديث عن **الممارسة السياسية** للأحزاب والحكومة في الوطن العربي كما في الجزائر يدور جلّه حول مفاهيم مفعمة بالظلام والسّلبية، كالإفلاس السياسي، والهشاشة السياسية الظلام السياسي، الفقر السياسي، النظام الشمولي، الاستبدادي الظالم، الديمقراطية الصورية أو الشكلية، القهر الاجتماعي، مصادرة الحريات، التعتيم المؤسساتي، الإرهاب الاداري الأساليب والأدوات التقليدية، الموروث الثقافي، النظام القبلي، التفكير العشائري القرابي والجهوية، أما عن وصف وضعية **المشاركة السياسية** نقف على توصيفات مثل الاستقالة السياسية، غياب الوعي والثقافية السياسية، عدم الثقة بين الطبقة الحاكمة والقاعدة المحكومة، السّلبية السياسية، مقاطعة السياسة، العزوف السياسي، وهلمّ جّرا. فيما يستدعي النقاش حول طبيعة **التنمية السياسية** حضور مؤشرات، كغياب الإرادة السياسية، الاغتراب

[1] اسماعيل معراف: مرجع سابق، ص43.

المجتمعي، الفوضى السياسية، اقصاء النخبة الفكرية، تهميش الكفاءات، غياب التنشئة السياسية للنّشء، هشاشة وفقر المؤسسات الإعلامية والتعليمية في مجال التّعبئة والتنشئة الأكاديمية. بينما يشكل المستقبل والتغيير؛ الأمر المخيف، الأفق المجهول، والمجهول الصّامت، حصر المشاركة السياسية كلها في ممارسة الانتخابات المبنية على الولاء والطاعة كميكانيزم للذهنية القبلية.

- **بعض أهم المعوقات والتّحديات الخارجية:**

من الواضح والمؤكد أن ثمة معوقات تتعلق بالمسافة الزمنية الفاصلة بين مستويات التقدم والتنمية في العالم الحديث، بين العالم المتطور عسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا وعلميا واعلاميا وبين العالم المتخلف في هذه المجالات، حيث تعين احداث تغيرات هيكلية وجوهرية شاملة في منظومة التفكير ومنظومة الممارسة بناء على تفكير استراتيجي جّاد وحيّ يتكفل بتحقيق حاجة هذه الدول للحقا بالركب المتقدم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ صعوبة التخلص والتّخلي عن الموروث لقداسته وأيضا مزاياه، والبحث عن بديل للنظام الديمقراطي الحديث يعد حلما أكثر من مستحيل، الأمل فيه سيموت عند عتبة قمّة النّقاش العربي –العربي حول الفكرة كمشروع. ولهذا نحاول عرض أهم التحديات والصعوبات التي تشكل عقبات في طريق الوعي الديمقراطي في الوطن العربي فيما يلي:

- **النزاعات العربية – العربية والحروب الأهلية:**

إنّ الوضع الخارجي للأمة العربية الإسلامية يكشف عن حالة التمزق والتّشرذم حول الغايات والأهداف، وحول الاستراتيجيات وأبسط الإجراءات، وكذا حول الولاءات والانتماءات الايديولوجية والتكتلات الدولية، ما يجعل من مشروع التكامل العربي الاقتصادي والوحدة السياسية العربية مجرد حبر على ورق لا يبرح مذكرات التفاهم العربية، هذا يبرز بوضوح خلال اجتماعات قّمة الجامعة العربية، حيث مباحثاتها لم تجدّي يوما نفعا يذكر في مسيرة تشكلها منذ سنة 1946، أما داخليا؛ فالوضع لا يحسد عليه أحد؛ حيث تنتشر بشّدة ثقافة التعتيم أين تُغيّب الشفافية، وثقافة ممارسة التّضييق على الحريات العامة، أين يُغيّب احترام المواطن، ومنع الاحتجاجات والتظاهرات السّلمية، أين يُغيّب الحوار والتفاوض المباشر نّاهيك عن ثقافة حيّاكة المؤامرات الداخلية والكيد للغير

أين يتم تسّخير كافة الجهود والقدرات لضرب الأبناء والأخوة بدلا من توجيهها للأعداء والمنافسين الحقيقيين.

ومن أمثلة هذه الحروب العسكرية والنزاعات الحدودية والحساسيات السياسية العربية–عربية، وعربية – إسرائيلية أو ايرانية، من أمثلة الحروب العسكرية نذكر حرب العراق – الكويت سنة(1990–1991)، وحرب التحالف السعودي الإماراتي على اليمن ضد الحوثيين والحرب الاسرائيلية–الفلسطينية، وحرب المغرب ضد جمهورية الصحراء الغربية، ومن أمثلة النزاعات الحدودي نذكر الصراع الحدودي بين المملكة السعودية ودولة البحرين، والنزاع بين مصر والسودان، وبين السودان في الشمال ودولة السودان في الجنوب، والنزاع بين لبنان واسرائيل، وسوريا واسرائيل حول منطقة الجولان. ومن أمثلة الحساسيات السياسية التاريخية والاقتصادية نجد الحساسية بين المغرب والجزائر بسبب موقفها من قضية الصحراء الغربية ولبوليساريو، والحساسيات العربية – عربية بسبب اختلاف أشكال التعاون الدولي كالخلاف السعودي السوري بسبب توافق سورية مع ايران، والحرب السعودية واليمنية نتيجة للحساسيات مع ايران ودورها في دعم الحوثيين، والخلاف بين تركيا والسعودية بسبب مقتل الصحفي خاشقجي في ديسمبر 2018، وأيضا الخلافات السياسية بين دويلات الخليج العربي والتي تبرز بحدة في مجلس دول الخليج، ومشكلة قطر مع كل أولئّك بسبب موقفها من ثورة مصر.

- **الضغوط الدولية الاقتصادية:**

شكل بروز العولمة أو الأمركة إلى جانب تجسد الاتحاد الأوربي عاملا حاسما في إجبار أغلب الدول العربية كما بلدان العالم، على الانخراط في حملة التحول الديمقراطي وتبني فلسفة النّموذج الجديد، مدعوما بترسانة وسائل اتصال متطورة تكنولوجيا وعابرة للحدود، إلى جانب صناديق التفكير من جامعات ومراكز بحوث علمية متطورة، أين استحال الاستعمار العنيف إلى استعمار نّاعم واستحال الجدل إلى اختراق حالم. ما استوجب تطبيق الرأسمالية كنظام اقتصادي وتبني الديمقراطية كنظام سياسي، والعلمانية كنهج علمي وفكري وتعلمي، ونمط الاستهلاك الغربي كثقافة شعبية عالمية.

وبطبيعة الحال فإنّ ما ساعد في تكامل قوى الضغط هو فعالية المؤسسات المالية العالمية كالصندوق العالمي والبنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة الدولية GATT والشركات المتعددة الجنسيات، والتي بيدها تتم ترسيم آفاق السوق الحرة في العالم الحديث. إن القواعد وشروط العمل النّاظمة لأشكال منح المساعدات والاعانات والقروض الدولية؛ تحتكر ميزة التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتخلفة، وبهذا وعبر هذه الآليات المؤسساتية، يتم تبرير التدخل المشروع لتكريس أشكال الهيمنة المختلفة سياسيا وثقافيا وعسكريا، ومنه على سبيل المثال فرض تطبيق مبادئ وقيم الديمقراطية (الحرية الإباحية، المساواة دون تمييز، التعددية الحزبية، الشفافية، العدالة..) كشرط للحصول على الاعانات أو القروض أو الاندماج في الهيئات الدولية كمنظمة التجارة العالمية.

إنّ التدخل القسري قد يفضي إلى إحداث بعض التحول الديمقراطي في أحد جوانب الضّيف الجديد كنظام سياسي صار واقعا ماثلا في أغلب المجتمعات العربية، غير أنّه يبقى هيكل دون روح، لكونه ضيفا لا مرحبا به، إمّا لعدم الاقتناع المجتمعي عامة به بسبب التعارض والتناقض ببين الجديد والقديم، والإيمان بقيمة مكونات ومبادئ المنظومة القيمية الخاصة من جهة أولى كحالة البلاد الإسلامية وإيمانها بمبادئها حول حقوق الإنسان وضبط مفاهيمها من هذه المرجعية بالذات، وإمّا بسبب انخفاض الوعي المجتمعي والتخلف الفكري عامة. من جهة ثانية، وإمّا تنّفيسا عن مشاعر القهر والكبت والحقد التاريخي، والتعبير عنها من خلال مخالفة ما هو واجب ومعاندة ما هو مفروض من الخارج بالقهر. وهذه مواقف نشهدها في الممارسات السلوكية لعامة الدول الإسلامية والعربية منها وكمثال موقف الرئيس المصري الفتاح السيسي مؤخرا مما تضمنه من تلميحات صريحة خطاب الرئيس ايمانويل ماكرون الموجه اليه في مؤتمر صحفي إثر زيارته للقاهرة في شهر جانفي2019، حيث تضمن الاشارة إلى ضرورة احترام مصر مبدأ حرية التعبير كمبدأ من مبادئ الديمقراطية وحقوق السجناء أيضا كمبدأ من مبادى حقوق الإنسان حسب ما نصّت عليها الأعراف الدولية وبنود هيئة الأمم المتحدة.

- **الضغوط الدولية السياسية:**

بالطبع يتفرد الإسلام دون سواه من الأديان بكونه نظام حياة شامل وكامل يتدخل في كل صغيرة وكبيرة تخص الإنسان والمجتمع سواء كان مسلما أو غير ذلك، هذا الذّي جعل من خطابه مجلبا لخوف البّقية من غير المسلمين في العالم، فهو عقيدة ونظام اجتماعي كامل وفذّ، ومنافس اقتصادي وسياسي قوي وخطير له من القوة والثّبات ما يجعله مُناهضا ومُفنّدا للكثير من المقولات الفكرية التي تنهض عليها ممارسات وخبرات الأنظمة الوضعية سواء كانت اشتراكية أم ليبرالية أو بينية، ولهذا فالخوف منه ليس جديدا بل هو إنّه قديم جدا غير أنّ الجديد فيه هو بروز براثن فشل الأنظمة الوضعية وتراجع الثّقة في منتجات العقل البشري المعاصر؛ جعل منه البديل المرتقب(الفريد هوفمان)[1] ولهذا فإنّ الخوف الفظيع المرتقب ليس من لدّن الحركات الإسلامية بوصفها ممارسة للإرهاب وأعمال العنف تّجاه الأبرياء فهذه يمكن معالجتها، بل إنّه الرّعب من نجاح سُّمعة هذا النظام واستثمارها في تحقيق مشاريع التنمية المستدامة بوصفها أحد أهم غايات النظام الديمقراطي والتي فشل النظام الذّي أنجبها من بلوغها. إذن محور الحرب إنّما هو غرضه الهيمنة على العالم ودحض المنافسة، لتكريس التّبعية خدمة لأغراض المصالح الشخصية لثلّة من البشر «الغربيين» ولثلّة من الدول «أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية» ولثلّة من الأعراق «العرق الآري» ولثلّة من المتدينين «المسيحيين». ولهذا لا نعجب من المتعنت الربط بين أعمال الإرهاب والإسلام في وسائل الإعلام الغربية[2] وحتى في أعمالها السينمائية وفي شعاراتها وفي أحلامها عند اليقظة وعند النوم.

يقول فولر(Fuller,G. E) :" إن اتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي وتحول نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية خلق ضغطا متزايدا على الأنظمة التي كانت تعادي الفكر والممارسة الديمقراطية، ناهيك عن أن النظام الدولي الذي بدأ يتشكل بعد انهيار القطبية الثنائية قام بممارسة ضغوطات كبيرة على الدول النامية بغية إجبارها

---

[1] انظر: ويلفريد هوفمان: **الإسلام البديل**، ترجمة غريب محمد غريب، الرياض، مكتبة العكيبان، 1997.

[2] انظر: عماد الدين خليل: **نظرة الغرب إلى حاضر الإسلام ومستقبله**، الطبعة الحادية عشر، بيروت، دار النفائس، 1999.

على مراجعة أوضاعها الداخلية بشكل يجعلها تتوافق مع المفاهيم والمقاربات الديمقراطية المطروحة على المستوى الدولي"[1].

"من المؤكد أنّ الهجمات التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر سبتمبر /ايلول2001، وما ترتب عليها من تداعيات ستجعل من هذه القضية ساحة أساسية للتفاعل بين الإسلام والسياسة في الوطن العربي خلال السنوات القادمة، وذلك نظرا لاعتبارات عديدة منها: أن الحملات الإعلامية الغربية بصفة عامة، والأمريكية على وجّه الخصوص، التي استهدفت الإسلام والمسلمين، والإجراءات والاعتداءات والمضايقات التي تعرضت لها الجاليات الإسلامية الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى سوف تسهم من دون شك في تغذية مشاعر العداء والكراهية للغرب في الدول العربية والإسلامية، كما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تتقدم بمطالب وتمارس ضغوطا على العديد من النظم العربية لاتخاذ اجراءات قمعية ضد أحزاب إسلامية مشروعة، ولها تمثيل في البرلمان في بعض الحالات، كما هو الحال بالنسبة الى حزب الله في لبنان، فضلا عن مطالبتها بتغيير مناهج التعليم الديني، التي ترى واشنطن أنها تسهم في نشر التطرف"[2] حظر حزب الله من النشاط السياسي في بريطانيا واعتباره مجرد حركة ارهابية شهر فيفري2019، اجهاض مشروع الدولة الإسلامية في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 الضغوط بشأن تغيير مناهج التعليم خاصة الديني باسم الاصلاحات التعليم وعولمة نموذج التعليم العلماني الجامعي (ل م د) في العالم الإسلامي مع التركيز على بعض المقاييس المدرسة في كليات العلوم الإسلامية كما هو الحال على التعليم السعودي "مقياس الجهاد ".

كما أنّه دين يمتلك كفاءة ومقدرة منقطعة النظير على مواجهة أعتى رّياح التّغيير ولهذا فإنّ الديمقراطية نظام تم استنباته في واقع مغاير ثقافيا واجتماعيا وحضاريا، فإنّ نقل شتلاته إلى ربوة أخرى مغايرة لن تؤتي الثمرات ذاتها، فلن يكون مجديا الايمان بتطابق جميع المفاهيم حينما نأتي إلى التدقيق في مضامين المبادئ والشعارات الديمقراطية. فالمساواة والحرية مثلا تختلف مفهوماتيا في الإسلام عنها في الأنظمة

---

[1] نقلا عن: اسماعيل معراف: **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2013، ص100

[2] حسنيين توفيق ابراهيم: **النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، 2008، ص310.

الوضعية. فلا حرية مطلقة في الإسلام إلّا لمن اتخذ من الإسلام دينا، ولا مساواة مطلقة بين بني البشر في الإسلام، فأمّة محمد (ص) في اعتقاد المسلمين هي خير أمة أخرجت للناس. وهكذا مثل هذه المفاهيم لابد أنّ تصطدم بمفاهيم مشابهة من لدّن أديان مغايرة كاليهودية مثلا حيث يسود الاعتقاد بمقولة " شعب الله المختار "، وهكذا لن يحصل اتفاق بين جموع الشعوب المختلفة دينيا، إلاّ بسيادة أحدها على العالم. وبوصف الإسلام ثاني ديانة انتشارا في أوروبا بعد المسيحية الكاثوليكية؛ فإنّ هذا الأمر أيضا أصبح يشكل تهديدا[1] كبيرا لمستقبل أوربا والحضارة المسيحية في عقر دارها.

"يلجأ بوازار إلى الخبرة التاريخية لكي يؤكد، بل يشدد «على صلاحية الإسلام للزمن الراهن»، ولكل زمن ات بطبيعة الحال، فإنّ وراء هذه الخبرة وتلك الصلاحية « قناعة دينية» تحمل « ديمومتها » التي تتجاوز نسبيات الزمن والمكان. وما يلبث بوازار أن يلخص الأمر كله بهذه الكلمات "لسوف يستعيد الإسلام مصيره دون ريب إذا حكمنا عليه من خلال القدرة الخارقة التي أثبتها تاريخيا على التكيف والانبعاث"[2]. يستقرئ أرنولد توينبي ما يمكن أنّ يقوله التاريخ بصدد مستقبل الإسلام قائلا: " فإذا كان للسوابق التاريخية أي معنى عندنا وهي اشعاعات الضوء الوحيدة التي يمكن أنّ نلقيها على الظلمات التي تكتنف مستقبلنا فإنّها تنذر بأنّ الإسلام ...قادر على التأثير في المستقبل بأساليب عدة تسمو على فهمنا وإدراكنا"[3]

"كما يؤكد بوازار أنّ ليس أمام الدول الإسلامية أي خيار بديل لبناء مستقبلها وأنّ ليس على المفكرين المسلمين أن يعُدّوا بناء "ايديولوجيا" فهذا أمر حاصل، إنما عليهم أنّ يُخلّصوا الإسلام من ثقل التقاليد المتراكمة، فيعود كما كان في البدء: تحرير العقل وثورة الفكر الحّر وتّوطيد الإنسان"[4].

---

[1] نادية عيشور: **الإسلام كما يراه الغرب: بين ممارسات الواقع وتنبؤات المستقبل**، منشورات جامعة فيلادلفيا–الأردن أفريل 2006. الرابط: www.philadelphia@edu.go

[2] عماد الدين خليل: **نظرة الغرب الى حاضر الاسلام ومستقبله**، دار النفائس، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى 1999، ص109

[3] المرجع نفسه، ص109.

[4] المرجع نفسه، ص108.

يمكن أنّ نلاحظ امتلاء العقيدة والشريعة الإسلامية بمقومات كلها نّابضة بالحياة تمتلك زمام صلاحية التمكين ضمن بعدي زمان ومكان، لها قابلية التعاطي والحوار مع الآخر كما لها قوة الاقناع بالمنطق والحسم بالنتيجة.

خـــاتمة:

نخلص في نهاية هذا البحث إلى إثارة جدل قديم نطرحه في ثوب جديد، يتعلق الأمر بإشكالية التعارض في صميم المبنى والمعنى لجهاز المفاهيم حول مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، بوصفها القاعدة التي على أساسها تنشب معظم الإشكالات حول انجاح مشروع التحول الديمقراطي في البلدان العربية الإسلامية.

ففي معظم سياسات هذه الدول يكون الدين أي الإسلام – كحالة الجزائر– مصدر التشريع الأول تليه القوانين والدساتير الدولية كمصدر ثان، ثم تّواليا الدساتير والقوانين الوضعية الوطنية في المرتبة الأخيرة، حيث يخلق التّعارض في كيان الجهاز المفاهيمي تراجعا ليس في تطبيق أحدهما بل في تطبيق كلاهما معا، إذ يتم تحت الاستجابة للضغوط الداخلية والخارجية ومصادرة الحريات الكاملة للدول والشعوب في اختيار أنظمتها، يتم اللّجوء إلى استراتيجية التّلفيق أو التّوليف وتشكيل قاسم مشترك، يعد القاعدة التي تلبي الحاجة الملّحة إلى ايجاد مخارج ترقيعية لإرضاء جميع الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية على حساب أبعاد واسقاطات تشّبه النظام السياسي الممارس (ليست دولة دينية وليست دولة علمانية).

هذا من جهة أولى، ومن جهة أخرى فإن طغيان الموروث الثقافي وعلى رأسه الأعراف والعادات والتقاليد في مسرح حياة الممارسات الاجتماعية، على حساب أحكام دينية شرعية يكون دافعا قويا لصعود التيار الديني المتشدد في صورة حركات دينية وبروز ظاهرة الإرهاب الديني داخل كيان الدولة العربية الإسلامية الواحدية، حيث ساهمت وسائل الإعلام والمعلوماتية عبر الانترنت والإنترانت ومواقع التواصل الاجتماعي على نشر القيم والثقافة الدينية والفتوى لمختلف المذاهب والطوائف الدينية مما ترتب عنه وجود أنماط جديدة من التكتلات والتحزبات الدينية المواجهة لمجتمعاتها الأم بالدّرجة الأولى مع التفافها حول نظيراتها في مختلف البلدان في العالم وهو وجّه من وجوه تداعيات العولمة. حيث أن وّعي الجماهير بالدين ساهم في تراجع منسوب الثقة

والمصداقة تجاه الأنظمة الحاكمة التي لا تفتأ تلجأ إلى توظيف الدين كمسوغات اجتماعية لتبرير الواقع القائم عبر مختلف مؤسسات التعليم والتنشئة الأكاديمية للدولة.

من هنا كان انفصال سلطة الدين عن سلطة النظام السياسي في مخيال المجتمعات العربية الحديثة عاملا مهما في زيادة العزوف عن المشاركة السياسية وتأزم الوضع الاجتماعي، ومنه مثلا حالة تحريم القيادة النّسوية في المملكة السعودية ثم إصدار فتّوى جديدة بإباحتها. وأمام هذا الوضع يصعب تحقيق مآرب التنمية والتحديث السياسي في الوطن العربي.

كما يصعب تألق النظام الديمقراطي في عالم جديد بصدد الأخذ بأسباب التّحول من النظام أحادي القطب إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، إذ توحي آخر الأحداث العالمية على السّاحة السياسية مخاض وضع جديد مفتوح أمام تجاذبات جيو سياسية وفكرية تفضي إلى ميلاد خارطة علاقات دولية غير متوقعة من مسار تطور المجتمعات البشرية.

التوصيات

- **مراجعة المنظومة الثقافية وتخليص العقيدة الصحيحة من الشوائب البشرية**، هذا الذي أيّده ودعا إليه عديد المفكرين العرب وحتى الغرب، مثل هوفمان ومحمد أركون وبوازا، حيث يؤكد بوازار أنّ " ليس أمام الدول الإسلامية أي خيار بديل لبناء مستقبلها وأن ليس على المفكرين المسلمين أن يعُدّوا بناء "ايديولوجيا" فهذا أمر حاصل، إنّما عليهم أنّ يُخلّصوا الإسلام من ثقل التقاليد المتراكمة، فيعود كما كان في البدء: تحرير العقل وثورة الفكر الحر وتّوطيد الإنسان"[1].
- **إعادة النظر في قواعد وشروط الاجتهاد الديني ومنه فقّه النّوازل**، بما يحقق التأويل الصحيح والعادل دون تحيّز ذكوري أو أنوثي، الأمر الذّي يقتضي رفع الإقصاء على المرأة المسلمة لتعلم الفقّه كله والمشاركة مع الرجل المسلم في مجال الاجتهاد الديني.
- **التدخل السوسيولوجي** مطلوب وجميع الدراسات الاجتماعية بوصفها الأرضية التي يجب على الفقهاء الاستناد عليها عند الإفتاء في المسّائل المستحدثة ' فقه النّوازل'.

[1] عماد الدين خليل، المرجع السابق، ص108.

- **التأسيس لمنظومة التوافق الإنساني**؛ قيم الديمقراطية، الأخلاق العالمية، الديانة الإنسانية، السلام العالمي، الفطرة السليمة، الحقوق، تحتاج الى قواعد ضبطية ومفاهيم اجرائية يتعين على أهل العلم والسياسة والدين الجلوس إلى طاولة الحوار والتفاوض بشّأن التنسيق والتوافق العالمي حولها لتحقيق حلم التعايش السلمي والإخاء الإنساني.

قائمة المراجع:

1. الأب وليم سيدهم اليسوعي: **المواطنة عبر العمل الاجتماعي والعمل الميداني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007.
2. إبراهيم مشروب: **المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة**، دار المنهل اللبناني، ط 2، 2004.
3. اسماعيل معراف: **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013
4. أمين هو يدي، «**الإسلام والغرب**»، سلسلة كتاب العربي، الطبعة الأولى، العدد 49 2002 .
5. بطرس البستاني: **قطر المحيط، قاموس لغوي ميسر**، مكتبة لبنان ناشرون، ط 2 1995.
6. الحبيب الجنحاني: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، منشورات الزمن، كتاب الجيب 49، الرباط، 2006.
7. حسنيين توفيق ابراهيم: **النظم السياسية العربية ، الاتجاهات الحديثة في دراستها** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، 2008.
8. ديب علي حسن: **الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الإمبراطورية**، الطبعة الأولى، دمشق، دار الأوائل، 2002.
9. عادل سعيد بشتاوي: **تاريخ الظلم العربي في عصر الانظمة الوطنية**، المؤسسة الوطنية للدراسات والنشر، بيروت–لبنان، الطبعة الاولى، 2005.

10. عبد الاله بلقزيز: "**السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة** "، مركز دراسات الوحدة العربية، "الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت– لبنان، الطبعة الاولى، ديسمبر 2002.
11. عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الاجتماع السياسي**، دار النهضة العربية بيروت، د ت.
12. عبد الهادي الجوهري: **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1998.
13. عدنان أبو مصلح: **معجم علم الاجتماع**، دار أسامة المشرق الثقافي، الأردن، ط1 2006.
14. عماد الدين خليل: **نظرة الغرب إلى حاضر الإسلام ومستقبله**، الطبعة الحادية عشر بيروت، دار النفائس، 1999
15. غازي الصوراني: **التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة (رؤية نقدية)**، الطبعة الثانية، عمان– الأردن، 2009.
16. غسان الخالد: **البدوقراطية، قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية**، منتدى المعارف، الطبعة الاولى، بيروت، 2012.
17. لطيفة إبراهيم خضر: **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم**، عالم الكتب، ط 1، 2006.
18. محمد الاصمعي محروس سليم: **الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005.
19. محمد المبارك: **العالم الإسلامي المعاصر**، ط3، بيروت، دار الفكر العربي، 1992.
20. محمد بن سالم السيجاني: **أستاذ المرأة**، دار الشهاب، الجزائر، دت.
21. محمد سليم قلاتة: **التغريب في الفكر والسياسة والاقتصاد**، الجزائر، وحدة الرغاية 1990.
22. مصطفى خلف عبد الجواد: **نظرية علم الاجتماع المعاصر**، الطبعة الأولى، الأردن عمان دار المسيرة، 2009.
23. مصطفى محمد الطحان (إشراف) **حاضر العالم الإسلامي**، المركز العالمي للكتاب الإسلامي ،1992.
24. مفيدة محمود إبراهيم: **المرأة العربية والفكر الحديث**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي عمان الأردن، 2000.
25. موسى محمود ابو حوسة: **دراسات في علم الاجتماع الأسري**، منشورات عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية/عمان، 2000.

26. نادية سعيد عيشور: **الصراع الاجتماعي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان– الأردن، 2013.

27. هبة مال الدين العابدين: **استطلاع رأي المرشحات لعضوية مجلس الشعب لعام 2000 في المشاركة السياسية للمرأة**، الطبعة الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث وقياسات الرأي العام، القاهرة، 2005.

1. Aissa Khelladi **: Les Islamistes Algériens face au pouvoir**, Alger, édition ALFA ,1992.
2. E mile Durkheim (2006): **Eduction et sociologie**, 9e édition « Quadrige » /puf , Paris.
3. -Gilles Manceron : **Algérie comprendre la crise**, Bruxelles, éditions complexe, 1996.
4. Jean Baudrillard (2008): **La Société de Consommation**, folio essais, édition Denoël, France.
5. Lahouari addi (1999): **les mutations de la société angérienne, famille et lien social dans l'Algérie contemporaine**, édition la découverte, paris XIIIe, p : 105.
6. Noan Chomsky : **Raison et liberté : sur la nature humaine, l'éducation et le rôle des intellectuels**, préface de Jacques Bouveresse(2011) : Tarik éditions, Casablanca, Maroc.
7. Paul Salem: **Conflict resolution in the Arab world selected essays**, American university of Beirut, Lebanon, 1997.
8. Pierre Bourdieu (1998): **la domination masculine**, éditions du seuil, paris 6.
9. -Roporters sans Frontières : **Le Drame Algérien, Un peuple en otage**, La couverte, Paris, 1996.
10. Serge Bosc (2008) : **Sociologie des classes moyennes**, éditions la découverte, paris.

المجلات الدورية:

1. **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة محمد خيضر–بسكرة، عدد 29، جوان 2008
2. **مجلة الفكر**، العدد10، جامعة محمد خيضر– بسكرة
3. **مجلة الأسرة والمجتمع**، جامعة الجزائر2، العدد1، 2018.
4. **مجلة مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر**– جامعة بسكرة، الجزائر العدد الخامس، فيفري2018.

المواقع الالكترونية:

نادية عيشور: **الإسلام كما يراه الغرب: بين ممارسات الواقع وتنبؤات المستقبل**، منشورات جامعة فيلادلفيا-الأردن أفريل 2006. الرابط: www.philadelphia@edu.go

تصفح محرك البحث الموقع www.google.com

Hp/www.mediérraneas.org/article.org/artticle.php3 jd-article=6 ; heure : 10.30-11.36, 18/4/2007

الرسائل الجامعية:

1. بلوصيف الطيب: **المجتمع المدني والدولة- دراسة سوسيو سياسية "الجزائر"** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع السياسي جامعة لخضر الحاج- باتنة، 2012-2013.
2. شفيق احمد عبد الرحمن ابو حشيش: **النظام السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، تونس نموذجا**، اطروحة مقدمة لمتطلبات الحصول درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة عزة، 2014.
3. مصطفى بلعور: **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية – دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والاداري، اشراف حسين بوقارة، جامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر، 2009-2010، منشورة الكترونيتا.
4. نهى محمد امجد نافع: **المشاركة السياسية للمرأة في مصر ما بين 1981-2002**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، إشراف الأستاذ الدكتور: عبد المنعم المشاط وعلي ليلة، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2003.

العولمة والتحولات الاقتصادية

أ د ليلى قطاف*

مقدمة:

لقد شهد العالم تحولات وتغيرات سريعة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين حيث تطورت التجارة الدولية وزادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما برزت التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتعددت أشكال العلاقات العابرة للحدود بين مختلف الدول، بل وأكثر من ذلك؛ التطور المذهل في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال تطور وسائل الاتصال وظهور شبكة الانترنت ما نتج عنه تأثر النظام الاقتصادي العالمي بهذه المستجدات.

ولقد أثرت العولمة على الناس والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، كما أثرت تأثيرا كبيرا على التنمية المستدامة. وبفضل التغيرات السريعة في التكنولوجيا وزيادة تنقل السلع والخدمات ورأس المال والعمالة، فقد غيرت العولمة خلال العقود الماضية الاقتصادات والمجتمعات والبيئة الطبيعية، وجعلت عالمنا أكثر ترابطا من أي وقت مضى.

إن الاتجاهات الكبرى التي تتعلق بالعولمة هي: التحولات في أسواق الإنتاج والعمل؛ والتقدم السريع في التكنولوجيا؛ حيث يشير الاتجاه الأول إلى أثر التغيرات في الإنتاج على أسواق العمل التي أدت إلى فقدان الوظائف، لاسيما في قطاع الصناعات التحويلية. وترتبط هذه الاتجاهات التي تشهدها أسواق العمل بارتفاع التفاوت في مستويات الدخل، وتفاقم هذا التفاوت في غالبية البلدان حول العالم. ويرتبط الاتجاه الكبير الثاني ارتباطا وثيقا بالاتّجاه الأول، من حيث صلته بالتطور والتقدم السريعين في التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي، التي أثرت أيضا على

* أستاذة التعليم العالي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس- سطيف1/الجزائر

قطاع العمل. وفي حين أن هذه الابتكارات يمكن أن تكون عاملا محفزا للتنمية المستدامة إلا أنّها قد تجعل البلدان التي لا تستطيع الوصول إليها تتخلف عن الركب.

وانطلاقا مما سبق نطرح التساؤل التالي:

ما هو دور العولمة في التحولات الاقتصادية الراهنة؟

وللإجابة على هذه الاشكالية ارتأينا تجزئة التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية آتية:

- كيف يمكن للعولمة الاقتصادية أن تحدث تغيرات وتحولات على التجارة بين الدول؟
- ما هو دور مؤسسات العولمة؟
- كيف أثرت العولمة الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري؟
- ما الذي دفع بالجزائر إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق؟

أولا: الاطار النظري والمفاهيمي للعولمة والعولمة الاقتصادية

العولمة ترجمة لكلمة "Mondialisation" الفرنسية، بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، والكلمة الفرنسية المذكورة إنما هي ترجمة "Globalization" الإنجليزية التي ظهرت أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل. فهي إذا مصطلح يعني جعل العالم عالمًا واحدًا، موجهًا توجيهًا واحدًا في إطار حضارة واحدة ولذلك قد تسمى الكونية أو الكوكبة[1].

عرفها مارشال ماك لوهان[2] بأنّها: "تلك الحالة أو الظاهرة التي تسود في العالم حاليا وتتميز بمجموعة من العلاقات والعوامل والقوى، تتحرك بسهولة على المستوى الكوني متجاوزة الحدود الجغرافي للدول ويصعب السيطرة عليها، تساندها التزامات دولية أو دعم قانوني، مستخدمة لآليات متعددة، ومنتجة لآثارها ونتائج تتعدى نطاق الدولة

---

[1] – ياسر، عبد الجواد، "**مقاربتان عربيتان للعولـــمة**"، المستقبل العربي ، عدد 252 ، شباط 2000، ص2.

[2] – نوري، منير، "**معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، 2004، ص ص، 87،88.

الوطنية إلى المستوى العالمي، لتربط العالم في شكل كيان متشابك الأطراف، يطلق عليه القرية الكونية".

"العولمـــة هي انفتاح عن العالم، وهـــي حركة متدفقة ثقافيا واقتصاديا وسياسيا وتكنولوجياً، حيث يتعامل مدير اليوم مع عالم تتلاشى فيه تأثير الحدود الجغرافية والسياسية فأمامنا رأس مال يتحرك بغير قيود وينتقلون بغير حدود، ومعلومات تتدفق بغير عوائق حتى تفيض أحيانا عن طاقة استيعاب المديرين. فهذه ثقافات تداخلت وأسواق تقاربت واندمجت وهذه دول تكتلت فأزالت حدودها الاقتصادية والجغرافية، وشركـــات تحالفت فتبادلت الأسواق والمعلومات والاستثمارات عبر الحدود، وهـــذه منظمات مؤثرة عالمياً مثل: البنك الدولي صندوق النقد الدولي، ووكالات متخصصة للأمم المتحدة تؤثر بدرجة أو بأخرى في اقتصاديات وعملات الدول ومستـــوى وظروف معيشة الناس عبر العالم". [1]

خصائص العولمة الاقتصادية:

إن النظام الاقتصادي العالمي الحالي في ظل العولمة يتميز بخصائص عديدة نبرزها فيما يلي:

2. 1- القطبية الاقتصادية:

اختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع بداية التسعينات عن النظام الاقتصادي الدولي السابق؛ حيث انهارت القوى الشيوعية، وأصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة، بمعنى سيادة نموذج اقتصاد وآليات السوق بانتصار النظام الرأسمالي وبالتالي فإن هذه المرحلة يغلب عليها نظام اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والتخلي تدريجيا عن اقتصاد التخطيط.[2]

2. 2- الاعتماد الاقتصادي المتبادل:[3]

---

[1] – أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي**، الطبعة الثانية، 1999، ص 07.

[4] – محمد،حشماوي، "**الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**"، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006، ص77.

[3] – المرجع نفسه، ص78.

من بين أهم خصائص العولمة الاقتصادية إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات وإيجاد نوع جديد من التقسيم الدولي للعمل الذي يتم بموجبه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، وهو ما يعرف حاليا بـــ"سلسلة القيمة العالمية".

2. 3- تقسيم جديد للعمل:[1]

يتميز النظام الاقتصادي العالمي المعولم بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل تتمثل في تخصص بعض الدول في المواد الأولية وتخصص دول أخرى في المنتجات الصناعية، أما الدول النامية فكانت تتمتع بميزة نسبية في المواد الأولية بينما تتمتع الدول المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعية.

ومع التقدم والتطور الحاصل عالميا خاصة التطورات التكنولوجية، ظهر تقسيم العمل بين الدول المختلفة في نفس السلعة، حيث تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس الدولة. وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة-Intra industries، بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحد Intra - firme وقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية وبعضها البعض، وكذلك في حالات متزايدة بين البلاد الصناعية والنامية.[2]

2. 4- الثورة التكنولوجية:[3]

يشهد العالم حاليا ثورة عالمية جديدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التكنولوجية كثيفة المعرفة ساهمت في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هذه

---

[1] – المرجع نفسه، ص78

[2] – سعيد، النجار، **الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات**، القاهرة: دار الشروق، 1991، ص 15.

[3] – محمد،حشماوي، المرجع السابق، ص80.

الثورة عمقت عولمة جميع جوانب الحياة الاقتصادية من حركة السلع ورؤوس الأموال والخدمات واليد العاملة المؤهلة.

2. 5- **تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات:** أصبحت هذه الشركات عالمية النشاط وعابرة للقارات أو القوميات. من إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية. و تأكيد العولمة في كافة المستويات الاقتصادية.

ثانيا: مؤسسات العولمة الاقتصادية

1 – صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي منظمة عالمية هو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945. يقع مقر الصندوق في واشنطن، ويضم في عضويته 189 بلدا. تأسس لتحسين سلامة الاقتصاد العالمي.

يهدف الصندوق إلى تعزيز التعاون النقدي العالمي، وضمان الاستقرار المالي وتيسير حركة التجارة الدولية، وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم.

صندوق النقد الدولي، الذي يشرف على النظام النقدي الدولي لضمان كفاءة عمله يضع ضمن أهدافه الرئيسية تشجيع استقرار أسعار الصرف وتيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية. ورسالة الصندوق تمكن البلدان من شراء السلع والخدمات من بعضها البعض، وهي أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة. وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش آثار السياسات الاقتصادية لكل بلد على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ويوافق على القروض التي يقدمها الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء على معاجلة المشكلات المؤقتة التي تواجهها في ميزان المدفوعات، وكذلك جهود بناء القدرات. ويغطي هذا

التقريـــر الســـنوي أنشـــطة المجلس التنفيـــذي والإدارة العليـــا والخبراء خلال الســـنة المالية.[1]

2 – البنك الدولي:

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 1944 ثم أُطلق عليه فيما بعد البنك الدولي واتسع نطاق عمله ليضم ضمن مجموعة من خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً.. واستهدفت القروض التي كان يقدمها البنك الدولي في بدايته إعادة بناء البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. وبمرور الوقت، تحول محور تركيز البنك الدولي من إعادة الإعمار إلى التنمية، مع التركيز على البنية التحتية مثل السدود وشبكات الكهرباء وشبكات الري والطرق. ومع إنشاء مؤسسة التمويل الدولية في 1956، أصبحت مجموعة البنك الدولي قادرة على تقديم القروض لشركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية في البلدان النامية. وجاء مع إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية في 1960 المزيد من التركيز على البلدان الأشد فقراً، في إطار التحول المطرد نحو استئصال شأفة الفقر، وهو ما أصبح الهدف الرئيسي لمجموعة البنك. وجاء إطلاق المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بعد ذلك بمثابة إثراء لقدرة مجموعة البنك على ربط الموارد المالية العالمية باحتياجات البلدان النامية.

واليوم نجد أن نشاط مجموعة البنك يلمس جميع القطاعات المهمة على وجه التقريب في مكافحة الفقر، ومساندة النمو الاقتصادي، وضمان تحقيق المكاسب المستدامة من حيث تحسين جودة حياة الناس في البلدان النامية. وعلى الرغم من الأهمية القصوى لاختيار وتصميم المشروعات على نحو سليم، تدرك مجموعة البنك الدولي حزمة واسعة النطاق من العوامل حاسمة الأهمية لتحقيق النجاح، ألا وهي المؤسسات الفعالة والسياسات السليمة والتعلم المستمر من خلال التقييم وتبادل المعارف، والشراكة، ويشمل ذلك الشراكة مع القطاع الخاص. ولدى مجموعة البنك الدولي علاقات راسخة مع أكثر من 180 بلدًا عضوًا في المجموعة، كما أنها تستفيد من هذه العلاقات في التصدي لتحديات التنمية الآخذة في الازدياد في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بالقضايا الحساسة مثل تغير المناخ

[1] https://www.imf.org

وتفشي الأوبئة والتهجير القسري، تقوم مجموعة البنك الدولي بدور رائد نظرا لقدرتها على إجراء نقاش فيما بين البلدان الأعضاء ومجموعة واسعة النطاق من الشركاء. وبمقدور المجموعة معالجة الأزمات مع إرساء الأسس في الوقت ذاته من أجل تنمية مستدامة أطول أجلًا.

وقد تجلى تطور مجموعة البنك الدولي في تنوع موظفيها ذوي التخصصات المتعددة حيث تتضمن هذه التخصصات خبراء اقتصاد، وخبراء سياسات عامة، وخبراء قطاعات وعلماء اجتماع، ومنهم من يعمل في المقر الرئيسي في واشنطن العاصمة ومنهم من يعمل ميدانيًا في البلدان المعنية. ويعمل ما يزيد على ثلث موظفي البنك في مكاتبه القطرية الموجودة في تلك البلدان[1].

3 – منظمة التجارة العالمية:

هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية. وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول. تضم منظمة التجارة العالمية 164 دولة عضوا.

الأهداف النهائية لمنظمة التجارة العالمية هي رفع مستويات المعيشة، تحقيق التوظيف الكامل، نمو الدخل الحقيقي والطلب الفعال، وتوسيع إنتاج وتجارة السلع والخدمات، كما تهدف منظمة التجارة العالمية إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، وآليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم، إضافة إلى تقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء بها

تأسست المنظمة بناء على اتفاقية الجات التي تم وضعها بعد الحرب العالمية الثانية وبالرغم من حداثة عمل المنظمة بصيغتها الحالية إلا أن النظام الذي تعمل وفقه تم وضعه قبيل خمسين عاماً، وهو النظام التجاري متعدد الأطراف. قد جاء التأسيس الحالي في بداية

[1] http://www.albankaldawli.org/ar/about/history

عام ألف وتسعمائة وخمسة وتسعين بعد النمو الهائل في حجم التجارة العالمية، وقد تأسست بعد جولات من المفاوضات التي عقدت بين الدول المؤسسة، حيث شملت تلك المفاوضات الاتفاق على إجراءات تجارية خاصة بإغراق الأسواق بالسلع والتعريفات الجمركية، وأشهرها مفاوضات الأوروغواي، وبعد التأسيس تم التوصل إلى اتفاقيات جديدة خاصة بخدمات الاتصالات بموافقة تسعة وستين دولة مما شكل زيادة على ما وصلوا إليه في اتفاقات الأوروغواي.

ثالثا – التحولات في وظائف آليات العولمة

يلاحظ في النظام الاقتصادي العالمي الجديد تحولات على مستوى آلياته نتيجة الاتجاهات الجديد للعولمة الاقتصادية.

1 – التحول في النظام النقدي الدولي:

تتلخص أهم التحولات في النظام النقدي الدولي في ما يلي:

- منذ انهيار نظام النقد الدولي، الذي اتفق عليه في **بريتون وودز**، في 1971 وتقنين نظام التعويم للعملات الرئيسية في 16 مارس 1973 وتحول العالم إلى نظام أسعار الصرف المرنة، أصبح النظام النقدي منذ هذا التاريخ بلا قاعدة وهي مسألة تحتاج إلى علاج وإصلاح قد تجيب عليها الإصلاحات النقدية المتوقعة في السنوات القادمة وخاصة في ظل نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة.

حيث يلاحظ أنه قد حدث تحول في نظام تحديد سعر الصرف في معظم دول العالم، فأخذت بنظام أسعار الصرف العائمة بدلا من أسعار الصرف الثابتة. وهذا التحول الواسع النطاق ترجع جذوره إلى إيقاف الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971 معلنة انهيار الأساس الذي قامت عليه الاتفاقية المعروفة بنظام بريتون وودز، وذلك بعد الهبوط السريع في احتياطات الذهب الأمريكية بسبب حرب فيتنام، وتزايد العجز الفيدرالي الأمريكي.

وبالتالي أصبح النظام السائد بعد أزمة الطاقة الأولى في أكتوبر 1973 هو نظام أسعار الصرف العائمة، أي تعويم سعر الصرف.[1]

- تزايد استخدام صندوق النقد الدولي لما اصطلح على تسميته بالمشروطية ومنها أنه يشترط إتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي في مجال عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة، وتخفيض معدلات التضخم وإصلاح سعر الصرف وتحرير الأسعار وتحرير التجارة الدولية في شكل برامج للإصلاح الاقتصادي يغلب عليها إدارة الطلب وخاصة في الأجل القصير والمتوسط.

2 – التحول في النظام المالي الدولي:

التغير الذي حدث في نمط التمويل الدولي وخاصة بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية بإعلان المكسيك توقفها عن الدفع في صيف 1982، فبعد هذا التاريخ بدأت تزداد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصادر التمويل الدولي وخاصة بالنسبة للدول النامية، وذلك ليتقدم ويحل محل المساعدات الإنمائية والقروض التجارية.

ويرجع التحول إلى تحبيذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التمويل الدولي إلى النمو الضخم في حركة رؤوس الأموال، بحيث فاقت بمعدلاتها معدل نمو حركة التجارة الدولية ومن ناحية أخرى فإن تفاقم أزمة المديونية الخارجية قد ترك بصماته على النظام المالي الدولي. ولولا التدخل السريع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاق على ما يسمى رابطة الإنقاذ بالتعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنية، لانهارت بعض البنوك الدائنة. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن المساعدات والقروض الإنمائية الرسمية، لم تسلم من تأثير أزمة المديونية الخارجية، حيث أصبحت تخضع للاستراتيجية الدولية أو المشروطية الجديدة السابق الإشارة إليها من كل من الصندوق والبنك الدوليين.

[1] سعيد التجار، **النظام الاقتصادي العالمي على عقبة القرن 21**، مرجع سابق ص 23.

3- التحول في النظام التجاري الدولي:

إن أهم ما يميز التحول في النظام التجاري الدولي نحو نظام الحرية التجارية أنه- بعد عام 1994 وبداية عام 1995 وبإنشاء منظمة التجارة العالمية- قد شمل تحرير التجارة ليس فقط في مجال السلع الصناعية، بل شمل أيضا السلع الزراعية والسلع الصناعية الأخرى مثل المنسوجات والملابس. هذا بالإضافة إلى تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويطبق تحرير تجارة الخدمات مبدأ التحرير التدريجي وتشمل التجارة الخدمات على الخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال والنقل البري والبحري والجوي والمقاولات والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية والخدمات المهنية.

رابعا- حالة الاقتصاد الجزائري منذ الانتقال إلى اقتصاد السوق:

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال النهج الاشتراكي من أجل حماية الاقتصاد الوطني وتحريره تدريجيا من التبعية، وبفضل التخطيط تمكنت الجزائر من إقامة قاعدة اقتصـــادية صناعية. ولكنها بعد ذلك شهدت تراجعا كبيرا في النمو الاقتصادي بسبب الأزمة الاقتصادية وانهيار أسعار البترول سنة 1986، حيث كشفت هذه الأزمة عن سلبية النظام الاشتراكي وعن سلبية الاقتصاد الجزائري الذي هو بالأساس اقتصاد ريعي. هذا الوضع السيء الذي وجد فيه الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة دفع بالسلطات إلى تبني سلسلة من الإصلاحات للخروج من الوضعية الحرجة التي بلغها مستوى الأداء الاقتصادي، مما عجل من بدخولها في اقتصاد السوق في بداية 1991.

إن المحيط الدولي الذي عاشت فيه الجزائر آنذاك كان من أهم المؤثرات التي دفعت بها إلى التغير نحو نظام اقتصادي جديد، يضاف لها انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان زعيما للمعسكر الشيوعي، مما أدى بالعالم إلى السير اضطرارا تحت قطب أحادي وأدخله في مرحلة الأحادية القطبية المسيرة للعالم بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الاقتصادية والعسكرية الأقوى والأقدر على تسيير العالم.

ولقد سعت المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي منظمة التجارة الدولية) إلى فرض قيود مالية على الجزائر، خصوصا بعد الأزمة النفطية التي عانت منها خلال الثمانينات، بحيث انهارت إيرادات الميزان التجاري من صادرات المحروقات التي تشكل المصدر الأساسي بنحو 97% من العملة الصعبة، أي انخفضت الايرادات من أكثر من 63 مليار دج سنة 1985 إلى أقل من 36 مليار دج عام 1986، وقد بات من الضروري إذن تطبيق مبدأ الاعتماد على النفس عن طريق توكيل المهمة إلى القطاع الخاص الذي يضمن أكثر فعالية ونجاعة للاقتصاد.[1]

كانت الصدمة النفطية سنة 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، وعندما انخفضت مداخيل الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى 50% شرعت السلطات في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية، حيث اعتمدت برنامجا تصحيحيا بغية تحقيق اللامركزية تدريجيا في عملية صنع القرار وتطوير آليات السوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى إزالة الاختلالات التي تعاني منها مالية الدولة والناتجة عن الفترة السابقة في ظل الاقتصاد المخطط، إن الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يستلزم اتخاذ عدة إجراءات ضمن برنامج يسمى بـــ: "المرحلة الانتقالية"، والتي تتمحور فيما يلي:[2]

- الحرية الاقتصادية وتراجع الدولة.
- الاصلاحات المؤسساتية.
- الانفتاح على العالم الخارجي.
- إعادة هيكلة القطاع العمومي والخوصصة.
- إصلاح النظام المالي والنقدي.
- ترقية وتشجيع القطاع الخاص.

---

[1]– محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص263.

[2]- ج. شولدر، **المصطلحات الاقتصادية الفرنسية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، هارماتان**، باريس، 1997، ص32.

- تحرير الأسعار وإقامة سوق عمل.
- إصلاح القطاع الصناعي.
- استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية.
- منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة.
- إعادة تنظيم التجارة الخارجية.
- إعادة هيكلة الدين الخارجي.

خامسا: صعوبات التحول إلى اقتصاد السوق

من المعلوم في علم الاقتصاد أنه يجب على كل دولة إذا ما أرادت أن تكون عملية انتقالها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ناجحة أن تقصر مدة هذه المرحلة الانتقالية أقصر ما يمكن، والجزائر لم تنجح بعد في الانتقال إلى الانفتاح التجاري تماما رغم ما تمليه عليها الظروف الاقتصادية في ظل العولمة، وذلك لوجود العديد من الأسباب نوجزها فيما يلي:

- تباطؤ عملية خوصصة المؤسسات العمومية.
- كثرة العراقيل المؤسساتية وسوء التسيير بسبب البيروقراطية الادارية والمركزية في اتخاذ القرارات.
- التهرب الضريبي والذي ينافي مبدأ الحوكمة.
- ضعف الهياكل والقواعد والبنى التحتية.
- ضعف ملائمة ومواءمة النظام المالي والبنوك للتطورات الحاصلة.
- ارتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب.
- عدم توسيع النشاط الاقتصادي.
- نقص في تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الخارجية.
- عدم تحقيق الاندماج الإقليمي بما يضمن التكامل الاقتصادي من أجل مواجهة التطورات الاقتصادية.

هذه الأسباب وغيرها صعبت عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

خـــاتمة:

بشكل عام يمكننا القول أن الاقتصاد الجزائري مر منذ الاستقلال إلى يومنا الحاضر بالعديد من التحولات والتغيرات، ناتجة بشكل خاص عن الآثار التي خلفتها العولمة الاقتصادية، حيث حاولت الجزائر خلال كل مرحلة من تلك التغيرات صياغة سياسات واصلاحات للتكيف مع التغيرات الحاصلة من أجل دفع الاقتصاد الجزائري نحو الأفضل، إلاّ أن تلك الاصلاحات لم تكن كافية ولم تثبت فعاليتها وكفاءتها في اخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية النفطية: فسياسة التخطيط المركزي والإصلاحات المالية في السبعينيات ساهمت في بناء القطاع الصناعي إلا أنّها أدت إلى ضعف الفعالية الاقتصادية، ولم تتمكن الإصلاحات المتعلقة بإعادة الهيكلة بعدها واللامركزية في التسيير من خلال منح الاستقلالية العمومية من الوقوف أمام أزمة المديونية، وهو الأمر الذي دفع بالجزائر إلى ضرورة التخلي عن نموذج الاقتصاد المخطط والانتقال نحو اقتصاد السوق مع بداية التسعينيات من القرن الماضي وتجسد ذلك من خلال تدخل صندوق النقد الدولي خاصة من خلال خوصصة المؤسسات الكبرى، والمحاولات العديدة من الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من أجل الاندماج أكثر في اقتصاد السوق والتحرير والانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي. كما ساعد ارتفاع العائدات النفطية من جديد في بداية الألفية وتحسن الظروف الاقتصادية التي انعكست بشكل خاص على زيادة المحاصيل الزراعية وعلى تحسن وضعية الاقتصاد ككل، إلا أنّه سرعان ما تراجعت بتراجع العائدات النفطية سنة 2014 وتراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي والشروع في سياسة ترشيد النفقات، الأمر الذي يؤكد من جديد على ضرورة بناء سياسة اقتصادية فعالة بعيدة كل البعد عن التبعية لقطاع المحروقات.

قائمة المراجع:

أولا – الكتب باللغة العربية:

1. أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي**، الطبعة الثانية، 1999.
2. ج. شولدر، **المصطلحات الاقتصادية الفرنسية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية**، هارماتان، باريس 1997.
3. سعيد النجار، **النظام الاقتصادي العالمي على عقبة القرن 21**.
4. سعيد النجار، **الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات**، القاهرة: دار الشروق، 1991.
5. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
6. ياسر عبد الجواد، "**مقاربتان عربيتان للعولـــمة**"، المستقبل العربي، عدد 252، شباط 2000.

ثانيا – المجلات والاطروحات:

1. محمد حشماوي، "**الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**"، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
2. نوري منير، "**معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، 2004.

ثالثا – المواقع الالكترونية:

1. موقع صندوق النقد الدولي: https://www.imf.org
2. موقع البنك الدولي: http://www.albankaldawli.org/ar/about/history

تشكّل المجتمعات الافتراضية في ظل التطورات التكنولوجية وتأثيرها على التواصل الأسري

د/ وليدة حدادي*

مقدمـــة:

استطاعت الانترنت من خلال قدرتها على تجاوز الحدود الجغرافية والثقافية، أن تخلق حوارا وتفاعلا وتواصلا بين شباب مختلفين في الآراء والانتماء الجغرافي والهوية الثقافية، وأن تحسن من قدرات الشباب على تكوين علاقات اجتماعية جديدة مع مستخدمي الشبكة، التي تتطور في أحيان كثيرة إلى مقابلتهم شخصيا وإقامة علاقات دائمة معهم خاصة مع ظهور وتطور مواقع التواصل الاجتماعي مثل "الفايسبوك" و"التويتر" و"اليوتيوب" وانتشارها بشكل كبير جدا لدى مختلف فئات المجتمع، ما سهل من إنشاء جماعات افتراضية تربطها اهتمامات مشتركة، "فالأفراد في هذه المواقع قد يوجدون مجتمعات افتراضية تحقق الترابط والتواصل الاجتماعي بناء على اهتماماتهم وأفكارهم واتجاهاتهم"[1].

وفي المقابل، ومع الاستخدام المتزايد لمواقع التواصل الاجتماعي يمكن لهذه المجتمعات الافتراضية التي تتشكل عبر الانترنت، أن تأثر في تفاعلات الأفراد مع الآخرين في الواقع بشكل سلبي، ويؤدى إلى عزلهم اجتماعيا وتفكيك العلاقات الأسرية والاجتماعية بينهم، فقضاء معظم وقتهم في التعامل مع الانترنت ضمن فضاء المجتمع الافتراضي يؤدي إلى نوع من العزلة الاجتماعية عن الآخرين الواقعيين في حياتهم ويدفعهم تدريجيا إلى الانسحاب الملحوظ لهم من النشاطات الاجتماعية، وهو ما تشير إليه

---

*أستاذة محاضرة "أ". قسم علوم الإعلام والاتصال. جامعة سطيف-2

1 . Stienfield, C., Dimmico, J., Ellison, N & Lampe, C: Bowling Online: **Social Network and Social Capital within Organizatio**n, Proceedings of the fourth international conference on Communities and technologies, University Park, PA, USA — June 25 - 27, 2009, pp: 245-254.

العديد من الدراسات العلمية، مثل دراسة الباحثة نومار التي كشفت عن "وجود بعد اجتماعي مهم من أبعاد الاتصال عن طريق" الفايسبوك "له انعكاس على طبيعة العلاقات الاجتماعية، ويؤثر على التفاعل الاجتماعي للمستخدم مع عائلته وأصدقائه ومعارفه فقضاء وقت طويل في تصفح الموقع ووضع المشاركات والرد على التعليقات يجعل المستخدم ينسى نفسه أما شاشة الكمبيوتر، فنجد أن تفاعل العديد من المستخدمين مع أسرهم وزيارتهم لأقاربهم قلت مقارنة بالسابق، كما تراجعت مشاركتهم في مختلف النشاطات الاجتماعية منذ بدأوا في استخدام الموقع"[1]، كما توصلت دراسة الباحث "خلاف جلول" إلى أن وسائل الاتصال والإعلام الحديثة أدت إلى تغير العادات الأسرية، وقلة الاجتماعات الأسرية للحوار والتفاهم، إضافة إلى انعزال أفراد الأسرة عن بعضهم البعض، وظهور خلافات بين الآباء والأبناء"[2].

وما يزيد من حدة هذه التأثيرات هو تخبط الفرد في مشكلات نفسية أو اجتماعية خاصة في هذه المرحلة العمرية، وشعوره بعد الاستقرار العاطفي والاجتماعي، حيث تأكد الدراسات والبحوث العلمية مثل دراسة إبراهيم أحمد أبو عرقوب وحمزة خليل الخدام " أن الإنترنت تأثر في الاتصال الشخصي داخل الأسرة من خلال التقليل من التفاعل بين الأفراد بأسرهن، وتعد هذه النتيجة منطقية ومقبولة في نظر الباحثين، باعتبار أن الأفراد يعيشون في بيئة اجتماعية تتوفر فيها متطلبات الحياة العصرية من تكنولوجيا وانترنت وهي متطلبات تحتاج إليها جميع الأسر وتستخدمها لتحقيق غاياتها، كما تتفق هذه النتيجة مع الواقع الفعلي للشباب، حيث أن المتتبع للحياة التي يعيشها الشباب يجد أنها مليئة بالمشكلات والضغوطات النفسية، فيجد هؤلاء الشباب الإنترنت متنفسا لهم لقضاء أوقات

---

[1]. مريم نريمان نومار: **استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية وتأثيره في العلاقات الاجتماعية (دراسة عينة من مستخدمي موقع الفايسبوك في الجزائر)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2012/2011، ص: 214.

[2]. جلول خلاف: **وسائل الاتصال الحديثة وتأثيرها على العلاقة الأسرية**، رسالة ماجستير غير منشورة في الدعوة والإعلام، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2003/2002، ص: 232.

فراغهم مع من يحبون، وبالمقابل الهروب من الرقابة الأسرية وحرية التقييد والتعبير التي قد يواجهونها من الأسرة"[1].

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الورقة البحثية للكشف عن تأثير تشكُّل المجتمعات الافتراضية عبر مواقع التواصل الاجتماعي على التواصل الأسري. من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما هي خصائص التواصل في المجتمعات الافتراضية؟
- ما هو دور التواصل الاجتماعي الافتراضي في تعزيز التواصل الأسري؟
- ما هي تهديدات التواصل الاجتماعي الافتراضي للتواصل الأسري؟
- ما هي الآليات والطرق الكفيلة بحماية الفرد في علاقاته الأسرية من مخاطر المجتمعات الافتراضية؟

أولا– مفاهيم البحث:

1– مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي:

هي مجموعة من المواقع على شبكة الانترنت، ظهرت مع الجيل الثاني للويب " web 2" تتيح التواصل بين الأفراد في بنية مجتمع افتراضي، يجمع بين أفرادها اهتمام مشترك أو شبه انتماء (بلد، مدرسة، جامعة، شركة)، يتم التواصل بينهم من خلال الرسائل، أو الاطلاع على الملفات الشخصية، ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم المتاحة عبر هذه المواقع وهي وسيلة فعالة للتواصل الاجتماعي بين الشباب، سواء كانوا أصدقاء من الواقع الاجتماعي، أو أصدقاء تم التعرف إليهم من خلال السياقات الافتراضية.[2]

---

[1]. إبراهيم أحمد أبو عرقوب وحمزة خليل الخدام: تأثير **الإنترنت على الاتصال الشخصي بالأسرة وبالأصدقاء (دراسة ميدانية)**، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، الأردن المجلّد39، العدد2 2012، ص: 433.

[2]. محمد جاد المولى حافظ عويس: **تأثير الإعلام البديل على تداول المعلومات في مصر (دراسة تحليلية ميدانية)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف: شريف درويش اللبان، كلية الإعلام، قسم الصحافة، جامعة القاهرة.2012، ص: 163.

وتتميز هذه المواقع بتعدد الوسائط والتفاعلية، حيث يمكن للمستخدم بأن ينشئ صفحته الخاصة وينشر فيها سيرته الذاتية وصوره ومعلوماته الخاصة، ويكتب مقالات في مختلف المجالات، ونصوص وتعليقات، وينشر تسجيلات فيديو، ومن أشهر هذه المواقع الفيسبوك "Facebook "، التويتر "twitter "، ماي سبيس "MySpace ".[1]

وتقدم مواقع التواصل الاجتماعي مجموعة من الخدمات، التي تعمل على بناء وتعزيز الشبكات الاجتماعية لتبادل الاتصال بين الناس، الذين تجمعهم نفس الاهتمامات والأنشطة أو لمن يهتمون باكتشاف ميول وأنشطة الآخرين، وغاية هذه الخدمات في المقام الأول تعتمد على توفير مجموعة متنوعة من الطرق والأساليب للتفاعل بين المستخدمين وتتمثل هذه الخدمات في:[2]

- الدردشة "Chatting"
- إرسال الرسائل "Messages"
- البريد الإلكتروني "Mail "
- مؤتمرات الفيديو "Video Conferencing "
- المحادثة الصوتية "Audio Conversation "
- تبادل الملفات "File Sharing "
- التدوين الإلكتروني "Blogging "
- مجموعات النقاش "Discussion Groups "

2- مفهوم المجتمعات الافتراضية:

ظهر مصطلح المجتمع الافتراضي في صورته الإنجليزية عنوانا لكتاب هووارد راينجولد Rheingold (1993) ويعني جماعة من البشر تربطهم اهتمامات مشتركة، ولا تربطهم بالضرورة حدود جغرافيّة أو أواصر عرقيّة أو قبليّة أو سياسيّة أو دينيّة، يتفاعلون

---

[1]. إبراهيم بعزيز: **دور وسائل الإعلام الجديدة في تحول المتلقي إلى مرسل وظهور صحافة المواطن**" مجلة الإذاعات العربية، العدد 3، 2011، ص: 47.

[2]. هشام سعيد فتحي عمر البرجي: **تأثير استخدام تكنولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي عبر الانترنت على العلاقات الاجتماعية للأسرة المصرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2015، ص : pdf.3

عبر وسائل الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي الحديثة، ويطوّرون فيما بينهم شروط الانتساب إلى الجماعة وقواعد الدخول والخروج وآليات التعامل والقواعد والأخلاقيات التي ينبغي مراعاتها. وبتعبير دي موور ووايجاند de Moor and Weigand المجتمع الافتراضي هو "نظام اجتماعي تكنولوجي".[1]

عرفها بسيوني إبراهيم حمادة بأنها تجمعات اجتماعية تظهر عبر شبكة الإنترنت تشكلت في ضوء ثورة الاتصالات الحديثة تجمع بين ذوي الاهتمامات المشتركة يتواصلون فيما بينهم، ويشعرون كأنهم في مجتمع حقيقي.[2] ويعرفها سيرج بروكس بأنها: "مجموعة أفراد يستخدمون منتديات المحادثة، حلقات النقاش، أو مجموعات الحوار...، والذين تنشأ بينهم علاقة انتماء إلى جماعة واحدة ويتقاسمون نفس الأذواق، القيم الاهتمامات ولهم أهداف مشتركة.[3]

3- مفهوم التواصل الأسري:

يعرف التواصل الأسري بأنه أكثر من مجرد تبادل الكلمات بين أفراد الأسرة، فله مكوناته مثل تعابير الوجه ولغة الجسد ونبرة الكلام، وهو حالة يتم من خلالها تبادل المعلومات اللفظية وغير اللفظية بين الأسرة، وتتطلب حسن الاستماع لكونه يسمح لأفراد الأسرة بفهم وجهات نظرهم، مما يخلق نوعا من التفاعل الإنساني الحميمي المحكوم بمظاهر التفاهم والتكامل المؤطر بأساليب التواصل الإيجابي والحوار.[4]

---

[1]. عثمان إبراهيم: **مقدمة في علـــم الاجتمـــاع**، دار الشروق للـــنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 ص35.

[2]. بسيوني إبراهيم حمادة: **حرية الإعلام الإلكتروني الدولي وسيادة الدولة (مع إشارة خاصة إلي الوضع في الدول النامية)**، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2001، ص ص: 53-54.

[3]. Serge Proulx : **les communautés virtuelles construisent-elles du lien social** ?, colloque international « l'organisation media, dispositifs médiatiques, sémiotiques et des médiations de l'organisation », université Jean moulin, Lyon, 19-20 novembre 2004, site : www.lcp.cnrs.fr/IMG/pdf/pro-04a.pdf. en: 21-1-2019.

[4]. مغاوري عبد الحميد عيسى وعبد الله محيميد مسحل العصيمي: **أنماط التواصل الأسري وعلاقتها بالمرونة النفسية لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الطائف**، مجلة الإرشاد النفسي، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، العدد 49، يناير 2017، ص: 223.

ويعرف التواصل الأسري بأنه نوع من الحوار والاتصال الإيجابي، الذي يساعد على دعم الروابط بين الزوجين وينمي لغة التفاهم مع الأبناء.[1]

وهو طبيعة التفاعلات والاتصالات التي تحصل بين أعضاء الأسرة، والذين يقيمون في منزل واحد، ويحتوي على ثلاث مجموعات من العلاقات، العلاقات الاجتماعية بين الزوج والزوجة، العلاقات بين الآباء والأبناء، والعلاقات الاجتماعية بين الأبناء أنفسهم وإضافة إلى أنه يشمل الروابط التي تنشأ بين أفراد الأسرة الواحدة، فإنه يشمل العلاقات مع بقية الأقارب التي تجمع بينهم رابطة الدم، كالعلاقة بين أبناء العمومة.[2]

وتكمن أهمية التواصل الأسري فيما يأتي:[3]

- يعمل على تنمية علاقة ودودة بين أفراد الأسرة، فهو يعد أساس للعلاقات الأسرية الحميمة البعيدة عن التفرق والتقاطع فيؤدي إلى التوصل إلى فهم كل من الطرفين للآخر.
- يساعد على نشأة الأبناء نشأة سوية صالحة بعيدة عن الانحراف الخلقي والسلوكي.
- يخلق التفاعل بين النشء وأبويه مما يساعدهما إلى دخول عالم النشء الخاص ومعرفة احتياجاته فيسهل التعامل معه.
- يجعل من الأسرة كالشجرة الصالحة التي تثمر ثمارا صالحة طيبة، وهي السلوى لهذه الحياة.
- تعد الأسرة المصدر الأول لمعرفة الطفل، والمصب الرئيسي لفهمه الحياة، لذلك الحوار الأسري يجعله فرد معتز بنفسه واثق من نفسه.

---

[1]. فاطمة بنت محمد الأحمري: **أثر استخدام وسائل الاتصال الحديثة على الحوار الأسري (الهاتف الجوال والشبكة العنكبوتية "الإنترنت" –دراسة مطبقة على عينة من الأسر السعودية بمدينة الرياض–)**، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية 1435/1434هـ، ص: 53.

[2]. آسيا شكيرب: **أثر شبكات التواصل الاجتماعي في تغيير أنماط العلاقات الأسرية (دراسة استقرائية ميدانية)**، مؤتمر "ضوابط استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الإسلام"، المجلد الرابع "الآثار الإيجابية والسلبية لشبكات التواصل الاجتماعي"، 22–2016/11/23م، ص: 93.

[3]. فاطمة بنت محمد الأحمري: المرجع السابق، ص: 52.

- يتعلم كل فرد في الأسرة أهمية احترام الرأي الآخر، فيسهل تعامله مع الآخرين (الأبناء، الآباء، المعلمين، المجتمع من حوله).
- يعزز الثقة في أفراد الأسرة مما يجعلهم أكثر قدرة على تحقيق طموحاتهم وآمالهم.
- يعمل على ترويض النفوس وقبول النقد من الطرف الآخر.
- يعمل على دعم النمو النفسي والفكري والاجتماعي لشخصية الأبناء.
- يعمل على التخفيف من مشاعر الكبت عند الأبناء.
- يعمل على تحرير النفس من الصراعات والمشاعر العدائية والمخاوف والقلق عند الأبناء.
- يعتبر وسيلة بنائية علاجية تساعد في حل كثير من المشكلات في الأسرة.

ثانيا– خصائص التواصل في المجتمعات الافتراضية:

تشكلت المجتمعات الافتراضية كتجمعات اجتماعية من أماكن متفرقة في أنحاء العالم، يتقاربون ويتواصلون فيما بينهم عبر شاشات الكمبيوتر والبريد الإلكتروني يتبادلون المعارف فيما بينهم، ويكونون صداقات، بحيث يجمع بين هؤلاء الأفراد اهتمام مشترك ويحدث بينهم ما يحدث في عالم الواقع من تفاعلات، ولكن ليس عن قرب، وتتم هذه التفاعلات عن طريق آلية اتصالية هي الانترنت، الذي بدوره ساهم في حركات التشكل الافتراضية.[1]

حيث أثرت الانترنت في جميع المستويات وفي جميع مناحي الحياة وكافة الفضاءات التي يتحرك ضمنها الفرد المعاصر، وأتاحت بذلك أنماطا اتصالية جديدة، فهذه التكنولوجيا أحدثت تأثيرات عميقة في بنية المجتمعات المعاصرة، وعلى مستويات كثيرة كتغيير أنماط الاتصال السائدة، وتغيير في القيم؛ في الذهنيات والنفسيات، كما ساهمت في خلق فضاءات اجتماعية جديدة لالتقاء الأفراد كمنتديات النقاش والمدونات، على رغم تباعد الفضاءات الجغرافية التي يتواجدون فيها، إذ عملت على تهديم عادات اجتماعية كانت سائدة كالتواصل الفيزيقي بين الأفراد، فلم تعد الأسر أو الأصدقاء أو مختلف

[1]. آسيا شكيرب: المرجع السابق، ص: 86.

الجماعات تلتقي ببعضها البعض جسمانيا بل يكاد ينعدم هذا التواصل، وبالتالي نجحت هذه الأنماط الاتصالية الجديدة التي تتيحها شبكة الانترنيت في خلق مفاهيم مجتمعية جديدة تتأسس من خلال البيئة التي يحدث من خلالها هذا التواصل وطبيعة تشكله ضمن الفضاء المعلوماتي الذي تشكل بفضل الانترنيت، مؤسسة بذلك بيئة تفاعلية جديدة تحاكي البيئة التقليدية أطلق عليها "المجتمعات الافتراضية".[1]

ولقد نجحت مواقع الشبكات الاجتماعية من خلال خصائصها التي تتيح التفاعل بين مختلف مكونات المجتمع أن تجسد بشكل واضح معايير المجتمع الافتراضي، الذي ينمو مع مختلف المحددات التي تتيحها هذه الشبكات، فالفرد أصبح يتصل مع الآخرين ويتفاعل معهم تفاعلا افتراضيا، تغيب فيه حدود الزمان والمكان وتملأه الهويات الإلكترونية الافتراضية، وتحول الأفراد في المجتمع الكلاسيكي الذين بدأوا ينسحبون إلى الشبكات الاجتماعية إلى أفراد افتراضيين يتفاعلون افتراضيا وينتمون لجماعات افتراضية ويشاركون في نشاطات حياتية متنوعة تدور كلها في عالم واحد هو العالم الافتراضي.[2]

وقد استطاعت هذه التفاعلات الجديدة عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفايسبوك واليوتيوب والتويتر من تحويل العالم بطابعه المادي إلى عالم رقمي وافتراضي مما أحدث التغيير في طبيعة الروابط الاجتماعية وأنماطها لدى الأفراد في جوانب متعددة أهمها:[3]

- إن وسيلة الانترنت أخذت مكانة كبيرة في الحياة اليومية للأفراد، حيث أصبحت تنسج الروابط الاجتماعية الأحادية لهم، من أجل بلوغ الأهداف التي يريدون الوصول إليها.
- لقد أصبح الرابط الرقمي الممثل في وسيلة الانترنت عند الأفراد يشكل البديل للرابط الاجتماعي التقليدي، من خلال تجنب اللقاءات الاجتماعية المباشرة مع أفراد الأسرة الموسعة، وأصدقاء الدراسة، والجيران.

---

[1]. مريم نريمان نومار: المرجع السابق، ص: 85.

[2]. المرجع نفسه، ص: 100.

[3]. خليفة محمد: **إشكالية الرابط الاجتماعي في ظل استخدام وسائل الاتصال الحديثة**، مجلة الحوار الثقافي مخبر حوار الحضارات والتنوع الثقافي وفلسفة السلم، جامعة مستغانم، عدد ربيع وصيف 2015، ص: 335.

- إن طبيعة الروابط الاجتماعية التي تنسجها وسيلة الانترنت عند الأفراد هي روابط اصطناعية، وافتراضية ومؤقتة، وأقل عمقا وحميمية.

ثالثا- التواصل الاجتماعي الافتراضي والتواصل الأسري: بين التعزيز والتهديد:

مع ظهور الانترنت وتطورها وبروز نوع جديد من التواصل بفضل تقنيات الويب 2.0 عبر الفضاءات الافتراضية التي شكلتها شبكات التواصل الاجتماعي بالدرجة الأولى ثار الكثير من الجدل بين الباحثين والمختصين بشأن نوع تأثيرات التواصل الاجتماعي الافتراضي على العلاقات الاجتماعية والأسرية ومداها، حيث يعتقد البعض بقوتها في تقريب المسافات بين الأفراد وتدعيم أواصر الصلة بينهم وبين أقربائهم وأفراد أسرهم بينما يعتقد البعض الآخر بخطورة هذا النوع الجديد من الاتصال الذي جلبته تكنولوجيا الاتصال الحديثة على تفاعل الفرد مع محيطه الأسري والاجتماعي، فالاستخدام الفردي لشبكات التواصل الاجتماعي قد يخلق مع مرور الوقت الانطوائية والعزلة الاجتماعية لدى الأفراد.

ولذلك فقد اختلف الباحثون فيما يتعلق بنوع التأثيرات التي يمكن أن تحدثها العلاقات الاجتماعية الافتراضية على علاقة الفرد بمحيطه الأسري والاجتماعي، فظهرت مدرستان أو مدخلان متناقضان، هما:[1]

- **المدرسة المتفائلة "Optimism":** وتمثل المدخل الإيجابي الذي يرى أن العلاقات الاجتماعية الافتراضية عبر الانترنت تؤدى إلى التواصل الاجتماعي ودعم العلاقات الاجتماعية والأسرية بين الأفراد، خاصة بين أولئك البعيدين مكانيا من خلال البقاء على اتصال دائم معهم.
- **المدرسة المتشائمة "Pessimism ":** وتمثل المدخل السلبي الذي يرى أن استخدام الانترنت يؤدى إلى قلة الوقت الذي يقضيه الفرد مع أفراد أسرته وأصدقائه ومع وسائل الاتصال التقليدية، وأن الوقت الذي يقضيه الأفراد على الانترنت هو وقت مسروق من أنشطة اتصالية أخرى مخصصة للتواصل مع أفراد آخرين.

---

[1]. هشام سعيد فتحى عمر البرجى: المرجع السابق، ص: 91.

- **المدخل المعتدل "Neutralists ":** ظهر هذا المدخل مؤخرا، وهو يرى أن الانترنت مجرد أداة صممت لتيسير حياة الفرد، وهى مكملة للاتصال الشخصي.

ولهذا يمكن النظر للعلاقة بين التواصل الاجتماعي الافتراضي والتواصل الأسري من منظورين مختلفين، هما:

1- دور التواصل الاجتماعي الافتراضي في تعزيز التواصل الأسري:

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي منبرا هاما لتبادل وجهات النظر وإجراء المناقشات الحرة في شتى المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية بين مختلف الأجناس، ما جعلها قادرة على توطيد العلاقات بين الشعوب، وتحقيق الانسجام الاجتماعي وتوسيع المحيط الاجتماعي في المجتمعات المتميزة بقلة التفاعل بينها والنزعة الفردية، وهي بهذا تعوض البعد الاجتماعي الغائب في الواقع. كما أن التواصل من خلالها مع أشخاص مثقفين ومن بيئات مختلفة يساهم في تعميق مفهوم المشاركة والحوار مع الآخرين وتعلم أساليب التواصل الفعال، إضافة إلى التحفيز على التفكير الإبداعي وبأنماط وطرق مختلفة.

وقد كشفت نتائج دراسة كوتن "**Cotten**" وآخرون أن طلاب الجامعة يستخدمون شبكة الانترنت للاتصال بروابطهم الاجتماعية كالأهل والأصدقاء الذين يعيشون بعيدا عنهم كما أن استخدام الشبكة لأغراض الاتصال يرتبط إيجابا بإدراك الشباب للدعم الاجتماعي من الأهل والأصدقاء. كما وضع كاتز "**Katz**" وأسبدن "**Aspden**" فرض الوفرة الاجتماعية "**Social Augmentation**" ومفاده أن التواصل عبر الشبكة يزود المستخدمين بمنفذ جديد للتفاعل الاجتماعي مع الأهل والأصدقاء، الذي يحسن من حياتهم بشكل أو بآخر.[1]

حيث أن المجتمع الافتراضي كشبكة من العلاقات الشخصية يقدم المؤانسة والدعم والشعور بالانتماء الاجتماعي، ويحقق للأشخاص فرصة مشاركة حياتهم الخاصة مع الآخرين، خاصة أن البعد الجغرافي ضمن هذا المجتمع الرقمي الافتراضي، لم يعد يمثل

---

[1] . Shelia Cotton, Beth Davison, and Heather Hax: **Internet communication and changes in contact with others**, paper presented the American sociological association annual meetings, Chicago, August 2002, pp: 81-82.

عائقا أمام الحفاظ على العلاقات الاجتماعية وتقويتها، كما أن مواقع التواصل الاجتماعي تساهم في دعم العلاقات الاجتماعية القديمة والقائمة، لأنها تجمع ذوي الاهتمامات المشتركة وتحقق لهم المنفعة الاجتماعية التي تجعلهم مرتبطين ببعضهم البعض في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الإطار تشير دراسة كوجاث "**Kujath** " (2011) إلى أن الأفراد في الغالب لا يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي كبديل عن التفاعل الاجتماعي وجها لوجه بين الأفراد، وإنما يكون التفاعل مكملا للعلاقات الواقعية بينهم، كما أن هذه الشبكات تساعد في الحفاظ على علاقات وثيقة بين الأفراد من خلال تسهيل التواصل فيما بينهم واستخدامها من قبل الكبار يرتبط ارتباطا وثيقا بالمشاعر مع العائلة والأقارب، فما التفاعل فيها إلا امتداد يسهم في توثيق العلاقات القائمة.[1]

وتظهر التأثيرات الإيجابية للأنترنت على العلاقات الأسرية فيما يأتي:[2]

- أن شبكة الإنترنت تعتبر أكبر مصدر للمعلومات يتم الاستعانة بها في عمليات التثقيف والحوار والنقاش في الموضوعات المختلفة.
- أن هذه الشبكة ساهمت في توفير بعض الخدمات والتطبيقات كالبريد الإلكتروني والمحادثات ومواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك، حيث أصبح هناك إرفاق للملفات والوثائق المختلفة بصورة أسرع من البريد العادي والسريع ووسائل الاتصال التقليدية، مما يسهل على مستخدميه عمليات الحوار والنقاش بين أفراد المجتمع والأسرة أيضا.
- ساهمت شبكة الإنترنت في الانفتاح على الثقافات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى زيادة المحصول الثقافي سواء من ناحية اللغوية أو من ناحية الموضوعات وزيادة الإمكانيات سواء على المستوى الأسري أو على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع، ومحاولة الأفراد التحاور والنقاش وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي يمكن أن تواجه الأسرة بسبب شبكة الإنترنت، أي أنه ساهم على تفعيل عمليات الحوار داخل الأسرة.

---

[1]. آسيا شكيرب: المرجع السابق، ص: 94.

[2]. فاطمة بنت محمد الأحمري: المرجع السابق، ص: 65.

- ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، وفي مقدمتها الفيسبوك في زيادة الحوار لدى الأفراد داخل الأسرة والمجتمع، من خلال توفير أساليب وطرق اتصالية جديدة.
- أدى وجود موقع التويتر عبر الإنترنت إلى التعرف على الآراء في الموضوعات المختلفة، وبشكل مختصر وبصورة لا تزيد عن عدد معين من الكلمات والأحرف مما ساهم في إثراء معارف الأفراد واستخدام المهارات المختلفة لعمليات الحوار وإطراء المشكلات بشكل مبسط ومختصر وإيجاد الحلول أيضا بشكل مبسط ومختصر.
- كما ساهمت خدمة اليوتيوب وغيرها من المواقع في توفير المقاطع المختلفة التي تبين إيجابيات وسلبيات المواقف والثقافات الأخرى من خلال استعراض مقاطع الفيديو المختلفة مما يزيد من قدرة الفرد على الحوار.

2- تهديدات التواصل الاجتماعي الافتراضي للتواصل الأسري:

أمام التزايد المستمر لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت أصبح الشباب يميلون إلى قضاء وقتهم في عالم يوازي عالمهم الفيزيائي، الأمر الذي دفعهم إلى الانقطاع عن العديد من النشاطات الاجتماعية، والتقليل من العلاقات الاجتماعية التقليدية والاستئناس أكثر بالعلاقات الافتراضية، التي تتميز بتشكيل جماعات مختلفة، لكل واحدة منها اهتماماتها الخاصة ومميزاتها، التي تشبه إلى حد بعيد الجماعات الحقيقية في حياتنا الواقعية، بسبب ديناميكيتها من حيث تكوين عدد أعضائها وتغيره، إلا أنها قادرة بشكل غير مسبوق على تكوين الأبعاد الفيزيائية والاجتماعية للواقع الافتراضي، وتكوين الهويات الإلكترونية الافتراضية، كما يريدها ويتصورها الفرد، فهي تقوم من خلال وسيط تقني قادر على الإخفاء، وإسقاط إمكانية التفاعل المواجهي المباشر، ولذلك فهي بالنسبة له فضاء مناسب للهروب من المعضلات التي قد تواجهه في الواقع الحقيقي.

فهذه البيئة الاتصالية الجديدة غيرت من نمط التواصل في المجتمع، الذي لم يعد قائما على الحضور الفيزيائي، والقرب الجغرافي، والتوافق الزمني، والتماثل الثقافي وهذا ما من شأنه أن يؤثر سلبا على الروابط الاجتماعية بين الأفراد، خاصة أنها تقدم المؤانسة

والدعم، والشعور بالانتماء والهوية الاجتماعية، حيث يشير يامين بودهان إلى أن "مواقع التواصل الاجتماعي أعادت تشكيل بنية المجتمع، من خلال مساهمتها في تهديم عادات اجتماعية كانت سائدة، والتي تقوم على التواصل الفيزيقي بين الأفراد"[1].

كما يشير المتخصصون في هذا الصدد إلى ما بات يطلق عليه انطوائية الكمبيوتر وتوجد هذه الحالة عندما يستمر الشخص في الجلوس أمام الحاسوب ساعات طويلة كل يوم بشكل يشبه الإدمان، وقد توجد هذه الحال لدى الأفراد الانعزاليين ذوي الشخصيات الانطوائية أو الأشخاص الذين يرغبون في الهروب من ظروفهم ومشكلاتهم الحياتية فيلجأون إلى الحاسوب ليفرغوا فيه طاقتهم وهمومهم، فضلا عن الإجهاد والتوتر النفسي الذي ينتج من استخدام الحاسوب لفترات طويلة.[2]

فالاستخدام الكبير لمواقع التواصل الاجتماعي يمكنه التأثير سلبيا في الروابط الاجتماعية للشباب، إذ يؤدي ذلك إلى عزلتهم الاجتماعية، والانخفاض الملحوظ في المشاركة المجتمعية مع الأهل والأصدقاء والأقارب، حيث ترى بعض الاتجاهات البحثية أن التفاعل الافتراضي المتزايد على شبكة الانترنت يقلل من تفاعلات الاتصال الشخصي بين الأفراد ويسبب العزلة الاجتماعية والإحباط، والقلق النفسي والتوتر. ويؤكد فرض الإحلال الاجتماعي "Social Displacement Hypothesis" على ذلك، فاتصال الأفراد وتفاعلهم الاجتماعي مع مستخدمي شبكة الانترنت يحل محل التفاعلات الاجتماعية مع الأصدقاء والأهل في الواقع، فقد توصلت نتائج دراسة كروت "Kraut" وآخرون أن الذين استخدموا شبكة الانترنت لمدة عام كامل قضوا وقتا أقل مع أسرهم، كما تقلصت علاقاتهم الاجتماعية وارتفعت معدلات الوحدة والإحباط لديهم.[3]

---

[1]. يامين بودهان: **تحولات الإعلام المعاصر**، دار اليازوري، عمان، 2012، ص: 12.

[2]. إبراهيم إسماعيل عبده: **العلاقات الاجتماعية عبر الانترنت (دراسة في الفرص الكامنة والمخاطر المستترة)**، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، ديسمبر 2009، في *www.asbar.com/ar/monthly-issues*، في 2019/1/4.

[3].Robert Kraut, Michael Patterson, Vicki Lundmark, Sara Kiesler, Tridas Mukopadhyay, William Scherlis: **Internet paradox A social technology that reduces social involvement and psychological well- Beeing**?, American psychologist, Vol.53, No.9, September 1998, pp: 1017-1031.

كما أنّه حاليا نجد الأسر في الغالب ذات نواة واحدة أي بمعنى أبوان وأطفال حيث أصبح لكل فرد في الأسرة وسائله المنفصلة للوصول إلى مصادره الاتصالية الخاصة.[1] وهنا تكمن الخطورة خاصة عند الشباب الذين يعانون من الفراغ العاطفي والوجداني والذين يلجئون إلى التواصل من خلال مواقع التواصل الاجتماعي حيث يغيب الضبط الأسري لتكوين علاقات اجتماعية سرية، مأمونة العواقب في ظاهرها، إلا أنها تهدد بشكل كبير حياتهم الاجتماعية، كما يؤثر ذلك على الاتصال داخل الأسرة، حين يصبح أعضاء الأسرة يتفاعلون مع الكمبيوتر بدلا من تفاعلهم مع بعضهم البعض.

كما أن انعزال المراهق عن الآخرين واتخاذه لجهاز الكمبيوتر رفيقا له، يشجعه على العزلة والوحدة الاجتماعية، ويقلص من دائرة التفاعلات الاجتماعية، كما يعرقل النمو النفسي الاجتماعي للطفل الذي يرتكز أساسا على الأشخاص المحيطين به، وكذا تعزيز القيم الاجتماعية، فينغمس الطفل والمراهق والطفل في الخيال والعالم الافتراضي وتصبح كل الأفكار والمعتقدات مجردة وهمية تبعدهم شيئا فشيئا عن العالم المادي الواقعي.[2]

وهذا ما نجم عنه حالة من الاغتراب النفسي والاجتماعي بين الشباب باعد بينهم وبين أسرهم ومجتمعهم، إذ بينت دراسة أن نسبة من شعر منهم بهذه الحالة 40.3 % وتكمن خطورة هذه الحالة بهذه النسبة المرتفعة نسبيا بينهم في أنها إضافة إلى خلق تباعد نفسي واجتماعي بينهم وبين محيطهم الأسري والاجتماعي، تعمل على صعوبة اندماجهم الاجتماعي، والدليل على ذلك هو التراجع في مشاركتهم في المناسبات الأسرية والعائلية

---

[1]. شريف درويش اللبان: **تكنولوجيا الاتصال (المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية)**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص: 195.

[2]. طاوس وازي وعادل يوسف: **وسائل التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على الاتصال بين الآباء والأبناء (الانترنيت والهاتف النقال نموذجا)**، الملتقى الوطني الثاني حول "الاتصال وجودة الحياة في الأسرة"، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 10/9 أفريل 2013، ص: 9.

والاجتماعية، وتدني عدد زياراتهم لأقاربهم، وتذمر أسرهم منهم هو أحد المؤشرات على اغترابهم عن الأسرة والمجتمع.[1]

وتشمل التأثيرات السلبية للشبكات الاجتماعية على العلاقات الأسرية للأفراد فيما يأتي:[2]

- **هشاشة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة (الأبناء والوالدين):** إن انبهار وانجذاب الفرد لأحدث وأذكى وسائل التحاور، وافتقارها إلى التغذية الراجعة وتبادل الأفكار والمشاعر، جعل الاتصال يقتصر على الجمل القصيرة بين أفراد الأسرة الواحدة التي تقتضيها الضرورة، فعوض أن يتحاور المراهق مع أمه أو أبيه على رغباته أو مشكلاته الدراسية والعاطفية، فإنه يفضل التوجه والانخراط في عالم الشات "chat " لساعات عديدة، وكأن البحث عن الحلول لمشاكله في العالم الافتراضي أفضل من البحث في العالم الواقعي، وعند فقدان الفرد لحياته الاجتماعية الطبيعية، يتوجب عليه البحث عن حياة أخرى بديلة، مما يجعله يصنع لنفسه عالما آخر، وهو عالم افتراضي، يوجد لنفسه أصدقاء افتراضيين من كل أرجاء العالم، ويسعى إلى إيجاد ضالته في التواصل مع غيره في مواقع التواصل الاجتماعي، فيجلس المراهقون لأوقات غير محدودة أمام أجهزة التواصل ويستفيدون من تكنولوجيا التواصل والمعلومات، وفي المقابل فإن هذه الساعات تعني العزلة الاجتماعية عن الأسرة، وتعني الخمول الجسماني، وتعني الضغط والتوتر النفسي، حيث تستحوذ الانترنت على وقت اجتماع الأسرة الشحيح، وتوجه اهتمام الأفراد إلى مواقعها الجذابة، ويعتبر هذا مانعا ومعرقلا للتواصل بين الآباء والأبناء.
- **ضعف العلاقة بين الزوجين:** إن وجود الانترنيت في البيت واستعمالها بغير عقلانية، يهدد ترابط العلاقة الأسرية الحميمية، خاصة عند قضاء أحد أفراد العائلة وقتا طويلا أمام الانترنيت، مما يزيد من شك أحد الزوجين في الاستعمال

---

[1]. حلمي خضر ساري: **تأثير الاتصال عبر الانترنت في العلاقات الاجتماعية (دراسة ميدانية في المجتمع القطري)**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الأول والثاني، 2008، ص: 343.

[2]. طاوس وازي وعادل يوسف: المرجع السابق، ص ص: 5-8.

لهذا التكنولوجيا في حد ذاتها، خاصة بظهور آفات اجتماعية ومواقع غير أخلاقية على الشبكة العنكبوتية، مما يؤدي إلى ظهور خيانة زوجية، وخاصة عند إحساس أحدهما بالبرودة العصبية من الطرف الآخر، مما يؤدي إلى الهروب إلى المواقع المخلة بالحياء، وكذا مواقع الشات وغيرها.

إضافة إلى ذلك يمكن لاستخدام الانترنت عموما والشبكات الاجتماعية على وجه الخصوص إحداث الكثير من التغييرات السلبية على مستوى العلاقات الأسرية، من خلال:[1]

- إهمال الأنشطة الأسرية، ومسؤوليات العمل داخل الأسرة والأحداث الاجتماعية من أجل قضاء ساعات على الإنترنت.
- الاشتياق إلى الجلوس إلى الإنترنت والإفراط في قضاء الوقت فيه وقلة الحوار داخل الأسرة.
- الشعور بالعزلة والانسحاب عن التحاور مع أفراد الأسرة.
- تفضيل التحدث عبر الشبكة بدلا من المحادثة المباشرة وجها لوجه.
- النوم أقل من خمس ساعات يوميا.
- عدم القدرة على التحكم في الوقت بعد الدخول إلى الشبكة.
- إنكار الوقت الكبير الذي ينقضي على الشبكة رغم زيادة عدد ساعات استخدام الإنترنت.
- شكوى المحيطين من كثرة الوقت المنقضي أمام الجهاز.
- استخدام الإنترنت للهروب من مشكلات أخرى.
- التوتر النفسي وزيادة الحركات العصبية والقلق والحركات اللاإرادية والإرادية بالأصابع.
- إهمال الأهل والأصدقاء والكذب والخداع.

[1]. فاطمة بنت محمد الأحمري: المرجع السابق، ص: 67.

رابعا–الآليات والطرق الكفيلة بحماية علاقات الفرد الأسرية من مخاطر المجتمعات الافتراضية:

تمثل العلاقات الأسرية الناجحة والسليمة ما بين الزوجين وما بين الأولياء وأولادهم وما بين الأولاد، وما بين كل هؤلاء وأقاربهم وعائلاتهم من العوامل الأساسية في نجاح التفاعل الاجتماعي بصفة عامة، حيث تشكل الأسرة الخلية الأولى للمجتمع الذي يقوم صلاحه على صلاحها، لذلك فإن حماية الأبناء ومراقبتهم وتربيتهم في التعامل مع وسائل الإعلام الجديدة يعتبر من المسؤوليات والوظائف الأساسية ضمن مهام مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والمسجد والمؤسسات الجمعوية والإعلامية، وغيرها.

وذلك من خلال جملة من الطرق والآليات الآتية:[1]

- أن يكون الوالدان في موقع قوة وفي مكانة فريدة تمكنهما من السيطرة على الأبناء فيما يتعلق بعادات استخدام وسائل الإعلام، ويمكن للوالدين تعليم أبنائهم أسس التربية الإعلامية من خلال الرقابة التي يفرضانها على تعامل أبنائهم مع وسائل الإعلام، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها عملية تستمر مدى الحياة، ويتركز دور الأسرة أيضا على وضع قواعد عادلة وواضحة بشأن التعرض لوسائل الإعلام وتشجيع المتابعة النقدية والنشيطة لكل ما تقدمه وسائل الإعلام.
- التعريف بالمخاطر الصحية التي تنجم عن الاستخدام اللامحدود لشبكات التواصل الاجتماعي، سواء كانت هذه المخاطر مرتبطة بأمراض عضوية، أو أمراض نفسية كالعزلة وفقدان القدرة على التواصل المباشر مع الآخرين.
- تفعيل رقابة الوالدين على الأطفال عند استخدمهم لجهاز الكمبيوتر بصفة عامة والتعامل مع شبكة الإنترنيت بصفة خاصة، باعتبارها المدخل الأساسي للتفاعل مع تطبيقات الإعلام الجديد، إذ يمكن لهذه الرقابة أن تضمن ما يلي:
  - الاستخدام العقلاني والمنتظم لهذه الشبكات، وضمان عدم الوصول إلى درجة الإدمان.

---

[1]. ليندة ضيف: **التربية الإعلامية في ظل الإعلام الجديد شبكات التواصل الاجتماعي أنموذجا**، مجلة المعيار جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، عدد 42، 2014، ص ص: 461–462.

- تساعد الرقابة على توجيه الأطفال إلى كيفية التعامل مع المضامين المختلفة التي يتم تداولها عبر شبكات التواصل الاجتماعي، سواء من حيث النشر، والمشاركة، والتفاعل، إضافة إلى أسلوب انتقاء الأصدقاء الافتراضيين وقواعد وأخلاقيات وآداب الدردشة والحوار.
- العمل على تغيير النظرة القاصرة للشبكات التواصل الاجتماعي باعتبارها مجرد وسيلة للدردشة والحوار والتسلية والترفيه؛ لأن هذه النظرة تجعل الفرد لا يدرك الانعكاسات السلبية للاستخدام المفرط لهذه الشبكات.
- عقد دورات تدريبية ينشطها مختصون، يعملون فيها على شرح وتوضيح استخدامات الإعلام بشكل عام وتطبيقات الإعلام الجديد بشكل خاص على أن تعقد هذه الدورات في المدارس والجامعات وفي مختلف المؤسسات الأخرى كالإدارات وغيرها.

- العمل على وضع نصوص تشريعية تختص بالتربية الإعلامية، وهذا بهدف التحسيس بأهميتها هذا من جهة ومن جهة أخرى إعطاءها أبعاد تنظيمية؛ إذ تضم هذه النصوص التشريعية قوانين تنظم قواعد التعامل مع الإعلام والتكنولوجيات الحديثة للاتصال وتطبيقاتها على جميع المستويات، وتكون موجهة إلى مختلف فئات المجتمع.
- العمل على التوعية من أجل توظيف إيجابي لشبكات التواصل الاجتماعي في خدمة المجتمع والتكافل الاجتماعي، فقد تمكنت هذه الشبكات في الكثير من الأحيان من توجيه الرأي العام نحو العديد من القضايا التي تهم الصالح العام لا سيما الحملات الخيرية وحملات التوعية الاجتماعية وغيرها؛ لأنّ توجيه الأفراد نحو الاستخدام الإيجابي لهذه المواقع يعد أحد أهم أبعاد التربية الإعلامية.
- العمل على إدماج التربية الإعلامية ضمن المناهج الدراسية، من خلال التنسيق بين المختصين في مجال الإعلام والمعلمين، ويتم ذلك من خلال أساليب عديدة منها، إكساب الطلاب معلومات حول موضوع ما ينشر عبر المصادر الإعلامية المختلفة، إضافة إلى تنمية القدرة على مناقشة المواضيع التي تعرض في وسائل الإعلام، وتحديد جوانب الخطأ والتضليل في المعلومات المقدمة بالأدلة والحجج.

خاتمة:

ومما سبق نستنتج أن الانترنت في ظل تقنيات الويب 2.0 استطاعت أن تتجاوز الحدود الجغرافية والزمنية واللغوية بين الأفراد، وتوسع من شبكة العلاقات الاجتماعية والأسرية عبر المجتمعات الافتراضية التي أتاحتها شبكات التواصل الاجتماعي، من خلال تسهيل عمليات التواصل والتقارب بين الأفراد وأقاربهم خاصة المتباعدين جغرافيا، وإتاحة مختلف الوسائط المتعددة (نص، صوت، صورة، فيديو) من أجل تبادل الآراء والأفكار والاهتمامات والمشاعر بينهم، إلا أن الاستخدام الكبير وغير الواعي لهذه الشبكات استطاع أن يخلق العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية والقيمية والاتصالية في الأسر، خاصة في المجتمعات العربية والإسلامية، مما أثر سلبيا على علاقة الزوج بزوجته، وعلى علاقة الأولياء بأبنائهم، وعلى علاقات الأبناء فيما بينهم وبين مختلف الأقارب، فالتواصل عبر الفضاءات الافتراضية قام تدريجيا بعزل الفرد عن محيطه الأسري والاجتماعي، لانشغاله بعلاقات أخرى جديدة، لا تعتمد على اللقاء الفيزيقي، من خلال التواصل مع أفراد افتراضيين يختلفون عن أولئك المتواجدين في الواقع الفعلي. ولهذا توصي الباحثة بما يأتي:

- تفعيل الأولياء لعملية التواصل الأسري مع أبنائهم، من خلال تخصيص أوقات لمشاركتهم الاهتمامات والانشغالات.
- اضطلاع الأسرة بمهمة التربية الإعلامية من خلال توجيه الأبناء وتوعيتهم بالاستخدام السليم للانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وتحديد أوقات مناسبة لهذا الاستخدام، مع مراقبة ما يتابعونه من مضامين إعلامية، ومناقشتها، وإبراز سلبياتها ومخاطرها.
- تخصيص أوقات معينة للزيارات العائلية وممارسة الواجبات المنزلية والأنشطة الرياضية والترفيهية لقضاء أوقات الفراغ في ممارسات اجتماعية واقعية وطبيعية بدل الافتراضية.
- توجيه الأفراد إلى الاستخدام الإيجابي والمفيد لمواقع التواصل الاجتماعي في المجالات التعليمية والتثقيفية بدل الترفيهية.

المـــراجع:

أولا- باللغة العربية:

1. إبراهيم أحمد أبو عرقوب وحمزة خليل الخدام: **تأثير الإنترنت على الاتصال الشخصي بالأسرة وبالأصدقاء (دراسة ميدانية)**، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية الأردن، المجلّد 39، العدد2، 2012.
2. إبراهيم إسماعيل عبده: **العلاقات الاجتماعية عبر الانترنت (دراسة في الفرص الكامنة والمخاطر المستترة)**، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، ديسمبر 2009، في *www.asbar.com/ar/monthly-issues*، في 2019/1/4.
3. آسيا شكيرب: **أثر شبكات التواصل الاجتماعي في تغيير أنماط العلاقات الأسرية (دراسة استقرائية ميدانية)**، مؤتمر "ضوابط استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الإسلام"، المجلد الرابع "الآثار الإيجابية والسلبية لشبكات التواصل الاجتماعي"، 22-2016/11/23م.
4. بسيوني إبراهيم حمادة: **حرية الإعلام الإلكتروني الدولي وسيادة الدولة (مع إشارة خاصة إلي الوضع في الدول النامية)**، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2001.
5. جلول خلاف: **وسائل الاتصال الحديثة وتأثيرها على العلاقة الأسرية، رسالة ماجستير غير منشورة في الدعوة والإعلام**، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2003/2002.
6. حلمي خضر ساري: **تأثير الاتصال عبر الانترنت في العلاقات الاجتماعية (دراسة ميدانية في المجتمع القطري)**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الأول والثاني، 2008.
7. خليفة محمد: **إشكالية الرابط الاجتماعي في ظل استخدام وسائل الاتصال الحديثة**، مجلة الحوار الثقافي، مخبر حوار الحضارات والتنوع الثقافي وفلسفة السلم، جامعة مستغانم، عدد ربيع وصيف 2015.
8. شريف درويش اللبان: **تكنولوجيا الاتصال (المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية)**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.
9. طاوس وازي وعادل يوسف: **وسائل التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على الاتصال بين الآباء والأبناء (الانترنيت والهاتف النقال نموذجا)**، الملتقى الوطني الثاني حول "الاتصال وجودة الحياة في الأسرة"، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 10/9 أفريل 2013.
10. عثمان إبراهيم: **مقدمة في علـــم الاجتمـــاع**، دار الشروق للـــنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
11. فاطمة بنت محمد الأحمري: **أثر استخدام وسائل الاتصال الحديثة على الحوار الأسري (الهاتف الجوال والشبكة العنكبوتية "الإنترنت" -دراسة مطبقة على عينة من الأسر السعودية بمدينة الرياض-)**، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1435/1434هـــ.

12. ليندة ضيف: **التربية الإعلامية في ظل الإعلام الجديد شبكات التواصل الاجتماعي أنموذجا،** مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، عدد 42، 2014.
13. محمد جاد المولى حافظ عويس: **تأثير الإعلام البديل على تداول المعلومات في مصر (دراسة تحليلية ميدانية)،** رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف: شريف درويش اللبان، كلية الإعلام، قسم الصحافة، جامعة القاهرة، 2012.
14. مريم نريمان نومار: **استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية وتأثيره في العلاقات الاجتماعية (دراسة عينة من مستخدمي موقع الفايسبوك في الجزائر)،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011.
15. مغاوري عبد الحميد عيسى وعبد الله محيميد مسحل العصيمي: **أنماط التواصل الأسري وعلاقتها بالمرونة النفسية لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الطائف،** مجلة الإرشاد النفسي، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، العدد 49، يناير 2017.
16. هشام سعيد فتحي عمر البرجي: **تأثير استخدام تكنولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي عبر الانترنت على العلاقات الاجتماعية للأسرة المصرية،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2015.pdf
17. يامين بودهان: **تحولات الإعلام المعاصر،** دار اليازوري، عمان، 2012.

ثانيا– باللغة الأجنبية:

1. Robert Kraut, Michael Patterson, Vicki Lundmark, Sara Kiesler, Tridas Mukopadhyay, William Scherlis: Internet paradox A social technology that reduces social involvement and psychological well- Beeing?, American psychologist, Vol.53, No.9, September 1998.
2. Serge Proulx : les communautés virtuelles construisent-elles du lien social ?, colloque international « l'organisation media, dispositifs médiatiques, sémiotiques et des médiations de l'organisation », université Jean moulin, Lyon, 19-20 novembre 2004, site : www.lcp.cnrs.fr/IMG/pdf/pro-04a.pdf. en: 21-1-2019.
3. Shelia Cotton, Beth Davison, Heather Hax: Internet communication and changes in contact with others, paper presented the American sociological association annual meetings, Chicago, August 2002.
4. Stienfield, C., Dimmico, J., Ellison, N & Lampe, C: Bowling Online: Social Network and Social Capital within Organization, Proceedings of the fourth international conference on Communities and technologies, University Park, PA, USA — June 25 - 27, 2009

الفتاوى الدينية بين واقع متحول وعقيدة ثابتة

حنان برقرق*

ملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى مناقشة مألات الفتاوى الدينية، "مع ظهور ثقافة الصورة عبر شاشاتها الثلاث: التلفزيون والإنترنت والجوال"، فكيف لنا أن نقيم المتغيّر على أركان الثابت؟ وبعبارة أخرى؛ كيف يمكن تأسيس العقائد الدينية وضمان ثباتها في ظل مجتمع يعرف السيرورات والتحولات؟ وهل يمكن تكييف الفتاوى الدينية على مقتضى التغير الاجتماعي؟

وقد عالجنا هذه الإشكالية وفق مستويين: مقاربة مفاهيمية بسطنا فيها مفهوم التغير لدى السوسيولوجيين، وانتقلنا إلى عرض مظاهر تغيّرات الفتوى؛ من الفقيه الأرضي إلى الفقيه الفضائي.

الكلمات المفتاحية: التغير الاجتماعي– الفتاوى الدينية– الفقيه الأرضي –الفقيه الفضائي– الحوار.

Abstract:

This paper seeks to discuss the ends of religious fatwas, "with the emergence of the culture of image through its three screens: television, internet and mobile", how we can evaluate the variable on the absolute? In other words, how can religious beliefs be established and ensured in a society known as processes and transformations? Can religious views be adapted to the need for social change?

We dealt with this problem on two levels: a conceptual approach in which we extended the concept of change among sociologists, and we moved to the presentation of changes in the fatwa, from the earth Faqih to the space one.

Keywords: social change - religious fatwas - Earth Faqih–spaceFaqih - dialogue

* طالبة دكتوراه. فرع فلسفة. جامعة عبد الحميد مهري– قسنطينة2/الجزائر

مقدّمـــة:

قال علماء الاجتماع « إنّ الشّيء الذي لا يتغيّر هو التغيّر نفسه»[1]، إن التغيّر ليس سنة من سنن الكون فحسب، بل هو حقيقة لا جدال فيها قال بها العلماء والفلاسفة قديما وحديثا. فكل شيء خاضع للتغير وسائر إليه، حتى ولو بدت لنا الأمور كحقائق منتهية هي بالضرورة تنحو إلى التغير وإعادة التشكل سواء أ أدركناها أم لم ندركها؛ وهذا ما أكّده "هيرقليدس" قديما حينما قال: «إنك لا تستطيع أن تشرب من النهر نفسه مرتين»[2] دلالة على السيرورة والتحول .

كما أن الناظر في أحوال الأمم ونشوء الحضارات يدرك مجرى التغيّر الدائم، فها هو "ابن خلدون" يُشبّه مراحل قيام الحضارات وانهيارها بالجسد البشري الذي تعتريه التغيرات من فترة الصبا إلى الشباب ثم الشيخوخة والاندثار، فاستحالة ثبوت الأجساد البشرية وتطوّرها عبر فترات لهو مقياس يمكن على أساسه أن نماثله بالدورات الحضارية*.

ليُوظف المنظور الماركسي مفهوم التغير باعتباره مقولة مركزية قام عليها من منطلق أن التناقض يحيل إلى الصراع والصراع بدوره مؤداه التغيّر. وفي هذا الصدد يقول ماركس:«ليس مهمة الفلسفة تفسير الواقع بل تغييره»**، هذه المقولة الفكرية والفلسفية لم تكن تجانب الواقع الاجتماعي بل كانت من صميمه ومعبّرة عنه، كيف لا وهي من أشعلت الثورات لقيام الاشتراكية كنظام اقتصادي والشيوعية كرؤية سياسية.

---

[1] محمد الصيرفي، **إدارة التغير**، دار الفكر الجامعي، مصر،2006، ص.7.

[2] أحمد فؤاد الأهواني، **فجر الفلسفة اليونانية قبل أرسطو**، دار إحياء الكتب العربية، مصر،1954 ، ص. 107-104

*الدورة الحضارية: اتجاه الحركة التعاقبية والدورية: أو اتجاه مراحل التطوّر المعروفة، نجد أن ابن خلدون أوّل من اكتشف منطق الدورة التاريخية حول نظريته الدولة. أنظر: عيساوة وهيبة، **مفهوم الحضارة عند ابن خلدون وأبعاده**، مجلة العلوم الاجتماعية، مج1، ع2، جامعة الأغواط، الجزائر، 2007، ص.398

** «Les philosophes n'ont fait qu'interpréter diversement le monde, ce qui importe, c'est de le transformer », voir : **XI^e Thèse sur Feuerbach, in l'Idéologie allemande**, Éditions sociales (abrégées dorénavant en « E.S. ») 1976, p. 4.

ولما كان **الدين** لا يمثّل الناظم الذي يشد أواصر الجماعات ويضم أركانها فحسب، بل يعد أهم تجليات هذا الاجتماع؛ لذا نظّر حوله علماء الاجتماع من أمثال "إميل دوركايم" وكتابه الموسوم بـــ" الأشكال البدائية للدين" و"ماكس فيبر" " وكتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، و"يورغن هابرماس" وكتابه "جدلية العلمنة والدين" و"جابريل لوبرا" وكتابه "مقدمة تاريخية للممارسات الدينية بفرنسا"...وغيرهم.

ومما تقدّم لا يمكن اعتبار المبحث الديني في علم الاجتماع ترفا فكريا؛ بل هو من صميم الاشتغال العلمي لعلم الاجتماع ولا أدلّ على ذلك بروز تخصصات تحمل اسم علم الاجتماع الديني.

وعلى ضوء هذا يمكن طرح الإشكالية التالية: إذا كانت الإشكاليات الدينية من صميم البحث الاجتماعي كيف لنا أن نقيم المتغيّر على أركان الثابت؟ وبعبارة أخرى؛ كيف يمكن تأسيس العقائد الدينية وضمان ثباتها في ظل مجتمع يعرف السيرورات والتحولات ؟ وهل يمكن تكييف الفتاوى الدينية على مقتضى التغير الاجتماعي؟

أولا–التغيّر الاجتماعي مقاربات مفاهيمية:

أُعطيت تعاريف ومفاهيم عدة للتغير الاجتماعي، تتباين وتختلف من قاموس لآخر ومن عالم اجتماع لآخر، وسنرصد فيما يلي أهمها:

حسب القاموس الشامل: فالتغير الاجتماعي Social change* « يعتبر من أهم المعضلات في علم الاجتماع، ويشير المصطلح إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم والعادات وأدوات المجتمع نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو كنتيجة لتغير في بناء فرعي أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية

* **Social change** يُعرّف التغيّر الاجتماعي بصورة مبسطة، بكونه تحولات في المواقف والسلوكيات الخاصة بالمجتمعات، لماذا، وكيف تتطوّر المجتمعات؟

Define it simply as shifts in the attitudes and behavior that characterize a society. So, why and how do societies evolve? see : Jeremy Greenwood, Nezih Guner, **social change**, IZA institute for the study of labor, discussion paper no.3485, Germany, 2008, p.1

أو الاجتماعية»[1]ومنه فالتغير يمس الأنظمة والبنى الاجتماعية ويتجه لخلق سلوكيات جديدة محل القديمة منها.

أما حسب المعجم النقدي لـــ "ر. بودون" و"ف. بورّكو" فالتغيّر الاجتماعي « **changement social** وبالنسبة للماركسيين ينجم عن التناقضات، وينجم عن أسباب خارجية، ويؤكد البعض الآخر أن جميع المجتمعات تتجه بالضرورة نحو حالة مثالية هناك نظريات تأخذ شكل البحث عن السبب الأول للتغيير سواء في الشروط المادية للإنتاج، أو التطوّر الفني، أو في تبدلات أنظمة القيم»[2]، تلك هي ملامح وأوجه التفسير التي طرحها علماء الاجتماع حول ماهية التغير، والتي تظهر بصورة واضحة لدى الماركسيين بارتباطها بالجوانب المادية**.

كما قد ناقش "محمد سبيلا" و"نوح الهرموزي" مفهوم "التغير الاجتماعي" بقولهما: «ترد في الأدبيات السوسيولوجية تعبيرات مختلفة، من أهمها التغيّر الاجتماعي والتحوّل الاجتماعي والحراك الاجتماعي... إلخ، إن الأمر لا يتعلق بمترادفات وإنما بمصطلحات تعكس رؤى سوسيولوجية مختلفة، نقول بأن التحول الاجتماعي هو كل تغيّر، يطرأ على بنيات المجتمع خلال فترة معينة، فهو يهم كل تغيّر مادي، أو رمزي، يُحدث تبدلات في أنماط العلاقات وأشكال الوظائف والأدوار ونظام الرموز والقيم والتصورات»[3] لذا يُعتبر

---

[1] مصلح الصالح، **الشامل قاموس المصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، ط1،1999 ، ص. 498

[2] ر. بودون، ف. بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، تر: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1986، ص.167-170

** يعتبر ماركس وإنجلز من قدما بشكل متكامل النظرية المادية، أين ربطاها بالمنهج الجدلي وطبقا المادية في العلوم الاجتماعية، وألغيا المثالية، لتُصبحت المادية النظرية الثورية لشباب البروليتاريا.

Voir : Marx et Engels ; ces deux derniers ont donné la théorie la plus parfaite du matérialisme. Ils ont lié le matérialisme à la méthode dialectique et appliqué la doctrine matérialiste aux sciences sociales, en chassant ainsi l'idéalisme (...) le matérialisme devienne la théorie révolutionnaire de la jeune classe révolutionnaire - du prolétariat. Voir : Nicolaï Boukharine, **La théorie du Matérialisme Historique**, Moscou, 1921, P.32

[3] محمد سبيلا، نوح الهرموزي، **موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة**، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، المغرب، ط1، 2017، ص.142-143

التغيّر الاجتماعي مفهوم مركزي في الأبحاث السوسيولوجية، يرد بتسميات مختلفة (التحوّل الحراك..) إلا أنه يبقى يمثل الأداة أساسية لاستقراء المجتمعات، ومعيار هام لقياس صور التطور سواء المادية أم الرمزية.

ثانيا: التغير الاجتماعي في السياق النظري:

يندرج موضوع التغير الاجتماعي ضمن التنظيرات السوسيولوجية لعلماء الاجتماع وسنركز على إسهامات أهم الرواد.

1-التغير الاجتماعي لدى أوغست كونت (Auguste Comte 1857-1798):

يتحدث "أوغست كونت" عن التغير الاجتماعي من خلال «تمييزه بين السكون الاجتماعي والدينامية الاجتماعية»[1] أين أظهرت رُؤاه أن «الديناميات الاجتماعية تكشف عن قوانين الحركة والتغير في المجتمعات وتُمثل النقاط المحورية في اهتمام علم اجتماع القرن التاسع عشر، كما كان ظهور المجتمع الرأسمالي والحركات الثورية الاجتماعية، وتطور الاتجاه الصناعي، الدافع الأساسي للتحليل السوسيولوجي للتغير»[2] وقد فسّر "كونت" فكرة التغير الاجتماعي من منطلق "قانون الحالات الثلاث"* فبانتقال الإنسان من

---

[1] فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، **علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات**، تر: إياس حسن، دار الفرقد، سوريا، ط1، 2010، ص.17.

[2] نخبة من أساتذة علم الاجتماع، **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، مصر ص.413.

* قانون الحالات الثلاث: رأى "أوغست كونت" أن هذا القانون صالح لكافة العلوم، وقد عُرف في العالم الناطق باللغة الإنجليزية ومفاده: أن المجتمعات مرت بثلاث مراحل "اللاهوتية، الميتافيزيقية، العلمية" وأطلق تسمية الوضعية على المرحلة الأخيرة، ففي المرحلة اللاهوتية التي كانت قبل القرن 19، وقبل التنوير، حيث قُيّد الإنسان بمرجعية الإله، أما المرحلة الميتافيزيقية: فهي لا تُحيل إلى ميتافيزيقا أرسطو أو أي فليسوف إغريقي بل هي متجذرة في مشاكل المجتمع الفرنسي بعد ثورة 1789 ،أما المرحلة العلمية فقد تم فيها تجاهل القوى الغيبية، وأصبح تفسير الظواهر وفقا للعلاقات المستمرة.

One universal law that Comte saw at work in all sciences he called the 'law of three phases'. that society has gone through three phases: Theological, Metaphysical, and Scientific. He also gave the name "Positive" to the last The Theological phase was seen from the perspective of 19th century preceding the Enlightenment, in which restrictions upon man were referenced to

مرحلة إلى أخرى يتغيّر أسلوب تفكيره وتتطوّر وسائله؛ لينتقل تباعا من « المرحلة اللاهوتية الميتافيزيقية، والإيجابية، ففي المرحلة اللاهوتية تُفسر الظواهر الطبيعية من خلال قوى (الله الروح، الأسلاف)، وفي مرحلة الميتافيزيقا، تُفسر الظاهرة من خلال قضايا كبرى وذوات مجردة، أما في المرحلة الإيجابية، يقوم الإنسان بملاحظة بسيطة للظواهر ويؤسس علاقات بينهم على هيئة قوانين»[1]ويمكن تمثيل ذلك كما يلي:

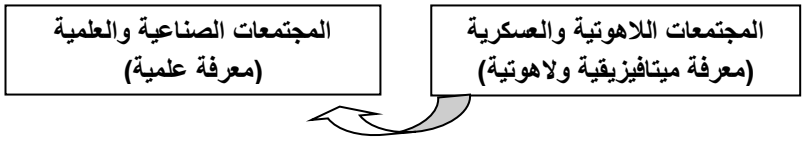

2-التغير الاجتماعي لدى كارل ماركس (Karl Marx1883-1818):

من بين المقولات التي يُبنى عليها النسق الماركسي؛ مقولة التغيّر حيث تعتبر«نظريات كارل ماركس في هذا الصدد أكثرها انتشارا، وخاصة حين أكدت أن نظام الإنتاج هو العنصر الأساسي في المجتمع وهي البناء التحتي الذي تستند عليه كل النظم الأخرى»[2] كما يفسر انتقال البشرية من فترة إلى أخرى من منطلق صراع طبقي الذي يضفي بدوره إلى عملية التغير ويحصر « ماركس هذه العوامل في الأساس الاقتصادي تحديدا، فالأصول الأساسية للتغيّر الاجتماعية لا تكمن فيما يحمله الناس من أفكار وقيم بل إن حوافز التغير الاجتماعي تتمثل في المقام الأول في المؤثرات الاقتصادية، مؤكدًا بأن الصراعات بين الطبقات هي التي تدفع إلى التطوّر التاريخي»[3].

God. By the "Metaphysical" phase, he was not referring to the Metaphysics of Aristotle or any other ancient Greek philosopher for Comte was rooted in the problems of French society subsequent to the revolution of 1789., positive stage in which all abstract and obscure forces are discarded, and natural phenomena are explained by their constant relationship .See: Pasichnyk Viktoriya, **Auguste Comte and Sociology**, Institute of Sociology, University Ukraine, Kyiv. P.1-2, see on: http://enpuir.npu.edu.ua/bitstream/123456789/9281/1/A.COMTE%20%2C%20L.Pet%27ko.pdf ,13/04/2019, 1 :56 AM

[1] دومنيك فيك، **علم اجتماع العلوم**، تر: ماجدة أباظة، المجلس الأعلى للثقافة، 2000، ص.18

[2] نخبة من أساتذة علم الاجتماع، المرجع السابق، ص.414

[3] محمد سبيلا، نوح الهرموزي، **موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة**،ص.144

وعليه فالمجتمع بحسب "ماركس" هو «نتاج للتفاعل المستمر بين الإنسان والطبيعة من خلال العملية الإنتاجية، ومن خلال العملية الإنتاجية لا يُغير الناس من الطبيعة فحسب بل يغيرون بعضهم بعضا ففي وسع الإنسان أن يغير دائما من بيئته»[1]، هذا ما جعل ماركس يتبنى منظورا تطوريا حول انتقال الإنسان من الأشكال الاجتماعية الأولى (العبودية) إلى مراحل مجتمعية رفيعة؛ أين تنتفي الطبقية،

ويمكن تمثيل ذلك في الشكل التالي:

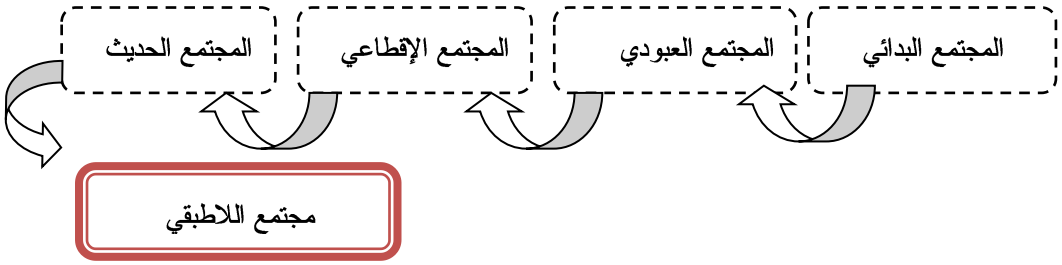

3-التغير الاجتماعي لدى إميل دوركايم (Émile Durkheim1917-1858):

تحدث "إميل دوركايم" عن التغير الاجتماعي عندما ذكر المعايير التي بموجبها يتم الانتقال من المجتمعات الزراعية إلى المجتمعات الصناعية وذلك في كتابه "في تقسيم العمل الاجتماعي"، حيث أن «المجتمعات في حالتها البدائية تكون شبيهة بمستعمرات الحيوانات بحيث يكون التعاون آليا، فلا تستطيع العمل إلا كجماعة، ولا تأكل إلا في إطار الجماعة»[2]؛ أما حينما يتعقد المجتمع نتيجة لتقسيم العمل يظهر« التعاون الصناعي الذي يتميز بصفتين: أنه عفوي، لا يحتاج لأجهزة قسرية، كما يقوم على الحرية، وكلما ازداد التقسيم يختفي العقد الاجتماعي بين الأفراد التي قال بيها روسو.»[3] وعليه فلتقسيم العمل

---

[1] طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص.104-105.

[2] إميل دوركهايم، **في تقسيم العمل الاجتماعي**، تر: حافظ الجمالي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع لبنان،ط1982،2، ص.217

[3] المرجع نفسه، ص.236.

دور في زيادة القدرة الإنتاجية ومهارة العامل وتكيّفه* في آن واحد إذ هو شرط ضروري على حد تعبير "دوركايم" للنمو العقلي للجماعة وهو ينبوع الحضارة على اعتبار أن النشاط الاقتصادي يرافق تطوّر الحضارة دوما.

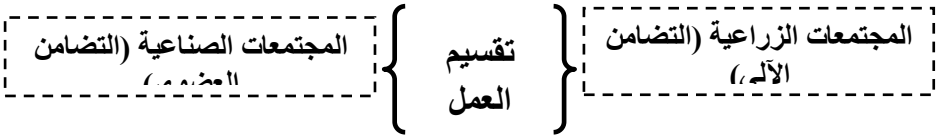

4-التغير الاجتماعي لدى ماكس فيبر(Max Weber1920-1864):

يرى "فيبر" أن « العوامل الاقتصادية مهمة في قراءة التغيّر الاجتماعي، إلا أنها لا تملك حصريا منطق التفسير، فقد بيّن فيبر بأن للصراع الطبقي أهمية أقل مما رآه ماركس، ذلك أن الآراء والقيم، والمعتقدات والأفعال تفوق –من حيث الأهمية– العوامل الاقتصادية في تفسير التغيّر والتحوّل الاجتماعي»[1] ومنه ركّز اهتمامه في كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" حول ملامح المجتمع الحديث من خلال ظهور «روح الرأسمالية كنمط حياة محدد، والتي تعتبر جزءًا من تطور العقلانية »[2]إذ يلزم عن هذا التصور «أن الفرد يعتنق المعتقدات الدينية على إثر عملية استدلال منطقي، فهذه المعتقدات مهما كانت طبيعتها تنتقل بالتربية والتنشئة الاجتماعية عموما، وأن المعتقدات

---

* التحديث ارتبط بالتنمية الاقتصادية، وذلك لأهمية الجانب الاقتصادي في عملية التغير الاجتماعي وقدرة الدولة على قبول التجديد والتكيف مع التغيّر، وهنا يشير إميل دوركايم إلى أن التحديث عملية تغير مخططة ومقصودة، من أجل الانتقال من حالة إلى حالة أفضل عن طريق الوسائل والطرق المؤدية إلى التجديد في الأنساق الاجتماعية من أجل رفاهية المجتمع. أنظر: يوسف عناد زامل، **سوسيولوجيا التغيّر قراءة مفاهيمية (في ماهية التغير واتجاهاته الفكرية)**، مجلة العراق الأكاديمية، كلية الآداب، جامعة واسط، العراق، ص.18 متاح على الرابط: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50340، 2019/04/13 pm 12:03

[1] محمد سبيلا، نوح الهرموزي، المرجع السابق، ص.144

[2] ماكس فيبر، **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**، تر: محمد علي مقلد، مركز الإنماء القومي، لبنان (د.ط)،(د.ت)، ص.41

الجديدة تفرض نفسها بواسطة الكاريزما»[1]وعليه فماكس فيبر يؤمن بتغير القيم والمعتقدات* بفضل قوة الكاريزما من جهة وكذا من خلال السياقات والمراحل التي يمر بها المجتمع أي انتقاله من «المذهب الطبيعي ما قبل الأحيائي إلى الرمزية »[2] أي انتقال تفكير المجتمع العقدي من مرحلة التجسيد الفعلي إلى مرحلة التصوّر.

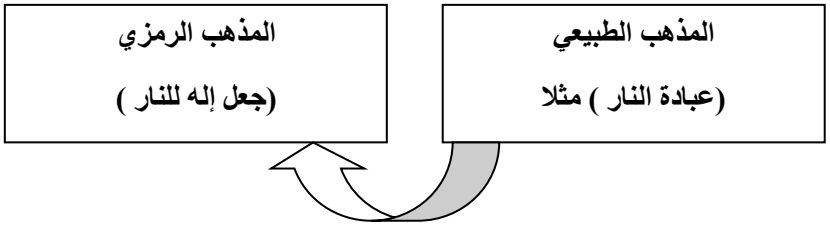

ثالثا–قواعد ومبادئ التغير :

أحصى الباحث "محمد الصيرفي " قواعد التغيّر و أجملها في المبادئ التالية:

[1]ريمون بودون، **أبحاث في النظرية العامة في العقلانية العمل الاجتماعي والحس المشترك**، تر: جورج سليمان، المنظمة العربية للنشر، لبنان، ط1،2010، ص.164

* دراسة ماكس فيبر حول دور الأفكار الدينية كمحددات للأفعال الاقتصادية، حيث استعرض المعتقدات الدينية وأخلاق التقوى الألمانية المتضمنة في عقيدة الأخوة المورافية، هذا ما جعله يستنتج أن للعناصر التعبيرية واللاعقلانية في عقيدة المورافيين تتجه لمنع تطور السلوكيات العقلانية باتجاه الممارسات الاقتصادية.

Max weber, in his studies of the role of religious ideas as determinants of economic action, reviewed the religious beliefs and ethics of the German pietists, including those of the Moravian Brethren(…) led him to conclude that the emotional and nonrational elements of the Moravian religion tended to preclude the development of the rational attitude toward economic action. See: Gillian Lindt-Gollin, **The religious factor in social change : Max Weber and the Moravian Paradox**, In: Archives de sociologie des religions, n°23, 1967. pp. 91-97, https://www.persee.fr/doc/assr_0003-9659_1967_num_23_1_2616. 13/04/2019, 15:16pm

[2]محمد الصيرفي، المرجع السابق، ص.184

فالتغير ظاهرة حياتية مرتبطة أشد الارتباط بالزمن، وهو فعل ناجم من صراع بين نقيضين أو مستويين مستوى قديم وآخر وافد.

رابعًا: الفتاوى الدينية والتغير الاجتماعي:

1. المقصود بالفتاوى الدينية:

إن الدين* «يحيط بكل ما هو اجتماعي وكل ما هو اجتماعي هو ديني»[1]، مقولة "دوركايمية" تعني ما تعنيه أن الدين أحد أبعاد وتجليات الاجتماع الإنساني؛ فالإنسان كان ولازال يُعتبر كائنا دينيا، ولا يسعنا أن نلغي الدين لكونه من « يُقدّم أكثر الإجابات قوة، وقدِما وعقائدية على سؤال معنى الحياة»[2] هذا ما يُبرر المكانة الهامة للمباحث الدينية لدى

* الدين :« يطلق لفظ الدين عموما على أربة عقائدية يمكن تحديد أهم عناصرها كما يلي: وجود طقوس عقائدية ،وجوب الانخراط ضمن مجموعة ما والتسليم والإيمان بما تؤمن به من معتقد، توحيد الأفراد روحانيا بما يسمح بوجود ضمير جمعي كفيل بتحقيق الانسجام ضمن المجموعة.» أنظر: جلال الدين سعيد، **معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية**، دار الجنوب، تونس، 2004، ص. 200.

[1] إميل دوركايم، المرجع السابق، ص.211

[2] La religion propose les réponses les plus fortes, les plus anciennes et les plus crues à la question du sens de la vie (…).voir : JEAN GRONDIN, **La philosophie de la religion**, QUE SAIS-JE ?, (PUF), France, p.3-4

الغرب خاصة ما تشهده الحياة المعاصرة أين « يعيش العالم الغربي اليوم عصر القلق، فالحياة المعاصرة فقدت معناها، والمشاعر الدينية والتقاليد الاجتماعية تنخرها المعلومات العلمية»[1] فابتُذلت الحياة الروحية وسيطرة عليها العقلانية والنقد المفرط، مما دعاهم للرجوع مرة أخرى إلى استقراء الدين من جديد.

أما في العالم الإسلامي، فالتفكير النقدي والعلمي حول المسائل الدينية لا زال يعد من بين المواضيع الشائكة الخطير والطابوهات*، فقليل ما نجد تلك الروح المجددة حول القضايا الدينية، التي تحاول إيجاد توازن بين التغير الاجتماعي الواقع والدين، وذلك من خلال معبر الإفتاء.

ناقشت العديد من المعاجم وقواميس اللغة العربية المراد من الفتوى، وقد جاء في تعريف "ابن منظور" أن الفتوى هي« اسم مصدر للفعل الرباعي : أفتي، يفتي، مصدره إفتاءً والفتوى تُلفظ بفتح الفاء وضمها، ويقال كذلك الفتيا، وجميعها أسماء لمعنى واحد وهو **التوضيح والإبانة**»[2] فالفتوى تُصدر بغرض توضيح وبيان الحكم، سواء كان شرعيا، أم قانونيا.

الفتوى شرعا:

يُؤخذ مما قال به «علماء الفقه وأصوله أن الإفتاء: بيان حكم الله تعالى بمقتضى الأدلة الشرعية على وجه العموم والشمول»[3] إن معنى الإفتاء إذا تقديم إضاحة وبيان حكم شرعي حول سؤال ما.

---

[1] رينيه دوبو، **إنسانية الإنسان نقد علمي للحضارة المادية**، تع: نبيل صبحي الطويل، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط3، 1987، ص.12

*الطابوهات Taboo : حظر أو منع مصدره طقوس ومعتقدات معينة، وقد دخلت كلمة تابو Taboo إلى اللغات الأوروبية كنتيجة للرحلة الثالثة التي قام بها الكابتن جيمس كوك، ذلك أن –ملاحظاته للسلوك في بولينيزيا أوضحت أن هناك محرمات أو محظورات معينة، استخدمه فريزر لكي يشير إلى نوع من السحر السلبي، وقد عرّف دوركايم التابو بأنه تحريم ديني مرتبط باحترام كل ما هو مقدس» أنظر: نخبة من أساتذة قسم الاجتماع، المرجع السابق، ص.483

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، مصر، 2003،(مادة ف. ت. ى (147/15).

[3] مجموعة من المفتين، **الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية**، إشراف: زكريا البري، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، مج1، 1980، ص.9

الفتوى اصطلاحا:

اختلف العلماء المعاصرون من المقصود بالفتوى، وغالبا ما يتم ربط كلمة الفتاوى بالجانب الديني، فيُقال فتوى دينية أو شرعية، وعليه فـــــــ «الإفتاء عند الفقهاء هو الإخبار بحكم الله تعالى عن دليل شرعي لمن سأل عنه في أمر نازل»[1] وهو بذلك تعليم السائل حول أمور يجهلها، وإرشاده إلى حكم حولها.

وحُكم الإفتاء « فرض كفاية (...) وأوّل من قام بالإفتاء كان الرسول (ﷺ) فقد كان يُفتي بوحي من الله سبحانه وتعالى»[2] وبعده الصحابة والتابعين.

ويكون الإفتاء من القرآن والسنة والاجماع، أما في القرآن فيتميّز «القرآن المدني بالسؤال التشريعي مقابلا لتميّز القرآن المكي بالسؤال العقدي، فالأسئلة المدنية هي ذات طبيعة استفتائية والأسئلة المكية هي ذات طبيعة استخبارية»[3] ومنه السؤال التشريعي يدل على إيمان قوي من خلال بحث صاحبه عن طرق تطبيق أوامر الله ليعمل بها أو يمتنع عنها (مثلا الزكاة، مواقيت الصيام، بعض الأطعمة والأشربة...)، أما السؤال العقدي فكان في الغالب يصدر من المترددين، المتشككين الذين لم تستيقن نفوسهم مسائل العقيدة بعد ويمكن الاستشهاد بالآيات التالية للتوضيح:

﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ﴾ (البقرة 215) مدنية	سؤال تشريعي يخص جوانب اجتماعية (الإنفاق)
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ (البقرة 219) مدنية	سؤال تشريعي حكم الخمر، الميسر.
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ ﴾(البقرة 189) مدنية	سؤال تشريعي ذو وظيفة اجتماعية (مواقيت للناس)
﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي الْقَرْنَيْنِ ﴾(الكهف 83) مكية	سؤال عقدي، مرتبط بقصص القرآن.

[1] محمد سليمان عبد الله الأشقر، **الفتيا ومناهج الإفتاء (بحث أصولي)**، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط1 1986، ص.9

[2] مجموعة من المفتين، المرجع السابق، ص.10

[3] أحمد بن عثمان رحماني، **مناهج التفسير الموضوعي وعلاقتها بالتفسير الشفاهي**، عالم الكتاب الحديث الأردن، ط1، 2008، ص.123-124

فالمسائل العقدية لا توجب الاجتهاد وبذل الجهد للإفتاء حولها، لكونها مرتبطة بقواعد الإسلام وصحته، أما القضايا الوافدة -كما سنُناقش ذلك- فهي مناط السؤال والفتوى.

ولما كانت الفتاوى مسؤولية صعبة، ذكر الشاطبي خطورة الخطأ فيها يقول:« تستعظم شرعا زلة العالم، وتصير صغيرته كبيرة»[1] لكونه من سيشرّع بجوازٍ أو منعٍ، وهذا ما جاء في قول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) « ثلاث يهدمن الدين : زلة عالم، وجدال منافق بالقرآن، وأئمة مضِلون»[2] وعليه حدد الإسلام معايير للإفتاء لا تصح إلا بها.

2-معايير الإفتاء في الإسلام:

هناك العديد من الشروط والمعايير الواجب توفرها في المفتي بحيث يجدر به أن يكون «ظاهر الورع مشهورا بالديانة الظاهرة، والصيانة الباهرة ،مكلفا، مسلما، ثقة، مأمونا، متنزها عن أسباب الفسق وخوارم المروءة، سليم الذهن، رصين الفكر، صحيح التصرف والاستنباط، متيقظا»[3]فقد أوجب الإسلام لصحة الفتوى والأخذ بها شروطًا؛ منها النفسية كالعقل والثقة والنزاهة، والجسمانية كالبلوغ والتكليف، والعلمية وهي القدرات المعرفية كسعة الفكر والتيقظ كما جاء على لسان "ابن تيمية" « الأمور الدقيقة: سواء كانت حقا أو باطلا، إيمانا أو كفرا لا تُعلم إلا بذكاء وفطنة»[4].

كما يتوجب على المُفتي أن يكون مرنا بعيدا عن الجمود والتعصب « والتعصب المذهبي كان له أسوأ الأثر على الشريعة الإسلامية ولعل من أهم الأسباب التي عرقلت مسيرة الفقه الإسلامي عن مواكبة التطوّر الحضاري، نظرة بعض الفقهاء الضيقة بسبب المغالاة في تقديس المذهب، مما جعلهم يتحرجون من الأخذ بأسباب الاجتهاد»[5] وتعطيل

---

[1] أبو إسحاق الشاطبي، **الموافقات**، دار بن عفان، السعودية، ط1، مج4، 1997،ص.88

[2] المرجع نفسه، ص.89

[3] أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي، **آداب الفتوى والمفتي والمستفتي**، دار الفكر، سورية، ط1، 1988، ص.21

[4] أحمد بن تيمية، **مجموع الفتاوى**، جم: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ج9، 2004، ص.7

[5] محمد الطاهر بن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، تق: حاتم بوسمة، دار الكتاب المصري، مصر 2011، ص.51

الشريعة والجمود الفكري، هذا ما أفضى إلى عدم فاعلية الإفتاء، وانحصار مناقشاته على أمور تراثية، مما فتح المجال أمام غير المختصين والبعيدين عن الدين في أن يفتوا الناس في أمور دنياهم الوافدة فتحوّل بذلك واقعنا تحولا سريعا ومخيفا بخصوص الإفتاء، حيث صار الجميع يفتي ويتحدث عن الحلال والحرام، بعدما كان مقتصرا على الفقهاء والمفتين وعلماء الإسلام، الذين كانوا يرتعدون خوفا من أن يقرّوا أمرا بسيطا (تحليلا أو تحريما) إلا بعد تروٍ وبذل جهد، وأغلب آرائهم (لا أعرف، لا أدري، والله أعلم) جاء زمان أصبح فيه الجميع يتقن مفاهيم الإفتاء، ولا أدلّ على ذلك قضايا عدة؛ كتحريم السعودية لسياقة المرأة* في فترة وتحليلها لاحقا* بموجبات شرعية وعلمية !

3- أثر التغيرات الاجتماعية على الفتاوى الدينية :

إن تسارع الأحداث وترابطها خلق تحولات جديدة على صعيد الحياة البشرية، فالحراك الاجتماعي مولّد لهذه الظروف، فما كان صالحا في فترة ما أصبح غير معتد به في فترات أخرى، أين تتطور القيم وضوابط العلاقات وتتغير، لذا كان من البديهي أن تتغير تبعا لذلك قواعد الإفتاء خاصة في مسائل تتعلق بفقه المعاملات لا العبادات.

ونتيجة لذلك "طفت على السطح اتجاهات فقهية كـــ« فقه الأقليات: الذي ظهر نتيجة حالة التصادم التي يعيشها المسلم في بلاد الكفر والتي تتمثل في عدم قدرته على الموافقة

---

* فتوى حول حرمة قيادة المرأة للسيارة جاء فيها: «لو أننا أردنا هذه المسألة وأمثالها "ديمقراطية" –عياذا بالله– فليكن استطلاع الرأي حينئذ على كافة هذه البلاد العزيزة، ولو حصل جدلا لتجاوزت الأرقام الحسابات، وتعالت الأصوات كل مكان حتى لا تجد أهل بيت أو حجر إلا ونادى: بمنع وحرمة (قيادة المرأة للسيارة). أنظر: ذياب بن سعد آل حمدان الغامدي، **قيادة المرأة للسيارة بين الحق والباطل**، مر: عبد الله الجبرين، صالح الفوزان السعودية، 1979، ص.23

* وجّه صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف، وزير الداخلية السعودي يوم 17 أكتوبر 2017 بعقد عدة ورش عمل لتحديد متطلبات قيادة المرأة السعودية للسيارة، وأكدت الندوة المنعقدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يوم 4 ديسمبر 2017 بعنوان ((قرار سماح للمرأة بقيادة السيارة: انعكاساته وآليات تنفيذه) حيث أكدت الندوة على أهمية قرار قيادة المرأة للسيارة في هذا الوقت، ولما له انعكاسات إيجابية على الفرد والمجتمع. إبراهيم جلالين إبراهيم وآخرون، **دراسة استطلاعية حلول مقترحة لتنظيم قيادة المرأة للسيارة بالمملكة العربية السعودية**، جمعية المودة للتنمية الأسرية، السعودية،(ط1)،2018، ص.16-17

بين عقيدته وقوانين وأنظمة هذه البلدان»[1]بحيث نجم عن الهجرة المستمرة من العالم الإسلامي نتيجة (الحروب والفقر والبطالة...) إلى العالم المتقدّم الذي أتاح الفرص والحياة الرغيدة، تناقضًا على صعيد القيم والأفكار والاتجاهات.

كما أدى خروج المرأة إلى العمل لطرح العديد من المسائل عُرفت « بقضايا المرأة التي منها دعوى المساواة بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات، وكذلك مسألة الذمة المالية للمرأة، وأنواع الزواج كزواج الونسة والفرند، والزواج بنية الطلاق»[2] إلى جانب مسائل تتعلق بالطفل والتنشئة الاجتماعية، التي شهدت ثورة وقلبا لتراتبيات القيم، كل هذه التغيرات ألقت بظلالها على المكاسب الفقهية والتي حاولت إيجاد حلول وسطية لا تنتزع المسلم من الحياة الدنيا، كما تضمن له البقاء على تعاليم دينيه الإسلامي، على اعتبار أن الإسلام دين حياة وآخرة وليس دين آخرة فحسب، فقد آن الأوان « أن يتأمل الفكر العربي متغيرات ثقافته العربية، خصوصا في لحظات التحول التي تتغير بها العلاقات والمفاهيم، وتتكاثر العوامل التي تنقل الثقافة من حال إلى حال، أو من واقع بعينه إلى واقع مغاير»[3] تؤمن لها سبل استشراف أزمنة جديدة تستجيب فيها الثقافات لمتغيرات واقعها.

4-من الفقيه الكلاسيكي إلى الفقيه الفضائي:

يعيش المسلم اليوم على أنقاض العولمة، ومخلفاتها التي لم تشأ إلا أن تقحمه في غمار حياة مليئة بالتغيرات، أصبح فيها مسلوب الإرادة ومغترب الأفكار، هذا ما جعله يعيش انفصام الشخصية (شيزوفرينا) بين أنماط حياة أجداده وبين أنماط حياة وافدة، كل هذا أفرز مسائل جديدة لم تكن موجودة من قَبْل، قوبلت باستحداث تصورات فقهية جديدة، إن التطورات الحاصلة على جميع الأصعدة، وظهور العالم الالكتروني بما في ذلك القنوات

---

[1]صفاء خضر اسماعيل عياد، **أثر المتغيرات المستمرة على الفتوى**، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين 2015، ص.33.

[2]المرجع نفسه، ص.33.

[3]جابر عصفور، **نحو ثقافة مغايرة**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط1، 2008، ص.27.

الإعلامية والوسائط الإلكترونية أحدث قطيعة* بالتعبير "الباشلاري" بين الفقيه الكلاسيكي والفقيه الفضائي.

ظهر الفقيه الفضائي بحسب "عبد الله الغذامي" « مع ظهور ثقافة الصورة عبر شاشاتها الثلاث: التلفزيون والإنترنت والجوال، وهي كلها صيغ تواصلية حديثة فتحت الكون البشري ذهنيا وحسيا، وكان لابد للمدونة الفقهية أن تنفتح متحولة من الكتاب الصامت ومن المنبر المحلي، إلى الفضاء المطلق»[1]إذ أن ظهور الفقيه الفضائي كان نتيجة حتمية، كيف لا و قد صار العالم فضاءً مرئيا متجاوزا بذلك مرحلة القراءة إلى مراحل الصورة والصوت، فلا يمكن لأي دين من الأديان أن يضمن ديمومته، لذا عليه الامتثال للمتغيرات، ويكون هذا عن طريق تكييفه، وإدارة ممارساته وتعديل قوالبه لا مبادئه، وفقا لرؤية عقلانية تضمن للمسلمين استيعاب عملية التغيّر لأنهم غالبا ما فهموها « فهما خاطئا، وتصوروها مجرد تجديد للتوثب الروحي، أو إعادة التزام بحشد من القيم الخلقية»[2] غير أن الفاعلية تكمن في الممارسة لا في الالتزام الذهني والأفكار المنمطة**.

ويذكر الباحث "عبد الله الغذامي" كيف كان استقبال منجزات الحداثة في العالم الإسلامي حيث يقول أنه في « الثلاثينيات القرن الماضي قال الشيخ النقشبندي بحرمة المايكروفونات حين تم تركيبها في الحرم المكي، وراح يرشقها بالحجارة ليُحطم أصوات

---

* إن وجهة نظر أصحاب القطيعة الابستمولوجية تتلخص في أن تطوّر المعرفة العلمية لا يستند دوما على المفاهيم نفسها التي تحملها التطورات العلمية في عصر من العصور أو في فترة من فترات تطوّر العلم، بل إنه تطوّر يستند على إعادة بناء المفاهيم والتطورات والنظريات العلمية وإعادة تعريفها وإعطائها مضمونا جديدا. أنظر: محمد عابد الجابري، **تطور الفكر الرياضي والعقلانية المعاصرة**، دار الطليعة، لبنان، ط1، 1982، ص.37.

[1] عبد الله الغذامي، **الفقيه الفضائي، تحول الخطاب الديني من المنبر إلى الشاشة**، المركز الثقافي العربي لبنان، ط2، 2011، ص.7.

[2] عماد الدين خليل، **العقل المسلم والرؤية الحضارية**، دار الحرمين للنشر، قطر، ط1، 1983، ص.39.

** الأفكار المنمطة Les stéreotype : مجموعة الأفكار، تأخذ شكل الأحكام المسبقة الجامدة، تشيع هذه الأفكار كثيرا في الجماعات التي يطغى عليها التعصب، وتُعاني من احباطات وصراعات. أنظر: مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجيا الإنسان المقهور**، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط9، 2005، ص.236.

إبليس»[1] فقد خاف الشيخ من هذه البدعة، إلى أن تبيّنت إيجابياتها بفضل القياس بينها وبين النظارة، فكما تقوم النظارات بتكبير الحروف هي كذلك المكبرات، وبالتالي ليست بدعة.

وقد تم تحريم القهوة « كما تكشف واقعة مكة في 911هـــ/ 1511م أين ضُبِطت القهوة وهي تُشرب في جوار الحرم، حيث رُفع حينئذ المحضر إلى العاصمة/ القاهرة يكشف عن عناصر الارتياب في تأثير هذا المشروب، وتضمن مظاهر خلاف الفقهاء الذي سيستمر بعد ذلك عدة قرون»[2] ليتصدى "الجزيري" «عبد القادر بن محمد الأنصاري الحنبلي المصري، ت نحو 977هـــ/ نحو 1570 في كتابه عمدة الصفوة في حل القهوة قدم فيه مقدّمة طويلة أوضح فيها كيف أن المصنّفين قد خبطوا في تحريم الخمر خبط عشواء واستدلوا على حرمتها بدلائل زلّت بها أقدامهم، فألف هذا الكتاب يضم سبعة أبواب: في معنى القهوة، وإبطال دعوى الإسكار، وإبطال القول بحرمتها...»[3] فالقهوة من المشروبات الحلال مالم تُمزج بمسكر ما*.

ولما « جاءت الفضائيات قامت قائمة المنابر ضدها، وصدرت فتاوى مكتوبة بتحريم ذلك، وضجت منابر الجمعة ضدها، والتحذير من شرور الفضاء ودخول الفسق إلى البيوت»[4] وماهي إلا سنوات حتى صار العكس « وتغير الوضع كله، وأخذت الناس تنسى فكرة التحريم ليجدوا أنفسهم تحت طائلة الحث والندب لمشاهدة البرامج الدينية »[5] هي

---

[1] عبد الله الغذامي، المرجع السابق، ص.13

[2] محمد م. الأرناؤوط، **من التاريخ الثقافي للقهوة والمقاهي**، جداول للنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2012، ص.9-10

[3] كمال الدين حسن البتانوني، أحمد عبد الباسط حامد، **تراث النباتات الطبية في مكتبات القاهرة**، مكتبة الألوكة، ص.21، متاح على الرابط التالي: https://www.alukah.net/library/0/61771/ 2019/4/14، pm19:50

* قال الشهاب بن حجر في ألا يُعاب حدث قبيل هذا القرن العاشر شراب يتخذ من قشر البُن يسمى ذلك القهوة وطال الاختلاف فيه والحق أن ذاتها مباحة ما لم يكن بها عارض يقتضي التحريم، وقال العلاّمة الخليلي في فتاويه: وأما القهوة فخلاصة القول فيها أنها من الجائز تناوله المباح. جمال الدين القاسمي الدمشقي، **رسالة في الشاي والقهوة والدخان**، ص.18، متاح على .pdf، 2019/4/14، PM20:11

[4] عبد الله الغذامي، المرجع السابق، ص.15

[5] المرجع نفسه، ص.16

حال الإنسان التي لا تثبت على وتيرة، خوفه من الوافد يجعله يصدر أحكاما مسبقة، ولكنه مع الزمن تتراجع مخاوفه ويتبدل الرفض قَبولا؛ ولهذا فالفتاوى تتغير بتغير الزمان «ومعنى تغيّر الزمان تغيّر احتياجات الناس، وأحوالهم في زمن عنه في زمن آخر، وليس المقصود به الانتقال من سنة إلى أخرى، وإنما المقصود تغير الإنسان بتغير الزمان »[1] والأمثلة كثيرة هنا، ففي المجتمعات الأولى التي عرفت الرق والعبودية، كانت الكفارة التي يمكن أن يوفيها المذنب تحرير رقبة، أما والآن فقد صرنا مجتمعات لا عبودية، فمن أين سنحصل على العبيد لنحررهم؟

كما تتغير الفتوى بتغير المكان « والمراد بالمكان البيئة التي يعيشون فيها، لأن الناس يأخذون بعض الخصائص من البيئة، وهذه الخصائص تؤثر في العادات والعرف والتعامل»[2] فالأرياف تختلف عن المدن سواء في الطابع العمراني أو القيمي، والشرق مختلف عن الغرب، كل هذه الظروف تؤثر على الفتاوى وتجعلها بصورة تحمل خصائص المجتمع الموجودة فيه؛ ويذكر الباحث "عماد عبد الرزاق" أمثلة لذلك؛ كتغير المراد بالصعيد الطيب في الأسكيمو وهو الثلج لغياب الصخور، أو التراب، وكذا فترة البلوغ التي تختلف من منطقة إلى أخرى.

تتغير الفتوى أيضا بحسب « العُرف والمراد به ما تعارف عليه الناس واعتادوه بشرط ألا يخالف نصا من نصوص الشريعة»[3]كعُرف عدم جواز الأكل(في الشارع) لأن فيه مسقطا للمروءة، وتغير هذا العرف وصار الجموع يتناولون الأطعمة على الطرقات.

كما تتغير الفتوى كذلك بـــــــ« تغيّر الحال؛ فقد يطرأ على الإنسان اضطرار يؤثر في اختياره ومن ثمة تتغير بعض الأحكام في حقه»[4] ومن الأمثلة على ذلك الكثير كحرمة شرب الخمر، لكن إن صادف وإن لم يجد المسلم في مكان ما يشربه إلا الخمر أو سيعرض نفسه للموت، فسيشرب الخمر.

---

[1]عماد عبد الرزاق، **الفتوى بين ثبات الشريعة وتغيّر الزمان والمكان**، سلسلة ملفات بحثية (صناعة الفتوى) مؤسسة مؤمنون بلا حدود، المغرب، 2016، ص.47.

[2]المرجع نفسه، ص.47.

[3]المرجع نفسه، ص.49.

[4]المرجع نفسه، ص.51.

لم يكن الإسلام يوما دين تطرف وتشدد، بل هو دين سماحة ورخص؛ وأن ظاهرة التعصب والتشدد التي لحقته ووُصم بها ما هي إلا ممارسات خاطئة لبعض المتأسلمين؛ فالله بعث برسالة الإسلام لنبذ هذا التعصب وإقرار السلام، فالإسلام أسمى من أن يُربط بزي معين أو لغة معينة، على حد تعبير مصطفى محمود*، ولما كان القرآن دستور الإسلام، فهو بهذا الوصف « مرجع كوني للوعي المعادل موضوعيا للوجود الكوني وحركته، بما يعني انسياب معانيه مع الصيرورة المندفعة أبدا باتجاه المستقبل بحيث تتبدى قدرته دائما على الإحاطة بالمتغيرات واستيعابه لقوانينها الاجتماعية والتاريخية، وبذلك يحيط القرآن بكل المتغيرات»[1] ويمتلك القدرة على التداخل مع مختلف الحقول المعرفية.

لذا كانت الدعوة « لقيام مجتمع إسلامي (تكنولوجي)، وبدأ عصر (تكنولوجيا إسلامية) إنما هو استمرار طبيعي لموقف الإسلام المفتوح من معطيات العلم في آفاقه كافة واستكمالا للدعوة إلى إعادة تشكيل العقل الإسلامي من أجل أن يكون أكثر قدرة على استيعاب المتغيرات»[2] ولما كانت القوة المركزية المهيمنة على الثقافة العربية بحسب«"غلوم" تضم: الدين كاعتقاد واجتماع وإيديولوجيا وكطوائف ومذاهب، واللغة والشعر والسلطة والدولة، في كل هذه المجالات يتجلى النسق الاستبدادي بوصفه قوة مهيمنة»[3] بحيث استغلت وتحالفت «ثلاثية الاستبداد، العصبيات الأصوليات فيما بينها ممارسة ألوانا من الهدر على الفكر وصولا إلى خلق مناخ لفرض سطوتها، واستدامتها

---

* «الإسلام ليس حرفة ولا يصلح أن يكون، ولا يوجد عندنا زي اسمه زي إسلامي، فالجلباب والشمروخ واللحية أعراف وعادات يشترك فيها المسلم والبوذي والمجوسي والدرزي، وأن يكون اسمك محمدا أو عليا أو عثمان لا يكفي أن تكون مسلما». أنظر: مصطفى محمود، الإسلام ما هو، ص.3، متاح على الرابط التالي:

https://www.kutub-pdf.net/book//book/5803%D8.html م 15:43 ، 2019/01/22

[1] محمد أبو القاسم حاج حمد، **القرآن والمتغيرات الاجتماعية والتاريخية**، دار الساقي، لبنان، ط1 2011،ص.65

[2] عماد الدين خليل، المرجع السابق، ص. 46

[3] مصطفى حجازي، **الإنسان المهدور دراسة تحليلية نفسية اجتماعية**، المركز الثقافي العربي، المغرب ط1، 2005، ص.106

من خلال تجريم الفكر وتحريمه، والحجر على العقول والأفئدة»[1] هذا ما أودى بنا كمجتمعات إلى مضايق الهلاك ومزالق التكفير لا التفكير القويم فالتعصب، والتطرف وتبادل التهم غيّر مسار مواكبة الفقيه لما يُستجد، فصرنا نعيش الحاضر بالماضي ونقطع دابر الأمل والمستقبل فهل يُعقل؟

قد صار علينا الآن مجابهة الخرافات بقوة العقل والإيمان وأن نستدرك ما فاتنا ونحارب الشتات الذي حل بنا، قُسمنا على إثره إلى فرق وطوائف يكفّر بعضها البعض حيث «يختزل الإسلاميون الإسلام في بُعد واحد هو الدين، ويختزل السلفيون التراث في بعد واحد وهو السلف الصالح، وأهل السنة في السنة، ويختزلها القرآنيون في القرآن والجهاديون في الجهاد...»[2] فصارت الفتاوى تُفتى على أمزجة الناس وأيديولوجياتهم تراجعنا على إثر هذا عن الكثير من المكاسب، وها نحن اليوم وفي القرن الحادي والعشرين مازلنا نسمع عن المرأة العورة، وضرورة عودتها إلى المنزل وتغطيتها بالنقاب...وتناسينا دورها الاستراتيجي، وما يمكن أن تضيفه لو أُرجعت مرة أخرى إلى المركز، فمشكلة تخلفنا ليست مشكلة "جندر" بقدر ماهي مشكلة « تخلف ثقافي، فتخلف العرب يقول العروي: ليس سياسيا ولا اقتصاديا، بل هو في الدرجة الأولى ثقافي، فالتعلق بالتراث هو المسؤول عن هذا التخلف »[3] إذ أن نوعية تراثوية تتكلم عن الأموات أكثر مما تتكلم عن الأحياء، كأن الزمن توقف عند عتابات أجدادنا.

يعرّج "الغذامي" على ما يسميه بالفقيه الفضائي، بكونه، « يأتي في مقابل الفّقيه الأرضي، وهو يخاطب ثلاث عينات ثقافية وعقلية: الجمهور المحلي، الجمهور المهاجر الآخر، إنه يتحدث إلى جماهير متنوعة»[4] وهنا تكمن الصعوبة، إذ على المفتي معرفة جوانب التغير وإدراكها تمام الإدراك؛ على اعتبار أن الفتوى خطاب ثقافي يمسها ما يمس

---

[1] المرجع نفسه، ص.169

[2] سعيد ناشيد، **الاختيار العلماني وأسطورة النموذج**، دار الطليعة، لبنان، ط1، 2010، ص.16

[3] كميل الحاج، **تصدع العقل العربي المعاصر أو الصدام الصاعق مع الحداثة في الواقع المعرفي والسياسي والثقافي والحضاري العربي**، دار الحداثة، لبنان، ط1، 2010، ص.133

[4] عبد الله الغذامي، المرجع السابق، ص. 21

أي خطاب من التحول والتغير حسب تحولات الحياة والمعارف وظروف الناس في مختلف الأمصار و الأقطار.

ومن هنا «يأتي الخطاب الديني الفضائي ليكون مادة للنظر في كيفية مواجهة هذا التّأزم الثقافي والإنساني»[1] فيجيب المفتي ويُرسي مقولاته بحسب خصوصيات هذا السؤال لا بحسب السياق العام له؛ فلا يبدأ بالتحليل أو التحريم الظني، بل بتعقّل وروية وصفاء ذهن.

ويقترح المفكر "علي شريعتي" هنا منظورا لتحقيق توافق بين المجتمع والقضايا الدينية من خلال «فصله بين الحقيقة والواقع ويقصد هنا بالحقيقة ما رسخت وسط المجتمع أو ما يُعتقد بصحته، إشارة إلى الحقيقة السوسيولوجية، أما الواقع فما يعترف بوجوده»[2]. إنّ فقّه الواقع بحسب "شريعتي" «ركيزة منهجية لفهم الإسلام المعاصر، وتقييمه لحقيقة ما هو كائن من الدين، بملاحظة الآثار التي يتركها هذا الدين في المجتمع، فطالما أن الدين جاء لبناء الإنسان واستخلافه»[3] فإنه إن لم يتم احتواء الصيرورة التي يمر بها الإنسان والتغيرات الطارئة عليه، فهذا معناه أنهم أفهمونا الإسلام مقلوبا.

إن تطوّر الدين كما جاء على لسان الباحث "يوسف شلحت" «يحملنا إلى الاعتقاد أن العقول متجهة إلى التخفيف من نير رجال الدين عن رقاب العباد، وإلى التقليل من هول الدين في أعين الناس، وذلك لأن العقل الصحيح يتطلب ديانة صحيحة منزّهة عن الخرافات»[4] تمتاز باحتواء الإنسان وتقبل ظروفه، ومستجدات حياته، لا سلطة كهنوتية تضرب بقوة سيفها الأعناق، إلا أن صورة الدين في العالم الإسلامي بقت صورة تكتنفها الرهبة منه، وما زادها تشويشا ممارسات بعض السلفيين الذين يقدمون رؤى خاطئة ومناقضة عن الإسلام كأن الله –تعالى عن هذا الوصف– يتربص بنا في كل لحظة لكي

---

[1] المرجع نفسه، ص.26.

[2] عبد الرزاق جبران، **علي شريعتي وتجديد الفكر الديني بين العودة إلى الذات وبناء الأيديولوجية**، دار الأمير، لبنان، ط1، 2002، ص.161.

[3] المرجع نفسه، ص.163.

[4] يوسف شلحت، **نحو نظرية جديدة في علم الاجتماع الديني** (الطوطمية، اليهودية، النصرانية، الإسلام)، دار الفرابي، لبنان، ط1، 2003، ص.217.

يزج بنا في جحيمه ! إن الإفراط في التقديس والإيمان المتطرف، أدرج الدين ضمن الثالوث المُحرّم* ولم ينتشله من ضحل الخطيئة التي آمن بها أقوام آخرين (المسيحيين).

إن الأديان قد ظهرت كما يذهب في ذلك " تشارلز باسترناك " لتُضيء حياة البشر وتنتزعهم من حياة العبثية والمادية القاتلة، على اعتبار أن الإنسان (روح وجسد) يقول في هذا الشأن: «توجد فوائد صحية للقواعد الموجودة في أديان مثل اليهودية والإسلام المتمثِّلة في ختان الذكور وتجنُّب أكل لحم الخنزير والمحار، وفي الراحة النفسية، فالتجربة الدينية تُقدِّم لكثيرين هذا الأمر؛ سواء من خلال ممارسة العبادة العامة في معبد أو كَنِيس أو كنيسة أو مسجد، أو الصلاة الخاصة في المنزل»[1] ومنه فالدين لم يأتِ لتضييق حياة البشر ومنعهم من الإقبال عليها، لكن بوضع ضوابط العلاقات الاجتماعية والمعاملات الإنسانية وتحرير الإنسان من التدنيس...

كما يُقرّ وينصف الإسلام في موقف آخر وعلى عكس الكثير من الكتاب يقول: «(...) لا يَظهر التعصُّب في تعاليم القرآن تمامًا مثلما لا يَظهر في تعاليم الإنجيل، فمن خلال احترام الأديان الأخرى ازدهَر الفن والطب والرياضيات وعلم الفلك في الإسلام، بينما ظلّت راقدة في العالم المسيحي»[2] إنها شهادة تؤكد مدى سماحة وتسامح الدين الإسلامي

*الثالوث المحرم: وهو كتاب لمؤلفه "بوعلي ياسين" والذي يضم (الدين، الجنس والصراع الطبقي)، أين يُدرج الدين ضمن ما يسميه « محرمان لا يجوز التحدث عنهما نقديا إلا مع الأصحاب و بشكل مزاح، ولا تجوز دراستهما علميا تحت طائلة عدم النشر أو مصادرة الكتاب، وفي كل الأحوال نبذ الناس (المجتمع) للكاتب ومضايقته، كما يعارض المجتمع وتعارض الدولة تنوير الطلبة في الأمور الجنسية...» أنظر: بوعلي ياسين **الثالوث المحرم دراسات في الدين والجنس والصراع الطبقي**، دار الطليعة، لبنان، (ط2) 1978، ص.10

[1] تشارلز باسترناك، **جوهر الإنسانية سعي لا ينتهي وحراك لا يتوقف**، تر: زينب عاطف، مؤسسة هنداوي مصر، 2017،ص.289

[2] المرجع نفسه، ص.296

مع الآخر*هذا الآخر سواء من داخل المجال الإسلامي (طوائف، فرق، مذاهب) أم من خارجه فأين نحن من هذا التسامح؟

ومنه ولكي يتجاوز العالم الإسلامي أزماته وحروبه، أن يفعّل آليات التسامح الديني**[1] ويفتح أبواب الاجتهاد والتجديد* أمام الكفاءات العلمية والدينية، ويعقد حوارات تضفي إلى حلول إيجابية تقوّم الانحدار الفكري الذي وصلنا إليه, فلا نبقى حبيسي التفسيرات الأولى بل نضفي عليها ما استجد على عصرنا، فلكل عصر روحه، والمراد من هذا كله أن تُتاح

---

*الآخر : **الآخر في أبسط صوره هو مثيل أو نقيض ((الذات)) أو ((الأنا))**؛ وقد ساد كمصطلح في دراسة الخطاب، سواء الاستعماري (الكولونيالي) أو ما بعد الاستعماري (...) وقد شاع في الفلسفة الفرنسية المعاصرة خاصة عند جان بول سارتر، وميشيل فوكو، وجاك لاكان، وإيمانويل ليفيناس وغيرهم .ورغم سيولة المصطلح وصعوبة بلورة معالمه بوضوح، إلا أنه ((تصنيف)) استبعادي يقتضي إقصاء كل ما لا ينتمي إلى نظام فرد أو جماعة أو مؤسسة. أنظر: ميجان الرويلي، سعد البازعي، دليل الناقد الأدبي – إضاءة لأكثر من سبعين تيارًا ومصطلحًا نقديا معاصرًا، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط3، 2002 ص.21

** التسامح الديني: «يرتبط مفهوم التسامح الديني ارتباطًا وثيقًا **بحرية الدين** أو المعتقد، أين يتضمن التسامح الديني الاعتراف بالتعددية الدينية واحترامها وتعزيزها. وبالمقابل، يمكن تعريف **التعصب الديني** بأنه "جميع المواقف العاطفية والنفسية، والآراء الفلسفية والدينية التي قد تؤدي إلى تمييز أو انتهاكات أخرى للحرية الدينية وكذلك إظهار للكراهية والاضطهاد ضد أشخاص أو مجموعات من ديانات أو معتقدات مختلفة»

The notion of religious tolerance is closely linked to freedom of religion or belief. Religious tolerance implies the recognition, respect and promotion of religious pluralism. Accordingly, religious intolerance can be defined as "emotional, psychological, philosophical and religious attitudes that may prompt acts of discrimination or other violations of religious freedom, as well as manifestations of hate and persecutions against persons or groups of a different religion. See : The Council of Europe and the European, Religious Tolerance, p. 201, see: https://pjp eu.coe.int/documents/1017981/1667911/2.8.pdf/1b64a36d-7ff5-403f-87a8-c90e75611da3, 14/04/2019, 21:26 PM

*لكي يقوم مثقفينا بهذه الثورة الفكرية الشاملة الجذرية، يحتاجون إلى قدر عظيم من الشجاعة واستعداد التضحية حتى يُقابلوا ما سيرميه بهم المجتمع المحافظ من التهم وما سيثير عليهم من العداوات، فهم في صراعهم المرير مع الأفكار والمثل التي يصر المجتمع المحافظ على التمسك بها لابد أن يدخلوا في جدل قوي مع الخرافات والأوهام التي تختلط بالعقائد الدينية الصحيحة، وهنا لن يميز أفراد المجتمع بسهولة بين ما هو خرافات وعقائد صحيحة، ولا بين ما هو أساس لا يقبل التغير، وبين ما هو تأويل يجوز أن يتغير. أنظر: محمد النويهي، **نحو ثورة في الفكر الديني**، رؤية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2010، ص.46-47

الفرص أمام المجتهد والفقيه المعاصر لا لكي يأتينا ببدعة جديدة أو دين جديد ولكن في أن يقدم فتاوى تنبع من رحم مشكلات مجتمعنا المعاصر، لا أن يُكرر ما قد قيل؛ فـــ«الأحكام الشرعية لا تتغيّر، وإنما الذي يمكن أن يتغيّر هو الفتوى، لأن الفتوى هي تطبيق للحكم على واقع معيّن، والواقع قد تتغيّر الملابسات المحيطة به»[1] هذا ما سيُتيح إمكانية التقاء عالم الاجتماع بالفقيه والسياسي والاقتصادي والمفكر...ويحل التسامح الفكري بين العلماء المجددين وغيرهم، ويتم التصالح الابستيمي (المعرفي) مع كافة الأطياف، فلا يُقصى أحد ولا يُتهم أيا منهم بالهرطقة.

فالساحة العربية والإسلامية غنية بمفسرين ومجددين منذ محمد إقبال ومحمد أركون والجابري ونصر حامد أبو زيد، وعبد المجيد الشرفي ويوسف الصديق...وغيرهم فالغاية ليس في إبطال آرائهم والانتصار العاطفي للإسلام، بل الأجدر أن نرى مكامن الصواب والخطأ فيما قالوا على حد سواء.

ويحضرنا الآن تفسير لـــ"الصادق النهيوم" الذي يقول حول ما جاء في آية ضرب المرأة ما نصه: «يقول تعالى :﴿*وَاللَّاتِي تَخَافُونَ* نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ۖ﴾ هو نص يُسخِّره الفقه لمنح الرجل حق استعمال القوة ضد زوجة لا تطيق الحياة معه، والمدهش في هذا التفسير، أن القرآن يقترح ضرب المرأة رغم أنه لا يبيح عقوبة الضرب أصلا، إلا في حد الزنى مما يؤكد تعرض النص لقراءة مغلوطة»[2] وبرأيه قد تم تغليط العامة في تفسير هذه الآية ليقترح رؤية تفسيرية جديدة مفادها أن «كلمة (أضربوهن) إذا كتبت من غير نقاط ومن الخط المستمد من شكل الأبجدية الآرمية، التي يتشابه فيها حرف الضاد مع العين، بحيث تبدو مثل كلمة (اعزبوهن) التي تلائم سياق النص، والعزب هو هجران البيت أو المرعى»[3]، فالنهيوم هنا يطرح استراتيجية تستبدل إمكانية الضرب بالهجر، الذي يكون أقل أثرا وأفضل وسيلة

---

[1] محمد بن شاكر الشريف، **تجديد الخطاب الديني بين التأصيل والتحريف**، مجلة البيان، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، ط1، 2004، ص.89

[2] الصادق النهيوم، **إسلام ضد إسلام**، رياض الرايس للكتب، مكتبة الأسد الوطنية، سوريا، ط3، 2000 ص.209

[3] المرجع نفسه، ص.210

للتأديب، ونستشف من النص المقدّم أن الكاتب أراد خلق تأويلات جديدة، لا يسعى من خلالها إلى تبديل الآيات بل إلى تبديل الفهم المترتب عنها، ونحن نلحظ ازدياد عدد الاعتداءات على المرأة سواء داخل بيت الزوجية أم خارجه.

كما يقترح "يوسف زيدان" رؤية تصحيحية تاريخية تنصف الرسول الأكرم "محمد صلى الله عليه وسلم" خاصة وأن العالم الإسلامي يعيش حالة قصوى من التحريضات والدسائس ضد الإسلام والرسول" صلى الله عليه وسلم" منذ عهد "ماكس شيلر" حينما وصف إله الرسول " صلى الله عليه وسلم" بـــــــقوله: « إنّ إله محمد يشّبه إلى حد ما شيخا متعصبا وشهوانيا يطوف في الصحراء»[1] إلى رسومات شارلي إيبيدو التهكمية لاحقا، يقول في هذا الشّأن: إن الآيات التي تصف« النبي محمد صلى الله عليه وسلم في القرآن بأنه ﴿النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ﴾ جعلت الكثير من المسلمين يظنون أنه أُمي، بمعنى الجهل بالقراءة والكتابة، وصار الذي ينفي عن النبي صفة الجهل بالقراءة والكتابة كافرًا، مع أن المقارنة بين الآيات تُظهر بوضوح أنه صلى الله عليه وسلم، أمّي بمعنى الانتساب إلى الأمم غير اليهودية، والانتساب إلى مكة التي وصفها القرآن بأنها أم القرى»[2] ومن هذا المنطلق علينا تجاوز الآراء السابقة والتي قد قيلت في ظروف معيّنة ووفقا لسياق تاريخي محدد، وأن نلتف على تراثنا فهما وتفسيرا بآليات واقعنا ومستجدات عصرنا، وألا نركن إلى التكرار المفضي إلى السّبات، كما يتوجب على الفقهاء والمفكرين وذوي العلم الإقدام على فهم القرآن وتدبّر آياته، وقطع الطريق أمام المشعوذين ورجال الدين المتعصبين فقد« أصبح الإنسان في مرحلة من النضج العقلي تؤهله ليُدلي بدلوه في هذا النص متجاوزا ما قال به القدامى من آراء، خاصة وقد توفرت للقارئ المعاصر معارف تزيد عمقا وانفتاحا»[3] عما كانت لديهم، فلا يحق لنا أن نربط عقولنا بعقول ميتة غير شاهدة على زماننا هذا بتغيراته وأحداثه.

---

[1] ريمون بودون، **أبحاث في النظرية العامة في العقلانية العمل الاجتماعي والحس المشترك**، مرجع سابق ص.167.

[2] يوسف زيدان، **اللاهوت العربي وأصول العنف الديني**، درا الشروق، مصر، ط2، 2010، ص.141

[3] يوسف الصديق، **الآخر والآخرون في القرآن**، دار التنوير للطباعة والنشر، تونس، ط2، 2015، ص.9

غير أن هذا لا ينفي الطبيعة البشرية الوجلة التي تنفر من كل شيء مبتدع وجديد حيث « تقف الفئات المحافظة في المجتمع عقبة أمام إحداث التغير الاجتماعي، حرصا على أوضاعهم التقليدية وخوفا من ضياع حقوقها المكتسبة، كما وقفت قريش في وجه الدعوة الإسلامية وحاربت الدين الإسلامي خوفا على مركزها التجاري»[1] لذا كان من الأهمية بمكان استيعاب هذه الفئات وعدم تجاهلها أو إهمالها ومحاولة التحاور الفعّال معها للوصول إلى رؤى مقبولة، تُرضي كافة الأطراف، وتحتوي التغير الحاصل دون الذوبان في أي اتجاه.

خـــاتمة:

وعلى شرفة ما تقدم يمكن القول أن التغير الاجتماعي سنة من سنن الكون، وأمر لا مناص منه بحيث يعتري مستويات متباينة في المجتمع، منها ما يتعلق بالنظم الاجتماعية الكبرى، و منها ما يُصيب البُنى الفرعية، تتغيّر تبعا لذلك أشكال العلاقات والقيم ...

ولما كان الدين يمثل أحد تجليات الاجتماع البشري، تتعرض الممارسات الدينية لجملة التحولات التي قد تكون سببا في إلغاء آراء وتصورات والإبقاء على أخرى.

وبما أن الإفتاء يُساير التحولات الاجتماعية، وينطبع بخصائص وروح العصر الموجودة فيه، صار لزاما على الفقيه ألا يتمسك بالتصورات التراثية، ويبذل وسعه في طرح مقاربات اجتهادية للمسائل التي تؤرق المسلم، وألا يقف موقفا دوغمائيا متعصبا اتجاه الوافد بل عليه الإقبال عليه و بيان جوانب الصحة والعلة فيه، فتجاهل المتغيرات والطوارئ لا يحل المسائل بل يعقدّها، وعندما لا يدلو الفقيه والمفكر والمجتهد بآرائه سيترك المجال لغير الكفء والمختص للخوض فيها، فالطبيعة كما يُقال تكره الفراغ.

وكما جاء على لسان المفكر محمد إقبال: «...ينبغي علينا ألا ننسى أن الحياة ليست تغيّرًا مجردًا بسيطًا، وإنما تحمل في داخلها عناصر محافظة على القديم (...) والإنسان في حركته نحو الأمام لا يستطيع أن يمنع نفسه من النظر إلى الوراء، وأنه في كل نظرة

[1] دلال ملحس استيتية، **التغير الاجتماعي والثقافي**، دار وائل، الأردن، ط3، 2010، ص.171.

للتغيّر الاجتماعي لا يمكن غض النظر عن قيمة وأثر القوى المحافظة على القديم»[1] فالتغير في معناه المحافظة على المبادئ الأولى، واستيعاب إيجابيات الوافدة، لأن أحوال العالم والأمم –وبتعبير ابن خلدون– لا تدوم على وتيرة واحدة، ومنهاج مستقر، فإذا تبدّلت الأحوال جملة فكأنما تبدّل الخلق من أصله، وكأنهم خلق جديد.

التوصيات:

على أساس ما تقدّم يسعنا القول أن تنوع المقاربات (**Les approches**) حول التغيّر الاجتماعي، لأمر ينم عن تنوع زوّايا النظر إلى القضايا المحورية التي تحملها المستجدات والتحولات الاجتماعية التي تمس كافة الميادين (دينيا، اجتماعيا، سياسيا، اقتصاديا، تربويا إعلاميا...) ويمكن التذكير بالتوصيات التالية:

- ✓ ضرورة خلق وشائج بين التغيّرات الاجتماعية والفتاوى الدينية، فالمجتمع الذي يصوّره لنا المفتي مجتمع لازال قابعا في زمن غير هذا الزمن، أين يطرح قضايا بديهية (الوضوء، الصلاة...)، بدل أن يجتهد وينقّب عما يؤرقنا كـــــ(استئجار الأرحام، الموت الرحيم...)
- ✓ على المفتي النزول من برجه العاجي، ومواكبة أطروحات التغيّر الوافدة، فلو استطعنا في فترة من الفترات تشكيل خطاب ديني قوي، لمكننا من صناعة الإنسان المؤمن السوي الذي لا يخاف لومة لائم؛ ولتجاوزنا بذلك العشرية السوداء (بما هي سوء فهم وتوظيف خاطئ للدين)، والفراغ السياسي الحالي فالخوف سبب من أسباب تأخر الحراك الجزائري إلى هذا الوقت.
- ✓ استقلال هيئة الإفتاء عن سلطان الحاكم، وجعلها هيئة علمية لها مكانتها، فأين هي مؤسسات الإفتاء من القرارات المرتجلة كتلك المتعلقة بـــــ (إلغاء البسملة منع الصلاة في المدارس الجزائرية، والنقاب في المؤسسات العمومية...)، والتي غالبا ما تكتفي بالتنديد، هذا وإن دلّ على شيء إنما يدلُّ على الدور الهامشي الموكول لهذه المؤسسات.

---

[1] محمد إقبال، **تجديد الفكر الديني في الإسلام**، تر: محمد يوسف عدس، دار الكتاب المصري، مصر 2011، ص.279.

- ✓ ضرورة الفصل بين التجديد والتحريف، وضمان حرية المفتي فيما يتعلق بالمسائل الطارئة، فلا يسبق التحريم التحليل (خوفا من سلطان أو سياسة حاكم) دون التبصر الجاد والتشارك المعرفي والنقد الموضوعي، ولا يكون هذا إلا بالانتفاضة القوية للذات الإسلامية وإعادة قراءتها من جديد، حتى لا نقع في تناقض.
- ✓ فإيمان الإنسان الحالي وبتعبير "القصيمي" إيمان فاشل غير منتج، إذ لم ننجح إلا في المنع والإقصاء، ولم نستطع تشكيل وبناء المسلم السوي، فعلينا إذا هدم النماذج والأفكار التوراثوية الملوثة بالدجل والزيف، وما تشهده الجزائر حاليا لهو من صميم التغير الاجتماعي الذي يسعى لأن يُحطّم أصنام القيّد والانحراف الديني والسياسي وكل أشكال الاستعباد الذي طال أمده.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

المراجع العربية:

1. إبراهيم جلالين إبراهيم وآخرون، **دراسة استطلاعية حلول مقترحة لتنظيم قيادة المرأة للسيارة بالمملكة العربية السعودية**، جمعية المودة للتنمية الأسرية، السعودية، ط 1 2018.
2. ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، مصر، 2003، (مادة فتي(147/15).
3. أبو إسحاق الشاطبي، **الموافقات**، دار بن عفان، السعودية، ط1، مج4، 1997.
4. أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي، **آداب الفتوى والمفتي والمستفتي**، دار الفكر سورية، ط1، 1988
5. إميل دوركهايم، في تقسيم العمل الاجتماعي، تر: حافظ الجمالي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، لبنان، ط2، 1982.
6. أحمد بن تيمية، **مجموع الفتاوى**، جم: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ج9، 2004.
7. أحمد بن عثمان رحماني، **مناهج التفسير الموضوعي وعلاقتها بالتفسير الشفاهي**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2008.
8. أحمد فؤاد الأهواني، **فجر الفلسفة اليونانية قبل أرسطو**، دار إحياء الكتب العربية،مصر،1954.
9. بيتر كونزمان، فرانز– بيتر بوركارد، فرانز فيدمان، **أطلس الفلسفة**، تر: جورج كتورة المكتبة الشرقية، لبنان، ط2، 2007.
10. جابر عصفور، **نحو ثقافة مغايرة**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط1، 2008.
11. جلال الدين سعيد، **معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية**، دار الجنوب، تونس، 2004.
12. دلال ملحس استيتية، **التغير الاجتماعي والثقافي**، دار وائل، الأردن، ط3، 2010.
13. دومنيك فيك، **علم اجتماع العلوم**، تر: ماجدة أباظة، المجلس الأعلى للثقافة، 2000.
14. ذياب بن سعد آل حمدان الغامدي، **قيادة المرأة للسيارة بين الحق والباطل**، مر: عبد الله الجبرين، صالح الفوزان، السعودية، 1979.
15. ر. بودون، ف. بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، تر: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1986.

16. ريمون بودون، **أبحاث في النظرية العامة في العقلانية العمل الاجتماعي والحس المشترك**، تر: جورج سليمان، المنظمة العربية للنشر، لبنان، ط1، 2010.
17. رينيه دوبو، **إنسانية الإنسان نقد علمي للحضارة المادية**، تع: نبيل صبحي الطويل مؤسسة الرسالة، لبنان، ط3، 1987،
18. سعيد ناشيد، **الاختيار العلماني وأسطورة النموذج**، دار الطليعة، لبنان، ط1، 2010.
19. الصادق النهيوم، **إسلام ضد إسلام**، رياض الرايس للكتب، مكتبة الأسد الوطنية، سوريا ط3، 2000
20. صفاء خضر اسماعيل عياد، **أثر المتغيرات المستمرة على الفتوى**، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015.
21. طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع** دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
22. عبد الرزاق جبران، **علي شريعتي وتجديد الفكر الديني بين العودة إلى الذات وبناء الأيديولوجية**، دار الأمير، لبنان، ط1، 2002.
23. عبد الله الغذامي، الفقيه الفضائي، **تحول الخطاب الديني من المنبر إلى الشاشة**، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط2، 2011.
24. عماد الدين خليل، **العقل المسلم والرؤية الحضارية**، دار الحرمين للنشر، قطر، ط1 1983.
25. عماد عبد الرزاق، **الفتوى بين ثبات الشريعة وتغيّر الزمان والمكان، سلسلة ملفات بحثية (صناعة الفتوى)**، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، المغرب، 2016.
26. عيساوة وهيبة، **مفهوم الحضارة عند ابن خلدون وأبعاده**، مجلة العلوم الاجتماعية، مج1 ع2، جامعة الأغواط، الجزائر، 2007.
27. فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، **علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات**، تر: إياس حسن، دار الفرقد، سوريا،ط1، 2010.
28. كميل الحاج، **تصدع العقل العربي المعاصر أو الصدام الصاعق مع الحداثة في الواقع المعرفي والسياسي والثقافي والحضاري العربي**، دار الحداثة، لبنان، ط1، 2010.
29. ماكس فيبر، **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**، تر: محمد علي مقلد، مركز الإنماء القومي، لبنان، د.ط، د.ت.
30. مجموعة من المفتين، **الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية**، إشراف: زكريا البري المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، مج1، 1980.

31. محمد أبو القاسم حاج حمد، **القرآن والمتغيرات الاجتماعية والتاريخية**، دار الساقي لبنان ط1، 2011.
32. محمد بن شاكر الشريف، **تجديد الخطاب الديني بين التأصيل والتحريف**، مجلة البيان فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، ط1، 2004.
33. محمد الطاهر بن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، تق: حاتم بوسمة، دار الكتاب المصري، مصر، 2011.
34. محمد الأرناؤوط، **من التاريخ الثقافي للقهوة والمقاهي**، جداول للنشر والتوزيع، لبنان ط1 2012.
35. محمد النويهي، **نحو ثورة في الفكر الديني**، رؤية للنشر والتوزيع، مصر، ط1 2010.
36. محمد الصيرفي، **إدارة التغير**، دار الفكر الجامعي،مصر،2006.
37. محمد سبيلا، نوح الهرموزي، **موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة** المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، المغرب، ط1، 2017.
38. محمد سليمان عبد الله الأشقر، **الفتيا ومناهج الإفتاء (بحث أصولي)**، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط1، 1986.
39. محمد عابد الجابري، **تطور الفكر الرياضي والعقلانية المعاصرة**، دار الطليعة، لبنان ط1 1982.
40. مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجيا الإنسان المقهور**، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط9، 2005.
41. مصطفى حجازي، **الإنسان المهدور دراسة تحليلية نفسية اجتماعية**، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2005.
42. مصلح الصالح، **الشامل قاموس المصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار عالم الكتب المملكة العربية السعودي، ط1999،1.
43. ميجان الرويلي، سعد البازعي، **دليل الناقد الأدبي –إضاءة لأكثر من سبعين تيارًا ومصطلحًا نقديا معاصرًا**، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط3، 2002.
44. نخبة من أساتذة علم الاجتماع، **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، مصر.
45. يوسف الصديق، **الآخر والآخرون في القرآن**، دار التنوير للطباعة والنشر، تونس ط2 2015.

46. يوسف زيدان، **اللاهوت العربي وأصول العنف الديني**، درا الشروق، مصر، ط2، 2010.

47. يوسف شلحت، **نحو نظرية جديدة في علم الاجتماع الديني (الطوطمية، اليهودية النصرانية، الإسلام)**، دار الفرابي، لبنان، ط1، 2003.

المراجع الأجنبية:

1. Gillian Lindt-Gollin, The religious factor in social change : Max Weber and the MoravianParadox, In: Archives de sociologie des religions, n°23, 1967. pp. 91-97, https://www.persee.fr/doc/assr_0003-9659_1967_num_23_1_2616
2. Jean grondin, **La philosophie de la religion**, QUE SAIS-JE ?, (PUF),France,
3. Jeremy Greenwood, Nezih Guner, **social change**, IZA institute for the study of labor, discussion paper no.3485, Germany, 2008,
4. Nicolaï Boukharine, La théorie du Matérialisme Historique, Moscou, 1921,
5. Pasichnyk Viktoriya, **Auguste Comte and Sociology**, Institute of Sociology, University Ukraine, Kyiv. P.1-2 , see on: http://enpuir.npu.edu.ua/bitstream/123456789/9281/1/A.COMTE%20%2C%20L.Pet%27ko.pdf
6. The Council of Europe and the European, Religious Tolerance, p. 201, see: https://pjp eu.coe.int/documents/1017981/1667911/2.8.pdf/1b64a36d-7ff5-403f-87a8-c90e75611da3
7. XI[e] Thèse sur Feuerbach, in l'Idéologie allemande, Éditions sociales (abrégées dorénavant en « E.S. ») 1976

مواقع الكترونية:

https://upload.wikimedia.org/wikisource/ar/5/5d/
https://www.alukah.net/library/0/61771/
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50340

الدّواعي الأمنية للمشاركة السياسية للمرأة العربية

Security consequences of Arab women's political participation

أ د نادية سعيد عيشـــور

ملخص البحث

يعني نضال المرأة العربية هنا وهناك، في عالم متعثر الخطوات في مجال التنمية، بالدّرجة الأولى، وعيّا مستفيقا وشجاعة متجشّمة، من جّهة يحفوها الانزعاج والقلق إزاء واقع عّليل هو بحاجة إلى إسعاف، ومن جّهة ثانية، يّلفها الأمل المبطن بالكبّرياء والطموح نحو التّطلع إلى فّجر مشرق جديد، ينّم عن إرادة تهفو إلى إثبات جدارة الذّات واستحقاقها لأوفر قدر من التقدير والإجلال، تلك هي دّافعية المرأة العربية في تأكيد المشاركة الكاملة على أوسع نطاق، وفي جميع المجالات (العمل السياسي والعمل المدني). ستتعرض المداخلة الحالية لتناول أهم الدوافع والأسباب التي تستلزمها التّداعيات «الأمنية والتنموية» في مقابل ما تواجهه المرأة العربية، على غرار المرأة في العالم الثالث، من صعوبات ومعوقات وتحديات سوسيو – ثقافية، أنجبتها ثقافة التّخلف بواسطة عملية التنشئة الاجتماعية المحلية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية؛ المرأة العربية؛ المسألة النسوية؛ التنشئة الاجتماعية؛ الإقصاء الاجتماعي؛ المعوقات السوسيو – ثقافية، العقل النسوي/الذكوري.

Abstract:

The struggle of Arab women, here and there, in a stumbled world of development field, primarily, means a awareness awaken and inurns courage, on the one hand, surrounded by malaise and worry towards a sick reality which needs cure, and on the other hand, wrapped by hope, pride and ambition to look toward a new bright dawn, comes from the will to prove the trustworthiness of the self and the maturity of appreciation and esteem. That is the motivation of Arab women to confirm the full participation of the widest, in all fields (political action and civil society). The present intervention will be to address the most important motives and causes that required the consequences of "security and development" in return for Arab women, such as women in the third world, including difficulties and the socio-cultural challenges, created by underdevelopment culture through the socialization local process.

Key words: Political Participation, Arab woman, feminism issue, socialization, social exclusion, political development, sociocultural constraints, feminist/ masculine mind, female-feminist awareness.

مقدمـــة

لـــئّن كانـــت الحيـــاة المشـــتركة المثاليـــة – مـــن المنظـــور الفلســـفي– فـــي نطـــاق أيّ مجتمـــع إنســـاني؛ تتأكـــد أواصـــرها بـــالفطرة الخيّـــرة، تّـــروم الاحتـــرام والمحبـــة والعـــدل والمســـاواة والإنســـانية والإخـــاء والإحســـان والرّفـــق والتعـــاون والتكامـــل... تلـــك المعادلـــة بـــين الايثاريـــة والغيريـــة، تلـــك التّـــي تصـــون عناصـــر وجودهـــا ومتانـــة قوتهـــا؛ فـــإنّ الخلـــل والـــلا تـــوازن فـــي مقاديرهـــا يفضـــي إجرائيـــا وعلـــى المـــدى البعيـــد، إلـــى المّســـاس بجـــوهر الثّقـــة فالأمـــان فالسّـــكينة، وتلـــك أكبـــر المُنغّصـــات المجتمعيـــة علـــى الإطـــلاق، حيثمـــا وُجـــدت أوقـــدت شّـــرارة الشّـــر فـــي النّفـــوس وطّبعـــت الظلـــم والعـــدوان علـــى ألســـنتها. مـــن هنـــا تتحـــدد معـــالم الحيـــاة المشـــتركة لـــدى الإنســـانية، داخـــل مؤسســـاتها وفـــي مختلـــف مســـتوياتها، فـــي ضـــوء سّـــريان مفعـــول « **الفطـــرة** »، مـــن حيـــث كونهـــا المُحّـــرك الأســـاس للسُّـــلوك البشـــري، نحـــو ممارســـة الخير أو ممارسة الشّر على حد سواء.

ولـــئّن كـــان ساســـة العـــالم وقـــادتهم اليـــوم* يحلمـــون بخلـــق « **مجتمـــع عـــالمي جديـــد موحـــد ومســـالم** » مســـتقبلا، علـــى غـــرار حاضـــر العولمـــة ويســـعون إليـــه عبـــر أشـــكال التعـــاون الـــدولي لتّرســـيخ مبـــادئ الديمقراطيـــة وقيمها السّـــمحة، ونشـــر ثقافـــة مواطنـــة عالميـــة؛ فـــإنّ السّـــعي الحقيقـــي لتجســـيد هـــذا الحلـــم واســـتحالته إلـــى حقيقـــة ملموســـة يبقـــى واهمـــا إلـــى حـــد بعيـــد ولا يمكـــن أنّ يســـتقيم لـــه حـــال الشّـــعوب؛ إلّـــا أنّ يأخـــذ بأســـباب وعوامـــل تّذكيـــة جبّلة «**الفطـــرة الخيّرة**» في النّفوس عبر مؤسسات التنشئة الأكاديمية.

---

* لقاء تعاون بقصر الإليزيه جمع بين الرئيس الفرنسي السيد إيمانويل ماكرون ونظيره الرئيس الصيني السيد شي جين بينغ، بتاريخ 26 مارس2019. أثمر على اتفاقيات تعاون تجاري ودبلوماسي وبيئي تروم خلق نظام عالمي جديد تجاري وسياسي.

وبالعودة إلى واقع التّفاعلات الاجتماعية بين النّاس في الوطن العربي والإسلامي في هذا العصر؛ لا سّجال فكري حول تصور يحكم بطغيان ظاهرة انحراف الفطرة الانسانية عن جّادة الصواب، فلسان الحال ينـدب تغلغل ثقافة الظلم والاستبداد والفساد والتّمييز، في كّافة مؤسسات المجتمع، من أكبر مؤسسة «**المؤسسة السياسية**» إلى أصغرها «**المؤسسة الأسرية**»، ومن أقواها «**المؤسسة العسكرية**» تّجاه أضعفها «**المؤسسة التعليمية**»، ومن أغناها «**المؤسسة الاقتصادية**» تّجاه أفقرها «**المؤسسة الجمعوية**».

وإذا كنّا نهتم، في هذا المقام، بقضايا المرأة العربية على وجّه الخصوص؛ فانّ ما يجعلنا نركز على تطور حركة المسألة النّسوية على الصعيد الفكري وعلاقتها بالمشاركة السياسية للمرأة داخل المجتمعات العربية على الصعيد السياسي كونه الأمر الآخذ في اهتمام المؤسسات السياسية والمدنية كلاهما معا.

فعلى الصعيد الجيو سياسي النظري؛ فطالما شكلت قضية المرأة العربية ظلال لسيناريوهات قضايا المرأة العالمية في الدول المتقدمة، تلك التي تأخذ زمامها منظمات مدنية وحركات نّسوية سياسية وفكرية، وتتخذها بؤرا لتوسيع دوائر تمدداتها من التأثير على واقع العلاقات الجنسية في العالم. إنّها ترسم صورة وتضع لها محددات مستوحاة من وحي الثقافة العلمية التي أسست لها المنهجية العلمية الغربية. فيما تشكل، كذلك، على الصعيد الاقتصادي العضد والساعد ليس الأقل قوة المُتمم والمساند لتحقيق أهداف التنمية المستديمة القطرية والعالمية بجميع أشكالها البشرية والمادية، فبالتربية تبني انسانية الأجيال وبالعمل تناضل في سبيل تحسين نوعية الحياة، بينما تروم على الصعيد القانوني الحقوقي لصيانة العدالة والمساواة في مجال الحقوق والواجبات، تجنبا

لأشكال ممارسات اجتماعية تضمر ظاهرة الاستعباد والاستعلاء والتسلط.

واقعيا؛ فبرغم انتشار التعليم في العالم العربي ولدى الجنسين بنسبة كبيرة، وبرغم التّهليل باستقبال مفرزات الحضارة الغربية والتأثر بها، حيث يسجل ارتفاع مؤشرات التمدن والتحضر في معظم المدن العربية شرقا وغربا، كما يلاحظ انتشار واسع لبعض القيم الغربية لاسيما في أوساط جيل الشباب كالقيم المادية والفردانية مثلا؛ إلاّ أنّ الحديث عن **المشاركة السياسية وعلاقته بواقع النّساء** يبقى موضوعا قد يفضي إلى سّراب ووضع مجتمعي لا يزال في رواق الانتظار، حيث هي العادات والتقاليد والأعراف والقيم؛ تنتظم بشّدة وبدّقة متناهية لتُوصد أبواب النّقاشات حوله من أي زّاوية كانت، دينية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو حتى علمية وفكرية.

فغالبا ما تعمل المرأة في المجتمع العربي ضمن نطاق ما يمكن أنّ يعتبر امتدادا جغرافيا طبيعيا لأدّوارها التقليدية داخل نسق الأسرة، تلك التّي تعكس المرغوب والمحمود لدى جزء كبير من المخيال المجتمعي كالتربية والتعليم والتّطبيب والتمريض والطبخ والنّسيج والفن وربما لدى البعض(الرّقص والغناء)، حيث تُلبي معظم هذه الوظائف مختلف حّاجات الرّجال الأساسية في المجتمع الصغير والكبير. وبالطبع فقد يكون مفهوما ومبررا صّمت الرجال عمّا يكتنف حاجات النّساء من فّاقة، تّماما على شاكلة ما تُرمى به من نقصان، لهو من لّدن الحفاظ على عناصر القوة والجبروت والسلطان لدّيهم. غير أنّ الدّهشة قد تّراود الملاحظين الحّياديين للسلوك النّسوي المتناغم وخارطة الطريق المُرسومة للعيش والبّرمجة السوسيو- قبلية لأنماط من الأدوار وأشكال من التّفاعل الحميم ومعطى واقع حاجات العقل الذكوري.

قد تصيبنا الدّهشة، في كل مرة، تتعرض فيها نخب النّساء إلى مواقف شّبيهة بتلك التّي تتعرض لها عمومهن، بقطع النّظر عن اختلافاتهن، من حيث مستويات الأعمار ودرجات المعرفة والخبرة والوضعيات الاجتماعية والأدوار التي يشغلنها وحتى الأخلاق التي يتحلين بها؛ وقد نُصاب بالذُهول أكثر حينما تردد صّدى هذه الحماقات من المواقف جموع هؤلاء النّسوة دون قيد أو مراجعة.

لقد انتبه الباحثون العرب مبكرا – وإنّ اختلفوا في زوايا الرّؤى والتخصصات والاهتمامات الفكرية– إلى مشكلات المرأة في المجتمع العربي، الظاهرة والباطنة، ففيما ركز بعضهم على ما ظهر منها فقط وأحجم عمّا خُفي عن الإدراك العام؛ كحقها في التربية والصحة والتعليم والعمل ودورها في التنمية الأسرية وضمان استقرارها، اختار فريق آخر المجازفة والاعتكاف على التّفتيش في ثّنايا ما وُّري عن الاهتمام بالذات قصدا أو دون قصد، حيث أثار انشغال هؤلاء الأكاديميين طّيف واسع من الجدال بل والسّجال على الصعيد الفكري، إمّا بسبب الخوف من التّغيير والانقياد نحو مصير مجهول، أو خشية الانحراف وما يمكن أن يسببه من فقدان التوازن والاستقرار في المجتمع بناء على تصدع الأسرة وفسادها، أو لأسباب أخرى شخصية أو جنسية قد تتعلق بفقدان الامتيازات نتيجة لفقدان الهيمنة والسيطرة المترسخة والمشروعة ثقافيا. هذا الذّي يمكن تبريره بتصاعد بعض الحركات النّسوية ذات الطابع المدني والتحامها بالمطالب المشروعة لبعض الأحزاب على الصعيد السياسي في الوطن العربي.

من هذا المنطلق؛ يكون من الضروري جدا في العمل العلمي الأكاديمي تفحّص فاعلية بعض المتغيرات السوسيو نوعية، تحت مفرزة عوامل سوسيو– ثقافية وتاريخية ودينية واجتماعية وعرقية، ذات طبيعة نوعية تطبع شبكة بنية التفاعلات المجتمعية في العالم العربي؛

تجعل من الصعوبة بمكان تجاوزها في تقرير شكل وانضاج العلاقة بين مختلف الأشخاص والفئات الاجتماعية إلى مستوى مطلوب وفق النّماذج التي تقررها العوالم النّموذجية المتقدمة في أوروبا وأمريكا وروسيا ووفق حاجات الرّؤية الخاصة المنبثقة والمتطورة لشرائح واسعة في المجتمع النّسوي العربي. وبناء عليه، فإنّ آليات التنشئة الاجتماعية التقليدية، مصادر المنظومة القيمية من دينية وعرفية ودستورية وقانونية وتعليمية/معرفية مستوى الوعي الحضاري، تؤكد حضورها في صياغة إشكالية وضعية المرأة في المجتمعات العربية وعلاقتها بالمشاركة السياسية رسميا ومدنيا.

وعلى قاعدة التّوتر الشّديد المصاحب للموضوع؛ تتمحور أهمية المشاركة السياسية للمرأة العربية والجزائرية في خضم مرحلة زمنية، تشهد دّواعي أمنية عديدة؛ تتطلب رفع سقف تحديات المحافظة على جوهر إنسانيتها وصّون كرامتها وتحقيق سعادتها واستقرارها ضمن منظومة الأنساق الأسرية والمهنية والمجتمعية، هذا في خضم تّدفق مستمر وهائل لتّحولات جد معقدة قانونية وسياسية واقتصادية وقيمية...على الصعيد العالمي والاقليمي والوطني، تلك التي تعرفها المجتمعات قاطبة والعربية منها على وجّه التّحديد، وما تحتاجه من تفعيل لموازين قوى؛ قد تمكن من مجابهة أو تخفيف التّحديات والصعوبات التي يفرضها الانفتاح الحّر تفضي إلى منزلقات قد لا تحمد عقّباها.

ولهذا فإنّ نضال المرأة العربية، هنا وهناك، يعني في عالم متعثر الخطوات في مجال التنمية، بالدّرجة الأولى، وعّيا مستفيقا وشجاعة متجشّمة، من جّهة يحفوه الانزعاج والقلق إزاء واقع عّليل هو بحاجة إلى إسعاف، ومن جّهة ثانية، يّلُفها الأمل المبطن بالكبّرياء والطموح نحو التّطلع إلى فّجر مشرق جديد، ينّم عن إرادة تهفو إلى إثبات جدارة الذّات واستحقاقها لأوفر قدر من التقدير والإجلال، تلك هي دّافعية المرأة العربية في تأكيد المشاركة الكاملة على أوسع نطاق، وفي جميع المجالات (العمل السياسي والعمل المدني).

هذا الذّي سيحاول البحث الحالي التّعرض له بشّيء من التفصيل لاستجلاء بعض جوانب الغموض والوّهن والتقصير، مركزا على أهم الدوافع والأسباب التي تستلزمها التّداعيات «الأمنية والتنموية» في مقابل ما تّواجهه المرأة العربية، على غرار المرأة في العالم الثالث من صعوبات ومعوقات وتحديات سوسيو- ثقافية، أنجبتها ثقافة التّخلف بواسطة عملية التنشئة الاجتماعية المحلية، ضمن العناصر الآتية:

المبحث الأول: المرأة العربية بين منظومة المجتمع الذكوري وحقوقية الفكر النّسوي:

- تنشئة المرأة؛ بين الإسلام وواقع المجتمع المسلم:

بسم الله الرحمن الرحيم:

«««يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درّجات»»»

سورة المجادلة الآية 11

ما لا يمكن أنّ يخالف منطق الاستدلال الحكيم؛ أنّ تّلقي آدم عليه السّلام أولى أصول المعرفة الإنسانية بالوجود من لّدن مُعلم حكيم وخبير؛ يعنني أنه كان أولمن جسد قانون التنشئة الاجتماعية على وجه الأرض، فهو أول رجل نّبي – مُعلما لبّنيه من البشر ليتم تناقلها وإنضاجها من بعده. ما يعني أن صّارت أقوام الرّجال هي النّماذج- القُدوة لجحافل النّساء في كل زمان ومكان، منذ فجر التاريخ إلى غاية العصر الحديث. وبالطبع وحسب قانون التنشئة الاجتماعية دائما؛ فإنّ ما جُّبل عليه الإنسان من مقدرات واستعدادات وروائز فطرية كامنة؛ يتم تفجيرها عبر الاحتكاك بالواقع والممارسة المتكررة ترزح تحت ضغوط الإشباع لمختلف حاجات الوجود والبّقاء، من هنا انبثقت الخبرة الإنسانية بالمُحاذاة والتّشريعات الربّانية، كما صار التّدافع من لّدن الإيمان والانصّياع مُّجابها أبّديا لنّوازع الكفر والضّلال والضّياع من لّدن الأهواء والشّهوات.

فإذا ما انحرفت فطرة الأقوام عن جّادة الصّواب، وهاجت غرائز نفوسهم وهمجية تعصبهم لأنانيتهم، وطاف زّبد ظلمهم وجهلهم على سطح المعاملات، واشّتد وطر ضلالهم

ليطمس بّصيرتهم، إلاّ وأنزل الله تعالى الأنبياء، وأنزل معهم الشرائع لإعادة سفينة الحياة إلى محراب الصلاة والنّجاة، وألّجم أهواء الأنفس وغيّها ضمن حدود فطرتها السّليمة وتوجيهها نحو مّا يُهون عليها مّشقة الامتحان والابتلاء في دار الفّناء.

إنّ تطور الخبرة الإنسانية لدى بّني البشر، من خلال تطور أشكال الممارسة والاحتكاك عبر الزمن مع مقومات العالم الطبيعي والإنساني؛ أنجبت قواعدا من الأعراف ومصفوفات من الأحكام والاتّجاهات والقيم، عملت على تعزيزها منظومات من العادات والتقاليد وقواعد الضبط الاجتماعي، ومع مرور الأزمان، تحولت إلى مُّوجهات فكرية وسلوكية مجتمعية موروثة؛ تتناقلها الأجيال على الدّوام، من الكبار إلى الصّغار، إذ شكلت التنشئة الاجتماعية*، عبر عملياتها الأربعة، أهدافها الأربعة وأساليبها المتنوعة، المعاول الاستراتيجية ذات الفّعالية القصوى في تحقيق مُراد المجتمع من حالة الثّبات وفق قواعد الضّبط المجتمعية(الاستحسان والاستهجان).

بيّد إنّ التّلقي المُباشر للمعرفة الأولى من اللّه إلى آدم عليه السلام، ومنه إلى حواء عليها السلام، ومنهما إلى جيل الأبناء، ومنهم إلى جيل الأحفاد؛ لم يكن رّادعا كافيا، في أول مجتمع إنساني؛ ليمنع النّفس لدى بعض النّسل (الذّراري) من إتيان غيّها، إذ نُفذت فيه أول جّريمة بشرية على وجه الأرض، فكانت المعصية التي استدرجتها غيرة الرجل على امرأة وغيرة رجل من رجل، وجعلت ألهب جهنم، تصطك لاتّخاذها حطبا وحجارة واستحالتها إلى رماد. إنّ هذا يكشف صعوبة الامتحان وصعوبة مجاهدة النّفس "الجهاد الأكبر".

---

* عمليات التنشئة الاجتماعية الأربعة: التقليد والمحاكاة–التوحد مع مثال/الاتكالية–التعلق بوسيط/لعب الأدوار–تكوين مفهوم عن الذات/ الاستدخال–الاستخراج.

أهدافها الأربعة: التكيف/ تكوين الدافع للقيام بالفعل/ تكوين القيم الروحية الوجدانية الخلقية/ الاستقلال الذاتي والنجاح الفردي.

أساليب التنشئة الاجتماعية: أسلوب الترغيب والاستحسان– الثواب والمكافأة / أسلوب الترهيب والتخويف– العقاب المادي– العقاب المعنوي. انظر كتاب: عباس محمود عوض ورشاد صالح دمنهوري: **علم النفس الاجتماعين نظرياته وتطبيقاته**، دون طبعة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994.

فالغيرة إنّ زادت عن حدّها وحّادت عن استقامة خطها، تحولت إلى وقّود لإذكاء ما بداخل النّاس من استعدادات سّوء وشّرور، من هنا بّات مؤكدا أنّ غيرة الأقوام على المرأة إنّما تعني أنّ يجعلوها في قلوبهم، محبّة وشغفا ودفاعا وتضحية ورحمّة وشّفقة، وأن يُصّيروا عبادتهم لربّهم اجتهادا في الإحسان إلى أهاليهم[1]، والإحسان إنّما هو دّرجة متقدمة من إنفاق الخيّر والعّفو وحبس النّفس عن الأذّية. فيما تعكس الغّيرة من المرأة؛ ما يمكن أنّ يُفسر أنّ محل الرضا عنها بدلا من أنّ يكون في قلوبهم فهو في أيّاديهم، مُّتعة وخدمة وأسّرا، وبناء على هذا الأساس، يمكن أنّ تتحدّد أنماط العلاقة على مر الزمان بين الجنّسين من الرّجال والنّساء، مهما كانت صفتهم أو دّرجة الصّلة بهم.

إنّ استناد الاجتهاد الديني على القاعدة العرفية، بوصفها المرآة العاكسة لخبرات الأقوام المتراكمة عبر التاريخ، يفترض أنّه بحاجة إلى مراجعة واختبار، تعتمد أسّانيد تّدعيمية في غاية الأهمية لاسيما نتائج الدراسات الاجتماعية والدراسات العلمية، ما يجعله يكتسي أكثر طابع الموضوعية والعقلانية، مّا قد يمكنه من تدقيق النّظر في إمكانية استدامة الصّلاحية ضمن أبعاد الزمان والمكان والحال.

من المهم جدا إدراك أنّ الكثير من الدراسات السيوسيولوجية والانثروبولوجية[2] والوقائع والأرقام؛ تشير إلى التبّدل أو التحول في النّظرة للّذات وللآخر لدى الجّنسين ففيما تغيّرت نظرة المّرأة عن نفسها، وتصالحت مع ظّنون السُّوء والسّلبية تّجاه صورتها وإمكاناتها وهُويتها الجنسانية، بالموازاة وتغير نظرتها التّقديسية والممجدة كذلك للرّجل؛ نجد في الشّق المقابل احتفاظ الرّجل بصورته التقليدية عن نفسه وكذلك الصورة التقليدية عن المرأة. هذا، في تصورنا، يمكن أنّ يعتبر حاضرا واحدا من أكبر أسباب اللا توافق اجتماعي بين الرّجال والنّساء، ولا نستبعد أنّه واحدا من أسباب ارتفاع معدلات الطلاق كما لا نستبعد أنّه واحدا من عوامل وأسباب تبّني الحركات النّسوية في العالم، كما في المجتمعات العربية، نّهج العمل السياسي بوصفه المجال الأقوى فاعلية لتجسيد النّضال من أجل إحراز الحقوق الإنسانية، تلك التّي فازت بها المرأة المسلمة، مذ قرون خّلت في

[1] قول الرسول الكريم : "خيركم خيركم لأهله، وأنا خيري لأهلي" رواه الترمذي وابن ماجة.

[2] Lahouariaddi : **les mutations de la société algérienne, famille et lien social dans l'Algérie contemporaine**, édition la découverte, Paris XIIIe, 1999, p : 105

التّشريع الإسلامي، فيما لم تحصل عليها تّماما في واقع التّجسيد والممارسة في هذا المجتمع.

من هنا، فإذا كان نضال المرأة الغربية مؤسس تاريخيا على تحقيق مطلب الاعتراف بها كانسان، ثم تواليا تمتعها بكامل حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية؛ فإنّ نضال المرأة العربية المسلمة أو المرأة في العالم العربي الإسلامي يمكن أنّ ينحصر في تحقيق مراد المطلب الثاني. وذاك لأنّ الإسلام قد سبق في تحريرها ومنحها كامل الحقوق التّي تصون كرامتها وعفّتها وإنسانيتها. وبالطبع فإنّ كانت الهّوة شاسعة بين الفكر الاجتماعي وبين الواقع الاجتماعي، إلاّ أن ّوثوق العلاقة بينهما هو أمر مؤكد وبشكل قطعي حيث هي الصّقة أبدية وقوية، ولا يمكن بترها أو إغفالها بأيّة حال، وبهذا يكون الحديث عن حقوق المرأة العربية المسلمة واقعيا لا يعني إغفال حقوقها في الإسلام كعقيدة دينية ونظام مثالي للحياة الكريمة المتكاملة. هذا الذّي سنتعرض له بالمناقشة والتحليل والتفسير فيما هو آت.

– المسألة النّسوية في دوائر الممارسة الفكرية والسياسية والاجتماعية في العالم العربي؛

لم تبدو قضية المرأة، فيما سبق، على قدر كبير من القيمة والأهمية أكثر من بروزها بشكل لافت للجدل والقلق أيضا، خلال فترة الخّمسينيات والسّتينيات من هذا القرن، أي تقريبا بعد الحرب العالمية الثانية تحديدا. ولعل السبب يكمن في كون الوّعي المجتمعي في الغرب؛ قد أثمرت نتائجه بعد جهود الفكر التّنويري التي دامت وقتا طويلا واستهلكت جهدا كبيرا منذ نهاية القرن الثامن عشر. فهناك الكثير من الظواهر في هذا المجتمع قد تغيرت (بنائيا ووظيفيا) وتطورت (خبراتيا وفكريا)، وضمن هذا المضمار، لا ينبغي إغفال دور العنصر النّسوي في المشاركة الحاسمة في خوض غمار رحلة هذا التغيير وصناعة دينامية هذا الحراك الاجتماعي.

لقد أشار شومبار دو لوو (**Chombart de Lauwe**) في مقدمته لعمل علمي تحت إشراف منظمة اليونسكو حول "صورة المرأة في المجتمع"[1]، إلى الصُور الدينامية للمرأة في علاقتها بالعمل والتّمييز الجنسي أو اللا مساواة الجنسية، حيث أكد أنّ وضعية ومكانة المرأة في المجتمع أبدا لم تطرح كمسألة على الساحة الدولية أكثر مما عرفته اليوم. إذ ترتبط صور هذه الدينامية بتطور البُنى الاجتماعية. و"إنّ مفترق الطرق التي عملت والتي تعمل في البلدان الاشتراكية وداخل البلدان السّائرة في طريق النمو، من الصين إلى أفريقيا، ومن روسيا إلى أمريكا الجنوبية، ليست المبررات الوحيدة للاهتزازات التّي تهيج (تثير هيجان) أوروبا العجوز أو أمريكا الشمالية، من الشرق مثل من الغرب: الإعلان عن المبدأ، النّقاشات التي تحتل مكانة في الحياة السياسية، والحركات الرّأيوية (حركات الرّأي)، الصحافة كلها دّلالات تشهد على أهمية المشكلة[2]. فهناك دراسات كثيرة أثبتت مظاهر عدة لتطور مكانة المرأة في المجتمع. فالعمل المهني، المشاركة في الحياة العامة الدّور الاجتماعي، الدّور العائلي،...الخ، احتلت حيزا مهما في مجال النّشر لاسيما في الكتب ومختلف المقالات في كثير من الدول"[3].

ففيما تعلق بأسباب بروز النّسوية كحركة فكرية علمية في الغرب؛ فقد كان النّساء في الخّمسينيات في وضع ثانوي وتابع للرجال داخل منظومة علم الاجتماع...وما نّدعيه ينطبق على أصحاب القوة والنّفوذ في علم الاجتماعي–أغلبيتهم من الرجال– ومحتوى موضوع هذا العلم وعرضه بلغة "ذكورية" واستشهادات من عالم يسوده الرجال...ولا يزال العلم اليوم يهيمن عليه الرّجال، ولكن هناك يبدو ارتفاعا مضطردا في نسبة النساء اللّاتي يتمتعن بوضع ومكانة متميزتين في علم الاجتماع مقارنة بالعلوم الأخرى، وذلك

[1] UNESCO **: Images de la femme dans la société**, Revue International des sciences sociales, (1962), Site web : http//www.uqa.uquebec.ca/zone30/Classique_des_sciences_sociales/index/html
[2]Chombart de Lauwe : **Introduction**, p6, UNESCO **: Images de la femme dans la société**, Revue International des sciences sociales, (1962), Site web : http//www.uqa.uquebec.ca/zone30/Classique_des_sciences_sociales/index/html
[3]Chombart de Lauwe : **Introduction**, **Images de la femme dans la société,** Op. Cite, p6

رغم أنّهن يشكلن أقلية. وبتأثير الحركة النّسوية أصبح محتوى علم الاجتماع وعرضه يمر بتغير جذري (راديكالي) بل بتغير ثّوري[1].

ومن المؤكد أنّ عزم الكتب المدرسية في علم الاجتماع، وغالبية المؤلفات فيه؛ تكتب الآن مصطبغة بالنوع الاجتماعي. وثمة اتّجاه قوي نحو "تّأنيث" محتوى علم الاجتماع. فالعلاقات النوعية – وما يرتبط بها من تحرير المرأة– تشكل موضوعا في حد ذاته، إلّا أنّ قضية النظام الأبوي (هيمنة الرّجال) ومشكلات المرأة وأولوياتها؛ أصبحت الآن جزءا من كل موضوع من موضوعات علم الاجتماع. وقد جعل البحث وصياغة المفاهيم والتنظير، في هذا السّياق، من علم الاجتماع علما أكثر تنويرا وتحريرا لكلا الجنسين. "إلّا أنّه على صعيد آخر، وبسبب قرب هذه المجالس من الأنظمة الحاكمة في الدول العربية حيث تّرأست معظم تلك المجالس السّيدات الأولى، تكرر مرة أخرى استقطاب رموز العمل النّسائي لتنفيذ سياسات محددة، أو استبعاد رموز أخرى بسبب اختلافات أيديولوجية".[2]

لقد بّات مؤكدا اعتبار المسألة النّسوية على غرار المسألة الجّندرية جزء لا يتجزّأ من كيان المسألة الاجتماعية،" ذلك بالمدلول السوسيولوجي العام لهذه المّسألة[3]، والتي يشار بها في أدبيات العلوم الاجتماعية، إلى قضايا ومشكلات متعددة الأبعاد والمقومات والدّلالات مثل: الحرية والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وتكافؤ الفرص، ومشكلات الفقر، والبطالة والتّشرد، والتمييز الطبقي والجنسي والإثني...فهي تعكس "محاولة تأسيس ثقافة اجتماعية تضامنية مُدعمة لقيم الاهتمام بالإنسان واحترام حاجاته وحقوقه، والعناية بمستلزمات استثماره وتكوينه، والتخطيط الممنهج والمرشد لإدماجه في عملية التنمية الشاملة".

---

[1] انظر: مصطفى خلف عبد الجواد: **نظرية علم الاجتماع المعاصر**، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار المسيرة، 2009، ص ص: 79-84..

[2] هند احمد زكي: **المسألة النسوية في مصر وتونس قبل وبعد الربيع العربي**: ww.shorouknews.com/columns/view.aspx?، تاريخ التصفح: 6 مارس 2016 الساعة: الرابعة والنصف مساء.

[3] مصطفى محسن: **المسألة النسائية وتحديات التعليم والتنمية البشرية**، حوار مع مصطفى حسني، تم الاطلاع عليه يوم 06 مارس 2016 على الساعة 17.00 مساء:http://www.aljabriabed.net/n63_10husni.%282%29.htm

هذا المفهوم، أي المسألة الاجتماعية، الذّي يشير إلى عديد القضايا السّاخنة والمُعبرة عن أوضاع اجتماعية محيرة تهدد استقرار الأفراد والجماعات من الشرائح القاعدية لهرم المجتمعات المعاصرة. وبحسب هند أحمد زكي[1]، فإنّ طرح مسألة المرأة والمطالبة بحقوق النّساء في بدايات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، قد تزامنت مع قضية تحديث المجتمع، ونشأت علاقة وثيقة بين تحسين وضع المرأة والنّهوض بالوطن، وكتب الكثيرون عن العلاقة بين تحرر المرأة والتحرر من الاستعمار. وتبنى معظم رّواد الإصلاح الأوّائل المنتمين لمختلف التيارات الفكرية الممثلة في ذلك الوقت (ليبرالية كانت أو إسلامية) الافتراضات الأولية للحداثة، وقبلوا المنظومة الثنائية التي تضع الحداثة في مواجهة التراث. وعلى الرغم من تباين تلك التيارات في مواقفها من الحداثة، إلاّ أنّها توافقت على تحويل المرأة إلى رمز للخصوصية الثقافية العربية، وحملتها عبّء مشكلات الهّوية «المُهدّدة» ومسئولية الحفاظ عليها في آن واحدة وأصبح المطلوب من المرأة أنّ تجمع بين المعاصرة والتقليدية.

وضمن هذا المضمار، يمكن أنّ نميز بروز موّجتين للحركة النّسوية[2] في العالم الغربي تحديدا؛ رافقت خصوصيات التّحديث في أوروبا، عكست ردود أفعال، وشكلت اتّجاهات محددة نحو تبني الخطاب النّسوي التّحرري الما بعد الحداثوي، جسّدتهما الموّجة الأولى (ما بعد الاستعمارية – الماركسية النّسوية) والموّجة الثانية للنّسوية (النّيو–ليبيرالية). وترافقت مع ظهور منظمات المجتمع المدني، "واتخذت شكلاً جديداً متمثلاً في ظاهرة إنشاء المجالس القومية للمرأة. استجابت تلك الظاهرة للتغييرات العالمية في عولمة حقوق النساء، وإنشاء آليات وطنية للتفاعل مع المنظمات العالمية وهيئات الأمم المتحدة. توالت المؤتمرات واللقاءات وتم إنشاء منظمة المرأة العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية. توفرت لهذه المجالس إمكانات جيدة لدّعم حقوق النّساء ووضعها على أجندة الحكومات، والعمل من أجل تعديل بعض القوانين.[3]

---

[1] هند احمد زكي، المرجع السابق.

[2] انظر: سارة سالم، **حول مسألة النسوية الراديكالية والنساء كـ"طبقة" مسحوقة** ترجمة وليد الضو نشر في:الثلاثاء، كانون الثاني 12, 2016 - 13:39
http://al-manshour.org/node/6739: 6 مارس 2016

[3] هند احمد زكي: **المسالة النسوية في مصر وتونس قبل وبعد الربيع العربي**، مرجع سابق.

في العالم العربي؛ اتّجه اهتمام الحركات الفكرية المناهضة للتقليدية نحو تبّني الخطاب التّحرري للمرأة (سواء كان ذو طبعة ماركسية أو ليبرالية)، في محاولة شّبه مماثلة لتقليد خطى الحركة النضالية الأوروبية الغربية من باب إحراز مكاسب قانونية لم تكن معهودة؛ توفر للمرأة العربية مزيد حقوق إنسانية عالمية، نّصت عليها المواثيق الدّولية، كما وتسهر على حمايتها وتجسيدها وتعميمها بعض المنظمات العالمية، ومنها منظمة المرأة العربية التّابعة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، وعلى غرار ذلك، تّتجه الحركات الإسلامية نحو اتخاذ «قضية المرأة» من ثوابت الهوية وتعبيرا صارخا عن خصوصيات المجتمع الإسلامي، هذا الدفاع عن حقوقها من خلال تحكيم الشّريعة الإسلامية وإخضاعها لقواعد العُرف الاجتماعي، الذّي يستهدف مبدئيا حمايتها والمحافظة على كرامتها.

"فيما يتعلق بتفسير هذه الدّونية وموقف الباحثين منها؛ فيرصد بركات اتّجاهين أساسيين في هذا الصدد: الأول الذي يرى أنّ الدّين الإسلامي سوى بين الرجل والمرأة وأنّ دونية المرأة تعود إلى أسباب اجتماعية اقتصادية وثقافية أخرى، أو لسوء تفسير الدين ويشير بركات إلى أنّه من بين أصحاب التيار الذّي يقول بمساواة المرأة بالرجل في الإسلام من يعترفون ببعض الفروقات، ولكنهم يسّوغونها أو يجدون لها مبررات، ويورد بركات بعض الآراء الدّاعمة لهذا الاتّجاه من أمثال الشيخ محمد عبده (1849–1905) الذّي ذهب إلى أنّ الإسلام قد ساوى بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ولكنه قدمه (أي الرّجل) عليها دّرجة، وعرف الدّرجة بّأنها القيادة أو الرياسة التي تقتضيها ضرورات توزيع العمل في الحياة الاجتماعية"[1]. وفي مقابل هذا التّيار المحافظ، ثمة تّيارات إصلاحية تحررية، منها ما هو ليبرالي غربي ومنها ما هو راديكالي ثوري"[2].

في هذا الإطار، إنّ الغّني عن البّيان، أنّ كلا من الاتّجاهين سواء التّشريع الإسلامي أو الاجتهاد الوضعي (الدولي والمحلي)، إنّما يستهدفان كلاهما معا الغاية ذاتها

---

[1] حليم بركات: **المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة السادسة، 1998، ص 183.

[2] ماهر عبد العال الضبع، مرجع سابق، ص ص36–37

وهي ترقية المرأة وحماية كرامتها وضمان سلامتها وصحتها النفسية والبدنية والاجتماعية. غير أنّ هذا الأمر أو الفّهم لا يمكن أنّ يعني التطابق التّام في وجهات النظر، بشأن غايات وآليات تجسيد هذه الغاية، بل إنّنا نقف على شّروخ قد يصعب لمّها إنّ لم يتدخل وسيطا ثالثا لترميم الفّجوة الواقعة بينهما. وبالطبع هذا الوسيط إنّما هو المنطق العلمي الموضوعي ممثلا في نتائج الدراسات الاجتماعية المتخصصة، ومنه على سبيل المثال التدخل السوسيولوجي(Intervention Sociologique) لتحليل المنطلقات الأبستمولوجية التّي تنبثق منها رّؤى كل اتّجاه على حدا، لاسيما أنّ التشريع الإسلامي منّبعه هو الوّحي الإلهي (القرآن الكريم والسُّنة الشّريفة إضافة إلى الاجتهاد الديني في القضايا المستجدة عند انعدام النص أو تناقض نصين صحيحين وفق القواعد الأصولية) كما أنّ القوانين والمواثيق الوضعية منّبعها الاجتهاد البشري على الصعيد الدولي إلى جانب الاجتهاد الوضعي المحلي، هذه التّي لابد وأنّ تخضع لنسّق خاص من الشروط والقواعد والآليات المرتبطة بظروف الكّيان والزمان والمكان.

وعلى غرار ما ذهبت إلى تأكيده السوسيولوجية الفرنسية كولات مورو **Colette Moreux** في مقال لها بعنوان"**Féministe et Désacralisation**"[1] من حيث دور الرّجال في استثمار المجال الديني (المسيحية الكاثوليكية) وفق ما تُمليه مصالحهم الذكورية، حيث أنّ احتكارهم للمعرفة الدينية منذ مطلع التاريخ؛ جعلهم يستغلونهم لتكريس الهيمنة الذكورية على الإناث، من هنا "يظن بعض علماء الاجتماع، وبخاصة الغربيين منهم، أنّ الإسلام هضم حق المرأة، إذ أعطاها نصف ما أعطى الرجل في الميراث، وأباح للرجل أنّ يتزوج عليها وجعل الطلاق بيّد الرجل، ومنح الرجل سلطة لم يمنحها للمرأة، فحرمها كثيرا من الحقوق التي يتمتع بها الرجل...وقد استغلت مثل هذه التصورات الخاطئة من قبل المستشرقين ودعاة الشّر عن المرأة في المجتمع الإسلامي للنّيل من سماحة الإسلام وحريته تّجاه المرأة، ورفعت صوتها مطالبة مساواة المرأة مع الرجل"[2]. هذا إضافة إلى الدّعوة بإباحة الاختلاط مع الأجانب، والتحرر الجنسي، وإباحة زواج المسلمة من غير

---

[1]Colette Moreux, ***Féministe et Désacralisation***, Site web :http://bibliotheque.uqac.ca/(1979). p : 5.

[2] موسى محمود ابو حوسة: **دراسات في علم الاجتماع الأسري**، منشورات عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية/عمان، 2000، ص135

المسلم، وتقلد مواقع اتخاذ وصنع القرار. نّاهيك عن دعاة التحول الجنسي والمثّلية وغيرها من الأمور التي نّراها متطرفة لدى الغربيين، ومن دعاة الخطاب التحرري للمرأة نذكر: قاسم أمين، هشام شرابي، مرقص فهمي نوال السعداوي، شبلي شيمل، رفاعة الطهطاوي محمود تيمور. المرأة وهدر المجتهدون (حقوق كفلها الشّرع للمرأة غير أن الاجتهاد حال دون تحصيلها).

فيما يتصدى فريق علماء الإسلام وعلماء الاجتماع المسلمين للدفاع عن التّشريع الإسلامي فيما يتعلق بقضايا المرأة العربية والمسلمة تحديدا، من حيث إبراز دور الإسلام الحنيف في تحرير المرأة العربية من قيود الهمجية التّي سادت عصر ما قبل الإسلام كظاهرة الوّأد مثلا، ومنحها كافة الحقوق الإنسانية ومساواتها للرجل المسلم في كافة الحقوق والتكاليف، وإبراز أهمية وقيمة جوانب الاختلاف في مجال التكليف وتوزيع بعض الأدّوار لأغراض تخدم تحقيق مّيزة التكامل بين الرجال والنساء، لا التفاضل الجنسي بينهما. ذلك أن أساس التفاضل في الإسلام إنّما هو الإيمان الخالص (التّقوى والوّرع) المُكلل بالعمل الصالح، مصداقا لقول الرسول (ص) فيما معناه أنّه لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأبيض على أسود، إلاّ بالتّقوى والعمل الصالح.

وعلى قاعدة هذا الاختلاف؛ اتّجهت الجدالات والنّقاشات الرّسمية وغير الرّسمية داخل البلاد العربية، إلى اتخاذ قضية المرأة العربية مّطية؛ لتبرير «واقع ماثل» لدى البعض ورفض «واقع مأمول» لدى البعض الآخر. حيث تم استدعاء كل الشروط ومُساءلة جميع الظروف التّي في طّيها؛ تتم عملية تّوصيف وضعية المرأة (الاجتماعية والتعليمية والصحية والسياسية والاقتصادية والثقافية..) وتصنيفها، مع ربط كل ذلك بقضية التنمية الوطنية الشاملة.

وعلى غرار هؤلاء وهؤلاء، يبقى الواقع الاجتماعي، كمجال للممارسات، يعكس الصورة النّمطية للمرأة العربية في المخيال السوسيولوجي للمجتمع العربي، كما يقدم أيضا موقع المرأة العربية ويثير مشكلاتها على مسرح الأحداث الاجتماعية الأكثر بروزا وطغيانا، مختزلا مسبباتها في الدّين كمعوق ثقافي في تصور الفريق الأول، أو الإلحاد والزّندقة كمعوق فكري بالنسبة للفريق الثاني، هذا الذّي نرى، بوصفنا سوسيولوجيين

مسلمين نسعى لتحقيق تقدم في مستوى الحياد والموضوعية، بأنّ له الصّدى الأعمق حينما نأتي إلى دراسة وتشخيص أوضاع المرأة العربية وقضاياها في هذا الزمن ولا سيما في مجال مشاركتها السياسية.

فإنّ أردنا وصف وضعية المرأة العربية، وبخاصة في البلدان المتواضعة اقتصاديا فلربما يكون من الأنسب القول أنّها حياة نّاشفة لا طراوة فيها، في ظاهرها تتمثل ملامح السّكينة والهدوء، فيما تستبطن في أعماقها ما يناقضها من مشاعر الألم والأسى والحسرة والغليان. قد يكون هذا تصويرا متّشائما إلى حد ما أو حتى غير مقبول للكثيرين من الرّجال العرب تحديدا، غير أنّه بالنظر المتمّعن في مختلف الوضعيات التي تشغلها المرأة العربية، كسواد أعظم في مجتمع النساء؛ وبالنّظر أيضا إلى نتائج مختلف الدراسات التطبيقية في مجال العلوم الاجتماعية والطبية والإعلامية وغيرها، يصبح من الجائز في نظرنا اعتبار هذا الحكم بأنّه الوصف المنصف للحقيقة بعينها.

إذ تتميز الأسرة العربية بالهّرمية على أساس **العمر والجنس**، حيث " لا يزال الأب يحتل مركز السلطة والمسؤولية ويتمتع بمكانة خاصة، وينتسب الأولاد إلى عائلته فيحملون اسمه دون اسم عائلة الأم، وتقيم الأسرة في حمى أهل الزوج. تتمثل السلطة – على الأقل رمزيا ومبدئيا– بالأب فيمارسها عادة من فوق ومن بعيد تّجاه جميع أفراد الأسرة بمن في ذلك الزوجة، فيتوقع منهم الطاعة والاحترام والامتثال وعدم مناقشته فيما يراه مناسبا، وهو حريص، ألّا يسمح لأحد من أفراد الأسرة أنّ يتدخل بحياته"[1]، هذه النّظرة الاستعلائية تغلف معظم علاقات التّبعية وتطبع الاستجابة الفورية والطوعية بين محددات السلطة هرمه مقابل قاعدته، وحيث أنّ تّسويغ هذه "الدّونية"؛ يتم تكريسها عبر آليات عملية التّنشئة الاجتماعية والثقافية من قبل مختلف المؤسسات المجتمعية، إذ تمنحها الشرعية والقبول لدى العامة وتعمل على تّرسيخها كمبادئ طبيعية ميتافيزيقية، يستوجب احترامها وإحاطتها بهّالة من التّقديس يحول دون التفكير في مناقشتها ومساءلتها فكريا ومنطقيا وعلميا، الأمر الذّي استنكره البعض من المفكرين والسياسيين وحاول أنّ يجعل منه موضوعا للاهتمام الفكري والسياسي على حد سواء.

[1] حليم بركات، مرجع سابق، ص179.

وبهذا وبرغم فتح المجال أمام المشاركة السياسية للمرأة العربية عموما وبدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر: "إلاّ أنّه على صعيد آخر، وبسبب قرب هذه المجالس من الأنظمة الحاكمة في الدول العربية حيث ترأست معظم تلك المجالس السّيدات الأولى، تكرر مرة أخرى استقطاب رموز العمل النسائي لتنفيذ سياسات محددة، أو استبعاد رموز أخرى بسبب اختلافات أيديولوجية".[1]

إنّ وضعية المرأة العربية في العموم تتطلب مراجعات كثيرة، لكون أنّ جميع الدراسات والإحصاءات والتقارير تشير إلى سوء أوضاعها وتّدني مكانتها وضعف مشاركتها الاجتماعية والسياسية، وهذا مرده من دون شّك إلى ممارسات تترجم بوضوح الموقف السّلبي أو اللا واعي للمجتمع (ذكورا وإناث– قمة وقاعدة) تّجاه المرأة، في ظل سيادة ثقافة ذكورية مسيطرة؛ تزدري حجم مكانتها، وتقلل من أهمتها، وتقزم حدود مشاركتها في الحياة العامة (سياسيا، اقتصاديا وفقهيا)، وتحصر دورها في الخدمة المنزلية وإمتاع الرجل وإنجاب وتربية الأبناء وربما العمل المهني لغرض دعم جهود الرجل اقتصاديا، كما وتمنع عليها كثير حقوق، تلك التي تحفظ لها استقرارها النفسي والصحي وتصون كرامتها كإنسان كامل الإنسانية، كحقها في تقرير مصيرها، وحقها في الميراث الشرعي، وحقها في الإنسانية وحقها كذلك في المشاركة المجتمعية والسياسية وغيره.

وبالعودة إلى المسألة النّسوية؛ ففعليا؛ نحتاج إلى مفاتيح فراسة، لمعالجة هكذا مسألة معقدة وصعبة، تربط من جهة أولى بين مطلب لامع لحوح "الهوية الوطنية" صاحب الوزن المعتبر، والمحتل للمرتبة رقم واحد في قمة مقدمة سلم الأولويات ومقدسات المطالب، مع مطلب بّاهت مهجور، من جهة ثانية، هو مطلب "المسألة الاجتماعية"، هو في نهاية قاعدة هذا السلم ومن المقززات. فبينما تعكس الأولى استقلالا، وتضفي احتراما تجسد الثانية؛ ضياعا واغترابا، يشّوبه غموض يستوجب الانجلاء. وبين أعلى مطلب وأدناه؛ ثّمة مسافة فاصلة، تحدها مفاهيم الإقصاء والانغلاق[2]، **فالإقصاء الاجتماعـــي** هو:

---

[1]- هند احمد زكي: **المسألة النسوية في مصر وتونس قبل وبعد الربيع العربي**، مرجع سابق، 6 مارس 2016 الساعة الرابعة والنصف.

[2]- نادية سعيد عيشور: **الممارسة السوسيولوجية في الجزائر، بين التّوجهات السياسية والاتجاهات الفكرية** قيد الطبع، ص: 205-206.

المحصلة النّهائية لأشكال متعددة من الحرمان، التي تحول بين الأفراد والجماعات، وبين المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية في المجتمعات التي يعيشون فيها.[1] والطبقة المطحونة، أقلية في آخر ترتيب الطبقات الاجتماعية. كما يعكس **انغلاق الجماعة،** السبل التي تستخدمها جماعة ما، لرسم حدود واضحة لكيانها، فتفصل نفسها بالتالي عن المجموعات الأخرى[2]. وبهذا نرى ثنائية تجمع بين: الهوية الوطنية كهدف لسيادة الدولة القطرية، ومقياس لمقدار استقلاليتها، يحوي كيانات من جماعات منغلقة، منعزلة، مبتورة الامتدادات لهذا الوعاء الذّي يحيطها بالأساس، وهنا تطرح المسألة الاجتماعية، للنظر في هذه المسافة وتداعياتها وسبل تقريبها، كما تطرح المسألة النّسوية كامتداد لها يشكو الحاجة إلى الاكتراث والتفعيل.

وفيما يتعلق بالإقصاء أو الاستبعاد أو **التّهميش النّسوي** وإنّ تعددت تّسمياته؛ فانّ له أبعادا اجتماعية وسياسية واقتصادية، يتم تأطيرها باسم القولبة الثقافية، لتمنح لممارسيها الشّرعية والمشروعية، ويشير «مفهوم المهمشات» حسب ماهر عبد العال الضبع " إلى النّساء اللّائي نشّأن في ظل بنّية اجتماعية تسودها اللاعدالة واللا مساواة فيما بين المرأة والرجل، لنستبعد العديد من أدوارهن وأوضاعهن في ظل تلك البّنية، ويحرمن من الحصول على الأصول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأساسية، التّي تدفعهن للعمل في مهن هامشية، يحصلن من خلالها على أجر غير مناسب وغير ملائم للظروف الاقتصادية التي تمر بها تلك الفئة، والظروف المعيشية التي يمر بها المجتمع، مما يحول دون امتلاكهن القدرة على تّبوء أي مكانة في المجتمع."[3]

كما تشير **Jennifer c. Olmsted (2010)** إلى "أنّ صورة المجتمع الأبوي (البطريركي)، التّي تسيطر على المجتمعات العربية، تسلب من المرأة القوة، التي تجعلها قادرة على المشاركة الاجتماعية الفاعلة داخل تلك المجتمعات، فالسلطة داخل الأسرة في هذه المجتمعات، يهيمن عليها الرجال، ومن ثم يحتكرون كافة مصادر القوة الاقتصادية

[1]- أنتوني غدنز: مرجع سابق، ص: 738.
[2] - المرجع السابق، ص: 739.
[3] ماهر عبد العال الضبع، مرجع سابق، ص66

ومع عدم وجود شبكات للأمان الاجتماعي تحتمي بها المرأة، تجد المرأة نفسها داخل هذه المجتمعات عرضة للإهمال والتّهميش"[1].

"إنّ المنظومة التعليمية أداة يقوم من خلالها الأفراد في المجتمع باكتساب حد من الخبرات المعرفية والتّقنية للتواصل مع الآخرين والتفاعل مع مؤسسات المجتمع المختلفة من خلال عملية ليست مرتبطة بأبعاد اقتصادية خاصة باستغلال الطاقات البشرية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة لبنية ثقافية وإطار معرفي يدعم تشكيل عملية بناء القوة والقدرات ويسهم في تشكيل وعي ذاتي ومجتمعي يخص الأدّوار التي يجب القيام بها، أو يدعم إقصاء لتلك القوة والقدرات والأدّوار الاجتماعية تبعا لمنظومة تعليمية متأثرة بمتغيرات مجتمعية عدّة موجهة للمرأة ولقيامها بأدوارها، تتضح فيها أهمية الأسس أو المتغيرات المسؤولة والمساعدة في إقصاء المرأة تعليميا بشكل لا يدعم تعزيز قدراتها."[2] حيث "يؤثر الإقصاء التعليمي على تمكين المرأة وذلك بما أنّ المكون التعليمي والمعرفي لديها لا يهيئها في كافة القطاعات الاجتماعية للتعرف على إمكانياتها وطاقتها وتطورها ولا يدعم وعيها بشكل يمكنها من اتخاذ القرارات الاجتماعية المختلفة، ويساعدها على تغيير الأدّوار النمطية التي تقوم بها، ولا يساعدها على اكتشاف قدراتها الكامنة بشكل يساعدها على استغلال الفرص الاجتماعية والاقتصادية المختلفة المتاحة أمامها، وذلك من خلال تضافر آليات الإقصاء التعليمي مع أنماط التنشئة الاجتماعية والممارسات التّمييزية في العائلة لتعزيز مكانة وأوضاع حالت دون حصول المرأة على مستوى ثقافي ومعرفي ملائم، كما رسّخت لدى المرأة تكوينا وبّنية اجتماعية تتأكد فيها مبادئ السلوك السّلبي نحو الذّات وتّجاه الآخر وتّجاه أصول التّصرف السليم إزاء محيطها الأسري والمجتمعي عامة، كما رسّخت لديها القيم الثقافية والأعراف والعادات التي تقصيها عن الانخراط في الحياة العامة، الأمر الذّي دعم فرص انحسار وعيها وإقصائها تعليميا في أنماط اجتماعية معينة لا تدعم تمكينها بمقدار ما تدعم إقصاءها"[3]

[1] المرجع نفسه، ص70.
[2] المرجع نفسه، ص92.
[3] ماهر عبد العال الضبع، المرجع نفسه، ص 93.

وهكذا فإنّ التجربة النّسوية في العالم العربي؛ والتّي يتم وصمّها بالهّشاشة والضعف والتّدني محليا، كما هو الشّأن عالميا تقريبا مع تسجيل فوارق، لكونها (أي المرأة): مُقصاه خارجيا من طرف عالم الذكور، ومكّبلة داخليا من طرف عالم الإنّاث، تبعا لظروف وتجربة كل عالم من العوالم الثلاث: العالم المتقدم، العالم النامي والعالم العاجز؛ تحول دون تحقق التنمية الكاملة، في حضور غياب المشاركة الكاملة لأفراد المجتمع. حيث "إنّ جميع التّجارب الحديثة أثبتت أنّ الانفراد بصنع القرار، وتّهميش قوى المجتمع المدني يعني القفز في المجهول"[1]. و"المجتمع المدني هو نقيض المجتمع الشمولي الاستبدادي ونقيض المجتمع القبلي، أو الطائفي"[2].

فالمجتمع الديمقراطي الكامل، حيث التفاعل المتكافّئ بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني؛ يشكل الفضاء الخّصب لتحقيق هذه المشاركة الكاملة لأفراد المجتمع دون تمييز من أي نوع، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية والمصلحة العامة العليا، وإقصاء العنصر النّسوي من مجال المشاركة الكاملة في الفضاء العمومي يعني تقويض عملية التنمية المجتمعية ذاتها.

ثالثا– المعوقات السوسيو – ثقافية في طريق الوعي السياسي للمرأة العربية:

- **التّنشئة الاجتماعية ومشكلة التمييز الجنساني والوصّاية الذكورية:**

تعد التّنشئة الاجتماعية واحدة من عمليات دعم البناء الاجتماعي، تسعى إلى تكوين أشخاص اجتماعيين، من خلال استثمار ما جُبِّل عليه النّاس من استعدادات فطرية، تلك التي تمكنهم من اكتساب الطابع الإنساني، وتحقق لهم القدرة على اندماجهم الكامل في المجتمع، من خلال عملية التطبيع الاجتماعي، من خلال غرس قيم ومعايير وعادات وتقاليد وأعراف تنمي اتّجاهاتهم نحو كل ما يمكن أنّ يندرج ضمن نسق ما هو مستحسن اجتماعيا بوصفه النموذج الصالح والمرغوب في مستوى الفكر والسلوك، ومن ثم حسن الاندماج فضمان بقاء المجتمع ومحافظته على خصوصية روحه الثقافية.

---

[1] الحبيب الجنحاني: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، منشورات الزمن، كتاب الجيب 49، الرباط، 2006، ص43.
[2] المرجع نفسه، ص36.

يؤكد أيميل دوركايم في كتابه التربية وعلم الاجتماع، على أهمية التربية في تّرسيخ ملامح الشخصية وفقا للصورة النّمطية التّي يحددها المجتمع السابق على وجود الأفراد حيث يقول: "لا يتشكل الرّجل من لا شيّء، كما يعتقد لوك وهيلفيتوس، إنّها تنطبق عليه الأحكام التّي وجدت موضوعة، من جهة أخرى، يمكن أنّ نعتبر بطريقة عامة أنّ هذه التوقعات المعرفية قوية جدا، من الصّعب تدميرها أو تحويلها جذريا. لأنّها تعتمد على شرط عضوي على أساسه، يمكن للمّربي أنّ يسيطر. وكنتيجة في المعيار، حيث تشمل الروح وطرائق التّصرف والتفكير وثيق التّصميم، مستقبل الفرد موجود ومثبت مسبقا، ولم يعد للتربية الكثير ما تفعله[1]. هذا الذّي يعني أنّ لمنظومة التنشئة الاجتماعية والتربية المجتمعية الدّور الحاسم في عملية التّشكيل الاجتماعي للأفراد وتّوجيههم إلى تمثل ما يتوقع منهم من أدّوار ومهام على أساس تمثّلها يكون الحُكم عليهم بالصلاح أو بالفساد بالقبول أو بالنّبذ.

وبناء عليه؛ فإنّ التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي والمجتمع العالمي، تؤهل الجنسين لتموقع مكانة ما في السُلم الاجتماعي، من خلال إسناد الأدوار وتّعيين المراكز المتعلقة بالسلطة والقوة في مقابل مراكز التّبعية والاستغلال، فمحسوم هو قرار الرّجل في امتطاء مقاليد الحكم في النّسق الأسري والنّسق العشائري والنّسق القطري والدّولي، وتبعا لذلك، فمن المحسوم أيضا هو تأكيد أهمية الرّجل وعُلّو منزلته بالنسبة لأهمية ومنزلة المرأة هذه تترسّخ عبر آليات التنشئة الاجتماعية، وعبر مؤسساتها تضمن انتقالها وتوارثها من جيل إلى جيل، حيث يتمثل كل من الرجل والمرأة في المجتمع الصورة النّمطية له والمحددة لمدلول كل منها حتى ولو بشكل ضمني، الأعلى في مقابل الأدنى، والشّريف في مقابل الوضيع أو الحقير، والأفضل في مقابل الأسوأ، والقّوي في مقابل الضعيف، الحكيم في مقابل السّاذج، والسّيد في مقابل العبد، ما يعني أنّ منظومة الضبط الاجتماعي (غير الرّسمي خاصة) التّي تتغذى على القيم والعادات والتقاليد والأعراف، تعمل سّويا وفي تكامل عجيب، على عّجن هذه الصّفات وبلورتها في شخصية الأبناء بناء على المحُّدد الجنسي. هذا الأمر الذّي لا يمكن للمجتمع رجالا ونساء التّصريح به علنيا، لكن يمكن أنّ نستّشفه عبر بّصماته من خلال معايشة الواقع عن كثّب ودون عناء، ومن خلال التماس

[1]Emile Durkheim (2006): **Education et Sociologie**, 9e edition « Quadrige » /puf, Paris. P: 61.

المؤشرات الدّالة دلالة محسوسة قاطعة على تكريس هذه الصّورة النّمطية في مختلف المواقف الاجتماعية، هذا وإنّ اعتقدنا أنّ المجتمع في تغير مستمر ترافقه النّظرة النّاقدة والثّاقبة للواقع الرّاهن.

فالهيمنة الذكورية توجد عند اجتماع جميع شروط الممارسة الكاملة لها، إنّ الاعتراف العالمي لدى عالم الرجال يتأكد ضمن موضوعية الأبنية الاجتماعية والنّشاطات الإنتاجية والإنجابية المؤسس على التقسيم الجنسي للعمل المنتج، وإعادة الإنتاج البيولوجي والاجتماعي، الذّي يتيح للرجل أفضل نصيب، وأيضا ضمن المخططات الجوهرية لجميع الهيّبات: تتشكل بواسطة شروط مماثلة، وبالتالي مرتبطة موضوعيا، إنّها تعمل كمصفوفات للتصورات، للتفكير، أفعال جميع أعضاء المجتمع. إن الاستعلاءات التاريخية التي أضحت عالمية ومشتركة، تطرح لدى كل وكيل يوصم بالتّعالي.[1]

وهنا جدير بالتّأمل للّحظة فيما وصفه بيير بورديو " كل وكيل يوصم بالتّعالي" حيث أنّ الاستعلاء الذكوري على فئة النساء هو أمر وارد قطعا ويطرح بقوة في عالم الممارسة فيما يتم إضماره عمدا عبر التّصريحات القولية؛ لأسباب قد تتعلق بموقف الدين والأخلاق الإنسانية، إذ يعتبر خلق «التكبر أو الكبر» من المُحرمات الدّينية ومن المنبوّذات في الأعراف الاجتماعية القبلية، فيما يحظى التواضع بالقبول والاستحسان. وهنا ينبغي التفريق بين التواضع والوضاعة، حيث لا يكون، برأينا، التقابل منطقيا بين الاستعلاء والتواضع عند مقارنة حال الرجل بحال المرأة. فما يمكن أنّ يقابل استعلاء الرجل بالنسبة لعالم المرأة إنّما هو الوضاعة وليس التواضع، فالدُّونية تكاد تقترب من مفهوم الوضاعة فيما يعبر التّواضع عن شيّم الأقوياء والشرفاء المتّصفين بحسن الخُلق.

ففي تناوله لموضوع المرأة كفاعلة اجتماعية، أكد عدي هواري[2]: "أنّ الشركة أو الشارع أو المجتمع المحل الوطني في شموليته، عبر مختلف صعوباته، يعطي أو يمنح فضاءات مؤانسة. إنّه يحاول أن يشير إلى أنّ الهيمنة التي تعاني منها المرأة، ليست نّابعة

[1] Pierre Bourdieu (1998): **la domination masculine**, editions du seuil, Paris 6.p53.

[2] Lahouari Addi : **les mutations de la société algérienne, famille et lien social dans l'Algérie contemporaine**, édition la découverte, paris XIIIe, 1999, p : 105.

من البسيكولوجيا الذكورية لكن يكون منبعها هو الثقافة الأبوية. والتي من خلالها تحدد الكثير من النساء عندما تكون مصالحهن الفردية في المحك. المرأة ليس لها دور سلبي في إعادة الإنتاج الاجتماعي، حيث أنّها تشارك عبر مختلف الأدّوار والتي غالبا ما تكون مختلفة. إنّ الدّينامية الصراعية لهذه الأدوار المختلفة تفتح آفاق تطورية، التّي تسمح على الأقل، لبعض النّساء عدم اقتصارهن على المجال المحلي...إنّ الخطاب الإعلامي الأوروبي يصور المرأة الجزائرية في الكاريكاتير على أنها فرد يعيش في رعب من الرجال المحيطين بها: والدها زوجها، إخوتها الخ". هذا يمكن أنّ ينطبق على أوضاع النساء في أغلب المجتمعات العربية.

يؤكد محمد عباس نور الدين: "إنّ المجتمع الأبوي السلطوي يفسد العلاقات بين البشر ويجعل منها علاقات يتحكم فيها الأعلى بالأدنى، ويتحكم الأدنى بالأدنى منه، والمجتمع العربي لكونه مجتمعا أبويا سلطويا فإنه يفرغ العلاقات الاجتماعية من محتواها الإنساني ويجعل منها علاقات بين أقوياء وضعفاء، وحتى الضعفاء يتحولون إلى أقوياء بالنسبة لمن هم أضعف منهم. حيث نجد الكبار يهيمنون على الصغار، والذكور على الإناث، والأخ على الأخت حتى ولو كان سنه يصغرها بكثير،...وبذلك يكون الجميع ضحية الأقوياء والضعفاء لأنهم فقدوا قدرة التعامل الأفقي أو الإنساني التي تقوم على الاعتراف بالآخر على أساس الحرية والمساواة"[1].

كما يمكن أنّ يرتبط مفهوم العنف الرمزي بتقسيم الأدّوار، حيث أنّ "مفهوم العنف الرمزي، مؤسس وفق النّموذج الانثروبولوجي الأمازيغي، المفترض تعارضه أو اختلافه عن الإكراه البدني، ما يعني ضغط حيث لا يّعيه الشخص. إنّ الميكانيزم الأساسي لإعادة إنتاج الهيمنة في مقاربة بيير بورديو، هي إذن، افتراض النظام الاجتماعي (غير عادل- غير شرعي) والابتزاز الفائق والاستغلال الذي يسمح للمسيطرين بإيجاد اقتصاد للهيمنة المادية والوحشية، طالما أن هناك تواطؤ للجماعة أو الكذب"[2].

---

[1] نقلا عن جمال معتوق: **"واقع الطفولة في الوطن العربي بين الإساءة والدونية"**، دفاتر المخبر- تصدر عن مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر – بسكرة، العدد السابع (فيفري 2011)، ص15

[2] Lahouari Addi (2002) : **Sociologie et anthropologie chez Pierre Bourdieu**, la découverte, paris, XIIIe, p : 159

لاشكّ أنّ للتنشئة الاجتماعية، في المجتمع العربي،أهمية بالغة في تكوين نمط المنظومة الثقافية القيمية والتّطبيع الاجتماعي لشخصيات الأفراد وإنضاجها وفق المقاييس والنّماذج الصالحة في منظورها. حيث يعد التمييز على أساس الجنس (تفضيل الذكور على الإناث في الثقافة العالمية كما في الثقافة العربية) من نتائج دور التنشئة الاجتماعية عبر آلياتها الأربعة*، وأهدافها الأربعة*، فهي ظاهرة تاريخية، تناولتها عديد دراسات كما أثبتها أيضا الإسلام بصريح النص القرآني، والتحليل السوسيولوجي لمضمون هذا التمييز قد يُفضي ضمنيا إلى وجود وصمّتين هما:

- **الوصّمة الأولـى**: تعد المرأة في المخيال المجتمعي، كما تصور في الرّوايات الأدبية والأمثال والحكم الشعبية،«فّـاقدة للأهلية»على غرار ضعف القوة البدنية حتى وإنّ لم يتم التصريح به من هنا ينشأ الاستغلال والوحشية، حيث أنّ النظرة الدونية للمرأة تُحيل على خاطر الرجال استغلالها، وتصريف طاقتها وقدراتها حسب المشّيئة الذاتية لهؤلاء. وبهذا يتم تقزيم هامش الحرية لديها،بقبرها في المنزل وهي حيّة (الحّجبة – مّحجوبة: أي لا يسمح لها بالخروج من البيت إلا للضرورة التي يحددها الرجل، ولا أقصد الحجاب كلباس شرعي) على غرار وأدّها في التراب وهي حيّة لدى بني قريش قديما. نّاهيك عن منع تنميتها وتنمية الوعي لديها إبقاء واستدامة لوضعية الاستغلال هذه، والتي لا يمكن أنّ تخرج عن نطاق خدمة مصالح عالم الذكور. فقد حرمت الفتاة العربية من حق التعليم وحق المساواة وحق الخروج إلى الفضاءات العامة وحتى حق العلاج أحيانا، لو لا تدخل القوانين وفرض إلزامية التعليم قهرا (حالة الجزائر مثلا في مرحلة ما بعد الاستقلال)، ومع كل هذا، فإنّ نسبة الأمية في أوساط النساء لا تزال مرتفعة إلى غاية اليوم، كما حجب المرأة عن العالم الخارجي –حتى للمسجد– إلاّ في الحدود والظروف الاستثنائية لا يزال ساري المفعول وفي مناطق شاسعة.

---

* **آليات التنشئة الاجتماعية** هي: التقليد والمحاكاة- التوحد مع مثال؛ الاتكالية–التعلق بوسيط؛ لعب الأدوار- تكوين مفهوم عن الذات؛ الاستدخال- الاستخراج.

** **أهداف التنشئة الاجتماعية**: التكيف؛ تكوين الدافع للقيان بالفعل؛ تكوين القيم الروحية الخلقية الوجدانية؛ الاستقلال الذاتي والنجاح الفردي.

- **الوصّمة الـــثانية:** اتصاف عالم الرجال عموما بامتلاك مشاعر التكبر والاستعلاء إزاء عالم النّساء، سواء تّم إدراكها أم لا، أو تّم التصريح والاعتراف بها أم لا. ففي مطلق الأحوال هي موجودة لوجود آثارها في السلوك والمواقف والأحكام ومن خلال الممارسات اليومية. حيث تُشبع النظرة الدّونية للنّساء بما تختزنه من جوانب القصور لديهن حاجة الرجال من التفوق مقارنة مع ما يستحوشونه من جوانب الكمال لديهم، إذ أنّ الاعتقاد بتّدني مستوى القدرات العقلية والنفسية لدّيهن قد يكون الدّافع الذّي يمنحهم الحق في رميهّن بالسّذاجة والهشاشة والضعف والحاجة الدائمة الأبّدية لهم ومنه تتبع مشروعية «تكريس التّبعية»، إذ لا يتصور العيش بسلام من دونهم، ومن هذا المنطلق الاعتقادي للمجتمع؛ تتبع أيضا «شّرعية الولاية» عليهن، وفرص الوصاية الذكورية في تّسيير أمورهن واتّخاذ القرارات نيابة عنهن طول العمر من المّهد إلى اللّحد، بغض النظر عن مستويات العمر والتعليم والمكانة وفاعلية الدور والترتيب في البّناء الأسري.

وبين **الوصمة الأولـــى** و**الوصمة الـــثانية**، قد نقف على مسافة عميقة، تقرر الوصل بينهما باللّجوء إلى استخدام آليّتين هما:

- **الآلية الأولـــى:** ممارسة العنف البدني والعنف الرمزي، لأغراض تحقق تنمية مشاعر الخوف والرعب في نفوس النساء، ما يجُّبرهن على استدامة الطاعة والانصياع والخدمة والولاء، وبالتالي إحكام السّيطرة على النّساء واستمرار استغلالهن من قبل الرّجال. فمن الواجب اختزال عالم المرأة كُّله في رجل واحد "الـــــوّلي"، ورّؤية الدنيا كّلها من خلال عيونه هو فقط، وتفسير كل شيّء من منطلق ما يفسره هو ويحكم عليه فقط، كما يمنع على المرأة تجاوز حدود معينة في اكتشاف هذا العالم، حيث تتبع سياسة تجهيلها عن قصد، حتى لا تتعلم منطق المجادلة والمحاورة. فلا تشارك في النّقاش العام ولا يجب أنّ تخرج عن موضوعات يفترض أنّها تخصها فقط، محددة لها سّلفا من طرف منظومة العرف الاجتماعي.

- **الآلية الـــثانية:** التنشئة الاجتماعية المبنية على النظرة التفاضلية بين الذكور والإناث، أي ازدراء قيمة ومكانة النّساء في مقابل تقدير قيمة ومكانة الرجال، وقد كان يفرح عند ميلاد الذكر ويضرب البارود احتفاء بنزوله عضوا جديدا مرحبا به في العائلة فيما يحدث العكس عندما يكون المولود أنثى، وقد عبر عن ذلك في القرآن الكريم يقول تعالى: ((ويجعلون لّله البنات سبحانه❁ ولهم مّا يشتهون (57) وإذا بُشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مُسودا وهو كّظيم(58) يتّوارى من القوم من سُّوء ما بّشر به❁ أيُمسكه على هون أم يدّسُه في التُّراب❁ ألا ساء ما يحكمون(59))" سورة النحل: الآية (59).

فقد أصبح الرّجال، – بعد مّجيء الإسلام، واليوم بعد اقتحام النّساء لهامش محدود من عالم الرّجال، يدركون أهمية تكريس التبعية عن وعي، كما ويدركون مخاطر اكتشاف النّساء لقدراتهن وتوظيف ملكاتهن والتّمتع بكامل حقوقهن، وبهذا أضحى ضروريا الحفاظ على منظومة التراث التّي من شّأنها أنّ تحفظ المكانات العالية التي حظوا بها منذ فجر التّاريخ. فالاعتراف المجتمعي بقدر وقيمة وفضل ومكانة النّساء يّعني بالمقابل التّخلي عن الميّزة التّرفعية التفاضلية لدى الرّجال، ولهذا قد يشكل هاجس فقدان المكانة لدى معظم أو بعض الرّجال الدّافع الأقوى للعمل على إدامة تكريس الصُورة الدّونية للنّساء، وكأنّ حّيز الكرامة والعزة الإنسانية فوق هذه البّسيطة لا يمكن أنّ يتسع للجنسين كلاهما معا.

فيما يكون الاستناد إلى بعض النصوص الدّينية لإضفاء مشروعية هذا السلوك وتبرير سّيادة هذا المنطق (اعتماد الآليتان). إذ يتم اختزال قيمة المرأة في تحقيق مطلب الإمتاع والإنجاب ورعاية الزوج والأبناء. ولهذا لا نستبعد إقصاء حظوظ المرأة في عيون الرّجال من متطلبات الكمال الإنساني، فلا جمال إلّا جمال الجسد الأنثوي، ولا أخلاق إلا خُلق الحياء ما يعني إسدال الجفون عما يفعله الرجال من مخالفات وتناقضات، وإطباق الشّفاه عن مناقشة أمور ونقائص تتعلق بالرجال، ولا صلاح لها إلاّ في تحقق الولاء والطاعة والانقياد الأعمى. مع العلم أنّ مشروعية الضرب لم تكن لتقتصر على الوّلي المباشر فحسب، بل كانت حقا عاما لكل الرجال داخل النّسق القرابي، حيث تتعرض المرأة للضرب من قبل زوجها ووالده وإخوته وحتى من قبل أبنائها، كما كانت قبل ذلك تتعرض للضرب من قبل والدها وإخوتها وأعمامها وأخوالها وحتى أبناء الأعمام

والأخوال. وقد كان هذا كان أمرا مشروعا في ثقافة الأسرة والمجتمع (حال الأسرة الجزائرية التقليدية)، هذا بالإضافة إلى إلزامية تقديم واجب الخدمة قهرا لجميع أفراد هذه العائلة الممتدة. هذا الأمر لا يزال قائما في بعض مناطق الوطن العربي إلى غاية اليوم – حالة منطقة أولاد جلال بولاية بسكرة مثلا ومنطقة طولقة في الجزائر–. حيث ليس على المرأة أنّ تسمع صوتها بل عليها أنّ تصفق، أو أنّ تكشف عن وجهها بل عليها أنّ تسدل حجاب الرأس على جسدها وحجاب جدران البيت عن وجودها، أو أنّ تستقبل أحدا –حتى من النساء– دون إذن في بيتها.

لقد صُمّم فضاء المرأة المحدود داخل جدران البيت العائلي (الحجبة أو المحجوبة وليس الحجاب بمعنى اللّباس الديني)، فيما فُسح المجال الأوسع أفقا للرّجل خارج هذه الجدران حيث لا المرأة يّسعها الفضاء العمومي، ولا الرّجل يّسعه الفضاء الجّد خاص. فالرّجال مكانهم خارج البيت في أغلب الأوقات، فيما تّحجب النّساء في بيوتهن طول الوقت، وبهذا وفي نطاق الأسرة الممتدة، حيث البيوت مفتوحة للجميع، لن تتأتى فرص الحوار حتى بين الجنسين والأزواج إلاّ نّادرا.

حاليا وفي هذا الزّمن، تّغيرت وضعية المرأة نسبيا في عديد مناطق، إذ أنّ حصولها على التعليم منحها الحق في الحصول على حق العمل، كما أنّ المشاركة في ميزانية الإنفاق الاقتصادي للأسرة منحها، كذلك، الحق في المشاركة في إدارتها أي حق التّشارك في اتخاذ القرار، غير أنّ هذه المكتسبات؛ والتي حصلت عليها بعد الاستقلال الوطني وبفعل تأثير سياسة إلزامية التعليم ومجانيته في الجزائر، إلى جانب ظهور حاجة الرجال حاليا، إلى مساعدة النّساء في مجال الإنفاق، بعدما استفحلت ظاهرة الغلاء المعيشي وانخفاض القدرة الشرائية للمُعيل، إلى جانب تعديل قوانين الأسرة، إلى جانب ظاهرة الخمول أيضا والتهرب من تحمل المسؤوليات الشاقة لاسيما لدى شّباب هذه الأيام؛ هنا تغيرت أوضاع كثيرة تماشيا وظهور طوارئ على وضعية الرجل تهدد مصالحه، فيما بقيت ترسبات التنشئة الاجتماعية الأكثر ثقلا وعمقا وتوغلا في مجال المعتقدات والتصورات، لا تزال سّارية المفعول إلى حد الآن، ولا تزال تمارس ضغوطا على المعيش اليومي للمرأة الجزائرية، وهنا تتمظهر مآزق التفاعل الأسري والاجتماعي.

يحضرني اللّحظة؛ حدوث واقعة في أحد المؤتمرات الدولية، حيث تفاجأ جميع الحضور، من خطاب رئيس الجلسة العلمية، وهو أحد أبرز الشخصيات الوطنية الإسلامية حينما استهل تقديم أعضاء الجلسة العلنية الأولى، بعدما نظر يمينا وشمالا، قائلا: "أعضاء هذه الجلسة كلهم رّجال، ومعنا أنثى واحدة"، بالطبع هو لم يكن يّعني شعوريا ما تّفوه به بالتأكيد لقد كانت زّلة لسان، أفلتها عقله الباطن المبرمج بحسب ما يضمره من قناعات دّفينة في الأعماق، مُتأصلة عبر التنشئة الاجتماعية، فلم ينتّبه حتى بعد هذا الذّي قال، ولم يستدرك الخطأ، إذ مرت الواقعة مرور الكرام على مجتمع الذّكور دون استثناء، فيما سطعت ملامح الغضب والاستياء على وجه هذه الأنثى نتيجة هذه الشعور بالإهانة، بعدما تخّيلت نفسها على الفور وكأنّها في عيون الحاضرين من الرّجال جسدا من دون هندام "وقد كانت عميد كلية وإلّا لما تّم برمجتها معهم في الجلسة العلنية الأولى"، كما سادت الخيبة أيضا على وجوه الحاضرات من الأستاذات المشاركات والطالبات وأنا كنت واحدة منهم، مع العلم أنّ المؤتمر كان حول موضوع المواطنة في الإسلام، والمدهش أنه أشاد بحقوق المساواة بين الجنسين، وكان منظما من قبل جامعة إسلامية، وتضمن ما يربو عن مشاركة 10 دول أجنبية، من أمريكا وكندا ودبي ومصر والسعودية والإمارات وفرنسا وغيرها. فبعد هذا فما الذّي يمكن أنّ نقول عن انخراط المرأة في مجال العمل السياسي.

لقد مكّن التّعليم ثم والوظيفة وكذلك وسائل الإعلام التّوعوي والديني والقانوني المرأة العربية المعاصرة من الاقتراب من فّهم حقيقة الرّجل وجوهره، وفّصح عن جوانب القصور لّديه، هذا الذّي قابله عمليا، اكتشاف جوانب القوة والكمال لدّيها، وتنقيح خبرتها ومعرفتها بالحياة العامة. لقد كانت ّ خبرتها الحياتية والتاريخية فيما سبق، تجعل منه (أي الرّجل) محورا أساسيا لاهتمامها المركزي، فهو عالمها كلّه، من خلاله تأخذ معرفتها بالمحيط العام، إنّه مصدرها الأساسي لتّشكيل عالم المّثل ومنظومة الأحكام وصناعة القرارات ومصدر الثّقة وصّمام الأمان، وفي المقابل وعلى عكس ذلك تماما، لم يتمكن الرّجل العربي حاليا بغض النظر عن مستواه التعليمي، من فهم جوهر المرأة فهما كاملا لأنّها ظّلت عبر مراحل التاريخ، جُزيئا منزويا في حياته، محجوبا عن مدّ بصره وبصيرته، فهي لم تكن لتخرج عن نطاق إدراك أهمية البعد المادي البيولوجي أو الجنساني لدّيها، ممثلا في دّور الخدمة ودّور الإمتاع ودّور الإنجاب، هذا الجزء، محل

الاهتمام الوحيد، تستقطبه بل وتُزاحمه اهتمامات أخرى، قد تكون ذات أهمية مركزية بحجم أكبر، وتستوعب الوقت الأطول، والعناية الأعظم كالعمل، والشّهرة، والمكانة الاجتماعية، وجمع وتركيم المال، أو العلم، واستكثار البّنين والمنافسة الذّكورية وغيرها.

"فعندما تذهب المرأة للعمل لتساعد في زيادة اقتصاديات الأسرة وتحسين مستواها؛ أدّى ذلك إلى عدم وجود حنان بين الزوجين، فقد تشعر الزوجة بأنها ليست بحاجة في النظر إلى زوجها على أنه مثالي، والزوج يشعر باحتقار إذا كانت زوجته تساعده، وبذلك يفقد الزوج دوره الرئيسي في الأسرة. ويمكن أنّ تنهار الأسرة نتيجة لأيّة مشكلة بسيطة لأنّ النّاحية العاطفية فيها تكون غير قوية، نتيجة لضعف الزوج اقتصاديا في الطبقات العاملة. وبذلك يفقد سيطرته على الزوجة والأبناء إذا ما حدث انفصال، فللزوجة المقدرة على إعالة الأطفال وإعالة نفسها وذلك بأنّ تعمل".[1]

يمكن للمرأة أنّ تتفهم وضع الرّجل اليوم، إذ هو مرتبك بين تفتح مداركه على حقيقة معرفية لكنها منبوذة تُخيّره بين موقفين أحلاهما مُر: بين **نّكسة الاعتراف ومّأزق الإنكـــــار** فإنّ هو تشجع لإنصاف الحقيقة مدافعا عن حقوق المرأة ومعترفا بمساواتها له فتلك تعني انكماش صِّيته وذهاب وجّاهته وإعلان عن بداية مرحلة لتنازلات عدة ومواجهة منافس نّوعي جديد في الفضاء العمومي لم يختبره سابقا قط، فقد يخشاه بعدما كان يحتقره تاريخيا، حيث أنّ خسارة الرجل أمام المرأة في اي مجال للمنافسة كالعلم أو العمل مثلا، هي أشد من خسارة الرّجل أمام نظيره الرّجل، كما أنّ انتصار المرأة على الرّجل هي أعظم من انتصارها على نظيرتها المرأة، فإنّ هو "أي الرّجل" نّكس إلى الاعتراض والإنكار؛ كان كمن فقد عقله وصّوابه ورشاده، فتلك علامة جهل وكبر بل وجحود وظلم، لاسيما في نطاق انسحاب وضع قانوني جديد مؤسس على العدالة والمساواة بين الجنسين.

[1] موسى محمود أبو حوسة: المرجع نفسه، ص 56.

- تقسيم الأدوار وعزوف المرأة العربية عن المشاركة السياسية:

لا ريب في أنّ جهود المرأة العربية قد واجهت تّحديات صعّبة، وقطعت أشواطا كبيرة لتحصيل عددا لا بّأس من المكتسبات السياسية، ذات الجدّوى في واقع الحياة الاجتماعية للمجتمع على المدى البعيد والقريب. ولا ريب أيضا أنّ ثّمة حقوقا أخرى لا تزال عالقة وفي مكابدة دائمة مع عديد معوقات سوسيو نوعية ذات أصول وامتدادات ثقافية واجتماعية، تقزم أهميتها بل وتقف في وجهها موقف المرّء من عدوه وفي مقدمتها المشاركة السياسية للمرأة العربية.

مّا هو معلوم علميا وعبر دراسات أكاديمية أنّ هناك عزوفا كبيرا في أوساط الشّباب على غرار النّساء وفئة المثقفين نحو المشاركة السياسية، حيث يزداد مستوى العزوف ابتداء من أبسط مستوياتها (التّصويت) إلى أقصى مستوياتها (الترشيح) والانخراط في العمل السياسي، هذا أيضا على غرار الاندماج والمشاركة في العمل المواطناتي الميداني.

وبالنسبة لنا كسّوسّيولوجيين فإنّ الأمر يبدو منطقيا للغاية، طالما أنّنا في مرحلة التحول الديمقراطي، حيث تفقد المفاهيم السياسية مدلولاتها ومعاييرها ومؤشراتها المحسوسة والعملياتية في حقل الممارسة الديمقراطية الفعلية، كما تغيب فلسفة الثقافة المواطناتية وتمثلاتها التطبيقية في سلوك الأفراد والمؤسسات، سواء في المجتمع السياسي أو المجتمع المدني، مع هشاشة التفاعل القائم بينهما والذّي يفترض أنّ يقوم على قدم وساق.

وطالما أنّ الأمر ليس كذلك، فإنّ مناقشة موضوع المشاركة السياسية للمرأة؛ لا ينبغي أنّ يخرج عن نطاق التّحاور مع معوقات التنمية السياسية في المجتمعات المتخلفة، التّي تّروم استدراك حالة تخلفها بترقيع هشاشتها السياسية عبر استيراد نّماذج لأنظمة سياسية غربية، قد تكون عاجزة على احترام معاييرها وقيمها وتقاليدها في مقابل الطغيان القّوي لسلطان وهيّبة المنظومة المحلية الداخلية؛ المنحدرة من أصولها الثقافية والاجتماعية ومن وحّي خبراتها الاجتماعية والتاريخية. ولهذا قد يصعب التّوليف بينهما كعملية تكيّيف بين نّموذجين قد يكونان مختلفين إلى حد التناقض أحيانا. هذا الذّي قد يبرر تكريس سيطرة نسق العلاقات الإنسانية غير الرّسمية على أشكال التفاعلات القّائمة في المؤسسات

الرّسمية كلها، حيث يكون للاعتبارات الاجتماعية النوّعية (العلاقات المؤسسة على الانتماء العرقي والقرابي والجهوي والجّنسي والمذهبي انتهاء بالمصالح الشخصية..) الأثر البالغ في حيّاكة نسيج وشكل ونمط التفاعلات في المجتمع السياسي.

لا يمكن للمشاركة السياسية في المجتمع العربي كما الجزائري أنّ تخرج عن نطاق تمثل قيم هذه المنظومة الثقافية، فهي الأخرى تعد، من وجهة نظر علماء السياسة واحدة من أكبر عقبات التّجسيد الفعلي لمجتمع ولثقافة المواطنية، التّي تعني تّجرد مشاعر الولاء إلّا من الانتماء إلى الوطن، هذا المفهوم الذّي أصبح يجد اعتلالات متعلقة بسيادة الهيمنة الأمريكية في إطار العولمة والحداثة الانعكاسية، حيث وجد مفهوم المواطنة العالمية ليزاحم مفهوم المواطنة القطرية.

وهنا يكون افتراض أنّ تحفيز المرأة العربية والجزائرية على المشاركة السياسية من قبل عامة أفراد المجتمع، يعد أمرا مستبعدا للغاية، قد تتعلق أسباب التّحفظ المستندة إلى بعض النّواهي الشرعية؛ تّحد من مشاركتها في مجال العمل السياسي خاصة في أقصى مستويات المشاركة كتولي مناصب سياسية قيادية عليا مثلا، كما قد تتعلق بنّواهي أخرى عُرفية تعمل على تّقييد حتى المجال الجغرافي لدينامية المرأة الجزائرية من خلال تقسيم الأدّوار المسموح لها القيام بها في صورة واجبات "كالمهام البيتية، الإنجاب وتربية الأبناء، ما يعني "المكوث في البيت"، أو السّماح في حدود ضيقة بمزاولة نشاط مهني على أنّ يكون في وضح النّهار (بفعل حاجة الأسرة)، كما يفضل أنّ لا يخرج عن نطاق جدران المدارس، وجدران المستشفيات أو الحيّز الجغرافي الخاص بولوج مجتمع النساء فقط (كالعيادة الخاصة مثلا) حيث تتدخل المنظومة العرفية قهرا لتحارب ما يمكن أنّ يّراه الكثير من أفراد المجتمع الذكوري خاصة انحرافا في مستوى الفكر والسلوك، وتّدنيسا لمفهوم الصلاح كمحدد سوسيو- ثقافي يضبط شخصية المرأة ويحدد مدى صلاحيتها.

إنّ جموح المرأة العربية عموما في مجال المشاركة في العمل السياسي إنّما يكبحه الخوف من فقدان صفة الصّلاح بوصفه صمّام الأمان للقبول الاجتماعي وإضفاء مشاعر الاحترام والتقدير الاجتماعي، فإذا ما أرادت المرأة قبول التّحدي وخوض غمار المغامرة بولوج حقل عمل مخصص فقط للذكور؛ فهذا يعني أنّ عليها أنّ تتنازل قهرا وليس طوعيا

عمّا حبّب إليها عبر التطبيع الاجتماعي من صفات الأنوثة والصلاح. وفي مقابل ذلك ستكتسب حلّة جديدة لكن بألوان قبيحة وبتّسميات مذمومة من منظور المخيال الاجتماعي حيث ينظر لهذه المرأة على أنّها رّجل، تحت مسمى "عيشة راجل" باللهجة الجزائرية فهي مجرد رجل محبوس في جسد أنثى، كما ينظر إلى ذكائها وبراعتها الفكرية وجُرأتها الأدبية على أنّها عديمة الحيّاء، وأنّها عديمة التربية وليست ابنة أصل "ما هيش بنت فميلة"، وليس بعيدا أنّ تلبسها اتهامات أخلاقية عديدة تُشوه سُمعتها وتّنال من شرفها، حيث يعتقد أنّ العمل السياسي إنّما يتاح للمرأة التّي لم تنجح بالقيام بواجباتها الأصلية الصحيحة المناسبة لها كأنثى، وكذا المرأة المنحرفة "اللّعوب" والمرأة المادية، والمرأة الفارغة التّي لا شغل لها، والمرأة التي ترغب في مخالطة الرّجال، وبهذا تتهم الكثيرات بفشلهن في بناء أسر ناجحة لقصورهن كما أنّ تفّاهة وسّذاجة الفكر وانحدار الأخلاق قد يكونا من أسباب وصولهن إلى مثل هذه المراكز. وبهذا تتم عملية المقاومة عبر أسلوب الترهيب والاستهجان الاجتماعي للحد من إقبال المجتمع على مساندة تفعيل هذا الدّور للمرأة العربية عموما الجزائرية خصوصا.

هذا الذّي قد يفسر، على غرار الخطابات السياسية، عدول الكثير من الرّجال حتى العاملون في حقل السياسة أنفسهم من مختلف التيارات السياسية الوطنية، عن إشراك زوجاتهم وبناتهم وأخواتهم وقريباتهم، ضمن العمل السياسي، سواء كانوا إسلاميين أو محافظين أو حتى راديكاليين، وهذا إنّ دل على شّيء فإنّما يدل على قوة تمثل أفراد المجتمع، في القّمة كما هو الحال في القاعدة، لمنظومة القيم والعادات والتقاليد الصّارمة في ضبط محددات عمل المرأة خارج البيت وخارج مهام والأسرة. في هذا الإطار، كذلك تحضرني اللّحظة تدخل إحدى الزّميلات في نّدوة علمية حول المشاركة السياسية للمرأة حيث ذكرت بأنّها شعرت بإهانة كبيرة حينما وجه لها أحد الزملاء دعوة للمشاركة والترشح في أحد الأحزاب السياسية الذّي يشتغل فيه، فأجابته على الفّور لماذا لا تأخذ زوجتك معك للعمل في هذا الحزب، فحينئذ صّمت وذهب ولم يستدر.

غير أنّ ما يتطلب بالضرورة تغيير هذه النّظرة هو وجوب السعي لحماية المرأة المسلمة والمحافظة على كرامتها وصيانة حياة الأسرة المسلمة ووقايتها من عوامل الخطر التي تحيط بها من كل جانب. لماذا؟ هذا ما سنجيب عليه في البحث المّوالي.

رابعا–الدّواعي الأمنية في مُواجهة المعوقات السوسيو – ثقافية:

أعتقد أنّه من المفيد حقا العمل على تشجيع وتفعيل مشاركة المرأة العربية في مجال العمل السياسي. لماذا؟ ما التّداعيات الأمنية التي تفرض ذلك حماية لمصلحة المرأة العربية ذاتها وحماية المجتمع العربي ككل؟

إنّ تفعيل دور المرأة العربية والجزائرية في مجال العمل السياسي سيساهم بالتأكيد في مواجهة بعض المعوقات السوسيو– ثقافية، تلك التّي تتسم بالسّلبية وبالهمجية فتلحق الأذى بمصالح المرأة نفسها أولا، ثم المصلحة العامة للمجتمع لاحقا من حيث لا تدري خاصة تلك العادات والتقاليد والأعراف الفاسدة التي استفحل أثرها، واستشرى طغيانها ليس على القوانين الوضعية فحسب بل طال حتى الشّريعة وتحريف بعضا من أحكام الدين الإسلامي الحّنيف ومنه على سبيل المثال لا الحصر، منع المرأة المسلمة من حصولها على الميراث من قبل أفراد عائلتها، هذا الأمر الذّي أوجبه لها الشّرع الحنيف في نصوص واضحة لا لُّبس فيها ولا غموض؟

إنّ احتقار صورة عمل المرأة العربية /المسلمة في حقل الممارسة السياسية في جزء كبير من المخيال المجتمعي، من وجهة نظري، يعد خطيئة بل جريمة في حق الإنسانية جمعاء. حيث أنّ التغيير الاجتماعي لابد أن يسبقه تغييرا على مستوى القوانين والدّساتير التي بموجبها تفرض قواعد الضبط الاجتماعي وتتحكم في موجهاته على المدى البعيد، إذ يأخذ شكله في التغيير تدريجيا ووفق مراحل. والصورة البّذيئة التي رسمها المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة هي بمثابة المعوق السوسيو– ثقافي الأكثر خطورة في طريق تّرقية المرأة وصلاح شّأنها ومنه ترقية وإصلاح شّأن الأسرة فشّأن المجتمع ككل. حيث أنّ التعديل في قوانين الأسرة الجزائرية خاصة الحديثة، لم يكن وليد محض الصدفة أو من لّدن إرادة الرجل – السلطة، بل كان واقعا مفروضا عليه، إذ ترجم إرادة حركات نسوية

مدعومة بقوى دولية خارجية وبأدوات قانونية دولية تستهدف حماية حقوق الإنسان ومنه حقوق المرأة العربية. هذا الأمر يأتي بصورة أتوماتيكية، تكرسها قواعد اللّعبة الديمقراطية عبر آلية التصويت بالأغلبية وآلية التمثيل في البرلمان، وآلية شرعية والحصانة الدبلوماسية للحركات النضالية النّسوية وتلك المساندة لها من مؤسسات المجتمع السياسي ومؤسسات المجتمع المدني، وعليه إقصاء تمثيل المرأة العربية المسلمة يعني إقصاء تمثيل حقوقها وواجباتها الشرعية تدريجيا.

وبناء عليه، يمكن أنّ نتصور في غضون بضع سّنين، أنّ تتم وضعنة (أي جعلها وضعية) قوانين الأسرة مائة بالمائة، على شاكلة القوانين الغربية المستوردة، كما هو مصير جميع القوانين في الدولة الجزائرية المتعلقة بمختلف القطاعات الصناعية والسياسية والتربوية والعسكرية والتجارية والفلاحية وغيرها، وهنا وفي المقابل يمكن أنّ نتخيل نمو تشكيلة من عوامل الخطر تطّوق مصلحة المرأة نفسها وسلامة الأسرة من بعدها واستقرار المجتمع أخيرا أهم هذه العوامل، نذكر:

- ضعف التربية الإيمانية، بسبب إفراغ محتوى التعليم من التربية الدينية والأخلاقية والتربية الجنسية الصحيحة؛
- ضعف التنشئة الاجتماعية المُّوجهة، بسبب انعدام تنشئة أكاديمية تتولى رسم استراتيجيتها الدولة عبر مختلف المؤسسات تسعى إلى تحقيق التكامل في أهداف عملية التنشئة الثقافية، في مقابل مصادر متعددة للتنشئة الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية، يتلقف منها النشء الصاعد كل ما هب ودب، وفي الأخير لا يحصد إلا منظومة من الفوضى العارمة في مجال القيم والمعايير ما سيؤدي إلى مزيد ضياع وشتات وتمزق ونسميه بلغة علم الاجتماع شيوع ظاهرة الاغتراب.
- ضعف الوّعي أو عدم النضج الفكري وعدم نضج الخبرة الإنسانية لدى المرأة بسبب خروجها حديثا من الشرنقة التي وضعها المجتمع التقليدي فيها، وفي ضوء ذلك وأمام هذا الانفتاح اللا محدود، نتيجة لوسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي والفضائيات وغيرها، ستضيع وتغترب المرأة، فالأسرة فالمجتمع.

- ارتفاع وتائر العنف والتّصادم الطائفي والمذهبي والديني بين جماعات المجتمع العربي الواحد لاسيما في ظل وجود تعدد ديني ومذهبي وطائفي، تغذيه العولمة عبر مختلف القنوات الفضائية المختلفة تدعم اندماجه وانصهاره ضمن الفضاء الأبيض المفتوح.

ولنا بعد هذا أنّ نتساءل: هل علينا أن نُدين هاته الحركات النّسوية الجزائرية التي دفعت بموجة التغيير السياسي لأن تطال كذلك قانون الأسرة الجزائرية وإحداث تعديلات في كثير من بنوده ومواده القانونية، على نحو، في نظر الجميع أو الغالبية، قد لا يخدم مصلحة المرأة ولا مصلحة الأسرة ولا حتى مصلحة المجتمع؟ أم علينا أنّ نتساءل عن منطلق استناد هذه الحّركات النضالية في مطالبها الحقوقية؟ تلك المطالب التي لها علاقة بواقع المرأة وبقضاياها العصرية؟*

إنّ الجواب بالطبع هو كلّا، ذلك لأنّ مساعي وجهود هذه الحركات النضالية لم تنطلق من فراغ، بل استندت إلى أرضية من الممارسات التي ساءت وتُسّيء للمرأة على الدّوام حتى وإنّ أخطأت في تقدير وتفسير السبب، واتهام الدّين من حيث لا دراية لها بحقائقه وبجوهره. فالظلم على المرأة مؤكد وثابت بنصوص القرآن الكريم وبثوابت تاريخية قطعية، وهو سلوك يتوارث من جيل إلى جيل، وهمجية تكرسها عقلية المسّيطرين بواسطة موروث العادات والتقاليد والأعراف التي ما أنزل اللّه بها من سلطان. فلا ينبغي أنّ نّدين مطالب هذه الحركات ولا تلك التّي من خلفها، حتى وإنّ كانت على غير المّلة التي نعتنقها، بل الواجب فيما نرى إنّما هو مراجعة الأخطاء الكامنة في الذّات، في تصرفات وممارسات المجتمع تلك التّي تسُّيء إلى صحة وسلامة وأمن المرأة وتصيبها في مقتل.

لقد قيل: "أن صلاح المجتمع بصلاح المرأة"، وأنا أقول: "إنّ صلاح المرأة بصلاح المجتمع، وصلاح المجتمع بصلاح الرّجل، ولذلكم كان الأنبّياء كلهم رّجالا لأنّهم كانوا وّكّلاء إصلاح مجتمعاتهم". ولقد قيل: " أنّ المرأة هي نصف المجتمع، وهي أمُ لنصفه

* على سبيل المثال: في إطار مكافحة العنف الزوجي الجسدي والرمزي ضد الزوجات تم استحداث قانون للرّدع حيث يسمح للمرأة الجزائرية أن تتقدم للمصالح الأمنية بشكوى "شتم مثلا" ضد زوجها دون الحاجة إلى شهود عيان. انظر قانون الأسرة المعدل، 2016.

الثاني"، وأنا أقول: "أنّ الرجل هو نصف المجتمع، وهو أبُ لنصفه الثاني، واستدل بقوله تعالى: "الرّجال قوّامون على النّساء بما فضّل اللّه بعضهم على بعض وبما أنفقوا" وقوله أيضا: "واللّه لا يغّير ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنّفسهم" فالمعادلة في النّهاية متساوية، وفي ضوء ذلك، فالمرأة في النّهاية هي من لّدُن أمانة الله لدى الرّجل، مصداقا لقوله تعالى: **((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ))** سورة: التحريم، الآية: (6)، إنّ من واجبه حمايتها أولا من غضبه وسخطه، من نزّواته وأهوائه، من تجّبره واستعلائه، ثم حمايتها من أخطائها تّجاه نفسها ثم حمايتها ، تواليا، من أخطار المجتمع. فالقّوامة لا ولن تتحقق أبعادها من السيطرة والسيادة إلاّ بالإنفاق العادل، والإصلاح الاجتماعي في بعده الانساني الكامل، لا يعرف للتجسيد سبيلا إلّا إذا أُصلح المفسد القائد – القُّدوة حاله أولا إصلاحا يعني استقامة كاملة واستواء واتزانا على نور الهّدي النبّوي.

أتصور أن صوت المرأة هو وحده الكفيل بتحقيق المصلحة العامة لمجتمع النّساء كما للمجتمع ككل، حيث أنّ خبرة المرأة بذاتها لا تقل عن خبرة الرّجل عن ذاته، كما أنّ قدرات المرأة وإمكاناتها لم تبقى وليدة تصورات يحددها مجتمع الرجال فحسب بل تجاوزت حدود الزمان والمكان الذّي نظر إليها بشفقة وبتقشف ولم ينصفها كمال الوصف ولهذا فإنّ على المرأة نفسها أنّ تقاوم مثبطات عزيمتها وأن تثبت للمجتمع جدارة استحقاقها للاحترام والتقدير والإجلال والإيمان والصلاح بعيد عن قبول الشّرنقة التي نّسجها لها عالم الرجل وحده بسّذاجة تصوره، ليضعها فيها، اعتقاد منه أنّ محراب صلاحها وسلامتها يكمن في التزامها بالتقوقع فيها. فالفضاء المحلي العام هو مجال لممارسة نشاط الإنسان ككل رجل كان أم إمرة، وإلاّ لما وجدت الضوابط الشرعية والحجاب وغض البصر لضبط تصرفات النّاس وتحديد أطر تفاعلاتهم المقبولة مع بعضهم البعض. فالحاجة إلى الاجتماع والتعارف والعمل وتبادل الخبرات والمنافع إنّما هو خاصية إنسانية بالدّرجة الأولى، ولهذا لا ينبّغي عزل المرأة عن بيئتها العامة بل الواجب هو تربيتها إلى جانب شقيقها الرجل على حد سواء تربية صالحة تنهض على أسس أخلاقية وإنسانية سليمة من شّأنها أنّ تحقق السّلام والأمان للجميع.

أعتقد أنه من المفيد حقا العمل على تشجيع وتفعيل مشاركة المرأة العربية المسلمة في مجال العمل السياسي ومحاربة جميع أشكال النّظرة السّلبية لهذا العمل. لماذا؟ لأنّ ثّمة تّداعيات أمنية تستلزم تصّدي المرأة ذاتها لفرض الحماية الكاملة له ولحماية المجتمع الجزائري ككل نوجزها فيما يلي؟

استهل هذا المبحث بقول الرسول (ص) حينما رجع مع أصحابه من إحدى الغزوات قائلا: **((رّجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر))**، فالأكيد أنّ مجاهدة شهوات وأهواء النّفس وكل هفواتها وكل ما يقودها نحو مسالك الضلال والضياع. فكذلك الحال يمكن وصفه بالنسبة للمرأة العربية والجزائرية على وجه الخصوص.

فبالأمس ساهمت المرأة العربية كحال المرأة الجزائرية مثلا في مكافحة الاستعمار الأجنبي واليوم عليها مواصلة النضال لأنّ تنتشل نفسها من بّراثن الظلم الاجتماعي. إنّ العمل السوسيولوجي أو بالأحّرى التدخل السوسيولوجي لن يكون مجّديا دون الارتكاز إلى أرضية عمل علمية يضع بنّيانه على قاعدتها، كالعلوم التاريخية والسياسية والسيكولوجية وبهذا وبعد أن تضع هذه العلوم نتائجها؛ ينتفض التدخل السوسيولوجي ليميط اللّثام، ويرفع السُّدول التي أرخّيت على بعض جوانب الحقائق المتعلقة بها.

- **الدّواعي الأمنية في المجال التعليمي التربوي:**

في الجزائر مثلا يربو عدد السكان حسب إحصائيات 2017 عن 41.2 مليون نسمة فيما يقترب عدد الذكور من عدد الإناث (عدد الذكور هي 21.2 مليون رجل و20.5 مليون امرأة)[1]، إلّا بنسبة ضئيلة جدا، ناهيك عن اقتحام النساء لعالم الشغل وضمن مجالات متنوعة وجديدة كانت إلى وقت قريب حكرا على الرجل، بّيد أننا ندرك جيدا بوصفنا باحثين أنّ أغلب الحضور في مقاعد الدراسة، في جميع مراحل ومستويات التعليم، إنّما تشغل الحيّز الأكبر فيه نسبة الإناث لاسيما في مختلف الجامعات الوطنية، فإذا كان الشُغل في الغالب مرتبطا بالتأهيل الأكاديمي فما يمكن أنّ يعنيه هذا مستقبلا؟، ولذلك لابد من أنّ يحسب لهذه الإحصائيات أبعادها على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

[1] Aljazairalyoum.com le 21/2/2018 à 15.02 h.

قد يكون التعليم والتربية في الوطن العربي، من جّهة ثانية، مُوجها لتحقيق أهداف تتعلق بالتنمية الوطنية، من حيث إشباع حاجات المجتمع وحاجات القطاعات المختلفة إلى إطار متخصصة ومؤهلة، وهذا ما نّصت عليه صراحة أهداف مختلف السياسات التعليمية واحتوته مضامين مخططاتها، غير أنّ تضافر جملة من العوامل ساهم في إذكاء الاتّجاهات السّلبية لدى النّشء كما هو الحال لدى عامة النّاس في الغالب، نذكر منها:

- ✓ افتقار مضمون التعليم العربي، في عمومه، لما يواكب التّدفق الهائل في مجال التغيرات الحاصلة في واقع الحياة الاجتماعية؛
- ✓ افتقاره لما يُنمي، لدى أفراد المجتمع، الإحساس بالمسؤولية تّجاه أنفسهم أولا واتّجاه مجتمعاتهم وأوطانهم وأمتهم ثانيا؛
- ✓ افتقاره إلى ما يدعم دّوره وأهميته في تّوجيه حياتهم الشخصية وإلى ما يصلح حالها، كفصل التعليم عن الأخلاق الفاضلة للنّاس؛ من حيث اختلال معايير الأحكام والسلوك، والخطأ والصواب، والمقبول وغير المقبول،،،وبُعده عن إشباع حاجات الشخصية المتزايدة والمعقدة في عالم يتسم بشّدة التعقيد وشّدة التغيير وشّدة التأزم وشّدة الاستهلاك وشّدة الفّاقة، كالتدبير المنزلي والتأهيل الأسري على سبيل المثال؛
- ✓ افتقاره إلى اعتماد آليات عالية الفعالية تحقق التماسك الاجتماعي في التّنشئة الأكاديمية للمجتمع، وتنمي مشاعر وثقافة صحية تحقق الترابط بين الولاء للدّين وللأمة وللوطن، ضمن ثقافة مواطنة قطرية خاصة؛
- ✓ خواءه مما قد يستهدف تصحيح الخّاطئ والفّاسد من المعتقدات والأعراف والأحكام والتقاليد السّائدة والشائعة في مجال الممارسات، والعمل على تقويم الفاسد منها.

وتماما، وعلى غرار ما يجب أنّ يكون، نقف على حقائق مُرعبة، حيث أنّ فضاءات التعليم–التعلم الأكاديمي، كمؤسسات رّسمية تخضع لسلطة نسق العلاقات غير الرّسمية في العموم، كما تحترم بشّدة تلك الاعتبارات السوسيو– ثقافية، وتعمل على تعزيزها بإعادة إنتاجها مرة أخرى، لاسيما من موقع استغلالها لامتيازات المناصب القيادية الرّسمية والاعتبار الاجتماعي. وهنا لا مجال لتغيير المخيال المجتمعي للمجتمع العربي، وتنقيته

من الشّوائب الخاطئة في مجال الاعتقادات والأحكام الفاسدة. قد يختلف الأمر من بلد إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى، ومن مؤسسة إلى أخرى بدرجات متفاوتة، لكن ما هو شائع هو الأساس والدّافع لضرورة استمرار النضال السياسي.

- الدّواعـــي الأمنية في المجال المهني والتنموي:

يعد إسهام المرأة العربية في مجال التنمية الوطنية مؤكدا ومثبتا إحصائيا، كما أنّ فاعليتها في مجال المشاركة كبيرة ولا تقل كثيرا عن حجم فاعلية مشاركة الرجل، فيما تؤكد بعض الدراسات أن المرأة في مجال عديد الأعمال تفوق فاعليتها فاعلية الرجل كالمجال الإداري مثلا. حيث أصبح يفضل توظيف النساء على توظيف الرجال. لأنّهن أكثر فاعلية وأكثر إنتاجية وأقل جدل واقل تحدي وتنافس، فيما يحاول الرجال البحث عن مساومات في مجال العمل، وعن تكييف حجم المتاح من المكتسبات الحقوقية في ضوء مقارنتها بحجم ما يسند إليهم من الواجبات المفروضة، ما يدفعهم إلى التقصير والإخلال بالواجبات أحيانا عن قصد (حالة الصراع المحول في التنظيمات الصناعية مثلا).

- **من زّاويـة تـعليمية؛**

أهمية التعليم بالنسبة للمرأة العربية والجزائرية على وجه الخصوص، لا يمكن إرخاء السُّدول على منافعه وثماره، إذ أينعت في مؤشرات النضج والوعي لديها، من حيث نضوج تصوراتها عن نفسها واكتشافها لمكنون ذاتها من إمكانات وقدرات ومهارات لا تقل عن تلك التي عرف بها الرجال، وهنا كان إدراكها لقيمتها المغيبة ولأهميتها المجتمعية المبتورة. مما ساهم ويساهم على الدوام في تغيير نظرتها التدريجية نحو نفسها ونحو المحيط القريب الذّي أوجدها والمحيط العام الذّي يُلُف مجتمعها. لقد أضحت المرأة اليوم تدرك كيف يمكن أنّ الاعتماد على نفسها وأنّ تحقق استقلاليتها كيف تّواجه صعوبات الحياة وتحدياتها وكيف تقاومها، وتحاول التّكيف معها، كيف يمكنها الاندماج في المجتمع والتعامل معه بحسب معطيات الحال.

وهنا لا يمكن إغفال حقيقة أنّ المرأة في غمرة اكتساحها لحدود الفضاء الجغرافي وهي تخطو خطواتها الأولية المتأنية الثقيلة كان لابد أن تقوم باسترشادها لسلوك الرجل "**القدوة – النّموذج**"، الذي تتعلم منه مبادئ وكيفيات التعامل مع مختلف المواقف التي قد

تعترض سبيل اندماجها، غير أن تطور مسار اكتشافها لإمكاناتها الخاصة؛ ثمن لديها المقدرة على اتساع دوائر اكتشاف العالم الكبير الذي اكتسحته بفضل التعليم، ثم العمل، ثم الاستعارة من الرجل– القدوة، بعد أنّ طُّورت لديها أدوات التفاعل العام، وعدّل لها صورة الرّجل وحقيقته وصورة المجتمع وتركيبته، مّا جعلها تتفّنن في توظيفها، لتزداد تفاعلا واندماجا وحراكا اجتماعيا.

وهنا وجب التّنويه، أنّ المرأة في نّهاية هذه المرحلة من مراحل اكتشاف ذاتها أكثر وإدراكها لما تكتنزه من ملكات وقدرات تؤهلها بكفاءة لأنّ تقلل من حجم الاتكالية على الآخر فيما تنمي حجم الاعتمادية على نفسها ومنه تحقق استقلالها بقدر ما تّراه كافيا، ذاك الذّي من شّأنه أنّ يحقق لها إشباع مختلف الحاجات الأساسية على الأقل، ما يعني أنّه بإمكانها أنّ تستمر في الوجود دون تدخل كلي للوّصي. يقول مصطفى الخشاب: "كان وضع المرأة في الحياة الاجتماعية أشد المراكز تغييرا لاسيما في نصف القرن الأخير فقد نزلت المرأة إلى ميدان العمل (...) وكان نتيجة هذا الوضع الجديد أن ظهرت شخصيتها وأصبحت عنصرا إيجابيا تتدخل بحرية في اختيار شريك حياتها وترسم بنفسها خطوط الحياة الزوجية ونازعت الرجل في السيادة على الأسرة بل أصبحت هي المتّصرفة في شؤون المنزل والقائمة بأكبر قسط من مستلزماته ومسؤولياته"[1].

وإذا كانت الفروق بينهما (أي الجنسين) تحتم الاختلاف تماما كما تحدد حجم الطّمع فإنّ هذا الأمر يبقى مرهونا بحجم الطموح أيضا. فعالم الرجال لا يعرف للطموح حدودا أي أنه قد يجنح إلى الجموح إنّ لم يرتدع برّوادع شرعية وقانونية، هذا الذي يؤهله لوضعية التّنافس الشّديد، فيما قد لا يكون ذلك مطابقا تّماما لدى عالم النساء، إذ أن أطماعهنفي الغالب ما تكون محدودة، ما يجعل طموحاتهن تبعا لذلك لا تحتاج إلى مستوى عال من التّنافسية، وهنا نذكر قوله تعالى : **((حبُّب للنّاس من الشهوات النّساء والقناطير المقنطرة من الذّهب والفضة))** سورة آل عمران، الآية: **(14)** والمقصود بالناس الرجل دون النساء حسب بعض النّقاسير.

[1] مصطفى الخشاب، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دون طبعة، بيروت، دار النهضة العربية، 1981 ص ص83-84.

كما أنّ **تغير مفهوم الرجولة في مخيال المرأة** كما هو في عموم مخيال المجتمع الذّي شكله آخذ في التّبلور حديثا، واتصافه بملامح وشكل مخالف أو منحرف نسبيا عن نظيره الذّي كان سائدا ومعروفا في سابق عهود عن الرّجولة، كرديف للشّهامة والأنفة والشجاعة والمسؤولية والقوة والتحمل والتضحية والإيثار والوقار والهيبة، على حد تعبير بيير بورديو؛ يؤثر وسيؤثر باستمرار على المكانة والدّور الذكوري- الرجولي وعلى طبيعة العلاقة بين الجنسين وعلى أشكال التفاعل الأسري والمجتمعي بين أفراد المجتمع بصفة عامة.

والغريب في الأمر، أنّه برغم تفاقم العوامل المؤثرة في تغير النّظرة المجتمعية للرُّجولة كما هي للمروءة (المرأة)، إلاّ أنّ الرجل العربي لم يعترف بعد بالصُّورة التّي آل هو إليها في عيون مجتمعه وبخاصة عالم النّساء، حيث لا يزال يرتع في اعتقاده القديم وهذه مسألة نفسها لها الأثر والأبعاد والدّلالات المستوحاة من الواقع، ومنه على سبيل المثال رفض عديد النساء الارتباط بعديد الرجال، وتفضيل العنوسة الاختيارية على الارتباط برجال في تصورهن هم فاقدون للأهلية أو الكفاءة الزوجية. فيما تسجل آخر الإحصائيات الوطنية في الجزائر مثلا ارتفاع عدد الذكور عن عدد النساء. في مقابل ارتفاع معدلات الطلاق لاسيما في سن الشباب وهي أكثر في أوساط النّساء العاملات. نّاهيك عن حالات الخلع دون أنّ ننسى ظاهرة ارتفاع معدل الهجرة غير الشرعية بالنسبة للشّباب العربي على غرار الإناث طلبا لحياة الرّفاهية أو الموت العاجل، إضافة إلى الإدمان على المخدرات والإدمان على التدخين بنسبة 80 بالمائة في أوساط الشباب الجزائري مثلا، وارتفاع نسبة المصابين بالأمراض النّفسية والعقلية خاصة الذكور وكذلك ارتفاع نسبة المتسّربين مدرسيا لدى الذكور على غرار ارتفاع نسبة الملتحقين بسّلك التعليم العالي والدراسات العليا من الإناث.

- **منّ زاويــة أســرية؛**

إنّ حجم الأعباء التي تقوم بها المرأة اليوم، كزوجة وأم وربّة بيت، إضافة إلى الواجبات المهنية تستدعي إماطة اللّثام عن إيقاع ظلم اجتماعي في شكل جديد، وهنا لا مّناص من الحديث عن ظاهرة استغلال المرأة من حيث لا تدري أو هي تدري، ففيما

ترتب عن اكتسابها أدوارا جديدة، لم تكن تقوم بها في سابق عهد، نموا في شخصيتها غير أنّ مضاعفة حجم هذه الأدوار – أي مزاولة الدّور التقليدي ممثلا في الإنجاب، تربية الأبناء، خدمة الزوج الواجبات الاجتماعية والقرابية، إلى جانب الأدوار الجديدة ممثلة في: تدريس الأولاد ومتابعة دراستهم في المدارس، التّسوق، النّشاط المهني خارج المنزل النّشاط المهني داخل المنزل– في آن واحدة، مقابل تضاءل وانحسار حجم أدّوار الرجل واحتفاظه بالدّور التقليدي له فقط مع تّراخي تّدريجي في تحمل بعض من مسؤولياته ترتب عنه، كذلك، اجّهادا وهدرا لطاقات المرأة والحق بها أضرارا مُؤذية لوضعيتها الصحية والنفسية والبدنية والاجتماعية، فعلى ما تتصف به من ضعف بدني فهي تقوم بأدوارها التّقليدية كاملة إلى جانب أدّوارها الجّديدة ما يعني عدم التوازن بين كفّتي الواجبات والحقوق.

لم يكن متوقعا من الرّجل التّملص من بعض مسؤولياته فيما لا يخدم مصالحه الخاصة، بل إنّ "أصل التّنازل عن شيئا من السّيادة الذكورية–الرّجولية والسلطة الأسرية من قبل الزوج، إنّما هو نتيجة حتمية لاستنزاف طاقة المرأة واستثمار كافة إمكاناتها لمآرب مُقررة؛ تخدم بالضرورة النّسق الأسري على رأسه مصالحه الخاصة"[1]. ولهذا فإنّ الرجل يّأبى عن قصد اكتساب أدّوارا جديدة، ضمن قانون تقسيم الأدّوار الذّي يقرره منطق التكامل والتعاون في فلسفة المجتمع الحديث. وبهذا يمكن أنّ نفهم أن قبول الرجل التّنازل عن جزء يّسير من القّوامة بمفهوم السّيادة الأسرية للزوجة يعني في المقابل قبول المرأة التنازل عن جزء كبير من الحقوق (حق الإنفاق عليها وحق التصرف بحرية في مالها أو في راتبها وفي حياتها) ما يعني مزيد من الاستغلال ومزيدا من التنازل عن الحقوق. وتحت طّي هذه المساومات نكتشف أنّ بّوصلة الحرية لدى المرأة العربية ما تزال ترزح تحت الأقدام وما تّزال عالقة في عرقوب الذكر /الرّجل العربي "الولي والوّصي الأبدي".

وعن مساهمتها في مجال الإنفاق، تؤكد إحدى الدراسات التطبيقية في علم الاجتماع أن ما يفوق نسبة 75 بالمائة من راتب المرأة يوجه للإنفاق الأسري (شراء

[1] د. رشيد مهداني، محلل سياسي، وباحث في قسم العلوم السياسية، المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية، جامعة باريس8، فرنسا، بتصرف.

الأثاث والستائر والمفروشات، والكسوة للأولاد، وكذلك العلاج، وأحيانا مصاريف الكهرباء والغاز والماء، نّاهيك عن القيم بالواجبات العائلية تّجاه الأقارب والجيران)، فيما تحتفظ المرأة بالنسبة الضئيلة المتبقية لإنفاقها على حاجاتها الشخصية كاللباس والعلاج مثلا، وهذه أيضا تدخل ضمن دائرة مساعدة الزوج ماديا. بالإضافة إلى حالات تُشارك فيها الزوجة في تغطية تكاليف بناء أو شراء المسكن العائلي، وهنا ينبغي أنّ تتبادل للذهن علامات استفهام لسؤال يتعلق بمصير فائض الادخار بالنسبة للزوج (شرب الخمر علاقات مشّبوهة، التفكير في التعدد...؟).

تتعلق مسألة الثّقة بين الزوجين بمخزون الاحترام والتقدير بينهما*، غير أنّتحسن أوضاع الأسرة من النّاحية المادية ليس هناك من الدراسات ما يثبت مّجاراته لتحسن مماثل في أوضاعها من الناحية النفسية والاجتماعية وحتى البّدنية. إنّ إدراك المرأة المثقفة والواعية والمنفتحة على العالم الخارجي لحقوقها الدينية والقانونية، وتعرفها إلى حجم ومقدار وأهمية مكانتها مقارنة إلى حجم ومقدار ومكانة الرّجل الوّصي عليها شرعا وقانونيا، وكذا وقوفها على مقدار أنانية الرّجل – الذكر في مّضامين العادات والتقاليد والأعراف النّاظمة لبّنية الشّبكة العلائقية في المجتمع؛ يجعلها تنظر نظرة ناقدة وبل وناقمة –أحيانا– من الوضعية التي شغلتها وتشغلها في سلم تراتبية المجتمع العربي.

وهنا يجب أنّ نّنوه وأنّ ندرك فاعلية التنشئة الاجتماعية العربية "سي السيد" المعززة <u>لآلية متغير الصّمت والتّحمل والصبر السّلبي لدى المرأة</u>، حيث تعد في جزء كبير من المخيال المجتمعي العربي من <u>مميزات المرأة الصالحة</u>، ما يوجب على هذه المرأة التّحلي بالصبر والاستمرار في مساعدة الزوج دون مساءلة تذكر، حتى وإنّ كان ذلك على حساب صحتها وتهديد مصالحها الشخصية، لأنّ مضاعفة العمل عليها مع ما يميزها من ضعف بدني، مقابل تقليص حجم الجهد على الرّجل مع ما يمتلكه من قوة بدنية؛ يرهقها ويتعبها بدنيا ويؤّذيها نفسيا، لكونها أضحت تدرك –أكثر من قبل– مقدار استغلالها ومن قبل من؟ من قبل أفراد أسرتها، زوجها وحتى أبنائها، ويزيد من حدة الضغوط عليها هذا الذّي يتسبب بصورة غير مباشرة في إصابتها في مقتل، حيث تصاب بحالات مرضية

*بروز بعض المشكلات الأسرية حتى في المؤسسات القضائية، بسبب عدم الثقة والخيانة والخديعة وعدم الوفاء، ومنه كالخلافات الزوجية حول عقود ملكية السكن أو السيارة أو حيازة عقارات معينة الخ.

كالقلق والإرهاق والإجهاد، ما يؤهل بدنها للإصابة بأمراض العصر المعروفة. هذا ما سنشرحه لاحقا.

- **من زّاوية مـهنية؛**

"إنّ الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية والصناعية والاقتصادية والعلمية في العصر الحديث تدفع بالزوجين إلى ضرورة التعاون المادي وتقسيم العمل بينهما، حتى يتمكنان من تغطية أغلب المتطلبات التي يستلزمها هذا العصر، لذلك كان خروج المرأة العربية إلى ميدان العمل يعد مطلبا اجتماعيا مهما من أجل المساهمة في رفع المستوى المعيشي للأسرة حتى يستطيع الزوجان تلبية الاحتياجات الضرورية وتوفير الظروف الملائمة التّي تتيح الفرصة لإنجاح التنشئة الاجتماعية للأبناء".[1]

وفي إطار الحديث عن متاعب المرأة الممتهنة لنشاط مهني معين، فلا يمكن صرّف النّظر عن مقدار الاستغلال الذّي قد تتعرض له في مؤسسة العمل، سواء كان ذلك في قطاع رّسمي أو غير رّسمي، ففيما يشكل القطاع الرّسمي مجالا مقننا لحقوق الموظفة أو العاملة، مُحققا للمساواة بين جميع الموظفين والعمال لاسيما في الرّاتب الشهري مثلا، فإنّه لا يمكن تصور أنّ يكون اندماج النساء مجال العمل النقابي للدفاع عن حقوقهن وترقية مكاسبهن، كموظفات وعاملات، أمرا محمودا ومباركا ومتاحا ومباحا من النّاحية السوسيو- ثقافية، حيث توصّم المُشاركة فيه بما يجعل المرأة نفسها تّتولى على أعقابها هروبا عن ملامسة هكذا وصّم. ما يجعل الفرصة متاحة أكبر أمام الرّجال لتمثيل حقوقهم بالدّرجة الأولى، برغم أنّ عدد النساء الموظفات والعاملات في الوظيف العمومي يكاد يقارب عدد الرّجال في عديد المؤسسات في الجزائر مثلا (حالة جامعة محمد لمين دباغين – سطيف2 –49% أستاذات مقابل 51% أساتذة بتاريخ2016). فيما يشكل القطاع غير الرّسمي خاصة في سلك المنشّئات الصناعية أو التجارية الصغيرة، مرتعا لاستغلال طاقات وجهود النّساء والفتيات لاسيما من الفئات الاجتماعية منخفضة المستوى التعليمي والاجتماعي والمادي وهدر حقوقهن القانونية الأساسية كحالة الأجور وحق الضمان الاجتماعي.

---

[1] نادية عيشور: **التنمية الصناعية وأثرها في الأسرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، إشراف، د. بلقاسم سلاطنية، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري– قسنطينة، السنة الجامعية 98/97 م الموافق ل1418-1419ه، ص75.

"يؤثر الإقصاء التعليمي على تمكين المرأة وذلك بما أنّ المكون التعليمي والمعرفي لديها لا يهيئها في كافة القطاعات الاجتماعية للتعرف على إمكانياتها وطاقتها وتطورها ولا يدعم وعيها بشكل يمكنها من اتخاذ القرارات الاجتماعية المختلفة، ويساعدها على تغيير الأدّوار النمطية التي تقوم بها، ولا يساعدها على اكتشاف قدراتها الكامنة بشكل يساعدها على استغلال الفرص الاجتماعية والاقتصادية المختلفة المتاحة أمامها، وذلك من خلال تضافر آليات الإقصاء التعليمي مع أنماط التنشئة الاجتماعية والممارسات التّمييزية في العائلة لتعزيز مكانة وأوضاع حالت دون حصول المرأة على مستوى ثقافي ومعرفي ملائم، كما رسّخت لدى المرأة تكوينا وبّنية اجتماعية تتأكد فيها مبادئ السلوك السّلبي نحو الذّات وتّجاه الآخر وتّجاه أصول التّصرف السليم إزاء محيطها الأسري والمجتمعي عامة، كما رسّخت لديها القيم الثقافية والأعراف والعادات التي تقصيها عن الانخراط في الحياة العامة، الأمر الذّي دعم فرص انحسار وعيها وإقصائها تعليميا في أنماط اجتماعية معينة لا تدعم تمكينها بمقدار ما تدعم إقصاءها"[1]

- **من زّاويــة أخــلاقية؛**

فحينما نأتي إلى واقع المرأة العربية، في حيّز ممارسة العملية التعليمية والمهنية التنموية وحتى في الحياة العامة والفضاء العمومي؛ فإنّه لا منّاص من إخفاء حالة التّنكر لحقائق مّؤذية للمرأة في صميم سمعتها، ومؤثرة سّلبا على توافقها النفسي العقلي وصحتها البدنية وتكيّفها الاجتماعي، حتى وإنّ تبّلطت بحواجز بمثابة محرمات اجتماعية واكتسب حّلة مبررات غير موضوعية وّاهية، تلك هي مشكلة المرأة القديمة والجديدة، ممثلة في ظاهرة التحرش الجنسي في مؤسسات التعليم كما هو الحال في مؤسسات العمل.

بالطبع فإنّ الدولة في الوطن العربي على غرار الدول العالم ثالثي، تّحمي نسائها من خلال سّن ترسالة من القوانين تحدد آليات مكافحة هذه الظاهرة "التحرش الجنسي" عبر التماس عددا معلوما من الإجراءات الوقائية والإجراءات العقابية تلك المتضمنة في

[1] ماهر عبد العال الضبع، ص 93.

القانون العام أو قانون الوظيف العمومي[1]، والهدف هو حماية وحفظ كرامة المرأة في مكان العمل أي داخل المؤسسة الصغيرة، وأيضا في المجتمع كمؤسسة كبيرة، غير أنّ تموضع هذا الموضوع ضمن الطّابوهات الاجتماعية المسّكوت عنها قصدا، لكونها لا تخدم مصالح عالم الرجال في شّيء ولأنّها من المحرمات الاجتماعية، يجعل مناقشتها وكشفها من الأمور غير المرغوب فيها أصلا، حيث يسدل الصّمت ستاره على هكذا ظواهر، تماما كما تسدل العيون جفونها عن قراءة ملفات هذه القضية، وتطبق الإرادة أنفاسها فلا تزال طّي الكتمان والتّغافل والتّجاهل إلى غاية النّسيان وفوات الأوان بلغة الذاكرة المجتمعية، فيما لا تتقادم بلغة القانون"، حيث تّلفها بإحكام ثقافة التّعتيم، التّي يتشارك فيها ويتفق حولها جميع الرجال وحتى النّساء في جميع المؤسسات إلا من رحم ربّي.

وهنا تبقى المرأة "المتحرش بها" هي الضّحية، التّي عليها أنّ تتحمل عبّء الإساءة في مقابل الصّمت والسّرية أو عبء الفضيحة والصّبر على الأذّية والطعن في الأخلاق والتربية والاتهام غير المؤسس على أدلة دامغة، إنّ هي اختارت التّصريح والتّبليغ بصورة رسمية، أو عبّء إبقاء نفسها مسّجونة طول الوقت قيد أربعة جدران بالبيت العائلية.

بمعنى آخر، ففي مطلق الأحوال سواء تم التبليغ، وتمت إجراءات المتابعة القانونية أم لا؛ فإنّ المرأة في المجتمع العربي هي من تتلقى الضّربة القاصمة حينما تتعرض لإساءة سمعتها وتّشويه صورتها أمام المّلء، حيث تنسب إليها ضمنيا أو علنيا أسباب التحرش في المخيال المجتمعي، حتى وإنّ ثبتت أدلة براءتها. وهنا لا مّرية في مساندة الرّجال للرّجال حول هذه المسألة بالذات، حتى وإنّ ثبتت إدانتهم و/أو اتهامهم بأدّلة دامغة، والتماسهم الحجج والمبررات لاسيما الدّينية لإضفاء الشّرعية على أحكامهم، ولتّبرير تصرفاتهم إزاء المرأة.

[1] عبيد سهام: التحرش الجنسي و**الآليات القانونية لمواجهته في القانون الجزائر**، دراسة ميدانية ببلديات مدينة سطيف، وجامعة سطيف2، أطروحة دكتوراه قيد الانجاز، إشراف : د محمد أعراب، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2، 2018.

فالمخيال المجتمعي يصور المرأة دائما على أنها المبتدأ ويصور الرجل على أنّه الخبر أو هي الفاعل والرجل هو المفعول به، أو هي الحافز والرجل هو المحفز، إذ يبادر الاتهام بتوجيه سهامه نّحوها بالمبادأة، من خلال ممارسة الإغواء والفتنة والجاذبية والإثارة، بطرق وأساليب مختلفة، كالتّبرج والتّبسم والتغنج والخروج وما شّابه ذلك، وككل مرة يتم اّللجوء إلى تبرير هذا المنطلق بإضفاء الشّرعية الدينية، واتّخاذها السند الذي لا نقاش فيه. ومنه قوله تعالى: ((يا **نساء النبي لستن كأحد من النساء. إن اتقيتن بالقول فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض. وقلن قولا معروفا (32) وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى. وأقمن الصلاة وآتين الزكاة. وأطعن الله ورسوله. إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت. ويطهركم تطهيرا**)) سورة الأحزاب الآية (33)، ومنه قوله تعالى: ((**الزّانيةُ والزّاني فاجلدوا كل واحد مّنهما مائة جلدة، ولا تأخذكم بهما رأفةٌ في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين**)) سورة النور الآية (2)، ومنه الحديث الشّريف: "أيّما امرأة استعطرت ومّرت ليجدوا من ريّحها فهي زّانية". ونحن لا نعترض على نّصوص هذه الآيات الكريمة ولا على أحكامها لأنّها ببساطة موثقة برّوادع شرعية أيضا، منها خصوصية التّوجيه " **لستّن كأحد من النساء** " الأمر بغض البصر، والأمر بالابتعاد عن الفحشاء، والأمر بالتماس سبعون عذرا، والأمر بالتّعفف وإباحة تعدد الزوجات، وغيرها، وهي تتناول تفسير أحداث تاريخية لها وجه الخصوص ووجه العموم أيضا، فالتّبرج في هذا الموضع هو التّبختر والتكسر والتغنج وهو يشير إلى الزينة الموُجهة لهدف الإيقاع أو إغواء بالرّجال ما يعني انتفاء القصد هو انتفاء لصفة التبرج، كما أنّ الإقرار في البيت يعني الوقار والسّكينة كما في خارجه، وهي تتحدث عن الزّنا بوصفه فعلا مقصودا لذاته أيّ معصية متعمدة.[1]

وهنا؛ يكون ما يشّبه الاعتراض، يتعلق بانسحاب الأحكام على غير ما قصدته هذه الآيات في حالات أخرى، أي أزمة التّأويل لدى المجتمع العربي الإسلامي، إذ أنّ تصوير جميع حالات الزينة، والكلام بعفوية ودون سّكينة ولا وقار، والخروج من البيت، على أنّها دّلالات أكيدة وقاطعة على أنّ المرأة منحرفة، إذ تّتخذ بوصفها صورة من صور التّعبير عن الرغبة الجنسية في إقامة علاقات غير مشروعة، يعتبر حكما باطلا بل وظلما بعيدا

[1] أنظر تفسير الآية عند كل من ابن كثير والطبري.

وفسادا عريضا. علما أنّ حالات التّحرش في مؤسسات التعليم والعمل كثيرة جدا جدا تتجاوز نسبتها نسبة ما يتم التّصريح به رّسميا، وفي هذه الحالات قد نتفاجأ حينما نجد أنّ أكثر من تتعرض للتّحرش هن الفتيات والنساء المحترمات والمحجبات والمتّدينات ومن مختلف الفئات العمرية والمستضعفة، لاسيما العاملات في سّلك النظافة والطالبات الجامعيات والتلميذات في سن مبكرة جدا والعاملات في المكاتب الإدارية والممرضات في المؤسسات العمومية والسكرتيرات في المكاتب الخاصة والعاملات في المصانع الصغيرة أو الكبيرة، حيث يتم استغلال وضعيتهم الاجتماعية وحالتهن المدنية وحاجاتهن الاقتصادية، لفرض الضغوطات عليهن واستغلالهن جسديا (العازبات، المطلقات، الأرامل وحتى المتزوجات والقبيحات في الشكل لم يسلمن). وهنا تتدخل منظومة العرف الاجتماعي لتفعيل نّسق العلاقات والقيم الإنسانية لاحتواء الأزمة التي قد يتعرض لها أي رجل بوصفه زميلا أو صديقا أو حتى لكونه مجرد رجل له دوافع ومبررات مشروعة عرفيا يتم الاحتكام إليها، وهنا قد يتم توقيف إجراءات المتابعة القانونية باسم العفو مع استخدام الزجر واللّوم كعقاب بدل العقاب القانوني. وفي أغلب الحالات يتم إقناع الضّحية من النّساء بالتّنازل أو الصمت وعدم متابعة المعني هذا كإجراء أولي غالب الحدوث في المؤسسات الوطنية[1].

لقد استغربت وأنا في زيارة لدار الصّبر الخاصة بإيواء المصابين بداء السرطان في مدينة سطيف بالجزائر، حينما قام مدير هذه المؤسسة الأستاذ الدكتور "حامدي مختار الشريف" بعض النشاطات الترفيهية، منها قاعة لممارسة الرياضة وأخرى لفّن التّجميل ففيما فهمت أهمية ممارسة الرياضة في تخليص الجسم من السّموم والضغوط النّفسية غير أنني لم أستوعب أهمية نشاط قاعة التّجميل بالذّات، فبادرت بسؤاله، ما فائدة هذا النّشاط لنساء مُصابات بالسرطان وهّن في رّواق الاحتضار ينتظرن أجّلهن على مضض، كما أنّهن متزوجات وأمهات، وفي مراحل متقدمة من الإصابة بهذا المرض؟ فأجابني، أنّ هذا النشاط مهم من النّاحية النفسية لتحسين صورة المرأة لدى نفسها، حيث يساعد جمال الصورة سيكولوجيا في بعث مشاعر السعادة في النفس ومن ثم تحبيب الحياة لديها وتحرك الإرادة والعزيمة لتقوم بدور كبير في مسألة مقامة المرض والتّماثل للشفاء.

[1] يمكن مراجعة حلقة تلفزيونية حول موضوع: **التحرش**، قناة بي بي سي العربية.

ففي داخل كل إنسان طفل، والطفل يفرح حينما يرتدي لباسا جديدا أو حلّة أنيقة أو أنّ يحظى بلعبة جديدة، تلّهيه وتكسر الرّوتين لديه، وترفع النعاس على جفنتيه، وتشغل بّاله بعض الوقت حتى عن مطالب أساسية قد تكون الطعام والشراب. فمعظم الدراسات السيكولوجية تشير بل وتثبت أهمية أنّ يحب المرء نفسه، ولذلك يتم في الدول الأوروبية الاهتمام بما ينشط نبّض الحياة من الأعماق، فنشاط فن التّجميل من شّأنه أنّ يزين صورة المرء لنفسه ويحببها له، ويخفف عنه حدة الاكتئاب والتوتر، فإذا ما أحب المرء نفسه سعى لبقائها على قيد الحياة فاندفعت غريزة الحياة لتقاوم غريزة الموت، فإذا ما توفرت هذه الرغبة أي تفوقت غريزة الحياة على غريزة الموت، كانت الإرادة للعيش والبقاء، ما يؤثر ايجابا على تحسين كفاءة جهاز المناعة في الجسم. وهذه مسألة مهمة في مكافحة مرض السرطان بالنسبة للأطباء والباحثين، حيث أنّ العوامل النفسية والعقلية عبر "الإرادة في الحياة" تساهم بنسبة 50 بالمائة في حصول الشفاء.

وهنا يجب أنّ نفقه أنّ الجمال هو مطلب إنساني، فالّله تعالى جميل يحب الجمال، له مّزايا وآثارا طيبة في النفس وفي المجتمع، يحقق الاسترخاء النفسي، كما يحقق التماسك الاجتماعي، فنحن نّنفر عادة من كل قبيح فيما نستأنس بكل جميل حتى في عالم الأشياء كما في عالم البشر، ولهذا يكون تفسير عموم التّبرج وأشكال الزّينة لدى المرأة وعزوها واقعيا إلى التّعبير وحسب عن الرغبة الجنسية والبحث عن شريك يكون الضربة القاصمة والهالّكة لمستقبل المرأة ووضعيتها الصحية. وهذا ما يتّبناه المخيال السوسيولوجي العربي في العموم والجزائري على وجه التحديد، عبر صفحات الفايسبوك ومواقع التواصل الاجتماعي، فإنّ تزينت المرأة فهي تريد رجلا، وإنّ تعطرت فهي تطلب رجلا، وإنّ خرجت للتّسوق أو التّنزه فهي تطلب رجلا، وإنّ تكلمت وتفاعلت في أي موقف بطريقة عفوية فهي تطلب رجلا، وكأنّ الرجل، من منظوره هو، هو الاهتمام الوحيد "المستهدف" لأي حركة تصدر عن المرأة في هذا الكون، وهذا ما تم تطبيعه في المجتمع العربي ككل عبر آليات عملية التنشئة الاجتماعية.

- **من زّاوية اجتمـاعية؛**

- ضعف آليات التماسك في التنشئة الاجتماعية لاسيما خلال السنوات الأخيرة حيث تعددت مصادر التّلقي لدى النشء؛
- تغير نظرة المرأة نفسها لنفسها، وتغير نظرتها لمكانة نظيرها الرجل، نتيجة للتعليم وللثقافة القانونية والثقافة الدينية عبر وسائل الإعلام، فيما احتفظ الرجل بنظرته التقليدية عن نفسه وكذلك عن المرأة، ما ترتب عنه كنتيجة منطقية هوة في مستوى التفاهم والتوافق الفكري أدت إلى حالة من سوء التكيف في مجال التفاعل والعلاقات بصفة عامة؛
- ضعف منسوب الثّقة بين الطرفين عالم الرجال وعالم النساء؛ الأخوات مع إخوانهم الزوجات مع أزواجهن، الأمهات مع أبنائهم؛
- زيادة مستوى الاستقلالية لدى المرأة والإيمان والاعتماد على النفس، أي ارتفاع محسوس في روح المسؤولية الاجتماعية داخل النسق الأسري والقرابي والاجتماعي أكثر لدى المرأة ؛ فيما قد يسجل العكس أحيانا، من حيث زيادة مستوى الاتكالية لدى الرجل على أفراد الأسرة (الوالدين، الإخوة والأخوات الزّوجة أو الأبناء).
- تّواليا، زيادة مستوى الاعتمادية على المرأة بالنسبة للرجل داخل الأنساق الأسرية فيما يسجل العكس، أي ارتفاع روح المسؤولية أكثر لدى المرأة «ازدواجية الأدّوار» أي اكتساب أدوار جديدة إضافية داخل وخارج البيت العائلية، في مقابل انحصار أو تراجع نّسبي في تمثيل الرّجل لأدّواره التقليدية؛
- تزايد معدلات الإدمان على التدخين بنسبة 80 بالمائة في أوساط الشباب الجزائري زيادة على الإدمان على المخدرات؛
- إدمان فئة الذكور عموما على الإنترنت، من مختلف المستويات العمرية وبغض النّظر عن الحالة المدنية (أعزب، متزوج)، أي التأثر بوسائل الاتصال للشّبكات العنكبوتية أكثر من فئة النساء، من حيث استهلاك الوقت بحجم أطول واستحواذ الاهتمام بمقدار أكبر.
- ارتفاع نسبة المصابين بالأمراض النفسية والعقلية في أوساط الذكور خاصة على غرار نسبة النساء؛

- ارتفاع نسبة المتسرّبين مدرسيا لدى الذكور على غرار ارتفاع نسبة الملتحقين بسلك التعليم العالي من الإناث؛

كل هذا وذاك يتطلب مراجعة شاملة يكون للمرأة فيها الحظ الأوفر من اتّخاذ القرارات، فالوضع لم يعد مصير نّساء يقرره رّجال في المجتمع العربي، بل هو مصير رّجال تقرره نّساء على نفس قدم المساواة. هذا الذّي يتطلب تحفيز المشاركة السياسي للمرأة العربية كما الجزائرية من مختلف المشّارب الأيديولوجية والفكرية والسياسية بعد تحصين الجميع بالمعرفة الصحيحة في مجال العلم والدين والواقع.

- **الدّواعـــي الأمنية في المجال الديني والثقافي:**

عادة ما يعتبر الدّين، لدى علماء الاجتماع الديني، من أهم مصادر الثقافة الإنسانية ومن أهم مُولدّات آليات التّماسك في بنّيات المجتمع وضمان استقراره. وفي ضوء ذلك إنّ مسألة تأويل النّصوص الدينية في الإسلام في مجال الاجتهاد "فّقه النّوازل"، قد يكون متوافقا في بعض الحالات حسب ما تّمليه المصلحة العامة التي تقررها الخبرة الإنسانية في ضوء أحكام المجتمع العرفية النّاظمة لشؤون الحياة الاجتماعية في المجتمعات العربية الإسلامية.

ومن هذا المنطلق؛ قد لا يّنأى الاجتهاد البشري بنفسه من الوقوع في الخطأ، وورود بعض الأخطاء قد يدفع ثمنه في العموم ضعاف القوم. هذا من جّهة أولى، ومن جّهة ثانية؛ فإنّ انتشار الثقافة الدينية الشّعبية والفّتوى الشعبية وتفسير النصوص بطريقة عفوية واقعيا؛ نجدها تتوافق مع مصالح أغلب الرّجال (وإنّ كانوا مفتقرين للتنشئة الدينية في مجال العقيدة الصحيحة)، غير أنّ هذا الوضع في ظل انتشار ثقافة السّيادة الذكورية وتقديسها وتكريس التّبعية الأنثوية، قد يؤثر سّلبا على اتّجاه المرأة العربية نحو موقفها من التّدين نفسه.

في ضوء ما تم سرده بناء على نتائج دراسات تطبيقية ميدانية بحثة؛ فإنّ ما يخشى عليه اليوم إنّما هو إمكانية تّدني منسوب ثّقة المرأة العربية/الجزائرية بعلماء الدين الإسلامي وليس بالإسلام، نتيجة لانخفاض مستوى الإيمان بمصداقية منظومة العادات

والتقاليد والأعراف وتبعا لذلك، انخفاض حجم الهيّبة وقوة الحضور ضمن قناعاتها الشخصية، حيث لا يخفى على الجميع، أنّنا في زمن العولمة؛ حيث لا قيود ولا شروط ولا حدود ولا تّكاليف حتى في مجال الاتصالات والتواصل والتفاعل الثقافي بين مختلف النّاس ومختلف الشعوب، عبر مختلف وسائل الاتصال التلفزيونية والشّبكاتية، وعبر المواقع الالكترونية كالفايسبوك والتويتر وانستغرام وفايبر وغيرها؛ فهنا كل شيّء صّار ممكنا، المقبول وغير المقبول، المعلوم وغير المعلوم، المبهر والمقزز، الديني والدنيوي حيث تتعدد الدّيانات والنظريات، وتتفرع المذاهب والطوائف الدينية وتختلف بل تتناقض الفّتاوي حتى في الدين الواحد.

ويمكننا أنّ نقف على هذا، من خلال مراجعة بعض القنوات المسيحية التّي تتلقى اتصالات من نساء عربيات مصريات وجزائريات مثلا، كنا مسلمات يشتّكين من قهر الإسلام (عن جهل) فيما كّن – في الحقيقة– يعبرن من حيث لا يدّرين عن قهر الرّجال في مجال المعاملة وليس قهر الإسلام كتّشريع. وهنا ندرك حقيقة صعوبة الفصل بين الإسلام كديانة والمسلمين كممارسين لهذه الديانة، ومتمثلين لمبادئها وقيمها بناء على فُّهوم قد تكون مُضلّلة أو خاطئة أو غير ملائّمة لمجال الزمان والمكان والحال.

يمكننا أنّ نشير، في هذا الصدد، لظاهرة اجتماعية كمثال واقعـــي: ما حدث في المملكة السعودية عند إصدار الفّتوى القائلة بإباحة القيادة النّسوية للسيارات بعدما كان تحريمها سابقا. بالطبع كنّا نتساءل عن الحّكمة من التحريم؟ غير أنّنا متقبلين للحكم ما دام حكما شّرعيا، غير أنّ خلل الاجتهاد حول هذه الظاهرة خلق مشكلة عويصة في المجتمع السعودي حاليا كما في العالم الإسلامي، تكمن في أزمة الثّقة بين كبار هيّئة العلماء وبين القاعدة العريضة من شّباب الجامعات الإسلامية، حيث أنّ من كانوا يحرمون القيادة رّكنوا إلى المكوث في بيوتهم والتزام الصّمت المطبق، فيما اجتهد مخالفوهم أمام شّاشات التلفزيون لتّبرير عدم صلاحية حكم التّحريم، في سابق عهد، لكونه يعكس محاولة في مجال الاجتهاد تنهض على هي "قـــــاعدة درء المفـــــاسد" وهي واحدة من القواعد الأصولية للفّقه، وعلى بساط هذه القّاعدة الأصولية تم إقصاء المّلايين من النّساء في العالم الإسلامي من الملتزمات لسنوات عديدة من القيادة، فخلف قاعدة درء المفاسد، من الممكن

جدا أنّ تقبع النّظرة الدّونية للرجل العربي تّجاه المرأة العربية، وإلاّ فبما يفسر اعتماد السائق الأجنبي والموظف والخادم الأجنبي في البيت، وفي أوقات يغيب فيها الزوج عن بيته؟، فلو كانت مجرد الغيرة على الأعراض، لا الغيّرة من الأعراض، لتّم منع هذا أيضا باسم تحريم "الخلوة بين الرجال والنساء" حماية لسلامة الزوجة على شاكلة تحريم الاختلاط في المدارس، فالدّيوث لا يدخل الجنة. غير أنّ الافتراض شّبه المؤكد سوسيولوجيا، في تصوري على الأقل، قد يكون عدم الثّقة في مؤهلات المرأة وعدم اعتبارها مُسّاوية تماما للرّجل من حيث القدرات والكفاءات، ما يعني النّظرة الدّونية لها وفرض الوصّاية عليها، وتقليص هامش الحُرية لّديها لاستغلالها حتى في التّصرف في ممتلكاتها ومن ميراثها، وهذا يخالف منطلق الدين الصّريح والعقل الصّحيح.

وهنا نلخص المفيد في أنّ طغيان العرف الاجتماعي الفاسد، والذّي ما أنزل اللّه به من سلطان في ممارسات النّاس وتطبيعه وتثبيته في أحكامهم، حتى طغى صّيته على أحكام الدين الصّريحة، هذا إلى جانب ركون بعض المجتهدين من علماء الدين وحتى الدُّعاة إلى اعتماد وتبّني بعضا من هذه الأعراف التي لا تخلو من تنفذ ولا تسلم من تدخل ذاتية الرجال وتحصين مصالحهم، نّاهيك عن خصوصية صلاحية الاجتهاد في الزمان والمكان، هذا كّله انتهى وسينتهي بزعزعة الثّقة الكبيرة بالإيمان بمنظومة الأعراف والعادات والتقاليد بما فيها الصالحة ذات الآثار الايجابية، كما لا يستبعد أنّه سيؤدي كذلك في خضم ظروف الانفتاح الحالية، إلى إضعاف الثّقة لدى عامة المسلمين خاصة جيل الشّباب منهم ببعض أئّمتهم وعلمائهم، فيتحول كل شخص إلى عالم وفقّيه لنفسه في استغناء شّبه كلي عن الآخرين. وهنا يكون الخطر المحدق بمصير المرأة التّي تزداد ضياعا يوما من بعد يوم.

وهنا، أبدا لن يكون الخوف على مصير الإسلام، فللكعبة ربّ سيحميها **((إنّا نحن نّزلنا الذّكر وإنّا له لحافظون))** سورة الحجر، الآية:(9)، لكن الخوف كل الخوف سيكون على مصير المرأة العربية عموما والجزائرية خصوصا، ومن خلفها مصير الأسرة وتّواليا مصير المجتمع ككل، عندما يتغلغل إلى اعتقادها ما قد يزعزع إيمانها واحترامها لمنظومة

الأعراف الاجتماعية، وكذلك زعزعة الثقة بعلماء الإسلام تحديدا. وبالطبع فإنّ هذا ليس مرده سّذاجتها بل سّذاجة صناع شأنها في المجتمع، كيف يمكن أنّ يحدث ذلك؟

قد يحدث ذلك ؛ حينما يتغير العالم بسرعة فائقة، والمرأة ليست بمعزل عنه، وحينما تتجمد المعايير والقيم القبلية، إذ تّكبلها العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، وتّزكيها المصلحة الخاصة التي لا تخلو من النّخوة الذّكورية الأبوية، وحينما تتجمد أيضا آليات الاجتهاد ولا تترافق مع منطق التحول المفروض على واقع المجتمع العربي المسلم العصري شّئنا أم أبيّنا، كما يمكن أنّ لا تنسجم مع بعد الزمان والمكان ومنطق الحال؛ فعندّئذ لا محال إلاّ أنّ تعيد المرأة قراءة وضعيتها من جديد، لكن بلغة جديدة، وبوسائل إيضاحية جديدة، وهنا يكون التّحدي الأكبر الذّي يتطلب تسخير معجزات العقل من الحكمة البالغة والدّراية الرّشيدة الحكيمة.

فالصّحة الإيمانية شرط مطلوب ومحسوم القيمة والأهمية، والوعي الاجتماعي والحضاري بالنسبة للمرأة العربية المسلمة، لم يعد يعني وحسب تعلم الحروف لمجرد قراءة القرآن والأذكار وإقامة الصّلاة ولمّآرب حياتية بسيطة أخرى، بل الضروري هو التّفقه في مجال المعرفة الدينية للعقيدة الصحيحة بوصفه علما شّرعيا، كذلك تعلم واكتساب مكّارم الأخلاق، وتنمية مشاعر الورع والتقوى والعمل الصالح. هذا الذّي يمكن أنّ يحقق تّحصين المرأة من الفساد والضياع والانحراف والانزلاق وليس سّجنها وإقصّاءها من المشاركة في الحياة العامة.

- **الدّواعي الأمنية في المجال الصّحي:**

ترتبط الصّحة العمومية، في أي بلد ومجتمع متقدم، بحصر تركيز الاهتمام بها ضمن سياسات مختلف القطاعات الحيّوية التي تنهض عليها السياسة العامة للدولة. إذ هي تأخذ بعين حسبانها جميع العوامل البّيئة العامة المؤثرة إيجابا في تحسين مستويات الصّحة العامة داخل المجتمع. وبالطبع فإنّ حال المجتمعات العربية؛ بوصفها تنتهي إلى العالم المتخلف، تمركز أولّويات سياستها على أهداف تستهدف الاهتمام بالتنمية الاقتصادية بالدّرجة الأولى، من حيث الوّفرة الكّمية تحقيقا لإشباع الحّاجات الأولية الأساسية للمجتمع حفاظا على الاستقرار السياسي واستتبابا للأمن الوطني؛ ما يّجعلها تتجاهل عن قصد

التركيز المماثل في مجال تحقيق الوّفرة النّوعية ذات الجّودة العالية لمختلف الخدمات والسلع. وبالطبع فإنّ خلف هذه الاستراتيجية يمكن أنّ تقبع عوامل وأسباب كثيرة ومتداخلة كالأسباب التاريخية، والطبيعية، والثقافية والسياسية وغيرها.

وفي خضم ما سبق ذكره؛ فإنّ إسقاطات هذه السياسة تنسحب على حال الأسرة داخل أي مجتمع عربي وجزائري، إذ تعكس أوضاعها من ناحية الوّفرة الكمية تحسنا في مستوى ظاهر المعيشة، من حيث إشباع مختلف الحاجات الأساسية في المجال الاقتصادي تحديدا فيما قد تّتزوي صفة التّحسن بصورة غير مباشرة فيما تبقى من جوانب تتعلق بالمستوى المعيشي النوعي، حيث تؤثر سّلبا على واقع الصحة العمومية[1]، ما ينجم عنه أضرارا بيولوجية وسيكولوجية وعقلية وكذلك اجتماعية. من هنا نّجد أنّ المرأة الجزائرية في العموم تعاني من تّردي وضعيتها الصّحية بشكل عام، حيث تتداخل فيها العوامل الذاتية والموضوعية، الخاصة منها والعامة، وفي نهاية المطاف هي من يقع عليها العبّء الأكبر لدفع الثّمن حينما تتضرر مستويات الصّحة لديها.

في هذا الإطار؛ لا يمكن فهم الصّحة العمومية خارج نطاق إدراك أثر وتأثير العوامل المادية والمعنوية، الطبيعية والإنسانية، المعبرة عن المحيط العام حيث نمط وشكل بيئة الاحتواء. ولهذا فصّحة المرأة كما هو الحال بالنسبة لصّحة الرّجل وبقية أفراد المجتمع ككل هي مرهونة بمستوى الجّودة في التحكم في مثل هذه العوامل الخارجية والداخلية، وضمن المضمار الصّحي؛ حسب تصريحات إعلامية وطنية في المجال الصحي[2] فإنّ تدهور صحة المرأة الجزائرية أضحت رّهينة لتدهور تشكيلة متفاعلة من العوامل، حيث تطفو فيها على ساحة الاتهام؛ تلك التّي تنتجها أكثر العوامل ذات الطبيعة الاجتماعية والثقافية والإنسانية والتاريخية والتي ترتبط بنمط الحياة الحديثة. وهنا نسجل أبرز الاستنتاجات في المجتمع الجزائري يمكن حصرها فيما هو آت:

---

[1] ارجع إلى: عواطف عطيل لموالدي: **السياسة الصحية ودورها في ترقية الثقافة الصحية في الجزائر- دراسة ميدانية على مدينة عنابة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص: الثقافة والتحولات البنيوية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار – عنابة، 2015/2014. منشورة الكترونيا في موقع الجامعة.

[2] انظر المواقع الالكترونية، جريدة النهار، جريدة الخبر،...غيرها منشورة الكترونيا

انتشار دّاء السكري في المجتمع الجزائري بشكل رهيب[1]، وحسب تصريح وزير الصحة فإن 12 % من الجزائريين مصابين بهذا الداء، ما يعادل 12 ألف مصاب سنويا بهذا الدّاء أي بنسبة تقدم تعادل 16 %، فيما تزحف نسبة الإصابة بداء السكري لتطال ما يربو عن 11 ألف حالة سنويا في أوساط الجزائريين حسب إحصائيات2013، فيما أصبحت الجزائر تشهد تزايدا مخيفا في عدد المصابين بالأمراض المتنقلة عن طريق الجنس خاصة منها داء فقدان المناعة المكتسبة. حيث تم تسجيل سنة 2015 أكثر من 9600 إصابة، كما أنّ الجزائر تسجل سنويا أكثر من 45 ألف حالة مرضية جديدة، و11 ألف حالة إصابة جديدة بسرطان الثّدي، وفي سطيف وحدها يتم تسجيل 1500حالة مرضية جديدة، منها 500 حالة سرطان ثدي.[2]حيثأنّداء سرطان الثدي يعزو النساء في الجزائر بشكل رّهيب، إذ يزحف سنويا بمعدل 8بالمائة، حيث يصيب 12 ألف امرأة سنويا، كما يتسبب في قتل أغلب هؤلاء النّسوة لكونهن يتابعن العلاج في مراحل متقدمة.

وفي السياق ذاته؛ أثبتت نتائج دراسات سوسيولوجية حديثة ميدانية،[3] إلى جانب تثير العوامل البيئية للمحيط الايكولوجي والاقتصادي والسياسي، فهناك خطورة العوامل السوسيو– ثقافية، مجسدة في بعض الطّابوهات الاجتماعية وبعض المشكلات الاجتماعية داخل النسق الأسري والنسق المهني والنسق التعليمي والفضاءات العامة، والتّي تصيب صّحة المرأة الجزائرية في مقتل. لقد ثبت أنّ أغلب المصابات بداء السرطان لم تتجرأن ابتداء على التّصريح بوجود مشاكل أسرية وخاصة الزوجية، فيما تم اكتشافها من خلال أسئلة أخرى غير مباشرة وكذلك محاولات ثانية، هذا الذّي يحمل في طيّه دّلالات المفهوم

---

[2] انظر:
- نشر في اخبار اليوم يوم: 03-10-2016
https://www.djazairess.com/akhbarelyoum
- نشر في جريدة الشعب يوم 11- 03-2016، على الموقع:
https://www.djazairess.com/echaab

[3] الدراسة الأولى: نادية عيشور وآخرون، **الخصوبة والصحة العامة في المجتمع الجزائري**، CNPRU، 2017.
- الدراسة الثانية: نادية عيشور: **الظروف السوسيو- اجتماعية وعلاقتها بالوضعية الصحية للمصابين بداء السرطان**، دراسة نفذت ميدانيا بمركز مكافحة السرطان بمدينة سطيف، استهدفت 150 حالة مصابة و20 عينة من أعضاء الفريق الطبي، 2018.
- أشغال الندوة الوطنية حول "**سوسيولوجية الصحة في المجتمع الجزائري**"، من تنظيم قسم علم الاجتماع اشراف أ د/ نادية عيشور، مزمع عقدها يوم 2018/3/13 بجامعة محمد دباغين سطيف2.

الاجتماعي للصّبر ولمفهوم الصلاح (الزوجة الصالحة) كما شرحناه سلفا، كما أنّ اعتبار المرض من العيوب يدفع بالمرأة إلى إخفاء المرض في حالة قدرتها على تحمل أعراضه (لأنّ المرأة المريضة تعتبر نّاقصة وتُوصم بالقصور الأنثوي والحُقّرة في المجتمع) فيكون السبب في قبول هكذا وضع إنّما هو الانصياع لاعتبارات اجتماعية فرضتها المنظومة القيمية ولربّما لظروف قهرية تُجبر المرأة على الصّمت المُجانب للرضا، فكل ما يحدث في الأسرة من مشاكل واختلالات يجب أنّ يبقى طّي الكتمان، كما أنّه على المرأة أن تتحمل أكثر مما تطيق، من منطلق أنّ العلاقة الزوجية النّاجحة في المخيال المجتمعي هي تلك التي تتمتع بقوة الاحتفاظ بالأسرار الزوجية، بما تّحوزه من النّفس الطويل والصّبر القّبيح (غير الجميل أي الصبّر الذّي لا يصاحبه تفهم وتسامح ورضا تّام) والتّحمل القهري دون أنّ تفكر في استشارة الغير أو أنّ تبحث لها عن حلول عملية.

لا يخفى على أحد حاليا؛ تصاعد وتّيرة عديد ظواهر اجتماعية من قبيل الأمراض أو الآفات أو الانجرافات أو المشكلات، تلك التّي تجسدها مظاهر التّفكك الأسري والاجتماعي والاغتراب الاجتماعي، والتّفاوت الاجتماعي الفكري والمادي (بداية نّشوء بوادر المجتمع الطبقي)، إذ تشير أحدث الأرقام في الجزائر[1]، إلى الصعود المفزع لنسبة الطلاق في الجزائر (56 ألف حالة طلاق 2016 منهن 40500 امرأة مطلقة عاملة) ونسبة العنوسة خاصة الإرادية وغير الإرادية (11مليون عانس فوق سن 25 عاما، 5 ملايين فوق سن 35 عاما مع تسجيل 200 ألف سنويا)، ونسبة ضحايا الهجرة غير الشرعية، والسلوك الإجرامي واختطاف الأطفال، والإدمان على المخدرات والتدخين (80% من الشباب).

فمهما كانت الظروف صعبة فلابد أنّ تبقى من الطّابوهات التّي لا يجب لأحد الاطلاع عليها، فيما تؤكد، على غرار ذلك، دراسات سيكولوجية وسوسيولوجية أنّ القهر والاكتئاب وتخزين الهموم وتّركيم الخبرات السّلبية والخجل والصّمت، من خلال محاولات التّكتم عليها وتحميل النّفس أكثر مما تطيق؛ قد يعزز مضاعفاتها الجانبية ويستدعي أضرارا لها أبعادا بّدنية. وهذا ما تؤازره نتائج بحوث عديدة حول الأمراض الاجتماعية

[1] www://ennaharonline.com

في هذا العصر كداء السّكري وارتفاع الضغط الشّرياني والأمراض المناعية وداء السرطان والتهاب النخاع الشّوكي والتهاب الرّوماتويد المفصلي والتهاب الغدة الدرقية.

فإنّ تطور المشكلة الصّحية قد يرجع في عمومه إلى الاعتبارات الاجتماعية، والتي لا تعمل بمعزل عن الموجهات الاجتماعية السوسيو– ثقافية وعن رّواسب تمثلات المخيال المجتمعي العربي لصورة المرأة، حيث أنّ الإصابة ببعض الأمراض التّي قد تبدو بسيطة (مثل الالتهابات المزمنة والأورام الحميدة القابلة للتّحول)، قد يتسبب في الإصابة بالسرطان كسرطان عنق الرحم الذّي كان يحتل المرتبة الأولى سنة 1986[1]، قبل أنّ يسطع نجم سرطان الثّدي في المرتبة الأولى في السنوات الأخيرة. فليس بعيدا أنّ ثألول واحد في جهاز الرّحم قد يتحول إلى سرطان[2]، وما منع علاجه في بدايته إلاّ الطّابوهات الاجتماعية حيث يمنع أغلب الرّجال زوجاتهم من الكشف المُبّكر ومنه العلاج في أوانه لكونهم ربما المصدر الأول المسبب له ولكونه أمرا مستهان به، ولكونهم لا يملكون فائض المال لتّصريفه لهكذا غرض، ولكونهم غيّورين ولا يثّقون في الأطباء الذّكور فيما قد يحتقرون الطبيبات، ولكون إصابة المرأة بالمرض نفسه يُعد في ثقافة المجتمع الجزائري كما في العربي وصّمة اجتماعية أي نوع من العيب فيها. والحال نّفسه بالنسبة لسرطان الثّدي المرتبط باختلال الهورمونات لأسباب اجتماعية ونفسية ومادية نّاهيك عن تعاطي حبوب منع الحمل، هذا الذّي يمتنع عنه الرّجال، حيث يتفادون تّعريض صّحتهم هم للإصابة بأي خلل وظيفي فيما يقبلون على تنظيم النّسل أو تحديده تماشيا وظروفهم المادية، أي أنّهم يرفضون تعريض صحتهم للخطر لقاء تعاطي حقن منع حدوث الحمل، فيما لا يفضلون أيضا استخدام البدائل الطبيعية لمنع الحمل كالوّاقي الذكري مثلا أو أي أساليب أخرى لكونها لا تخدم تّماما رغباتهم وأهواءهم. هذا زيادة إلى رفض الكثيرين منهم علاج زوجاتهم المصابات بالتهاب الرّحم حيث يقتضي العلاج الاستئصال الجزئي أو

[1]Pr: Hamdi Cherif Mokhtar, 3ème**ATLAS DU REGISTERE De CANCER DE SETIF** 1986-2016, Incidence, Tendance et survie.

[2]استمارة مقابلة تمت مع السيد نور الدين طالي، طبيب مختص في الجراحة العامة، بالمركز الصحي "منصف" والمشفى العمومي بمدينة سطيف، في إطار انجاز دراسة علمية حول الظروف السوسيو- اجتماعية وأثرها على الوضعية الصحية للمصابين بداء السرطان 2018، إعداد نادية عيشور، منشورة في كتاب "سوسيولوجية الصحة في المجتمع الجزائري، الطبعة الأولى، دار حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع قسنطينة، الجزائر، 2017.

الكلي، معرضين زوجاتهم لاختيار أحد البّدائل، أحلاهما مُّر وهو إما إعادة الزواج أو الطلاق أو البقاء على الحال إلى أنّ تتطور الإصابة إلى سرطان.

لقد تبين أن 50% من الإصابات بالسرّطانات تسببها الفيروسات[1]، فيما تشكل العوامل الوراثية نسبة 10%، وما تبقى تقرره تعاطي أنواع محددة من حبوب منع الحمل، وأيضا تناول المضادات الحيوية لمدة طويلة، هذا إلى جانب سوء و/أو نقص التّغذية قلة النّشاط البدني بسبب طبيعة الأشغال، والحيّز الجغرافي الضّيق الذّي تُقبر فيه النّساء، ومنعهن من الخروج للممارسة رياضة المّشي، وتقييد خروجهن بسبب مقبول بالنسبة للرّجال.

نّاهيك عن انتشار بعض الأمراض المتعلقة بالحمل كالاكتئاب الظرفي والمزمن والعقم النفسي وسن اليّأس على سبيل المثال، وهنا لا مّرية في إرخاء السُّدول عن تّلكم الاعتقادات الشّعبية الخّاطئة والتّي تدمر صحة المرأة من مختلف النّواحي، كالإصابة بالسحر والعين والمس وغيرها أيضا الإقبال الكبير نحو التّداوي بالطرق التقليدية أو ما يعرف بالطب البديل وتأثير الوسائط الإعلامية في إذكاء هذا السلوك. حيث يحدق الخطر بحياة المرأة دون أنّ تكون بالمقابل صّمامات أمان لصّون صحتها العامة.

خامسا– العقل العربي – الذكوري بين نّكسة الاعتراف ومأزق الإنكار:

بالطبع ليس من المُرضي في نسق العلاقات القرابية العائلية تحديدا في المجتمع العربي، تّوجيه اتّهام بتقصير أي عضو إزاء بقية الأعضاء، فمن الأعراف العّتيقة والمجيدة في ثقافة هذا المجتمع هو إحاطة الوضع الأسري بهالة كثّيفة من السّرية التّامة وبالتّعتيم المُطبق لكل ما يقتضي زجرا وانكسارا. حيث تعمل هذه الخاصية على استدامة أشكال الظلم الاجتماعي على الضعفاء كالنساء والأطفال، فيما يحتكر الكبار والرّجال الأقوياء زمام القيادة وحرية التّصرف ومنه حق ممارسة هذا الظلم تحت تّسميات عديدة، من حيث الملكية والسيادة والسلطة وتنفيذ العقاب.

وبالطبع أيضا أنّ الرّجل العربي؛ هو ضّحية لثقافة طال عمرها في التاريخ، فرضت عليه تطبيعا اجتماعيا، عبر مختلف أدواتها وآلياتها التّنشيئية، كما ساندها الجهل وقصور

[1]Pr: Hamdi Cherif Mokhtar ,Op, cite.

النظر، في الارتماء ضمن أحضان هذه القناعات الظّالمة بالطبع. فانّ كان الاعتقاد غير مؤسس على بيّنة حسّية، فذاك، لأنّ أشكال الممارسات التي عكست طول الوقت أشكال المعتقدات قد استحالت إلى عادات وممارسات يصعب التّخلي عنها، فالتّغيير الذهني في حياة النّاس يُعد أمرا صعبا للغاية، فإذا خالطه الاستئثار بالمصالح والأهواء والرغبات زاد تعلق النّفس به وصار مطلبا ذاتيا زيادة على كونه مطلبا اجتماعيا. كما أنّ انعدام البّدائل في وعاء المعرفة الاجتماعية الشّعبية المتاحة في مجال التعاملات بين الجنسين يعد أمرا حاسما ومعيقا، حيث لا مجال على سبيل المثال لاستبدال العنف باللّين، والقيادة والأمر بالتّشاور، فهذه تعد سّلبيات في كيان الرجولة العربية من منظور عموم المخيال المجتمعي العربي.

ومن هنا يمكننا تّفهم وتفسير عدم قبول للمجتمع الذكوري في العالم والعالم العربي تحديدا لمطالب الحركات النّسوية، تلك المُروجة «**لفكرة مساواة المرأة مع الرجل**». فهذه الفكرة تنهض على مّنصة الإقرار بالاعتراف:

- هو اعتراف بوقوع الظلم علي المرأة، والظلم جريمة وفعل مشين وسّيء؛ حرمته مؤكدة في مختلف الأديان السماوية والوضعية كما في القوانين والدّساتير الدولية؛
- هو اعتراف أيضا بوجود نقص لدي الرّجل، فما الذي يمكن أنّ نطلقه على الاستغلال أو الهّيمنة إنّ لم تكن هناك حّاجة ماسّة تّستدعيه وتستلزمه؟؟؟ فهذه الحّاجة هي تعبير عن قصور في ذات الرّجل، يمكن للمرأة فقط أنّ تقوم بإشباعه وهذا من وجوه الكمال؛
- هو اعتراف بضرورة فصل مفهوم الذكورة عمّا يغلفه من ميزات الرّجولة فالرّجولة صفات ومواصفات ايجابية وأخلاق فاضلة؛ فيما تكون الذكورة موطن الغرائز الحيوانية، يتم اشباعها عادة باللّجوء إلى استخدام القوة العضلية ولا الفكرية، وهذه الصّفة جامعة بين المخلوقات البشرية والحيوانية. فالرجل دون صفات إنسانية سامية وكمالية هو مجرد حيوان.
- هو اعتراف باقتضاء التّنازل عن مكتسبات تاريخية تّولدت عن التنشئة الظالمة غير المنصفة لحقوق المرأة كإنسان مساوي لإنسانية الرّجل. هذه المكتسبات

التّي طالما تعلّقت بها نفس الرّجل وصّارت من الحقوق وبمثابة المقدسات منحته برمجتها في عقله الباطن شرعية المطالبة بها والدّفاع عنها بمختلف الوسائل والأساليب.

- هو اعتراف بوجوب إيجاد بدائل إنسانية جديدة راقية ونّاعمة، في مجال التعامل مع عالم النساء في هذا الزمن، لاسيما في النسق الأسري، إذ يعزو العنف والصّمت والتكبر والترفع على المرأة إلى مواصفات الشخصية القوية لدى الرجل فيما تعتبر الأساليب اللّينة والنّاعمة من لّدن ضعف الشخصية في مخيال المجتمع العربي، حيث ينعت الرّجل الطّيب الذّي يحسن معاملة والدته وأخواته وزوجته وبناته بمفهوم سّلبي للغاية هو "الطّحان" باللّهجة الجزائرية، أي عديم أو قليل الشّرف.

لقد كان لتعليم المرأة العربية في الوطن العربي فوائد جليلة، أهمها تحسين مستواها الاقتصادي، وانخفاض مستوى الاعتمادية لديها في مقابل زيادة الاستقلالية واتساع هامش الحرية، ومعرفتها بحقوقها الشرعية ناهيك عن التمكين لاكتشافها لمختلف القدرات والإمكانات التي هي بحوزتها، هذا الذي اكسبها الثّقة في النفس، والحرص على خدمة مصالحها، في المقابل تعلم الرّجل كذلك الأمور نفسها، غير أنّ العّوائد التعليمية والمعرفية كان لها بالتأكيد إسقاطات متباينة بين الجنسين. ففيما استطاعت المرأة تحسين وضعيتها اتّجه الرّجل لتأكيد قيمة الحفاظ على الموروث الثقافي وتبّليط الحقائق بمزّيفات تكسبه الشّرعية خاصة اللُّجوء إلى التسّويغات الدينية.

كما يتم اللّجوء إلى تقويض جهود نضال المرأة لإثبات جدارتها وصراعها مع منظومة المعتقدات والعادات والتقاليد بتقليل شّأن دورها وهامشية مشاركتها في مجال نشر الوّعي بحقوقها. حيث نجد أنّ الكثير من الكتابات حول موضوع النّسوية تّروم إحالة مصدر الفكرة والجهد إلى الرجل دون المرأة واعتبارها "أي الحركة النسوية" مجرد صّدى يُردد نغّمات تحدد أوزانها سيمفونية الرّجل. يقول أحدهم وإنّ كان أراد للمرأة أنّ تعبر عن صّدى نفسها وحسب: "إنّ أكثر المتحدثين عن المرأة وحقوقها، والسّاعين إلى تحريرها من سيطرة الرجل، كانوا حتى الآن رجالا، أو نساء هن صّدى للرجال، إلّا فيما

ندر...فخطابهم خطاب الرّجل عن المرأة لا خطاب المرأة بالذات، إنّه خطاب المرأة موضوعة ومحط رؤيته ومعرفته،...من هنا، فإنّ رّواد تحرير المرأة، اذ ينشئون خطابا حولها، إنما يتحدثون بلغة الرجل، ولو كان بعضهم من النّساء، ويتبنّون استراتيجية من هم يحاولون تحريرها من سيطرته، ومن ثم فهم ينفّون ما يرمون إثباته، ويشّدون الوثاق على من يريدون فكّ قيوده، ولهذا، فخطابهم عن المرأة أقل حقيقية مما يظنون"[1]

سّألت سائلة مسلمة أحد علماء ومشايخ الدين في إحدى القنوات الدينية، قائلة: لماذا فضّل اللّه سبحانه وتعالى الرّجال على النّساء، فردّ الشّيخ قائلا: اصبري يا أختي، إنّ اللّه لا يُسأل عمّا يعمل، لقد فضّل جبال على جبال، وفضل أنبياء على أنبياء، وفضل سّماوات على سّموات، وفضل ملائكة على ملائكة، وفضل الرّجال على النّساء، اصبري واحتسبي الأجر والثّواب. فهذا من الإيمان.

في الحقيقة كان جواب الشّيخ مخّيبا لظّني، فقد تّحمست، بعد هذا الذّي سمعت للاتصال به ومناقشته، تماما مثلما تّحمست قبلا لسماع جواب من نوع آخر قد يثلج صدري ويُشبع حاجة عقلي ومنطقي إلى معرفة الحّكمة من التّفضيل، غير أنّ هذا الجّواب على هذا النّحو، والذّي يردده الكثّير من الأئّمة في المساجد، في تقديري على الأقل، هو من لّدن بعض الجهل بالدّين.

يحق لنا نحن معشر النّساء أنّ نتساءل عن معنى ودّلالات مفهوم « الـــدّرجـــة » المستبطنة في قلب الكثير من الآيات القرآنية، ومنه على سبيل المثال قوله جّل في عّلاه بعد بسم الله الرحمن الرحيم:

« لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير ألي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم، فضّل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القّاعدين دّرجة، وكّلا وعد الله الحسنى، وفضّل الله المجاهدين على القّاعدين أجرا عظيما، دّرجات منه ومغفرة ورّحمة وكان الله غفورا رّحيما» سورة النساء، الآية 99.

«يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم دّرجات» سورة المجادلة الآية 11

---

[1] علي حرب، **الحب والفناء ، تأملات في المرأة والعشق والوجود**، دار المناهل، بيروت لبنان، دون سنة ص14

فيا ترى ما محل المرأة المجاهدة بمالها وبنفسها في سبيل الله من الرّجل القاعد والمقصر؟، وما محل المرأة العالمة من الرجل العادي أو الجاهل؟ لماذا لا يتم الحديث عن الأفضلية الجنسانية في هذا الباب؟؟؟

فالإسلام، على غرار بقية الأديان، هو نظام حياة إنسانية راقية وكاملة، وهو دين "وحـــي وعقـــل"، "دنيا وآخـــرة"، وبهما معا يمكن بل ينبغي أنّ نفهم الصور الكاملة للحقائق ونّصل إلى إدراك الغّاية من وجودنا، فالكتاب الصحيح لا يمكن أنّ يتناقض مع العلم الصحيح على حد قول أ د مراد زعيمي. فحّاجة النّاس إلى البحث والتّنقيب بإعمال العقل والفكر للوصول إلى معرفة اللّه تّعالى تقتضي التّنسيق الكامل والوثيق بين العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية.

فطريق البحث العقلي ليس مستبعدا أنّ نجد تفسيرا لتّفضيل جبل طُّور مثلا على بّقية الجبال، وتفضيل جّنة الفردوس الأعلى على بقية الجّنات، وتفضيل الرّسول محمد (ص) على بقية الرّسل والأنّبياء (ص)، فليس هناك مشكلة في إيجاد تفسير عقلي يحتكم إلى المنطق السّديد، طالما أنّ الإسلام هو نظام حياة إنسانية راقية ومتكاملة، وهو دين "وحـــي وعقـــل"، "دنيا وآخرة"، وبهما معا نفهم الحقائق ونصل إلى إدراك الغّاية من وجودنا، فالكتاب الصحيح لا يمكن أنّ يتناقض مع العلم الصحيح على حد قول أ د مراد زعيمي، غير أنّ تفضيل الحكمة من تفضيل الرّجال على النّساء وليس الذكور على الإناث(وهناك فرق كبير بينهما)، فثّمة مشكلة عّويصة يصعب على العقل الذكوري محاولة فهمها كي يتفادى الإقرار بها. لأنّ التّفضيل، في تصوري، مرهون بالقّوامة، والقّوامة مرهونة بالإنفاق (المادي والمعنوي)،والإنفاق مرهون الصّلاح، والصّلاح مرهون بتحقيق التّقوى والتّقوى موضعها ممارسة الاستخلاف، والحّكمة الربّانية من منح الدّرجة مرهونة بتحقيق كل ما سبق. هذّا الذّي يقصر فيه مّلايين الرّجال– الذكور في العالم الإسلامي، فيفتقدون عندّئذ، أهلية هذا التّفضيل حتما.

إنّنا إذ نتفّهم خّشية الرّجال في العالم العربي، من مجمل التّحولات الحاصلة في بنّية التفكير لدى عالم النساء، بفعل التعليم والعمل واقتحام وسائل الاتصال جدران قبر الحياة مع ضعف مقدرة هؤلاء على تّأمين الحماية الكاملة لمّوروثهم الثّقافي "العقلية الذكورية" في

نطاق مجتمعاتهم العربية وأسرهم الصغيرة؛ فإنّنا نلتمس أعذارا تتعلق بالتّمرد المخُل ببعض الواجبات لدى النّساء، وهنّ في رحلة تحولهن من السّلبية المفرطة إلى الايجابية المفرطة خلال نضالهن باتّجاه تحقيق قدر أكبر من الحقوق، حقوق تتطلبها الحياة المستقرة والمتوازنة والصّحية من جميع الجوانب، فيما نتخوف، كذلك، من فقدان التوازن داخل معظم الأنساق الأسرية خاصة، عند اجتماع الثّالوث الخطير "الجهل بالدين، الجهل بالعلم والجهل بالواقع الواسع" أي حينما تتّزوي الرّؤية الواضحة الشّفافة عن الزّوايا الكاملة للحقيقة المطلقة.

إنّ الإقرار بمجمل هذه الاعترافات يعني تغيير منظومة القيم والممارسة على حد سواء ما سيضع الرّجال في « نكسة الاعتراف »، إذ سيفقدون، بالتّعبير المجازي، الكثير من النّعم التي ألفوها تاريخيا، فهي خسارة فادحة مقررة، ومن جّهة أخرى سيواجهون تبعات مأزق الإنكار، إنّ هم جحّدوا الواقع واتّخذوه مّطية لتبرير استمرار معتقداتهم بشّأن المرأة ومواقفهم اتّجاهها، حيث سيصعب عليهم غّض الطرف عن تغير الأحوال من حولهم وفي وقر دّيارهم تحت طائلة المؤثرات العالمية والتّدخل القهري للقانون الدولي والمحلي، زيادة على تمرد عالم النّساء على منظومة القيم التقليدية التي تُسيء إليهن بعد الذي اكتشفوه من حقوق وإمكانات وهكذا سيجدون أنفسهم بين نّكسة الاعتراف ومّأزق الإنكار تّائهين ضّائعين. وبالطبع فإنّ هذا الوضع وأعني الإنكار والجحود لدى عالم الرّجال، والتّمرد والنّشوز لدى عالم النساء سيترتب عنه وضعا مجتمعيا خطيرا لن يستفيد منه أيّ طرف. إلاّ بالاحتكام إلى الدين بعد رفع عوائق إقصاء المرأة العربية المسلمة من مجال الفتّوى والفّقه ومشاركتها للرّجل فيه.

خـــاتمة:

إنّ حكمة الله تعالى عظيمة وهي أعظم من أنّ تكون محل جدل ونقاش؛ فقد خلق الله كل جنس بقدر محقق للعدل المكتنف لمبدأ المساواة، ففيما فضّل الرّجال على النّساء بمنحهم قدرا أكبر من القوة العضلية تمكنهم من تحمل مشّقة جلب الأرزاق لأهاليهم، منح النّساء قدر أكبر من القوة النّفسية تمكنهن من التزام السّكون والرّكون إلى البيت لتحمل تربية الأبناء تشكيلة التعاون الثنائي هذه تأتي بثمرة التكامل وتحقق عيش الكُّل في تناغم واستقرار. فلو أردنا تّجريب عكس ذلك، وضربنا على الرجال حصارا يمنعهم من مغادرة جدران البيت الأربعة طيلة شهور وسنوات مع ثلة من الأطفال؛ ولو دفعنا بالنّساء إلى عالم الطبيعة القاسية بما تستحوشه من مخاطر مفزعة مهددة للحياة؛ فلا شّك أنّ كلاهما سيفشل قطعا فلربما سيموت الرّجال انتحارا وستموت النّساء رّهابا واجهادا.

وبهذا تتوضح مسألة التفضيل لكليهما فلا أحد أفضل من الآخر، فيما يمكن أن يفهم اشتراط مواصفات الرّجولة ومعايير جودتها في منحة الدّرجة هو التّكليف بممارسة الاستخلاف، التّي تّعني أنّ يتجاوز المرء ويضحي بحاجات دنياه لتمتد إلى حاجات آخرته ويضحي بخدمة حاجاته الشخصية الخاصة لتمتد إلى خدمة حاجات الآخرين من حوله ولعّل خير مّثال يحضرني اللّحظة هو مسيرة الشّيخ العلامة الفاضل عبد الحميد بن باديس عليه رحمة الله، مؤسس جمعية العلماء المسلمين التّي عّمت فروعها جميع ربوع الوطن في الجزائر، إذ تنازل عن خير متاع للدنيا "المرأة الصالحة" ليفي بحق خير متاع الآخرة "النّظر لوجه الله تعالى"، فكان يقول لزوجته اذهبي إلى بيت أهلك واستمتعي بحياتك فإنّ لزوجك زوجة أخرى هي **الجـــزائر**. لقد ركز في مشروعه النّهضوي على بناء الإنسان التّقي المؤمن كغاية؛ فرام عبر أهداف وآليات وأساليب وطرائق الجمعية، تصحيح العقيدة الإسلامية في أذهان الجزائريين، تلك التي شّوهها الاستدمار الفرنسي طيلة قرن وربع قرن من الزمن، كما استهدف العمل على توحيد العرب والأمازيغ في بوتقة واحدة ضمن نطاق مفهوم الأمة الإسلامية معنى ومبّنى.

أختم بحثي هذا بسؤال سأله رجل جزائري وبجواب أجابت عنه امرأة جزائرية: تساؤل رجل جزائري، باستياء، قائلا:

"لم أفهم ما الّذي تبّقى على المرأة أنّ تنافس الرجل فيه؟"

فأجابت امـــــرأة جزائرية بعفوية شديدو:

"يبقى النضال من أجل تغيير النّظرة الدّونية لها،« رفض الحقرة » فحقها في الاحترام ما زال مفقودا، وعلى أنّ ينظر لها على أنّها مخلوق إنساني كامل الإنسانية، فهذا وربّ الكعبة إنّما هو أرقى أشكال الحقوق. فطالما أنّها استطاعت أنّ تنتزع حقوقها عبر نضال مستميت، وبدّعم من قوى خارجية أجنبية للأسف، فتبقى عليها اليوم معركة انتزاع الاحترام والتقدير، فهي كإنسان لا تريد أي شيّء أكثر من ذلك.

فحقها في التعليم والعمل استفاد منه الرّجل أكثر من استفادتها الشّخصية، غير أنّ الإهانة التي تتجّرع آلامها يوميا، رمزيا وعبر الممارسات والأحكام والمّواقف وحتى العبارات السّاخرة؛ مُؤّذية جدا لصّحتها النّفسية وسلامتها البّدنية، وحقها الشّرعي والقانوني أنّ تحظى بالاحترام وأنّ تعيش بسلام."

الاقتراحات والتوصيات:

- وجوب تصحيح صورة المرأة المنخرطة في مجال العمل السياسي، من الشكل السلبي إلى نظيره الإيجابي. حيث يعد إشراك المرأة في العمل السياسي ضرورة تتطلبها درجة الفعالية واعتبارها كطرف حاسم في المسألة وشريك كامل في إدارة الحياة الاجتماعية. فهي نصف المجتمع أي نصف الثروة البشرية المؤهلة علميا والمسلحة ثقافيا وقانونيا أيضا. فالوصاية التقليدية لم تعد مجّدية والاعتراف بالحال هو أفضل حل.
- تأسيس قناة فضائية عربية مشتركة أو وطنية خاصة، لغرض نشر الوعي الشّرعي والقانوني للمرأة المسلمة في العالم العربي.

- تمكين المرأة العربية المسلمة من المشاركة في مجال الفقّه والإفتاء الديني لكونها الأقدر على فهم المسائل الفقهية المتعلقة بها أولا والتي يعجز عامة الفقهاء من الرجال على فهمها فهما صحيحا كمسائل الحيض والنفاس وما شّابه، والدفاع عن مصالحها وحقوقها من الناحية الشّرعية ثانيا. وتصحيح الكثير من المفهومات المغلوطة دينيا ومجتمعيا.
- فتح مجال الحوار مع الحركات النّسوية ذات التّوجهات الأيديولوجية العلمانية لفهم حدود الدين وحدود العرف الاجتماعي فيما يتعلق بحقوق النساء وعرقلة مشاركتهن الفضاء العمومي ومناشط الحياة العامة السياسية والمدنية، وعدم تّبليط الظلم الاجتماعي باتّهام الدين الإسلامي دون حق.

قـــائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

1) الأب وليم سيدهم اليسوعي: **المواطنة عبر العمل الاجتماعي والعمل الميداني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007،
2) إبراهيم مشروب: **المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة**، دار المنهل اللبناني، ط 2، 2004
3) بطرس البستاني: **قطر المحيط، قاموس لغوي ميسر**، مكتبة لبنان ناشرون، ط 2، 1995
4) جمال معتوق: "**واقع الطفولة في الوطن العربي بين الاساءة والدونية**"، دفاتر المخبر– تصدر عن مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الرّاهنة، جامعة محمد خيضر –بسكرة، العدد السابع (فيفري 2011)
5) الحبيب الجنحاني: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، منشورات الزمن، كتاب الجيب 49، الرباط، 2006.
6) عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الاجتماع السياسي**، دار النهضة العربية، بيروت، د ت.

7) عبد الهادي الجوهري: **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسـكندرية 1998.

8) عبيد سهام: **التحرش الجنسي والآليات القانونية لمواجهته في القانون الجزائر**، دراسة ميدانية ببلديات مدينة سطيف، وجامعة سطيف2، أطروحة دكتوراه قيد الانجاز، إشراف رئيسي: د محمد اعراب، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2، 2018.

9) عدنان أبو مصلح: **معجم علم الاجتماع**، دار أسامة المشرق الثقافي، الأردن، ط1 2006.

10) عواطف عطيل لموالدي: **السياسة الصحية ودورها في ترقية الثقافة الصحية في الجزائر– دراسة ميدانية على مدينة عنابة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص: الثقافة والتحولات البنيوية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار – عنابة، 2015/2014. منشورة الكترونيا في موقع الجامعة.

11) لطيفة إبراهيم خضر: **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم**، عالم الكتب، ط 1، 2006.

12) ماهر عبد العال الضبع: **المرأة في مصر؛ العقل النسوي في مواجهة المجتمع الذكوري** الطبعة الأولى، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2016.

13) محمد الاصمعي محروس سليم: **الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005.

14) محمد بن سالم السيجاني: **أستاذ المرأة**، دار الشهاب، الجزائر، دت.

15) مصطفى خلف عبد الجواد: **نظرية علم الاجتماع المعاصر**، الطبعة الأولى، الأردن عمان، دار المسيرة، 2009.

16) مصطفى محمد الطحان (إشراف) **حاضر العالم الإسلامي**، المركز العالمي للكتاب الإسلامي، 1992.

17) مفيدة محمود إبراهيم: **المرأة العربية والفكر الحديث**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي عمان، الأردن، 2000.

18) موسى محمود ابو حوسة: **دراسات في علم الاجتماع الأسري**، منشورات عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية/عمان، 2000.

19) نادية سعيد عيشور: **سوسيولوجية الصحة في المجتمع الجزائري**، الطبعة الأولى، دار حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2017.

20) نادية عيشور: **التنمية الصناعية وأثرها في الأسرة**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، اشراف، د. بلقاسم سلاطنية، معهد علم الاجتماع جامعة منتوري – قسنطينة، السنة الجامعية 98/97 .

21) نهى محمد امجد نافع: **المشاركة السياسية للمرأة في مصر ما بين 1981–2002** أطروحة دكتوراه غير منشورة، إشراف الأستاذ الدكتور: عبد المنعم المشاط وعلي ليلة قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2003

22) هبة مال الدين العابدين: **استطلاع رأي المرشحات لعضوية مجلس الشعب لعام 2000 في المشاركة السياسية للمرأة**، الطبعة الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث وقياسات الرأي العام، القاهرة، 2005.

المراجع باللغة الأجنبية

1) E mile Durkheim (2006): **Eduction et sociologie**, 9e édition « Quadrige » /puf , Paris.

2) Jean Baudrillard (2008): **La Société de consommation**, folio essais, édition Denoël, France.

3) Lahouariaddi (1999): **les mutations de la société angérienne, famille et lien social dans l'Algérie contemporaine**, édition la découverte, paris XIIIe, p : 105.

4) Noan Chomsky : R**aison et liberté : sur la nature humaine, l'éducation et le rôle des intellectuels**, préface de Jacques Bouveresse(2011) : Tarik éditions, Casablanca, Maroc.

5) Pierre Bourdieu (1998): **la domination masculine**, éditions du seuil, paris 6.

6) Serge Bosc (2008) : **Sociologie des classes moyennes**, éditions la découverte, paris.

المواقع الالكترونية:

http://www.aljabriabed.net/n63_10husni.%282%29.htm
http://al-manshour.org/node/6739
Colette Moreaux, Féministe **et Désacralisation**, Site web : http://bibliotheque.uqac.ca/(1979).
UNESCO: **Images de la femme dans la société**, Revue International des sciences sociales, (1962), Site web: http//www.uqa.uquebec.ca/zone30/Classique_des_sciences_sociales/index/html

إشكالية العمران
في ظل صراع الأصالة وتحولات المعاصرة

أ. شويشـــي زهيـــة*

ملخص:

انتشرت المدن ومظاهرها وما زالت، شكلا ومضمونا ووتيرة، وتربعت على الأقاليم وفق وتيرة سريعة لم يعد الإنسان قادرا على التحكم فيها وغير قادر على فهمها، وطغى النمط الحضري على التجمعات الإنسانية، وسيطرت ثقافة المدينة ونمط حياتها على الذهنيات. كما سيطر نمط إنتاجها على الأنماط الأخرى وتغيرت المدن أشكالا ومضامينا، وهو ما يجعلنا نحصي الظاهرة العمرانية ضمن تحديات القرن الحادي والعشرين.

من هذه الإشكالية العامة تتفرع إشكاليات أخرى من بينها تلك التي تتمحور حول إشكالية العمران العامة حاليا، والتي تدور حول نقطتين أساسيتين يركز عليهما التفكير والتنظير في ميدان العمران جل اهتماماته، في محاولة لفهم وضبط العناصر والعوامل المحركة لسيرورة النمو العمراني والتي تشارك في عملية إنتاج المدينة، وأيضا في محاولة إيجاد أفضل وأنسب الصيغ والأشكال لنمو عمراني منسجم، حيث تفرض الظاهرة العمرانية مكانتها في التفكير الإنساني الآن أكثر من ذي قبل نظرا للتغيرات التي طرأت على المدن الحديثة والتحولات العميقة التي تعيشها (تحول في الحجم والقياس والوتيرة) وذلك من جراء الثورة الصناعية والتقدم الذي وصل إليه عالم التكنولوجيا والاتصال وما ترتب عنها من تحولات في أنماط الإنتاج والاجتماع والعمران والحياة بصفة عامة وعلى مستوى العالم كله.

وهذا ما زاد في تعقيد عمليات الإنتاج العمرانية تتعلق بإعادة تنظيم المدن وبإعادة هيكلتها والحفاظ على هويتها وتنظيم وتوجيه توسعاتها الجديدة، وكلها تطرح إشكالية الإنشاء المعماري والتنظيم العمراني، وما يزيدها حدة هي الأزمة التي تعاني منها العمارة المعاصرة (تجربة ونظرية) والراجعة إلى افتقارها لتصور سليم ولأدوات وقواعد عمل ملائمة، وإلى لغة تعبير واتصال (الاتصال عن طريق الأشكال والمباني) يتم وفقها تصوير الأشكال وعلاقاتها، وهذا ما يثير الجدل الحاد بين منظري العمارة، نظرية الإنتاج المعماري أو ما يسمى إنتاج الأشكال.

* **أستاذة محاضرة. قسم (ب). قسم علم الاجتماع. جامعة محمد لمين دباغين– سطيف2/الجزائر.**

مقدمـــة:

تدور التساؤلات الرئيسة حول كيف نصمم الأشكال ونعالج الفراغات؟ هل باعتبار الوظيفية فقط أم وفق ما تمليه ظروف وأدوات الإنشاء (النظرية الوظيفية) أم وفق قيم نابعة من الثقافة ومن الإدراك البشري؟ وما هي أسس هذا النظام التصويري؟ أهو مستقل أم مرتبط؟ وبماذا؟ بالمجتمع؟ بالثقافة؟ بالتجربة الفردية؟ بالإدراك؟ ويبقى السؤال مطروحا. كيف يمكن تصوير الأشكال الجديدة للمدن؟ وكيف يمكن إعادة تنظيمها؟ وهنا نطرح إشكالية الأصالة والحداثة، التواصل أو القطيعة.

وما انفكت إشكالية التقليد والتجديد تثير الجدل في أوساط المنظرين وخاصة بعد أزمة العمارة الحديثة. فإذا كان الإنتاج المعماري في عصور ما قبل الصناعة ناتج أكثر عن وفاق اجتماعي يتجسد في التقاليد والعادات والخبرة الحرفية المتوارثة، فإن الإنتاج المعاصر يسيطر عليه فراغ كبير من جراء بروز أوضاع ومضامين جديدة، فانقسمت الاتجاهات بين مقلدي الماضي ومبدعي المستقبل لكن ألا يمكن إيصال الماضي بالحاضر والحاضر بالمستقبل حسب موقف توفيقي (إشكالية الأصالة والمعاصرة). وهذا ما ينطبق على المدن الإسلامية العربية التي تتميز بماض عريق، وثقافة أصيلة وثرية دخلت عليها أنماط الحضارة الغربية الحديثة، أحدثت قطيعة بين ماضيها وحاضرها، ولم تع صحوتها إلا عندما أعلنت تلك الحضارة فشلها (أزمة الحداثة)، هذه الصحوة تستدعي إعادة تنظيم هذه المدن وتوجيه وتنظيم توسعاتها الجديدة وذلك بمراعاة فواصل وروابط بين الماضي والحاضر والمستقبل، لكن كيف ذلك إذا كانت المعاصرة هي مواكبة الزمن والمكان؟ وما هو الإطار الذي يحددها؟ أي ما هي معاييرها وأسسها؟ كيف تتميز الثوابت من المتغيرات؟ وفي هذا يلعب التاريخ دورا هاما ليس بهدف تقليد الماضي لكن الاستنطاق التاريخ وإدراك العمران في تحولاته عبر الأزمنة والأمكنة الإدراك ديمومته وتغيراته أي الخيط الموصل والذي تضفيه المعاصرة بقوة جديدة أو دفع بصيغه في الزمن والمكان[1].

1. موريس لومبار: **الإسلام في مجده الأول**، ترجمة إسماعيل العربي، الجزائر، 1984، ص65.

1. أزمة العمران أزمة تحول الحضارة:

يعد العمران لقاء بين الإنسان والمكان في الزمن. هذا الكل المترابط والمتكامل يعيش أزمة انفصال الشكل عن المضمون وانفصال المادة عن الروح، على غرار ما يعيش المجتمع الإنساني الحديث من أزمات جراء الفراغ الروحي، الروح التي استبدلت بالمادة فقط فأصبحت المادة هي ماهية الشيء ونهايته وهدفه، طغت مفاهيمها على الثقافة الحديثة التي أصبحت ثقافة الاستهلاك تطغى عليها، تسودها المفاهيم المادية وتحتكم إلى قوانينها وتتداولها المجتمعات عبر قنوات الاستهلاك الإعلامي. ثقافة فرضت عنوة على الإنسان الحديث وجاءت تهميشه وهنا فقد توازنه الكوني واستفسر في وجوده وذاته وكونه ثقافة الرهانات التي ما انفكت تحدد تصرف الإنسان وتنظم وتدير حركاته وعلاقاته، وفي ذروة الأزمة قام الإنسان هائما يبحث عن هويته وذاته مستفسرا في وجوده وكونه.

ويعاني العمران العربي الإسلامي على غرار المجتمع بدوره من هذه الأزمة، وربما بصورة أعنف من الغرب نظرا لكل الخلفيات السلبية التي سببها الاستعمار حيث أوقفت سيرورة الحضارة في الزمن وأفرغ تلك المجتمعات من روحها، فأصبحت تابعة للغرب في صورة مركز وإطار حيث يقرر ويبرمج لها، ومع إيقاف سيرورة حضارتها العادية. ألحقت بالغرب تابعة تتعامل سياسة واقتصادا وفكرا مع ما يتمخض خارجها، وهو غريب عنها لكنه في انسجام كامل مع الدور الذي أعد لها. فأصبحت دولها وأقاليمها ومجتمعاتها مجرد أسواق استهلاك، ومصادر ثروات ومخابر تجارب لكل المشاريع العسكرية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية فجاءت ثقافتها صورة لكل التناقضات التي يتميز بها المجتمع الحديث المتخلف، فاقترن التخلف المادي بالتخلف الفكري لكي تحل أزمتها أزمة حضارة قبل كل شيء. حركات ما بعد الاستقلال والمشاريع في ظل السيادات الوطنية، زادت لتلك التناقضات حدة، لكونها لجأت إلى استيراد مشاريع وأنماط أجنبية في جميع المجالات العمرانية والمعمارية والسياسية والاقتصادية والثقافية، مشاريع تبلورت في أوساط وبيئات أجنبية وحسب مفاهيم وأصول غريبة تماما عن الحضارة الأصلية[1]. وهذا

---

[1]. آدم متز: **الحضارة الإسلامية**، ترجمة عبد الهادي أبوريدة، الدار التونسية للنشر الجزائر، تونس، 2008 ص230.

زاد من حدة القطيعة بين ماضي وحاضر هذه المجتمعات وتجاوب أكثر مع استرسال وتيرة النمو المتناقض الذي بدأ مع الاستعمار، ومن أهم انعكاسات هذه القطيعة وهذا الانشطار والتفكك للمشروع الحضاري الأصلي بروز التناقض الكثيف في التعامل مع بعض الرموز الأصلية التي بقيت جامدة وشكلية مع مفاهيم أجنبية وغربية تلخص مخلفاتها فيما يلي:

- تضخم المدن وهجرة الأرياف.
- أزمة إقليم يفتقد للتوازن بين أجزائه ويعاني من الانشطار والتفاوت والتخلف.
- أزمة السكن الذي أفرغ من روحه واعتبر عددا ولم يراعي كهدف في ذاته بل كوسيلة لتحقيق السياسات العمرانية ولحل معادلة حسابية بين العرض والطلب.
- أزمة العقار الذي يفتقر لأشكال وتنظيمات وتشريعات ملائمة.
- أزمة الحياة اليومية التي تسودها التناقضات.
- أزمة عمارة شكلا ومضمونا في بعديها الفني والتقني.
- أزمة مدينة تعاني من الانشطار في مجمعات وظيفية.
- أزمة ثقافة ومجتمع، أزمة حضارة.

أما الرصيد الموجود والمعمول به والذي يسود في الغالب شكلا وتنظيما، فلسفة وعمارة هو من مخلفات العمران الحديث الذي تبلور في الغرب مع الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، والذي تمتد جذوره في عمق الفلسفة المادية التي تعتقد بهيمنة الطبيعة على الإنسان والتي يمثلها في الجغرافيا مذهب الحتمية وفي البيولوجيا نظرية داروين وفي العمارة والعمران المذهب الحديث الذي تأثر كثيرا في بلورة مفاهيمه بالعلوم الطبيعية حيث استمد الأغلبية منها وأقام فلسفته على تصور الأشكال على أنها ناتجة عن شروط الإبداع وحاجة الإبداع على غرار الحتمية، وسيطرت الوظيفة على تصور المدينة التي سايرت الوظائف الطبيعية والآلية والبيولوجية للإنسان، الأكل والنوم والعمل والترفيه، فغاب الإنسان روحا وثقافة من المشروع وحلت محله الطبيعة المتمثلة في الوظائف البيولوجية، فجاءت المدينة مجموعة قطاعات وظيفية في شكل شظايا منشطرة، وغاب

معنى وروح المدينة. وقد استوعب النظام الرأسمالي هذا المذهب مما زاد في تهميش الإنسان الذي انقلب إلى آلة إنتاج وآلة استهلاك وأفرغ من روحه ورموزه وكل مميزاته وجرد منها ليبقى الإنسان البيولوجي الموحد النوع standar والذي يقطن في التجمعات السكنية الكبرى التي يخضع تصميمها إلى معايير وظيفية موحدة النوع مجردة من كل إيداع ورمز ومميزات[1].

وانشطر المجتمع شظايا، على غرار المدينة، مما زاد من الفوارق بين المجموعات والطبقات ومن الضغوط التي يعاني منها الإنسان، وقد ساد هذا الفكر في الدول العربية الإسلامية على التصورات وتصميم وتنظيم وهيكلة المدن والإنتاج المعماري في ظل السيادة الوطنية، ومن أهم مخلفاته:

- توسيع وانتشار التجمعات السكنية الكبرى والتي لا يسمح المقال التفصيل في أزمتها.
- انشطار المدينة إلى أجزاء وظيفية تنفي روح المدينة.
- سيادة الطابع الاستهلاكي للعقار والسكن والمدينة عموما.
- تهميش الإنسان الذي أصبح رهينة الوظيفة التي تحدد الشكل والمضمون.
- فصل الإنسان عن فطرته ورموزه وثقافته.
- عدم تجاوب العمران والعمارة مع تصوراته وطموحاته وحياته.
- فراغ وفشل في التنظيمات والتشريعات مما ساعد على الانحراف السياسي والذي يتجسد في سوء التسيير والسباق على رهانات المدينة والعقار.
- فراغ روحي وثقافي حلت محله وتيرة الاستهلاك، مما أدى إلى الانحراف الاجتماعي وهذا ما سلكته الدراسات الحديثة في علم الاجتماع الحضري التي انتهت نتائج دراستها إلى ربط كثير من الظواهر الجديدة كالانحراف والإجرام والانتحار وتفكك الأسرة ... إلخ، بالأوضاع والظواهر التي تتميز بها المدينة الحديثة.

---

[1]. جوزيف نسيم يوسف : **تاريخ العصور الوسطى**، الجزء الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، 2005 ص248.

2. الصحوة الإنسانية لحماية العمران من التحولات التي طرأت عليه:

أثبتت ذروة هذه الأزمة، التي بلغها العمران الحديث، فشل المشروع وانهياره. وهذا ما ساعد على يقظة المجتمع الإنساني كله، فجاءت هذه اليقظة بمثابة صحوة عالمية مست كل الشعوب وكل الميادين، تتجلى أهم ملامحها في البحث عن الذات والهوية والبحث عن بديل لمشروع الحداثة الذي تمخضت عنه الأزمة. وتأخذ هذه الحركة اتجاها نحو إعادة الاعتبار للإنسان وللثقافة وللتاريخ. هذه العناصر التي طالما همشت في ظل الليبرالية الفاحشة التي تسيطر فيها المادة وفي ظل الشيوعية القمعية التي تسيطر فيها الإيديولوجيات الاحتكارية. نتجت عن ذلك تحولات عميقة وجوهرية مست جميع الميادين السياسية، والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والعمرانية ... والتي تسود على الوضع الإنساني حاليا، أما في ميدان العمران، فتتجلى تلك التحولات في المذاهب الفكرية والعلمية والمعمارية التي جاءت بعد المذهب الحديث لإعادة الاعتبار للإنسان (**Post modernisme**)[1] والتي تحولت تصوراتها للإنسان بصورة جوهرية، ومنها ظهور البنيوية وما تفرع عنها والتي استلهمت كثيرا من الميادين العلمية والفكرية حيث أصبح تصور الأنظمة خاضعا لنظام الإدراك الإنساني للأشياء أعيد الاعتبار كذلك للمدينة حسب تصور شمولي كنظام مترابط ومتكامل... إلخ. وانفردت إشكالية الأصالة والمعاصرة بميزة ومكانة خاصة ضمن كل اهتمامات البحث الأخرى، وقد تندرج التجربة اليابانية ضمنها كمثال. وفي هذا الإطار يكون المشروع الإسلامي من ضمن المشاريع المرشحة كبديل للآفاق المستقبلية[2].

3.التحول العمراني والصحوة الإسلامية:

على غرار كل المجتمعات الإنسانية التي عانت طويلا من هذه الأزمة، تستيقظ المجتمعات الإسلامية بعد الإعلان عن فشل الحداثة. تتجه صحوتها نحو الرجوع إلى الأصول أي إلى جوهر الحضارة الإسلامية لتصور مشروع مستقبلي تمتد جذوره في الفكر الإسلامي وتسمو فروعه نحو أفق المستقبل. لكن هذه الصحوة بدورها تعاني من

---

[1].حسين أحمد أمين: **فضل الإسلام على الحضارة الغربية**، دار الشرق للنشر، 2000، ص366.

[2]. توفيق عبد الجواد: **تاريخ العمارة**، منشورات جامعة دمشق، 2005، ص112.

تحديات تعرقل مسيرتها وقد تكون نتيجة للتهميش والاستعمار وما ألحقه من أضرار بهذه المجتمعات والتي لا تزول رواسبها بسرعة وسهولة. علاوة على كثير من هذه التحديات يبقى الجمود والركود الذي أصاب الفكر الإسلامي والذي التحم بالتخلف الاقتصادي أقوى هذه العراقيل والتحديات. أبرز نتائجها الخلط بين المفاهيم والأشكال، أي بين الأصول والفروع وبين الثوابت والمتغيرات. وقد أدى مد الباب أمام أفق البحث والاجتهاد إلى ركود فكري. وتركز جميع الحركات الإسلامية جهدها في هذا الصراع بين المقلدين والمحدثين ويبقى فيها الفكر رهينة وضحية. وقد ساعدت الأنظمة السياسية والسلطوية في البلدان الإسلامية هذا التناقض وهذا التناطح، خدمة لمصالحها ولقمع المشروع الإسلامي ومنعه من الظهور. أما الشعوب التي تتخبط في الجهل والفقر، فهي تسقط ضحية هذه المراهنة، فتنطلق مدعمة هذا الاتّجاه فحصرت العمارة الإسلامية في رموزها الجامدة والبالية وهي القوس والقبة على غرار العقيدة الإسلامية التي سجنت في الزي واللباس والصراع القائم على الأشكال[1].

4. مسار تحول العمران البشري ومشروعية الحل الإسلامي:

يعد المسار التاريخي للعمران البشري عبارة عن أحداث متصلة ومتسلسلة تجسده تراكم المعارف والتجارب البشرية. وحين تنضج تلك الخبرات وتتوفر ظروف التغيير تنفجر الأوضاع وتحدث تحولات عميقة تتولد عنها اوضاع جديدة وذلك ما جرت العادة بتسميته بالثورات الإنسانية وهي منعطفات هامة في المسار التاريخي للعمران البشري، ويكاد يتفق المفكرون على أن أهم المنعطفات للمسار التاريخي للعمران البشري هي أهم الثورات التي تم وفقها الانتقال من وضع (اجتماعي واقتصادي) إلى وضع آخر، وهذه الثورات في الثورة الزراعية ووفقها ثم الانتقال من الكهف إلى القرية والثورة التجارية أو الانتقال من القرية إلى المدينة المزدهرة والثورة الصناعية أو الانتقال من المدينة إلى المجمع الحضري[2] وقد تضاف كذلك الثورة الحضرية أي الانتقال من المدينة إلى الظاهرة

---

[1]. محمد محفل: **تاريخ العمارة**، منشورات جامعة دمشق، 2002، ص32.

[2]. عبد الرحمان الجيلالي: **تاريخ المدن الثلاث**، مطبعة الجزائر، ص254.

الحضرية كيف تمت تلك التحولات: ما هي عواملها وسيرورتها؟ وما هي توجهاتها الرئيسية؟

1.4 الثورة الزراعية من الكهف إلى القرية:

تعد الثورة الزراعية حدثُ جدٌّ هام في تاريخ البشرية، فتح آفاقا أمام الإنسان وتم بمقتضاه انتقاله من وضع بسيط في الاجتماع والمعاش إلى وضع أكثر تعقيدا. انتقل الإنسان من الحياة البسيطة حيث كان يعتمد في معاشها على القطف والجني والصيد ويلجأ في منامه إلى الكهوف المحفورة في الجبال. فلا معاشه ولا منامه يتطلب جهدا فكريا قدر ما هي آلية عضليةــ كما لم تستدعي حياته ضرورة اجتماع بقدر ما أن العيش يقوم على جهد فردي لا يتطلب ضرورة التعاون، وكان الإنسان متنقلا طالما لا يرتبط معاشه مكان. لكن أمام شبح انقراض الفرائس وأمام محدودية علاقة الإنسان بالبيئة، كان عليه اكتشاف مصادر طاقوية ومصادر عيش جديدة. وذلك ما تم بالثورة الزراعية حيث اكتشف الإنسان طرق عمل جديدة ومصادر طاقوية فتحت أمامه آفاق جديدة. ولا يمكن تصور الحدث بمعزل عن سيرورة طويلة تفاعلت فيها ظروف مختلفة تولد عنها وضع جدىد تزامن مع ارتفاع في المستوى الثقافي. ولم يتبلور هذا الوضع الجديد في وقت واحد في كل أطراف العالم، بل تم بتدرج وفي فترات متباينة حسب المكان. فقد تكون منطقة فلسطين وما بين النهرين المهد الأول حيث ظهرت حوالي 8000 سنة ق. م انتشرت عبر الأنهار وتطورت على ضفافها وانتشرت في آسيا عبر نهر الهند قبل 5000 ق.م وانتشرت عبر نهر النيل في إفريقيا حوالي 5000 ق. م.(8).

وانتشرت في أوروبا عبر نهر الدانوب والبحر الأبيض المتوسط فيما بعد وفي أمريكا ظهرت حوالي 3000 سنة ق. م. وباكتشاف الزراعة وتدجين الحيوانات تحسنت وتعقدت ظروف المعاش للإنسان وتتالت اكتشافات بطيئة ومتتالية تمليها الملاحظة والحاجة اليومية وتتوارثها الأجيال. وقد تطلب العمل الزراعي مستوى ثقافيا رفيعا ضروريا لمعرفة الأحوال المناخية والتحكم في طرق العمل كما اقتضى كذلك اللجوء إلى مصادر طاقوية جديدة فعلاوة على الطاقة الكيمياوية والإنسانية والنباتية لجأ الإنسان إلى استخدام الطاقة الحيوانية وطاقة الهواء والماء. كما اقتضى العمل اكتشاف وسائل وأدوات تطورت من

الأدوات الحجرية إلى الأدوات الحديدية. فظهر المحراث والعجلة والعربة والمراكب الشراعية وذلك حوالي 3000 سنة ق. م في مصر والهند وما بين النهرين والمتوسط. لكن تبقى أهم انعكاسات اكتشاف الزراعة فيما يخص التحول الذي يشهده العمران هي ضرورة الاجتماع لما يقتضيه ذلك العمل من تعاون للأيدي، كما اقتضى كذلك ضرورة الاستقرار لارتباطه بالمكان، فتم بذلك ظهور القرية[1].

2.4 من القرية إلى المدينة

فالمكان والاجتماع يحتاجان إلى عمران والعمران لا يستتب إلا بالنظام والأمن. انعكس عن هذا التنوع في الوظائف تقسيم أولى للعمل إذ انعكست عن العمل الزراعي ضرورة صناعة الأدوات وتسويق المنتوجات وانعكست عن عمرانه ضرورة الإدارة والحماية ونظرا لمحدودية طاقة الريف، فقد اقتضى الوضع ضرورة تأسيس اجتماع آخر يتولى الوظائف الخارجة عن طاقة الريف فظهرت المدينة الأولى.

فبينما اهتم اجتماع الريف أساسا بالعمل الزراعي، تّولي اجتماع المدينة وظيفة الصناعة والحماية والتسويق والسلطة (اقتصادية، سياسية وعسكرية) ولذلك يذهب كثير من المؤرخين إلى أن ظهور المدينة تزامن مع ظهور القرية أو تبعها بمدة قصيرة، لكن اتسمت الأوضاع كلها بنوع من البساطة النسبية، فكانت الأحجام البشرية جد متواضعة وكانت وتيرة نموها بطيئة، كما كان حجم الإنتاج ضعيفا ووتيرة نموه تكاد تكون راكدة واعتمد الاجتماع على أولى الروابط أساسا وهي روابط القرابة، أما على الصعيد الديموغرافي، تميزت المجتمعات الأولى بنظام غائبا ما يطلق عليه اسم النظام الطبيعي ويتميز بكثرة الولادات وكثرة الوفيات مما يجعل نسبة النمو الطبيعي ضعيفة جدا، علاوة على المجاعات والكوارث الطبيعية والأوبئة والحروب التي ساهمت في تخفيض أحجام السكان، وعلى الصعيد الاقتصادي كانت أنظمة إنتاج من النوع البسيط الذي يعتمد أساسا على الاكتفاء الذاتي وكثيرا ما غابت الفوائض التي يعتمد عليها في العمران والترقية الاجتماعية والاقتصادية.

---

[1]. يحي وزيري: **العمارة الاسلامية والبيئة**، عالم المعرفة، الكويت، 2004، ص189.

على الصعيد الاجتماعي، فتميزت المجتمعات الأولى بسيادة الروابط العائلية أو ما يسمى بالعلاقات الأولية وهي أساسا ترتكز على القرابة. وتميزت بالبساطة وبالتجانس فجاءت بذلك حسب المفهوم اجتماعا للضرورة. ولم تكن المدن الأولى سوى تجمعات بشرية قائمة لذاتها مستقلة اجتماعيا وسياسيا تتربع على أقاليم محدودة وتسيطر على أقاليم زراعية تابعة لها. وإذا كان الفائض الإنتاجي وهو العامل الأساسي لترقية العمران غائبا في أنظمة الاكتفاء الذاتي، فكيف نفسر الرقي الذي بلغته الحضارات الأولى القديمة مع اعتمادها على الزراعة؟ نعم، لقد شهد التاريخ قيام حضارات بلغت درجة فائقة من الرقي ومنها حضارات ما بين النهرين، حضارات اليمن والهند والصين ومصر، تلتها أجيال أخرى من الحضارات ومنها حضارة الرومان واليونان والفرس ... الخ.[1]وسبق وأن رأينا أن المدينة وليدة القرية حيث أن العمل الزراعي أستدعى ضرورات اقتضت تقسيمها للعمل وظهور اجتماع المدينة.

ومن هنا تبدأ أول علاقة بين الريف والمدينة، علاقة تكاملية وظيفيا حيث يشكل الريف مصدر الإنتاج الغذائي والمواد الأولية، بينما تتولى المدينة وظيفة الإدارة والحماية ووظيفة التوزيع والتبادل التجاري والإنتاج الصناعي. لكن هذه العلاقة بدل أن تكون أفقية كانت عمودية. إذ أن المدينة كانت تستمد قوتها من الريف ليس فقط كمصدر وحيد الجمع مواردها بل وكصاحبة القوة السياسية والعسكرية، فرضت هيمنتها وسيطرتها على الريف. واعتبارا لمحدودية الطاقة الإنتاجية للريف ولطابع الركود المميز لنظام الاكتفاء الذاتي، فقد لجأت المدينة لتسجيل فائض إنتاجي ضروري لتوسعها وتدعيم قوتها إلى نظام يضمن لها استغلال أقصى قدر لطاقة الإنسان وهو نظام الرق والعبودية.

فتوسعت تلك المدن وازدهرت حضارتها على حساب الإنسان، فكان على الإنسان أن يدفع الثمن غاليا إذا افترضنا مثلا أن الطاقة الإنتاجية التي تتوفر لدى المزارعين لا يمكن لها أن تتكفل بأكثر من ضعف عددهم ممن يشتغلون بغير الزراعة، أي من سكان المدينة معناه أن المدينة وفي الاكتفاء الذاتي تجد صعوبة في ترقية جيشها وصناعها وإداريها. وكل تجنيد إضافي أو توظيف إنما ينعكس بضغط على الطاقة العادية للمزارع. وهذا

---

[1]. هاشم عبود الموسوي: **العمارة وحلقات تطورها عبر التاريخ**، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون الأردن، 2011، ص123.

الضغط الضروري تولد عنه نظام بهيكله وهو نظام الرعي، وهنا علاوة على العلاقة الوظيفية التكاملية بين الريف والمدينة، نشأ نظام تقسيم اجتماعي بدعم علاقة الهيمنة والسيطرة فيسود التدافع (وهو المصطلح العربي لمفهوم الجدلية) على تلك العلاقة وهو ما اشتهر بالثنائية (الريف والمدينة).

فكان سكان المدينة طبقة السلطة التي بيدها الملك والحكم بينما يسكن الأرياف والقرى طبقة العبيد والأجانب والمستخدمين في الأرض. وكانت المواطنة في المدينة الإغريقية تنحصر في طبقة أصحاب الملك والسلطة وفي الإداريين والجيش بينما يخرج من دائرتها الأجانب والعبيد والمستخدمين، لكن ذلك التدافع الاقتصادي والاجتماعي كان كفيلا بتحريك عجلة التاريخ وبتراكم التجارب والمعارف وبتراكم الأحداث التي كانت تصب كلها في اتجاه التحرر، تحرر الإنسان من الإنسان، تحرر الإنسان من الطبيعة، تحرر الريف من المدينة وكان لمجيء الثورة التجارية منعطفا تاريخيا هاما، فجر أوضاعا جديدة وفتح أفاقا جديدة.

3.4 الثورة التجارية، من المدينة الأولى إلى المدينة الحرة

لقد فتح التبادل التجاري آفاقا جديدة للعمران وانعكاسه الأساسي هو التوجه الجديد للمدن. فبعدما كانت هذه الأخيرة تستمد مواردها وقوتها من الريف اتجهت نحو نظام التبادل لتستمد من الأسواق ثروتها وتعتمد على قيمة التبادل الترقية اقتصادها، فاستقلت عن الريف بمواردها الخاصة وباقتصادها، كما أن الريف تحرر من هيمنة المدينة وسيطرتها وبقي المورد الغذائي والإنساني فقط.

كما ازدهرت الأسواق وخطوط الاتصال والروابط بين الأقاليم على أساس أنها البنية الأساسية للاقتصاد الجديد، علاوة على الاقتصاد، شجع التبادل على الرقي بمستوى الثقافة والمعارف التي بدأت تشهد نوعا من الازدهار. وتميز الاقتصاد الجديد بحركية فائقة نظرا للفوائض المتزايدة التي تم تسجيلها، فكانت الترقية المالية والاقتصادية في تفاعلها مع ترقية علمية وثقافية كفيلة بإعطاء نفس جديد للصناعة والحرفة ما انعكس إيجابيا على ترقية الإنتاج الزراعي، وإنعاش الحركة العمرانية التي ظلت رائدة تحت وطأة الركود الاقتصادي والثقافي، وهكذا فاستقلال المدينة بمواردها الخاصة الجديدة واعتمادها على اقتصاد حركي سجل ازدهارا وتحولا في العمران الذي انطلق في مسيرة لم تنقطع آثارها.

وتزامن الازدهار الاقتصادي مع الازدهار العلمي والثقافي لدفع عجلة الحضارة العمرانية، فتنقلت العلوم والتجارب والموارد عبر شبكات التنقل وساهم العلم في الاكتشافات العلمية والمسالك البحرية وفتح آفاقا لاستثمار تلك الفوائض المتكاثرة في تحسين وسائل العمل وتوظيف طاقات جديدة. فازدهرت المدن وازدهرت عمارتها وفنونها وصناعتها، كما استقطبت أفواجا متتالية ومتزايدة لم تنقطع من البشر الذين وجدوا في الازدهار المديني خير سبيل لترقية اجتماعية واقتصادية وثقافية مجسدة بهجرات كثيفة من الأرياف إلى المدن. وعلى المستوى الاجتماعي، أصبحت المدن الجديدة مجالات واسعة التقت فيها كل أصناف البشر وتطورت التركيبة الاجتماعية للمدن من التركيبة البسيطة المبنية على العلاقات الأولية أي القرابة إلى تركيبة معقدة تجاوزت تلك الهيكلة وأصبحت تضم فئات متنوعة ومتعددة تشترك في وحدة المجال. وهكذا ترتسم الأسس الأولى لهيكلة مجتمع أكثر تعقيدا بدأ يتحرر من العلاقات البسيطة والأولية ويتجه نحو استيعاب علاقات أكثر تعقيدا وهو ما يسمى بالعلاقات الثانوية، وهذا التحول الاجتماعي ينعكس بتحول سياسي على أنظمة الحكم التي تجاوزت الأنظمة العائلية محاولة تصور أطر أكبر لاستيعاب العلاقات المعقدة الجديدة[1].

هذا بصفة عامة بينما لم يتم هذا التحول من القرية إلى المدينة الحرة في وقت واحد ولا بنفس الشكل في كل مناطق العالم. فكما أن الشرق كان رائدا في الحضارة الإنسانية الأولى فكذلك كان بالنسبة لهذا التحول من المدينة الأولى إلى المدينة الحرة أو من الركود إلى الازدهار العمراني، طبعا هناك كثير من العوامل تفسر هذا فالوضع الجغرافي للجزيرة العربية كهمزة وصل بين منطقتين زراعيتين آسيا وأوروبا مهدها لهذه الوظيفة علاوة على التغيرات المناخية وتصحر أكبر بقاع الجزيرة ثقافيا وتاريخيا، ساعدت التقاليد التجارية التي كانت تمارسها القبائل العربية قبل الإسلام. ويبقى أهم هذه العوامل هو ظهور الإسلام الذي شجع هذا البعد الإنساني والعالمي. وبقيمه القائمة على تحرير الإنسان من هيمنة الإنسان وعلى مبادئ العدل والحق الساعية لحماية مصالح العباد والبلاد، ساعد على تفجير الأوضاع القديمة، الراكدة والقائمة على الهيمنة والسيطرة. فتحررت المدن

---

[1]. عاطف غيث: **دراسات في علم الاجتماع القروي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الاسكندرية 1987 ص96.

بسرعة وتحررت الأرياف من هيمنتها وسيطرتها وتحرر المجتمع من قيود الإنسانية، فشقت سبل الاتصال والتبادل والدعوة والتي كانت كفيلة بجلب الخيرات والمعارف ونقلها من مكان إلى آخر، فازدهرت بذلك المدن وعمرانها وفنونها وازدهرت العلوم والثقافة وازدهرت الصناعة والاكتشافات العلمية، ونالت المدن مكانة في الفكر الإسلامي على غرار ما ناله الاجتماع البشري.

كما نالت المدن والازدهار العمراني قسطا وافر من الحضارة الإسلامية على مستوى الاجتماع، ولو أنه تم في المدينة الإسلامية استيعاب الهياكل التقليدية القائمة على القرابة فقد تم تجاوزها بهيكلة متحررة من كل القيود البشرية قادرة على استيعاب كل التركيبة المعقدة الجديدة، وفق المشروع الاجتماعي الإسلامي الذي يعتبر المجتمع البشري في علاقته بالخالق الواحد، أسسه نابعة من شريعة الخالق ومنسجمة مع فطرة الإنسان ليتساوى فيه أفراد المجتمع ويسود عليهم الحق والعدل. بعده إنساني وعالمي يتجاوز كل الهياكل المقيدة والمحدودة، وهذا ما انعكس إيجابيا على مؤسسات الحكم. بينما لم يتم هذا التفجير في الغرب وهذا التحول من أنظمة راكدة إلى أنظمة أكثر حركية وتحرر، إلا بصورة متباينة بين المناطق ابتداء من القرن 11 م.

فبينما ازدهرت المدينة في الشرق منذ ظهور الإسلام في القرن 7م.[1] كان الغرب نتيجة انشطار الإمبراطوريات القائمة عن الزراعة، يتخبط في أنظمة راكدة وهي الإقطاعية ساعد الاحتكاك بالحضارة الإسلامية التي عبرت عن طريق المتوسط على ذلك التحول ومكنت الحروب الصليبية الغرب من نقل العلوم والمعارف. وتمكن التجار الذين كانوا منبوذين في المجتمع الغربي سابقا من ترقية قوتهم حيث استفادوا اقتصاديا وماليا من الحروب والصليبية إذ أقرضوا الإقطاعيون وباعوا لهم معداتهم وسفنهم فساعدوا بذلك على تفجير الوضع وبدأت تشهد المدن الإيطالية نوعا من الازدهار بتحررها من قيود الريف الراكدة وهيمنة النبلاء وملاك الأرض.

---

[1]. محمد الجوهري وعلياء شكري: **علم الاجتماع الفكري والحضري**، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص36.

فمن القرن 11 م إلى القرن 16م، كان الزمن كافيا لنضج ذلك التحول وانتشاره عبر كامل أوروبا، فازدهر العلم وظهرت الجامعات ومع تزايد الفوائض الاقتصادية ازدهرت الاكتشافات البحرية والجغرافية والعلمية وازدهرت الصناعة والمدن والعمارة والفنون. وارتفعت الاجتماعات البشرية وبدأت تتعقد أمورها وتتجاوز الهياكل التقليدية، ما انعكس على أنظمة الحكم فبدأت أولى التصورات والنظريات لمجتمعات مدن، فظهرت البلدية وفكرة المواطنة وبدأت تنحصر دائرة السلطة العائلية وتراجعت السلطة الملكية أمام المؤسسات التمثيلية للمجتمع، وتحرر الإنسان من قيود الهيكلة العائلية ومن العبودية ليسقط في قيود الهيكلة الطبقية، حيث أصبحت المصلحة والمنفعة المشتركة تحتل الصدارة في التنشئة وقيم الهيكلة الاجتماعية تزامن هذا النمو الذي جعل أوروبا تسعى لاقتحام أسواق جديدة (مصادر الموارد وأسواق للتجارة) مع بداية أفول الدولة الإسلامية التي انشطرت شظايا (وذلك راجع لعوامل كثيرة نوردها في التجربة الإسلامية). فتمكنت أوروبا من التحكم في كثير من المسالك واللجوء إلى اقتحام الأسواق العالمية بقوة الجيش، فبدأت أولى الحركات الاستعمارية مع بداية القرن 17.

ومن ذلك الوقت بدأت ترتسم هيكلة جديدة للعالم وفق خط عمودي تحتل فيه الدولة المسيطرة والمهيمنة (الاستعمارية) الصدارة وتأتي الدولة المستعمرة والتابعة في الأسفل، وهذا ما ساعد أوروبا من تكثيف قدراتها الاقتصادية على حساب الدولة التابعة والمستعمرة، فتزامن ارتفاع مكثف للفوائض مع ترقية سريعة للعلوم، فتوفرت شروط تفجير وضع جديد يشق طريقا جديدا أمام الإنسان باكتشاف طاقات جديدة عجلت حركة الاقتصاد والإنتاج وهي الثورة الصناعية[1]

4.4 الثورة الصناعية: من المدينة التجارية إلى المدينة الصناعية

باكتشاف طاقات جديدة، توسعت أفق الصناعة وتوسعت دائرة المعارف وبلغت التجربة الإنسانية النابعة من تراكم ممتد ومتصل للمعارف والتجارب ذروة من النضج. انعكست الطرق الجديدة في استخدام وتحويل الطبيعة وانعكست الطاقات الجديدة بالتحول

---

[1]. عاطف غيث: **علم الاجتماع الحضري مدخل نظري**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1995، ص32.

على جميع المستويات العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمرانية. وكلما سعي نحو التحرر تطور الإنسان، وبلغ درجات أكبر من تعقيد الأحوال. فقد تحرر الاقتصاد من سلطة الأسواق واستبدلت طاقة الإنسان والحيوان والنبات بطاقة الفحم (البخار) ثم البترول ثم أخيرا النووي واستبدل جهد الإنسان العضلي بجهد الآلة والمحرك. ارتفعت القوة الاستقطابية للمدن التي توسعت وتعقدت أحوالها.

كما تعقدت بنية التجمعات البشرية وازدادت أحجامها وارتفعت وتيرة نموها. وهذا ما انعكس على تحول الأنظمة الاجتماعية. كما تحول النظام الديموغرافي من النظام الطبيعي الراكد إلى نظام حديث يتميز بكثرة الولادات وانخفاض الوفيات وذلك إثر التحسن في الظروف الصحية مما جعلنا نسجل في تلك الفترة تزايدا سريعا لنمو السكان وارتفاعا في أحجام سكان المدن. كما جرت الثورة الصناعية حركة عمرانية قوية جاءت في مرحلتين، في البداية في شكل تمركز مكثف حضري حول الأحواض المعدنية أي بمقربة من مصادر الطاقة والمادة الأولية وسرعان ما جاءت التطورات التي عرفتها الاتصالات والمواصلات (وخاصة الحديدية) كي تلغي حتمية المواقع، فيتحرر الاقتصاد إذ أصبح بفضل المواصلات والاتصالات الحديثة من السهل انتقال المواد الأولية والطاقوية والرساميل والبشر، وهكذا من التمركز، تشهد عملية انشطار حضرية وظهور مدن كثيرة وجديدة تتربع فوق الأقاليم التي كانت سابقا أقاليم زراعية علاوة على النمو السريع الذي شهدته الأنوية الحضرية القديمة والتحولات التي شهدتها القرى التي ارتقت إلى درجة مدن، وخير دليل على هذه الظاهرة من الناحية الكمية هي الأرقام الإحصائية التي يتداولها الباحثون وتعكس النمو الحضري السريع والمتزايد الذي فجرته الثورة الصناعية في شكل نمو لمدن قديمة أو في شكل ظهور مدن جديدة.

أما أهم الفروق التي نسجلها بين التجربة الصناعية في الغرب والتجربة في الدول النامية، هو أن الثورة الصناعية في الغرب وليدة أوضاع وشروط موضوعية نضجت بانسجام بين الظروف التاريخية والوسط بينما سجلت بدايتها في العالم الشرقي في جو التناقضات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفها الاستعمار[1].

---

[1]. محمد عاطف غيث. **دراسات في علم الاجتماع القروي**، مرجع سابق، ص169.

5.4 الثورة الحضرية من المدينة الصناعية إلى المجمَع الحضري

تزايدت الحركة الحضرية وأصبحت المدن تحتل الصدارة، فقد فجرت المدن الجديدة بأحجامها المرتفعة وبوتيرة نموها السريعة ليس فقط الهياكل القديمة المعمارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإنما كذلك الهياكل الإقليمية، وكذلك استقطبت المدن سكان الريف الذين لم ينقطع نوافذهم على المدن كأطر للترقية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتربعت المدن على الأقاليم الريفية. فاصطدم الإنسان بهجوم رهيب للحضرية، اقتصادا واجتماعا وثقافة وعمرانا، توسعت المدن لتتلاحم ببعضها البعض وتشكل هياكل مبنية وحضرية معقدة تشمل وتضم مجموعات حضرية متلاحمة، وتوسعت المدن على حساب أقاليمها الريفية المحيطة بها وبدأ أقول الريف. ومع غياب النقيض وهو الريف غابت المدينة. وحلت الثنائية (المركز والإطار) محل ثنائية المدينة والريف. واستبدل مصطلح المدينة بالمجمع الحضري وحار اللغويون في تسمية التجمعات الكبرى بأحجامها الكبرى التي تتركب من التحام المدن في بريطانيا وأمريكا سماها البعض منهم والتجمعات الحضرية، وسماها الآخرون العملاقة ومازال الجدال قائما[1].

أصبحت الهياكل العمرانية القديمة غير قادرة على الاستيعاب، فظهرت أمام هذا التوسع الرهيب، مشاكل الحدود والروابط والمقاييس التي تنعكس كذلك على مستوى الهيكلة السياسية والإدارية. وظهرت أحداث نابعة من الحضرية مثل الخط الحديدي الذي يشق إقليما زراعيا وما ينعكس عنه. تعددت هذه الأحداث وتكررت وانعكس عنها بروز حياة حضرية. فسادت الحضرية، عمرانا وثقافة على كل الأنماط التي عرفها التاريخ البشري ما جعل بعض المفكرين بري في الحضرية بنية فوقية تحتل الصدارة ضمن محركات التحول البشري واقتنع الكثير بضمها إلى الثورات التي تعبر عن منعطفات كبرى في مسار العمران البشري فدخلت الثورة الحضرية قاموس التاريخ. طبعا في مسيرة الإنسان نحو التحرر، استطاع أن يتحرر من الكثير من الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القديمة، فمن الروابط الأولية إلى الروابط الثانوية ثم إلى روابط

---

[1] عبد الرؤوف الضبع. **علم الاجتماع الحضري قضايا ومشكلات**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، 2003

المصلحة والتعاقد. فمن مجتمع القرابة إلى مجتمع التعاقد ومن المجتمع البسيط إلى المجتمع المركب ومن التضامن الآلي إلى التضامن العضوي ومن الضمير الجمعي إلى قيمة العقد. فمن المدينة العائلية توجه نحو تركيبة الأمية والدولة ويتجه الآن إلى هيكلة أكبر تفجر الحدود الوطنية وأفق الدولة الإقليمية إلى تجمعات بشرية وسياسية أكبر وأعقد.

وبينما كانت أحجام المدن سابقا صغيرة وبسيطة التركيب أصبحت الآن كبيرة ومعقدة التركيب. تباعدت المسافة بين دائرة القرار والشعب، فظهرت إشكالية المشاركة والتمثيلية. وبعدما كانت الممارسات التقليدية المتداولة بين الناس والمتوارثة عبر الأجيال قادرة على تجسيد وفاق اجتماعي وثقافي، تعقدت الأمور بتراكيب تجمع مجموعات ثقافية واجتماعية متنوعة ومتعددة. فطرحت إشكالية العمران وفق اهتمامين أساسين.

- محاولة فهم واستيعاب ميكانيزمات سيرورة وحركية العمران.
- محاولة ضبط أنسب الصيغ والأشكال لاستيعاب الزحف الحضري. وهذه الإشكالية ما زالت تثير حركة فكرية قوية وتثير جدالا واسعا بين أوساط المفكرين والمنظرين المهتمين بالعمران الذي مازال يوما بعد يوم يفاجأ البشر بتحدياته. واقتناعا بتعقد الظاهرة العمرانية تتسع دائرة الفكر العمراني الآن لتضم كل المحاور المتفاعلة في الإنتاج العمراني والتي تتجاوز الأبعاد المادية والشكلية لتساهم كل العلوم الإنسانية في ترقية هذا الفكر. وقد مر الفكر العمراني في مسيرته على غرار كل الأوضاع البشرية بتحولات هامة وعميقة[1].

5. الظاهرة الحضرية وإشكالية العمران المعاصر:

تجسدت المظاهر الأولى للتحول العمراني، إثر ظهور الثورة الصناعية، في ظاهرتين هما: التمركز، ثم بعد ذلك الانشطار، وكانت أولى الانعكاسات على العمران هو تمركز المدن في مناطق مصادر الطاقة والمواد الأولية، فاكتشاف مصادر طاقوية جديدة ونضج خبرات صناعية أدى إلى استقطاب المواقع التي تتوفر فيها تلك المصادر الحيوية العمرانية. فكان التموقع أي اختبار الموقع يلتزم وينضبط بحتمية مكانية. وهذا ما تعكسه

[1]. صالح بن طاهر مشوش. **علم العمران الخلدوني وأثر الرؤية الكونية التوحيدية في صياغته**، ط1، المعهد العالي للفكر الاسلامي، 2012، ص199.

خريطة المدن في بداية الثورة الصناعية. وسرعان ما حررت الوسائل الحديثة للاتصال والنقل والمواصلات وخاصة منها ظهور الخطوط الحديدية كشكل من أشكال التموقع (**Localisation**) النابع من حتمية المكان، إذ أصبح ممكنا وسهلا نقل الأفراد والأملاك والمواد الأولية والطاقوية، وفي هذا الشأن تحولت ظاهرة التمركز إلى ظاهرة انشطار، حيث انتشرت المدن في كل الأقاليم ونمت أحجامها بوتيرة سريعة. ومنذ ذلك الوقت والزحف الحضري مستمر، يجسده تكاثر المدن والنمو السريع لأحجامها وتوسعها السريع وامتدادها الرهيب.

وتحولت الأنظار منذ ذلك إلى الظاهرة الحضرية كظاهرة جديدة وسائدة. وهي تنحصر في التحولات التي تشهدها الهياكل العمرانية فقط بل تمتد إلى كل التعابير والتظاهرات الحضرية أشكالا ومضامينا وفي انتشارها وتوسعاتها وتأثيراتها. وكل المعطيات الإحصائية المتداولة بين الاختصاصين نعكس الأحجام المتنامية بسرعة للمدن والحركية العمرانية الفائقة السرعة. أما الأحجام (والتي تقاس غالبا بالأحجام السكانية للحواضر والكثافات السكانية) ترجع أساسا إلى كل التحولات التي يشهدها الوضع السكاني والديموغرافي (ارتفاع في المواليد وانخفاض في الوفيات) وإلى القدرة الاستقطابية للمدن الحديثة (والراجع إلى انتعاش اقتصادها) والتي تنعكس عنها الهجرات السكانية الكثيفة. أما الوتيرة الحركية السريعة، فهي راجعة إلى حدة التفاعل بين مكونات هذه التراكيب العمرانية المعقدة فيما بينها وبين هذه التراكيب وبين محيطها. أي تفاعل أفقي بين أجزاء المركب العمراني (من اجتماع واقتصاد وسياسة وثقافة وعمارة) وتفاعل عمودي بين المستويات المتباينة للتراكيب العمرانية من أصغرها إلى أكبرها وكل واحدة تتفاعل مع التراكيب التي تحويها بمثابة محيطها.

وقد اقتصرت الإشكالية العمرانية الأولى في بداية هذه التحولات أي في القرن 19 على فشل الهياكل القديمة (أي ما قبل الصناعية في استيعاب الأوضاع الجديدة وما انعكس عن ذلك من تحول للتركيبة الاجتماعية وتدهور الأوضاع الصحية في المدن الصناعية، تركزت اهتمامات المذاهب الحديثة في العمارة والعمران على الجوانب الصحية والمادية والأبعاد الوظيفية. فضيق رؤيتها لم يستوعب تعقد وحركية التراكيب الجديدة وذلك باعتماده على المقاربة النموذجية والمقاربة الجزئية المعتمدة أساسا على الوظيفية كما أنه

فشل كذلك في سد الفراغ الذي تركه تهميش الإرث الجماعي المتمثل في الهياكل التقليدية بمجموعة القيم والخبرات والمعارف التي كان يتداولها المجتمع والمتوارثة عبر الأجيال والذي كان بجسد الوفاق الاجتماعي، ولم يقدر على استيعاب التراكيب الاجتماعية والثقافية الجديدة حيث تباعدت المسافة بين الحاكم والمحكوم وبين صاحب القرار وبين مصمم المدينة وساكن المدينة ... الخ.

وجاءت الحلول التي جسدتها إنجازات وأفكار المذاهب الحديثة في العمارة والعمران في شكل نماذج طوباوية نابعة من مخيلة المهندس وبعيدة عن الواقع، قائمة على تصور طبيعي وبيولوجي وآلي للإنسان والعمران، فسادت فيها الوظيفية الآلية، واعتمدت فيها أشكال انشطارية للمجال تتعدد مراكزها حسب تعدد الوظائف وتحتل فيها الفراغات الحرة والطبيعية مكانة هامة. فنتجت مجالات تتركب من مدينة النوم (الإقامة) ومدينة العمل ومدينة الترفيه ترتبط فيما بينها بشبكة من الطرق السريعة، فتهميش الإنسان بكل أبعاده من تلك التصورات انعكس على العمران الحديث بآثار سلبية نفسية واجتماعية خاصة وهذا ما أثبتته الدراسات بجسدها نمو ظواهر حديثة في الأوساط الحضرية كالإجرام والانحراف والانتحار، ويكفي غضب وتمرد سكان التجمعات السكنية الكبرى دليلا على فشلها وهو ما زاد من تعقيد إشكالية العمران المعاصر. بينما تزيد الحضرية من توسعها ونموها، فالمدن تتكاثر وتنمو بسرعة وتتوسع حتى تلاحمت وبدأت تظهر تراكيب عمرانية جدا معقدة، سميت بمجمعات حضرية (**Agglomérations**) سادت الحضرية أشكالا ومضامينا بنايات ورموزا على كل الأوضاع، زحفت المدن وتوسعت على حساب الأقاليم الزراعية السابقة وبذلك تحضرت الأقاليم وغاب الريف وفي غياب الريف غاب نقيض المدينة وفي غياب النقيض غابت المدينة لتفسح المجال الأسماء أخرى تغطي الهياكل المعقدة الجديدة. واستبدلت ثنائية الريف والمدينة بثنائية المركز والإطار... الخ.

وعلى ضوء وتحت ضغط كل هذه الأوضاع وأهمها الزحف الحضري المستمر والسريع تمخضت إشكالية العمران المعاصر وهي تتمحور عموما وأساسا حول اهتمامين[1]

[1] محمد جمال الدين محمد أحمد. **أهمية المجتمعات والمدن الجديدة لمواجهة النمو الحضري**، دار الفكر للطباعة والنشر، 2000، ص522.

- محاولة فهم وإدراك ميكانيزمات وسيرورة الحركية العمرانية. ومحاولة ضبط أنسب الصيغ والأشكال لتأطير التمدن السريع. وتتفرع عن هذه الإشكالية العامة إشكاليات متعددة على غرار تعدد المواضيع والمشاكل:
- إشكالية الهيكلة، وإشكالية التنظيم وإشكالية التوسع وإشكالية المراكز التاريخية وإشكالية المركزية وإشكالية الأطر أو المحيط وإشكالية الإبداع المعماري ... الخ.

وتحت ضغط الواقع العمراني المعاصر المعقد، ولتغطية كافة الجوانب والأبعاد التي تتفاعل في الإنتاج العمراني تساهم مختلف العلوم الإنسانية مع ميدان العمارة في طرح إشكالية العمران، وتتعدد الإشكاليات كذلك على غرار تعدد الميزات المنهجية والمعرفية والموضوعية لكل منهج وحسب تعدد الاهتمامات. إذا كانت تلك هي الإشكالية للعمران المعاصر، فإن المشاكل العمرانية المعاصرة تختلف كذلك حسب الميزات الخاصة لأقاليم العالم وتلك الميزات إنما هي ناتجة عن الفوارق والتباين الاقتصادي والاجتماعي بين الدول في العالم.

إذا كان التصنيع وما انعكس عنه من تحولات عميقة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والعمراني عموما قد تمخض في الغرب وفق سيرورة طبيعية أي أنه تمخض عن نضج لكل الظروف المتراكمة في نفس البيئة فإن التصنيع وما تزامن معه من تحولات قد تم في الدول المستعمرة تحت ضغط الطلب الخارجي في المركز (المركز)، فقد تزامن مع تناقضات وفوارق اجتماعية اقتصادية زادت من حدتها التبعية الاقتصادية حتى بعد حصول تلك الدول على استقلالها، فقد تطلب التصنيع في الغرب اقتحام أسواق إنتاجية للطاقة وللمواد الأولية واستهلاكية للفوائض الإنتاجية، وقد ساعد هذا الاقتحام العنيف أي (بالقوة والطمع الاستعماري ونتجت عنه هيكلة الدول العالم عمودية حيث تهيمن دول الصدارة وهو ما يتداول بمصطلح (دول المركز على الدول التابعة (الإطارية)، ووفق هذه الهيكلة، كان الدور المخول للدول المستعمرة هو خدمة المصالح الاقتصادية للمركز. استوردت كل مشاريعها من المركز وجاءت تحولاتها تحت ضغط الطلب الخارجي وانعكاساتها. فكانت وظيفة الشبكة الحضرية في الدول المستعمرة في

العبور فهي محطات تعبر عبرها المواد الأولية والطاقوية إلى مصانع المراكز، كما أن هيكلة صناعتها كانت على غرار ذلك تعتمد على الصناعة المنجمية. وكانت السوق تتجاوب مع الطلب الخارجي وليس مع الوضع المحلي، كما مست تلك السياسة المجال الريفي والهيكلة العقارية كذلك... الخ. وانعكس ذلك سلبيا بتناقضات إقليمية بين الخط الساحلي والداخل وبين عالم الأرياف والحواضر وفي الحوار بين الأحياء الرفيعة والأحياء المهمشة (القصديرية).

وتختلف الهجرة من الأرياف إلى المدن في الدول المستضعفة جوهريا عن ميزة الظاهرة في المركز، بقدر ما أن الهجرة من الريف إلى المدن ناتجة في المركز عن انتعاش سوق المدينة وقدرتها الاستقطابية، فهي في الدول المستضعفة ناتجة عن إفقار الريف وهروب سكانه. والتباين بين وتيرة نمو سوق المدينة وبين وتيرة توافد السكان إليها ينعكس سلبيا بنمو الأحياء المهمشة (البيوت القصديرية) والبطالة ... الخ.

وقد جاءت أهم التحولات حتى بعد الفترات الاستقلالية انعكاسا الضغوط التبعية الاقتصادية والفكرية لدول المركز، فالصناعة الثقيلة على حساب الزراعة والتجهيزات، مشاريع الهيكلة الإقليمية والريفية، الأزمة المالية، الأزمة الغذائية ... الخ كفيلة بتشخيص مدى تأثير التبعية على التحولات الداخلية وما ترتب عنها من تراكم للفوارق بين الأرياف والمدن وبين مناطق الإقليم ومن اكتظاظ للمدن ... الخ. فعلاوة على كل الظواهر العامة التي تشهدها مدن العالم، فإن تراكم الفوارق والتناقضات الاقتصادية والاجتماعية، يميز إشكالية العمران في الدول المصنعة عن إشكالية العمران في الدول النامية[1].

6.المواقف الفكرية وتطور الفكر العمراني:

تواجد الفكر العمراني في العصور السابقة وفي مختلف الحضارات تجلت نماذجه في أعمال أفلاطون وفينروف في اليونان، وأعمال المسلمين "الفرابي وابن خلدون" وغيرهم وكانت مصادر ذلك الفكر أساسها الفلسفة. وقد ساهم في إثراء ذلك الفكر في عصر النهضة الأوروبية معماريون وفنانون ومنهم البيرتي الإيطالي، ركزوا جهودهم على

[1]. محمود فهمي الكردي. **النمو الحضري دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري**، دار المعارف، القاهرة، 1999 ص200.

الجانب الفني والجمالي للعمارة وساهم كذلك مهندسون أمثال فوبون ركزوا على التخطيط العقلاني للمدن فطرأت أوضاع جديدة من جراء التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعمرانية إثر الثورة الصناعية في القرن 19 انعكست كذلك على الميدان الفكري.

أهم هذه التحولات هي تعقد التراكيب الاجتماعية الجديدة، وحدة التفاعلات، التي انعكست عنها حركية مكثفة وسريعة، فسرعة نمو المدن وتكاثرها وانتشارها السريع أدى إلى تفجير الهياكل القديمة، كما أن المدن أصبحت أطرا مجالية لتراكيب اجتماعية معقدة فامتدت المسافة بين الحاكم والمحكوم وبين المقرر والمسير والمستعمل للمدينة، بينما كانت المسافة في الأنظمة التقليدية البسيطة جد قريبة بين الحاكم والمحكوم وكانت القيم والمراجع والمعارف المتداولة في المجتمع المتوارثة عبر الأجيال قادرة على تجسيد وفاق اجتماعي واستيعاب كل الأوضاع.

فقد كان يكفي لمن ينوي بناء مسكن أن يحدد حجم الأسرة فقط، بينما يقوم الحرفي بالباقي لأن مراجع وقيم الإنشاء والتصميم معروفة ومشتركة بين المنتج والمستعمل وكلاهما من نفس البيئة. وهكذا أدى تفجير الأوضاع والهياكل التقليدية ومراجعها إلى طرح إشكالية التأطير والهيكلة وإشكالية التصميم ومراجع ومصادر التصميم حسب مستجدات الأوضاع الجديدة. وهذا ما يدور عليه النقاش في هذه العصور الأخيرة بين المفكرين والمنظرين في العمران.

وقد مر الفكر العمراني منذ القرن 19 أي بعد الثورة الصناعية بعدة مراحل.[1] انطلق أساسا من موقف سياسي تجاه تدهور الأوضاع الصحية في المدن إثر توافد جماعات العمال المهاجرين من الريف نحو المدن، وقد أشترك في هذه المواقف التنديدية كل من الفلاسفة ورجال العلم والدين والمعماريين. ومن هذه المواقف بدأت ترتسم أسس التوجهات الفكرية في شكل تيارات وسرعان ما ظهرت للوجود أولى التيارات الفكرية الحديثة في ميدان العمارة والعمران واقتصرت في بدايتها على المعماريين، تشترك كلها في بعض الخصائص ومنها التصور النموذجي خلافا للتصور الحركي للسيرورة ومنها كذلك مصدر التصميم الذي بقي في غياب المراجع مخيلة المصمم، وجاءت حلولها طوباوية تغيب فيها

---

[1]. سامي عفيفي حاتم. **المجتمعات العمرانية الجديدة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، معهد التخطيط العمراني، القاهرة،2000، ص36

معطيات الواقع وسمة الواقعية، كما نشترك كلها في النقد والغضب على المدينة الصناعية بينما تختلف أساسا في جوهر النقد وفي التوجه الإيديولوجي، فمنها من انتقد المدينة الصناعية لزوال الهياكل العضوية للمدن التقليدية منها وترقب الحلول في استرجاع قيم التاريخ والثقافة والماضي، وهم من أطلق عليهم أصحاب التيار الثقافي، بينما انتقد آخرون غياب الطبيعة من المدن الصناعية ورأوا في استرجاعها حلا وأطلق عليهم أصحاب التيار الطبيعي. كما انتقد آخرون عدم تماشي المدينة مع التقدم الصناعي والتكنولوجي فعادوا على المدينة الصناعية تخلفها وأرجعوا مرضها وعلتها إلى ذلك التناقض، وهم الفئة التي تسميها (شووي) بالتقدميين.

فبينما عرف التيار الثقافي ازدهارا في ألمانيا والنمسا تحت ريادة أحد دعائمها (كامیو ستی) صاحب كتاب فن إنشاء المدن (1843،1903) وقد كان له تأثير على إنجازات المدن. الحدائقية في بريطانيا لرائدها (ایئزیر هوارد) (1850،1928) فقد عرف التيار الطبيعي ازدهارا في أمريكا تحت ريادة المعماري (فرانك لويد اورایت) (1869،1959). ومن دونها يبقى التيار التقدمي هو صاحب أكبر قسط من التأثير، فسرعان ما انضم إليه جمع من المعماريين ليأخذوا إثر تنظيم المؤتمرات الدولية للعمارة الحديثة اسم المذهب الحديث في العمارة. وقد كانت توصيات مؤتمر أثينا (1928) بمثابة ميثاق العمارة الحديثة نشر تحت عنوان میثاق أثينا سنة 1933، وهذا المذهب هو الذي نال أكبر مكانه وكان له كبیر التأثير على الفكر والإنتاج المعماري للعصر الحديث، ومن أهم مبادئه اعتبارا لتدهور الأوضاع الصحية:

– النقاء المادي إذ يعتبر الهواء والنور والاخضرار من ضرورات الحياة في المدن.

– عالمية الإنسان حيث يتشابه كل بني الإنسان في الخصائص البيولوجية والطبيعية، (البعد المادي والوظيفي للإنسان)، وعلى غرار ذلك، صممت المدينة حسب أبعادها الوظيفية على غرار الوظائف البيولوجية للإنسان، النوم والعمل والترفيه.

– صممت المساكن والأشكال موحدة النوع متشابهة ومتكررة الشكل على غرار الإنسان الموحد النوع.

– جود الفن من كل تنوع واعتمد على أدوات وتعابير تجريدية وخاصة منها الهندسية.

– جاءت تصاميم المدينة في شكل انشطاري للمجال متعدد المراكز يتركب من قطاعات فراغية ووظيفية مدينة العمل، ومدينة الإقامة، ومدينة الترفيه، ويعد هذا المذهب حامل مشروع العصرية وهي تعني لديه التحرر من الهياكل التقليدية والفنون الكلاسيكية ومن القيود البشرية، فاستبدلت المراجع الثقافية والإنسانية بمرجع مشترك جديد وهو الطبيعة التي بقيت مصدر الإيداع ومرجع القيم، وهكذا تبلورت المفاهيم حول الأبعاد الوظيفية والطبيعية للعمران واعتبر الإنسان كذلك في بعده الطبيعي البيولوجي.

وجاء مفهوم الشكل العمراني مرتبط بحتمية الحاجة للإبداع وظروف الإبداع. فالحاجة هي الوظيفة التي يمليها قانون الطبيعة والظروف هي الأدوات والوسائل التي يوفرها المحيط (الزمني والمكاني) وهي الكفيلة ببلورة حتمية للشكل العمراني، وقد تندمج هذه الفلسفة في الإطار العام الذي ساد مختلف العلوم في القرن 19 حيث كانت تنطلق في بناء العمارة من مبدأ السيادة المطلقة للطبيعة، وتنطلق في معالجتها للظواهر العمرانية من مبدأ الحتمية وهو ما ذهبت إليه نظرية داروين في التطور وفرويد[1] في التحليل النفساني والنظريات التقليدية في الجغرافيا البشرية ... إلخ.

وينقسم المبدأ الحديث للعمران إلى تيارات منها الوظيفية والإنشائية كما يلقب غالبا بالمذهب العقلاني. وإذ تعتبر الأولى البعد الوظيفي أساسا في التصميم العمراني تعتبر الثانية البعد الإنشائي أساسا، وقد تراكمت الانعكاسات السلبية والتناقضات التي خلفتها تلك الهياكل والتصاميم المعمارية لتنعكس سلبا على المجتمع والأفراد بظهور أزمة التجمعات السكنية الكبرى. ومازالت تلك التجمعات حتى الآن مصدر قلق وشغب اجتماعي في فرنسا وفي كثير من الدول، وقد بدأت تظهر للوجود منذ الستينيات أفكار جديدة تتهيكل في شكل تيارات فكرية جديدة أخذت اسم ما بعد الحداثة، مجيئها فرضته الانتقادات والغضب على الإنتاج العمراني الحديث وانعكاساته السلبية على المجتمع الإنساني، وقد ساهمت المدرسة البنيوية في ذلك باكتشافاتها وما انتهت إليه أعمال ليفي شتراوس، قلب المفاهيم وفتح آفاقا منهجية جديدة للعمران.

---

[1]. محمد الحسيني. **المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص44.

تزامن ذلك مع بداية انهيار مشروع العصرنة الليبرالي وأزمة الرأسمالية التي أطرت واستوعبت الإنتاج الفكري والإبداعي الحديث، وتزامن مع أزمة الإنسان والثقافة التي بلغت دورتها في وسط همش فيه الإنسان وهمشت رموزه العمرانية. وتزامن أيضا مع بروز إشكالية الأصالة والعصرنة في مجال العمارة وأهم توجهات تلك التيارات هي:

- إعادة الاعتبار للعمارة التي ينشئها الإنسان الذي لطالما همش أمام الطبيعة والآلة ليصبح مصدر التقييم ومرجع الإبداع العمراني.
- تحويل الأنظار إلى أنظمة التصور والإدراك الإنساني للعمران على حساب الأشكال الطبيعية والموضوعية (الحتمية الطبيعية).
- إعادة الاعتبار للواقع على حساب الخيال، فاستبدلت المخيلة عمليات الواقع وهكذا توجهت النظريات المعمارية من العلوم الطبيعية إلى علوم الإنسان لتستقي منها مفاهيمها ومناظيرها ومناهجها كعلم النفس والاجتماع، والتاريخ...إلخ" فمن هذه المناهج التي تهتم بالإدراك الإنساني للفراغ والمكان (مدرسة كيفين لينش) 1918 ومنها التي تهتم بالمراجع الزمانية والمكانية (المدرسة الإيطالية) ومنها التي تهتم بالجوانب الاتصالية واللغوية ... الخ.

وأبعد من هذا واعتبارا لعقدة الأوضاع الإنسانية، بدأت تدخل مختلف العلوم الإنسانية شيئا فشيئا دائرة العمران ويرجع هذا المنطلق إلى أعمال مدرسة شيكاغو التي فرضت موقعها في الميدان العمراني، وهكذا تبلورت اختصاصات متعددة للعلوم الإنسانية، تهتم بموضوع العمران عموما ومنها علم الاجتماع الحضري وعلم النفس المجال... الخ. وإذ هي تشترك كلها في الإشكالية العامة للعمران المعاصر كونه إنتاجا لتفاعل تلك الأبعاد كلها فيما بينها وإذ تشترك كلها في الدراسات النظرية والعلمية للعمران المعاصر، تنفرد كل واحدة منها بميزه موضوعها وما ينعكس عنه من ميزات منهجية ومعرفية، إذ تهتم العمارة أساسا بموضوع المبني كما يهتم علم الاجتماع بموضوع الاجتماع الحضري، ويهتم علم الاقتصاد بموضوع الاقتصاد الحضري ... الخ.[1]

---

[1]. ابن خلدون. **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم**، المجلد السادس، ط2 بيروت، 1967 ص100.

خـــلاصة:

بتحليل المسار التاريخي للعمران البشري ننتهي إلى خلاصة أن المسار متصل الأحداث وأن كل وضع جديد إنما هو ناتج عن تفاعل معقد ومكثف للإنسان (بكل أبعاده) مع الزمن والمكان ونتيجة التراكم المستمر للتجارب والمعارف. وتنعكس عنه تحولات عميقة في الاجتماع والاقتصاد والسياسة (أي العمران)، معنى ذلك كلما بلغ التفاعل والتراكم مستوى معين والمعروف بمصطلح الثورة، يصبح الوضع الجديد للعمران بكل ما يحمله من تحول متصل بوضع سابق تمخض عنه. فلا يمكن أن ندرك أبعاد التحولات العمرانية إلا وفق تصور التدافعي (نسبة إلى المفهوم القرآني للتدافع والذي عبر عنه الفكر المادي الجدلي) والمتواصل للتحولات الزمنية.

أما عن اتجاهات هذا المسار، فتنتهي إلى خلاصة وهي أن الأوضاع في التحولات الزمنية للعمران تتجه من البسيط إلى المعقد، وأن الأطر الهيكلية للمجتمعات ومجالاتها العمرانية تتجه وتنمو من تراكىب بسيطة إلى تراكيب معقدة، وكلما تعقدت التراكيب كلما تكثفت وتعقدت التفاعلات الاجتماعية، وهذا ما يعقد الظواهر الجديدة، خلافا لبساطة الظواهر السابقة، ويزيد في وتيرة الحراك والتغير الاجتماعي أكثر فأكثر، هذا المنظور تغطيه بكل دقة واستحقاق النظرية التاريخية الخلدونية ومن توجهات هذا المسار ننتهي إلى خلاصة أخرى وهي أن الإنسان في مسار تجاربه يسعى إلى التحرر، والتخلص من القيود وجاءت أهم المنعطفات التاريخية بمثابة تفجير لقيود وتحرر الإنسان منها، وكلما تحرر من قيد العمارة التي يعيش فيها كلما سقط في قيد عمارة جديدة رسمها لنفسه في آفاق 2020 هذا القرن.

قائمة المراجـــع:

1. ابراهيم بن يوسف، **إشكالية العمران والمشروع الاسلامي**، الطبعة الأولى، منشورات ألفا الجزائر، 2010.
2. ابن خلدون، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم**، المجلد السادس، الطبعة الثانية بيروت، 1967.
3. آدم متز، **الحضارة الاسلامية**، ترجمة محمد عبد الهادي أبوريدة، الدار التونسية للنشر الجزائر، تونس، 2008
4. توفيق عبد الجواد، **تاريخ العمارة**، منشورات جامعة دمشق، 2005
5. جوزيف نسيم يوسف، **تاريخ العصور الوسطى**، الجزء الثالث، دار النهضة العربية، بيروت 2005
6. حسين أحمد أمين، **فضل الاسلام على الحضارة الغربية**، دار الشرق للنشر، 2000
7. سامي عفيفي حاتم، **المجتمعات العمرانية الجديدة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية** معهد التخطيط العمراني، القاهرة، 2000.
8. صالح بن طاهر مشوش، **علم العمران الخلدوني وأثر الرؤية الكونية التوحيدية في صياغته** الطبعة الأولى، المعهد العالي للفكر الاسلامي، 2012.
9. عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري مدخل نظري**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1995.
10. عبد الرحمان الجيلالي، **تاريخ المدن الثلاث**، مطبعة صاري، الجزائر.
11. عبد الرؤوف الضبع، **علم الاجتماع الحضري قضايا واشكاليات**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003،
12. محمد الجوهري وعلياء شكري، **علم الاجتماع الفكري والحضري**، دار المعارف، القاهرة 1980
13. محمد الحسيني، **المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار المعارف، القاهرة، 1981.
14. محمد جمال الدين محمد أحمد، **أهمية المجتمعات والمدن الجديدة لمواجهة النمو الحضري** دار الفكر للطباعة والنشر، 2000.
15. محمد عاطف غيث، **دراسات في علم الاجتماع القروي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1967.
16. محمد محفل، **تاريخ العمارة**، منشورات جامعة دمشق، 2002

17. محمود فهمي الكردي، **النمو الحضري دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري**، دار المعارف القاهرة، 1999
18. موريس لومبار، **الاسلام في مجده الأول**، ترجمة اسماعيل العربي، الجزائر، 1984.
19. هاشم عبود الموسوي، **العمارة وحلقات تطورها عبر التاريخ**، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن،2011
20. يحي وزيري، **العمارة الاسلامية والبيئة**، عالم المعرفة، الكويت، 2004.

الانفتاح العولمي – الاعلامي والثورة التكنولوجية والتغير الاجتماعي في العالم العربي

د. فيلالي سليـــــمة *

مقدمـــــة

على حد قول أحد الخبراء تبدو مهمة استشراف مستقبل البلدان غير المتقدمة من زاوية تأثير التكنولوجيا على مختلف قطاعات الحياة سهلة نسبياً. فالمستقبل في هذه البلدان غالباً ما يكون ماضياً في البلدان المتقدمة. ومن حسن حظ العالم العربي أن هناك دول سبقته لحاضره ومستقبله ما يسمح له بالتعرف على ما هو مقبل عليه فيحسن الاستعداد له.

إن المجال الاعلامي من أشد المجالات انفتاحا على العولمة ذلك أننا في عصر المعلومة، حيث أن هذه الأخيرة الأرخص من حيث الكلفة والأكثر من حيث الانتاج والأسرع من حيث التنقل، ونتيجة للتطورات التكنولوجية المتسارعة التي غيرت من عادات القراءة لدى الناس يتوقع معظم الخبراء نهاية تامة للصحافة الورقية خلال عقد أو عقدين من الزمن على الأكثر.([1])

نهدف من خلال هذه الدراسة البحث في علاقة الانفتاح العولمي – الاعلامي والثورة التكنولوجية بالتغير الاجتماعي في العالم العربي من خلال رصد العلاقة، المدخلات والمخرجات.

---

* أستاذة محاضرة قسم(ب). علم الاجتماع. جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2/الجزائر.

[1] عبد القادر الكاملي * مستشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: **مستقبل الإعلام العربي في ظل الثورة التكنولوجية**
https://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2017/5/18

1- العولمـــة

المفهوم السوسيولوجي للعولمة يواجه عوائق مرتبطة بالغموض الذي يعود إلى مجموعة من الآراء المتناقضة والمتعلقة بالموضوع، لكن يبقى وأن العديد من علماء السياسة وعلم الاجتماع والإعلام يتفقون على وصف العولمة " بأنها مسار وديناميكية كوكبية تاريخية، تحديثية.. إنها ليست محض مفهوم مجرد، فهي عملية مستمرة، يمكن ملاحظتهـــا باستخدام مؤشـــرات كمية وكيفية في مجالات السياسة، الاقتصاد، الثقافة والاتصال "[1].

وتتجه النظرة العربية للعولمة في اتجاهين متباينين، الأول يرى فيها مرحلة طبيعية من مراحل التطور الحضاري وانفتاح المجتمعات على بعضها مما يتيح فرص التبادل على كل المستويات، وهذا ما يعبر عنه **محسن الخضيري** و **عبد الله أحمد المصراتي** وعبد **المجيد عمراني** و **برهان غليون**، ووفق هذا التصور تكون العولمة ضرب من التغير الاجتماعي **change Social** الحادث على المجتمعات الإنسانية، فالعولمة لا تعدو أن تكون نقلة من النقلات التي تخطوها المجتمعات الإنسانية نحو مزيد من التعقيد الاجتماعي المادي، والاعتماد على التقانة المعقدة ، ونظرة ثانية ترى في العولمة عملية مقصودة وموجهة من طرف الغرب الامبريالي وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية على بقية المجتمعات التي تمثل الآخر الثقافي والسياسي ومن المعبرين عن هذا الرأي نجد كل من **سعد البازعي**، **وصادق جلال العظم**، **ومحمد عابد الجابري**، **وأسعد السحمراني**، **وسمير الطرابلسي**.

يرى **توماس فريدمان Thomas L. Friedman** أن نظام العولمة المعاصر يحاول أن يؤثر على تشكيل العالم في وقتنا الحاضر وفق النمط الأمريكي. وهذا النظام ليس نظاما جامدا وليس اتجاها عابرا بل عملية ديناميكية لن تنتهي" [2]

---

[1] السيد يسين، **((في مفهوم العولمة))**. مجلة المستقبل العربي. العدد 288، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، فيفري 1998، ص6.

[2] أحمد زايد وأحمد مجدي حجازي، **الأسرة المصرية وتحديات العولمة**، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع جامعة القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،2002، ص11.

يجب النظر الى العولمة بوصفها عملية تنطوي على قدر من التفاوض والتهجين والتعولم المحلي، وقوى العولمة وضغوطها، مهما تكن الطريقة التي تدرك بها، لا تفرض نفسها في كل مكان بالطرق نفسها، على ممارسات وهويات محلية، لا تملك إلا أن تخضع خضوعا سلبيا لهذه الصور الجديدة، بل إن المجتمعات والثقافات والاقتصادات المحلية والتشكيلات السياسية تستجيب بطرق ايجابية فاعلة ومتميزة للتغيرات التي تواجهها وتكون النتائج فريدة، تفرضها المواجهة بين العالمي والمحلي. وحتى مراكز السلطة والثقافة الغربية التقليدية كان عليها أن تتواءم مع مطالب العولمة وتحولاتها، وتتعرض إلى عملية تهجين.

ومن منظورنا الخاص نجد أن العولمة هي ما يحدث من تبادل تجاري وتدفق لرؤوس الأموال والاستثمارات وانتقال التقنية والمعرفة عبر العالم، مما يؤثر على جميع جوانب الحياة (الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي والديني بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي)، ويولد أربع عمليات رئيسية :

- الانتشار السريع للمعلومات .
- تذويب الحدود بين الدول .
- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.
- زيادة التفاعل بين الأقطاب السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

إن العالم يتغير بسرعة غير معتادة في الوقت الحاضر ،والأحداث تتوالى ولا تمهل الدارسين ليفهموا أسبابها وتداعياتها إن لم يكونوا قد توقعوا حدوثها من قبل، وتتبعوا مساراتها منذ لحظة نشوئها، فالكثيرمن الظواهرالاقتصادية، والثقافية، والسياسية والاجتماعية، لها صبغة العالمية، وهي تنشأ في بيئة محدودة ، لتنتشر بعد ذلك في مختلف أصقاع العالم وربما بتسميات مختلفة، وتحدث أفعالها بحسب ماتجده من ظروف البيئة المستقبلة، ولم تعد هناك بيئة اجتماعية منعزلة عن العالم، مهما كانت خصوصيتها، ومهما تحصنت، إن أكبر دليل على قوة العولمة أن العالم بكل جوانبه المختلفة صار تحت مجهر مراكز الدراسات العالمية التي تصدر التقارير وترسم السياسات والتوجهات، وكل الدول التي لها مثل هذه المراكز يمكنها أن تجد لها مكانة في ظل العولمة.

2- الإعـــلام

الإعلام هو أقدم العمليات التي قام بها الانسان على وجه الأرض قصد التواصل والتفاهم والتعبير عن مشاعره ورغباته، والاعلام لغة مشتق من الفعل أعلم وعلم بالشيء أي شعر به، ويقال أستعلم لي خبر فلان وأعلمنيه، وعلم الأمر وتعلمه أي أتقنه ويقال علمت الشيء بمعنى عرفته وخبرته. ([1])

أما اصطلاحا ُ فيقصد به: « نشر الحقائق والأخبـــار والأفكار والآراء بين الجماهير بوسائل الإعلام المختلفة، كالصحافة والإذاعة والســـينما والمحاضرات والندوات والمؤتمرات والمعارض وغيرها، بغية التوعية والإقناع وكســـب التأييد ([2])، وعرفه **سمير حسن** على أنه كافة أوجه النشاط التخاطبي التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة ، بطريقة موضوعية وبدون تحريف، بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك، والإحاطة الشاملة لدى فئات جمهور المتلقين([3])، في حين يرى الباحث في مجال الاتصال **Tiro Firnand** أن الإعـــلام هـــو « نشـــر الوقائع والآراء في صيغة مناسبة بواسطة الألفاظ أو الأصوات أو الصور، بصفة عامة بواسطة جميع العلامات والإشارات التي يفهمها الجمهور»([4])

وحسب نظرية **ماك لوهان Marshall McLuhan** فإن الاعلام مر بثلاث مراحل في ميدان التواصل، فقد بدأ بالاتصال الشفوي الذي يعتمد على السمع والبصر ثم انتقل إلى مرحلة الاتصال المكتوب معتمدا على حاسة العين ثم عاد إلى مرحلة الاتصال الأول (الوسائل السمعية البصرية)، واستكمالا لهذه النزعة، من ذلك الاتصال الأول والثاني معا الاتصال التفاعلي باستخدام الشبكات المعلوماتية كالبريد الالكتروني والانترنت([5])

---

[1] ابن منظور ، **لسان العرب**، ط 4، المجلد الأول، دار طادر، 2005، بيروت– لبنان، ص264.

[2] أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات الإعلام**، ط 2، دار الكتاب اللبناني، 1994، بيروت– لبنان ص84.

[3] عبد الله معتز سيد، **الحرب النفسية والشائعات**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1889 ص09.

[4] كيحل فتيحة، **الإعلام الجديد ونشر الوعي البيئي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال جامعة الحاج لخضر –باتنة، السنة الجامعية 2011 – 2012، ص8.

[5] مجموعة من الباحثين، **العرب والإعلام الفضائي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت، آب / أغسطس، 2004، ص13.

وقد تأسست سوسيولوجيا الاعلام من عدة نظريات نتيجة لعدة دراسات منها نظرية الاعلام الرياضية ([1]) سنة 1948 لمهندسان هما" **كلود شانون Claude Elwood Shannon** "و " **وارين ويفر"Warren Weaver** اللذان وضعا منهج علمي لاكتشاف المراحل التي تمر بها العملية وعناصرها، و نظرية **لازار سفلد Paul Lasarsfeld** ([2]) التي انكبت على فهم تأثير وسائل الاعلام على أفراد المجتمع وخلص أن هذا التأثير ليس مطلقا بل هو تأثير مقيد غير مطلق، أي أنه يوجد في الانسان درع صلب متكون من تربيته وثقافته يقيه من كل نفوذ خارجي، نظرية **ماك لوهان McLuhan** ([3]) ومقولته المشهورة " الوسيلة هي الرسالة " حيث انكبت بحوثه على فهم أثر وسيلة الاعلام التي يعتبرها في حد ذاتها الرسالة التي تؤثر في الأفراد عكس ما كان يعتقد أن محتوى الرسالة هو المؤثر، فهو يعتبر الوسائل كيفما كان نوعها نابعة عن الإنسان وفي خدمته، فهي ليست إلا امتدادا له أو بالأخص فهي امتداد لحواسه. أما نظرية التنمية لـــلعالم الأمريكي "**ولبار شرام** " فتركز على وظيفة الإعلام في التنمية وتحددها في وظيفة الاكتشاف عند المتلقي ووظيفة سياسية عند المرسل، ومن المنظرين المعروفين في مجال التواصل والاعلام **يورغن هابرماس Jürgen Habermas** و**جان بودريار Jean Baudrillard** والبريطاني **جون تومسون John G. Thompson** .

ويشير **هابرماس** إلى دور وسائل الاعلام في خلق " المجال العام" وهو الحلبة التي يتشكل فيها الرأي العام وتناقش فيها الآراء بصورة علنية، وقد تأثر **بودريار** بآراء **ماك لوهان**. وهو يعتقد أن الوسائل الاعلامية الجديدة، والسينما والتلفاز، تغير الواقع الذي نعيشه ونعيش فيه ، ويقول **تومسون** أن وسائل الاعلام والاتصال قد أوجدت شكلا جديدا

---

[1] فاطمة الزهراء مزوز، **دور الإعلام البيئي المطبوع في حماية البيئة –دراسة تحليلية**– مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع البيئة، جامعة محمد خيضر – بسكرة– السنة الجامعية : 2010– 2011 ص51.

[2] دليو فضيل، **الاتصال**، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، 2003، ص27.

[3] د. خليل أبو اصبع، صالح، **الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع عمان الأردن، ط5، 2006، ص157.

من التفاعل الاجتماعي هو شبه " التفاعل بالوسائط" وهو أكثر محدودية وضيقا واندفاعا في اتجاه واحد من التفاعل الاجتماعي اليومي.([1])

إذن لقد لقي هذا المفهوم اهتماما بالغا لدى الكثير من المفكرين في مختلف المجالات وما ينفك يخضع لمزيد من التحليل والدراسة مع تطوراته وتجلياتها في كل مرحلة.

عصرنا الراهن ومستقبلنا القريب الذي يتميز بالسرعة وأحيانا بالتسارع يمكننا ملاحظة واستشراف أربع مراحل من التطور:

- كان الاعلام محليا يعتمد على الصحف الورقية وقنوات تلفزيونية وإذاعية محلية.
- تطور الاعلام عبر القنوات الفضائية والمحطات الاذاعية العالمية.
- في المرحلة الحالية يعتمد على الشبكات الاخبارية التي تبث أخبارها بعدة لغات، كما يعتمد على شبكات التواصل الاجتماعي والانترنت.
- في المستقبل القريب سيعتمد الإنسان على الروبوت الذي سيوفر له المعلومة من عدة مصادر وبمختلف اللغات.

3- الاعلام والثورة التكنولوجية.

يقودنا الحديث عن الثورة التكنولوجية إلى مصطلح "المجتمع ما بعد الصناعي" الذي ارتبط بالفرنسي **آلان تورين** في كتابه الصادر سنة 1969، وبالأمريكي **دانيال بيل** في كتابه " في اتّجاه المجتمع ما بعد الصناعي" الصادر سنة 1973. ويضبط **دانيال بيل** خمس سمات كبرى لتحديد المجتمع ما بعد الصناعي([2])، وهي:

- ولادة اقتصاد الخدمات (الصحة، التعليم، البحث، الإدارة).
- تغيير الطبيعة والتوزيع الوظيفي الاجتماعي عبر تفويق التقنيّين ورجال العلم والمهندسين.
- أوّليّة المعرفة النظريّة التي يرتبط بها النشاط الاقتصادي.

---

[1] أنتوني غدنز، بمساعدة كارين بيردسال، **علم الاجتماع**، ترجمة د. فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة بيروت لبنان، ط1، 2005، ص 533.

[2] دورتيه، ج. ف، **معجم العلوم الإنسانيّة**، (جورج كتورة، مترجم). أبو ظبي- الإمارات العربيّة المتّحدة، بيروت- لبنان: كلمة ومجد المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع. (ط2)،2011، ص ص 940-941.

- البحث في نموّ المادة التقنيّة.
- دور التنظيمات الكبرى وتعقيدها المنظّم.

ويرى **تورين** أنّ المجتمع ما بعد الصناعي أو المجتمع "المبرمج" هو مجتمع المعرفة والمعلومة أساساً؛ فالإنتاج والنموّ لا يتوقّفان على تراكم رأس المال، بل يرتبطان بدوائر أكثر اتّساعاً في المجتمع مثل التعليم والمعلومة والاستهلاك...

إذن نتيجة للطفرة التكنولوجية التي يشهدها العالم في شتى مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تحول الإعلام الذي يهتم بكل هذه المجالات في الشكل والمحتوى وطريقة نشره، وخرج من الإطار المحلي إلى العالمية، ما أدى إلى ظهور مصطلح "الإعلام الجديد" وهو يتضاد مع الإعلام التقليدي، حيث تغيرت عادات القراءة لدى الناس و صار متاحاً لجميع شرائح المجتمع وأفراده المشاركة فيه واستخدامه والاستفادة منه طالما تمكنوا وأجادوا أدواته. وإذا كانت وسائل الاعلام قديما تحدد المعلومات التي نتلقاها يوميا و التي نتصرف على أساسها فإن شبكات التواصل الاجتماعي والانترنت قلبت هذه المعادلة وجعلت من الأفراد أصحاب قرار فيما يقرؤونه ويتفاعلون معه، بل ويساهمون كل حسب قدرته ورغباته في صنع المعلومة وترويجها.

ويشير أحد الباحثين المختصين (Held et al.1999) إلى خمسة مؤثرات رئيسية أسهمت فيما يسمى اليوم النظام الاعلامي العالمي([1]):

- تزايد تركز الملكية.
- التحول من الملكية العامة الى الملكية الخاصة.
- هيكلية الشركات الضخمة المتعدية الجنسية.
- تنويع المنتجات الاعلامية.
- تزايد عدد الشركات الاعلامية المندمجة.

ويرى الباحث الاجتماعي **دومينيك وولتون Dominique Wolton** أن الاعلام يمثل النصر الحقيقي للقرن العشرين، بأبعاده الثلاثة: الصحافة المرتبطة بالسياسة، الخدمة المرتبطة بالاقتصاد، والمعرفة المرتبطة بالصناعات التي تحمل الاسم نفسه، من دون

[1] أنتوني غدنز، مرجع سبق ذكره، ص 528.

إغفال الاعلام العلائقي، القائم في صلب التواصل الانساني والذي يخترق جميع الأوساط الاجتماعية وينظم حياتنا اليومية .([1])

يتحدث **تورين Alain Touraine** في دعوته لعلماء الاجتماع للتدخل في الحركة الاجتماعية التي تشكل موضوع دراسته، من أجل الكشف عن العلاقات الاجتماعية التي تقع فعلا خلف " شبكة الممارسات المنظمة التي يقبلها المجتمع "ويركز تحليله لمجتمع ما بعد الصناعة على قوى الضبط غير العادية الكامنة في استخدام تكنولوجيا المعلومات فهذه القوى تمد البشر بالقدرة على صنع التاريخ (بالمعنى الحرفي لكلمة صنع). ([2])

في تراثنا الأدبي بيت شعري يحذر صاحبه وقومه من خطر حرب يعدها كسرى ضدهم فيقول " مالِي أَراكُمْ نِيامًا في بُلَهْنِيَةٍ. وقد تَرَوْنَ شِهابَ الحَرْبِ قد سَطَعا." يبدو أن الحديث عن أخطار الثورة التكنولوجية والإعلامية أكثر أهمية من الحديث على فوائدها في العالم العربي ، ذلك أن النفع الأكبر يكون من نصيب الدول المتقدمة والمتحكمة في هذا المجال والجهد الذي يجب أن نبذله لتقليص التخلف الحضاري الفاصل بيننا وبين الغرب يحدده وعينا بالمشكلة وإرادتنا في تجاوزها.

مع التطور التكنولوجي والاعلامي الذي تشهده المعمورة ومنها العالم العربي ظهرت أشكال جديدة من المخاطر التي تهدد أمن الدول والأشخاص ما أوجب وجود تغير في منظومة الأمن والدفاع، وفي عصرنا الراهن صرنا نسمع عن الفيروسات الالكترونية والهجمات السيبرانية، والحروب الاعلامية، وألعاب الموت " الحوت الأزرق"، وسرقة البيانات، والجرائم الالكترونية، وأسواق الأنترنت المظلم **Web sombre**، ومن أبرز وسائل الحرب الإعلامية الجارية قناة "روسيا اليوم" التي دشنها بوتين منذ مدة قصيرة ، وتبث برامجها بخمس لغات، حيث يعتقد الكثير من الخبراء أنها تدخل في إطار الحرب الاعلامية بين الشرق والغرب، بالإضافة إلى الهجمات الالكترونية والتسريبات التي يعتقد أنها كانت الورقة الحاسمة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية والفرنسية أيضا.

ولا يكاد مجالا من مجالات الحياة ينجو من هذه المخاطر ولكن أشد الأضرار تقع على الشباب كونهم الأكثر صلة بعالم التكنولوجيا والاعلام، والمتابع للدراسات والبحوث

---

[1] دومينيك وولتون، **الإعلام ليس تواصلا**، ترجمة فارس غصوب، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط 1،2012 ص 25 .

[2] جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ص 348 .

العربية في هذا الشأن يكتشف زخم هذه المخاطر وتنوعها، أما بالنسبة للدول المتقدمة فنجدها قد أسست مراكز وهيئات لرصد هذه المخاطر وتحليلها واستشرافها ووضع السياسات والوسائل الكفيلة بالحد منها، فإلى متى يبقى العالم العربي يستورد الداء والدواء؟

اعتمادا على دراسات أجريت في نهاية ثمانينات القرن الماضي بالولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة أثر البرامج التلفزيونية على الجمهور توصل **جون كوندري** إلى أن "أغلب الأطفال الأمريكيين اليوم مضطربون، ويعود هذا في جزء منه الى أنهم يمضون أوقاتا طويلة في مشاهدة التلفزيون ويعتبر هذا الوقت وقتا مسروقا، فالتلفزيون يسرق من الأطفال وقتا ثمينا، هم في حاجة إليه لتعلم معرفة العالم الذي يعيشون فيه ويحتلون فيه مواقعهم، وفي هذا خطر إلا أن هنالك ما هو أشد خطرا، وهو أن التلفزيون يكذب، فيرى الأطفال فيه مصدرا لاستقاء المعلومات عن العالم، وهو ما ليس بحقيقي، لكن كيف سيعرفون ذلك؟ فمع القليل من الحقيقة التي ينقلها، يدفع بعدد كبير من الأشياء المغلوطة والمشوهة، سواء تعلق الأمر بالقيم أو الوقائع الفعلية.([1])

كان هذا بمثابة تقرير عن أخطار التلفزيون على الجمهور انتهى بتوصيات لتدخل الأسرة والمدرسة للحد من الأثر السلبي للتلفزيون في الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أصبح التواصل من غير تقنية أمر من الماضي و غير ممكن في الحاضر، حيث تجد أن الفرد إذا نسي هاتفه الجوال يعتقد أنه انفصل عن محيطه وفقد السيطرة عليه. كما يلاحظ أن الاعلام يقلل من عملية التواصل، فالكم الهائل من المعلومات حول قضية واحدة بمنظورين مختلفين يزيد الهوة بين الجماعات ويغرقها في تفحص المعلومات التي تؤيد توجههم بدل التواصل والتفاهم، ضف الى ذلك انقطاع التواصل بين أفراد المحيط الاجتماعي الواقعي وتوجهه إلى العالم الافتراضي حيث يعتقد الأفراد أنهم سيجدون من يتفاهم معهم حول أفكارهم وقناعاتهم، ومع بداية الحراك الشعبي الجزائري لـــ 22 فيفري 2019 عبر الكثير من الناس على إحساسهم بالأسر داخل الفضاء الأزرق للفايسبوك أو

---

[1] جون كوندري، سارق للوقت وخادم غير أمين، من كتاب :**التلفزيون خطر على الديمقراطية**، مقالات مختارة ترجمة ودراسة مجدي عبد الحافظ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، ط1، 2005، ص120.

حالة من الإدمان على فضاء اعتبروه المتنفس الوحيد لمكنوناتهم والبوق الذي ينقل أصواتهم.

4- العولمة والتغير الاجتماعي أو عولمة التغير؟

التغير بالمعنى العام نتيجة طبيعية حتمية في الوجود فلا شيء ثابت في الفضاء والزمن، أما التغير الاجتماعي فيعرفه **أحمد زكي بدوي** " أنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي، سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي أو نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها " ([1]).

ويرى جنز **بيرج Ginzberg** أن التغير الاجتماعي "هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن." ([2])

والعديد من النظريات الاجتماعية حاولت دراسة وفهم التغير في المجتمع ، ومن أهم هذه النظريات النظرية التطورية، التي ترى أن كل المجتمعات تسير في خط تطوري واحد يسير من البسيط الى المعقد، ومن المتجانس إلى اللا متجانس، ودائما نحو الأفضل وتقترب النظرية الوظيفية من النظرية السابقة إلا أنها تختلف معها كونها ترى أن التطور يمكن أن يتم في عدة طرق وبعدة أشكال تختلف من مجتمع لآخر، كما يظهر الاختلاف جليا بين النظريتين في كون التغير نتيجة حتمية عند التطوريين بينما يراه الوظيفيون ناتج عن اختيار ورغبة الإنسان.

باعتبار العولمة ضربا من التغير الاجتماعي **Change Social** الحادث على المجتمعات الإنسانية، ونقلة من النقلات التي تخطوها المجتمعات الإنسانية نحو مزيد من التعقيد الاجتماعي المادي، والاعتماد على التقانة المعقدة فيجب الإقرار بأن هناك أطراف

---

[1] أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، انجليزي فرنسي عربي، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح بيروت،1982، ص382.

[2] أحمد النكلاوي، **التغير والبناء الاجتماعي**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1968، ص813.

عديدة ومتنوعة تنوع المجالات التي تساهم في هذا التغير ولاشك في أنها تمتلك الوسائل القادرة على تغيير المشهد العالمي في شتى المجالات، وقد تمثل هذه الأطراف أشخاصا أو حكومات. والملاحظ في أيامنا هذه أن بعض التغيرات أخذت صبغة العالمية وأصدق مثال على ذلك التغيرات المناخية، هذه الأخيرة يؤكد المختصون أنها نتيجة للتطور الصناعي لبعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، في حين نجد أثر التغيرات البيئية في شتى أنحاء المعمورة، إلى جانب هذا يمكن أن نصنف فكرة الشرق الأوسط الجديد كضرب من عولمة التغيير السياسي الذي تحاول أمريكا فرضه في المنطقة العربية، الذي أدى بدوره إلى أشكال من الصراعات الجيوسياسية بين كثير من القوى العالمية.

كما لم تقتصر التغيرات على المستوى الأعلى للمجتمعات بل تسللت إلى مستوى الجماعات والأفراد، عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية، التي يسعى أصحابها الى إحداث التغيير في مختلف المجالات بأسهل الطرق وبأقل جهد وكلفة. ويرى البعض أنه " مع ظهور الانترنت لدينا انطباع بأننا نخرج من المؤسسات وأغلالها حيث كل شيء ممكن"([1]).

وتبرز إشكالية مفهوم التغير الاجتماعي عند ربطه بالانفتاح العولمي بالالتباس مع بعض المصطلحات الدالة على حركة المجتمع كالتقدم الذي يشير إلى تحول المجتمع من مرحلة إلى مرحلة أفضل من سابقتها نتيجة فعل واع مخطط له، وهذا ما يشير إليه **لويس مامفورد (Louis Mumford)** حين اعتبر التغيرات التي تحدث في المجتمع نتيجة للتقدم التقني. "([2])

كما يقترب مفهوم التغير من مفهوم التطور " وتكمن نقطة ضعف مفهوم التطور فيما يحمله من نكهة حتمية وجبرية، وذلك عندما ينظر إليه باعتباره ضروريا وغير قابل

---

[1] أندريا بريس وبروس ويليامز، **البيئة الاعلامية الجديدة**، ترجمة شويكار زكي، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة مصر، ط1، 2012، ص224.

[2] لحبيب امعمري (2010). **التغير الاجتماعي ورهانات العولمة**. فاس: منشورات دار ما بعد الحداثة. الجزء الأول. ص 99.

للتغير ويتبع سبيلا شاملا وأحاديا ومحددا مسبقا، وذلك نحو هدف محتوم ، وبما يفرغ العملية من أي دور للخيارات أو التفضيلات الانسانية."([1])

وتبتعد المصطلحات في مفهومها كون التقدم نتيجة مقصودة ومتحكم بها، فيما يكون التطور نتيجة حتمية كما تراه الماركسية، أما التغير الاجتماعي فهو يمتزج بالصدفة والإرادة في نفس الوقت. وبالرغم من هذه الفروق يمكن أن نلحظ مكمن تلاقي هذه المصطلحات في كونها تعبر كلها على نتيجة اجتماعية. وتشير أراء بعض المفكرين إلى أن الانخراط في العولمة كفعل واع يفترض به أن يسعى إلى إحداث تغير اجتماعي بتحقيق التقدم في مجالات الحياة، بينما يرى آخرون أن المجتمعات المجبرة على العولمة تخوض مرحلة من التطور لا يبدو جليا كيف يكون التغير الاجتماعي فيها.

وحين الحديث عن التغير الاجتماعي يطرح التساؤل ثلاثي الأبعاد: ما الذي تغير؟ ولماذا؟ وكيف؟ إن الاجابة عن هذه الأسئلة تسطر مسار الباحث في هذا المجال ولا تترك له خيارا آخر لدراسة الموضوع.

ويتحدد مسار الاجابة عن التساؤلات الثلاث في علم الاجتماع بالبحث في الأسس الثلاث للتنظيم الاجتماعي(البناء – الوظائف– القيم والمعايير).

يرى البعض من علماء الاجتماع أنه توجد أنواع متنوعة من التغيرات الاجتماعية:([2])

أ- التغير في التركيب.

ب- التغير في الهيكل.

ت- التغير في الوظائف.

ث- التغير في الحدود مع المجالات الأخرى.

ج- تغير البيئة.

ويساعد هذا التحليل في تحديد المنهج والطريقة والوسيلة في دراسة كل نوع من هذه الأنواع. ويترتب البحث الاجتماعي على عدّة مناهج من البحث الوصفي، والبحث

---

[1] جون سكوت، ترجمة: محمد عثمان، **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص 101.

[2] جون سكوت، مرجع سبق ذكره، ص 98.

التجريبي والبحث التاريخي، وحين الحديث عن التغيرات الاجتماعية فإننا نستهدف لب موضوعات علم الاجتماع التي تستدعي كل مناهج البحث وطرائقه الكمية والكيفية.

أما عن أسباب التغير الاجتماعي، فقد لاحظت الدكتورة **أمينة علي كاظم** في دراسة عن المجتمع القطري أن الاختراعات والابتكارات والاكتشافات العلمية والتقدم في وسائل الاتصال والنقل كلها ذات أثر في التغير الاجتماعي، إذ تنعكس على الأساليب الفكرية للناس. وعلاقاتهم الاجتماعية، وتغير السلوك البشري.([1])

كما لاحظ خبراء الاعلام من أمثال **جوزيف تورو** (1997-2006) **وجيمس ويبستر وباتريشيا فالن** (1997)، أن التغيرات في تكنولوجيا الاتصالات قد عدلت العديد من التوقعات الأساسية حول جمهور الإعلام ومحتوى الإعلام...هذا ما أدى الى شرذمة الجمهور والمشاهدين وتنوع أكثر في المذاهب والمحتوى.([2]) ففي عصر العولمة برزت اشكاليتين متصارعتين وهما الانفتاح والانغلاق، فعملت العولمة كمولد لحالة تغير مجتمعي أدت الى حالة من تجنيد الماضي لمقاومة المستقبل – في حالة الانغلاق- واندفاعا نحو المستقبل هروبا من الحاضر – في حالة الانفتاح- وبينهما حالة تنشد التوفيق بين المحافظة والتقدم.

إن بروز جماعات الأصالة والتراث والسلفية وغيرها في مقابل التقدمية والليبيرالية والحداثة والعالمية وما شابهها يدل على أشكال الصراعات الثقافية والفكرية في المجتمعات العربية.

5- <u>التغير الاجتماعي في العالم العربي</u>.

ما يميز المشهد الاعلامي في الوطن العربي حاليا هو تراجع وسائل الاعلام التقليدية كالجرائد والمجلات والقنوات التلفزيونية والإذاعات المحلية، بالموازاة مع تزايد الاهتمام بالقنوات الفضائية وشبكات التواصل الاجتماعي ومحركات البحث العالمية وعلى رأسها محرك **قوقل**، ومما لا شك فيه أن لهذا التوجه الجديد بالغ الأثر في الحياة الاجتماعية للفرد

---

[1] د. أمينة علي كاظم، **التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري**، هجر للطباعة والنشر، مصر 1993، ص 86.

[2] أندريا بريس وبروس ويليامز، **البيئة الاعلامية الجديدة**، ترجمة شويكار زكي، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، ط1، 2012، ص33.

من حيث التواصل والاتصال والمعرفة، ومن ثمة صناعة التوجه والميول والاهتمامات إن الكشف عن المحتوى الاعلامي الذي يتعرض له الفرد العربي يجيبنا بصدق عن هذا التوجه الجديد، والذي يكشف من أول وهلة هروب الفرد من الوسائل الحكومية إلى الوسائل الخاصة.

ويرى غدنز أن هناك ثلاث عوامل رئيسية أثرت في التغير الاجتماعي وهي البيئة المادية، والتنظيم السياسي، والعوامل الثقافية، لكنه يوضح أن الأثر لا يتعلق بعامل واحد فهو يعتبر أن الأثر الاقتصادي مثلا يمكن إرجاعه إلى عامل البيئة أو السياسة أو الثقافة.([1])

إن هذا الطرح ينطبق على جميع المؤثرات في العالم الاجتماعي، فلا يمكن عزل مؤثرات عن مؤثر محدد، ولكن بالمقابل يمكن عزل مؤثر عن بقية المؤثرات بإجراء دراسة مقارنة بين مجتمعين يتفاوت فيهما المؤثر بوضوح بينما تتقارب في المؤثرات الأخرى. والتغير في المجتمعات إما أن يكون مخطط له فيكون نتيجة نهضة أو ثورة تقدمية لا يمكن أن تنطلق من العدم، وإنما تستند إلى مقومات وشروط اقتصادية وثقافية واجتماعية وإرادة سياسية، كما يمكن للتغير أن يكون صدفي متزامنا مع عنف ثوري ضد أوضاع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية مزرية.

وقد شهدت العديد من أقطار العالم العربي إثر ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي، جملة من التغييرات الواسعة في البنية التشريعية، نتيجة الحراك الاجتماعي المتمثل في الثورات والانتفاضات، فقد عصفت الثورات بالأطر الدستورية في كل من تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسوريا، بأشكال متنوعة، كما أدخلت كل من المغرب والأردن، والبحرين، وسلطنة عُمان والجزائر، تعديلات مختلفة، وإذا كانت هذه التغيرات قد انتشرت من قطر لآخر كالنار في الهشيم فمرد ذلك إلى الدور الإعلامي والحملات التي شنتها بعض الفضائيات وشبكات التواصل وما يعرف بالذباب الالكتروني الذي يعمل على توجيه أو تغيير اتجاه الرأي العام إلى توجه معين سواء كان فكر أو معتقد، منافي للحقيقي.

[1] أنتوني غدنز، مرجع سبق ذكره، ص 106.

ورغم هذه التغيرات التشريعية، وحتى التغيرات التي أطاحت برؤوس الحكم، إلا أن الأنظمة الحاكمة عرفت كيف تستنسخ نفسها من جديد لانعدام الثقافة السياسية عند الشعوب أحيانا، وسياسة القمع والتضيق على الحريات التي تمارسها للحلول دون حدوث تغيرات جذرية في السلطة، دون أن نغفل دور الهوية العشائرية والقبلية في إزاحة مبدأ الديمقراطية والمواطنة والهوية الوطنية.

والمتابع للمشهد العربي يمكنه الملاحظة بسهولة عدم التجانس المتزايد بين ما نسميه عالما عربيا، فبالإضافة إلى الانقسامات في التوجهات السياسية التي أحدثت تكتلات قائمة على أساس محور النهضة ومحاور أخرى، ودول غارقة في مشاكلها الداخلية وتنأى بنفسها عن الصراعات يمكن أن نلاحظ أيضا التفاوت الكبير في المجالات الأخرى، كل هذا جعل من العالم العربي يشترك في التاريخ والموقع الجغرافي، بينما يتجزأ إلى مجموعات من حيث الواقع والتطلع إلى المستقبل.

إن هذا التغير يؤكد شرعية السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح "هل يمكن أن نتحدث عن عالم عربي في ظل الظروف الراهنة والانقسامات والتفاوت بين دول العالم العربي؟" وما يدعم هذا الطرح هي الأرقام التي جاءت في تقرير "نظرة على الإعلام العربي " لنادي دبي للصحافة حيث بينت أنه من المتوقع أن يصل حجم سوق وسائل الاعلام بالجزائر إلى 525 مليون دولار، وفي السودان 62 مليون دولار بعدد سكان يقدر بـــ 40 مليون نسمة في حين يبلغ في البحرين 414 مليون دولار رغم أن عدد سكانها 1.2 مليون نسمة، ويبلغ في الكويت 891 مليون دولار بعدد سكان قدره 4.5 مليون نسمة([1])، كما يمكن أن نستشف من هذه الأرقام الدور الذي يلعبه الاقتصاد في تنمية الساحة الاعلامية وميدان الاتصال والتواصل وإذا ما قورنت هذه الأرقام بمؤشر التنمية البشرية يمكن الملاحظة بوضوح العلاقة بين تطور سوق الاعلام والتكنولوجيا وبين التنمية البشرية وما تعنيه من تغيرات اجتماعية واسعة فالكويت والبحرين ضمن المراتب الستة الأولى بمؤشر عال جدا في التنمية البشرية حسب تقرير الجامعة العربية 2018، بينما للجزائر مؤشر

[1] ARAB MEDIA OUTLOOK 2016-2018 .YOUTH... CONTENT... **DIGITAL MEDIA**. 5TH EDITION. Dubai Press Club. Dubai, United Arab Emirates.

مرتفع في المرتبة الثامنة، ونجد السودان يقبع في المراتب الأخيرة مع جيبوتي واليمن بمؤشر منخفض، وهذا قد يعود لعامل الاستقرار السياسي وعوامل رئيسية أخرى.([1])

وإذا كان هذا واقع الاعلام في المنظومة السياسية والاقتصادية لدول العالم العربي فإن للشعوب واقع آخر، فعلى المستوى الاعلامي والتواصلي يشير تقرير عام 2017 حول الإعلام الاجتماعي العربي إلى أن أهم نتائج الإصدار السابع ، وصول نسبة مستخدمي وسائل الإعلام الاجتماعي في المنطقة العربية إلى 39% من السكان، مرتفعة من 28% خلال ما يقرب من عامين، مع استمرار سيطرة قطاع الشباب بنسبة 64% وتصدر اللغة العربية ساحة الإعلام الاجتماعي لأول مرة في المنطقة.([2])

وأشار التقرير إلى أنه في ظل تنامي رقعة المستخدمين إلى فئات عمرية جديدة وتزايد نسبة الاستخدام باللغة العربية، وظهور توجهات أكثر فاعلية، باتت البيانات المتدفقة من الإعلام الاجتماعي وإنترنت الأشياء ذات أهمية بالغة في صناعة السياسات الحكومية والتنموية وتشكيل توجهات القطاع الخاص.

أما فيما يخص متابعة القنوات الفضائية والتأثير الذي تفعله وسط المجتمعات، فإنه رغم صعوبة الوثوق في التقارير التي تصدرها شركات الأبحاث حول نسبة مشاهدة القنوات الفضائية، حيث نجدها متهمة بالتلاعب لمصلحة أطراف على حساب أطراف أخرى، كما حدث مع شركة إيسوس للأبحاث مع القنوات الفضائية المصرية، إلا أنه يبدو واضحا أن القنوات الاخبارية الجزيرة والعربية وبي بي سي هي الأكثر مشاهدة في مجال الأخبار الدولية والعالمية، بينما تتربع مجموعة MBC على عرش القنوات الأكثر مشاهدة في العالم العربي حسب الكثير من شركات الأبحاث المتخصصة. ([3])

---

[1] قائمة_الدول_حسب_مؤشر_التنمية_البشرية# ترتيب_جامعة_الدول_العربية_ (2018) https://ar.wikipedia.org/wiki/

[2] الإعلام الاجتماعي العربي: تقرير عام 2017، **وسائل الاعلام الاجتماعية وانترنت الأشياء، نحو صناعة السياسة المدفوعة بالبيانات في العالم العربي:** المحتملة ،الحدود ،المخاوف، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية.

[3] جريدة المال المصرية الثلاثاء 02 مايو 2017 /**الرابط:** (**https://www.**almalnews.com)

وإذا كانت القنوات الاخبارية تهتم بصناعة الرأي العام، وخدمة مصالح جيوسياسية واقتصادية لأطراف تملكها وتمولها، فإن مجموعة MBC متهمة بتغريب الشباب العربي وفي إحدى تسريبات الويكيليكس ورد ذكر إم بي سي في إحدى الوثائق التي تتحدث عن لقاء بين شخصيتين أمريكيتين في إحدى مقاهي ستاربكس بجدة ويقول أحدهما "أن الحكومة هي التي تدعم هذا الانفتاح وترى أنها مضادة للفكر المتطرف" و" أن الحرب الفكرية هي السائدة هنا والإعلام الأمريكي عبر قنوات مثل إم بي سي وروتانا تكسب فكر المواطن العادي بطريقة لم تتمكن الحرة أو وسائل البروباغندا الأمريكية الأخرى من فعلها".([1])

خاتمـــة:

من المفترض أن يكون للمجال العلمي والثقافي دورا بارزا في نهضة الشعوب والأمم، غير أن ما يتحكم بالتغير الاجتماعي في الأقطار العربية عامل آخر ومتباين من مجموعة لأخرى، فمجموعة من دول الخليج العربي المعروفة بثرائها تشهد تطورا عمرانيا وما يتبعه من رفاهية وتغير في أسلوب المعيشة مع تبعية معرفية للغرب، مقابل دول كسوريا واليمن والسودان وليبيا التي تشهد حروبا واقتتالا داخليا خرب الاقتصاد وأرغم شرائحا كبيرة من الشعب على الهجرة والنزوح إلى المناطق الآمنة، بينما تغرق بقية الأقطار منذ عقود في إصلاح الإصلاحات، وتجديد الوصفات التي تعتقد أنها ستنتشلها من دائرة التخلف إلى مصاف الدول النامية، الشيء الذي جعلها تنزف كفاءاتها وعقولها وطاقاتها الشبابية التي فضلت الهجرة بحثا عن الفرص المأمولة.

وإذا بحثنا في الانفتاح العولمي الاعلامي والثورة التكنولوجية في المجتمعات العربية، فإننا نجده انفتاحا كميا وليس كيفيا، فهدا التطور الذي نقلده ونستورده يصطبغ في النهاية بثقافتنا والقيم السلبية التي اكتسبناها نتيجة ظروفنا التاريخية المعاصرة من استعمار ودكتاتوريات صادرت الفكر وتلاعبت به في كثير من الأحيان، ما جعل العالم العربي إلى غاية اليوم عالم مستهلك على كل الأصعدة سواء العلمية أو الاقتصادية أو الأمنية، وحتى على الصعيد السياسي، لم تتمكن بعض الأقطار العربية كلبنان وسوريا وليبيا واليمن

---

[1] Cable: 09RIYADH651_a نسخة محفوظة على موقع 29 واي باك مشين يونيو 2017.

وفلسطين من اتخاذ قراراتها الداخلية بشكل مستقل عن القوى الاقليمية المهيمنة، لأجل هذا نعتقد أن التغيرات الاجتماعية التي يشهدها العالم العربي، سواء أكانت على مستوى البناء أو الوظائف والأدوار الاجتماعية، تتصف عموما بأنها ليست على اتّجاه واضح يمكن التحكم به، ولكنها نتيجة عوامل ضاغطة ليس للوطن العربي إلا التكيف معها ومسايرتها في ظل الظروف الراهنة.

قبل أن نختم هذه الدراسة، برز ما سمي بالحراك الشعبي في المجتمع الجزائري الذي يؤسس لرؤية جديدة في مفهوم التغير الاجتماعي، والمصطلحات المتعلقة بالموضوع، من المؤكد أن يكون هذا الحراك موضوعا رئيسيا لمختلف الأقلام الفكرية لذلك نرى أن الدراسة التي قدمناها لا تحتاج إلى خاتمة وإنما لبداية جديدة وبمنظور متجدد يأخذ بعين الاعتبار ما ستفرزه هذه الثورة الشعبية التي حررت كل الطاقات ومازالت تفعل.

التوصيات والاقتراحات:

في عصر الاندماج والتكتل المعرفي، عصر التطبيقات حيث تندمج مختلف العلوم وتنصهر لتنتج لبنة جديدة من المعرفة الانسانية، يعترف الجراح في قاعة العمليات أن نجاحه يتوقف على المعدات الالكترونية والدعم المالي ولغة التخاطب مع مساعديه وسلسلة طويلة من الفاعلين لا يحدهم زمان ولا مكان، وإخلال أي من الفاعلين بأدواره قد يعصف بالنجاح إن لم يتفطن الجراح وبقية الفاعلين لذلك الخلل. إنها نفس الصورة ولكن بشكل أوسع وأعمق في مشروع المجتمع، إن الانفتاح العولمي – الإعلامي والثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم عموما والوطن العربي على وجه الخصوص هو فرصة تاريخية لإحداث التغير الاجتماعي المرغوب، تغير ينطلق من رؤية واضحة وشاملة، يأخذ بعين التبصر الماضي والحاضر ويستشرف المستقبل، يجند كل الطاقات دون إقصاء بنشر الوعي، والأهم بعد كل هذا أن يكون في مسار واحد يحفظ له زخمه ولا يشتت جهوده.

ليس من مهام الباحث في علم الاجتماع ايجاد الحلول للمجتمعات وإنما تشريح الظواهر وتحويلها إلى أهل الاختصاص، ومن أهم الاقتراحات التي نقدمها في هذا المجال وغيره، هو ما سبق وأن كتبته في مقال لم ينشر بعد حول تقييم أثر المشاريع، وملخصه

أن العامل الرئيسي في نجاح أي مشروع هو التقييم والتقويم، حيث أن عدم التحكم وعدم الاتقان لهاتين الآليتين يحيل أي مشروع إلى الصدف والأقدار، لذلك تحتاج العمليتين إلى تظافر جهود كل المختصين والفاعلين.

قائمة المراجع:

1- السيد يسين، **((في مفهوم العولمة))**. مجلة المستقبل العربي. بيروت، العدد 288 فيفري 1998.

2- أحمد زايد وأحمد مجدي حجازي، **الأسرة المصرية وتحديات العولمة**، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع جامعة القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2002.

3- ابن منظور، **لسان العرب**، ط 4، المجلد الأول، دار طادر، بيروت– لبنان، 2005.

4- أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات الإعلام**، ط 2، دار الكتاب اللبناني، بيروت– لبنان 1994.

5- أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، انجليزي فرنسي عربي مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح، بيروت، 1982.

6- أحمد النكلاوي، **التغير والبناء الاجتماعي**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1968.

7- د. أمينة علي كاظم، **التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري**، هجر للطباعة والنشر مصر، 1993.

8- أنتوني غدنز، بمساعدة كارين بيردسال، **علم الاجتماع**، ترجمة د. فايز الصياع المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان،، ط1، 2005.

9- أندريا بريس و بروس ويليامز، **البيئة الاعلامية الجديدة**، ترجمة شويكار زكي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2012.

10- جوردن مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، ترجمة، محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، مصر: الطبعة الثانية، المجلد الأول، 2007.

11 – جون كوندري، **سارق للوقت وخادم غير أمين**، من كتاب: التلفزيون خطر على الديمقراطية مقالات مختارة، ترجمة ودراسة مجدي عبد الحافظ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر ط1، 2005.

12 – جون سكوت، ترجمة: محمد عثمان، **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ط1 ، 2009.

13- خليل أبو اصبع، صالح، **الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط5. 2006.

14- ليو فضيل، **الاتصال**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2003.

15- دورتيه، ج. ف، **معجم العلوم الإنسانيّة**. (جورج كتورة، مترجم). (ط.2). أبو ظبي- الإمارات العربيّة المتّحدة، بيروت- لبنان: كلمة ومجد المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع 2011.

16- دومينيك وولتون، **الاعلام ليس تواصلا**، ترجمة فارس غصوب، دار الفارابي بيروت لبنان ط1، 2012.

17- عبد الله معتز سيد، **الحرب النفسية والشائعات**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 1889.

18- فاطمة الزهراء مزوز، **دور الإعلام البيئي المطبوع في حماية البيئة –دراسة تحليلية**- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع البيئة ،جامعة محمد خيضر – بسكرة- السنة الجامعية: 2010-2011.

19- كيحل فتيحة، **الإعلام الجديد ونشر الوعي البيئي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الحاج لخضر – باتنة، السنة الجامعية 2011 – 2012.

20- لحبيب امعمري، **التغير الاجتماعي ورهانات العولمة**. فاس: منشورات دار ما بعد الحداثة. الجزء الأول. 2010.

21- مجموعة من الباحثين، **العرب والاعلام الفضائي**، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى بيروت، آب / أغسطس ،2004.

22- الإعلام الاجتماعي العربي تقرير عام 2017، **وسائل الاعلام الاجتماعية وانترنت الأشياء** نحو صناعة السياسة المدفوعة بالبيانات في العالم العربي: المحتملة، الحدود ،المخاوف، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية[1] Cable: 09RIYADH651_a نسخة محفوظة 29 يونيو 2017 على موقع واي باك مشين .

23- **مستقبل الإعلام العربي في ظل الثورة التكنولوجية** بقلم عبد القادر الكاملي* مستشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

24. https://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2017/5/18
25. **https://www.**almalnews.com(2017 جريدة المال المصرية الثلاثاء 02 مايو
26. ARAB MEDIA OUTLOOK 2016-2018 .YOUTH... CONTENT... DIGITAL MEDIA. 5TH EDITION. Dubai Press Club. Dubai, United Arab Emirates.
27. https://ar.wikipedia.org/wiki/

المحور الثالث

التحول المجتمعي في الجزائر:

المؤشـــرات، المظـــاهر والابعـــاد

التّحول القيمي ومؤشّراته في المجتمع الجزائري

د. عواطف عطيل لموالدي*

مقدمـــــة:

شهدت مجتمعات العالم، بما فيها النامية، تحولات بنيوية عميقة، خلال سيرورتها التاريخية، مست مختلف أنساقها الاجتماعية، ووظائف مؤسّساتها ومنظّماتها، بفعل عوامل التغيّر الاجتماعي المتعددة، ما أسبغ على الحياة الاجتماعية – بشكل دائم– سمات الدينامية والحراك الاجتماعي وعدم الاستقرار على حال، فانعكس كلّ ذلك على أدوار الأفراد والجماعات الاجتماعية في المجتمع، وبالتالي على أساليب الإنتاج والعلاقات الاجتماعية وأشكال السلوك والفكر والتفاعل الاجتماعي، أو بالأحرى تحولا ثقافيا، أفضى إلى تغيير نماذج الحياة الاجتماعية، والأنماط الثقافية السائدة فيها.

إن التحوّل الثقافي –في تقديرنا– يعدّ أهمّ وأخطر أنماط التحول الاجتماعي، لأنّه يتجاوز الجوانب الاقتصادية والمادية، إلى أساليب الحياة وطرائق التفكير والممارسات، بل إنّه يمسّ أيضا الهوية الثقافية للمجتمعات، خاصة إذا أدركنا أنّ الثقافة تتكون من أنماط النشاط الإنساني، المكتسبة والمتوارثة اجتماعيا، ومن الأشياء (العناصر المادية) المرتبطة بها. وأكثر من ذلك، هي محصلة تفاعل الأفراد مع البيئتين الطبيعية والاجتماعية، داخل حدود المجتمع الذي ينتمون إليه ويعيشون فيه، ومن ثم فإنّ أساليب التكيف والتوافق الاجتماعي ومكونات العالمين الطبيعي والاجتماعي، هي التي تصنع وتحدّد الخصوصية الثقافية لكل مجتمع، وتجعله متمايزا عن غيره من المجتمعات.

ويمثل نسق القيم، محور التفاعل الاجتماعي، داخل أي مجتمع كان، فالأفراد يسلكون ويتعاملون مع بعضهم البعض، بحسب ما هو **مرغوب فيه Desideratum**، أو قد يتركون سلوكا أو ممارسة معينة، لأنها مستهجنة أو غير مرغوب فيها ولا ينبغي فعلها

* أستاذة محاضرة، قسم (أ)، الثقافة والتحولات البنيوية. قسم علم الاجتماع. جامعة الشّاذلي بن جديد– الطارف/الجزائر.

وهذه السلوكيات أو تلك موجودة في كلّ ثقافة ويتمّ الحكم عليها باستخدام معايير جمعية مشتركة تنظم وترتب هذه الرغبات المتنوعة؛ ولذلك نقول أنّه طالما نجد الأفراد يهمّشون أو يثمّنون الأشياء والأفعال والأفكار، طبقا لمعيار المسموح والمرفوض، فإنّ هذا يشير إلى أن هؤلاء الأفراد يستجيبون إلى نسق قيمي. وعليه، يعتبر التحول الثقافي أهمّ أنماط التحول الاجتماعي؛ لأنه يؤثر في المحلّ الأول على نسق القيم، الذي وإن اختلفت مصادره (الدين أو الموروث الثقافي)، فإنّه –بلا شكّ–الموجه الأوّل والمحدد لكل أشكال السلوك والممارسات والاتجاهات في المجتمع، كما أنّ المعايير الاجتماعية التي يحكم الأفراد من خلالها على ما هو مسموح أو ممنوع أو مباح أو محرم من السلوكيات.. لا تخرج عن محدّدات تلك القيم بل إنّها تجسيد لها.

وأمام التحولات الاجتماعية والثقافية الكبيرة، التي خبرتها المجتمعات، بدءا من الثورة الصناعية، وتزايد النزوح الريفي نحو المدن، وما ترتب بعد ذلك عن نهاية الحرب العالمية الثانية وإعادة توزيع القوى في العالم، ثم انهيار الاتحاد السوفياتي، وسقوط النظام ثنائي القطبية، وبروز العالم أحادي القطبية، الذي انفردت به الولايات المتحدة الأمريكية كقوة إيديولوجية وسياسية واقتصادية، وما فرضته من تحولات على النظام الدولي والعلاقات الدولية، فإن نسق القيم وبخاصة في المجتمعات النامية، والمجتمع الجزائري من بينها، لم يكن بمنأى عن هذه التحولات، ولا في معزل عنها، وتجلّى ذلك، في هيمنة قيم التحرر والاستقلالية والنفعية، وأثمر ذلك قيما جديدة في المجتمع الجزائري، تجسّد بعضها في خروج المرأة للعمل، وفرض التعليم وحرية التعبير...الخ.

كما عملت ظواهر العولمة والثورة المعلوماتية والتقنية العالية، مطلع القرن الواحد والعشرين على بروز نمط جديد من المجتمعات، عرف بـــ**مجتمع المعرفة**، وهو ذلك المجتمع القائم على قيم الإنتاج والاستهلاك والتبادل المعلوماتي، وكذا المنافسة الحادة، في امتلاك براءات الاختراع وملكية الأفكار، فأصبح الرأسمال الفكري مقياسا لتقدم المجتمعات وتفوقها فلا مكان فيه لمجتمع، لا يزال يؤمن بقيم القدرية والبركة والعصبية..، إنّه ببساطة التحول نحو مجتمع عالمي، تتوحد فيه الرؤى والتمثلات والمعاني والاتجاهات، مجتمع تتماهى فيه الخصوصيات الثقافية، وتذوب في عالم افتراضي، يتجاوز حدود الزمان والمكان. وأصبح الشرط الأساس للانخراط في هذا المجتمع هو

توحيد نسق القيم، فكان لكلّ ذلك وقع على الحياة الاجتماعية في المجتمعات النامية، فبرز التناقض والتعارض بل والصدام بين القيم التقليدية والقيم الدخيلة المعولمة، وانعكس ذلك في تضارب المرغوب فيه والمستهجن، فطفت على السطح مشكلات اجتماعية معيارية كالانحراف والجريمة بشتى صنوفها. ولذلك، وفي ظل هذه الظروف التاريخية والسياسية المعقدة، تشكّل نمط آخر من المجتمعات عرف بـــ**مجتمع المخاطر Society Risk**، وهو مُحَصّلة التحولات العالمية في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمعرفة والتكنولوجيا، ونتاج أيضا للتحولات التي مسّت نسق القيمة، داخل هذه الأنظمة.

إنّ هيمنة قيم الفردانية والبراغماتية والتحرّريّة، قد أدّى إلى بروز التناقض بين القيم التقليدية ومعاييرها، وأشكال السلوك الجمعي وطرائق الحياة، لاسيّما الحضرية منها، والتي تتّسم بالتباين واللامساواة الاجتماعية، وبذلك وجدت العديد من المجتمعات النامية نفسها والمجتمع الجزائري منها، في مواجهة عالم المخاطرة والتهديدات الاجتماعية، مثل: الإدمان الهجرة غير شرعية، الدعارة، التجنيد في الجماعات الإرهابية..، وكلّها تعدّ مؤشّرات لتراجع قيم المواطنة، والتعاون، والشرف والعفة..، وفقدان المعايير التي تحدّد ما هو مرغوب وأصيل في الفطرة الإنسانية، بحيث تكون أقرب إلى الخير، هذه القيمة التي اعتبرها العلامة **ابن خلدون** من سمات البشر في فطرتهم الأولى.

وبناء على ما تقدّم ذكره، أردنا مقاربة موضوع التحول القيمي ومؤشراته في المجتمع الجزائري، من خلال الإجابة على التساؤل المركزي التالي:

- ما هي مؤشّرات التحول القيميّ في المجتمع الجزائري؟

وتندرج تحته ثلاث أسئلة فرعية، نوردها على التوالي:

- ما المقصود بالتحول القيمي؟
- ما هي الخصائص الثقافية للمجتمع الجزائري؟
- فيما تتمثل عوامل التحول القيمي في المجتمع الجزائري؟

أولا: الإطـــار المفاهيمي

1- التحول:

جاء في لسان العرب بأنّ **التحول** هو "تغير الشيء عن حاله، وغيّره تفيد حوّله وبدّله، ومنه نقول: وغير الدّهر أي أحواله المتغيرة"[1]. فالتحول لغة هو التغير من وضع إلى وضع، بما يقتضيه هذا التحول من انتقال واختلاف بين الفائت واللاحق.

استخدم مصطلح **التحول Mutation** في البيولوجيا للدلالة على "تغير مفاجئ في الذرية عن الأصول، يظهر في بعض الصفات الهامة، وقد كان هذا التحول من العوامل الهامة في تطور الأنواع الحالية، والأنواع المنقرضة"[2]. وتشير نظرية التحول أو التحويل في البيولوجيا إلى "عدم ثبوت الأنواع الحية، لأنّها في تطور متواصل، فهي لا تثبت على حال بل تتبدل وتتغير بصفة مستمرة"[3]، ويعتبر التحول في علم الحياة أعمّ من **التطور Evolution**، أما إذا جعلنا التطور قانونا عاما، يشمل المادة والحياة والفكر والمجتمع، فإنّه يعتبر أهم من التحوّل.

و**التطوّر** مفهوم ينطوي على كثير من التعقيد، حيث يدلّ في البيولوجيا على "الحركة الطبيعية التي تُنتِج تغيرا، أو تؤدي إلى نوع جديد، وبمعنى أدقّ يدلّ على عملية التغيّر المتصلة التي يخرج من خلالها شيء جديد دون أي مساس بهوية الوحدة الأصلية وفرديتها، وفي معناه الضيّق يدلّ على التطوّر العضوي، وهو تفاعل الكائن الحي مع بيئته الطبيعية"[4].ثم استُخدِم هذا المصطلح في **علم الاجتماع والأنثروبولوجيا**، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بفلسفة التاريخ، فظهرت بذلك نظريات التطور الاجتماعي، من أقطابها **ابن**

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب (الجزء الثاني)**، دار صادر- بيروت، 1997، ص 1035.

[2] أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي- فرنسي- عربي)**، مكتبة لبنان- بيروت ط2، 1982، ص 277.

[3] المرجع السابق، ص 430.

[4] إبراهيم مدكور وآخرون، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، 1975، ص 151.

خلدون هربرت سبنسر H. Spencer ولويس مورغان L. Morgan. ولكن أصبح أتباع هذه النظرية يستخدمونه اليوم بحذر شديد؛ لما يتضمّنه من خطر التنبّؤ بالمستقبل. إنّ التطوّر يتّسم بالحتميّة والجبريّة، وذلك عندما يُنظر إليه باعتباره ضرورة وغير قابل للتغيير ويتّبع سبيلا شاملا وأحاديا ومحدّدا مسبقا، وذلك نحو هدف محتوم، وبما يفرغ العملية من أي دور للخيارات أو التفضيلات الإنسانية، ومن أمثلته قانون الحالات الثلاثة في تطور المجتمعات الإنسانية (اللاهوتية، الميتافيزيقية، الوضعية) لـــ**أوجيست كونت A. Comte**.

وإقرارا بهذه العيوب، باتت النظرية الاجتماعية المعاصرة، تميل إلى هجر مفهوم **التطور** واستبداله بفكرة **التحول الاجتماعي Social Becoming**، التي يُنظر فيها إلى حالة المجال الاجتماعي، باعتباره المحصّلة أو الإنجاز الفريد للفاعلين الاجتماعيين، سواء أجاء الفعل هنا فرديا أو جماعيا، والذي جاء معتمدا على خياراتهم وقراراتهم وبرامجهم وسياساتهم[1].

إذن، فقد استعارت العلوم الاجتماعية مصطلح **التحول** من البيولوجيا، على غرار مصطلح **التطور**، للدلالة على "كل تغيّر يطرأ على بنيات المجتمع، خلال فترة معينة، فهو يهمّ كلّ تغيّر مادي أو رمزي، يحدث تبدّلات في أنماط العلاقات وأشكال الوظائف والأدوار ونظام الرموز والقيم والتصورات"[2]. ولذلك يتقاطع ويتداخل مفهوم التحول ومفهوم مركزي آخر في علم الاجتماع، ألا وهو التغير الاجتماعي. إذ "تشير أكثر المفاهيم عمومية للتغير باعتباره تحولا في كيان معين مع مرور الوقت"[3].

ومنه تعريف **جيرث Gerth وملز Mils** حيث يعتبران أن **التغير الاجتماعي Social Change** هو "التحول الذي يطرأ على النظم الاجتماعية، وقواعد الضبط

---

[1]جون سكوت، علم الاجتماع: **المفاهيم الأساسية**، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر– بيروت، ط1، 2009، ص 101.

[2]عبد الرحيم العطري، **احتمالات التحول القيمي: صيغ التفاوض والترميق (البريكولاج)**، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث– الرباط، 2015، ص 2.

[3]جون سكوت، مرجع سابق، ص 97.

الاجتماعي، التي يتضمّنها البناء الاجتماعي، في مدة معينة من الزمن"[1]. أو هو كما ذهب **جي روشيه RocherGuy**" كل تحول ملاحظ في الزمان، يلحق بطريقة لا تكون عابرة بنية وسيرورة النظام والبناء الاجتماعيين"[2].

كما يعرف حسب **أحمد زكي بدوي** بأنّه "كلّ تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه، خلال فترة زمنية معيّنة، والتغيّر الاجتماعي على هذا النحو ينصبّ على كل تغيير يقع في التركيب السكاني للمجتمع، أو في بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير، التي تؤثر في سلوك الأفراد، والتي تحدد مكاناتهم وأدوارهم، في مختلف التنظيمات الاجتماعية، التي ينتمون إليها"[3].

فيما يعرّفه **مصلح الصالح** بأنه "أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي، والنظم والعادات وأدوات المجتمع، نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك، أو كنتيجة لتغيّر في بناء فرعي أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي، أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية"[4].

وتأسيسا على التعريفات المدرجة، يمكن تعريف **التغيّر الاجتماعي** بأنّه "ذلك التحوّل الذي يصيب البناء الاجتماعي، في كلّه أو في أيٍّ من أجزائه، في الأدوار والنظم والوظائف الاجتماعية، أو في الوحدات المكونة له، في فترة محددة من الزمن، ويمكن ملاحظته". وبهذا المعنى، يكون **التحول** أحد صور وأشكال التغير الاجتماعي، وهو لذلك متضمّن فيه ويتداخل معه، لدرجة أنّ بعض العلماء والباحثين، يجعلون من أحد المصطلحين مرادفا للآخر.

---

[1] أحمد النكلاوي، **التغير والبناء الاجتماعي**، مكتبة القاهرة الحديثة– القاهرة، 1968، ص 8.

[2]Guy Rocher, **Introduction a La Sociologie Générale : Le Changement Sociale**, Tome 3, Editions H.M.H, Paris, 1968, p22.

[3] أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص 382.

[4]مصلح الصالح، **الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي– عربي)**، دار عالم الكتب– الرياض، ط1، 1999، ص 498.

إلّا أنه يمكن تعريف **التحول الاجتماعي** على النحو التالي: "هو أحد أشكال التغير والذي قد يقع في مجتمع من المجتمعات، في وقت محدد من الأوقات، وهذا التغير يكون مستمرا في حركته ويأخذ اتجاها واحدا معيّنا، وقد يكون نحو التقدم إلى الأمام، مثل: نمو الوحدة الاجتماعية من الأسرة إلى المدينة ثم إلى الدولة، وقد يكون التحول تراجعا أو نكوصا، مثل: التغير الذي يصيب بعض مظاهر النشاط الاجتماعي، فبعد أن تتقدّم وتتطوّر إلى مرحلة ما، قد تحدث بعض الظروف التي تصيبها بالانحلال، فتبدأ في التراجع والتقهقر"[1].

2- القيم:

يعتبر مفهوم **القيم Values**، من بين أكثر مفاهيم العلوم الاجتماعية غموضا لتداخله وارتباطه بعدد غير قليل من المفاهيم الأخرى ذات الصلة، مثل: الاتجاهات المعتقدات، الدوافع والرغبات..، ويرجع هذا الغموض إلى أن المصطلح مرتبط بالتراث الفلسفي من جهة، ويقع على أرض مشتركة بين مجموعة من العلوم والمعارف من جهة أخرى.

يقصد بمفردة **قيمة** في اللغة العربية "اسم هيئة من قام الشيء بكذا، يعني كان ثمنه المقابل له كذا، ثم استعمل بمعنى القدر والمنزلة، ومن هذا نشأ المعنى الفلسفي لهذه الكلمة، فهو انتقال من دلالة مادية معروفة في علم الحساب وعلم الاقتصاد السياسي، إلى دلالة معنوية تعبّر عمّا في الأشياء من خير أو جمال أو صواب، وللبحوث العلمية شأن قوي في إشاعة هذا الاستعمال"[2]. ونظرا لتباين وجهات النظر حول تعريف القيمة، تبعا لاختلاف التخصّصات العلمية والمدارس والاتجاهات الفكرية للباحثين، فقد ارتأينا عرض أهمّ التعريفات السوسيولوجية المنتجة حول المفهوم، نذكر منها التعريف الذي صاغه كل من **روبرت بارك R. Park** و**أ. و. برجس E. Burgess** وفي نظرهما" إنّ أيّ شيء يحظى

---

[1] محمد طلعت عيسى، **دراسات في التخطيط الاجتماعي**، مكتبة القاهرة الحديثة- القاهرة، 1971، ص 11.

[2] إبراهيم مدكور وآخرون، مرجع سابق، ص 473.

بالتقدير والرغبة هو قيمة"[1]. وكذلك تعريف **ستيوارت دود S. Dodd** حيث يرى أن "القيمة هي رغبة أو أي شيء مرغوب، أو يختاره المرء في وقت معين، وهي من الناحية الإجرائية: ما يقول المرء أنه يحتاجه"[2]. يتجاوز تعريف دود التعريف الذي صاغه **بارك وبرجس**، من الرغبة أو المرغوب فيه إلى الحاجة، فما يحتاجه الفرد في حياته، يكون ذا قيمة بالنسبة له كالحاجة إلى العمل مثلا، إلّا أنّ هذه الحاجات تكون غالبا متباينة (نسبية) من فرد لآخر ومن جماعة لأخرى، حيث أنّها تخضع لأولويات وترتيبات اجتماعية وثقافية.

إنّ القيمة بوجه عام هي "مجموعة الخصائص الثّابتة للشيء التي يقدّر بها ويرغب فيه من أجلها، ويتكوّن سلّم القيم للأشياء من وجهة نظر تفاوتها فيما يقتضي لها التقدير، أو ما يبعث على الرغبة فيها"[3].

هذا، وتحدّد القيم "المراكز وطبيعة الطبقة الاجتماعية والأفعال، كأساس للقيادة والقوة داخل محيط المجتمع، كما أنّها تشكّل السلوك السائد للثقافة، فهي تحدّد ما يفعله أعضاء المجتمع، واختياراتهم لما يقولونه ويفعلونه"[4]. وعليه، فإنّ كل نسق اجتماعي وكل جماعة من الأفراد، إنّما تواجه بمهمّة الاختيار من بين القيم البديلة، ومن ثم يعتبر الاجماع والاتفاق على قيم معينة، أساسا لتحقيق التكامل الثقافي* في المجتمع، ويرجع ذلك لما للقيم من وظائف تتمثل فيما يلي:[4]

- ربط أجزاء الثقافة ببعضها.
- تزويد أعضاء المجتمع بهدف الحياة ومعناها.

---

[1]عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة (المفاهيم والإشكاليات.. من الحداثة إلى العولمة)**، مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت، ط1، 2006، ص 141.

[2] المرجع السابق.

[3] إبراهيم مدكور وآخرون، المرجع السابق.

[4]السيد علي شتا، **علم الاجتماع**، المكتبة المصرية– الإسكندرية، 2001، ص 416.

*يشير مفهوم **التكامل الثقافي** إلى المدى الذي يشارك فيه مختلف الأفراد، في المعايير والمفاهيم العامة والثقافات المادية للمجتمع.

[4]السيد علي شتا، المرجع السابق.

- تحديد اختيارات الأفراد بين البدائل المختلفة.

هذا، ويكون من الجدير بالذكر، أنّ القيمة المرغوبة في المجتمع أو الجماعة الاجتماعية، إنّما تتحدّد عن طريق **المعايير الاجتماعية Social Norms**، وهي عبارة عن مقاييس وقواعد اجتماعية، قد تكون صادرة عن قوى خارجية تعلو فوق الفرد وقدراته، مثل: المعايير الدينية، أو عن الفرد نفسه (حسب البراغماتيين)، والتي يمكن من خلالها الحكم على السلوك بأنّه مقبول أو غير مقبول اجتماعيا. كما يعرف **المعيار** أيضا بأنه "تحديد ثقافي للسّلوك المرغوب فيه"[1] والمتوافق والقيمة المرغوبة اجتماعيا.

3- التحوّل القيمي:

وبناءا على **الدلالة المفاهمية** لكل من **التحول والقيم**، يمكن تعريف **التحول القيمي** بأنه "كل تغيّر يطرأ على نسق القيم المحوري للمجتمع، بالشكل الذي يجعله مؤثّرا في الممارسات والأدوار والبنيات، التي تؤسّس للتفاعل الاجتماعي، وأن هذا التحول هو خاضع بالضرورة إلى متغيّراته وشروط إنتاجه الأوليّة"*.

4- المؤشر:

يمثل **المؤشر Index/ Indicator** تطبيقا للرياضيات على العلوم الاجتماعية ويعرف بأنه "مقياس كميّ يعكس التغيير الذي يحدث في جانب ما من جوانب الاقتصاد أو المجتمع"[2]. كما يعتبر "مقياسا غير مباشر لإحدى الخصائص أو الصفات، أو هو أيضا ظاهرة أو عدد من الظواهر يمكن ملاحظتها وقياسها، وتستخدم للتدليل على وجود ظاهرة

---

[1] محمد أحمد بيومي، **المجتمع والثقافة والشخصية (دراسة في علم الاجتماع الثقافي)**، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، 1986، ص 17.

* صاغته الباحثة.

[2] جوردن مارشال، **موسوعة علم الاجتماع (المجلد الأول)**، ترجمة: أحمد علد الله زايد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، ط1، 2000، ص 1419.

أخرى لا يمكن قياسها مباشرة"[1]. كما تستخدم مصطلحات **دليل** و**مقياس** كمرادفات، للإشارة إلى المعنى أو الدلالة نفسها.

ويستخدم **المؤشر**– عادة– لقياس الاتجاه العام لمجموعة معقّدة من القيم، عن طريق مقارنة مستوى هذه القيم في فترات زمنية معلومة بمستواها، في فترة محدودة تعرف بفترة القياس[2].

ثانيا: الخصائص الثقافية للمجتمع الجزائري

يتفق جل المؤرخين حول الأصل **الأمازيغي** للمجتمع الجزائري، وأنّ الأصل **العربي** المكوّن له وفد إليه عن طريق الفتوحات **الإسلامية**، وتحديدا عن طريق الهجرة التاريخية الشهيرة لقبائل **بني هلال** و**بني سليم** العربية، إلى أرض الجزائر في **القرن الحادي عشر ميلادي**. وقد استقرّ العرب في العديد من السهول والواحات والجبال، واحتكوا بالأمازيغ فتآلفا وتصاهرا وتعايشا معا، في مناطق جغرافية مشتركة، وزاد الدين الإسلامي من تقوية الصلات الاجتماعية وكذا التماسك الاجتماعي العرب والأمازيغ.

أمّا فيما يخصّ أغلبية الأمازيغ المستقرين في الجزائر، والذين لم يندمجوا اندماجا تامّا في العرب، فهم من "قبائل البرانس، منها صنهاجة، كتامة، مصمودة ولمطة"[3]. ثم ما فتئ أن تفرعت عن هذه القبائل الأمازيغية، بطون وعشائر أخرى، حملت فيما بعد تسميات متعددة وانتشرت في مناطق جغرافية مختلفة من الجزائر، وإن كان معظمها قد استقرّ في الجبال الوعرة. ويمكن تفيئة هذه القبائل الأمازيغية إلى أربعة فئات اجتماعية، بحيث تمثل كل فئة منها، نموذجا ثقافيا متميزا، داخل النسق الثقافي العام للمجتمع الجزائري، وتتمثل في: **القبائل**، **والشاوية**، **والميزابيين**، **والطوارق**.

وقد تعرّض المجتمع الجزائري في سيرورته التاريخية لاستعمارات عديدة، لكنه قاومها بشدة بدءا بالفينيقيين، ثمّ الرومان، والوندال، والبيزنطيين، والإسبان وصولا إلى الفرنسيين

---

[1] مصلح الصالح، مرجع سابق، ص 270.

[2] أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص 212.

[3] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مؤسسة عبد الحميد بن باديس– قسنطينة، (د.ت)، ص 22.

أو الاستعمار الحديث، فعرفوا لذلك ثوارا ومناضلين، ينشدون ويثمّنون قيم **الحرية والكرامة**.

ومثل سائر المجتمعات المغاربية والعربية، التي ذكرها **ابن خلدون** في مقدّمة كتابه الكبير في التاريخ "**كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**"، فإنّ المجتمع الجزائري يتكون من أغلبية بدوية، وبيّن أنّ أهمّ سمات البدو قربهم إلى قيم **الخير**، كونهم يمثلون المرحلة الأولى من تطور العمران البشري ولذلك، فإنّهم لا يزالون على فطرتهم الأولى، حيث يقول العلامة **ابن خلدون** في مقدمته ".. وسببه أن النفس إذا كانت على الفطرة الأولى، كانت متهيئة لقبول ما يرد عليها، وينطبع فيها من خير أو شر.. فصاحب الخير إذا سبقت إلى نفسه عوائد الخير، وحصلت لها ملكته بعد عن الشر، وصعب عليه طريقه"[1].

وكذلك قيمة **الشجاعة**، وهذا بسبب ظعنهم وتوغّلهم في القفار، وبعدهم عن الحواضر وما توفّره من مؤسّسات أمنية، تقوم على حماية السكّان، لذلك يتميّز البدو بخشونة الطباع والتعصّب لبعضهم، والدّفاع عن أنفسهم بأنفسهم، ولا يوكلون ذلك لغيرهم. ورغم تحضّر كثير من قبائل البدو في الجزائر، إلّا أنّ الكثير أيضا من قيمهم هذه، بقيت مترسبة في أنماط سلوكهم وتفكيرهم ومعاملاتهم، مثل: قيم **التعاون والتضامن**، وتفسير ذلك أن عناصر الثقافة المادية (تكنولوجيا) أسرع في وتيرة تغيرها وانتشارها، من عناصرها غير المادية (المعتقدات والقيم).

هذا، ويتسم المجتمع الجزائري بأنّه **مجتمع ذكوري**، تكون السلطة فيه للذكر (الرجل)، فيكون الأب عادة المسؤول المباشر عن اتّخاذ القرارات التي تتعلّق بالأسرة (الزوجة، الأبناء، البنات...)، ويحتكر فضاءات اجتماعية له دون سواه من أفراد العائلة مثل: الحقل، المقهى، السوق.. وكذلك الملعب، فيما يكون المنزل فضاءا أنثويا بامتياز لاسيما غرفة المطبخ، وهو ما اعتبره عالم الاجتماع الفرنسي **بيار بورديو P. Bourdieu** عنفا رمزيا، يمارسه الرجل ضدّ المرأة وبتواطؤ منها، وهذا يعمل على تأبيد **الهيمنة**

[1] عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، دار صادر– بيروت، ط2، 2009، ص 98.

الذكورية• عبر التاريخ، وتغدو بذلك ممارسة اعتيادية ومقبولة اجتماعيا، وهذا بناءا على دراسة أجراها في منطقة القبائل في الريف الجزائري، فترة **الستينات** من القرن العشرين. لكن وبالمقابل، إنّ دلّ ذلك على شيء، فإنما يدلّ على أنّ نسق القيم المحوري، يشتغل وبخاصة في الريف الجزائري، حول قيمتين أساسيتين تحدّد عمليتي التفاعل والتواصل بين الجنسين، وهما: **قيمة الاحترام وقيمة الطاعة.**

ومن بين أهمّ الدراسات المنجزة حول الخصائص الثقافية للمجتمع الجزائري نذكر دراسة **أحمد بن نعمان** عن القيم الاجتماعية الأصيلة في المجتمع الجزائري والمستخلصة من التراث الثقافي المنقول شفهيا، والمتعلّق بالأمثال الشعبية، وهي دراسة سوسيو أنثروبولوجية، ضمّنها كتابه "**نفسية الشعب الجزائري**" الذي نشره عام 1997. ومن أبرز القيم التي تمّ عرضها في هذا الكتاب نذكر:

- **الصراحة:** وتبرز في المثل الشعبي القائل "الخوف غير من ربي" وكذلك "اخرج لربي عريان يكسيك".
- **القناعة:** مثلما تتجلى في المثل الشعبي القائل "العين ما يملاها غير الدود والتراب" وكذلك "إلي فاتوه أيامه ما يطمع في يامات الناس".
- **التحدي:** تبرز هذه القيمة في المثل الشعبي المعروف "إلي باعك بالفول بيعه بقشورو" وكذلك المثل التالي "إلي دار بينك وبينو خيط دير بينك وبينو حيط".
- **الصبر:** ومن الأمثال المأثورة التي تعكس قيمة الصبر، مثل متداول في ولاية **الجزائر العاصمة**، يقول:
- "إلي ضحك واش زهاه ومن صبر صاب روحو
وإلي بكا ما لحق مناه غير التبهديل في روحو".

ومثل آخر متداول في ولاية **وهران** يقول:
"نرقد على الشوك عريان ونضحك للي جفاني

•للاستزادة حول الموضوع، انظر:
P. Bourdieu, **La Domination Masculine**, ED, Seuil, Paris, 1998.

نصبر لتعوس ليام حتى ياتي زماني".

وعلى العموم، نجد أنّ هذه القيم الأصيلة في المجتمع الجزائري، لا تتعارض والقيم الدينية، النابعة من الدين الإسلامي، الذي تدين به الأغلبية الساحقة في المجتمع والتي توجه جلّ ممارساتهم ونشاطاتهم وأنماط سلوكهم، بل وتحدّد طريقتهم ونظرتهم للحياة.

ثالثا: عوامل التحول القيميّ في المجتمع الجزائري

عرف المجتمع الجزائري خلال سيرورته التاريخية، تحولات جوهرية وعميقة على مستوى بنياته الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية بما فيها القيمية، وبخاصة خلال فترة الاحتلال منذ سنة 1830، وكذلك فترة ما بعد الاستقلال، جراء ظروف متعاقبة وعوامل متعدّدة، يمكن حصرها في عوامل داخلية وأخرى خارجية.

1- العوامل الداخلية:

ترتبط العوامل الداخلية للتحول الاجتماعي بوجه عام، والتحول القيمي بوجه خاصّ بالنسق الاجتماعي والإطار العام للمجتمع، وذلك نتيجة للتفاعلات الاجتماعية التي تتم داخله، وسنستعرض فيما يلي أهم العوامل الداخلية المفضية إلى التحول القيمي في المجتمع الجزائري، ويكون ذلك على مستوى مرحلتين اثنتين: مرحلة الاحتلال الفرنسي ومرحلة الاستقلال والبناء المؤسساتي للدولة الجزائرية.

1-1- مرحلة الاحتلال الفرنسي:

لا يختلف اثنان حول خطورة التحولات البنيوية، التي شهدها المجتمع الجزائري في النصف الثاني من القرن العشرين، وتحديدا فترة حرب التحرير (1954-1962)، حيث سعى الاستعمار الفرنسي، إلى تحطيم مرتكزات الهوية الثقافية للمجتمع، مستخدما أساليب التجهيل والتنصير وتكوين النخب الفرانكفونية، للقضاء على تعاليم وقيم الدين الإسلامي واللغة العربية، كما مارس شتى أنواع التعذيب والتقتيل والإبادة الجماعية، محاولا بث ثقافة الخوف والتفريق بين الجماعات الاجتماعية في المجتمع الجزائري، كي يضعف

تآزرهم وتماسكهم الاجتماعيين، وبالتالي يسهل تشتتهم، ويتحقق لهم التغلب والسيطرة عليهم من الداخل. لقد أدرك المستعمر منذ البداية، أن الهيمنة الحقيقية على المجتمع الجزائري، لا تكون عسكرية أو سياسية صرفة، بل إنها ثقافية في المقام الأول، وأكثر من ذلك قيمية، فقد حارب المستعمر قيم **التضامن** الاجتماعي و**التعاضد** بين أفراد المجتمع الجزائري، من خلال سياسة فرّق تسد، وأضعف شعورهم بالانتماء والوطنية بانتهاج الفرنسة، ومحو القيم الدينية وبث الخزعبلات والتُّرهات بين الأفراد والجماعات الاجتماعية، نّاهيك عن مصادرة الأراضي والتهجير، الذي استهدف منها تفقير المجتمع لكسر قيم **الكرامة والشرف**، وإحلال قيم **المهانة والذل**، ذلك أن المجتمع الجزائري هو ريفي- رعوي بالأساس، والاعتداء على الأرض هو مساس بقيم **الشرف والعرض** فالأرض لها رمزيتها الاجتماعية، والتي يتمثلها الأفراد في صورة الأم. وهكذا، كان الاستعمار الفرنسي يصبو إلى السيطرة والتحكّم في المجتمع الجزائري، وإدماجه في المجتمع الفرنسي، باعتباره جزءا منه، وذلك من خلال طمس وتشويه هويته الثقافية وهدم قيمه الاجتماعية، كونها تمثل مصدر قوته وتلاحمه وتماسكه الاجتماعي. فأفرزت هذه السياسة الاستعمارية أفرادا جهلة وضعافا، متعصبين لقبائلهم وعشائرهم، يمقتون بعضهم البعض.

1-2- مرحلة الاستقلال والبناء المؤسساتي للدولة الجزائرية:

عقب حصولها على استقلالها، شرعت الدولة الجزائرية في رسم سياستها التنموية المرتكزة على الثورات الثلاث الصناعية والثقافية والزراعية، وذلك لمواجهة ثالوث الفقر والجهل والمرض، وتنمية الاقتصاد الوطني، وتحسين الظروف المعيشية والصحية للمواطنين، كما سعت الدولة حثيثا إلى إعادة الاعتبار لمقومات الهوية الثقافية وعلى رّأسها اللغة العربية، فانتهجت بذلك سياستي التعريب والجزأرة، والنهوض بالمستوى التعليمي وتعميمه على الجميع منتهجة لسياسة مجانية التعليم وإلزاميته وانضوت كل هذه التحولات تحت مظلّة النظام الاشتراكي، الذي يعدّ قيم **العدالة والمساواة** من أهمّ مبادئه. أما عن أهمّ النتائج المصاحبة لهذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية نذكر:

- النمو الديموغرافي المهول نتيجة لتحسن الأوضاع المعيشية والصحية في المجتمع الجزائري.
- النزوح الريفي المتزايد من الأرياف نحو المدن، بحثا عن فرص أفضل للعيش لاسيما مع بداية التصنيع، ممّا أدى إلى ظهور الأحياء غير المخططة على تخوم المدن، والتي تفتقر لأدنى شروط الحياة الحضرية.
- انكماش نمط الأسرة الممتدة، وبروز نمط الأسرة النووية.
- بروز النزعة الفردانية والبراغماتية (النفعية)، نتيجة للتوسع في تقسيم العمل والتخصص فيه.
- خروج المرأة للعمل واستقلاليتها المالية، والتحاق بنات الريف بالمدرسة.

وحقيقة، لقد عبرت الفترة الممتدة ما بين 1962 إلى 1988، عن مرحلة البناء والتّشييد والمّأسسة، فانتقل بذلك المجتمع الجزائري من مرحلة **الضعف** إلى مرحلة **القوة**. لكن ما فتئت أن تحوّلت هذه **القوة** إلى وضعية **الهشاشة**، على إثر الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالجزائر عام 1986 والتي انجرت عن انهيار أسعار البترول، وما صاحبها من تدن للقدرة الشرائية، وإعلان عدد من الشركات الوطنية إفلاسها، وعدم قدرتها على استيراد بعض المواد الغذائية الأساسية مثل القهوة والدقيق(حبوب القمح)، لأن الدولة الجزائرية قد ركزت صادرتها بشكل كبير على المحروقات (اقتصاد ريعي) وذلك بنسبة 98% ممّا أدى إلى تأجيج غضب المواطنين من طلبة وعاطلين عن العمل وعمال، وخروجهم في شوارع العاصمة والمدن الكبرى، منها: وهران وقسنطينة وعنابة، مطالبين بتحسين الظروف المعيشية وبالعدالة الاجتماعية والانفتاح والحرية والديمقراطية، وكان ذلك بتاريخ 5 **أكتوبر** 1988.

لقد شكلت أحداث **أكتوبر** 1988 منعرجا مهما في تحول الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية– الثقافية للمجتمع الجزائري، فعلى إثر الاحتجاجات العارمة وأعمال التخريب التي طالت المقرات الحكومية والأمنية، وسقوط المئات من القتلى والجرحى، جراء الاشتباكات الأمنية والشعبية لتهدئة الأوضاع، وجه الرئيس الراحل **الشاذلي بن جديد** خطابا تلفزيونيا، دعا فيه المواطنين إلى الهدوء والتعقل. وأثمرت هذه الانتفاضة الشعبية

التي وصفها المحللون السياسيون بأنها "**ربيع عربي سابق لأوانه**"، بإقرار دستور جديد "**23 فبراير 1989**"، أنهى مرحلة الأحادية الحزبية، وفتح باب التعددية السياسية والإعلامية.

صورة فوتوغرافية(01) تظهر حالة حظر التجوال أثناء أحداث أكتوبر 1988[1]

غير أنّ هذه التعدّدية الحزبية، قد أفضت إلى دخول المجتمع الجزائري عقدا من الضياع، اصطلح على تسميته بـــ "**العشرية السوداء**"، وذلك بعد إلغاء نتائج أول انتخابات شارك فيها أكثر من حزب، بتاريخ 26 **ديسمبر** 1990، بعد أن فاز فيها الحزب الإسلاموي "**الجبهة الإسلامية للإنقاذ**"، فاندلعت بذلك أعمال عنف دموية خلفت مئات الآلاف من القتلى والمصابين والمفقودين. فتراجعت والحال هذه، قيم **الأمن والأمان والطمأنينة**، وعمّت مشاعر الخوف والفزع، خاصّة مع تشكل التنظيمات الإرهابية في تلك الفترة، وما مارسته من عمليات خطف وتفجير واغتيال، مسّت السلطة والمجتمع ومؤسّساته على حدّ سواء. وفي أواخر التسعينات، استتبّ الأمن مجدّدا مع تقلد **عبد العزيز بوتفليقة** رئاسة الدولة الجزائرية بتاريخ 15 **أبريل** 1999، وإصداره قانون **الوئام المدني** ثم **ميثاق السلم والمصالحة الوطنية**.

وطوال هذه السنوات، استغلّت بعض الفئات الاجتماعية مناصبها الإدارية والسياسية في بسط نفوذها وتجميع الثروة، وخدمة مصالحها الشخصية، واحتكار مواقع

[1] المصدر: أكتوبر1988.. ربيع الجزائر الذي أنهى الأحادية https://www.aljazeera.net

في السلطة، ومنع الآخرين من بلوغها، أو المشاركة في صنع القرارات، وانجرّ عن ذلك استفحال الفساد الاجتماعي والإداري، ناهيك عن بعض الصراعات الاجتماعية، التي تحركها النعرات القبلية والعروشية، وبعض النخب الفرانكفونية، المتجذّرة منذ عهد الاستعمار الفرنسي، إضافة إلى بعض الأفكار المتطرفة والهدّامة المتولّدة زمن "**العشرية السوداء**"، والتي وجدت بين الفئات الاجتماعية البائسة والمحرومة شروط قبولها وانتشارها. وككلّ المجتمعات في العالم بما فيها النامية، تأثر المجتمع الجزائري بعوامل خارجية عنه، أفضت إلى تعميق هذه التحولات الاجتماعية، وبخاصة القيمية.

2- العوامل الخارجية:

يقصد بالعوامل الخارجية تلك المؤثرات التي تأتي من خارج المجتمع، وذلك نتيجة اتّصاله بغيره من المجتمعات، ولعل أبرز عوامل التحولات العالمية، التي أثرت بشدة على النسق القيمي في المجتمع الجزائري، عقب انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة ظاهرة **العولمة** التي برزت بقوة، رغم قدمها تاريخيا كظاهرة سوسيو اقتصادية، تزامنا وظهور الأحادية القطبية، المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها عالما متقدما وقوة اقتصادية عظمى، وذلك بعد أن أضعفت الحربين العالميتين الأولى والثانية، قدرة حلفائها على منافستها.

ويعني مصطلح **عولمة Globalization** "عالمية العادات والقيم والثقافات، لصالح العالم المتقدم اقتصاديا، وبمعنى آخر: محاولة سيطرة قيم وعادات وثقافات العالم الغربي على بقية دول العالم، خاصّة النامية منها، بشكل يؤدي إلى خلط كافّة الحضارات، وإذابة خصائص المجتمعات، هذا بالإضافة إلى تهميش العقائد الدينية"[1]. أوهي "مركزة العالم في حضارة واحدة"[2].أما من حيث كونها ظاهرة فإنها تعني "الانتماء العالمي بمعناه العام، وهي تعبير مختصر عن مفاهيم عدة، فهي تشمل الخروج عن الأطر المحدودة (الإقليمية العنصرية، الطائفية وغيرها) إلى الانتماء العالمي الأعمّ، ففي جانبها الاقتصادي تشمل الانفتاح التجاري وإلغاء القيود التجارية، وتوفير فرص للتبادل التجاري الواسع، محكوما

---

[1] سليمان بن صالح الخراشي، **العولمة**، دار بلنسية للنشر والتوزيع- الرياض، ط1، 1420ه، ص 7.

[2] بركات محمد مراد، **ظاهرة العولمة: رؤية نقدية**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- الدوحة، ط2، 2002 ص 91.

بقواعد السوق فقط، بدون وجود إجراءات حمائية حكومية. وفي جانبها الفكري والثقافي هي الانفتاح الفكري على الآخر وعدم إغلاق الذات، ورفض التعصب الفكري الذي يدعو لإلغاء الآخر، لا لشيء سوى أنه مغاير في الفكر. وفي جانبها السياسي هي شيوع تطبيق القانون على الجميع، ومراعاة الحقوق الأساسية للإنسان.. فهي باختصار الشعور بالانتماء الكبير (العالمي) بدلا من الاقتصار على الانتماء المحلي (الإقليمي، العنصري، الطائفي.. الخ)"[1].

لقد ظهر **مصطلح العولمة** في **تسعينيات** القرن العشرين[2]، أمّا عن تاريخ ظهور **مفهومها**، فهو محلّ خلاف بين العلماء والباحثين. ويمكن عرض مظاهر و آثار العولمة في المجتمعات النامية والمجتمع الجزائري منها، فيما يلي:

- تبلور ثقافة الاستهلاك السريع والإغراء على الاستهلاك (النزعة الاستهلاكية) بدءا من مرحلة ما بعد الحداثة، حيث صار الشكل أهم من الجوهر، والأسلوب أفضل من المحتوى، وحيث تراجع المعنى وتقدمت التقنية.
- بروز علاقات اجتماعية مادية ونفعية، تستبعد كل المفاهيم القومية والعرقية والعائلية والدينية الخاصة.
- استخدام جسد المرأة كأداة نفعية مادية، وذلك بتضخيم الجانب الشهواني حيث تعدّ المرأة سلعة يمكن تسويقها من خلال العروض التلفزيونية والإعلانات وكذلك تعتبر المرأة آلة لتسويق السلع الاستهلاكية، لاسيما مستحضرات التجميل والأزياء، ويظهر ذلك من خلال عروض الأزياء ومسابقات ملكات الجمال، والتي توسعت لتشمل ملكات جمال الإنترنت[3].

---

[1] سليمان بن صالح الخراشي، مرجع سابق، ص ص 7-8.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، **العولمة وآثارها في الوطن العربي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع- عمان، ط2، 2011 ص 24.

[3] إبراهيم بن ناصر الناصر، العولمة مقاومة واستثمار Islamport.com/w/amm/web/135/4070.htm

- أدّت العولمة إلى تحطيم قدرات المجتمعات النامية، على النموّ والإنتاج مضيفة إلى فقرها فقرا، وإلى ضعفها ضعفا، لتتوالد الأزمات في أرض مهّدت لذلك "ويدعم هذا الرأي المفكر الفرنسي **جورج لابيكا**، الذي لا يرى في العولمة سوى حركة تدعمها الولايات المتحدة والشركات المتعدّدة الجنسيات، هدفها سحق مواطني العالم بأسره، وخلق نسخ مكرّرة واستهلاكية، ذات نمط استهلاكي عال، يغذي الحركة الرأسمالية الوحشية وفي الوقت نفسه تسعى الحركة إلى تهميش كل من لا يستطيع أن يتماشى مع النظام والخضوع له"[1].
- إن تنامي الأسواق المالية وتنوّع النشاط الاقتصادي وازدياد اللّجوء للاقتراض وإشاعة نمط الاستهلاك، وزيادة الشركات متعدّدة الجنسيات سيتيح لحرية التجارة العالمية، إمكانية انتهاك مصالح المجتمعات النامية وذلك من خلال تهميش مصالحها لمصلحة فئة أو فئات ترتبط مصلحتها الاقتصادية بهذه الشركات، وبزيادة استثماراتها أو نفوذها، حيث تصبح هنالك سيطرة واضحة على الآلة الإنتاجية في تلك المجتمعات.
- تعمل العولمة على تزايد البطالة بجميع أشكالها وأنواعها، لأن التحوّل إلى شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة، سيؤدي إلى جعل الطلب على قوة العمل في ظل حرية التجارة العالمية، أقل بكثير من عرض قوة العمل. وارتفاع أسعار الغذاء المستورد للدول العربية بسبب تحديد التجارة في المواد الغذائية، وإلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز[2].
- وباعتبار أنّ القوى العظمى هي التي تتحكّم في سعر البترول والدولار بما يناسب اقتصادها، وتفرض على البقية الانصياع لقراراتها، وتجعل ما تبتغيه قضاءا وقدرا على الدول النامية، فقد تسبّب ذلك في تدهور أسعار النفط ممّا أدّى إلى تدني مداخيل الدول العربية المنتجة له.

---

[1] بركات محمد مراد، مرجع سابق، ص ص117- 118.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 162.

هذا، وتمثل **الثورة المعلوماتية** أهمّ مظاهر **العولمة** في مجالات الإعلام والمعلومات والاتصالات، والتي برزت بقوة في النصف الثاني من **تسعينيات** القرن العشرين رغم بداياتها التي ارتبطت بالأهداف العسكرية الأمريكية في **الستينيات**. وقد أدّت هذه الثورة الهائلة، إلى كثافة التدفّق الإعلامي والمعلوماتي، عبر الحدود الجغرافية والزمانية والثقافية للدول، لدرجة أنّه لم يعد بمقدور أيّ دولة في العالم أن تمنعه. وجدير بالذكر أنّ ثورة المعلومات والاتّصالات، قد أعادت تعريف مفهوم القوّة، حيث أصبح امتلاك المعلومات وامتلاك التقنيات والأساليب الملائمة للتعامل معها بفاعلية، يمثل عنصرا هاما للقوة والتأثير سواء على مستوى الدول، أو على مستوى الكيانات الأخرى غير الدول. لقد غدا العالم في ظلّ الثورة المعلوماتية "**قرية كونية صغيرة**"، الكلّ يعرف بعضه البعض، ضمن عالم افتراضي كبير، تتحطّم داخله كل الحواجز الاجتماعية والثقافية والنفسيّة وحتى الجنسيّة وتفسح المجال لعدد لا حصر له من العلاقات الافتراضية، التي قضت على الألفة والحميمية داخل الأسر، وجعلت أعدادا هائلة من فئة الشباب والمراهقين مدمنين على الإنترنت ومختلف الوسائط الإلكترونية، ممّا أفضى إلى تحوّل نسق القيم وبالتالي أثّر ذلك على المعتقدات والاتّجاهات وأنماط السلوك الاجتماعي السائدة.

وهكذا، عملت كل من ظاهرتي **العولمة والثورة المعلوماتية**، إلى جانب **التحولات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية**، على تحول **النسق القيمي** في المجتمع الجزائري، حيث تراجعت قيم عديدة مثل **النزاهة والتآزر والحياء والاحترام والأمن والعدل**، وبرزت بالمقابل قيم هجينة مشبعة بالنزعات الفردانية والبراغماتية والانتهازية، مثل قيم **الجشع والظلم والسيطرة والاحتقار والانتهاز**. وهي في مجملها **قيم متناقضة** تعبّر عن مصالح فئات اجتماعية متصارعة داخل مجتمع واحد، بين من يتموقعون في مركز التفاعلات والنشاطات الاجتماعية، ويستحوذون على الثروة والنفوذ والامتيازات، وأولئك المهمشين الذين وجدوا أنفسهم مستبعدين ومقصيين من المشاركة فيها. ويمكن أن نستشعر هذا **التحوّل القيمي** في المجتمع الجزائري، من خلال بعض المؤشّرات الواقعيّة التي تدلّ عليه.

رابعا: مؤشّرات التحوّل القيمي في المجتمع الجزائري:

تتأثّر مختلف أنماط السّلوك والاتّجاهات والتمثّلات الاجتماعية، بنسق القيم في المجتمع، وعليه فإنّ للتحول القيمي انعكاسات يمكن أن نستشعرها، من خلال انتشار بعض الظواهر والمشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة البنيوية والمعيارية، والتي يكون **اختلال النسق القيمي** عاملا أساسيا في تكوينها، حيث يقع التناقض بين القيمة المرغوب فيها والسلوك الذي يفترض أن يعبّر عنها، ونخصّ بالذكر هنا القيم الدينية التي لا تنفكّ عنها القيم الأخلاقية والاجتماعية في المجتمع الجزائري، إذ تمثّل المرجعية الرئيسية في توجيه مختلف أنماط السلوك الاجتماعي، والممارسات والمعتقدات الجمعية، حيث تقوي هذه القيم في نفوس الأفراد "المقدرة على مقاومة عوامل الانحراف والإجرام، وتجعلهم أكثر اعتدالا في حياتهم الاجتماعية"[1].

ومن أهمّ مؤشّرات تحوّل النسق القيمي في المجتمع الجزائري- ورغم تعدّد العوامل وتعقّد الظروف سالفة الذكر- بروز ظواهر **الإجرام والانحراف** بشتى صنوفها وبين مختلف الفئات العمرية، حيث كشف تقرير أعدّته مصالح الأمن عام 2015، أنّ "ما يزيد عن 188.000 **مجرم** متورط في 216.000 **جريمة** بمختلف أنواعها، وتشمل: قرابة 1000 جريمة اقتصادية ومالية، 160.000 جريمة اعتداء على الأفراد والممتلكات، 4485 جريمة سرقة سيارات، حجز 40 طن من المخدرات، 450.000 قرص مهلوس، ونحو 4 كغ بين مادتي الهيروين والكوكايين.. وأزيد من 100 جريمة إلكترونية يتعلق معظمها بالنصب والاحتيال"[2]. والملفت أن المتورطين في هذه الجرائم هم من الموظفين والطلبة والقصّر والنساء، وإن كانت فيما سبق حكرا على البطّالين فحسب. وتفيد ذات المصادر الأمنيّة، أن مختلف الفئات العمرية، متورّطة ضمن هذه الجرائم "8.3% يقل سنهم عن 18

---

[1] نور الدين بوالشرش، **العوامل المسببة للجريمة في الوسط الحضري الجزائري**، أعمال الملتقى الوطني الثالث حول الجريمة في المدن الجزائرية، المنظم يومي 15-16 مارس 2016، منشورات جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف، ديسمبر 2017، ص 56.

[2] الجريمة ارتفعت في الجزائر العاصمة https://www.elkhabar.com/press/article/101362 تاريخ الاطلاع على الموقع: 2018/12/30.

سنة 3.57% ما بين 18 وأقل من 30 سنة، 63.25% ما بين 30-40 سنة، 13% يفوق سنهم 40 سنة"[1].

إنّ تنامي الجريمة واستفحالها في المجتمع الجزائري، لا يرتبط بالعوامل الاقتصادية والمادية فحسب، وإنّما يعدّ مؤشّرا لتراجع عدد من القيم الدينية- الاجتماعية فيه، مثل: **الأمانة، القناعة، النزاهة، الصبر...**، لتحلّ محلها تدريجيا قيم **الجشع والغش والانتهازية**. وأكثر من ذلك ظهرت **الجرائم والانحرافات الجنسية**، التي كانت في وقت مضى قليلة الانتشار، وغير معروفة تماما في بعض المناطق المحافظة كالأرياف، مثل جرائم **الاغتصاب والفسق والدعارة**، والتي تعكس تراجع قيم **الشرف والعفة والحياء والنبل** في المجتمع الجزائري، فقد أصدرت **Knoema*** تقريرها السنوي حول نسب تنامي الجريمة في العالم والذي أظهر أن "عدد حالات الاغتصاب في الجزائر قد بلغ 610 حالة بمعدل 1.5 لكل 100.000 نسمة"[1]. كما أفادت مصادر أمنية جزائرية بأن "عدد جرائم الاغتصاب قد بلغ 192 حالة، إضافة إلى 504 قضية متعلقة بالدعارة عام 2008"[2].علما أن "عدد بيوت الدعارة قد بلغ 800 بيت غير مرخّص له عام 2010، إلى جانب تلك المرخّص لها، وأن 13000 شبكة دعارة تنشط عبر الوطن" [3]. وهي في تزايد مستمرّ.

يدل تفاقم الجريمة الجنسية على تراجع القيم الفضيلة في المجتمع الجزائري، والتي تحول وتمنع المساس بالعرض والشرف، والفظيع في الأمر أن جريمة الاغتصاب هذه قد طالت فئة الأطفال أيضا، والتي ارتبطت بجريمة أخرى مسّتهم بشدّة وهي

---

[1] المرجع السابق.

* تعد **Knoema** المصدر الأكثر شمولا لبيانات صناعة القرار العالمية، والنسب المبينة أعلاه وردت في تقريرها عام 2015.

[1] https://ar.knoema.com/atlas/ Date : 30/12/2018

[2] حوادث الاغتصاب والدعارة تتصدر قوائم الجرائم في الجزائر

تاريخ الاطلاع على الموقع: 2018/12/31 https://www.djazairess.com/author/

[3] 800 بيت دعارة غير شرعي و13ألف شبكة دعارة تنشط عبر الوطن

تاريخ الاطلاع على الموقع: 2018/12/31 https://www.djazairess.com

الاختطاف، وبهذا الخصوص أظهرت **Knoema** في تقريرها عام 2015،أن عدد حالات الاختطاف قد بلغ 517 حالة بمعدل 1.3 حالة لكل 100.000 نسمة، وتعدّ جريمة اختطاف الأطفال وحدها مؤشرا هامّا عن تراجع قيم **الرأفة والرحمة**.

كما تظهر حالات **العنف ضد الأصول**، تراجعا كبيرا لقيم **الطاعة والاحترام والمحبة** في الأسرة الجزائرية، فقد عالجت مصالح الدرك الوطني "6664 قضية متعلقة بهذه الظاهرة عام 2007، منها 87 قضية **ضرب وجرح** خلال السداسي الأول من العام ذاته"[1].هذا بالإضافة إلى ظاهرة مروعة أخرى عرفت تناميا مهولا في العقود الأخيرة، وهي **تخلص الأبناء من آبائهم** وإيداعهم دور **المسنين**، بعد أن كانت **السلطة الأبوية** تمارس تأثيرها وتعلن هيبتها حتى سنّ الشيخوخة، وتمتدّ لكلّ أفراد العائلة، حيث تفرض القيم والتعاليم الدينية والعادات الجمعية **طاعة الوالدين واحترامهما والإحسان** إليهما، فقد قرن الله تعالى رضاه برضاهما، وجعل شكره موصولا بشكرهما، كما نهى عن الإساءة إليهما وإن كان بالتأفّف. وحسب الإحصاءات الرسمية لوزارة التضامن، تحصي الجزائر نحو 36 مركزا لإيواء المسنين والعجزة عبر مختلف مدنها، 30 منها تسيرها الحكومة، والبقية تسير بالتنسيق مع الجمعيات الخيرية، ويبلغ عدد المقيمين بها 1673 مسنّا حسب الثلاثي الأوّل من عام 2018"[2]. والمؤلم في الوضع، أن ثمّة من يودعهم أبناؤهم في هذه المراكز دون معاودة زيارتهم، أو تفقّدهم مرة أخرى.

أمّا عن قيم **المواطنة والانتماء والاعتزاز بالوطن**، فقد كانت التحوّلات الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية وما انجر عنها، كفيلة بتراجعها، وتعدّ ظاهرة **الهجرة غير الشرعية** أو "**الحرقة**" مؤشرا لها، حيث أصبح الشباب العاطل عن العمل ينشدون الهجرة إلى مجتمعات أخرى غير إسلامية، ويطمحون لتغيير جنسياتهم والزواج بالأجنبيات، وإن تمّ كلّ ذلك بطريقة غير شرعية، وقد يتحمّلون صور الإساءة والذلّ والإهانة في تلك المجتمعات على البقاء في مجتمعهم الأصلي، وأكثر من ذلك قد يفضّلون

---

[1]العنف ضد الأصول في المجتمع الجزائري: انحراف وطمع وانتقام يزلزل البيوت / تاريخ الاطلاع على الموقع: 02/ 01/ 2019https://www.djazaress.com/elmassa

[2]أحمد مروان، الجزائر.. هل تردع القوانين تخلي الأبناء على الآباء؟ تاريخ الاطلاع على الموقع: 03/01/2019https://www.aljazeera.net

المخاطرة والموت في عرض البحر، لا لشيء إلا للتخلّص من كلّ الروابط التي تجمعهم بهذا الوطن، الذي أصبح **لا يطاق** في نظرهم. وحول هذه الظاهرة الغريبة "أصدرت **الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان** إحصاءها السنوي، فيما يخصّ **الهجرة غير الشرعية في الجزائر** عبر البحر الأبيض المتوسط، أكّدت في بيان لها استنادا إلى إحصائيات قيادة حرس السواحل التّابعة للقوّات البحرية الجزائرية، في الفترة ما بين 01 جانفي و31 ديسمبر 2017، أنّه تمّ إحباط محاولات هجرة غير شرعية لـــ 3109 **حراقا**، من بينهم 186 من النساء و480 من القصر. ورغم خطورة هذه الإحصائيات، إلّا أنّها لا تعبّر عن العدد الحقيقي للمهاجرين غير الشرعيين أو الحرّاقة، والذين يفوق عددهم سنويا 17500 ممّن نجحوا في الهجرة إلى الشواطئ الإسبانية والإيطالية، ثم توزعوا منها نحو مختلف الدول الأوروبية، كما أنّ هنالك **عشرات المفقودين** والذين غرقوا في البحر"[1].

هذا، ويمكن أن نستشعر تراجع قيم **المواطنة والتآخي والتعاضد** بمؤشر آخر أشدّ خطورة، يتجسد في ظاهرة **الإرهاب**، حيث كشفت مصالح الأمن المكلّفة بمكافحة الإرهاب في الجزائر، أنّ عدد الإرهابيين الناشطين حاليا قد بلغ 304 **إرهابيا** عام 2015، من بينهم 248 ينشطون في منطقة القبائل والولايات المجاورة لها"[2]. ويتجلّى خطر هذه التنظيمات الإرهابية في المساس بأمن واستقرار المجتمع، وتهديم وتخريب منشآته ومؤسّساته وتحريض شبابه وبخاصة **الفقراء** منهم على العنف والإجرام، وحثّهم على الانضمام إلى صفوفهم، لمحاربة مجتمعهم بوصفه كافرا وفاسدا وظالما، لا يحكم بما أنزل الله، وبذا تعمل هذه الجماعات على تشويه التعاليم والمفاهيم والقيم الدينية، بما يخدم مصالحها وخططها التدميرية ضد سلطة الدولة.

ومع اتساع رقعة **الفقر** في المجتمع الجزائري، والمترتب عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية السالف ذكرها، أفادت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق

---

[1] عدد قياسي للحراقة في2017/https://www.elkhabar.com/press/category/27/
تاريخ الاطلاع على الموقع: 2018/12/31 (بتصرف).

[2] خطير: تقرير أمني يكشف.. هذا عدد الإرهابيين في الجزائر من بينهم 73 عنصرا ينتمون لجند الخلافة/https://ar.webmanagercenter.com
تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/01/03.

الإنسان أن "**ربع الجزائريين** يعيشون تحت خطّ الفقر"[1]. وهذا استنادا لمعيار الدخل الفردي الذي وضعه **البنك الدولي** حيث يعتبر فقيرا كل فرد يقلّ دخله اليومي عن **دولار ونصف** ويبلغ عدد الجزائريين الذين يمثّلون هذه الفئة الاجتماعية "**5 ملايين** فردا"[2]. إنّ المشكلة في تقديرنا لا ترتبط بالعوامل الاقتصادية والماديّة التي عليها المجتمع الجزائري، بقدر ما ترتبط بثقافته التي عرفت تحوّلا، على مستوى نسق القيم المحوري، وأنّ تنامي الفقر في المجتمع الجزائري بهذا الشكل، إنّما يعبّر عن تراجع **قيمة التضامن** فيه، وبالتالي ضعف الضمير الجمعي ووهن الروابط الاجتماعية التي تفضي إلى التعاون والتآزر، فالفقير كان يجد العون والدعم المادي والحماية الاجتماعية، داخل جماعته القرابية أو جيرانه، ولكن النزوع الاجتماعي نحو الفردانية والاستقلالية والانتهازية، أضعف هذا الوازع. ومن مؤشّرات تراجع قيم **التعاون والتضامن** الاجتماعيين، تنامي ظاهرة **التسوّل** في الشوارع حيث "بلغ عدد المتسولين في الجزائر **11269 متسوّلا**" [3]، والأدهى من ذلك، بروز أنماط لهذه الظاهرة في الجزائر، منها: **تسول الدعارة** والمنتشر خاصة بين المطلّقات، وكذلك **التسوّل بالأطفال.**

لقد أثّرت التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على تحوّل نسق القيم في المجتمع الجزائري، وهو ما يتّضح من خلال بعض **المؤشرات الاجتماعية** التي تمّ عرضها والتي تظهر تراجع العديد من القيم التي مثلت في فترات تاريخية سابقة، أساس التفاعل والتماسك والتكامل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات الاجتماعية في المجتمع الجزائري تماما كقيم **الطاعة والاحترام والشرف والنزاهة..**، وهو ما أفضى إلى تشكّل أنماط سلوكية غريبة عن ثقافة المجتمع، تعكس مدى التحوّل البنيوي الذي خبره.

حيث أدّت كل تلك التحوّلات إلى بروز **القيم المادية والبراغماتية**، التي أفرزت سلوك الجشع والانتهاز والسيطرة لدى البعض، فيما وجّهت سلوك البعض الآخر

---

[1] عبد الحميد بن محمد، ربع الجزائريين فقراء https://www.aljazeera.net/ تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/01/03.

[2] عبد الحميد بن محمد، خبراء يحذرون من اتساع رقعة الفقر في الجزائر https://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/01/03.

[3] ياسين بودهان، الجزائر.. **ارتفاع مقلق للتسول في رمضان** https://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/01/03.

(الهامشي) إلى الانعزال والانسحاب والهروب. وهكذا، وبتحول نسق القيم في المجتمع الجزائري، طفت العديد من المشكلات الاجتماعية المعيارية، التي لم يكن لها وجود زمن هيمنة نسق القيم التقليدي، والذي كان قائما على **مصلحة الجماعة**، حيث تتجسّد معاني التضامن والتعاون والتآخي والاحتواء الاجتماعي بين كل الأفراد، وأنّ شرف الفرد هو من شرف الجماعة، وأنّ الاعتداء على الفرد هو اعتداء على الجماعة، وأنّ احترام الكبير والرأفة بالصغير، من القيم الدينية المتأصّلة في الثقافة الجزائرية.

والملاحظ، أنّه بتراجع القيم المرتبطة بالأرض كالإخلاص والشرف والرعاية والصبر، تراجعت القيم المرتبطة بالمجتمع تباعا، فقد انعكس ضعف العلاقة والتعلّق بالأرض، بفعل ظواهر التصنيع والعولمة وكلّ التحوّلات الاقتصادية والسياسية والإعلامية التي عرفتها الجزائر كجزء من هذا العالم، على ضعف ووهن العلاقات الاجتماعية، تماما كفتور علاقة الأبناء بآبائهم، فالأرض هي الصورة الرمزية للأمّ، فحبّها وتقديسها ورعايتها هو تمثيل لذلك الحبّ والقدسية الذين تحظى بهما الأمّ. وما انتشار الانحرافات والجرائم الجنسية وتنامي التنظيمات الإرهابية وعقوق الوالدين وكل صور العنف المتفشية في المجتمع، إلا مؤشرات على التحول القيمي في المجتمع الجزائري.

خـــاتمة:

مما تقدّم عرضه، نستشفّ أنّ مسار التحوّل الاجتماعي في المجتمع الجزائري قد أخذ مسارا نحو التراجع والتخلّف، في كثير من الأنساق، على رأسها النسق الثقافي بما فيه القيمي، حيث كان التحول جزئيا شمل عناصر الثقافة المادية بشكل ملفت، مثل: النمو المؤسّساتي والتكنولوجي، تماشيا ومتطلّبات الانفتاح على اقتصاد السوق والثورة المعلوماتية الهائلة، والتي أدّت بدورها إلى توليد قيم مادية نفعية، عملت على تغيير أنماط السلوك الاستهلاكي وتكوين الممارسات والعلاقات الاجتماعية، التي تميل إلى الفردنة وبذا تراجعت عديد القيم التي تعبّر عن أصالة المجتمع الجزائري ونبله، وأضحى مماثلا لمجتمعات أخرى لم تعرف هذه القيم خلال سيرورتها التاريخية، مثل الحياء والشرف والعفة...، والتي تنبع من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف المرجعية الأساسية لكلّ أشكال السلوك والفعل والممارسة في المجتمع الجزائري. ويتطلّب تدارك هذا التحول القيمي والأخلاقي، إعادة تشكيل اتّجاهات ومعتقدات الأفراد، من خلال مؤسّسات التنشئة

الاجتماعية على رأسها الأسرة، التي يفترض بها نقل ثقافة المجتمع إلى النشء وبخاصة قيمه السامية، الموجّهة لأساليب التفكير السليم والسلوك الاجتماعي القويم، والنماذج التربوية الدينية والتاريخية الصالحة (الأسوة الحسنة) حتى نحقّق تحويلا إيجابيا وبناء لنسق القيم، بما يحقّق تقدّم المجتمع وازدهاره.

المراجع:

1-ابن منظور، **لسان العرب (الجزء الثاني)**، دار صادر- بيروت، ط1، 1997

2-إبراهيم مدكور وآخرون، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة 1975

3-إبراهيم بن ناصر الناصر، **العولمة مقاومة واستثمار** Islamport.com/w/amm/web/135/4070.htm

4-أحمد بن نعمان، **نفسية الشعب الجزائري (دراسات علمية في الأنثروبولوجيا النفسية)**، شركة دار الأمة- الجزائر، ط2، 1997

5-أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مؤسسة عبد الحميد بن باديس- قسنطينة، (د.ت)

6-أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي- فرنسي- عربي)**، مكتبة لبنان- بيروت، ط2، 1982

7- أحمدالنكلاوي، **التغير والبناء الاجتماعي**، مكتبة القاهرة الحديثة- القاهرة، 1968

8-السيد علي شتا، **علم الاجتماع**، المكتبة المصرية- الإسكندرية، 2001

9-بركات محمد مراد، **ظاهرة العولمة: رؤية نقدية**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- الدوحة ط2 2002

10-جوردن مارشال، **موسوعة علم الاجتماع (المجلد الأول)**، ترجمة: أحمد عبد الله زايد وآخرون المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، ط1، 2000

11- جون سكوت، **علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية**، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر- بيروت، ط1، 2009

12- سليمان بن صالح الخراشي، **العولمة**، دار بلنسية للنشر والتوزيع- الرياض، ط1، 1420

13-سهيل حسين الفتلاوي، **العولمة وآثارها في الوطن العربي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع- عمان ط2، 2011

14-عبد الرحيم العطري، **احتمالات التحول القيمي: صيغ التفاوض والترميق (البريكولاج)** مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث- الرباط، 2015

15-عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، دار صادر- بيروت، ط2، 2009

16- محمد أحمد بيومي، **المجتمع والثقافة والشخصية (دراسة في علم الاجتماع الثقافي)**، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، 1986

17-عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة (المفاهيم والإشكاليات...من الحداثة إلى العولمة)** مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ط1، 2006

18-محمد طلعت عيسى، **دراسات في التخطيط الاجتماعي**، مكتبة القاهرة الحديثة- القاهرة، 1971

19-مصلح الصالح، **الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي- عربي)**، دار عالم الكتب- الرياض، ط1، 1999

20-نور الدين بوالشرش، **العوامل المسببة للجريمة في الوسط الحضري الجزائري**، أعمال الملتقى الوطني الثالث حول الجريمة في المدن الجزائرية، المنظم يومي 15- 16 مارس 2016 منشورات جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف، ديسمبر 2017

21-Guy Rocher, **Introduction a La Sociologie Générale : Le Changement Sociale**, Tome 3, Editions H.M.H, Paris, 1968.

22-https://www.elkhabar.com/press/article/101362
23-https://ar.knoema.com/atlas/
24-https://www.djazairess.com
25-https://ar.webmanagercenter.com/
26-https://www.aljazeera.net

ديناميكية الأسرة والتحولات المجتمعية في الجزائر

د أحمد عبد الحكيم بن بعطوش*

مقدمة:

عندما يضع الباحث في السوسيولوجيا موضوع دينامية الأسرة وتغيرها بين حسّه المنهجي وادراكه المعرفي، وجب عليه حينئذ استحضار كل أدوات وعي الذات والاستعانة بأدوات السوسيولوجيا لتفكيك المتغيرات البنائية والوظيفية للأسرة الجزائرية ولتحليل وتفسير الصلة التفاعلية لعملية الحراك بين الأسرة والتحول المجتمعي، من خلال مؤشرات التقليد والتجديد وعملية التثاقف.

وعليه فإن الأسرة الجزائرية بكل عناصرها ومكوناتها تفاعلت وتأثرت بعوامل التحديث الناتجة عن التطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية وواجهت كتلة من التحديات المجتمعية التي تضيق على موضع الأسرة الجزائرية وتتسبب في تغير المنظومة القيمية المجتمعية وتهدد بحدوث خلل وظيفي بفعل عدم الاتساق البنائي والوظيفي داخل الأسرة الجزائرية، مما يتطلب عليها التفاعل مع عوامل التغيير والتطورات الراهنة والتكيف بما يتسق وينسجم وخصوصياتها الثقافية والاجتماعية وحتى الاقتصادية ومحيطها الخارجي.

الأمر الذي يتطلب فهما بنائيا وإدراكا وظيفيا للأسرة الجزائرية من خلال خصائصها الريفية والحضرية

* أستاذ محاضر (أ) علم الاجتماع. عميد كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. جامعة باتنة 1.

أولا– ماهية الأسرة الجزائرية:

الأسرة الجزائرية، مجال دينامي له خصائص محددة، ونطاق تغير بنائي على مستوى عناصر البناء الاجتماعي، كحجم الأسرة ونوعها وشكلها، وكذا على مستوى المتغيرات الوظيفية من خلال تنافسية الأدوار وطبيعة العلاقات القرابية والمهن وكذا القيم الاجتماعية.

لذلك فقد اشتغل على الأسرة الجزائرية عدد من الباحثين الجزائريين وغيرهم حيث استخرجوا تعريفات عديدة تشترك في الكثير من المقومات والوظائف وتختلف في القليل من الخصائص، في حين اتفقوا على أنها تمثل الخلية المركزية للمجتمع الجزائري، وهي أسرة بطريركية غير منقسمة حيث تعتبر أصغر وحدة اجتماعية من حيث العدد يحتضنها المجتمع الجزائري، وفي بداية الثمانينات اشتغل عليها الأستاذ **مصطفى بوتفنوشت** " وهي أسرة كبيرة أو عائلة ممتدة، أو مجموعة أسر زواجيه يعيشون معا تحت سقف واحد (الدار الكبيرة) عند الحضر و(الخيمة الكبيرة) عند البدو وتضم من 20 إلى 60 شخص أو أكثر يعيشون في تجمع"[1]، إذن فالأسرة الجزائرية هي أسرة كبيرة تضم من ثلاثة إلى أربعة أجيال وهي أسرة ممتدة تتميز بوحدة السكن تكون تحت سلطة شخص واحد أي أن السلطة بطريركية، فالأب هو القائد الروحي والمادي للجماعة العائلية فبيده السلطة المادية والروحية، وهو من يورثها لابنه الأكبر من أجل الحفاظ على عدم تقسيم الملكية العائلية في حين يرى **عدي الهواري** بأنها "تمتاز وتتكون من مجموعات نووية متعددة والتي تشغل سقفا واحدا علما بان هذه المجموعات تتكون هي الأخرى من أجيال مختلفة وهو ما يميزها كذلك"[2]، ويقول **بيير بورديو Pierre Bourdieux** بصدد ذلك "الأسرة الممتدة هي الخلية الاجتماعية الأساسية، وهي النموذج الذي على صورته تنتظم البنيات الاجتماعية لا تقتصر على جماعة الأزواج أولادهم, ولكنها تضم أيضا كل الأقارب التابعيين للنسب الأبوي"[3]، أما **العيد دبزي وروبير ديكلوتر ROBERT DESCLOITRE** فيعرفان العائلة

[1]-Moustafa Boutefnoucht; **la famille algérienne évolution et caractéristique récentes**, 2eme éditions .s.n.e.d, alger.1982.p38.
[2]- LAHOUARI ADDI; **les mutations de la société algérienne- famille et lien social dans l'Algérie contemporaine**, la découverte, paris, France, 1999, p 39.
[3]- PIERRE BOURDIEU; sociologie de l'Algérie, collection qui sais-je ?, puff, paris, France, 1974, p12.

الجزائرية على أنها "جماعة منزلية تدعى العائلة مكونة من الأقارب القربين الذين يشكلون وحده اجتماعية اقتصادية قائمة على علاقات الالتزام من تبعية وقانون"[1]، لذلك فإن الأسرة الجزائرية هي تلك الأسرة الكبيرة الواسعة (العائلة) التي تضم عدة أسر زواجية في دار واحدة، كما أنها تعتبر أسرة بطريقية بالدرجة الأولى، والسلطة تكون فيها للأب حيث أن الأب والجد هما المسؤولان الرئيسيان على الجماعة العائلية، حيث ينظم فيها أمور تسيير شؤون الأسرة، وله مرتبة تسمح له بالمحافظة على تماسك الجماعة المنزلية باعتباره حارس القيم الموروثة عن الأجداد، يكون فيها النسب ذكوري والانتماء أبوي، بينما انتماء المرأة يبقى لأبيها، والعائلة الجزائرية هي عائلة ليست منقسمة، بل إن الدار الكبيرة يسكنها عدة أجيال من الأبناء، كما أن الفرد يحس بنفسه مندمجا في العائلة التي تمثل له الجماعة الابتدائية حيث تكون فيها العلاقات متماسكة في كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأصولية والدينية.

إن وجود واستمرار العائلة الجزائرية مرتبط بشكل أساسي بكون أفراد العائلة يعيشون ويعملون معا ويشكلون وحدة اقتصادية واحدة تتمثل في الريف بالعشيرة أو القبيلة أما في الحضر فتتمثل بواسطة العائلة الممتدة، إلا انه بفعل التطورات الحاصلة فقد حدثت العديد من التغيرات في المجتمع أدت بتطور العائلة الجزائرية تدريجيا باتجاه الأسرة النووية، حيث يستقل الزوج والزوجة وأولادهما بمنزل خاص بهم، إلا أن تطور العائلة الجزائرية نحو العائلة النووية كان بتأثير سببين يكادان يكونا رئيسيين وهما: الاستعمار وحركة التحديث والتصنيع لأن الاستعمار عمد إلى تفكيك النسيج الاقتصادي التقليدي واستبدال المنظومة القيمة والعلائقية في الريف الجزائري, فقد تم القضاء تدريجيا على التنظيم القبلي واستبداله بالتنظيم العائلي البسيط، وكذلك فقد تم " نقل الفاعلين بشكل سريع وعنيف من نمط الحياة الجماعية القائمة على الوحدة العشائرية ذات التضامن القرابي إلى الجماعات الاصطناعية القائمة على الفردانية"[2]، وأدى ذلك إلى تفكيك البنية الاجتماعية

---

[1]- ROBERT DESCLOITRE, LAID DEBZI; **Système de parenté et structure familiales en Algérie,** Annuaire de l'Afrique du nord, Paris, CNRS, 1963, p29.

[2] محمد نجيب بوطالب: **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 2002، ص 101

التقليدية وكذا إضعاف الروح الجماعية والعلاقات العائلية وبهذا انتقلت السلطة من حكم شيخ القبيلة إلى نظام أبوي عائلي.

من هنا بدأت تنتشر الأسرة النووية بصورة تدريجية داخل المجتمع الجزائري، وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للتفكك الذي تعرضت له البنية العائلية التقليدية برز في المجتمع الجزائري بناء عائلي له بعض مميزات البناء القديم، وهي الانقسام ووحدة الملكية وكذا استمرار السلطة الأبوية والغزو العائلي الموسع القائم على الخط الأبوي، أما فيما يخص السبب الثاني فنتيجة للتحديث والتقدم التكنولوجي على عدة مستويات وانتشار التصنيع والتعليم وما تبعه من اتساع في المدن وظهور الطبقة المتوسطة انتشار الوظائف البيروقراطية، وإمكانية الحصول على العمل الخاص وإنشاء المنزل مستقل مما يعني الاستقلالية المالية والاقتصادية عن العائلة الكبيرة.

هكذا ظهرت إلى الوجود الأسرة الحديثة أو الأسرة الزواجية، التي تتكون من الأب والأم والأطفال والسلطة في هذه الحالة غير محددة تبعا للأدوار الحديثة المنقسمة بينهم نتيجة للتعاون الذي يحدث بين الأب والأم بعدما كانت هذه الأخيرة ضعيفة السلطة لها وكانت مسؤولياتها محدودة في العمل داخل البيت وتربية الأطفال ورعاية أفراد الأسرة بما فيها الأقرباء والكبار، أما دورها في الأسرة الحديثة فقد تغير، حيث أصبحت تمارس كل نشاطات الأسرة داخل البيت وخارجه، حيث يتفق الجميع على أن تحديد أولويات الأبوين هو خط فاصل ما بين الأداء العادي والأداء المتميز، وليس هناك اختلاف في وجهات النظر حول أهمية هذه الفكرة من حيث المبدأ لدى غالبية أفراد مجتمعاتنا، إلا أن عالم التطبيق وميدان السلوك يشهد تباينا ملحوظا في كيفية تطبيق هذه الأولويات ومراعاتها عمليا[1] .

بالرغم من تحول الأسرة الجزائرية من الطابع التقليدي إلى الطابع العصري الحديث إلا أن تماسكها وتشابكها بروابط القرابة والتضامن العائلي لازال لم يتغير وبقي مثلما كان عليه في الكثير من الجوانب "وأصبحت بذلك الأسرة المُحافِظَة الوحيدة لأصالة المجموعة

[1]– مريم عبد الله النعيمي: **المملكة الأسرية**، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2005، ص 72.

بحيث حافظت كذلك على الانسجام ولكن الإكثار من المُحافَظَة هذا، أدى بها إلى أن تصبح مُحافِظَة مما أثر سلبا على قدراتها في التغيير"[1]، لكن التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية ليست على مستوى واتجاه واحد وإنما تختلف من قطر إلى قطر ومن منطقة إلى أخرى، ومع هذا فإن الأسرة تتشابه من حيث أصولها وتكوينها؛ إذ تستمد ثقافتها من التراث العربي الإسلامي، لذلك نجد سمات مشتركة للأسرة الجزائرية في العاصمة وفي الأوراس وفي الهضاب وفي جرجرة وفي الصحراء وغيرها من مناطق القطر الجزائري.

وعليه تعد الأسرة النووية الحديثة هي الشكل السائد في المجتمع الجزائري في الوقت الراهن، بينما يتضاءل عدد الأسر الممتدة التقليدية كلما اتجهنا من الريف إلى المدينة والنسب عن طريق الأب والعلاقة فيها حتى وقت قريب لازالت في كثير من المناطق تتميز بالعصبية القبلية والتي أخذت حدتها تضعف تدريجيا، في حين تغيرت أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية، وأصبحت مؤسسات أخرى خارج نطاق الأسرة تقوم بجزء منها، وبالرغم من أن معظم المؤشرات التي جاءت في العديد من الدراسات والتي أشارت إلى أن الأسرة الجزائرية قد تغيرت بنائيا ووظيفيا تحت ظروف الاستعمار التحضر والتصنيع وغيرها إلا أن الأسرة الجزائرية النووية الحديثة لا تزال مرتبطة عاطفيا واقتصاديا واجتماعيا بالأسرة التقليدية الأصيلة وإن استقلت عنها في السكن، لأنه من الصعب أن نعتبر الأسرة الجزائرية النووية الحديثة أسرة مستقلة كل الاستقلال.

لكن ونتيجة للصراع القيمي الذي تتعرض له الأسرة الجزائرية والذي بدأ يتسع مجاله مع التطورات التقنية ووسائل الإعلام والاتصال، فإن الأسرة الجزائرية متجهة اليوم للعيش في أزمات حقيقية على مستوى الصراع القيمي مقابل تدني نوعية التعليم وازدياد متطلبات الحياة اليومية مع ضعف القدرات المادية على تلبيتها، فضلا عما ينتظر المرأة من تعقيدات وأدوار جديدة سواء داخل مجال الأسرة أو خارجه، "وعلى وجه الإجمال فإن التحديث يتخذ عبر سيرورة التمايز صورة انتقال من مجتمع بسيط متجانس واجتماعي إلى

---

[1]– رشيد حمدوش : **مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة– امتدادية أم قطيعة**– دار هومه، الجزائر 2009، ص 270.

مجتمع متباين ومتعدد على كافة المستويات"[1]، حيث لعبت العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية دورا واضحا في تغير النسق والبناء العائلي في الجزائر.

حيث كان حراك الأسرة الجزائرية في تطورها البنائي ومتغيراتها الوظيفية وعلى مستوى نوعين من الأسر: الأسرة الريفية والأسرة الحضرية.

1- **خصائص الأسرة الريفية الجزائرية:**

إن الأسرة الريفية هي الوحدة الاجتماعية التي يمارس فيها الفرد نشاطاته الفلاحية فإنها تعتبر الأساس في تحليل نشاطات الأفراد من حيث (الدخل – الاستهلاك – الإدخار) والأساس في تقدير احتياجات المجتمع من السكن والسلع الأسرية، بالإضافة إلى أنها تعمل على توضيح خصائص المجتمع من خلال تطورها (أعداد – خصائص)، "و بيان الأسباب التي تؤدي الى زيادة حجم الأسر(الخصوبة – التعليم – الزواج المبكر – الدخل – العادات و التقاليد – السكن ...)"[2]، كما أنها تبين الآثار المترتبة على زيادة حجم الأسرة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية.

استنادا الى أهمية التناول السوسيو-أنثروبولوجي لخصائص الأسرة الريفية وبنيتها الاجتماعية باعتبارها تختلف عن باقي أنماط الأسر الأخرى في العديد من السمات والخصائص كالتفاوت من حيث الحجم في الأسرة الريفية والذي له مظهران: عدد الأفراد الذين يعيشون في وقت واحد معا في الدار الواحدة، وسعة هذه الدار، حيث أن حجم عدد الأفراد يتوقف على عامل الزمن، فإذا ظل رب الأسرة الريفية على قيد الحياة زمنا طويلا فيزداد عدد الأفراد نتيجة لزواج الأبناء والأحفاد، وتتحكم في هذه الزيادة نسب الخصوبة وتعدد الزوجات، حيث تعتبر الأسرة الممتدة من أهم السمات العامة التي تميز المجتمع الريفي وان الوحدة القرابية "تتضامن في إشباع الحاجات الاجتماعية لأعضائها فيما يتعلق

---

[1]- محمد سبيلا : **في تحولات المجتمع المغربي**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2010، ص 97

[2]- ريما سويد، محمد ويحا، وضاح الركاد: **أنماط الأسر وتطورها**، دون دار نشر، دمشق، سوريا، 2007 ص 03.

بمظاهر التكافل أو التضامن الاقتصادي أو فيما يتعلق بخضوعها لسلطة معينة تجبر أعضاءها على الخضوع للقيم والمعايير، أو فيما يتعلق بحقوق الوراثة وحقوق استغلال عناصر الثروة "[1].

كما تتعدى حدود الوحدة القرابية العلاقة التي تقوم بين الزوج والزوجة وأبنائهما و"يشمل عددا من الأجيال ينحدرون من سلف معين مشترك يعتبر هو المؤسس أو الجد الأكبر للأسرة، كما يعتبر رمزا لتماسكها وتضامنها ووحدتها"[2]، وطبيعي أنه كلما زاد عدد أعضاء الأسرة الريفية ازدادت سعة الدار من حيث عدد الغرف والمساحة الكلية لأن الدار لا يقيم فيها الفرد وحده بل يشاركه الحيوان، ونظرا لارتباط كلمة الدار بالأسرة الريفية فإن الريفيين يشيرون إلى أن حجم الدار مرتبطا بمركز العائلة الاقتصادي وكثرة أعضائها و"باب الدار إذا ظل مفتوحا يدل على كبر حجم العائلة لكثر الداخلين والخارجين، كما أنه يدل على نزعة الضيافة والكرم التي تميز العائلة، ولهذا كان غلق الباب من المثالب التي تذكر للعائلة في حالات الخلاف أو التفاخر"[3]، فالكرم يعتبر من الخصائص الأساسية للأسرة الريفية التي يتوارثها الأجيال فالكرم في الريف هي ظاهرة طبيعية، "فالنازل فيه من غير القرية لا يستطيع أن يعيش إذا لم يقابل بمثل هذا الكرم"[4].

في حين يعتمد مركز الأسرة الريفية ودورها على الحجم والتضامن الداخلي والتعاون الخارجي والسلطة في القرية، فكلما كان حجم الأسرة كبيرا وتضامنها الداخلي كامل تظهر قدرا كبيرا من المساعدة والتعاون مع الأسر الأخرى، لأن التعاون يعتبر من الخصائص المميزة للريفيين وذلك لما تمليه عليهم طبيعة عملهم الفلاحي حيث لا يستطيع الفرد الريفي أن يؤدي كافة أعماله بمفرده دون مساعدة الغير، وكان لكبار السن سلطة

---

[1]– محمد عبده محجوب، فاتن محمد شريف: **الثقافة والمجتمع البدوي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية مصر، 2006، ص 213.

[2]– محمد عبده محجوب. أنثروبولوجيا المجتمعات البدوية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1977 ص 149.

[3]– محمد عاطف غيث: **دراسات في علم الاجتماع القروي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دون سنة نشر، ص 110.

[4]– عبد المنعم بدر: **مجتمعنا الريفي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1973، ص 150

ملحوظة ووزن اجتماعي كبير في الريف، لأن السلطة في الأسرة الريفية هي سلطة أبوية ومظهرها قوي وواضح، "وقد تبين أن هذا المظهر المطلق للسلطة لا يتفق مع حقيقة نفوذ الأب في الأسرة فقد ظهر أن للمرأة الريفية نفوذ لا بأس به على أفراد أسرتها قد لا يوحي بها مظهر سلطة الأب المطلقة[1]. "

فالحياة الاجتماعية للفرد في الريف الجزائري تعتمد على التدريب الاجتماعي والعادات والتقاليد وطرق العمل والزواج وغير ذلك، لأن الأسرة الريفية تتمسك بامتثالها للتقاليد القديمة التي تتوارثها الأجيال المتعاقبة وهذا ما يصطلح عليه بعصبية التقاليد، "وهو التعصب للعادات والتقاليد المتوارثة وشدة التمسك بها أي أنها جزء لا يتجزأ من حياة المجتمع ولو أدى ذلك إلى الحروب وإراقة الدماء"[2] ، أما نمط الزواج السائد في الأسرة الريفية هو الزواج المبكر الذي يكتسي قيمة ثقافية واجتماعية وذلك لارتباطه بالعادات والتقاليد الموروثة لديهم كما يضفي مكانة اجتماعية عليهم، ويعتبر مصدرا اقتصاديا لزيادة الدخل بالزيادة في الإنجاب الذي بدوره منبع للتباهي والتفاخر والعزة.

أما النسق القرابي فإنه يقوم على قواعد حددها العرف والدين، الذي يكون فيه خط النسب للأب مع الاعتراف بالقرابة من ناحية الأم، والزواج في الغالب يكون داخلي أي زواج قرابي، أما مصطلحات القرابة فهي تصف درجات القرابة المختلفة أو نظرة الاحترام والتشابه لذلك فالأبعاد القرابية تشكل غالبية العلاقات الاجتماعية، كما ترتبط القرابة بمسالة هامة هي مسألة الوراثة التي تعد مهمة جدا في نظر الأسرة الريفية لأنها ترتبط بوراثة الأرض، والتي بدورها- الأرض- تلعب دورا كبيرا في تكوين الأسرة الريفية التي من خصائصها الارتباط بالأرض، وذلك للتعلق العاطفي الشديد لأفراد الأسرة الريفية بها و"إعطائها أهمية عظمى لما تمثلهم لديهم من مصدر الرزق والإعاشة، وتأمين

---

[1]- علي فؤاد أحمد: **علم الاجتماع الريفي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981، ص 135.

[2]- محمد الخطيب: **المجتمع البدوي**، دار علاء الدين للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، سوريا، 2008، ص 90.

للمستقبل، كما تضفي عليهم المكانة الاجتماعية، ويعتبر إهمال الأرض أو بيعها خروجا عن العرف السائد والقيم الريفي الموروثة"[1] .

نستنتج من هذا التناول لخصائص الأسرة الريفية وما يميزها عن باقي الأنماط الأسرية الأخرى أنها تصب كلها في دينامية التوازن الأسري والمحافظة عليه.

2- خصائص الأسرة الحضرية الجزائرية:

تتميز الأسرة الحضرية بأنها "وحدة بسيطة تتكون من أب وأم وأطفال في غالب الأحيان، وتبعا لذلك ضعفت العلاقات نوعا ما بين الأفراد المباشرين، وبين الأقارب البعيدين نتيجة المطالب المادية والضغوط الثقافية المعقدة التي تستنفذ جهود الأفراد وتملأ وقتهم وتشغل تفكيرهم"[2].

ونتيجة للظروف المادية والحياة الاجتماعية اليومية للمدينة وأسلوبها الحضري، نجد أن الأسرة الحضرية الجزائرية هي وحدة اجتماعية بسيطة، تضعف العلاقات القرابية فيها بسبب ضغوط متغيرات الوسط المجتمعي، وأسلوب الحياة الحضرية، وتزيد أهمية العلاقات الأسرية بالنسبة للأسرة الصغيرة.

والأسرة الجزائرية تخضع لنفس الظروف التي تمر بها الأسرة في العالم الثالث عامة والعالم العربي خاصة، وإن كان الفرد يخضع لمختلف العادات والقواعد، ويتمسك بالعلاقات القرابية، بينما اليوم أصبحت الأسرة الحضرية غير ذلك، حيث يؤكد ج . بلانديه **G.BLANDIER** في كتاباته حول الأسرة الإفريقية في المدينة، أنه "عندما تدخل الأسرة في المدينة تتحرر من الضغوط وتتغير العلاقات القرابية، فتسمح المدينة لأفرادها بالتخلي عن الالتزامات والضغوطات والضوابط التقليدية وتسمح لها بالاختيار[3]."

---

[1]- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث مصر، 2006، ص 87

[2]- محمود حسن: **الأسرة ومشكلاتها**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981. ، ص13.

[3] -.MARIE-JOELLE GUILAUME: **La famille, Lieu de vie**, Bayard édition, Paris, 1996, P86.

لذلك فالأسرة الحضرية الجزائرية هي نمط جديد، اكتسب نوع من التحرر نتيجة التغير فهي أسرة متغيرة تتصف بتقلص حجمها وضعف السلطة الأبوية، كما أنها تمتاز بنوع من الحرية سواء في الأفكار أو في التصرف ويحقق أفراد الأسرة نوعا من الديمقراطية وخفت شدة المراقبة الاجتماعية المدعمة بالضغوط والعرف الاجتماعي والإلزام ونتيجة لذلك–على سبيل المثال– أصبح الزواج يقوم على التوافق وحرية اختيار الشريك، وأن هناك مجال أوسع في العلاقات الاجتماعية.

وعليه فالأسرة الحضرية ليست وحدة تامة تقوم بجميع الوظائف التي تقوم بها الأسرة الريفية فبتقلص وظائفها والأدوار التي كانت تقوم بها أصبحت أكثر تخصصا، ولقد كشفت الدراسات أن هناك تغيرا ملحوظا في الوظائف الأسرية بعد تأثيرات الحضرية والصناعة، حيث فقدت الأسرة الكثير من وظائفها التقليدية مثل التعليم والوظيفة الدينية والوظيفة الاقتصادية والترفيهية وانتقلت معظم هذه الوظائف إلى مؤسسات أخرى"[1]، حيث لم تعد الأسرة الحضرية بمثابة المحيط الوحيد للفرد، بل هناك مؤسسات أخرى تنافسها وتقوم بالوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة من أجل الفرد، فالأسرة الحضرية لا تراقب وحدها الفرد، فهي ليست هامشية لكن أهميتها تبرز في مشاركتها إلى جانب تلك المؤسسات الاجتماعية كالمدرسة والجامعة والمصنع والمسجد وغيرها.

كما أن التحول من العمل الزراعي والفلاحي إلى العمل الصناعي والتجاري يعد من أبرز خصائص ومظاهر الأسرة الحضرية مما أدى إلى انخفاض معدلات الخصوبة ومن ثم التوجه نحو زيادة ضبط النسل، كذلك لم يعد لكثرة الأولاد قيمته الاجتماعية كما كان معتادا وذلك لعمل المرأة من ناحية وتكلفة الحياة من ناحية أخرى.

كما أن الأسرة الحضرية تسودها الفردية التي تؤدي إلى الخروج تدريجيا من الخصوصية إلى العمومية ومن التقليدية إلى التحررية"[2]، فالجد والأب الكبير الذي كان

---

[1]– السيد عبد العاطي السيد: **التصنيع والمجتمع، دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1986، ص ص:279–303.

[2]– محمد الجوهري وآخرون: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، ط2، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية 1975، ص65

مرجعا للجميع بدأت نفوذه تضيق وسلطته تتقلص ولم تعد شخصيته تحتفظ بالتأثير الذي كان لها.

ومن أبرز خصائص الأسرة الحضرية، أنها تلك الأسرة التي تسكن المدينة حيث تأخذ صفاتها من تأثير هذه الأخيرة عليها، وأصبحت أكثر تفتحا من الأسرة الريفية التي أصبحت أكثر تفتحا للعالم الكبير أو المجتمع المتغير، وذلك راجع إلى فضل المدينة وتأثيرها على الفرد، فالمدينة تعتبر مركز احتكاك ولقاءات ومحور الحداثة والتجديد ومركز أخبار، بينما الريف يبعث إلى العزلة والوحدة."[1]

كما تتصف الأسرة الحضرية بالنزعة الفردية وضعف أواصر الروابط في مجال التعاون والتساند التلقائي وأصبح التعاون قائم على المصلحة الخاصة فقط، كما تزداد أهمية الفرد أكثر من أهمية الجماعة وتضعف علاقات القرابة وعلاقات الجيرة، ويندثر الأساس التقليدي للتعاون الاجتماعي والاعتماد أكثر على المؤسسات المتخصصة وعمل المرأة.

بذلك يمكن أن نستنتج بأن نمط الأسرة النووية هو السائد في المدينة والمتجه نحو الريف، أي الأسرة التي تتكون من الزوج والزوجة والأولاد، فالأسرة في المدينة تمثل وحدة مستقلة في السكن وفي القرار، فالاختيار الزواجي يتم أساسا حسب رغبة الطرفين أولا، ثم الوالدين في المرتبة الثانية، كما نستطيع القول أن الأسرة الحضرية ليست منعزلة بالضرورة إذ أن أعضاءها يربطون كثيرا من الصلات والعلاقات مع أسر خارج وحدة الأسرة القرابية بدليل أن الجماعات والأسر في المجتمع الحضري لا تتصل ببعضها البعض بطريقة معينة أو ترتبط فيما بينها، بل بالرغم من أن كل أسرة تشترك في تنظيم بعض جوانب نشاط الأسرة، فإن الضبط الاجتماعي للوحدة الأسرية قد يكون موزعا بين عدد كبير من المصادر المختلفة، ونتيجة لذلك تتمتع الأسرة الحضرية غالبا بحرية أكبر في الحركة الذاتية والتنظيم الخاص لمختلف نشاطاتها، وفي مثل هذه الحالات يلجأ الزوجان إلى بعضهما البعض في تحقيق الإشباع العاطفي والمشاركة في تسيير شؤون

---

[1]- السيد محمد بدوي: **مبادئ علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص ص:372-373.

الأسرة، ومع ذلك فإن هذا الموقف لا يمكن تعميمه على جميع الأسر الحضرية، ولكن يبدو أن الحياة الحضرية تزيد من احتمالات ظهور هذه الظواهر.[1]

وبذلك لا يمكننا اعتبار الأسرة على أنها مجرد شكل من العلاقات فقط، ولكن يمكن أن نرى الأسرة تتحول إلى وحدة تأخذ فيها علاقات الزوج والزوجة والأطفال أدوار الصداقة التي تؤكد الحاجات الشخصية للجميع، حيث تتحقق المساواة في تحمل المسؤوليات بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في الحرية الاجتماعية التي يتمتع بها كل عضو تختلف بدجة كبيرة عن العلاقات التقليدية في الأسرة الريفية.

وهذا يعني أن الاتجاه ديمقراطي في جوهره نحو الزواج، يتضمن مشاركة متساوية في الامتيازات والالتزامات التي تحتويها حياة الأسرة.

ثانيا– تغير التنظيم الاجتماعي للأسرة الجزائرية:

تأثرت الأسرة الجزائرية بتأثيرات السياسة الاستعمارية الفرنسية ولمتطلبات التنمية الشاملة التي خاضتها الجزائر بعد الاستقلال، أين جعلتها تعيد هيكلة بنيتها الاجتماعية حسب ما تمليه الظروف الجديدة للمجتمع الجزائري، فقد مست هذه الهيكلة مستويين في البناء العائلي، يتعلق المستوى الأول بالعلاقات الاجتماعية وما نجم عنها من تحول في دوائر القرابة، بينما يتعلق المستوى الثاني بالنقلة الاجتماعية لاستراتيجيات الزواج، لأن هذه الهيكلة ما هي إلا تعبير عن تغير سوسيو– ثقافي في البناء الأسري الذي استجاب للأسباب التاريخية وللمتطلبات التنموية، وأهم مطلب تنموي له تأثير واضح في هذا البناء هو عملية التحضر، التي أفرزت أنماط معيشية جديدة في الحياة الأسرية، ولانتشار الفردانية والاستقلال المادي في الأسرة صورة ضمنية لزوال روح التضامن ضمن البنية التقليدية.

في المقابل ظهرت الشخصية القاعدية للفرد الجزائري المشبعة بالروح الوطنية من حيث أنه فاعل اقتصادي ضمن السيرورة التنموية وهذا ما تميزت به البنية الجديدة للأسرة الجزائرية، فالتغير الحاصل على المستوى الاجتماعي أنتج ازدواجية الأدوار على مستوى

[1]– محمود حسن: **الأسرة ومشكلاتها**، مرجع سابق، ص ص: 232–233.

البنية الأسرية، فالابن البالغ له دور في أسرته وفي عمله الأمر الذي يميزه عن والده بعمل متميز ومستوى تعليمي وبموقف سياسي، كما استجابت البنت لشروط التنمية فالشعور بروح المواطنة وممارستها لحقوقها جعل وضعيتها الاجتماعية في البناء تتغير وسمحت لها بإدلاء آراءها واتخاذ مبادرات وتسيير حياتها بنفسها وهذا بدون ما يكون هناك تعارض مع أسرتها[1].

هذا التحول في البنية الأسرة الجزائرية أحدثته ديناميكية مكانة الأفراد في المجتمع التي منحت للأسرة هيكلة جديدة، فالترقية الاجتماعية والنجاح الاقتصادي الذي يناله الفرد يتعدى تأثيره الأسرة، وهذا عكس ما كانت تتصف به بنيتها التقليدية، حيث كانت عناصر الحياة الاجتماعية والكيان الشخصي من الأسرة وعن طريقها ولأجلها، لا سيما وأن الأرض كانت من خلال هذه البنية تحقق التضامن العائلي والإنتاج الاقتصادي ومحور الالتقاء.

وحسب الدراسات السوسيولوجية التي تناولت خصائص الأسرة الجزائرية، فإنها أكدت أن هذه الأخيرة لازالت تحافظ على بعض القيم الخاصة بالبنية التقليدية بسياقها الريفي والحضري، كاحترام الأب والتمسك بالأصول، ممارسة التعاون الأسري وروح الأسرة الكبيرة في حين تجد هناك ضياع بعض الخصائص مثل انقسام الإرث تماسك الاقتصاد العائلي روح الجماعوية وإلزامية الفصل بين الجنسين [2].

وفي الوقت الراهن أصبحت بنية الأسرة الجزائرية غير مستقرة وتحولت إلى عدة أشكال وذلك راجع لما عرفه المجتمع الجزائري من تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية كان لها أثر كبير في بنية العائلة الجزائرية التي لم تساير التحولات السريعة التي حدثت في الهياكل السياسية والاقتصادية وخاصة التصنيع والتحديث، بل أن تطور الأسرة يسير بوتيرة بطيئة يصعب تداركه إلا على مر الأجيال، ومن هذا التغير ظهرت عدة نماذج للبنية الأسرية، وهذا ما يؤكد أن بنية الأسرة الجزائرية مازالت في المرحلة

---

[1]– مصطفى بوتفنوشت: **العائلة الجزائرية التطور والخصائص**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1984، ص–ص:223–224.

[2]– المرجع نفسه، ص :218

الانتقالية وبالتالي يمكن دراسة بنيتها وفق سيرورة ثانية وهي إعادة الهيكلة من جديد ولعل أهم مثال يوضح سيرورة التفكيك وإعادة التركيب في العائلة الأبوية هي الظروف الأمنية وتعديل بنية الاقتصاد الجزائري، وصعوبة الحصول على السكن هي أسباب أعادت تشغيل ميكانيزمات التماسك الأسري من جديد.

وبمرور السنوات تطور المجتمع الجزائري وتغير نوع الأسرة، حيث ظهرت الأسرة الحديثة التي تتكون من الأب والأم والأطفال، وتكون السلطة في هذه الحالة غير محددة تبعا للأدوار الحديثة المنقسمة بينهم نتيجة للتعاون الذي يحدث بين الأب والأم بعدما كانت هذه الأخيرة لا سلطة لها وكانت مسؤولياتها محدودة في العمل داخل البيت وتربية الأطفال ورعاية أفراد الأسرة بما فيها الأقرباء والكبار، أما دورها في الأسرة الحديثة فقد تغير وأصبحت تمارس كل نشاطات الأسرة داخل البيت وخارجه.

بالرغم من تحول الأسرة الجزائرية من الطابع التقليدي إلى الطابع الحديث إلا أن تماسكها واحتكاكها بروابط القرابة والتضامن العائلي لازال لم يتغير وبقي مثلما كان عليه في الكثير من الجوانب.

لكن التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية ليست على مستوى واتجاه واحد وإنما تختلف من منطقة إلى أخرى، ومع هذا فإنّ الأسرة تشابه من حيث أصولها وتكوينها؛ إذ تستمد ثقافتها من التراث العربي الإسلامي، ولذلك نجد سمات مشتركة بين الأسرة في الجزائر العاصمة وفي الأوراس وفي الهضاب وفي الصحراء أو غيرها من مناطق القطر الجزائري، وتعد الأسرة النّووية هي الشّكل السائد في هذا المجتمع بينما يقل عدد الأسر الممتدة كلما اتجهنا من الريف إلى المدينة، ويكون النسب عن طريق الأب والعلاقة فيها إلى وقت قريب لازالت في كثير من المناطق تتميز بالعصبية القبلية، والتي أخذت تضعف شيئا فشيئا، في حين تغيرت أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية، حيث أصبحت مؤسسات أخرى خارج نطاق الأسرة تقوم بجزء هام منها وتغيرت اتجاهات الشباب نحو عدد كبير من القضايا داخل الأسرة وخاصة ما تعلق بعادات وتقاليد الزواج وتكاليفه، فضلا عن تغير السلطة الأبوية وانحصارها، إذ أصبح للمرأة نصيب المشاركة في قرارات تخص قضايا الأسرة، بل حتى المشاركة السياسية وخروجها للعمل، وهذا راجع لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وغيرها.

بالرغم من أن معظم المؤشرات التي جاءت في العديد من الدراسات والتي أشارت إلى أن الأسرة الجزائرية قد تغيرت بنائيا ووظيفيا تحت ظروف التحضر والتصنيع بالخصوص إلا أن الأسرة الجزائرية النووية لا تزال مرتبطة عاطفيا واقتصاديا واجتماعيا بالأسرة التقليدية وإن استقلت عنها في السكن، وبذلك يصعب أن نطلق على الأسرة الجزائرية النووية الجديدة أسرة نووية مستقلة كل الاستقلال كما هو موجود في المجتمعات الأخرى، لكن نتيجة للصراع القيمي والتغير المتعدد الجوانب الذي تعرضت له الأسرة الجزائرية ولازال مجال تأثيره يتسع مع التطورات التقنية ووسائل الإعلام والاتصال، فإن الأسرة الجزائرية متجهة اليوم للعيش في رهانات وارهاصات حقيقية على مستوى الصراع القيمي مقابل تدني نوعية التعليم وازدياد متطلبات الحياة اليومية مع ضعف القدرة الشرائية، فضلا عما ينتظر المرأة من تعقيدات وأدوار جديدة سواء داخل مجال الأسرة أو خارجه. أين لعبت العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية دورا واضحا في تغير النسق والبناء العائلي في المجتمع الجزائري، خاصة وأن الأسرة الجزائرية هي في حالة تحول مستمر من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية وذلك لضرورة يفرضها واقع الحياة اليومية الاجتماعية ويجسدها تطور الظروف المادية والتكنولوجية المعقدة التي تتفق وتتلاءم مع طبيعة الأسرة النووية.

لذلك فإن نسبة النمو الحضري في المجتمع الجزائري بمقارنته إلى سنوات الاستعمار هو الآن في تزايد مستمر، إذ بلغت في سنة 1886: 8 %، 1906: 10 %، 1926: 13 % 1936: 16 %، 1956: 21 %، 1977: 41 %، 2017: 72.05%، وكل هذا جاء بفضل سياسة التوازن الجهوي الذي تبنته السلطة الجزائرية منذ عام 1966.[1]

وتفسير حركة هذا النمو راجع للظروف المعيشية المتوفرة في الوسط الحضري، من توفير للمراكز التعليمية والتربوية، ومراكز مختلف الخدمات، كما أن الانخفاض التدريجي

---

[1]- سكان المناطق الحضرية: 2019/02/24، على الساعة 06.00 سا
tps://data.albankaldawli.org/indicator/sp.urb.totl.in.zs?name_desc=true

الذي طرأ على حجم الأسرة الجزائرية خاصة خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى 2002 حسب الدراسات السوسيولوجية يرجع إلى:[1]

1- التغيير الإرادي أحيانا واللاإرادي أحيانا أخرى للعائلة الجزائرية من الممتدة إلى النووية مما دفع هذه الأخيرة إلى عدم إعطاء المجال إلى الأقارب بالسكن أو الإقامة معها في بيت واحد وهذا يعني أن الأسرة الجزائرية النووية قد استقلت عن أقاربها في مضمار السكن المعيشي. وحسب نتائج البحوث السوسيولوجية ترتفع نسبة الأسر النووية كلما قلت أزمة السكن في المجتمع الجزائري.

2- رغبة الأسرة الجزائرية في تطبيق طرق تحديد وتنظيم النسل، رغبة منها في تحديد عدد الأطفال، وذلك تبعا للظروف الاجتماعية والاقتصادية، وأيضا نتيجة للوعي الاجتماعي والثقافي الذي عرفته المرأة الجزائرية خاصة.

3- قلة نسبة تعدد الزوجات في المجتمع الجزائري، وشيوع النظام الأحادي للزواج الذي لعب دورا لا يستهان به في التقليص من حجم الأسرة وتغيير تركيبها السكاني.

كما أن أهم الفوارق بين الأسرة النووية والأسرة الممتدة، بمعنى الفوارق بين الأسرة الجزائرية الحديثة المتطورة والأسرة الجزائرية التقليدية الممتدة، هي أن الأسرة النووية:" هي أسرة صغيرة الحجم تتكون على العموم وفي معظم الحالات من الزوج والزوجة والأطفال الذين لا يتجاوز عددهم عموما أربعة أو خمسة، أما الأسرة الممتدة فهي أسرة كبيرة الحجم، حيث أنها تتكون من الزوج والزوجة والأطفال الذين يتجاوز عددهم في مجمل الحالات 8 أو 12 طفلا وضف إلى ذلك الأقارب الذين يسكنون مع الأسرة الأصلية في بيت واحد.[2]

يعيش **57.3%** من السكان في المناطق الحضرية، حيث يستمر التحضر في النمو والتوسع بالرغم من جهود الحكومة الجزائرية الرامية إلى تثبيت الهجرة إلى المدن، يعيش

---

[1]- محسن عقون: **تغيير العائلة الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جامعة قسنطينة، الجزائر جوان 2002، ص129.

[2] - ZAHIA OUADAH: **Baise de la fécondité en Algérie**: Transition de développement ou transition de crise?, Thèse pour doctorat, démographie économique, Paris, France, 2004, P351

حاليا 24،182،736 جزائريا في المناطق الحضرية من أصل 42.2 مليون نسمة الذي يمثل عدد سكان الجزائر الى غاية 01 جانفي 2018.[1]

حيث يخيم على العموم الجو الديمقراطي على الأسرة النووية وذلك لعدة اعتبارات منها التشاركية في المكانة والتنافسية في الأدوار بين الزوجين ، وذلك بفضل المستوى الثقافي العلمي الذي تحصلت عليه المرأة في هذه السنوات، إذ تحسنت وضعيتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على الوضعية التي كانت عليها، بينما يسود الجو السلطوي على الأسرة الممتدة، إذ أن الأب يحتل مكانة اجتماعية أعلى بكثير من التي هي عند الأم وغالبا ما ينفرد في اتخاذ القرارات والإجراءات اتجاه شؤون الأسرة والأولاد، ومما يزيد في ديمقراطية الأسرة النووية عدم تعرض الزوج ولا حتى الزوجة إلى القيود التي تفرضها عليهما سلطة الأقارب، كسلطة الجد أو الأخ الأكبر أو العم أو الخال، هذه السلطة كانت تقرر في كثير من الأحيان مصير ومستقبل الأسرة الممتدة سابقا، كما أن الزوجة في الأسرة النووية لا تحكم من قبل والدة زوجها ولا تخضع لإرادتها، كما كانت عليه في الأسرة الممتدة سابقا، وأن علاقة الزوج مع زوجته أقوى بكثير وعلى درجة كبيرة من الصلابة والمتانة من علاقة الزوج بزوجته في الأسرة الممتدة.

ومن التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية التقليدية نتيجة لظهور مظاهر التحضر والعصرنة والتحولات الاقتصادية الكبرى، حيث أنه بدأ أبناء الأسرة الممتدة في القيام ببناء مساكنهم مستقلين بذلك عن بيوتهم الأصلية، وهذا مما أدى بالضرورة على انخفاض الأجيال الذين يعيشون في الوحدة السكنية من ثلاثة أجيال إلى جيلين أو جيل واحد في بعض الأحيان.[2]

هذا ما يجعل الأسرة النووية تتعرض إلى فقدان الطابع المميز لبعض العادات والتقاليد والقيم التي كانت تلعب الدور الأساسي في وحدة وتماسك الأسرة الممتدة، وفي ظل هذه التحولات على الأسرة الجزائرية التعامل معها لاستيعاب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، كما أنه على الأسرة الجزائرية الحديثة أن تعمل جاهدة

[1] -http://www.ons.dz/-Population-et-Demographie-.html.05/12/2018

[2] – محسن عقون: **تغيير بناء العائلة الجزائرية**، مرجع سابق ، ص130.

على تطبيق وظائفها على أحسن وجه، وذلك عملا على استقرارها وسلامتها وبالتالي استقرار المجتمع ككل.

ثالثا– الأسرة الجزائرية وحراك القيم المجتمعية:

إن الحراك المجتمعي والتطورات المختلفة المستويات والمتعددة الجوانب وما تنتجه من تأثيرات قوية على قيم ومعايير الأفراد داخل المجتمع، والمجتمع الجزائري له من الإمكانيات والمقومات الاجتماعية والثقافية ما تجعل لديه قابلية اجتماعية ثقافية للتطور "التي تشرح لنا كيف تحافظ أنماط الحياة على بقائها وكيف تفشل في ذلك"[1]، لأن الأسرة تساهم مساهمة وظيفية تجاه النسق القيمي من خلال ما يحدده هذا الأخير من التزامات ومعايير يفرضها على أفراد الأسرة، لأن الوظيفة الكامنة لذلك الالتزام بنسق القيم من قبل الأعضاء هي زيادة درجة التماسك داخل النسق الأسري وفي هذا الصدد تضيف **سناء الخولي** "بأن الأسرة تصبح أصغر وحدة اجتماعية مسئولة على المحافظة على نسق القيم"[2]، كما يكتسب الفرد نسق القيم من الجماعة التي يعيش فيها وينتمي إليها بفعل الخبرة المباشرة والاحتكاك الدائم أي بتأثير عملية التنشئة الاجتماعية.

ينطبق هذا على الأسرة الجزائرية لأنها تسعى إلى المحافظة على نسقها القيمي وما يحدده من معايير والتزامات يفرضها على أفرادها، لذلك فمن الأخلاق والعادات ما تجذرت في ثقافة الأسرة الجزائرية منذ القديم وبقيت في اللاشعور الجماعي بفعل إعادة إنتاج الموروثات الثقافية والثقافة التقليدية والثقافة الشعبية التي تكلم عنها **عبد الوهاب المسيري** حين قال: "إن موضوع الثقافة الشعبية لا يندرج تحت أي تخصص محدد، بل لابد أن يظل مجالا مفتوح يسهم فيه كل المهتمين بحاضر بلدهم ومستقبله وبنوعية الحياة فيه"[3]، ويتوقف عليها التماسك العائلي والسمعة للعائلة وللمرأة دور محدّد في إطار هذه المبادئ الأساسية ولابدّ أن تقوم بهذا الدور، لأن "القيم تؤثر تأثيرا مباشرا على مضمون

---

[1]– ميشيل تومبسون وآخرون، ترجمة: **علي سيد الصاوي: نظرية الثقافة**، المجلس الوطني للثقافة والإعلام، سلسلة عالم المعرفة، العدد 223، الكويت، 1997، ص 30.

[2]– سناء الخولي: **الزواج والعلاقات الأسرية**، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص125.

[3]– عبد الوهاب المسيري : **دراسات معرفية في الحداثة الغربية**، ط01، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر 2006، ص309.

الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، وهذا يتطلب النظر إليها باعتبارها أكثر أهمية من غيرها من التغيرات"[1].

إضافة إلى إفرازات العولمة الثقافية، التي أنتجت الأسرة النووية التي تكتفي في تركيبتها بالأب والأم و الأبناء وتقلص دور الجد في احتلال مكانة القائد الروحي للجماعة العائلية وأصبح الأب هو الذي يقوم بهذا الدور خاصة في المناطق الحضرية، وبفعل عوامل التحضر والتصنيع وخروج المرأة إلى ميدان العمل، أصبح الزوجان يتمتعان بالحرية الكاملة وأصبحت المرأة تحتل مكانة مرموقة سواء داخل البيت أو خارجه، هي عوامل كافية لحدوث التحول القيمي في البناء الأسري في الجزائر من قيم اجتماعية أصيلة إلى قيم اجتماعية حديثة من جهة وظهرت قيم لم يكن من الممكن تصوّرها قبل اليوم واندثرت أخرى وكأنّها لم تكن من جهة أخرى، لهذا "فإن الفرد الذي نجح في صياغة منظومات قيم تقليدية ساعدته على التوجه في المجتمع والعالم خلال قرون يستطيع أن يعيد بناء هذه المنظومات الثقافية على شرط أن يتجاوز الأطر التقليدية التي صيغت من أجلها، وأن يعيد النظر إلى واقع المجتمعات من منظورات عالمية أيضا"[2]، لأن الدين واللغة والأرض والموروثات الثقافية التقليدية والمنتجات العقلانية الأخرى الخاصة بالمجتمع الجزائري بالإضافة إلى المؤسسات الاجتماعية هي كفيلة بمرافقة ومسايرة حركة النسق القيمي للمجتمع وتكييفه وفق التطورات الحاصلة على مختلف الأبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري لكي "ترسم حدودا معقولة للحرية ونحفظها من الانحراف، أو نحفظها من التحول إلى الفوضوية"[3]، لأنه وببساطة المجتمع الجزائري له القدرة على التكيف على حد قول **المهدي المنجرة:** "إن التاريخ يظهر لنا من جديد أن الحضارات المتوسطية قاومت

---

[1]– عبد الله الخريجي: **التغير الاجتماعي والثقافي**، ط01، دار رامتان للنشر، جدة، السعودية، 1983، ص– ص 140–141.

[2]– سعيد اللاوندي: **بدائل العولمة**، ط02، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2002، ص 167.

[3]– صموئيل حبيب: **أفكار في القيم**، دار الثقافة، القاهرة، مصر، 2001، ص 101.

وباستمرار التأثيرات الخارجية ونستطيع دائما أن نحافظ على منظومة قيمنا بعد ركود ثقافي"[1] .

لذلك العلاقة بين النسق العام للقيم والأسرة هي مسألة جوهرية في تحديد مجال النمط البنائي للأسرة في حالتي الثبات والتغير، معتبرا أن نسق القيم يلعب دوره في درجة التحضر الكيفي لما تشكله هذه القيم من ضوابط وقيود على التأثيرات الصادرة عن التحضر وخاصة في تلك المجتمعات التي تلعب فيها القيم دوراً بارزاً في تشكيل حياة الناس في معظم جوانبها ومختلف مكوناتها كالمجتمعات العربية.

كما تمتاز القيم الأساسية في المجتمع بقدر من الرسوخ والاستقرار، ورغم مرونتها في بعض المجتمعات إلا أنها تبقى على قدر من الاستقرار والثبات للقيم العامة عند معظم المجتمعات، أما عن علاقة الأسرة بهذا النسق القيمي فإن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الصغرى المسئولة عن تثبيت هذه القيم في أفرادها وهي عملية تناسب طبيعة الأسرة، ويحدث التفاعل بين الأسرة النووية ونسق القيم من خلال تلك المعايير ومستويات السلوك التي يحددها نسق القيم كسلوك مرغوب فيه، ويشكل الدين جزءاً هاماً فيها مما يجعل الأسر تقبل بها وتقوم بتنشئة أطفالها عليه، وإذا كان للأسرة إسهام في المجتمع بإلزامها لأفرادها قيماً معينة، فإنها وبالقدر الذي تسلك منه الأسرة وفق نسق القيم وتصبح الأسرة بذلك قاعدة متشابهة بفعل اشتراك أفرادها في المعايير القيمية نفسها فإن لم يتحقق هذا التطابق فإن الأسرة تأخذ طابعاً مختلفاً حيث تظهر محاولات للتعديل من تلك القيم.

أما في الجزائر فأكدت عدد من البحوث و الدراسات منها "المسح الجزائري حول صحة الأسرة لسنة 2002"[2] على تحول في الأسرة الجزائرية من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية "–المكونة من أبوين وابن أو عدة أبناء غير متزوجين– حيث أن هذه الأسرة أصبحت تشكل أكثر من 60% من مجموع الأسر الجزائرية"[3]. إن هذا التحول يعود إلى أسباب اقتصادية واجتماعية بالأساس، حيث أصبحت صعوبة العيش ومتطلبات الحياة

---

[1]– المهدي المنجرة: **قيمة القيم**، ط04، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2008، ص 33.

[2]– **المسح الجزائري حول صحة الأسرة**، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2004، ص23.

[3]– نفس المرجع، ص24.

المتزايدة تفرض على الشباب أن يعيش مع زوجته وحدهما في منزل بعيدين عن عائلتهما من أجل مواجهة التكاليف والمصاريف والابتعاد عن التدخل في أمورهما الخاصة. وهذا التحول وغيره في بنية الأسرة أدى بدوره إلى انعكاسات سلبية على مجمل وظائف الأسرة ونشاطاتها ومن بينها وظيفة التنشئة الاجتماعية، إذ نتج عن الانتقال من الريف إلي المدينة والحراك المادي والاجتماعي تحول جذري في علاقات الأسرة وأدوارها ووظائفها وبناءاتها، فعلاقاتها أصبحت محدودة ورقابتها على أفرادها أضحت ضعيفة، وأدوارها تغيرت لمجابهة متطلبات الحياة الصعبة (غياب كلا الوالدين عن المنزل في نفس الوقت من أجل العمل). لقد كانت التنشئة الاجتماعية محصورة في عدد محدود من المؤسسات التربوية والاجتماعية كالأسرة وجماعة الحي والمسجد والجيران والمدرسة، بحيث تتساند تلك المؤسسات وتتآزر وتتكامل فيما بينها لتحقيق تنشئة متوازنة وسليمة وخالية من التناقضات والمضاعفات السلبية للفرد.

لكن مع تطور المجتمعات وبفعل التحولات الاجتماعية التي حملتها العولمة، وهجرة الأسر من البادية إلي المدينة لأسباب اقتصادية واجتماعية، تعددت وسائط التنشئة الاجتماعية لتشمل إضافة إلى ما هو موجود في الماضي، التلفزيون، والقنوات الفضائية والاجهزة الذكية والانترنات... الخ التي تتعارض فيما بينها لما تقدمه من رسائل وتعمل دون تنسيق لتأتي التنشئة الاجتماعية مشوشة وتؤدي إلى الارتباك والاضطراب والازدواجية في شخصية الفرد، هذه التحولات المجتمعية والأسرية انعكست سلبا على التنشئة الاجتماعية وذلك من خلال اقتحام بعض القيم الدخيلة على المجتمع الجزائري والتي أتت إليه من طرف وسائل الإعلام والمسلسلات المكسيكية والتركية، وأضحت الأسرة تعاني بسبب الرغبة في التقليد واتباع تلك الأنماط الاجتماعية والسلوكية على مستوى اللباس والقيم ومختلف أشكال الحياة.

كما أن المؤشرات السوسيو- اقتصادية والمتغيرات السوسيو- انتروبولوجية، كان لها الدور الحاسم في تحول بنية الأسرة الجزائرية حيث انعكس ذلك على تمثلات وقناعات الأفراد إلى الميل نحو الاستقلالية وتكوين بيت منفرد، مما أفرز لنا أسرة نووية صغيرة، وبالتالي هذه التحولات أدت إلي اضطرابات أسرية انعكست سلبا على التنشئة الاجتماعية

متجسدة في علاقة الوالدين ببعضهما البعض ومنها: الخلافات الزواج غير الموفق، عدم التكافؤ بينهما اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، الانفصال أو الطلاق أو الهجر أو الزواج الثاني التضارب في الاهتمامات، الغياب الطويل عن البيت وبخاصة غياب الزوجين في العمل تبعات العمل التي يحملها الأب والأم إلى البيت (تعب تعصب...الخ). هذا الواقع الجديد للحياة الأسرية إضافة إلي تدني مستواها الاقتصادي والثقافي وانحراف معايير الأسرة الاجتماعية وعدم الاستقرار والتنقل المستمر سعيا وراء تحقيق مقومات الحياة الاجتماعية اليومية، كلها عوامل أسهمت على تقليص دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية وأصبحت تشكل تهديدا لها، وهذا لا يعني أن العلاقات الاجتماعية بين أفراد هذه النواة الناشئة وباقي أفراد العائلة قد تغيرت كليا فمازالت هذه العلاقات محتفظة ببعض من قيمها الاجتماعية السابقة.

من جهة أخرى يظهر أن تحولا كبيرا قد طرأ على علاقة السلطة داخل الأسرة، فإذا كانت هذه السلطة في الماضي متمركزة في جهة الأب أو الجد أو من له شخصية قوية داخل العائلة فإنه في الوقت الحاضر أصبحت سلطة الأب في منافسة قوية لمؤسسات أخرى ومن ذلك سلطة وسائل الإعلام والتعليم وتحول القيم الاجتماعية، فاليوم لم يعد هناك هذا الأب المسيطر والمهيمن والذي يمتلك القدرة على تسيير الأسرة والتحكم فيها بشكل مطلق ولم يعد يلعب نفس دوره السابق اعتمادا على التوجيه والتربية والتنشئة والنصيحة، كما أن حضوره لم يعد مكثفا وواضحا كما كان في السابق، بالنظر إلي غيابه أو انشغالاته أو هجرته، وبالتالي فإن سلطته داخل الأسرة لم تعد ترتبط بذلك الرأسمال الرمزي، باعتباره نموذج الاحترام والوقار والطاعة، يستمد شرعيته من القاعدة الاجتماعية ومن المرجعية الدينية، لكن في الظروف الراهنة لم تعد المرجعية اجتماعية أو دينية فقط، بل أصبحت هناك مرجعية اقتصادية، بمعنى أن من يمتلك دخلا ماليا داخل الأسرة يمكن أن يصبح ذو سلطة حتى أن الأب أضحى مجرد ممون للأسرة والمسؤول فقط على حاجياتها ومتطلباتها المالية وبالتالي بدأ يفقد جزء هام من وظيفته التربوية

والاجتماعية[1] (حسب المرجع الديني من يمتلك المال يمتلك السلطة "الرجال قوامون على النساء بما فضل بعضهم على بعض وبما أنفقوا").

إضافة الى خروج المرأة للعمل ومساهمتها في التدبير المالي لميزانية الأسرة توزعت السلطة بين أفرادها مما أفضى إلى نوع من الاستقلالية، سواء في اختيارات الأبناء وتوجهاتهم الدراسية أو في ارتباطهم بشريك حياتهم وغير ذلك من المظاهر البارزة في تحول النسق القيمي للأسرة الجزائرية وبارتباطها مع تراجع سلطة الأب، وفي ضوء هذه التحديات التي أصبحت تواجه الأسرة الجزائرية ومن خلالها المجتمع أصبحت العديد من الظواهر متفشية بشكل محسوس ومقلق، منها خصوصا تعاطي المخدرات التي تعد من أهم المشكلات التي تسبب خطرا كبيرا يهدد أمن المجتمع لما يترتب عليها من أضرار بالغة ينعكس أثرها على الفرد والمجتمع، فالأسرة التي يغيب فيها دور البيت وفقدان السلطة الأبوية بفقدان الأبوين أو أحدهما بالموت أو السجن أو المرض أو الطلاق أو حتى في حالة حضورهما وتخليهما عن دورهما في تربية الطفل، كثيرا ما يؤدي إلي نتائج سيئة تهيء للانحراف والإدمان والتشرد (حالة: أطفال الفقر، أطفال الشوارع، خادمات البيوت أطفال جانحين، أطفال عاملين)، لذلك فهذا الضعف في قدرة الأسرة على الضبط الاجتماعي والرقابة الوالدية يجعل من جماعة الرفاق خاصة (صحبة السوء) خطرا على الطفولة والشباب خصوصا في سن المراهقة في ظل غياب مراقبة مستمرة ويقظة.

لذلك فإن التراجع الذي تعرفه اليوم الأدوار الوظيفية للأسرة الجزائرية والمنافسة التي تحد من دورها التربوي الطبيعي أمام المؤسسة الإعلامية يفتح المجال للعديد من الإشكاليات التي تواجه عملية التنشئة الاجتماعية السليمة وتطرح على المجتمع الجزائري الراهن بحدة والتي تفرض من جهة ثانية ضرورة وضعها موضع التفكير والتدبير.

رابعا– تغير الأسرة الجزائرية واحداثيات الواقع المجتمعي:

بالعودة الى المعطيات التاريخية والاجتماعية حول الأسرة في الجزائر، فإنّ الملاحظة الاولى التي يمكن تسجيلها هي أن الأسرة الجزائرية ارتبطت بنموذجين في

[1]– محمد مومن، **الأسرة المغربية بين تحديات العولمة وتحولات المجتمع**، مجلة علامات، كلية الآداب والعلوم الانسانية – القنيطرة– المغرب،2012، ص 48.

التنظيم العائلي، النموذج الاول ارتبط بنقل الميراث المادي والرمزي، أين اتخذت العائلة فيه نموذجا نسبيا ميراثيا أبويا يقوم على أساس توريث الملكيات لأفراد العائلة من جيل لآخر، وهذا ما فسح المجال الى ظهور الاليات الحديثة للاقتصاد الرأسمالي في المجتمع الجزائري والذي يقوم على التمييز بين الانتاج والملكية، وتجلت معالمه الاولى منذ نهاية القرن التاسع عشر أما النموذج الثاني الذي ظهر بمقابل النموذج الاول هو نموذج الأسرة النووية الذي هو الآخر توسع في المجتمع الجزائري في أوائل القرن العشرين، ليرتبط بمجموعة من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية بنزعة الفردانية مقابل تراجع ملموس للعلاقات بنزعة جماعية، أين سيتم الحديث عن أدوار سيلعبها النموذجين بكيفية متباينة ومختلفة.

إن محاولة التعرف على مختلف التمثلات والوظائف المتعلقة بكل من العائلة ذات النموذج النسبي الابوي والنموذج العائلي النووي تستدعي الوقوف على المصادر التاريخية والمؤثرات والدراسات الانثروبولوجية بالجزائر، التي تشرح النموذجين من العائلة وتشكلهما ومن هنا نجد ان تحليل هذه المعطيات يعتمد على المنهج التاريخي والبنيوي والوصفي في مقاربته التي ترتكز على تحليل بنية العائلة والتمييز بين أنماطها وتحديد وظائفها وعلاقتها السببية بالنظام الاجتماعي.

إلا أن نموذج العائلة النسبية الممتدة حسب الباحث **محمد شقرون** هي التي تتكون من عائلة الشرفاء والأعيان (الصلحاء والمرابطين وشيوخ الطرق والزوايا والتجار الكبار والقضاة والفقهاء والقواد والباشوات وشيوخ القبائل)، فهذه العائلة كانت في تلك الفترة تقيم في القصر أو القصبة أو "الدار الكبيرة" وتجمع الاخوة والأصهار والأبناء والنساء والخدم والأقارب الذين يعيشون تحت وصاية الزعيم[1] .

نشهد اليوم في الواقع المجتمعي تحولا مثيرا ومقلقا في واقع الأسرة الجزائرية خاصة في بنيتها، فانقسمت إلى اكثر من أسرة نووية (أسرة نووية ريفية وأسرة نووية حضرية)

[1]– محمد شقرون، **نظام القرابة والعائلة في المجتمع المغربي**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط جامعة محمد الخامس المغرب، العدد 13. ص117.

متكونة من الأب والأم والأبناء إن وجدوا، بعد ان كانت أسرة ممتدة تضم الأب والأم والأبناء والجد والجدة او العم أو العمة... من أفراد الأسرة. ويعود هذا التحول إلى أسباب اقتصادية واجتماعية بالأساس، حيث أصبح تعقد الحياة اليومية تفرض على الشاب ان يعيش مع زوجته وحدهما في منزل بعيدين عن عائلتهما من أجل التحكم في التكاليف والمصاريف والابتعاد عن تدخل الأهل في أمورهما الخاصة.

هذا التحول في بنية الأسرة الجزائرية أدى بدوره إلى انعكاسات سلبية على وظائف الأسرة ونشاطاتها ومن بينها وظيفة التنشئة الاجتماعية، إذ نتج عن الانتقال من الريف إلى المدينة والحراك المادي والاجتماعي تحول كلي في علاقات الأسرة وأدوارها ووظائفها وبنيتها فالعلاقات الأسرية أصبحت محدودة ورقابتها على أفرادها أضحت ضعيفة، وأدوارها تغيرت لمجابهة متطلبات الحياة الصعبة – خروج المرأة للعمل مما أدى في كثير من المواقف إلى غياب كلا الوالدين عن المنزل في نفس الوقت من أجل العمل.
بينما كانت التنشئة الاجتماعية محصورة في مجموعة من المؤسسات التربوية والاجتماعية كالأسرة وجماعة الحي والمسجد والجيران والمدرسة، بحيث تتساند تلك المؤسسات وتتآزر وتتكامل فيما بينها لتحقيق تنشئة متوازنة وسليمة وخالية من التناقضات والمضاعفات السلبية للفرد، لكن مع تطور المجتمعات ومؤثرات العولمة، وبسبب الهجرة الداخلية للأسر بفعل عوامل اقتصادية واجتماعية، تعددت وسائط التنشئة الاجتماعية لتشمل إضافة إلى ما هو موجود سابقا التلفزيون، والقنوات الفضائية ،الانترنيت، مواقع التواصل الاجتماعي...وغيرها من الوسائط التي تتعارض فيما بينها لما تقدمه من رسائل تؤثر في شخصية الفرد.

هي تحولات مجتمعية وأسرية انعكست سلبا على التنشئة الاجتماعية من خلال اقتحام بعض القيم الدخيلة على المجتمع الجزائري عن طريق وسائل الإعلام والمسلسلات أين أضحت الأسرة في مفترق الطرق بين القيم الأصيلة والقيم الدخيلة بسبب الرغبة في التقليد وإتباع تلك الأنماط الاجتماعية والسلوكية على مستوى اللباس والقيم ومختلف أشكال الحياة.

أما من حيث وظيفة الأسرة في المجتمع الجزائري فقد بدأ يطرأ عليها هي الأخرى التغيير، سابقا الأسرة تقـــوم بوظائف أساسية هامة في المجتمع منها أنها تحافظ على النسل وتوفر لهم البيئة السوية لتحقيق حاجـــاتهم البيولوجيـــة والاجتماعية، وتُعدهم للمشاركة في الحياة المجتمعية، وفي التعرف على قيمه وعاداته، كما تمدهم بالوســـائل التي تؤهلهم لتكوين شخصيتهم داخل المجتمع، لكن ونتيجة للتغير الاجتماعي فقدت الأسرة الجزائرية الكثير من وظائفها الـــتي كانت تقوم بها من قبل، فقد كانت الأسرة وحدة اقتصادية منتجة، فقامت عنها مؤسسات اقتصادية متنوعة في العصر الحاضر، "لأن التغير الـــذي يظهـــر في نمـــط العلاقات الاجتماعية هو تغير في البناء أي بناء النسق الاجتماعي إلى جانب التغيرات التي لها نتائج على طريقة تأدية النسق لوظائفه، إذن فالتغير الاجتماعي يعني تغير في البناء الاجتماعي وفي الوظائف"[1] .

لذلك من نتاج التغير الاجتماعي إفراز تباعد بين جيل الآباء بقيمهم وعاداتهم وأفكارهم بعيدين عـــن أبنـــائهم الذين يكوّنون الجيل الجديد بعادات وقيم جديدة، ونتج عن ذلك صراع فكري يتضح في ثورة الجديد علـــى القيم ووصم القديم بالتحرر وعدم المحافظة على قيم المجتمع، لأن التربية لهـــا دور أساســـي في تعريف الجيل القادم بما حدث من تطور بالطرق التربوية الحديثة التي يجب أن يعامل الآباء بها الأبناء في هـــذا العصر الذي يحس فيه الجيل الجديد بشخصية وقوة التأثير.

أيضا من نتاج التغير الاجتماعي الذي أثّر في الأسرة من حيث وظيفتها من خلال تربية الأبنـــاء وتوفير البيئة النفسية الصالحة لهم، هذا التغير يلقي على التربية مسؤولية كبرى لابد أن تقوم حـــتى تســـتطيع الأسرة أن تكتمل تكوينها ووظيفة، فيجب على التربية أن تقدم من المناهج المدرسية مـــا يســـاعد الفرد على معرفة المقومات الأساسية للحياة الزوجية والعوامل التي تؤدي إلى إنجاح الحيـــاة الزوجيـــة وواجبات الزوج والزوجة اتّجاه الفاعلين في الإطار العائلي.

---

[1]– محمد عاطف غيث، **التغير الاجتماعي والتخطيط**، دار المعارف، القاهرة، 1966، ص. 22

في وسط هذه التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المرافقة للتغيرات الوظيفية المجتمعية والأسرية التي أدت الى إعادة بناء النظام الاسري والقرابي على حد سواء ومختلف العمليات الاجتماعية وبالتالي اعادة صياغة القواعد والأسس التي بموجبها يحدد المجال الذي يختار ضمنه مختلف العمليات الاجتماعية كالزواج مثلا، وتشكل الجماعات الاجتماعية، أين تبدأ تأثيرات عوامل القرابة والانتماء الأيديولوجي وكذا عامل المجال الجغرافي التي أصبحت الكثير من العادات والقيم والمعايير غير مرتبطة بالمكان والزمان والانتماء الاجتماعي.

خـــاتمة:

من خلال ما عُرض من تراث معرفي وتصورات سوسيو- أسرية حول دينامية وتطور الأسرة الجزائرية من جانب التحول البنائي للنمط والنوع والشكل والتغير الوظيفي للدور والمكانة والسلطة، فإننا نستنتج أن الحراك المجتمعي وعلى مختلف مستوياته وتعدد جوانبه أثّر في بنية الأسرة الجزائرية ووظائفها واستفز مكوناتها من موضعها المجتمعي وجعل كيانها ينبني من قطب قيمي حدوده بينية منسلخة من ثنائية القيم الأصيلة والقيم الغريبة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأسرة الجزائرية بكل عناصرها وفاعليها تجاوبت مع مختلف التغيرات القيمية والتحولات المجتمعية من دون التفعيل الجيد لمرجعيتها الدينية ومن دون الاستخدام الفاعل للموروثات الثقافية المحلية في انسيابها مع مختلف التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية بالخصوص.

وبالاستناد على التطور المرحلي للأسرة الجزائرية والتحول الوظيفي لعناصرها، يستلزم على كل الفاعلين في المحيط المجتمعي والعائلي التأسيس لمقومات أسرية تدعمها قيم تقليدية وموروثات الثقافة المحلية وتنسجم مع قيم التحديث بما يتسق مع خصوصيات الهوية المجتمعية.

المراجع:

أولا- كتب:

1. رشيد حمدوش: **مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة- امتدادية أم قطيعة-** دار هومه، الجزائر 2009.
2. ريما سويد، محمد ويحا، وضاح الركاد : **أنماط الأسر وتطورها**، دون دار نشر، دمشق سوريا، 2007.
3. سعيد اللاوندي: **بدائل العولمة**، ط02، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، مصر، 2002 .
4. سناء الخولي: **الزواج والعلاقات الأسرية**، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1983.
5. السيد عبد العاطي السيد: **التصنيع والمجتمع، دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.
6. السيد محمد بدوي: **مبادئ علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
7. صموئيل حبيب : **أفكار في القيم**، دار الثقافة، القاهرة، مصر، 2001.
8. عبد الله الخريجي: التغير الاجتماعي والثقافي، ط01، دار رامتان للنشر، جدة، السعودية 1983.
9. عبد المنعم بدر: **مجتمعنا الريفي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1973.
10. عبد الوهاب المسيري: **دراسات معرفية في الحداثة الغربية**، ط01، مكتبة الشروق الدولية القاهرة، مصر 2006.
11. علي فؤاد أحمد: **علم الاجتماع الريفي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981.
12. محمد الجوهري وآخرون: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، ط2، دار الكتب الجامعية الإسكندرية، 1975.
13. محمد الخطيب: **المجتمع البدوي**، دار علاء الدين للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق سوريا، 2008.
14. محمد سبيلا: **في تحولات المجتمع المغربي**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب 2010.
15. محمد عاطف غيث: **دراسات في علم الاجتماع القروي**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، دون سنة نشر.
16. محمد عاطف غيث: **التغير الاجتماعي والتخطيط**، دار المعارف، القاهرة، 1966.

17. محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
18. محمد عبده محجوب: **أنثروبولوجيا المجتمعات البدوية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر، 1977.
19. محمد عبده محجوب: فاتن محمد شريف: **الثقافة والمجتمع البدوي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية مصر، 2006.
20. محمد نجيب بوطالب: **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 2002.
21. محمود حسن: **الأسرة ومشكلاتها**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
22. مريم عبد الله النعيمي: **المملكة الأسرية**، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2005.
23. مصطفى بوتفنوشت: **العائلة الجزائرية التطور والخصائص** ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1984
24. المهدي المنجرة : **قيمة القيم**، ط04، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب 2008.

25. Annuaire de l'Afrique du nord, Paris, CNRS, 1963 .
26. http://www.ons.dz/-Population-et-Demographie-.html.05/12/2018
27. LAHOUARI ADDI ; lest mutations de la société algérienne- famille et lien social dans l'Algérie contemporaine, la découverte, paris, France, 1999,
28. MARIE-JOELLE GUILAUME: La famille, Lieu de vie, Bayard édition, Paris, 1996.
29. Moustafa Boutefnoucht ; la famille algérienne évolution et caractéristique récentes, 2eme éditions .s.n.e.d, alger.1982.
30. PIERRE BOURDIEU ; sociologie de l'Algérie, collection qui sais-je ?, puf, paris, France, 1974.
31. ROBERT DESCLOITRE, LAID DEBZI ; Système de parenté et structure familiales en Algérie.
32. ZAHIA OUADAH: Baise de la fécondité en Algérie: Transition de développement ou transition de crise?, Thèse pour doctorat, démographie économique, Paris, France, 2004.

ثانيا– دوريات ومجلات:

1. محسن عقون: **تغيير العائلة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 17، جامعة قسنطينة، الجزائر، جوان 2002.
2. محمد شقرون، **نظام القرابة والعائلة في المجتمع المغربي**، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط، جامعة محمد الخامس المغرب، العدد 13.
3. محمد مومن: **الأسرة المغربية بين تحديات العولمة وتحولات المجتمع**، مجلة علامات كلية الآداب والعلوم الانسانية – القنيطرة– المغرب،2012.
4. **المسح الجزائري حول صحة الاسرة**، الديوان الوطني للاحصائيات،الجزائر،2004،ص23.
5. ميشيل تومبسون وآخرون، ترجمة: علي سيد الصاوي: **نظرية الثقافة**، المجلس الوطني للثقافة والإعلام، سلسلة عالم المعرفة، العدد 223، الكويت، 1997.

ثالثا– مواقع الكترونية:

1– سكان المناطق الحضرية:

tps://data.albankaldawli.org/indicator/sp.urb.totl.in.zs?name_desc=true

بتاريخ 2019/02/24، على الساعة 06.00 سا.

الأسرة الجزائرية: بين الثابت والمتغير

د. فـــروق يعلى*

ملخص:

ستحاول هذه الورقة البحثية تتبع صيرورة التطور التاريخي للأسرة الجزائرية وانعكاساته البنائية والوظيفية عبر كل المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر.

فرغم المسيرة الطويلة للأسرة الجزائرية التي عرفت عدة تحولات عميقة بدءا بالمحاولات العديدة للمحتل الفرنسي لتفكيكها مرورا بارتفاع وتيرة التحضر بعد الاستقلال وصولا إلى التأثيرات العولمة، إلا أنها استطاعت أن تأخذ على عاتقها مهمة نقل المنتوج الثقافي للأجيال اللاحقة وتحافظ على خصوصياتها وتميّزها من حيث شكلها، خصائصها وعوامل تغيرها، ولكنها في المقابل لم تمر هذه التحولات دون أن تترك آثارها من خلال عملية إعادة إنتاج الأسرة لنفسها حقيقة لا مفر منها.

Summary:

This research paper will attempt to trace the historical development of the Algerian family and its structural and functional implications throughout all the historical stages experienced by Algeria.

In spite of the long march of the Algerian family, which experienced several profound changes, beginning with the numerous attempts of the French occupier to dismantle them through the high pace of urbanization after independence to reach the effects of globalization, it was able to take upon itself the task of transferring the cultural product for subsequent generations and maintain its privacy and distinction in terms of form, Change, but in turn did not pass these transformations without leaving their effects through the process of reproduction of the family itself is an inevitable fact.

* أستاذ محاضر. قسم (أ). علم الاجتماع (الحضري). رئيس ميدان العلوم الاجتماعية. جامعة محمد لمين دباغين – سطيف02/الجزائر.

مقدمـــة:

باعتبار الأسرة –الإنسانية– كنظام اجتماعي قديم قدم الإنسانية ظهرت في كل المجتمعات الإنسانية باختلاف حضاراتهم، وهي الخلية الأولى والأساسية لأي تنظيم بشري فهي بذلك نقطة الانطلاقة والبداية لتشكيل أي تنظيم اجتماعي مهما كان صغيرا.

ونظرا لكون تاريخ البشرية مليء بالأحداث الإيجابية منها والسلبية أثر ذلك على نظام الأسرة الذي عرف هو الآخر تحولات عميقة – تكاد تكون جذرية في بعض المراحل– خاصة من حيث بنائها ووظائفها، لتتمكن من تحقيق أهدافها من خلال الوظائف التي تقوم بها خاصة وأنها واحدة من المؤسسات التي تعنى بالتنشئة الاجتماعية تأخذ على عاتقها نقل المنتوج الثقافي للأجيال اللاحقة.

لهذا فقد احتلت الأسرة ومازالت تحتل مكانة بارزة في المجتمعات الإنسانية عامة من خلال الوظائف العديدة التي تمارسها، وكونها تتسم بمختلف الخصائص والمقومات والسمات التي تميز هذا النظام عن غيره من الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية والتربوية الأخرى.

ولكن يجب الإشارة إلى أنه عند الحديث عن الأسرة لا يمكن تعميمها على كل الأسر في مختلف المجتمعات البشرية التي تعيش حاليا في كوكب الأرض، لأن لكل مجتمع وبالتالي لكل أسرة خصوصيات تميزها عن غيرها من الأسر في المجتمعات الأخرى خاصة عند الحديث عن أنواع الأسر وظائفها وعوامل تطورها، وكذا أهم النظريات التي حاولت فهم وتفسير الأسرة.

أما عند الحديث عن الأسرة الجزائرية فنجدها تمتلك من الخصوصيات ما تجعلها تتميز عن باقي أسر المجتمعات الإنسانية وحتى المغاربية نظرا للسيرورة التاريخية لتطورها والظروف التي مر بها المجتمع الجزائري ككل، فهي إذن تتميز من حيث أشكالها خصائصها وعوامل تغيرها وحتى عند المقارنة بين الأسر الجزائرية في الوسط الريفي والحضري نجدها مستوى الفروق بينهما ذو خصوصية أيضا، وكل هذا سوف تتناوله هذه الورقة.

1. التطور التاريخي للأسرة الجزائرية: من عهد الاحتلال الفرنسي إلى يومنا هذا:

تعرضت الأسرة الجزائرية إلى عدة تغيرات وتطورات ساهمت – التطورات – كل مرة في تشكيل صورة جديدة لها، وبالنظر إلى التاريخ القريب (قبل الاحتلال) كانت الأسرة الجزائرية تعيش حياة بسيطة فمن الناحية الاجتماعية والعددية لأفراد الأسرة كانت الأسرة الممتدة المكونة من الأب والأم، والأولاد، والأعمام، والأجداد، هي الغالبة في المجتمع الجزائري وكانت كل أسرة تنتمي إلى قبيلة معينة (عرش، دوار)، وأبناء هذه القبيلة يعتبرون أنفسهم أقارب لجميع أفراد القبيلة، لشدة التعارف والتآلف والتعاون بينهم فكانت الأسرة تعرف وتنادى بلقب القبيلة (بني فلان)، وكان فيها شيخ القبيلة هو الآمر والناهي عن طريق الشُّورى.

وكانت الأسرة الممتدة تشرف على إعالة أبنائها بنفسها، وكل أفرادها اقتصاديا كما تتكفل بالمحافظة على التراث الثقافي والاجتماعي عن طريق الأساليب الممتدة في التنشئة الاجتماعية للأبناء.

أما أثناء الاحتلال فقد تطورت وتغيرت الأسرة الجزائرية بنسبة قليلة، بفعل سياسة الاحتلال الفرنسي الذي حاول كثيرا لتفكيك هذه الخلية والسيطرة عليها من خلال تفكيك القبائل والعروش وتغيير الملكية فكان لقانون وارنيي الذي سن في 1873 والذي يقضي بتشكيل الملكية الفردية عدة آثار السّلبي: أولها تحرير الفلاح الجزائري من العلاقات القرابية التي تنسجها القبيلة أي تقليص الوحدة القرابية وانعكس ذلك على المجتمع الذي لم يعد ذلك المبنى الهرمي بل أصبح مجموعة من الأفراد المتصافين إلى بعضهم البعض فبظهور الملكية الفردية محل الملكية الجماعية انتقلت السلطة من حكم شيخي إلى نظام أبوي، ومن هنا بدأ توسع السلطة الأبوية في المجتمع الجزائري وأصبح الدَّوار هو المكان المخصص لتجميع عناصر مشتتة من القبائل المفككة نتيجة لزوال الملكية الجماعية وبالتالي زوال الروح الجماعية، ومن هنا انتقل المجتمع الجزائري من النظام العشائري

إلى النظام العائلي الذي يتكون من عدة أسر يجمعها مسكن مشترك (الدّار الكبيرة) في المدن والريف والخيمة بالنسبة للبدو.[1]

وبالرغم من ذلك فإن وحدة هذه الخلية ظلت متماسكة ومحافظة على شكلها الممتد إلى ما بعد الاستقلال بل وزاد تأصّل اهتمامها بروابط الدم بينها، وتعمّقت وظائفها الاجتماعية، الاقتصادية، الدينية والتربوية، والتراحمية بين أفراد الأسر وهو السلاح الذي جابهت به الجزائر فرنسا (قوة علاقاتها) إضافة إلى تشجيع الإنجاب (الوظيفة البيولوجية) بعد الاستقلال لتعويض من قُتل في الثورة التحريرية.

لكن بعد اهتمام الجزائر المستقلة بعملية التنمية، واتخاذها استراتيجية وأهداف للخروج من دائرة التخلف الموروث وتحقيق التطور، عمدت السياسة الجزائرية لوضع خطط تنموية أولت فيها الأهمية الكبرى للتصنيع ونتيجة لانتشار مراكز التصنيع في المدن الجزائرية حدث وأن صاحبته تحولات كثيرة مست المجتمع الجزائري في شتى المجالات فكانت من أبرز تلك التحولات أن زادت وتيرة التحضر نتيجة للهجرة الريفية نحو المدن بحثا عن العمل بسبب البطالة، وهو ما يؤكده محمد السويدي بقوله: " إن النزوح الريفي نحو المدن الجزائرية يتركز في الفئات الفقيرة من الريفيين التي تبحث عن عمل لا يتطلب مهارة وتتخذ من الأحياء القصديرية ملجأ لها، ومنها تبدأ حياتها وسط مجتمع تسوده عادات وتقاليد ريفية وحضرية ".[2]

وبالتالي فبظهور المصنع ظهرت المدن بطريقة عيشها المختلفة عن الريف، وهنا بدأت بوادر الأسرة النووية لأسباب مختلفة ومتعددة، منها اضطرار الأسر إلى الانقسام والتجزؤ بالنزوح نحو المدن، بسبب العامل الاقتصادي (غلاء المعيشة في المدن وبالتالي عدم تمكن الأسرة الكبيرة من النزوح كلها) وكذا طريقة التخطيط والبناء في المدن تختلف

---

[1]– مصطفى بوتفنوشت: **العائلة الجزائرية "التطور والخصائص الحديثة"**، تر: أحمد ديمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 37.

[2]– محمد السويدي: **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 101.

عن الريف، ففي المدن تبني على أساس أفراد محددين عكس الريف الذي يتم السكن فيه في بيت واحدة (الدار الكبيرة) والذي يضم مجموعة من الأفراد.

كما ساهمت عوامل أخرى في نقل وتشكيل الصورة الجديدة للأسرة الجزائرية (النووية)، كالعولمة وتأثير وسائل الإعلام والتكنولوجيا التي تنقل ثقافتها الغربية المغايرة تماما لثقافتها العربية.

كما يعتبر موضوع إقبال المرأة على أعمال أخرى بعد تعلمها ووعيها من العوامل التي ساهمت في تشكيل الصورة الجديدة للأسرة الجزائرية، حيث أصبحت المرأة تفضل إنجاب عدد معين (03 أو 04) من الأولاد بسبب كثرة انشغالاتها داخل أو خارج البيت وهذا لضمان تربيتهم تربية جيدة وضمان تحقيق عيش كريم لهم.

كل هذه العوامل ساهمت في تغير العلاقات الأسرية، سواء داخل الأسرة أو داخل العائلة الكبيرة أين أصبح الفرد لا يميز أفراد أسرته (الأعمام، الأخوال) وما نشهده في الوقت الحالي هو تأثر وضعف العلاقات الأسرية في كثير من الأحيان، بل وقد تصل إلى حد المعاداة والقطيعة بين أبناء العم، أو حتى بين الإخوة، من خلال ما نسمع ونقرأ ونشاهد مختلف الجرائم التي يكون ضحيتها واحد من أقرب الناس إليه (أخوه، عمه) لأسباب قد تكون تافهة لا تتعدى حدود الحوار البنّاء بين الطرفين.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تقسيم مراحل تطور الأسرة الجزائرية بعد الاحتلال إلى يومنا هذا إلى ستة مراحل أساسية مرتبطة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر وهي:

أ- الأسرة الجزائرية في عهد الاحتلال الفرنسي (1830-1962):[1]

إن الاحتلال الفرنسي عندما دخل الجزائر دخلها محتلا ومدمرا لكل ما فيها فدمر مزارعها وحقولها، وحول قمحها إلى خمر وتبغ، لأن الاحتلال كان يعلم أن الأرض مقدسة لدى الجزائريين وهي محور رزقهم وبالتالي اتجه إليها مباشرة بالتدمير والحرق، واتجه إلى شعبها جماعات وأفراد هالكا ومعدما لكل من ينطق برفض الاحتلال ومن بقي منهم على قيد الحياة حاول معه أبشع صور الإبادة الجسدية.

---

[1]- يعلى فروق: **الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة** – الدراسة الميدانية بمدينة سطيف، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر، 2012-2013 (غير منشورة)، ص 183.

ويمكن سرد بعض الأساليب الاحتلالية التي هدفت من ورائها إلى تفكيك الأسرة الجزائرية خصوصا والمجتمع الجزائري عموما، مثل تحطيم النسب العائلي ولتقتيل، والتشريد والتنصير، ونشر الموبقات والوسائل الهدامة مثل الخمر والقمار والزنا وغيرها بكثير.

وقد عانت الأسرة الجزائرية من الصعوبات التهميش والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة مما أدى بها إلى رفض الاندماج في المشروع الجديد الوافد، في الوقت الذي ضن فيه الاحتلال أن مشروع تفكيك الأسرة الجزائرية يسهل تنفيذه، ولكنه أخطأ، إذ أن عمليات الإبادة والقهر والتسلط عليها دعت أفرادها إلى الالتفات حول البعض والوقوف ضد المحتل الغاشم فبدل أن تتفكك الأسرة ويتجه بعض أفرادها إلى القبول بالمحتل والترحيب به؛ تكاثفت جهود الأفراد إلى الرّد القاسي ولتمثل في تنامي قيم التعاطف والتضامن بين الأسر والتمسك باللغة العربية، والقيم الثقافية الوطنية وتعليم الأطفال اللغة العربية والقرآن في الزّوايا.

هذه العوامل والمتغيرات التي أثرت في الأسرة الجزائرية وعلاقتها بسياسات المحتل الإبادية وعجلت بقيام ثورة التحرير وتكون الأسرة الجزائرية قد أمدتها بعوامل التقرير بحدودها أصل الانبعاث مرة أخرى، إذ عمدت الأسرة الجزائرية إلى شحذه أطفالها أملا في تحقيق استقلال البلاد، فعبأتهم ضد المحتل، ودفعت بهم للشوارع متظاهرين وإلى الكتاب والمساجد حافظين لكتاب الله تّعالى، متمسكين بثوابت هويتهم العربية والإسلامية رافضين الأساليب التنصير والعيش باطمئنان في كنف محتل غاشم، فكان الاستقلال بالتربية الايجابية للأم الجزائرية.

ب- الأسرة الجزائرية في مرحلة بعد الاستقلال (1962-1988):[1]

يُعد الاستقلال المنعطف التاريخي الذي طالما انتظرته الأسرة الجزائرية بشوق لتحرر من أدوات المحتل وسياسة العنصرية وتعيش في كنف قيمها وثوابتها الإسلامية ولم تخيب جيل الثورة أملها في استرجاعه لأرضه.

[1]- يعلى فروق: مرجع سابق، ص 184.

وعاش جيل الثورة بعد الاستقلال محاولا تحقيق آماله وطموحاته في حياة أفضل للمجتمع الجزائري العربي المسلم، وتحقيق المساواة في فرص التعليم والتوظيف وحق المواطن الجزائري في حياة أفضل على كافة المستويات.

ونقل جيل الثورة لأطفاله تاريخ الجزائر وقت الاحتلال، وبطولاته ضد المحتل من أجل أن تحيا بلاده حرة مستقلة، وحاول بذلك أن يعبئ أبنائه ضد الظلم والمهانة التي عانى منهما آنذاك من أجل أن يحسوا بأنهم في هذا الوقت أفضل وأحسن حال آلاف المرات وأن أبواب الخير وأحلام المستقبل سيتحقق بإذنه تبارك وتعالى، فيظل استقلال البلاد، وكان لهذه التعبئة أثرها العميق في نفوس الأبناء الذين قدروا تضحيات آبائهم وأجدادهم.

جـــ- الأسرة الجزائرية في مرحلة التغيير (05 أكتوبر 1988-1991):[1]

تأثرت الأسرة الجزائرية بأحداث الخامس من أكتوبر 1988 وما تلا هذا التاريخ من أحداث وتدّاعيات على كافة مناشط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكان لهذا تأثير أعمق على مستوى الأسرة، فقد عاش الجزائري هانئا مطمئنا بعد خروج المحتل من بلاده آملا في حياة أفضل كما يتمناها وهو يقاتل ضد المحتل، لكنه لم يحقق الكثير من الأحلام التي كانت تراوده في العيش في كنف الحريات العامة محققا حياة رغيدة، فعوض ذلك استحوذت شلّة قليلة على أحسن الأعمال والوظائف والمناصب عاش غالبية الشعب الجزائري في الفقر، ولم يصلهم من مكاسب الثورة الجزائرية حتى سلّك كهربائي ينيرون به بيوتهم المظلمة، الأمر الذّي دفع بالمواطن أن يعيش نّاقما على الذين يحتلون الكراسي ويزدادون غنى، وهو في مكانة يزداد فقرا مع انعدام الدّعم للسلع الاستهلاكية الأساسية مما كان له أثر السّلبي على طريقة تعامل الأب وولي الأمر مع أسرته وأفرادها خاصة مع مطالب الأبناء اللامتناهية، ثم أنّ الوالدين أو بالأحرى الأب تنازل عن دوره التربوي في تنشئة الأولاد وأصبح يسعى وراء متطلبات الحياة اليومية.

د-الأسرة الجزائرية في سنوات المأساة الوطنية (1991م-2000م):

[1]- المرجع نفسه.

عاشت الجزائر سنين الجّمر لم تشهد لها مثيلا أية دولة مسلمة، القتل والتشريد والتهجير من القرى وعدم الأمن، يضاف إلى ذلك عدم الإحساس بالأمان في البيوت نفسها مما شكل حالة من القلق والرّهبة في نفوس المواطنين، الذين انطووا على أنفسهم، وتكدّر صفّو حياتهم اليومية التي أصبحت خليطا بين هاجس الخوف اليومي والخوف من الغد ولنا أن نتصور حال الأسر الجزائرية ومعاناتها اليومية في البحث عن الأمن والأمان لأبنائها عن البحث عن لقمة العيش التي يشارك فيها الأطفال أنفسهم في ظل تدهور الحياة الاقتصادية للبلاد، فقد أثرت هذه التغيرات وغيرها وشكلت ضغوطا على الأسرة، فمست بناءها ووظيفتها، وضعفت معها الكثير من وظائف الأسرة المطلوبة مثل التربية الجسمية والنفسية والعقلية، والتربية الخلقية والدينية، ناهيك عن التنشئة الاجتماعية التي توّجه سلوك الطفل نحو اكتساب العلاقات الاجتماعية مع الآخرين إذ تقوقعت كل أسرة على نفسها، وضيقت من حدود ومجالات التعامل حتى بين الجيران أنفسهم وبفعل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتردية، جعل الأبناء أكثر عرضة للقلق والتوتر ومشاعر الإحباط، وهذا ما ينعكس سلبا على أساليبهم التربوية داخل الأسرة وعلاقاتهم بأبنائهم.

وهنا لابد من الإشارة إلى أنه في هذه المرحلة ظهرت أسر جيل الجامعات أي الأسر المثقفة التي يعد أحد الوالدين فيها على الأقل خريجا جامعيا.

هـ- الأسرة الجزائرية مع بوادر انفراج الأزمة الجزائرية (2000 م- إلى يومنا هذا):

بانفراج الأزمة التي عاشها الجزائر أكثر من 10 سنوات شهدت الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ازدهار كبيرا، كان له الأثر العميق على الحياة اليومية للمواطن الجزائري عموما وعلى الأسرة الجزائرية خصوصا، فكل تغيير إيجابي أو سلبي في لحياة العامة للبلاد يكون له تأثيره الايجابي والسلبي كذلك على يوميات الأسرة الجزائرية ومنه على طرق التعامل أفراد الأسرة مع بعضهم، فحالة الاكتئاب التي يشعر بها الأب خارج البيت تنعكس سلبا على طريقة تعامله مع زوجته وأولاده، كذا الأمر بالنسبة للأم فإذا كانت حالتها سيئة مع الزوج فإنّ هذا سينعكس مباشرة على الأولاد، مهما حاولت الأم ألا تظهر حقيقة.

2. أشكال الأسرة الجزائرية: من العائلة إلى الأسرة النووية.

عند الحديث عن أشكال الأسرة الجزائرية يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال منها وذلك حسب حجمها وطبيعة العلاقات التي يربط أفرادها وهي:

أ- الأسرة المركبة (العائلة):[1] هي الأسرة المتسعة مهما كان حجمها، تستطيع هذه الأسرة أن تتنوع حسب ظروف الزواج والمواليد فبإمكانها أن تجمع الأخلاق ببنية عمودية والأقارب الجانبيين ببنية أفقية.

والعائلة المركبة تتكون من الآباء، والأبناء المتزوجين وغير المتزوجين، الأخوة الأخوات، أما العائلة البسيطة تتكون من الآباء والأبناء غير المتزوجين. غير أن هذه التركيبة للأسرة الجزائرية عرفت تحولات كبيرة بعد فترة الاستقلال، وتسمى بمرحلة انقسام العائلة، لأن العائلة التقليدية تتجه نحو الاختفاء منذ سنة 1962 مع تطور المجتمع الجزائري.

والعائلة تعيش في الدار الكبيرة ويمكن تكبيرها (زيادة اتساعها) ببناء غرف جديدة إذا ارتفع عدد الأعضاء، والخاصية الأساسية لهذه الدّار هي أن تكون مبنية بصفة تجعلها في مأمن من أعين المّارة ولهذا فهي تقع عموما في أرض بعيدة نوعا ما عن الطرق والدروب المستعملة وهي محاطة بسور عال لا يسمح للمار أنّ يرى ما يجري بساحة الدار.

ب- أسرة ذات الحجم الكبير (انقسام العائلة):[2]

عرفت العائلة الجزائرية الحديثة مرحلة انقسام خاصة، للشكل العائلي البسيط الذي انحدر منه انفجار العائلة الموسعة ونتيجة لهذا الانقسام تكونت عائلات جديدة حديثة (زوج زوجة، أبناء) وكل ذلك كان نتيجة لإدخال التكنولوجيا والاتّجاه نحو التطور من الإطار التقليدي إلى الإطار الحديث. وتعتبر فترة الاستقلال الوطني مولدا للحركات الفردية في جميع المجالات مثل خروج المرأة للعمل.

---

[1]- مصطفى بوتفنوشت: مرجع سابق، ص 36.

[2]- المرجع نفسه، ص 39.

وعادة ما تتكون من ثماني إلى إحدى عشرة أفراد وهي تحافظ على ميزات الأسرة المتسعة، ويمكن اعتبار الأسرة ذات الحجم المتوسط كنموذج انتقالي قائم على توفيق بين القيم التقليدية والعصرية.

ج – الأسرة النووية (الأسرة الحديثة):[1]

تتكون من الوالدين ومن طفل إلى ثلاثة أطفال مستقرة أي أنها توقفت عن الإنجاب، فهي عادة ما تكون مستقلة تماما عن أقاربها.

وهي خاصية الأسرة الجزائرية المعاصرة (الحضرية) التي تتميز بتقلص حجمها من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي، فبعد أن كانت الأسرة الجزائرية في طابعها العام أسرة كبيرة الحجم أصبحت اليوم تتسم بصغر حجمها.

وأن تحول أبناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي لم يكن ليبرز بشكل واسع وسريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي، أو من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة، ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري ويحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان.[2]

3. خصائص الأسرة الجزائرية: من البطريقية إلى الانقسامية.

تتميز الأسرة الجزائرية بالإضافة إلى خصائص أية أسرة بعدة خصائص تميزها عن الأسر في المجتمعات الأخرى، ولكن عند الحديث عن هذه الخصائص يجب التمييز بين ما كان في الماضي وما هو كائن الآن:

أ– خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية: والمقصود هنا بالأسرة التقليدية الأسرة قبل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، والتي بقي فقط بعض أشكالها في المجتمعات الريفية والبدوية، والتي تمتاز حسب مصطفى بوتفنوشت بكونها:

* أسرة موسعة، حيث تعيش في أحضانها عدة أسر زواجية وتحت سقف واحد.

---

[1]– محمد السويدي: مرجع سابق، ص 88.

[2]– نفس المرجع.

* أسرة بطريقية الأب فيها والجد هو قائد الروح الجماعي للأسرة، وله مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ بواسطة نظام محكم على تماسك الجماعة المنزلية.

* أسرة اكناتية، النسب فيها ذكوري والانتماء أبوي وانتماء المرأة يبقى انتماؤها لأبيها والميراث ينتقل في خط أبوي من الأب إلى الابن الأكبر عادة، حتى تحافظ على طبيعة اللا انقسام للتراث.

* أسرة لا منقسمة أي منقسمة أي أن الأب له مهمة ومسؤولية على الأبناء، فالبنات يتركن المنزل العائلي عند الزواج والأبناء المنحدرين من أبنائه والأبناء المنحدرين من أبناء أبنائه فالخلف الذكور يترك الدار الكبيرة، ويكون عددا كبيرا من الخلايا مقابلا لعدد الأزواج.

* تنتظر من الصبي أن يكون أكثر نشاط وأكثر قدرة على التنافس وأكثر استقلالية واعتمادا على الذات، جعل البنت على درجة أقل من الرجل وتعزز لديها الهدوء والراحة وسلوك الطاعة والانصياع وتحضيرها للعمل المنزلي.[1]

* تشجع أبنائها على الزواج المبكر والإنجاب، وهي من تختار الزوج والزوجة المناسبة (السلطة الذكرية).

* التأثير الديني الإسلامي على سلوك وعلاقات القرابة لأفرادها فكانت تحافظ على مبادئ الشرف والاحترام والتعاون والحفاظ على العرض.[2]

* انحصار العلاقات الاجتماعية في حدود العلاقات القرابية والمجتمع ذلك الكل المبنى الهرمي بل مجموعة من الأفراد المتصافين إلى بعضهم البعض.[3]

فالعلاقات داخل العائلة الجزائرية خاصة والمغاربية عامة تتميز بالتماسك والتآزر والتعاضد والعصبية، ليس بسب اعتماد أفرادها بعضها على بعض في مختلف حاجاتهم اليومية، بل لأنهم بذلك التآزر، كما قال ابن خلدون: تشتد شوكتكم ويخشى جانبكم

---

[1]– مصطفى بوتفنوشت: مرجع سابق، ص. ص: 37.38.

[2]- Boutefnouchet (M): **System Social et Changement Sociale**, Alger, O P U, 1991, P 17.

[3]– عدي الهواري: **الاحتلال الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830–1960**، تر: جوزيف عبد الله: دار الحداثة، بيروت، د.ت، ص 69.

وتعظم رهبة العدو لهم، فالعصبية الأسرية تقوم على أوامر الدم أو اللحمة النسبية (المصاهرة) والتوحد في مصير مشترك.

وقد كتب **فرانز فانون**، فقال واصفا العلاقة بين الأب والابن في العائلة الجزائرية "... قبل عام 1954، لم يكن للابن أن يقف ضد رأي والده إلاّ أن فاعليته لم تكن لتتبدل في مسلكه كابن في إطار الأسرة الجزائرية. إن الصّلات القائمة على الاحترام المطلق الواجب نحو الأب، وعلى المبدأ القائل بأن الحقيقة هي: أولا ملك القدماء، لا جدال فيها، لم تفسد بعد وبقيت صفات الحياء والخجل والخوف من النظر إلى الأب والكلام بصوت عال في حضرته،...حتى عام 1954 ...".[1]

ب- **خصائص الأسرة الجزائرية المعاصرة:** والمقصود بها الأسرة الجزائرية الراهنة والتي عرفت عدة تحولات في خصائصها خاصة الأسر النووية المقيمة في الوسط الحضري بحيث نجد من خصائصها:

* الاتجاه نحو الأسرة النووي التي تضم فقط الزوج الزوجة والأبناء.

* الاتجاه نحوى مشاركة الزوجة والأبناء في السلطة أو حتى استلامها من الزوج، خاصة بعد تعلم المرأة وخروجها للعمل.

* فالمرأة إضافة إلى كونها ربّة أسرة ومنتجة للأطفال استفادت الأم (الزوجة) من كونها مسيرة للميزانية العائلية والتموين العائلي، إلا أن وضعها الاجتماعي في نظر أبنائها أضعف من وضع الأب ماعدا في حالة غيابه (الأب).

* أسرة منقسمة أي أن مسؤولية الأب تنتهي عند زواج الأبناء وتكوينهم أسر نووية.

* الاتجاه نحوى المساواة بين الذكر والأنثى داخل الأسرة خاصة بعد توفر إمكانية تعلمها وحصولها العمل؛ فعرفت مكانة البنت في العائلة الجزائرية تطورا اجتماعيا سريعا مما قوى مكانتها ومبادرتها في مواجهة مشكلة الزواج.[2]

* الاختيار الزواجي أصبح في كثير من الأحيان يحدده الزوج والزوجة.

* تقلص حجمها عن طريق تحديد النسل بسبب سوء والظروف الاقتصادية والاجتماعية وتعقد الحياة المعاصرة.

---

[1]- حميد خروف وأخرون، **الإشكالات النظرية والواقع "مجتمع المدينة نموذجا"**، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999، ص-ص: 75-78.

[2]- نفس المرجع، ص 77.

* عدم اهتمامها بالتنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء ولاتجاهها نحوى دور الحضانة؛ فتربية الابن صارت أكثر ديمقراطية وقريبة من التراخي ما أدى إلى إحداث وضعيات جديدة يريد الابن إبراز شخصيته في إطارها والحصول على مسؤوليته مما يؤدي إلى إحداث فوضى في البيئة العائلية.

* عدم الاكتراث لمبادئ الشرف والاحترام والتعاون والحفاظ على العرض خاصة في الوسط الحضري.

وبهذا فإن الأسرة الجزائرية الحديثة تخلت عن بعض الوظائف بسبب تغير وضعها الراهن، حيث أصبحت تقتصر على أهم الوظائف فقط والتي تتمثل في الوظيفة البيولوجية ولوظيفة التنشيئية والوظيفة العاطفية، بينما تشرف مؤسسات أخرى على أداء الوظائف المتبقية في الوظيفة التربوية والروحية، والتثقيفية من خلال المدارس والمساجد ودور الثقافة والنوادي، هذا زيادة على وجود مراكز مساعدة للأسرة في التعليم التحضيري مثلا في القيام بمهامه التنشئة الاجتماعية للطفل، فضلا عما أحدثه التطور التكنولوجي من وسائل من شأنها أن تؤثر في هذه الوظيفة كالتلفزيون مثلا.

4. عوامل تغير الأسرة الجزائرية: من التحولات الديموغرافيا إلى التحولات الاقتصادية.

إن للتحولات التي عرفها المجتمع الجزائري في مختلف مراحله التاريخية أثرت مباشرة على بنية الأسر الجزائر وشكلها ومن أهم هذه التحولات نجد:

أ- التحولات الديمغرافيا: (النزوح الريفي)

والمتمثل أساسا في موجات النزوح الريفي الذي عرفته المدن الجزائرية إبان الاحتلال وبعده لشغل المساكن التي تركها الأوربيون – المعمرون-، بحثـــا عن عمل ومستوى معيشي أرقى، فرض نوعا من التشكيلة الأسرية بتقليص أفراد الأسرة، بمعنى انقسام العائلة الكبيرة المهاجرة بحكم نوعية المسكن ذو المساحة الصغيرة والهندسة المعمارية الأوربية فأصبحت خاضعة لمتطلبات الحياة الجديدة والتزاماتها الكثيرة. فكان التغير واضحا وأول ما أصاب حجم الأسرة.

وإذا كانت الأسرة الجزائرية في النطاق الريفي تتحكم في إمكانية توسيع أو تغير المسكن، كلما تزايد أعضاؤها فان هذه الإمكانية أصبحت في الوسط الجديد (المدينة) صعبة أو مستحيلة، ومعنى هذا أن تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى

النظام النووي لم يكن ليبرز بشكل واضح وسريع إلى بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي، أو نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري.

وتشير بعض الدراسات انه تبعا لهذه الحركة في المكان من الريف إلى الحضر، بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كاسرة ممتدة يصل عدد أفرادها إلى 40 فردا لتتجه نحو شكل الأسرة الزوجية أو النووية.[1]

ولم يكن التغير ظاهرة بارزة في تغير حجم الأسرة وتقلصها فقط بل يشكل حتى بعض القيم والعادات والنظرة إلى الحياة فكان التغير الأسري والميل إلى الفردانية سببا في اختفاء الأنماط القديمة للتعاون والتضامن فبروز قيم جديدة وعادات وسلوكيات اجتماعية أعطى طابعا متغيرا للأسرة الجزائرية التي انتقلت إلى الوسط الحضري واختفت القيم التي كانت بارزة في الحياة الريفية من بينها قوة الروابط القرابية.

ب- التحولات الاقتصادية: (ظهور المصانع)

يعتبر التطور الاقتصادي أو التصنيع عاملا مؤثرا في انقسام الأسر التقليدية إلى أسر نووية حيث أدى إلى تغيير نظام العائلة المتسعة، وفي هذا الصدد يؤكد "بتفنوشت" حين يقول: لقد سمحت عملية إدخال التقنيات الجديدة في الاقتصاد الكلي وفي الاقتصاد الجزئي أو المنزلي بالإسراع والتعجيل بعملية تطور المواقف والتصرفات داخل المجتمع، وكذلك داخل العائلة الجزائرية.[2]

لقد كان للتطور الاقتصاد أثر واضح في تحول الأسرة من تقليدية إلى حديثة تتمتع بالاستقلالية المادية والاجتماعية، ومنه أيضا تقلصت شبكة العلاقات الاجتماعية ولم يعد أقرب الناس يشاركون في تربية أحفادهم أو يشرفون عليهم ماديا، ومنه حدث نوعا ما من البعد الاجتماعي في الروابط الأسرية.

1- محمد السويدي: مرجع سابق، ص. ص: 89. 90.

2- مصطفى بوتفنوشت: مرجع سابق، ص 238.

ج- خروج المرأة: (عمل المرأة)

لقد كان دور المرأة في الأسرة التقليدية ينحصر في طاعة الرجل والعمل على إرضائه عن طريق الامتثال لجميع أوامره، سواء كان الأب أو الزوج أو الأخ الأكبر إضافة إلى القيام بالأعمال المنزلية وإنجاب الأطفال ورعايتهم.

ومع التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي عرفه المجتمع الجزائري، أصبح للمرأة الحق في التعليم الذي مكنها من فرض وجودها كطرف فاعل ومنتج في المجتمع، الأمر الذي يسمح لها بالدخول في مجال العمل الاقتصادي، غير أن هذا الحق قد سبب لها عدة متاعب من أهمها الإجهاد النفسي والعصبي، والقيام بوظيفتين في نفس الوقت مما قد يؤثر على كيفية رعايتها للأبناء.

5. الأسرة الجزائرية بين الوسط الريفي والحضري: من الأسرة التقليدية إلى الأسرة المعاصرة:

لا يمكن فهم الأسرة الجزائرية في الوسط الحضري إلا إذا تم التعرف على الأسرة الجزائرية الريفية والبدوية، باعتبارهما تمثلان أطراف التحول من الأسرة التقليدية إلى الأسرة المعاصرة، من بين مجموع 05.1 مليون أسرة أحصيت سنة 1998 نجد منها 03.1 مليون مستقرة في الوسط الحضري، و78.2 أسر نووية يضاف إليها 12.1 من الأسر التي فقدت أحد الزوجين يصبح المجموع 90.3 من الأسر الجزائرية أسر نووية (زواجية) وهو مؤشر هام جدا للتغير الاجتماعي الذي حدث ويحدث للأسر الجزائرية،[1] أما سنة 2019 فبلغ عدد الأسر (300 806 5) منها حولي 70% مستقرة في الوسط الحضري من أصل 43.4 مليون نسمة مقيمة فعليا في الجزائر.[2]

---

[1]- حمدوش رشيد: **مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة – امتدادية أم قطيعة**، دار هومة الجزائر 2009، ص-ص: 238-239.

[2]- **الديوان الوطني للإحصائيات، عدد سكان الجزائر، 2019، عن الموقع:**

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180627/145117.html.

أ – الأسرة الجزائرية في الوسط الريفي: (الأسرة التقليدية)

في الجزائر كانت الأسرة في السابق يشار إليها بمفهوم العائلة التي تجمع مجموعة من الأشخاص الأحياء تحت سقف واحد، وتحت مسؤولية مسؤول واحد الذي يقوم بحمايتها، والمتمثل في الأب أو الابن البكر، إنها تتوسع على عكس مجموعة المقيمين في نفس الخط، إلى إمكانية عيشهم مدة جيلين.

يمكن أن تكون العائلة الجزائرية في نطاق المجتمع المنزلي المسمى (عائلة) مكونة من أقرب الأقارب المشكلون للكيان الاجتماعي الاقتصادي، المؤسس على علاقات التزام متبادلة تبعية و ساعدة فالجماعة العائلية المشتركة أو الجماعة المنزلية–العائلية في الوسط التقليدي تتطور تحت ضغط الإرغام والعصرية، وتحت المراحل الجديدة للتكنولوجيا والسيطرة على البيئة.

لكن في أي من مستويات الرسم التطوري لدوركايم توجد العائلة الجزائري؟؛ إنها أساسا في فرع الأخلاق الأكناتيين خاصيتها الانتماء إلى الأب على حساب الأم وتقع أيضا في منحنى ميل نحو العائلة الزواجية وهي نهاية صورة رسم التطوري.[1]

كما تعتبر العائلة الجزائرية من العائلة الأكناتية المختلطة ذات السلالة الأبوية الموسعة، إضافة إلى اتساع العائلة خاصة في منطقة القبائل، والشكل البطريكي وهو ما يطبقه على المجتمع القبائلي أين تتسم العشيرة والقبيلة باستقلالية كبيرة، وينتج عن ذلك أن الوحدة العائلية أقوى وأن طابع الحياة الجماعية واضح أكثر عندهم، وفي منطقة القبائل لا تنقرض العائلة بموت الأب أبدا، فأبناءه وأحفاده يتابعون حياتهم المشتركة، وحجم العائلة في القبائل كما هو الشأن في المناطق الأخرى من الجزائر يمكن أن تكون غالبا في حوالي 40أو 60 شخص عندما يعيش ثلاث أو أربعة أجيال في أحضانها، كما نجد في منطقة القبائل العديد من المنازل بدون ساحة، فالساحة توجد بين المساكن (توجد حول الساحة منازل الأكنات)، وكل زوجين يحتلان مع أبنائهما منزلا خاصا ويتعاطيان حياتهما الخاصة بهم، فالساحة لم تعد مركز، فالعائلة في منطقة القبائل تتميز بحياة جماعية.[2]

---

[1] – مصطفى بوتفنوشنت، مرجع سابق، ص 15.

[2] – نفس المرجع، ص 24.

ففي العائلة الجزائرية الأبوان يحتكران أدوار الاحتفاظ والعناية ولحماية وتربية الطفل لكن النسب أو القرابة تجمع حولها عدد من أعضاء الأسرة البتريكية الأحياء غالبا ما يقرب العشرين عضو في نفس الوحدة السكنية، سواء غرفة مفتوحة أو تحيط بساحة مركزية، تسكن من طرف مجموعة إخوة متزوجين مع زوجاتهم وأبنائهم.

فالهجرة أو التحول من الريف إلى المدينة لم يحول الأدوار الأساسية للعائلة البتريكية التي تكون جماعة متجانسة في القرى القبائلية.

في العائلة أو الجماعة التقليدية التفوق تخص رب الأسرة البتريكية مثل الجد الأب العم، الابن البكر لأنه هو المسؤول من جهة أخرى تستطيع الأم عن طريق السلطة الأبوية لا تحافظ إلا على حق الاحتفاظ مدة السن الأساسي للطفل، ومدة قدرته على الزواج.

وبعد عملية الزواج فإن الكثير من العائلات لا تخص الزوجة ولا زوجها، ولكن تخص رب الأسرة البتريكية.

ومع مرور الزمن فقد تعرضت الأسرة الجزائرية لتحولات وتطورات عميقة وواضحة أثرت على مختلف جوانب الحياة فيها، هذه التغيرات و التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري كان نتيجة للهجرة والصنيع والتعليم مما أثر بشكل بارز على الأسرة حيث أشارت معظم الدراسات في هذا الشأن إلى أنها بدأت تفقد شكلها وبعض وظائفها كأسرة ممتدة لتتجه نحو شكل الأسرة النووية صغيرة الحجم، مع احتفاظها ببعض سمات ووظائف الأسرة الممتدة، إذن فالأسرة الجزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الممتدة النووية الحيثية في نفس الوقت.

ومع تشبع الجيل الحديث بثقافة عصرية عن طريق التعليم و التثقيف استطاع التحرر من السلطة الأبوية، فظهرت ومعايير جديدة طبعت الأسرة الجزائرية لتعطيها شكلا يختلف كثيرا عن الشكل القديم من حيث العلاقات الداخلية والسلطة وحتى الأدوار والمكانات والوظائف فسميت بالأسرة الجزائرية المعاصرة.

ب – الأسرة الجزائرية في الوسط الحضري: (الأسرة المعاصرة)

كانت الفكرة الشائعة أن الأسرة المركبة أو الممتدة هي نسق الأسرة السائدة في المجتمعات العربية وهي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين والأبناء المتزوجين وزوجاتهم وأطفالهم، ومن جهة أخرى من المحتمل أن كثيرا من الشبان العرب قد عاشوا فترة معينة من حياتهم في أسرة مركبة خلال مرحلي المراهقة أو الرشد واستمروا في معيشتهم مع الآباء لفترة معينة بعد الزواج، قبل أن يستقلوا نهائيا بحياتهم وتكوين وحدة إنتاجية خاصة وقد يحتفظ الأبوان بواحد أو أكثر من أبنائهم المتزوجين لمدة معينة، أو عاشوا معهم طوال الحياة وحتى وفاتهم أي أن الأسرة المركبة كانت إحدى مراحل دورة حياة الفرد والوحدة الأسرية.

وتتميز الأسرة الجزائرية المعاصرة أي الحضرية بتقلص حجمها من النظام الأسرة الجزائرية في طابعها العام أسرة ممتدة أصبحت اليوم تتسم بصغر الحجم، وإذا كانت الأسرة الجزائرية في النطاق الريفي تتحكم في إمكانية توسيع أو تغيير المسكن كلها تزايد أعضاءها فإن هذه الإمكانية توسيع أو تغيير المسكن كلها تزايد أعضائها، فإن هذه الإمكانية أصبحت في الوسط الجديد أي المدينة صعبة أو مستحيلة، فتغيير نظام الأسرة الجزائرية من الممتدة إلى النووي له علاقة مهمة مع النشاط الاقتصادي فهذا الأخير في الوسط الريفي قائم على الزراعة مما يساعد على بقاء واستمرار نظام الأسرة الممتدة وذلك من خلال تأمين معاشها ومطالبها الضرورية بواسطة التعاون والتضامن الجماعي في الإنتاج والاستهلاك فإن الصورة تنقلب في الوسط الحضري، ذلك أن كل أسرة زواجية مستقلة اقتصاديا عن بقية أفرد القرابة من إخوة ووالدين وأعمام، ومن ثم فإنها تؤمن معاشها اعتمادا على دخلها الشهري المتمثل في مرتب رب الأسرة العامل ومعنى هذا أن تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي لم يكن ليبرز بشكل واضح وسريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المتخلف عن الوسط الريفي أو من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري ويحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان.

تبعا لهذه الحركة في المكان من الريف إلى الحضر، بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة يصل عدد أفرادها إلى أكثر من أربعين فردا، لتتجه نحو شكل الأسرة الزواجية أو النووية، مع ملاحظة أن هذا الشكل الجديد الذي بدأت تتسم به المراكز الحضرية بالذات يتميز من جهة أخرى بكثرة الإنجاب إذ يتراوح معدل أفراد الأسرة الزواجية الجزائرية بين 05 و07 أفراد مع بقاءها أيضا متحفظة في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة؛ ومن ثمة يمكن القول أنه بعد الاستقلال بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية ووظائف الأسرة الريفية، وهذا على مستوى الجيل الأول والجيل الثاني من النازحين الجيل الثالث ففي الغالب يتجه نحو شكل الأسرة الحضرية (الزواجية).

يرى علماء الاجتماع أن الحياة الحضرية، أو الحياة في المدينة تؤثر على الأسرة من حيث البناء والسلطة والإنجاب والوظائف التقليدية للأسرة كالتربية والضبط الاجتماعي والدفء العاطفي لأفرادها.

فمن حيث البناء أو الحجم نجد أن المدينة التي تضم مؤسسات صناعية وتجارية تستخدم الفرد المهاجر إليها على أساس كفاءته وقدراته دون أي اعتبار للجنس أو السلالة أو القرابة أو غيرها.

كما هو الحال في الريف، كما تسمح المدينة للعائلة بالتحرك في السلم الاجتماعي والاقتصادي، من أسفل إلى أعلى أو العكس؛ كما تدفعه إلى التحرك الأفقي (الجغرافي).

فيغير من مكان إقامته تحت ظروف فرص العمل بعكس الحال في الريف الذي يجعله مرتبطا بقطعة أرض معينة وبمجال اجتماعي خاص، الأمر الذي يدفع بالعلاقات الأسرية إلى النزوع نحو الفردية ومن ثمة إلى تقليص حجمها من كونها أسرة ممتدة تتعدد أجياله إلى أسرة محدودة العدد غالبا ما يقوم على الزوج والزوجة وأبنائهما الصغار ونادرا ما تضم والدي الزوجين أو أحدهما لقد أثرت المدينة على الأسرة الريفية النازحة إليها وذلك من حيث حراك أفرادها في المجال الجغرافي، فقد ينتشر أفرادها على أحياء متباعد تحت تأثير العمل والسكن والتعليم أو مدن مجاورة، ومن ثمة يتجه حجمها إلى التقليص بالغم من أفرادها للحفاظ على طابعها التقليدي المتسم بالروابط القرابية الصميمة، وهذا ما نلاحظه في المناطق المتخلفة التي تحيط بالمدن الكبيرة خصوصا الأحياء

القصديرية منها حيث توجد الأسرة الممتدة من أصل ريفي، والتي تبقى لفترة معينة محافظة على طابعها، وعلاقتها الأصلية، ولكنها لا تلبث أن تتجه لتأخذ النمط الفردي ومما يدعم هذا الاتجاه الزواج من خارج الأسرة أي من غير الجماعة القرابية يضاف إلى ذلك ظروف السكن الضيق والتنقل الجغرافي بين أحياء المدينة.[1]

ومن حيث السلطة في الأسرة الريفية النازحة، نشير إلى أن السلطة في المجتمع الريفي ترتبط بالقيم والعادات والتقاليد وهي غالبا ما تتركز في كبار السن، في نجد أن السلطة في المجتمع الحضري ترتبط بالوضع الاقتصادي وبالمركز الاجتماعي، السياسي والعلمي والإداري، بالإضافة إلى التغيير في مركز المرأة بحيث لم تعد السلطة في الأسرة مركزة في يد الزوج، ومما زاد في تعميق هذا غياب الزوج لفترة طويلة عن المنزل وخروج المرأة إلى ميدان العمل مما سمح لها بممارسة سلطات أوسع بالقياس إلى ما كان لها وهي في الريف سواء بالنسبة للأبناء وشؤون المنزل أم بالنسبة للزوج.

ولكن: إلى مدى وصل مفهوم الأسرة في المجتمع الجزائري، وهل ورغم بعض العوائق والضغوطات على الأسرة الجزائرية وبعض المشاكل مثل النمو الديمغرافي الهائل الذي عرفه المجتمع الجزائري وأزمة السكن والتحضر السريع الذي عرفته أهم وأكبر المدن الجزائرية إضافة إلى اختيار الأزواج زوجاتهم بأنفسهم هل نستطيع أنّ نفرق بين الأسرة الممتدة والأسرة النواة في مجتمع نامي مثل مجتمعنا؟.

إن المجتمعات السائرة في طريق النمو والتي من بينها المجتمع الجزائري، فإنّ تعريف الأسرة في مثل هذه المجتمعات مازالت تضم إلى جانب الوالدين وأولادهما غير المتزوجين تضم أيضا الأولاد وخاصة الذكور المتزوجين، وهذا ليس فقط بسبب أزمة السكن وإن كان يعد العامل الحيوي وراء الانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة الزواجية، وإنما خاصة لأن الأسرة الزواجية في هذه المجتمعات مازالت ترى في انفصال الأبناء عنها عند الزواج أمر غير مرغوب فيه مطلقا، وينتج عنه صراعا كبيرا بين جيل الآباء وجيل الأبناء فالأمر بالنسبة لهذه الأسرة أعمق من مجرد شكل السكن شكليا أو

[1] – محمد السويدي: مرجع سابق، ص–ص: 88–91.

حجما، وإنما هو يعبر عن انقطاع بين تواصل ثقافة أجيل الأسرة الذي يعد جوهر هذه العلاقة الأسرية بين جيل الآباء من جهة وجيل الأبناء من جهة أخرى.

ونظرا للتغيرات التاريخية والاجتماعية الاقتصادية والعمرانية التي شاهدتها مختلف المجتمعات دون استثناء المجتمع الجزائري، ولا سيما بيئاتها الحضرية فقد تقلص عموما هذا الشكل الممتد للأسرة، أصبح يتكون الآن غالبا من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجات، ومن الأبناء المتزوجين وزوجاتهم وأبنائهم فقط.

إذن فإن الواقع الاجتماعي لهذه المجتمعات يؤكد عدم وجود مثل هذه الاختلافات الجوهرية بين كل من الأسرة الممتدة والأسرة الزواجية، وقبلها بين ما هو مجتمع حضري في مقابل مجتمع ريفي الذي تظهر فيهما أي نوع أو أي شكل من هذين الشكلين للأسرة الشّيء الذي أكدته الكثير من الدراسات الاجتماعية التي تمت حول دراسة طبيعة المجتمعات والأسر الموجودة فيها، بحيث أثبتت أنه لا توجد أسرة ممتدة خالصة ولا أسرة زواجية خالصة كما لا يوجد مجتمع حضري خالص ولا مجتمع ريفي خالص في أي مجتمع من المجتمعات إنما توجد معا الأسر الممتدة والأسر الزواجية، كما يوجد معا المجتمع الريفي والمجتمع الحضري في المجتمع الواحد مع الاختلاف في درجة وجودهما من بيئة اجتماعية إلى أخرى.

وعليه، فإن الأسرة الجزائرية في المجتمع الجزائري سواء في البيئة الريفية أو الحضرية ، وحتى في وسط الأشخاص الساكنين في المناطق الحضرية الكبرى ولسنوات عديدة، والذين يعيشون في ظل شكل الأسرة النووية أو الزوجية ما زالت تتميز بالطابع الامتدادي الواسع النطاق، لما لها من اهتمامات تخص القضايا الرئيسية كالزواج والطلاق وكل ما يتعلق بهم من أمور كالاختيار للزواج مثلا، والخطبة واللقاءات بين المقبلين على الزواج قبل الخطبة وأثناءها، وعمل المرأة ونوع هذا العمل وضعيات مختلفة كالطلاق والترمل أو الانفصال رغم بقاء وثيقة الزواج أو اليتم، أو الهجرة لأحد الابوين أو الفقر غيرها.

إذن فالأسرة الجزائرية عموما هي أسرة تتميز وتسير نحو الطابع الزواجي أو النواتي من الناحية الشكلية، أما النواحي الثقافية والمتعلقة بالاعتقادات والقيم والعادات والمكونة للهوية الشخصية الجزائرية فما زالت لم تستطع الدراسات الحديثة تحديدها ولكن

البارز فيها –حسب ما تبينه الشواهد الواقعية– أنها منفصمة أي جامعة للنواقض فتارة تكون محافظة وأخرى منفتحة !.

خلاصـــة:

إن موضوع الأسرة لا يزال يثير الكثير من النقاش بخصوص تعريفها وخصائصها وأشكالها ووظائفها وذلك حسب خصوصيات كل مجتمع، إلا أن هناك اتفاق على أن الأسرة كمؤسسة اجتماعية لازالت تتمتع بقوّتها وفعاليتها من حيث حضورها وأهميتها في التنشئة الاجتماعية، وهو الأمر الذي دفع بالكثير من المفكرين والعلماء خاصة في علم الاجتماع إلى البحث فيها ومحاولة فهمها مما نتج عنها تراثا نظريا ضخما يحاول تناول موضوع الأسرة بالدراسة بالتحليل.

والأسرة باعتبارها مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة الطبيعية التلقائية للنظم والأوضاع الاجتماعية؛ فهي تمثل أول وسط طبيعي واجتماعي للفرد وتقوم على مصطلحات يرتضيها العقل الجمعي وقواعد تختارها المجتمعات.

كما أنها إنتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي تظهر وتتطور فيه، بحيث إذا كان هذا المجتمع يمتاز بالثبات امتازت هي الآخر بذلك أما إذا كانت في مجتمع مغير أو ثوري تتغير هي الأخرى وفق نمط هذا التغير وظروفه، وعلى هذا الأساس قد شهدت الأسرة تطورات عديدة كانت تعكس ظروف العصر وطابع الحياة الاجتماعية والاقتصادية السائدة حتى وصلت إلى العصر الحديث أين أخذت تواجه مواقف جديدة لم تألفها من قبل متعلقة بالثورة الصناعية والتكنولوجية الحديثة والحضرية، والتي تنتج عنها تحول في بناء الأسرة التقليدي (الأسرة الممتدة) إلى أسرة زواجية أو (أسرة نواة) لكي تتلاءم مع الحياة وظروف المجتمعات الصناعية ومع السكن في المدن وشكل المساكن والمستوى الاقتصادي.

أما بخصوص الأسرة الجزائرية فبالرغم من اشتراكها مع باقي الأسر في مختلف المجتمعات بعدد من الخصائص والسمات إلا أنها تحمل مجموعة من الخصائص تميزها عنها، ولعلى أبرزها تلك التحولات السريعة التي عرفتها خاصة بعد الاستقلال فمن حيث تركيبتها انتقلت معظم أسرة من نمط الأسرة مركبة (ممتدة)، إلى أسرة بسيطة

(نواة)، هذا التحول صاحبه تحولا من حيث المسكن فبعد ما كانت تقيم في منزل كبير يضم كل أفرادها أصبحت حاليا تقيم معظمها في الشقق تضم الزوجين والأبناء غير المتزوجين فقط، أما من حيث الوظائف والأدوار فبعدما كانت تمارس كل الوظائف المنوطة بها أصبحت اليوم توكلها لمؤسسات اجتماعية أخرى مستحدثة في المجتمع الجزائري، كرياض الأطفال بالإضافة إلى المؤسسات الدينية والتعليمية والرياضية والإعلامية وغيرها.

قائمة المراجع:

أ – باللغة العربية:

1– مصطفى بوتفنوشت: **العائلة الجزائرية "التطور والخصائص الحديثة"**، تر: أحمد ديمري ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

2– محمد السويدي: **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984.

3– عدي الهواري: **الاحتلال الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830–1960**، تر: جوزيف عبد الله: دار الحداثة، بيروت، د.ت.

4– حميد خروف وأخرون، **الإشكالات النظرية والواقع "مجتمع المدينة نموذجا"**، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999.

5– حمدوش رشيد: **مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة – امتدادية أم قطيعة**، دار هومة، الجزائر، 2009.

6– يعلى فروق: **الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة** – الدراسة الميدانية بمدينة سطيف، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر، 2012–2013 (غير منشورة).

7– الديوان الوطني للإحصائيات، عدد سكان الجزائر، 2019.

ب – باللغة الأجنبية:

1- Boutefnouchet (M): **System Social et Changement Sociale**, Alger, O P U, 1991.

تحـــــول القيم الأسرية في الجزائر

د . سميرة لـــــغويل*

مقدمـــة:

عرف المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات عدّة تحوّلات طالت مختلف بنياته الثقافية والاجتماعيّة والسياسيّة. وقد أثّر بعضها بشكل مباشر على بنيات المجتمع التقليدية ممّا أدّى إلى بروز بنيات جديدة بمواصفات تختلف شكلا ومضمونا عن نظيرتها التقليديّة وأهمّ هذه التحولات هي تلك التي مسّت النظام الأسري، وكما هو معلوم فقد تعرّض كثير من الباحثين في علم الاجتماع بالبحث والدراسة للتحوّل البنائي أو الوظيفي المرتبط بالأسرة النواتية والممتدّة أو لوظائف الأسرة والتنشئة الاجتماعيّة، هذا التحول الذي يتمّ على مستوى البنية والذي ينتج عنه تحولا على مستوى الروابط الأسرية ونسق القيم لأنّ هذه التحولات المجتمعية التي شهدها المجتمع الجزائري تلزم علينا كباحثين وحاملين لرسالة أكاديميّة أن نتابعها علميًّا وأكاديميًّا لفهمها وتفسيرها في السّياق المجتمعي الموجودة فيه.

وتمثل هذه الورقة البحثيّة محاولة لرصد بعض التحوّلات القيميّة للأسرة التي عرفها المجتمع الجزائري والتي بدأت تفرض نفسها وتأخذ موقعها داخل أسرنا شيئا فشيئا منذ الاستقلال، و كانت لها انعكاسات سلبيّة أصابت كافة أنساق البناء الاجتماعي، وخاصّة فيما يتعلّق بالقيم الأسرية التي لم تكن بمنأى عن هذه التحوّلات وقد ساعدت عوامل كثيرة على تحوّل هذه القيم ولعلّ من أبرزها وسائل التواصل الاجتماعي التي خلقت عوالم افتراضية ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في طمس قيم المجتمع التقليدي وإنتاج قيم أخرى بديلة غريبة وبعيدة عن ثقافتنا العربية الإسلامية وتسعى هذه الورقة البحثية للتكون (مرصدا اجتماعيّا) يقوم على رصد أوضاع وأحوال الأسرة الجزائرية المعاصرة

الكلمات المفتاحية: الأسرة ، المجتمع، القيم الأسرية، التحولات المجتمعية، التحولات القيمية

* أستاذة محاضرة، قسم (أ)، علم الاجتماع. جامعة باتنة 1/الجزائر.

أولا –مدخل منهجي للبحث:

1- مشكلة البحث:

إنّ الوعي بعمق التحوّلات المجتمعيّة في الجزائر يتطلّب إدراكا عميقا للآليات المنتجة لها، ولدور الفاعلين من مؤسسات مجتمعية وأفراد ساهموا في إنتاج هذه التحوّلات وتلقّيها. ويمكن دراسة هذه التحوّلات بمقاربات مختلفة ابستمولوجية وسوسيولوجية وسيكولوجية وغيرها؛ لأنّ دراسة وتحليل تحولات المجتمع الجزائري تتطلّب جهدا كبيرا ووسائل متطوّرة لكون هذه التحوّلات متشعّبة ومتشابكة. فهناك تحوّلات على مستوى المؤسّسات وهناك تحوّلات على مستوى الممارسات والسلوكيات وهناك تحوّلات على مستوى الأفكار والقيم. وهذه الأخيرة هي التي سنحاول الوقوف عندها وتناولها بالشرح والتحليل، فقد تعرّض نسق القيم السائد في المجتمع الجزائري إلى مجموعة تغيرات نتج عنها تهميش واستبعاد مقصود للقيم التقليدية وإحلال قيم سلبية جديدة أثّرت على نسق القيم بصفة عامة.

وهذه التحوّلات متداخلة فيما بينها حيث يصعب الفصل بينها؛ لكن لا بدّ لنا على المستوى النّظري أو الإمبيريقي من تحديد لمدخل معيّن لدراسة هذه التحوّلات .ولعلّ أنسب مدخل هو مدخل القيم ؛ ولذلك فإنّ هذا البحث سيعرض لتمثلات للقيم، ولممارساتها على مستوى الواقع. والقيم كما نعلم وإن كانت تتصف بالثبات النسبي، إلّا أنّها تتغيّر بتغيّر مكونات البناء الاجتماعي، وتتباين بتباين المراحل التاريخية التي يمرّ بها المجتمع، وعليه فقد أصبح موضوع التحوّل القيميّ من أكثر المواضيع التي لاقت اهتماما في العلوم الاجتماعية اليوم، لما يتيحه لنا من فهم لحركية المجتمع وتوجهاته، ويقدّمه من تفسيرات للعديد من الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي تنتج عن اختلال النسق القيميّ في المجتمع. وتأسيسا على ذلك يحاول هذا البحث رصد بعض التحولات القيمية الأسريّة للمجتمع الجزائري، انطلاقا من الإشكالية التالية **كيف يمكن فهم وتفسير التحوّلات التي أصابت القيم التقليديّة وأثّرت سلبيا على الروابط الأسريّة في الجزائر؟**

2- **أهمية البحث :**

لهذا البحث أهمية نظرية بحيث يسهم في إنتاج معرفة نظرية عن طبيعة المجتمع الجزائري، وتتجسّد هذه الأهمية في:

- الاهتمام بالمستجدات المجتمعية المعاصرة المتعلّقة بالأسرة.
- تسليط الضّوء على القيم الأسريّة الأوسع انتشارا والأكثر تحوّلا في العصر الحديث(هل تنحو منحى حداثيّا أم يغلب عليها التقليد والاستمراريّة)
- توضيح مفاهيم القيم الأسريّة ممّا يساعد على معرفة طبيعة العلاقات والأدوار والوظائف داخل الأسرة، ويعرض للجوانب المؤثّرة في استقرارها واستمرارها، وفهم وتفسير العديد من الاختلالات والمشكلات الاجتماعية التي تعاني منها.

3- **أهداف البحث:**

- التعرّف على التحوّل القيمي في بنية الأسرة الجزائريّة.
- التعرّف على أهمّ العوامل التي ساهمت في التحوّل القيميّ ومدى تأثيرها على السلوكيات الفرديّة داخل الأسرة .
- طرح بعض التحوّلات القيميّة الأسريّة المنتشرة التي تروج لها العولمة. وذلك بهدف زرع الوعي القيميّ للحفاظ على بنية المجتمع وتماسكه.

ثانيا –القيم وفق منظور علم الاجتماع:

إذا كانت الفلسفة تبحث في نشأة القيم، فإنّ الدّراسات الاجتماعيّةَ تبحث في آثارها وتغيراتها وارتقائها وأنساقها، لذلك فإنّ دراسة القيم في علم الاجتماع تكمّل ما توصّلت إليه مباحث الفلسفة بهذا الخصوص. كما يمكن القول أن أصحاب المنظور الاجتماعي – بحكم منهجهم العلمي –مضطرون إلى دراسة القيم كما تبدو داخل مجتمع بشري محدّد مرتبط بمكان معيّن وبزمن معيّن ويخضع لظروف بعينها، ومن منطلق أنّ هذه القيم تتطور بتطور المجتمع الذي تنشأ فيه، فهي نسبية متغيّرة، غير أنّهم يختلفون مع مجالات معرفية أخرى في تقديرهم لنوع القوانين الأشدّ تأثيرا على الإنسان. هل هي القوانين البيولوجيّة أم النفسيّة أم الاقتصاديّة أم الثقافيّة؟

وتعدّ القيم مجموعة من الرّموز المنظّمة للتّفاعل الاجتماعي، فكلمات مثل: الشرف الأمانة، الصدق كلّها تشكّل رموزا أو قيما إيجابية نحترمها ونوجّه سلوكياتنا وفقها، وهكذا الشّأن مع بقية القيم. وعادة ما تتواجد القيم بثلاثة أشكال في المجتمع : الشكل الأوّل يتمثّل في الرموز التي يعترف بها المجتمع على أنّها قيمه الأساسية، كما هو الحال بالنسبة للمجتمع الإسلامي الذي تحكمه مجموعة من القيم يتوارثها الأفراد جيلا بعد جيل على غرار ما هو موجود في باقي المجتمعات؛ فالأمانة مثلا كقيمة يجب أن تتجسّد في المجتمع وفي الأسرة، وأن نتعامل بها في الاقتصاد وفي التعليم وفي كل شؤوننا. وأمّا الشكل الثاني الذي تظهر به القيم فنلمسه في تحوّلها إلى مجموعة من الأعراف والتقاليد والعادات التي تنظّم التفاعل الاجتماعي للبشر، وهذا الشكل الثاني ينبثق عن الشكل الأوّل، فالقيم التي كانت رموزا تنزل إلى أرض الواقع لتتجسّد فعليًّا وتأخذ شكل التقاليد والأعراف والمعايير التي تقوم على تنظيم واقع المجتمع بصورة أساسيّة. وأمّا الشكل الثالث للقيم فيتجسّد داخل شخصيّة الفرد ويشكّل الضمير الداخلي له والذي يتحكّم في قراراته ومواقفه وردود أفعاله.

وبالتالي فإنّ منظومة القيم تضبط سلوكيّات الإنسان من خلال ثلاثة أبعاد أساسية؛ البعد الأول هو حضورها كرموز في فضاء المجتمع، والبعد الثاني يتجسّد في تحوّلها إلى معايير وتقاليد تنظّم التّفاعل الاجتماعي، أما البعد الثالث فيتمثّل في تشكيلها للضمير الداخلي للإنسان لأنّه يكتسبها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وعليه يمكن القول أنّ القيم تحكم الإنسان من داخله ومن خارجه[1] وتوجّه سلوكياته.

وتعتبر القيم عنصرا مشتركا في تركيب البناء الاجتماعي، ويرى علماء الاجتماع أنّها من صنع المجتمع، وأنّها ترتبط بالواقع؛ كما يمكن عدّها حقائق واقعية توجد في المجتمع ويحاول عالم الاجتماع عند دراسته للقيم أن يحلّلها ويفسرّها ويقيس مدى حضورها عند الأفراد والجماعات، ويدرس أيضا تأثير هذه القيم في سلوكيات الأفراد ،لذلك فقد طُرحت قضية سوسيولوجية القيم كأحد المحاور الرئيسة التي يشتغل على دراستها العديد من

[1] نادية محمود مصطفى وأخرون: **القيم في الظاهرة الاجتماعية**، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر ، 2012، ص-ص.329-330

الباحثين الاجتماعيين وشكّلت محور اهتماماتهم إيمانا منهم بوجود علاقة وظيفية بين القيم (باعتبارها ظاهرة اجتماعية) وسائر الظواهر الاجتماعية الأخرى السائدة في البناء الاجتماعي للمجتمع وبالرغم من وحدة المنظور والمنطلق عند هؤلاء العلماء في معالجتهم لموضوع القيم إلّا أنّهم يختلفون في تفسير طبيعتها وأسباب تغيّرها، لذلك طرحت على مسرح الفكر الاجتماعي اتجاهات فرعيّة تنضوي تحت لواء المنظور الاجتماعي، محاولة تفسير القيم من حيث نشأتها ومصدرها واكتسابها وعلاقتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى.

ولو عدنا لمدارس علم الاجتماع المختلفة لوجدنا ظهور مفهوم القيمة ضمنا أو صراحة في كتابات أصحابها بداية من المدرسة الفرنسية بزعامة إميل دوركايم الذي حدّد مكوّنات الظاهرة الاجتماعية على أنّها نظم اجتماعية لها صفة الضغط والالتزام، كما أنّها تتكون من الرموز الاجتماعية والقيم والأفكار والمثل، وأكّد كذلك على مفهوم الضمير الجمعيّ في تحديد الضبط داخل المجتمع، أمّا المدرسة الإنجليزية بزعامة هربرت سبنسر والتي تحوّلت من النظرية العضوية إلى نظرية التطوّر التي تؤمن في أساسها بالتعديل في نسق التوقّعات فهي ترى أنّه لا بدّ وأن تكون القيم السائدة في المجتمع ضمن الاعتبارات الأساسية في تحديد هذه التوقّعات، في حين نجد المدرسة الألمانية بزعامة ماكس فيبر قد انصبّ اهتمامها على تأثير القيم وتدخّلها في تحديد مسار الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، وهذا ما اهتدى إليه ماكس شيللر وكارل مانهايم في تتبّعهم للسياق السوسيو-تاريخي.

أمّا المدرسة الأمريكية ممثّلة في كل من سوروكين وتالكوت بارسونز فإنّ الأوّل منهما حاول الوصول إلى تعميمات عن التغيّر الاجتماعيّ والثقافيّ من خلال تاريخ الإنسانيّة كمؤشّر محدّد للقيم، وهذا ما جعله يحكم على التّفاعل أنّه ظاهرة اجتماعيّة ثقافيّة تتكوّن من ثلاث عناصر (الشخصية كفاعل، المجتمع باعتباره المجموع الكلّي للفاعلين، الثقافة باعتبارها المجموع الكلّي للمعاني والقيم والمعايير الناشئة عن الشخصيّات المتفاعلة(وهذا الرأي يجعلنا نبحث عن القيم من خلال تتبع الأشكال الثقافيّة).

أمّا تالكوت بارسونز فقد أكّد في نظريّته عن الفعل الاجتماعي أن الموجّهات الدافعيّة أو القيميّة هي إحدى أركان الفعل الاجتماعيّ ومن ثم تتحقق القيم في أدوار وموجّهات ومواقف، وهو ما يتضمنه الإطار المرجعي للفعل[1].

ثالثا–التحول القيميّ لا يمكن فهمه إلا في ظل مدلول التحولات المجتمعية:

يحفل التراث السوسيولوجي بكثير من التعاريف التي ترتبط بمفهوم التحوّلات المجتمعية بوصفها تلك التغيّرات الواسعة والكبيرة في البنى الاجتماعية للمجتمع، والتي تحدث أثرا في نظم المجتمع وتوثر في العلاقات بين الأفراد. ويعرفه البعض بكونه « كل تحوّل يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية... وهو كل تغيير في التركيبة السكانيّة للمجتمع، أو البناء الطبقي، أو النظم الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية، أو في القيم والمعايير التي تؤثّر على سلوك الأفراد وتحدد بشكل أو بأخر مكانتهم وأدوارهم في مختلف المؤسسات الاجتماعية التي ينتمون إليها[2]» .

ولا يمكن مقاربة التحوّلات المجتمعية، ببراديغم سوسيولوجي واحد، فإذا كانت النظريات الماكرو–سوسيولوجية الدّاعية إلى اكتشاف قوانين واتّجاهات التطوّر الاجتماعي تجعل من الكليّة الاجتماعية الموضوع المركزي في دراساتها وانشغالاتها، فإن السوسيولوجيا الفردانية ستجعل من الفرد الموضوع الأساس لعلم الاجتماع، وبالتالي يمكن تفسير التحوّل من خلال أفعال وسلوكيات الفرد كما يقول ريمون بودون :«علم الاجتماع لا يمكن أن يقوم إلا على أعمال فرد أو عدد من الأفراد المتفرقين. لهذا السبب يجب أن يتبنّى حصرا المناهج الفردانية[3] ».

---

[1] حميد خروف: **القيم من منظور اجتماعي" مقاربة نظرية"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة ، عدد 20،2003 ، ص– ص.70–71

[2] عبد اللطيف كداي: **التحولات الاجتماعية القيمية للشباب المغربي محاولة للرصد والفهم**، متاحة على الرابط المباشر[search.shamaa.org/PDF/Articles/.../ajms_2015-n7_079-099.pdf] تصفح يوم 2018/11/11، في الساعة 14.00

[3] بيار أنصار، **العلوم الاجتماعية المعاصرة**، ت: نخلة فريفر، المركز الثقافي العربي، ط: 1، 1992، ص76

وعليه يمكن القول أن التحوّلات المجتمعية متداخلة ومتشابكة تتفاعل فيها عدة عوامل هي :العامل الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ والديمغرافيّ والتكنولوجيّ والسياسيّ وأنّ هذه التحوّلات في مجملها لا تسير على خطى ثابتة وواضحة يمكن التنبّؤ علميًّا بمسارها واتّجاهها.

إذ إنّ مفهوم التغيّر (le changement) يعني« تبدّل على مستوى البنية الاجتماعية ناتج عن الفعالية التاريخية لبعض المجموعات الاجتماعية، وهو تبدّل قابل للملاحظة على مدى زمني معيّن، بحيث يطال بشكل مستمرّ، البنية الاجتماعية أو وظائف التنظيم الاجتماعي لجماعة محدّدة. « بينما يعني التحول (Transformation) أنّ هناك تغيّرًا جذريًّا يقع في البنية الاجتماعية، يقطع مع ما كان سائدًا في السابق، ولهذا نقرأ في التعريف الذي وضعه "بلانديي لا يمكننا الحديث عن التحول ما دمنا داخل البنية نفسها، ذلك أنّ هذا المفهوم يرتبط بالتغيّر الذي يحدّد الانتقال من بنية إلى أخرى... ويضيف مبيّنًا طبيعة التحوّل: «إنّ التحوّل يعني تغيّرًا بنيويًّا يمسّ طبيعة النسق الاجتماعي برمّته، كما يمسّ توجّهه العامّ وشكل تنظيمه .بينما مفهوم" الانتقال (Mutation) "يعني تغيّرًا في البنية أو في النسق، دون أن يكون ذلك جوهريًّا أو راديكاليًّا، بل إنّه يبقي على العديد من السمات المميّزة للبنية لكن يقع عليها انتقال في وظائفها أو علاقاتها أو شكلها بل يمكن القول إنّ هذا المفهوم يدلّ على وقوع انزياحات في المنظومة القيميّة التي تؤطّر هذه البنية أو تلك[1]»

وللإشارة فقد أثارت التحوّلات التي يتعرّض لها المجتمع الجزائري عموما والأسرة الجزائرية في قيمها خصوصا جدلا واسعا، فهناك من يعتبر أنّ هذه التحولّات إيجابيّة لأنّها تجلب الحريّة وتندرج في سياق تحديث المجتمع وربطه بمسار الحضارة والحداثة وإخراجه من أشكال التخلّف وهناك من يندّد بهذه التحوّلات ويعتبرها تشوّهات عميقة وخطيرة أصابت المجتمع وتهدّد تماسكه .

[1] رشيد جرموني: **سوسيولوجيا التحولات القيمية في عالم اليوم**، متاح على الرابط المباشر[https://darfikr.com]، تصفح يوم 28 /2018/12 في الساعة 7.00

رابعا –القيم الأسرية:

يطرح مفهوم القيم اختلافا وتباينا من حقل معرفي إلى آخر، بل وأحيانا في الحقل المعرفي الواحد، وتجدر الإشارة إلى أنّ الغالبية العظمى من الباحثين الاجتماعيين ينظرون إلى القيمة على أنّها تشكّل الأسس الصلبة والمتينة في البناء الاجتماعي، فهي بالنسبة لهم تمثّل عناصر بنائية تنتج عن التّفاعل الاجتماعيّ. وسعي الإنسانية للكمال يبقى المنبع الأساس للقيمة عندهم. ولمّا كان كل شخص يطرح قيما خاصّة به، فإنّ تجاوز ما هو فردي يطرح القيمة المطلقة. فالفرد المنعزل لا يعرف عالم القيم، وإنما ينشأ هذا العالم نتيجة لالتقاء الإرادات حول غايات محدّدة، وهذا الاتقاء للإرادات كما يقرّر علماء الاجتماع يتوصّل إليه عن طريق الصراع .وهم ينظرون إلى هذا الصراع على أنه نظرية يفسّرون بمقتضاها الظواهر الاجتماعية، ماضيا وحاضرا ومستقبلا. كما أنّهم يرجعون هذا الصّراع، وغيره من الظواهر الاجتماعية إلى الميل العدواني للإنسان، بل وحتى حالات التوافق والتعاون والتكامل لا يخرجونها من هذه الدائرة، ويعتبرونها حالة من حالات الصراع المحكوم بنزعة الإنسان وميله إلى البقاء.

وعليه فإنّه ليس من السّهل بمكان الاتّفاق حول مفهوم القيم، وذلك بسبب تعدّد الخلفيات والمرجعيات المنطلق منها فلسفية، ودينية، واجتماعية، وسياسية، واقتصادية ويمكن القول أنّ القيم تعدّ الإطار المرجعي للفعل الاجتماعي، فنمطيّة فعل ما تدلّ على قيمة تحدده، لذلك يؤكد فيبر على قاعدة أساسيّة مفادها أنّ القيمة ليس لها معنى إلّا إذا كانت مرتبطة بالفعل»[1].

فالفعل الاجتماعيّ يستمدّ دلالته ومعناه من البنية والنسق الاجتماعي الذي يتمّ فيه «فهو الذي يزوده بالقيم والمعايير التي توجّهه وتشكّل آلية ضبطه ومراقبته»[2]، كما يتمّ ذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تعمل على دمج الفرد في المجتمع باستخدام القيم والمعايير والاستعدادات التي تجعل منه كائنا اجتماعيا ذا هوية.»[3]

---

[1] Mostefa boutefnouchet : **introduction à la sociologie : les fondements**, opu, Alger ,2004,p.66

[2] محمد بن كعبة، أحمد مسعودي: **سوسيولوجيا القيم: قراءة في علاقة القيم بالفعل الاجتماعي**، مجلد 4، العدد 1 جوان 2018, مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية، المركز الجامعي غليزان.

[3] Dubar claude : **la socialisation**, édition Armand colin, paris, 2006 ; p.83

وبحكم أنّنا ننتمي إلى حقل السوسيولوجيا، فإنّنا نميل إلى تبنّي التعريف الثاني للقيم لأنّه يتماشى مع طبيعة البحث السوسيولوجي الذي يسمح بقياس هذه القيم، ومن جهة أخرى فإنّنا نبتعد عن الخطابات الأخلاقوية والمثقلة بالتّقاليد اللاهوتيّة، والتي تحوّل عمل الباحث من ملاحظ بارد إلى فاعل" داعية "في مجال القيم .

إنّ القيم مخصوصة بكل مجتمع، بمعنى أنّ كل مجتمع يتخذ مثله ومعاييره الخاصّة به وهذه القيم ترتبط بشروط تاريخيّة معيّنة، لأنّها تتغيّر في الزّمان وتتغيّر من مجتمع إلى آخر فالباحث" غي روشيه "يعتقد "بأنّ **القيم نسبية**، وهي تتضمّن بالإضافة إلى ذلك شحنة انفعالية، وتستدعي انتماءً عاطفيًّا وأحاسيس قويّة وهذه الشحنة العاطفيّة هي التي تفسّر الثّبات النسبيّ للقيم عبر الزمن وهي التي تفسّر أيضًا المقاومة التي يلاقيها عمومًا تغيّر القيمة وتبدّلها داخل أي مجتمع من المجتمعات." ويضيف أيضًا "أنّ القيم هي طريقة في التفكير والفعل عند الأفراد أو الجماعة، وهي تتّخذ بشكل معياري وموجّه للسلوك والمواقف".

ومن خلال هذا التعريف، يتبيّن لنا أنّ القيم مرتبطة بالظروف الاجتماعية ومتداخلة مع عدة أنساق: كالدين والاقتصاد والثقافة والسياسة، كما عبّر عن ذلك مؤسّس علم الاجتماع إيميـــــل دوركايم، وأيضًا تبقى غير خاضعة لإرادة فرديّة بل هي منبع للعلاقات الاجتماعية ومن ثم ظهرت اتّجاهات في البحوث السوسيولوجية تهتمّ بدراسة قياس القيم، كما يمكن الحكم بأنّ القيم ضرورة اجتماعية باعتبارها معايير تعكس المستويات الحضارية لأي مجتمع من المجتمعات، « وفي علم الاجتماع نجد أنّ القيم تعتبر حقائق أساسية ضمن البناء الاجتماعي، فهي من وجهة النظر السوسيولوجية تمثّل عناصر مشتقّة من التّفاعل الاجتماعي، ممّا أكسبها أهميّة واضحة ضمن البحث والنظرية السوسيولوجية».[1]

وإذا اعتبرنا أن البناء الاجتماعي يتكوّن من عدّة نظم (اقتصاديّة، وسياسيّة، ودينيّة وأسريّة...) فإنّ كلّ نظام يفرز لنا مجموعة قيميّة مميّزة له، فالنظام الأسريّ مثلا– وهو

---

[1] داود معمر: **محاضرات في مدخل إلى العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة باجي مختار عنابة الجزائر،2009 ص.90.

النظام الذي تستهدفه هذه الدراسة- تنتج عنه مجموعة قيم أسريّة، وهذه القيم الأسرية هي جزء لا يتجزأ من قيم المجتمع، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تلك الاختلافات الموجودة بين الأسر في بنيتها (نواتية أو ممتدة) وفي المحيط المتواجدة فيه (ريفية أو حضرية) لأنّ كلّ ذلك ينعكس على قيم الأسرة وينشئ اختلافا سواء أكان اختلافا جزئيّا أو كليّا. وتعرف القيم الأسرية بأنّها "مجموعة القيم التي تعكس علاقة الفرد بأسرته ونظرته تجاه القضايا الأسرية، كطاعة الوالدين، والتضامن الأسري، وموقفه من قضايا المرأة والعمل، والتعليم وغيره..»[1]

أمّا في هذا البحث فنقصد بالقيم الأسريّة، مجموعة القيم الثابتة والمتغيّرة داخل الأسرة الجزائريّة، والتي يمكن أن تظهر في السلوكيات والأفعال القيميّة والعاطفيّة التي يكوّنها الأفراد تجاه القضايا المرتبطة بالأسرة.

خامسا- في رصد بعض التحولات القيميّة الأسريّة التي عرفها المجتمع الجزائري:

لا ننكر الإيجابيات التي حقّقتها العولمة وما أحدثته من تغييرات في البيئة العربية عموما والجزائرية خصوصا، لكن في المقابل نجدها قد أثّرت سلبياً على الأسرة بل وأحدثت خللاً في منظومة القيم الأسريّة نتيجة لاستعمال مخرجاتها بطريقة خاطئة من قبل بعض الأسر، ممّا جعلها تقفز عن وعي أو دونه على النمطية القيمية المعهودة والتي توارثتها الأجيال واستسلمت لتحولاتٍ مفاهيمية جديدة غير معهودة كالتحرر من السلطة الأبوية والانفلات من التقاليد والأعراف متجاهلة خصوصية الروابط الأسرية التي تتسّم في الغالب بالانغلاق المحكم على الذات، والانقياد للتقاليد والأعراف. وكان لهذا الانفتاح تأثير سلبيّ على طبيعة العلاقات الأسريّة التي كانت تتّسم بالترابط والمحبة والتعاون والتكاتف_والانضباط الذاتي في العلاقات، فضلا عن ثقافة الاحترام المتبادل والفهم الصحيح للحرية المنطلق من مبادئ الوعي والإدراك لبناء مجتمع متكامل مترابط يمتلك

[1] حسان تريكي: **تغير القيم الأسرية في المجتمع الجزائري المعاصر**، مجلة الرواق، العدد (9) ديسمبر(2017)، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثربولوجية، المركز الجامعي غليزان(الجزائر)، ص.81.

القواسم المشتركة لإعادة بناء ذاته على قاعدة التكيّف والتغيير الاجتماعي الايجابيّ البنّاء بدلاً من استيراد قيم غربية لا تتماشى وهويّتنا العربية الإسلامية.

« من الطبيعي أن تحولات جذريّة مثل تلك التي عرفها المجتمع في الآونة الأخيرة أنتجت عدم استقرار للقيم والمعايير، أي أنها أحدثت مجتمعا جديدا في مرحلة متقدمة من التثاقف وكان من الطبيعيّ أيضا أن تنمو لدى الأفراد طموحات جديدة. ونتيجة لذلك تغيّرت الحياة الأسريّة، بعد أن كانت الأسرة أبوية ذات نظام تقليدي وكان "النسق القيميّ صورة أو بنية فوقية للبناء الاجتماعي القبلي، الذي يحافظ على وحدة الجماعة "هو أساس البنية الاجتماعية، أصبحت بعد ذلك الأسرة ذات تشكيلة نصف تقليديّة ونصف عصريّة طبقا للثقافة الثنائية للمجتمع، ذات أدوار ووظائف تتأرجح ما بين الميل إلى القيم التقليديّة والميل للقيم العصريّة، ولم تعرف استقرارا بعد، فهي في مرحلة انتقال تجمع بين "غياب التقليدية الأصيلة وبالمقدار نفسه غياب الحداثة الحقّة " فقد أُعيد تكوين هذه الأسرة في شكل عدّة خلايا نوويّة مكوّنة لوحدة سكنيّة واستهلاكيّة، أو بشكل مجموعة من الأسر النوويّة ذات مساكن مستقلّة، لكنّها مجتمعة حول الأبوين ما داما على قيد الحياة»[1].

فإذا أردنا أن نتفحّص التحوّل القيميّ، نجده يصنف إلى :

- أولاً قيم كانت سائدة ومازالت سائدة في المجتمع، لكن شكلها تغيّر.
- ثانيًا بروز قيم جديدة عوّضت قيمًا قديمةً.
- ثالثًا، موت قيم قديمة دون أن يتمّ تعويضها بقيم أخرى جديدة.
- رابعًا، ظهور قيم جديدة لم تكن معروفة

وعليه سوف يتم التركيز في هذا البحث على التحوّلات القيميّة التي تعرف بالقيم الفردية وذلك باعتبارها من أهمّ التحولات القيمية التي تعرفها الأسر الجزائري في الوقت الحالي.

---

[1] **فتيحة** حرّاث، " **القيم الأسرية بين الثقافة التقليدية والثقافة العصرية**" متاحة على الرابط المباشر [http://journals.openedition.org/insaniyat] تصفح يوم 22 ديسمبر 2018، في الساعة 22.00

1- **تنامي قيم(الفردانية، الفردنة، الفردية):**

إنّ مفاهيم (الفرد، الفردانية، الفردنة) هي تشكيلة من المفاهيم المترادفة دلاليّا وتجتمع ضمن معجميّة سوسيولوجيّة تبدو خصبة ومميّزة في حقلها الابستمولوجي الغربي، «لكن امتدادات شعاعها عربيّا لم تزل باهتة بل ضبابية؛ لأن التشكيلة المفاهيمية للفردانية ذاتها متعددة المعاني ومتضاربة الأبعاد. ومنذ الثمانينيات، ما عادت الفردانية مجرّد مفهوم مبثوث بشكل عرضي في ثنايا المدوّنات السوسيولوجيّة بل هي اليوم براديغم نظري مميّز قائم بذاته، يبلور رؤية علميّة لتغيّرات جوانب معيّنة من حياتنا، إنّها تشهد على صيرورة اجتماعيّة، حيث تمثّل الفردانيّة أوليّا إحدى مقولات الحداثة وعلامتها الدالّة على حركة مزدوجة، فهي مرتبطة من ناحية بتآكل تدريجيّ لاندماجيّة المجتمع التقليدي ذي الخاصية الجماعاوية، أي أنّها في الأساس صيرورة امتلاك الحياة الخاصّة، وهي من ناحية أخرى انبلاج متزايد لرؤية جديدة للعالم متمركزة أكثر حول القيمة الإنسانيّة والحقوقيّة للفرد1» .

ويجمع الباحثون على أنّ أصول المقاربة الفردانية تعود أساسا إلى أعمال كل من ماكس فيبر وفلفريدو باريتو، حيث نجد في مؤلفات بودون Boudon تأكيدا على هذا الأمر الذي كان يعود إلى أعمال هذين المفكرين ليبرهن عن أصالة فكره وتجذّر مقاربته الفردانية في الفكر السوسيولوجيّ، فالتصنيف الفيبري للأفعال الإنسانية يتمثّل في (الفعل التقليديّ الفعل العاطفيّ، الفعل الانفعاليّ، الفعل العقلانيّ القيميّ، الفعل العقلانيّ الغائيّ) وكذلك نجد أنّ التمييز الباريتي المشهور يبين أنّ الفعل المنطقيّ والفعل غير المنطقيّ شكلتهما التصنيفات المتباينة في مقاربة الفردانية.

« وقد أفاض بودون في هذه المسألة كثيرا، بل أثبت بجدارة تجذّر المقاربة الفردانية في التراث السوسيولوجيّ الكلاسيكيّ، ولكن مع ذلك فإنّنا نجد في ملخّص كتاباته نقدا للمقاربات الكليانية التي لم تنظر إلى الفرد إلّا بوضعه نقطة عبور عبر محيطه الاجتماعي هذا هو الفرد الذي سيجعل منه بودون أداة التحليل المركزيّة في أعماله .بل وأكثر من ذلك فقد جعل منه إطارا للتحليل.

إنّ خصوصية التحليل السوسيولوجيّ تكمن كما يقول بودون في أنّه يرنو إلى دراسة حالات فرديّة، لا من خلال براديغم استخراج المفرد من المفرد، بل من خلال نمط أو بنية نمط ممثّل لبنية نظام التفاعل تنمو داخله الحالات التي ستفسّر.»[1]

«ويشير لفورانس كلاكهون (f.klukhoon) إلى أنّ النّزعة الفرديّة، تسود في المجتمعات الصناعيّة التي تعلن المبدأ الفرديّ، وترى بأنّ أهداف الفرد لها أفضليّة على القرابة ويصبح بذلك الفرد محبّا لنفسه لا يهتمّ بمصالح الجماعة، لكن مسؤوليته كفرد في المجتمع الكبير تحددّها الأهداف والأدوار، بيد أن الأهداف القرابية تنتشر في المجتمعات الريفية البدويّة فمبادئ العصب تقتضي أن يكون للأهداف العائلية الأفضليّة الأولى.»[2]

والفرديّة مفهوم فلسفيّ وسياسيّ واجتماعيّ وأخلاقيّ،« وماعادت الفردانية مفهوم مبثوث بشكل عرضي في ثنيا المدونات السوسيولوجية الكلاسيكية، بل هي اليوم " براديغم" نظري مميز قائم بذاته، يبلور رؤية علمية لتغيرات جوانب معينة من حياتنا... إنها تشهد على صيرورة اجتماعية– تاريخية تحديثية... حيث تمثل الفردانية أوّليّا إحدى مقولات الحداثة وعلامتها الدّالة على حركة مزدوجة من ناحية بتآكل تدريجي لاندماجية المجتمع التقليدي ذي الخاصية الجماعاوية؛ إنها في الأساس صيرورة امتلاك الحياة الخاصة.»[3]

ومن خلال ما نلاحظه يوميا في الحياة الواقعية خلقت الحياة المعاصرة أفرادا غير مسؤولين تحرّكهم اللاعقلانية في بعض المواقف والسلوكيات العائلية والأسرية. وأدت الفرديّة إلى التفرّد والتوحّد والغربة، وكانت سبباً للانطواء على الذّات، وللأنانية واللامبالاة إزاء الآخرين.

إنّنا نتحدّث عن بروز الفردانيّة كقيمة سلبية تهدّد تماسك واندماج أفراد المجتمع ويمكن القول أنّ الثورة المعلوماتية أدّت إلى ظهور قيم ومعايير ترفع من قيمة النفعيّة

---

[1] زهير بن جنات: **الفردانية في سوسيولوجيا ريمون بودو**، متاح على الرابط المباشر[www.aranthrops.com]

[2] حسان تريكي: مرجع سابق، ص.52.

[3] عادل بلحاج رحومة: **في تشكّل الفرد والفردانية**، متاح على الرابط المباشر[https://omran.dohainstitute.org/ar/issue008/Documents/AdilBilhaj.pdf]

والفرديّة والأنانيّة والاتّجاه الغرائزي المجرّد من أيّ محتوى إنسانيّ،« فعندما يشعر الفرد بأنّه يحصل على كل شيء يريده دون أن يكون في إطار الاجتماع والتكافل مع الآخرين فإنّه يبدأ بالانعزال تدريجيا عن المجتمع خصوصا أنّ أدوات المعلوماتيّة تقدّم له واقعا افتراضيّا اجتماعيّا فرديّا يجتمع فيه الكترونيًّا مع الآخرين دون الحاجة إلى التّواصل الإنسانيّ الحقيقيّ. هذه العزلة الفرديّة تحدث عند الفرد اغترابا عن الواقع والمجتمع خصوصا عندما يبدأ بالتهرّب من مسؤولياته الحقيقيّة في المجتمع، فالمعلوماتيّة خلقت واقعا جديدا أدّى إلى إضعاف غريزة الميل للتّواصل الحيّ مع الآخرين، وهذا ما يُترجَم لدى الدّارس بالعجز عن نقل الموقف الفرديّ إلى موقف جماعيّ فيصبح الترفيه ملاذا يحرّر من ثقل المشاكل والأحداث وهروبا من الشعور بالعجز التامّ عن الفعل»[1]

2- تراجع قيمة السلطة الأبوية:

انقسم الباحثون في وصف بنية الأسرة العربيّة، وخاصّة فيما يتّصل ببناء السّلطة داخلها في محاولة للوقوف على حقيقة الوضع إلى اتّجاهين:

الاتّجاه الأول:

تنتقد كتاباته بشدّة بنية الأسرة العربيّة وتصفها بالتسلطيّة والقهر ممّا ينعكس سلبا على شخصيّة الفرد، وتجسّد هذا الاتّجاه في كتابات حليم بركات، هشام شرابي، علي زيعور حيث يرى بركات أنّ العائلة العربيّة رغم ما تمرّ به من مرحلة انتقاليّة إلّا أنّ البنية الهرميّة الطبقيّة السائدة في الأسرة العربيّة والقائمة على أساس الجنس والعمر لازالت معزّزة بفضل قيم أصيلة راسخة في المجتمع بصفة عامّة .

كما يؤكدّ هشام شرابي على جمود وتسلّط الأسرة العربية في العديد من مؤلّفاته واصفا إيّاها" بـــ السلطويّة الشّاملة "التي ترفض النّقد ولا تقبل بالحوار إلا أسلوبا لفرض رأيها فرضا. أمّا زيعور فيرى أن النّمط الاجتماعيّ السّائد في الأسرة العربية يتّصف بالتناقض النّاجم عن النّمط التقليدي في البنى الحاضرة، ممّا يخلق تناقضا وازدواجية في قيم وتصرّفات الإنسان العربي، واصفا الجوّ العامّ الذي يسود الأسرة العربية بالتسلطيّة

---

[1] ثابت وآخرون: **الأسرة المصرية وتحديات العولمة**، متاح على الرابط المباشر[*k*-*tb.com/book/sycologys00003*] ص.56.

والمفاضلة بين الأبناء، فيشيع الخلاف داخل الأسرة وينعكس سلبا على علاقة الإخوة فيما بينهم .

الاتّجاه الثاني:

يؤكد على حدوث تغيّرات إيجابيّة في بناء السّلطة داخل الأسرة العربيّة وبداية تحوّلها إلى النّمط الديمقراطيّ في تعامل ربّ الأسرة مع الزّوجة والأبناء، ويمثّل هذا الاتجاه مجموعة من الباحثين اعتمدت كتاباتهم على دراسات ميدانية أكّدت هذا التحوّل التدريجيّ في بنية الأسرة العربيّة، منها دراسة (عماد الدين سلطان وآخرون، ومحي الدين خيري، قبلان المجالي) »[1].

إنّ ثورة الاتّصالات وما نجم عنها من ارتفاع كبير في نسبة المتأثّرين بوسائل التواصل الحديثة أصبحت المصدر الرئيس لإنتاج القيم الجديدة وتوزيعها، ويقول: « عبد الإله بلقزيز" ومع أنّه من الواجب التّنبيه إلى أهميّة الاضمحلال التدريجيّ للسّلطة الأبويّة في الأسرة وإلى النتائج التي يمكن أن تنجم عن ذلك على صعيد حريّات الأفراد وانطلاق طاقاتهم، وعلى صعيد شعورهم بحقوقهم إلّا أنّ ذلك الاضمحلال لم يتوافق للأسف مع صعود نظام القيم الاجتماعيّ، بل مع انهياره، الأمر الذي عرض السلطة الأبويّة المتقهقرة والثقافة التقليديّة السّائدة في امتداد بحالة من الاستباحة والتسيّب القيميّة تجعل من الفرد أعزل من أيّة دفاعات بل مصابا بمرض فقدان المناعة القيميّة المكتسبة) ومن بين النتائج السلبيّة مثلا ظهور حالات الزواج عبر الانترنيت وهذا يعني ضعف دور الأسرة في الضّبط الاجتماعي»[2].

«إذ لم تعد الأسرة اليوم في ظلّ العولمة في بعدها الاجتماعي قادرة على فرض سلطتها الذاتيّة داخل محيطها نتيجة لتعرّض الأبناء لمؤثّرات خارجيّة أفقدتهم في غالبيّة الأحيان صفة الاحترام المتبادل بينهم وبين أسرهم ، حيثُ أدىّ تعرّضهم المستمّر للبرمجة الاتصاليّة المتمثّلة في وسائل الإعلام والانترنت وغيرها إلى فقدانهم ثقافة الحسّ والشّعور

---

[1] سعاد أبو زيد محمد مكي: **التغير في بناء السلطة داخل الأسرة العربية تحليل ثاني لمعطيات متاحة**، متاح على الرابط [uob.edu.ly/assets/uploads/pagedownloads/99578-.pdf]، تصفح يوم 12 /2018/12 في الساعة 22.00

[2] أحمد ثابت وآخرون: **الأسرة المصرية وتحديات العولمة**، مرجع سابق، ص-ص. 50-51.

باحترام الآباء والأمّهات، فلم يعدّ الابن يعير اهتماما لكلام الوالدين ولم تعد البنت تلتزم بالتوجيهات الأبوية»[1]، وهذا الواقع المؤسف الذي أفرزته العولمة تعيشه معظم الأسر ونحن نرى ما يحدث داخل أسرنا الجزائرية ونقف يوميا على حجم المشكلات الاجتماعية والأزمات الأسرية التي أصبحت تنخر كيان مجتمعنا، لكن رغم ذلك فإنّ هذه النتيجة غير قابلة للتعميم، لوجود نماذج تبشّر بالخير وتتعامل مع مخلّفات العولمة بوعي مسؤول وتراقب تبعاتها بحذر شديد.

3- **ازدياد قيمة الثّقافة الاستهلاكية:**

وتظهر هذه القيمة بشكل جليّ داخل النسق الاقتصاديّ، حيث شهد النظام الاقتصادي في المجتمع الجزائري تحوّلات هامّة، ففي فترة نهاية الثمانينات إلى التسعينيات حدثت تحوّلات اقتصادية أدّت إلى تغيّر مقوّمات الاقتصاد الجزائريّ واعتمد هذا النظام على سياسية الانفتاح على الخارج والتي وجّهت الاقتصاد نحو الاستهلاك التّرفي أكثر من توجّهه إلى الإنتاج.

ومع نهاية العشرية السّوداء شهد النسق الاقتصادي الجزائري مجموعة من التحوّلات منها حرص الدّولة على توفير المناخ المواتي لنموّ الاستثمار الخاصّ، وكذا لأخذ بآليّات السّوق، و نقل ملكيّة القطاع العامّ إلى القطاع الخاصّ التي تفرضها سياسية الانفتاح الاقتصاديّ. وقد أوجدت هذه التحوّلات نزعة استهلاكيّة نحو السّلع التي ينتجها القطاع الخاصّ أو المستوردة أو التي تنتجها الشركات الأجنبية التي لها فروع بالجزائر. وقد تمّ تدعيم اقتصاد النزعة الاستهلاكيّة من خلال توفير آليات تشجّع على الاستهلاك، وانعكس هذا التوجّه الاقتصاديّ الجديد على الأسرة الجزائريّة وتجسّدت النزعة الاستهلاكيّة في سلوك جميع الأفراد.

كما انعكست معظم التحوّلات في العالم على الأسرة الجزائرية في مفهومها وفي تموقعها في ظلّ تصارع رهيب للمرجعيّات الثقافيّة وإفرازات العولمة في أشكالها المتعدّدة، وكذا نتيجة للأحداث والنّزاعات الظّاهرة والأزمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، التي غالبا ما تؤدي إلى تحوّل ينعكس سلبا على جملة القيم المصاحبة للتنشئة السليمة

[1] المرجع نفسه، ص.55.

للأفراد. وقد أصيبت الأسرة الجزائريّة نتيجة لهذه التحوّلات بأمراض واضطرابات برزت على الصعيد النفسيّ والاجتماعي والثقافيّ والاقتصاديّ، ممّا أدى إلى تحوّل رهيب يمكن إدراكه في ضوء المقارنة بين الأسرة ماضيا وحاضرا.

ولا نرى حرجا بعد هذا التحليل في القول بطغيان الثقافة الاستهلاكيّة بمعناها المتزمّت والمتطرّف لدى غالبية الأسر في المجتمع الجزائري والمجتمعات الإسلاميّة عموما، ويعود الأمر –كما أشرنا– إلى التحوّلات التي تشهدها هذه المجتمعات، إضافة إلى تأثير الثّقافة الماديّة –بوصفها العنوان الأبرز للعولمة من منطلق توجه المجتمعات القويّة والمتحكّمة في الاقتصاد العالميّ إلى فكرة السّوق العالميّة التي ترتكز على تصريف منتوجاتها لتحقيق طموحاتها وأهدافها الاقتصاديّة، ومع غياب القدرة على المنافسة في كثير من المجتمعات المستهلكة وخاصّة الإسلاميّة منها، وعدم وجود صناعة وإنتاج حقيقي يفرض نفسه، إضافة إلى انعدام شبّه تام لثقافة التّسويق والإشهار للسّلع المحليّة الصنع وغياب رؤية اقتصاديّة مبنيّة على الإنتاج والتعاون، وكذا انتهاج الأنظمة العربية لسياسة اقتصاديّة مقصودة تشجّع على استيراد مختلف السّلع الضروريّة وغير الضروريّة، في ظلّ وجود هذه العوامل مجتمعة أو متفرّقة تبقى الأسرة مهدّدة في كيانها وفي تفعيل دورها الذي وجدت لأجله، وأصبحت مسألة التربية وإعداد جيل قادر على مجابهة أعباء الحياة أمرا ثانويّا بالمقارنة مع مسألة توفير مواد الاستهلاك.

« وأصبح التركيز واضحا على المقتنيات الكماليّة في إطار ثقافة النزوع نحو شكل مسرف في التسوق والتبضّع، يتمّ نشره وتنميته بطرق متعدّدة، تبدأ في سنّ الطّفولة التي تعتمد التنشئة فيها على الرفاهيّة الشديدة والتّلبية الفورية لمختلف رغبات الطفل. واعتبار ذلك دليلا على الحرص والرعاية. والملاحظ أن ثمّة قنوات إعلاميّة متعدّدة ذات أهداف تجاريّة تخصّصت في مجال الإشهار وتسويق البضائع بما يعرف بخدمة الزبائن؛ إذ يتمّ صناعة الإشهار على نحو مغرٍ يتمّ فيه سلب ذهن المتلقي، بالاعتماد على الصورة والمفارقة في الحدث، واستعمال مؤثّرات نفسية هدفها التأكيد بأن الاستهلاك مفتاح النّجاح والرقيّ، وأنّ اقتناء السّلع أساس السعادة. ولقد وجدت قنوات تلفزيونيّة متخصّصة في

الإشهار والترويج للسّلع لزيادة الأرباح، عن طريق الإطلالة اليوميّة عبر فواصل الإشهار دون الالتفات أحيانا إلى ضوابط التنشئة القيمية.»[1]

وقد شهدت المجتمعات بذلك تغيّرات متعدّدة أفرزت قيما جديدة في ضوء شيوع ثقافة الاستهلاك، وتمّ تجاوز الضروريات إلى التنافس في اقتناء الكماليّات بغرض التباهي وإبراز الذات ضمن سياق يحتفي بالظاهر« ويسعى لـــ "سَلْعَنة القيم "على حساب التقاليد والأعراف والبحث عن فرص الاحتفال عبر الاستهلاك مثلما هو الحال مع القيم التي تكاد تُفرغ من محتواها الرّوحيّ لتصير طقوسا احتفالية، كما نرى ذلك في الأعياد الدينية وفي حفلات الزفاف على سبيل المثال لا الحصر، فقد تحوّل عيد الأضحى مثلا عند كثير من الأسر إلى فرصة لاقتناء الأضحية والتّباهي بها أكثر من كونه محطة إيمانيّة وشعيرة إسلاميّة، كما أضحت فريضة الصيام مفرغة من محتواها الإيمانيّ، وباتت أقرب إلى الطّقوس منها إلى الشعائر، فبدل أن يكون شهر رمضان شهرا للتوبة والغفران أصبح عند البعض فرصة للغنى وللاحتكار ولإشباع الجشع وذلك من خلال تفشي الثّقافة الاستهلاكيّة»[2] على حساب الأهداف النبيلة التي شُرِع لأجلها، مما يؤثّر سلبا على التنشئة القيميّة داخل الأسر الجزائرية.

خـــاتمة:

نخلص في نهاية هذه الورقة البحثية إلى جملة من النتائج أهمّها:

- أفرز هذا التحول الذي صاحب العولمة، أجيالاً هجينة تحمل مزيجا من القيم منها التقليدية ومنها الحديثة.
- إن سلوك النّاس وقيمهم ليست معطيات مجرّدة، فهي ترتبط بالمجتمع الذي يخضع لمتغيّرات كثيرة.

---

[1] رائد لكاشة جميل، منذر عرفات زيتون: **الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة**، دار الفتح للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2015، ص-ص. 357-358.

[2] المرجع السابق، ص.260.

- إن التغيّر الاجتماعيّ الذي مسّ المجتمع الحضريّ في الجزائر أدّى إلى طمس معالم الهويّة الجزائريّة العربيّة الإسلاميّة.
- بروز أشكال جديدة في القيم تجمع بين ما هو تقليدي راسخ، وما هو عصري مساير وما هو دخيل يهدّد البناء الاجتماعيّ.
- تأرجحت أنساق القيـــم بين السلبيّة والاستسلام والخضوع من ناحية، والايجابيّة والتعدّد من ناحية أخرى وهذا يعود لأسباب تاريخيّة، وثقافيّة، واقتصاديّة واجتماعيّة، مرّت بها الجزائر خلال العقدين الأخيرين لذلك يستوجب إعادة الاعتبار للدّور المحوريّ للأسرة الجزائريّة في احتضان وتربية أبنائها على قيمنا الإسلاميّة الأصيلة ووضع حدّ للمعاناة الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تعانيها والتي أدّت إلى تفكّكها.
- إنّ سلامة المجتمعِ تكمن في مدى قدرته على الحفاظ على موروثه الثقافيّ والاجتماعيّ والتكيّف معه في إطار التغيير الايجابيّ البنّاء حتى يضمن ديمومته وتماسك أفراده.
- إنّ استيراد الثّقافات الاجتماعيّة وإحلالها مكان ثقافتنا العربيّة الإسلاميّة يؤدّي بلا أدنى شكّ إلى التغريب ممّا يجعل مجتمعاتنا تفقد قيمها الأصيلة التي تربّت ونشأت عليها، ويجعلها عرضة لأيّ سيطرة خارجيّة، ويصنع منها نموذجا مهدّدا في هويّته وفي انتمائه مفرّطا للمكانة التي تليق به ومضيّعا لرسالته الدينيّة والإنسانية التي خلق من أجل تحقيقها.

قائمة المراجع:

1. أبو زيد سعاد محمد مكي: **التغير في بناء السلطة داخل الأسرة العربية تحليل ثاني لمعطيات متاحة**، متاح على الرابط [[uob.edu.ly/assets/uploads/pagedownloads/99578-.pdf
2. بن جنات زهير: **الفردانية في سوسيولوجيا ريمون بودو**، متاح على الرابط[www.aranthrops.com]، زيارة يوم 12 نوفمبر 2018 في الساعة 21.00

3. بيار أنصار، **العلوم الاجتماعية المعاصرة**، ت: نخلة فريفر، المركز الثقافي العربي، ط: 1، 1992.
4. تريكي حسان: **تغير القيم الأسرية في المجتمع الجزائري المعاصر**، مجلة الرواق، العدد (9) ديسمبر(2017)، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثربولوجية، المركز الجامعي غليزان/الجزائر
5. ثابت أحمد وآخرون: **الأسرة المصرية وتحديات العولمة**، متاح على الرابط المباشر[*k-tb.com/book/sycologys00003*]
6. حرّاث فتيحة،" **القيم الأسرية بين الثقافة التقليدية والثقافة العصرية**" متاحة على الرابط المباشر [http://journals.openedition.org/insaniyat]
7. خروف حميد: "**القيم من منظور اجتماعي" مقاربة نظرية**"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة قسنطينة ، عدد 20،2003
8. داود معمر: **محاضرات في مدخل إلى العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة باجي مختار عنابة/ الجزلئر،2009.
9. رحومة عادل بلحاج: **في تشكل الفرد والفردانية في المجتمع التونسي**، متاح على الرابط المباشر
[https://omran.dohainstitute.org/ar/issue008/Documents/AdilBilhaj.pdf]
10. كداي عبد اللطيف: **التحولات الاجتماعية القيمية للشباب المغربي محاولة للرصد والفهم**، متاح على الرابط المباشر
search.shamaa.org/PDF/Articles/.../ajms_2015-n7_079-099.pdf
11. لكاشة رائد جميل، زيتون منذر عرفات: **الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة**، دار الفتح للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2015، ص.26
12. محمد بن كعبة، أحمد مسعودي: **سوسيولوجيا القيم: قراءة في علاقة القيم بالفعل الاجتماعي**، مجلد 4، العدد 1 جوان 2018, مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية، المركز الجامعي غيلزان.
13. نادية محمود مصطفى وآخرون: **القيم في الظاهرة الاجتماعية**، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2012
14. Boutefnouchet Mostefa: **Introduction à la sociologie : les fondements**, OPU, Alger ,2004
15. Claude Dubar : **la socialisation**, Edition Armand colin, paris, 2006

التغيرات الاجتماعية للأسرة الحضرية في الجزائر

د. فتيحة تمريست *

مقدمـــة:

يعتبر التغير ظاهرة من ظواهر المجتمع الإنساني، صاحبها منذ نشأة البشرية إلى يومنا هذا، والتغير الاجتماعي كان ولا يزال موجودا في جميع المجتمعات، حيث مس جميع مظاهر الحياة الإنسانية، وخاصة تلك التي الدول التي تأثرت بعمليات التحضر والتطوير.

والتغير الذي يحدث في المجتمعات لا يقف عند المظاهر المادية فحسب، بل يتعدى ذلك إلى القيم والمثل والعادات وطرق التفكير، كما يتضمن طرقا مختلفة لتنظيم الحياة الأسرية والعلاقات الاجتماعية، وتغير اتجاهات الأفراد وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم.

والتغير يمثل في حد ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها مظاهر الكون والحياة الاجتماعية والتي تشمل جميع مظاهر التراث الاجتماعي، وما يتضمنه من معارف وتقنيات وفنون وغيرها من المظاهر الثقافية والحضارية، وفي ذلك يقول "ولبرمور" إن ظاهرة التغير الاجتماعي ليست ظاهرة حديثة، إذ أن هناك درجات وأنواع من التغير حدثت في الخبرة الإنسانية، ولكن الاهتمام بالتغير وسرعته يرجع إلى السرعة التي حدثت بها في تلك المجتمعات[1]

وقد اثارت ظاهرة التغير الاجتماعي الكثير من الجدل والنقاش عند علماء الاجتماع حيث كانت النظريات السوسيولوجية الأولى تخلط بين مفاهيم (التحول، التغير، التطور النمو، التقدم)، وقد ظهر معنى التغير الاجتماعي، بشكله المعاصر كنتيجة للصعوبات التي واجهت نظريات التقدم بمفهومها الفلسفي ونظريات التطور بشكلها المتقدم.[2]

---

*أستاذة محاضرة. قسم (ب). علم الاجتماع الحضري . جامعة محمد خيضر – بسكرة/الجزائر

[1] خالد حامد: **مدخل إلى علم الاجتماع**، الطبعة الأولى، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 ص 145.

[2] سليمان علي الدليمي، محمد عبد المحسن: **التغير الاجتماعي والتحديث في المجتمع العربي الليبي**، الطبعة الأولى، مؤسسة تالة للطباعة والنشر، طرابلس، ص 15.

ويعتبر التغير الاجتماعي من المفاهيم المرتبطة ببناء النظريات الاجتماعية الكلاسيكية منها والمعاصرة، حيث احتل هذا المفهوم الواسع العديد من المفاهيم المرتبطة به، والذي تختلف درجة تبعيته تبعا لحجم التغير في مجتمع ما.

أولا: تعريف التغير الاجتماعي:

إن عملية التغير الاجتماعي مستمرة بشكل مطلق، ولهذا تحدث التغيرات والتحولات الاجتماعية والثقافية وفقا لمقتضيات معينة تفرضها بيئة المجتمع من ناحية والأوضاع الاجتماعية من ناحية، وتقابلها من الجهة الأخرى طبيعة العادات والأعراف والتقاليد السائدة في أي مجتمع، حيث تظهر ملامح هذا التغير بصورة أكثر في القيم والثقافة والمجتمع والأسرة، ولم يقتصر التغير على النواحي الاجتماعية فقط وإنما تعداها الى جميع جوانب الحياة الانسانية.

وتختلف خصائص التغير الاجتماعي باختلاف المجتمعات، حيث يتأثر بالزمان والمكان وبكل ما يمكن أن يؤثر في الإنسان ونذكر من هذه الخصائص:

- التغير الاجتماعي ينبع من ذات الجماعة أو من فئة منها تشعر بشعورها.
- التغير الاجتماعي يعالج الأسباب والنتائج معا.
- التغير الاجتماعي شامل لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية.
- التغير الاجتماعي واقعي، أي أنه يعالج أمرا واقعا ومشكلة اجتماعية موجودة فعلا.
- التغير الاجتماعي ايجابي وهادف شريطة أن ينطلق من تخطيط سليم لحياة الجماعة.[1]

وإذا حاولنا التعرف على عمليات التغير الاجتماعي نجد أن الأمر ليس بالسهل، ففي كل مجتمع نجد أن العديد من عمليات التغير الاجتماعي تحدث في وقت واحد، فهنا يحدث التوافق وهناك يحدث الصراع، ومن أخرى نجد الثورة كما نجد في جهة أخرى السكون

---

[1] صلاح الدين شروخ: **علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص ص 131-132.

والهدوء والسكون، وهناك من نجده يعود إلى الماضي ويرفض التحديث، ومن خلال كل هذه التغيرات المتضاربة والمتعارضة لا نستطيع أن نكتشف الحركة الكلية للمجتمع باعتباره وحدة متكاملة.[1]

ونظرا لميل بعض جوانب الثقافة للتغير بصورة أكبر من الجوانب الاجتماعية الأخرى فقد ترتب على هذه التغيرات ظهور العديد من المشكلات المتعلقة بالتكيف الثقافي والذي مست العديد من نظم المجتمع، ولعل أهم نظام فيه هو النظام الأسري السائد في مدننا العربية، والذي يستند إلى جملة من المعايير والمثل والأعراف والتقاليد والتي بتغيرها تتغير أنماط هذا النظام ووظائفه الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية، وبخاصة مع ظهور الحضرية انتشار التكنولوجيا العالمية.

يمكن تعريف التغير الاجتماعي بأنه " التحول التلقائي أو المخطط الذي يطرأ على البنى التحتية والفوقية للمجتمع، اذ تتحول من نمط بسيط الى نمط معقد ومتشعب يتماشى مع طموحات وأهداف النظام الاجتماعي، وهناك تعريف اخر للتغير الاجتماعي ينص على أنه الانقلاب الذي يحدث في بنية المجتمع، هذا الانقلاب الذي ينقل المجتمع من مرحلة حضارية واطئة الى مرحلة حضارية راقية ومتطورة ".[2]

ويعرف أيضا على أنه " كل تحول يقع في مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة، حيث يصيب تركيبته السكانية أو بنائه الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو القيم والمعايير السائدة أو انماط السلوك، وقد يكون التغير معنويا يستهدف تغير اتجاهات الأفراد وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم.[3]

ويشير تقرير هيئة اليونسكو إلى أن التغير الاجتماعي يعني التحول والتطور والتقدم فالتحول نوع من التغير المستمر في حركته، حيث يتخذ العديد من الاتجاهات، أما التطور

---

[1] سناء الخولي: **التغير الاجتماعي والتحديث**، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1993، ص 41

[2] احسان محمد حسن: **موسوعة علم الاجتماع**، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الاولى، بيروت لبنان 1999، ص ص 193-194.

[3] مسعد الفاروق حمودة، ابراهيم عبد الهادي المليجي: **المدخل إلى تنظيم المجتمع المعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 31.

فيأخذ صورة النمو من الأشكال البسيطة الى الأكثر تعقيدا، في حين أن التقدم يعني الإتجاه إلى الأمام بغرض الوصول الى ما يسعى اليه المجتمع من نجاح ورقي.[1]

ويمكن تحديد مفهوم التغير الاجتماعي وسماته من خلال ثلاثة أبعاد:

أ ـــــ البعد الأول: هو أن التغير الاجتماعي مرتبط بالزمن أي محدود زمنيا.

ب ـــــ البعد الثاني: هو أن التغير الاجتماعي دائم، أي يمكن ملاحظته في حالة مستمرة.

جـ ـــــ البعد الثالث: أن التغير هو ظاهرة اجتماعية.[2]

والتغير الذي يحدث في المجتمعات لا يقف عند المظاهر المادية فحسب، بل يتعدى ذلك إلى القيم والمثل والعادات وطرق التفكير، كما يتضمن طرقا مختلفة لتنظيم الحياة الأسرية والعلاقات الاجتماعية، وتغير اتجاه الأفراد وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم. فإذا ما صنع الإنسان عنصرا حضاريا مهما، فإن هذا العنصر يصبح جزءا من النسيج الثقافي العام لأي مجتمع، حيث يقوم بإحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات في البناء الاجتماعي ووظائفه متفاعلا مع غيره من عناصر البناء الحضاري العام.

وعموما فان مفهوم التغير الاجتماعي كان محل اختلاف بين علماء الاجتماع، سواء من حيث تحديد مفاهيمه، أو في البحث عن الأسباب والعوامل التي تؤدي الي حدوثه.

ثانيا ـــــ عوامل التغير الاجتماعي:

إن التغير الاجتماعي ليس وليد عامل من العوامل، فكل ظاهرة من الظواهر متصلة بالأخرى، فهي متداخلة ومتكاملة وظيفيا حسب طبيعة البناء الاجتماعي لأي مجتمع، لذلك فان هناك العديد من العوامل التي تؤثر وتتأثر بعملية التغير الاجتماعي، لعل أهمها ما يلي:

1- العامل الاقتصادي:

يقصد بالعوامل الاقتصادية شكل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائدة في المجتمع، وتلعب تلك العوامل دورا هاما في أحداث ظاهرة التغير الاجتماعي، فمثلا

---

[1] المرجع نفسه، ص 31.

[2] Jean pierre Durand, **sociologie contemporaine**, vigot, paris, 1989, p287.

عندما يتغير نظام الملكية في مجتمع من المجتمعات فإن ذلك يصاحبه تأثيرات عميقة وواضحة في الأنساق الاجتماعية الأخرى داخل البناء الاجتماعي.

ويحدث التصنيع تغيرات كبيرة ليس فقط في الثروة والدخل القومي، وإنما أيضا في عقلية الإنسان من حيث قيمة الوقت، وترتبط العوامل الاقتصادية بعوامل أخرى كالسكان والبيئة والتكنولوجيا، وقد يكون للعوامل الاقتصادية السبق في التعجيل بسرعة التغير، إلا أن ذلك ليس العامل الوحيد المسبب لعملية التغير، وهذا عكس ما نادت به الماركسية وهو أن طريقة الإنتاج في الحياة المادية تتحكم في الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية.[1]

من ذلك نستطيع أن نستخلص أن العامل الاقتصادي قد يكون ذا أهمية كبرى في التعجيل بالتغير الاجتماعي، ولكنه ليس العامل الحتمي، لأن باقي عوامل التغير الاجتماعي تتفاعل معه لتغير المجتمع، خاصة إذا كان لقيم وثقافة المجتمع أهمية كبيرة من حيث درجة سيطرتها على التفاعل الاجتماعي، حيث أن التغير الاجتماعي الذي سيحدث في هذا المجتمع عليه أن يراعي قيم المجتمع وثقافته التي ستجدد أهمية باقي التغيرات.

ولقد كانت الأسرة في الماضي وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا لأنها تقوم باستهلاك ما تنتجه، وبالتالي لم تكن بحاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر، حيث كان أفراد الأسرة يستمدون مكانتهم الاجتماعية من مكانة أسرهم، في الوقت الذي كان اسم العائلة يحظى بأهمية وقيمة كبرى، كما كانت الأسرة أيضا مسئولة عن حماية أعضائها، فالأب لا يمنح لأسرته الحماية الجسمانية فقط وإنما يمنحهم أيضا الحماية الاقتصادية، وكذلك يفعل الأبناء لآبائهم عندما يتقدم بهم السن.

وتعتبر العائلة الزواجية الأبوية أقوى الوحدات الاجتماعية والاقتصادية، وهي وحدة إنتاجية واستهلاكية، حيث يستشار الأقارب من الدرجة الأولى في المسائل العائلية كزواج الشاب أو الفتاة.[2]

ولعل أهم متغير في ميدان الأسرة كان إقدام المرأة على دخول ميدان العمل، وذلك بعد أن قلت مسؤوليتها في البيت نتيجة لانتقال الإنتاج إلى الصناعة النامية وإنتقال تربية

---

[1] دلال ملحس استيتية: **التغير الاجتماعي والثقافي**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010، ص ص 54.55.

[2] محمود عودة: **أساليب الإتصال والتغير الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998 ص 226.

الأطفال إلى المدارس، حيث أدى التصنيع وإنتشار السمات الحضرية في المدن إلى تغيرات واسعة داخل الأسرة العربية وبروز الكثير من المشاكل التي ترتبت على الأوضاع الجديدة ولقد عملت الأسرة من خلال ميكانزمات خاصة بها إلى التكيف والتوازن مع المستجدات الجديدة حتى لو أدى الأمر إلى تغير بعض وظائفها أو تقلصها.[1]

ويرى "فريدريك إنجلز" أن المؤسسات الاجتماعية التي يعيش في ظلها الناس في مرحلة معينة وفي بلد معين يعينها كلا النوعين من الإنتاج، أي مرحلة تطور العمل من جهة ومرحلة تطور الأسرة من جهة أخرى، وتبدو روابط الدم أكثر هيمنة على النظام الاجتماعي لكن في إطار هذا البناء الاجتماعي المؤسس على روابط الدم تتطور إنتاجية العمل، وتتطور معها الملكية الخاصة والتبادل والتفاوت في الثروة وامكانية الانتفاع من مجهود الآخرين وعليه فإن ظهور عناصر اجتماعية جديدة تجتهد لتكييف النظام الاجتماعي القديم وفق الظروف المستجدة، إلى أن يؤدي تعذر التوفيق بينهما إلى ثورة كاملة، فينفجر المجتمع القديم المؤسس على روابط الدم بفعل تصادم الطبقات الاجتماعية الحديثة النشوء، ويظهر معه مجتمع جديد منتظم، يتميز بتلاشي الوحدات الاجتماعية القائمة على روابط الدم وظهور مجموعات اقليمية يخضع فيها نظام الأسرة لنظام الملكية الخاصة.[2]

ولا شك أن الانتقال من الريف إلى المدينة وانتشار التصنيع من أهم العوامل إلي أدت إلى تغيرات في الخصائص البنائية والوظيفية للأسرة، وتمثل هذا في تغير حجم الأسرة ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب التغيرات الجذرية التي طرأت على أنماط التفاعل بين أفرادها وعلى مجموعة القيم التي تواجه هذا التفاعل.

---

[1] محمد احمد بيومي، عفاف ناصر: **علم الاجتماع العائلي**، دار المعرفة العالمية، مصر، 2005، ص ص 215.213.

[2] فريدريك انجلز: **أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة**، ترجمة أديب يوسف شيش، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، 2011، ص 6.

2 – العامل التكنولوجي:

يتخذ الناس التكنولوجيا من أجل ايجاد حلول لمشاكلهم اليومية وطلبا للراحة والرفاهية حيث تلعب الاختراعات التكنولوجية دورا كبيرا في إحداث التغير الاجتماعي بسرعة كبيرة وبنمو المجتمعات الصناعية أدت زيادة ثروة المجتمع إلى ارتفاع مستويات المعيشة ، وهذا ما نراه الآن في المجتمعات الحديثة المتقدمة ، كما زادت معدلات التنقل سواء كان مكانيا أو اجتماعيا ، بالإضافة إلى أن الفرد أصبح يحصل على مكانته الاجتماعية بمجهوده الشخصي وليس بانتمائه إلى فئة أو طبقة معينة، كما تغيرت العديد من أشكال اللامساواة الاجتماعية وخاصة بين الجنسين، وهذا من خلال مشاركة المرأة للرجل في ميدان العمل كما أثر التصنيع أيضا في مكانة المسنين حيث فقدوا القوة والوضع المتميز الذي كان لهم في مجتمعات ما قبل التصنيع، وتحولت القوة إلى الشباب والفئة العاملة الذين أصبحت لهم قيمة كبيرة.

ويركز هذا الاتجاه على دور التكنولوجيا في التأثير على البناء الايكولوجي والاجتماعي للمدينة، ومن ثم على العلاقات الاجتماعية، وذلك من حيث تطور وسائل الاتصال والمواصلات ودورها في الزيادة من فرص التبادل والتواصل والتقليل من العزلة الاجتماعية، والزيادة من فرص الاختيار للموقع والمسكن والجوار في المدينة، وذلك بفضل تطور تكنولوجيا العمارة والطرق ووسائل التنقل، كل ذلك أثر في الحياة الاجتماعية الحضرية وظواهرها وفي طبيعة علاقاتها الاجتماعية وكثافة التفاعل الاجتماعي بين افرادها.[1]

وقد أكد ممفورد على أن التكنولوجيا هي جزء من الثقافة، مثل الدين والإيديولوجيا والأخلاق، حيث يرتبط تقدم التكنولوجيا بشكل وثيق بتقدم العلم، كما أثبت بوضوح أن التقدم العلمي والتكنولوجيا يعتمد على القيم وتوجهات العالم الحديث، بما فيها التوجه الديني للمجتمع.[2]

---

[1] محمد بومخلوف: التحضر، **التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة**، الطبعة الأولى، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001 ص 80.

[2] Guy Rocher, **le changement social**, édition hm, paris, 1972, p 55.

وقد أدى التصنيع والتحديث إلى اختفاء نسق الأسرة الممتدة الذي كان شائعا في جميع المجتمعات التقليدية، ولم تعد الأسرة وحدة انتاجية وظيفية نظرا لما يتطلبه المجتمع الحديث من تنقل مكاني واجتماعي بين أعضائه، وحلت محلها الأسرة النواة الصغيرة المكونة من الزوج والزوجة وأطفالهما الصغار، وانهارت إلى حد بعيد روابط القرابة التقليدية، هذا وقد حلت التنظيمات الرسمية والمدارس محل العديد من وظائف الأسرة في التنشئة الاجتماعية وأمتد التعليم إلى جموع الجماهير، لأن القوى العاملة الصناعية تحتاج إلى عمل المهرة والمثقفين، وهكذا أصبحت الجامعات و الكليات ومراكز البحوث تعمل من أجل خلق هذه المعرفة المتخصصة.[1]

ويلعب التصنيع دورا هاما في عملية التغير الاجتماعي وذلك بتحويل المجتمع من التقليدي إلى الحضري، إذ يواكب عملية التصنيع العديد من القوانين والسياسات والإصلاحات والتنظيمات يترتب عليها زيادة في الدخل وتحسين مستوى المعيشة وارتفاع مستويات التعليم والصحة والسكن، ومن ثم تطور المجتمع.

وتؤكد الدراسات التي أعدها "هنري ماندراس" و"ميشال فورسي" أن العلاقات الفردية في المجتمعات الحالية هي لغاية الآن الأكثر فعالية، حيث تتضمن:

- تحفيز مصلحة الشعب، والتي تعتبر مرحلة وسيطة بين المعرفة والإقناع.
- إدخال هذه الفكرة في النظام الاجتماعي وخاصة الرواد.
- إضفاء الشرعية على كبار السن من قبل أصحاب السلطة الاجتماعية والرمزية والذين يمثلون المبتكرين.
- إضفاء الشرعية على المعلومات الواردة من وسائل الاعلام وخاصة الوكالات الجماهيرية حيث يرون أن في هذه المرحلة يلعب المستوى التعليمي دورا قياديا لتسريع آلية الإقناع.[2]

إن التطور السريع للتكنولوجيا دفع إلى حدوث تغيرات في المجالات الاجتماعية، حيث أخرج المرأة من المنزل وأدخلها إلى عالم الحياة العامة، كذلك عمل على تغير في

---

[1] سناء الخولي: **التغير الاجتماعي والتحديث**، المرجع السابق، ص 226.

[2] Henri mendras, Michel forcé: **le changement sociale**, troisième tirage, Armand colin éditeur, paris, 1983, p 82.

وظيفتها الاجتماعية ومضمون أدوار عناصرها ومجمل الاعتبارات التقليدية بين الجنسين، بالإضافة إلى بروز ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة وما صاحب ذلك من تفكك الحياة الريفية التقليدية وتعقد في الحياة المدنية، كما ساعد على تغير نظام القيم بصورة عامة، وظهور قيم وعادات وتقاليد وعلاقات اجتماعية جديدة.[1]

ويصنف "ويلبر مور" ميزات معينة للتغير المعاصر يمكن تلخيصها في سلسلة من المعطيات الأتية:

– للحصول على إنتاج أي مجتمع أو ثقافة، فلا من التغير السريع والمستمر في إنتاجها.

– إن عملية التغير سواء في الزمان أو في المجال يحدث عبر سلسلة متتابعة من المراحل تليها أزمات مؤقتة، تليها فترات من الهدوء وإعادة الإعمار، حيث تكون عواقبها مؤثرة عادة في المنطقة بأسرها إن لم يكن كله العالم كله، بالإضافة إلى العامل التكنولوجي وفوائده المتمثلة في الاختراعات والاكتشافات والذي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في عملية التغير المعاصرة.[2]

ولذلك سعت الدول النامية بما فيها الدول العربية نحو التصنيع وأهتمت به كمدخل سريع للتقدم واختزال المسافة بينها وبين الدول المتقدمة التي تتسم بسرعة التغير الاجتماعي فالمجتمع المفتوح على جميع الثقافات والحضارات يمكنه أن يختار منها ويتبنى ما يناسبه من قيم وتشريعات وقوانين وتنظيمات وتقنيات وأفكار، في حين أن المجتمعات المغلقة أو المعزولة عن العالم لسبب أو لأخر غالبا ما تكون ذات أنظمة اجتماعية واقتصادية وثقافية ثابتة نسبيا، لذلك فإن التكنولوجيا منشطة العملية التغيير الاجتماعي.

3 – العامل الديمغرافي:

يقصد بالعامل الديمغرافي حجم السكان ومعدلات نموهم وهجرتهم وخصوبتهم إلى غير ذلك من العوامل الديمغرافية الأخرى، وتختلف معدلات الزيادة السكانية من بلد إلى

---

[1] فهمي سلوم الغزوي وآخرون: **المدخل الى علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ص 299.

[2] Wilbert Moore : **les changements sociaux**, traduction française par jean houard, duculot, prentice-hall, inc, englewood cliffs (s d), p p 12, 13.

آخر فهي كبيرة في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتطورة، حيث تتفاوت هذه المعدلات بين سكان الريف والمدينة، وتعتبر التركيبات السكانية من أكبر مجالات التغير في العصر الحديث حيث أن التغير السكاني ليس نتيجة ظرف معين وإنما هو حصيلة مجموعة من الظروف والقرارات التي اتخذها الأفراد لصالح أهدافهم الخاصة.

وترتبط عملية النمو السكاني بعمليتي التحضير والتصنيع، فقد تزايد عدد سكان العالم بشكل سريع بعد الثورة الصناعية والتي صاحبتها بالضرورة ثورة حضرية، ولا يرتبط هذا التزايد بالثورة الصناعية أو الحضرية في حد ذاته، بل انه يرجع أيضا إلى التقدم في المستويات الصحية ،الأمر الذي أدى إلى التقليل من معدلات الوفيات، حيث أمكن التغلب على الكثير من الأمراض والأوبئة ، بينما ضلت معدلات المواليد ثابتة وإن كانت مرتفعة في بلدان العالم النامي، وقد ساعد ذلك في حدوث طفرة سكانية على المستوى العالمي كان نصيب الدول النامية منها كبيرا.[1]

إن التركيبة الاجتماعية للمجتمع من ناحية الجنس تتباين بحسب مراحل عمر الإنسان والتي تؤثر في تجديد نطاق بناء الأسرة والعامل السكاني كالزيادة في المواليد والوفيات والحركة السكانية كالهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية، والتي تعمل على استغلال مناطق جديدة للتعمير والاستيطان يرافقها تغير في نمط المعيشة والتنظيم للأسرة، والذي يؤثر بدوره على نمط العلاقات التي تعمل على خلق توازن جديد لبناء الأسرة ووظائفها الجديدة.[2]

إن طبيعة السكن داخل الوسط الحضري تؤثر على الخصوبة، غير أن هناك بعض الاتجاهات للسكان الحضريين لإنجاب المزيد من الأطفال في المدينة، حيث يرجع ذلك لتوجهاتهم الدينية، والتي تنفي فكرة تحديد النسل، كما يمكن الإشارة إلى أن صعوبات السكن وتكاليف الإنفاق على الأطفال هي أقل في الريف، حيث يعمل الأطفال والشباب على حد سواء ويشاركون بشكل ملموس في العمل الزراعي.[3]

---

[1] دلال ملحس استيتية: نفس المرجع السابق، ص 48.

[2] قشي صيفي: **تحليلات سوسيولوجية حول التغير والتحول الأسري**، مجلة التواصل، العدد 6، المجلة العلمية للجامعة، عنابة، الجزائر، 2000، ص 260.

[3] Isabella chapelière, Natacha ordioni: **le changement social contemporain**, ellipses, édition marketing s, a, paris, 1996, p 19.

وتجدر الإشارة إلى دور الهجرة كمتغير ديموغرافي في التغير الاجتماعي، فالتحركات السكانية قد تحدث تغيرات هامة في المناطق التي ينزح منها السكان، منها ما هو سلّبي ومنها ما هو إيجابي، وقد يؤثر على أشكال النشاط الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة، كما أن نزوح جماعات كبيرة من المهاجرين إلى مكان ما أو مدينة ما يؤدي إلى ظهور مشكلات لا حصر لها داخل تلك المدن.

ومن النتائج المترتبة على نمو السكان الكثافة الشديدة مما قد يشكل كارثة بالنسبة لكثير من المجتمعات، وهذا ما يحدث بالفعل في مجتمعاتنا في الوقت الحاضر، ولعل هذه الزيادة المطردة في السكان ترجع إلى نتائج الإكتشافات الطبية والعلمية الهائلة والتي توالت عبر التاريخ، مما أدى إلى انخفاض الملحوظ في معدل الوفيات بينما ضل معدل المواليد كما هو أو تناقص بنسبة طفيفة.[1] (22)

وينظر البعض إلى النمو السكاني باعتباره وسيلة من الوسائل الهامة في احداث التغير الاجتماعي، وذلك في ضوء النظرة التي تربط بين نمو السكان وتوفر القوى العاملة المولدة للثروة، وفي هذه الحالة ينظر إلى العنصر البشري بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج، وتتقابل وجهة النظر هذه مع وجهة النظر التي ترى في الانفجار السكاني خطرا يهدد المعمورة، وإن لم تنظر إلى النمو الهائل في السكان نظرة تشاؤمية طالما أنه لا يصاحبه نمو في حجم الإنتاج أو في عناصر الغذاء اللازمة لهؤلاء السكان.[2]

وعموما فإن معدلات النمو السكاني تتفاوت من مجتمع لأخر، ومن جماعة إلى أخرى وهي تخضع بدورها لعدة عوامل مثل المستوى التعليمي والدخل والمهنة والدين...الخ.

ثالثا – نظريات التغير الاجتماعي:

لقد اهتم عدد كبير من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا باستعراض عدد من النظريات التي تتناسب واهتمامات التغير الاجتماعي، ولغايات موضوعنا سوف نعرض ثلاث نظريات وهي: نظرية التطور والنظرية الوظيفية ونظرية الصراع.

1- النظرية التطورية:

---

[1] سناء الخولي: **التغير الاجتماعي والتحديث**، المرجع السابق، ص ص 222.223.

[2] محمد احمد محمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر: المرجع السابق، ص 224.

إن نظرية التطور تبني على فرضية أن المجتمعات تتطور تدريجيا من بدائيات بسيطة إلى أشكال أكثر تعقيدا، وهذا الافتراض اعتمدته الأدلة الأنثروبولوجية والتاريخية فهناك العديد من البيانات الثقافية التي تؤكد وجود عدد من المجتمعات الصغيرة البسيطة مثل الصيادين والفلاحين والرعويين، كذلك دلت البيانات التاريخية أن عددا من المجتمعات البسيطة قد نمت بشكل كبير، والبعض منها قد تحول إلى مجتمعات صناعية ضخمة في العالم المعاصر، ولكن كيف نفسر هذا التطور؟

لقد كان تطور المدينة والحضارة من حالة متخلفة الى حالة متقدمة يمثل أحد الأفكار السائدة في القرن التاسع عشر، وقد اختلف علماء الاجتماع في نظرتهم الى التطور الاجتماعي، حيث يرى "اوجست كونت" أن المجتمعات الإنسانية مرت بثلاث مراحل وهي: **المرحلة اللاهوتية** والتي تتسم فيها الثقافة بالعقائد الخرافية التي تتحكم في الكون وظواهره والمرحلة الثانية هي **المرحلة الميتافيزيقية** والتي تعتقد أن ما يسير الكون ويتحكم في ظواهره هي قوى تجريدية موجودة و موروثة في جميع المخلوقات، أما **المرحلة الثالثة فهي المرحلة العلمية أو الوضعية** وهي التي يحل فيها العقل محل النظريات الدينية في تفسير الظواهر ويرى العالم الأنثروبولوجي " لويس هنري مورغان " أن كافة المجتمعات مرت عبر ثلاث مراحل حددت نوعية المخترعات التي يستعملها الإنسان في معيشته وهي المرحلة الوحشية والبربرية والمدنية.[1]

ولقد سار الفكر التطوري المبكر في خطين رئيسيين في تحديده لمراحل التطور:

1- التركيز على عنصر واحدا من عناصر الحياة الاجتماعية أو الثقافية وتحديد المراحل الزمنية التي سارت فيها المجتمعات وفقا لهذا العنصر، وهكذا مال بعض التطوريين الى التركيز على الجوانب الاقتصادية كالقول بأن المجتمعات مرت بمرحلة الصيد ثم مرحلة الرعي، ثم مرحلة الزراعة، ومال بعضهم الأخر إلى التركيز على الأسرة كمؤسسة اجتماعية فتحدثوا عن تحول الأسرة من الأسرة المشاعية إلى الأسرة ذات النسب الأمومي إلى الأسرة ذات النسب الأبوي، وما يستنتج من هذه الفكرة هي أن المرحل التطورية هنا تلتف حول عنصر ثقافي واحد كالاقتصاد أو الأسرة، ومنه تتحدد طبيعة المراحل التي يمر بها التطور.

---

[1] فهمي سلىم الغزوي وآخرون: نفس المرجع السابق، ص 303.

2- بدلا من التركيز على عنصر واحدا مال بعض التطوريين إلى النظر للتطور الكلي في البناء الاجتماعي أو الثقافي، وتحديد المراحل بشكل كلي دون التركيز على عنصر بعينه ويندرج تحت هذا الموقف معظم الاسهامات التطورية الشهيرة في القرن التاسع عشر، ومن الأمثلة عليها نظرية "أوجست كونت" عن تطور المجتمعات الى المرحلة الوضعية، ونظرية "ماركس" في التحول من المجتمع الاقطاعي الى المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الاشتراكي ونظرية " لويس مورغان" عن التحول من المجتمع البدائي إلى المجتمع البربري إلى الحضارة، ونظرية "سبنسر" في التحول من المجتمع العسكري الى المجتمع الصناعي، ذلك التحول الذي يصاحبه تحول من حالة التجانس المطلق إلى حالة اللاتجانس.[1]

وقد كان لكتاب داروين حول أصل الأنواع الذي نشره عام 1859 أكبر الأثر على علماء نظرية التطور في التغير الاجتماعي، لقد اهتم داروين بأصل الإنسان مقدما مبادئ عديدة لنظرية تقوم على الصراع من أجل الوجود، ومبدأ البقاء للأصلح، ومبدأ الانتخاب الطبيعي، حيث أكد أن جميع أشكال الحياة قد نشأت من أصول بعيدة، وأن الاتجاهات العامة للتطور البيولوجي والظواهر العضوية تسير نحو التعقيد، وقد أخذ علماء الاجتماع يطبقون المفهوم الداروينى لتطور الظواهر العضوية على المجتمع الإنساني، أي تشبيه التطور الاجتماعي بالتطور العضوي.

كما أن ثقافة المجتمعات المختلفة في أنحاء العالم أعطت ملامح خاصة لما يجب أن تكون عليه الثقافة في المراحل المختلفة لعملية النشوء والتطور، بينما الناس والثقافات في المجتمعات المدنية هي أكثر تقدما عما كانت عليه في السابق.

ولقد تأثر عالم الاجتماع الانجليزي " هربرت سبنسر" بنظرية داروين البيولوجية، فقد شبه تطور المجتمع بتطور الكائن العضوي على اعتبار أن التطور في كليهما يكون من التجانس الى اللاتجانس فالتكامل، ويرى " سبنسر" أن كل الأفعال تسير وفق قانون الاتصال النسبي، أي أنها مرتبطة ببعضها، وأن التخصص غاية كل تطور وارتقاء، ويعلل ذلك بأن الكائن العضوي يزداد تعقيدا كلما ازداد تخصصا واستقلالا، فالمجتمع في حالة

---

[1] بوتومور: ت، ب، **تمهيد في علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص 115.

النشأة يكون بسيطا ومتجانسا وبعد تطوره وتقدمه واندماجه مع المجتمعات الأخرى يظهر التخصص بين أفراده ويصبح التباين واضحا، وحينما تستقر الحياة الاجتماعية فيه تظهر النظم الاجتماعية و تأخذ في الارتقاء والتطور.

ولقد طبق "سبنسر" **مبدأ داروين**" البقاء للأصلح " على المجتمعات الإنسانية زاعما أن الأجناس الغربية والطبقات والمجتمعات تطورت بمستويات أعلى من مستويات المجتمعات غير الغربية لأنها كانت أكثر تكيفا في مواجهة ظروف الحياة، وهذه النظرية عرفت بالداروينية الاجتماعية التي لاقت قبولا حتى نهاية القرن التاسع عشر، وبقيت منتشرة في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حتى قيام الحرب العالمية الأولى، حيث استخدمت لتبرير هيمنة البيض على السود، والغني على الفقير، والقوي على الضعيف.[1]

إن النقد الموجه الى هذه النظرية هو أنها تتجاهل حقيقة وتفسير الانتشار الاجتماعي من حيث كيفية تطور المجتمعات، ولماذا تتطور المجتمعات باتجاه النموذج الغربي ولا تتعدى كونها وضعا تاريخيا للتغير الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى أن البيانات التي جمعت من طرف علماء الاجتماع لهذه النظرية أثبتت خطأها حين تبين أن هناك مجتمعات تقليدية لم تتطور عبر خطوات متتالية بل كان تطورها يتم من خلال اقتباس أفكار ومبتكرات من مجتمعات أخرى.

وفي عصرنا الحديث اهتم الانثروبولوجيون بتطوير النظرية الاجتماعية والثقافية لكن نظرتهم نحو هذه العملية كانت تتجه بميول أكثر من أن تكون قانونا كونيا أو اجراء مقارنة بين المجتمعات والكائنات الحية، ومع ذلك فهم يعتقدون بأن المجتمعات بشكل عام تتحرك من الأشكال البسيطة للبناء الاجتماعي والثقافي الى أشكال معقدة، ويرى " ستيوارت " أن هذه العملية التطورية متعددة الجوانب أي أنها تحدث بأساليب مختلفة ومتعددة، كما أن التغير لا يتبع بالضرورة الاتجاه نفسه في كل مجتمع، لذا فإن الأنثروبولوجيين المعاصرين يعتقدون أن التغير يعني التقدم، كما أنهم لا يفترضون أن تطور المجتمعات بالاتجاهات المعقدة يمكن أن ينجم عنها أحداث إنسانية.

---

[1] فهمي سلىم الغزوي وآخرون: نفس المرجع السابق، ص 305.

2 – النظرية الوظيفية:

ترى الوظيفية أن المجتمع وحدة واحدة تكونه بناءات ونظم ومعتقدات وأخلاقيات تربطها علاقات متساندة تلبي في مجموعها الوظائف الضرورية لاستمرار المجتمع، ويتضمن افتراض الترابط والتساند في العلاقات أن دراسة أي من الأجزاء تفترض تناوله في إطار الكل وعلاقته بالأجزاء الأخرى، معتقدا أن مثل هذا التناول التكاملي بناء وظيفي، ويمكن أن يؤدي إلى بناء نظريات وقوانين عامة وشاملة، كما يرى علماء الوظيفية ارتباط مفهوم الوظيفية بالغائية، إذ يرون أن ظواهر الحياة تسير الى غاية موجهة وفقا لنظام ثابت ومحدد يؤثر فيه كل عضو بالأعضاء الأخرين، وأطلق على هذا النوع من العلاقات الوظيفية بالسببية الدائرية، وتهدف هذه العلاقات الوظيفية الى غاية محددة تتمثل في استمرار الحياة الإنسانية.[1]

وعلى هذا الأساس تجتهد النظرية الوظيفية في تشخيص وظيفة كل مؤسسة أو تنظيم أو ممارسة اجتماعية لإشباع حاجة بيولوجية أو حاجة مشتقة متولدة عن المعالجة الثقافية لحاجات بيولوجية وبالطبع تختلف هذه العناصر من ثقافة لأخرى معتبرا بهذا الشكل وظيفة على الباحث الكشف عنها.

إن أول من استخدم النظرية الوظيفية بشكل منظم هو عالم الاجتماع الفرنسي " اميل دور كايم " في تفسيره لجوانب اجتماعية متسائلا عن ماهية الأدوار الوظيفية التي قامت بها هذه الحقائق الاجتماعية في المحافظة على النظام الاجتماعي كنظام كلي، فلقد وجد أن الدين يمتلك وظيفة إرساء مجموعة من القيم الشائعة التي تعزز وحدة وتماسك من يؤمنون بتلك المعتقدات، كما أن للمدارس وظيفة نقل الثقافة من جيل إلى جيل، أما عالم الاجتماع الأمريكي " تالكوت بارسونز"؛ فقد سار على خطى اميل دوركايم وعلى هدي علماء الاجتماع الأوروبيين الأوائل باستثناء ماركس الذي حاول تطوير نظرية النظام الاجتماعي المبني على المنظور الوظيفي.

ويرى " باسونز" أن المجتمع كنظام مكون من أجزاء وأبنية مترابطة تعمل لإيجاد الاستقرار الاجتماعي العام، كما أن الأنماط الثقافية والمعايير والقيم تعمل معا على مقاومة

---

[1] زينب حسن زيود: **الأنثروبولوجيا، علم دارسة الإنسان طبيعيا واجتماعيا وحضاريا**، الطبعة الأولى عمان الأردن، 2015 ص 251.

التغيرات الجذرية وابقاء المجتمع متماسكا، هذا بالإضافة إلى أن المجتمع يقوم باستيعاب القوى الممزقة أو التي تعمل على تفكك المجتمع لغرض اعادة ثبات وتوازن النظام الاجتماعي.

ويعتبر أنصار المنظور الوظيفي المجتمع منظومة من المؤسسات الاجتماعية التي تؤدي وظائف محددة لضمان عنصر الاستمرارية للأوضاع الاجتماعية، ويرى هؤلاء أن العائلة تؤدي أدوارا وواجبات مهمة تسهم في تلبية الحاجات الأساسية في المجتمع وتساعد على ديمومة النسق الاجتماعي، وقد كان علماء الاجتماع الوظيفيون يرون أن الأسرة النووية تؤدي أدوارا وتلبي احتياجات تخصصية في المجتمعات الحديثة، ووفقا لهذا الرأي فإن الأسرة مع بروز مرحلة التصنيع قد فقدت جانبا من أهميتها كوحدة للإنتاج الاقتصادي، وتحول دورها إلى التركيز على الإنجاب وتربية الأطفال ورعايتهم والعناية بتنشئتهم الاجتماعية.

ويعتقد " تالكوت بارسونز" أن الدورين الأساسيين للعائلة ينحصران في "التنشئة الاجتماعية الأولية" و"تحقيق الاستقرار في الشخصية"، فالتنشئة الاجتماعية الأولية هي العملية التي يتعلم بها الأطفال المعايير الثقافية للمجتمع الذي يولدون وينشئون فيه، وحيث أن هذه العملية تجري خلال السنين الأولى من حياة الفرد، فان العائلة تمثل الساحة الرئيسية التي تتم فيها تنمية الشخصية البشرية، ويشير استقرار الشخصية إلى الدور الذي تلعبه الأسرة في مساعدة البالغين من أفراد العائلة من الوجهة العاطفية، ويعتبر زواج رجل وامرأة بالغين هو المنظومة التي يجري عبرها دعم شخصية الأبناء والبنات البالغين والحفاظ على مستوى الصحة النفسية لديهم.[1]

وقد تعرضت المدرسة الوظيفية لحملات نقدية عنيفة، وذلك لأنها تبرر تقسيم العمل المنزلي بين الرجال والنساء باعتباره أمرا طبيعيا لا ينطوي على أية إشكاليات، غير أننا إذا نظرنا إلى هذه النظريات في سياقها التاريخي فإنها تبدو أدعى الى الفهم والقبول، حيث إن تركيز المنظرين الوظيفيين على أداء الأسرة أدوارا معينة يغفل الدور التي تقوم بها

[1] أنتوني غدنز: **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ، الطبعة الرابعة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ص ص 259.258.

مؤسسات اجتماعية أخرى، مثل الحكومة ووسائل الإعلام والمدارس وغيرها، كما أن هذه النظريات تتجاهل التنوع في أشكال الأسرة التي لا تنطبق عليها المواصفات النموذجية للأسرة النووية، وعلاوة على ذلك فإن هذه النظريات تعتبر أن النموذج "المثالي" للأسرة هو التي تظم أفراد الطبقة الوسطى البيض الذين يعيشون في الضواحي السكنية الراقية، بينما يدخل من هم غير ذلك في عداد النماذج المنحرفة، ومن ناحية أخرى فإن الأدوار التي حصرها الوظيفيون في العائلة النووية قد تتسع في مجتمعات أخرى لتشمل العائلات الممتدة أو حتى امتداداتها العشائرية.

3 – نظرية الصـــراع:

يرجع كارل ماركس ظاهرة التغير الاجتماعي إلى الصراع الاقتصادي الذي يدور بين طبقات المجتمع، وأساس نظريته أن درجة التقدم التكنولوجي للمجتمع هي التي تحدد أشكال التنظيمات الاجتماعية به، وأن المجتمعات تحاول الاحتفاظ بتلك الأشكال، وأن المعتقدات والمشاعر تخدم النظام القائم وتساعد على تثبيته، كما يرى ماركس أن علاقات الانتاج في تاريخ البشرية قد مرت بخمس أطوار:

- تميز الطور الأول بالطرق البدائية في الانتاج وبالملكية الجماعية لوسائل الانتاج.
- تمثل الطور الثاني في دور العبودية، حيث ملك الغني وسائل الانتاج وأدواته فتحكم في عماله الملزمين بحراثة الأرض.
- أما طور الاقطاع فقد ملك فيه الشريف الأرض ومن عليها من العمل.
- الطور الرابع هو طور الرأسمالية الذي يضطر فيه العامل لبيع طاقته في العمل بسعر رخيص، فهو حر ولكنه فقير مستغل ويؤدي طور الرأسمالية الى الطور الخامس.
- والطور الخامس والأخير هو الاشتراكية، وهو نتيجة لصراع طبقة البروليتاريا ويصبح المجتمع المالك الأول لوسائل الانتاج ويخلو المجتمع من الطبقات.[1]

[1] مسعد الفاروق حموده وإبراهيم عبد الهادي المليجي: **المدخل الى تنظيم المجتمع المعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 39.

وقد أعلن كارل ماركس أن النزاع أو الكفاح هو الذي يولد التاريخ، فنظرية الصراع في التغير الاجتماعي عند ماركس ترتكز على أن أسباب التغير هو الصراع بين المصالح المتنافسة في المجتمع.

وفي نظرة ماركس للتاريخ والتغير الاجتماعي فيرى أن التاريخ قد تميز بوجود صراع بين الطبقات المستغلة والكادحة، وقد تطور المجتمع الانساني عن طريق الخلاف بين الطبقات المتحكمة، وفي الحقب المختلفة لاستغلال المغلوبين على أمرهم بطريقة أكثر كفاءة، وأن التطور الحتمي لهذا الصراع والذي يعيد نفسه مرة تلو مرة حتى يستطيع العمال أو طبقة البرولتاريا التغلب على الطبقة الرأسمالية وانشاء الدولة الاشتراكية، تمهيدا للوصول الى الشكل الاجتماعي الأخير وهو الشيوعية أي ايجاد نظام غير طبقي يلغي الملكية الخاصة والآثار الناتجة عنها.

ويرى ماركس كذلك أن البنية التحتية المتمثلة في علاقات الإنتاج هي المسؤولة عن الأشكال الثقافية والاجتماعية داخل أي مجتمع، والتغير الذي يطرأ عليه هو إنشاء نظام اجتماعي جديد تتحكم فيه نماذج مختلفة من العلاقات الاجتماعية، وغالبا ما تنسب إلى ماركس ما اتخذته النزاعات الاجتماعية من أهمية في التغير الاجتماعي، إذ بقوله أن الصراعات الطبقية هي محرك التاريخ، فقد أعطى لهذا العمل البنائي دورا محددا في تفسير هذا التغير، والشيء المهم في نظر ماركس هي علاقة الطبقات ببعضها البعض والتي تحدد محتوى الأطراف المتنازعة، وقد اهتم ماركس بإظهار مميزات كل نمط إنتاج من نزاع طبقي مهيمن تتركب من حوله نزاعات أخرى و تحالفات طبقية.[1]

وتتركز وجهات النظر التي طرحها ماركس الى ما كان يسميه المفهوم المادي للتاريخ حيث إن الأصول الرئيسية للتغير الاجتماعي في نظره لا تكمن فيما يحمله الناس من أفكار وقيم بل إن حوافز التغير الاجتماعي تتمثل في المقام الأول في المؤثرات الاقتصادية، وأن الصراعات بين الطبقات هي التي تدفع إلى التطور التاريخي لأنها "محرك التاريخ"، وبعبارة ماركس فإن "**التاريخ البشري برمته هو تاريخ الصراعات بين الطبقات**".

---

[1] جان بيار دوارن و روبير فايل: **علم إجتماع معاصر**، ترجمة ميلود طواهري، الطبعة الأولى، دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، لبنان، 2012، ص ص 556.555.

إن أفكار كارل ماركس تتعارض بصورة كاملة مع الأفكار التي طرحها كل من كونت ودوركهايم، غير انه كان مثلهما يسعى الى تفسير التغيرات التي كانت تطرأ على المجتمع خلال الثورة الصناعية، وقد شهد ماركس نمو المصانع و توسع الانتاج الصناعي و ما نجم عن كليهما من مظاهر التفاوت وعدم المساواة، وقد عبر في كتاباته عن الحركة العمالية في أوروبا والافكار الاشتراكية، وتشعب إنتاجه الفكري ليشمل موضوعات أساسية ومتنوعة، غير أن حرصه على ربط المشكلات الاقتصادية بالمؤسسات الاجتماعية قد أثرى الأطروحات السوسيولوجية التي تضمنتها مؤلفاته العديدة، بل إن أقسى نقاده لا يملكون إلا الإقرار بأن أعماله تمثل إسهاما مهما في تطور علم الاجتماع.[1]

وقد تعرضت هذه الأفكار التي شكلت أساس نظرية الصراع في التغير الاجتماعي لانتقادات واسعة، حيث يعيب بعض المفكرين حتميتها الاقتصادية من خلال الدور الذي تلعبه البنية التحتية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يظهر أن التناقض بين مستوى قوى الإنتاج والعلاقات الاجتماعية لا يتعلق بمحددات اقتصادية بحتة، حيث يمكنه احتلال مكانة ما في تفسير وتقييم عملية التغير الاجتماعي.

رابعا- التغير الاجتماعي والأسرة الحضرية:

لقد استقطبت المدينة باعتبارها موطن التحضر العديد من الأسر والأفراد الذين قدموا من القرية، حيث واجهوا صعوبات عديدة من أجل تكيفهم مع الأوضاع و الحياة الحضرية الجديدة في المدينة، فقد أدخلت تعديلات على وظائف وخصائص الأسرة التي تتميز عن الأسرة الريفية التقليدية، ولهذا كانت الأسرة الحضرية موضوع العديد من الدراسات الاجتماعية في مختلف المجتمعات المتقدمة والمختلفة ومنها اتضح اختلاف الأسرة في جميع النواحي التركيبية والوظيفية، وقد تختلف الأسرة الحضرية في البلاد العربية عن مثيلاتها في البلدان الأخرى، وهذه الاختلافات يمكن ملاحظتها بعد تحليل الواقع الاجتماعي و الثقافي للأسرة الحضرية.

وإذا تفحصنا جيدا الأسرة الحضرية نجد أنها عبارة عن أسرة زواجية تشمل الزوج والزوجة والأولاد غير المتزوجين في بيت واحد مستقل، وهذا النوع من الأسر ناتج عن

---

[1] انتوني غدنز: نفس المرجع السابق، ص 68.

الحياة الحضرية المتقدمة وظروف العمل في المدينة والنظام الاجتماعي السائد، ورغم ذلك لا يمكن أن نعمم هذا النمط من الأسر على جميع المجتمعات.

إن ما يمكن أن نصل اليه هو أن العلاقات الاجتماعية في المدينة لا تقوم على أساس العلاقات القرابية الأولية، وأن النزعة الفردية والمصلحة الشخصية هي الغالبة، وقد يكون الفرد الحضري علاقات مهنية ونقابية وطلابية وجوارية غير انها تتسم بالفردية والمصلحية وهذه المجموعات تكون وحدة جماعية متفاعلة مع جماعات أخرى في المدينة.[1]

والأسرة الجزائرية تخضع لنفس الظروف التي تمر بها الأسرة في دول العالم الثالث ودول العالم العربي، فقد كان الفرد يخضع لمختلف العادات والقواعد، ويتمسك بالعلاقات القرابية، بينما اليوم أصبحت الأسرة الحضرية لا تتقيد بالقيم التقليدية، والأسرة الحضرية الجزائرية نمط جديد، اكتسب نوعا من التحررية نتيجة التغير الاجتماعي، فهي أسرة متغيرة تتصف بتناقص حجمها وضعف السلطة الأبوية فيها، وتنوع الحريات في الأفكار وفي التصرف، كما حقق أفراد الأسرة نوعا من الديمقراطية وخفت شدة المراقبة الاجتماعية المدعمة بالضغوط والعرف الاجتماعي والالتزام.

والأسرة الحضرية ليست وحدة تامة تقوم بجميع الوظائف التي تقوم بها الأسرة الريفية فبتقلص وظائفها والأدوار التي كانت تقوم بها أصبحت أكثر تخصصا، وهي ليست هامشية لكن أهميتها تبرز في مشاركتها إلى جانب تلك المؤسسات الاجتماعية كالمدرسة والمصنع والجامعة وغيرها.

والأسرة الحضرية غير منعزلة عن المجتمع الكبير بل تظهر أهميتها في الدور الذي تقوم به من أجل تقدمها وتطور المجتمع، كما تتصف بأنها تعمل إلى جانب الأسر الأخرى وأنها تساهم معها مساهمة عضوية، كما أنها تخضع للتنظيم الاجتماعي المفروض عليها

[1] محمد عبد المنعم نور: **الحضارة والتحضر**، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة، 1970 ص 91.

من طرف المجتمع الكبير. " فالأسرة الحضرية ليس لها القدرة على التأثير الكلي على الفرد فهي في شموليتها استقرار عاطفي فقط".[1]

وتخفف الأسرة الحضرية من سيطرتها المطلقة على كل أفرادها، وكذا من التزاماتها نحو الأقارب والأصهار وغيرهم، وتسود الأسرة الحضرية الحياة الفردية مما يؤدي شيئا فشيئا إلى الخروج من التقليدية إلى التحررية، وينكمش النفوذ الكبير الذي كان يتمتع به الوالد أو الجد في الأسرة التقليدية، وقد أدى هذا التغير إلى التخلي عن بعض الالتزامات نحو الأقارب، إلا أنه ضاعف من مسؤولية ربّ الأسرة الحديثة الذي لم يكن من قبل مسؤولا عن أمورها، وتتميز الأسرة الحضرية بالسمات الآتية:

- سيطرة وحدانية الزواج، وانخفاض معدل تعدد الزوجات، بينما يرفع معدل الطلاق في المدن، ويرجع هذا الى سيادة النزعة الفردية، وإقدام الحضري على ما يعتقد أنه يشكل مصلحته.
- تتزايد نسبة النساء العاملات في المجتمع الحضري، وقد تبع هذا حدوث تغيرات في الاختيار للزواج، والإنجاب، والانفاق، ويرتبط هذا بحجم مسؤولية الزوجة العاملة، واستقلالها الاقتصادي عن الزوج، وأنسب الأعمال التي تقدم بها الزوجة والأسلوب الأمثل للتربية، ورعاية الأطفال في الأسرة الحضرية التي تعمل فيها الأم.
- أظهرت الاتجاهات الفردية في الأسرة الحضرية الحاجة إلى مزيد من الخدمات وأوجه الرعاية من جانب المجتمع وهيئاته ومؤسساته الحضرية، وذلك مثل: خدمات التأهيل، والتأمينات الاجتماعية، والمساعدات، والرعاية الصحية، ورعاية الطفولة، وخدمات تنظيم الأسرة، وغير ذلك.
- تحسنت صحة متوسط عدد ربات البيوت في الطبقة العاملة، بعد الاستفادة من التحسينات التي ادخلت على نظم الرعاية، فقد تحررت ربّة البيت في الطبقة العاملة، ليس فقط من القلق الذي ينجم عن الفقر اللازم لها، بل ازدادت صحتها وقوتها، وأصبح لديها المال والوقت وتحررت من الالتزامات المنزلية،

[1] محمود حسن: **الأسرة ومشكلاتها**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 13.

وبامتزاج هذه المتغيرات مال معدل المواليد إلى الانخفاض، مما أكسبها طاقة كبرى على العمل.

- لقد أصبح المسكن في العصر الحديث مؤشرا على عمل رب الأسرة ومكانته الاجتماعية، والتي يمكن معرفته من مكان السكن، والجوار، والأثاث الموجود بالمسكن، ولا يفوتنا أن نذكر أن قرب المسكن أو بعده عن مكان العمل في الحضر يلعب دورا هاما في أداء العمل، أو الموظف، أو الطالب.
- يعتبر التفكك الأسري من بين السمات التي تغلب على الأسرة الحضرية، ويعزى ذلك الى النزعة الفردية، واضمحلال أواصر القرابة الأولية.

وينبغي على مخطط المدينة أن يلم بحجم الأسر، فهذا يفيده في تحديد عدد الوحدات السكنية اللازمة وأحجامها، على أن يؤخذ في الاعتبار كذلك الحالة الاقتصادية للأسر في الوقت الحاضر وفي المستقبل، ويفيد أيضا في تقدير حجم الخدمات التي تحتاجها الأسرة.[1]

وكخلاصة للحديث عن الأسرة الحضرية نقول إنها أسرة تتميز بصغر حجمها على العموم، كما أن تربية الأبناء ليست مهمة الأسرة وحدها، بل هناك مؤسسات وجمعيات تقوم بهذا الدور أيضا، وأن خروج المرأة للعمل أحدث تغيرا في بنية الأسرة، كما أن الأسرة الحضرية تعتمد أسلوب الحياة العصرية من خلال استفادتها من خدمات مادية، وصحية وغيرها، حيث استفادت الأسرة الحضرية من المسكن اللائق وما يحويه من وسائل الراحة بالإضافة إلى الاستفادة من الوسائل والآلات العصرية الحديثة في الاستخدام اليومي داخل المنزل.

خامسا – أثار التغير الاجتماعي على الأسرة الحضرية:

إن اتّجاهات التغير في العالم المعاصر والذي يعزى إلى الأسرة التي تتحرك نحو النمط النووي، وقد أدى ظهور هذا الشكل للأسرة إلى انهيار نمط الأسرة الممتدة، وقد أشار "وليم جود " إلى عدد من التغيرات الهامة التي حدثت في أنماط الأسرة في جميع

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **التخطيط الحضري**، مركز الاسكندرية للكتاب، الإسكندرية مصر2005 ص ص 26.24.

أنحاء العالم وبخاصة تلك التي تدين بالقيم والعادات والدين والأعراف، وتتضمن هذه التغيرات زيادة الحرية في الاختيار للزواج، كما أصبحت الأسرة الحديثة أكثر استقلالا من الناحية الاقتصادية، وارتفاع سن الزواج وتناقص فارق السن بين الزوجين، وانخفاض معدل الزواج بين الأقارب، وتزايد نسبة النساء العاملات...، وهذه التغيرات في أنماط الأسرة من حيث البناء أو الوظائف ترتبط بدون شك بالنمو السريع للمجتمع في مجالات أخرى عديدة مثل التصنيع والحضرية والتحديث.[1]

وقد كشفت العديد من الدراسات عن التغير الحاصل داخل الأسرة بفعل عوامل التحضر والحضرية، حيث أصبحت الآلة تقوم بالعمل بدل من الإنسان مع مضاعفة الإنتاج كما أفسح المجال للمرأة وحتى الأطفال بالعمل واختراق مجالات تتعدى قدراتهم البدنية، وقد نتج عن ذلك ابتعاد الأم عن بيتها وأطفالها وضعف التنشئة الاجتماعية.

ومن خلال دراستنا هذه والتي تطرقنا فيها لموضوع الأسرة الجزائرية والتغيرات الاجتماعية التي مستها في السنوات الأخيرة، والتي أدت الى تغير الكثير من خصائصها ووظائفها ومكانتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية باعتبارها المرجع الأول لأفرادها حيث فسحت المجال لتدخل الدولة بمؤسساتها المختلفة الاقتصادية منها والاجتماعية والتربوية مما أخل من مكانتها داخل المجتمع، وحتى داخل نفوس الأفراد الذين تخلوا عن أهم الروابط الاجتماعية المتمثلة في اعالة الوالدين وحتى الأبناء، كما تدنت قيمة الزواج والاستقرار داخل الأسرة الحضرية إلا بشروط واعتبارات مادية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سن الزواج لدى كل من الجنسين، وبالتالي صغر فترة الخصوبة داخل الأسرة الجزائرية الحضرية.

فمن حيث تكوينها اضحت معظم الأسر الجزائرية تفضل نووية النمط، وهذا على الرغم من وجود واستمرارية الأسر الممتدة التي أصبحت حلا مؤقتا لأزمة السكن، وأيضا دعما ماديا لأفرادها، غير أنها لم تحافظ كثيرا على خصوصياتها وقيمها لاعتبارات حضرية.

---

[1] سناء الخولي: **التغير الاجتماعي والتحديث**، نفس المرجع السابق، ص ص 209-210.

كما ساهم ضيق المسكن الى انحسار حجم الأسر وقلة عدد أفرادها وذلك بسبب قلة المساحات المخصصة للسكن مقارنة بعدد الطلبات الموضوعة لدى الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى وجود أزمة سكن ساهمت لا محالة في تقليص نسبة الزواج وتكوين الأسرة.

بالإضافة إلى ذلك فإن متطلبات البيئة الحضرية الحديثة لا تستوعب أفرادا وأسر كثيرة لتوفير متطلباتها وحاجياتها، الأمر الذي يدفع بالأفراد إلى التقليل من الانجاب وتحديد النسل للوصول إلى التوافق ما بين البيئة الحضرية والنمط الأسري الملائم.

وعموما فقلد صاحب هذه التغير في بناء الأسرة ووظائفها ظهور أنماط عديدة من الأسر البديلة والتي تمردت على أنماط الحياة التقليدية، فالقيم الاجتماعية التي تسودها هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة، فالنزاع والتباين هي عوامل تميز العلاقات بين أعضاء المجتمع كما تميز العلاقات بين أعضاء الأسرة، لذلك فإن طبيعة الاختلاف بين المجتمعات تظهر مدى الاختلاف الكبير بين الأنماط الأسرية، ولهذا نجد أن شكل الأسرة يختلف من مجتمع لآخر سواء من حيث الحجم أو الشكل أو الوظائف أو المجتمع الحضري الذي تقيم به، أو من خلال التحولات الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية التي يمر بها ذلك المجتمع.

خـــاتمة:

لقد أدت التغيرات البنائية للأسرة الحضرية إلى تغيرات في الأدوار داخلها، وذلك نتيجة لظروف وطبيعة الحياة في المدن بالمقارنة بمثيلتها في المجتمعات التقليدية، لهذا فقد الزوج كثيرا من سلطته في اتخاذ القرارات ودوره في تنظيم العلاقات داخل الأسرة وخاصة بعد أن تغير نظام التعليم ونوع المشاركة الأسرية واتجاهات الأسرة نحو الفردية أو الاستقلالية داخل المدينة.

كما ساهم التنقل الاجتماعي الذي أصبح من خصائص المجتمع الحديث في إضعاف الروابط الأسرية والقرابية، فحركة الأفراد للسعي وراء العمل طلبا للمكانة الاجتماعية أدى إلى اتساع المسافة الاجتماعية بينهم وبين أقاربهم، وبالتالي احتمالية حدوث ظاهرة التفكك الأسري الذي يصحب انهيار الأنماط التقليدية وقيام النظم الجديدة، هذا التفكك الإنتقائي لا يقتصر على الانفصال والطلاق فقط، وإنما يشمل أيضا انهيار النظام الأسري من خلال فقدان وظيفة الأسرة.

ونخلص من ذلك إلى أن بناء الأسرة متغير ووظائفها تجاه أفرادها واتجاه المجتمع الحضري قد تأثر بالعديد من العوامل المذكورة سابقا، والوعي بتصور الشكل المرغوب لحجم الأسرة الحضرية ووظائفها، وعدد أفرادها وطبيعة العلاقات الداخلية والضغوط الاقتصادية مما أثر على تغير بناء الأسرة.

وعلى حين أدت التغيرات الاجتماعية إلى زيادة الحاجة إلى الأسرة لمباشرة وظائفها فإن التغيرات التي حدثت في البناء الداخلي للأسرة قد أدت إلى زيادة كفاءاتها ومسؤولياتها وفي المقابل ضعفها في إنجاز ذلك.

فالقيم الاجتماعية التي تسودها هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة فالنزاع والتباين هي عوامل تميز العلاقات بين أعضاء المجتمع كما تميز العلاقات بين أعضاء العائلة، كذلك فإن بنية العائلة القائمة على السلطة الفوقية تقابلها بنية اجتماعية مماثلة.

وعموما فإن طبيعة الاختلاف بين المجتمعات تظهر مدى الاختلاف الكبير بين النظم العائلية والأسرية، ولهذا نجد أن شكل الأسرة يختلف من مجتمع لآخر سواء من حيث الحجم أو الشكل أو الوظائف أو المجتمع الحضري الذي تقيم به، أو من خلال التحولات الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية التي يمر بها ذلك المجتمع.

قـــائمة المراجع:

1- خالد حامد: **مدخل إلى علم الاجتماع**، الطبعة الأولى، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2008.

2- سليمان علي الدليمي، محمد عبد المحسن: **التغير الاجتماعي والتحديث في المجتمع العربي الليبي** الطبعة الأولى، مؤسسة تالة للطباعة والنشر، طرابلس.

3 ــ صلاح الدين شروخ: **علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر 2004.

4 ــ سناء الخولي: **التغير الاجتماعي والتحديث**، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، مصر 1993.

5 ــ احسان محمد حسن: **موسوعة علم الاجتماع**، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الاولى، بيروت لبنان 1999.

6 ــ مسعد الفاروق حمودة، ابراهيم عبد الهادي المليجي: **المدخل الى تنظيم المجتمع المعاصر** المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2001.

7 ــ فادية عمر الجلاني: **التغير الاجتماعي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1993.

8- jean pierre Durand, **sociologie contemporaine**, vigot, paris, 1989.

9 ــ دلال ملحس استيتية: **التغير الاجتماعي والثقافي**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2010.

10 ــ محمود عودة: **أساليب الإتصال والتغير الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.

11 ــ محمد احمد بيومي، عفاف ناصر: **علم الاجتماع العائلي**، دار المعرفة العالمية، مصر 2005.

12 ــ فريدريك انجلز: **أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة**، ترجمة اديب يوسف شيش، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، 2011.

13 ــ محمد بومخلوف: **التحضر، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة**، الطبعة الأولى، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001.

14- Guy Rocher, **le changement social**, édition hm, paris, 1972.

15 ــ سناء الخولي: **التغير الاجتماعي والتحديث**، المرجع السابق.

16 - Henri Mendras, Michel forcé: **le changement sociale**, troisième tirage ,Armand colin éditeur, paris, 1983.

17 - فهمي سليم الغزوي وآخرون: **المدخل الى علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

18- Wilbert Moore : **les changements sociaux**, traduction française par jean houard, duculot, prentice-hall, inc, englewood cliffs (s d).

19- دلال ملحس استيتية: نفس المرجع السابق.

20- قشي صديقي: **تحليلات سوسيولوجية حول التغير والتحول الأسري**، مجلة التواصل، العدد 6 المجلة العلمية للجامعة، عنابة، الجزائر، 2000.

21-Isabella chapelière, Natacha Ordioni : le changement social contemporain, ellipses, édition marketing s, a, paris, 1996.

22 – سناء الخولي : **التغير الاجتماعي والتحديث**، المرجع السابق.
23 – محمد احمد محمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر: المرجع السابق.
24 – فهمي سليم الغزوي وآخرون : نفس المرجع السابق.
25– بوتومور: ت، ب، **تمهيد في علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري، دار المعارف، القاهرة، 1980.
26 – فهمي سليم الغزوي وآخرون: نفس المرجع السابق.
27 – زينب حسن زيود: **الأنثروبولوجيا، علم دارسة الإنسان طبيعيا واجتماعيا وحضاريا**، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2015.
28 – أنتوني غدنز: **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ، الطبعة الرابعة، مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان.
29 – مسعد الفاروق حموده وإبراهيم عبد الهادي المليجي: **المدخل الى تنظيم المجتمع المعاصر** المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2001.
30– جان بيار دوارن و روبير فايل: **علم إجتماع معاصر**، ترجمة ميلود طواهري، الطبعة الأولى دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، لبنان، 2012.
31– انتوني غدنز: نفس المرجع السابق.
32 ـــــ محمد عبد المنعم نور: **الحضارة والتحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري**، مكتبة القاهرة 1970.
33– محمود حسن: **الأسرة ومشكلاتها**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
34 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **التخطيط الحضري**، مركز الاسكندرية للكتاب، الإسكندرية مصر 2005.
35 – سناء الخولي: **التغير الاجتماعي والتحديث**، نفس المرجع السابق.

مظاهر وأبعاد التغير الاجتماعي والقيمي داخل الأسرة الجزائرية

د. كريمة فلاحي*

مقدمـــة

لقد توالت التغيرات الاجتماعية والثقافية على المجتمعات في العقود القليلة الماضية وخاصة على المجتمعات العربية، ولعل من أبرز هذه التغيرات ظهور ظاهرة العولمة وما رافقها من ثورة معلوماتية، حيث أحدثت تغيرا في المواقف والاتجاهات والقيم الإنسانية لدى الأفراد، وجعلت العالم أكثر اندماج وجعلت التحولات سريعة، كما ساهمت في انتقال المفاهيم والقناعات والمفردات والأذواق فيما بين الثقافات والحضارات، وهي التي نقلت العالم من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة وبالتالي دخول المجتمعات عصر العولمة.

إنّ هذه التغيرات والتحولات كان لها دور في تغير الثقافة الموروثة في المجتمعات إنّ ثورة المعلومات والاتصال التي أثرت وستؤثر في حياة الأفراد. وهي اليوم من أهم العوامل التي تعقد تشكيل خبرات وثقافة وأذواق وسلوكيات الأفراد والمجتمعات"[1]

والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العربية تعرض هو الآخر لتغيرات ملحوظة بفعل اتصاله بالعالم الخارجي، فقد مس التغير جل البنى الاجتماعية الاقتصادية السياسية والثقافية...للمجتمع.

ومن بين أهم البنى الاجتماعية التي اعتراها التغير نجد الأسرة التي تعتبر المنبع الأول للقيم باعتبارها الخلية الأولى في المجتمع، فهي التي تحفظ للمجتمع تراثه وترسخ قيمه ومعتقداته لأبنائه، وبحكم أنها أول جماعة اجتماعية يتصل بها الفرد، فإنه يتلقى منها كل ما يتصل بحاجاته الجسدية والروحية والنفسية والتربوية.

---

* أستاذة محاضرة قسم(أ). علم الاجتماع . جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2/الجزائر.

[1] لطيفة طبال، **التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جوان 2012، ص. 419.

سنركز من خلال هذا المقال، على التحولات القيمية داخل الأسرة الجزائرية من قيم تقليدية تتسم بالجمعية إلى قيم مستحدثة تتسم بالفردانية، كما سنبرز أهم القيم الاقتصادية التي تغيرت داخل الأسرة الجزائرية من خلال التركيز على أهم عناصر العملية الاقتصادية ونوضح كذلك أهم القيم العلمية التي تغيرت أيضا داخل الأسرة الجزائرية، كما سنبرز التّوجه من العيش في كنف العائلة الممتدة إلى العيش ضمن العائلة النووية.

أولا: تحديد المفاهيم:

1/ الأسرة(الجزائرية):

يقال أسرة الرجل بمعنى عشيرته ورهطه الأدنون، لأنه يتقوى بهم، والأسرة بمعنى عشيرة الرجل وأهل بيته[1].

وينظر في كثير من الأحيان إلى الأسرة على أنّها فردان أو أكثر يعيشون معا والحقيقة أن الأسرة أكبر من مفهوم عقد يجمع بين ذكر وأنثى، وإن كان هذا المفهوم لحق به التغيير أيضا– لتشكل الأسرة منظومة تقوم على أسس اقتصادية واجتماعية وإدارية وأخلاقية...فهي ليست تكوينا ماديا يجمع أفرادا في زمن ومكان معين، بقدر ما هي مكونات مادية ومعنوية أيضا تشير إلى العلاقات الناشئة بين هذه المكونات، وما تتضمنه من مكونات أخرى تميز أسرة عن غيرها، تتمثل في حجم الأسرة (عدد أفرادها) وهل هي ممتدة أم نووية، وعاداتها (إن كانت محافظة أم غير ذلك)، والمسؤولية فيها كما ونوعا ودور كل من أفرادها ومن يحكم هذه الأدوار، ومرجعية الأسرة في حال نشوء خلاف من أي نوع[2].

ولقد خلصت الدراسات التي تناولت الأسرة الجزائرية إلى أنها تتشابه مع الأسرة العربية والإسلامية في جوهرها ومبادئها وأخلاقها وتكوينها وبنيتها ووظائفها، واتبعت في

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الرابع، لبنان: بيروت، دار الفكر للنشر والتوزيع، د.س، ص.20.

[2] محمد خليل الرفاعي، **دور الاعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية**، مجلة جامعة دمشق المجلد 27– العدد الأول والثاني، 2011، ص.715.

أحكامها المذهب المالكي[1]. ويعرف مصطفى بوتفنوشت الأسرة الجزائرية التقليدية بأنها: "وحدة اجتماعية حيث الأبناء والأحفاد لا يتركون الأسرة الأم حيث يشكلون أسر زواجية صغيرة تابعة للعائلة ويعيشون تحت سقف واحد "[2]، وبالرغم من أن هذا التعريف أصبح كلاسيكيا، لأن الأسرة الجزائرية تعرضت لتغيرات كثيرة على مستوى البنية والتركيب وعلى المستوى الوظائف والأدوار إلا أنه لمس كبد الحقيقة في أن كل أسرة زواجية حديثة ما هي إلا امتداد لأسرة أكبر منها.

2/ القيم:

ترتبط القيم بالظروف والعوامل الاجتماعية المتصلة بعناصر الوعي كي يتكيف الإنسان في بيئته ويتعايش أخلاقيا مع بني جلدته، فلا يمكن الفصل بين القيم ومواقف الحياة، لأن رغبات ومطالب ومصالح الفرد ما هي في الواقع إلا تجسيدات تتحقق فيها القيم، حيث تصاحب كل عمل يقوم به، فوراء سلوك البشر هناك موجهات، هذه الموجهات هي القيم حيث تحدد موقفه من سلوك الآخرين وتنظم علاقته مع الناس، " فالقيمة هي الشرط المسبق الذي يحدد سلوك البشر وينظم مقومات العمل الإنساني، وهي العلة الكامنة وراء كل سلوك هادف فالقيمة هي حافز العمل، مبدأ إدراك، منطق فهم، ومن هنا تضفي القيم على ظواهر السلوك الإنساني معناه ومبناه.[3] فالقيمة أو القيم تفرض نوعا من السلوك حتى تتحقق فيه قيم جمالية، دينية، أخلاقية، اقتصادية...

والقيمة كما يراها بارسونز هي التي تحدد إطارات بنية الفعل الاجتماعي، ولهذا يرى بارسونز أن الإطار المرجعي للفعل الاجتماعي يشتمل على ثلاث أدوار هي: دور الفاعل دور الموقف، دور الموجهات. ويقول قباري محمد إسماعيل في هذا الصدد:" إنها

---

[1] بوعلي وسيلة، فرج الله صورية، **الصراع حول القيم الاجتماعية في الأسرة الجزائرية دراسة استطلاعية على عينة من المراهقين**، الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة في الأسرة أيام: 10/9أفريل 2013.

[2] مصطفى بوتفنوشت، **العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1986، ص.30.

[3] قباري محمد إسماعيل، **قضايا علم الاجتماع المعاصر(دراسة تحليلية نقدية)**، الاسكندرية: منشأة المعارف دون سنة نشر، ص.392.

(القيم) بمثابة عناصر ثقافية تعبر عن تصورات التفضيل الاجتماعي فهي عناصر منظمة لسلوك الفرد في موقف، لأنها بمثابة تصورات ثقافية عن أشياء مرغوب فيها، فنحن نربط القيم بعمليات الاختيار والترجيح، وبمشاعر الاستهجان والاستحسان حين ننفر من قيمة كي نتعلق بقيمة مضادة."[1]

3/ التغير:

التغير هو ذلك الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة، أو اختلاف الشّيء عما كان عليه خلال فترة محددة من الزمن وحينما تضاف كلمة اجتماعي تعنى ما يتعلق بالمجتمع، فيصبح التغير الاجتماعي هو التغير والتبدل والتحول الذي يحدث داخل المجتمع والذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن[2].

وعليه نستنتج أن **التغير القيمي** جزء من التغير الاجتماعي الحاصل داخل المجتمع ويمكن أن نستخلص من هذه التعريفات عدة استنتاجات أهمها:

- أن التغير الاجتماعي، هو قبل كل شيء ظاهرة جماعية، بمعنى أنه يمس جماعة أو قطاع مهم منها. كما يمس شروط أو طريقة العيش والمجال العقلي للأفراد.
- أن التغير الاجتماعي يفرض تحولات في مجال السلوك الفردي في تفاعلاته الجديدة وتجمعاته الصغيرة الحجم مثل "علائقه الحميمة والودودة مع الآخرين وتبلور معايير جديدة تقوم بترشيد وتوجيه الأدوار الاجتماعية الخاصة بالذكورية والأنثوية وتنظيم أدوار الأسرة بشكل ينسجم مع المستجدات الجديدة."[(3)]
- التغير في البناء يفرض بأن نحدده في الزمن، بمعنى أننا نستطيع أن نصف مجمل التحولات، وذلك بجعل نقطة مرجعية نقيس من خلالها التحولات الحاصلة وعلى

---

[1] المرجع السابق، ص.394.

[2] محمد الدقس، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، ط2، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 1996 ص.15.

[3] معن خليل عمر، **التغير الاجتماعي**، ط1، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004)، ص.104.

أساس هذه النقطة نستطيع أن نحكم بأن التغير قد حصل، وماذا تغير؟، وفي أي اتجاه تم ذلك؟.

- حتى يكون تغيرا اجتماعيا (قيميا)، يجب أن تكون له صفة الديمومة.

أما **التغير الأسري** فنقصد به كل تحول حاصل داخل الأسرة عامة والأسرة الجزائرية بصفة خاصة سواء على مستوى البناء والتركيب أو على مستوى الوظائف والأدوار وحتى ذلك التحول الحاصل على مستوى العلاقات الأسرية...

ثانيا/ خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية(العائلة):

هي وحدة اجتماعية أضيق نطاقا وأصغر حجما من العشيرة، وتعتبر العائلة حجر الزاوية في التنظيم الاجتماعي التقليدي، والقالب الذي على شاكلته ترتسم الجماعات النموذجية الأخرى من عشيرة، قبيلة ودولة.

يقول **بيير بورديو** (Pierre Bourdieu): الأسرة هي الخلية الاجتماعية الأساسية...النموذج الذي على صورته تنتظم البنيات الاجتماعية، لا تقتصر على جماعة الأزواج وذرياتهم، ولكنها تضم كل الأقارب التابعين للنسب الأبوي، جامعة بذلك تحت رئاسة قائد واحد عدة أجيال في جمعية واتحاد حميميين[1].

ومنه فإن العائلة هي أسرة ممتدة تجتمع فيها عدة أسر نووية وعدة أجيال ويشرف على هذا التجمع رئيس واحد بيده السلطة المادية وحتى الروحية.

أما عن خصائص العائلة الجزائرية، فنقصد به إبراز السمات أو النموذج الاجتماعي الثقافي للأسرة الجزائرية التقليدية، والتي من أهم خصائصها نجد:

العائلة أسرة ممتدة: أي أنها من الناحية البنائية تتركب من خليتين أسريتين أو أكثر، وتضم أكثر من جيلين اثنين، فتشمل الأجداد والآباء والأحفاد، ويقيم هؤلاء جميعا في وحدة سكنية مشتركة. ويمكن أن يكون هذا الامتداد عموديا، فيضم مثلا أسرة الأب التي تمثل الأسرة النواة، وأسر أبائه المتزوجين التي تحيط بها، أو أفقيا فيشمل أسر الأخوة.

---

[1] Pierre Bourdieu, **Sociologie de l'Algérie**, coll., que sais-je? n802, Paris, puf, 974, p12.

العائلة وحدة اجتماعية انتاجية غير منقسمة: تعتبر العائلة التقليدية وحدة واحدة لأن أفرادها متماسكون فيما بينهم، لأنهم يرتبطون مع بعضهم البعض ارتباطا وثيقا على الرغم من التوزيع المكاني حيث نجد مثلا قبيلة واحدة منقسمة على عدة وحدات قرابية تختلف مواقعها الجغرافية لكن هذا لا يؤثر على وحدتها حيث توجد علاقات وثيقة بين الوحدات على الرغم من اختلاف مواقعها.

كما نجد هذه العائلة تشكل وحدة انتاجية غير منقسمة، لأن التماسك داخل هذه الجماعة الاجتماعية قائم على أساس رابطة الدم، لكي يضمن هذا الأخير وحدة العائلة وتلاحمها وكذلك وحدة الملكية، سواء كانت أرضا، قطيعا، أو وسائل عمل جماعية...

العائلة أسرة أبوية:

يحتل الأب في الأسرة الجزائرية مكانة مادية وروحية قد لا تطالها أي سلطة أخرى فهو يحرص على تماسك الأسرة وينظم الجماعة المنزلية، وما كان يميز سلطة الأب التقليدية هو ممارسته كل الحقوق والواجبات تجاه زوجته وأولاده وكل من يعيش تحت مسؤوليته، فهو صاحب القرار بخصوص ما يتعلق بأمور الأسرة من زواج وطلاق وإرث وبيع وشراء، وهو صاحب الملكية العائلية والخضوع إلى السلطة الأبوية والارتباط بالنسب الأبوي والالتزام بالتضامن الذي يخلفه هذا الارتباط فكلها خصائص لرسم ملامح الأسرة الأبوية التقليدية[1].

هرمية (من ناحية السن والجنس):

يمكن أن نصنف الأسرة الجزائرية التقليدية بأنها طبقية، فيحتل الأب رأس الهرم ويكون تقسيم العمل والنفوذ والمكانة على أساس الجنس والعمر، فتتركز السلطة في يد كبار السن وعلى رأسهم رب العائلة، وهؤلاء الكبار (الشيوخ والكهول) يمارسون سلطتهم وتسلطهم على الصغار(الشباب والأطفال، ويتوقعون منهم الطاعة، والامتثال للأوامر واجتناب النواهي. بل أكثر من ذلك فهم يهيمنون حتى على النساء اللواتي تحت مسؤوليتهم.

[1] بويعلي وسيلة وفرج الله صورية، **الصراع حول القيم الاجتماعية في الأسرة الجزائرية دراسة استطلاعية على عينة من المراهقين بثانوية محمد العربي بن مهيدي بسكرة**، مرجع سابق، ص.5.

كما أن السلطة الأسرية تتركز خاصة في يد الذكور، وهذا كله يترتب عنه شكلا هرميا سلميا لتوزيع السلطة، وعلاقات اجتماعية تراتبية، وتقسيما للفضاء الاجتماعي فضاء عام مخصص للرجال وممنوعا على النساء، وفضاء خاص داخل البيت يحرم على الرجال المكوث فيه طويلا في النهار[1].

إباحة تعدد الزوجات وتفضيل الزواج الداخلي:

تعتبر الأسرة المتعددة الزوجات شكلا من أشكال الأسرة، وتتكون في العادة من زوج وعدة زوجات، في الدين الإسلامي أكثرها أربع زوجات، بالإضافة إلى أطفالهن، ولابد أن تكون تلك الزيجات شرعية بمعنى مقبولة دينيا(الفاتحة) كما تتوجب موافقة المجتمع، ولا بد أيضا أن يكون للزوج أكثر من زوجة واحدة في نفس الوقت وليس في أوقات متعاقبة.

وينتشر نظام تعدد الزوجات في كثير من المجتمعات الإنسانية، منها تلك الواقعة ضمن المحيط الثقافي العربي الإسلامي، أين تبدو آثار الدين الإسلامي واضحة في تنظيم المجتمع، وتنظيم مؤسسة الأسرة ومؤسسة الزواج.

أما الظاهرة الأخرى التي يمكن أن نميز بها العائلة هي الزواج الداخلي، يقول عبد الغني مغربي:" والواقع أن الضغالة، أعني به الزواج بين أفراد الجماعة الأصلية يبدو ضروري في المجتمع المغربي، (فعلى الرغم أن الزواج المؤسس على علاقات القرابة والصلة الدموية موجود كذلك في المشرق العربي وفي كافة أنماط المجتمعات)، فالضعالة تعتبر ضرورة في الواقع المغربي لا مسألة موصى بها فقط فالأمر في هذه الحالة يتعلق بقرابة العصب الثنائية: قرابة من جانب الأم وقرابة من جانب الأب الذي هو ليس سوى ابن العم الشقيق لزوجته[2].

---

[1] دحماني سليمان، **ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية (العلاقات)**، مرجع سابق، ص.15.

[2] عبد الغني مغربي، **الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون**، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص.146.

فالزواج الداخلي يعكس ميل الجماعة(العائلة، العشير أو القبيلة) لتمتين الروابط بين أفرادها وإبقاء الإرث في حوزتها، عكس الزواج الخارجي الذي تهدف الجماعة من ورائه إلى إحراز مصالح اجتماعية، اقتصادية أو سياسية من جماعات أخرى خارجية[1].

ثالثا/ خصائص الأسرة الجزائرية الحديثة(الأسرة النواة):

إن تغيير العائلة الممتدة إلى أسرة نووية يرجع إلى أسباب كثيرة ومتنوعة أهمها الشريحة الاجتماعية والمنطقة التي تسكن فيها العائلة، الظروف الاقتصادية للعائلة، المستوى الثقافي والعلمي لكل من العائلة والأسرة، توفر أو عدم توفر المسكن...وتمتاز الأسرة الجزائرية الحديثة بعدة خصائص وسمات حيث يقول مصطفى بوتفنوشت:" إن الأسرة الجزائرية تختلف كثيرا عما كانت عليه قبل 30 سنة(في الستينات)، أين كان النمط السائد هو العائلات الكبيرة التي تضم عدة أجيال من واحد إلى ثلاثة ما فوق، وهذا تبعا لحدود السكن. لكن بعد 1977 تغير نمط الأسر بالجزائر نتيجة للتحولات الاقتصادية والصناعية والاجتماعية، إضافة إلى حركة التصنيع والعمران اللتان تبعتا النمو الحضري بالجزائر وأصبح النمط السائد هو النمط الحديث أو النمط النووي"[2] وقد ركز **بيار بورديو P.Bourdieu** على انحلال الرابط الاجتماعي وظهور الفردانية وانفصال الفرد عن جماعته أو عشيرته، هذه الفردانية مرتبطة باستقلال الفرد مع أسرته الصغيرة بسكن فردي يمارس من خلاله استقلاليته وسلطته الذاتية وهذا ما تناوله الأستاذ مدني في مقال له تحت عنوان "**المنزل حتمية أو حرية اختيار**"[3] ومن بين خصائص الأسرة النواة ما يلي:

- تمركز معظم الأسر الجزائرية المستحدثة في المناطق الحضرية من المدن الكبرى للوطن، ويرجع ذلك إلى موجة الهجرة الداخلية التي حصلت من الريف إلى المدينة سعيا وراء كسب الرزق في أول الأمر، ثم سرعان ما انسجمت هذه

---

[1] دحماني سليمان، **ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية(العلاقات)**، مرجع سابق، ص.16.

[2] مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص.34.

[3] بن عدة حراث، **التغير الاجتماعي في الجزائر من خلال الأسرة**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة وهران2، 2015/2014)، ص.13.

الأسر النازحة بأشكال متفاوتة بحسب الظروف الاجتماعية التي غيرت من بعض أو من أغلب خصائصها التقليدية[1].

- تزايد حرية الفرد في اختيار شريك الحياة بما في ذلك الإناث حيث لم تكن موجودة وشيوع الزواج من خارج إطار الأسرة القرابية.
- ارتفاع مستوى الوعي بين الزوجين وتبادل الآراء للتخطيط لمستقبل الأسرة.
- قيام مؤسسات جديدة كرياض الأطفال والمدرسة بدور كبير من وظيفة الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء.
- تسرب القيم التجارية والنفعية وقوى البيع والشراء والمصالح الخاصة على القيم العائلية والقبيلة والعشائرية وزيادة استخدام المنتجات العصرية والاستهلاكية والترفيهية والخدماتية.
- تمتع أفراد الأسرة بالحريات الفردية العامة، وهذه خاصية ملازمة للأسرة الحديثة تبعا لمتطلبات التغير الاجتماعي وما صاحبه من تحولات مست كل مجالات الحياة الاجتماعية بصفة عامة فالقانون ضمن للفرد كيانه الذاتي وشخصيته القانونية، خاصة إذا بلغ السن الذي يضفي عليه هذه الأهلية، ومنه فقد أصبح حق الملكية الفردية وأيضا حقوق عدة تتعلق بالتصرف في تلك الملكية وإعطائه الحرية في العمل واختيار نوعه وأجره، ومعنى ذلك أن الفرد في الأسرة الحديثة قد تحرر من التوجيه الطائفي والمهني الذي كان مفروض عليه في النظام القديم[2].
- مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على الأسرة الجزائرية، لم يعد من المبرر لوجود النمط الأبوي مثلما كان عليه في البيئة القديمة، أين حدث تغير في الأدوار داخل الأسرة، أصبح مظهر الأب الذي كان في السابق يتخذ القرار

---

[1] دلاسي أحمد، **أثر تغير وظائف الأسرة الحضرية على نمط الزواج عند الفتاة الجزائرية(دراسة وصفية لنمط الزواج الحديث في المجتمع الحضري)**، مجلة التغير الاجتماعي، العدد الثاني، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، فيفري 2017، ص.75.

[2] نصر الدين بهتون، **منظومة القيم في المجتمع وأثرها على الأسرة الجزائرية بنائيا ووظيفيا** (دراسة تحليلية) أطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة1، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، 2017/2016 ص.174.

ولا يرجع فيه يتراجع شيئا فشيئا ضمن الأطر الاجتماعية المعاصرة، حيث تهب ريح التحرير في العلاقات الاجتماعية العائلية. (أصبح الأب مستشار أو صديق لأبنائه بدلا من تمركز القرار في يده أو ذلك الأب المتسلط).

- ضعف علاقات الجيرة، إن من أيسر الأمور بالنسبة لساكن الحضر أن يجد ما يجعله غير مرتبط بالضرورة بجماعات الجيرة، حيث يتيح تعدد جماعات المصلحة والروابط الثانوية وتنوعها في البيئة الحضرية، فرصة أوسع للتفاعل ولتدعيم الرّوابط الوثيقة بالآخرين خارج الحدود المحلية للمنطقة، لذلك فإن الافتقار الواضح للروابط المحلية بين الأفراد، من شّأنه أن يقضي على الطابع الأولي والشخصي لعلاقات الجيرة في مجتمع المدينة.
- أفول المفهوم التقليدي لجماعات الأصدقاء، لقد تأثر وتغير مفهوم الصداقة عما كان عليه سابقا، فسابقا كان الأصدقاء يتوقون إلى بعضهم وإلى لقاءاتهم، فهم يتحينون الفرص ويقتنصونها كي يجلسون مع بعضهم ويتبادلون أطراف الحديث يعبرون عن مشاعرهم وهمومهم وكذلك تطلعاتهم، حيث كانت تنتشر أمثال وحكم مثل **الصديق وقت الضيق**، لأن الصديق كان يعد بمثابة الأخ فهو يعتبر السند الذي يعول عليه، ولكن وبعدما انتشرت شبكات التواصل الاجتماعي والمنتديات الالكترونية ووسائل الاتصال والإعلام الجديدة في المجال الحضري خاصة وأتاحت فرص كثيرة لتكوين جماعات الأصدقاء، فالملاحظ أن جماعة الأصدقاء في المجتمع الحضري أكثر تشتتا واتساعا من الناحية الجغرافية والمجالية، كما أن تغير مفهوم محلية المجتمع الحضري وفقدانه لارتباطه بالقيم والمعايير والنظم الاجتماعية المتجانسة، إتاحة الفرصة لتغير مفهوم الصدقات والتي تجاوزت حدود الجوار المكاني أو القرابي، وهذا يعني أن السياق الاجتماعي والعاطفي الذّي تنمو فيه العلاقات الاجتماعية، أو تدعيمها تكون أكثر

اتساعا وتنوعا في المناطق الحضرية، ومن ثم فمن المتوقع أن تعكس جماعة الأصدقاء هنا التنوع بدرجة ملحوظة[1].

رابعا/ مظاهر وأسباب التغير الاجتماعي والقيمي داخل الأسرة الجزائرية:

1/ التغير الاقتصادي داخل الأسرة الجزائرية:

كانت الأسرة في الماضي وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا لأنها تقوم باستهلاك ما تنتجه وبالتالي لم تكن هناك حاجة للبنوك أو المصانع أو المتجر، وقد قضى الإنتاج الصناعي الكبير على وظيفة الأسرة الاقتصادية خاصة في المجتمعات الحضرية، وتحولت الأسرة فيها إلى وحدة استهلاكية خاصة بدرجة كبيرة بعد أن هيأ المجتمع منظمات جديدة تقوم بعمليات الإنتاج الآلي وتوفير السلع والخدمات بأسعار أقل نسبيا. ولما كانت الصناعة الحديثة تعتمد على الأيدي العاملة المُدربة؛ فقد عجزت الأسرة عن تزويد أفرادها بقدر ملائم من التدريب المهني، يمكنهم من منافسة إنتاج الصناعة الحديثة. وهكذا أجبرت الحياة الصناعية الحديثة أفراد الأسرة على السعي للعمل خارج محيط الأسرة وأدى ذلك إلى نشأة روابط وعلاقات اقتصادية خارجية، بعد أن كان كل أفراد الأسرة يعملون تحت سقف واحد سواء في العمل الزراعي أو الحرفي، انتشر الأفراد في أماكن متعددة واستطاع الفرد تحقيق استقلاله الاقتصادي وتسربت أمامه الحركة وفرص العمل ونمت الروح الفردية، ولم تعد الأسرة هي المكان الوحيد الذي يشبع الحاجات المادية للفرد[2].

2/ التغير في بناء وتركيب الأسرة:

---

[1] أحمد عبد الحكيم بن بعطوش، **التنظيم الاجتماعي للأسرة الجزائرية(بين الوظائف المتغيرة وملامح التغير)** مجلة التغير الاجتماعي، العدد الثاني، بسكرة: مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، 2017 ص. 315.

[2] محي الدين قنفود، **البناء والوظائف الاجتماعية للأسرة الجزائرية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية (دراسة ميدانية لأسر جزائرية بمدينة مروانة)**، أطروحة دكتوراه تنظيم وعمل، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة1، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، 2017/2016، ص.144.

يستعمل مفهوم البناء لتمييز ما هو أساسي من الثانوي أو الجوهري من غير الجوهري والأصلي من المشتق، فيعتبر **مانهايم** البناء الاجتماعي:" نسيج القوى الاجتماعية في نشاطها المتبادل والذّي تخرج منه مختلف نماذج الملاحظة والفكر"[1]

أما بالنسبة للبناء الأسري وهو إسقاط لمفهوم البناء الاجتماعي سواء في عملية التماسك أو التمييز بين الأساسي والثانوي، أو عمليات الإكراه المشكلة لمعالم الفعل الفردي "قيم"، أو توزيع الأفراد، الأدوار والمواقع الاجتماعية داخل النسق يقول **محي الدين قنفود** في هذا الصدد:" فإننا نفصل مبدئيا بالتفريق بين أساسية الأسرة كوحدة أولية تكون تابعة بخط عمودي لأسرة الأب أو الأخ أو الأعمام...أو أفقي مع أسرة الزواج الثانية والثالثة والرابعة" أو الأسرة الشاملة لعناصر غير أساسية، أخت الزوج غير المتزوجة أو أحد الآباء كبار السن أو أبناء أحد الزوجين من علاقة سابقة...وعليه نتحدث عن صفاء الإسقاطات الأولى بعمليات التماسك والتشكيل الإكراهي للفعل وتوزيع المواقع في الأسرة النووية، ليكون حديثا مقتصرا على جوهر العلاقات والقيم والأدوار والقرابة داخل هذا البناء الأساسي الذي يمكنه أن يرتبط أو لا يرتبط 9/بتشكيلات أخرى[2].

ويقول **محسن عقون** في مقاله "تغيير بناء العائلة الجزائرية": إن الانخفاض التدريجي الذي طرأ على حجم العائلة الجزائرية خاصة خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى يومنا هذا حسب الدراسات السوسيولوجية يرجع إلى:

التغيير الإرادي أحيانا واللاإرادي أحيانا أخرى للعائلة الجزائرية من الممتدة إلى النووية دفع هذه الأخيرة إلى عدم إعطاء المجال إلى الأقارب بالسكن معها في بيت واحد، وهذا يعنى بأن العائلة الجزائرية النووية قد استقلت عن أقاربها في مضمار السكن

---

[1] سامية محمد جابر، **علم الاجتماع المعاصر**، لبنان: دار النهضة العربية، 1989، ص.181.

[2] محي الدين قنفود، **البناء والوظائف الاجتماعية للأسرة الجزائرية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية** مرجع سابق، ص.15.

المعيشي وحسب البحوث السوسيولوجية ترتفع نسبة الأسر النووية كلما قلت أزمة السكن في المجتمع الجزائري[1].

أعتقد أن هذه المسألة صحيحة إلى حد ما، ولكن ما نلاحظه واقعيا أن المجتمع الجزائري والكثير من الأسر الجزائرية ما زالت لديها أزمة سكن ولكن تعيش كأسر نووية من خلال كراء مساكن من عند الخواص، وعليه فإن أسباب تشكل أسر نووية ليس عدم وجود أزمة سكن ولكن يمكن أن نرجعه لأسباب أخرى أكثرها اجتماعية كتعلم المرأة وخروجها للعمل وتحقيقها للاستقلالية الاقتصادية ومن ثم الاستقلالية عن الأسرة الأم، كما يمكن أن يعزى هذا الأمر لتجنب الوقوع في بعض المشاكل الأسرية الناتجة بين الحماة والكنة مثلا، أو بين الكنة وأخت الزوج، وعليه في بعض يصدق القول بالانفصال الإرادي وأحيانا أخرى يكون الانفصال والاستقلال عن الأسرة الكبيرة لا إراديا، كما تعتبر الرغبة في الحياة الحرة دون تدخل أهل الزوج مهما تعددت الأسباب واختلفت، ومهما كانت معلنة أو مستترة.

كما أثرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة على الأسر الجزائرية، مما أدى بالأسرة إلى انتهاج سياسة تحديد النسل، بدلا من تنظيمه. وأيضا نتيجة للوعي الاجتماعي والثقافي الذي عرفته المرأة الجزائرية خاصة.

قلة نسبة تعدد الزوجات في المجتمع الجزائري وشيوع النظام الأحادي للزواج لعب دورا لا يستهان به في التقليل من حجم العائلة الجزائرية وتغيير تركيبها الاجتماعي[2].

3/ التغير في الوظائف والأدوار:

بمرور الوقت والأزمنة تطور المجتمع وظهرت للوجود الأسرة الحديثة أو الأسرة الزواجية، ويتكون هذا النوع من الأسر من الأب والأم والأطفال، والسلطة في هذه الحالة غير محددة تبعا للأدوار الحديثة المنقسمة بينهم نتيجة للتعاون الذي يحدث بين الأب والأم بعدما كانت هذه الأخيرة لا سلطة لها وكانت مسؤولياتها محدودة في العمل داخل

---

[1] محسن عقون، **تغيير بناء العائلة الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 17، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، جوان 2002، ص.129.

[2] المرجع السابق، ص.129.

البيت وتربية الأطفال ورعاية أفراد الأسرة بما فيها الأقرباء والكبار، أما دورها في الأسرة الحديثة فقد تغير، حيث أصبحت تمارس كل نشاطات الأسرة داخل البيت وخارجه[1].

فلقد عرفت مكانة المرأة تطورا كبيرا وسريعا في المجتمع الجزائري الحالي، بحيث أصبحت تقوم بأدوار كبيرة إلى درجة المساهمة في التنمية والإنتاج على المستوى الوطني"محطمة بذلك كل تلك، المفاهيم القديمة التي تؤكد عدم قدرتها على القيام بأي عمل كما أنها خاضعة خضوعا تاما للرجل"[2] وبالتالي تحدت كل الذين أرادوا لها المهانة والإذلال وذلك بخروجها من تلك الدائرة الضيقة التي رسمت لها من قبل وفرضت عليها وتجاوزت كل هذا لتصل إلى أدوار جديدة بعد أن " تحطم ذلك الحد التقليدي الذي كان موجودا بين داخل البيت وخارجه، كما أن القيم التقليدية التي كان يبرزها هذا الحد قد زالت واندثرت(إلى حدا ما، حيث سمح الرجل للمرأة بالخروج للعمل قصد مساعدته في توفير المتطلبات والاحتياجات المتزايدة لأفراد الأسرة)"[3].

وعليه لم تعد تنظر للزواج كدور اجتماعي يفتح لها آفاق الترفيه الاجتماعي واحتلال مكانة من خلاله، بل أصبحت تحتل المراكز الهامة في مختلف المجالات: التربية التعليم، الطب، التمريض...الخ، وهذا يكشف لنا المستوى الذهني الذي تتميز به المرأة الجزائرية، وكفاءتها العالية وبهذا فقد تغيرت مكانتها عما كانت عليه سابقا ولم يعد ينظر إليها على أنها ذلك الكائن القاصر والضعيف، ولا الفرد السلبي الذي يعتبر عبئا اقتصاديا واجتماعيا على أسرتها وعلى المجتمع بل أصبحت فردا لها وزنها وصيتها على مستوى الأسرة والمجتمع ومنه أرغمت أفراد المجتمع بالاعتراف بها.

ولقد أتاحت ظروف المرحلة المعاصرة في الجزائر الفرصة للمرأة في التعليم، والوصول إلى أعلى المستويات وطرق أبواب العمل في شتى الميادين، وعليه فهذا التغيير

---

[1] أحمد عبد الحكيم بن بعطوش، **التنظيم الاجتماعي للأسرة الجزائرية(بين الوظائف المتغيرة وملامح التغير)** مرجع سابق، ص. 305.

[2] Ministère de l'information et de la culture**, la femme Algérienne,) Collection** visage de l'Algérie, Alger, 1976), p.20.

[3]. Slimane Medhar**, Tradition contre développement,** (Alger: ENAP, 1992), p. 158.

مس الأدوار الخاصة بالنساء، حيث أصبحت هناك ازدواجية في دور المرأة، دورها أو مسؤولياتها في الإنجاب، ورعاية الأسرة من ناحية ودورها المهني في إطار التنمية من ناحية أخرى، وبهذا أزيلت تلك العوائق التي تقف في طريقها وتمنعها عن العمل، تؤثر في كفاءة أدائها وفرضت هذه الازدواجية على المرأة أنماط مغايرة في السلوكيات، حتى لا تنحرف عن الدور الطبيعي الذي سطره لها المجتمع في ثقافته التقليدية، فالحرية وهذا التحول الذي شهدته مكانة المرأة كان له بالغ الأثر، ليس فقط على مستوى الأدوار الاجتماعية المخصصة لكلا الجنسين إنما كذلك على مستوى كل عمل يطلق لفظ أنثوي.

فبتغير مكانة المرأة ظهرت هناك ازدواجية في دورها، وأصبحت منحصرة بين نمط تقليدي تلقت تعاليمه منذ الصغر لتطبقه في الكبر، وذلك لتحقيق التربية التقليدية"[1]، ودور جديد فرضه عليها العصر، "هذه الازدواجية جعلت المرأة تعمل من أجل تحقيق طموحاتها دون الإفراط في أي دور من الدورين، وقد نجحت(نسبيا) المرأة المعاصرة في الجزائر وساعدها في ذلك التغييرات التي طرأت على العائلة الجزائرية التقليدية، نتيجة ظهور التحضر والتصنيع وبذلك أصبحت تشغل دورين اجتماعيين متكاملين في آن واحد، فهي ربة بيت وعاملة خارج البيت"[2]

وما ساعد المرأة في التوفيق بين أدائها للدورين هو توفر الأدوات المنزلية الحديثة التي خففت من عبئ أشغال البيت، وجعلته أقل إرهاقا للمرأة التي تخرج للعمل، والواقع أن هذه المخترعات قد سهلت على المرأة القيام بأدوارها نظرا لما تتميز به من سرعة في إنهاء أشغال المنزل، بالإضافة إلى أن بعض الأزواج أصبحوا لا يرون مانعا أو عيبا في مساعدة زوجاتهم في أعمال المنزل، خاصة أن معظم الأسر الجزائرية أصبحت مستقلة من حيث المسكن. وبهذا فعمل المرأة الجزائرية وتعليمها أكسبها مكانة مرموقة في المجتمع الحديث بحيث أصبحت تتقلد أدوار عديدة ومتنوعة، ولكن وبالرغم من هذه المكانة التي وصلت إليها المرأة في الجزائر حاليا إلا أن العيون مازالت تترصدها وتراقب

[1] Slimane Madhar, OP.cit, p.47.

[2] إحسان محمد الحسن، **العائلة، القرابة والزواج**، ط3، (بيروت: دار الطليعة للنشر، دون سنة)، ص.56 .

كل اتجاهاتها لترغمها على التمسك بالتقاليد الاجتماعية، " حيث أن دور المرأة العاملة هو دور جديد، يخضع إلى ضغوط اجتماعية شديدة من طرف العائلة والحي "[1]

4/ التغير على مستوى العلاقات داخل الأسرة:

تعمل وسائل الاتصال الحديثة على التواصل بين أفراد الأسرة والعائلة، فمن خلال هذه الوسائل ينمو التفاعل الاجتماعي وما يحمله من قيم، ومع أن وسائل الإعلام والاتصال في نشأتها الأولى جاءت أسرية ومجتمعية، فالهاتف (الهاتف الثابت) وسيلة اتصال جماعية (عمومية) والتلفزيون والسينما لا تحلو مشاهدتها إلا في إطار الأسرة ومعها...لقد صاغت وسائل الاتصال الجديدة أساليب استخدام تنحو نحو الفردية فلم يعد الهاتف والحاسوب أسريا بل شخصيا وشديد الخصوصية، كما أن زيادة فرص المتابعة لقنوات الإعلام والاتصال وزيادة البّث التي تصل في كثير منها إلى ما يقرب من اليوم الكامل، لم يبق أمام الأسرة أية فرصة للحوار والتواصل والتشاور وتبادل الآراء[2]. ومع أن الوسائل وجدت لتسهيل وتعميق التواصل لكن تطبيقاتها المنظورة لا تلبي الهدف من تعميمها، نعم يتصل عددا كبيرا من الأفراد، ولكنهم لا يتواصلون مع بعضهم بعضا. ويجلس أفراد الأسرة طويلا أمام شاشات الحاسوب متابعين ما ينشر على شبكة الانترنيت على حساب الوقت الذي يجب أن ينفق في الأسرة ومعها، فقد جعلتنا وسائل الاتصال نتواصل مع البعيد على حساب القريب، وكم منا لاحظ كيف ينشغل أفراد الأسرة الواحدة بمشاهدة برامج أو الاستماع إلى نغمات معينة على هواتفهم النقالة لساعات طويلة من دون كلمة واحدة يتبادلونها.

ومنه تصدع البناء والعلاقات الأسرية، حيث فقدت الأسرة تماسكها فلم تعد الأسرة تتشكل من أعضاء تتجه عواطفهم واهتماماته إلى داخل الأسرة، وإنما بدأ أعضاء

---

[1] Souad Khodja**, les Algériennes du quotidien,** (Alger : ENAL, 1985), p.67**.**

[2] محمد خليل الرفاعي، **دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية**، مجلة جامعة دمشق المجلد 27– العدد الأول والثاني، 2011، ص.728.

الأسرة في الانصراف إلى الخارج حيث ولى أفرادها ظهورهم إلى بعضهم البعض الأمر الذي أضعف بناءها فأصبحت أكثر هشاشة وأقل تماسكا[1].

5/ التغير المعرفي والعلمي: (التعليم وخروج المرأة للعمل):

لقد عمد المستعمر الفرنسي أثناء احتلاله إلى تخريب كل ماله علاقة بالتعليم سواء المساجد أو الزّوايا...كما عمل على وضع سياسة تجهيلية لإبقاء الشعب الجزائري في بؤرة الجهل المظلم، لأنه يعلم تمام المعرفة بأن التعليم يعد أهم ركيزة يستطيع من خلاله الشعب الجزائري التفوق عليه وطرده من أرضه، وقد كان حظ المرأة في التعليم في هذه الفترة شبه منعدم، بحيث كان قليلا ورمزيا (محصورا في الفئة القاطنة بالمدينة خاصة)، وهكذا كان الحال حتى بالنسبة للذكور حيث كانت فرص تعليم الأبناء والبنات محدودة للغاية.

"ففي الفترة الممتدة من:1830ــ 1962، لم تتجاوز نسبة التعليم كأكثر تقدير8 %من جملة الأطفال الذين هم في سن التعليم، وتقل هذه النسبة كلما صعدنا في السلم التعليمي من المراحل الأولى"[2].

وبصفة عامة تميزت هذه الفترة الاستعمارية بتدهور كبير، حيث كانت الأمية منتشرة بين أبناء الشعب الجزائري. وفي إطار السياسة التنموية التي شرعت فيها الجزائر غداة الاستقلال في ميدان التعليم كان" من المكاسب التي حصلت عليها الجزائر نتيجة تمتعها باستقلالها السياسي، ديمقراطية التعليم وتساوي الفرص وفتح مجال التكوين لكل مواطن ومواطنة، لقد كان ذلك كرد فعل لحالة التعليم إبان الاستعمار الفرنسي، واقتصاره على فئات دون أخرى، وعلى مناطق دون أخرى[3].

فهذه المؤسسات تمنح فرصا متساوية في التعليم بالنسبة للجنسين، فكان نمو حركة التعليم يشجع كل الجزائريين على التطلع إلى مستوى اجتماعي وثقافي لائق، يبنى إنسانا

---

[1] على ليلة، **تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على بناء الأسرة ووظائفها متغيرات المدخل السوسيولوجي**، ضمن كتاب: مؤتمر الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة مصر: جامعة عين شمس، 2004، ص.47.

[2] رابح تركي، **أصول التربية والتعليم**، ط2(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989)، ص.386 .

[3] بوفلجة غياث، **التربية والتكوين في الجزائر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص.83.

جديدا لا سيما بالنسبة للمرأة، فقد كان وجود تعليم المرأة – نواة الأسرة –عامل أساسي من أجل تقدمها وألا تكون عنصرا عاطلا، بل مشاركتها في الحياة الاجتماعية واجبة وضرورية حتى يكون لها وضع اقتصادي واجتماعي، ولا تبقى عنصرا منعزلا.

"وعليه فقد أولت الدولة الجزائرية عناية كبيرة للتعليم وجعلت من ديمقراطيته ومجانيته واجبا أساسيا قامت عليه المنظومة التربوية، حتى بلغ القيد في المدارس الابتدائية 99% بالنسبة إلى الذكور و96% بالنسبة للإناث."[1]

ولكن نجد من تأثيرات التعليم على المرأة رغبتها في إكمال الدراسة حيث تتطلب هذه الأخيرة من الفرد أن يؤجل زواجه لوقت آخر بما ينسجم مع التحصيل العلمي الذي يحصل عليه، ومن ناحية ثانية فإن المتعلمين أكثر تحسبا من غير المتعلمين وبمعنى آخر فهم يقدرون عواقب كثرة الإنجاب وزيادته إلى الحد الذي لا يتناسب مع دخلهم الشهري.

وعليه نجد أن التعليم قد أثر على معدلات الخصوبة لدى المرأة المتعلمة، إذ نجد أن للخصوبة علاقة عكسية مع التعليم، ففي العراق مثلا ينخفض معدلها من(4.8) بين النساء غير المتعلمات أو اللاتي حصلن على الشهادة الابتدائية فقط إلى (3.5) طفل بين اللاتي حصلن على الشهادة المتوسطة على الأقل. وقد ترتب على ارتفاع مستويات الخصوبة ومعدل المواليد(31 مولود لكل 1000 نسمة عام 2006)، وقد بلغ عدد المواليد الأحياء للفئة العمرية 45–49 سنة كمقياس للخصوبة المكتملة حوالي 5 مواليد، وقد لوحظ أن الريفيات في المتوسط ينجبن مولودين زيادة عن مثيلاتهن في الحضر، وكذلك غير الحاصلات على أي شهادة علمية ينجبن 3 مواليد تقريبا زيادة عن العدد الذي تنجبه الحاصلات على شهادة جامعية[2]

أما في الجزائر فتبين معطيات المسح حول صحة الأسرة لسنة 2002 أن متوسط عدد المواليد ينخفض بصورة واضحة مع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة، فبينما يقارب 3 مواليد لكل امرأة لم تنل قسط من التعليم، نجده ينخفض إلى 2.2 طفل لكل امرأة حصلت على مستوى تعليم ابتدائي، ثم يصل إلى أدناه بمولود ونصف لكل امرأة حصلت على

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة)، **المرأة الجزائرية...واقع ومعطيات**، 2009، ص.20.

[2] أسماء صالح قدوري، أحمد خلف غنام، **الخصوبة في العراق مقاييسها ومحدداتها**، مجلة تكريت للعلوم الصرفة، 22(4)، 2017، ص. 152.

تعليم ثانوي فأكثر، ومنه فالعلاقة وطيدة بين ارتفاع الخصوبة والأمية في المجتمع الجزائري، وبين انخفاض الخصوبة وانتشار التعليم[1]

وهناك حقيقة لا يمكن تفاديها هي أن تأثير تعليم النساء في مستوى خصوبتهن يبقى مهما بعد التعليم الابتدائي، ويصبح التعليم أكثر أهمية لدى المتمتعات بمستوى تعليمي جيد يسمح لهن بالحصول على مهنة مستقبلا، إذ أن النساء الحاصلات على التعليم الجامعي يملن إلى الزواج في الأعمار المتأخرة مقارنة بالحاصلات على شهادة التعليم الابتدائي. ومن جهة أخرى نجد أن تعليم الإناث يرفع من معنوياتهن ويزيد من مستوى ثقتهن بالنّفس وتطلعهن إلى سوق العمل، وبالتالي يأخذن دورا أكبر في المشاركة الاقتصادية، وهذا يعني أطفالا أقل وحجم متوسط للأسرة. كما أن النساء المتعلمات غالبا ما يطمحن لتعليم أبنائهن ويحرصن على توفير مستوى راقي لهم (مثلا تعليمهم في مؤسسات خاصة)، الأمر الذي قد لا يتيسر مع إنجاب عدد كبير من الأطفال. ومنه فقد أثر خروج المرأة للتعليم ومن ثم العمل على بناء وتركيب الأسرة الجزائرية.

6/ دور وسائل الاتصال الحديثة في تغير الأسرة الجزائرية:

الاتصال في معناه العام يشير إلى كونه عملية نتبادل من خلالها الآراء والأفكار والمعطيات والمعلومات عن طريق الوسائل الشفوية مثل الكلام أو المكتوبة عن طريق الكتابة أو الرسالة أو المرئية عن طريق الإشارات والصور...[2] ولقد عرف الاتصال تطورا هاما على مستوى الوسائل المستخدمة فصرنا نستعمل في حياتنا اليومية أجهزة الاتصال الذكية اللاسلكية والمحمولة كالهواتف الذكية والألواح الرقمية المزودة بخدمات

---

[1] فضيلة شعوبي، **تحول الخصوبة ومسألة الانتقال الديموغرافي في الجزائر** (دراسة تحليلية من 1970 إلى 2013) أطروحة دكتوراه ل. م . د علم اجتماع، تخصص إحصاء اجتماعي، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016/2015، ص.63.

[2] مصطفى محمد عيسى فلاتة، **الإذاعة السمعية وسيلة اتصال وتعليم، المملكة العربية السعودية**، دار النشر والمطابع، 1997، ص.4.

وتطبيقات مختلفة، ومزودة بشبكة الانترنيت وتشمل الأيباد والأيفون والهواتف الحديثة والذكية التي يمكن حملها والتنقل بها[1].

والملاحظ على الأسرة التقليدية أنها كانت تجتمع أثناء أمسياتها حول جهاز واحد وهو التلفزيون، أو تسهر مجتمعة يتبادل أفرادها أطراف الحديث، وسرد القصص الممتعة والحكايات الخرافية أو الأسطورية وحتى الدينية منها، أصبحنا اليوم نرى أفرادها ينعزلون كل في زاوية أو ركن من أركان المنزل وفي يده لوح رقمي أو هاتف ذكي يتواصل به مع أشخاص ربما لا يعرفهم مطلقا في العالم الحقيقي، ليكون كل شخص بذلك لنفسه عالم افتراضي وينسج من حوله صمتا لا يمكن اختراقه إلا سماعه لعصافير بطنه تزقزق من شدة الجوع، أو لقضاء حاجة بيولوجية. ومنه نجد أن التفاعل داخل الأسرة الجزائرية قد قل ونقص عن سابقه إن لم نقل أنه منعدم في بعض الأحيان.

فالإدمان الالكتروني على سائل التواصل الاجتماعي وتنوعها، يؤديان إلى حدوث تقارب أو انجذاب بين المستخدمين، ومن ثم يتوقف عند هؤلاء الشعور بالزمن والإحساس بمرور الوقت فيستمر الشخص في التواصل بحيث لا يستطيع أن يترك متحدثيه لبرهة، بل قد تصيبه أعراض الإدمان من صداع وتأثير في الرؤية[2]. وخاصة هذه الآثار السلبية التي تخلفها الأجهزة الذكية على الأطفال خاصة نقص النظر والتشتت الذهني وعدم التركيز في الدروس وإتمام الواجبات المنزلية، ونقص في التكوين اللغوي، وصعوبة في التواصل اللفظي بالإضافة إلى العزلة النفسية والوحدة، "لأن شخصية الفرد تشكلها اتصالاته بالأسرة، فالتنشئة الأسرية هي عملية قائمة على التفاعل، لإكساب أبنائها معايير السلوك في مواقف مختلفة وأن توافق الفرد أو عدم توافقه يتوقف بدرجة كبيرة على التنشئة التي يتلقاها من أسرته بهدف نمو شخصيته نموا متناسقا وسليما[3].

---

[1] صباح جعفر، **تأثير الأجهزة الذكية على التنشئة الأسرية، مجلة التغير الاجتماعي**، العدد الثاني، بسكرة: مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، 2017، ص.161.

[2] جمال سند السويدي، **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية**: من القبيلة إلى الفيسبوك ط4، نسخة الكترونية (pdf)، دون دار نشر، دون سنة نشر، ص.26.

[3] صباح جعفر، **تأثير الأجهزة الذكية على التنشئة الأسرية، مجلة التغير الاجتماعي**، مرجع سابق ص.172.

خـــاتمة:

التغير هو سنة إلهيه ويبقى التغيير عملا بشريا، يتحدد من منطلق المسؤولية والحرية والاختيار العقلاني المؤسس على معطيات معرفية أو عاطفية.

فالأسرة نظام فطري تنشأ فيه أول خلية اجتماعية، تبدأ من الزوجين وتمتد حتى تشمل الأبناء والبنات والأمهات والإخوة والأخوات والأقارب جميعا، فبرغم ما اعترض الأسرة الجزائرية من تغير وتبدل في بنائها وتركيبتها ووظائفها وأدوارها وحتى علاقاتها بسبب التحولات التكنولوجية والمتغيرات الاجتماعية والمتطلبات الاقتصادية، فهي تبقى الوحدة أو المؤسسة الأولى المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية للأجيال القادمة والمسؤولة عن تزويد المجتمع بالعنصر البشري.

وأخيرا ننوه بأنه لا يمكننا القول بأن عامل واحد هو المحدد النهائي لباقي المؤثرات على تغير وتبدل الأسرة الجزائرية، ولا يمكن بنفس الكيفية نفي قدرة أي عامل مهما كانت نظرتنا الأولية إليه في كونه الأقل تأثيرا في تغير وتبدل الأسرة الجزائرية، ولكن الشيء الذي نؤكد عليه أن التغير سنة كونية لا يمكن تجاوزها أو إهمالها وما يجب أن نحذر منه هو معرفتنا وإدراكنا لنوع التغير هل هو تغير إيجابي بمعنى يخدم الأسرة والعائلة الجزائرية، أم أنه تغير سلبي يعمل على تقويض وانكماش العائلة والأسرة الجزائرية، ومنه نوجز أهم المطبات أو العقبات التي يجب أن نعمل جماعة على تخطيها، قصد المحافظة على سلامة الأسرة الجزائرية ومن بينها:

1/ بالرغم من مشروعية تكوين الأسرة النواة، والذي يعتبر حق من حقوق الزوجين إلا أنه من الضروري التواصل المستمر مع الأسرة الأم.

2/ عند التنقل لزيارة الأقارب لا داعي للاستخدام المستمر للأجهزة الذكية (هواتف نقالة أو ألواح الكترونية) طوال اليوم.

3/ العمل على توطيد العلاقات مع الأقارب بالسؤال المستمر عليهم.

4/ محاولة تمسك الأسر الزواجية أو النووية بعادات وتقاليد الأسر الممتدة.

5/ ضرورة فتح باب النقاش والحوار بين الآباء والأبناء، وتوفير والوقت الكافي ليعبر الآباء عن مشاكلهم خاصة أن مرحلة الشيخوخة مرحلة حساسة، يشعر فيها الفرد بالوحدة، وعليه من واجب الأبناء أن يوفوا وقت لآبائهم كما يوفرون وقتا لأولادهم.

وأخير أقول لقد اهتم الإسلام بالأسرة، ودعا إليها، وشجع على إنشائها لأنها أساس بناء مجتمع قويم، وإذا سلم الأساس سلم البناء، ففي القرآن الكريم مئة وست وأربعون آية تتحدث عن الأسرة، في آيات النكاح والصداق، الحمل والإرضاع والأولاد والطلاق والعدد وحقوق الوالدين وصلة ذوي القربى والأرحام...وكل ذلك لما للأسرة من أهمية في بناء واستمرار المجتمع وسلامته.

المـــراجع:

1. ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الرابع، لبنان: بيروت، دار الفكر للنشر والتوزيع، د.س.
2. أحمد عبد الحكيم بن بعطوش، **التنظيم الاجتماعي للأسرة الجزائرية(بين الوظائف المتغيرة وملامح التغير)**، مجلة التغير الاجتماعي، العدد الثاني، بسكرة: مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، 2017.
3. أسماء صالح قدوري، أحمد خلف غنام، **الخصوبة في العراق مقاييسها ومحدداتها**، مجلة تكريت للعلوم الصرفة، 22(4)، 2017.
4. بن عدة حراث، **التغير الاجتماعي في الجزائر من خلال الأسرة**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة وهران2، 2015/2014).
5. بوعلي وسيلة، فرج الله صورية، **الصراع حول القيم الاجتماعية في الأسرة الجزائرية دراسة استطلاعية على عينة من المراهقين**، الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، أيام:9/10أفريل 2013.
6. بوفلجة غياث، **التربية والتكوين في الجزائر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992).
7. جمال سند السويدي، **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية:** من القبيلة إلى الفيسبوك، ط4، نسخة الكترونية(pdf)، دون دار نشر، دون سنة نشر.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة)، **المرأة الجزائرية...واقع ومعطيات**، 2009.
9. دحماني سليمان، **ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية(العلاقات)**، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، قسم الثقافة الشعبية ، فرع الأنثروبولوجيا، 2006/2005.

10. دلاسي أحمد، **أثر تغير وظائف الأسرة الحضرية على نمط الزواج عند الفتاة الجزائرية(دراسة وصفية لنمط الزواج الحديث في المجتمع الحضري)**، مجلة التغير الاجتماعي، العدد الثاني الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر فيفري 2017.
11. رابح تركي، **أصول التربية والتعليم**، ط2(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989).
12. سامية محمد جابر، **علم الاجتماع المعاصر**، لبنان: دار النهضة العربية، 1989.
13. صباح جعفر، **تأثير الأجهزة الذكية على التنشئة الأسرية، مجلة التغير الاجتماعي**، العدد الثاني بسكرة: مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، 2017.
14. عبد الغني مغربي، **الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون**، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.
15. على ليلة، **تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على بناء الأسرة ووظائفها متغيرات المدخل السوسيولوجي**، ضمن كتاب: مؤتمر الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة، مصر: جامعة عين شمس، 2004.
16. فضيلة شعوبي، **تحول الخصوبة ومسألة الانتقال الديموغرافي في الجزائر** (دراسة تحليلية من 1970 إلى 2013) أطروحة دكتوراه ل.م.د علم اجتماع، تخصص إحصاء اجتماعي، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016/2015.
17. قباري محمد إسماعيل، **قضايا علم الاجتماع المعاصر(دراسة تحليلية نقدية)**، (الاسكندرية: منشأة المعارف، دون سنة نشر).
18. لطيفة طبال، **التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جوان 2012.
19. محسن عقون، **تغيير بناء العائلة الجزائرية**، مجلة العلوم الانسانية، عدد 17، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، جوان 2002.
20. محمد الدقس، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، ط2، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1996.
21. محمد خليل الرفاعي، **دور الاعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27– العدد الأول والثاني، 2011.

22. محي الدين قنفود، **البناء والوظائف الاجتماعية للأسرة الجزائرية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية (دراسة ميدانية لأسر جزائرية بمدينة مروانة)**، أطروحة دكتوراه تنظيم وعمل الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة1، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، 2017/2016.
23. مصطفى بوتفنوشت، **العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
24. مصطفى محمد عيسى فلاتة، **الإذاعة السمعية وسيلة اتصال وتعليم**، المملكة العربية السعودية دار النشر والمطابع، 1997.
25. معن خليل عمر، **التغير الاجتماعي**، ط1، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004).
26. نصر الدين بهتون، **منظومة القيم في المجتمع وأثرها على الأسرة الجزائرية بنائيا ووظيفيا** (دراسة تحليلية)، أطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة1، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا 2017/2016.
27. Ministère de l'information et de la culture, **la femme Algérienne,**) Collection visage de l'Algérie, Alger, 1976) .
28. Pierre Bourdieu, **Sociologie de l'Algérie**, coll., que sais-je ?n802, paris, puf, 1974.
29. Slimane Medhar**, Tradition contre Développement**, (Alger: ENAP, 1992).
30. Souad Khodja**, les Algériennes du quotidien**, (Alger : ENAL, 1985).

الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر: (1989-1999)

إلهام سوراخ*

ملخص:

تهدف هذه المقالة إلى دراسة الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية في الجزائر خلال مرحلة إرساء الديموقراطية التي جاءت عقب الإعلان عن التعددية الحزبية سنة 1989 حيث سيركز الباحث على مختلف الديناميات والتغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر عبر مختلف المراحل التاريخية ودور الأحزاب السياسية فيها بدءا من الحقبة الاستعمارية ووصولا إلى مرحلة الانتقال من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية، وهو ما من شأنه تمكين الباحث من فهم مكانة الأحزاب السياسية في الجزائر بالمقارنة مع متطلبات الممارسة الديموقراطية التي تفرضها المراحل الانتقالية التي تمر بها مجتمعات الديموقراطية الناشئة، وإن كانت قد عكست فعلا من خلال نشاطها وجود ديموقراطية فعلية في الجزائر أم أنها كانت مجرد ممارسة شكلية ومظهرية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتزامن مع مرحلة تاريخية ومحورية تشهدها الجزائر؛ مرحلة يطالب فيها الشعب بالتغيير الجذري على المستويين الاجتماعي والسياسي، وهو ما يعني ضرورة بروز الأحزاب السياسية كفواعل من شأنها هندسة وتنظيم هذه المرحلة الانتقالية الهامة، غير أن نجاحها في ذلك مرتبط بفهم ما مرت به في مراحل تاريخية سابقة وعلى رأسها الحقبة الممتدة من 1989-1999، نظرا لكونها مثلت أهم وأخطر حقبة شهدتها الجزائر لأنها بدأت بالبحث عن التغيير وانتهت بالعنف الذي دام لأكثر من عقد من الزمن، هو ما ستكون له أهمية خاصة في الوعي بالأدوار المستقبلية للأحزاب السياسية من أجل تفادي الوقوع في ذات الأخطاء مجددا، وهو ما ستسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء عليه.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية- التحول الديموقراطي- الممارسة الديموقراطية- الجزائر

* طالبة دكتوراه بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية- الجزائر-

مقدمـــة:

تعد الأحزاب السياسية من أبرز مكونات النظم السياسية حيث أنها تعد اللبنة الأساسية لتشكل المعارضة السياسية وتطويرها وتفعيل ممارستها للديمقراطية بما يسمح بمنع النظم السياسية من الانحراف وممارسة التسلط على الأفراد وحرمانهم من حقوقهم وحرياتهم الأساسية.

وإذا كان دور الأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية التي توصف بأنها ديمقراطية هو مراقبة صانع القرار ومدى نجاحه أو إخفاقه في تحقيق البرامج السياسية المرسومة مسبقا وكذا تكريس ممارسة الديمقراطية وما تتطلبه من تفعيل للمشاركة السياسية والانتخابية وفسح المجال لظهور كافة التيارات السياسية والسماح لها بممارسة حقها في التعبير، فإن التجربة الجزائرية في هذا الإطار تطرح العديد من التساؤلات وهذا بالنظر إلى السياق التاريخي والسياسي وكذا الظروف التي ميزت ظهور التعددية الحزبية فيها كبداية أولى للدخول في مسار الدمقرطة، حيث أنها واجهت العديد من الصعوبات والعقبات التي طرحت صعوبة كبيرة في فهم وملاحظة نتائج عملها وجهودها على أرض الواقع وخاصة فيما يخص ترقية الممارسة الديمقراطية.

إذا وانطلاقا من هذا ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: **هل يمكن اعتبار نشاط الأحزاب السياسية، معيارا لتقييم مسار التحول الديمقراطي في الجزائر؟**

أولا: تطور الظاهرة الحزبية في الجزائر:

يتطلب فهم الظاهرة الحزبية في الجزائر التعمق في مختلف الأسباب والظروف التي أدت إلى بروز الأحزاب السياسية عبر مختلف المراحل التاريخية، وتحولها لأحد أهم مكونات الساحة السياسية، ومنه سنقوم فيما يلي بتتبع مختلف المراحل التي مرت بها التجربة الجزائرية مع الأحزاب السياسية بدءا من الحقبة الاستعمارية وصولا إلى مرحلة الاستقلال وما عرفته من تحولات جذرية ساهمت بقوة في رسم الأطر الكبرى للدولة الجزائرية خلال حقبة الأحادية الحزبية، وصولا إلى الدولة الجزائرية المعاصرة خلال حقبة التعددية الحزبية.

1. الأحزاب السياسية خلال الفترة الاستعمارية:

عرفت الجزائر الظاهرة الحزبية منذ الاستعمار، وحتى قبل الثورة التحريرية الكبرى، فقد تميزت الساحة السياسية الجزائرية آنذاك بتنوع الفواعل الحزبية والسياسية وشموليتها لكل الفئات سواء من الأوروبيين أو الأهالي، فقد انطلق هؤلاء في تكوين أحزاب سياسية نتيجة التحولات التي بدأ يعرفها المجتمع الجزائري كبروز قوى اجتماعية جديدة وانتقال المقاومة من الريف إلى المدينة وتحول النضال من الآليات العسكرية إلى طابع أكثر سلمية وعصرية من خلال الاعتماد ولو جزئيا على الأحزاب السياسية والجمعيات ومختلف الأنشطة التنظيمية والفكرية الأخرى كالمسرح والإعلام والفن والعمل الجمعوي بمختلف أشكاله، وقد تم هذا التحول في أشكال المقاومة ومجالها الجغرافي بعد أن تم تحطيم شبه كلي للمؤسسات التقليدية الريفية –القبيلة– وقاعدتها الاقتصادية –الملكية الزراعية الجماعية–عن طريق المصادرة[1].

لقد ارتبط تطور الظاهرة الحزبية في الجزائر بتغلغل الاستعمار الفرنسي داخل مكونات المجتمع الجزائري، فقد عمل هذا الأخير من خلال سياساته الإقصائية على ضرب عناصر الهوية الوطنية وهو ما كان سببا كافيا لتبلور الوعي الوطنية بمفهوم الدولة الوطنية لدى الجزائريين وضرورة الكفاح لأجلها[2]،وقد أشار الأستاذ روابحية في هذا الإطار إلى أن:*" الدولة الجزائرية لم يكن لها وجود قبل سنة 1962، ورغم خصوصية نظام البايات والدايات إلا أن الجزائر لم تكن مستقلة تماما عن القسطنطينية، والشعور برفض الأتراك كان موجودا لكن لم يعبر عنه صراحة، بل أن الجزائريين لم يكونوا يشعرون بوطنيتهم قبل الاحتلال وكان عليهم انتظار قرن ونصف قرن من الاستعمار لتنمية هذا الشعور وهو ما يؤكد أن فكرة الوطنية والوعي والفكر التحرري تولد عن الظاهرة الاستعمارية*[3]، وعلى إثر ذلك ظهرت نخب سياسية واعية بضرورة التحرر

---

[1] ناصر جابي، الجزائر، **الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية**، د. ط (الجزائر: منشورات الشهاب، 2008)، ص 61.

[2] توازي خالد، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005، ص 67-68.

[3] خالد توازي، مرجع سبق ذكره، نقلا عن:

Ahmed Rouadjia, **Grandeur et Décadence de L'état Algérien**, (Paris : Kharthala, 1994), p 67.

تميزت في معظمها بمستوى تعليمي يتراوح بين المتوسط وحتى الابتدائي وقد حازت عليه نتيجة انخراطها في نظامين تعليميين متوازيين، التعليم الفرنسي العصري ذو المحتوى العلماني، والتعليم التقليدي الذي كان يتم باللغة العربية ويغلب عليه الطابع شبه الديني[1] وقد بدأ أثر هذين المحتويين يبرز على مستوى النشاط الحزبي من خلال تباين المقاربات المتبناة في إيصال مطالبة الجزائريين بالاستقلال، وهو ما يظهر بصورة جلية في التيارات السياسية التي سادت في تلك الفترة وهي كما يلي[2]:

- **التيار المطالب بالاستقلال:** وهو التيار الذي يمثله حزب نجم شمال إفريقيا الذي عمل على نشر أفكاره والتعبئة للقضية الوطنية من خلال المطالبة بالاستقلال وإلغاء مسألة الاندماج الفرنسي.
- **التيار الإصلاحي الديني:** وهو الذي كان ممثلا في جمعية العلماء المسلمين التي تأسست في 05 ماي 1931 ورغم أنها أعلنت منذ البداية عن امتناعها عن ممارسة الفعل السياسي إلا أنها لعبت دورا كبيرا في التوعية بالقضية الوطنية ورفض الاستعمار الفرنسي وممارساته للقضاء على الهوية الوطنية.
- **التيار الليبرالي الاندماجي:** وهو التيار الذي كان متشبعا بأفكار المدرسة الفرنسية وكان مطالبه ذات توجه اجتماعي في إطار النظام الاستعماري وتحت سيادة الحكومة الفرنسية.
- **التيار الاشتراكي:** كان ممثلا بالحزب الشيوعي الذي تميز بمطالبه ذات الطابع الاجتماعي حيث أنه طالب بتحقيق العدالة الاجتماعية بين الجزائريين والمستوطنين.

بعد مرور الأحزاب السياسية التي تأسست خاصة خلال الفترة التي سبقت بداية الحرب العالمية الثانية والتي تلتها بسنوات قليلة بالعديد من محطات الصراع والانقسام، شعر بعض من قادة هذه الأحزاب بضرورة الاتحاد والارتقاء بمستوى النضال السياسي إلى مرحلة الوحدة الكاملة، فجاء على اثر ذلك حزب جبهة التحرير الوطني كفضاء سياسي لتجميع كل القوى الوطنية حيث نادى هذا الحزب الجديد الجزائريين للمشاركة في

---

[1] ناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] عبد الرحمن بينكو، "**التجربة الحزبية في الجزائر**"، **الحوار المتمدن**، العدد 3732، (ماي 2012).

الثورة التحريرية بما يسمح ب: *" استرجاع سيادة الدولة الجزائرية الاجتماعية والديمقراطية ضمن إطار المبادئ الإسلامية واحترام كل الحقوق الأساسية للفرد دون تمييز عرقي أو ديني"*.

لقد أظهر حزب جبهة التحرير الوطني اهتماما كبيرا باسترجاع السيادة الوطنية مقابل تجاهل المطالب الاجتماعية والخيارات الأيديولوجية وهو ما برز من خلال مطالبة كل الجزائريين ومن كل الفئات –بغض النظر عن انتماءهم الاجتماعي أو الأيديولوجي– وكذا الأحزاب السياسية بالالتفاف حول القضية الوطنية لتحقيق هدف استقلال الجزائر[1]فقد تبنت الجبهة خطابا لا يعترف بفكرة الديمقراطية إلا في إطار ما يخدم استقلال الجزائر ولهذا فقد استخدمت كل الوسائل لتحقيق ذلك وهو ما يؤكد عليه الأستاذ محمد حربي بقوله أن: *" حزب جبهة التحرير الوطني غير الحقل السياسي حيث أرغم كل الأحزاب على تحديد موقفها بالنظر إليها وهذا ما دفع تدريجيا إلى التحاق التشكيلات الأخرى بجبهة التحرير كأفراد ولعب العمل المسلح الذي قامت به الجبهة والإجراءات العقابية التي اتخذتها ضد من يرفضون ويمتنعون عن الانضمام إليها دورا كبيرا في التحاق مناضلي التشكيلات السياسية الأخرى"*[2].

أنهت الجزائر مرحلة الاستقلال بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني، ونظرا للظروف والسياق الذي جاء فيه ظهور فواعل الحركة الوطنية من الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة، فإنه لا يمكن الحديث عن مظاهر واضحة للممارسة الديموقراطية، فهي لم تكن تتبنى خطابا يدعو إلى الديمقراطية أو أي نوع آخر من المطالب بسبب طغيان خطاب استرجاع السيادة الوطنية على مطالبها، غير أن ما يمكن تسجيله في هذا الإطار هو أن حزب جبهة التحرير الوطني كان مسيطرا بقوة على الفضاء السياسي، فقد اكتسب مكانة بارزة لدى الجزائريين بصفته مهندس الاستقلال الوطني، فهو وإضافة إلى الدور السياسي

---

[1] خالد توازي، المرجع السابق، ص 82–83.

[2] المرجع نفسه، نقلا عن:
Mohamed Harbi, **le FLN : Mirage ou Réalité**, (Alger : Enal _ Naqd, 1993), p 131.

الذي لعبه بصفته الممثل الوحيد للشعب الجزائري خلال مفاوضات نيل الاستقلال، كان يتوفر على جناح عسكري ممثلا في جيش التحرير الوطني الذي قدم تضحيات بشرية كبيرة من أجل نيل الاستقلال.

2. الجزائر بعد الاستقلال: مرحلة الأحادية الحزبية (1962-1988)

نالت الجزائر استقلالها يوم 05 جويلية 1962 لتكون بذلك قد دخلت مرحلة تاريخية جديدة بأعباء ومشاكل كبيرة كان عليها التعامل معها وتحقيق أقصى ما يمكن من حقوق للشعب الجزائري، فقد تميز الوضع العام للجزائر بعد الاستقلال بما يلي:

- وجود تباين جهوي يتصف بتركيز رأس المال في المناطق الغنية خاصة في المدن الكبرى، تقابله مناطق فقيرة موزعة بين الجهات الجبلية وجهات الهضاب العليا.
- وجود رأس مال أجنبي مسيطر على وسائل الإنتاج الكبرى في الصناعة والزراعة والتجارة والنقل وعلى هيكل الجهاز المالي.
- وجود طبقة وطنية من الإقطاعيين في الزراعة ومن البرجوازية الطفيلية في الصناعة والتجارة عموما.

كانت فترة ما بعد الاستقلال هذه بمثابة فترة المصاعب الاقتصادية التي فرضت على الجزائر تبني جملة من الخيارات والآليات لتكيف مع هذا الوضع الجديد، حيث ظهرت في هذا الإطار جملة من المشاريع السياسية تجلت في الصراع السياسي الذي بدأ داخل جبهة التحرير الوطني وظهر على إثر ذلك تيارات إيديولوجية مختلفة حاولت التعبير عن مصالح قوى محددة في المجتمع الجزائري، وعملت كل واحدة منها على تغليب توجهها السياسي وخدمة لمصالحها، ليحسم هذا الصراع في الأخير لصالح ما يسمى ب "المشروع التنموي الاشتراكي"، من خلال تبني نظام الأحادية الحزبية وجاء ذلك بعد عقد مؤتمر طرابلس الذي انبثق عنه برنامج طرابلس، وهو البرنامج الذي رسم الأطر الكبرى التي ستسير عليها الجمهورية الجزائرية ومنها الأحادية الحزبية التي لم تكن مجرد نظام سياسي واقتصادي لسير عليه وإنما كانت بمثابة مبدأ سياسي تمت بلورته دستوريا (دستور 1965 ودستور 1976) وقد صرح الأستاذ بومعيزة بشير في محاولة لتبرير هذا الخيار بأنه يرجع إلى الظروف الصعبة التي كانت الجزائر تعيشها، وخاصة في الجانب

الاقتصادي والاجتماعي وكذا الرغبة في الحفاظ على الوحدة الوطنية[1] وهي ذاتها الأسباب التي لخصها الباحث عبد النور بن عنتر كعوامل مفسرة لظاهرة الاستعصاء الديموقراطي الذي صاحب الذي ميز معظم أقطار الوطن العربي بعد نيلها للاستقلال حيث أشار إليها كما يلي[2]:

- عدم النضج السياسي حيث تدعي الأنظمة العربية أن عدم توفر النضج السياسي للشعب يحتم تأجيل المشروع الديمقراطي.
- حماية الوحدة الوطنية حيث تم النظر إلى التعددية السياسية كخطر من شأنه الإضرار بالوحدة الوطنية.
- تحقيق التنمية الاقتصادية.

لقد كان حزب جبهة التحرير الوطني الوحدة الرئيسية المكونة للنظام السياسي الجزائري خلال حقبة الستينات إلى الثمانينات، حيث حافظ على مكانته بصفته حزب السلطة لفترة طويلة وهيمن على كل الساحة السياسية والاجتماعية، فلم تكن هناك أي مجموعة خارج الإطار الذي توفره هياكل الحزب الواحد، وقد أدى احتكاره للسلطة السياسية إلى خنق الحريات الفردية والعامة ومصادرتها فكانت النتيجة فشل الجهاز البيروقراطي في أداء مهامه بوصفه وسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات لتظهر بذلك أولى بوادر الفجوة السياسية بين النظام السياسي والمجتمع في الجزائر[3].

إن سيطرة حزب جبهة التحرير الوطني على الساحة السياسية كان يؤكد بما يترك مجالا للشك عدم تقبل الحكم الديموقراطي وتكريس حكم الحزب الواحد في المقابل، فقد أشار برنامج طرابلس أن "***الحزب هو الذي يضع الخطوط الكبرى لسياسة الوطن ويقترح نشاطات الدولة ويضمن تحقيق برنامج الحزب في إطارها، وبواسطة مساهمة المناضلين***

---

[1]عبد المؤمن عبد الوهاب، **النظام الانتخابي في الجزائر، مقاربة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام الانتخابي الجزائري**، ط1، قسنطينة: دار الألمعية للنشر والتوزيع، 2011، ص 32.

[2]عبد النور بن عنتر، "**إشكالية الاستعصاء الديموقراطي في الوطن العربي**"، **المستقبل العربي**، العدد 273 (نوفمبر 2001)، ص 6-23.

[3]خالد توازي، المرجع السابق، ص 82-83.

في أنظمة الدولة وبالأخص في الوظائف القيادية"[1]، وقد كان هذا النص ومختلف النصوص التي كانت تمجد دور الحزب خلال مرحلة النضال من أجل الاستقلال سببا في احتكاره للفضاء السياسي وجعل النظام السياسي الجزائري يتميز بجملة من الخصائص لعل أبرزها عدم تقبل أي نوعمن المنافسة أو المعارضة أو التهديد سواء كان داخليا أو خارجيا[2] وبعبارة أدق فقد طغت عليه النزعة التسلطية التي تجسدت في الرغبة في الحفاظ على استمراريته من خلال عدم إفساح المجال أمام الممارسة الديمقراطية[3]،فحزب الجبهة خلال مرحلة الاستقلال لم يكن يؤمن بالديموقراطية إلا في إطار التنظيم الداخلي له، وهو ما أكد عليه أيضا دستور 1963 وميثاق 1964 اللذين أشارا إلى أن حزب جبهة التحرير الوطني يعمل على إقامة ديمقراطية داخلية من خلال القيام بانتخاب المسؤولين في جميع المستويات وإقرار حملات منظمة لشرح البرامج وكذا مضاعفة العمل السياسي والتربوي داخل المنظمات الجماهيرية[4]، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تم التأكيد من خلال مختلف المواثيق ومنها ميثاق 1964 على رفض التعددية السياسية لأنها ليست تجسيدا للديمقراطية والحرية، بقدر ماهي خادمة لمصالح العناصر المستحوذة على رأس المال إضافة إلى احتواءها على أخطار جسيمة فهي يمكن أنتساهم في تسهيل التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر من قبل جماعات الضغط الأجنبية وكذا تجزئة النظام إلى ولاءات متضاربة.

وهكذا بقيت الجزائر طيلة سنوات الستينات وإلى غاية نهاية سنوات الثمانينات بحزب واحد منع أية محاولة لحدوث تغيير جذري من شأنه إفساح المجال لدوران النخبة ومنح الحق لشعب الجزائري لممارسته دوره في اختيار ممثلين عنه يضمنون تحقيق

---

[1] محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، دراسة تحليلية نقدية**، د.ط(الجزائر: دار المجدد للنشر والتوزيع، 2010) ص 99.

[2] رزاق لحسن، **الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة، دراسة في تحليل مضمون صحيفتي الخبر والشروق اليومي**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص ص 55-56.

[3] عبد الرزاق مقري، "التحول الديموقراطي في الجزائر، دراسة ميدانية"، متوفر على: http://boulemkahel.yolasite.com/resources/pdf

[4] رزاق لحسن، مرجع سابق، ص 90.

احتياجاته وتطلعاته، غير أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض الجماعات ذات الطابع السياسي والاجتماعي، حيث اختارت التعبير عن معارضتها للحزب سواء بشكل سري أو من خلال الانبثاث والتغلغل داخله فكان لها دور كبير في التأثير على مسار الدمقرطة في الجزائر وهو ما سيتم توضيحه لاحقا ولكن قبل ذلك يجب التعرف على طبيعة هذه الجماعات[1]:

1. **الجماعات الوظيفية:** وهي تتشكل أساسا من العسكريين، التكنوقراط وبيروقراطيو الوظيف العمومي، هذه الفئات هي أهم وأكبر المجموعات الوظيفية لما لهم من تأثير في القرار السياسي ونفوذ في المجتمع.

2. **جماعات المصالح:** ترتبط هذه الجماعات فيما بينها من خلال اهتماماتها الاجتماعية المشتركة، وتتجلى في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية.

3. **الجماعات الثقافية:** تعد جماعة ما يسمى ب "المعربين"، أو "الإسلاميين" من أبرز الجماعات الممثلة للتيار الثقافي، وقد تركز اهتمامها بجملة من القضايا التي تعد من صلب اهتمامات المجتمع وعلى رأسها التعليم والشؤون الثقافية وقضايا الأسرة ووضعية المرأة.

ثانيا: التحول الديمقراطي في الجزائر: الأسباب والمظاهر

1. أسباب التحول الديموقراطي في الجزائر

شهدت نهاية القرن العشرين موجة عير مسبوقة من التوجه نحو الحكم الديموقراطي في العالم النامي بصورة خاصة، وهي الحقبة التي أطلق عليها الباحث الأمريكي "صامويل هنتغتون"**Huntington S.** الموجة الثالثة من خلال مؤلفه" الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" حيث تطرق على ضوئه إلى ظاهرة التحول الديموقراطي بوصفها حالة الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي خلال فترة زمنية محددة، وقد أشار الباحث في ذات السياق إلى جملة من خصائص المجتمعات غير الديمقراطية التي تعد في ذات الوقت مؤشرات عن وجود أو عدم وجود

[1] محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-31.

مرحلة التحول، وهذه المؤشرات هي غياب التنافس الانتخابي والمشاركة الواسعة في عمليات التصويت.

وإذا كان من خصائص المجتمعات غير الديمقراطية حسب هنتغتون هي غياب التنافس الانتخابي والمشاركة الواسعة في عمليات التصويت، فإن النقطة ذات الأهمية الكبرى في عملية التحول الديمقراطي[*1] هو تغيير حكومة لم يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية واستبدالها بأخرى يتم اختيارها في انتخابات حرة وعلنية ونزيهة، ويتم في خضم هذه العملية إسقاط نظام غير ديمقراطي، وإقامة بديل ديمقراطي ثم في الأخير تدعيم أسس البنية الديمقراطية[2].

مع تزايد التوجه غير المسبوق إلى تبني الحكم الديموقراطي عن طريق الانتخابات تزايدت التساؤلات ومحاولات التفسير حول الأسباب والدوافع التي أدت إلى ذلك، فقد اتجه البعض إلى التأكيد على العوامل الداخلية من خلال استمرار مظاهر الفشل السياسي والاقتصادي للدول المعنية، فيما مال البعض الآخر إلى التأكيد على العوامل الخارجية حيث اعتبر انهيار نظام الحزب الواحد في الاتحاد السوفياتي "روسيا حاليا"، الخط الفاصل بين انهيار النظم الشمولية والسلطوية واتجاه الدول نحو تبني أشكال الديموقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، وذلك تحت ضغط تمدد ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي الذي يضم الكثير من المنظمات العالمية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وغيرها، إضافة إلى الدور الذي لعبته المؤسسات النقدية الدولية مجسدة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

---

[*] رغم أن معظم الأدبيات السياسية تكتفي باستخدام مفهوم " التحول الديمقراطي" للتعبير عن الانتقال من نظام حكم سلطوي إلى نظام حكم ديمقراطي إلا أن هناك من يستخدم أيضا مفهوم " الانتقال الديمقراطي" ويميزونه عن التحول الديمقراطي من أمثال أودونيل وشوميتر حيث يشير الباحثان إلى عملية الانتقال الديمقراطي باعتباره المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وتنتهي هذه المرحلة بمجرد اكتمال تأسيس النظام الجديد فيما يعتبر التحول الديمقراطي مرحلة جد متقدمة على الانتقال الديمقراطي وتتسم بالصعوبة والتعقيد وهذا نظرا لتشعبها وتعدد مستوياتها ومضامينها بدءا بالمضمون الاجتماعي ووصولا إلى المضمون السياسي.

[2] صامويل هنتغتون، **الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط1(الكويت: دار سعاد الصباح، 1993)، ص ص 76-73.

اللذان مارسا ضغطا كبيرا على الدول النامية باستخدام ورقة المديونية حيث أصبحت إعادة جدولة الديون ترفق إضافة إلى الشروط الاقتصادية بجملة من الشروط السياسية ممثلة في تكريس قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان[1].

والواقع أن الجزائر لم تكن بمنأى عن ما تم تداوله من مبررات التحول خاصة على المستوى الداخلي، حيث برزت في هذا الإطار العديد من المقاربات التي حاولت تفسير التحول الذي شهدته الجزائر نهاية سنة 1989 ويمكن تلخيصها في ثلاثة مقاربات أسياسية:

1. **المقاربة الاقتصادية:** يصر أنصار المقاربة الاقتصادية على أن الانفجار الاجتماعي الذي سبق التحول كان حتميا نتيجة إخفاق سياسة شراء السلم الاجتماعي بسبب تهاوي أسعار المحروقات، وهو ما قاد البلاد إلى أزمة اقتصادية في منتهى الخطورة أكدت عليها مختلف مؤشرات النشاط الاقتصادي إبتداء من منتصف الثمانينات، فقد تقلصت مداخيل صادرات السلع والخدمات من 13 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى 9.5 مليار دولار أمريكي سنة 1989 نتيجة انخفاض سعر البترول من 40 دولار للبرميل إلى 13 دولار سنة 1986 ثم إلى 11 دولار سنة 1988، مع ما رافقه من انخفاض في قيمة الدولار في حد ذاته، إضافة إلى انخفاض إحتياطي الجزائر من العملة الصعبة من 2,81 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى 0,84 مليار دولار سنة 1989، كما ارتفعت نسبة خدمة الديون سنة 1989 إلى 07 مليار دولار وهو ما يمثل 67,3% من مداخيل الصادرات الجزائرية وزيادة معدل البطالة بصفة كبيرة حيث كان سنة 1985 يمثل 16,9% وانتقل سنة 1989 إلى23,4%.

بالإضافة إلى ما تبرزه هذه المؤشرات من تأزم فإن الطابع العام الذي ميز السياسة الاقتصادية، قد غلب عليه سوء التصرف في الإمكانات والموارد المتاحة وهو ما أدى تفشي مظاهر التبذير والاختلاس وإهمال الكفاءات وانعدام المراقبة والمحاسبة

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، "**العوامل الخارجية وتأثيراتها على التطور الديموقراطي في الوطن العربي**"، **المستقبل العربي**، العدد (د.س)، ص ص 21-27

والفراغ القانوني والتنظيمي ويمكن الإشارة في هذا الإطار إلى التقسيم الإداري والإقليمي الذي تم عدة مرات دون توفر الحكومة على رؤية واضحة، إضافة إلى تنظيم وإعادة تنظيم القطاع الاقتصادي والزراعي والذي تم مرات ومرات وتحت شعارات مختلفة حيث يبرز هذان النموذجان مدى التخبط والعجز الإداري الذي ميز حقبة الثمانينات.[1]

2. **المقاربة السياسية:** يؤكد أنصار المقاربة السياسية على دور غياب التمثيل السياسي، وتفاقم الأزمة السياسية ممثلة في عجز مؤسسات النظام السياسي الجزائري عن التكيف مع حركة التفاعلات في المجتمع والبيئة السياسية الداخلية في تفجر الاوضاع وخروجها على السيطرة، هذا إضافة إلى الصراع الذي كان دائرا بين أجنحة النخبة ومراكز القوى داخل النظام، وهو ما انعكس سلبا على حالة الاستقرار السياسي والمجتمعي، كما عانى النظام السياسي في الجزائر أيضا من أزمة شرعية قانونية، فقد ظل يتميز بسيطرة القادة التاريخيين، وهذا في ظل الدعم الشامل والمباشر الذي كانوا يحظون به من المؤسسة العسكرية، فقد عرف معدل التجديد في منصب رئاسة الجمهورية في الجزائر مرتين أثناء مرحلة الأحادية الحزبية كانت إحداها عن طريق انقلاب عسكري نفذه العقيد هواري بومدين سنة 1965 فيما يعرف ب"التصحيح الثوري"، أما التجديد الثاني فقد جاء على اثر وفاة الرئيس هواري بومدين حيث خلفه الشاذلي بن جديد الذي تم اقتراحه من قبل المؤسسة العسكرية أيضا، وذلك في ظل التنافس الشديد بين كل من محمد الصالح يحياوي وعبد العزيز بوتفليقة اللذان تم اقتراحهما من قبل حزب جبهة التحرير الوطني[2].

3. **المقاربة الاجتماعية:** يشير أنصار هذه المقاربة إلى التحولات المختلفة التي شهدها المجتمع الجزائري مع منتصف الثمانينات، حيث أصبح أكثر نزوعا نحو الاحتجاج، وهذا نظرا لجملة من الظروف والعوامل التي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا

---

[1] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص ص 116-117.

[2] بن عمير جمال الدين، **إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية من خلال تجربة التعددية المعاصرة**، رسالة ماجستير تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية، ص 54-55.

لاستقراره ورفاهه، فقد مثلت السنوات من 1979-1985 فترة الانفتاح الاقتصادي الذي تزامن مع تراكمات صعبة ظهرت نتائجها من خلال خلخلة التوازن المجتمع، وهزات اجتماعية ذات وقع خفيف قبل الهزة العنيفة التي حدثت سنة 1988.

وأظهرت ديناميكية وميكانيزمات هذه الهزات أن المجتمع الجزائري كان يتعرض لحركية جغرافية شديدة ذات صلة بانتقال مركز الجذب من الريف إلى المدينة وديموغرافية جعلت المدينة تتحمل العبء الأكبر من نتائجها، وسوسيو اقتصادية تمثلت في تغلغل ثقافة استهلاكية كرسها شعار " من اجل حياة أفضل"، فقد جرى تشجيع الاستهلاك عبر لاستيراد وتطبيق سياسة دعم الأسعار لتعميق الدور التوزيعي للدولة إزاء الفئات الهشة، وإطلاق برامج مكافحة الندرة التي أدت إلى مضاعفة الإنفاق العمومي.

ورغم أن هذه السياسة كان يفترض بها معالجة الاختلالات المجتمعية ذات الصلة بشروط الرفاه الاجتماعي، غير أنها أدت إلى نتائج عكسية، فقد أدت إلى تعميق الفوارق بين أفراد المجتمع الجزائري، من خلال بروز فئات سريعة الثراء، حيث استغلت تحالفها مع بيروقراطية الدولة المدنية والعسكرية، واستفادت من بعض الإجراءات الظرفية لتقوي نفوذها فأصبحت أقرب غلى البرجوازية الهجينة الميالة للنهب، ومن استفادة غير مشروعة من الريع وممارستها السلطة بشكل تعسفي، وتحولت معها النخبة الحاكمة من نخبة تنموية غلى نخبة ريعية، ومن نخبة بيروقراطية إلى نخبة مرتشية[1].

- **العوامل الخارجية المحركة للتحول الديموقراطي في الجزائر:**

تتمثل العوامل الخارجية التي ساهمت في خوض الجزائر لتجربة التحول الديموقراطي في التراجع الكبير للنظم التسلطية في أوروبا، مثل الحكم الدكتاتوري في اسبانيا والبرتغال وغيرها من الدول حيث ساهمت هذه التحولات في تنبي الجزائر لنمط التعددية الحزبية استجابة للمعايير والقيم التي أصبحت سائدة على مستوى العالم والتي تندرج في إطار الطرح الليبرالي لتكريس مفاهيم الديموقراطية وحقوق الإنسان، هذا مع الأخا في الحسبان أن الجزائر قد كانت من الدول التي شملها مفهوم المشروطية السياسية التي يتم فرضها

[1] الطاهر سعود، عبد الحليم مهورباشة، "**المدينة الجزائرية والحراك الاجتماعي مقاربة سوسيولوجية**"، **عمران** العدد 05/18 (خريف 2016)، ص ص 93-126

من قبل قوى دولية مقابل الحصول على المساعدات المالية، فالجزائر كانت قد تلقت سنة 1990 ما يقارب 800 مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي لموجة التحول الديموقراطي التي اجتاحت العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي[1].

لقد أدت العوامل سالفة الذكر إلى تزعزع الاستقرار السياسي تدريجيا وهذا في ظل تكرر مشاهد المظاهرات والإضرابات والاعتصامات وخاصة سنوات 1981، 1985، و1987 لتأتي في الأخير المظاهرات الأعنف على الإطلاق خلال تلك الحقبة وهي مظاهرات أكتوبر عام 1988 حيث شكلت هذه الأخيرة حدثا استثنائيا وذلك بعد أن تحولت إلى أعمال عنف وشغب شملت عدة مدن جزائرية ومنها العاصمة ووهران وعنابة قسنطينة...إلخ، حيث قام المتظاهرون على إثرها بتدمير وتخريب المؤسسات العامة والخاصة مثل وزارة الشباب والرياضة وبعض مكاتب حزب جبهة التحرير الوطني وبعض الفنادق كما أشعلوا النيران في العديد من الأملاك العامة وبعض رموز الثراء كالمطاعم والمحال التجارية، ووقع خلال المواجهات بين الشرطة والمتظاهرين مابين 200 إلى 500 قتيل كما أعلنت الحكومة حالة الطوارئ وذلك يوم 10 أكتوبر، في خطاب ألقاه رئيس الجزائر آنذاك شاذلي بن جديد وصرح من خلاله أن البلاد تمر بأزمات ومشاكل اقتصادية ووعد بإصلاحها وهو ما تجسد في إطلاق ما يسمى بمشروع الإصلاح الذي استفتي حوله الشعب في 03 نوفمبر من نفس السنة وكان من أهم ما نص عليه الإقرار بالتعددية الحزبية[2].

2. مظاهر التحول الديموقراطي في الجزائر:

تمثل مرحلة التحول الديموقراطي بما تحمله من تعقيدات إحدى أكثر المراحل خطورة في تاريخ المجتمعات، حيث يبقى احتمال الانتكاسة والفشل قائما وهذا نظرا لحجم الصراعات التي يمكن أن تظهر خلال هذه المرحلة، ففي هذه المرحلة يكون النظام ذو طبيعة مختلفة حيث قد تترافق فيه مؤسسات النظام القديم والنظام الجديد وتتشارك في

---

[1] جمال الدين بن عمير، مرجع سبق ذكره، ص 57

[2] حنان علي إبراهيم الطائي، فؤاد علي وهاب، **قضايا في الشأن السياسي لدول المغرب العربي "المغرب-الجزائر-تونس-ليبيا-موريتانيا"**، ط1(الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص 72-73.

الحياة السياسية باتجاهات مختلفة قد تكون سلطوية، أو ديموقراطية، سواء عن طريق صراع أو عن طريق الاتفاق.
من جهة اخرى يرى كل من " كارل وشميتز" **Schimtz & Karl** أن التحول الديموقراطي بحاجة إلى آليات محددة تنتج عن الاتفاقات والمساومات التي تعقد بين أطراف نخبوية، تقود إلى وضع قواعد جديدة تضمن التعايش السياسي، بين أهم الفاعلين السياسيين، كما يشير كل من "أودونيل وشميتز "**Schmitz & Odonnell** إلى أن التحول الديموقراطي للدول يمر عبر التدرج والاعتدال، والحلول التوفيقية، وإن لوحظ عدم وجود اتفاق حول مختلف تكتيكات هذه الاتفاقات، باستثناء ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عدم المساس بحقوق ملكية الفئات البرجوازية ومصالح المؤسسة العسكرية.

رغم اختلاف الباحثين حول ما تتطلبه مرحلة التحول الديموقراطي من إجراءات ومراحل غير انهم أتفقوا على حقيقة واحدة مفادها أن التحول الديموقراطي لا يمكن أن يمر إلا عبر آليات دستورية وسياسية بشرط أن لا ينتجعن تلك الآليات ما يسمى ب"الديموقراطية الإجرائية" التي يتم من خلالها تقويض الممارسة الديموقراطية الفعلية بسن جملة من القوانين التي من شأنها إفراغها من محتواها وهو ما يبرز من خلال هيمنة الجهاز التنفيذي على الأجهزة الأخرى بحيث ينحر مسار التحول عن اتجاهه نحو تقديم اجراءات شكلية فقط لا تنم عن غدراك ووعي جماعي بأهمية دور كل فاعل داخل العملية الديموقراطية ونخص بالذكر هنا الأحزاب السياسية وفواعل المجتمع المدني من جمعيات ونقابات وهذا نظرا لما يمكن ان تلعبه من دور في التوعية والتثقيف السياسي إضافة إلى خلقها لمجالات للتعبير عن المصالح العامة[1].

بدأت أولى بوادر التحول الديموقراطي في الجزائر بدفع من عوامل داخلية بحتة، وهو ما يمكن استنتاجه على ضوء أحداث أكتوبر 1988 والتي جاءت نتيجة تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالدرجة الأول وهذا إذا ما نظرنا إلى طبيعة المطالب والشعارات التي تم رفعها، وكذا الفئات التي تم استهدافها من خلا أعمال العنف والشغب كما سبق وأشرنا، وعلى إثر ذلك جاء قرار تعديل الدستور الذي أقر نظاما انتخابيا جديدا

[1] خالد توازي، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67.

مبنيا على أساس التعددية الحزبية وكان في ذات الوقت بمثابة إعلان عن دخول الجزائر مرحلة التحول الديمقراطي حيث جاء في الفقرة 09 من تمهيد دستور 23 فيفري 1989 "أن الدستور فوق الجميع وهو القانون الأساسي الذي ضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب ويضفي الشرعية على ممارسة السلطة ويكفل الحماية القانونية ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده"[1].

شكل دستور 1989 نقطة تحول محورية نحو الدخول في مرحلة التحول الديمقراطي وهذا بالنظر إلى النقاط الجوهرية التي مسها التغيير حيث تم تكريس الممارسة الديمقراطية من خلال إفساح المجال للمشاركة السياسية للطبقات الشعبية من خلال المادة 10 التي نصت على أن الشعب هو مصدر السلطة وأن الشعب حر في اختيار ممثليه فيما نصت المادة 11 على أن الدولة تستمد مشروعيتها وسبب وجودها من إرادة الشعب.

وتبقى المواد المتعلقة بالمجتمع المدني من أهم المواد التي أفسحت المجال لممارسة ديمقراطية فعلية من خلال إقرار التعددية الحزبية والتي شكلت النواة الأولى لظهور أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر، حيث نصت المادة 02 من القانون رقم 89/11 الصادر يوم 05 جويلية 1989 والمتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي على أن هذه الجمعيات تهدف إلى بناء برامج تضمن للمواطن ممارسة حقه في المشاركة السياسية مع العمل على الحفاظ على الوحدة الوطنية غير أنه تم في المقابل إصدار بيان رئاسي في 24 أكتوبر 1989تم من خلاله التأكيد على "أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة تعددية حزبية من البداية مع أوساط تطمع في السلطة وفي الحصول على الامتيازات في إطار ديمقراطية مظهرية" وهو ما يفسر صدور قانون التعددية باستخدام لفظ " جمعيات ذات طابع سياسي" بدل " الأحزاب السياسية" حيث كانت السلطة تهدف إلى ضمان استمرارها لأطول فترة

[1] فوقة وداد، **الشرعية والمشروعية في مؤسسات المرحلة الانتقالية في ظل التجربة التعددية الجزائرية** رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق، 2008، ص 60.

ممكنة وهو ما يؤكد عليه تأخر صدور قانون الجمعيات في 5 جويلية 1989 أي بعد خمسة أشهر من صدور الدستور[1].

لقد أثمر الانفتاح السياسي الذي أقره الدستور على تأسيس أربعين حزبا سياسيا تميزت شعاراتها منذ ظهور بوادر تأسيسها في أكتوبر 1988 برفع المطلب الديموقراطي كتعبير عن رفضها لأسلوب التسيير المؤسساتي، سيما وأن آثاره قد انعكست على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[2] غير أن السؤال الذي يطرح في هذا الإطار ولفهم جدوى التحول الديموقراطي بموجب الدستور وإفساح المجال للمشاركة السياسية هو إن كانت تلك الأحزاب الجديدة قد عكست فعلا أيديولوجيات وانتماءات سياسية وفكرية معارضة أم أنها كانت مجرد تعددية شكلية؟.

إن الإجابة على هذا السؤال يمر عبر تفحص مختلف التيارات التي سادت إبان مرحلة التعددية الحزبية والأحزاب التي مثلتها وذلك ما يضمن فهم طبيعة الدور الذي لعبته خلال مرحلة التحول الديموقراطي، وفي هذا الإطار برزت في الجزائر ثلاثة تيارات رئيسية عكست التوجهات الأساسية داخل المجتمع الجزائري، وهذه التيارات هي[3]:

1. **التيار الإسلامي:** يضم هذا التيار طيفا من التوجهات الفكرية والتنظيمية، حيث أنه يضم أصحاب النظرة السلفية من أتباع بن تيمية وأحمد بن حنبل وهم ينقسمون بدورهم إلى سلفيين علميين وجهاديين، وأصحاب النظرة القطرية أو ما يعرف بالجزأرة من أتباع فكر الإمام عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي ومالك بن نبي، هذا إضافة إلى أتباع مدرسة الإخوان المسلمين.

---

[1] الوناس حمداني، "**الانتقال الديموقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر 1989-"1992**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 08(ديسمبر 2018)، ص ص 09-20

[2] فلة بن جيلالي، **القبائل في الجزائر، الحس الجهوي، السلوك السياسي، والانتماء الوطني**، ط1(الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2017)، ص 425.

[3] محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية في الجزائر ومنظمات المجتمع المدني**، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.

مثل هذا التيار حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ كأول حزب يشارك في الحياة السياسية الجزائرية كأول حزب يشارك في أول انتخابات محلية، تلته حركة النهضة الإسلامية بقيادة عبد الله جاب الله ثم حركة المجتمع الإسلامي بقيادة محفوظ نحناح.

2. **التيار الوطني:** ويضم بالأساس جبهة التحرير الوطني، بعد أن سمحت لكل التيارات التي كانت تنشط بداخلها أن تتحول إلى جمعيات سياسية، وواصلت بعد الانفتاح السياسي حيث تحولت إلى تنظيم كباقي الأحزاب بالرغم من احتفاظها بكل إمكانياتها ومكتسباتها كحزب حكم البلاد لأكثر من ثلاثة عقود، وكما هو الحال بالنسبة للتيار الإسلامي، فإن الكثير من الأحزاب ذات التوجه الوطني الديموقراطي ظهرت على الساحة السياسية، منهم من اعتمد ومنهم من كان تعبيرا عن حالة الكبت التي عاشها الشعب الجزائري فظهر ثم آل إلى الزوال.

3. **التيار الديموقراطي:** يعرف هذا التيار بتوجهه اللائكي أيضا، وهو يضم كل من جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية وهما بالإضافة إلى توجهاتها اللائكية، يتبنون القضية البربرية ويتخذون من المسألة الأمازيغية محورا لنضالهم، بالإضافة إلى هذين الحزبين هناك حزب الطليعة الاشتراكي وحزب العمال.

لقد حقق دستور 1989 المجال السياسي للتعبير عن التعددية السياسية والإيديولوجية التي يشهدها المجتمع الجزائري، فهذا الأخير ورغم بقاءه لفترة طويلة من الزمن رهينة التيار الوطني ممثلا في حزب جبهة التحرير، إلا أن ذلك لم يمنع من بروز نشاط لتيارات أخرى ممثلة في التيار الديني والتيار الثقافي الذي يتبنى القضية الأمازيغية* ويدافع عن حقوقها وفقا لمنظوره، ولا يمكن في هذا الإطار انكار حقيقة أنه طلية عقود من الزمن قد سيطر الطابع العنيف نوعا ما في التعامل مع هذه التيارات وهو ما منعها من البروز، فقد أدت سيطرة نزعة عسكرة الممارسة السياسية في الجزائر من خلال استحواذ حزب جبهة التحرير والمؤسسة العسكرية على الطابع العام لممارسة السلطة السياسية، حيث أصبح لهذين التنظيمين دور احتكاري في عملية صنع القرار وهو ما ساهم في خنق الحريات العامة وتبنى سياسة التهميش والإقصاء إزاء كل القوى السياسية المعارضة وعلى رأسها

*يمثل هذا التيار بعض العناصر القبائلية التي حملت مطالب إعادة النظر في مسألة الهوية الوطنية، مع مطالبتها بالاعتراف الرسمي باللغة البربرية كلغة وطنية موازية للغة العربية.

تلك التي طرحة بصورة خاصة مسألة الهوية الوطنية سواء في بعدها الأمازيغي أو الإسلامي[1]، ولعل ما يؤكد هذه الحقيقة هو ما جاء في خطاب السيد شاذلي بن جديد الذي أقر بضرورة تعدد التيارات والحساسيات، وهو الإقرار الذي تدعم فيما بعد بجملة من الشعارات لعل أبرزها هو " من أجل ديموقراطية أوسع"، وشعار " من أجل المستقبل والديموقراطية"، وهي الشعارات التي تؤكد أن صانع القرار في الجزائر كان يدرك أن مجال الممارسة الديموقراطية قد كان ضيقا فعلا وأن إفساح المجال لبروز الاختلاف الذي يميز المجتمع الجزائري أصبح حتمية من أجل ضمان تمثيل كافة القوى والإيديولوجيات[2]، وقد أشار الأستاذ المختص في علم الاجتماع السياسي ناصر جابي إلى أن مظاهر التعددية في الجزائر رغم انها لم تقض على كل الخلافات والانقسامات داخل النخبة السياسية إلا أنها على الأقل قد عكست التنوع السوسيولوجي الذي يميز المجتمع الجزائري، بحيث أصبح للاختلافات والانقسامات الموجودة طابعا مؤسساتيا يشملها ويمثلها[3].

وبالتالي يمكن القول أن الجزائر خلال مرحلة التحول التي تبعت دستور سنة 1989، قد شهدت عمليا بعض مظاهر الديموقراطية، ليس من خلال حملها كمطلب فقط لدى الأحزاب التي ظهرت، ولكن أيضا لأن التعددية التي ظهرت قد عبرت عن وجود توجهات سياسية مختلفة الأيديولوجيات تبحث عن مكان لها في الساحة السياسية، وهو ما يدفعنا إلى طرح تساؤل آخر وهو هل التعددية السياسية التي حملتها التعددية الحزبية المكرسة بفعل دستور سنة 1989، قد فعلت الممارسة الديموقراطية للأحزاب السياسية أم أنها كانت مجرد خطوة أولى فقط من أجل تغطية الطابع التسلطي والاحتكاري للحزب الواحد والمؤسسة العسكرية؟

ثالثا: دور الأحزاب السياسية في التحول الديموقراطي في الجزائر

رغم أن تحول المجال السياسي الجزائري من حالة الجمود التي أفرزتها الأحادية الحزبية وذهنيتها التي تمسكت بها السلطة السياسية، إلى حالة النشاط، والانفتاح والحيوية

---

[1] فلة بن جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص

[2] جمال الدين بن عمير، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[3] ناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

قد تم بشكل عنيف، غير أنه فتح المشاركة في الحياة السياسية أمام الأحزاب السياسية التي يعتبرها الكثيرون مجرد تشكيلات اجتماعية تهدف إلى خدمة المصالح الخاصة، أكثر مما تستهدف الممارسة الديموقراطية باسم مناضليها، الأمر الذي يعتبر نتيجة لامتداد الثقافة الأحادية، وغياب ثقافة التعددية، استنادا إلى أن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات سياسية وانتخابات، وأحزاب سياسية بل هي الثقافة والروح التي تغذي هذه المؤسسات.

ويمر فهم الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية الجزائرية خلال مرحلة التحول الديموقراطي من خلال تتبع جملة من المؤشرات أولها هو الممارسة الانتخابية لهذه الأحزاب، ثانيها هو موقف السلطة منها وآخرها هو دور المؤسسة العسكرية في تفعيل دورها أو اعاقتها.

1. الأحزاب السياسية والمنافسة الانتخابية:

تعتبر الانتخابات الجوهر الفعلي للديمقراطية فهي تعتبر مؤشرا رئيسيا لقياس مدى تطور الممارسة الديمقراطية للبلدان، من جهة أخرى تحظى الأحزاب السياسية بأهمية كبيرة من خلال لعبها لدور المهيكل للسلوك الانتخابي عن طريق العمل على إحداث تقارب بينها وبين المواطن بإشراك هذا الأخير في الحياة السياسية، وتأهيله لتأدية وظائف سياسية واجتماعية، والعمل على إيقاظ الحس المدني. صاحبت أول انتخابات في محلية في الجزائر سنة 1990، حيث شهدت هذه الأخيرة مشاركة 11 حزب من بين 25 حزبا معتمدا، فيما بلغ عدد المجالس الشعبية المتنافس عليها 1541 مجلس بلدي، و48 مجلس ولائي كما بلغ عدد المرشحين 136 ألف مترشح، وتم رسميا استدعاء الناخبين لعملية الاقتراع حيث تم تحديد تاريخ 05 ديسمبر 1991 للدور الأول فيما حدد تاريخ 16 جانفي 1992 كتاريخ لإجراء الدور الثاني وهكذا انطلقت أول انتخابات تشريعية تعددية في تاريخ الجزائر حيث عرفت تنافسا شديدا بين مختلف الأحزاب السياسية التي بلغ عددها 49 حزبا إضافة إلى المرشحين الأحرار وبلغت نسبة المشاركة حوالي 49%[1].

[1] **القرع بن علي، "ربع قرن على توقيف المسار الانتخابي في الجزائر: دروس وعبر"**، متوفر على https://democraticac.de/?p=42444 تم الاطلاع يوم 2019/01/26، على الساعة 15.30.

شهدت هذه الانتخابات فوز الجبهة الإسلامية في 850 بلدية من أصل 1500 وهو ما يعادل 54% في حين حازت جبهة التحرير الوطني- الحزب الحاكم- في ذلك الوقت على 28 بالمائة فقط من الأصوات فيما امتنع 35 % من مجموع الناخبين على المشاركة[1].

كشفت هذه النتائج عن وجود رغبة قوية من الشعب الجزائري في القيام بعملية تغيير جذري للخارطة السياسية الجزائرية وهو ما تحقق فعلا فقد انفردت الجبهة بالريادة وهذا بسبب التنظيم المحكم الذي عرفته حملتها الانتخابية إضافة إلى تبنيها لخطاب سياسي مختلف عن باقي الأحزاب الأخرى، وهو ما شكل مصدرا كبيرا للتخوف في السلطة وكذا الأحزاب العلمانية التي كانت أول معارض لتلك النتائج وذهبت إلى حد المطالبة بتدخل الجيش لحماية النظام الجمهوري وإنقاذ الجزائر من التيار الديني على حد تعبير العلمانيين، وكان حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" بزعامة "سعيد سعدي" والاتحاد العام للعمال الجزائريين"، في هذا الإطار من أبرز الدعاة لهذا الأمر، كما برز الدور السلبي للعديد من جمعيات المجتمع المدني ذات الطابع العلماني. ولم تكتف هذه الفواعل بإعلان موقفها الرافض لنتائج الدور الأول من الانتخابات، بل طالبت بوقف المسار الانتخابي وأعطت شرعية لتدخل الجيش وقراره بإلغاء الدور الثاني من الانتخابات[2]وبناء عليه تم إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية ومنه توقيف انتخابات الدور الثاني والقضاء على المسار الانتخابي ككل إضافة إلى الإعلان عن استقالة الرئيس شاذلي بن جديد وهو ما أعاد الدولة الجزائرية إلى نمط السلطة المتوارثة وعودة قوية للمؤسسة العسكرية كما دخلت الجزائر في دوامة عنف استمرت لسنوات طويلة خسرت الجزائر خلالها الكثير من الوقت في عملية بناء المشروع الديمقراطي الجزائري ويمكن تلخيص انعكاسات توقيف المسار الانتخابي فيما يلي[3]:

- تجميد المؤسسات الرئاسية
- إلغاء الهيئة التشريعية (المجلس الشعبي الوطني) قبل إنهاء عهدته

---

[1] كتابات رياض الصيداوي، "**الانتخابات والعنف والديموقراطية في الجزائر**"، متوفر على:
http://riadh16.blogspot.com/2009/01/blog-post_29.html

[2] لقرع بن علي، مرجع سبق ذكره.

[3] فاتن يونس محمد، **النشاط السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، 1992-1997**، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد السابع، العدد 14(2013)، ص ص1-31.

- تجميد المجلس الدستوري
- إلغاء وزارة الثقافة ووزارة الإعلام من حكومة رضا مالك
- حل أكبر حزب سياسي معتمد في الجزائر في تلك الفترة (حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ) وكذا بعض الجمعيات الثقافية والمهنية.

لقد خلفت هذه الإجراءات والأحداث السياسية فراغا دستوريا فيما استمرت الحكومة في التأكيد على استمرارها في أداء مهامها كما طالبت المؤسسة العسكرية بضرورة التدخل بصورة وقائية وهذا بهدف حماية النظام العام خاصة بعد موجة الاحتجاجات التي سرعان ما تحولت إلى أعمال عنف استمرت لعشرية كاملة يمكن أن نوجز أهم أسبابها فيما يلي:

- خصائص النخبة الحاكمة التي عملت على احتكار السلطة ورفض مبدأ التداول السلمي على السلطة وهو ما عبرت عنه من خلال إلغاء مسار الانتخابات التشريعية فلم تجد المعارضة ومختلف الفئات الشعبية المساندة لها من وسيلة للتعبير عن رفضها لهذه الممارسات سوى العنف.
- رغبة الشعب الجزائري في إحداث قطيعة مع ممارسات النظام التسلطي
- ضعف الوعي السياسي وانتشار مظاهر التطرف الديني بين مختلف الجماعات الإسلامية وظهور العديد من التيارات الدينية ومنها السلفية التي يرجح الأستاذ عظيمي عقيد سابق في الجيش الشعبي الوطني أسباب ظهورها إلى انعكاسات الاختلاف بين النص الثابت " القرآن" والواقع المتغير انطلاقا من التزمت في التمسك بالحرفية والنظرة الجامدة فتولد لدى بعض الجماعات نزوع نحو العنف وهو ما يمكن ملاحظته لدى بعض عناصر الجبهة الإسلامية للإنقاذ ويظهر جليا في تصريح أحد قياداتها " علي بلحاج" حيث صرح قائلا" **إنني لا احترم القوانين ولا الأحزاب التي لا ترجع إلى القرآن والسنة، أنني أدوسها تحت قدم على هذه الأحزاب أن تغادر البلد، ولابد من قمعها**"[1].

[1] منصور لخضاري، **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر، من الصعيد الوطني، إلى الصعيد عبر الوطني** ط1 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 12-20.

خلّف قرار توقيف المسار الانتخابي انطلاق أعمال العنف في الجزائر بقيادة بعض الأفراد والميليشات التي عبرت عن ولائها للجبهة، وهو ما خلف وضعا مستعصيا على السلطة الجزائرية دفعها إلى الإعلان عن حالة الطوارئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 196-91 وبتاريخ 05 **جوان** 1991 ولمدة أربعة أشهر، وعلى كامل التراب الوطني، وقد تم تبرير القرار بالحفاظ على الأمن العام واستقرار مؤسسات الدولة وبناء عليه تم نقل كافة السلطات المدنية المتعلقة بالأمن والشرطة إلى المؤسسة العسكرية، مما أدى إلى حالة من الترقب الدولي للأوضاع التي عرفتها الجزائر وشكل ضغطا إضافيا عليها من قبل العديد من الدول والمؤسسات والهيئات الحقوقية مثل لجنة الشؤون المدنية التابعة التي أعربت عن قلق حكومات الدول الأوروبية وشعورها بالتهديد من تصاعد الراديكالية الإسلامية في شمال إفريقيا وفي الجزائر بحكم انتمائها للمنطقة، كما دعت فرنسا الدول الأوربية إلى ضرورة الاجتماع والتحاور من أجل إيجاد حلول للأزمة الجزائرية التي اعتبرتها متشعبة الأبعاد، في حين دعت الولايات المتحدة الأمريكية جميع أطراف الساحة السياسية الجزائرية إلى ضرورة التحاور من أجل المصالحة ومرافقة هذه المساعي بالانفتاح الاقتصادي، وتحرير التجارة الخارجية والقطيعة مع كل الممارسات القديمة وكذا ضرورة المضي قدما في برنامج التصحيح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي[1].

إن الإحداث التي رافقت المشاركة الانتخابية للأحزاب السياسية في الجزائر، قد كشفت مرارا وتكرارا على استمرار السلطة في الصراع من أجل حفظ بقائها بشتى الطرق، فإيقاف المسار الانتخابي رغم أن الانتخابات قد جرت في ظروف نزيهة وتنافسية، يؤكد أن السبب لم يكن فقط التخوف من تنامي النزعة الراديكالية والتطرف الديني، أو نظرا لبروز ضغوطات دولية وإقليمية بل هو تفسير لاستمرارية النزعة التسلطية لدى حزب جبهة التحرير، وهو يؤكد أن التحول الديمقراطي في الجزائر رغم أنه انطلق بشكل صحيح ووجد الظروف المواتية التي كان من شأنها أن تدفعه نحو الترسيخ الديموقراطي، إلا أن طغيان منطق الصراع بين النخبة الحاكمة والمؤسسة العسكرية والفواعل الدولية من جهة والأحزاب المعارضة من جهة ثانية قد حسم مسار

[1] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 158.

العملية لصالح السلطة وقوض الممارسة الديموقراطية للأحزاب السياسية وهو ما سيتم التأكيد عليه فيما يلي.

2. مظاهر عرقلة السلطة للممارسة الديموقراطية للأحزاب السياسية

يكشف السياق الذي جرت فيه المنافسة الانتخابية في ظل التعددية الحزبية عن جملة من الخصائص التي تتفق مع ما تطرق إليه كل من ليفنسكي **S.Levitsky** تحت مسمى "ميدان اللعب" والذي تعتبر العدالة التوزيعية فيه جانبا مهما حيث أنها تكفل تحقيق أحد أهم مبادئ الحكم الديموقراطي وهو مبدأ تكافؤ الفرص في التنافس ففي ظل هذا الميدان تحسم اللعبة السياسية على الملعب من خلال منح الجميع فرصا متساوية لظهور وترك الخيار للشعب لتقرير مصير حكامه. وبالتالي فإن تكافؤ الفرص يركز على فرصة الأفراد لاتخاذ قرارات مستنيرة من خلال القضاء على أوجه عدم المساواة الأولية التي لم يختارها الفرد وتوفير شروط عادلة للتفاعل في خضم العملية الانتخابية.

إن التركيز على التفاعل العادل هو مفتاح فهم العلاقة بين المنافسة الانتخابية والديمقراطية فالمنافسة جانب أساسي للديمقراطية والعدالة في هذا الإطار هي ضرورة وحتمية لأنها تتيح "إمكانية الوصول إلى الموارد اللازمة لسباق انتخابي مع الآخر، كما يشير "ليفنسكي وواي" **Levitsky and Way** إلى ميدان اللعب باعتباره "قدرة المعارضة على التنظيم والمنافسة في الانتخابات وذلك دون وجود عوائق تحول بشكل خطير دون الوصول العادل للموارد" بسبب المزايا التي يتمتع بها شاغلو الوظائف طوال الدورة الانتخابية، وهو ما يتيح لهم الاستغلال السيئ لموارد الدولة والقدرة على الوصول إلى وسائل الإعلام أو مؤسسات الدولة لأن قدرة أحزاب المعارضة على التنظيم والمنافسة على منصب وطني تتعطل بشكل خطير، ومن ثم فإن ممارسة اللعبة السياسية تتعلق بشكل أساسي بإساءة استخدام السلطة القائمة للدولة من أجل توليد اختلافات نسبية في الوصول إلى الموارد والإعلام والقانون بين شاغل الوظيفة والمعارضة سواء قبل أو أثناء الانتخابات[1].

[1]Matthijs Bogaards & Sebastian Elischer, ***Democratization and Competitive Authoritarianism in Africa***, 1st Ed (Amtsgericht Wiesbaden: Springer VS, 2016), 48-50.

تتوافق الخصائص سالفة الذكر مع مختلف الممارسات التي قام بها النظام السياسي الجزائري في تعامله مع الأحزاب السياسية، فقد سمح هذا الأخير بإجراء انتخابات هامة من أجل تغيير تشكيلة البرلمان الجزائري آنذاك، غير أنها سنت قانون انتخابي جديد وهو قانون 13/89 المؤرخ في 07 أوت 1989 الذي تبنى طريقة الاقتراع النسبي مع أفضلية الأغلبية حيث نصت المادة 62 قبل تعديلها على أنه إذا تحصلت القائمة على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها فإن القائمة الحائزة على الأغلبية البسيطة على 50+1 من المقاعد ويحسب الكسر لصالح هذه القائمة كمقعد كامل. ويرى بعض الأساتذة أن سن هذا القانون في مثل هذا الوقت يتزامن مع انتهاء عهدة المجالس الشعبية الولائية في 12 ديسمبر 1989 وأن أغلب الأحزاب الناشئة لم تعقد مؤتمراتها[1].

كان قانون الانتخابات الجديد يهدف إلى تفتيت الدوائر الانتخابية وذلك من خلال إعادة بنائها من أجل الرفع من عدد تلك الدوائر التي من المتوقع أن تنحاز للحزب الحاكم ومن ثم تضاعف عدد مقاعد البرلمان من 295 إلى 542. وقد قابلت الأحزاب السياسية الجزائرية وعلى رأسها جبهة الإنقاذ هذا الإجراء بشكل راديكالي وعنيف حيث دعت إلى إضراب عام يشل الجزائر ، وأمام هذا الوضع الجديد دعا الرئيس شاذلي بن جديد الجيش للتدخل من أجل فرض الأمن، حيث تم الإعلان عن حالة الطوارئ وتأجيل الانتخابات، فجاء رد الجبهة الإسلامية أعنف حيث صعدت من خطابها من خلال التهديد بإعلان حالة تعبئة عامة في صفوفها من أجل الجهاد وهو ما اعتبرته السلطات الجزائرية بمثابة إعلان الحرب ضد الدولة، فشنت حملة اعتقالات واسعة لقيادات الجبهة كان من أبرزهم عباس مدني وعلي بلحاج حيث وجهت لهم تهمة التآمر على الدولة، كما بلغ عدد المعتقلين من الجبهة حتى جويلية 1991 3000 معتقل[2].

خلفت الأوضاع التي شهدتها الجزائر على خلفية احتجاج الأحزاب السياسية على قانون الانتخابات وبزوغ بوادر التوجه نحو العنف كاستراتيجية بديلة لمواجهة الدولة، وهو ما دفع بها نحو اتخاذ جملة من القرارات بهدف إعادة الاستقرار والأمن للجزائر وهذه القرارات نوجزها فيما يلي:

---

[1] أحمد السويقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 123-128.

[2] كتابات رياض الصيداوي، مرجع سبق ذكره.

- إجراء أول انتخابات رئاسية خلال الأزمة وكان ذلك سنة 1995 حيث تم انتخاب اليمين زروال رئيسا للجزائر بعد فشل مفاوضات المؤسسة العسكرية مع السيد عبد العزيز بوتفليقة لتولي منصب الرئيس وقد حضر الانتخابات حوالي 100 مراقب دولي كما أنها جرت في ظروف أمنية مستقرة رغم تهديدات الجماعات الإسلامية المسلحة بإفسادها.
- إصدار دستور سنة 1996، والذي شمل في بعض مواده على إجراءات إنشاء الأحزاب السياسية وممارسة نشاطها ليليه بعد ذلك القانون العضوي رقم 97-09 المتعلق بالأحزاب السياسية، والذي يعد بمثابة إعادة تنظيم للحياة الحزبية في الجزائر، حيث نص على 46 مادة مقسمة على 03 أقسام، تشمل على أحكام عامة وأخرى ترتبط بالتأسيس والنشاط، وأخيرا باب متعلق بالأحكام المالية[1].

وأدى هذا القانون الجديد إلى إحداث تغيرات كبيرة في الخارطة الحزبية للجزائر حيث تقلص عددها وذلك على اثر حظر العديد من الأحزاب بسبب مخالفتها لأحكام القانون العضوي ومنها: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حزب الجزائر المسلمة المعاصرة والحركة من أجل الديمقراطية، وإضافة إلى كل ما سبق تأثرت الخارطة الحزبية للجزائر بعوامل أخرى منها الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 1997 و2002، ورئاسيات 1999 و2004 والتي شهدت عودة قوية لحزب جبهة التحرير الوطني وكذا صعود حزب التجمع الوطني الديمقراطي[2].

ورغم أن عودة النشاط الانتخابي في الجزائر كان مؤشرا ايجابيا على تطور الممارسة الديمقراطية للأحزاب السياسية إلا أن السلطة لم تفوت الفرصة الانتخابات وخاصة تشريعيات 1997 من أجل محاولة الحفاظ على استمرارية النظام القائم والنخب المسيطرة وذلك من خلال القيام بجملة من الممارسات فيما يلي بعض منها[3]:

---

[1] جمال الدين بن عمير، مرجع سبق ذكره، ص ص 59-90.

[2] أمين البار، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديموقراطي في الدول المغاربية**، ط1(الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص ص 211-214.

[3] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 178-180.

- تنظيم الانتخابات خلال فترة حالة الطوارئ وهو ما انعكس سلبا علـــى شـــفافية ومصداقية الانتخابات وهذا في ظل التعتيم على المعلومات ومحاصـــرة الـــرأي الآخر وكذا منع الانتقاد وممارسة الرقابة.
- الارتفاع غير الطبيعي لعدد الناخبين حيث وبعدما كان 13 مليون ناخب ارتفع في أقل من أسبوع إلى 16 مليون ناخب
- رغم أن القانون يمنع أي استغلال لممتلكات الدولـــة أثنـــاء فتـــرات الحمـــلات الانتخابية من قبل المرشحين إلا أنه سجل تجاوز لعديد من الأحزاب لهذا القانون ومنها حزب التجمع الوطني الديمقراطي حيث قام عدد من مرشـــحيه باســـتغلال وسائل الدولة ومنها وسائل الإعلام العمومية لإدارة مصالحهم الانتخابية.
- عدم توفر الإمكانيات اللازمة للقيام بعمليات التصويت والفرز وهو ما دفع بالسيد بوبنيدر رئيس اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات بالتهديد بالاستقالة.

من جانب آخر يكشف سلوك الأحزاب السياسية في الجزائر والتي تتخذ موقف المعارضة مقابل الحزب المسيطر على جهاز الدولة بسبب سيطرته على الفضاء السياسي لسنوات طولية عن مجموعة من السلوكيات التي تتصف ب" "الازدواجية"، ويمكن توضيح هذه الخاصية من خلال مقارنة الافتراضات المعيارية "لسكوت ماينواردينج " **Scott Mainwaring** حول سلوك الأحزاب في الأنظمة الديموقراطية الراسخة مع نظيرتها في الديموقراطيات الناشئة حيث يشير إلى أن سلوك الأحزاب في الأنظمة الديموقراطية الراسخة يكون من خلال تعزّيز التصويت في الفضاء الذي تكون فيه الانتخابات هي "اللعبة الوحيدة لحسم الصراعات السياسية"، فالأحزاب تتخذ النظام السياسي على النحو المعطى وتعمل ضمنه: فهي تشارك في الانتخابات، وتسعى إلى الحصول على أكبر عدد من الأصوات وفي حال الهزيمة تتحول إلى المعارضة البرلمانية[1].

لكن في الديمقراطيات الناشئة أو ما يسمى بالأنظمة المهجنة أيضا، غالباً ما تلعب الأحزاب "لعبة مزدوجة" تشمل كلا من الأهداف الانتخابية والنظامية، بحيث يمكن أن تكمل استراتيجيات تعظيم التصويت التقليدية باستراتيجيات تهدف إلى دعم أو تقويض

[1] Levitsky, Steven, and Lucan Way, ***Competitive authoritarianism. Hybrid regimes after the Cold War***, Cambridge University, New York, 2010, pp 29-30.

النظام القائم، فمن جهة تأخذ بجدية الانتخابات والمؤسسات الديمقراطية القائمة وتعمل من خلالها على اكتساب على السلطة من خلال الالتزام بقواعد اللعبة الانتخابية وتعظيم عملية التصويت، ومن جهة أخرى يمكن أن يفرض عليها التنافس في مجال اللعب غير العادل تبني استراتيجيات لا علاقة لها بتعظيم عملية التصويت وذلك من بالاعتماد على استراتيجيات غير المؤسسية، منها مقاطعة الانتخابات في محاولة لتقويض شرعيتها المحلية أو الدولية، واللجوء إلى العنف من خلال العمل على تحريك الفوضى وتأسيس الميليشيات المسلحة التي تنحصر وظيفتها في التأثير على مخرجات العملية الانتخابية والوصول إلى السلطة بطرق أخرى[1]، والعنف الذي جاء عقب إلغاء المسار الانتخابي لا يعدو عن كونه رد فعل على التقويض الممنهج للمجال السياسي الذي اعتمدته السلطة وهو يعبر عن رغبة جماعات يمكن أن توجد في كل الأنظمة، سواء ذات الشرعية الانتخابية، أو الأنظمة التسلطية، في الانقلاب على النظام واستلام السلطة.

بناء على ما سبق تكشف العلاقة بين السلطة والأحزاب وجود ترابط متشعب بينهما يمنع أي محاولة لدراسة تركيبة التعددية السياسية ودورها في قيادة عمليات الدمقرطة والتغيير السياسي، فالأحزاب السياسية في الجزائر لا تتمتع بتاريخها الخاص وإنما ظهورها جاء كنتيجة لمقتضيات السلطة وشروطها وحاجاتها وبعبارة أدق، فإن قرار التعددية السياسية في حد ذاتها يعتبر اختيارا سياسيا أكثر منه اختيارا "سوسيولوجيا أو إيديولوجيا"[2]، ولعل هذا ما نفى عنها صفة المعارضة، فقد أبانت منذ البداية عن عجزها في إدراك جوهر دورها في مسار التحول الديموقراطي، ولعل ما عمّق من هذا العجز هو عدم امتلاكها لأي من الوسائل الشرعية لممارسة الفعل السياسي والمشاركة الفاعلة في صناعة القرار إلى الحد الذي تلبي فيه تطلعات الشعب الجزائري وانتهى بها الأمر في الأخير إلى الاكتفاء بتأييد النظام السياسي في كثير من الأحيان وهوما كان سببا في تفويت الفرصة في الوصول إلى الديمقراطية الحقيقية عبر وصول المعارضة إلى الحكم[3].

---

[1] Ibid, 29-30.

[2] الوناس حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 09-20.

[3] نور الدين ثنيو، مرجع سابق.

3. الممارسة الديمقراطية للأحزاب السياسية والسطوة العسكرية:

تمثل المؤسسة العسكرية أحد أهم أجهزة النظام السياسي في الجزائر حيث بنت لنفسها مكانة محورية منذ الاستقلال وهذا نظرا لما تحظى به من شرعية ثورية وموقع متميز في المنظومة الدستورية وقوة في التنظيم والتغلغل في الحياة الاجتماعية والسياسية ورغم أن النظام السياسي الجزائري حاول تقنين أدوار ومهام مؤسساته خاصة في دستور 1989 من خلال حظر العمل السياسي على الجيش وتحديد مهامه في الحفاظ على الوحدة الوطنية والمكاسب الديمقراطية، إلا أن تراكم جملة من العوامل إضافة إلى الاضطرابات التجاذبات التي كانت تميز العلاقة بين مختلف القوى السياسية جعل المؤسسة العسكرية تتدخل بقوة في الحياة السياسية .

ويشير الباحث والمفكر "فيريل هيدي **Ferrel Heady** : إلى أن "دخول الجيش ميدان العمل السياسي يتصل بالتوتر الذي يصاحب التغير الاجتماعي الرئيسي أكثر من كونه محاولة من قبل قادة الجيش الطامحين في الوصول للحكم ويقترح"فون دير ميهدن **Von.Der.Mehden**" ثلاثة أنواع من الأدوار التي يمكن أن يلعبها الجيش بصفة عامة هي:

- التدخل المباشر من خلال التحول إلى حامل لدستور وتسلم مقاليد السلطة
- اتخاذ دور الأداة الثورية التي تقود الإصلاح، وتأخذ المؤسسة العسكرية على عاتقها مسؤولية خلق مؤسسات سياسية تسلم فيما بعد لحكومات مدنية.
- دور القوة غير المباشرة إذ لا تقوم المؤسسة العسكرية بدور مباشر وواضح ولكنها تبقى عنصرًا فعالًا في البيئة السياسية لخلق الظروف المناسبة لعمل حكومة مدنية.

من بين الأدوار سالفة الذكر يمكن ملاحظة أن الدورين الأول والثاني هما اللذان ينطبقان على حالة الجزائر، وهذا ما تجسد في سلوك المؤسسة العسكرية بعد أحداث أكتوبر 1988حيث فوضت لنفسها القيام بمهمة حماية الدستور ومؤسسات الدولة وهو

نفس الأمر الذي حدث بعد توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 من منطلق مسؤوليته في خلق مؤسسات سياسية تسلم فيما بعد لحكومة مدنية[1].

لقد أضفى هذا الواقع خصوصية على النظام السياسي الجزائري فجعله شبيها بالجبل على حد تعبير عالم الاجتماع السياسي هواري عدي فقسمه الظاهر يتكون من الدولة والأحزاب وكل طموحات القوى الاجتماعية التي تعمل على تحقيق مشاريع تعتقد أنها تمثل المصالح العامة للمجتمع، أما قسمه الخفي فيتشكل من القوى والتكتلات الضاغطة وكذا المؤسسة العسكرية ، والتي تتمتع بقدرة عالية على التنسيق ، كما تتميز بالقدرة على الاصطفاف ضد كل من يهدد مصالحها ويناقش مركزها وقد تتشرذم وتتفرق هذه التكتلات عندما تتعارض مصالحها وتتباين رهاناتها للوصول إلى موارد الدولة.

وهو ما تجسد في سلوك المؤسسة العسكرية بعد ما ورد في دستور 1989 حاولت المجموعات النافذة فيها إعادة بناء النظام وفقا لما يتماشى ومصلحتها وذلك من خلال الاستمرار في دعم جبهة التحرير الوطني للفوز في انتخابات تعددية وأجواء تنافسية بين الأحزاب الجديدة ومن ثم الاستمرار في التحكم في الحياة السياسية رغم أن فوز المعارضة ووصولها إلى السلطة كان بإمكانه أن يضمن مرونة وسلاسة في عملية التداول على السلطة ويحافظ على الدور الفعلي للأحزاب السياسي وكذا حقوق الأفراد غير أن سوء التقدير هذا كلف الجزائر غاليا وقادها إلى ظهور بعض الأحزاب السياسية التي اتجهت إلى تبني الخطاب السياسي العنيف الذي وصل إلى حد عدم الاعتراف بالنظام القائم مثل حزب جبهة الإنقاذ الذي قرر إنشاء نظامه السياسي الخاص به والذي يقوم أساسا على الشرعية الدينية ورفض التحول إلى أداة لشرعنة الحكم وتزكية مسيريه المنبوذين شعبيا.

إذا وكخلاصة لما سبق يلاحظ أن المؤسسة العسكرية في الجزائر تحظى بدور كبير في هندسة تفاعلات الساحة السياسية الجزائرية فهي تساهم في تقرير حجم ونوع المشاريع التي يجب أن تمرر، ومن هم الأشخاص الذين يكلفون بقيادة المرحلة، ثم تقوم الإدارة بتسويق هذه القرارات أمام الرأي العام، ليأتي دور الأحزاب السياسية في النهاية

---

[1] رعد صالح الآلوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**، ط1 (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006)، ص ص 257-258.

لإضفاء المصداقية على المشاهد المعدة سلفا وذلك من خلال المشاركة في تزكية الشخصيات المرشحة لقيادة البلاد في أجواء تصور على أنها مفتوحة وتنافسية وهو ما يجعلها عاجزة عن التأثير في ميزان القوى، وعن ممارسة أي دور سياسي أو فعل ديمقراطي، كما تنحصر خياراتها بحيث أنها تضطر إلى دعم خيارات النخب الحاكمة والبقاء وفية لها أو في أقصى الأحوال قد تنتقد السلطة الشكلية الممثلة في الرئاسة والوزراء[1].

إن المتتبع لمسار الجزائر بمختلف مراحله وتطوراته التي عرفها منذ تبني نظام الأحادية الحزبية وإلى غاية الدخول في مرحلة التعددية الحزبية ومباشرة مسار الدمقرطة يلاحظ أنه وأمام الانسداد والفشل الذي ميز النظام السياسي الجزائري لميكن هناك من خيار سوى الإعلان عن الانطلاق في عملية الدمقرطة غير أن هذا لا يخفي حقيقة أنه إلى غاية الإعلان عن البدء في هذه العملية لم تكن النخبة الجزائرية بمختلف قياداتها وأحزابها تمتلك من القوة والنضج الذي يجعلها قادرة على التقدم والمشاركة الفاعلة في هذه العملية.

خـــــاتمة:

إن التعامل الجزائري مع مختلف التغيرات التي حدثت خلال الحقبة التي تلت التحول الديمقراطي، وعلى رأسها التعامل مع التعددية الحزبية يكشف أن النخبة الجزائرية والنظام السياسي الجزائري على حد سواء لم يكونا على استعداد للدخول في مسار الدمقرطة الذي يعد مسارا تحركه مجموعة الأحزاب السياسية متباينة الأيديولوجيات والانتماءات، فقد ظلت هذه الأخيرة مغيبة عن جميع مراحل التحول، فقد تعرضت لمضايقات شديدة خلال مشاركتها في أول انتخابات تعددية تشهدها الجزائر، والتي انتهت بإلغاء المسار ودخول الجزائر في دوامة من العنف تسببت في شلل تام لكل المنظومة المؤسساتية والقانونية التي تميز الدول التي من المفترض أنها تشهد عملية تحول ديموقراطي، وفي ظل هذا السياق المعقد بدأت الأحزاب السياسية تفقد مكانتها التي لم تتمركز فيها أساسا، فبعد أن ظهرت

---

[1] مصطفى بلعور، **التحول الديموقراطي في النظم السياسية العربية، دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010، ص ص 224.

إلى الوجود بمشاريع طموحة تعكس أيديولوجيات وسياسات متبانية تحاول الاستجابة للإرادة الشعبية وجدت نفسها في الأخير تدخل في صراعات سياسية مع السلطة وانتهى بها الأمر إلى الاستسلام للسطوة العسكرية، وبالتالي فلا يمكن اعتبار ظهور الأحزاب السياسية في الجزائر بما حملته من تباينات سياسية معيارا للتقييم مسار التحول الديموقراطي فلا الأحزاب شاركت فيه، ولا هو اكتمل كما يجب.

التوصيات والمقترحات:

تمر الجزائر حاليا بوضع سياسي واجتماعي تجعل المرور عبر موضوع مثل موضوع دور الاحزاب السياسية خلال مسار التحول الديموقراطي دون تقديم توصيات ومقترحات تقصيرا من الباحث، ومنه فإن ما يمكن إدراجه في هذا الإطار كمقترحات وتوصيات هو ما يلي:

1. على الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة الوطنية حاليا ضرورة إعادة بناء نفسها سواء من حيث البنية التنظيمية أو الإيديولوجية وذلك من أجل إعادة الثقة الشعبية المفقودة فيها.
2. على النخبة العلمية بما فيها الأساتذة الجامعيون والمتخصصون في الشؤون الاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية الاضطلاع بأدوارهم التوعوية والتثقيفية للفئات الشعبية، وهذا في ظل الفراغ الذي تشهده الساحة السياسية الوطنية من الأحزاب السياسية التي من المفترض أنها هي التي تشرف على هذه الأدوار وتؤديها، وهذا في ظل استمرار التهديدات بإخراج الحراك الاجتماعي عن مساره وإفراغه من محتواه.
3. ضرورة الحفاظ على دور المؤسسة العسكرية خلال المرحلة الراهنة كمرافقة لعملية الدمقرطة وليس محتكرة لها، وذلك من خلال الاستمرار في تفعيل مختلف المواد الدستورية والتسويات السياسية بما يتفق مع تطلعات الشعب، وفي ذات الوقت بما يحافظ على صورة الجزائر كدولة مدنية بعيدة عن التدخل العسكري في الشؤون السياسية.

4. ضرورة تنظيم حلقات شعبية نقاشية من تنظيم مؤسسة رسمية تراعاها الدولة من أجل ضمان إيصال صوت الشعب ومشاركته الفاعلة وهذا في انتظار تنظيم المسار الانتخابي الذي سيكفل الانتقال السلمي والسلس لسلطة في الجزائر.

قائمة المراجع:

أولا/ الكتب:

1. الآلوسي رعد صالح، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**، ط1 (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006).
2. بن جيلالي فلة، **القبائل في الجزائر، الحس الجهوي، السلوك السياسي، والانتماء الوطني**، ط1(الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2017).
3. بوضياف محمد، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، دراسة تحليلية نقدية**، د. ط (الجزائر: دار المجدد للنشر والتوزيع، 2010).
4. جابي ناصر، الجزائر، **الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية**، د. ط (الجزائر: منشورات الشهاب، 2008).
5. صدوق محمد، **أراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة**، د. ط (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،)، 2003.
6. الطائي حنان علي إبراهيم، وهاب فؤاد علي، **قضايا في الشأن السياسي لدول المغرب العربي "المغرب-الجزائر-تونس-ليبيا-موريتانيا"**، ط1(الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015).
7. عبد الوهاب عبد المؤمن، **النظام الانتخابي في الجزائر، مقاربة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام الانتخابي الجزائري**، ط1(قسنطينة: دار الألمعية للنشر والتوزيع، 2011).
8. لخضاري منصور، **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر، من الصعيد الوطني، إلى الصعيد عبر الوطني**، ط1(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).

9. هنتغتون صامويل، **الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط1(الكويت: دار سعاد الصباح، 1993).

ثانيا/المجلات:

1. ابراهيم حسنين توفيق، "العوامل الخارجية وتأثيراتها على التطور الديموقراطي في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، العدد( ).
2. بن عنتر عبد النور، "إشكالية الاستعصاء الديموقراطي في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 273(نوفمبر 2001).
3. بينكو عبد الرحمن، "التجربة الحزبية في الجزائر"، **الحوار المتمدن**، العدد 3732، (ماي 2012).
4. حمداني الوناس، "الانتقال الديموقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر 1989-1992"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 08(ديسمبر 2018).
5. سعود الطاهر، مهورباشة عبد الحليم، "المدينة الجزائرية والحراك الاجتماعي مقاربة سوسيولوجية"، **عمران**، العدد 05/18 (خريف 2016).
6. سويقات أحمد، "التجربة الحزبية في الجزائر، 1962-2004"، **مجلة الباحث**، العدد 04 (2006).
7. محمد فاتن يونس، "النشاط السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، 1992-1997"، **مجلة كلية العلوم الإسلامية**، الجلد السابع، العدد 14(2013).
8. مسعودي يونس، " التحول الديمقراطي، مقاربة مفاهيمية نظرية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 1(مارس 2014).

ثالثا/الرسائل والأطروحات:

1. بلعور مصطفى، **التحول الديموقراطي في النظم السياسية العربية، دراسة حالة النظام السياسي الجزائري، 1988-2008**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010.
2. محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.
3. بن عمير جمال الدين، **إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية من خلال تجربة التعددية المعاصرة**، رسالة ماجستير تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية.

4. توازي خالد، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005.
5. رزاق لحسن، **الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة، دراسة في تحليل مضمون صحيفتي الخبر والشروق اليومي**، رسالة ماجستير جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009.
6. فوقة وداد، **الشرعية والمشروعية في مؤسسات المرحلة الانتقالية في ظل التجربة التعددية الجزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق، 2008.

رابعا/المواقع الالكترونية:

1. عبد الرزاق مقري، "التحول الديموقراطي في الجزائر، دراسة ميدانية"، متوفر على:
2. كتابات رياض الصيداوي، "الانتخابات والعنف والديموقراطية في الجزائر"، متوفر على:

http://riadh16.blogspot.com/2009/01/blog-post_29.html

3. قرع بن علي، **"**ربع قرن على توقيف المسار الانتخابي في الجزائر: دروس وعبر" متوفر على https://democraticac.de/?p=42444 تم الاطلاع يوم 2019/01/26، على الساعة 15.30.

خامسا/المراجع الأجنبية:

1. Bogaards Matthijs & Elischer Sebastian, ***Democratization and Competitive Authoritarianism in Africa***, 1st Ed (Amtsgericht Wiesbaden: Springer VS, 2016).
2. Harbi Mohamed, ***le FLN : Mirage ou Réalité***, (Alger : Enal _ Naqd,1993) .
3. Levitsky, Steven, and Lucan Way, ***Competitive authoritarianism. Hybrid regimes after the Cold War***, 1 st Ed (New York Cambridge University, 2010).
4. Rouadjia Ahmed, ***Grandeur et Décadence de L'état Algérien***, (Paris : Kharthala, 1994).

التحول الاقتصادي في الجزائر
- طبيعته وعوامله -

*ريمـــــــة مشطوب

ملخص:

يشهد المجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى اليوم العديد من التحولات التي كانت اللبنة الأولى لأجل بناء دولة ما بعد الاستعمار، حيث أن التغير في الأنساق والبناءات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية من السّمات البارزة لهذا التغير، فشرعت الجزائر الفتية في رسم مسارها التنموي، وأصبح التحول من أولوياتها للنهوض باقتصادها وبناء دولة مستقلة.

فمنذ الاستقلال اعتمد البناء الاقتصادي الجزائر على نظام اقتصادي موجه يمتاز بسيطرة الدولة وهيمنة القطاع العام الذي له دورا في مجال احتكار الدولة للتجارة الخارجية والصناعة الاستخراجية، إلا أنه ومع تقهقر هذا النظام وبروز العديد من الأزمات خاصة في فترة الثمانينات، التي كانت مخاضا عسيرا مرت به الجزائر، بادرت الجزائر إلى الانتقال من النمط الاشتراكي إلى نمط الاقتصاد الحر بغية مواصلة مسارها التنموي، نظرا ما يمنحه هذا النوع من الاقتصاد من مزايا كتفكيك الملكية، التفتح على الاقتصاد العالمي وتشجيع المبادرات الفردية...

لهذا أتت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على التحول الاقتصادي في الجزائر نظرا لماله من دور في تحقيق الفعالية الاقتصادية والانفتاح على السوق العالمية، ومنه تحليل طبيعته وتبيان العوامل المؤدية إليه، والاطلاع على مسار الجزائر قبل هذا التحول.

الكلمات المفتاحية: التحول الاقتصادي، اقتصاد السوق، التحول الديمقراطي.

---

*طالبة دكتوراه علوم، التخصص: علم الاجتماع السياسي. أستاذة مؤقتة بجامعة محمد لمين دباغين/سطيف2.

Summary:

Since independence, Algerian society has witnessed many transformations that have been the first building blocks for building a post-colonial state. The change in the economic and political structures and structures is one of the salient features of this change. Young Algeria has begun to chart its developmental path. Economy and building an independent state.

Since independence, Algeria's economic construction has depended on an economic system that is characterized by state control and the dominance of the public sector, which plays a role in the state's monopoly on foreign trade and extractive industries. However, with the decline of this system and the emergence of many crises, especially in the 1980s, Algeria is moving from a socialist to a free-market model in order to continue its development path, given the advantages of this type of economy, such as property ownership, opening up to the global economy, and encouraging individual initiatives...

That's why this paper came to highlight the economic transformation of Algeria due to his role in achieving economic efficiency and openness to the world market, analyzing the nature and identify factors leading to, and view the path of Algeria before the shift.

Keywords: economic transformation, market economy and democratization.

مقدمة:

يعد التغير ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع الظواهر، فالتاريخ يشهد أن المجتمعات لا تثبت على حالة واحدة دائما بحيث أن أي نسق اجتماعي إنما يحتوي على نوعين من العمليات، الأولى تعمل على الحفاظ عليه ضمان استمراره كالتنشئة الاجتماعية مثلا والثانية تعمل على تغييره وتبديله ابتداء بالتعديل وانتهاء بالثورة، حيث يعرف مصطفى الخشاب التغير الاجتماعي بأنّه كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء ذلك كان في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية معينة.[1]

ولابد أنه عندما يحدث هذا التحول لا يكون معزولا بقدر ما يمس مختلف القطاعات ويحدث نتيجة تراكمات وظروف لها تأثيرات مكانية وزمنية، كما أن للعوامل البشرية والمادية دورا فاعلا في تحقيقه، كما لا يمكنه أن يتعلق بجانب محدد من جوانب حياة الشعوب دون التأثير في جوانب أخرى، ذلك أن له أكثر من سبب وترتبط الأسباب ببعضها البعض، وهذا يتطلب الإلمام بمختلف التغيرات التي ساهمت في صياغة التحول.

والجزائر كغيرها من دول العالم التي شهدت تحولات في فترات زمنية متباينة وتحت تأثير عوامل متعددة، وكان أهم هذه التحولات ما شهدته بين سنة 1990و2000 والتي لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال تحولات مستقلة عمّا سبقها من ظروف وحقب، نظرا للامتداد الطبيعي لعناصر التحول في الأزمنة السابقة، وكذلك لتراكم عوامله واستغراقه وقتا معينا حتى يتحقق، كما أن الظاهرة عبارة عن سلوك وممارسة ونشاط اجتماعي وثقافي مركب، يقوم في وجوده على جملة من الشروط التي تحدد كيفية وقوعه ومبررات القيام به.[2]

---

[1]- مصطفى بلعور: **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية**؛ دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010/2009، منشورة، ص 18.

[2]- مختار منصوري: **التحولات الثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الجزائري 1990-2000**؛ دراسة أنثروبولوجية، أطروحة دكتوراه تخصص الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، منشورة ،ص 4.

ولا شك أن العشرية التي مرت بها الجزائر ورثت أوضاعا أمنية وسياسية واقتصادية منهارة مما حتم البحث عن السبل الكفيلة لإعادة بناء دولة تنموية، وهذا من خلال تبني الاقتصاد الاشتراكي والعمل على تطبيق مبادئه لفترة من الزمن، إلا أنه في ظل التغيرات الاقتصادية التي شهدتها مختلف الدول حتمت على الجزائر تغيير النظام المتبع لمواكبة الاقتصاد العالمي، فاتّجهت من اقتصاديات التخطيط المركزي نحو تبني آليات السوق بهدف أن يكون الاقتصاد في وضعية الفعالية والمؤسسات في وضعية تنافسية دولية بطريقة تمكن من الوصول إلى مستويات نمو جيدة مع التحسن المستمر في المستوى المعيشي وتوسيع السوق الداخلي، أي تحويل الاقتصاد إلى مجمع منتج وفعال قادر على التفاعل والتكيف مع التطورات على المستوى العالمي، فواجهت الجزائر للتحول إلى نمط الاقتصاد الحر وصعوبة للتكيف مع معطيات السوق الحرة، إذ في الوقت الذي خاضت فيه بداية الانتقال بإشراف الهيئات المالية الدولية(صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)أو ما يعرف بهيئات توافق واشنطن، واجهت حقائق في الميدان جعلت سياساتها الاقتصادية تتأرجح بين الذهاب نحو المزيد من تحرير السوق والإبقاء عليها، وفي بعض الأحيان العودة إلى قواعد التدخل المباشر للدولة في تسيير الاقتصاد.

ومن هذا المنطلق يمكن التساؤل عن طبيعة التحول الاقتصادي الذي عرفته الجزائر الذي يساهم في تحقيق الفعالية الاقتصادية والانفتاح على السوق العالمية، والعوامل التي دفعت بها إلى تبني اقتصاد السوق، وكيف كان حالة اقتصادها وطبيعة الإصلاحات التي تبنتها قبل خوض تجربة التفتح على السوق، وللإجابة عن هذه الإشكاليات ستناولها في المحاور الآتية:

أولا: مقاربة مفاهيمية:

1- التحول:

حول مصدر **تحول**، ويقال حَدَثَ **تَحَوُّلٌ** فِي حَيَاتِهِ: تَغَيُّرٌ مِنْ وَضْعٍ إِلَى آخَرَ وشَكَّلَ نَجَاحُهُ نُقْطَةَ **تَحَوُّلٍ** فِي حَيَاتِهِ: مَرْحَلَةً هَامَّةً فِي الهَيْئَةِ وَالشَّكْلِ.**تحوّل** سلبي للاقتصاد من حالة انتعاش إلى حالة ركود، حَدَثَ **تَحَوُّلٌ** فِي حَيَاتِه: تَغَيُّرٌ مِنْ وَضْعٍ إِلَى آخَرَ.

تحوُّل مرضٍ: تطوره الطبيعيّ.

نُقْطة تحوُّل: عامل مهمّ يطرأ على دولة أو فرد يقتضي تغييرًا محسوسًا في مجرى الأمور.

البيئة والجيولوجيا: تغيُّر فيزيقيّ وكيميائيّ لصخور قشرة الأرض بفعل الحرارة والضغط والمحاليل الكيميائية.[1]

يدل لفظ التحول على التغير أو النقل. وتقابل كلمة التحول في اللغتين الفرنسية والإنجليزية كلمة **Transition** وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان أخر.[2]

ويقال في اللغة العربية حوّل الشّيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى مكان آخر، أو غيره من حال إلى حال وعن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره، وتحول فلانا بالنصيحة أو الوصية والموعظة بمعنى توخي الحال التي ينشط فيها لقبول ذلك منه.[3]

فالتحول من الناحية اللغوية يقصد به التغيير في الشيء والانصراف إلى سواه.[4]

وعليه يمكن القول بأن التحول بشكل عام هو ذلك التغيير في الذي يحدث إضافات وتغييرات في النظام بكل أجزاءه، ويهدف من وراء هذه التغييرات إلى بناء نظاما جديدا يختلف جذريا عن الحالة التي كان عليها قبل التحول.

2- التحول الديمقراطي:

ويقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي؛ بحيث يكون

---

[1]- اطلع على الموقع الالكتروني:https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/، يوم 2019/03/25،على الساعة16:43 مساء.

[2]- مصطفى بلعور: **مرجع سابق**، ص 18.

[3]- إبراهيم، مصطفى و آخرون: **المعجم الوسيط**، الجزء 1، مطبعة مصر، القاهرة ،1960، ص 216.

[4]- نبيل كريبش: **آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة**، العدد 31 -جوان 2009،المجلد أ، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ص2.

التحول الديمقراطي عبارة عن مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم الدستورية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها.[1]

وتعرفه سليبا سارسار بأنه: "عملية اتخاذ قرار تساهم فيه ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة هي: النظام، المعارضة الخارجية، والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع.[2]

أما برهان غليون بأنه: "القبول بالتعددية، واحترام الآخر، والقبول بالعدالة وضمان الحقوق والواجبات المتساوية، والعمل بدولة القانون، والابتعاد عن العنف والاضطهاد".[3]

وعليه فالتحول الديمقراطي هو إحداث تغيير في بنية النظام السياسي من بيئة سلطوية إلى بيئة ديمقراطية وتعديل مؤسساتها السياسية لأجل ممارسة السلطة.

3-التحول الاقتصادي- التحول نحو اقتصاد السوق:

"تستند فلسفة التحول الاقتصادي إلى المفهوم الذي جاء به **Shumpiter** عام 1950 في كتابه **socialism and Democracy Capitalism** والمبنية على فكرة "الهدم- البناء" وعليه فالتحول هو عملية تشويه مستمرة داخل الهيكل الاقتصادي: تشويه مستمر للنظام القديم وبناء مستمر لنظام جديد.

إن التحول يستند في الأساس على التمييز بين نظامين: تركز الملكية والإدارة بيد الدولة في النظام الاشتراكي، بينما ينصرف النظام الجديد إلى تفتيت هذه الملكية وتغيير الإدارة مع كل ما يلحق بها من تفكيك للمشروعات والمؤسسات والقوانين(عمليات الهدم) وإعادة تخصيص وتوجيه شامل للموارد(عمليات التكييف والبناء)، والانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق هو ظاهرة التي جذبت انتباه الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم في 1990 عند انهيار الإمبراطورية السوفياتية ودول أوروبا الوسطى وآسيا، بدأ التحول في الواقع في سنوات 1978، بعد التغيرات السياسية والإصلاحات

---

[1]-يونس مسعودي: **التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد صفر، مارس 2014، قسم العلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، ص 03.

[2]- زياد جهاد حمد: **العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي**، مجلة مداد الآداب، العدد الرابع عشر، الجامعة المستنصرية، كلية القانون والعلوم السياسية، ص 7.

[3]- المرجع نفسه، ص 8.

الاقتصادية في الصين، مع زوال الإمبراطورية السوفياتية، ازداد اهتمام الاقتصاديين في قضايا المرحلة الانتقالية، وكانت هناك مجموعة كبيرة من الكتب والمقالات، وانعقدت العديد من المؤتمرات ومنظمات جديدة أنشئت لدراسة مشاكل المرحلة الانتقالية، أو لمساعدة أوروبا الوسطى والبلدان الشرقية في انتقالها، فهم ينظرون إلى الانتقال على أنه القضايا المتعلقة بـــــــ الاقتصاد الكلي، الاقتصاد الجزئي، الاقتصاديات المؤسسية والاقتصاد السياسي، اقتصاديات الأعمال، وعلم الاجتماع، أو العلوم السياسية".[1]

والانتقال بصفة عامة يعني إحداث تغيير جوهري في المجتمع، الاقتصاد المؤسسات والأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية.

"الانتقال من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق ليس فقط التغيير في القواعد الرسمية لكيفية عمل المجتمع أو الاقتصاد، ولكن أيضا من قواعد غير رسمية مثل الأعراف والقيم والاتفاقيات التي تتغير بمرور الوقت، فهي قيدا على فعالية القواعد الرسمية الجديدة للتفاعل بين الدولة والفرد، تتطلب عملية التحول إلى اقتصاد السوق وجود مرحلة انتقالية، والهدف الأساسي لهذه المرحلة في الاقتصاديات الموجهة يتمثل في تحسين النظام القائم والخروج منه بالتدريج، أي الانتقال من نظام اشتراكي موجه إلى نظام أكثر استعمالا لقوانين الاقتصاد الرأسمالي عبر الإصلاحات الاقتصادية الجذرية، فعملية المرور من اقتصاد مخطط (الاقتصاد الاشتراكي) إلى اقتصاد يعتمد على ميكانيزمات السوق يطلق على هذه العملية مرحلة الانتقال، أما الانتقال إلى اقتصاد السوق يمثل عملية اقتصادية اجتماعية تتعهد من خلالها دولة ما أن تتبنى اقتصاد السوق كنظام لها".[2]

التّحول الاقتصادي مصطلح اقتصادي يعني الانتقال من نظام الاقتصاد الاستعماري إلى النظام الاشتراكي اثر الاستقلال ثم النظام الرأسمالي في أواخر الثمانينات.[3]

---

[1]– ملوكة مختاري: **التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر "دراسة مقارنة"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09جانفي 2017، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، ص 2.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 3.

[3]–**التحول الاقتصادي**: اطلع على الموقع الإلكتروني:https://www.4algeria.com/forum/t/106898، يوم 2019/03/28،على الساعة 16:49 مساء.

4- اقتصاد السوق:

يرى مايكل واتس بأن اقتصاد السوق بطبيعته لا مركزي ومرن وعملي وقابل للتغيير والواقع الأساسي في نظام اقتصاد السوق هو أنه ليس في هذا النظام من سلطة مركزية تديره، ولعل من أبرز التعابير المجازية التي تستخدم في وصف اقتصاد السوق علميا ولكنه يرتكز أيضا إلى مبدأ أساسي هو مبدأ الحرية الفردية: حرية المستهلك في الاختيار بين منتجات وخدمات متنافسة؛ وحرية المنتج في أن يبدأ أو يوسع مشروعا ما ويشاطر آخرين ما يكتنف هذا المشروع من مخاطر أو ما يوفره من مغانم...[1]

أما الأديب ميرو فهو يرى أن هذا المصطلح هو الأكثر تداولا وشيوعا في الخطاب الموجه الآن لشعوب البلدان النامية وقواها السياسية والاجتماعية، وتعبير "اقتصاد السوق" بديلا وموازيا في نفس الوقت لتعابير مماثلة أو مشابهة... كان لها شيوع في فترات سابقة أكثر مما هي عليه الآن كتعابير "الاقتصاد الحر"، الاقتصاد الإمبريالي"، الاقتصاد الرأسمالي".

أما بالنسبة للجزائر فلم يذكر هذا المصطلح في دستور 1989 الذّي واكب التفتح الاقتصادي والسياسي، وإنما ذكر في برنامج رئيس الجمهورية الأسبق السيد: اليمين زروال أثناء حملته الانتخابية، حيث أشار إلى أن خيارنا لاقتصاد السوق يحرر المبادرات والقدرات الوطنية، ويتفتح على التبادل العالمي هو خيار لا رجعة فيه، وعليه ينبغي أن يتكفل مسعانا الخارجي بمهمة ترقية إدراك هذا الخيار وفهمه.

كما يمكن استلهام بُعد هذا المصطلح في نص المادة 37 من دستور الجزائر 1996 والتي تقول على أنّ حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون.[2]

ثانيا: طبيعة الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال:

ورثت الجزائر بعد الاستقلال بنية اقتصادية محطمة بكل المقاييس انعكست على طبيعة الأداء الاقتصادي بشكل عام وعملت على إضعافه، واستمرت هذه الحالة حتى 1964،حيث تم التأكيد في ميثاق الجزائر على اعتماد النظام الاقتصادي الاشتراكي، الذي

---

[1]- المكي دراجي: **التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر بين ثقل الواقع وطموح المستقبل**، مجلة البحوث والدراسات، عدد 1أفريل 2004، المركز الجامعي، الوادي، ص ص 02، 04.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص 02، 04.

يهدف إلى تحقيق التضامن العضوي بين فئات وطبقات المجتمع المختلفة بعيدا عن الصراع الطبقي الذي يعتبر الثورة سبيلا للتقدم، ولكن بإقرار مبدأ تدخل الدولة وتوسيع نطاق أنشطتها في المجالات الاقتصادية، وتربية أفراد المجتمع وتثقيفهم ليرتفع مستوى تفكيرهم بما يضمن القدرة على استغلال الإمكانيات المتاحة، والاستفادة من ثمار الحضارة الإنسانية باتّجاه تنظيم جديد؛ قوامه الوفرة في الإنتاج والعدالة في توزيع المنتج الاجتماعي. حيث تم اعتماد استراتيجية تنموية مستقلة تصب أهدافها فيما يلي:

- تحقيق التنمية رّهين بضرورة توحيد مختلف القطاعات الاقتصادية للبلاد: الفلاحة والصناعة والتجارة لأن ذلك يسمح بتضافر القطاعات ودفع بعضها ببعض وتكاملها بحيث يستفيد كل قطاع من عوائد باقي القطاعات.
- تحسين إمكانيات الإنتاج في كل المجالات لتلبية الحاجات المختلفة والمتزايد للمجتمع.
- البحث عن أسواق لتصريف المنتجات وكذا مصادر تمويل النشاط الاقتصادي من الداخل، بكيفية تسمح بتخفيف الارتباط بالخارج وبالتالي التخلص التدريجي من التبعية.

وتقوم هذه الاستراتيجية التنموية المستقلة والمتكاملة على الصناعات المكثفة الثقيلة أو ما يعرف "بالصناعات المصنعة" التي تتميز بالاعتماد على التقنية العالية والميزانية المرتفعة، وتهدف إلى تحقيق النهوض بالاستغلال الاقتصادي؛ الذي يقوم على جملة من المبادئ أهمها: استرجاع الثروات الوطنية، الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، توازن التبادلات الخارجية، التحكم في التكنولوجيا، ترقية وتوسيع السوق الوطنية.

بالإضافة إلى الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية وعلى رأسها تحسين المستوى المعيشي للسكان بكل ما يقتضيه ذلك من توفير مناصب للشغل، والقضاء على الأمية ورفع المستوى الصحي، وترقية أساليب الحياة والقضاء على الفقر...

وتميزت المرحلة الممتدة بين 1962 حتى الثمانينات بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المتمحورة حول الذات، بمعنى عدم وجود أية ضغوطات خارجية، سميت هذه المرحلة بمرحلة النهوض الموجهة نحو الداخل، تقوم على التخطيط المركزي للتنمية

جسدته مخططات تنموية عديدة، سمح التقييم المرحلي والمتقاطع لمحققاتها برصد الخصائص التالية[1]:

أ-الانتشار الواسع للدولة: تعتبر الدولة المسئول عن كل شيء؛ فهي المُّوجه والمخطط والمراقب في كل المجالات، والمنتج الوحيد والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية من خلال الاعتماد على التخطيط والتسيير المركزي، وكانت أداتها الأساسية في ذلك المؤسسة العمومية، "واعتبر النمو الاقتصادي كما لو كان إنشاء قاعدة مادية كثيفة، ترتب عن هذا التوجه تطور كبير في إرساء الهياكل القاعدية والبناء التحتي للاقتصاد، والذي يعتبر ثمرة هذه المرحلة.

وقد ترتب عن ذلك احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي وضعف مشاركة القطاع الخاص وضعف المنافسة الاقتصادية والإبداع.

ب- **الاستثمار في القطاع الصناعي:** حيث أعطيت الأولوية للصناعة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ضمن مشروع تصنيعي مخطط "يتضمن إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية جوهرية، في إطار ما سمي حينذاك بالصناعات المصنعة؛ أولت فيه الدولة عناية كبيرة للصناعات القاعدية والمواد الوسيطة والتجهيز قصد توفير الصناعات الأساسية ومناصب الشغل، إرساء قواعد متينة لاقتصادها قوي، وبالتالي "لعبت الدولة دورا هاما وجوهريا في إحداث التصنيع الذي كان له الدور الرئيسي في الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة، في حين أن الزراعة والسياحة فلم تحض بنفس القدر من الأهمية حيث لم يتعد إسهامها في الناتج الوطني نسبة 5 %.

ج-اقتصاد أحادي يعتمد على عائدات النفط: فتمويل النشاط الاقتصادي يعتمد على ما توفره عائدات النفط، وقد ساهم ارتفاع سعر المحروقات بقسط كبير في ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي الذي يعتبر دالة تابعة للمحروقات، وذلك على اعتبار المحروقات تشكل نسبة 98%من صادرات الجزائر حتى سنة 1980، وهذا يعد مؤشر سيء للاقتصاد الذي يصبح ظهور مؤشرات ايجابية للأداء الاقتصادي مثل ارتفاع معدل النمو الذي تراوح بين 6-

---

[1]- الويزة مصيبح: **ملامح التحول الاقتصادي في الجزائر وسؤال دور الأنتليجانسيا**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي،35(02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص2. غير موجود تاريخ الصدور، اطلع على الموقع الإلكتروني:https://www.asjp.cerist.dz/en/article/62888 .

7% في المتوسط السنوي، بالإضافة إلى مؤشرات إيجابية أخرى ترتبط بالبطالة التي انخفضت لتصل إلى 18%سنة 1980.

– **سوق داخلية كبيرة:** لم يستطع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها مما دفع إلى الاستيراد لتموينها خاصة بالمواد الاستهلاكية بسبب الركود الذي يميز الإنتاج الفلاحي الذي لم يتجاوز حدود 5% من الناتج الوطني، بالإضافة إلى التزايد المتسارع في عدد السكان وفي ظل هذه المعطيات زاد "ارتفاع المديونية الخارجية التي وصلت إلى 18 مليار دولار سنة 1979. ومع بداية الثمانينات تّم توجيه الاستثمار نحو استيراد التجهيزات التي تستخدم في القطاع الإنتاجي ومحاربة الندرة الخاصة في المواد الاستهلاكية؛ مما أدى إلى استنزاف نسبة كبيرة من الأموال، الأمر الذي أثر سّلبا على قطاع الصناعات المصنعة أو الثقيلة، وبالتالي تناقص وتيرة التشغيل خاصة بعد 1985، وهذا يدل على تزايد أهمية القطاعات الأخرى في ظل استمرار هيمنة قطاع المحروقات، حيث أضحى من الضروري عن بدائل جديدة للنفط لا تقل كفاءة وقدرة على بّث الحيوية في الشّريان الاقتصادي من خلال الشروع في تطبيق إصلاحات جديدة شملت القطاع العمومي بأكمله.[1]

اتبعت الجزائر النهج الاشتراكي لتحقيق تنميتها الاقتصادية، وقد حققت مستويات نمو مرتفعة في السّبعينات بمعدل يقارب 07 بالمائة، لكن في بداية النصف الثاني من الثمانينات، عرفت البلاد أزمة مالية خانقة، إذ شهدت مداخليها من العملة الصعبة سقوطا حرا قيمة وحجما، الأمر الذّي جعلها تفكر في تغيير نمط تسيير اقتصادها لذا بادرت الجزائر في سنة 1988 إلى القيام ببعض الإصلاحات لا سيما فيما يخص المؤسسة العمومية والقطاع البنكي، وألزمت بالعمل بمبادئ الرّبحية والتّجارية، فقد كانت المؤسسات العمومية ولأكثر من عقدين تعتمد على بنوك الدولة لتمويلها، كما كانت البنوك بدورها شّبابيك مفتوحة لتقديم السيولة إلى المؤسسات، أما البّنك المركزي الجزائري فكان يقوم بإعادة تمويل البنوك عن طريق إعادة الخصم دون تحديد سقف لذلك، غير أنّ هذه الإصلاحات لم تجد الوقت الكافي لتطبيقها، لتدخل الجزائر دوامة الديون الخارجية في بداية التّسعينات بعد أنّ أصبحت خدمة الديون تلتهم 3% مداخليها من العملة الصعبة، مما

[1]– المرجع نفسه، ص 3.

اضطرها إلى إمضاء اتفاقية إعادة جدولة الديون الخارجية مع صندوق النّقد الدولي وقامت بتطبيق برنامج تثبيت لإعادة التوازن إلى المجمعات الاقتصادية الكبرى (ميزان المدفوعات، الميزانية العمومية)، كما طبقت برنامج إصلاح هيكلي الذي امتد من 1995 إلى 1997 الذي نص على التحرير الكامل للاقتصاد عن طريق: تحرير الأسعار ورفع الدعم عنها، تحرير التجارة الخارجية، تخفيض قيمة العملة الوطنية، انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية)، أي باختصار تحضير الأرضية المناسبة لفتح الاقتصاد الوطني بإزالة كل الحواجز وكل أشكال التدخل من طرف الدولة وترك الاقتصاد لميكانيزمات السوق أي التحول إلى ما يسمى الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق، فهذا الانتقال أو التحول أحدث زعزعة قوية في المجتمع الجزائري لأنّ الأعوان الاقتصاديين والمؤسسات العمومية والخاصة لم تكن مهيأة لمثل هذه التغيرات(مثل عدم تدخل الدولة، انفتاح السوق للمتعاملين الأجانب).[1]

ثالثا: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات:

عرفت الجزائر ابتداء من سنة 1986أزمة اقتصادية خانقة، حيث كان لانخفاض سعر البترول سنة 1986 خسائر كبيرة قدرت بحوالي 40%من العملة الصعبة، فقد كانت عائدات البترول سنة 1985 تقدر بحوالي 12،7 دولار وانخفضت سنة 1986 إلى 7،65 مليار دولار هذه الوضعية أحدثت خللا وارتباكا كبيرين على الجهاز الاقتصادي، الذي عجز على اتخاذ المبادرات اللازمة، إذا أصبح هذا الجهاز يقتصر فقط على التّسيير اليومي للشؤون الجارية ويرجع هذا بدوره إلى طبيعة التسيير المركزي وارتباط المؤسسات الوطنية بالهيئات المركزية وأمام هذه الوضعية اضطررت الحكومة إلى زيادة الديون الخارجية وهو ما جعل السلطة مضطرة إلى تخصيص نسبة كبيرة من عائدات البترول إلى تسديد الديون وفوائدها التي ارتفعت قيمتها كثيرا في هذه السنوات، يضاف إلى ذلك أنّ القروض

---

[1]– مليكة صديقي: **دراسة في صعوبات التحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزء الأول، العدد الأول، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ص ص 03 ،05، الموقع الإلكتروني:https://www.asjp.cerist.dz/en/article/75189 .

التي تحصلت عليها الجزائر ذات أجل قصير، فقد انخفضت مدة متوسط تسديدها من تسع سنوات سنة 1986 إلى ثلاث سنوات سنة 1989.[1]

ومر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، وكون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا، قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها، وللقيام بذلك؛ اعتمدت الدولة الجزائرية على إيرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بالارتفاع باستثناء سنة 1989/1986 التي تميزت بانخفاض سعر البترول، اجتهدت السلطات الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أفرادها، وتحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم لتحقيق تلك الأهداف الأساسية اتبعت عدة سياسات منها:

- اعتمادا على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي، وجعل وسائل الإنتاج ملكية عامة.
- الاهتمام بالسوق الوطنية أول، والانضمام إلى السوق العالمي كهدف أخير.

فالجزائر شهدت مرحلتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية:

- مرحلة القرار المستقل التي تمتد من 1962 إلى 1993 والتي تميزت بارتفاع إيرادات المحروقات وخاصة البترول خلال 1973-1979- 1981.
- مرحلة القرار الغير المستقل ابتداء من سنة 1993 نظرا للوضعية العامة للدولة الجزائرية منها ثقل المديونية الخارجية، الأمر الذي دفعها إلى تبني إعادة الجدولة، وتبني الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها كل من الصندوق الدولي والبنك العالمي.[2]

---

[1]-غاني بودبوز: **إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها**؛ دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع،2005/2004، ص ص170 ،171،منشورة، اطلع على الموقع الإلكتروني:-biblio.univ-alger.dz/jspui/browse?type=author&value

[2]-بغداد كربالي: **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، قسم علوم التسيير، جامعة وهران، جانفي2005، ص ص 2، 3. تصفح الموقع الإلكتروني : www.webreview.dz/IMG/pdf/

رابعا: عوامل التحول الاقتصادي في الجزائر:

يمكن تصنيف العوامل إلى صنفين: عامل داخلي وآخر خارجي ندرجها كالآتي:

أ-العوامل الداخلية: وتتعلق بمجموع الشروط المحددة للخيارات الاقتصادية الجزائرية والتي تضمنتها المخططات التنموية وما ارتبط بها من إبعاد ودلالات اجتماعية وسياسية وثقافية وتنظيمية، انعكست على الأداء الاقتصادي بشكل عام وساهمت في إضعافه نذكر منها:

- الاختلالات الهيكلية الناجمة عن التذبذب في مؤشر النمو الاقتصادي الذي وصل إلى المستوى السالب، حيث سجل عام 1986-1987 نسبة -4،1%ووصل إلى -7،2 %عام 1987-1988، وقد نجم عن هذا الانهيار خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزانية المدفوعات، لم تستطع جهود التعديل والتقويم من تجاوزه في ظل غياب مصادر تمويل خارج المحروقات، ومن أجل تمويل ميزان المدفوعات اضطرت الجزائر إلى طلب قروض قصيرة المدى من المؤسسات المالية العالمية مع الالتزام بتسديد خدمات المديونية؛ لكن الأوضاع التي عرفتها الجزائر دفعت بها في اتجاه آخر ودخلت في فخ المديونية التي بلغت قيمتها سنة 1988 حوالي 23،229 مليون دولار، في حين تستحوذ خدماتها على 72،3% من عوائد السلع والخدمات، ودون أن يصاحب ذلك تحسن في المستوى المعيشي للسكان أو أي تحسين في الإنتاج، وهذا الوضع شكل فرصة كبيرة لعديد التفسيرات والحلول المقترحة لتجاوزه طبعت المشهد السياسي والإعلامي في السنوات الموالية بعد إقرار التعددية السياسية، وهكذا أصبحت الجزائر تحت رحمة الهيئات المالية العالمية بشروط قاسية.
- فشل الإصلاحات الاقتصادية خاصة ما انجر عن منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية بشّقيه الإداري والمالي كآلية تسمح بالمزيد من التكيف مع الأوضاع الجديدة وفي إطار الاحتكام للمنطق العلمي المستقل في التسيير، وربط الجانب الاقتصادي بالجانب الاجتماعي والسياسي، إلا أن الواقع الفعلي قد كشف عن ظهور مشكلات معقدة مثل ارتفاع معدل التضخم وزيادة معدلات تسريح العمال والبطالة خاصة في أوساط الخريجين من الجامعات والمدارس ومراكز التكوين

حيث انخفض عدد مناصب الشغل ليبلغ 60000 منصب عام 1988 بعدما كان يقدر بـــــ 122000 عام 1985، وانتشار الفقر وظهور برجوازيات طفيلية مجهولة الهوية بالإضافة إلى ملفات الفساد والتبذير.

- ضغوط الجبهة الاجتماعية من خلال الاحتجاجات والإضرابات للمطالبة بتحسين الأوضاع ورفع المستوى المعيشي وتحقيق العدالة والمساواة، آل إلى منزلق خطير أحداث خريف 1988المأسوية.
- استمرار تبعية الاقتصاد لريع المحروقات الشيء الذي تسبب في عجز اقتصادي بمجرد حدوث صدمة بترولية سنة 1986 مما دفع إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة للنشاط الاقتصادي.
- صراع التوازنات الداخلية على مستوى الحزب الحاكم حزب جبهة التحرير الوطني بين المؤيدين للإصلاحات الاقتصادية والمعارضين لها، والتي حسمت لصالح الممضي في الإصلاحات.[1]

ب-**العوامل الخارجية:** وتتمثل في الظروف التي ميزت المحيط الدولي، وما عرفه من أحداث مختلفة، تفاعلت معها الجزائر بشكل مباشر أو غير مباشر وأهمها: انهيار المعسكر الاشتراكي: فقد بدا النمط الاشتراكي في التراجع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل عقد التسعينات وتحول جمهورياته وبلدان أوروبا الشرقية من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق ليشكل ضربة قوية إلى القدرة على المساومة التي كانت تتمتع بها البلدان النامية في علاقاتها الدولية.

ولقد اشتدت المشكلات التي تواجه العالم النامي-ومنها الجزائر- حدة منذ أوائل التسعينات نتيجة الديناميكية السريعة للأحداث الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وزيادة الضغوط التي تواجه هذه الدول من قبل المنظمات الدولية والرامية إلى وجوب تقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات النامية من كافة أشكال القيود وبالتالي فتح أسواقها أمام المنافسة الخارجية.

[1]- الويزة مصيبح: **مرجع سابق**، ص ص 4-5.

-**التكتلات الدولية:** فقد شهد العالم الغربي تحولات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي كان من نتائجها تدعيم هيمنة البلدان المتقدمة على الاقتصاد العالمي، فتحقيق دول أوروبا الغربية لوحدتها الاقتصادية والسياسية (الاتحاد الأوروبي) واستكمال الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك لإجراءات الانضمام لاتفاقية التجارة الحرة، فضلا عن تكثيف الجهود اليابانية ودول شرق آسيا لتكوين تجمع اقتصادي موازي وقوي، لها تحولات أضعفت من قوة الدول النامية ومنها الجزائر وانعكست في صورة تقهقر معدلات النمو الاقتصادي وزيادة أعباء المديونية، وقد تميزت هذه الحقبة بالاتجاه نحو الأحادية القطبية أو ما يعرف بالعولمة.[1]

- **أهداف تنويع الاقتصاد الوطني:** إن حتمية تنويع الاقتصاد في البلدان النفطية (الجزائر) ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

-تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل، لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها مورد غير متجدد.

-الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.

-زيادة أثر السحب **L'effet d'entraînement** على مستوى القطاعاتالأخرى، ويعد دعم القطاعات غير النفطية ضرورة اقتصادية من أجل خلق اقتصاديات تنافسية ومن أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات.

إن التحدي الأول الواجب رفعه بالنسبة للجزائر يتمثل في ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات كثيفة العمالة والخدمات والتي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية على المستوى الدولي، فالنمو يجب أن يعتمد على القطاع الخاص الوطني والأجنبي في القطاعات خارج المحروقات. لقد لاحظ مدى مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات تحسنا ملموسا إذ كانت مساهمته في PIB سنة 1992 في حدود62% لتصبح في حدود 76% سنة 2000 ولكن نظرا لحجم قطاع المحروقات

[1]- المرجع نفسه، ص ص 4، 5.

العمومي، فإن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام الكلي تبقى أقل من 50% [1].

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية، كالبترول أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العادية خاصة في الدول الشريكة.
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في الاستيراد السلع الاستهلاكية وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.[2]

وتشمل الصناعة التحويلية مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية، ومن الصناعات التحويلية المهمة في دول المنطقة صناعة مواد البناء مثل الأسمنت والحديد والصلب والألمنيوم، والصناعات الهيدروكربونية التي تشمل صناعات التكرير والبتروكيماويات والغاز، وصناعة الأسمدة وصناعة السكر وصناعة الأثاث. تتميز القيمة المضافة للصناعة التحويلية في كل من تونس والمغرب بارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 والتي تتراوح ما بين 13 و، 17.1 % ومع ذلك فإن هذه

---

[1]- ناجي بن حسين: **التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد5/2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، ص 8.

[2]- جمال سويح، عطاء الله بن طيرش: **تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، مارس 2017، الجزائر، ص 13.

النسب لا تزال متدنية بالمقارنة مع الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأروبا حيث تبلغ حوالي 30%،20%و40%على التوالي، بينما في الجزائر وليبيا لم تبلغ نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية ،7% والسبب هو سيطرة الصناعات الاستخراجية على القطاع الصناعي.

الجدول رقم (1) يبين مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام (الوحدة%)

السنة/ الدولة	المغرب	تونس	الجزائر	ليبيا
2000	18.3	7.2	17.9	5.8
2001	18.3	7	18.3	6.1
2003	18.3	6.6	18.2	4.2
2004	17.8	4.9	**18.3**	3.4
2005	17.5	4.3	16.6	2.4
2006	16.9	4.1	15.8	2.2
2007	17.1	4	15	5
2008	17.9	3.8	13.8	5
2009	4.2	15.6	12.4	6.8
2010	5.1	14.9	14.1	4.1
2011	3.6	16.7	14.5	4.5

المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد، 2000– 2012 صندوق النقد العربي، نقلا عن:

عبد العزيز عبدوس: مرجع سابق، ص 7.

يتبين من خلال الجدول (1) استعراض تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية للجزائر ودول مقارنة أنه منذ منتصف التسعينات حدثت تطورات مهمة في هيكل الصناعات التحويلية في دول المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالوزن النسبي لهذه الصناعات.[1]

وتستمر المنتجات النفطية في الهيمنة على النشاط الاقتصادي الجزائري بقيمة مضافة تصل إلى42,59% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006 مقابل 33,96% سنة 2001)، وإن

[1]عبد العزيز عبدوس: **تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر(دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير)**، مجلة الباحث – عدد 2013، جامعة بشار، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص1.

وزن قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي يتناقص أكثر فأكثر بسبب الهيمنة المتزايدة للقطاع الاستخراجي، وأيضا لأن الصناعات التحويلية الجزائرية تمر بمرحلة صعبة تجلت في الانخفاض المنتظم لحصة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، الذي انتقل من4,2%سنة2001 إلى 3% سنة 2004 ليصل إلى أقل من2% سنة 2006.

وتعتبر مساهمة الصناعات التحويلية في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي الأضعف في الجزائر مقارنة بالبلدان العربية على الرغم من الاستثمارات الكبيرة التي أنجزتها الجزائر طيلة مراحل تنميتها الاقتصادية، ويوضح الشكل الموالي هذه الوضعية.[1]

الجدول رقم) (2)مساهمة الصناعات التحويلية والاستخراجية في الناتج الداخلي الخام للفترة(2000-2011)

البلد	2009		2010		2011	
	نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية	نسبة مساهمة الصناعات التحويلية	نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية	نسبة مساهمة الصناعات التحويلية	نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية	نسبة مساهمة الصناعات التحويلية
الجزائر	32,08	3,97	35,35	3,42	36,71	3,60

المصدر: وفقا لمعطيات التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي، ص ص، 42، 44، نقلا عن: بن لوكيل رمضان، سلمى بشاري، مرجع سابق، ص7.

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن النسبة المتوسطة لمساهمة الصناعات التحويلية الجزائرية في ناتجها الداخلي الخام، تقدر للفترة (2009-2011) بـــ3,66٪أما بالنسبة للصناعات الاستخراجية الجزائرية فمتوسط مساهمتها في ناتجها الداخلي الخام للفترة (2009-2011) فيقدر بـــ34,71٪ وهذا ما يدل على أن القطاع الصناعي الجزائري يعتمد

[1]- المرجع نفسه، ص 13.

على الصناعات الاستخراجية وبالتالي ما يجعل اقتصادها عرضة للأزمات[1].

خـــاتمة:

مما سبق يمكن الاستنتاج أن التحول الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد الجزائري من خلال تغيير طبيعة التسيير المركزي للدولة إلى سيطرة منطق السوق الحر هو ضرورة حتمية اقتصادية ليس على الجزائر فقط بل على كل الدول التي لم تنتهجه، ذلك لأن عولمة السوق جعلت منطق التنافس الحر في السوق هو الطابع على الغالب والمسيطر على مختلف المبادلات التجارية، وما كان على الجزائر إلا أن أعدت العدة للقيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية حتى مواكبة التغيرات في السوق العالمية، إلا أنها لاقت العديد من الصعوبات والأزمات الداخلية والخارجية في سبيل تجسيد الإصلاحات على مختلف الأصعدة، كما أن هذا التحول ما هو إلا نتيجة تفاعل العديد من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية، ونتيجة ظروف داخلية وخارجية، فهذا التحول لا يزال مستمرا إلى يومنا هذا .ومن هنا يمكن اقتراح بعض التوصيات لتفعيل هذا التحول بشكل إيجابي:

- العمل على القضاء على مختلف المظاهر البيروقراطية التي لازالت تمارس رغم انتهاج نمط الاقتصاد الحر وفتح المجال للمبادرات الفردية مع ضرورة تفعيل الرقابة القانونية.
- تفعيل القوانين التي تشجع الانتفاخ الاقتصادي وعدم احتكار الدولة للأنشطة الاقتصادية ذات الأثر الكبير.
- إعادة النظر في الإصلاحات التي تتبناها الجزائر حتى تكون مواكبة لمستجدات العولمة والتطور الاقتصادي.

[1]- رمضان بن لوكيل، سلمى بشاري: **الأهمية الاستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي دراسة مقارنة الجزائر- تونس**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ،العدد31،2015، ص 7.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

- إبراهيم مصطفى وآخرون: **المعجم الوسيط**، الجزء 1، مطبعة مصر، القاهرة، 1960.

ثانيا: المجلات:

1. بن لوكيل رمضان، بشاري سلمى: **الأهمية الإستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي دراسة مقارنة الجزائر– تونس**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ،العدد31،2015.
2. دراجي المكي: **التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر بين ثقل الواقع وطموح المستقبل**، مجلة البحوث والدراسات، عدد 1أفريل 2004، المركز الجامعي، الوادي.
3. زياد جهاد حمد: **العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي**، مجلة مداد الآداب، العدد الرابع عشر، الجامعة المستنصرية، كلية القانون والعلوم السياسية.
4. سويح جمال، بن طيرش عطاء الله: **تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، مارس 2017، الجزائر.
5. صديقي مليكة: **دراسة في صعوبات التحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
6. عبدوس عبد العزيز: **تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر(دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير**، مجلة الباحث عدد 2013 ،جامعة بشار، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
7. كربالي بغداد: **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جامعة وهران ،قسم علوم التسيير.
8. كريبش نبيل: **آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة**، العدد 31 –جوان 2009، المجلد أ، مجلة العلوم الإنسانية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.
9. مختاري ملوكة: **التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر "دراسة مقارنة"** ،المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09 جانفي 2017، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر.
10. مسعودي يونس: **التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد صفر، مارس 2014،قسم العلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان.

11. مصيبح الويزة: **ملامح التحول الاقتصادي في الجزائر وسؤال دور الأنتلجانسيا**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي،35(02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
12. ناجي بن حسين: **التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد2008/5، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1. بلعور مصطفى: التحول **الديمقراطي في النظم السياسية العربية؛ دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)**،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010/2009 ،منشورة.
2. بودبوز غاني: **إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها**؛ دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع،2005/2004، منشورة.
3. منصوري مختار: **التحولات الثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الجزائري 1990-2000**؛ دراسة أنثروبولوجية، أطروحة دكتوراه تخصص الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، منشورة.

رابعا: المواقع الإلكترونية:

1. https://www.4algeria.com/forum/t/106898
2. https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/

الإدارة العمومية الجزائرية؛
أهم المشكلات واستراتيجية الإصلاح

أ د الأزهر العقبي*

مقدمـــة:

عرفت الجزائر منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي جملة من التحولات المجتمعية التي مست مختلف مناحي الحياة كان آخرها ما شهدته الإدارة العمومية، حيث عرفت هذه الأخيرة سلسلة من الاصلاحات والتي طالت كل قطاعاتها (الجماعات المحلية العدالة، الجمارك، التعليم العالي، التربية، البريد...) بدرجات متفاوتة. وعلى وقع هذه الاصلاحات استحدثت هيئات وأجهزة ورسمت استراتيجيات طموحة واعتمدت مشاريع للإصلاح الإداري في البلاد منذ سنة 2008 وإلى يومنا هذا، ومن ذلك "مشروع الجزائر الالكترونية 2013 " وغيرها من المشاريع بهدف عصرنة المصالح العمومية وتوفير بنية تحتية قوية ومتماسكة وإطار قانوني ملائم، هيكل تنظيمي مرن، ما يلزم من الوسائل المادية والتكنولوجية الحديثة والضروري من العناصر البشرية المدربة والكُفؤة، بما يضمن سهولة وسرعة تقديم الخدمة العامة لكل طالبيها.

هذه الاصلاحات أملتها اعتبارات داخلية وأخرى خارجية، فعلى الصعيد الوطني تعاني الإدارة الجزائرية من أوضاع متدهورة ومن جملة اختلالات بعضها هيكلي تنظيمي، يتمثل في استمرار مركزية القرار الاداري وما يرافق ذلك من تعقيدات في الاجراءات ومن بطئ في المعاملات الإدارية، أما بعضها الآخر فيرتبط بالوسائل المستخدمة ومستوى التحكم فيها وغيرها من المسائل ذات الصلة، في حين تعود المشكلات الأخرى إلى ما تعاني منه الإدارة من تخلف في المنظومة التشريعية وعدم استقرار هذه الاخيرة, فضلا عن الصعوبات التي تواجه المواطن في تعامله مع هذا المرفق العام، حيث يشكو من تفشي الكثير من الممارسات السّلبية لعل أبرزها: البيروقراطية، المحسوبية، الجهوية والوساطة...الخ.

*أستاذ التعليم العالي. علم الاجتماع. رئيس اللجنة العلمية. جامعة محمد خيضر-بسكرة/الجزائر

كما تأتي هذه الاصلاحات في جهاز الإدارة العمومية استجابة لاستحقاقات دولية ترتبط بتوفير بيئة استثمارية ملائمة، وما تتطلبه تعاملات إدارتنا الوطنية مع الإدارات والمصالح الأجنبية المختلفة في الخارج.

هذه الإصلاحات التي شرع فيها منذ وقت قصير، وما تزال حلقاتها مستمرة، للأسف اصطدمت بالكثير من الصعوبات والعراقيل بعضها ذا طبيعة سياسية والبعض الآخر ذو خلفية قانونية، علمية تقنية واجتماعية – ثقافية على وجه الخصوص، وهي المعوقات التي عطلت الاستفادة من التقنيات الحديثة ومن سبل عصرنة الإدارة العمومية الجزائرية في آخر المطاف.

تعريف الإدارة الـــعامة:

«هي إدارة حكومية تعنى بتقديم خدمات عامة لصالح المجتمع وذلك من خلال منظمات حكومية هدفها إشباع حاجات المجتمع الذي تعيش فيه»[1].

حال الوزارات والإدارات التابعة لها والمديريات التنفيذية المنتشرة عبر الوطن قبل التربة والتعليم والصحة، الأشغال العمومية والجماعات المحلية وغيرها. هذه الإدارات سواء كانت مرافق عامة أو إدارات محلية، فهي تابعة لأجهزة حكومية تمنحها حق التمثيل في تقديم الخدمات لأفراد الشعب ومسؤولة على تنفيذ برامج الحكومة وترجمتها من أهداف ورغبات إلى واقع ملموس، من خلال القيام وضمان شتى الأعمال ذات المصلحة العامة والتي تلتزم بها الدولة تجاه مواطنيها.

هذه الإدارة المسماة عامة أو عمومية عندنا اليوم في الجزائر تعاني من عدة مشكلات وتحديات لعل أبرزها: مركزية التسيير الإداري، آفة البيروقراطية والفساد الإداري فضلا عن معضلات أخرى لا تقل حدة، من ذلك تضخم الجهاز الإداري، ضعف كفاءة العاملين فيه، عدم استقرار القوانين واللوائح، غياب الشفافية في سياسة التوظيف وفي تحديد المسار المهني للموظفين (الترقية)، انتشار الكثير من القيم والممارسات السّلبية بين الموظفين، المبالغة في الأنفاق الحكومي وتفشّي التبذير وغير ذلك من المشكلات.

---

[1]– نخبة من الأساتذة العرب–**معجم العلوم الاجتماعية**– الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص ص 23–24.

ونظرا لتعدد هذه المشكلات وتشعبها، وكذلك نظرا للحيز المتاح لي لتقديم هذا المقال، فإنني سأكتفي باستعراض الثلاث مشكلات الأولى وأترك البقية منها لعمل بحثي مستقبلي.

أولا/ أهم مشكلات الإدارة العامة في الجزائر:

1- مركزية التسيير الإداري:

فرغم تبني الدولة – بعد التحول الديمقراطي في البلاد مطلع التسعينات– لمبدأ اللامركزية في التسيير الإداري، إلا أن واقع الحال يكشف أن الجهاز الإداري المركزي هو المسيطر والسائد في كل الممارسات والمعاملات الإدارية، فهو يباشر كل الشؤون الوطنية والمحلية عن طريق ممثليه في العاصمة.

وأن تستأثر الإدارة المركزية في العاصمة بكل السلطات، جعل مجموع الوحدات والمرافق الإدارية، مرتبطة أشد الارتباط بهذه الإدارة وخاضعة لقراراتها وسلطاتها، وهذا الخضوع والسلطة يتجسد في سلم إداري يعلوه الوزير، الذي يمتلك سلطة التعيين، ويحتل فيه الموظف مرتبة المرؤوس.

هذا الوضع طالما ترتب عنه تجريد أعوان الإدارة في مختلف الأجهزة من سلطة القرار والتفرد به وجعل أعمال هؤلاء المرؤوسين دائما بحاجة للمصادقة عليـــها من طرف سلـــطة الوصايـــة وحتى إلغائها أو تعديلها أو استبدالها، دون أن يكون للمرؤوس كان واليا رئيس دائرة، رئيس بلدية أو دون ذلك حق الاعتراض، ذلك "أن العلاقة بين الإدارات المركزية ووحدات الإدارة اللامركزية (أي الإدارات المحلية) يطبعها طابع الرقابة الشديدة المبسوطة عليها وحتى الوصاية الكلية"[1]. الأمر الذي جعل تسيير تلك المصالح والشؤون الإدارية ليس مستقلا ولا حرا، بل محدود وتابع في نظام سياسي في أساسه قائم على المركزية السياسية.

وقد أنجر عن هذا الوضع حالة من الاحتقان في الوسط الإداري، بسبب تعقد الإجراءات وكثرة الملفات، وتركيز السلطة بيد شخص واحد أو مجموعة أشخاص، الأمر

---

[1]– محمد الصغير بعلي– **الإدارة المحلية الجزائرية**، ملحق قانون البلدية وقانون الولاية– دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2013، ص 28.

الذي نتج عنه انتشار ظاهرة البيروقراطية بالمفهوم السلبي بكل صورها وأبعادها، كما سبق الإشارة إلى ذلك. هذا الوضع قاد إلى تعطيل الجهاز الإداري وعرقلة سيره، ما دامت السلطات المحلية (الولاية، الدائرة، البلدية) في غالب القضايا والمسائل لها فقط سلطة فحص وتقدير أو الرئيس الإداري (الجهاز المركزي) دون تنفيذها. وأكثر من ذلك قاد هذا الأمر إلى شلل في الجهاز الإداري المحلي واتصافه بالجمود وتعدد إجراءاته وتعقدها، وفضلا عن ذلك، أفرز هذا الواقع، ظواهر أخرى على مستوى الإدارة العمومية المحلية من ذلك:

- التهرب من المسؤولية (غياب الشعور بالمسؤولية والالتزام لدى أغلب المسؤولين).
- صعوبة الالتزام بالإجراءات المسطرة.
- صعوبة الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية المحلية.
- نقص المعلومات عند صانع القرار المحلي.

2- الفساد الإداري:

للفساد الإداري تعريفات عدة لعل أبرزها ما صدر عن منظمة الأمم المتحدة، فقد عرفته هذه الأخيرة سنة 2003 بأنه: «القيام بأعمال تمثل أداءا غير سليم للواجب، أو إساءة استغلال موقع عمل أو سلطة بما في ذلك أفعال الإغفال توقعا لمزية أو سعيا للحصول على مزية يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر أو إثر قبول مزية ممنوحة بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر»[1].

"تبعا لهذا التعريف، فإن مظاهر الفساد الإداري هي متنوعة، تبدأ من الصورة البسيطة وصولا إلى المظاهر أكثر خطورة، ومن ذلك "الأداء غير السليم للواجب" أو ما يسمى" بالانحرافات التنظيمية" ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهمات وظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل، ومن أهمها:

عدم احترام العمل:

---

[1]- سعيد بن محمد القحطاني- **إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة في العربية السعودية**- رسالة ماجستير جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص 60.

ومن صور ذلك التأخر في الحضور صباحا، الخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي، النظر إلى الزمن المتبقي من العمل بدون النظر إلى مقدار إنتاجيته، قراءة الجرائد، استقبال الزوار والتنقل من مكتب إلى آخر.

امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه:

ومن صور ذلك: رفض الموظف أداء العمل المكلف به، عدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح والتأخير في أداء العمل.

التراخي:

ومن صور ذلك: الكسل، الرغبة في الحصول على أكبر أجر مقابل أقل جهد وتنفيذ الحد الأدنى من العمل.

عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء:

ومن صور ذلك: العدوانية نحو الرئيس، عدم إطاعة أوامر الرئيس، والبحث عن المنافذ والأعذار لعدم تنفيذ أوامر الرئيس[1].

هذه الظاهرة للأسف، نجدها متفشية داخل الإدارة العمومية الجزائرية حالها حال معظم الإدارات في البلاد العربية المتخلفة عموما، وتظهر أكثر في المستويات الإدارية الدنيا، والتي تتعامل بشكل مباشر مع المواطنين، ويظهر ذلك في فقدان الملفات، التماطل في تقديم الخدمة وفي الأخطاء المرتكبة في ملأ الأوراق الإدارية والسجلات وغير ذلك[2].

هذه الصور من انتشار الإهمال والتكاسل وهدر الوقت والفوضى في الإدارات بين صفوف عدد كبير من الموظفين، كشفت عنها بشكل دقيق دراسة قام بها الباحث "هنري دوروش" "Henri Deroche" حول الإدارة الجزائرية حيث جاء فيها، أنه من بين

---

[1]– نجم عبود نجم– **أخلاقيات الإدارة في عالم متغير**– منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة مصر، 2006، ص ص 218– 220.

[2]– عمار بوحوش– **تطور النظريات والأنظمة السياسية**– الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1998 ص 170.

مشكلات الإدارة العامة الجزائرية والتي لها علاقة بظاهرة التسيب أو الانحرافات التنظيمية عموما هناك التالي[1]:

المشكلة الأولى: تتمثل في التنظيم السيء والذي يترجم بالطوابير الممتدة والانتظار الطويل من أجل استخراج أي وثيقة إدارية، والعمل الذي ينجز في خمس دقائق، ينجز في أسبوعين فكثيرا ما تجد المواطن تائها في أروقة الإدارة.

المشكلة الثانية: حضور موظفي الدولة متأخرين بنصف ساعة إلى ساعة بعد الوقت المحدد للعمل وذلك سواء بالنسبة لموظفي الإدارة وحتى العمال التقنيون، فالملاحظ أنه لا وجود للرقابة على أوقات الدخول والخروج.

المشكلة الثالثة: هناك حياة اجتماعية حقيقية في المكاتب بالإدارة الجزائرية، حيث لا يتوانى الموظف من اختلاس وقت العمل لتجاذب أطراف الحديث مع زملائه وعادة يبدأ الحديث بالتعليق على حالة الطقس يتبعه تبادل للأفكار إلى قراءة الصحف (الإخبارية أو الرياضية) التي قرأها كل واحد منهم أثناء ركوبه في المواصلات العمومية أو في زاوية ما بالمكتب، ثم يعرجون إلى التعليق على الأعمال المكتبية وغيرها ويستمر الحديث إلى أن يصل إلى عرض أمور الحياة الشخصية للموظفين، وهم بهذا لا يتركون للمواطن الفرصة لطرح انشغالاته.

المشكلة الرابعة: الزيارات المتكررة بين المكاتب، والنساء هن الأكثر خبرة بهذا السلوك، إذ تجد إحداهن تحمل ملفا تحت ذراعها كما تحمل حقيبتها اليدوية وتقوم بزيارة زميلاتها في المكاتب الأخرى، وهنا يبدأ حوار الصالونات إلى أن يدخل مواطن لطلب خدمة، فتقوم الموظفة بخفض صوتها والحد من حركاتها وإماءاتها حفاظا على هيبتها كموظفة عامة.

المشكلة الخامسة: وإذا أراد أحد المواطنين تقديم شكوى للمسؤول الأعلى حول مشكلة ما فإنه يصطدم بالحاجب (والذي يعتبر نفسه المدير الثاني) والذي يصرف أي واحد يتجرأ ويتجاوز الشبابيك، إذ يجب عليه تقديم طلب كتابي، يمكن أن يقبل كما يمكن أن يرفض ولكن الأكيد أن الرد سوف يستغرق وقتا طويلا.

---

[1]– شفيقة سرار– **نظريات التنظيم وواقع الإدارة العامة الجزائرية**– رسالة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة2، الموسم الجامعي: 2016/2015، ص ص 183–184.

إن تفشي مثل هذه الظواهر السلبية، وتغلغلها في مفاصل الإدارة الجزائرية، لعل مرده إلى جملة من العوامل من أبرزها نذكر:

– انحسار المد القيمي الأخلاقي وتحلل الموظفين من القيم المهنية والأخلاق الوظيفية التي توجه سلوكياتهم، وتحكم قراراتهم وترشد تصرفاتهم الرسمية وغير الرسمية.

– غياب المحاسبة أو سياسة اللاعقاب المنتهجة تجاه هؤلاء الأعوان والمسؤولين من قبل رؤسائهم والجهات الوصية عليهم وحتى عدم خوف هؤلاء الموظفين من المحاسبة أو العقاب، كيف لا وهؤلاء في غالبيتهم وصلوا إلى مناصبهم ليس بفعل كفاءتهم ومؤهلاتهم ولكن بفضل ولائهم وتزلفهم لرؤسائهم، لذلك فهم "يكتفون بالتبعية التامة لهؤلاء الرؤساء محاولين التقرب منهم والتودد إليهم للحصول على دعمهم حتى يتغاضوا على أخطائهم وعيوبهم، منتظرين أن يأتي دورهم للوصول إلى المناصب العليا"[1]، مثلما فعل رؤسائهم.

ومن مظاهر الفساد الأخرى والتي تصدر عن الموظف أثناء مزاولته لعمله هناك "التعسف في استعمال السلطة"، حيث «يسعى معظم القادة الإداريين عند الوصول إلى المناصب العليا إلى تحقيق المصالح الشخصية والأهداف الذاتية لا غير وكذا بسط النفوذ والسلطة مما يجعل حتى أتباعهم (مرؤوسيهم) يتصرفون مثلهم، الأمر الذي يجعل الظاهرة منتشرة وسط المسيرين والأعوان العموميين على حد سواء...»[2].

ويظهر ذلك من خلال عمليات تقريب الأقارب والأحباب ومنحهم الأولوية على غيرهم في عمليات التعيين وشغل الوظائف العامة والترقية، ومنح مختلف التراخيص الإدارية أو منح السكنات والأراضي الفلاحية وغيرها من الخدمات والامتيازات والمكتسبات غير المشروعة، على حساب الفئات الأخرى من المجتمع والمصلحة العامة عموما.

هذا التمييز بين المواطنين الذين يتجهون إلى الإدارات العمومية طلبا لخدماتها، من جانب أعوان الإدارة يخضع لمنطق " الأقربون أولى بالمعروف" ويكرس قمة

---

[1]– عمار يوحوش– مرجع سابق– ص 169.

[2]– نفس المرجع، ص 169.

المحسوبية والمحاباة في ممارسات هؤلاء تجاه من يفترض أنهم في خدمتهم ووجدوا من أجلهم.

هذه الممارسات والتي تتنافى وقيم ومبادئ المرفق العام، نجدها تضرب وتخرق في الصميم "مبدأ المساواة" بين المواطنين أمام الإدارة، فالمؤسسات الحكومية تستهدف ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، وهو من أهم المبادئ التي تحكم سير المرافق العمومية، حيث كل المواطنين سواسية أمام القانون، كما أن هذا المبدأ يعد من أهم الحقوق المكرسة للأفراد في الدستور الوطني وفي المواثيق الدولية المختلفة.

إن تعسف المسؤولين سواء المنتخبين أو المعينين في استعمال السلطة التي خولها إياهم القانون لخدمة المصلحة العامة، غالبا ما يترتب عنه عديد النتائج السلبية على الإدارة العامة والمجتمع ككل، من ذلك شيوع ظاهرة الوساطة أو الواسطة أو "المعريفة" كما تعرف عندنا في الجزائر، حيث يعيش المواطن في المجتمع الجزائري في رحلة بحث دائم ودّؤوب على معريفة ما كلما أراد تفادي التعقيدات البيروقراطية وقضاء حاجة أو الحصول على خدمة لدى إدارة ما، خدمة هي في الأصل من حقه ولكن حرم منها بسبب ممارسات بعض أعوان الإدارة الفاسدين.

هذا وتعرف الواسطة أو المعريفة بأنها: «الشفاعة لدى مسؤول أو ولي أمر لرفع مظلمة أو التوصل إلى حق أو جلب منفعة تضر بالآخرين، وتعد الوساطة صورة من صور الفساد الإداري إذا كانت تهدف إلى عمل غير مشروع»[1].

هذه الظاهرة الاجتماعية السلبية، اليوم أصبحت تشكل عاملا أساسيا في كل المجتمعات العربية وذلك عندما يتعلق الأمر بالمعاملات الإدارية، حيث يقوم استعمال الواسطة، على استغلال العلاقات الشخصية، غير الرسمية لإنجاز المعاملات الإدارية على مستوى الإدارات العمومية بالاستناد على الانتماء القرابى (العائلي، العشائري) والطائفي الحزبي، الزمالة وغيرها من الاعتبارات الذاتية لتحقيق مصالح مختلفة، "حيث يستغل المواطنون علاقاتهم الأسرية التي تربطهم بمن بيده القرار الإداري للحصول على هذا

[1]– نجم عبود نجم–مرجع سابق– ص ص 218–219.

الامتيازات بصورة غير مشروعة ولتفضيلهم على غيرهم"[1]، وهذا في حد ذاته يعد مظهرا من مظاهر الفساد الإداري، حيث ذهبت منظمة الشفافية الدولية إلى أن هذا الأخير هو:" كل عمل يتضمن سوء استخدام الموظف للمنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه أو جماعته بما يضر بمصلحة العامة"[2].

أما المظهر الثالث لظاهرة الفساد الإداري – حسب تعريف الأمم المتحدة السّالف الذكر– فيتمثل في الرشوة أو (المزية مقابل خدمة)، وهذه الأخيرة تعد من أسوأ صور وأنماط الفساد الإداري وأكثرها شيوعا، وتأتي من إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة والإثراء غير المشروع وتحصل عندما يقبل الموظف مزية إما لتسهيل خدمة أو لإنجاز بعض المعاملات غير الرسمية، وتنتهي بوضع يده على الأموال العمومية[3].

كما يأتي التربح والانتفاع وطلب مزية غير مستحقة من خلال الابتزاز وهذه الصورة من صور الفساد الإداري تعد أكثر خطورة، ذلك لأن " الشخص الذي يمارس عمله يلتمس منافع شخصية من خلال وظيفته والتي تتمثل في التعويض المادي والهدايا وأشياء أخرى، بغية إتمام عمل يقع ضمن وظيفته الأساسية أو يقوم بعرقلة هذه الأعمال حتى يأخذ من المتعاملين بعض المنافع"[4].

وترجع أسباب نمو هذه الظاهرة في الجزائر عموما إلى ضعف مرتبات الموظفين خاصة الموظفين البسطاء منهم، حيث يلجؤون إلى استعمال نفوذهم الوظيفي وذلك بتعقيد الإجراءات في وجه المواطنين الذين يضطرون في النهاية إلى تسيير أمورهم وتسهيل تلك الإجراءات بدفع الرشوة والتي غالبا ما تكون نقدية[5].

---

[1]– حمدي عبد العظيم–**عولمة الفساد وفساد العولمة**– الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 61.

[2]– بلال خلف السكارنة–**أخلاقيات العمل**– دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص 282.

[3]– عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 170.

[4]– سامي الطوخي –**الإدارة بالشفافية**– دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 164.

[5]– لعرابي كريمة–**دور القيادة في التغيير التنظيمي**– مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2009 ص ص 80–81.

أما بالنسبة لموقف المشرع الجزائري من الظاهرة، فقد جاء في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته*، رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 أن الفساد: «هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع منه من ذات القانون، وبالرجوع إلى الباب الرابع من نفس القانون أعلاه، فإنه يمكن تصنيف جرائم الفساد إلى أربعة أنواع هي: إختلاس الممتلكات والإضرار بها، الرشوة وما في حكمها، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية التستّر على جرائم الفساد»[1].

بالرجوع إلى القانون السابق الخاص بالفساد، نجد أن المشرع الجزائري قد انتهج نفس منهج اتفاقية الأمم المتحدة، إذ تحاشى تعريف الفساد تعريفا فلسفيا أو وصفيا واكتفى بتعريفه من خلال الإشارة إلى صوره ومظاهره، وعند هذه النقطة يعاب على المشرع الجزائري أنه أشار إلى بعض مظاهر وصور الفساد فقط، دون باقي الصور والتي نجدها تخرج عن مجال التجريم ومن ثم تبقى مباحة، رغم خطورتها حال: الوساطة (الواسطة) المحسوبية (المحاباة) والمكافآت اللاحقة.

3- البيروقراطية:

تعاني الإدارة العمومية في الجزائر على غرار العديد من الإدارات في البلاد العربية في علاقتها مع المواطن من عدة مشكلات من ذلك انتشار ظاهرة البيروقراطية على جميع المستويات، إلى درجة أنه لا يخلو تقرير من تقارير الهيئات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي...الخ) إلا ووردت فيه بوصفها أحد معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، بما يوحي أن الكلمة ذات مضامين سلبية، على أن هذا المعنى السيئ للبيروقراطية يتميز عن معناها التقني المعبر عن حقيقة هذا المفهوم، وفي هذا السياق، لعل تحديد (ماكس فيبر M.Weber) لهذا المصطلح في سياق سلطة القانون يعتبر أفضل ما تمخضت عنه جهود المفكرين والعلماء في هذا الخصوص. فالبيروقراطية

---

* إن مصطلح الفساد جديد في التشريع الجزائري، إذ لم يستعمل قبل 2006، كما أنه لم يجرم في قانون العقوبات، غير أنه بعد تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 19 أفريل 2004 أصبح لزاما عليها تكييف تشريعاتها الداخلية بما يتلاءم وهذه الاتفاقية.

[1]- محسن بوصقيعة-**الوجيز في القانون الجزائري الخاص**- ج2، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 05.

كما يراها "فيبر" تؤسس العلاقة بين الرسمين ودوائرهم الحكومية وهي تنطوي على الحقوق والواجبات المكتوبة والمنظمة لهذه العلاقة[1].

أما في الموسوعات فقد ورد أنه عندما نتحدث عن البيروقراطية، فإننا نتصور سلكا من الموظفين الذين يتمتعون بسلطة كبيرة، وله تقاليد تميزه عن غيره من الأسلاك وله ذهنية خاصة[2].

أما عندنا فقد تحول هذا المصطلح مع مرور الزمن إلى كلمة مرادفة للقواعد الروتينية الجامدة والبطء في إنجاز المعاملات الرسمية وفي انحصار السلطة في أيدي عدد قليل من الموظفين، وفي التعقيد والتعثر في العمل، وفي التشبث باللوائح والتعليمات الشكلية والتي عفى عنها الزمن وغير ذلك، وتبقى السمة الأبرز لهذه الظاهرة هي البطء في انجاز المعاملات الرسمية وفي الإجراءات الطويلة والمعقدة.

البطء الإداري: (التعثر في العمل والمعاملات):

إن من أبرز ما تتسم به إدارتنا العمومية هو البطء في اتخاذ القرارات وتنفيذها وهذا راجع لتعدد مستوى التنظيمات الإدارية المرتبطة بالجهاز المركزي، الأمر الذي يؤدي في معظم الأحيان إلى شلل الجهاز الإداري واتصافه بالجمود وتعدد الإجراءات الشديدة، حيث يميل القادة الإداريون إلى المركزية وعدم تفويض السلطة والمسؤولية لمن هم دونهم، للسيطرة على زمام الأمور بأنفسهم[3].

فالمعاملة الإدارية أو أية خدمة كانت تحتاج إلى عرضها على أكثر من موظف وذلك للاطلاع والتوقيع عليها ومن ثم إحالتها إلى موظف آخر وهكذا، عموما هناك كثرة عدد الموظفين المتدخلين لإنجاز خدمة أو معاملة ما، الأمر الذي أضفى على المعاملات الرسمية طابع "الروتين الإداري" والذي يعرف في أي مؤسسة أو دائرة بأنه "تلك الحالة العملية الإجرائية التي تنفذ من خلال أهداف وواجبات ومسؤوليات العمل بصورة بطيئة بسبب اعتمادها على أساليب وأنماط تفتقر إلى روح التجديد وعدم الإحساس بأهمية

---

[1]– قيس النوري – **السلوك الإداري وخلفياته الاجتماعية**– دار الكندي للنشر والتوزيع، أربد، الأردن 1999 ص 162.

[2]– عبد الحميد ڤرفي–**الإدارة الجزائرية**– ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 86.

[3]– عمار بوحوش–مرجع سابق– ص ص 167–168.

الوقت، مع التقيد الحرفي بنظم تعيق العمل وتؤخره وتربكه وتطيل من أمد الانتظار بين يدي مسلسل التوقيعات والإجراءات التي يمكن اختصارها بالوسائل التقنية، حرصا على السرعة والجودة والالتزام[1]".

فمن الانحرافات الحاصلة في الإدارة الجزائرية تعقد الإجراءات الإدارية ويظهر ذلك في كثرة التصديقات المطلوبة على بعض الوثائق دون فائدة، وكذا عدد الشكليات التي يجب أن تتوفر في المعاملة الرسمية، والممرات التي يجب أن تجتازها قبل أن تصل إلى نهايتها[2].ذلك أن العمل الإداري التقليدي عندنا جعل المعاملة الإدارية تحتاج في معظم الأحيان إلى موافقة أكثر من شخص أو مصلحة إدارية حتى تأخذ صفتها النهائية.

وهذا ما يلاحظ من خلال المراجعات الميدانية والتجربة المريرة في دوائر الدولة حيث يواجه المرء الروتين الجاف، الذي يتم تطبيقه عند تقديم الطلبات وارتباط عمل هذه الدائرة مع دوائر أخرى، وكل دائرة تطلب منك حزمة من الأوراق والشهادات كان بالإمكان اختصارها وتقليلها...وكل هذا يتطلب وقتا طويلا وجهدا مضاعفا.

حيث يقضي المواطنون جزءا كبيرا من أوقاتهم في الركض وراء استخراج الأوراق الإدارية وتشكيل الملفات الثقيلة في عملية أضحت هاجسا مرعبا لأصحابها، الذين ينتهي بهم الأمر في أغلب الأحيان إما بالإصابة بالسكري وارتفاع الضغط أو بأزمات قلبية نتيجة تنقلهم من مصلحة إلى مصلحة أخرى في رحلة استخراج أوراق لا تنتهي[3].

فالمواطن الجزائري مطالب على مر الأيام والسنوات بتقديم شهادات الميلاد والزواج والوفاة والشهادات العائلية وغيرها من الشهادات، والتي أصبحت البلديات مصنعا لها، مثلما أنها أصبحت أكبر مادة تنتجيها البلدية، تستهلك الورق والوقت والكفاءات.

ثم إن لكل من هذه الشهادات مدة صلاحية معينة، جعلت المواطن في دوامة تكوين الملفات في كل فرصة لأدنى سبب، وبهذه الإجراءات المعقدة يتم تعطيل وإعاقة سير العمليات التنموية والخدمة العمومية التي من المنتظر أن تقدمها الإدارة للمواطن

---

[1]– جريدة الخبر اليومي، العدد: 9011، بتاريخ 08 أكتوبر 2018، ص 17.

[2]– عمار بوحوش–مرجع سابق– ص 170.

[3]– جريدة الخبر اليومي، العدد: 9011، مرجع سابق، ص 17.

فتتسبب هذه الأخيرة في إهدار الوقت والجهود والوسائل، وكل هذا له بطبيعة الحال تكلفته المالية والاجتماعية والسياسية التي يدفعها المواطن والدولة على حد سواء[1].

ثانيا/ استراتيجية الجزائر للإصلاح الإداري:

أمام تدهور جهاز الإدارة واستمرار تفشي ما يعانيه من اختلالات وأزمات- سبق ذكر البعض منها- والتي كانت تعصف بالمنظومة الإدارية للدولة برمتها، أمام هذا الوضع وبهدف إصلاح هذه المنظومة المريضة وعصرنة وتحسين المصالح العمومية التابعة لها وكذا في الوقت ذاته مواكبة التطور والتغيير الحاصل في المجتمع في جميع مناحي الحياة وعلى رأسها قطاعات التعليم، التكوين، الصحة، الاقتصاد، الإعلام والاتصال وغير ذلك أقرت الدولة حزمة من الإصلاحات الإدارية، ويقصد بذلك: «تلك الجهود المنظمة وبشكل مقصود لأحداث تغيرات جوهرية في بنية البيروقراطية العامة وإجراءاتها وفي اتجاهات وسلوك الإداريين بها من أجل زيادة الفاعلية التنظيمية وتحقيق أهداف التنمية الوطنية. إنّها عملية منظمة لتعديل العلاقة بين البيروقراطية والعناصر الأخرى في المجتمع»[2].

وقد شملت هذه الإصلاحات الإدارية إقامة العديد من المشاريع الإصلاحية وكذا إنشاء هيئات متخصصة في الإصلاح الإداري على مستوى الإدارات العمومية، ومن هذه المشاريع هناك[3]:

1- البرنامج الخماسي: 2010-2014:

والذي تمحور أساسا حول:

- استكمال الإصلاحات المؤسساتية مع مراجعة قانوني البلدية والولاية.
- تحسين وعصرنة المصالح العمومية.
- تحسين وتأهيل الموارد البشرية.

---

[1]- عبد الحميد قرفي- مرجع سابق- ص 85.

[2]- سعيد مقدم -**ملاحظات حول منظومتنا الإدارية ومشروع القانون الأساسي للوظيف العمومي لعام 1999**- مجلة الإدارة، المجلد 12، العدد 2002، الجزائر، ص 29.

[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

- تنفيذ الإجراءات المتعلقة بتحديث وتأمين وثائق السفر (الهوية الإلكترونية والبيومترية).
- عمليات إصلاح وتحديث على مستوى إدارة الجمارك، التكوين والصحة.

2- مشروع الجزائر الإلكترونية "2013":

والذي يتضمن التحول واستخدام التكنولوجيا في الإدارة، وهو ما سأشرحه بشكل مفصل في العناصر اللاحقة.

- مشروع الجزائر الإلكترونية 2013:

ويتمحور مشروع الجزائر الإلكترونية "2013" حول فكرة أساسية مفادها: الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات والتحضير اللازم للعنصر البشري، وربط المواطن والإدارات العمومية بنسق إلكتروني موحد يتيح إجراء مختلف المعاملات بين هذه الأطراف جميعها بالسهولة والسرعة اللازمة، مما يوفر الجهد والوقت والتكاليف ويحقق مزايا في غاية الأهمية ترفع من مستوى أداء وظائف الإدارة العامة ضمن الاستخدامات المتميزة للإدارة الرقمية[1].

وتهدف الحكومة من خلال استخدام التكنولوجيا في الإدارة العمومية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

- عصرنة الإدارة وتطويرها.
- تعزيز فعالية نشاط الإدارات المحلية والمركزية.
- إدراج التجارة الإلكترونية لتعزيز شفافية الصفقات التجارية والمساهمة في تقليص السوق الموازية.
- منح الخدمات أكثر سرعة وأكثر دقة وأكثر فاعلية.
- تسهيل وتسريع الاستغلال الأمثل لقواعد المعلومات.
- تمكين المواطن من القيام بعدة خدمات على شبكة الأنترنت كالتسجيل في مسابقة أو جامعة، الاطلاع على حالة، تقديم ملف، التعبير عن شكوى...الخ.

---

[1]- عشور عبد الكريم- **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة لأمريكية والجزائر**- مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، قسنطينة 2010، ص 131.

– إمكانية الاطلاع والمشاركة في الصفقات العمومية[1].

وكعينة على مشاريع تحديث المرفق العام، أذكر نماذج من قطاعات مسها مشروع الجزائر الإلكترونية:

أ–في قطاع التعليم العالي:

في إطار عصرنة ورقمنة الولوج إلى المرفق العام، شرع انطلاقا من العام 2016 على مستوى الجامعة في استخدام النظام الرقمي Progres (النظام الإعلامي المدمج)، حيث تم الاستعانة به في التسجيلات لحاملي شهادة البكالوريا وفيما بعد توسيع استخدامه للاستفادة من الخدمات الجامعية (المنحة، الإيواء، النقل)، كما شرع في استعماله خلال السنة الجامعة الجارية (2019/2018) للترشح في التكوين في الماستر والدكتوراه، كما وظف هذا النظام الإعلامي من جانب الأساتذة لوضع نقاط الطلبة تحقيقا للإنصاف والشفافية، هذا وتصدر الإشارة إلى أن هذا النظام الإعلامي يتضمن عدة وحدات لتسيير الشؤون البيداغوجية والبحثية والمالية لقطاع التعليم العالي[2].

ب– في قطاع بريد الجزائر:

إلى جانب الجامعة تعد بريد الجزائر إلى جانب مؤسسات عمومية مهمة من الأقطاب الكبرى في تقديم الخدمات العامة في البلاد، إذا تقوم بجملة خدمات تتمثل في:

خدمات الحساب البريدي الجاري، تقديم خدمة الإطلاع على الحساب، الدفع السحب، صناديق التوفير، الطرود البريدية، الحوالات البريدية، الرسائل...الخ.

فموازاة مع محاولة عصرنة هذا القطاع، تم إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير هذه الخدمات المقدمة للمواطنين بشكل يعزز من الثقة ويكرس أفضل النتائج والانجازات، وقد ترجم ذلك في النماذج التالية:

الشباك الالكتروني:

---

[1]– جريدة النهار الجديد: **تطوير الإدارة الإلكترونية محور أساسي لاستراتيجية الجزائر الالكترونية** 2013 http://w w w. ennahar online.com/ar/specialpages/rightech/42197.txt، 2015/04/04 .21:30

[2]–جريدة الخبر اليومي، العدد: 9019 ، بتاريخ 16 أكتوبر 2018، ص 04.

ويقوم بتوفير خدمات للزبائن والمتعاملين، وتتمثل في كل الأجهزة الالكترونية التي تسمح بعملية سحب الأوراق النقدية آليا.

بطاقة السحب الإلكترونية:

وهذه البطاقة تضمن مختلف الخدمات من: سحب، الإطلاع على الرصيد، طلب نماذج من الصكوك البريدية، الحصول على كشف العمليات الحسابية، وهذا إما بواسطة الموزعات الآلية، بطاقة السحب أو عبر شبكة الأنترنت[1]، ودائما مع تنويع الخدمات المقدمة، أضيفت مؤخرا خدمة دفع مستحقات فواتير الماء، الكهرباء والغاز عبر هذه الوسائط والنوافذ.

ج- في قطاع القضاء:

على مستوى المحاكم، وبالنسبة لاستخراج وثيقة الجنسية، فبعدما كان الأمر يتطلب ملفا كاملا لاستخراج هذه الوثيقة، قامت وزارة العدل (تحديدا في جويلية 2017) بإجراء جديد يقضي بسحب الجنسية إلكترونيا باستعمال شهادة ميلاد المعني فقط، وهذا لمن سبق له أن استخراج الوثيقة في فترة زمنية لا تزيد عن السنة[2].

د- في قطاع الجماعات المحلية:

في سعيها لمواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة في جميع مناحي الحياة، وعملا على التصدي لمختلف المظاهر السلبية التي أضحت تشهدها مختلف المصالح الإدارية المحلية وحتى المركزية، أقرت سلطات البلاد سلسلة إصلاحات هدفها تحسين الخدمة العمومية، ومن ذلك " الشباك الإلكتروني الموحد" على مستوى بلديات الوطن.

حيث أطلق تشغيل الشباك الإلكتروني الموحد بشكل رسمي يوم 16 جانفي من السنة الحالية (2019)، عبر عدد من البلديات النموذجية بالعاصمة وأخرى بغرب البلاد بعد تدشينه من قبل وزير الداخلية والجماعات المحلية "نور الدين بدوي".

ويرتقب أن يعمم العمل بهذه التكنولوجيا على باقي بلديات ولاية الجزائر قبل نهاية السنة الجارية، على أن تتوسع العملية إلى باقي بلديات الوطن في أفق 2020 و2021 لتكتمل بالتالي أول خطوة على طريق إصلاح الإدارة ويصبح للجمهورية الجزائرية أول

---

[1]- عشور عبد الكريم- مرجع سابق- ص ص 137-144.

[2]- جريدة الشروق اليومي، العدد: 5529، بتاريخ 27 جويلية 2017، ص 18.

لبنة حقيقية لتقديم الخدمة العمومية وهي (البلدية الإلكترونية)، خطوة يمكن أن تصالح بين الجزائريين والإدارة بعد أزيد من نصف قرن من المتاعب. وقد حدد وزير الداخلية والجماعات المحلية معالم البلدية الإلكترونية في الملتقى الذي عقد منتصف الشهر الجاري (جانفي 2019) بالعاصمة تحت شعار "البلدية في قلب التحولات" عندما قال: «البلدية في قلب التحولات» عندما قال: « إن مشروع البلدية الالكترونية سيحدث ثورة حقيقية في نظام تسيير البلدية وطريقة تعاملها مع محيطها، عبر الانتقال نحو جيل جديد من الخدمات الإدارية العصرية المتمثلة في الخدمات عن بعد والتي ستغني المواطن عن الاحتكاك مع أي تصرف بيروقراطي، بفضل حذف التدخل البشري المباشر في أداء الخدمة العمومية، وذلك باعتماد التوقيع الإلكتروني عن بعد للوثائق الإدارية».

وعبر هذا الشباك سيتم تسليم رخص البناء، عقود التعمير فضلا عن الوثائق البيومترية الحالية (بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر) وقريبا رخصة السياقة بالتنقيط والبطاقة الرمادية[1].

2- النزوع نحو المزيد من اللامركزية في التسيير الإداري:

في سعي من السلطات العليا في البلاد للتخلي والتقليل من المركزية في التسيير وإعطاء المزيد من الصلاحيات للولاة ورؤساء البلديات، أطلقت الحكومة سلسلة من الإجراءات كانت أولاها فور تقلـــــــــــــد السيـــــد "عبد المالك سلال" الوزارة الأولى خلفا للسيد: "أحمد أويحي" فقد أقرت حكومته استحداث "لجان إصغاء" على مستوى المديريات التنفيذية والبلديات، دورها تسجيل آراء وانشغالات المواطنين، ولهذا الغرض خصصت لها أغلفة مالية وموارد بشرية معتبرة، لكنها أغلقت بعد شهور محدودة.

هذه الصيغة أملاها التسليم بوجود قطيعة بين الوالي والمواطن، الذي يعتبر مسؤوله المحلي الأول وبمثابة رئيس الجمهورية في ولايته، لا يراك ولا تراه، حيث أن قليل من الولاة لم يلامسوا واقع مواطنيهم إلا بساحات الاحتجاجات.

تلى ذلك حديث ودعوة الوزير الأول السيد "عبد المالك سلال" وفي مرتين متتاليتين في لقائه بولاة الجمهورية سنتي 2015 و2016 عن إقامة ما سمي "بالديمقراطية

[1]- جريدة الخبر اليومي، العدد: 9123، بتاريخ 29 جانفي 2019، ص 04.

التشاركية" وهذه الفكرة هي الأخرى لم تر طريقها إلى النور، والفكرة تقوم على إشراك المواطن من خلال المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية[1].

لاحقا جرى إحياء مشروع "الديمقراطية الشاركية" ، وتجسيدا لهذه الفكرة، تلقى نحو 100 إطار من وزارة الداخلية ونشطاء جمعويون ومنتخبين من 10 بلديات، اختيرت لتكون نموذجا لتجريب مشروع "الديمقراطية التشاركية" والذي يشرف عليه برنامج " كابدال" –تكوينا لـ: 03 أسابيع لتدريبهم على تقنيات التخطيط الاستراتيجي البلدي والحكامة التشاركية المحلية، والتكفل بمهمة تأطير الفاعلين المحليين في بلدياتهم النموذجية، إبتداءا من شهر جوان 2018 لنفس الغرض.

وفي هذا الإطار، عرض الخبراء الذين جاؤوا من إيطاليا وكندا للإشراف على التكوين في لقاء جرى في 10 ماي 2018 المؤهلات والمعارف التي قدموها للمتربصين وذكروا أنهم قدموا لهم تقنيات ومناهج تساعدهم على إصلاح تسيير شؤون البلدية، وإشراك المواطن في صناعة القرارات المحلية، مؤكدين على ضرورة تجاوز التسيير التقليدي للأقاليم والتعود على العمل الجماعي وخوض المبادرات، وتعزيز روح الانتماء وإبراز القدرة على خلق الثروة وفق إمكانيات كل إقليم.

وقد قدم الخبراء هذه التقنيات للمتربصين في شكل كتيبات ودليل مختصر وأدوات منهجية تطبيقية قابلة للتداول والتقاسم مع زملائهم على المستوى المحلي موضحين أن المقاربة التي اعتمدوها في التكوين، قائمة على جعل المتربص قادرا على معالجة المشاكل التي تعترض طريقه خلال تسيير شؤون البلدية، ومؤهلا لإشراك المواطن في صناعة القرارات، بالإضافة إلى القدرة على تحليل الوضعيات المختلفة، وكذا القدرة على تحديد المشاريع ذات الأولوية وذات الطبيعة المستعجلة من غيرها.

وهذا تجدر الإشارة أن عبارة "كابدال" تعني بأنه برنامج تشرف عليه وزارة الداخلية وبرنامج الأمم المتحدة بدعم من الاتحاد الأوروبي، وهو برنامج يهدف إلى إقامة حكامة بلدية تشاورية وشفافة، وإنشاء اقتصاد محلي، هذا وخطط للمشروع أن يتم تنفيذه على مستوى 10 بلديات نموذجية في انتظار تعميمه على باقي بلديات الوطن، وبالنسبة

[1]– جريدة الخبر اليومي، العدد:8569.، بتاريخ 15 جويلية 2017، ص 02.

للإطارات الذين شاركوا في هذا التربص، فقد رأوا فيه خطوة أولى نحو لا مركزية تسيير شؤون البلدية، ونحو جعل صناعة القرارات تنسجم مع بيئة المواطن وإمكانيات الإقليم الذي يتواجد فيه، في ظل التنوع البيئي والمناخي الذي يطبع كل منطقة[1].

3-إنشاء هيئات رقابية للتسيير المالي والإداري:

تبعا لذلك جرى إنشاء نظام رقابي مستقل، مهمته الإشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من قبل الوزراء والموظفين العاملين في كل وزارة ومؤسسة.

وفي هذا الإطار تتوفر الجزائر على هيئتين تختصان بمكافحة الفساد ونزاهة المسيرين وهما:

أ-الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (وقد باشرت مهامها عام 2011).

ب-الديوان المركزي لقمع الفساد ومكافحته وهو تابع لوزارة العدل.

وفضلا عن ذلك توجد العديد من الهيئات المكلفة بمراقبة الإنفاق العمومي مثل:

أ- مجلس المحاسبة: والذي يتولى الرقابة البعدية على الإنفاق العمومي وتسيير المشاريع.

ب- خلية الاستعلام المالي: ودورها التدخل لرصد وملاحقة عمليات تبيض الأموال وتمويل الإرهاب وانتهاك تشريعات تحويل العملة الصعبة.

ج- المفتشية العامة للمالية: وتتولى التدقيق المالي وتسيير المالية العمومية عبر الرقابة القبلية والبعدية للمشاريع والميزانيات[2].

ثالثا/ معوقات سياسة الإصلاح الإداري في الجزائر:

بهدف إصلاح المنظومة الإدارية الجزائرية، والتي تعاني من عديد الاختلالات والمشكلات، جرى تبني الكثير من المشاريع الإصلاحية بهدف النهوض بهذا القطاع الحيوي وتحسين خدماته، وقد تمحورت هذه الإصلاحات أساسا حول رقمنة وتوثيق الوثائق الإدارية وتنصيب أنظمة إعلامية مدمجة، وكذا إدراج بعض الخدمات لصالح

---

[1]- جريدة الخبر اليومي، العدد:8865، بتاريخ 11 ماي 2018، ص 03.

[2]-جريدة الخبر اليومي، العدد: 8623، بتاريخ 09 سبتمبر 2017، ص 02.

المواطنين على مستوى عددا من القطاعات الخدمية الحكومية، وجرى ذلك منذ سنوات ليست بالقصيرة.

غير أن واقع الحال، كشف عن صعوبات وعوائق اعترضت وما تزال تعترض هذه الإصلاحات وتحد من فرص الاستفادة منها، من ذلك عدم صلاحية الكثير من القوانين واللوائح الساري العمل بها، إذ أن معظمها لا يتماشى والتغيرات العميقة: الاجتماعية السياسية والاقتصادية التي تشهدها البلاد، الأمر الذي أجهض كل مجهود وكل إصلاح ينشد تحقيق المساواة بين المواطنين وتكافؤ الفرص فيما بينهم، والأمر نفسه يقال على استمرار هيمنة التنظيم المركزي للدولة على الإدارات المحلية، فقد كان لذلك بالغ التأثير السّلبي خاصة فيما يتعلق بتحقيق المشاريع الاقتصادية، التربوية والاجتماعية الإنمائية.

ولم يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لضعف البنية التحتية وصعوبة التحكم في نظم المعلومات الحديثة المستخدمة، فقد شكل ذلك عائق كبيرا أمام فرص تحول المجتمع نحو الإدارة الالكترونية أو الإدارة بلا أوراق في آجال مقبولة وبأقل الخسائر في الموارد والطاقات.

كما كان لعدم استقرار هيئات الرقابة المستحدثة والقديمة وضعف الإمكانيات المرصودة لنشاطاتها بالغ الأثر على بلوغ هذه الهيئات أهدافها في التصدي لكل الآفات والانحرافات الإدارية وفي تحقيق تطلعات المواطنين وآمالهم في أن يكونوا في صلب اهتمام الإدارة العمومية وغايتها.

1- ضعف البنية التحتية وصعوبة التحكم في نظم المعلومات المستخدمة في الإدارة:

في سعيها لمواكبة التطور والتغير الحاصل في جميع مناحي الحياة، يأتي تبني الإدارة الالكترونية كاستراتيجية للعمل الإداري في الجزائر، غير أن هذا المشروع واجهته العديد من الصعاب من ذلك توفر البنية التحتية اللازمة لبناء إدارة إلكترونية قوية الأركان والتي تتطلب انتشار الإنترانت وبالقوة الضرورية وكذا تأهيل العنصر البشري للتكفل بمجمل القضايا المتولدة عن الاستخدامات الرقمية ضمن هذا الفضاء الالكتروني المتميز، فضلا عن ضعف وتخلف قطاع الاتصالات والإعلام وصعوبات التعامل من جانب المستخدمين والمستفيدين مع تطبيقات التكنولوجيا -رغم أنها محدودة- في الإدارة، وحتى رفضها ومحاربتها وتفضيل العمل وفق الطريقة الكلاسيكية.

وللتدليل على هذه الصعوبات ميدانيا، أذكر ما واجهته إدارة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تعاملها مع نظام المعلومات المستخدم حديثا، ففي بيان لمجلس أساتذة التعليم العالي "كناس" نشر في جريدة الخبر اليومي[1] أكد هذا الأخير على أهمية النظام الرقمي الذي تستخدمه وزارة التعليم العالي في السنوات الأخيرة في التسجيلات الجامعية "نظام بروقرس" Progres" والذي استعانت به في هذه السنة (2018) في تسجيلات الماستر إلا أنه حسب المتحدث لهذا التنظيم النقابي، فإن الإشكال الذي وقعت فيه الوزارة هو عدم مرورها على مرحلة تجريبية قبل تعميم هذا النظام.

فحسب المنسق الوطني للكناس (**CNES**) "عبد الحفيظ ميلاط"، فإن المعلومات التي استقوها كأساتذة حول هذا النظام المعلوماتي تشير إلى أن هذا النظام فرنسي، وقد قام وفد فرنسي بوضع هذه الأرضية، إلا أنه فيما بعد سلمها لتقنيين جزائريين لتسييره ...وهنا وقع الخطأ الذي وقعت فيه وزارة التعليم العالي، حيث تسرعت في تعميمه على المؤسسات الجامعية في وقت كان الأجدر بها استباق التعميم بعملية تجريبية تشمل جامعات محددة أو كليات في جامعة واحدة من أجل الوقوف على العراقيل والأخطاء، ومن ثم تصحيحها لتفادي الوقوع فيها عندما يشمل كل المؤسسات الجامعية، ويضيف السيد "ميلاط" ولتفادي أخطاء مثل تلك التي وقعت في نتائج الماستر والتي تأتي حسبه، لتضاف للأخطاء التي سجلت في التحويلات الخاصة بالناجحين الجدد في البكالوريا، ينبغي على وزارة التعليم العالي، فتح تحقيق حول هذا النظام والوقوف على كل تفاصيله، ومن ثم يمكنها إجراء تعديلات، وإن لم تتمكن من ذلك يمكنها تغيير النظام ككل.

للتذكير فإن فتح تسجيلات الماستر لعام 2018 عبر أرضية النظام الرقمي **Progress** (النظام الإعلامي المدمج)، قد انطلقت في الفترة ما بين 28 جوان و12 جويلية 2018 ولكن هذه الفترة قد جرى تمديدها ثلاث مرات على التوالي آخرها من 07 إلى 15 سبتمبر من نفس العام بسبب صعوبات مع هذا النظام، وفي الأخير جرى معالجة رغبات المترشحين لطور الماستر كلها على مستوى المؤسسات الجامعية بطريقة تقليدية وغير رقمية.

[1]–جريدة الخبر اليومي، العدد : 9019، بتاريخ 16 أكتوبر 2018، ص: 04.

وفي الأخير أقول لعل هذا الخطأ أو هذه الصعوبة، هي التي جعلت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في سعيها لتبني مشروع "البلدية الالكترونية" تكتفي بتجريبه على بعض البلديات النموذجية في الجزائر العاصمة وولاية وهران، في انتظار الوقوف على نتائج التجربة ثم تعميميه لاحقا على كل بلديات الوطن.

ما واجهته إدارة وزارة التعليم العالي، اعترض بريد الجزائر، "فإدخال الخدمات الالكترونية قد اصطدم بضعف نشر الموزعات الآلية، والموجود منها في الحواضر الكبرى يعاني من التوقف المتكرر بسبب ضعف التدفق (ريزو**Réseaux**) أو انقطاعه، يضاف إلى ذلك ما طرحته البطاقات المغناطيسية من مشكلات تجديدها أو ما ترتكبه من أخطاء عند سحب النقود وغير ذلك كثير، وربما هذا ما جعل الكثير من المواطنين يعزفون عن استخدامها وكلهم شكوك حول شفافية العمليات وأمنها ودقة المحاسبة ...إلخ.

وما يقال على "مؤسسة بريد الجزائر"، يصطدم به المواطنون على مستوى "المصالح البلدية"، حيث تتعطل الشبكة الخاصة باستخراج وثائق الحالة المدنية من مصالح البلدية بشكل متكرر، مما يجعل المواطنين قابعين داخل أو أمام مقار هذه المصالح على أمل عودة "الريزو" في مشهد شبيه بترقب هلال رمضان. وفي ظل استحالة حصول المواطنين على بعض الوثائق–حال شهادة الإقامة– من مكان آخر عدا البلدية مقر الإقامة يبقى هؤلاء عالقين وتحت رحمة "الريزو".

هذا الخلل التقني وغيره لا يمكن تجاوزه إلا بتوفير بنية تحتية قوية ومتماسكة تسندها قدرات بشرية عالية التدريب، وهياكل تنظيمية مرنة وأساليب إدارة ناجعة وفعالة.

2–عدم استقرار وصلاحية العديد من القوانين واللّوائح:

من بين المشاكل الأخرى التي تعاني منها الإدارة العمومية الجزائرية على المستوى القانوني، نجد هناك بطئ في حركة القوانين والتشريعات وغياب معايير علمية في وضعها مقارنة بما هو حاصل في المجتمعات المتقدمة (في الإدارات الغربية)، وكذا تناقض هذه القوانين وتعارضها مع بعض فضلا عن عدم استقرارها (التسرع في سن القوانين وإصدار القرارات وطابعها الظرفي وسرعة تغييرها) نّاهيك عن عدم تطبيق الكثير منها في أغلب الحالات، وفوق هذا وذاك عدم مواكبة هذه القوانين والأنظمة

للتطورات الحاصلة وطنيا ودوليا، أي عدم استجابتها للتغيرات في البيئة المحيطة سياسيا اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا.

بالنسبة للنقطة الأخيرة الخاصة بعدم مواكبة أو صلاحية الكثير من القوانين واللّوائح الساري العمل بها في الجزائر، ما تضمنه قانون الوظيف العمومي في البند الخاص بالعطل- كعينة من القوانين- والذّي يجبر الموظفين على الخروج في عطلة دفعة واحدة "حيث تشهد الكثير من الإدارات والمرافق العمومية غيابا ملحوظا لموظفيها خلال فصل الصيف، فغالبيتهم خرجوا في عطلتهم السنوية خلال شهري جويلية وأوت، وهذه الظاهرة تتسبب في تذمر المواطنين، الذين قد يتسمرون أمام مكتب معين لأكثر من 4 ساعات لقضاء حاجاتهم، وسط إرهاق الموظف الذي ينوب عن زميله الغائب، فيقوم بوظيفتين في الوقت نفسه. في وقت يعتبر فيه الموظفون أن قانون الوظيف العمومي يجبرهم على الخروج دفعة واحدة لضيق فترة منح العطل"[1].

وهذا حال ما هو سائد في مراكز البريد والمحاكم والبلديات وغيرها من الإدارات العمومية، وبالنسبة لهذه الأخيرة أي المصالح البلدية، فإنه يحدث أن يخرج 50 بالمائة من موظفيها بمصالح الحالة المدنية في عطلة دفعة واحدة، ولنا أن نتصور حجم الغبن الممارس على المواطنين المنتظرين والموظفين الباقين في مناصبهم على حد سواء.

فحسب أحد المسؤولين بهذه المصالح: "فإنّ معظم بلديات الوطن والمرافق العمومية الأخرى تعيش الوضع نفسه خلال أشهر الصيف، وهذا بسبب قانون الوظيف العمومي الحالي والذي جعل فترة الاستفادة من العطل السنوية ضيقة جدا، حيث تبدأ العطلة السنوية من شهر ماي أو جوان وحتى شهر سبتمبر والموظف الذي يؤخر عطلته السنوية لأكثر من عامين يحرم منها، وهذا ما جعل الموظفين يستفيدون من العطلة دفعة واحدة وهذا عكس القانون السالف والذي كان يسمح للموظف بتأخير عطلته السنوية حتى ثلاثة سنوات ليستفيد منها دفعة واحدة لاحقا"[2].

---

[1]-جريدة الشروق اليومي: العدد: 5529، بتاريخ 27 جويلية 2017، ص: 18.

[2]-جريدة الشروق اليومي، العدد: 5529، بتاريخ 27 جويلية 2017، ص: 18.

وهكذا كما نرى، فإن هذا القانون –الخاص بالعطل– يتسبب في خلو الكثير من المكاتب من موظفيها وفي تعطيل عمل المرافق العمومية الحيوية وفي فترات حرجة (نتائج البكالوريا، موجات السفر إلى الخارج، حركة الاصطياف...إلخ)، خلال فصل الصيف مع ما يرافق ذلك من موجات تذمر وإرهاق وتعطيل لمصالح المواطنين، حيث تشهد هذه الفترة طول طوابير الانتظار أمام هذه المصالح والتي قد تصل إلى أسابيع حتى يتمكنوا من قضاء حوائجهم.

وفضلا عن عدم صلاحية الكثير من القوانين واللوائح الساري العمل بها، هناك مشكلة أخرى تتعلق بتعدد هذه التّشريعات واللّوائح وأحيانا تعارضها مع بعضها البعض وصدور الكثير منها بشكل متسرع من دون خضوعها للدراسة والتمحيص، الأمر الذي ولد صعوبات عملية عند تطبيقها وأدى إلى اللجوء إلى الاستثناءات نتيجة الخلل في البعض منها"[1].

وفوق عدم ملائمة العديد من القوانين والتسرع في إصدارها، هناك أيضا التسرع في إلغاء الكثير منها، هذا الوضع التشريعي يسمى عند القانونين "بالتلوث القانوني" ويحصل عندما "تنطوي القوانين على عيوب في صياغتها الشكلية والموضوعية كالتناقض والغموض والنقص والتعارض فيما بينها".[2]

فالإسراف والتسرع في إصدار العديد من التشريعات وتداخلها، قاد في الغالب إلى كثرة التعديلات عليها وحتى إلغائها رغم حداثتها، وكل ذلك يؤدي إلى خلل في المنظومة القانونية للمرفق العام وعدم استقرارها ناهيك عن عجزها وفقدان مصداقيتها.

3–هيمنة البناء التنظيمي المركزي للدولة على التسيير الإداري المحلي:

رغم أن التوجه الرسمي يدعو إلى اللامركزية الإدارية في التسيير، إلا أن واقع الحال يكشف أن السائد والمهيمن هو المركزية الإدارية وطغيانها على جل القضايا والممارسات الحاصلة في النظام الإداري الجزائري.

---

[1]–سعيد مقدم–مرجع سابق– ص: 29.

[2]–فارس رشيد البياتي–**الفساد المالي والإداري**–الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 38.

ويكفي الاطلاع على الوقائع الميدانية وتصفح التقارير الصحفية حول التسيير الإداري العمومي بقليل من العناء للوقوف على حجم التعثر والشلل والأزمة التي أصابت الجهاز الإداري للدولة على المستويين المركزي والمحلي، حيث ينزع ممثلو الحكومة إلى انتهاج المركزية وعدم تفويض السلطة والمسؤولية لمن دونهم للتحكم في زمام الأمور بأنفسهم حتى ولو كان هؤلاء ممثلوهم المحليون ومجسدين في ولاة الجمهورية.

لعل هذا الأمر هو الذي جعل أحد هؤلاء الولاة المتقاعدين السيد "بشير فريك" يصرح لإحدى الجرائد الوطنية[1] في حوار خاص "بأن الحكومة لابد لها أن تتعامل مع الولاة بـــ : "عقد برنامج" محدد بأربع سنوات، تعطي فيه كل الإمكانيات والصلاحيات لهم، لكن هذا الهدف لن يتحقق إلا إذا أفرج عن القانون الأساسي للوالي * ... الحل يكون في حتمية العودة إلى عقد البرنامج" الذي تحدثنا عنه منذ 20 سنة، حيث يكون هذا العقد مضبوطا بأهداف دقيقة وأيضا مرفقا بمتابعة دورية لهؤلاء الولاة مع تسجيل مستوى تماشيهم ومسايرتهم للتوجهات الجديدة للحكومة وتنفيذ المشاريع التنموية، وهنا لابد من توضيح، أن المتابعة الدورية لا تعني المراقبة بمفهومها الدقيق، وإنما المرافقة والمساندة من طرف الحكومة لكي يتحقق الانسجام في الولايات، فالوالي في بعض المرات يجد نفسه غارقا في مشاكل كبيرة يستعصي عليه حلها، ولهذا التوجه الجديد ينبغي أن يكون بإلغاء القرارات الممركزة ... وهنا أكرر أنّ أصل المشكل وحله يكمن في التخلي عن المركزية وإعطاء صلاحيات أوسع للولاة في تسيير ولاياتهم".

وهذا يعني إعادة النظر في البناء التنظيمي المركزي للدولة ومنح صلاحيات أوسع للسلطات المحلية لتسيير مناطقها، إجراء من شأنه تقليل المراسلات والمخاطبات وضرورة أخذ موافقة السلطات المركزية في العاصمة بشأن كل مسألة صغيرة كانت أو كبيرة، وكذا ضمان سرعة اتخاذ القرارات محليا، الأمر الذي من شأنه توفير الوقت،

---

[1]– جريدة الخبر اليومي، العدد : 8569، بتاريخ 15 جويلية 2017، ص: 02.

* الوالي كمسؤول أول بالولاية، مازال ينتظر تجسيد ما بقانون الولاية، الذي صودق عليه في إطار قوانين الإصلاح عام 2012، من قانون أساسي يحدد صلاحياته بدقة.

الجهد وتحسين الأداء وإنجاز الأعمال بما يراعي خصوصية كل منطقة وإمكانياتها المادية والبشرية.

4- عدم استقرار وضعف الإمكانيات المسخرة لأجهزة الرقابة الإدارية:

تواجه أجهزة الرقابة التي استحدثتها الدولة لمراقبة الإدارات العمومية جملة من التحريات أذكر أهمها:

- عدم استقرار الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد من خلال قرارات تلغى البعض منها وتستحدث أخرى جديدة.
- تداخل صلاحيات هذه الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد وضعف التنسيق فيما بينها.
- استحداث هيئات جديدة لمكافحة الفساد وقمعه، فجر حساسية وفتنة مع الهيئات الموجودة

أصلا وأعتبر خطوة نحو تهميشها.

- تنازع صلاحيات الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد بين جهات عدة منها: مصالح الوزير الأول، وزارة المالية وزارة العدل.
- غياب وسائل العمل والتنسيق في هذه المؤسسات الرقابية (ضعف الوسائل المادية والبشرية والتكنولوجية التي تتوفر عليها هذه الهيئات لتأدية مهامها)[1].

وبالنسبة للصعوبة الأخيرة ولإبراز ما تشكو منه هذه الهيئات من محدودية قدراتها ووسائلها، نذكر ما جاء في تقرير إحداها، وهي الهيئة الوطنية لقمع الفساد ومكافحته، فقد جاء في تقريرها المقدم لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات، أنه في غياب الإدارة الالكترونية وهيمنة المعاملات الورقية البطيئة، فإنها تجد صعوبة كبيرة في معالجة تصاريح ممتلكات المسؤولين بالنظر لاتساع قائمة المعنيين بالتصريحات واتساع مساحة الجزائر.

فعدد أعوان الدولة الملزمين بتقديم التصاريح، نجد أنه فضلا عن رئيس الجمهورية والوزير الأول، هناك 28 وزيرا في الحكومة، عدة أعضاء في المجلس الدستوري، 48 واليا وأكثر من 100 سفير، 27 ألف منتخب محلي، 602 برلماني، حوالي

[1]-جريدة الخبر اليومي، العدد: 8623، بتاريخ 09 سبتمبر 2017، ص: 02.

5000 قاضي، وعدة مئات أخرى من كوادر المؤسسات العمومية، زيادة على فئات أخرى لم تحددها الهيئة[1] في تقريرها المقدم لمكتب الهيئة الأممية.

خاتمـــــة:

وكما هو واضح من خلال يوميات المواطن، فقد اصطدمت الكثير من الإجراءات التي تبنتها الدولة في سبيل إصلاح الإدارة العمومية الجزائرية، بواقع الإدارة الكلاسيكية والتي تعودت منذ عقود على الطريقة التقليدية في العمل المكتبي، حيث كثير منها ما تزال تفضل طريقة المكتب والوثائق والتراخيص والمرور عبر المصالح من خلال التعامل الورقي للوصول إلى الوثيقة النهائية.

ولعل هذا ما يفسر تعذر وفشل الكثير من الحلول والآليات المعتمدة التي بادرت بها الدولة للدفع بالأداء الإداري نحو الترشيد والتفعيل والتحسين، وعطل الاستفادة من التقنيات والتكنولوجيات الحديثة والتي أملى استخدامها ليس فقط اعتبارات داخلية، بل وخارجية أيضا، تتعلق بصورة الجزائر وسمعتها في نظر السائح والمستثمر الأجنبي وكذا ضرورة تكييف الوثائق والإجراءات مع ما هو سائد في الساحة الدولية على صعيد التجارة والسياحة، التعليم والبحث العلمي والمالية وغيرها من المجالات.

لهذه الاعتبارات الداخلية والخارجية أصبح إصلاح الإدارة العمومية، أمرا حتميا ولا رجعة فيه رغم المعوقات والتي يمكن التغلب عليها من خلال مرافقة ورشات الإصلاح الإداري الحالية بورشات أخرى على المستوى التشريعي بتبني قوانين تتماشى والتغيرات الحاصلة في المجتمع على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، العلمي وكذا السياسي (مراجعة وتحيين المنظومة القانونية للإدارة العامة)، أما على المستوى التنظيمي، فيكون ذلك من خلال اعتماد المزيد من اللامركزية في التسيير الإداري للمرفق العام وفتح مقرات وهياكل جديدة وحديثة تستوعب المواطنين بدون ضغوط الطوابير وضيق المكان، أما على مستوى الوسائل، فإدخال التكنولوجية كخيار للعمل الإداري يجب أن يبقى كاستراتيجية لا تحييد عنها البلاد مهما كانت الصعاب والتحديات، طبعا مع العمل على رفع كفاءة الموظفين والاستخدام الأمثل لهم عبر كافة المصالح الحكومية، وأخيرا

[1]– جريدة الخبر اليومي، العدد : 8864، بتاريخ 10 ماي 2018، ص: 06.

تغيير أساليب الإدارة ومنظومتها القيمية فالثقافة الإدارية السائدة في المرفق العام بحاجة إلى تغيير القيم السلبية وغرس أخرى إيجابية، تقدس العمل، النزاهة، المواظبة، الحياد، التحفظ، المصلحة العامة وغير ذلك من القيم التنظيمية التي تجعل المواطن في صلب اهتمام الإدارة وسبب وجودها وهذا هو السبيل للعصرنة الحقة لإدارتنا العمومية.

قائمة المراجع:

الكتب:

1- بلال خلف السكارنة- **أخلاقيات العمل**- دار المسيرة، عمان، الأردن،2009.

2- حمدي عبد العظيم- **عولمة الفساد وفساد العولمة**- الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2008.

3- سامي الطوخي- **الإدارة بالشفافية**- دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2006.

4- عبد الحميد ڤرفي- **الإدارة الجزائرية**- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

5- عمار بوحوش- **تطور النظريات والأنظمة السياسية**- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1998.

6- فارس رشيد البياتي- **الفساد المالي والإداري**- الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

7- قيس النوري- **السلوك الإداري وخلفياته الاجتماعية**- دار الكندي للنشر والتوزيع، أربد الأردن 1999.

8- محسن بوصقيعة- **الوجيز في القانون الجزائي الخاص**- ج2، دار هومة، الجزائر، 2007.

9- محمد الصغير بعلي- **الإدارة المحلية الجزائرية، ملحق قانون البلدية وقانون الولاية**- دار العلوم للنشر والتوزيع،ــ عنابة، الجزائر، 2013.

10- نجم عبود نجم- **أخلاقيات الإدارة في عالم متغير**- منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، مصر، 2006.

الرسائل والمذكرات:

1- شفيقة سرار- **نظريات التنظيم وواقع الإدارة العامة الجزائرية**- رسالة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، الموسم الجامعي: 2016/2015.

2- سعيد بن محمد القحطاني- **إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة في العربية السعودية**- مذكرة ماجستير جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.

3- عشور عبد الكريم- **دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**- مذكرة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، قسنطينة، 2010.

4- لعرابي كريمة- **دور القيادة في التغيير التنظيمي**- مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،2009.

المجلات والجرائد:

1- سعيد مقدم- **ملاحظات حول منظومتنا الإدارية ومشروع القانون الأساسي للوظيف العمومي لعام 1999**- مجلة الإدارة، المجلد:12، العدد: 2002، الجزائر.

2- جريدة الخبر اليومي، العدد: 8569 ، بتاريخ: 15 جويلية 2017.

- جريدة الخبر اليومي، العدد: 8623، بتاريخ: 09 سبتمبر 2017.
- جريدة الخبر اليومي، العدد: 8864، بتاريخ: 10 ماي 2018.
- جريدة الخبر اليومي، العدد: 8865، بتاريخ: 11 ماي 2018.
- جريدة الخبر اليومي، العدد: .9011، بتاريخ: 08 أكتوبر 2018.
- جريدة الخبر اليومي، العدد: 9019، بتاريخ: 16 أكتوبر 2018.
- جريدة الخبر اليومي، العدد: 9123، بتاريخ: 29 جانفي 2019.
- جريدة الشروق اليومي، العدد: 5529 بتاريخ: 27 جويلية 2017.

مواقع الأنترنت:

1- جريدة النهار الجديد: تطوير الإدارة الإلكترونية محور أساسي لاستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013، 2015،21:30/04/04. الرابط:

http://www. Ennahar online.com/ar/specialpages/high tech/ 42197.txt

المدرسة الجزائرية والمقاربات البيداغوجية
- من بيداغوجيا الأهداف إلى بيداغوجيا الكفاءات -

د حنان تومي*

ملخص:

يوم بعد يوم نتأكد أن التعليم "صناعة كبرى" وكل الدول باختلاف نظمها وتوجهها الإيديولوجي ومستوياتها الحضارية وحتى أهدافها تسعى لتحقيق نهضتها التنموية الشاملة بفضله، وتقدمها مرهون بما تمتلكه من ثروة بشرية متعلمة متمكنة.

لذلك فعملية التجديد والإصلاح في مختلف الميادين أمر طبيعي، ولكن في النظام التربوي ضروري، ولا غنى عنه، لأن تقدم المجتمع وازدهاره مرتبط بمدى التطورات العلمية والتكنولوجية.

ولهذه الاعتبارات عرفت المنظومة التربوية الجزائرية محاولات عدة لإصلاح مضامين مناهجها التربوية، وتبني مقاربات بيداغوجية سعيا لتحقيق الأهداف التنموية، من أجل تّشييد نظام تربوي متناسق وناجح، قادر على موجهة كل التحديات والمستجدات التي تواجهه وفي نفس الوقت حتى يستطيع مواكبة كل التطورات والتغيرات التي شهدها العالم في كل المجالات، وبالتالي الرفع من مردوده التربوي وجودته.

* أستاذة محاضرة قسم (ب). علم الاجتماع. جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2/الجزائر

مقدمـــة:

يعد قطاع التربية من بين أهم القطاعات، وجميع الدول أدركت ذلك لأنه بات يمثل الاستثمار الأمثل في الرأسمال البشري، و يحاول دائما أن يرتقي بأنظمته المختلفة إلى أرقى المستويات.

تعتبر عملية التجديد والتطوير عملية ضرورية، تقتضيها التغيرات والمستجدات والتحولات الطارئة في المجتمع، وقطاع التربية والتعليم من بين أهم القطاعات التي عرفت هذا النوع من الإصلاح والتجديد سعيا لتحقيق النوعية والفعالية.

إذن عرفت المنظومة التربوية الجزائرية، في كل مرة تجديدات في المقاربات البيداغوجية، وتكون بذلك شهدت سيرورة بناء المناهج التربوية ثلاث مقاربات رئيسية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وكانت المقاربة بالمضامين (المحتويات) هي أول وضعية مزرية وكانت تلك المقاربة مناسبة لتلك الظروف، وهي تركز على المعرفة أو المادة الدراسية فقط بحيث كان المعلم وهو المنتج، العارف، المتحدث والتلميذ هو المستهلك الجاهل والمستمع وبعد العمل بها ولفترة طويلة، تبنت المنظومة التربوية مقاربة جديدة في بداية الثّمانينات قصد الرفع من فاعليتها، وهي المقاربة بالأهداف وأصبح العمل التربوي أكثر دّقة من حيث تخطيطه وأدائه عن سابقته وهي مقاربة تحاول التركيز على تحقيق أهداف إجرائية محددة مسبقا، وتسعى إلى اكتساب المتعلم أداءات وسلوكيات هادفة.

ولكن ومع الثورة التعليمية التي عرفتها دول العالم والجزائر من بينهم نتيجة التحولات والتغيرات العميقة التي أحدثتها تكنولوجيا والاتصال، مع الإصلاحات التربوية الجذرية للمناهج التربوية، اعتمدت وزارة التربية الوطنية مقاربة جديدة 2003/ 2004 وهي المقاربة بالكفاءة كمدخل للتنمية والجودة، أين أصبح المتعلم هو المحور الفعال في العملية التعليمية/ التعليمية، وذلك جعل التعليم أكثر نجاحة وتغيرت بذلك كل من أدوار المعلم والمتعلم.

وسنحاول في هذه المداخلة التطرق بنوع من التفصيل عن كل ما سبق والإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هو الفرق بين المقاربة بالمضامين والمقاربة بالأهداف؟
- لماذا بيداغوجيا الأهداف؟ ما هي أهدافها؟

- لماذا بيداغوجيا الكفاءات؟ ما هي أهدافها؟
- ما هو الفرق بين المقاربتين (الأهداف الكفاءات)؟

أولا: المقاربة بالمضامين:

ظلت المناهج في الجزائر وإلى عهد قريب مبينة على المحتويات (المضامين) التي تنشد المعرفة، مما جعل الجيل يدرج على التشبع بالمعارف والمكيل إلى الإصغاء وهذا النوع من التدريس لا يفجر من طاقة المتعلمين إلا جزءا يسيرا يتصل أحيانا بالقدرة على الحفظ لأنه يتجه نحو تحصيل المعارف واسترجاعها عند الامتحان، في حين أهمل تفجير طاقات الاكتشاف والاختراع والاستنباط والتعليل.... فكان المعلم هو مالك المعرفة.

فكانت المقاربة بالمضامين في وقت مضى في الجزائر وسيلة المعلم في السيطرة على التلميذ، بأسلوب جاف، إن لم نقل قاسيا، خال من الحق في المناقشة أو إبداء الرأي لأجل التغيير، فكانت محتويات على التلميذ اكتسابها كمعارف جاهزة كما وكيفا، وهو مطالب باستحضارها عند المساءلة.[1]

إننا لا نعيب الطريقة، لأن الحاجة كانت ملحة في مرحلة خرجت فيها الجزائر من ظلم الاستعمار، إلا أنه كان لا بد من إعادة النظر في المنظومة التربوية وفي التعليم من حيث التطبيق والوسائل التقويمية، بحيث تكون الأولوية لتشجيع الملكات المبدعة، وهذا لا يعني أن المقاربة بالمضامين قد أهملت تنمية القدرات والمهارات بل اعتمدت المعرفة من أجل الوصول إلى تنميتها.

يتمثل التعليم في هذا النموذج في تحصيل أو إكساب معارف أو سلسلة من المهارات ثم العمل على تخزينها بغاية استذكرها واسترجاعها، فهي تحصيل من خلال تكرار القول أو الفعل ولذلك يتحدد التقويم على أساس مراقبة المعارف المتحصل عليها، ويتصف هذا النموذج بكونه يجعل المعلم هو مركز العملية التعليمية، فهو الذي ينقل المعارف إلى المتعلم ويقومه على أساس إعادة إنتاجها[2]" إن المتعلم في نظر هذا النموذج (المضامين)

---

[1]- زايدي (فاطمة): **تعليمية مادة التعبير في ضوء بيداغوجية المقاربة بالكفايات، الشعبة الأدبية من التعليم الثانوي**، رسالة ماجيستير، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2008-2009، ص27.

[2]- زمام نوردين، **المقاربة بالكفاءات النشأة والتطور، مخبر المسألة التربوية، في ضل التحديات الراهنة** جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد عشرة، 2012، ص 146.

يستطيع أن يكتسب قدرات ومهارات دراسيا معينا، يتعامل فيه مع أنشطة دراسية مختلفة ذات محتويات معرفية.

إن الهدف الأساسي في التعليم بواسطة المضامين هو أن يكتسب التلميذ مجموعة الخبرات التي تجعله قادرا على التعلم بنفسه، ومن غير الاعتماد على الآخرين، ويتم ذلك بواسطة اكتساب الآليات الذاتية التي تمكنه من الوصول إلى المعارف والحقائق بنفسه.[1]

و أهم ما ميز المقاربة بالمضامين سندرجه في النقاط التالية:[2]

1- المعلم مالك المعرفة، ينظمها ويقدمها للتلميذ.

2- التلميذ يكتسب المعرفة ويستهلك المقررات.

3- يرتبط المحتوى بكنوز المعرفة المتوافرة في الكتب والمراجع.

4- عقل التلميذ مستودع فارغ ينبغي ملؤه بكنوز هذه المعرفة.

5- في طريقة التدريس:

- المعلم عارف والتلميذ جاهل.
- المعلم متكلم والتلميذ سامع.
- المعلم منتج والتلميذ مستهلك.

6- وسيلة التعليم تكاد تقتصر على الكتاب المدرسي.

7- التقييم يكاد ينحصر في امتحانات مبنية على قياس الحجم المعرفي المخزون في الذاكرة.

8- ترتكز على منطق التعليم.

9- التلميذ مستقبل للمعارف ومخزن لها.

10- البرنامج مبني على أساس المحتويات.

وإذا نظرنا إلى البرنامج في ضوء هذه المقاربة فإننا نجه يخضع لمنطق العرض الخالص فبعد التعرف على الحاجيات تصاغ الأهداف العامة ثم يتم ترجمة المحتويات والأهداف بإعداد برامج متمحورة حول المحتويات، مما قد يجعلها لا تحفل بالتماسك بين الغايات

---

[1]- المرجع نفسه، ص28.

[2]- بوبكر (جيلالي): **المقاربات التربوية في الجزائر بين الأهداف والكفاءات** من الموقع: www.univ-chlef.dz

والفعل التربوي وبين الأهداف والبرامج، فكل قطيعة تحدث في الانسجام بين المرامي والفعل والتقويم كما أشار دولاند شير: "تعمل على هدم البناء البيداغوجي وتحرمه من علة وجوده"[1] فتقوم هذه المقاربة على أساس المحتويات ،و النمط البيداغوجي بها تقليدي، حيث أن المدرس يشرح الدرس، ينظم المسار ويكون التلميذ متلقي، يسمع ويحفظ ،يتدرب، يعيد ما حفظه أي أن وظيفة التلميذ تقتصر على القيام بعمليتين هما:[2]

العملية الأولى: اكتساب المعرفة.

العملية الثانية: استحضار المعرفة.

وهناك ما يسمي هذه الطريقة بالتلقين المطلق، أما عن عناصرها فهي: المعلم، التلميذ المواد الدراسية، نمط التواصل، الحفظ، الاستظهار كما هو موضح في الشكل الآتي:[3]

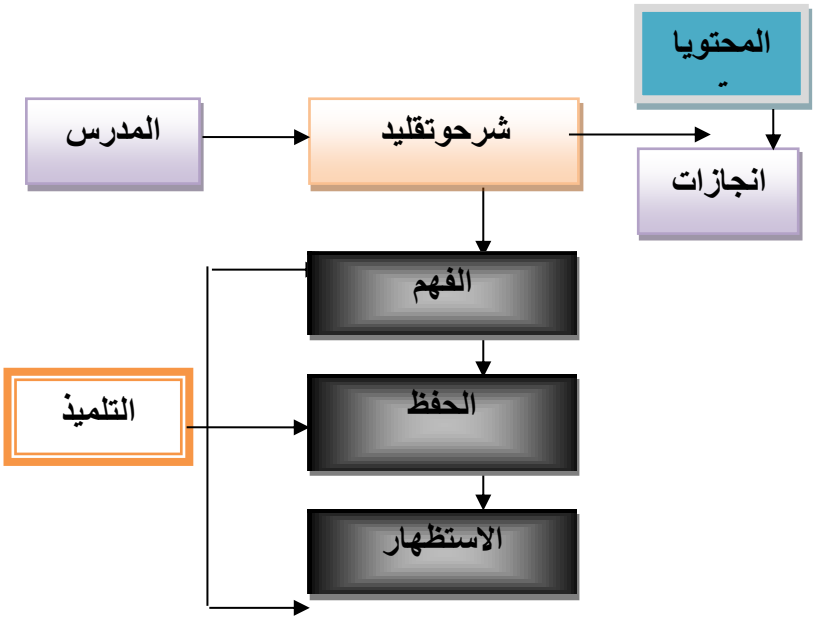

[1]– زمام نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[2]–تطور سيرورة المناهج في الجزائر من الموقع, www.ecole.dz.net

[3]– معايير (الأزهر): **المقاربة بالكفاءات– دراسة تحليلية نقدية لمنهاج اللغة العربية**، رسالة ماجيستير، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2014–2015، ص13.

2- إيجابيات وسلبيات المقاربة بالمضامين:[1]

1- السلبيات :

بالنسبة للمعلم:

- تتسبب في إرهاق وإجهاد المدرس حيث أنه يلقي عليه العبء طول الحصة.
- تحتاج إلى مهارة عالية من العلم.
- عدم معرفة الأستاذ لمدى فهم المتعلمين.
- دكتاتورية الأستاذ إذ يعتبر هو مالك المعرفة.
- صعوبة الاحتفاظ بانتباه المتعلمين لمدة طويلة.

بالنسبة للمتعلم:

- الاهتمام الكبير بالجانب المعرفي وتعتبره غاية.
- السلبية المطلقة للمتعلمين، وشعورهم بالملل بحيث لم يعد لهم أي دور في استقصاء المعرفة والوصول إليها بأنفسهم.
- عدم مراعاة الفروق الفردية إذ تعتبر هو سواسية في عقولهم.
- ضعف العمل الجماعي.

ومن العيوب الأخرى لهذه الطريقة غياب الأهداف، حيث لا نجدها كمكون مكونات العملية التعليمية، فيقع الحفظ والاستظهار موضع الأهداف وتبقى أهداف التربية منحصرة في المجال الذهني فقط وتصبح المعرفة هي الأساس في تربية الطفل.

2- الإيجابيات:

- إثراء الرصيد اللغوي والمعرفي للمتعلم.
- تتيح للمتعلم استقبال المعلومات بسهولة دون بذل مجهود كبير تحصيلها.
- تصلح للإعداد الكبيرة من المتعلمين.
- غير مكلفة من الناحية الاقتصادية.
- تهمل حاجات المتعلمين وميولهم واهتماماتهم وراءهم ولا تساهم في بناء شخصيتهم.

[1] – معايير (الأزهر): مرجع سبق ذكره، ص 13

- تشجع المتعلم على الاتكالية الزائدة على المدرس والكتاب المدرسي.
- عدم ترابط المواد الدراسية ولا تؤدي إلى اكتساب المهارات والكفايات التي يوظفها المتعلم في حياته ومستقبله.
- ابتعاد المدرسة عن محيطها.[1]

ومن منظور هذا النموذج، فالمعرفة هي ضالة المتعلم ينشدها، وتسخر لها كل الوسائل المادية والتقنية والتربوية من أجل امتلاكها والوصول إليها، وتتحدد الأهداف والغايات في المنهاج انطلاقا من هذا التصور، فتصبح المعارف هي الغايات التي ينبغي تحقيقها في كل المواقف التعليمية، وعلى هذا الأساس وضعت أدوات التقويم ووسائله، بحيث يكون التركيز على التحصيل المعرفي والتحكم في استرجاعه وقت الحاجة مما جعل الاختبارات تقليدية، وبالتالي فإن العلامة هي المؤشر لقياس الكفاية بغض النظر عن القدرات والمهارات والمواقف التي يكتسبها المتعلم، الأمر الذي جعل اهتمام المعلمين ينصب على الحفظ.[2]

ولنختصر كل ما سبق في **الجدول التالي**:[3]

بيداغوجيا المضامين	بيداغوجيا بواسطة الأهداف
مدخل بواسطة المحتويات	مدخل بواسطة السلوكيات القابلة للملاحظة
متمركزة حول الغايات وتبليغ المعارف	متمركزة حول المتعلمين الذين حددت حالتهم الأولية.
صرامة غير ثابتة أثناء تحديد المراحل	صرامة تامة أثناء تحديد المراحل
لا يوجد بها تعاقد محدد بوضوح على مستوى التعلم	يوجد تعاقد واضح ومفسر على مستوى التعلم
تقييم مرقم، مثير للجدل، وإجرائي بالكاد	تقييم مقبول، عن طريق ملاحظة السلوك المستهدف
تحمل المجموعة للمسؤولية في الحلات العادية	إمكانية التفريد أو التمييز
متحورة حول استيعاب المفاهيم، وإن كان الأمر	تصعب الإحاطة بالفهم عن طريق السلوك كما

[1]- عكرود (محمد)و ما جامع (عبد العالي): **المقاربة بالمحتوى، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين**، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المملكة المغربية، من الموقع: https//issu.com يوم 2017/11/10 على الساعة 20:00

[2]- زايدي (فاطمة): مرجع سبق ذكره، ص28.

[3]– بيرنو وآخرون، "**قضايا البيداغوجيا الحديثة ورهاناتها**"، تر: عز الدين الخطابي وعبد الكريم غريب، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2003،ص119.

يتضمن بعضا منة الوهم	أن المواقف الداخلية تنفلت من التحليل.
غالبا ما تطرح وسائل التعلم قبل الغايات	تتحكم الغايات في وسائل التعلم
مسلمات عقلانية، تقر بأن الفهم يتم قبل المعرفة والإتقان	مسلمات سلوكية، تقر بأننا نعمل قبل أن نفهم، أو من أجل أن نفهم.

ثانيا: المقاربة بالأهداف:

بعد العمل بالمضامين ولفترة طويلة، بات من الضروري إحداث تغيير في المنظومة التربوية وفي المناهج فتبنت الجزائر بيداغوجيا التدريس بالأهداف، حيث صارت الأخيرة محددة ومقسمة إلى أهداف عامة وأخرى خاصة وأهداف إجرائية سلوكية بعضها يتحقق في درس وبعضها في الوحدة وبعضها في كل نشاط أو يتحقق خلال مرحلة دراسية.

وكان طموح تبني التدريس بواسطة الأهداف تنظيم العملية التربوية قصد الرفع من فاعليتها، وذلك من خلال استراتيجية تقوم على الجمع بين النشاط التعليمي وإعطاء الحرية للمعلم كي يصوغ أهدافه الاجرائية بنفسه مع الالتزام بتجسيدها في مواقف سلوكية تكون قابلة للملاحظة والقياس[1].

يبين لنا الأدب التربوي العالمي المتخصص في البيداغوجيا الاهداف أن هذا التيار لا يعبر عن وجود نظرية تربوية تقوم على بنية منسقة من المعارف والمفاهيم التي تهدف إلى تفسير الظواهر التربوية أو وصفها أو التنبؤ بها، كما انه ليس إطار من المصطلحات والتصورات الذهنية المنظمة أو المرتبطة ،ارتباطا منطقيا فيما بينها ،والتي تتصل بميدان التربية والتعليم بعوض تفسير الوقائع التربوية أو رسم معالمها أو التنبؤ بها يمكن أن يفسر عنه الممارسات التربوية من نتائج مختلفة وإنما هو تيار جاء كمحاولة "لعقلنة النشاطات التعليمية " من خلال تحديد[2]

- تحديد الاهداف السلوكية
- تقويم مدى بلوغ الاهداف
- تغيير الاستراتيجيات التربوية إذا تبين أن نتائج التعلم غير مرضية

[1]–زايدي (فاطمة): مرجع سبق ذكره، ص 29

[2]بوعلاق (محمد): **الهدف الإجرائي تمييزه وصياغته**، البليدة، قصر الكتاب، 1999، ص ص 21–22

وضع ""ماجير" في سنة 1962 منهجية تمكن من التحقق مما إذا تم التوصل إلى الأهداف التي تم تسطيرها عند بداية التكوين وكانت الفكرة الاساس هي البدء بتقرير الوجهة، وبعد ذلك يتم إيجاد الوسائل للتدرج نحوها ولايتم التحقق من الوصول إلا بعد فوات الأوان قام "ماجير " بعكس الطرق التقليدية المستعملة والتي تقتضي تقييم المكتسبات والقيام بإعادة التسوية وتكمن أهمية هذه المنهجية في إمكانية معرفة المكونين لأهداف المكون والعمل على تحقيقها في إطار التقييم النهائي[1]

تستند بيداغوجيا الأهداف إلى مبدأ بيداغوجي رئيسي مفاده أن كل عملية تعليمية ينبغي أن تنطلق من أهداف محددة، يتم تحقيقها، فعندما يخطط المدرس عمله فإنه مطالب باتخاذ قرارات متعددة فهو مثلا:[2]

- يختار محتوى المادة.
- يوظف طرقا وأساليب معينة.
- يحكم على مردودية التلاميذ.

و لكي تكون هذه القرارات والإجراءات معينة على أسس متينة ودقيقة فإنه من اللازم والواجب الانطلاق من أهداف محددة.

4- مبادئ بيداغوجيا الأهداف:

إن المبادئ التي قامت عليها بيداغوجيا الأهداف هي:[3]

1- العقلنة:

و تعني أن الارتقاء بالعملية التعليمية ممكن عن طريق عقلنتها وتخليصها من كل أنواع العفوية والارتجالية، وذلك على غرار التنظيم العقلاني والعملي للعمل (OST) الذي جاء به تايلور.

ب- الجرأة:

---

[1] دومنيك (شالقان): **طرق وأدوات التدريس والتكوين**، تر: غريب عبد الكريم، الدار البيضاء، منشورات عالم التربية ط1، 2001م، ص 64.

[2] - **النظام التربوي والمناهج التعليمية**، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، وزارة التربية الوطنية، 2004.

[3] - سليماني (العربي): **الكفايات في التعليم، من أجل مقاربة شمولية**، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2006 ص80.

ويعني تجزئ العمل المزمع تنفيذه إلى عناصر صغيرة، تحدد تحديدا إجرائيا يصف مختلف العمليات الواجب اتباعها لتحقيق الهدف، وتقتضي الأجرأة تحديدا صارما ودقيقا للأهداف والعناصر المكونة للإنجاز ومعايير التقويم وإصدار الأحكام.

جـــ- البرمجة:

تعني تنظيم مصادر العمل أو الإنجاز وفق تصور منطقي، بدءا بجمع المعلومات ثم تحديد الأهداف وتنظيم الأنشطة وتحديد المخرجات النهائية.

د- التلقين:

لقد كان التقنيون في المقاولة، مكلفين بالتخطيط والبرمجة بينما كان العمال مطالبين بالتنفيذ ونفس الشيء نجده في بيداغوجيا الأهداف، حيث يقوم المدرس بصياغة أهداف الدرس بينما يطلب من التلميذ أن يتلقى بطريقة آلية المعارف التي يمليها عليه الأستاذ.

هـــ- مركزية المدرس:

حيث يصبح التعليم متمركز حول المدرس والمحتويات ويجرد التلميذ من حقه في بناء المعرفة والمشاركة في الدرس، وإبداء الرأي أو الاختلاف مع الأستاذ.

في حين وضع رالف تايلر أربع مبادئ أساسية متعلقة بالأهداف بحيث:[1]

- يجب أن يكون المحتوى معروضا بطريقة واضحة لا لبس فيها.
- يجب أن يصف نشاط المتعلم وفق سلوك يمكن ملاحظته (قابل للملاحظة).
- يجب أن يفصح عن الشروط التي يجب أن تتجلى في السلوك المطلوب.
- يجب تحديد مستوى الحاجات والمطالب الذي يتعين أن يتموضع ضمنها المتعلم، وتحديد المعايير التي تستخدم لتقويم هذا التعلم.

5- أهمية البيداغوجيا بواسطة الأهداف:[2]

1- تجبر هذه البيداغوجيا المدرسين على الصرامة في تقدم العمل:

فالمعلم مطالب دوما بالتساؤل حول امكانيات المتعلمين، عند اقتراحه للمشروع وللتعلمات المرافقة له، والملاحظ أن "خطط العمل" المقترحة من طرف فريني"Freinet" [والمتمثلة في

---

[1]- زمام نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[2]- سليماني العربي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

إحصاء المفاهيم التي يجب اكتسابها بالنسبة لكل تلميذ] قريبة من البيداغوجية بواسطة الأهداف وذلك بالقدر الذي تكون فيه هذه المفاهيم أحادية أو مرتبة منطقيا.

2- تركز البيداغوجيا بواسطة الأهداف على المتعلم:

لا يمكن تصور أي تعلم بواسطة الأهداف، دون تحديد "الحالة الأولية للتلميذ" أي القيام بتشخيص دقيق ما أمكن لمعرفه ولمكامن ضعفه ومن الممكن أن يعتمد هذا التشخيص على الاختبارات وأن يكون هناك اقتناع بأن التلاميذ لن يبلغوا نفس الأهداف عند نهاية السنة الدراسية.

3- تعيد البيداغوجيا بواسطة الأهداف النظر في الأشكال التقليدية للتقييم:

نعترف دون أن نغامر في مجال الدوسيمولوجيا [أي علم التنقيط] بأن علامة 8 على 10 في الإملاء مثلا، ليست لها أية قيمة إجرائية كل ما يمكن تأكيده بهذا الخصوص هو أن التلميذ ماهر في هذا المجال، لكن لا شيء في التقدير المرقم، يسمح بالتعرف على الثغرات أو نقاط القوة.

فالنقطة تتضمن دوما جانبا كبيرا من الاعتباطية، وهذه مسألة مطروحة باستمرار غير أنه من الممكن وضع إجراءات للتحقق من الكفاءات أكثر موضوعية من التقدير المرقم ،و من مميزات هذه الإجراءات فضلا عن الصرامة التي سيتحلى بها المصحح، هناك إمكانية لقيام المتعلم بتقييم ذاتي، فما دام السلوك المنتظر قد وصف بما يكفي من الدقة، فإن المتعلم سيدرك بنفسه، إلى أي حد بلغ الهدف المرسوم.

4- نتيجة البيداغوجيا بواسطة الأهداف كلية نحو النجاح:

ما رسمناه بخصوص التقييم، يبين كيف أن التعلم يهدف إلى وضع سلوكيات لا تحتمل التقريب "Approximation" فنحن نوجد أحيانا في وضعية تكون فيها الأهداف المحددة في البداية، غير متحققة كلية، لكن إذا ما تم التفكير بصرامة ومنطقية في تقدم هذه الأهداف، فإن عددا كبيرا منها سيتحقق، اللهم إذا ما تخلينا عن مساعدة التلاميذ.

يتضح مما سبق أن البيداغوجيا بواسطة الأهداف تكتسي أهمية لا يستهان بها والملاحظ بهذا الصدد، أن برامج التعليم الأولي، قد صيغت بتعابير الكفايات، المطلوب اكتسابها عند نهاية سلك الدراسي، ففي النحو مثلا، تم التأكيد على أن التلميذ مطالب عند

نهاية كل سلك " باكتساب القدرة على التعرف على علامات الوقف والتركيب وصيغ الأفعال ووصف مختلف أشكال الجمل (التصريحية والاستفهامية وصيغة الأمر أيضا) وعلى مختلف مكونات الجملة والتعرف على المجموعات التركيبية وبناءها"

وتبدو القدرة على "التعرف" سلوكا قابلا للملاحظة بشكل موضوعي ومباشر بالنسبة لمن يدرس ويضع هذه الإجراءات المطلوبة.[1]

6- الانتقادات الموجهة للبيداغوجيا بواسطة الأهداف:

لما كانت المؤسسات التربوية العامل الأول الذي يتجه إليه المجتمع لتحقيق مشاريعه، قصد تكوين أفراد لهم كفاءات ومهارات تستجيب ومتطلبات الهصر والمؤسسات التكنولوجية والاقتصادية، بحيث نجد دافع تبني "المقاربة بالكفاءات" في المجال التربوي الحديث يرجع إلى النقائص والسلبيات التي خلفتها "بيداغوجيا الأهداف" التي كان لها رواجا كبيرا بين السبعينيات والثمانينات، حيث كانت هذه الأخيرة بناء على النظرية السلوكية تهتم بالسلوك كنتاج تربوي، وأهملت جوهرة، أي ملكات العقل.[2]

وجهت انتقادات كثيرة إلى التدريس بالأهداف، وحملت هذه البيداغوجيا مسؤولية التعثر الدراسي، ولفشل المدارس في دمج المتعلمين في الوسط الاجتماعي، الذي اعتمد على النظريات السلوكية المغرقة في التقنين، والتي همشت في راي الباحثين – النشاط الإبداعي الذي يتجلى في الوضعيات والمواقف التي تعطي الأولوية للذات الفاعلة النشيطة.[3]

وهكذا ظهرت بعض بعض الانتقادات على شكل تساؤلات استنكارية كالآتي:

- هل يمكن حصول تعلم دون مشاركة فعلية للذات المتعلقة؟
- هل المثيرات هي الدافع الوحيد على حصول التعلم؟
- ألا يكون التعلم في هذا الطور السلوكي مجرد تشرب سلبي لمثيرات المحيط الخارجي؟

---

[1]- المرجع نفسه، ص112.

[2]- بوكرمة أغلال، **الاصلاح التربوي في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، ع4، 2006، ص 67.

[3]– زايدي (فاطمة): مرجع سبق ذكره، ص44.

- ألا تؤدي في هذه النظرة في المجال التعليمي إلى تكريس الطرائق البيداغوجية التي تعلي من شأن تنظيم المجال البيداغوجي على حساب الذات المتعلمة؟
- وهذا ما بينته دراسات جماعة "CEPEC" التي تتكون من مجموعة من الباحثين التربويين والمختصين النفسانيين، حيث توصل هؤلاء إلى أن:[1]
- الصياغة السلوكية للأهداف تقلص النشاط البيداغوجي إلى فترات قصيرة.
- لا تذكر بيداغوجيا الأهداف أدة للتعلم بوضوح ولا تهتم بعملية تفضل بيداغوجيا الأهداف التعلمات المعرفية السلوكية البسيطة على حساب التعلم الوجداني الاجتماعي.
- تجعل بيداغوجيا الأهداف التمفضل بين الأهداف والغاية والمرامي متقهقر، بمعنى الأهداف العامة والأهداف الإجرائية مشكوك فيها .
- تخلط بيداغوجيا الأهداف بين منطق التكوين ومنطق التقييم .
- ترى أن البيداغوجيا بواسطة الأهداف (الجيل الأول)، قادت العملية التعليمية إلى متاهات عديدة مما أدى إلى التشكيك في فعاليتها وفتح الباب أمام مبادرات لتجاوزها والتنبيه إلى مواطن ضعفها، فطرح بديل بيداغوجي سد نقائصها ولعل أهم القائص التي رصدت هي:[2]

. حرصت بيداغوجيا الأهداف على تفتيت السلوك الإنساني إلى مجالات كثيرة وقسمت كل مجال إلى مستويات رئيسية وفرعية "أي أهداف إجرائية عديدة قابلة للملاحظة والقياس" كما تغيب البعد

. الأهداف العامة تستمد مجالها من المجال المعرفي ونادرا ما ترى إدماج الأبعاد الوجدانية مع المجالات المعرفية، الأخرى فعندما نتبين تحليلا هابطا أي تشتق أهداف وسطى من الأهداف العامة وأهداف خاصة من الأهداف الوسطى فيصبح من الصعب إدماج الأبعاد الأخرى مع البعد الوجداني كحب الفضول

---

[1]- GILLET (piere): CEPEC, C**onstruire la formation**, paris ESF éditeur, 3 émé édition 1994, P26.

[2]- محمود (طه)،"**من التدريس بالأهداف إلى المقاربة بالكفاءات بين النظري والتطبيق**"، أطروحة دكتوراه علوم تربية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر،2004، 148، ص148.

والثقة في الذات والصبر ومراقبة الذات، كما يستند إلى هذا التصور أنه لا يمكن أن نصف ما لا يقبل القياس والملاحظة.

- سقوط بيداغوجيا الأهداف في النزعة السلوكية، نتج عنه سلوكها في الآلية والنمطية، وهذا ما انعكس سلبا على عملية الإبداع وأصبح التعلم بعيدا عن تطوير شخصية المتعلم.
- العناية بالسلوك الخاضع للملاحظة والمراقبة والقياس والمعاينة المادية أدى إلى إقصاء مجالات (وجدانية وعاطفية) لكونها لا تخضع للمنطق القياسي.[1]
- لا تتيح للمدرسة الحرية في اختيار الطريقة المناسبة، بل إنها تفرض عليه حينما يترجمها إلى خبرات.[2] تعمل على تقييد المهارات الإبداعية والمبادرة عن المدرسين.

إن التحديد المسبق للأهداف تمنع المدرسين من الاستفادة من الفرص التعليمية غير المتوقعة التي تحدث داخل الفصل الدراسي، بمعنى أن هناك مستجدات سيكولوجية وبيداغوجية، تحدث من المتعلم والمدرس، يفرضها الموقف التعليمي ولا تتناولها الأهداف.

وجه البعض النقد إلى الأهداف، من الجانب الشمولي لها، بمعنى أن بعض جوانب السلوك لا تصلح صياغتها في صورة أهداف كمقياس لسلوك المتعلم، مثل المهن الدقيقة والدراسات الإنسانية وذلك لأختلاف الثقافات والبيئات وكذا الفروق الفردية ونسبة الذكاء...

ثالثا: المقاربة بالكفـــاءات:

من بيداغوجيا الأهداف إلى بيداغوجيا الكفاءات:

هناك خطأ شائع في بعض الأدبيات التربوية، ولدى بعض الفاعلين في مجال التربية والتعليم، إنه اعتقادهم بوجود حدود أنطولوجية وابستمولوجية غير قابلة للاختراق بين

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– بن عيسى (الحسينات): **تخطيط الوضعيات الديداكتيكية والتدريس: من الأهداف إلى الكفاءات، الحوار المتمدن**، العدد 2310، 12 جوان ،2008.

التدريس بواسطة الأهداف والتدريس بواسطة الكفايات وفي رأينا ليست هناك قطيعة بالمعنى الذي قد يتصوره البعض.

إن الكفايات أهداف نسعى إلى بنائها وأو إكسابها لفئة من المتعلمين، وحتى على مستوى التحديد والتعريف، نجد نفس الإختلافات ونفس تعددية المعنى "Polysémie" سواء تعلق الأمر بتعريف الهدف أو تعريف الكفاية.

إذن فيكوتسكي مثلا يركز على دور الراشد في نمو الطفل وتعلمه، كما أن بياجيه يؤكد على دور الاستيعاب والملائمة، أما فيليب ميريو فإنه يتحدث عن المثلث البيداغوجي ويلح على أهمية الأقطاب الرئيسية الثلاثة، إن الكفايات أهداف على المدى الطويل، فهي قابلة لأن تصاغ في شكل مرام أو غايات، وأكثر من ذلك نلاحظ أن السلوك في دلالته الحديثة لم يعد مرتبطا بردود فعل غددية وفيزيولوجية، بل أصبح مرتبطا بما يمتلكه الفرد من تمثلات وموارد معرفية وعقلية، تجعله يسلك هذا الاتجاه أو ذاك لأنه يرى فيه المنفعة أو الحلول المناسبة، وحتى عندما نريد أن نركب بعض الاختلافات لإثبات التعارض بين بيداغوجيا الأهجاف وبيداغوجيا الكفايات كالاختلاف فالذي يتمثل في كون الأولى لا تهتم إلا بالمحتوى والمدرس وتنطلق من مرجعية سلوكية وضعية تقصي الذات الفاعلة ودورها في بناء وتكوين المعرفة، بينما تركز الثانية على المتعلم وسيرورات التعلم، ينبغي أن لا ننسى أنه من المستحيل ممارسة كفاية ممتدة مثلا بدون محتوى، كما أننا لا نستطيع الاشتغال على محتوى بدون ممارسة كفايات ممتدة.[1]

إن الأمر هنا مرتبط بكون بيداغوجيا الأهداف في أشكالها التقليدية ظلت سجينة سلوكية متطرفة، وبكون بيداغوجيا الكفايات تمنح من نظريات وابستمولوجيات، وعلوم جديدة ومتطورة، بما فيها علوم الأعصاب والعلوم المعرفية وعلم الوراثة والبيلولوجية والابستمولوجية التكوينية وغيرها، والشيء الذي استنسخ حركة تجديدية في المدرسة على غرار المقاولة وبالتالي أفرز مقاربة جديدة للبرامج والمناهج التعليمية ولباقي مكونات منظومة التربية والتكوين.[2]

---

[1]- سليماني (العربي): مرجع سبق ذكره، ص81.

[2]– المرجع نفسه: ص81.

فكثيرة هي الثغرات والنواقص التي تعتري نموذج التدريس بالأهداف والتي اتضحت مع الممارسات الفصلية، ويمكن تسجيل أهم الثغرات في النقط التالية: [1]

- ✓ الاتجاه التجزئي للأهداف يقود إلى امنحلالها بدل الإندماج، فيفقد بذلك السلوك وحدته، وتفقد الأهداف الجزئية معناها لدى المدرس والتلميذ.
- ✓ التوجه السلوكي للأهداف يرتكز على المكتسبات العقلية البسيطة (الحفظ ،الفهم...) على حساب المكتسبات الوجدانية والاجتماعية المعقدة والمتداخلة، كما يصعب ضبط الأهداف الإجرائية مع الغايات في المناهج التربوية.
- ✓ التحليل السلوكي يجزئ اللتعليم إلى مكتسبات جزئية دقيقة مما يعرقل حدوث الانتقال والتحول من المجال الإبداعي لدى المدرس والتلميذ.
- ✓ تحديد الأهداف الإجرائية يبقى عديم الفائدة إذا لم يصاحبه عمل موازي يراعي التدلخل بين الأهداف التعليمية وبين باقي مكونات عملية التدريس من استراتيجيات ودعامات ديداكتيكية وخطة للتقويم التربوي.
- ✓ التمييز بين الجوانب الثلاثة التي تتشكل منها شخصية الإنسان، أي التمييز بين الجانب العقلي والجانب الحس- حركي علم أن هناك تداخلات لهذه الجوانب وتفاعلها وتشابكها في السلوك الإنساني.

أمام هذه الثغرات وغيرها التي طرحتها بيداغوجيا الأهداف خاصة على مستوى التفكيك الميكانيكي لشخصية التلميذ وقصورها عند العمليات العقلية الدنيا خاصة أثناء عملية القياس، صار لزاما إعادة تحدي

مهام المدرس وطبيعة عمله واقتراح مدخل جديد ولمواجهة مختلف الصعوبات وتجاوزها.

ويظهر أن مدخل الكفايات يشكل مظهرا آخر لعقلنة التدريس وجعله أكثر فاعلية.

مقارنة بين بيداغوجيا الأهداف وبيداغوجيا الكفايات:

[1]- لخصاصي (المصطفى)، "**بناء المناهج الدراسية وفق مدخل الكفايات**"، الدار البيضاء، 2009، ص 35 .36.

وفيما يلي سوف نقدم جدولا يوضح أهم الاختلافات الموجودة بين المقاربتين بيداغوجيا الأهداف وبيداغوجيا الكفايات:[1]

بيداغوجيا الأهداف OPP	بيداغوجيا الكفايات CPP
_ تنطلق من هدف معين يتم تقطيعه وتجزئته إلى أهداف إجرائية لتحقيق الهدف العام (طريقة غير مضمونة). _ طل الأهدجاف قابلة للقياس والملاحظة (هناك أهداف لا يمكن قياسها في مجلات مثل: حل مسألة، إبداع) _ تهتم بجانب فقط بالتصرف أي السلوك (الجانب المعرفي والحس حركي) وتجهل الجانب الوجداني. هندسة المدرسة للأهدجاف التعليمية على شكل سلوكات بعيدا عن اهتمام المتعلم. _ اختيار العدة البيداغوجية وفق ما يراه المدرس مناسبا لتحقيق الأهداف ودون مراعاة شخصية المتعلم. اشراف المدرسة على توظيف هذه العدة مما يجعله الفاعل الأساس بدل النتعلم. _ بناء الدرس على مقاييس مسبقة دالة على نجاح أو فشل التعلم (التقويم). _ وضع اجراءات قبلية لدعم نتائج التقويم . _ كل العوامل السابقة تجعل المتعلم عنصرا سلبيا يقبل دون أن يناقش . _ كل تعليم يبرمج بناء على خطة من اختيار المدرس ولا يكون المتعلم شريكا فيها، كما أنها تمتاز بخاصية التجزؤ وخاصية الغيرية. _ المدرس هو الذي يقوم بتحديد الأهداف في شكل السلوكات قابلة للملاحظة.	_ لا تنفي أهمية تحديد الأهداف. _ تعطي معنى أهم وأشمل للتعلم مقارنة معالمقاربة بالأهداف، كما تنطلق من وضعيات محددة لتحقيق هدفها وتعطيه دلالة. _ تهتم بالصرف أي بمجموع مكونات شخصية الفرد. _ تعتبر المتعلم محورا فاعلا يبني المعرفة ذاتيا (التعلم الذاتي)، وبالتالي ضرورة تركيز كل الأنشطة عليه. _ اعتبار المدرس مسهل لعملية التعلم الذاتي. _ توفير جميع شروط التعلم الذانتتي يفتح مجال تفاعل المتعلم مع محيطه تفاعلا إيجابيا. _ تمكين المتعلم من كل شروط وسائط التفاعل البناء في ممارسة تعلمه الذاتي وبالتالي فهو العنصر الأساس والفاعل الأول الذي يجب أن يرتكز عليه فعل التعلم. _ تمتاز الكفايات بخاصية الشمولية والاندماج الكلي. _ الانجازات هي التي تؤشر على تحقق الكفاية.

[1]- سليماني (العربي): مرجع سبق ذكره، ص82.

لماذا المقاربة بالكفاءات؟

إن التفوق والسبق الدولي اليوم يبدأ من المدرسة، من الفصل الدراسي منذ مرحلته الأولى، ومفتاح هذا التقدم هو المعلم والمنهاج تالتربوي الذي يسعى إلى تغيير الذهنية وتكوين مهارات التفكير الناقد وثقافة الإبداع، لا ثقافة الإيداع، فأبناؤنا الذين نعدهم للقرن الواحد والعشرين لا يجب أن نقدم لهم تعليما تقليديا غايته ثقافة الإيداع، وعلينا أن نتجاوز التعليم من الإمتحانات إلى التعليم للحياة وامتلاك الأساسيات التي يحتاجها القرن الحالي بحيث تعنى مدارس المستقبل بتعليم أسس الاتصال ومهارات حل المشكلات.[1]

إن العصر الحالي يستلزم من الجيل الجديد القدرة على التكيف مع التكنولوجيات وتجديد المعارف الملائمة وشرح الطرائق المختلفة لطرح المشكل وفهم استدلال الآخر وتفسير التطورات وصياغة الفرضيات الخاصة بالحلول.... كما يتطلب منهم القدرة على أخذ العبرة من التجربة وتسيير المعلومات المكتسبة وتصور المشاكل حتى يتمكنوا من القدرة على النقد والتنبؤ والتغير ".[2]

يسمح لنا مسار بعض المربين أمثال فريني "Freinet" ومنتيسوري "Montessori" وديكرولي "Decroley" ومكارنكو "Makarenko" وفلون "Wallon" وسكينر "Skinner" وإليتش "Illich" وغيرهم، بإبراز بعض المكتسبات التي يمكنها أن تساعدنا على الاشتغال في الميدان التربوي.

و نقدم في هذا الإطار مجموعة أفكار، تهم بالأساس وظيفة المدرسة وعملية التعلم بها وهي كالتالي:[3]

1- إن المدرسة هي مكان لا يحدد فيه كل شيء بل يظل فيه كل شيء ممكنا.

2- تتحدد وظيفة المدرسة في نقل المعارف.

3- لا ينجز التعلم بقرار رسمي.

4- يحصل التعلم بالنسبة لكل واحد، بشكل فعال ومتفرد.

5- إن التعلم الناجح هو التعلم التربوي الحقيقي داخل المدرسة.

---

[1]- بوعزة الصالح، **تحديد الاحتياجات التدريبية للمشرفين التربويين في التعليم الابتدائي في ضوء المقاربات بالكفاءات**، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة سطيف2 2014-2015، ص162.

[2]- أنظر بوكرمة أغلال (فاطمة الزهراء): مرجع سبق ذكره، ص67.

[3]- بيرنو وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص7.

طبعا إن هذه الأفكار لن تكون لها قيمة إذا ما امتلكها الفاعلون وجسدوها ميدانيا عبر قوة إيمانهم وإرادتهم وجودة عملهم المشترك.

والتدريس بالكفاءات يحقق ذلك، فهذه المقاربة هي تفصيل المنطق التعلم الذذي يركز على التلميذ ونشاطه وردود فعله اتجاه وضعيات مشكلات كما أنها تزوده بالأدوات المنهجية والفكرية التي تسمح له بمواجهة هذه المشكلات.[1]

في هذه المقاربة يحمل التلميذ على المبادرة بالفعل، بدل الركون إلى التلقي (البحث عن المعلومات، التنظيم والترتيب، تحليل الوضعيات، بناء الفرضيات، تقييم فعالية الحلول....) وذلك حسب وضعيات إشكالية منتقاة باعتبار أنها تمثل وضعيات حقيقية قد يصادفها التلميذ في حياته اليومية (في المدرسة والمجتمع)، بوتيرة متكررة إلى حد ما.

وغني عن البيان أن هذه المقاربة المتمركزة حول نشاطات التلميذ ومسعاه لحل الوضعيات – الإشكالية، تفرض على واضعي البرامج التكفل بالمسائل المرتبطة بها وهي كما يلي:[2]

- توظيف شتى المعارف المستوعبة في حل الوضعيات المعقدة التي سوف يصادفها التلميذ في حياته المدرسية والاجتماعية والمهنية.
- التنسيق بين مختلف أنواع التعلمات بحثا عن أستاليب مجدية تتيح تنظيم وترتيب تلك التعلمات واستخدامها عبر النسق الداخلي لمادة دراسية معينة والتكامل بينها وبين بقية المواد الدراسية.
- التكفل بحاجيات كل تلميذ ومراعاة تفرد قدراته وتميز مساره البيداغوجي.
- تفعيل الوظيفة التكوينية للتقييم والتي تتيح إمكانية تدارك الخلل أثناء عملية التعلم وعلاجه بصورة فورية.

ولهذا ارتأت المدرسة الجزائرية أن تغير من سياستها التعليمية بتبنيها لمقاربة جديدة، تعتمد على منطق التعلم المتمركز حول الفرد المتعلم والعمل على إنجاحه في الحياة وتأهيله للتوافق مع محيطه، وذلك في كل فترات ومراحل تربيته وتكوينه، وذلك

---

[1]- بوعزة (الصالح): مرجع سبق ذكره، ص162.

[2]– بن بوزيد (بوبكر)،"**إصلاح التربية في الجزائر– رهانات وإنجازات**–"، الجزائر، دار القصبة للنشر،2009 ص54.

بفضل ما يكتسبه من كفاءات ضرورية لإلحاق النجاحوالتوافق، ولن يحدث ذلك في إطار بيداغوجيا فعالة- كبيداغوجيا الكفاءات- لأنها تحلل الوضعية التعليمية-التعلمية إلى مجموعة من الوضعيات الفرعية وتبنيها وفق منظور ايجابية المتعلم، وبهدف إدماج المتعلم كفاعل أساسي في بناء التعلمات، من خلال التركيز على سمات شخصيته من قدرات عقلية (التفكير الإدراك، التذكر، الاستدلال) ومميزات وجدانية (الانفعال العاطفة...) وخاصيات سيكو-حركية.[1]

وقد تبنت الجزائر هذا المسعى لتجديد المنظومة التربوية، وأعدت لها جانبا ماديا وتقنيا ضخما، وهذا انطلاقا من الموسم 2004/2003، وذلك لهدف تكوين مواطن صالح يجيد بكل كفاءة برمجة وجوده الاجتماعي والتفوق على أزماته بإيجاد حلول وابتكار وضعيات جديدة بتجدد إشكاليات الحياة.

وعلى العموم فقد جاءت لإثراء دعم وتحسين البيداغوجيا:[2]

- بتجديد المعارف في الثقافة والنشاط.
- كثير من التلاميذ يفشلون بسبب عدم تمكنهم من تحويل المعارف لأنهم يكتسبونها منفصلة عن سياقها ومقطوعة عن كل ممارسة.
- لأن المعارف المدرسية لا معنى لها بالنسبة للتلاميذ ما دامت منفصلة عن مصادرها وعن استعمالاتها الاجتماعية، إذن فالمقاربة بالكفاءات تنشيء علاقات بين الثقافة المدرسية والممارسات الاجتماعية.

- خصائص ومميزات الكفاية:

للكفاءة دلالات عديدة تتجه لتؤسس لأسلوب جديد في التدريس يجعل من المتعلم جوهر وأساس العملية التعليمية-التعلمية، وذلك من خلال الارتكاز على جملة من

---

[1]- ويس (راضية):**المقاربة بالكفاءات ماهيتها ودعاوي تبنيها في المنظومة التربوية الجزائرية**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد11،2015، ص ص104-105.

[2]- العايب (نورة): **المقاربة بالكفاءات في المنظومة التربوية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة1، ع43،جوان 2015،ص 323.

الخصائص الأساسية للكفاءة، فلقد حدد فيليب برينو "Philipe Perrenoud" 1997م بعضا من خصائص الكفاءة على النحو التالي:[1]

1- توظف وتجند جملة من الموارد:

من الخصائص المميزة للكفاءة عن القدرة هو أن الكفاءة توظف جملة من الموارد هذه الموارد قد تتجسد في معارف علمية، ومعارف التجارب الشخصية، وقدرات ومهارات من أنواع مختلفة.

فالتمكن من الكفاءة يعني أو يستوجب امتلاك جملة من المعارف والمهارات والخبرات والتقنيات والقدرات.... التي تتفاعل فيما بينها ضمن مجموعة مدمجة تكون في غالب الأحيان خاصية الإدماج.

2- الكفاءة ترمي إلى غاية محددة ومنتهية:

وهي عبارة عن ملمح ذي غاية وظيفية اجتماعي، فهي تحمل في طياتها دلالة بالنسبة للمتعلم الذي يوظف جملة من التعليمات بغرض إنتاج شيء أو القيام بعمل أو حل مشكلة مطروحة في عمله المدرسي أو في حياته اليومية .

المهم هو أن للكفاءة دلالة بالنسبة إليه، وحين يبلغها يتحلى بها، تبقى مكسبا منتهيا، من هذا المنظور قد يبدوا التعليم بالكفاءات في المرحلة الثانوية لا يتأتى مع الطابع العام للتعليم الثانوي الذي يركز أكثر على تقديم المعارف العامة: والقدرات.[2]

3- الكفاءة مرتبطة دائما بجملة من الوضعيات ذات المجال الواحد (Famille De Situation):

كيف ذلك؟ من أجل توضيح أكثر لهذه الميزة الثالثة نعود بكم إلى نشاط تدوين المعلومات مثلا، فهو مجال مشترك بين تقنية تدوين رؤساء الأقسام أناء درس في الثالثة

---

[1]- نعمون (عبد السلام)"**نحو منظومة تربوية تنمي إبداع المتعلم في ضوء بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات**" أطروحة دكتوراه، قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف-2- 2014، ص 215.

[2]- **القدرات والكفاءات**، مديرية التعليم الأساسي، وزارة التربية الوطني الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دس ص7.

ثانوي مثلا، وبين تدوينها في اجتماع مجلس الإدارة أو إلقاء محاضرة أو في ملتقى من الملتقيات.[1]

ومن أجل توضيح أكثر لهذه الخاصية، نأخذ على سبيل المثال كفؤا حل المشكلات، فقد يكون التلميذ كفؤا في حل مسائل الرياضيات غير أنه لا يتحكم في حل مسائل الفيزياء، الأمر الذي يستدعي إذا ما لأردنا تنمية كفاءة ما لدى المتعلم، أن نقوم أولا بتعيين وحصر الوضعيات التي تستدعي فيها إلى تفعيل الكفاءة المقصودة، وبالتالي فإن ممارسة الكفاءة، لا يمكن أن يتم إلا في إطار حل فئة من الوضعيات المتكافئة، فالكفاءة ففي مجال ما (مادة دراسية أو مواد مدمجة) تعني قدرة التلميذ على حل مشكلات متنوعة باستثمار الأهداف (المعرفية ،و الحس–حركية، والوجدانية) المحددة في البرنامج.[2]:

4– الكفاءة غالبا ما تتعلق بالمادة الدراسية:

لهذه الميزة الرابعة صلة مباشرة بالميزة السابقة التي تجعل الكفاءة مرتبطة بنوع من الوضعيات ،و بالتالي فهي متناسبة مع مشكلات تتصل بالمادة، بينما القدرات تتميز بطابعها الاستعراضي، أي يتصل بعدة مواد تعليمية.

مما لا شك فيه أن هناك كفاءات متقاربة بالرغم من انتهائها إلى مواد مختلفة وبالتالي يمكن أن تكون قابلة للتحويل من نشاط إلى آخر، كالكفاءة في البحث مثلا في العلوم الاجتماعية أن تتحول إلى كفاءة للبحث في العلوم الطبيعية.

وما تجدر الإشارة إليه، بخصوص هذه الميزة، هو أن تعميمها لا يتطابق مع الواقع، إذ نجد بعض الكفاءات تتعلق بعدة مواد، أي أن تنميتها لدى المعلم تقتضي عدة مواد لاكتسابها، بل أكثر من ذلك نجد أن هناك كفاءات في الحياة العلمية متجردة تماما من المواد كأن نكون أكفاء في تسيير الاجتماعات واللقاءات أو نكون أكفاء لقيادة السيارة في المدينة، بدون أي رصيد معرفي يتعلق بالمادة التعليمية!

"C'est la compétence odiscplinaire évaluabilité"[3]

---

[1]– المرجع نفسه، ص7.

[2]– أنظر نعمون (عبد السلام): مرجع سبق ذكره، ص186.

[3]- القدرات والكفاءات، مرجع سبق ذكره، ص8.

5- الكفاءة قابلة للتقويم:

بقدر ما نجد القدرة غير قابلة للتقويم، بقدر ما تكون الكفاءة على عكس ذلك، إذ يمكن تقديرها على أساس مقياسين اثنين على الأقل وهما:[1]

- نوعية الإنجاز في العمل.
- نوعية النتيجة المحصل عليها.

ففي المجال المدرسي يقوم المتعلم بدلالة ما ينتجه وذلك باعتبار جملة من المقاييس وفي مقدمتها جودة المنتوج، دقة الإجابة، مدة الإنجاز، درجة استقلالية التلميذ، تنظيم المراحل.....

يبقى فقط الإشارة إلى أن المؤشرات أو المقاييس التي تقوم الكفاءة من خلالها ما هي إلا أهداف تعلمية، الأمر الذي يؤدي إلى ربط هذه العملية –أي تقويم الكفاءات– بالتقويم بالأهداف في المجالات الثلاثة المعروفة (المجال المعرفي، المجال الوجداني، المجال الحس حركي).[2]

دور المعلم في مقاربة الكفاءات:

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمسألة تطوير الكفايات المهنية للمدرسين بفعل التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم، كل هذا سيقود إلى تغيير في الهوية المهنية للمدرس، والمتمثلة في نقل المعارف والمحتويات المدرسية إلى التلاميذ، عملا عديم الفائدة في السياق التربوي الحالي الذي لم تعد فيه المدرسة المكان الوحيد الذي يحتكر المعرفة داخل المجتمع، مما يفرض على المدرسين تغيير طرائقهم البيداغوجية، وتطوير قدراتهم ومهاراتهم التعليمية، مع ما يتناسب والتطورات التكنولوجية المتسارعة، والنقلة الكبيرة التي أصبحت تعرفها مختلف مجالات المعرفة والعلوم.[3]

إذن على الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل في مجالات الاتصال والوسائل التعليمية، فإن المعلم ما يزال له مكانته الخاصة التي لا تستطيع أية وسيلة أو

---

[1]- المرجع نفسه، ص8.

[2]- نعمون (عبد السلام): مرجع سبق ذكره، ص187.

[3]- الأمراني (عبد العزيز العلوي): " **نحو تكوين مهني متمركز حول تطوير الكفايات المهنية للمدرسين**" مجلة علوم التربية، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، جانفي 2014، ص90.

أداة أن يضعفها أو يقلل من شأنها وخاصة أن للمعلم أدوارا لا تستطيع أي من هذه الأدوات أو الوسائل أن تهدده فيها.[1]

ويعتبر التدريس بالكفاءات منهاجا للتعلم وليس برنامجا للتعليم، تعلم يهدف إلى إكساب المتعلم كفاءات تربطه بالحياة الحاضرة والمستقبلية.

تتميز هذه المقاربة البيداغوجية بالدينامية، فهي تفسح المجال واسعا للممارسة التعليمية، حيث تعطي المعلم مجلا واسعا للتصرف والإبداع كفاعل ومشارك مساعد ومنشط للتعلمات ولا يستقيم هذا التدريس إلا مع التزام المعلم بأدواره الجديدة الآتي ذكرها:[2]

- ✓ مساعدة المتعلم على تحويل المعارف إلى موارد يحسن استغلالها بفعالية
- ✓ الانطلاق في التدريس من مشكلات مطروحة
- ✓ ابتكار عدة ديداكتيكية جديدة
- ✓ التفاوض حول مشاريع المتعلمين وتوجيههم لحل الوضعية الإدماجية
- ✓ اعتماد تصميم ديداكتيكي مرن عند التخطيط
- ✓ اعتماد عقد بيداغوجي جديد مع المتعلم
- ✓ اعتماد التقويم التكويني عند تقويم الكفاءات
- ✓ كسر الحواجز المصطنعة بين المواجد والتخصصات
- ✓ اطلاع المتعلمين على المبادئ والمواصفات التي يتطلبها منهم مسعى الإصلاح
- ✓ التوجيه
- ✓ التحفيز

---

[1]– عبد السميع (مصطفى وحوالة (سهير محمد): "**إعداد المعلم تنمية وتدريبية**"، عمان، دار الفكر، 2005 ص96.

[2]– أحميد (حسينة): **الأدوار الجديدة للمعلم من منظور المقاربة بالكفاءات**K مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2،ع16، ديسمبر، 2012، ص ص 92–102.

خـــاتمة:

تعتبر المقاربات البيداغوجية بمثابة الإطار المرجعي لتسيير وتنظيم العملية التعليمية / التعلمية، ويشترط على كل إصلاح تربوي تفعيله لمقاربة بيداغوجية فعالة حتى تضمن المعرفة للمجتمع .

إذن فبعد العمل بالمقاربة بالمضامين (المحتويات) من أجل إكساب المتعلم أساسيات المعرفة والمعلومات، ثم الاعتماد بعدها على المقاربة بالأهداف، محاولة الانطلاق من أهداف والتأكد من تحققها، وبعد سيادتها لفترة زمنية معتبرة، أصبح تغييرها أمر ضروري حتمي، خاصة مع التطورات والتحولات التي عرفها المجتمع على جميع الأصعدة.

ولجعل التعلمات أكثر فعالية وتنميتها، تبنت المنظومة التربوية المقاربة الثالثة "الكفاءات" وهذا من أجل التركيز على المتعلم حتى يتمكن من استثمار كل مكتسباته داخل وخارج صفه الدراسي.

لكن ما أردنا أن نثيره باعتبارنا باحثين ومختصين في الميدان على أي أساس يتم اختيار وتبني هذه المقاربات، لأنه ليست بالضرورة أنها نجحت في بعض الدول يستلزم نجحها في مجتمعنا، هي ليست بوصفات قابلة التطبيق والتنفيذ في كل مكان وزمان وليست بقوالب جاهزة صالحة التنفيذ في كل المجتمعات، بل يجب مراعاة نقطة جد أساسية ورئيسية وهي يجب أن تتماشى كل مقاربة بيداغوجية، وفق احتياجات المتعلمين وخصائصهم ميولاتهم، رغباتهم وأيضا مع قدرة وكفاءة المعلمين على فهمها واستيعابها والأهم هو تطبيقها.

قائمة المراجع

1. أحميد (حسينة): **الأدوار الجديدة للمعلم من منظور المقاربة بالكفاءات**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2،ع16، ديسمبر،2012.
2. الأمراني (عبد العزيز العلوي): " **نحو تكوين مهني متمركز حول تطوير الكفايات المهنية للمدرسين**"، مجلة علوم التربية، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، جانفي 2014.
3. العايب (نورة): **المقاربة بالكفاءات في المنظومة التربوية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة1، ع43،جوان 2015.
4. **القدرات والكفاءات**، مديرية التعليم الأساسي، وزارة التربية الوطني الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دس.
5. **النظام التربوي والمناهج التعليمية**، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، وزارة التربية الوطنية، 2004.
6. جبارة (حمد الله): "**مؤشرات كفايات المدرس**، الدار البيضاء، منشورات علوم التربية 2009.
7. بن بوزيد (بوبكر)، "**إصلاح التربية في الجزائر– رهانات وإنجازات**–"، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2009.
8. بن عيسى (الحسينات): **تخطيط الوضعيات الديداكتيكية والتدريس: من الأهداف إلى الكفاءات، الحوار المتمدن**، العدد 2310، 12 جوان ،2008.
9. بوبكر (جيلالي): **المقاربات التربوية في الجزائر بين الأهداف والكفاءات**، الموقع: www.univ-chlef.dz
10. بوعزة الصالح، **تحديد الاحتياجات التدريبية للمشرفين التربويين في التعليم الابتدائي في ضوء المقاربات بالكفاءات**، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة سطيف2 2014–2015.
11. بوكرمة أغلال، **الاصلاح التربوي في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، ع4، 2006.
12. بيرنو وآخرون، "**قضايا البيداغوجيا الحديثة ورهاناتها**"، تر: عز الدين الخطابي وعبد الكريم غريب ، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2003.
13. زايدي (فاطمة): **تعليمية مادة التعبير في ضوء بيداغوجية المقاربة بالكفايات**، الشعبة الأدبية من التعليم الثانوي، رسالة ماجيستير، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر بسكرة،2008–2009.

14. سليماني (العربي): **الكفايات في التعليم، من أجل مقاربة شمولية**، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2006.
15. زمام نوردين، **المقاربة بالكفاءات النشأة والتطور**، مخبر المسألة التربوية، في ضل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد عشرة، 2012
16. عبد السميع (مصطفى وحوالة (سهير محمد): "**إعداد المعلم تنمية وتدريبية**"، عمان، دار الفكر، 2005.
17. لخصاصي (المصطفى)، "**بناء المناهج الدراسية وفق مدخل الكفايات**"، الدار البيضاء 2009.
18. محمود (طه)، "**من التدريس بالأهداف إلى المقاربة بالكفاءات بين النظري والتطبيق**" أطروحة دكتوراه علوم تربية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004.
19. معايير (الأزهر): **المقاربة بالكفاءات– دراسة تحليلية نقدية لمنهاج اللغة العربية**، رسالة ماجيستير، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2014–2015.
20. نعمون (عبد السلام) "**نحو منظومة تربوية تنمي إبداع المتعلم في ضوء بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات**"، أطروحة دكتوراه ، قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف–2–، 2014.
21. ويس (راضية): **المقاربة بالكفاءات ماهيتها ودعاوي تبنيها في المنظومة التربوية الجزائرية**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد11،2015.
22. بوعلاق (محمد): **الهدف الإجرائي تمييزه وصياغته**، البليدة قصر الكتاب 1999.
23. **تطور سيرورة المناهج في الجزائر**،ن الموقع www.ecole.dz.net
24. دومنيك (شالقان): **طرق وأدوات التدريس والتكوين**، تر: غريب عبد الكريم، الدار البيضاء، منشورات عالم التربية، ط1، 2001م.
25. عكرود (محمد) وما جامع (عبد العالي): **المقاربة بالمحتوى**، المركز الجهوس لمهن التربية والتكوين، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المملكة المغربية، من الموقع: https//issu.com.
26. GILLET (Pierre): CEPEC, C**onstruire la formation**, paris ESF éditeur, 3 éme édition1994 ,.

التحول الرقمي في إدارة البلديات في الجزائر بين الواقع والمأمول

The digital transformation of the municipal administration In Algeria between reality and hope "

د. حسيبة ملاس*

ملخص:

يعتبر التحول الرقمي من الآليات الحديثة التي تم إدراجها في جدول أولويات المجتمع الإنمائية ولهذا فقد سعت الجزائر إلى تجسيده ضمن مشروع عصرنه الإدارة خاصة على مستوى الجماعات المحلية من أجل الارتقاء بمستوى الأداء ومواكبة الحركة التطورية التي تشهدها المنظمات الحكومية العالمية، وفي هذا الإطار تم إطلاق برنامج البلدية الذكية في الجزائر وتعميم الإدارة الالكترونية عبر كل البلديات بغرض تحسين الخدمة العمومية وعصرنة المرفق العام، إلا أنه وبالرغم من المزايا الكبيرة لهذا البرنامج فإن عملية تطبيقه والاستفادة منه تبقى رهينة الآليات التدبيرية ومستويات تكوين البنية التحتية المعلوماتية؛ وكذا الممارسات الواقعية والظروف العامة للمجتمع وغيرها من العوامل التي أضحت المتحكم الرئيسي في أي سياسة إنمائية.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي – إدارة البلديات– الجزائر – البلدية الذكية – الإدارة الالكترونية– عصرنة المرفق العام –

Abstract:

Digital transformation is one of the modern methods of development community priorities that are why Algeria sought to realize it in local communities in order to keep pace with the evolutionary movement witnessed by the general government organizations. For this, the smart municipal program was lanced in Algeria and electronic administration was distributed in all the municipalities to modernize the public facility. But its application and benefits still depend to the management mechanisms and the necessary information infrastructure .And the actual practices and conditions of society and other factors governing the development policy.

Key words: Digital transformation - Municipal administration – Algeria - Smart municipal - Electronic administration - Modernization of the public facility.

* أستاذة محاضرة قسم(أ) . علم الاجتماع . جامعة الطارف/الجزائر.

مقدمـــــة

تشكل الثقافة الرقمية جزءا لا يتجزأ من المجتمعات الحديثة، فمع انبثاق العالم الرقمي وتصاعد حركة البحث العلمي والتطور التكنولوجي ؛تيسرت طرق الانتفاع بمختلف مصادر المعلومات في شتى أنحاء العالم، وهو ما مكن الأفراد والشركات والحكومات والمجتمعات من استغلالها بطريقة سهلة وفي صيغة جديدة؛ من شأنها الإسهام في التنمية الوطنية وتحسين الوضع الإنساني.

ونظرا للأهمية البالغة التي شكلها التحول الرقمي في عصرنا سواء في إنتاج البيانات والمعرفة، أو في إعادة حفظ الوثائق والبيانات القديمة وضمان الحفاظ عليها، من خلال ما يوفره من وسائط مبتكرة ذات قدرة عالية على تخزين المعلومات واستعادتها وتبادلها عبر الشبكات العالمية والمحلية، واستنادا إلى ما حققه من تطوير في أساليب العمل ودقته وفي زيادة إنتاجيته، وفي ظل التقدم التكنولوجي وثورة الاتصالات وتطور المعلومات بات لزاما على المنظمات أن تحدث الكثير من التغييرات في محيطها الداخلي والخارجي، ولذلك فقد أخذت الأنشطة الإدارية تتحول تدريجيا من أنشطة يدوية (تقليدية) إلى أنشطة رقمية (حديثة)، وظهر نمط جديد من الإدارة وهو ما اصطلح على تسميته بالإدارة الرقمية، أو إدارة الحكومة الالكترونية، أو الإدارة الالكترونية؛ كنمط إداري متطور يستخدم المنجزات التقنية في تطوير العمليات الإدارية وإكسابها مميزات نوعية من خلال الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الالكتروني، وتحويل الخدمات إلى إجراءات الكترونية يتم معالجتها حسب خطوات متسلسلة ومقننة.

فقد أدت التطورات التقنية الحديثة إلى تفكير الدول والحكومات في الاستفادة من منجزات الثورة التقنية لتسريع عجلة التنمية في مجتمعاتها، من خلال إعادة هيكلة جميع القطاعات والانتقال من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الالكترونية؛ الأمر الذي من شأنه المساهمة وبفعالية في حل العديد من المشكلات كالبيروقراطية والمحسوبية وانعدام الشفافية والاكتظاظ والتزاحم وغيرها ...، بالإضافة إلى الارتقاء بمستوى الخدمة وتوفير الوقت والجهد والتكلفة في انجاز المعاملات.

والجزائر شأنها شأن دول العالم الأخرى سعت دائما إلى مسايرة التطورات الحاصلة على الساحة العالمية، ومواكبة التحولات التي فرضتها موجة العولمة وثورة المعلومات والاتصالات والثورة المعرفية، لذلك فقد اتجهت إلى عصرنة قطاعاتها المختلفة، والتحول الرقمي أو التحول نحو رقمنة كل الإدارات – خاصة العمومية منها – وهذا من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية، وحماية الكيان الإداري والارتقاء بأدائه وتحقيق الاستخدام الأمثل للخدمات بشكل أسرع وأدق ضمن ما أطلق عليه بـــ " مشروع الجزائر الالكترونية ".

وفي هذا الإطار اتجهت وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية على مستوى الجماعات المحلية، سيما إدارة البلديات من خلال إطلاق برنامج " البلدية الذكية "، والذي يهدف في جوهره إلى تقديم خدمة عمومية نوعية للمواطنين وتمكينهم من انجاز معاملاتهم الإدارية، واستخراج وثائقهم المختلفة على غرار بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، وجواز السفر البيومتري، ورخصة السياقة وغيرها بطريقة آلية ومن أي مكان، دون الحاجة إلى التنقل إلى مقرات البلديات للقيام بهذه الإجراءات، على أساس أن لجوء الدولة إلى تطبيق مثل هذه الخدمات الذكية سيخلص كل من المواطنين والإدارة من الممارسات السلبية كالبيروقراطية والرشوة والفساد الإداري كما يمنح المتعاملين أفرادا كانوا أم مؤسسات فرصة الاستفادة من مستوى عال من الخدمات، وهو الرهان الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه منذ سنوات.

فقد أصبح التعامل مع التكنولوجيا الرقمية من أجل ترشيد الخدمة العمومية وتطوير العمل الإداري على مستوى البلديات في الجزائر خيارا لا يخضع للرفض، بل وضرورة تفرضها مقتضيات المرحلة ومن خلالها يتحدد بقاء المنظمات، وهذا بالرغم مما يتخلله من تحديات تعيق تطبيقه وتحد من إمكانية نجاح البرنامج. ولعل انعدام الميكانيزمات القاعدية لترشيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي السبب الرئيسي في عدم القدرة على استيعاب التقنية وإدماجها بصورة مباشرة في العمل الإداري، وهو ما جعل إدارة البلديات على المحك نحو معانقة آفاق التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا الرقمية أفضل استخدام، لأن أي خطأ في هذا المجال من شأنه أن يفشل البرنامج وأن يحمل المواطن

مساوئ الاستخدام الخاطئ لهذه التقنية من طرف الإدارة، وهو ما سيتم مناقشته وتحليله في هذه الورقة البحثية، من خلال تناول المحاور التالية:

- الإدارة الالكترونية والتحول الرقمي.
- التحول الرقمي في إدارة البلديات بالجزائر.
- مشروع البلدية الذكية في الجزائر – التحديات والآفاق –

1) الإدارة الالكترونية والتحول الرقمي:

1 –1) ماهية الإدارة الالكترونية:

على الرغم من أن مصطلح الإدارة الالكترونية مصطلح حديث، إلا أن هناك العديد من التعاريف التي تناولته، من بينها ما تمت الإشارة إليه من قبل نائل عبد الحافظ العواملة (2003) والذي عرفها على أنها: " استخدام نتائج الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات أداء المؤسسات ورفع كفاءتها وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة "[1]، ويتضح من خلال التعريف أن الإدارة الالكترونية تقوم أساسا على استخدام نتائج الثورة التكنولوجية والتي يقصد بها نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين أداء المؤسسات وتعزيز فعاليتها في انجاز مهامها وتحقيق أهدافها.

كما عرفها تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OCDE** لسنة 2003 على أنها: " استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، وعلى وجه الخصوص الانترنيت بهدف تحسين إدارة الشؤون العامة"[2]، حيث ركز هذا التعريف على تحديد الهدف من وراء استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الإدارة بدلا من الأساليب والتقنيات التقليدية، والذي يكمن حسب وجهة النظر هذه في الوصول إلى تحسين إدارة الشؤون العامة والرفع من مستوى أدائها.

في حين عرفها باكير (2006) بأنها: "انجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنيت دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز

---

[1] – ليندة فرخة: **دور تطبيق الإدارة الالكترونية للموارد البشرية في تنافسية المؤسسات**، رسالة دكتوراه علوم في علوم التسيير – تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر – بسكرة –، 2016 – 2017 ص 20

[2]- ENA (Avril 2017), **L'administration électronique ou E- administration**, Centre de documentation-Bibliographie, France, p 02.

معاملاتهم، مع ما يترافق من إهدار للوقت والجهد والطاقات"[1]، حيث ركز هذا التعريف على ما يمكن أن يوفره استخدام شبكة الانترنيت في انجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات من اختصار للوقت والجهد والسرعة وتقريب المسافات.

أما البنك الدولي فقد عرف الإدارة الالكترونية على أنها " مفهوم ينطوي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفاعلية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع الأعمال، وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية ويقضي على الفساد ..." [2]، وما يلاحظ هنا هو تركيز التعريف على شكل العلاقة التي أصبحت تحدد طبيعة التواصل بين الفواعل داخل الدولة الوطنية، وكيف أثر التحول نحو توظيف التكنولوجيا الحديثة على صياغة تلك الروابط باختلاف أنواعها، ولذلك يمكن القول بأن هذا التعريف سيكون مناسبا أكثر للحكومة الالكترونية.

ومن خلال الطرح السابق يمكن تعريف الإدارة الالكترونية على أنها: " الانتقال بالعمل الإداري من النموذج التقليدي إلى النموذج الحديث عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستعانة بمختلف الشبكات والبرمجيات من أجل استغلال أمثل للوقت والجهد والتكاليف في انجاز المعاملات والارتقاء بمستوى الخدمات "

وهناك اختلاف في الآراء فيما يتعلق بظهور الإدارة الالكترونية، ففي الوقت الذي ينسبها البعض إلى ظهور الانترنيت (والتي بدأ استخدامها التجاري وللأغراض العامة في منتصف التسعينات بعد أن كانت تستخدم لأغراض عسكرية وأكاديمية)؛ فان هناك الكثير من الآراء التي ترى بأن هذا الأمر ليس بالحتمي، وذلك لأن أتمتة المكتب (Office automation) قد وجدت منذ أكثر من عقدين من الزمان في بعض الآلات كالهاتف والفاكس والحفظ الآلي والمايكرو فيلم وغيرها، كما أن الرقابة الرقمية بالحاسوب (CNC) والتصميم والتصنيع بمساعدة الحاسوب (CAD/CAM)، والتصنيع المتكامل بالحاسوب(CIM) والمستودع المؤتمت، وتطبيقات الذكاء الصناعي في الإنتاج

---

[1] – نفس المرجع، ص 21 .

[2] – أحمد الخطيب: **الإدارة الحديثة – نظريات واستراتيجيات ونماذج حديثة** – ، دار الكتاب العالمية، عمان، 2009، ص 65 .

والخدمات كلها عبارة عن نماذج لإحلال الآلة والأنظمة الآلية والحاسوبية في الإدارة محل العاملين في الأنشطة التشغيلية، وكذلك محل المديرين في التوجيهات والتعليمات الآلية استنادا إلى برمجة مسبقة، وكل هذا ظهر في العقود السابقة لظهور الانترنيت.

والجديد إذا في مفهوم الإدارة الالكترونية هو الإدارة من خلال الشبكة، وإدارة الرقميات(Digital)، أي إدارة الومضات الالكترونية المكونة من ثنائيات (1, 0) بدلا من إدارة الأشياء، وبين الاثنين فارق نوعي لا يمكن إغفاله ليس في كون الأشياء وما يرتبط بها عبارة عن ملموسات بالدرجة الأولى وأن الرقميات هي من غير الملموسات، أو أن الأشياء هي حقيقية(Real) والرّقميات افتراضية (Virtual)، وإنما كذلك وهذا هو الأهم في كون إدارة الأشياء هي إدارة لموارد مادية تخفي خلفها كل ما يتعلق بالمعلومات إلى الحد الذي لم يكن فيه بالإمكان الحديث عن رأس مال المعلومات الاجتماعي – الفكري إلا في أضيق الحدود كما هو الحال في شهرة المحل، وفي المقابل نجد أن الإدارة الالكترونية هي أولا وقبل كل شيء إدارة موارد معلوماتية تعتمد على الانترنيت وشبكات الأعمال، وتميل أكثر من أي وقت مضى إلى تجريد وإخفاء الأشياء وكل ما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح فيه رأس المال المعلوماتي– المعرفي– الفكري هو العامل الأكثر فاعلية في تحقيق أهدافها، والأكثر كفاية في استخدام مواردها [1].

1 – 2) التحول الرقمي وأهميته في تحسين كفاءة المؤسسات:

التحول الرقمي أو الرقمنة هي عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام التنائي (البيتات **Bits**)، حيث لا تقتصر هذه العملية على الحصول على مجموعات من النصوص الالكترونية وإدارتها فقط ولكن تتعلق كذلك بتحويل مصدر المعلومات المتاح في شكل ورقي أو على وسيط تخزين تقليدي إلى شكل الكتروني، وبالتالي يصبح النص التقليدي نصا مرقمنا يمكن الاطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسبات الآلية.

---

[1]– نجم عبود نجم: **الإدارة والمعرفة الالكترونية: الاستراتيجية – الوظائف – المجالات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 119 .

وقد أصبحت للرقمنة قيمة متزايدة في مؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها كما أنها تتمتع بأهمية كبيرة بين أوساط المكتتبين واختصاصي المعلومات، وهناك الكثير من المبادرات التي تدور حول مفهوم " الطريق السريع للمعلومات " والتي أعطت الدافع نحو تحويل الكثير من مصادر المعلومات من الشكل التقليدي إلى مجموعات متاحة على وسائط رقمية حديثة.

حيث تتميز المجموعات الرقمية بسهولة الوصول إليها من جانب المستفيدين وإمكانية مشاركتها بينهم في الوقت نفسه، وبالتالي يمكن أن تستوعب الزيادة المتنامية في أعداد المستفيدين، وذلك مقارنة بالمجموعات التقليدية، ويتم ذلك من خلال نشر وإتاحة مجموعات النصوص على الخط المباشر عبر الشبكة العالمية أو الشبكة الداخلية أو مؤسسة المعلومات[1].

ويحدد " بيير إيف دوشمان **Pierre Yves Duchemin** " مجموعة الأهداف الأساسية للتحول الرقمي فيما يلي:

- **حماية المجموعات الأصلية والنادرة :** من خلال حفظ مصادر المعلومات النادرة والقيمة، أو تلك التي تكون حالتها المادية هشة وبالتالي يمنع استخدامها أو الاطلاع عليها من طرف المستفيدين، كما تعمل على تقليص أو إلغاء الاطلاع على المصادر الأصلية، بإتاحة نسخة بديلة في شكل الكتروني تكون في متناول جميع المستفيدين.
- **التشارك في المصادر والمجموعات:** حيث توفر الرقمنة إمكانية استخدام المصدر الرقمي من طرف عدة مستفيدين في نفس الوقت وهو ما يساهم في حل مشكلة النسخ المحدودة من المجموعات التقليدية.
- **الاطلاع على النصوص:** بالرغم من أن الاتصال الفيزيائي للمستفيد مع مصدر المعلومات التقليدي قد ينقطع مع عملية التحول الرقمي إلا أن هذه الأخيرة يمكن أن تتيح في بعض الأحيان قراءة أفضل من تلك التي يتيحها النص الأصلي، كما توفر

---

[1]– مركز هردو لدعم التعبير الرقمي: **الرقمنة وحماية التراث الرقمي**، القاهرة، 2016، ص 06، (Online PDF)، تمت زيارة الموقع بتاريخ : 2018/11/05، على الرابط: hrdoegypt.org>uploads>2016/03>…

بعض الإمكانيات والخدمات الأخرى التي من شأنها تسهيل قراءة النص مثل إجراء التكبير أو التصغير " الزوم "، والانتقال السريع بين الجزئيات، وغيرها ....

- **زيادة قيمة النصوص:** يمكن أن يمثل التحول الرقمي فرصة للاستفادة القصوى من مصادر المعلومات القيمة والنادرة، والتي يمكن أن تكون في بعض الأحيان غير منشورة على نطاق واسع، حيث يمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعادة إتاحة هذه المصادر في شكل أقراص مليزرة (CD-ROM) أو أقراص مدمجة (CD-I)، أو الشبكة العالمية (Internet)، وذلك حسب نوعية الجمهور المستهدف .
- **إتاحة المصادر عبر منظومة شبكات المعلومات :** حيث تمثل عملية إتاحة وتبادل المعلومات عن بعد إحدى السمات الأساسية التي تتميز بها المجموعات الرقمية بما يمكن المستفيدين من الاطلاع عليها في أي وقت ومن أي مكان[1].

1 – 3) مراحل التحول الرقمي:

إن عملية الانتقال أو التحول نحو واقع معين تتطلب دائما تهيئة المناخ والظروف الملائمة لذلك، وعلى هذا الأساس فان نجاح عملية التحول الرقمي أو الانتقال من نموذج الإدارة التقليدية إلى نموذج الإدارة الالكترونية مرهون بإيجاد وتطبيق استراتيجية ملائمة تتماشى مع مقتضيات هذا التحول، وهذا بناء على الظروف التي تعيشها المنظمات والهيئات الإدارية المعنية.

وهناك العديد من الإسهامات الفكرية التي ناقشت التحول الرقمي وقامت بوضع المراحل الأساسية اللازمة لإنجاحه، من خلال خطة انتقال تساعد على اندماج المجتمع بشكل تدريجي فيه. حيث ارتكزت هذه المراحل على ما يجب توفيره من معدات وبنية تحتية داعمة للأعمال الالكترونية، مما يؤمن تقبل طوعي لاستراتيجية الإدارة الالكترونية من طرف المجتمع المعني، ويمكن من تقليص شدة المقاومة التي يمكن أن يواجهها هذا التغيير، والتي تظهر عادة عندما يتعلق الأمر بمشروع تحول جذري ومفاجئ في الأساليب الإدارية [2].

---

[1]– المرجع نفسه، ص ص07 – 08.

[2] – محمد سمير أحمد: **الإدارة الالكترونية**، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان / الأردن، 2009 ص .87

ويمكن اختصار هذه المراحل في النقاط التالية:

1 – 3 – 1) مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة:

يتم في هذه المرحلة تفعيل الإدارة التقليدية وتنميتها وتطويرها والتقليص من الروتين الإداري موازاة مع تنفيذ مشروع الرقمنة، بحيث يمكن لأي شخص تخليص معاملاته الإدارية بطريقة أكثر سهولة من خلال منحه فرصة الاطلاع على نشرات المؤسسات والإدارات والوزارات وأحدث البيانات والإعلانات عن طريق شبكة الانترنيت مع إمكانية طبع أو استخراج الاستمارات اللازمة وتعبئتها لإنجاز أي معاملة ومن ثمة التنقل إلى الإدارة المعنية لتكملة الإجراءات الأخرى.

1 – 3 – 2) مرحلة الفاكس والتلفون الفاعل:

وهي المرحلة الوسيطة في التحول الرقمي، فمن خلالها يتم تفعيل وسائل الاتصال المختلفة بداية بالتلفون والفاكس واستخدامها في الاتصال مع الإدارات المعنية بغية الاطلاع على المعلومات والاستفسار عن الإجراءات اللازمة لإنجاز المعاملات الإدارية. وبعد أن يكتسب المتعاملون وطالب والخدمة تجربة في هذا المجال، يتم إدخال الشبكة الالكترونية كخطوة أكثر تقدما، حيث يتم استخدامها بصفة واسعة مع الشركات والمؤسسات و كبار المتعاملين. حيث يكون الاستخدام في هذه المرحلة متوسطا مقارنة مع المرحلة الأخيرة.

1 – 3 – 3) مرحلة الإدارة الرقمية الفاعلة:

وفيها يتم التخلي نهائيا عن الشكل التقليدي للإدارة، بعد أن يتم توفير التجهيزات اللازمة كالحواسيب والربط بشبكة الانترنيت سواء على مستوى الإدارات أو مستوى المتعاملين إن كانوا أفرادا أو مؤسسات، مع تخفيض التكاليف اللازمة لإجراء المعاملات عبر الشبكة الالكترونية بما يتوافق مع إمكانيات المواطنين، وهو ما يتيح لجميع فئات المجتمع استعمال الانترنيت لإنجاز معاملاتهم الإدارية بالشكل المطلوب وبأسرع وقت وأكثر فعالية وجودة، وأقل جهد وتكلفة ممكنة، وهنا يكون الرأي العام

قد وصل إلى مرحلة النضج فيما يخص تقبل عملية التحول الرقمي، واكتساب خبرات ومهارات في طرق استخدام الإدارة الالكترونية.[1]

وما يمكن ملاحظته من خلال التصنيف السابق هو ارتكازه على المعدات والأجهزة الالكترونية اللازمة للتحول الرقمي، وهو ما تعتبره بعض الآراء أمرا بديهيا يتماشى مع ظروف هذا التحول، إلا أنه ليس أمرا حتميا لإنجاحه، لأن هذا الأخير مرهون بوجود وعي ثقافي، ومستوى علمي مناسب يتماشى وبيئة العمل الالكترونية ومن هذا المنطلق تذهب هذه الآراء إلى أن مراحل التحول الرقمي لابد وأن يصاحبها مرحلة بناء مجتمع معلومات، وتكوين حلقات تواصل الكتروني من أجل القضاء على الأمية الالكترونية، ولذلك فقد ركزت على إلزامية توفير بعض الميكانيزمات الضرورية والتي يجب أن تكون مصاحبة لكل مراحل التحول الرقمي يمكن تحديدها فيما يلي:

- البدء بالقطاعات الأكثر إلحاحا والقضاء على الهوة بين النظري والتطبيقي، مع ضرورة امتلاك الكوادر البشرية المؤهلة.
- الحفاظ على أمن المعاملات والتعاملات.
- توفير التمويل الكافي والبحث عن مصدر رسوم دائمة لسد نفقات التشغيل.
- توظيف عناصر ماهرة وإشاعة ثقافة التدريب، ونشر الثقافة الرقمية المبسطة والمتقدمة.
- توعية المواطنين والإدارات الحكومية بأهمية التحول الرقمي.[2]

1 – 4) تحديات التحول الرقمي:

على الرغم من أهمية التحول الرقمي والمميزات التي يمنحها؛ عادة ما يصطدم بالكثير من التحديات سواء كانت تحديات مالية خاصة بالميزانية والاعتمادات المخصصة أو بالمسائل الفنية المتعلقة بتبني أفضل المقاييس وأشكال ملفات مصادر المعلومات الناتجة

---

[1] – عبد القادر عبان: **تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر**، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص إدارة وعمل، جامعة محمد خيضر بسكرة / الجزائر، 2015 – 2016، ص ص 70 – 71 .

[2] – سحر قدوري الرفاعي: **"الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07 2010، ص 313 .

عن الرقمنة، أو القضايا المرتبطة بالبيئة التقنية لمشروع الرقمنة وغيرها ...، وتعتبر هذه الإشكاليات جوهرية ولها تأثير مباشر في إعداد سياسة رقمنة مصادر المعلومات، وتبني معايير اختبار مصادر المعلومات التي يتم رقمنتها وأساليب حفظها واختزانها، ويمكن التطرق إلى بعض التحديات التي تكاد تعترض أغلب برامج التحول الرقمي فيما يلي:

1 – 4 – 1) تحديات مادية:

تؤدي الإمكانات المادية دورا بارزا في تبني استراتيجية عامة للرقمنة، حيث تفرض بعض الشروط والمقيدات الواجب أخذها في الاعتبار، خاصة فيما يرتبط بالإمكانات المادية والتجهيزات التقنية والفنية والبرمجيات المراد الحصول عليها، والتي تصطدم عادة بارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية اللازمة مع قلة الموارد المالية المخصصة لذلك ومشكل الصيانة التقنية وغيرها ....

1 – 4 – 2) تحديات تقنية وفنية:

ترتبط التحديات التقنية في المقام الأول بالتجهيزات والبرمجيات وجميع المكونات التي لا غنى عنها من أجل تنظيم مصادر المعلومات الالكترونية وحفظها واسترجاعها. وتتمثل الإشكالية الرئيسية في التقادم السريع لتقنيات المعلومات (حيث أنها تتطور بشكل سريع ودون توقف)، الأمر الذي تكتنفه صعوبة الاطلاع على المعلومات المسجلة على وسائط تخزين متقادمة، حيث نجد أن غالبية أجهزة الكومبيوتر من الجيل الثالث مثلا لا تحتوي على مشغل للأقراص المرنة نظرا لضعف الطاقة التخزينية لهاته الأقراص وتعرضها للتلف السريع، ولذلك فان التقنيات الحديثة لا تتوفر لها القدرة على عرض مصادر المعلومات المختزنة داخل مثل هذه الوسائط .[1]

1 – 4 – 3) تحديات إدارية:

وتتعلق في مجملها بمقاومة العاملين في المنظمة للتغيير الذي تتطلبه عملية التحول الرقمي، وتمسكهم بمبادئ الإدارة التقليدية، وتخوفهم من تطبيق التقنيات الحديثة حرصا على مناصبهم ومستقبلهم الوظيفي، في ظل غياب أو ضعف التخطيط اللازم لإدارة هذا التحول على مستوى الإدارة العليا، وعدم القيام بالتغييرات التنظيمية اللازمة لضمان

[1]– مركز هردو لدعم التعبير الرقمي: **الرقمنة وحماية التراث الرقمي**، مرجع سابق، ص ص 09 – 10.

نجاحه، إضافة إلى غياب رؤية استراتيجية واضحة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يخدم التحول نحو منظمات المستقبل.

1 – 4 – 4) تحديات بشرية:

وتتعلق في مجملها بـــمشكلة الأمية الالكترونية التي لا تزال تسود الكثير من المجتمعات خاصة في البلدان النامية، مما يصعب من عملية التواصل عبر شبكة الانترنيت، وعدم تحكم العاملين في التقنيات الحديثة التي تتطلبها عملية التحول، وهذا في ظل غياب الدورات التكوينية، وعمليات الرسكلة. إضافة إلى قلة الإمكانيات المادية لدى شرائح كبيرة من المجتمع وعدم قدرتهما على تغطية التكاليف اللازمة للتواصل مع شبكات الإدارة الرقمية.

1 – 4 – 5) تحديات سياسية، أمنية وقانونية:

وتتعلق هذه التحديات بالإشكالات التي تطرح فيما يخص التحول نحو شكل التوقيع الالكتروني، وصعوبة معرفة هوية المتعاملين عبر الشبكات، وعدم وجود شكل قانوني يؤمن كل ما يتعلق بعنصر الخصوصية والسرية في التعاملات الرقمية، وغياب بيئة عمل الكترونية محمية وفق أطر قانونية تحدد شروط التعامل الرقمي وحدوده، وتسلط العقوبات الرادعة لكل تجاوز في هذا المجال (كغياب التشريعات القانونية التي تمنع الاختراق وتخريب برامج الإدارة الالكترونية وغيرها ....)، وهذا كله ناتج عن غياب المتابعة أو ضعف أداء الهيئات الموجودة على المستويات العليا في الأجهزة الحكومية والتي توكل لها عمليات الإشراف والنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الرقمي، واتخاذ القرارات اللازمة عند الاقتضاء لرفع مؤشر الجاهزية الالكترونية وترقيته، في ظل غياب الإرادة السياسية الفاعلة والداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات الرقمية وتقديم الدعم السياسي اللازم لمواكبة العصر الرقمي[1].

2) التحول الرقمي في إدارة البلديات بالجزائر:

تعتبر الجماعات المحلية جزءا لا يتجزأ من الدولة، رغم تمتعها باللامركزية (والتي تعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري)، حيث ينطوي مفهوم اللامركزية على

[1]– عبد القادر عبان: **تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر**، مرجع سابق، 2015 – 2016 ، ص ص 79 – 80

توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات الإدارية المنتخبة التي تباشر مهامها تحت رقابة هذه السلطة، فتنظيم الدولة يستوجب تقسيمه إلى ولايات وبلديات .

وبالرجوع إلى البلدية فهي تعتبر الخلية الأساسية في التنظيم الإداري في الجزائر؛ كونها تشكل قاعدة المجتمع، وقد حظيت إلى جانب الولاية باهتمام السلطات المركزية من خلال النصوص القانونية والدساتير التي سنت الإطار القانوني والوظيفي لها. ولهذا فقد مر نظام البلدية في تطوره بعدة مراحل حسب المقتضيات التي تتطلبها كل المرحلة وذلك مسايرة للأوضاع العامة السائدة في المجتمع وتماشيا مع توجهات الدولة في كل مرحلة من تاريخ الجزائر المستقلة من جهة، ومواكبة للتطورات الحاصلة على الساحة العالمية من جهة أخرى.

2- 1) مراحل تطور نظام إدارة البلدية في الجزائر:

بدأ الاهتمام بالحياة المحلية في الجزائر مباشرة بعد الاستقلال أي منذ 1962، حيث تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها البلدية في الجزائر، نظرا للفراغ الذي تركته الإدارة الفرنسية، وهذا ما دفع بالسلطة آنذاك إلى إنشاء لجان تتولى الشؤون البلدية بقيادة رئيس البلدية (والتي ساهمت في تسييرها إطارات جزائرية)، وكان الهدف منها الإحلال محل البلديات العشوائية التي خلقها النظام الفرنسي، كما قامت السلطة بتقليص عدد البلديات وتجميعها من أجل تسهيل تسييرها، وأطلق على هذه المرحلة مرحلة التجميع.

أما البعث الحقيقي فقد كان سنة 1967 مع ما أصبح يسمى بـــ: " الجماعات المحلية "، وذلك تزامنا مع الإصلاح الإداري الجزائري؛ أين تم وضع الأسس القانونية للبلدية بمقتضى الأمر رقم 67 / 24 المؤرخ في 18 جانفي 1967، والذي اعتبر البلدية مؤسسة قاعدية ترتكز عليها الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تساهم في بعث الديمقراطية من خلال مجلس شعبي منتخب، تعددت صلاحياته تماشيا مع الاختيار الاشتراكي[1].

---

[1]- عبد الحميد قرفي: **الإدارة الجزائرية – مقاربة سوسيولوجية** –، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008 ص 73 .

ومع التحول الديمقراطي الذي شهدته الجزائر منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي خضعت البلدية إلى أحكام جديدة أرساها دستور 1989؛ الذي اعتبر المجلس الشعبي البلدي قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية وتماشيا مع هذه الإصلاح جاء القانون البلدي رقم 90 /08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 الذي عرف البلدية على أنها: " الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، حيث قلصت من خلاله وظائف البلدية مقارنة مع التعريف السابق في الفلسفة الاشتراكية [1].

ومسايرة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر، وقصد تدارك النقص المسجل خلال السنوات الأخيرة من تطبيق القانون 90 / 08 وعجز هذا الأخير عن إزالة التوترات والمشاكل الناجمة عن التعددية الحزبية، إضافة إلى ظهور متطلبات جديدة مشروعة ومختلفة متعلقة بالعصرنة الشاملة التي تستدعي استجابات من نمط جديد؛ أدخلت مجموعة من التعديلات من أجل تعزيز طاقات البلدية في اتخاذ القرارات وتسيير الموارد البشرية، ومساهمتها إلى جانب الدولة في تسيير وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن، وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه، وهو ما نص عليه قانون البلدية 11 / 10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية.

فطبقا لنص المادة الأولى من القانون المذكور فإنّ البلدية هي: " الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذّمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب القانون ". كما تشير المادة الثانية منه إلى أن البلدية هي: "القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية ". كما تشكل البلدية فاعلا محوريا في تهيئة الإقليم والتنمية المحلية والخدمة العمومية الجوارية[2].

---

[1]– عبد النور ناجي: " **دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة تجربة البلديات الجزائرية** "، دفاتر السياسة والقانون، ورقلة، العدد 01، ماي 2009، ص 155.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **قانون الجماعات الإقليمية**، الأمانة العامة للحكومة، الجزائر 2012، ص 05 .

فمنذ إنشاء البلدية سنة 1967 حققت هذه المؤسسة قسما كبيرا من المهام التي أوكلت إليها، واضطلعت بدورها كاملا في الإنابة عن الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تنفيذ جميع السياسات العامة المتتابعة، إضافة إلى أداء مهامها في مجال تأطير الخدمة العمومية الجوارية وتسييرها، إلا أنه ومع التغيرات الراهنة والانفتاح على الاقتصاد الحر وبالنظر إلى المهام المنوطة بالبلدية في مجالات تدخل استراتيجية ما فتئت تزداد تعقيدا وما انفك تأثيرها يتضاعف على حياة المواطنين، ومواكبة للإصلاحات التي باشرت بها الدولة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تطلبتها مقتضيات المرحلة جاء القانون 11 / 10 الذي يتكيف مع مختلف التحولات المتمخضة عن هذه الإصلاحات ليعطي للبلدية دورا رياديا في كل ذلك، ويشرك هذه الجماعة المحلية في الإصلاحات التي باشرتها الدولة في جميع أبعادها، وكذلك عبر الاندماج الناجع للحركيات التي تطبقها في تطوير المجتمع [1].

2 – 2) مبررات التحول الرقمي على مستوى إدارة البلديات:

علاوة على أن التحول الرقمي قد أصبح ضرورة حتمية تستدعيها موجة العولمة والتطورات التكنولوجية، فان هناك العديد من المبررات التي دفعت الدولة إلى تطبيقه على مستوى إدارة الجماعات المحلية وبالأخص في البلديات، يمكن حصرها فيما يلي:

2 – 2 – 1) عصرنة وتطوير المرفق العام :

تعد العصرنة مسعى كامل ومتواصل يمتد ليشمل التنمية الاقتصادية والإدارية والسياسية للعديد من الدول غايته التحكم في توجيه التطور الاقتصادي وإعادة الاعتبار للمؤسسات وتعزيز التنمية الإدارية وصولا إلى تحديد المسؤولية السياسية والقانونية للسلطات العمومية والوقوف على قدرتها في التسيير بفعالية[2].

ويعتبر الاتجاه نحو عصرنة وتطوير المرفق العام في الجزائر من أهم المبررات التي دفعت بالحكومة إلى التحول الرقمي على مستوى إدارة البلديات، كما شكل هذا المبرر محورا استراتيجيا باشرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في تجسيده في إطار

---

[1] – عبير غمري: **إصلاحات الإدارة المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير في الحقوق تخصص قانون إداري جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010 – 2011، ص ص 97 – 98 .

[2]- Mohamed- Cherif BELMIHOUB (Avril 2004), **Rapport sur les innovations dans l'administration et la gouvernance dans les pays méditerranéens : Cas de l'Algérie**. (PDF) , available at :unpan1.un.org>public>unpan016107, 05/12/2018, p 05.

تنفيذ مخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين أداء الإدارة العمومية وجعله يتميز بالشفافية والفعالية، حيث قامت الوزارة بتجسيد عدة مشاريع في هذا الإطار باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة تهدف في مجملها إلى تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة ونوعية.

وتحقيقا لهذه المساعي تم تسجيل العديد من الانجازات الرامية إلى عصرنة إدارة الجماعات المحلية ومرافقها، أهمها:

- رقمنة سجلات الحالة المدنية، وإحداث سجل وطني للحالة المدنية، مع ربط كل البلديات على المستوى الوطني وملحقاتها الإدارية وكذا الدوائر القنصلية به.
- إنشاء سجل وطني آلي لترقيم المركبات والذي يمكن المواطنين من الحصول على بطاقات ترقيم مركباتهم آليا دون التنقل إلى ولاية التسجيل.
- إدراج بعض الخدمات الالكترونية عبر الانترنيت على غرار طلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية وجواز السفر البيومتري.
- إنشاء مرصد وطني للمرفق العام يضطلع بعدة مهام أهمها تلك المتعلقة بعصرنة المرفق العام.
- تحفيز وتطوير الإدارة الالكترونية بإدخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.[1]

واستكمالا لمساعي الحكومة الجزائرية في مجال عصرنة المرفق العام تم تنظيم عدة أيام دراسية من طرف المرصد الوطني للمرفق العام حول " عصرنة المرفق العام " هدفها تبادل تجارب وخبرات مختلف الهيئات والإدارات العمومية في مجال العصرنة، وترقية الخدمات وإبراز مجهودات الدولة في هذا المجال وفتح فرص التبادل والتعاون في ميادين تسيير المرفق العام، بالإضافة إلى إطلاق مبادرة لتنظيم فضاء للبحث والقيام بدراسات علمية حول المرفق العام بغية ترقية حقوق مستعمليه وحمايتها، وكذا الاستفادة من خدماتها.

---

[1] – سمية بهلول: " **تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية بين عصرنة المرافق العمومية ومحاربة البيروقراطية الإدارية** "، مجلة المفكر، العدد 16، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2017، ص ص 741 – 742

وفي مجال العصرنة قام المرصد الوطني للمرفق العام بتحفيز وتطوير الإدارة الالكترونية وتحسين ظروف عمل أعوان المرفق، وترقية القيم الأخلاقية به من خلال إرساء ثقافة المردودية والاستحقاق الشخصي، بالإضافة إلى تشجيع المبادرات التي تدخل في إطار مجال التعاون الدولي بتبادلات مع الشركاء الأجانب .[1]

2 – 2 – 2) محاربة المظاهر السلبية للبيروقراطية الإدارية:

ارتبط مفهوم البيروقراطية الإدارية الذي تعاني منه إدارة الجماعات المحلية بالتعقيدات والإجراءات المتشابكة التي يواجهها المواطن أثناء طلبه للخدمة، هذا المفهوم الذي أصبح يتجلى في الكثير من الخطابات السياسية والأدبيات العامة[2].

وقد سعت الجزائر من خلال التحول الرقمي في إدارة البلديات إلى محاربة الممارسات البيروقراطية وما ينجر عنها من تأثيرات سلبية تمس كل من طالب الخدمة والإدارة، ولذلك فقد أصبح لزاما التصدي لها ووضع حدود لانتشارها، وفي هذا الإطار أقرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية أن تكون سنة 2017 سنة لتعميم التكنولوجيا الرقمية على كل وثائق الحالة المدنية و ستكون البداية من بلدية الجزائر الوسطى، على أن تعمم التجربة على كل بلديات الوطن تدريجيا إلى أن يتم تحقيق الأهداف المسطرة، والقضاء النهائي على الأساليب القديمة في التسيير ووضع حد لمعاناة المواطنين مع الوثائق الإدارية، بفضل حذف التدخل البشري المباشر في أداء الخدمة العمومية، وذلك باعتماد التوقيع الالكتروني عن بعد للوثائق الإدارية؛ والذي من شأنه أن يحدث ثورة في نظام تسيير الإدارة وطريقة تعاملها مع محيطها والوصول إلى انجاز البرنامج الطموح

---

[1] – جزايرس:" **بدوي: عصرنة الإدارة العمومية وتغيير الذهنيات**" ، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/11/09، على الرابط: http ://www.djazairess.com/echchaab/85814

[2] – سمية بهلول: " **تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية بين عصرنة المرافق العمومية ومحاربة البيروقراطية الإدارية**"، مرجع سابق، ص ص 742 – 742

لبلدية الكترونية غير ورقية ستكون أهم محطات العصرنة التي تسمح بتحقيق البنية القاعدية للحكامة الالكترونية [1].

3) مشروع البلدية الذكية في الجزائر – التحديات والآفاق –:

في عالم تتسارع فيه الأحداث، وتتغلغل فيه التكنولوجيا في جميع مناحي الحياة، لم يعد بإمكان إدارة الجماعات المحلية في الجزائر؛ وبالأخص إدارة البلدية الوقوف موقف المتفرج على التطورات الإدارية والمعلوماتية الحاصلة من حولها، حيث بدأ المجتمع على اختلاف طبقاته يعي الإمكانيات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات وكيفية توظيفها من أجل تحديث العمل العام، وبالتالي توفير الأموال الناتجة عن التحديث واستثمارها في مشاريع تنموية محلية أخرى.

وإدارة البلديات ليست بمنأى عن هذا التطور، فهي تتموقع وسط بيئة اجتماعية متطلعة وواعية لما يمكن أن تقدمه ثورة المعلومات والاتصالات للعمل البلدي، وما يمكن أن تجلبه تلك الأخيرة من راحة وتسهيلات سواء للمواطنين أو لشركات الأعمال، حيث تمكنهم من متابعة معاملاتهم وضبط أوضاعهم مع مصالح البلدية عبر شبكة الانترنيت وبطريقة آمنة وسرية؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تمنح شبكة الانترنيت إدارة البلدية منصة إعلامية متطورة وغير مكلفة نسبيا مقارنة مع عملية إصدار النشرات الورقية والإعلانات عبر وسائل الإعلام المختلفة، كما يمكنها ذلك من توظيف التقنيات الحديثة في مجال الصوت الرقمي والفيديو الرقمي من أجل بث مختلف أخبارها ونشاطاتها ومشاريعها عبر الانترنيت وتمكين المواطن من معرفة الانجازات المحققة سواء على المستوى المحلي أو حتى الوطني.

---

[1]– وزارة الداخلية والجماعات المحلية:" **مشروع البلدية الالكترونية سيحدث ثورة حقيقية في نظام تسيير البلدية وطريقة تعاملها مع محيطها**"، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2018/11/05، على الرابط: http://www.interieur.gov.dz›index.php›135....

3 – 1) إطلاق برنامج البلدية الذكية في الجزائر:

تشكل المعركة الرقمية، وتعميم الإدارة الالكترونية، وتدعيم رأس المال البشري محاور أساسية يمكن الاعتماد عليها لكسب الرهانات التي تطرحها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع، بل وعاملا رئيسيا لتحضر البلدان وتأهيلها لمواجهة تحديات العولمة.

وتأسيسا على ذلك؛ وفي إطار مساعي الحكومة الجزائرية لتقريب الإدارة من المواطن وتقديم خدمة نوعية، والقضاء على البيروقراطية والمحسوبية، وتجسيد حلم " البلدية الذكية " الذي تسعى وزارة الداخلية إلى إنشائه وتعميمه عبر كافة ولايات الوطن، واستكمالا لمخطط الجزائر الالكترونية (2008 – 2013) – الذي يعكس بدوره مدى اهتمام الحكومة الجزائرية بضرورة عصرنة القطاع العمومي– تم إطلاق برنامج " البلدية الذكية " في الجزائر، والذي تبنته وأشرفت عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية من أجل عصرنة إدارة الجماعات المحلية وتعميم الإدارة الالكترونية عبر كل بلديات الوطن، وهذا بغرض تحسين الخدمة العمومية وترقية وعصرنة المرفق العام، حيث يمنح هذا البرنامج للمواطن الجزائري إمكانية سحب وثائق الحالة المدنية بواسطة الإعلام الآلي من منزله أو من أي مكان آخر دون التنقل إلى البلدية. ومن أجل ذلك تقرر ربط جميع البلديات والملحقات الإدارية عبر ولايات الوطن بشبكة الألياف البصرية لتسهيل سحب الوثائق، وهذا بعد إنشاء فهرس وطني للحالة المدنية يمكن المواطن من سحب وثائقه بمفرده[1].

وقد شرع فعليا في تجسيد هذه الخطوة وإنشاء نظام الإدارة الالكترونية بتوفير كافة الوسائل التكنولوجية واللوجستية اللازمة في عملية الاتصال والتواصل بين الإدارة والمواطن وضمان توفير القنوات اللازمة لتحقيق هذا الاتصال من حواسيب وهواتف وشبكة انترنيت وأقمار صناعية قادرة على نقل البيانات بشكل متبادل بين المصالح الإدارية والمواطن، وهي المهام التي أوكلت للجنة الاتصال وتكنولوجيات الإعلام التابعة لكل ولاية، حيث تقوم هذه الأخيرة بالتنسيق مع الوزارة الوصية لتنفيذ كافة المشاريع التي

[1] - Ministère de l'intérieur, des collectivités locales et de l'aménagement du territoire (10/01/2018), **Projet commune électronique**, Direction général de la modernisation, de la documentation et des archives, Algérie, p p 02-03.

تم الإعداد لها في إطار مخطط العصرنة لتجسيد مخطط " الجزائر الالكترونية " من خلال إدماج تكنولوجيات الإعلام في كل القطاعات [1].

حيث أقدمت الحكومة الجزائرية على إطلاق هذا البرنامج التكنولوجي كوسيلة لتحسين الأداء التنظيمي للإدارة الجزائرية وجعله أكثر فعالية، بالإضافة إلى تسهيل المعاملات وتيسير سبل الحصول على الوثائق والمعلومات الضرورية التي يحتاجها مختلف العملاء سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، وهذا من أجل إلحاق بلديات الوطن إلى مصاف البلديات في البلدان المتطورة، وذلك تزامنا مع الإصلاحات التي أقرتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والمتعلقة برقمنة البلديات وحتى المحاكم؛ أين أصبح بإمكان المواطن استخراج شهادة الجنسية عن بعد، وهو ما تسعى اللجنة الولائية للاتصال وتكنولوجيات الإعلام إلى تحقيقه في الأفق على مستوى إدارة البلديات بما يمكن المواطن الجزائري من استخراج وثائق الحالة المدنية بعد تحويل البلدية الكلاسيكية إلى بلدية ذكية.

علاوة على ذلك يوفر برنامج البلدية الذكية بنكا رقميا للمعلومات من خلال ربط البلدية مع مقاطعاتها الإدارية بشبكة الألياف البصرية من جهة؛ ووصلها بالمصالح الولائية من جهة أخرى، حيث تجمع فيه كافة البيانات المحلية بما في ذلك قيمة الميزانية، والمشاريع المبرمجة، والمنجزة فعليا، والتي هي في طور الانجاز، مع تحديد نسب التقدم في الأشغال وأسباب التعطل أو التوقف. إضافة إلى إعداد حوصلة للمشكلات المحلية التي تعاني منها المنطقة ووضع ذلك كله في بوتقة واحدة على الشبكة العنكبوتية ، والذي من شأنه أن يرتقي بالخدمة إلى مستوى العالم الرقمي الذي أصبح يرسم معالم العواصم الدولية[2].

3 – 2) التحديات التي تواجه برنامج البلدية الذكية :

موازاة مع عملية تجسيد برنامج " البلدية الذكية "، واستكمال مخطط العصرنة الذي تسعى اللجنة الولائية للاتصال وتكنولوجيات الإعلام عبر ولايات الوطن إلى تجسيده على

---

[1]– جزايرس: " **مشروع البلدية الذكية سيكون جاهزا بحلول 2017** "، الفجر، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2018/11/05، على الرابط: https://www.djazairess.com/alfadjr/347190

[2]– أسمة عميرات: " **حلم البلدية الذكية يربك المصالح المحلية في زمن الرقمنة** "، وقت الجزائر، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2018/11/05 على الرابط:.http :wakteldjazair. com/ ?p=4051

أرض الواقع بالتنسيق مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية؛ واجهت وتواجه السلطات المحلية العديد من العوائق التي تتخلل عمليات التنفيذ، بدءا من ضيق مقرات البلديات والدوائر، مرورا إلى افتقار غالبيتها لشبكة الانترنيت أو انقطاعاتها المتكررة إن وجدت، وصولا إلى نقص التأطير والتكوين لدى الموظفين والعمال في حال الوصول إلى تجسيد هذا المشروع.

3 – 2 – 1) ضيق المقرات المحلية يزيد من صعوبة تجسيد البرنامج:

يضطر المواطن الجزائري إلى الرضوخ لما تقدمه له إدارة البلدية من خدمات كلاسيكية في زمن الرقمنة، والقبول بالعروض الموجودة في ظل المشاكل الكثيرة التي تعيق تجسيد برنامج البلدية الذكية، ففي الوقت الذي تتحدث فيه الحكومة عن إمكانية اتصال المواطن بالمسؤولين المحليين مباشرة باستعمال الانترنيت؛ يضطر هذا الأخير إلى الانتظار لساعات طويلة والوقوف في طوابير من أجل استخراج وثائقه اللازمة، وهذا راجع لما تشهده مقرات البلديات من ضيق شديد، ما جعلها غير قادرة حتى على استقبال العدد الهائل من المواطنين الذين يقصدونها يوميا – في ظل الكثافة السكانية المتزايدة – [1]، ناهيك عن عدم اتساعها لاستيعاب التجهيزات والمعدات الجديدة التي تتطلبها عملية الرقمنة، بالإضافة إلى افتقار معظمها إلى الربط بشبكة الانترنيت أو انقطاعها بشكل متكرر، وهو ما يربك عملية تجسيد البرنامج ويرهق المصالح المحلية.

3 – 2 – 2) عدم استفادة البلديات بالربط بشبكة الانترنيت وتنبذبها إن وجدت:

تفتقر الكثير إن لم نقل غالبية البلديات عبر التراب الوطني إلى الربط بشبكة الانترنيت، كما تعاني بلديات أخرى من تذبذب هذه الخدمة وانقطاعاتها المتكررة، وهو ما يؤثر على نسبة نجاح برنامج" البلدية الذكية "، إضافة إلى عدم امتلاك الكثير من البلديات إلى اليوم موقعا الكترونيا تطرح من خلاله القضايا التي تخص المجتمع المحلي وتمكنه من الاتصال والتواصل مع المسؤولين البلديين؛ باستثناء تلك المبادرات الفردية التي يقوم بها بعض الشباب لنشر المستجدات والانشغالات التي يعاني منها مواطنو بلدياتهم، في ظل تقاعس المسؤولين المحليين على القيام بتزويد بلدياتهم بمواقع الكترونية تفتح مجال

[1]- Mohamed- Cherif BELMIHOUB (Avril 2004), **Rapport sur les innovations dans l'administration et la gouvernance dans les pays méditerranéens : Cas de l'Algérie**. Op cit, P 07

التواصل المباشر، وهو ما جعل المواطن الجزائري رهين أساليب الاتصال التقليدية التي تحتم عليه التنقل إلى مقر البلدية لطرح انشغالاته على المسؤولين، هذا إن حظي فعلا بمقابلتهم.

3 – 2 – 3) بلديات دون شبكة الألياف البصرية:

تفتقر أغلبية مقرات البلديات والدوائر في الجزائر إلى شبكة الألياف البصرية التي تربطها بفروعها وملحقاتها الإدارية، ما يدفع المواطن إلى ضرورة التنقل إلى البلدية الأم لاستخراج وثائقه ، وهذا في الوقت الذي تتبادل فيه الأطراف المسؤولة عن هذه الخطوة (كل من البلديات ومؤسسة اتصالات الجزائر التي أوكلت لها هذه المهمة) عملية إلقاء المسؤولية على بعضها البعض، مرجعة ذلك لعدة عوامل أهمها نقص الإمكانيات والتجهيزات اللازمة لربط البلديات بفروعها الادارية، وما يتخلل ذلك من مشاكل تقنية، ومادية، وإدارية وغيرها ...، وهو ما يشكل عائقا أمام اللجنة الولائية للاتصال وتكنولوجيات الإعلام في حال تم تطبيق البرنامج التكنولوجي في المستقبل القريب.

3 – 2 – 4) بلديات مرقمنة بجهود موظفين دون تكوين وأجور لا تتعدى 15000 دينار جزائري:

من بين المشكلات التي تعاني منها الإدارة العمومية في الجزائر، وإدارة البلديات بصفة خاصة هو تدني أجور الموظفين والعمال، وعدم تسوية وضعياتهم المهنية وتمكينهم من أجر يحفظ كرامتهم، كما نجد أن أغلبية الكفاءات الموجودة على مستوى إدارة البلديات والتي أوكلت إليها المهام والأعباء الإدارية الجديدة المدرجة في إطار تجسيد برنامج البلدية الذكية هم من خريجي الجامعات على اختلاف تخصصاتهم علمية أو أدبية، والعاملون في إطار عقود ما قبل التشغيل بأجر لا يتعدى الـــ 15000 دينار جزائري ، هذا في الوقت الذي يعاني فيه هؤلاء من ضغط كبير طيلة أيام الأسبوع بسبب العدد الهائل من الوثائق المستخرجة أو الملفات المستقبلة كملفات جوازات السفر، وبطاقات التعريف الوطنية، ورخص السياقة وحتى البطاقات الرمادية. والإشكال الآخر الذي يطرح نفسه هو غياب التأهيل والتكوين لدى هذه الطاقات الشبابية وعدم أحقيتها في فرص التكوين

والرسكلة التي تمنحها إدارة البلدية لموظفيها، مما يحول دون قدرة هؤلاء على أداء مهامهم بكفاءة وفعالية ويضعف من إمكانية نجاح البرنامج [1].

3 – 2 – 5) ضعف الوعي بثقافة التحول الرقمي على المستوى المجتمعي والتنظيمي:

إضافة إلى التحديات و المعوقات المالية والتقنية والإدارية والتنظيمية السالفة الذكر تواجه برنامج البلدية الذكية في الجزائر تحديات سوسيو– تقليدية؛ متعلقة بسيادة ثقافة الإدارة التقليدية في تسيير المرفق العام بصفة عامة وإدارة البلديات بوجه خاص، مقابل ضعف الوعي المجتمعي بثقافة الرقمنة، وأهمية استخداماتها في المجالات الخدمية؛ وحصرها في المجالات العلمية أو الترفيهية، سواء تعلق الأمر بالقائمين على تنفيذ هذا البرنامج من مسؤولين محليين وموظفين وإداريين أو حتى بالمستفيدين منه، وعدم تقبلهم للتغييرات الجديدة التي يقتضيها التحول الرقمي، وكيفية تقديم والاستفادة من الخدمة وفق هذا المفهوم. هذا علاوة على نقص التأهيل المتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى المجتمعي والتنظيمي، وعدم التحكم في كيفيات الانتفاع بها وطرق الاستفادة من مصادر المعلومات في شكلها الرقمي، والتي تتطلب نوعا من الخبرة و الكفاءة سواء من جانب مقدم الخدمة أو من جانب المستفيد منها.

خـــــاتمة:

لقد مرت إدارة الجماعات المحلية في الجزائر وبالأخص إدارة البلديات بتطورات كبيرة بعد الاستقلال، وصولا إلى تحولها من النموذج التقليدي إلى النموذج الرقمي عبر تطبيق برنامج البلدية الذكية، والذي سعت الجزائر إلى تجسيده ضمن مشروع الحكومة الالكترونية مهيئة له محيطا قانونيا ومؤسسيا مناسبا ومحفزا، وهذا من أجل الارتقاء بمستوى الأداء ومواكبة الحركة التطورية التي تشهدها المنظمات الحكومية العالمية والتي تزداد رقمنه يوما بعد يوم هذا من جهة، ومن جهة أخرى محاولة لتجسيد مفهوم الإدارة المحلية في بعدها الاجتماعي من خلال تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ورفع العوائق البيروقراطية وتقريب الإدارة من المواطن. إلا أنه وبالرغم المزايا الكبيرة التي

[1]– أسمة عميرات: "**حلم البلدية الذكية يربك المصالح المحلية في زمن الرقمنة**"، مرجع سابق.

تقدمها هذه التقنية على مستوى إدارة البلديات فإن هناك العديد من العوائق التي تعترض تطبيقها وتبنيها والاستفادة منها.

فبالرغم من أن البرنامج قد سجل قفزة نوعية على جميع المستويات، وساهم بدرجة كبيرة في تحسين علاقة المواطن بالإدارة، وسجل تراجعا ملحوظا في ظاهرة البيروقراطية وأنقص من آثارها السلبية على كل من الإدارة والمتعاملين، إلا أنه يشهد العديد من مواطن الضعف والقصور. فالتحول من إدارة تقليدية إلى إدارة رقمية يستلزم تفكيرا جديا وواضحا يدعم هذا التحول، وإمكانيات مادية وتقنية تتواكب مع البيئة الجديدة، وموارد بشرية مؤهلة تستطيع التكيف مع التطورات التكنولوجية المتسارعة التي أفرزتها موجة العولمة، ولهذا يبقى التصور الجديد لعصرنه الإدارة والانتقال من النمط التقليدي إلى النمط الحديث رهين الآليات التدبيرية ومستويات تكوين البنى التحتية المعلوماتية اللازمة لتحقيقه؛ وكذا الممارسات الواقعية والظروف العامة للمجتمع وغيرها من العوامل التي أضحت المتحكم الأول في أي سياسة إنمائية.

وتأسيسا على ذلك؛ وأمام الوضع الذي تشهده إدارة الجماعات المحلية سواء على مستوى الولاية أو البلدية؛ بما يفرضه هذا الواقع من عدم جاهزيتها لتجسيد هذا البرنامج المدرج في إطار عصرنة الإدارة العمومية وتحسين خدمة المواطن، وعدم قدرتها على استيعاب هذه النقلة النوعية والتحول من الإدارة الكلاسيكية إلى الإدارة الرقمية؛ كل هذه التحديات مجتمعة تفرض على السلطات المحلية السعي لاختزال هذه العواقب في أقرب الآجال الممكنة؛ حيث أصبح لزاما عليها كسب الرهان والعمل على تحقيق ما يلي:

- الاهتمام بالتوجه الاستراتيجي للتحول الرقمي في إدارة البلديات، من خلال رؤية واضحة وغايات محددة على المدى البعيد.
- توفير الاعتمادات المالية اللازمة لعملية الرقمنة، والعناية بالمجالات الإدارية والتي تشتمل على الخطط والسياسات والإجراءات والعلاقات التنظيمية.
- توسيع مقرات البلديات والدوائر وتهيئتها أو انجاز مقرات جديدة مع رقمنتها بمعية الولاية وتجهيزها بالأجهزة اللازمة لذلك.
- توعية المسؤولين المحليين بأهمية التحول إلى الرقمنة، والاعتماد على الإدارة الالكترونية لتقديم الخدمة العمومية، وحثهم على ضرورة توفير كل متطلبات تطبيقها بشكل متكامل وليس التركيز على النواحي الفنية والمالية فقط.

- زيادة الاهتمام بالموارد البشرية كسبيل للتطبيق الناجح لعملية الرقمنة، والعمل على تدريب العاملين وتحسين أدائهم وفعاليتهم في استخدام الأجهزة والمعدات التي تتطلبها عملية الرقمنة، ورفع كفاءتهم المعرفية والعملية لمسايرة المستجدات والتطورات الجديدة في هذا المجال.
- الشروع في تسوية الأوضاع المهنية للموظفين وتكوينهم وتأطيرهم، والتوجه نحو تجويد وتحسين الخدمة على مستوى الإدارة العمومية.
- توفير المناخ الصحي لنشر ثقافة الرقمنة، وزيادة الوعي بأهمية تطبيقها من خلال إقامة الندوات واللقاءات مع جميع الأطراف المؤثرة والمتأثرة بعملية التحول الرقمي؛ موظفين كانوا أم مواطنين أم عملاء ومؤسسات...

ويبقى التحدي الرئيسي بالنسبة لإدارة البلديات – مع تزايد اعتماد الدولة على الرقمنة – يكمن في ضرورة تحقيق الموازنة بين المتطلبات الاستراتيجية والإدارية والمتطلبات الفنية والمالية، والمتطلبات المتعلقة بالموارد البشرية المؤهلة، من خلال الاهتمام بضرورة تكوين وتأهيل هذه الموارد، وتدريبها على نوعية الوظائف الجديدة التي يتطلبها هذا المفهوم خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث ستكون المهارات التكنولوجية المؤهل الرئيسي لأي وظيفة مستقبلية، ودون استيعاب هذا التغير في سوق العمل المحلي والعالمي سيكون من الصعب أن تجد هذه الموارد فرصة عمل في المستقبل.

قائمة المراجع:

- **مراجع باللغة العربية:**

1 – أحمد الخطيب: **الإدارة الحديثة – نظريات واستراتيجيات ونماذج حديثة**–، دار الكتاب العالمية، عمان، 2009.

10 – محمد سمير أحمد: **الإدارة الالكترونية**، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009.

11 – نجم عبود نجم: **الإدارة والمعرفة الالكترونية: الاستراتيجية–الوظائف–المجالات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **: قانون الجماعات الإقليمية**، الأمانة العامة للحكومة 2012.

3 – سحر قدوري الرفاعي: " **الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد07، 2010 .

4 – سمية بهلول: " **تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية بين عصرنة المرافق العمومية ومحاربة البيروقراطية الإدارية** "، مجلة المفكر، العدد 16، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2017 .

5 – عبد الحميد قرفي: **الإدارة الجزائرية – مقاربة سوسيولوجية** –، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

6 – عبد القادر عبان: **تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر**، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص إدارة و عمل، جامعة محمد خيضر بسكرة / الجزائر، 2015 – 2016 .

7 – عبد النور ناجي:" **دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة تجربة البلديات الجزائرية** " دفاتر السياسة والقانون، ورقلة، العدد 01، ماي 2009.

8 – عبير غمري: **إصلاحات الإدارة المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير في الحقوق تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2010 – 2011.

9 – ليندة فرخة: **دور تطبيق الإدارة الالكترونية للموارد البشرية في تنافسية المؤسسات**، رسالة دكتوراه علوم في علوم التسيير – تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر – بسكرة – ، 2016 – 2017.

- **مراجع باللغة الأجنبية:**

12 - ENA (Avril 2017), **L'administration électronique ou E- administration**, Centre de documentation-Bibliographie, France.

13 - Ministère de l'intérieur, des collectivités locales et de l'aménagement du territoire (10/01/2018), **Projet commune électronique**, Direction général de la modernisation, de la documentation et des archives, Algérie.

- **مواقع الالكترونية:**

14 – أسمة عميرات: " **حلم البلدية الذكية يربك المصالح المحلية في زمن الرقمنة** "، وقت الجزائر، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2018/11/05 على الرابط: .http :wakteldjazair com/ ?p=4051

15 – جزايرس: " **بدوي: عصرنة الإدارة العمومية وتغيير الذهنيات**"، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2018/11/09، على الرابط: http ://www.djazairess.com/echchaab/85814

16 – جزايرس: "**مشروع البلدية الذكية سيكون جاهزا بحلول 2017**"، الفجر، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2018/11/05، على الرابط: https://www.djazairess.com/alfadjr/347190

17– مركز هردو لدعم التعبير الرقمي: **الرقمنة وحماية التراث الرقمي**، القاهرة، 2016، (Online PDF)، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2018/11/05، على الرابط: hrdoegypt.org›uploads›2016/03›…

18 – وزارة الداخلية والجماعات المحلية:" **مشروع البلدية الالكترونية سيحدث ثورة حقيقية في نظام تسيير البلدية وطريقة تعاملها مع محيطها**"، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2018/11/05، على الرابط:

http : //www.interieur.gov.dz›index.php›135…

19 - Mohamed- Cherif BELMIHOUB (Avril 2004), **Rapport sur les innovations dans l'administration et la gouvernance dans les pays méditerranéens : Cas de l'Algérie**. (PDF) , availableat :http ://unpan1.un.org>public>unpan016107, 05/12/2018.

اتجاهات أساتذة الجامعة حول ظاهرة العولمة

دراسة ميدانية بجامعة العربي التبسي، تبسة الجزائر

Attitudes of university professors on the phenomenon of globalization

A field study at Larbi Tébessi University, Tebessa, Algeria

محمد سلطان بلغيث*

ملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات أساتذة الجامعة نحو العولمة باعتبارها أحد آليات التغير الاجتماعي على الصعيد العالمي، مع التركيز بشكل أساسي على مدى بروز هذه الفروق بينهم وفقا لمتغيرات الجنس والخبرة والخلفية الثقافية والاجتماعية، وطبقت الدراسة على أساتذة جامعة العربي التبسي مستخدمة المنهج الوصفي، معتمدة عينة عشوائية طبقية قوامها(58) أستاذ وأستاذة، واستخدمت أدوات الاستمارة والملاحظة وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

تتباين اتجاهات أساتذة الجامعة نحو العولمة تبعا للجنس.

تختلف اتجاهات أساتذة الجامعة نحو العولمة حسب الخلفية الفكرية

الكلمات المفتاحية: اتجاهات؛ أساتذة؛ أساتذة الجامعة؛ ظاهرة، العولمة.

Abstract

The study aimed at identifying the attitudes of the university professors toward globalization, with a primary focus on the extent of these differences according to the variables of specialization and experience and the cultural and social background. The study was applied to the professors of Larbi Tébessi University, a random sample of 58 professors and professors, And observation, and the study reached the following results:

The attitudes of university professors towards globalization vary by gender.

The attitudes of university professors towards globalization vary according to scientific specialization.

The attitudes of university professors towards globalization vary according to the intellectual background

Keywords: trends; professors; university professors; phenomenon; globalization

* أستاذ محاضر قسم (أ). علم الاجتماع. جامعة العربي التبسي– تبسة/الجزائر

1-إشكالية الدراســـة:

تعد العولمة ظاهرة متعددة الأوجه، شديدة التعقيد، وهي وإن بدت حديثة في تسميتها إلا أنها قديمة في مضمونها فقد ظهرت في تاريخ البشرية على يد المسيح (عيسى عليه السلام)، حيث أعلن منذ أكثر من ألفي عام أن ما يوحد البشرية ليس الانتماء لعرق أو لشعب أو دولة ما، وإنما ما يوحدها هي فكرة خلوية حول الأخوة والمساواة الكاملة.

كما أن الإسلام دعا إلى عالمية الهدف والغاية والوسيلة ويرتكز الخطاب على توجيه رسالة عالمية للناس جميعا، وقد قامت حضارة الإسلام على القاسم المشترك بين حضارات العالم، فقبلت الآخر وتفاعلت معه أخذا وعطاءا، بل إن حضارة الإسلام تعاملت مع الاختلاف بين البشر باعتباره من أهم حقائق الكون.

فقبل سبعة قرون قدمت الحضارة الإسلامية نموذجها العالمي وتعلم الغرب من العرب والمسلمين المعنى الحقيقي للعدالة وحقوق الإنسان، ونقلوا عنهم مبادئ الحق والعدل والمساواة والإخاء بين البشر، ولم يرفض الإسلام التحاور مع الحضارات الأخرى فاستفاد من التراث اليوناني والفارسي، وكان له أبعاده بتحقيق إنجازات علمية وتكنولوجية بارزة وأقام المسلمون اقتصادا له أبعاد عالمية.

وتبدو الاختلافات جلية بين عالمية الإسلام ومفهوم العولمة المعاصر، ففيما تقوم الأولى على رد العالمية لعالمية الجنس البشري والقيم المطلقة وتحترم خصوصيته، فإن الثانية تركز على نفي واستبعاد لثقافة الأمم والشعوب، ومحاولة لفرض ثقافة واحدة لدول تمتلك القوى المادية وتهيمن عبر العولمة لتحقيق مكاسب السوق لا منافع البشر. ولعل من أبرز إفرازات نظام العولمة أن الدراسات وجدت عام 2007 أن ظاهرة انعدام العدالة في توزيع الثروة في تلك الدول كانت تتزايد في 12 دولة بين هذه الدول الستة والأربعين بينما وصل عدد الدول التي تشهد هذه الظاهرة حاليا إلى 35 دولة، وهو ما يشير إلى تفشي انعدام العدالة في توزيع الثروة بمعدل سريع.

وقد بدأ تيار العولمة الجديد في أواخر الستينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين في الذيوع والانتشار مستفيدا من بزوغ نجم الشركات متعددة الجنسيات وإحكام التكنولوجيا الاتصالية الحديثة سيطرتها على كوكبنا، والتي حولت العالم إلى قرية صغيرة

وكان على الدول القومية في العالم الثالث أن ترخي قبضتها شيئا فشيئا على الاقتصاد والمجتمع فاسحة المجال للشركات متعددة الجنسيات كي تتمدد وتتموقع، لاسيما مع وجود اقتصاديات عالم ثالثية هشة، مستفيدة من سقوط الحواجز الجمركية، وتلاشي الحدود الجغرافية.

وهكذا بات واضحا أن العولمة في نسختها الحقيقية–لا الوهمية– هي محاولة تنميط كبرى، تستهدف فرض النّموذج الأمريكي على حساب الهويات الثقافية، والمنظومات المجتمعية المحلية، في بلدان العالم الثالث، وترسيخه قسرا وقهرا، بقوة رأسمال الشركات ذات الفروع العالمية، وبقوة الوسائل الإعلامية والتقنيات الحديثة، وريادة القرار السياسي على مستوى العالم وغيرها.

ومع كل انقلاب سياسي جديد، نرى المنتصرون يلجأون فقط إلى تغيير الغطاء الإيديولوجي للإيضاحات التجارية، في حين أن جوهر هذه الأخيرة هو ذاته السيطرة "ما فوق الحكومة" أو ما فوق الوطنية وعلى شعب بلد معين ومن ثم على شعوب كل العالم، وبانهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء زمن القطبين أصبحت للولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة على العالم باعتبارها القوة العظمى الوحيدة اقتصاديا، حضاريا وعسكريا.

وقريبا من هذا المعنى يتحدث شارما بقوله: إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مجرد عرض للغضب الاجتماعي وخلاصة القول إنه يبعث رسالة بسيطة وهي أن "النمو الاقتصادي يمكنه أن يتنحى جانبا إلى حين بينما يحاول القادة والزعماء السياسيون تخفيف حدة الغضب الشعبي المتزايد بين هؤلاء الذين يعتقدون أن نظام العولمة قد تركهم لمصيرهم.[1]

والأكثر من كل ذلك أن العولمة أصبحت في نظر الكثيرين بمثابة النظارة التي ترى بها ومن خلالها الأشياء على الصعيد العالمي، ولما لا فهي عنوان للمرحلة الراهنة والمرجع الوحيد الذي يرجع إليه في تفسير كل ما يستجد من ممارسات وظواهر في الحياة الاجتماعية. وبالتالي فهي تمثل إطارا نظريا يتضمن فهما جديدا لمجموعة من القيم الجوهرية في السياق العالمي، فهما لا ينفصل عن غاية إخضاع العالم المستضعف وإذلاله، وانتهاك خصوصياته وقهره، ودعم أنظمة الاستبداد ضد إرادة شعوب هذه الربوع المستضعفة.[2]

وهكذا تنقلب العولمة من ملاذ إلى سجن ما يغلب هو الفرض الإجبار، وما ينذر هو فرص الاختيار الحر. فهي فرض الشمال والغرب لنمط عيشه وقيمه على مجتمعات العالم الثالث أولا ثم هي دعم للأنظمة المستبدة بها وتوفير الحماية لها ضد شعوبها من أجل قهر هذه الشعوب وخداعها ثانيا. ثم هي ثالثا وكما سبقت الإشارة حظر لوضع الاختلاف الثقافي والقيمي وتجويز لحرية التملك إلا تملك الخصوصية المميزة أو الهوية المختلفة.[3]

ويرجع السبب في نمو العولمة وانتشارها في السنوات الأخيرة لمجموعة من العوامل هي: تطور وسائل الإنتاج، وظهور اقتصاديات قوية، وانتشار الديمقراطية وانفتاح بعض المجتمعات التي كانت منعزلة مثل أوربا الشرقية والصين والتقدم السريع في وسائل الاتصال وما ارتبط به من نمو في تبادل المعلومات والأفكار.

ونظرا لتنوع أبعاد العولمة ومجالاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية فقد اختلفت الآراء والاتجاهات حولها، وقد مرت الاتجاهات المتعددة نحو العولمة بالعديد من المتغيرات ويمكن القول أنها تتأرجح بين ثلاث اتجاهات؛ الاتجاه الأول الذي يقبل تداعيات العولمة والثاني الذي يرفضها والثالث الذي يقف موقفا حياديا تجاهها.

لذلك فإن من الأهمية للأدوار والمسؤوليات الموكلة إلى الجامعات، أن تعيد النظر بموقعها الحالي، وتحدد التصورات والتوقعات لرسم سياستها التعليمية وتحدد أهدافها المستقبلية لمختلف نشاطاتها ومهماتها كي تصل إلى المستقبل بكامل استعداداتها دون الاصطدام بمرحلة تؤدي إلى التخبط والتشتت بشكل يكون واقع مفروض، وتكون منقادة لأنظمة خارجية تفرض عليها أسسها ومبادئها الخاصة نتيجة موّجات التغير والتطور السريع.[4]

وعلى اعتبار أن الأستاذ الجامعي يمثل نخبة المجتمع وعقله المفكر، الذي يحدد بوصلة الاتجاه فيه حيال مختلف القضايا الإشكالية التي تثير جدلا فكريا ومعرفيا داخل المجتمع تبعا لمنطلقاته الفكرية والسياسية. وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لمحاولة الكشف عن طبيعة الاتجاه نحو العولمة في الوسط الجامعي عن طريق معرفة اتجاه أفراده والأساتذة الجامعيين كجزء من هذا الوسط وأحد عناصره الأساسية، ولهذا سوف نحاول

معرفة اتجاهاتهم نحو العولمة باعتبارهم عناصر فعالة في تكوين وتأطير الطلبة الجامعيين وهم الفئة الأكثر وعيا بهذا الموضوع والأكثر تأثيرا في تطوير المجتمع.

ومن هنا نطرح العديد من التساؤلات نراها جوهرية وتتطلب الإجابة والسؤال الرئيسي هو:

ما اتجاه أساتذة الجامعة نحو العولمة؟ وما هو الاتجاه الأكثر انتشارا لدى هيئة التدريس الجامعية؟

ومن هنا تنبثق أسئلة فرعية مفادها:

- ✓ هل يؤثر عامل الجنس (ذكر / أنثى) على اتجاهات الأستاذ الجامعي نحو العولمة ؟
- ✓ هل تؤثر الخلفية الفكرية على اتجاهات الأستاذ الجامعي نحو العولمة؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات التي طرحناها سابقا وضعنا مجموعة من الفرضيات مفادها:

- ✓ تتباين اتجاهات أساتذة الجامعة نحو العولمة تبعا للجنس.
- ✓ تتباين اتجاهات أساتذة الجامعة نحو العولمة وفقا للتخصص العلمي.
- ✓ تختلف اتجاهات أساتذة الجامعة نحو العولمة حسب الخلفية الفكرية.

3- أهداف البحث:

- ✓ محاولة معرفة الاتجاهات الموضوعية للأستاذ الجامعي نحو العولمة كآلية للتحول المجتمعي كونيا،
- ✓ محاولة الكشف عن الفروق المحتملة في اتجاه أساتذة الجامعة نحو العولمة،
- ✓ محاولة معرفة بعض العوامل التي تؤثر على اتجاه الأستاذ الجامعي.

4- بناء مفاهيم للبحث:

– الاتجاه Attitude: مجموعة الاستجابات المنسقة فيما بينها التي يبديها أساتذة الجامعة سواء في اتجاه القبول أو في اتجاه الرفض أو الحياد إزاء موضوع العولمة.

4-1-الجامعة:

مؤسسة تعليمية تضم عددا من الكليات(أو المعاهد) والأقسام، تقدم لطلابها تعليما عاليا نظريا وعمليا، ويتولى اعدا دهم هيئة تدريس بغرض تأهيلهم للتعامل مع الحياة العملية بكل متطلباتها وتحدياتها من خلال تطوير قدراتهم وتنمية معارفهم وصقل مواهبهم، وتمنحهم درجات، وشهادات في مختلف المجالات العلمية.

4-2- الأستاذ الجامعي:

يُقصد به الأساتذة المنتمين لجامعة تبسة ذكورا وإناثا، من كل التخصصات العلمية التي تُدرس بالجامعة ينتمون إلى فئات اجتماعية مختلفة، تم اختيارهم من الوسط الجامعي.

4-3- العولمة:Globalisation

تعني حرية انتقال السلع والخدمات والأفكار والتوجهات والقيم والسلوكيات دون حواجز أو معيقات على الصعيد الكوني.

5- الدراسات السابقة:

5-1- الدراسة الأولى:

5-1-1-معلومات بيبليوغرافية:

- عنوان الدراسة: سيكولوجية العولمة.
- صاحب الدراسة: فاروق السيد عثمان.
- تاريخ الإنجاز: 2001.
- المكان: جمهورية مصر العربية.

5-1-2- المحتوى:

- الإشكالية: ما مدى انتشار مفهوم العولمة بين الشباب الجامعي؟
  - ❖ هل توجد فروق في اتجاهات الطلبة والطالبات نحو العولمة؟
- العينة: اختار عينة متكونة من ذكور وإناث عددهم 130 طالب وطالبة من كليتي التربية النوعية والاقتصاد المنزلي.

5-1-3-النتائج:

- العولمة تتأثر بالبعد الاقتصادي من حيث الطابع العام للوجبات السريعة وبأنها ضرورة عصرية وأنها سمة العصر وأصبح الحصول على الملابس الأجنبية ميسورة وسهل وأن العولمة تغرق الدول النامية في مشكلات اقتصادية.
- العولمة تسهم في زيادة فقراء العالم وأن حقوق الإنسان من القضايا الكونية وكذلك قضايا البيئة وأنها هلاك للدول النامية.
- أن سبب انتشار الموسيقى الأمريكية ترجع إلى تقدم وسائل الاتصال الفعال وأن شبكة الإنترنيت أحد معجزات العصر والحضارة الغربية وتعتبر هذه المنجزات أحد صور الإبهار التي تقدمها الحضارة الغربية لدول العالم النامي.
- العولمة تسهم في الاهتمام بالملكية الفكرية لكل مبدع وأن الإنسان هو محور اهتمام المؤسسات التعليمية كما أن المرأة إحدى القضايا الكونية والعولمة لا تعترف بحدود الدول الجغرافية.
- يرفض الطلاب استخدام الوجبات السريعة كما يرفضون شراء السلع الأجنبية.
- لا تهتم العولمة بقضايا الفقراء وأنها تعد بمثابة هلاك لدول العالم النامي..

5-2- الدراسة الثانية:

5-2-1- معلومات بيبليوغرافية:

- عنوان الدراسة: العولمة الإعلامية وتأثيرها على السلوك الاجتماعي للطالب الجامعي.
- صاحب الدراسة: سرين صليحة وصوالح جهاد.
- تاريخ الإنجاز: 2008/2007.
- المكان : بالمركز الجامعي الشيخ العربي التبسي – تبسة – .

5-2-2- المحتوى:

- الإشكالية: كيف يتفاعل الطالب الجامعي مع نفوذ إعلام العولمة؟
- المنهج: المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي.
- العينة: أجريت الدراسة على عينة تقرب من 193 طالب جامعي ينتمون إلى قسم علم الاجتماع السنة الرابعة.
- الأدوات: استخدمت الملاحظة والمقابلة والاستمارة.

5-2-3- النتائج: من أهم النتائج التي تم التوصل إليها نذكر ما يلي:

- الطالب الجامعي متمسك ومتشبع بثقافته الأصلية برغم من محاولات تيار العولمة الإعلامية السلبي التأثير على توجهاته.
- الطالب الجامعي يتابع التلفزيون بصورة دائمة لأنه يولد فيه احساس بمواكبة ما يجري حوله من تحولات.
- يفضل الطالب الجامعي مشاهدة القنوات العربية ولاسيما المضامين الهادفة فيها، كما أنه لا يعتبر نفسه ملزما باستخدام الهاتف النقال، وأيضا متابعة القناة الوطنية لكون معظم برامجها مملة.

5-3- الدراسة الثالثة:

5-3-1- معلومات بيبليوغرافية:

- عنوان الدراسة: العولمة وآثارها على العالم العربي ومشروع الشرق الأوسط الكبير.
- صاحب الدراسة: يوسف المراشدة.
- تاريخ الإنجاز: 2008.
- المكان: الأردن.

5-3-2- المحتوى:

درس اتجاهات العلماء والمفكرين العرب والغرب نحو العولمة بين مؤيدين ومعارضين ومن بين المؤيدين للعولمة الكاتب حازم طاغية والكاتب **Dahhihg-J-H** البنك الدولي ومن المعارضين الدكتور أحمد كمال أبو المجد، الفيلسوف الفرنسي المعاصر جاك آتالي، الرئيس الكوبي فيدال كاسترو، **(Haller-P-S)** ، الدكتور مهاثير محمد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق، المفكر الإسلامي مصطفى محمود، **Tanzi V** ، الدكتور رؤوف عباس حامد.

5-3-3-النتائج:

خلص الكاتب إلى أن من بين المفكرين والرؤساء والوزراء الذين يرفضون العولمة أكثر من الذين يتبنونها مبرزا الأكاذيب التي يروج لها أنصار العولمة ومؤيدوها وخلص في النهاية إلى أن العولمة وحش كاسر وهو لا ينكر سمات العولمة الظاهرية والنظرية كالثورة التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية ودعا إلى ضرورة أن لا تكون

نخب العرب سوداويون وإنما نستثمر ما لدينا وأننا قادرون على أن نحول هذه العولمة من وحش كاسر يريد السيطرة إلى شيء آخر ذا مضامين إنسانية.

6- منهج الدراسة:

تم توظيف المنهج الوصفي باعتباره المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة الدراسة

7- مجالات الدراسة:

7-1- المجال الجغرافي:

أجريت الدراسة في جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر

7-2- المجال البشري:

العدد الإجمالي للأساتذة هو 425 أستاذ وأستاذة موزعين على 6 أقسام، عدد الإناث 136 وعدد الذكور 289.

- كلية العلوم والتكنولوجيا تضم 172 أستاذ، 130 ذكور و42 إناث.
- كلية علوم الطبيعة والحياة تضم 75 أستاذ، 45 ذكور و 30 إناث.
- كلية العلوم القانونية والإدارية يضم 35 أستاذ، 23 ذكور و 12 إناث.
- كلية الآداب واللغات الأجنبية تضم 61 أستاذ، 38 ذكور و 23 إناث.
- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية تضم 36 أستاذ، 23 ذكور و 13 إناث.
- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تضم 46 أستاذ، 30 ذكور و16 إناث.

7-3- المجال الزمني:

تم إجراء الدراسة حلال السنة الجامعية 2015- 2016

8- ضبط العينة:

يتكون المجتمع الإحصائي الذي أجريت فيه الدراسة من 425 أستاذ وأستاذة ينتمون إلى ست كليات موجودة بالجامعة وقد تمت الاستعانة بالعينة العشوائية الطبقية، ذلك لأنها تحتاج إلى دراسة المجتمع لتقسيمه إلى مجموعات متجانسة، فهو اختيار طبقي من حيث الأقسام ومن حيث الجنس ذكر أو أنثى، واختيار عشوائي من حيث اختيار مجموعة

الأساتذة من كل طبقة وهذا تفاديا لروح التحيز في اختيار الأفراد وجعل المعطيات أكثر دقة.

جدول رقم 1: المجتمع الأصلي للعينة .

الجـــنس / الكلية	ذكور	إناث	المجموع
العلوم والتكنولوجيا	130	42	172
علوم الطبيعة والحياة	45	30	75
العلوم القانونية والإدارية	23	12	35
الآداب واللغات الأجنبية	38	23	61
العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير	23	13	36
العلوم الإنسانية والاجتماعية	30	16	46
المجموع	289	136	425

لقد تم أخذ عينة من الأساتذة جمعت أساتذة كليات الجامعة قسمت إلى قسمين؛ القسم الأول ضم أساتذة العلوم الطبيعية والحياة وأساتذة العلوم والتكنولوجيا، والقسم الثاني ضم أساتذة العلوم الإنسانية وضمت باقي الأقسام الأربعة قسم العلوم القانونية والإدارية. قسم الآداب واللغات الأجنبية. قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية. قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، فأخذنا نسبة 10% من الذكور ونسبة 20% من الإناث وكانت العينة طبقية تناسبية.

العلوم الطبيعية 247 (ذكور 175+ إناث 72).

إذن سيتم اختيار57 أستاذ وأستاذة من جميع كليات جامعة العربي التبسي تبسة، 33 من العلوم الطبيعية و 25 من العلوم الإنسانية بطريقة عشوائية.

وبالنظر لتجانس المجتمع الذي بجعل العينة ممثلة ولو كانت صغيرة الحجم لأنها تعكس مختلف الأطياف والألوان داخل المجتمع المبحوث.

9- أدوات جمع البيانات:

لقد حاولنا استعمال أكبر عدد ممكن من الأدوات قصد جمع أكثر عدد ممكن من المعلومات حول موضوع دراسته وحددنا أدوات جمع البيانات حسب طبيعة موضوعنا حيث اعتمدنا على الملاحظة، المقابلة والاستمارة.

9-1- الملاحظة: L'Observation

تمت الاستعانة بالملاحظة بالمعايشة من خلال التواصل اليومي مع المبحوثين في مجال العمل وملاحظة مدى تفاعلهم مع الموضوع، قبولا ورفضا أو تحفظا، عبر تداول النقاش الفكري داخل فضاء الجامعة، كما استعنا بالملاحظة عندما قمنا باستجواب الأساتذة الجامعيين حيث بدا عليهم الاستجابة التامة للإجابة على أسئلة الاستمارة بحكم أن الأستاذ الجامعي دائما ما يكون على استعداد لتقديم المعونة والإرشاد بحكم وعيه بأهمية مثل هكذا بحوث علمية.

9-2- الاستمارة:

والاستمارة تضم جملة من الأسئلة تغطي فرضيات الدراسة بعضها مفتوحة وبعضها مغلقة

10- تحليل و تفسير البيانات:

10-1-البيانات الشخصية:

ك ج خ ك ن ق02 ك خ ش ك ج ز.

التخصص	علوم طبيعية		علوم إنسانية		المجموع
الجنس	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
التكرار	18	15	12	13	58
النسبة	31,03	25,86	20,68	22,41	100%

ك ج خ ك ن ق03: خ ش ك ل ز ة م و ك ق ن غ ي ك ل آ ا ه ل آ

	المستوى الثقافي للأب		المستوى الثقافي للأم	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أمي	16	27,58	30	51,72
ابتدائي	15	25,85	15	25,86
متوسط	08	13,79	06	10,34
ثانوي	07	12,06	06	10,34
جامعي	12	20,68	01	1,72
المجموع	58	100%	58	100%

9-2-البعد الاقتصادي للعولمة:

الجدول رقم04: تعتبر الوجبات الجاهزة ضرورة عصرية توفر الوقت والجهد

الجنس / الاتجاه	ذكور		إناث		المجموع
	ت	%	ت	%	
موافق بشدة	02	6,66	01	3,57	5,17
موافق	14	46,66	15	46,42	46,54
محايد	03	10	03	10 ,71	10,35
غير موافق	05	16,66	08	28,57	22,61
غير موافق بشدة	06	20	03	10,71	15,35
المجموع	30	100	28	100	100
$كا^2$	15,98		16,96		

- بما أن كاي تربيع الحسابية أكبر من الجدولية أي 15,98 >13,27 و 16,96>13,27 فإن البند دال إحصائيا.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الموافقة والموافقة بشدة والتي قدرت بـــ53,32% من اتجاهات الأساتذة ذكور على أن الوجبات الجاهزة ضرورة عصرية وتوفر الوقت والجهد، وهذا يبين أن الأساتذة ميالون إلى الوجبات السريعة والجاهزة ومقبلون عليها خاصة بعد انتشار محلات الأكل السريع وطغيان الوجبات الغربية مثل الهامبرغر والبيتزا إضافة إلى وجود أكلات تقليدية تباع أيضا في هذه المحلات، كما أيدت الأستاذات هذه الفكرة فقد كانت نسبة الموافقة لديهن 50% بحكم أنهن عاملات خارج المنزل فإنهن يعتبرن الوجبات الجاهزة من سمات العصر وتوفر الوقت والجهد، وكانت نسبة التأييد أقل قليلا من نسبة الذكور أما نسبة الحياد لكل من الذكور والإناث فكانت نفسها إذ بلغت 10% و10,35%، أما الذين لم يؤيدوا هذه الفكرة فقد كانت النسبة عند الذكور 36,66% وعند الإناث 39,28% وهنا يتبين أن الإناث ميالات إلى الأكلات المنزلية أكثر من الذكور. وإذا تناولنا الموضوع من زاوية عصر السرعة قد يبدو هذا التفسير سطحيا نوعا ما لأن الرواج الذي تعرفه هذه الكلات في مقابل كل ماهو تقليدي مرده إلى أن هناك رغبة -خاصة لدى الجيل الشاب- في الأكلات العصرية تماهيا مع عصر التحولات الذي فرض نمطية الأذواق على الصعيد الكوني.

جدول رقم05: المنتجات الأجنبية أفضل من المحلية

الجنس / الاتجاه	ذكور		إناث		المجموع
	ت	%	ت	%	
موافق بشدة	12	40	04	14,28	27,58
موافق	07	23,33	14	50	36,20
محايد	06	20	05	17,85	18,96
غير موافق	04	30	03	10,71	12,06
غير موافق بشدة	01	3,33	02	7,14	5,17
المجموع	30	100	28	100	100
كا^2	10,98		16,62		

– بما أن كاي تربيع الحسابية أقل من الجدولية أي 10,98 <13,27 فإن البند غير دال إحصائيا.

– بما أن كاي تربيع الحسابية أكبر من الجدولية أي 16,62 > 13,27 فإن البند دال إحصائيا.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 72,33% من الأساتذة (ذكور) موافقون على أن المنتجات الأجنبية أفضل من المنتجات المحلية لما تتمتع به من نوعية جيدة وصلاحية أطول وفائدة أكبر، لذا تجد الجميع مقبلون على المنتجات الأجنبية بسبب غزوها الأسواق والدعاية المرافقة لها وعدم قدرة المنتجات المحلية على المنافسة. بفعل رداءة أغلب هذه المنتجات، أما نسبة الحياد فقد بلغت 20% وذلك راجع حسب الأساتذة إلى أن هناك بعض المنتجات المحلية أفضل من المنتجات الأجنبية أما نسبة عدم الموافقة فقد كانت 33,33% لتفضيلهم المنتجات المحلية باعتبارها أحسن في نظرهم. أما بالنسبة للإناث (الأستاذات) فقد كانت نسبة الموافقة على أن المنتجات الأجنبية أفضل من المحلية 64,28% أقل من نسبة موافقة الذكور أما نسبة الحياد فبلغت 17,85% وهي أقل مقارنة مع الذكور.

جدول رقم06: العولمة تغرق البلدان النامية في مشكلات اقتصادية كبيرة

الجنس / الاتجاه	ذكور		إناث		المجموع
	ت	%	ت	%	
موافق بشدة	13	43,33	07	25	34,48
موافق	11	36,11	16	57,14	46,55
محايد	01	3,33	02	7,14	5,17
غير موافق	03	10	02	7,14	8,62
غير موافق بشدة	02	6,66	01	3,57	5,17
المجموع	30	100	28	100	100

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 79,44% من الأساتذة (ذكور) موافقون على أن العولمة تغرق البلدان النامية في مشكلات اقتصادية كبيرة، وذلك لأن الدول المُرّوجة لنظام العولمة تغرق الدول النامية في الديون مما أوقع هذه الأخيرة في دوامة التبعية وأصبحت هذه الدول غير قادرة على تأمين الاحتياجات الاقتصادية لأفرادها، وكذلك سيطرت صندوق النقد الدولي على هذه البلدان، أما نسبة الحياد فكانت 3.33% ونسبة عدم الموافقة كانت 16.66% لاعتقاد هؤلاء الأساتذة أن العولمة الاقتصادية نعمة وليست نقمة، أما بالنسبة للإناث فكانت نسبة الموافقة على أن العولمة تغرق البلدان النامية في مشكلات اقتصادية كبيرة فكانت 82.14% أكبر مقارنة بالذكور ونسبة الحياد 7.14 % وهي أيضا أكبر مقارنة بنسبة حياد الذكور أما نسبة عدم الموافقة فكانت 10.71% وهي أقل مقارنة بالذكور.

يكجخك نقل 07: العولمة تسهم في زيادة فقراء العالم .

الجنس / الاتجاه	ذكور		إناث		المجموع
	ت	%	ت	%	
موافق بشدة	10	33.33	13	14.42	39.65
موافق	14	46.66	10	35.71	41.37
محايد	2	6.66	3	10.71	8.62
غير موافق	3	10	2	7.14	8.62
غير موافق بشدة	1	3.33	0	0	1.72
المجموع	30	100	28	100	100

كما هو مبين في الجدول أعلاه فإن نسبة 79.99% من الأساتذة (ذكور) موافقون على أن العولمة تسهم في زيادة عدد فقراء العالم، وذلك من خلال تجسيد العولمة الاقتصادية وغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار والبطالة وقلة الدخل زيادة الضرائب تسريح العمال وارتفاع نسبة الوفيات بسبب الحروب والأمراض والأوبئة، كل هذه العوامل كانت وراء زيادة الفقراء أما نسبة 6.66% كانوا حياديين اتجاه البند، أما 23.33% من الأساتذة لم يوافقوا على أن العولمة سوف تسهم في زيادة فقراء العالم بسبب خلفياتهم واتجاهاتهم نحو العولمة، أما بالنسبة للإناث فكانت نسبة الموافقة 82.13% وهي أكبر من نسبة الذكور ونسبة الحياد كانت 10.71 %و هي أكبر من نسبة حياد الذكور.

يكجخك نقل 08: العولمة تهمش الدولة و تسعى إلى تحقيق أهداف شركات متعددة الجنسيات.

الجنس / الاتجاه	ذكور		إناث		المجموع
	ت	%	ت	%	
موافق بشدة	13	43.33	15	53.57	48.27
موافق	10	33.33	12	42.85	37.93
محايد	4	13.33	1	3.57	8.62
غير موافق	1	3.33	0	0	1.72
غير موافق بشدة	2	6.66	0	0	3.44
المجموع	30	100	28	100	100
$كا^2$	18.30		26.85		

– بما أن كاي تربيع الحسابية أكبر من الجدولية أي 18.30>13.27 فإن البند دال إحصائيا

– بما أن كاي تربيع الحسابية أكبر من الجدولية أي 26.85>13.27 فإن البند دال إحصائيا

يتبين من خلال الجدول أن نسبة 76.66% من الأساتذة (ذكور) موافقون على أن العولمة تهمش الدولة وتسعى لتحقيق أهداف شركات متعددة الجنسيات، فهذه الأخيرة أداة من أدوات تحقيق العولمة وأهدافها حيث تساعد هذه الشركات في إحكام السيطرة والهيمنة على دول العالم النامي، فهي لا تهتم بالأخلاقيات وتستبدل العمال بالآلات مما يجعل هؤلاء العمال ينضمون إلى طوابير البطالة والفقر، كما تؤدي إلى إفلاس الشركات المحلية لعدم وجود تكافؤ في المنافسة أما نسبة الحياد فبلغت 13,33% ونسبة عدم الموافقة 9.99% بسبب اعتبار بعض الأساتذة أن العولمة لا دخل لها فيما تعانيه الدول النامية وانها –العولمة مجرد شماعة تعلق عليها الكثير من الدول فشلها في حين هي فاشلة أصلا، وأن هاته الشركات تعمل على الاستثمار ومساعدة الدول النامية في تخطي أزماتها وحل مشاكلها أما بالنسبة للإناث فكانت نسبة الموافقة على أن العولمة تهمش الدولة وتسعى إلى تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات 96.42 % وهي نسبة أكبر من نسبة موافقة الذكور أما نسبة الحياد 3,57% و0% نسبة عدم الموافقة وهنا يتجلى لنا اتجاه الذكور نحو العولمة أكثر من الإناث.

9-3-البعد الاجتماعي للعولمة:

ك ج خ ك ن ق09 : في عصر العولمة تعتبر العادات والتقاليد المحلية عبء على الفرد

الجنس / الاتجاه	ذكور		إناث		المجموع
	ت	%	ت	%	
موافق بشدة	05	16,66	06	21,4	1,96
موافق	07	23,33	05	17,85	20,68
محايد	04	13,33	06	21,4	17,24
غير موافق	07	23,33	11	39,38	31,03
غير موافق بشدة	07	23,33	0	0	12,06
المجموع	30	100	28	100	100
كا^2	1,30		5,30		

- بما أن كاي تربيع الحسابية أقل من الجدولية أي 13,27>1,30 فإن البند غير دال إحصائيا.
- بما أن كاي تربيع الحسابية أقل من الجدولية أي13,27>5,30 فإن البند غير دال إحصائيا.

تبين من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 39,99% من الأساتذة موافقون على أن العادات والتقاليد المحلية في عصر العولمة عبء على الفرد خاصة العادات البالية والتي لا تمت بصلة إلى تعاليم الدين الإسلامي مثل عادات الزواج، المهر المرتفع وتكاليف الزواج التي لم يعد الشاب الجزائري قادر معها على الإقدام على الزواج، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة العنوسة. أما نسبة عدم الموافقة فبلغت 46,66% إذ أنهم يحسون أن العادات والتقاليد الجزائرية لا تشكل عبء عليهم بل بالعكس، أما فيما يخص الإناث فبلغت نسبة الموافقة 39,25% وهي نسبة متقاربة مع نسبة الذكور، أما نسبة الحياد فكانت 21,40% وهي نسبة أكبر مقارنة مع الذكور، أما نسبة عدم الموافقة فكانت 39,38% وهي أقل من نسبة الذكور.

جدول رقم 10 : تسهم العادات و التقاليد المحلية في تماسك المجتمع .

الجنس / الاتجاه	ذكور		إناث		المجموع
	ت	%	ت	%	
موافق بشدة	7	23.33	10	35.71	29.37
موافق	15	50	13	46.42	48.27
محايد	2	6.66	1	3.57	5.17
غير موافق	4	13.33	3	10.71	12.06
غير موافق بشدة	2	6.66	1	3.57	5.17
المجموع	30	100	28	100	100

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن نسبة موافقة الأساتذة ذكور 73.33% على أن العادات والتقاليد المحلية تسهم في تماسك المجتمع، ولعل هذا ما تعكسه ممارسات الجزائريين في الأعياد والمناسبات وروح التآزر والتضامن في السراء والضراء. أما نسبة عدم الموافقة فكانت 19.99% وهي نسبة تعبر عن رفض بعض المبحوثين للعادات

والتقاليد المحلية بفعل تأثرهم بمخرجات العولمة، أما بخصوص نسبة موافقة الإناث فكانت 82.13 % وهي نسبة أكبر مقارنة بالذكور أما نسبة الحياد فكانت 3.75% ونسبة عدم الموافقة بلغت 14.28% وهي نسبة أقل من الذكور والملاحظ هنا أن الذكور لا يميلون للعادات والتقاليد المحلية أكثر من الإناث.

في الواقع ثمة عادات وتقاليد بدأ ضوؤها يخفت يوما من بعد يوم لاسيما في منظور الجيل الصاعد تحت وطأة تأثير القيم الوافدة، كما أن روح التآزر هي الأخرى بدأت تتراجع لصالح العزلة والتفكك وانتشار بنية العلاقات المؤسسة على المصالح الخاصة والاهداف الفردانية. هذا الأمر تؤكده دراسات كثيرة وطنية وعربية قديمة نسبيا وجديدة.
ومع ذلك لابد من التنويه إلى أن منظومة القيم ودرجة التماسك والتمسك بها تختلف من منطقة الى اخرى وحسب الكثافة السكانية، ولكن مهما حصل من تغير تبقى القيم الدينية هي الرائز الأكبر والمعلم المهم الذي يؤشر على صلابة البناء الاجتماعي وصموده في وجه التغيرات العاصفة ومنها ما جاءت به العولمة.

جدول رقم 11 : القيم الدينية و الأخلاقية و البيئية في عصر العولمة تلعب دورا كبيرا في تمييز هوية العربي المسلم .

الجنس / الاتجاه	ذكور		إناث		المجموع
	ت	%	ت	%	
موافق بشدة	15	50	19	67.85	58.62
موافق	13	43.33	8	28.57	36.20
محايد	0	0	0	0	0
غير موافق	1	3.33	0	0	1.72
غير موافق بشدة	1	3.33	1	3.57	3.44
المجموع	30	100	28	100	100

يتبين من خلال الجدول أن نسبة 93.33% من الأساتذة ذكور يوافقون على أن القيم الدينية والأخلاقية والبيئية في عصر العولمة تلعب دورا كبيرا في تمييز هوية العربي المسلم، لأن المسلم له قيم دينية وأخلاقية تصنع الفارق مقارنة بغيره من أفراد الشعوب الأخرى، أما نسبة عدم الموافقة فبلغت 6.66% وهي نسبة قليلة من المبحوثين الذين لا يعترفون بأن القيم الدينية والأخلاقية تميز العربي المسلم، أما في ما يخص الإناث؛ فإن

نسبة الموافقة كانت 96.42% وهي نسبة أكبر من نسبة موافقة الذكور أما نسبة عدم الموافقة فكانت 3.57% وهنا أيضا يبرز تمسك الإناث بالقيم الدينية والأخلاقية أكثر من الذكور. وهذا مؤشر مهم يدل على ان المرأة بحكم مكانتها ورسالتها في المجتمع تمثل الحصن المنيع الذي يمنع الاختراق، وهي مصدر مناعة الأجيال لأن صانعة المجتمع وحامية القيم.

جدول رقم 12 : التمسك بكل ما هو عريق وأصيل يعتبر رجعية وتخلف

الجنس / الاتجاه	ذكور		إناث		المجموع
	ت	%	ت	%	
موافق بشدة	0	0	0	0	0
موافق	0	0	0	0	0
محايد	3	10	0	0	5.17
غير موافق	11	36.66	15	53.57	44.82
غير موافق بشدة	16	53.33	13	46.42	50
المجموع	30	100	28	100	100

يتبين من خلال الجدول أن نسبة 89,99% من الأساتذة (ذكور) لا يوافقون على أن التمسك بكل ما هو عريق وأصيل يعتبر رجعية وتخلف، لأن هناك أمور عريقة وأصيلة لا يمكن الاستغناء عنها، والتحضر لا يعني التّخلي عن الأصالة، ويمكن أن يجمع الفرد بين أصالته وعصره، أما نسبة الحياد فكانت 10% أما بالنسبة للإناث 99,99% لا يوافقون على البند وكما يبدو نسبة الإناث أكثر من نسبة الذكور.

والأصالة لا تعني كل شيء تأصل في روح المجتمع منذ نشأته بل أنها الجيد منه فقط، ذلك الذي تمكن عبر السنين من فرض قوة حضوره في مستوى المعاملات ومكن المجتمع من الارتباط بمنظومة قيمه مع عدم تجاهل عصره.

كما أن التحضر لا يعني التملص من القيم الأصيلة التي استطاعت أن تثبت منفعتها الخاصة والعامة في المجتمع كما تمكنت عبر قوة صمودها من حفظ الهوية الاسلامية للمجتمعات العربية. بالطبع لا- برأي العولمة فضاء تلاقح للقيم العالمية يفضي إلى انتصار أفضل القيم وأيضا أقواها، فإن كانت القوة من نصيب الغرب لما له من آليات

هيمنية على العالم؛ فإن الصلاحية والأفضلية هي من نصيب قيم الإسلام، ولهذا لا خوف على الإسلام أبدا من العولمة بل هو خوف العولمة من اكتساح قيم الإسلام. بشرط أن يكتسب المسلمون بأسباب القوة والمنعة ويمكنوا لدينهم ويرتفعوا إلى مستواه كي يجلسوا على كرسي العصر يجاوروا الأمم ويحاوروا الثقافات.

جدول رقم 13: المساواة بين المرأة و الرجل في كل شيء

الجنس / الاتجاه	ذكور		إناث		المجموع
	ت	%	ت	%	
موافق بشدة	2	6.66	2	7.14	6.89
موافق	6	20	4	14.28	17.24
محايد	3	10	5	17.85	13.79
غير موافق	10	33.33	12	42.85	37.93
غير موافق بشدة	9	30	05	17.85	24.13
المجموع	30	100	28	100	100
$كا^2$	8.32		10.19		

- بما أن تربيع الحسابية أقل من الجدولية أي 8.32<13.27 فإن البند غير دال إحصائيا
- بما أن تربيع الحسابية أقل من الجدولية أي 10.19<13.27 فإن البند غير دال إحصائيا

يتبين من الجدول أن نسبة 26.66% من الأساتذة (ذكور) يوافقون على إعطاء مكانة للمرأة تساوي مكانة الرجل في كل شيء وهذا ما تعمل العولمة على نشره، أما نسبة الحياد فكانت 10% أما نسبة عدم الموافقة فكانت 63.33% مبررين في ذلك أن هناك أمور هي حكر على الرجال فقط (ما هي؟) وإن أرادت المرأة أن تفعل كل ما يفعله الرجل وتتساوى معه في كل أموره لم تعد امرأة (لماذا؟)، فكل ميسر لما خلق له، أما الإناث فكانت نسبة عدم الموافقة 60.70% ورغم انها أقل من نسبة الذكور ولكن عموما يرفض كل من الذكور والإناث بحكم الفطرة، فكرة أن تتساوى المرأة مع الرجل في كل شيء.

أما نسبة موافقة الإناث فقد بلغت 21.42% وهي نسبة أقل من الذكور أي أن الإناث (الأساتذة) يعين مالهن وما عليهن ويعتبرن تساويهن مع الرجال في كل شيء أمر مغلوط فيه وتراوحت نسبة الحياد 17.85% والمواقف في الواقع تصنع الفارق فهناك رجال

أفضل من رجال، ونساء أفضل من نساء، وهناك رجال أفضل من نساء، ونساء هن أفضل من الرجال، وبين معشر النساء والرجال هناك عوامل سوسيو ثقافية تاريخية تتحكم في إحداث المفارقة الكبيرة عالميا وليس عربيا فحسب.

جدول رقم14: أشعر بالغربة داخل وطني

الجنس / الاتجاه	ذكور		إناث		المجموع
	ت	%	ت	%	
موافق بشدة	11	36.66	2	7.14	22.41
موافق	3	10	7	25	17.24
محايد	3	10	1	3.57	6.89
غير موافق	7	23.33	12	42.85	32.75
غير موافق بشدة	6	20	6	21.42	20.68
المجموع	30	100	28	100	100
$كا^2$	7.32		13.76		

- بما أن كاي تربيع الحسابية أقل من الجدولية أي 7.32<13.27 فإن البند غير دال إحصائيا.
- بما أن كاي تربيع الحسابية أكبر من الجدولية أي 13.76> 13.27 فإن البند دال إحصائيا.

يتبين من خلال الجدول أن نسبة 46.66% من الأساتذة (ذكور) يشعرون بالغربة داخل وطنهم وهذا راجع إلى إحساسهم بأنهم مواطنين من الدرجة الثانية، لذلك يراودهم شعور بالخيبة ويريدون تغيير هذا الواقع بالهروب منه، أما نسبة عدم الموافقة فكانت 43.33%، أما بالنسبة للإناث فإنه كانت نسبة الموافقة 32.14% وهي نسبة أقل من الذكور ونسبة الحياد 3.57% أما نسبة عدم الموافقة فكانت 64.27% أكبر من نسبة الذكور.

9-4-البعد الثقافي للعولمة:

يخ ك نق 15: العولمة هي انفتاح على العالم .

الجنس / الاتجاه	ذكور		إناث		المجموع
	ت	%	ت	%	
موافق بشدة	9	30	7	25	27.58
موافق	14	46.66	15	53.57	50
محايد	5	16.66	3	10.71	13.79
غير موافق	1	3.33	3	10.71	6.89
غير موافق بشدة	1	3.33	0	0	1.72
المجموع	30	100	28	100	100

تبين من خلال الجدول أن نسبة 76.66% من الأساتذة (ذكور) يعتبرون العولمة هي انفتاح على العالم والتعرف على ثقافة الآخرين وتبادل الخبرات، أما نسبة عدم الموافقة 6.66% وهي نسبة ضئيلة وتبين لنا تصور الأساتذة للعولمة على أنها انفتاح على العالم، أما الإناث فكانت نسبة موافقتهم 78.57% وهي نسبة أكبر من نسبة موافقة الذكور، أما نسبة الحياد فكانت 10.71% ونسبة عدم الموافقة 10.71 % وهي أكبر من نسبة الذكور ويتبين لنا اتجاه الذكور لهذا المفهوم أكثر من الإناث.

يخ ك نق 16: العولمة هي هيمنة ثقافة دولة قوية على ثقافة دولة ضعيفة .

الجنس / الاتجاه	ذكور		إناث		المجموع
	ت	%	ت	%	
موافق بشدة	10	33.33	13	46.42	39.65
موافق	10	33.33	12	42.85	37.93
محايد	4	13.33	3	10.71	12.06
غير موافق	6	20	0	0	10.34
غير موافق بشدة	0	0	0	0	0
المجموع	30	100	28	100	100

تبين من خلال الجدول أن نسبة 66.66% من الأساتذة (ذكور) يوافقون على أن العولمة هي هيمنة ثقافة دولة قوية على ثقافة دولة ضعيفة حيث تسعى الدول المتنفذة إلى

توظيف العولمة كمطية لغرس ثقافتها ومحاولة إضعاف الثقافات المحلية، أما بالنسبة لنسبة الحياد فكانت 13.33% ونسبة عدم الموافقة 20%، أما فيما يخص الإناث فنسبة الموافقة 89.27% وهي سبة كبيرة مقارنة بالذكور ونسبة الحياد 10.71%، أما نسبة عدم الموافقة فكانت 0 % وهنا تبين اتجاه الذكور نحو العولمة أكثر من الإناث.

جدول رقم17: الثقافة الجزائرية حصن أمان ضد الغزو الخارجي

الجنس / الاتجاه	ذكور		إناث		المجموع
	ت	%	ت	%	
موافق بشدة	6	18.18	9	32.14	25.86
موافق	8	26.66	12	42.85	34.48
محايد	5	16.66	7	25	20.68
غير موافق	7	23.33	0	0	12.06
غير موافق بشدة	4	13.33	0	0	6.89
المجموع	30	100	28	100	100
$كا^2$	1.64		9.72		

- بما أن كاي تربيع الحسابية أقل من الجدولية أي 13.27>1.64 فإن البند غير دال إحصائيا.
- بما أن كاي تربيع الحسابية أقل من الجدولية أي 13.27>9.72 فإن البند غير دال إحصائيا.

يتبين من خلال الجدول أن نسبة 44.84% من الأساتذة (ذكور) يوافقون على أن الثقافة الجزائرية حصن أمان ضد الغزو الخارجي وأن الانفتاح لا يعني الانسلاخ عن الذات ومن ذلك يتبين تمسكهم بثقافتهم أما نسبة الحياد كانت 16.66% أما نسبة عدم الموافقة فكانت 36.66% إذ يعتبرون أنه لم تعد هناك ثقافة جزائرية لها ركيزة أساسية أما فيما يخص الإناث كانت نسبة الموافقة 74.99% وهي نسبة كبيرة مقارنة بالذكور أما نسبة الحياد كانت 25% ونسبة عدم الموافقة 0% ويلاحظ هنا أن الذكور لا يؤمنون بأن الثقافة الجزائرية حصن أمان ضد الغزو الخارجي أكثر من الإناث.

ومهما حصل فهناك ثوابت لا يمكن القفز عليها فلابد أن نفرق بين الاحترام والتبجيل والقدوة وبين سداد الرأي وصوابيه الفقرة التي قد يتفوق فيها الشاب على من هو

أكبر منه والله يؤتي الحكمة من يشاء والحكمة ضالة المؤمن أنّى وجدها فهو أحق بها. وهذا ما يستحسن أن تتأمله مسيرة التغيير التي حطت رحالها في الجزائر أخيرا.

جدول رقم 18: العولمة تسبب حالة خوف من المستقبل في جميع المجالات

الجنس / الاتجاه	الذكور		الإناث		المجموع
	ت	%	ت	%	
موافق بشدة	7	23.33	3	10.71	17.24
موافق	11	36.66	11	39.28	37.93
محايد	5	16.16	10	35.71	25.86
غير موافق	6	20	3	10.71	15.51
غير موافق بشدة	1	3.33	1	3.57	3.44
المجموع	30	100	28	100	100
$كا^2$	8.64		14.82		

- بما أن كاي تربيع الحسابية أقل من الجدولية أي 8.64 < 13.27 فإن البند غير دال إحصائي.
- بما أن تربيع الحسابية أكبر من الجدولية أي 14.82> 13.27 فإن البند دال إحصائيا.

تبين من خلال الجدول أن نسبة 59.99% من الأساتذة (ذكور) يوافقون على أن العولمة ظاهرة متلونة الملامح مما يجعلها مثار خوف من المستقبل انطلاقا من إفرازات راهن العولمة أي أن حالة الخوف قد مست جميع جوانب الحياة الاقتصادي تزايد البطالة والفقر، في الجانب الاجتماعي والصحي تزايد الأمراض وغلاء المعيشة في الجانب السياسي الاحتلال والأخطار الدولية، أما نسبة الحياد فكانت 16.16% ونسبة عدم الموافقة فكانت 23.33%، أما فيما يخص الإناث فإن نسبة الموافقة 49.99% وهي نسبة أقل من نسبة الذكور، أما نسبة الحياد فكانت 35.71% أما نسبة عدم الموافقة فكانت 14.28% وهي نسبة أقل من نسبة الذكور.

جدول رقم 19: العولمة تعرض البلدان الضعيفة للخطر والاحتلال:

الجنس / الاتجاه	الذكور		الإناث		المجموع
	ت	%	ت	%	
موافق بشدة	10	33.33	7	25	29.31
موافق	13	43.33	15	53.57	31.03
محايد	3	10	6	21.42	15.51
غير موافق	3	10	0	0	5.17
غير موافق بشدة	1	3.33	0	0	1.72
المجموع	30	100	28	100	100

تبين من خلال الجدول أن نسبة 76.66% من الأساتذة (ذكور) يوافقون على أن العولمة تعرض البلدان الضعيفة للخطر والاحتلال تحت ذرائع واهية على غرار ما حصل في العراق وفلسطين وسوريا أما نسبة عدم الموافقة فكانت 13.33% وفيما يخص الإناث فإن نسبة الموافقة كانت 78.57% وهي نسبة أكبر من نسبة موافقة الذكور، أما فيما يخص الحياد فكانت نسبته 21.42% ومن هنا يتبين لنا حياد الإناث تجاه البنود السياسية.

10- النتائج الجزئية:

الجدول رقم 20 خاص بكاي تربيع الإجمالي:

الجنس	الذكور	الإناث	المجموع
كاي تربيع	44.70	70.96	57.82

بما أن كاي تربيع للذكور أقل من كاي تربيع الإناث أي 44.70 < 70.96 فإن الفرضية التي مفادها تباين اتجاهات أساتذة الجامعة نحو العولمة حسب الجنس ذات دلالة إحصائية وبالتالي فهي محققة.

* ***بعد حساب كا^2 لجميع البنود وجدنا أن:***

كا^2 المحسوبة = 11.09.

كا^2 الجدولية = 9.21.

بما أن كا^2 المحسوبة أكبر من كا^2 الجدولية فإن الفرضية دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01.

وبهذا فإن الفرضية التي مفادها: تتباين اتجاهات الأساتذة نحو العولمة حسب الخلفية الفكرية قد حققت.

11- النتائج العامة للدراسة:

- ✓ نسبة 63,78% يوافقون على أن المنتجات الأجنبية أفضل من المحلية.
- ✓ نسبة77,57% من الأساتذة يوافقون على أن العولمة تغرق البلدان النامية في مشكلات اقتصادية كبيرة.
- ✓ نسبة 68,96% من الأساتذة يوافقون على أن الأكلات الشعبية هي معيار الحفاظ على الهوية.
- ✓ نسبة 50,99% من الأساتذة يوافقون على أن قيم الاستهلاك تساعد الفرد في الاستمتاع بالحياة العصرية.
- ✓ كما أن نسبة 53,44% يوافقون على أن قيم الاستهلاك تساعد الفرد في اختزال الزمن بسبب تغيير أنماط الاستهلاك.
- ✓ نسبة 81,02% من الأساتذة يوافقون على أن العولمة تسهم في زيادة فقراء العالم.
- ✓ نسبة 46,12% من الأساتذة يوافقون على أن في عصر العولمة تعتبر العادات والتقاليد عبء على الفرد.
- ✓ نسبة 63,78% من الأساتذة يوافقون على أن في عصر العولمة تعتبر العادات والتقاليد المحلية تساعد الفرد على النجاح.
- ✓ نسبة 75,86% يوافقون على أن العادات والتقاليد المحلية تسهم في تماسك المجتمع.
- ✓ نسبة 94,82 % يوافقون على أن القيم الدينية والأخلاقية والبيئية في عصر العولمة تلعب دورا كبيرا في حماية الفرد من الكثير من المشكلات.

- ✓ نسبة 94,82% يوافقون على أن القيم الدينية والأخلاقية في عصر العولمة تلعب دورا كبير في تمييز هوية العربي المسلم.
- ✓ نسبة 24,13% يوافقون على أن لا بد من إعطاء مكانة للمرأة تساوي مكانة الرجل في كل شيء.
- ✓ نسبة 79,3% يوافقون على أن العولمة هي انفتاح على العالم .
- ✓ نسبة 81,02% يوافقون على أن العولمة هي هيمنة ثقافة دولة قوية على ثقافة دولة ضعيفة.
- ✓ نسبة 93,05% يوافقون على أن الانفتاح على العالم الخارجي يسهم في تعريف الفرد على الخبرات الجديدة.
- ✓ نسبة 60,34% من الأساتذة يوافقون على أن الثقافة الجزائرية حضن أمان ضد الغزو الخارجي.
- ✓ نسبة 53,44% من الأساتذة يوافقون على أن العولمة تسبب حالة خوف من المستقبل.
- ✓ نسبة 77,58% من الأساتذة يوافقون على أن العولمة تعرض البلدان الضعيفة للخطر والاحتلال.

خـــــاتمة:

إن القيام بمثل هذه الدراسات يهدف للإجابة على التساؤلات التي يمكن أن تُطرح حول بعض القضايا بطريقة بعيدة عن الذاتية والأحكام المسبقة، وقد توخينا في هذه الدراسة قدر المستطاع الإجابة على بعض هذه التساؤلات التي قد تطرح حول وضوح اتجاهات أساتذة الجامعة نحو العولمة، وقد استخلصنا نتيجة رئيسية هي أن اتجاه الأساتذة الجامعيين نحو العولمة كانت بنسب متفاوتة، ويمكن القول أن الأساتذة يتجهون اتجاها موجبا نحو العولمة في الجانب الاقتصادي وسالبا في البعض الآخر، كما يتجهون في الجانب الاجتماعي للعولمة اتجاها سالبا، أما ثقافيا فكان الاتجاه موجبا وكانوا حياديين في الجانب السياسي أما اتجاهاتهم حسب الفرضية الأولى حول اختلاف اتجاهاتهم حسب الجنس فيمكن القول أن الأساتذة الذكور يتجهون إلى العولمة اتجاها موجبا أكثر من الإناث، أما الفرضية الثانية التي تبحث حول الاختلاف حسب الخلفية الفكرية فإن حسب

المنشأ يتجه الأساتذة ذوي منشأ حضري اتجاها موجبا أكثر نحو العولمة تجاه الدين والعادات والتقاليد والهوية والثقافة المحلية، أما حسب الخلفية الفكرية فالأساتذة الذين آباؤهم ذوي مستوى عالي من الثقافة تتباين اتجاهاتهم بصورة أكثر منطقية.

ومن هذا المنطلق تكون الفرضية العامة قد تحققت والتي مفادها وجود فروق بين اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو العولمة وترجع لعدة عوامل أهمها الجنس والخلفية الفكرية.

12- **التوصيات:**

- ✓ إنّ ثقافة الاغتراب، أي أيديولوجية الارتماء في أحضان العولمة والاندماج فيها ثقافة تنطلق من الفراغ، أي من اللاهوية، وبالتالي فهي لا تستطيع أن تبني هويّة ولا كياناً.
- ✓ تحديات العولمة تقتضي إبداعات فكرية، وتنويرًا أيديولوجيًا مستمرًا، وتنويرًا فقهيًا يساعد الأسرة على شق طريقها وسط هذه التحديات بأمان واقتدار.
- ✓ تزداد مسؤولية الأسرة ثقلا في عصر العولمة فهي المسؤول الأول في الحفاظ على سلامة فطرة أبنائها من الناحية العقيدية في زمن الانفتاح، كما تتحمل الأسرة من جهة أخرى مسئولية تدريب أبنائها على تحقيق التوازن بين الإشباعات المادية والروحية، فالأسرة التي تقوى عند أبنائها استمراء الإشباعات المادية مع إهمال الجوانب الروحية، تجعلهم يشبون على اتباع الشهوات والأهواء التي تطمس الفطرة.
- ✓ العالم اليوم –أكثر من أي وقت مضى– بحاجة الى بناء رؤية نقدية أولية للعولمة في سياق بناء نموذج كلي يقوم على عرض مقولات وعمليات العولمة على معايير حفظ الكليات (الدين والنفس والنسل والعقل والمال)، وضمن ترتيب عناصر أولويات تسهم في نقد واقع العولمة (الضروريات والحاجيات والتحسينات).
- ✓ العالم الإسلامي مدعو للإسهام بفعالية في بناء النسق القيمي الحاكم والضابط للعلاقة بين الحضارات، صحيح أنه قد لا يستطيع أن يسهم في البناء المادي

التقني، إلا أن عليه أن يسهم برؤيته في تعارف الحضارات ليرشد المسيرة الحضارية.

- ✓ إن المركبة الإنسانية بحاجة إلى ضوابط أخلاقية، تتيح حالة من التوازن الذي لا يستأثر فيه طرف –مهما كانت صولته بنصيب غيره– مجتمع يراعي خصوصيات أفراده باعتبارها مصدر إثراء له، وصيانة لبنيانه من التصدع والانهيار، لأن قصور الجهود الفردية مهما علت كفاءتها، تجعلنا نقر بحاجتنا إلى الآخر، كما هو بحاجة إلينا، وهذا الإقرار من شأنه المساهمة في إذكاء الحوار والمثاقفة على الصعيد الكوني، ومن ثم يتفيأ سكان العالم ظلال السلام والأمن والرخاء، وهذا عين ما يطمح إليه برنامج العالمية.

مراجـــع الدراسة:

[1] – "الغارديان": **عصر العولمة انتهى والمؤشر "بريكست"**

http://www.almanar.com.lb/522982.28/02/2017.11h07.

[2] – محمدين جمال، العولمة : **مظاهر الهيمنة والتغير المفاهيمي.**

http://www.anfasse.org/2010-12-27-01-33-59/2010-12-05-18-31-21/7464-15/01/2017.16h43.

3- المهدي المنجرة، **عولمة العولمة: من أجل التنوع الحضاري**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط2. 2011، ص. 6.

6- يوسف بن محمد عبد الكريم الثويني، **واقع التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية وتوقعاته المستقبلية**، 2005، ص.04.

7- رعد سامي وعبد لرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي الفرص والتحديات**، دار دجلة، الأردن، 2013.

8- عبد المعطي سويد، **العولمة وتنميط الإنسان**، دار الكتاب الجامعي، بيروت،2016.

9- صندوق النقد الدولي، **العولمة والفرص المتاحة للدول النامية**، ترجمة أمينة عبد العزيز-أحمد هاشم-المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد 02 ، ديسمبر1997، ص171.

10- مصطفى رجب- **العولمة ذلك الخطر القادم(أسبابها، تداعياتها الاقتصادية، آثارها التربوية)**- الطبعة الأولى، 2009.

11- السيد ياسين، **العولمة والطريق الثالث**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999.

12- محمود المنير، **العولمة وعالم بلا هوية**، المنصورة، دار الكلمة سنة 2000.

13- محمد الهادى عفيفى: **في أصول التربية الأصول الثقافية للتربية**، القاهرة، الانجلو المصرية سنة 1987.

14- مجدى عبد الحافظ وآخرون: **العولمة-هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية**، تقديم محمد نوار، القاهرة، دار الجهاد للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

13- Linicome, M. **Nationalism Internationalization and The Dilemma of Educational Reform in Japan.** Comparative Education Review – v ol32 1993.

14 – Elalfi, Ramadan.**Globalisation and securng(Negative and Positive Repercussions** ALAhram Centref or Political and Strategic studies – strategic Papers no 72 1998.

15 – Ratinoff , L, Global insecurity and Education , **the Culture of Globalization** , Prospects – Vol 5 no 5 – 1995.

درجة الصّحة النفسية
عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية.
-دراسة ميدانية بولاية سطيف-

د سلمى شيحي*

مقدمـــة

كان الإنسان فيما مضى ينتقل من مكان إلى آخر لتحقيق حاجاته البسيطة من مأكل وماء وبيت يأويه، لكن ظهور العولمة والتطور التكنولوجي ومختلف التحولات التي حدثت أدى الأمر إلى اتساع الهوة والفجوة بين دول العالم، ولأن الإنسان دائما يطلب ويفضل الأفضل له، قرر أن يهاجر إلى الدول التي يرى فيها أنها ستحسن له مستواه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وذلك عن طريق الهجرة، وبعد انتهاج الدول لرسم حدودها ووضع القيود وفقا لما يقتضيه مبدأ سيادة الدول على أقاليمها، أي هناك صعوبة في الهجرة إليها. قرّر البعض ولصعوبة الهجرة الشرعية إلى انتهاج منحنى آخر ألا وهو الهجرة غير الشرعية رغم خطورتها.

* أستاذة محاضرة قسم (أ). علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا. جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2/الجزائر

1- الإشكـــالية

يشهد العالم العربي مظاهر جديدة في ظل التحولات والتغيرات العالمية، وللأسف هذه المظاهر لا تمثل هوية العرب بصفة عامة ولا المسلمين بصفة خاصة، ومنها "ضعف الروابط الأسرية والتواصل الأسري والتفكك الأسري، وتراجع سلطة الوالدين في السيطرة على ضبط سلوك الأبناء، كما ظهر الانحراف والسطو وتعاطي المخدرات وحتى القتل والخطف والاغتصاب...الخ.

وتعد الهجرة غير الشرعية أحد هذه المظاهر، وهي جديدة وخطيرة والتي" تعرف عند الشباب (بالحرقة)،" والتي يقصد بها الهروب والمرور بأية وسيلة غير شرعية وغير قانونية للخروج من البلاد، وذلك للتخلص من المشاكل التي يتخبط فيها"[1]

وفي الحقيقة خطورتها لا تتمثل في وجودها لأنها موجودة منذ زمن بعيد، وإنما في زيادتها وانتشارها الرهيب خاصة بين فئة الشباب، هذا الأخير الذي يعتبر وقود المجتمعات" لأن الشباب هم عماد الأمة، وأساسها الراسخ الذي يقوم عليه بنيانها... فإن صلحوا صلح البناء كلّه، وإن فسدوا أو اهتزت قيمهم ضعف البناء، فأمة بلا شباب أقوياء هي أمة بلا مستقبل، محكوم عليها بالفناء"[2]

وللأسف شباب الدول العربية يهرب من أوطانه إلى أوطان أخرى، حيث يعتقد هؤلاء أن هذه الأوطان التي يهربون إليها جنّة، العيش فيها سهل ويسير، أي إعجاب الشباب بالحياة في دول المهجر، والتسويق الإعلامي للغرب من بين العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية، أي هناك عوامل جذب، وفي المقابل توجد عوامل طرد من بطالة وعدم توفر فرص العمل، والأجر المنخفض والفساد والغلاء والظلم والاستبداد، واحتكار الثروة عند فئة معينة وتراجع أسعار النفط، وسقوط تاريخي للدينار الجزائري وعدم إعطاء الفرصة للشباب لإفراغ طاقته وغيرها من العوامل الموجودة في أوطانهم زادت من دافعيتهم لهذا النوع من الهجرة رغم ما لها من أخطار.

---

[1] العربي زروق وآخرون: **ظاهرة الهجرة غير الشرعية: انعكاساتها وآليات المواجهة**، كتاب جماع، إعداد محمد غربي وآخرون: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر،2014، ص:23.

[2] سيد صبحي، **الشباب و أزمة التعبير، الطبعة الأولى**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002، ص:05.

وبالتالي فالهجرة غير الشرعية حسب هؤلاء هي محاولة منهم لإشباع حاجاتهم لاستمرار الحياة، لأن عدم إشباع هذه الحاجات يؤدي إلى توتر ونوع من عدم الاتزان وعدم الشعور بالأمن النفسي، هذا الأخير الذي يعتبر محور أساسي من محاور الصحة النفسية.

ونلاحظ عبر السنوات زيادة الهجرة غير الشرعية كل عام أكثر من سابقه، واليوم هي تتصدر واجهة الأحداث، فالشباب اليوم يستقلون قوارب لا تحتوي على أدنى متطلبات السلامة والأمن، ويخاطرون ويركبونها، فهي تسمى" قوارب الموت " وقوارب الانتحار الجماعي، وقوارب الفرار الجماعي إلى المجهول،" ففي الجزائر تشير إحصائيات البحرية الجزائرية إلى أن عدد الجثث التي عُثر عليها عام 2005 (29) جثة، وفي 2006(73) جثة وفي عام 2007 (83) جثة.[1] وقد نشرت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان تقريرا قالت فيه أنه قد تمّ إحباط محاولات أكثر من 3 آلاف مهاجر غير شرعي هام 2017 و1206 محاولة عام 2016،[2] كما تم انتشال 119 جثة وتسجيل 96 مفقود بسبب الحرقة خلال 2018.[3]

وقد تم تحديد مجموعة من الأسباب التي تفسر الهجرة غير الشرعية، ولكن الأمر المحيّر لماذا يلجأ إليها الشباب رغم علمهم أنهم يركبون قوارب الموت، وأمل وصولهم ونجاتهم قليل جدّا ويعلمون أنهم يضعون عائلاتهم في معاناة يومية بعد رحيلهم من حزن ودموع وحرقة الأمهات والآباء لا يعرفون مصير أبنائهم، ويعلمون أيضا أنهم يؤدون بأنفسهم إلى التهلكة، وما ينتظرهم عند حدود البلد المهاجر إليه، هذا إن وصلوا...هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لماذا يلجأ مجموعة من الشبان إلى الهجرة غير الشرعية، في حين لا يفكر فيها شباب آخرون إطلاقا رغم اشتراكهم بنفس الظروف وإمكانات الموقف أو السياق الاجتماعي إذا هناك خصائص يتصف بها هؤلاء الشباب الراغبين في الهجرة

---

[1] خالد إبراهيم حسن الكردي :**قراءة في سيكولوجية الهجرة غير المشروعة**، ندوة علمية حول الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الأمنية والإنسانية، المغرب، 2015، ص:09.

[2] ياسين بوتيتي :**رقم قياسي في عدد الحرقة الجزائريين**.**www.Arabic.nt.com** :2018

[3] جريدة كواليس، العدد 1535، يوم الأحد 20 جانفي 2019.

غير الشرعية، فعدم قدرته على إشباع حاجاته حال دون تحقيق توافقه النفسي، وبالتالي أثر على صحته النفسية من زيادة القلق والاكتئاب أدى الأمر إلى محاولتهم إيجاد حلول، وليس من المهم أن تكون هذه الحلول خطيرة ومميتة،" فهي (الهجرة غير الشرعية) حل لأولئك الذين فقدوا الأمن النفسي أو شعروا بالتناشز الإدراكي بين واقعهم الحالي ومستقبلهم."[1]

فالشاب عندما ينصدم بواقع أن حقوقه أصبحت أحلام،" يجد نفسه في توتر وقلق واكتئاب وحزن...، وبالتالي فقدان الأمل، وإن فقدان الأمن له من التأثير على التفكير السلبي، خاصة من ناحية كره المجتمع الذي يعيش فيه، وهنا تبدأ الظواهر غير المحببة في الظهور مثل السرقة، الجريمة، الهجرة غير الشرعية، التفكير في الانتحار... أي شباب مضطرب نفسيا."[2]

ومن خلال ما سبق سنحاول معرفة درجة معاناة الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية في صحته النفسية من قلق واكتئاب، وهذا لأهمية الصحة النفسية للمجتمع والفرد من خلال كونها تهتم بدراسة وعلاج المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على نمو شخصية الفرد، كما أنها تساعد على ضبط سلوك الفرد وتقويمه، وبالتالي يكون مواطنا صالحا خالٍ من التفكير السلبي.

والتساؤل الذي نطرحه في هذه الدراسة هو: ما هي درجة الصحة النفسية عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية؟

2- **التساؤل العام :هل** توجد فروق في درجة الصحة النفسية عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية وفقا لمستواهم التعليمي .

---

[1]خالد أبراهيم حسن الكردي، مرجع سابق، ص:30.

[2]سلمى شيحي، ناجية دايلي: **البطالة وعلاقتها بالصحة النفسية لخريجي الجامعة**، كتاب جماعي، إعداد نادية سعيد عيشور: **سوسيولوجية الصحة في المجتمع الجزائري**، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع الجزائر، 2018، ص:395.

التساؤلات الجزئية:

أ- هل توجد فروق في درجة القلق عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية وفقا لمستواهم التعليمي.

ب- هل توجد فروق في درجة الاكتئاب عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية وفقا لمستواهم التعليمي.

3- **الفرضية العامة:** توجد فروق في درجة الصحة النفسية عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية وفقا لمستواهم التعليمي.

الفرضيات الجزئية:

أ- توجد فروق في درجة القلق عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية وفقا مستواهم التعليمي.

ب- توجد فروق في درجة الاكتئاب عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية وفقا مستواهم التعليمي.

4- **تحديد المفاهيم:**

- **الهجرة غير الشرعية :**ويقصد بها في هذه الدراسة كل هجرة تُقام بطريقة غير قانونية، وهي ما يعرف بالحرقة، أي اتخاذ أي وسيلة تمكن الفرد من اجتياز الحدود الجزائرية الى بلد بلده الأصلي وبطريقة سرية وغير قانونية.
- **الصحة النفسية :**ويقصد بها في هذه الدراسة قدرة الشباب الذين قامت عليهم الدراسة على التوافق مع ذاتهم ومجتمعهم ومواجهة المشاكل والصعوبات وعدم اتخاذهم الهجرة غير الشرعية كسبيل لحل مشاكلهم، وكذلك استدللنا عليها من خلال درجة الاكتئاب والقلق التي تعتري هؤلاء الشباب.
- **تعريف مرحلة الشباب:** يعرفها علماء النفس: "بأنها حالة عمرية تخضع للنمو البيولوجي ولثقافة المجتمع فهي مرحلة انتقالية بين الطفولة والرشد لها خصائص متميزة، وقد تتخللها اضطرابات ومشكلات بسبب الضغوط التي يتعرض لها الشباب من الأسرة والمدرسة والمجتمع، وبهذه المرحلة يتم تحقيق

الذات ونمو الشخصية وصقلها، وكذلك هي نقطة ضعف وثغرة يحتاج فيها الشباب إلى مساعدة للأخذ بيده ليعبر هذه المرحلة بسلام "[1]

- **الشباب:** وهم في هذه الدراسة الراغبون في الهجرة غير الشرعية، أعمارهم تنتمي إلى المجال(25-34)

5- أهمية الدراسة:

-الإحصائيات الملفتة للانتباه لظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتي تعرض من طرف المسؤولين الجزائريين، أي استفحال الظاهرة بصفة مقلقة وخطيرة.

- قلة الدراسات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والتي خلفت الكثير من الخسائر البشرية بصفة عامة والشبابية بصفة خاصة.

-أهمية الصحة النفسية للمجتمع والفرد كونها تهتم بدراسة وعلاج المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على نمو شخصية الفرد، كما أنها تساعد على ضبط سلوك الفرد وتقويمه لكي يحقق التوافق النفسي ويكون مواطنا صالحا خلٍ من التفكير السلبي.

-المشاركة ولو كانت جزئية في التقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال لفت نظر المعنيين إلى أن هذه الهجرة تكون من طرف أشخاص يعانون في صحتهم النفسية وبالتالي فإن الأسباب الموجودة ورائها يجب أن تقل، لأن عدم أخذ الأمر بجدية، وبالتالي عدم إيجاد الحلول سيجعل من مجتمعنا مجتمع مريض وزيادة الهجرة غير الشرعية سيزداد عام بعد عام.

- أهمية الشباب بالنسبة للمجتمع وللتنمية المحلية.

6- أهداف الدراسة:

- معرفة إن كانت هناك فروق في درجة الصحة النفسية بين الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية وفق مستواهم التعليمي.
- معرفة درجة القلق عند الشباب الراغب في الهجرة غير شرعية.

---

[1] هناء حسني محمد النابلسي، **دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية**، مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن2010، ص.51

- معرفة إن كانت هناك فروق في درجة القلق بين الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية وفق مستواهم التعليمي.
- معرفة درجة الاكتئاب عند الشباب الراغب في الهجرة غير شرعية.
- معرفة إن كانت هناك فروق في درجة الاكتئاب بين الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية وفق مستواهم التعليمي.

7. الدراسات السابقة

✓ **دراسة على بن إبراهيم: 1998 :** عنوانها الالتزام بالدين وعلاقته بالصحة النفسية لدى عينة من

طلاب كلية التربية بجامعة الملك فيصل، عينة مكونة من 234 طالبا، واعتمد على أداتين: مقياس الالتزام الديني في البيئة السعودي، ويتكون من محورين، الأول: ويقيس علاقة الفرد بربّه ويتكون من (20 عبارة)، والثاني يقيس علاقة الفرد مع الآخرين ويتكون من (35 عبارة)، وحصل على ثبات عال باستخدام التجزئة النصفية وكذلك على مستويات صدق جيّدة بطريقة صدق المحكمين وكذلك الاتساق الداخلي.

ومقياس الصحة النفسية للشباب في البيئة السعودية من إعداد وتكون من عشرة أبعاد، لكل بعد عشرون بندا. وبلغ صدقه0,77، والثبات87, 0 باستخدام طريقة التجزئة النصفية وقد كانت أهم النتائج:

- وجود علاقة إيجابية بين الالتزام الديني والصحة النفسية.[1]

تعليق:

تشترك هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في متغير الصحة النفسية، وكذلك إقامتها على فئة الشباب، كما أنها تساعد على تحليل نتائج هذه الدراسة.

✓ **دراسة حكيم قيش 2008-2009 :**

بعنوان الاتجاهات نحو الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالتوافق النفسي الاجتماعي لدى الشباب، وجاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال: هل توجد علاقة ارتباطية بين الاتجاهات نحو الهجرة غير الشرعية والتوافق النفسي الاجتماعي لدى الشباب، واعتمدت

[1] صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: **التدين والصحة النفسية**، الإدارة العامة للثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2000، ص:166.

في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، وعينة تتكون من 130 فرد(ذكور وإناث) تم اختيارهم بطريقة عشوائية بعد ضبط متغير السن من 24 سنة إلى 29 سنة، وتمثلت أدوات جمع البيانات في مقياسين مقياس التوافق النفسي الاجتماعي، ومقياس الاتجاهات نحو الهجرة غير الشرعية، وتم تطبيقهما بعد التأكد من شروطهما السيكومترية، وتم الاعتماد على معامل الارتباط كأسلوب إحصائي وكانت النتائج كالتالي: – توجد علاقة ارتباطية بين الاتجاهات نحو الهجرة غير الشرعية والتوافق النفسي الاجتماعي لدى الشباب، حيث أن عدم التوافق النفسي الاجتماعي يدفع الشباب إلى بناء اتجاهات ايجابية نحو الهجرة غير الشرعية، أي أن من أهم الأسباب الرئيسية التي تدفع بالشباب إلى القيام بسلوك الهجرة غير الشرعية عدم وجود توافق نفسي اجتماعي وعدم القدرة على التوفيق بين المطالب النفسية ومتطلبات الواقع الذي يعيشه الشباب.[1]

تعليق: ساعدت هذه الدراسة، الدراسة الحالية في:

-إثراء الجانب النظري من حيث إثبات أهمية الموضوع.

-تناولت هذه الدراسة متغير الهجرة غير الشرعية من جانبه النفسي مثل الدراسة الحالية ويعد هذا النوع من الدراسات قليل جدا، أما عن متغير التوافق النفسي الاجتماعي فهو يعتبر أحد مظاهر الصحة النفسية، وإن تمتع الفرد بالصحة النفسية يرتبط بقدرته على التوافق مع نفسه والمجتمع الذي يعيش فيه.

- ✓ **دراسة سلمى شيحي، ناجية دايلي 2017 :**

بعنوان: البطالة وعلاقتها بالصحة النفسية لخريجي الجامعة، وكانت الفرضية العامة لهذه الدراسة توجد علاقة بين البطالة والصحة النفسية عند خريجي الجامعة، ولمعالجة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي وعينة متكونة من 40 فرد بطريقة قصدية واستبيان تم التأكد من شروطه السيكومترية وكاف مربع كأسلوب إحصائي وتمثلت النتائج في:

---

[1] حكيم قيش :**الاتجاهات نحو الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالتوافق النفسي الاجتماعي لدى الشباب**، دراسة ميدانية في منطقة دلس ببومرداس، رسالة لنيل ماجيستير، إشراف قاسي علي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائر،2008–2009.

قبول الفرضية العامة القائلة توجد علاقة بين البطالة والصحة النفسية عند خريجي الجامعة، حيث كلما كانت مدة البطالة كبيرة كلما زاد القلق والاكتئاب والسلوك العدواني عند الشباب الجامعي البطال، أي البطالة سبب من أسباب تدهور الصحة النفسية لهؤلاء الشباب البطال، وقد تنبأت الدراسة أن هذا التدهور في الصحة النفسية سيكون له انعكاس بظهور ظواهر جديدة في المجتمع وزيادة حدة ظواهر موجودة منها الهجرة غير شرعية، والعنف.[1]

تعليق: تناولت هذه الدراسة أحد متغيري الدراسة الحالية وهو الصحة النفسية، وقد أثرت هذه الدراسة الجانب النظري للدراسة الحالية، وان الدراسة الحالية تعتبر مقترح من مقترحات هذه الدراسة.

الجانب النظـــري:

الهجرة غير الشرعية:

1- تعريف الهجرة غير الشرعية:

- عرّف علم السكان الهجرة غير الشرعية على أنها " الانتقال فرديا أو جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا أما مفهومها في الجزائر هو " الاتجاه نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط بدون رسمية عبر قوارب الموت بتأشيرات مزورة، والذهاب للسياحة دون رجعة.[2]
- أما منظمة الهجرة الدولية فأشارت إلى المهاجر غير الشرعي بقولها أنه "المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول، والإقامة أو العمل في بلد ما."[3]

---

[1] سلمى شيحي، ناجية دايلي: مرجع سابق، ص-ص: 395-424.

[2] عتيقة بلجبل :**الهجرة غير الشرعية والاستغلال البشري**، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، جامعة خيضر، بسكرة الجزائر، 2013، ص:43.

[2] لدمية فريجة: الهجرة غير الشرعية : **دراسة في الحركات السببية المنتجة للظاهرة**، مجلة الاجتهاد القضائي العدد الثامن، جامعة خيضر، بسكرة الجزائر، 2013، ص:68.

- "وفي الجزائر وبلاد المغرب عموما يستخدم مصطلح لغوي بليغ لظاهرة الهجرة غير الشرعية وهو" الحرقة "Elharga أو" الحّريك "وهي كلمة باللّهجة المغربية بتغليظ الكاف تعني" الهجرة السّرية، كما تعني أن صاحبها يحرق كل المراحل وربما كل أوراق هويته، متجها نحو أوربا، ويقطع المهاجر كافة الروابط مع أهله وبلده، ومن خلال الفعل" حرق "تستطيع أن نتعرف على حجم المعاناة التي يواجهها المهاجر السري حتى يصل إلى البلد المستقبل..[1]

2- **أسباب الهجرة غير الشرعية**

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى التفكير في الهجرة غير الشرعية نوجزها في الآتي:

أ- **اقتصادية وأسباب اجتماعية:** وهي نتيجة التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر من جراء الأزمة المتعددة الجوانب، ابتداء من عقد الثمانينيات، حيث تركت آثارا سلبية، إذ ظهرت عدّة مؤثرات وظواهر اجتماعية يمكن حصرها فيما يلي:

- انتشار البطالة بين فئات الشباب والتي مست خريجي الجامعات والمعاهد العليا.
- أزمة السكن الحادة الناتجة عن قلة المشاريع، مما ولّدت أزمات اجتماعية نجمت عنها آثار سلبية على مكونات المجتمع الجزائري.
- ارتفاع نسبة الشباب.
- تنامي الشعور بالاغتراب والانعزال عن المشاركة في الحياة الاجتماعية.
- تدهور القدرة الشرائية وتدني المداخيل وانتشار ظاهرة العنف الأسري والتسرب المدرسي.

[1] مصطفى غرايبيةخليفت : **هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط**، العدد11، هولندا، 2014، ص:168.

- شحن الشباب بمعنويات الحماس والإصرار بقصص عن نجاح أحد الأصدقاء أو من أبناء الحي ووصوله إلى الضفة الأخرى.[1]
- ضعف الروابط الاجتماعية والتفكك الأسري داخل دولة منشأ الهجرة، وكذلك التفرقة الطائفية والفئوية وعدم التوافق مع عادات وتقاليد البلد المصدر للهجرة غير الشرعية.[2]
- تجاهل القيم الثقافية المحلية في إعداد وتنفيذ سياسية التنمية الاقتصادية.
- غياب دور الفرد الجزائري كحافز في العملية التنموية، جعل الاقتصاد الوطني جسد بدون روح، خاصة وأن هذا الاقتصاد بني على أساس فكر غربي.[3]

ب- **الأسباب السياسية:** وتشمل عدم الاستقرار السياسي وكثرة الاضطرابات وغياب السياسات الإصلاحية والخطط التنموية ومصادرة الحريات، وانعدام روابط الثقة بالنظام السياسي نتيجة للفساد وعجز سلطاته التشريعية والقضائية والتنفيذية عن القيام بمهامها.[4]

وفي سياق عملية التنمية السياسية يواجه المجتمع ما اصطلح دارسو التنمية السياسية على تسميته بـــ (أزمات (التنمية السياسية، أي تلك الأزمات التي يستلزم تحقيق التنمية السياسية حلها، وهي أزمات:

- **زمة الهوية** تحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه.

---

[1] عمر الدهيمي الأخضر: **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**، ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية،2010، ص:04.

[2] ناصر بن حمد الحنايا : **الهجرة غير الشرعية**، ورقة عمل مقدمة الدورة التدريبية: تنمية المهارات الإدارية في الإدارات الأحوال المدنية في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية 2013،ص:07.

[3] العربي زروق وآخرون: **ظاهرة الهجرة غير الشرعية؛ انعكاساتها واليات المواجهة**، كتاب جماعي، إعداد محمد غربي وآخرون: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر،2014، ص:29.

[4] ناصر بن حمد الحنايا، مرجع سابق، ص:07.

- **أزمة الشرعية** تتعلق بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي، أو نخبة حاكمة باعتباره غير شرعي أو لا يتمتع بالشرعية، أي لا يتمتع بسند أو أساس يخوله الحكم واتخاذ القرارات، وقد يستند هذا السند أو الأساس إلى الطابع التاريخي للزعيم أو إلى الدين، أو الأعراف أو التقاليد أو القانون.
- **أزمة المشاركة:** أي الأزمة الناتجة عن عدم تمكن الأعداد المتزايدة من المواطنين من الإسهام في الحياة العامة لبلادهم، مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، أو اختيار المسؤولين الحكوميين، وتحدث هذه الأزمة عندما لا تتوافر مؤسسات سياسية معينة يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة.
- **أزمة التغلغل:** فتتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع، وقد تعني مشكلة التوزيع ليس فقط توزيع عوائد التنمية وإنما أيضا توزيع أعباء التنمية، وفي تلك الأزمة يلتقي علم السياسة مع علم الاقتصاد، وتتم مشكلة المعايير التي ينبغي الاعتماد عليها في تحقيق هذا التوزيع.[1]

وفي الحقيقة أنه من العادي أن تعيش دولة ما أزمة من تلك الأزمات، لكن المشكل عندما تعيش كل الأزمات مع بعض، وللأسف هذا هو ما يحدث في الدول العربية، مما أدى الأمر إلى هجران سكانها لها.

3- تداعيات الهجرة غير الشرعية للشباب العرب:

إن الهجرة غير الشرعية لها تأثيرات سلبية كبيرة على كافة البلدان المعنية، هذه الهجرة التي كانت بدايتها في الثمانينيات من القرن العشرين وإلى اليوم، وهي تحمل في طياتها تداعيات وانعكاسات خطيرة منها:

- **التداعيات الاجتماعية أهمها:**

أ- *مشكلة الاندماج* :إذ لا يمكن أن يحدث اندماج فعلي بين جماعات طارئة غير قانونية وأخرى أصلية وقانونية، وينظر إلى من لا يحملون السند القانوني

[1] أسامة الغزالي حرب: **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، 1978، ص:30. و لدمية فريحة ، مرجع سابق ص-ص: 70-71.

لوجودهم بأنهم لصوص أو متطرفين، حيث يتم الخلط بين الهجرة والتطرف وقد زادت هذه النظرة لذوي الأصول العربية والإسلامية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

ب- *التغير في الهيكل الديمغرافي* لدى الدول المرسلة والمستقبلية على السواء، وأدت هذه الظاهرة إلى تراجع نسبة الشباب وخاصة الذكور في الدول العربية، الأمر الذي أدى بالتالي إلى تفريغ هذه الدول من قدراتها البشرية، وبقيت قدراتها المادية دون استغلال وتطور، فازدادت الفجوة التنموية اتساعا بين هذه الدول.[1]

3- بعض التصورات للهجرة غير الشرعية:

- **التصور السيكولوجي:**

" ويعتمد في تفسيره لظاهرة الهجرة غير الشرعية على وجهة نظر بعض العلماء النفس الذين يفسرونها بأنها راجعة لدوافع نفسية تكون وليدة البطالة والفراغ الذي يعاني منه الشباب، مما سبب لهم حالة من الضيق والاكتئاب النفسي، وهو ما يدفعهم للهجرة بحثا عن حياة أفضل في الضفة الشمالية للبحر المتوسط، وهذه الظاهرة ما هي إلاّ تجليات الميكانيزمات النفسية الدفاعية التي يستخدمها الفرد للهروب من مشكلة ما"[2]، أي أن بعض الشباب يفضل الهروب عن طريق الهجرة غير الشرعية للتخلص من مشاكله، هذه الأخيرة التي جعلته في توتر كميكانيزم دفاعي، ويحدث نوعا من التوازن النفسي له رغم أنها خطيرة ومميتة إلا أنه يبرر سلوكه بحاجته إلى المال والمكانة الاجتماعية،" وتستخدم هذه الميكانيزمات أو الحيل الدفاعية للتغلب على الصراع النفسي الناتج عن القلق والتوتر الذي يعيشه الراغب في الهجرة غير شرعية وهي: " تعبر عن خلل في التركيبة النفسية للراغب في الهجرة غير الشرعية، رغم أن كل تلك الحيل قد يلجأ إليها معظم الأفراد،

---

[1] خليف مصطفى غرايبية، مرجع سابق، ص:.177

[2] فايزة ختو :**البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورو مغاربية1995-2010**، رسالة لنيل رسالة ماجستير، إشراف سالم برقوق، كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص الدراسات الإستراتيجية، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص:68.

السوي واللاسوي والعادي والشّاذ... ولكن الفرق وجودها بصورة معتدلة عند الأول وبصورة مفرطة عند الثاني."[1]

ويلجأ الراغب في الهجرة غير الشرعية إلى الميكانيزمات الدفاعية نتيجة لعدم قدرته على إشباع حاجاته التي خلقت له توترا وقلقا أرغمه على توجيه سلوكه نحو العمل بطريقة غير شرعية، ومن هذا المنطلق وضع عالم النفس" ماسلو "Abraham Maslow في هرمه المشهور" هرم الحاجات ""Hierarchy of needs " تسلسلا هرميا للحاجات الإنسانية حسب أهميتها وهي كالآتي:

- **"الحاجات الفيزيولوجية** :Physiological Needs مثل الحاجة إلى الطعام والشراب والكساء والسكن والزواج، وهي الحاجات الضرورية لاستمرار بقاء الإنسان على قيد الحياة فإذا أمّن الإنسان ضروريات حاجاته المعيشية فسيبدأ بالبحث عن تحقيق غاية أو حاجة أخرى أعلى في الهرم.
- **حاجات الأمن** :Saftyneeds (security) في النفس والمسكن والوظيفة، وإن تهديد الإنسان في معاشه هو تهديد لحاجة أساسية في حياته، وكلما ضمن الإنسان من خلال اللوائح والقوانين كفالة حقه في توفير حاجاته الضرورية كلما زاد شعوره بالارتياح.
- **حاجات الانتماء** :Socialneeds (Affilation) للجماعة والمجتمع وتحقيق التوافق مع الآخرين من خلال المودة والبرّ... (الإنسان اجتماعي بطبعه يميل إلى المجتمع والتفاعل مع الآخرين).
- **حاجات التقدير**:Esteemneeds (recognition) من كلمات ثناء وألقاب التكريم والتشريف، هذه الحاجة كغيرها من الحاجات يتم إشباعها في محيط العائلة والمدرسة والمؤسسات التي يتعامل معها الفرد في بعض الأحيان، شهادة التقدير قد تكون لها قوة في التأثير كحافز أكبر وأكثر في النفس من استلام الجوائز المادية.
- **حاجات تحقيق الذات** :Self actualization Needs الرضا عن النفس والشعور بقدر كبير من السعادة الذاتية بعد تحقيق الأهداف."[2]

---

[1] لدمية فريحة، مرجع سابق، ص:78.

[2] إبراهيم محمد عياش، **الهجرة غير الشرعية ، الجزء الثاني**، :2008

http://www.m.ahewar.org

الشكل (1) يوضح ملخص للتسلسل الهرمي للحاجات الإنسانية حسب ماسلو.[1]

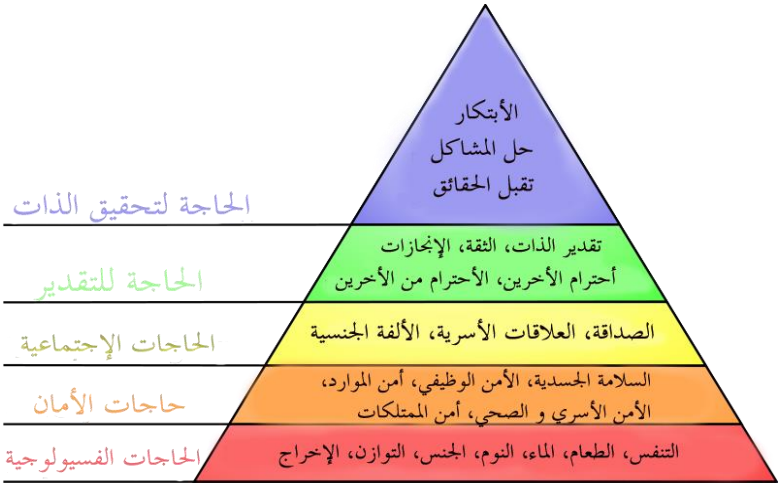

إن التمعن في الدراسات التي تناولت الهجرة غير الشرعية كلها تقرر بأن أسبابها في مجملها عدم تلبية هذه الحاجات، وبالتالي أدى الأمر بالراغبين في الهجرة غير الشرعية إلى الشعور بالحرمان الذي قد تكون له تعبيرات مضادة للمجتمع كالهروب منه وحتى وإن استدعى الأمر تحدي قوانين ومعايير المجتمع.

التصور السوسيولوجي للهجرة:

يرى التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بأن هذه الظاهرة ترتبط بالأبعاد التالية:

- ضغوط البيئة وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية، وينعكس ذلك ميدانيا في صورة أن المهاجرون غير الشرعيون يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

[1]Jean Luc Charron et Sabine Sèpari , **organisation et gestion de L'entreprise** : Manuel et applications, Dunod, 2éme édition, Paris, 2001.p :29.

- اختلال التوازن بين الأهداف المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة فالمجتمع يؤدي في حالات متعددة إلى حدوث الاضطرابات ما يؤدي بدوره إلى إضعاف التماسك والتساند الاجتماعيين، وبالتالي ظهور الانزلاق.

وعليه يمكن تصنيف الهجرة وفق نظرية" دوركايم "إلى ثلاثة أنواع:

الهجرة السرية وكونها انتحار أناني : ويحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها، وينشأ هذا النوع من السلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث لا يجد المهاجر السري من يسانده عندما تحل به أية مشكلة، وبذلك تصبح الهجرة السرية من الاستراتيجيات الحيوية التي يحددها لنفسه.

1- **الهجرة السرية وكونها انتحار إيثاري** وتحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطا ارتباطا وثيقا بجماعات أو أشخاص مشبعين بفكرة الهجرة غير الشرعية.

2- **الهجرة السرية وكونها انتحار أنومي** :[*1]وتحدث الهجرة السرية في هذه الحالة عندما:

- تنحل النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع.
- تضطرب الحياة السياسية والاقتصادية في المجتمع.
- تحصل هوّة ثقافية تفصل بين الأهداف وبين الوسائل، بين الطموح الشخصي وما هو متوفر فعلا.[2]

*وفي تفسير الهجرة غير المشروعة في ظل نظرية" دوركايم "هو عدم قدرة الراغبين في الهجرة غير الشرعية على تحقيق أهدافهم بالوسائل المشروعة في وطنهم فاختاروا الانسحاب .

[*1]الأنومي: كلمة فرنسية من أصل يوناني تعني الافتقار إلى القواعد والقوانين، استعارها علماء الاجتماع من الدراسات اللاهوتية لتعني حالة الفرد الذي لا يتقيد بالقواعد الاجتماعية السائدة.

[2] ساعد رشيد : **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، رسالة لنيل رسالة الماجستير، تحت إشراف عبد العظيم بن الصغير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر،2011-2012،ص:23.

الصحة النفسية:

1- **تعريف الصحة النفسية :**إنّ المفهوم السلبي للصحة النفسية الذي ينص على أنّ الصحة النفسية هي خلو الفرد من الاضطرابات النفسية، ولكن عند تحليل هذا المفهوم نجد فيه الكثير من النقص والمحدودية، لأنه اقتصر على جانب واحد من جوانب الصحة النفسية، فقد نجد العديد من الأشخاص الذّين لا يعانون من أي اضطراب نفسي، إلا أنهم لا يتمتعون بالصحة النفسية بسبب عدم رضاهم عن ذاتهم، أو فشلهم في إقامة علاقات اجتماعية جيدة، مع عدم توفيقهم بين قدراتهم ومهاراتهم وبين أهدافهم، وعدم قدرتهم على التكيف نتيجة فشلهم في تعلم الاستجابات المناسبة التي تساعدهم على إشباع حاجاتهم.

ولقد تعددت تعاريف الصحة النفسية، نتيجة اختلاف توجه وتخصص كل باحث، ومن هذه التعاريف:

يؤكد بوتر(1962) على أن "الفرد المتمتع بالصحة النفسية لا بد أن يكون فاعلا ناشطا قادرا على تحقيق أهدافه مؤكدا ذاته، لديه من الشجاعة ما يمكنه من توقع الصعاب ومواجهتها"[1]

أطلق" مايروكليف وردبيرز "اسم" الصحة النفسية على المجهودات الثابتة المخططة التي تبذل للمحافظة على الصحة النفسية والوقاية من المرض العقلي، باعتبارها جهودا تؤدي إلى نتائج تؤثر على الحياة الشخصية والاجتماعية والاقتصادية لبني البشر."[2]

"الصحة النفسية تعني توافق الفرد ذاتيا وتوافقا اجتماعيا، ويتمثل التوافق الذاتي في قدرة الفرد على حل صراعاته وتوتراته الداخلية باستمرار حلاً ملائمًا، ويقصد بالتوافق الاجتماعي قدرة الفرد على إقامة علاقات مناسبة ومسايرة لأعضاء الجماعة التي ينتمي إليها، ويحظى في نفس الوقت بتقدير وتكريم واحترام الجماعة لآرائه واتجاهاته"[3] .

والصحة النفسية في معناها الإجرائي هي :

---

[1]معصومة سهيل المطيري، **الصحة النفسية، مفهومها، اضطراباتها**، الطبعة الأولى، دار حنين للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2005، ص:23.

[2] المرجع نفسه، ص:23 .

[3]. محمود السيد أبو النيل :**الصحة النفسية**، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2013-2014، ص-ص:20-22

من الاتّجاه السّلبي: هي خلو الفرد من أعراض المرض النفسي أو العقلي، بينما من الاتجاه الايجابي أنها توافق الفرد مع ذاته ومجتمعه والقدرة على مراجعة المشاكل والصعوبات، وبالتالي الشعور بالرضى والسعادة.

2- **مؤشرات الصحة النفسية وفقا للمفهوم الإسلامي:**

الجانب الروحي :الإيمان بالله، وأداء العبادات، والقبول بقضاء الله وقدره، والإحساس الدائم من القرب من الله، وإشباع الحاجات بالحلال، والمداومة على ذكر الله.

الجانب النفسي :

الصدق مع النفس، وسلامة الصدر من الحقد والحسد والكره، وقبول الذات والقدرة على تحمل الإحباط والقلق، والابتعاد عما يؤذي النفس وسعة الصدر، والتلقائية والإقبال على الحياة، والسيطرة وضبط النفس والبساطة، والطموح، والاعتماد على النفس، والتمسك بالمبادئ الشرعية، والاتزان الانفعالي.

الجانب الاجتماعي:

حب الوالدين، وحب شريكة الحياة، وحب الأولاد والأقارب والأصدقاء ومساعدة المحتاجين، والأمانة، والجرأة في قبول الحق، والابتعاد عما يؤذي الناس، والصدق مع الآخرين وحب العمل، وتحمل المسؤولية الاجتماعية.

الجانب البيولوجي:

سلامة الجسم من الأمراض، وتكوين مفهوم ايجابي نحو الجسم، والعناية الصحية بالجسم، وعدم تكليفه إلا في حدود طاقته.[1]

3- **التحديات في واقع الصحة النفسية في البلدان العربية**

يمكن تلخيصها فيما يأتي[2] :

- المشكلات الاجتماعية: مثل انتشار الأمية والفقر.

---

[1]. معصومة سهيل المطيري، مرجع سابق، ص:39

[2] فيكرام باتل، ترجمة: كلود شلهوب، كلارا جعلوك: **الصحة النفسية للجميع**، ورشة الموارد العربية للنشر ط1، بيروت، لبنان، 2008، ص:26.

- المشكلات السياسية: مثل عدم الاستقرار السياسي والنزاعات والحروب.
- نقص الوعي بمواضيع الصحة النفسية وبأهميتها، وانتشار المعتقدات الخاطئة عن الاضطرابات النفسية والعلاج النفسي.
- الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالأمراض النفسية.
- غياب المفهوم الايجابي للصحة النفسية (اللياقة النفسية وتحسين جودة الحياة) وارتباط الصحة النفسية بغياب المرض النفسي فقط، هذا بالإضافة الى غياب التداخلات الوقائية للصحة النفسية والتي تشمل تحسين اللياقة النفسية وتحسين نوعية الحياة للأفراد وتحسن الظروف البيئية.
- نقص الأبحاث والدراسات والخبرات الموثقة في مجال الصحة في المنطقة العربية، وغياب المعلومات والإحصائيات الدقيقة والموثقة عن وضع الصحة النفسية في البلدان العربية.
- نقص المواد المالية المخصصة للصحة النفسية في البلدان العربية، وقلة اقتناع الحكومات بأهمية الرعاية الصحية النفسية في قضايا الصحة.
- نقص في عدد الكوادر البشرية المدربة العاملة في مجال الصحة النفسية على كافة المستويات وغياب التدريب الفعّال والمستمر في هذه الكوادر.

4- بعض من العوامل التي تؤدي إلى اختلال الصحة النفسية:

أ- القلق:

"عبارة عن ردة فعل الفرد على الخطر الناجم عن الفقدان أو الفشل الواقعي أو المتصور، والمهم شخصيا للفرد، حيث يشعر بالتهديد جراء هذا الفقدان أو الفشل."[1]

وللقلق ثلاث مستويات:

"المستوى المنخفض :وهو القلق الذي يحدث حالت التنبيه العام ويزداد الفرد في هذا المستوى يقظة وترتفع لديه الحساسية للأحداث الخارجية، كما تزداد قدرته على مقاومة الخطر، ويكون الفرد في حالة تحفز وتأهب لمواجهة مصادر الخطر في البيئة التي يعيش فيها.

[1]. سامر جميل رضوان: **الصحة النفسية**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان،2002 ، ص:232

المستوي المتوسط : في هذا المستوى يصبح الفرد أكثر قدرة على السيطرة، حيث يزداد السلوك في مرونته وتلقائيته، وتسيطر المرونة الكافية بوجه عام على تصرفات الفرد في مواقف الحياة وتكون استجابته وعاداته هي تلك العادات الجديدة أو تزداد لدى الفرد القدرة على الابتكار، ويزداد الجهد المبذول للمحافظة على السلوك المناسب والملائم في مواقف الحياة المتعددة.

المستوي العالي :هنا يحدث اضمحلال وانهيار للتنظيم السلوكي للفرد، ويحدث نكوص إلى أساليب بدائية كان يمارسها الفرد وهو في مرحلة الطفولة، وينخفض التآزر والتكامل انخفاضا كبيرا، وبالتالي لم يعد الفرد قادرا على الاستجابة المتمايزة، ويظهر ذلك في الصورة الكئيبة للمصاب بالقلق في تشتت فكره ووحدته وسرعة تهيجه، وعشوائية سلوكه، وكأن أجهزة الضبط المركزية لديه قد اختلت"[1]

ومنه يمكن القول أن هناك قلق إيجابي يساعد على البناء والإنجاز والنجاح، وقلق سلبي والذي يؤدي إلى الفشل والتوتر وسوء التكيف وذلك لاختيار الاستجابة غير المناسبة من السلوك كرد على المواقف، فالقلق السلبي يجعل من الفرد غير قادر على التفكير السليم وهذا ما هو واضح من الراغبين في الهجرة غير الشرعية فعدم الشعور بالانتماء للمجتمع الذي يعيشون فيه حسبهم نتيجة عدم وجود عمل، ولا سكن، ولا زواج، جعلهم كالأغراب عن وطنهم، الأمر الذي زاد من المستوى المطلوب من القلق، هذا الأخير كما قلنا أثر على التفكير السليم عندهم، فاختاروا المغامرة والمخاطرة.

ب- الاكتئاب:

يعتبر الاكتئاب أحد الأمراض النفسية أو المظاهر النفسية التي يعانى منها العديد من الأفراد، ويتسم بالشعور بالإحباط، والفقدان الذي يظهر في المراحل العمرية المختلفة عبر الحياة، وبذلك فإن الفرق في الاكتئاب لا يكون في النوع ولكن في الدرجة، ومعظم الأفراد يصيبهم اكتئاب خفيف، استجابة للعديد من الأحداث الصادمة في حياتهم، بينما عدد أقل يكون لديه رد فعل باكتئاب شّديد تّجاه نفس هذه الأحداث، ويعتمد تشخيص الاكتئاب لدى الأفراد أو غالبيتهم للإصابة به على عوامل عديدة كالعوامل البيولوجية والوراثية،

[1] فاروق السيد عثمان :**القلق وإدارة الضغوط النفسية**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001 ص:28

والعوامل النفسية التي ربما تتأثر بالعوامل الخارجية، وفيما يلي سنتناول بعض التعاريف الخاصة بهذا الاضطراب النفسي:

يعرفه زهران :1997

"الاكتئاب بأنه حالة من الحزن الشديد المستمر، تنتج عن الظروف المحزنة الأليمة وتعبر عن شيء مفقود، وإن كان المريض لا يعي المصدر الحقيقي لحزنه".

ويعرفه آرونبيك: (1997) "Beck"

الاكتئاب هو أحد الاضطرابات الوجدانية الذي يتسم بخمسة عناصر أساسية:

أولا–التقلب المزاجي الذي يشمل :الحزن، والشعور بالوحدة، والذنب.

ثانيًا–مفاهيم خاصة عن الذات تشمل :لوم الذات، انخفاض تقدير الذات.

ثالثًا –رغبات عدوانية وعقابية للذات تشمل :الرغبة في العزلة، والموت.

رابعًا –تغيرات جسمية تشمل :الأرق، وفقدان الشهية، ونقص الطاقة الحيوية[1]."

"ومن أسباب الاكتئاب:

- **العوامل الوراثية** :أثبتت الدراسات أن هناك على الأقل عامل وراثة بيولوجي واحد، ولكن هذا لا يعني أن كل من يحمل المرض سيصاب به.
- **العوامل الفيسيولوجية** :منها اضطرابات الغدد، واضطرابات الجهاز العصبي.
- **العوامل النفسية** :الخبرات الانفعالية الصادمة وغيرها من الانفعالات، وعدم تقبل الواقع والضغوط البيئية في الحياة، وغيرها من الظروف المؤلمة والحوادث المحزنة والكوارث القاسية وغير المتوقعة، كلها قد تؤدي بالفرد إلى الاكتئاب في حياته.
- **التربية الخاطئة(أساليب التنشئة الاجتماعية:**(وما فيها من اكتفاء وحرمان وفقدان العطف أو الحنان أو التفرقة بين الأبناء في المعاملة، أو التسلط والإهمال أو الحرمان المادي والعاطفي والمعنوي، كل ذلك يؤدي إلى

[1]. سلمى شيحي، ناجية دايلي: مرجع سابق: ص:407

صراعات شعورية أو لا شعورية تصل بصاحبها إلى الإحباط والعجز والقلق فيكون الاكتئاب وسيلة دفاعية عن الذات تجاه المخاطر."[1]

وللاكتئاب أعراض منها:

- "الشعور بالاكتئاب والزهق والملل.
- عدم الاستمتاع بمباهج الحياة.
- اضطرابات بالنمو، وقد تكون في صورة صعوبة في النوم أو كثرته.
- فقدان الشهية للأكل أو الفرط في الأكل بشراهة.
- سرعة التعب من أي مجهود.
- صعوبة في التركيز والتذكر واتخاذ القرارات.
- نظرة تشاؤمية للماضي والحاضر والمستقبل.
- التفكير في إيذاء النفس أو المحيطين كالانتحار أو القتل.
- الشعور بالذنب الدائم أو العصبية الدائمة."[2]

الجانب الميداني للدراسة(الدراسة النهائية)

الإجراءات المنهجية وأساليب المعالجة الإحصائية.

1. **مجالات الدراسة:**
   أ. **المجال المكاني** :تمت الدراسة في بلدية سطيف.
   ب. **المجال الزمني للدراسة** 2019-01-10:إلى 25-01-2019.
   ت. **المجال البشري** :تمت الدراسة على مجموعة من الشباب ببلدية سطيف.
2. **المنهج المستخدم** :لطبيعة الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.
3. **الدراسة الاستطلاعية** :تم إعداد استمارة مقابلة خاصة بالدراسة الاستطلاعية، واستبيان خاص بالدراسة النهائية.

---

[1] معصومة سهيل المطيري، مرجع سابق، ص-ص:226-227.

[2]. المرجع نفسه، ص: 231

حيث تهدف استمارة المقابلة: إلى معرفة إن كان الشاب لديه الرغبة في الهجرة غير الشرعية، والذي يكون لديه هذه الرغبة يتم إعطائه الاستبيان الخاص بالدراسة النهائية والذي يهدف :إلى معرفة درجة الصحة النفسية لدي هؤلاء الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية.

وقد تم توزيع 130 استمارة المقابلة على مجموعة من الشباب ببلدية سطيف بطريقة الصدفة، وكانت النتائج كالآتي:

50 شابا ليس لديه الرغبة في الهجرة غير الشرعية.

70 شابا لديه الرغبة في الهجرة غير الشرعية، منهم 30 جامعي، و40 غير جامعي.

وكانت البنود التي تضمنتها استمارة مقابلة الدراسة الاستطلاعية، كالتالي:

البند الأول أعتقد أن الهجرة غير الشرعية تحقق لي منافع كثيرة.

البند الثاني لي الرغبة في الهجرة غير الشرعية.

البند الثالث أشجع كل من يرغب في الهجرة غير الشرعية.

وكانت الاستجابة على هذه البنود كالتالي :

الشباب البند	الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية.		الشباب غير الراغب في الهجرة غير الشرعية.	
	نعم	لا	نعم	لا
البند الأول	70 100%	0 0%	37 74%	13 26%
البند الثاني	70 100%	0 0%	0 0%	50 100%
البند الثاني	28 60%	42 40%	09 18%	41 82%

جدول رقم(01) يوضح استجابات عينة الدراسة الاستطلاعية على استمارة المقابلة.

من الجدول رقم (01) يمكن القول أن100% من الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية يعتقد بأن هذا النوع من الهجرة يحقق له منافع كثيرة، كما أن 60% منهم يشجع عليها، وفي

المقابل فإن74 % من الشباب غير الراغب في الهجرة غير الشرعية يعتقد **بأن هذا النوع من الهجرة يحقق له منافع كثيرة، إلا أن** 18 % منهم فقط من يشجع عليها.

4. **عينة الدراسة :**تمت الدراسة النهائية على عينة يبلغ عددها 70 شاب، تم اختيارهم بطريقة عينة الصدفة، ومن خصائص أفراد هذه العينة أنهم: بطالون، مستواهم الاقتصادي متوسط، لديهم الرغبة في الهجرة غير الشرعية، أعمارهم تنتمي إلى المجال[25-34]، يختلفون في المستوى التعليمي 30 جامعي و40 غير جامعي.

5. **أداة جمع البيانات** تم توزيع استبيان للدراسة النهائية، يتضمن محورين :

المحور الأول: يحتوي على البنود.9-8-7-6-5-4-3-2-1.والمتعلق بالقلق. ويعالج الفرضية الجزئية الأولى.

المحور الثاني: يحتوي على البنود 21-20-19-18-17-16-15-13-13-12-11-10 والمتعلق بالاكتئاب، ويعالج الفرضية الجزئية الثانية.

الشروط السيكومترية لاستبيان الدراسة:

صدق الاستبيان :وقد تم الاعتماد على صدق المحتوى، من خلال المحكمين:

كما أنه تم حساب صدق كل البند وفق الآتي:

$$\text{الصدق=ن ص م} = \frac{ع_و - \frac{ع}{2}}{\frac{ع}{2}}$$

حيث- :ع و=عدد المحكمين الذين اعتبروا أن البند يقيس السلوك المراد قياسه

-ع=عدد المحكمين الإجمالي وهو: 04

وبعد جمع صدق البنود وقسمتها على عدد البنود نجد الصدق يساوي:0,88

- **الثبات :**بما أن احتمالات الإجابة على البنود ليست ثنائية، تمّ الاعتماد في حساب معامل ثبات الاستبيان على αCrombach التي تصلح في حالة الاختيار من متعدد وصياغتها كالتالي :

) $\alpha = \frac{ن}{ن-1} \times 1 - \frac{مج\ ع_ب^2}{ع_ك^2}$ سعد عبد الرحمن، 1998، ص: 172(حيث: ن = عدد البنود = 21 بندا.)

$ع_ك^2$ = التباين الكلي للاستبيان.مج ع ^{2}ب: مجموع تباين البنود، بمعنى أننا نحسب تباين كل بند من الدرجات

في هذا البند وفق المعادلة: $ع^2 = \frac{مجس^2 - \frac{(مجس)^2}{ن}}{ن-1}$

ثم نوجد مجموع هذه التباينات.

حيث: س: الدرجات

ن: عدد أفراد العينة = 10 أفراد.

-حسابα كرونباخ :

$\alpha = 0.87$

$\alpha = 0.87 > 0.60$ ← الاستبيان ثابت

6.الأساليب الإحصائية :الوسط المرجح، واستخدامه يتم وفق المراحل التالية:

أولا: حساب قيمة الوسط المرجح لكل محور وفق القانون التالي:

-*الوسط المرجح للمحور = (ت$_1$ × 1 + ت$_1$ × 2 + ت × 3) / (عدد المستجيبين × عدد البنود)

-*وأما فيما يخص الوزن المئوي =الوسط الحسابي الموزون /الدرجة القصوى للمقياس ×100

ثانيا: تحديد مستويات تصنيف قيم الوسط المرجح:

من أجل تحديد مستويات تصنيف قيم الوسط المرجح نقوم بحساب المدى وذلك بطرح أصغر قيمة من أعلى قيمة في المقياس (3-1)، ثم قسمة المدى وهو (2) على عدد بدائل الإجابة في المقياس وهي (3) ويساوي (2 ÷ 3 = 0.66). والهدف من ذلك تحديد الطول الفعلي (الحقيقي، الصحيح) لكل خلية من خلايا المقياس بعد ذلك يتم إضافة هذه القيمة

(0.66) إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهو الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وبهذا تصبح الأطوال الفعلية لخلايا المقياس كما هو موضح في الجدول التالي:

طول خلايا المقياس	بدائل الاستجابة	مستوى المناسبة
1 – 1.66	بدرجة ضعيفة	مستوى ضعيف
1.67 – 2.33	بدرجة متوسطة	مستوى متوسط
2.34 – 3	بدرجة عالية	مستوى مرتفع

الجدول رقم (02) يوضح الأطوال الفعلية لخلايا المقياس وما يقابلها من بدائل الاستجابة.

7. عرض النتائج:

سؤال الدراسة –:ما هي درجة القلق والاكتئاب عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية .

الفرضية العامة :توجد فروق في درجة القلق والاكتئاب عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية وفق مستواهم التعليمي.

أ – معالجة الفرضية الجزئية الأولى:

الفرضية :توجد فروق في درجة القلق عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية وفق مستواهم التعليمي.

المحور الأول	توزيع استجابات مفردات المجتمع			الوسط الموزون	الوزن المئوي	الدرجة
	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة			
القلق	153	81	36	2.43	81%	كبيرة

الجدول رقم(03) يمثل استجابة الشباب الجامعي الراغب في الهجرة غير الشرعية على محور القلق

المحور الأول	توزيع استجابات مفردات المجتمع			الوسط الموزون	الوزن المئوي	الدرجة
	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة			
القلق	252	90	18	2.65	88%	كبيرة

الجدول رقم(04) يمثل استجابة الشباب غير الجامعي الراغب في الهجرة غير الشرعية على محور القلق.

- يتضح من الجدول أن الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية سواء كان جامعي أو غير جامعي يعاني من القلق، وهذا بدرجة كبيرة بأوساط مرجحة قدرت ب 2.43 و2.65 على الترتيب، وبأوزان مئوية بلغت 81 % و 88 %على الترتيب.
- ومنه: يمكن القول أنه تم رفض الفرضية الجزئية الأولى القائلة: توجد فروق في درجة القلق عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية وفق مستواهم التعليمي، أي: لا توجد فروق في درجة القلق عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية وفق مستواهم التعليمي.

ب – معالجة الفرضية الإجرائية الثانية:

الفرضية: توجد فروق في درجة الاكتئاب عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية وفق مستواهم التعليمي.

المحور الأول	توزيع استجابات مفردات المجتمع			الوسط الموزون	الوزن المئوي	الدرجة
	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة			
الاكتئاب	258	50	52	2.57	86%	كبيرة

الجدول رقم(05) يمثل استجابة الشباب الجامعي الراغب في الهجرة غير الشرعية على محور الاكتئاب.

المحور الأول	توزيع استجابات مفردات المجتمع			الوسط الموزون	الوزن المؤوي	الدرجة
	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة			
الاكتئاب	340	120	48	2.60	87%	كبيرة

الجدول رقم(06) يمثل استجابة الشباب غير الجامعي الراغب في الهجرة غير الشرعية على محور الاكتئاب.

- يتضح من الجدول رقم (06) أن الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية سواء كان جامعي أو غير جامعي يعاني من الاكتئاب، وهذا بدرجة كبيرة بأوساط مرجحة قدرت ب 2.57و2.60 على الترتيب، وبأوزان مئوية بلغت 86 % و87 %على الترتيب.

ومنه يمكن القول أنه تم رفض الفرضية الجزئية الثانية القائلة: توجد فروق في درجة الاكتئاب عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية وفق مستواهم التعليمي، أي: لا توجد فروق في درجة الاكتئاب عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية وفق مستواهم التعليمي

- **من خلال النتائج السابقة يمكن القول بأنه تم رفض الفرضية العامة القائلة:** توجد فروق في درجة الصحة النفسية عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية وفق مستواهم التعليمي، وعليه: لا توجد فروق في درجة الصحة النفسية عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية وفق مستواهم التعليمي.

7. تفسير النتائج:

توصلنا إلى أن الصحة النفسية لدى الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية غير سوية على مستوى بعدي الاكتئاب والقلق، وذلك بدرجة كبيرة بالنسبة للجامعيين وغير الجامعيين على حدّ سواء، مما يدل على أن الراغبين في الهجرة غير الشرعية لهم خصائص سيكولوجية خاصة بهم، أي أن أسباب الهجرة غير الشرعية عند بعض الشباب لم تقتصر فقط على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والدليل على هذا نتائج الدراسة الاستطلاعية لهذه الدراسة التي أظهرت أن شباب وبنفس ظروف الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية لم تكن له الرغبة بها.

أي أن للخصائص النفسية للفرد دورا بارزا في اتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية فالشباب الذي يعيش توترا نتيجة عدم قدرته على إشباع حاجاته يسبب له الأمر حالة من الضيق والقلق والاكتئاب، وهذا كله من عدم القدرة على إشباع الحاجات الخاصة به والوصول للقلق والاكتئاب هو نتيجة الفراغ والبطالة التي يعيشها، وهذا ما توصلت إليه دراسة" سلمى شيحي وناجية دايلي سنة 2017 "إلى أن البطالة لها التأثير على الصحة النفسية للشباب البطال.

يؤدي الأمر بالشباب إلى الهروب من المشكلة، فيختار الهجرة غير الشرعية رغم أنه يلقي بنفسه إلى التّهلكة، ويخالف القوانين أي يغامر بحياته وهو على وعي وإدراك

بالأخطار التي سيتعرض لها أثناء هذه الهجرة، ويستعمل في هذا ولتبرير سلوكه حيل دفاعية متعددة كأن يقول بأنه بحاجة إلى المال والمكانة والتقدير وتحقيق أهدافه وطموحاته...الخ.

لكن في المقابل من هؤلاء الشباب وجود آخرين منهم يتراجعون عن الهجرة غير الشرعية أو لا يفكرون فيها إطلاقا كونها تؤدي إلى أضرار وسلبيات على الصعيد الأسري والنفسي والجسدي رغم أنهم بحاجة إلى إشباع حاجاتهم هم كذلك، وكذلك لهم اعتقاد بأنها ستشبع حاجاتهم إن قاموا بها وهذا ما تم الخروج به من الدراسة الاستطلاعية لهذه الدراسة.

ترى إلى ماذا يرجع هذا الاختلاف بين الشباب في الحالة النفسية التي أدت بدورها إلى الاختلاف في التّوجه للهجرة غير الشرعية رغم التّشابه في ظروفهم، ولماذا زاد عدد المهاجرين غير الشرعيين، فالأسباب والتي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية والتي تحدث عنها الباحثون في دراساتهم موجودة منذ وقت بعيد، أي أن هناك متغيرات دخيلة وجديدة على المجتمع أدّت إلى ذلك.

وترى الباحثة أن ما طرأ على المجتمع هو ضعف الرابطة الأسرية بسبب القصور في التربية والتنشئة الاجتماعية وضعف شعور الارتباط بالمجتمع الذي نشأ فيه، وتقصير الآباء في تربية أبنائهم وتنشئتهم النشأة الإسلامية الصحيحة ومتابعتهم في حياتهم، حيث أنه يوجد عائلات لا يعلمون بأنّ أولادهم قد هاجروا، وهناك عائلات تحمّل جهات معينة على هجرة أولدهم، في حين فشلوا هم في السيطرة والتحكم في أبنائهم.

وللنّشأة الإسلامية الأثر الايجابي على الصحة النفسية وهذا ما أثبتته دراسة" علي بن إبراهيم 1998 "وجود علاقة ايجابية بين الالتزام الديني والصحة النفسية. كما لا ننسى تأثير وسائل الإعلام والاتصال الحديثة على عقول الشباب خاصة الإعلام الغربي لما يعرضه من تصوير خلاب للدول الغربية، حيث يصورها على أنها شبيهة بالجنة. وعليه يوجد اتّجاهين في التّوجيه للهجرة غير الشرعية بين من يقدم عليها وبين من لا يفكر فيها، وهذا راجع إلى اختلاف شخصية كل منهما وحسب التنشئة التي تلقاها. ولا ننسى ضعف

الإيمان في نفس كثير من البشر، فلو كانوا يؤمنون بأن الله هو الرزاق لما أصبح الأمر على هذا الشكل فالإيمان بأن الله هو الرزاق تلغي كل قلق واكتئاب في نفس بشرية.

توصيات الدراسة:

- ✓ معالجة الأسباب والدوافع الحقيقية الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية التي تكمن وراء هجرة الشباب، لأن إذا أهملنا معالجتها تحصيل حاصل لأن تتفاقم هذه الظاهرة ويزيد حجمها أكثر.
- ✓ وضع عقوبات مشدّدة وغرامات مالية على كل من يشارك، أو يروّج، أو يسهل، أو يقوم بعملية تهريب المهاجرين.
- ✓ إقامة مشاريع تنموية فعلية خاصة تلك التي تقلل من نسبة البطالة والفقر حتى يعيد الشباب تقديره لذاته وقتل الفراغ، هذا الأخير الذي يسبب سوء لصحته النفسية ويجعل تفكيره سلبيا.
- ✓ الحاجة إلى وضع خطة متكاملة لمواجهة متطلبات الشباب في جميع النواحي، إذ أن الفرد وحدة متكاملة الدينامية، إذ لم يتكامل إشباع حاجاتها أصيبت بالتصدع والملل والقلق والاكتئاب وعدم التوازن، ويجب لذلك أن يشترك في وضع هذه الخطة جميع أجهزة الدولة ليدلي كل في مجال اختصاصه بدوره وثقله فيها.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم محمد عياش :**الهجرة غير الشرعية الجزء الثاني**،http://www.m.ahewar.org:2008تاريخ الدخول:20 جانفي 2019.الساعة23:00.

2. أسامة الغزالي حرب :**الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، 1978.

3. حكيم قيش :**الاتجاهات نحو الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالتوافق النفسي الاجتماعي لدى الشباب**، رسالة لنيل رسالة ماجستير، إشراف قاسي علي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

4. خالد إبراهيم حسن الكردي :**قراءة في سيكولوجية الهجرة غير المشروعة** ،ندوة علمية حول الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الأمنية والإنسانية، المغرب، 2015.

5. ساعد رشيد :**واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، رسالة لنيل رسالة الماجستير، تحت إشراف عبد العظيم بن الصغير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر،2011-2012.

6. سلمى شيحي، ناجية دايلي :**البطالة وعلاقتها بالصحة النفسية لخريجي الجامعة**، كتاب جماعي، إعداد نادية سعيد عيشور: سوسيولوجية الصحة في المجتمع الجزائري، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.

7. سيد صبحي، **الشباب و أزمة التعبير، الطبعة الأولى**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002

8. صالح بن ابراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: **التدين والصحة النفسية**، الإدارة العامة للثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2000.

9. عتيقة بلجبل :**الهجرة غير الشرعية والاستغلال البشري**، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن جامعة خيضر، بسكرة الجزائر، 2013.

10. العربي زروق وآخرون: ظاهرة الهجرة غير الشرعية: **انعكاساتها واليات المواجهة** كتاب جماعي، إعداد محمد غربي وآخرون: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر،2014.

11. عمر الدهيمي الأخضر: **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**، ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية،.2010

12. فايزة ختو :**البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورو مغاربية1995-2010**، رسالة لنيل رسالة ماجستير، إشراف سالم برقوق، كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص الدراسات الاستراتيجية، جامعة الجزائر3،.2011-2010

13. فيكرام باتل، ترجمة: كلود شلهوب، كلارا جعلوك :**الصحة النفسية للجميع**، ورشة الموارد العربية للنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2008.

14. لدمية فريجة: الهجرة غير الشرعية :**دراسة في الحركات السببية المنتجة للظاهرة**، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، جامعة خيضر، بسكرة الجزائر، 2013.

15. محمود السيد أبو النيل :**الصحة النفسية**، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2013-2014.

16. مصطفى غرايبية خليفت :**هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط**، العدد11، هولندا، 2014.

17. معصومة سهيل المطيري، **الصحة النفسية، مفهومها ، اضطراباتها**، الطبعة الأولى، دار حنين للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2005..

18. ناصر بن حمد الحنايا، **الهجرة غير الشرعية**، ورقة عمل مقدمة الدورة التدريبية: تنمية المهارات الإدارية في الإدارات الأحوال المدنية في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية المملكة العربية السعودية،.2013

19. هناء حسني محمد النابلسي، **دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية**، مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن2010.

20. ياسين بوتيتي: **رقم قياسي في عدد الحرقة الجزائريين**، 2018: **www.Arabic.nt.com.** تاريخ الدخول:23 جانفي2018.الساعة21:00.

21. Jean Luc Charron et Sabine Sèpari , **organisation et gestion de L'entreprise** : Manuel et applications, Dunod, 2éme édition, Paris, 2001.

الجمعيات الخيرية
كآلية للتغيير في المجتمع الجزائري

كمد كنزة عيشور*

مقدمـــــة:

تعد الجمعيات الخيرية واحدة من أبرز مؤسسات المجتمع المدني في العالم، إن لم تكن أكثرها انتشارا من النّاحية الكمية، وفاعلية وتأثيرا من النّاحية الكيفية، حيث تحظى باهتمام جماهيري في الدول المتقدمة وتمارس رسالتها الإنسانية النبيلة باهتمام واسع وبنجاح تباركه القاعدة الشّعبية، بتعزيز من الرموز الدينية والفنية والفكرية والاقتصادية والسياسية وغيرها حيث تتلقف خدماتها جميع الفئات الاجتماعية من المحتاجين لمختلف الاشباعات المحققة للتوازن والنمو الاجتماعي. ففي الولايات الأمريكية وحدها نجد ما يفوق 50 مليون جمعية أي ما يمكن أن يتجاوز عدد سكان دولة كبرى مثل الجزائر، وهذا إنّ دل على شّيء فإنّما يدل على نجاح مشروع المجتمع المدني في مثل هذا البلد، بوصفه نموذجا للعالم المتقدم اقتصاديا وتكنولوجيا وسياسيا ومجتمعا مدنيا، من هنا أضحى المجتمع المدني مرآة عاكسة لتمثل قيم ومبادئ الممارسة الديمقراطية كفضاء عمومي مفتوح على مصرّاعيه؛ يتيح المشاركة العامة في الحياة السياسية والمجتمعية، ويمنح لمفهوم المواطنة دلالات عميقة للحضور المجتمعي على صعيد الممارسة.

يشير المجتمع المدني إلى مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة ... فهي تستهدف خدمة الصالح العام والحفاظ على قيمه من خلال تعزيز مشاركة وممارسة الأفراد في مختلف نشاطاتها السياسية، الثقافية/ العلمية، الدينية، الاجتماعية، الاقتصادية من جهة وممارسة قيم التسامح والاحترام والتراضي من جهة أخرى محاولة بذلك التكيف مع متطلبات الحياة والمسامة في التطور الاجتماعي والثقافي والديني: ومن ثم تحقيق التنمية على الصعيدين الوطني والدولي.

*أستاذة محاضرة قسم (ب). علم الاجتماع. جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2/الجزائر

إنّ هذا التنوع في تشكّيلات وهيئات تمثل المجتمع المدني على طاولة التفاوض وتشكيلات تمثل المجتمع السياسي؛ تعد حلقة الوصل بين القمة والقاعدة، بين هرم السلطة وبين القاعدة الشعبية، أين يمكن أن نعبر عن السلوك المدني بالعمق الكامل، هذا الذّي يرتبط "مفهومه بمتغيرات تشكل هي الأخرى مفاهيم فرعية وذات صلة، أهمها نذكر المواطنة باعتبارها سلوكا يميز المجتمع المدني، ومظهر سياسيا من مظاهر الفعل الحضاري في تشييد السّمو الإنساني. فالأفراد داخل المجتمع إنّما يعكسون وضعية التفاعل الدّائم والذّي يزداد تعقيده يوما بعد يوم، حيث يتخذ هذا التفاعل صورا وأشكالا مختلفة تمثل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في أنماط معينة بعض تلك الأشكال، والتي يطلق عليها مصطلح العمليات الاجتماعية، وهذا كله في ظل منظومة الفواعل الثلاث (المجتمع المدني، الدولة القطاع الخاص)، والتي تنشط في ديناميكية لتحقيق غاية الرّقاه البشري بالإضافة إلى هذه الديناميكية فإنّ المجتمع المدني يتكون من: الجمعيات، النقابات العمالية المنظمات غير الحكومية ...إلخ، والتي ينشط فيها الأفراد بطريقة تطوعية في إطار تنظيمي وقانوني[1].

وإذا كان قدر أي مجتمع إنساني، مهما تباين نظامه الأيديولوجي وترتيبه الاقتصادي في سّلم الدول؛ حيث لابد وأنّ يضم طبقات أو فئات اجتماعية غير متساوية، من حيث مستويات الدخل المادي والمكانات الاجتماعية والأدوار والمراكز وغيرها، فإنّ على المنظمات غير الحكومية وعلى راسها الجمعيات الخيرية، تلك التي لا يجب أن تستهدف الربّح المادي ولا الحصول على الامتيازات والمكاسب الشّخصية مهما تنوعت وتلونت، أنّ تضطلع بدّور صّمام الأمان في وجّه التّفاوت الاجتماعي الصارخ، وما يمكن أن يفضي إليه من اضطراب اجتماعي وسياسي وحتى أمني، بسبب تناقض واضطراب أشكال

[1]- كنزة عيشور: دور **جمعيات المجتمع المدني في تكريس مبادئ المواطنة في المجتمع الجزائري– دراسة ميدانية ببعض الجمعيات الكائنة بمدينة سطيف**– أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه علوم في: علم الاجتماع، التخصص: علم اجتماع الاتصال والعلاقات العامة، إشراف: أ. د. مالك شعباني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم: العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2018/2017، منشورة، أنظر الموقع الإلكتروني لجامعة محمد خيضر، بسكرة.

التعاون والتكامل والتآزر والتكافل بين عناصر ومكونات المجتمع، وهنا تأتي القيمة والأولوية بالنسبة لسد مختلف حاجات الفئات الهّشة والضعيفة والمعزولة في المجتمع.

نروم، من خلال البحث الحالي، التركيز على أهمية الجمعيات كآلية للتغيير المجتمعي المطلوب، كما نتناول أهم الصعوبات الثقافية والمالية والسياسية والعراقيل البيروقراطية التي واجهت مسار النشاط لعديد الجمعيات الوطنية الجزائرية، وحدت من مستوى طموحاتها، فيما نحاول أيضا في الختام اقتراح حلول لتفعيل دورها في المجتمع الجزائري.

01- تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر:

إن أساس أي عمل مؤسسي حكومي أو غير حكومي هو التنظيم...ويشمل مفهوم التنظيم داخل الجمعية الأهلية على وجّه التّحديد مجالات عديدة، هي: تصميم الوظائف وتقسيم العمل، واختيار العاملين وإعدادهم على النحو الذي يسمح لهم بتحمل المسؤولية والقيام بالعمل المنوط بهم، ووضع الخطط والبرامج وكذا طرق المسائلة والمحاسبة التي تكفل جودة ونزاهة عملية تطبيق الخطط الموضوعية. وتتوقف كفاءة وفعالية المنظمة غير الحكومية على مدى قوة وتماسك ومرونة التنظيم، فكلما كان التنظيم محكما وجيّد البناء ومرنا بالصورة التي تمكن المنظمة من التفاعل مع الواقع، كلما استطاعت المنظمة أن تصل إلى الفئة المستهدفة وأن تحقق الأهداف التي قامت على تحقيقها[1].

وعلى هذا الأساس فان فعالية التنظيم للمؤسسات الجمعوية في الجزائر اتسم بوتيرة مختلفة، اتسمت بالنجاعة احيانا فيما اتسمت بالضعف في احايين اخرى. بحسب الظروف السوسيو- سياسية واقتصادية وثقافية، تلك التي طبعت مراحل تطور النظام السياسي في علاقته بالمجتمع المدني في الجزائر.

وبالعودة إلى واقع التنظيم للحركة الجمعوية في الجزائر، فقد مرت في تطورها التاريخي بعدة مراحل، لكل مرحلة مميزات وتغيرات فكرية (إيديولوجية)؛ كان لها الدور والأثر في تحديد مميزات كل مرحلة عن الأخرى، ابتداء من المرحلة الكلونيالية إلى غاية

[1] حسين جمعه: **الجمعيات والمؤسسات الأهلية**، مكتب الدراسات والاستشارات الهندسية، مصر، 2004 ص: 55.

مرحلة 1990 حتى اليوم. انطلقت من تأسيس جمعية العلماء المسلمين سنة 1936 على يد العلامة الشيخ عبد الحميد بن باديس – رحمه الله– حيث الاتصال والتوسع في النشاط محدود للغاية بفعل الظروف المتعلقة بالبعد المكاني والتضاريس الجغرافية، إلى غاية الجمعيات التي برزت في مرحلة لاحقة؛ اتّصفت بسرعة الانتشار وبالتفاعل عن بعد تطور تكنولوجيات المعلوماتية وشبّكات التواصل الاجتماعي، مرورا بمراحل عكست عسر التحول الديمقراطي في الجزائري كما هو الحال في كامل البلاد العربية والعالم الثالث. ويمكن تلخيص أهم مميزاتها فيما يلي[1]:

المرحلة الأولى: الكلونيالية تميزت بما يلي:

- ✓ ظهور عدة جمعيات تقليدية من نوع: كموني، إثني وديني بداية القرن 20 تحديدا.
- ✓ مجال نشاطها بصفة عامة مقتصرا على النشاط الأخلاقي، الخيري التعاوني، مثلا كالتويزة.
- ✓ تهميش هذه الجمعيات وتوظيفها لصالح وفائدة وخدمة الرأسمالية الكلونيالية.
- ✓ ظهور جمعيات جديدة: نخبوية مختلطة (جزائرية/ أوروبية)، حضرية واندماجية، جمعيات جزائرية أهلية مطالبها الهوية الوطنية ضد المستعمر.
- ✓ انتقال معظم هذه الجمعيات إلى حركة اجتماعية التزامها النّضال السياسي والأيديولوجي الممول لحركة التحرر الوطني.

المرحلة الثانية: ما بعد الاستقلال إلى غاية 1989: تميزت ب:

- ✓ احتكار الدولة وسيطرتها على مختلف المؤسسات والهياكل الاقتصادية وفضاءات التّنشئة الاجتماعية من خلال خلق جهاز تشريعي وقانوني قهري.

---

[1] عمر دراس: **الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق**، مجلة انسانيات (عدد 28، أفريل – جوان 2005)، ص: 25 –27 ، إعداد الباحثة.

- ✓ قمع كل المحاولات التنظيمية غير الرّسمية الهادفة لنشاط خارج الإطار المؤسساتي والحزب الواحد.

بعد صدور قانون فبراير 1971 الذي يبين موقف الدولة من الجمعيات الموازية على أنّ أي جمعية غايتها ممارسة نشاط خارج مؤسسات الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني يكون من خلال الاعتماد المزدوج والمواقف الرسمية من طرف الوالي ووزير الداخلية.

المرحلة الثالثة: من 1990 إلـــى اليوم، نحو فضاء جمعوي غير ناضج وغير مكتمل تميزت بـــ: ظهور عدد وفير من الجمعيات التقليدية والعصرية (ما بين 1990 إلى 1995) بموجب قانون الجمعيات المؤرخ في 4 سبتمبر 1990*.

- ✓ ارجاع انفجار الجمعوي إلى سببين رئيسيين:
  - السبب الأول ذو طابع سياسي: يعبر عن الطلب الهائل والقوي للتحرر الاجتماعي ومختلف الحقوق والنتيجة ظهور ردود أفعال من قبل خاصة الفئات الوسطى نتيجة تأثرها لأزمات متعددة... وكذا العجز الواسع للفضاءات الديمقراطية بالإضافة إلى فشل التجربة الاشتراكية والحزب الواحد.
  - أما السبب الثاني فطابعه اقتصادي: تزامن مع أزمة الدولة رسيخة والتي ترجمت بتراجع وتخلي الدولة عن دعم أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، لغرض اتباع وتطبيق سياسة التصحيح الهيكلي للخروج من الأزمة.

---

* حسب القانون رقم 90 .31 الصادر في 04 ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات لا يجوز تعليق الجمعيات أو حلها إلا بموجب قرار من السلطة القضائية بطلب من السلطة العمومية أو بناء على شكوى من طرف ثالث لتشتمل حرية إنشاء الجمعيات عدى تلك التي تتكفل بالدفاع عن حقوق الإنسان، أيضا تلك التي تتكفل بحماية حقوق فئات معينة كالمرأة، الطفل، المعوقين، المستهلكين، حيث كان يقدر عددها بـــــ 12 ألفا لتصبح تقارب 28500 جمعية في الفصل الأول من سنة 1990.. للاستزادة أكثر: محمد هشام فريجة: **الالتزامات الدولية الجزائرية في مجال حماية حقوق وحريات الإنسان**، مجلة المنتدى القانوني، دورية تصدر عن قسم الكفاءة المهنية للمحاماة (العدد السابع، أفريل 2010) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص:252.

02- أهمية، وظائف وأهداف العمل الجمعوي في الجزائر :

إنّ الجزائر ليست بمعزل عن مختلف التغيرات والتطورات الحاصلة في الساحة العالمية، فهي كذلك شهدت جملة من التغيرات التي مست مختلف مجالات المجتمع، إلا أنّ بروز جمعيات المجتمع المدني كان منذ عقد الثّمانينيات، أين شهد المجتمع الجزائري بداية مرحلة جديدة من صيرورته، فقد كان للانفتاح السياسي والاقتصادي دور في ذلك، فبدأت تتشكل جمعيات المجتمع المدني في إطار الوضع المتّأزم للجزائر خلال هذه الفترة، وذلك من منطلق أنها تعتبر الجسر الرابط بين السلطة وأفراد المجتمع قصد إيجاد سبل لتلبية مختلف الحاجات ومعالجة المشاكل التي يعاني منها المواطن الجزائري، وذلك في إطار منظم من جهة، ومن جهة أخرى إنّ العمل الجمعوي في الجزائر تأثر بالظروف المحيطة التي نشأ في ظلها، الأمر الذي أثر كثيرا على تشكل ثقافة عمل جمعوي في إطار المجتمع المدني يكون فعالا وهادفا في تحقيق الغايات المُرجوة منه"[1].

من بين الوظائف والأهداف التي يقوم بها الحركة الجمعوية سواء على الصعيد العربي أو الجزائري خصوصا ما يلي:

أولا: على مستوى الوظائف: تتجلى فيما يلي[2]:

- **دور الوساطة:** بين السلطات المحلية وحاجات ورغبات المواطنين، وذلك بحكم اضطلاعها بالواقع المعاش، وهو دور ايجابي يضفي إلى تجنب النزاع أو المشكل قبل وقوعه.
- **المشاركة في رسم الخطط التنموية:** فالجمعيات تمثل قوة اقتراح خصوصا على المستوى المحلي وفي حالة توفر جمعيات متخصصة، تتكفل باقتراح خطط تنموية مثلى، أو اقتراح حلول لمشاكل زمنيا.

---

[1] كنزة عيشور، مرجع سبق ذكره، أنظر الموقع الالكتروني لجامعة محمد خيضر بسكرة.

[2] عزاوي حمزة : **الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي**، الموقع الالكتروني: www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/.../article-18-N3.pdf تاريخ التصفح 24أفريل2019/ *سا:12:30*

- **الرقابة:** فهي جهاز رقابي بمعنى الكلمة، إذا افترضنا استقلالية نشاطها، تتكفل بمتابعة التطبيق الفعلي لما خطط، ومدى سلامة كل ذلك تنظيما وتمويل، وحتى زمنيا.
- **خلق قيم اجتماعية:** فهي ترسخ مثلا لقيم التعاون والتضحية والعمل التطوعي ومختلف صور التضامن والتكافل الاجتماعي.
- **تعزيز سلوكيات المواطنة والديمقراطية:** فهي فضاء حي لخلق وتعزيز المواطنة وكذا ممارسة السلوك الديمقراطي بكافة صوره.

ثانيا: على مستوى الأهداف: تتجلى فيما يلي[1]:

- أهداف كامنة لم تصل الى تحقيقها مؤسسات المجتمع المدني نتيجة ظروف معينة.
- أهداف ظاهرة وملموسة وهي آية.

إن الأهداف الكامنة تتجلى في التالي:

- العمل من أجل المساهمة في التنمية الوطنية.
- إشراك المواطن ومشاركته في إدارة مجتمعه وتطويره.
- دعوة المواطن للدخول في مثل هذه المؤسسات تكون لتحقيق شعور المواطن بالانتماء للمجتمع والمسؤولية اتجاه مجتمعه وبالتالي يشعر بأنه يمكن أن يستغل قدراته وإمكاناته من أجل خدمة هذا المجتمع.

أما فيما يخص الأهداف الأنية تتمثل في:

- تخفيف نسبة الأمية في المجتمع.
- المساهمة في تكوين المثقفين والنخب.
- المساهمة في إرساء التنشئة والثقافة السياسية

إن الملاحظ من هذا الطرح يتبين لنا أن قيام الجمعيات بوظائفها وأدائها الفعال تحقيقا لأهداف مسطر عليها يتطلب توفر عدة ركائز ومقومات أساسية وضرورية يمكن حصرها فيما يلي:

---

[1] ليندة لطاد بن محرز: **المجتمع المدني ودوره في بناء الدولة والتحولات السياسية – دراسة تطبيقية الجزائر أنموذجا**، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2016، ص:293-295.

- تأسيس الجمعية (البناء الاجتماعي والسياسي لها، والأهداف المراد تحقيقها).
- الهيكل التنظيمي للجمعية من حيث المؤسسين لها، الرؤساء، الأعضاء، وكيفية تسيير النظام الداخلي بها.
- ضرورة التمويل المادي لاسيما الحكومي وتكيفه حسب الخدمات المقدمة من طرف الجمعية.
- ضرورة تمويل العمل الاجتماعي التطوعي بمعنى توفير الكفاءات والمهارات المطلوبة التي تملك القدرة على الإقناع والتأثير في أفراد المجتمع الجزائري.
- الجودة في إعداد البرامج والتخطيط الجيد لها قبل توظيفها.

وهذا يتوقف على تجسيد الممارسة المواطنية لأفراد المجتمع الجزائري في مختلف المجالات، الاجتماعية، الدينية، السياسية، الاقتصادية، كما هو مبين في الشكل: (01) الموضح لملامح الممارسة المواطنية:

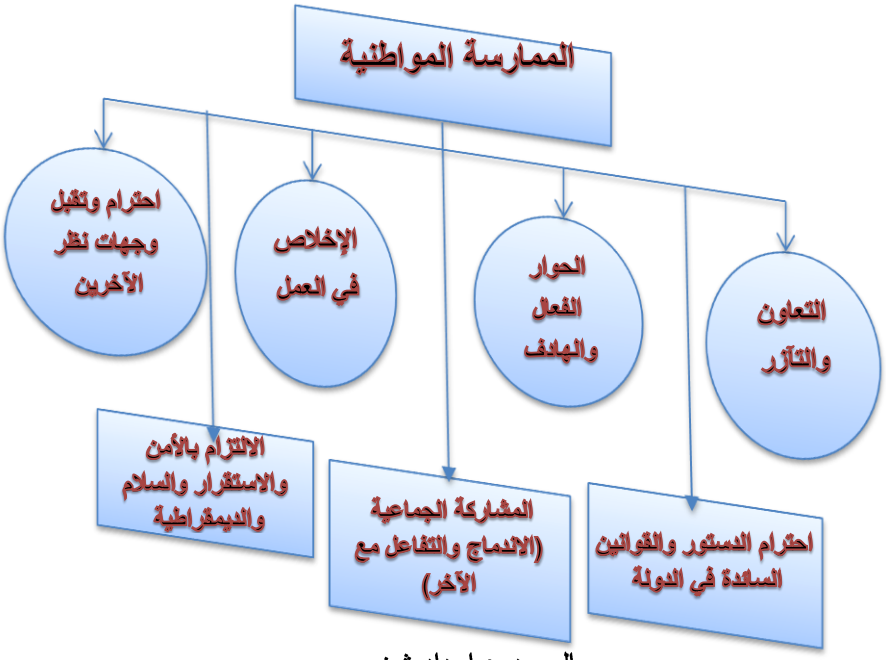

المصدر: إعداد شخصي

03 - الحركة الجمعوية في الجزائر؛ الأدوار وآليات التغيير نحو مجتمع أفضل؟

إنّ عملية الإصلاح السياسي والتغير الدّستوري، عملية مهمة في ذاتها للانتقال من نظام معين (مغلق) إلى نظام آخر مفتوح، إلّا أنّ العملية لا تتمخض عنها بالضرورة تغير المجتمع وتصوراته وعاداته القديمة، لأن غالبا ما تتميز عمليات الإصلاح السياسي في كثير من الأنظمة من الانتقال من مرحلة إلى أخرى بشكلية قانونية مؤسسة؛ لا تعكس الطبيعة السوسيو ثقافية للمجتمع موضع الانتقال.

لكن ما يلاحظ في الجزائر أنّ الإصلاح السياسي كان عملا تحول عملي في الأداء الوظيفي للنظام السياسي والاجتماعي، ظهرت بوادر هذا التحول فيما شهدته من حركة اجتماعية جديدة معبرة عن تصوراتها السياسية والاجتماعية المختلفة... فإلى جانب المنظمات الجماهيرية التي كانت موجودة تحت لواء الحزب الوّاحد له، ظهرت منظمات أخرى فاقتها عددا ومطلبية، ويشير "علي الكنز" إلى أنّه في الجزائر منذ إعلان التّعددية السياسية، قامت أكثر من 1000 جمعية مستقلة، تكونت في ظرف السّنتين التي أعقبتها أحداث أكتوبر 1988، خاصة تلك التي تقدم خدمات اجتماعية ومساعدات تربوية دينية وبعض المؤسسات تسيطر عليها قوى دينية (إسلام سياسي، قوى سلفية، قوى دينية تقليدية محافظة)[1]. وتعديل قانون الجمعيات والإعلام وتمت الدعوة إلى إشراك الحركات الجمعوية في مختلف مجالات الإصلاح باعتبارها وسيلة الضبط الاجتماعي، وضامنا لامتصاص حالات التّذمر والاحتجاج. وتعد الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، من أكثر الجمعيات نشاطا وفعالية، لأنّها تتكون من مثقفين وّاعين بأهمية الدّفاع عن حقوق الأنسان كإحدى آليات الديمقراطية[2].

---

[1] مخلوف بشير : **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر ، فترة (1989–1995) دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الاسلامية للإنقاذ – المحلة** – بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، إشراف: أ. د الزاوي مصطفى، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران – السانيا، 2012 /2013، ص:205.

[2] بوحنية قوي: **المجتمع المدني الجزائري: كثرة في العدد وعقم في الحراك، مجلة الإذاعات العربية**، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد إذاعات الدول العربية (العدد04، 2011)، ص: 49 –50

لقد برز المجتمع المدني بصورة جلية، واحتل الأماكن الأولى في (حقبة التّسعينات) في الجزائر، وذلك يعود أصلا إلى الأسباب والعناصر التالية[1]:

- الانفتاح الديمقراطي، الذي عرفه المجتمع الجزائري منذ بداية الثمانينيات.
- انتشار الوعي الجمعوي لدى المواطنين مع ميلاد عدد كبير من الجمعيات
- استقلال الحركات الجمعوية عن الدولة.
- حرية الممارسات السياسية والثقافية.
- الاعتراف الرسمي بالتعددية الحزبية.
- التحولات الاقتصادية والسياسية والاقليمية والجهوية والدولية. ويتضح ذلك من خلال الجدول أدناه:

الجدول (01) : يظهر التنامي العددي في عدد الجمعيات الناشطة على التراث الجزائري

السنوات	1989	1990	1995	1999	2001	2002	2005	2007
عدد الجمعيات	8100	15100	13500	45000	64000	70000	75000	80000

المصدر: بوحنية قوي، مرجع سبق ذكره، ص :51.

إنّ المجتمع المدني كمفهوم وكواقع وكممارسة؛ يمثل فضاء حيوي تمارس من خلاله المنظمات الجمعوية في الجزائر أدوار متعددة الخدمات في مجالات متنوعة، والتي نذكر من بينها[2].

[1] محمد سعيدي: **سوسيولوجية المجتمع المدني: دوره في التفعيل الاجتماعي، والثقافي والاقتصادي**، فيلادلفيا الثقافية، ص 41.

[2] الطاهر براهيمي، عبد اللطيف بكوش: **دور المنظمات الجمعوية ذات الطابع المدني في استراتيجيات تنمية ثقافة الأمن الاجتماعي**، إشراف :"بلقاسم سلاطنية سامية حميدي: المجتمع المدني، منشورات مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، ط1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص: 69.

- تقوم منظمات المجتمع المدني بتنفيذ برامج متكاملة في كافة مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية، مثل برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية، وبرامج مساعدات المرضى، وتقديم العون والمساعدة للراغبين بالزواج، ومساعدة أسر المعوقين، وإقامة المراكز الاجتماعية للشباب، وتأمين وجبات طعام للفقراء والتكفل بالمدمنين، ومحاربة الآفات الاجتماعية، وتنمية الوعي البيئي بين المواطنين والوعي المروري بين السّائقين أو الرّاجلين وغيرها من الأعمال التي تقوم بها المنظمات الجمعوية.
- تسهم هذه المنظمات في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتّثقيف والتّأهيل، لأنّ الفقر مولد للانحراف والجريمة، إذ تشير الدراسات إلى أنّ أغلب مرتكبو الجريمة ينحدرون من أسر فقيرة.

- كما تتبنى منظمات المجتمع المدني برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة وحمايتها بالإضافة إلى برامج النظافة والتشجير وتدوير المخلفات مثل جمعيات المحافظة على البيئة وجمعيات حماية الطبيعة، كما تعمل منظمات المجتمع المدني على تدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية وخاصة في المناطق الريفية والعمل على مشاريع الرعاية الصحية مثل جمعيات رعاية الطفولة والأمومة، أما في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات تساهم منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في متابعة قضايا المعتقلين والسجناء السياسيين وعمليات –الاحتجاز غير القانونية.

وهذا يفسر ويترجم لنا مدى فاعلية الجمعيات وتعدد نشاطاتها كتعبير حقيقي تمس كل فئات المجتمع، بمعنى تأطير جمعيات المجتمع المدني للمجتمع للنهوض به بغية تحقيق ورفع المستوى الاجتماعي والثقافي والديني... وبالتالي إشباع أفراد المجتمع لحاجاتهم الضرورية، من خلال تقديم مساعدات وخدمات متنوعة في المجتمع الجزائري، نوجزها فيما يلي:

- الاهتمام بالمجال الأسري / الجواري من خلال التوعية والتعريف بكل ما يتعلق بقضايا الأسرة والمرأة.
- الاهتمام بالمجال الثقافي ومن خلال التوعية والتعريف بكل ما يتعلق بنشر المعرفة وإرساء التنشئة الثقافية مما يعزز التطوير والتنمية الثقافية.
- الاهتمام بالمجال المدرسي / التربوي من خلال التوعية والتعريف بكل ما يتعلق برفع المستوى الدراسي والتدريب وتنمية القدرات والمهارات التعليمية، مما يقلل من نسبة الأمية وانخفاضها في المجتمع.
- الاهتمام بالمجال الديني من خلال التوعية والتعريف بالدين الإسلامي (القرآن الكريم، السنة النبوية الشريفة) تنظيم نشاطات باستثمار المناسبات الدينية بصفة عامة خاصة شهر رمضان وعاشوراء والمولد النبوي الشريف إلى جانب العيدين (عيد الفطر وعيد الأضحى) وهذا لدعم وتعزيز عمليات البناء الاجتماعي كالتعاون والتضامن والتكافل، إلى جانب غرس قيم الإسلام للرقي والارتقاء بالمستوى الأخلاقي والمعاملاتي للأفراد والمجتمع إلى مصاف الكمال الإنساني والحضاري.

إنّ معظم النشاطات التي تشرف عليها أكثر هذه الجمعيات، لاسيما الفكرية منها والاجتماعية والدينية، تسهم في نشر الوّعي المواطناتي، وكذا قواعد ضبط حدود حريات الأفراد في المجتمع ومراعاة تغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية، عبر سلسلة الملتقيات والنّدوات التّي تنظمها بشّكل دوري (حالة جمعية العلماء المسلمين)، (حالة جمعية الكشافة الإسلامية)،(حالة الجمعية الخيرية كافل اليتيم الوطنية)، (حالة جمعية الشهاب مثلا)، وأيضا المحاضرات المناسباتية (حالة جمعية الإصلاح والإرشاد– جمعية جود) على سبيل المثال، إذ سعت كلها إلى تحقيق أهداف إصلاحية وإنسانية ووطنية على المدى البعيد والقريب، وكمثال واقعي: ما قامت به جمعية الجود سنة 2014 من تنظيم يوم دراسي بالتعاون مع قسم علم الاجتماع جامعة سطيف2 حول موضوع: المخدرات والشباب الجامعي في الجزائر، حيث تم توظيف الأغنية الشبابية (الرّاب) موجهة للشباب، ومسابقة رسم، هذا إلى جانب القاء محاضرات متنوعة ومتكاملة من حيث التخصصات

العلمية، استهدفت تحقيق مآرب تحسيسية وتوجيهية وتكوينية، وقد نجت في ذلك نجاحا كبيرا والصورة ادناه توضح ذلك.

بناءً على ما تقدم، وعلى حد قول مرزوقي عمر: "وإذا أتينا إلى مرحلة التعددية، فإنّ محاولة توصيف التّحول الديمقراطي فيها يتطلب إلماما كاملا بالأبعاد والمتغيرات المتعددة، وبالآليات التي تساهم في تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وانتشارها بين مختلف الفئات الاجتماعية، والقوى السياسية على اختلاف مشاربها الفكرية والسياسية والإقناعية، وتقبلها كممارسة واقعية واعتبارها مكونا رئيسيا لثقافة سياسية[1].

حقيقة نجد أن المجتمع المعاصر يتكون من مجموعة واسعة من التنظيمات الاجتماعية منها الرّسمية وغير الرّسمية والمتمثلة في: الأحزاب السياسية، النّقابات العمالية والمهنية والتنظيمات الطلبية والنّسوية والجمعيات الخيرية وغيرها، غير أن المشكلة الحقيقية التي توّاجه البلدان العربية كما الجزائر تكمن في التي لا تمارس النظام الديمقراطي، فلغة إذا لم ترافقه لغة النوع والكيف، لا تعتبر معيارا للممارسة الديمقراطية في المجتمع[2]، ولتمكين الجمعيات من ممارسة وتفعيل دورها المنتظر نحو إحداث التغيير

---

[1] مرزوقي عمر: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور**، ص: 37.
تاريخ التصفح: 06-04-2019 / سا 16.00 الموقع الإلكتروني: https://platform.almanhal.com

[2] مالك شعباني، كنزة عيشور: **المجتمع المدني والمواطنة في العالم العربي أية علاقة في ظل مرحلة التحول الديمقراطي؟**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، دورية دولية محكّمة تصدرها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة (العدد22: مارس 2017)، ص: 86.

وتحقيق التنمية الوطنية في المجتمعات ولاسيما المجتمع الجزائري، فإن ذلك يتطلب الوقوف على بعض الآليات والخطوات التالية:[1]

- ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية، هذا على الرغم من الافتراض الذّي يرى أنّ المجتمع المدني العربي سيظل خاضعا لتّوجيهات الدولة العربية لمدة عقدين قادمين، وعليه فإنّ الحد والتخفيف من سيطرة الدولة وتغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني ومحاولة احتوائها لمجاله، يعد من مستلزمات التعامل مع الحقبة القادمة التي ستشهد لا محالة تنامي قوى وفاعلين اجتماعيين جدد، لهذا على الدولة التزام الحياد النسبي إزاء قوى المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة، العمل على إشراكها في اتخاذ القرارات بدل العمل الاستشاري الشكلي، والتخفيف من الاجراءات البيروقراطية في التعامل معها وتركيز مراقبتها عليها في حدود ما يسمح به القانون ويضمن السير الحسن للنظام العام.
- ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي وتأكيده، فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني، حيث تمثل الإطار المناسب لحقوق الأفراد والمواطنين، كحق اختيار الحكام حرية التعبير وحق الاجتماع.
- التأكيد على تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجمعوي، وهذا قد يتوقف على دور الأسرة والمدرسة في تنمية قيم الاحترام والنقد والحوار السلمي بدل العنف ومنح الطفل فرصة المشاركة برأيه واقتراحاته حتى في أبسط الأمور.
- زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشيطين، يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي والتوعية بأهمية القيم الديمقراطية بالنسبة للأفراد والجماعات.
- تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق ديناميكية اقتصادية اجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني من جهة،

---

[1] لدرم أحمد: **منظمات المجتمع المدني في الجزائر ودورها في التنمية**، ص: 10
تاريخ التصفح: 07-04-2019 / سا :14.00 الموقع الالكتروني:https://www.univ-chlef.dz

والعمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية من خلال التبرعات والإعانات التي يقدمها لها من جهة ثانية.

04 – صعوبات في مواجهة رسالية العمل الجمعوي في الجزائر:

ثمة جملة من الصعوبات والعراقيل التي تعترض تطور الحركة الجمعوية، واستمرارية أدائها الفعال في المجتمع الجزائري، وكذا مختلف مؤسسات المجتمع المدني، فالكثير من الدراسات حول الحركة الجمعوية الجزائرية تشير إلى أنّ هذه الأخيرة تتخبط في مشاكل عديدة، تجعلها غريبة عن صفة الحركة الجمعوية المدنية، إذ أثبتت الجمعيات الجزائرية فشلها في لعب دورها كقناة حقيقية للتّعبئة الدّائمة، وكقوة اقتراح فعالة ومؤثرة، وعجزها في مد جسور التواصل فيما بينها وتشكيل نسيج جمعوي قوي ومؤثر. ويذهب "عمر دراس" ... إلى حد القول أنّه: لا تجوز تسّمية هذه الحركة بالظاهرة الجمعوية، لأنّ ذلك يوحي بوجود جمعيات قوية وناشطة، في حين أنّ الواقع يثبت عكس ذلك، إذ تعاني أغلب الجمعيات من[1]:

- عدم استمرارية نشاطها الذي يتميز بالطابع الموسمي، حيث تعيش أغلبها في حالة سبات ولا تظهر إلا في المواعيد الانتخابية أو في المناسبات الدينية والاجتماعية (شهر رمضان، الأعياد بالدخول المدرسي.. الخ).
- سيطرة الجمعيات الخيرية والخدماتية الترفيهية، حيث يتكون النسيج الجمعوي من 43٪ جمعية اجتماعية 27.8٪ ثقافية، 13.7٪ رياضية، في حين تشكل الجمعيات المطلبية مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة ومحاربة الرشوة وحماية المستهلك أقلية.
- عدم كفاءة القادة والمسيرين الجمعويين الذين يظهرون في كثير من الأحيان عجزا في التسيير وغياب الشفافية.

كما تعاني الجمعيات أيضا من [2]:

---

[1]- بوطرفة نوال: **الحركة الجمعوية في الجزائر–خطوة في منزلق مجتمع المخاطرة أم آلية نحو تغير أفضل؟**، جامعة عنابة، الجزائر، ص 4، تاريخ التصفح : 2019/04/2/ سا: 13:00، الموقع الالكتروني: aranthropos.com

[2]- صباح سليماني ، شوقي قاسمي: **الجهود التنموية للمجتمع المدني بين متطلبات الواقع والواقع ؟** المنطقة العربية نموذجا، إشراف: أ . د . بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي: **المجتمع المدني**، مرجع سابق، ص: 116 .

- ضعف مساهمة النساء في العمل التطوعي.
- صعوبة الحصول على التمويل...وتوكيد ذلك يتضح في البيانات التي توضحها الدراسات المجرات في هذا الشأن كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (02): يوضح النسب المئوية لتوزيع مصادر التمويل في منظمات المجتمع المدني.

	الدعم الحكومي	التبرعات	رسوم اشتراك
على مستوى العالم	٪26.5	٪31.1	٪42.4
الدول المتقدمة	٪37.5	٪29	٪33.5
الدول النامية والانتقالية	٪16.7	٪33	٪50.3

المصدر: صباح سليماني، شوقي قاسمي، مرجع نفسه، ص: 117.

في سّياق الحديث عما تم تناوله من صعوبات وعراقيل، تعترض تطور العمل الجمعوي في المجتمع الجزائري؛ يمكن تفسير ذلك بالرجوع إلى غياب الوّعي بالعمل الجمعوي كمؤشر يوحي بالخطورة لانعدام المستوى العلمي المطلوب لدى المنتسبين لهذا الإطار، مما يترتب عنه الفشل في إعداد واختيار البرامج وتنظيم تسييرها بالمستوى المرغوب فيه، فكيف لها إذن بالساهمة بالشكل الفّعال والارتقاء إلى الأحسن بتنمية وتطوير قدرات ومهارات أفراد المجتمع ؟ خاصة وأننا كلنا ندرك بأن التعليم يعد العامل والوسيلة الأساسية لقيام الحضارات وتطوير المجتمعات وتقدمها، فهو يساهم في تحقيق المشاركة المجتمعية الفعالة لأفراد المجتمع، ولكن يتوقف الأمر هنا على مشاركة كلا الجنسين معا لتتضافر الجهود وتكتمل أدوار العمل الجمعوي، غير أنّ قلة مشاركة العنصر النسوي أكثر في الجمعيات ذات الطابع متعدد الخدمات إذا قورنت بمشاركة العنصر الذكوري* ويمكن تحليل ذلك راجع إلى سببين نراهما في غاية الأهمية:

السبب الأول: أن ممارسة العمل الجمعوي بتعدد مجالات نشاطاته الاجتماعية الثقافية/ العلمية، الدينية، الاقتصادية... يتطلب ضرورة توفر جملة من الشروط من بينها: توفر

* – هذا ما تم تسجيله بالزيارة الميدانية أين تم تطبيق أداة الملاحظة، كما أن الذكور يمثلون النسبة الأكبر المقدرة بـــــ: 60%إذا قورنت بنسبة الإناث المقدرة بـــــ 40 .%، إعداد الباحثة.

الجهد، الطاقة الإنسانية، الوقت، الإرادة، الرغبة في التطوع الاجتماعي الخيري الجرأة الاستقلالية، المشاركة والاندماج في المجتمع أكثر لتلبية متطلباته المتنوعة، وهذا ما نجد متاح أكثر لدى (الذكور) من الناحية السوسيو ثقافية حيث هامش الحرية يكون مفتوحا للذكور بيمما يكون محدودا ومحصور النطاق من قبل منظومة القيم للمجتمع العربي والجزائري بالنسبة للإناث، وبالتالي تكون مشاركة العنصر الذكوري في الميدان الجمعوي أكثر.

السبب الثاني: إنّ اهتمام معظم النّساء بالعمل الجمعوي في العموم، منصب نحو العمل في المجال التعليمي المخصص للأطفال (رياض الأطفال)، والمجال الثقافي كتوعية النّساء الماكثات بالبيوت والمرأة الريفية خصوصا بمختلف النشاطات (كالحلاقة، الخياطة الطبخ، إعداد الحلويات...إلخ) كامتداد طبيعي للأدوار النسوية، المخصصة لهن ضمن نسق توزيع الأدوار بين الجنسين، هذا بالضبط ما يتوافق مع ما ذهب إليه السوسيولوجي الجزائري **عــدي الهواري** في كتابه "التحولات في المجتمع الجزائري، العائلة والرباط الاجتماعية في الجزائر المعاصرة"، حينما تطرق إلى أسس تقسيم الأدوار بين الجنسين، وكذلك تقسيم الفضاء العمومي بينهما وعلاقة ذلك بمنظومة النسق القيمي للمجتمع الجزائري، حيث وجوب مكوث النساء في البيوت وخروج الرجال إلى خارجها[1].

هذا ما يمكن تبريره، على صعيد فكر علم الاجتماع، حيث يؤكد عالم الاجتماع الفرنسي **إيمـــــــــيل دوركـــــــــــــايم**، في كتابه "التربية وعلم الاجتماع" على دور وأهمية التنشئة الاجتماعية في التشكيل الاجتماعي للأفراد، حيث أنّ التربية، بالنسبة له، عملية تمتد على أجيال، تنطلق من قطب الأجداد لتصل إلى قطب الأحفاد مرورا بالآباء والأبناء، فالصغار يتعلمون من الكبار ذّخيرة قيمية ومعيارية تعينهم على التفاعل بطلاقة والاندماج بإيجابية في المجتمع الكبير، لكون التربية تقوم بنقل الخصائص المشتركة، حيث تّأخذ (هذه العملية الممارسة) باتّجاه واحد نّازل في عملية

[1]Lahouari addi : **les mutations de la société algérienne, famille et lien social dans l'Algérie contemporaine**, édition la découverte, paris XIIIe, 1999, p : 105.

التأثير من الكبار إلى الصغار، ولا يمكن تصور تفاعل وتبادل بينهما، وعلى هذا النّحو ونظرا لتعدد الخصائص والمعاني فإنّ التربية تتعدد أيضا باختلاف الأوساط الاجتماعية[1].

إلى جانب ذلك، يمكن اعتبار نقص الدّعم الحكومي مؤشر خطير قد يقلل من أداء الجمعيات لأدوارها، والابتعاد عن معالجة ربما القضايا الأساسية في المجتمع الجزائري هذا إذا تم التّسليم بعدم كفاية الدعم الممول للجمعيات في ممارستها لمختلف النشاطات فلعل ممارسة مصدر التمويل سلطته القانونية كمراقب ومحاسب ومعاقب تكون من نتائجها ما يلي:

- معرفة المزايا والعيوب الموجودة في الجمعيات، ومن ثم توفير وتقديم لها أنجع الأساليب والوسائل المساندة لها ما يعني تقييم أداء العمل الجمعوي.
- معرفة متطلبات البرامج والخدمات المقدمة من حيث المورد البشري (المؤهلين للعمل الجمعوي) ومن حيث توفير الدعم المالي لها.
- الامتثال والانضباط بالمعايير والشروط المبينة وفق قانون أساسي نموذجي للجمعيات رقم 12 / 06 المؤرخ في: 2012/01/12.

في نهاية هذا العرض الموجز وزيادة على ما تم عرضه من صعوبات تعرقل الاداء الفعال للجمعيات في الجزائر؛ فانه يمكن القول أن ما يمكن اعتباره الاصعب هو خضوع اغلب مؤسسات المجتمع المدني تحت الجناح السياسي أي تّسييس الجمعيات الخيرية لأغراض يراد بها استقرار النظام الحاكم، فكما أنّ هناك أحزاب مُوالاة وأحزاب معارضة فكذلك الحال بالنسبة للمنظمات المدنية، فهناك منظمات المُوالاة ومنظمات المعارضة.

وإذا عُــد هذا التصنيف والتقوقع أمر عادي وموجود في كل البلدان بما فيها الدول المتقدمة؛ فإن ما يمكن أن يصنع الفجوة الكبيرة هو افتقار الممارسة الديمقراطية في البلدان المتخلفة ومنها العربية إلى عوامل وشروط ومعايير ومقاييس هذه الممارسة الحّقة. فطالما كانت الأنظمة السياسية محكومة بالشرعية الثورية أو الشرعية الدينية أو الشرعية القبلية؛

[1] Emile Durkheim (2006): **Education et Sociologie**, librairie Félix Alcan, (1922), 9e Edition « quadrige », Paris, 2006, p : 47

وطالما اتّسمت على الدّوام بالسّطوة العسكرية؛ فإنّ هذا يعني انحصار هامش الحرية بوصفها أكسجين حياة النّشاط الجمعوي الفعّال والخلّاق.

من هنا يكون – بطبيعة الحال– حظ منظمات المُوالاة من العناية والتّمويل المادي من طرف السلطة في مختلف الأنظمة العربية كبيرا، فيما يحدث العكس مع منظمات المعارضة (أحزاب، جمعيات، نقابات، تنظيمات...) حيث تعاني من التهميش والاقصاء زيادة على التهديد والتضييق وسوء التأويل لمطالبها المشروعة.

وبهذا فإن حظوظ المجتمعات الرّأسمالية، حيث سيادة الديمقراطية كثقافة، وحيث المجتمع المدني كوعاء عمومي، تكون أكبر وأرقى وأفضل في المساهمة الجّادة وتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة. ويبقى على الدول المنتسبة إلى العالم الثالث بصفة عامة أنّ تناضل من أجل كرامتها وحريتها، وأنّ تضمن التقدم في احراز مستويات الحرية بتّوطين العمل الجمعوي على أصوله.

هذا الأمر يتطلب الاهتمام بتحصيل ثقافة واسعة، من حيث نجاعة الأداء وقوة التأثير في تّعبئة الرّأي العام للجماهير، وأيضا– وقبل كل شيء – تجسيد **نّموذج القدوة الصالحة** تماشيا وثقافة المجتمع الفاضلة، من خلال ترسيخ الشّفافية، ورفع مقدار الثّقة من باب دّرجة المصداقية، التّي يشترط أنّ تجمع بين أخلاق الممارسة الجمعوية الرّسالية وبين المّسلك المنتهج لتحقيق الغايات والأهداف في اتّساق واتناغم.

وهنا ومن منطق الانصاف، لابد من الإشارة إلى أن ما يمكن أن يهدد الثقة والمصداقية بين المنظمات المدنية وفي مقدمتها الجمعيات الخيرية وبين القاعدة الشعبية العريضة لمجتمعاتها هي نزوع الكثير من قادتها و/أو أعضائها إلى تقديم مصالح خاصة (لأشخاص أو جماعات) ضّيقة باسم اعتبارات مجتمعية مبنية على روابط القرابة والانتساب العرقي والهوي أو الاتّجاهات الأيدولوجية والمذهبية الدينية وغيرها. حيث يؤدي مثل هذه التّصرفات إلى عزوف النّاس عن تقديم المساعدات المادية (مالية وعينية) والمعنوية (التقدير والتشجيع والمساندة)، نّاهيك عن انحصار درجة المصداقية وانخفاض منسوب الثّقة. وبهذا تتحول بدلا من آليات لإدارة التغيير الاجتماعي وكجماعات ضاغطة

على النظام الحاكم؛ تصبح آليات مساندة للأنظمة المستبدة لتكريس الجمود واستدامة مظاهر وأشكال التخلف.

خـــاتمة:

يتغير العالم كل يوم، بفعل تطور الرؤى والتصورات نحو المستقبل، حيث هي السياسات الاقتصادية والجيو استراتيجية ترسم توقعاتها وبالتالي أهدافها، وحيث هي وسائل الإعلام؛ تعمل على زرع كل جديد في كل بقعة من ربوع الكوكب الأرضي. ولهذا لا يجد العالم المتخلف – لكونه تابعا ومتخلفا–، إلّا أن يلهث ساعيا للحاق بالركب متداركا استعارة ما يظنه الانسب من أدوات وآليات تمكنه من صناعة التّحول والتغيير.

وبالطبع فان لرغبة التحول والتغيير تحديات داخلية وأخرى خارجية تواجهها، بيد أن المنظمات المدنية اثبتت فاعليتها في التمكين لذلك عبر الزمان والمكان. ولا يفوتنا في هذه اللحظة نجاح جمعية العلماء المسلمين في تحقيق أهدافها كاملة، حيث نجحت في تصحيح العقيدة الإسلامية من شّوائب الكفر والشرك والخرافات والأساطير، تلك التي سعى الاستدمار الفرنسي، من خلالها، لتّشويه دين الجزائريين وتخريب نسيج شبكة العلاقات فيما بينهم وتكريس الجهل والهمجية والتخلف والتبعية. لقد نجح عبد الحميد بن باديس في توحيد الجزائريين، وجمع بين من فرقتهم فرنسا من خلال سياسة فرق تسد (الأمازيغ والعرب) قائلا كلمته المشهورة: أمهم الجزائر وأبوهم الإسلام.

بناء على ما تقدم تبين أن هناك عراقيل ونقائص يستوجب معالجتها لتثمين العمل الجمعوي أكثر في المجتمع الجزائري مستقبلا لغرض تحقيق التنمية الوطنية لذلك نقترح ما يلي :

- ✓ تثمين وتوطيد العلاقة أكثر بين المسؤولين على الجمعيات المجتمع المدني في الجزائر وبين المؤسسين لها، والاهتمام بكافة الفئات المستهدفة ومتطلباتهم الضرورية.
- ✓ ضرورة إعادة تخطيط منهجية عمل الجمعيات يشترط على أن تكون محكمة ومعمقة .

- ✓ ضرورة الوعي بمختلف المجالات (اجتماعية، ثقافية، دينية) وذلك من خلال تنظيم دوارات تكوينية وتدريبية لرفع الوعي بأهمية الحركة الجمعوية في الجزائر.
- ✓ رفع الدعم المالي للجمعيات ومقابل ذلك ممارسة مصدر التمويل السلطة القانونية مع الجمعيات.

قـــائمة المراجع:

– الكتب باللغة العربية :

1. حسين جمعه: **الجمعيات والمؤسسات الأهلية**، مكتب الدراسات والاستشارات الهندسية، مصر 2004.
2. صباح سليماني، شوقي قاسمي: **الجهود التنموية للمجتمع المدني بين متطلبات الواقع والواقع ؟** المنطقة العربية نموذجا، إشراف: أ . د . بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي: **المجتمع المدني**، منشورات مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، ط1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
3. الطاهر براهيمي، عبد اللطيف بكوش: **دور المنظمات الجمعوية ذات الطابع المدني في استراتيجيات تنمية ثقافة الأمن الاجتماعي**، إشراف :"بلقاسم سلاطنية سامية حميدي: المجتمع المدني، منشورات مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، ط1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
4. ليندة لطاد بن محرز: **المجتمع المدني ودوره في بناء الدولة والتحولات السياسية – دراسة تطبيقية الجزائر أنموذجا**، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2016.

– الكتب باللغة الاجنبية:

1. Lahouari addi : **les mutations de la société algérienne, famille et lien social dans l'Algérie contemporaine**, édition la découverte, paris XIIIe, 1999, p : 105.
2. Emile Durkheim (2006): **Education et Sociologie**, librairie Félix Alcan, (1922), 9e Edition « quadrige », Paris, 2006, p : 47

– المجلات والدوريات:

1. بوحنية قوي: **المجتمع المدني الجزائري: كثرة في العدد وعقم في الحراك، مجلة الإذاعات العربية**، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد إذاعات الدول العربية (العدد04، 2011).
2. عمر دراس: **الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق**، مجلة انسانيات (عدد 28، أفريل – جوان 2005).
3. مالك شعباني، كنزة عيشور: **المجتمع المدني والمواطنة في العالم العربي أية علاقة في ظل مرحلة التحول الديمقراطي؟**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، دورية دولية محكّمة تصدرها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة (العدد22: مارس 2017).
4. محمد سعيدي: **سوسيولوجية المجتمع المدني: دوره في التفعيل الاجتماعي، والثقافي والاقتصادي**، فيلادلفيا الثقافية.
5. محمد هشام فريجة: **الالتزامات الدولية الجزائرية في مجال حماية حقوق وحريات الإنسان** مجلة المنتدى القانوني، دورية تصدر عن قسم الكفاءة المهنية للمحاماة (العدد السابع، أفريل 2010) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

– الرسائل الجامعية:

1. كنزة عيشور: **دور جمعيات المجتمع المدني في تكريس مبادئ المواطنة في المجتمع الجزائري– دراسة ميدانية ببعض الجمعيات الكائنة بمدينة سطيف**– أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه علوم في: علم الاجتماع، التخصص: علم اجتماع الاتصال والعلاقات العامة، إشراف: أ.د. مالك شعباني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم: العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2018/2017، منشورة، أنظر الموقع الإلكتروني لجامعة محمد خيضر، بسكرة.
2. مخلوف بشير : **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر ، فترة (1989–1995) دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الاسلامية للإنقاذ – المحلة** – بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي إشراف: أ. د الزاوي مصطفى، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران – السانيا، 2012 /2013.

المواقع الإلكترونية:

1. aranthropos.com
2. www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/.../article-18-N3.pdf
3. https://www.univ-chlef.dz
4. https://platform.almanhal.com

خاتمة
توصيات اقتراحات

الحراك الشعبي في الجزائر؛
أهو سبب للأزمة الوطنية أم بداية انفراج لها؟
قراءة لواقع التحول المجتمعي

أ د نـــادية سعيد عيشـــور

مقدمة

لقد خلق الله تعالى كل شيء بقدر أوجد للكون مقادير ينتصب لها توازنه وأوجد لها نواميس تنتظم بموجبها تحقيقا لغاية التّسخير والاستخلاف وحينما يتخلخل توازنه تأتي الزّلازل والبراكين لتعيد له ضالته، هكذا هي حياة البشر وحياة المجتمعات في هذا العالم، حينما تفقد عوامل وأسباب توازنها ومعايير انسجامها؛ تأتي الاحتجاجات وتندلع الثورات، إنّها هزات اجتماعية تمنحها حاجتها إلى الاستقرار والتوازن والتناغم من جديد، لا تقلقوا أبنائي فلا بأس على مصير الجزائر، إنّني متفائل».

إنّها عبارات طمأنة؛ استهل بها أحد الباحثين الجزائريين* إحدى محاضرته في زمن عرفت شعلة الحراك الشعبي أوجها في الشارع الجزائري.

* الأستاذ **الدكتور محي الدين مختار** – رحمه الله تعالى بواسع رحمته واسكنه فسيح جنانه– في مقياس التنشئة الاجتماعية، لطلبة السنة الأولى علم الاجتماع، حيث أراد من خلالها أن يخفف عنا مشاعر الخوف

أتذكر غداة أحداث أكتوبر من سنة 1988، وما تّلاها من انفراج سياسي وإقرار دستوري بالتعددية الحزبية، وصعود التّيارات الإسلاموية إلى عتبة البرلمان الوطني وصمودها بشراسة في ميدان التنافس الانتخابي، أذكر جيدا كيف انطبعت ابتسامة وعمّت مشاعر التّفاؤل على وجّوه شّباب الجامعة الجزائرية بل ووجوه عّامة النّاس، واستهلالهم ببّشرى التحول المجتمعي الواعد بما سيفضيه من مستقبل زاهر أنّه الأفضل والأرقى والأنسب لتحصين كرامة المواطنين.

"*إنها هزات اجتماعية تشبع للنّاس حاجتهم للاستقرار والأمن والعيش بكرامة*"؛ بالتأكيد كان لهذه المقولة صّداها أولا وثانيا وثالثا، أولا في دغدغة نزوع الفطرة الإنسانية نحو اعتناق ما يناسبها، وثانيا في الاستجابة لصميم الحّاجة للتغيير الجيلي واكتشاف مخزون الأنا الشّبابية وتحديد ملامح الهوية الخاصة بها، ثالثا في فسحة استشراف المستقبل بتجسير مشاعر الوطنية من الماضي إلى الحاضر ومن الحاضر إلى المستقبل وامتداداتها نحو الهّوية الإسلامية والعروبية على الصعيد الإقليمي والعالمي.

ففي أول منافسة انتخابية، حيث أفرغت جميع قاعات التدريس من كل نفس بشري وأوصدت أبوابها على مصراعيها، وإذ حشود الطلبة والطالبات تزاحمت نحو حرم الجامعة زّاهية بعنفوان مراهقتها وبجاذبية عدديتها، لقد بحت حناجرها من ترديد شعار: "لا إله إلّا الله عليها نّحيا وعليها نموت، وفي سبيلها نقاتل وعليها نّلقى الله"، لم تكن قطعا تهتم لمطالب الدنيا بقدر ما اهتمامها بتطبيق شرع الله وتحكيم تعاليمه في واقع الممارسة اعتقدنا أنّه المخلص لنا من شّرور الدنيا، ومن ظلمها وقساوة مظاهرها وبشاعة مآلاتها لم تّكن لتفكر في مناصب عمل قد تتقلدها يوما، أو سيولة خيرات إلى جيوبها سوف تتدفق أموالها أو مساكن راقية وسيارات فاخرة، وحياة فارهة، كانت فحسب تفتش بين ثنّايا حّاجاتها الأساسية عمّا يجعل قلوبها تفرفر سعادة وفرحا وقد عثرته في ثوابت إسلامها.

والتوتر، بعد قيام الحرب الأهلية في الجزائر، وهذا غداة الانفراج السياسي والتعددية الحزبية سنة 1991. بجامعة الإخوة منتوري قسنطينة – الجزائر.

-انظر: الحرب_الأهلية_في_الجزائر https://ar.wikipedia.org/wiki/%

غير أنّ بشائر التّفاؤل، ملامح الفرحة وانطباعات الأمل هذه؛ لم تلبث أنّ انقلبت عاليها سافلها بعدما أخفتت نورها وتلاشى وميضها واستحالت إلى أضدادها، فإلى قلق استحوذ أفئدة النّاس، وحيرة مرتقبة من مصير مجهول نتيجة انعكاسات حركية الأضداد وارتداداتها، وما أفضى إليه وضع المواجهة الشّرسة من اضطراب سياسي* ، وانفلات أمني وتصدع جماهيري، ومزالق لم تحمد عقباه، حصدت ما يربو عن ألفين قتيل*.

بعد هذا، وأثناء العشرية السوداء، انكمشت انبعاثات التّفاؤل والحماس إلى أدنى مستوياتها، وأوصدت الذاكرة الجمعوية (الشّبانية والمجتمعية) آذانها عن مطالب حاجاتها وأطبقت على حواسها الصّمت والعزوف عن أية مشاركة. لقد بات مؤكدا أنّ حاجة الحياة (أولى حقوق الإنسان) كافية ولا غنى عنها، لم يكن بمقدور المواطنين أنّ يبحثوا عن حقيقة الأمر، فهناك الإعلام المحاصر للحقيقة، والحظر السياسي المجانب للحقوق، والعنف السياسي والعنف المضاد (الإرهاب) المناهض للاستقرار والكرامة.

فكريا، لقد تعددت المفاهيم وتناقضت التّفاسير، والمبررات المقدمة لشّرعنة العنف من جميع القوى المتصارعة (النظام في مقابل أعدائه) في الداخل والخارج، أفرخت فوضى عارمة تتوه فيها الحقيقة ويذوب فيها الأمل وتجحض فيها الإرادة الشعبية. وأمام هذا الوضع لم يكن للمواطن إلّا أنّ تمسك بمطلب واحد ووحيد إنّما هو البقاء على قيد الحياة وأكتفى وفضّل، أو بالأحرى، أُجبر على التقوقع الحريص على التّمسك بهذه الحاجة « الحياة » ضمن أضيق الحدود، متفرج سلبيا، ومتنفّسا قسّريا.

أولا- مسيرة التحول المجتمعي في الجزائر (ملخص مركز)

بدأ التّحول في الجزائر سياسيا واقتصاديا بعد أحداث 5 أكتوبر من سنة 1988 حيث الانفراج السياسي والتعددية الحزبية، وأيضا ولوج اقتصاد السوق جاء نتيجة حتمية

* تفاؤلا تولد عن انتصار الجبهة الإسلامية في الانتخابات لكنه تحول، بفعل اصطدامه مع مواجهة لرفض النظام، إلى خيبة أمل، حينما اشتعل فتيل الحرب الأهلية آنذاك.

* تختلف الإحصائيات من مصدر إلى آخر (الأرقام الرسمية غير تلك الصادرة عن هيئات مدنية أو دولية).

لنتائج العشرية السوداء، ثم تّواليا حدوث التحول في المجال التعليمي الأساسي- إصلاحات المنظومة التربوية مند 2003، ثم تّواليا إصلاح التعليم العالي وإدخال النظام الجديد نظام (ل م د) منذ ديسمبر 2004 وتطبيقه في الجامعات الوطنية خلال سنة 2007-2008، ثم تواليا اصلاحات متلاحقة يجر بعضها بعضا، شملت رقمنة الإدارة الوطنية بإدخال الإدارة العلمية- الالكترونية ضمن المؤسسات المركزية العمومية ومنها أجهزة الإدارات الوزارية والمؤسسات العمومية الاقتصادية وإدارات السلطات المّحلية في الولايات الكبرى تسهيلا لخدمة المواطنين، وهذا بقدر من الاحتشام والبطء الشّديدين.

إذ يسجل على صعيد الممارسة الاقتصادية التّدهور الاقتصادي المستمر، وما يلازمه من انخفاض متزايد لمستويات الدخل الفردي للمواطن الجزائري وضعف المقدرة الشرائية للسّواد الأعظم من الشعب، فيما يسجل وبأعلى الأرقام فشل أغلب استراتيجيات التنمية المسطرة (المخططات الثلاثية والرباعية والخماسية إلى غاية ما بعدها وما بعد عولمة الاقتصاد الوطني) في تحقيق ما رّام وتّروم إليه من أهداف تنموية مرحلية خارج قطاع المحروقات، كتدوير الاقتصاد مثلا والاعتماد على مشاريع المقاولاتية والمشروعات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والحرفية واستثمار قطاع السياحة الوطنية والفلاحة أيضا -حالة تصدير منتوج البرتقال والبطاطا مثلا- والاستثمار الزراعي في منطقة الصحراء - حالة الفول السوداني وشجر الزيتون بالجنوب كمنطقة الجلفة وبسكرة على سبيل المثال- وغيرها حيث أنّ الاحتفاء بتنويع الاقتصاد الوطني والإشادة بإمكانية التجسيد الفعلي لاستراتيجياته تذبل أمام ريادة سياسة الاعتماد على الريع البترولي والغاز الطبيعي كمصدر أساسي ووحيد للتصدير والاقتصاد الوطني بنسبة تفوق 98 بالمائة. تقريبا.

لاشك أنّ للفساد السياسي دورا كبيرا في نّخر وتدهور الاقتصادي، حيث يتم التّلاعب في مستوى المشاريع الاقتصادية الكبيرة، ففي قطاع الفلاحة مثلا يتم هدر أموال كبيرة تعد بمليارات الدولارات في انجاز مشاريع هي بالأساس وهمية، وكذا نفقات تنفيذ مشاريع تهيئة الطرقات ومشاريع البناء والإسكان، إضافة إلى ما تكتنفه المؤسسات العمومية من سوء تسيير للقطاع الخدماتي كالمستشفيات ومؤسسات التعليم وغيرها، فالتوازنات الاقتصادية الجزائرية الآن تعاني أزمة جد حادة ، حيث أنّ ما يمكن أنّ يزيد

على نسبة 70% من الغذاء الجزائري هو مستورد من الخارج[1]، ما يعني العجز عن تحقيق الأمن الغذائي رغم كونه الرّكيزة في تحقيق الأمن الساسي والسيادة الوطنية؛ وبهذا قد يحمل **الحـــراك الشعبي ريـــاح تفّاؤل** بالنسبة للاقتصاد الوطني في الجزائر، حيث أن تنظيم الاقتصاد يأتي بعد ضبط الحياة السياسية وتوفير الأطر الأساسية والاستراتيجية لإذكاء الإنجاز الاقتصادي.

ولئّن انتهجت **الإصلاحات السياسية**، بعد العشرية السوداء، سياسة التعددية الحزبية والانفتاح الاقتصادي، غير أنّ براثن الدولة العميقة والعتيقة لا تزال جذّوتها مشتعلة؛ تحرك الحياة السياسية على صعيد الممارسة، على غرار القوانين والدساتير المعدلة من حين إلى آخر. إنّها تمتلك قبضة من حديد لإحكام سيطرتها على كل صغيرة وكبيرة في مفاصل الدولة الجزائرية، من أكبر مؤسسة هي النظام السياسي إلى أصغر مؤسسة وهي الأسرة، وبهذا فهي تشكل إسقاطا أنموذجيا لممارسات موروثة ورثتها الجزائر منذ عهد الاستقلال سنة 1962 إلى غاية اليوم، حزبها "**حزب جبهة التحرير الوطني**" اصطيادا لمبرر **الشّرعية الثورية**، وتقديسا لشعار خلود الولاء الجماهيري للشهداء الأبرار، أداتها الاحتمائية هي التّرسانة السياسية والتّبعية الأجنبية، آلياتها التّمكينية هي المؤسسات الرّسمية من التعليمية والإعلامية والدينية والثقافية والقضائية– العدلاتية، وهدفها بالطبع هو **استدامة البقاء** والتجذير في موقع اتخاذ القرار.

وبالتأكيد لا نجحد جهود المؤسّسين الأوّائل، فيما تم تحقيقه من إنجازات تعتبر عظيمة فعلا، فكيف كانت الجزائر وكيف أصحبت، فلسنا أفضل من غيرنا وأيضا لسنا الأسوأ منهم، غير أنّه وبالنظر إلى إمكانات وثروات الدولة، كان بالإمكان أنّ تكون أفضل من هذه الحال بكثير، لو توفرت عديد الشروط الموضوعية، وبهذا قد نسجل لهذه السياسة مفرزات سّلبية للغاية، أهم نتائجها: التّبعية السياسية لفرنسا وللخارج، الفساد السياسي وفساد العدالة بسبب سياسة المركزية وعدم استقلاليتها علن السلطة، سيادة وتطور ثقافة التّعتيم على الحقيقة عبر التضييق على الإعلام وحرية الصحافة وحرية التعبير والتظاهر

[1] قناة دزاير نيوز، برنامج نقاش الجزائر، موضوع الحصة: "**محاربة الفساد؛ دواعي سياسية أم اقتصادية؟** التاريخ السبت 2019/4/27 الساعة 21.34.

وتجميد روح النقد العلمية وتقزيم دور المعارضة السياسية وما يواليها من نّخب وتيارات فكرية مناهضة لسياسة وأيدولوجية النظام القائم، تسويغ الدين للمرامي السياسية عبر المؤسسات العبادة ودور الثقافة هذا الذّي ترتب عنه ظواهر عديدة؛ اجتهدت الدراسات السوسيولوجية في تناولها خلال السنوات الأخيرة أهمها: ظاهرة انحصار وضعف المشاركة السياسية، غياب ثقافة المواطنة ضعف المجتمع المدني الجزائري، عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات، عزوف النساء عن المشاركة في العمل السياسي، انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم، الإفلاس والإنسداد السياسي وغيرها.

فيما عُدّ التّحول في مجال منظومة القيم داخل أصغر خلية قاعدية « **الأســـرة** » وأكبر فضاء عمومي مشترك « **المجتمع** »؛ قد بدأ يحصل منذ أزيد من ثلاثين عاما تقريبا. حيث كانت البداية بدخول ما أصطلح على تسميته من قبل أحد السوسيولوجيين الغربيين بالشّقيق الأكبر – سارق العمر وهو "التلفزيون"* (الأسود والأبيض وقناة وطنية واحدة ومفرنسة) للبيوت الجزائرية، ثم تلاها ظهور الفضائيات المقعرة في نهاية الثّمانيات وانتشارها بشكل لافت للانتّباه خلال فترة التّسعينيات، حينها كنت في المرحلة الثانوية، ثم تواليا دخول الهواتف النّقالة في نهاية التّسعينيات، وما ترافق وتزامن معها من بروز لشّبكة الانترنت والإنترانت –على استحياء–، وخلال الألفية الأولى والثانية والثالثة ومع تطور حجم الاستخدامات (تطور أجيال الهواتف من الجيل الأول، إلى الثاني، ثم إلى الثالث خلال 2017–2018)، تُوج بانتشار كبير لمواقع التواصل الاجتماعي ومواقع الزواج والتعارف والمُدّونات والنّوادي وغيرها، وكل هذا التطور التّقني رافقه تطور مماثل في منظومة القيم الأسرية والمجتمعية، ظهر للعيان أثره وتأثيره الكبير جدا في خلخلة منظومة القيم وزعزعة التقليدي منها على وجّه الخصوص، هذا الذّي تؤكده نتائج

* أنظر كتاب: جون هارتلي: **الصناعات الإبداعية، كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعولمة؟**، ترجمة بدر الرفاعي، الجزء الأول، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2016، ص283.

دراسات تطبيقية في العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع وعلم النفس وعلوم الإعلام والاتصال) محليا وعربيا، وفي العموم هي منشورة ومتاحة للجميع ورقيا والكترونيا[1].

وبالطبع فقد تفضلت عديد البحوث والدراسات ضمن هذا المؤلف وخارجه[2] بتناول وتشخيص الموضوع وبشكل دّقيق ومفصل، حيث أشارت إلى اتساع الهُوّة والمسافة بين جيل الآباء وجيل الأبناء، وبين معشر الرّجال ومعشر النّساء، وبين مجتمع النّخبة ومجتمع القاعدة، وبين مختلف المؤسسات المجتمعية الرّسمية وغير الرّسمية، يوحي التّحول المجتمعي بانسحاب شكل جديد من القيم؛ تتسم أكثر بالسّمة الفردانية وطبع الأنانية والفلسفة البراغماتية، قد يكون مرّده إلى ضعف في دور آليات التماسك الاجتماعي التقليدية، وضعف قدرتها على مجابهة الوافد من القيم، بسبب الغزو الثقافي العابر للحدود عبر القنوات الفضائية وعبر الهواتف النّقالة وشّبكات التواصل الاجتماعي، هذا الذّي يمكن أنّ يكون واحدا عملاقا من أسباب تفسير هجرة جّحافل الشّباب نحو الغرب.

نّاهيك عن التماس الطرق والسبل غير الشرعية وغير القانونية حتى لتحقيق المآرب الشخصية على صعيد الأفراد كما على صعيد المؤسسات. فكانت المحصلة هي حدوث التّفكك داخل النسق الأسري والقرابي والمجتمعي، ولعّل أبرز ملامحه ومؤشراته نجد ضعف التواصل والحوار، واضطراب مصفوفة الحقوق والواجبات، واتخاذ القرارات بصفة فردانية انحصار الواجبات الاجتماعية داخل هذه الأنساق، وضعف أشكال دّعم البناء الاجتماعي كالتعاون والتآزر والتضامن والتكافل مثلا.

---

[1] فتيحة حفحوف: **عولمة الاتصال وأثرها على التغيير القيمي للأسرة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، اشراف أ د نادية عيشور، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف2 الجزائر2018–2019.

[2] نادية سعيد عيشور: **التنمية المستدامة وتحديات السيادة الوطنية في العالم العربي(الجزائر أنموذجا)**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2016.

ثانيا- الهُويّات الإبداعية والحراك الشّعبي في الجزائر؛

يطول الأمل حينما يُعمّر أنموذج الكُمون والسّكون، يعتري الحياة نفَس الشّلل، ويُخيّم على حوّافها غسق الغروب، حياة ملّآنة بزخم التّشابه المُمّل، والتّنكر المخُل، والتّعتيم المضلل المظل. حينما تدنو قيمة الموت من قيمة الحياة فتتعانقّان؛ تستوي حياة البّرزخ على سوقها، فلا مناص، عندّئذ، من صناعة ما كان بالأمس مُحال.

لم يكن في حسبان أحد من عموم النّاس في الجزائر ولا من خاصتهم ولا حتى الشباب أنفسهم، أن يكون بمقدورهم التّحرر والانفلات: التحرر من بّراثن الخوف والرّهاب، والانّفلات من أسر العقاب، فيما يكون للعّارفين حظ التّنبؤ والاستشفاف لحال عمّرت بالسّوء طيّاتها وفاضت مقادير الصبر والتّصبر والمصابرة حوّافها، فأنّى لمعشر الشّباب أن يُنفس عن مكبوتات ترسبت في ذاكرة الطفولة، ويحرك سواعدا وأناملا وشفاه ومخّيلة، غاب على ظنون المّحليين الإيمان بها.

فخارج العالم العربي وبالنّسبة لعديد المنظرين؛ لم تكن ظاهرة « **الحـــراك العربـــي- الثورات العربية- الربيع العربـــي**» أيا كانت التّسمية، أمرا مفاجئا على الإطلاق، فلكل ظاهرة أسباب وشروط تفترض انبثاقها، يحاكيها التفسير المنطقي والتحليلي الاستراتيجي العلمي وتغازلها مقاربات من مختلف الطروحات والزّوايا والرّؤى الفكرية والأيديولوجية، فهذا جون هارتلي ومن معه يناضلون لانتصار فكرتهم حول **الهّويات الإبداعية**، حيث هي وسائل الإعلام تحتل الصدارة في صناعة الحدث، تشكيل طبقة مجتمعية عالمية، تلتقي عندها مواصفات ومعايير مشتركة تجعل من خصوصيتها أمرا مسلما به ومن هويتها مصفوفة مجتمعية عالمية تعتزم فرض الاعتراف بها دوليا، تنسق أفكارها ومراميها وجهودها وتكاتلها لتنتظم في أهدافها واستراتيجية تفاعلها مع الفضاء الأسود "المغلق" والفضاء الأبيض "المفتوح"، كما وتنمط جهودها في مسيرة النضال للبقاء والصمود، وفرض وتأكيد استمرارية وجودها كذّات فاعلة لا مفعول بها.

لا رّيب في أنّ شّبكات التواصل الاجتماعي، بوصفها واحدة من أهم آليات العولمة الغربية؛ استطاعت ممارسة التدخل القسري وبفعالية قوية لصناعة ظاهرة الحراك العربي

حيث اصطّفت الشروط جميعها على منصة بّث الروح في قلب الفعل، من قيم ديمقراطية ورغبة في حياة رّفاهية ومتّعة ممدودة لا محدودة، قيم فردانية تقوم على قدم وساق ومبادئ حقوق الإنسان العالمية، متجاهلة ومتجاوزة حدود الزمان والمكان والنّوع واللّون والانتماء.

ولئّن كانت مقولة: **الشّعوب تّلهم بعضها بعضا**، صحيحة وثابتة إلى حد كبير، فإنّ ما يثبت جّدواها حقا في قلب الممارسة وضمن ثّنايا الحراك الاجتماعي العـــالمي؛ إنّما هو حالة **السّتّرات الصفـــراء** بفرنسا، ثم توّاليا الاحتجاجات الشّعبية في السودان، وتوّاليا حالة الحراك الشعبي والسّتّرات البرتقالية في الجزائر، ثم توّاليا نّموذج الاحتجاجات المصغرة في كل من المغرب وموريتانيا بعدها.

إنّها العدوى والإصغاء إلى نّداءات الهّويات العالمية الجديدة، فلعّلها من تّبعات التبعية الثقافية، تلك التّي تبررها قوة جّاذبيتها تّجاه بعضها نحو بعض، وتلك التي تعترف – وحسب – بمقدار التّشارك في ضّنك الإحساس بالمعاناة. لقد خرج المحامون الجزائريون في اعتصام فكانت الصورة المطابقة في السودان، ولقد قدمت القيادة العسكرية الجزائرية ضمانات للحراك، فسار على دربها القادة العسكريون في السودان، ولقد احتمى النظام الفرنسي بمقولات الديمقراطية لتّسوية مشاكله مع معارضة السّتّرات الصفراء، فتّلكم كانت المّسلك المعتمد من طرف قادة النظام السياسي الجزائري باحتذاء نّموذج الممارسة الديمقراطية لتلبية مطالب الحراك، وهكذا هذا بغض النظر عن مجمل الاختلافات والنّوايا.

يبدو أنّ العالم تّأقلم مع معطيات العولمة ويبدو أنّ العولمة، عبر آلياتها الهيمّنية وعلى رأسها تكنولوجيا الاتصال، تمكنت إلى حد كبير من فرض نّموذجها الأوحد في تقريب نمط التفكير وأنماط السلوك المدني أيضا، غير أنّ طموحات قادة العولمة، لا سيما الزعماء السياسيين والاقتصاديين في العالم، لن يكونوا راضين تّمام الرضا بهذا التّقارب المنافس لأنّاهم الحضارية والقّناعتية، لن يكون احتفاؤهم حقيقيا بسيادة قيم الديمقراطية وانسحابها على بواقي العالم، ولن يكون مشروعا حضاريا مرغوبا فيه لكونهم باسم العولمة يضمرون ما لم يعد مخفيا بالأساس على إدراك أي مجتمع، وهو حقيقة دواعـــي

تكريس الهيمنة واستمرار التّبعية تكريسا واستمرار للرّيادة والسّيادة، وهذا هو أشدّ مّأخذ على ما كسبت أيمّانهم.

- **صورة الحراك الشعبي الجزائري من الداخل**؛ يمكننا مناقشة هذه الفكرة عبر النقاط الآتية:

- **أزمـــة الثّقة الشعبية وارتدّاداتها؛**

كم هي السّنون التي قضيناها ونحن نتوجّس مخافة انجراف وانحراف مستقبل؛ يتسلمه رجال غد ينظر إليهم – باطنيا– بعين الرّيبة، لكونهم – ربّما وفيما بدى غالبا– يفتقدون لمؤهلات وعمق بعد المسؤولية، فمعظم آراء جيل الآباء تكاد تلتف حول موقف متشّابه، قد يرقى ليكون اتّجاها عاما في المجتمع الجزائري بخصوص جيل الأبناء، موقف تفوح منه خيبة أمل في شباب يّأبون إلاّ أنّ يظّلوا مراهقين كل مراحل العمر، في مظهرهم الخارجي وحتى على مستوى تصرفاتهم وطموحاتهم، فهم جيل يمثلون: جيل "بلسم الشعر"، وجيل "البُوب والرّاي"، وجيل "فريت أملات" وجيل "قوارب الموت" وجيل "الهّشاشة" وجيل "الطفولة الكبيرة – الذّراري*– وجيل "التّراندیف" وجيل "الأنترنت والفايس"، أو **الجيل الرّقمـــي**، إنّه توّصيف جامع لجيل أناني– فرداني، يتمثل أنانية وفردانية قيم العولمة السّاذجة بامتياز فهو جيل يتهرب من العمل الشّاق، ومن تحمل تبعات المسؤولية الأسرية والاجتماعية لاسيما في بعض كبريات المدن، ويُبدى – على غير استحياء– الانسحابية والسّلبية والعزوف، وأحيانا سّذاجة التفكير كأعراض للضعف العام.

وبهذه المواصفات والمقادير، لا يمكن– حسب مخيال جيل الآباء من القادة السياسيين والمسؤولين الإداريين وحتى من طرف عموم الآباء الكبار– أنّ يعول عليه في بناء الدّولة الجزائرية وفي تحقيق الحفاظ على سيادتها، وفي خدمة مصالح الجماعة، كما كان يعول عليه في سابق عهد، وبهذا تتسع الهّوة ويرتفع معها منسوب عدم الثّقة في هذا الجيل، فيما يتّسع، بالموازاة، المجال للوكالة بالنّيابة في اتخاذ القرارات واستدامة الوصّاية عليه سياسيا واقتصاديا وحتى اجتماعيا، داخل مختلف الأنساق الرّسمية وغير الرّسمية، حيث يتم تطعيمها بنكهات قيمية – ثقافية تلطيفية؛ تمجد ثقافة الانصياع والطاعة والامتثال.

* تعني باللّهجة الجزائرية العامية: أنهم ما يزالون أولاد في تفكيرهم رغم تقدمهم في العمر.

يترتب على هذه الوصّاية التاريخية، سواء كانت داخل أنساق الأسرة، أو داخل أنساق المؤسسة التربوية التعليمية، وحتى أنساق المؤسسة الاقتصادية الكبيرة نّاهيك عن نظيرتها السياسية؛ احتكار جيل الآباء للقرارات المصيرية فتبقى على الدّوام رّهينة القبضة من حديد؛ حتى وإنّ لم تّفي حق الإيفاء بأغراض الخدمة من النّواحي الأخلاقية والقانونية حيث يتم تطويع المسؤولية في الغالب لخدمة أغراض شخصية تُغذيها الأهواء والرّغبات والشّهوات وإنّ تم تبليطها باعتبارات سوسيو ثقافية تُشرعن ممارستها وتكرس استدامتها.

غير أنّ الصورة لهذا الجيل الشّبابي تنقلب، بعد الحراك، وكّأن تّرسبات ماضي هذا المخيال التي أنبّتت طيلة سّنين عديدة، تذوب وتسقط في لحظة تاريخية واحدة، حيث تتغير الصُورة كليا من النّقيض وإلى النّقيض، إذ تعالت الأصوات مستشرقة بقوة جيل الشّباب متغنّية بذكائه وحنكته وفطنته ووعيه السياسي وروح المسؤولية التاريخية الكبيرة لديه. هذا التناقض يجعل من إمكانية بناء جسر متين للتعاون بينهما (جيل الكبار بصورته التقليدية عن الشباب وجيل الشباب بصورته التقليدية عن جيل الأبناء) يعد، فيما نتصور أمرا مربّكا وصعبا للغاية.

- **صّدى الدولة العميقة في مواجهة صّدى تكنولوجيا الإعلام؛**

ليست الدولة العميقة مجرد جهاز يمثل مؤسسات وطنية؛ تتمتع بنمط خاص من الثقافة التنظيمية، يحدد لها المضامين السياسية والأطر الثقافية كناظم للسلوك التنظيمي العام يعظم سيطرة البعد النّسقي للعلاقات الإنسانية، بل إنّه في تصور "السوسيولوجيين والانثروبولوجيين" أكبر وأعقد من ذلك، إذ يستمد جذوره من نسق التفاعلات للأصول الاجتماعية الأولى، تلك المكتنزة في اعتبارات "**نسق العشيرة والنظام القبلي التقليدي**". ينهض على غائية **الاستبقاء للوضع القائم** لغرض تخليد روح النظام، متشبثا بآليات تنفيذ أثبتت جدارتها على الدوام، من أهمها نذكر:

- **ثقافة التّعتيم؛** والمعنى: التّعتيم على كل شّيء سّيء، فّاسد وضار وغير محبّذ خاصة للمصالح العامة، وحتى يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة كالعقاب القانوني أو الاستهجان الاجتماعي، من هنا وجب بشّدة الحرص على التّستر عليه، كما وجب بشّدة تجاهل كل شّيء نّافع ومفيد، يمكن أنّ يترتب عنه خلخلة

في موازين الاستحقاق وتراتبية المكانات وزعزعة النظام القائم، فالإقصاء الاستبعاد والتّهميش هي إذن، أفضل آليات لتّعتيم الحق في مواجهة الباطل والصالح في مواجهة الفاسد، ومحاصرته إلى أضيق الحدود، وتبليطه بقيم سّلبية من باب التّحريض عليه وتجنبه من كافة النّاس، حيث يأخذ الحق مكان الباطل ويأخذ الباطل مكان الحق. إنّها ثقافة ساحرة المفعول في العالم المتخلف، بحجم قوتها وبعدد من يؤازرها من مؤسسات رسمية تلك التي تستسيغها بكل اللّغات إنّها ثقافة صّامدة شامخة أمام تحديات التّغيير، بكل ما تكتنفه من ارتقاء مماثل بفن ممارسات التعامل وخارطة إطباق الصّمت بحكمة، من خلال تّخليق هذه الممارسات وإحاطتها بمواصفات مستحسنة لإضفاء الشّرعية عليها؛ فتعمل على ترسيخها كمبادئ، وتمنحها وسّام الشّرف والوّاجب، كالصّبر، التّرفع، السّتر التّفهم الإحسان، الإنسانية، الرّحمة وغيرها، وبالتأكيد فإنّ الولاء والتّواطؤ يمثلان جوهر التّقديس للأشخاص وليس للمجتمع. علما أن هذه الثقافة ليست وليدة ظروف مستجدة بل لها امتدادات عميقة في أشكال الممارسات الاجتماعية عموما.

- **ثقافة اللا عقاب؛** أو **القطيعة مع العقاب**. لعّلها تشكل ثّمرة يّانعة يافعة لثقافة التّعتيم السائدة في أغلب البلدان في العالم بمستويات مختلفة، تجسد الهيمّنة الفوقية لطبقة سياسية واجتماعية وثقافية، تروم استدامة مكتسبات خدمة مصالح النّحن– هُوية الجّماعة القوية والقّابضة على السلطة* من حديد– تداخل المهام والصلاحيات والقطاعات، حيث رجال السّلطة هم أنّفسهم رجال الأعمال بصورة مقنّعة، وحيث رجال الجيش هم أنفسهم رّجال المال والأعمال والسلطة، في صورة مقنّعة أيضا، تتّشابك أيدي هؤّلاء وهؤّلاء للتوسع في تنمية امتيازاتهم عبر استثمار المنابر والمناصب التي يتقلدونها، وفيما بينهم يتداولون عليها. وبما أنّ الأعمار في تقدم، والتقاعد الوظيفي في مجال العمل الرّسمي – خاصة على غرار العمل غير الرّسمي) ينضح بسّنة التّغيير؛ فإنّ عملية تّوريث هذه الثقافة

* مهما تنوعت أشكال السلطة (شعبية، مؤسساتية) ومؤسساتها: (إدارية، سياسية، أسرية، دينية، عسكرية، اقتصادية، ثقافية..).

إلى الأجيال الصّاعدة واللاّحقة في ركب وسلم التّرقية والتموقع الإداري في قلب السلطة؛ يعني ايجاد مسالك للحفاظ على صرح المنجزات والغنى عن المتابعات العرفية والقانونية، ما يعني بشكل متّتال اخضاع هؤلاء القادمين لعملية تحول؛ عن طريق غسيل قيمي واستلاب أخلاقي. ولهذا لا تبدو الدّهشة حينما تتغير أخلاق بعض النّاس بعدما يجلسون على الكّراسي الفّخمة، وينقلبون رّأسا على عقب، في أفكارهم وأخلاقهم ومعاملاتهم ووعودهم المّألوفة في خطاباتهم ومواقفهم السّابقة، أمّا أولئّك الذّين أبدوا صلابة في تّمسكهم بصورهم الأولى؛ فإنّ تّوريطهم واتّهامهم عبر ثقافة المّكائد حتما ستطالهم إنّ لم تنجع سياسة الإقصاء والاستبعاد.

إنّ الحراك الشّعبي في الجزائر؛ قد يجسد حركة تنافس وتقابل غير مسبوق في التاريخ، بين صّدى لصّمود يتحلى بثّقة عمياء في ممارساته، تلك التّي عكف على مأسستها في دّواليب الدولة الوطنية، وبين صّدى لشّبح مجهول ومُنافس غير مألوف يتهدّده بالانقراض، ويصارعه بصّمود في ساحة المعارك السياسية. إنّ صّمود الدّولة العميقة اليوم في أي مجتمع حديث؛ يُواجه في ذهول وذبول وبصّمت مطبق، صّمود وتفوق صدى تقنيات الإعلام والاتصال، هذا الذّي يتميز بقوة وتوسع استقطاب منقطع النّظير، ويكتنفه الغموض والتّعقيد غموض يصنعه **من هم وراء وسائل الإعلام وشّبكات التواصل الاجتماعي** كذلك يرسخه تفوق **مقدار وحجم الانجّذاب** نحو مواصلة الاستخدام، **علي مقدار وحجم الخّوف التقليدي** من سّطوة انتقام النظام. قد يكون سّحر الإدمان على النّت، وقد يكون شّبكة عنكبوت بشرية؛ تحركها أنّاملا أبدعت من خلف ستار رّؤساء شركات قوقل والياهو واليوتيوب والتوتير والفايسبوك وغيرها، ربّما ستفسر يوما كونها وسيلة جديدة وخطيرة على استقرار الأنظمة والمجتمعات والعقائد والأديان، فهي آلية تكنو استراتيجية لتّغيير خارطة الجيو سياسية للعالم المتقدم المتنافس تكنولوجيا، عالم أثبت كبار قادته انفلاته من أخلاق القيم الإنسانية العالمية، هم صاغوها ودستروها وخذلوها بعد انسحاب البعض من معاهدة السّلاح النّووي – حالة الولايات المتحدة الأمريكية وحالة روسيا مثلا–، ونفاق

البعض الآخر – حالة الصين– إنّه تعبير خذلان لمنظمات مجتمع مدني؛ بّاحت حناجرها بتّرديد شعارات السّلام، وأفلست جهودها في مكافحة التّفاوت الطبقي وتدمير مستقبل الأجيال تحت شعارات التنمية المستدامة.

- **فتيل الفّتنة ومحيط المُؤامرة؛**

نسمع بنظرية المؤامرة، تلك التّي قد تشبع حاجات نّفسية لتبرير واقع مؤلم وحرمان مدقع عجز عن تغييره، وظلم وانتهاك مقنّع عجز عن صدّه، واحتقان بمشّاعر المذّلة والهوان والحّقرة لم يعد بالمقدور كظمه أو كشطه. بيّد أنّ التنظير لمشهد درامي أو واقع غائم جديد وفي واقع جديد، وبمعطى مغاير؛ يتطلب –حقا– صبرا ومصابرة ووقتا لاستواء التفكير به، وتقليبه على جميع الوّجوه. ورغم ذلك، فإنّ للرموز والشّعارات والهُتافات أحكامها في رسم لّوحات التّأويل لقراءات قد تحمل مبدئيا مضامين متنوعة قابلة لاتخاذها مّطية للفهم والتّفسير، حيث يمكن الرّكون إليها بحذر لتأسيس أرضية، قد تشكل بداية تحرك عمليات الفهم الممنهج والالمام بخيوطه في يد واحدة، تزامنيا وديناميكية الظاهرة في قلب لحظة حدوثها.

نعتقد أنّه من الضروري أنّ نّنوه ببعض التدخلات والمحاولات غير المسؤولة لبعض الأطراف وبعض الشخصيات، سواء عبر اجتماعات سّرية مشبوهة*، أو بّث تصريحات ضمنية ونداءات مباشرة وصريحة عبر ذباب الانترنت وفيديوهات اليوتيوب أو إلقاء المحاضرات في قاعات عمومية لتأجيج الوضع الأمني، التي قد يكون لها الأثر السّلبي على مصير الحراك ومستقبل أمن الجزائر، لغاية في نفس يعقوب، تستهدف إشعال فتّيل الفتّنة وبثّها في مناطق لغرض التفريق وإحداث الانقسام، حيث تستثمر في مكاسب الحراك ورموزه وشعاراته، لتبرير **تدخلها العنصري المتطرف**، وامتطائه مصعدا لتحقيق مآرب وأحلام طال انتظار تجسيدها.

* اجتماع سري مشبوه جمع عناصر وطنية وقيادات عسكرية مع أجانب فرنسيين، الأمر يتعلق بملف اتهام تم رفعه إلى القضاء العسكري من قبل قائد الأركان، حيث تم اعتقالهم للتحقيق معهم بتاريخ 4 ماي2019 حسب قناة النهار وقناة دزاير نيوز وقناة الشروق الوطنية.

إنّ الحضور المتكرر لتنوع الرّايات أثناء الحراك الشعبي، من **العلم الوطني**، إلى الرّاية **الأمازيغية** والرّاية **الفلسطينية** والرّاية **النّايلية** وأخرى...لها دّلالات سوسيولوجية عميقة، تكشف بإصرار على وجود تفسير يفسح المجال لتمثل القراءة الأولى، كما أنّ تنوع الشّعارات المكتوبة والمحمولة بصورة فردية وجماعية، بل ووجود مراكز ومقّرات شبابية تتطوع لكتابتها أسبوعيا وبيعها بثمن بخس يستحضر القراءة الثانية، فيما قد تحوم القراءة الثالثة حول مختلف الشّعارات باللّغة العربية واللّغة الفرنسية وتلك المستوردة من حراكات أخرى في بلدان أخرى يعكس القراءة الثالثة، كما أنّ تّأمل الكتابات الحائطية والرّسومات الكاريكاتورية المحمولة، بما تنضوي عليه من عديد الرسائل، تمنح للملاحظ المدقق قراءات متنوعة. إذن من المنظور السوسيولوجي؛ يحتاج إلى الأمر إلى تطبيق تقنيات البحث العلمي وأساليبه المنهجية من تحليل للخطاب والمضمون والمحتوى وتقنية سبر آراء ودالفاي وغيرها، كما نحتاج إلى محللين سياسيين واقتصاديين ولغويين سيمائيين ومؤّرخين لتوضيح دّلالات ورموز هذا المشهد المتكرر، على مدار جمعات التظاهر ابتداء من تاريخ 22 فيفري 2019 إلى غاية اليوم.

كما أنّ عقد اجتماعات سّرية مشبوهة، ربما لغرض التآمر على خيارات الشعب الجزائري وقتل إرادته في تقرير مصيره[1]، هي الأخرى قد تكون واحدة من أكبر مؤشرات فعالية الدّولة العميقة، تلك الدولة العريقة غير الرّسمية في ممارسة الهيمنة غير الشّرعية على صورة الدّولة الرّسمية بمؤسساتها الشّرعية، إنّ ارتشاف فنجان قهوة مع سيجارة على طاولة جدل ونقاش، يجمع كبار مسؤولين محليين بآخرين فرنسيين، لدراسة

[1] عبد الحميد العربي الشريف (خبير أمني ومحلل سياسي)، عيسى بن عقون (محلل سياسي)، تعليق على إثر اعتقال: السادة عثمان طرطاق، محمد مدين والسعيد بوتفليقة، قناة النهار، يوم 4 ماي 2019، الساعة 17.34

طرائق وآليات غلق أبواب الديمقراطية على مصراعيه في وجّه الإرادة الشّعبية، ليعد من قبيل الخيانة العظمى بتعبير – رئيس الأركان احمد قايد بن صالح وبعض المحللين–، **فالأساس الفلسفي**؛ هو براغماتي يُعنى بإعلاء مصلحة نّواة الخواص لجماعة تشكل قلّة على حساب المصلحة العليا للبلاد، تلك التّي تشكل القاعدة، **والغرض الجوهـــري** هو استدامة التبعية للخارج ومن ورائها استدامة استنزاف ثروات البلاد واستعباد العباد إلى أجل غير مسمى لتامين حدود الجوار ومركز الريادة والسيادة الثقافية والعرقية؛ **فحلّهم الوحيد أمام معضلة الحراك**؛ لن يكون إلاّ بإدخال الجزائر متّاهات التّسعينيات مرة ثانية بإحداث انقلاب عسكري وإشاعة الفوضى وإشعال فتيل الحرب الأهلية الطائفية، إنّ هذا يعد بحق من **أقوى دّلالات قوة وجبروت عناصر الدولة العميقة**، فضلا عن الاستحواذ – بالوكالة– على معظم المؤسسات الاقتصادية بتملكها والمساهمة فيها، ونهب الأموال من خزينة الدولة (300 أو 500 مليار دولار خلال 20 سنة)، استغلال نفوذ قوى داخلية وخارجية عبر نسق العلاقات الإنسانية غير الرّسمية، ما يمكن أنّ يفهم أنّ هناك دولة أولى صورية ظاهرة تشكل الإطار، ودولة ثانية عميقة وباطنة تشكل الممارسة.

على الصعيد الدولي العربي؛ المحيط القريب والبعيد ملّيء بالمفاجّئات غير السّارة للأسف، منه هشاشة المسار الديمقراطي في تونس الجارة الشّقيقة، حيث أضحت اليوم رمزا لقمع الصحافة وحرية الرّأي عند تجميد نشاط قناة نسمة، بعد أسبوع واحد فقط من احرازها المرتبة الأولى عربيا في مجال حرية الصحافة حسب تقرير مراسلون بلا حدود*.

بالمجاراة وانفجار الوضع الأمني في ليبيا ونشوب حرب ستكون لها عواقب وخيمة على أمن منطقة شمال أفريقيا كلها، على اعتبار وجود بّقايا مشليات دّاعشية من جّهة ومن جهة ثانية استمرار النظام الديكتّاتوري القائم على القبضة العسكرية. تقابلها قلاقل الحرب اليمنية التي لم تفرخ لا دولة مّدنية ولا دولة إسلامية، واضحت مولد إنذار لكل من يخول إليه ولوج تجربة التّغيير.

* عرض التقرير في قناة فرانس 24 بمناسبة اليوم العالمي للصحافة.

خلال هذه الأجواء المحبطة، فإنّ الاضطراب السياسي في المغرب وموريتانيا لا يمكن إهماله أو الاستهانة به، حيث عديد الشوارع أضحت تعج بالمظاهرات السّلمية لفئات اجتماعية منمطة– محامون وعمال متقاعدون وغيرهم– وتّرسبات حساسية الماضي من الجزائر بسبب موقفها السياسي من قضية البوليساريو.

في الأفق، تلوح بثقلها أزمة السودان الأمنية، كبلد منتج ومصدر للإرهاب الدولي يحاول تغيير منظومته عبر تجسيد نظام سياسي جديد ونظيف؛ يؤسس لتكريس حلم الدولة المدنية ويتواجه مع بقايا التنشئة السياسية للمنظومة العسكرية الداخلية، ويصدم مع مخاوف مبررة من جّهة جمهورية مصر العربية في الشمال ما يمكن أنّ يفتح المجال لقراءات متعددة في محاولة التدخل الاجنبي لضبط الامور والسيطرة عليها.

إنّ فشل الثورات العربية فيما سبق في كل من مصر وسورية، وما ترتب عنه من احباط إزاء تعثر تحقيق مطالب الجماهير بالتّغيير، فضلا عن حالة عدم الاستقرار المجتمعي والأمني، وتعثر مشروع التنمية الاقتصادية، بعد خسارة البّنية التّحتية وخسارة الأرواح البشرية بفعل الحرب.

وبالنسبة لدول الخليج (المملكة السعودية والإمارات العربية والكويت والبحرين وعمان...المّشكلة لمجلس دول الخليج)؛ فمعلوم أنّها ليست تماما آمنة من توقع حدوث مشكلات قد تؤثر على وضعية استقرار أنظمتها السياسية والأمنية، طالما أن ثّمة عوامل خطر تحوم على حواف حدودها، كتدخل ايران في لبنان وسورية واليمن والبحرين مثلا وانتشار المّد الشيعي في المنطقة، زيادة على تّنامي المّد الجهادي الإسلامي المقوض للنظام الديمقراطي الغربي، والتّخوف من مبادئ وقيم الديمقراطية نفسها في حقول الممارسة السياسية، تلك التي قد تجعل الأنظمة الحاكمة، حتى وإن كانت ملكية، في مواجهة مباشرة لقيمها الدينية ومرجعياتها التقليدية الثقافية.

على غرار ما تقدم سّرده؛ فإنّ مشهد العلاقات الدولية لدول الشمال، سواء في أوروبا أو أمريكا الشمالية، فهو كذلك قد لا يبشر بخير، حيث التّفكك بدأ يّنخر نسيج علاقات التعاون داخل منظومة الاتحاد الأوروبي، إثر أزمة اتفاق بريكست Brixit ومغادرة

بريطانيا له والخلافات البيّنية بين قواها العظمي (فرنسا، ايطاليا، ألمانيا) حول ملف تّأمين مداخل الحدودية لجغرافية المنطقة الأوروبية وإعادة النظر في شروط منح تأشيرة شينغن Schengen خاصة بعد المخاوف المترتبة على أزمة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، كما أنّ المنافسة العسكرية والنّووية والسيادية هي على أشّدها بين الزعماء القدماء وشيوخ المنبر السياسي الحاضر وهما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السّوفييتي بروسيا (حالة التدخل العسكري في أكرانيا ومشكلة جزيرة القرم)، وحيث هي المنافسة التّجارية والتكنولوجية والمساومات الدّبلوماسية الظاهرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين التنّين القّائم (الصين) والآخر النّائم (الهند)، نّاهيك عن مواقفها من تسلح كوريا الشمالية (التي تدعمها ضمنيا الجارة الصديقة الصين وتعارضها الجارة المنافسة اليابان) ومن إيران وموقفها من أزمة فنزويلا مؤخرا.

دون أنّ ننّسى الأزمة السياسية لفرنسا إزاء التّدهور الاقتصادي للفئات الهشّة ورفض مئات الألاف منهم للمشروع اللّيبرالي لماكرون مع ارتفاه منسوب فقدان الثّقة، مع ما لموقف الحراك الجزائري منها من تداعيات ستؤثر على مصالحها الاستراتيجية مع الدولة الجزائرية، فضلا عن أزمة ألمانية الداخلية أمام احتمالات صعود اليمين المتطرف للسلطة، وحرص الصين على تحقيق عولمة لمبادرة الحزام والطريق، ما دّعا ببعض الرّؤساء للتصريح جهرا بمخاوفهم على مستقبل حلم الديمقراطية والمطالبة بمراجعة طرائق وآليات التّناول لها عمليا.

وبالطبع فإنّ لكل هذه الأحداث الدولية عربية كانت أم غربية لها قراءات مختلفة، يجب أنّ يتم ربطها بمصير الحراك الشعبي في الجزائر وانعكاسات المُواجهة بينه وبين النظام السياسي القائم ومن خلفه بواقي جذور الدولة العميقة. فالتدخل الأجنبي أمر وارد في مطلق الأحوال بسبب التناقضات في مستوى القرارات السياسية للدول، كإسقاط واضح المعالم لتناقضات يصنعها تناقض المصالح الجيو استراتيجية.

- التشّديد على المطالب، تّهور الإصرار وتعّنت الإجابة؛

شكلت الهبّة الشّعبية في المجتمع الجزائري منعطفا هو غاية في الأهمية، لتحول تاريخي لمسيرة أمة عربية حديثة، سيكون لها أقوى صدى في الوطن العربي والأفريقي ككل حيث انطلق الحراك الشعبي عبر مطالبه المرحلية من خلال الشّعارات المحمولة والمنطوقة بصورة مرحلية، ابتداء من:

- المطالبة بإلغاء العهدة الخامسة للسيد بوتفليقة عبد العزيز رئيس الجمهورية، تحت شعار "لا للعهدة الخامسة"، ثم تواليا؛
- المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية بعد رفض تمديد العهدة الرابعة، تحت شعار لا لتمديد العهدة الرابعة، ثم تواليا؛
- المطالبة بإقالة بعض رموز النظام بعد تصريحاتهما الأولى غير المرضية المتضمنة لملامح التهديد والوعيد، ثم تّواليا؛
- المطالبة بذهاب النظام السياسي كله، تحت شعار « **يروحو قـــاع** »« **يرحلـــوا قـــاع** »، وقد شملت القائمة أسماء بارزة معروفة في السّاحة السياسية، والهدف هو التأسيس لنظام جمهورية ثانية، ثم تّواليا؛
- الإعلان عن رفض تأطير المعارضة السياسية لكل الأحزاب، وطرد بعض رؤساء الأحزاب أثناء التظاهر وأيضا والي ولاية الجزائر العاصمة، ثم تواليا؛

- المطالبة بتّنحية الحكومة الجديدة المشكلة بعد استقالة رئيس الجمهورية (حكومة بدوي، والمطالبة بذهاب البّاءات الثلاث؛
- المطالبة بعدم إجراء الانتخابات لكونها غير شرعية وغير موثوق فيها؛
- المطالبة بتطبيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع والمطالبة بمحاسبة رموز الفساد؛
- المطالبة المحدودة من قبل العمال والموظفين، في بعض المناطق في ربوع الوطن بإقالة مديرون على رأس بعض المؤسسات العمومية، وفتح تحقيقات بتّهم فساد مُوجهة إليهم.

حيث الملاحظ أنّ سقف مطالب الحراك يرتفع كل جمعة، وقد يجمح عن حده المعقول الموضوعي ليُزحزح إلى الفوضى، في كل مرة تتأخر فيها السلطة عن التجاوب الفّوري، حيث هو العناد الصّامت على طرفي نقيض، ففيما تجنح السلطة باعتبارها تجسيد للنظام يسلك- على خلاف معتقد الشعب- معبر المنطقية والحكمة أي التّحلي بالعقلانية وبالتسيير الرّشيد للأزمة السياسية بالاعتماد على الشّرعية الدستورية؛ تّتجه عيون الشارع لتّأويل هذا المسلك على أنّه تعنت واستهانة بمطالب الشعب. إنّ علاقة المّد والجزر بين الطرفين ترفع من سقف الجموح في كل مرّة، وتجعل من مسألة استقرار البلاد تهديدا صارخا.

تحت وقع الملاحظة المتتبعة للموضوع يسجل التفاف قواعد اللّعبة السياسية لدى الطبقة الحاكمة والقيادة العسكرية، يروم مقصد تهدئة النفوس واسترجاع الثّقة المنزوعة، حيث قوبلت جُمعات المطالب بمسلسل من الإقالات والاعتقالات، وكذا استصدار بعض التعليمات لتنفيذ بعض التصحيحات، وإبداء انضباط أكبر في الإنجاز، ودرجة أعلى من الاهتمام بمصلحة المواطنين (التحضير لشهر رمضان مثلا)، وتفعيل آليات استراتيجية واضحة نذكر ما يلي:

- تكرار خطابات الطّمأنة من قبل قيادة المؤسسة العسكرية على لسان قائدها وحرص مؤسسة الجيش على حماية الدولة الجزائرية ومرافقة الحراك الشعبي ومساندة مطالبه المشروعة.

- استقالة بعض من رموز السياسة المرفوضين.
- فتح تحقيقات إعلامية وقضائية لفضائح تطال مختلف التّلاعبات بالمؤسسات الوطنية في ربوع الوطن.
- فتح الجّهات القضائية ملف الفساد، بمباشرة عملية المحاسبة القانونية الفورية لبعض رموز الفساد السياسي والاقتصادي في البلاد من طرف محكمة سيدي امحمد بالعاصمة والمحكمة العسكرية بالبليدة ومحكمة تيبازة (فتح ملفات التحقيق مع بعض من رجال الأعمال، وزراء سابقون، جنرالات متقاعدين، رؤساء أحزاب سياسية، وغيرهم والقائمة مفتوحة..)؛ نسجل عدوى انتشار هذا الإجراء ببعض محاكم الوطن حالة التّورط في قضية فساد حالة مستشفى عين ولمان بسطيف مثلا.
- إقالة عديد كبار المسؤولين على رأس أكبر وزارات وشركات اقتصادية وطنية (الرئيس المدير العام السابق لمجمع سونطراك والرئيس المدير العام للمؤسسة العمومية للاستثمارات الفندقية: الشيراطون بالعاصمة، ماريوت بقسنطينة ورونيسانس بتلمسان، والرئيس المدير لشركة الطيران – المطار الدولي...والقائمة مفتوحة)؛
- تعيين عديد المسؤولين كبدائل لمن تمّت إقالتهم، ومنهم على سبيل المثال السيد نور الدين عبادة أمينا عاما لرئاسة الجمهورية والسيد رشيد حشيشي على رأس مجمع السوناطراك.
- سحب الثّقة من الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني وغيرهم، والتوتر الداخلي للجمعية المركزية للحزب وتبني الشّفافية في انتخاب رئيس جديد.
- اضطلاع محاكم وطنية في ولايات أخرى بمحاسبة مسؤولين في مؤسسات عمومية – حالة مستشفى عين ولمان بسطيف تمت الإشارة إليها أعلاه–.
- سعت أحزاب المعارضة إلى ملازمة موقف التّأييد والتبّني لمطالب الحراك وقبل ذلك نّددت بالخلافات البيّنية ودعت إلى ضرورة تجنبها (حزب التنمية والعدالة) كما سعت، من جهة أخرى، بعض أحزاب المُوالية للنظام فيما سبق إلى إجراءات لتصحيح وضعيتها تماشيا وخارطة ديناميكا التغيير السياسي في

الجزائر، ومنها حزب جبهة التحرير الوطني (سحب الثّقة من الأمين العام للحزب) وحزب التجمع الوطني الديمقراطي (المطالبة بتنّحي الأمين العام للحزب من منصبه)، كما سارع البعض إلى التّوبة وطلب المعذرة.

إنّ تأخر السّلطة في انجاز ردود أفعال تفوق أو تساوي نبض الطلب في الشّارع؛ يوحي لدى الكثير من المحّللين المتخصصين عبر بعض القنوات الفضائية التلفزيونية، وحتى من خلال سّبر آراء وبعض التعليقات لأبناء هذا الحراك وعبر قنوات اليوتيوب، بالمرّاهنة على كسب مزيد من الوقت لغرض التفكير في استراتيجية؛ تضمن له السّلامة القضائية وتحفظ له بقائه وتوغله مجددا في قلب روح النظام القادم، مّا جعل هذه التّحركات الاستغفالية –حسبهم– تقابل بعدم الاقتناع وبعدم الثّقة من قبل الشعب وفي مقدمتهم شباب الحراك، كما تستفسر عن سّر محاسبة للبعض كرجال الأعمال دون من هم أكثر تورطا منهم في قضايا الفساد والنّهب من خزينة الدولة. كما تشير تصريحات بعض أحزاب المعارضة – حزب العمال– إلى أنّ توقيت المحاسبة خلال هذا الظرف الزمني، له مضمون سياسي يحضر لإمكانية إعادة سيناريو أحداث سنة 1988.*

وبالمقابل وكوصفة علاجية لتّعنت السلطة؛ تسعى بعض الأطراف إلى تقديم نّماذج من الحلول قد تحظى بتقدير اجتماعي، وسيكون لها – فيما نرى– الأثر الطيب في المساهمة الفعالة في استقرار الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومنها على سبيل المثال تأسيس 537 جمعية جديدة و18 حزب سياسي جديد، منها حزب صوت الشعب تحت رئاسة البرلماني السابق الدكتور عصماني. الذّي يتبنى، على غرار مطالب الحراك وتخوفات بعض أحزاب المعارضة وبعض المحللين، موقف تسريع عملية الانتخابات الرئاسية على اعتبار أنّ صندوق الاقتراع هو الحّل الأفضل للأزمة السياسية الرّاهنة وتحقيق مطالب الحراك في التّغيير.

* عرض مقطع التصريح في قناة دزاير نيوز– الأسبوع الأول من شهر ماي2019

- **مؤثــرون فــاعلون في صناعة وتّأجيج الحراك الشعبي؛**

يبدو للوهّلة الأولى وجوب تصديق لسان الشارع الغاضب، حينما يروي قصته وكأنّها أسطورة؛ رسمت معالمها فجأة في حياة الجزائريين، غير أنّ حنكة المنطق تقول بلسان العلم لا وجود لنتيجة دون سبب، ولا سبب دون مسبب، وبتجاوز صّدى عوامل موضوعية –معلومة– للأزمة الحالية؛ فإنّ عوامل محتشمة أو مهملة قد يكون لها هي الأخرى عميق الصّدى في انبثاق ظاهرة الحراك الشعبي.

نشطاء إعلاميون، معارضون سياسيون، باحثون ناقدون في علوم الاقتصاد والسياسة فنانون مستّاؤون، موظفون وعمال متمردون ومعنّفُون في مختلف القطاعات الرسمية وغير الرسمية (قطاع التربية والتكوين، قطاع الصّحة العمومية (حالة الأطباء المقيمين) والتمريض، قطاع الشؤون الدينية...)، قاعدة شعبية عريضة محتقرة أي "محقورة" ومهمشة ومحبطة، لا يمكن بأي حال التّنكر لصنيعها وأثرها في التمهيد ثم التّأسيس للظاهرة، تزامنا وتعدد الفئات وتنامي مستويات الاحتقان الاجتماعي، تنوع وسائط التفاعل (مكتوب ومقروء ومسموع ومرئي)، كالصحافة والقنوات التلفزيونية الخاصة وكذا مواقع وشّبكات التواصل الاجتماعي، زيادة على الإلهام الخارجي من السودان ومن فرنسا خاصة.

يلاحظ في السّاحة الوطنية حضور أسماء؛ لمعت من خلال حرص مشاركتها المؤثرة في استقطاب الرّأي الجّماهيري* وتعبئته سواء من خلال بعض التصريحات الرّسمية لرؤساء أحزاب سياسية، أو تحاليل سياسية أكاديمية حول الوضع، بثت عبر قنوات تلفازية رسمية وطنية وأجنبية، أو تعليقات واستنتاجات وتوقعات لناشطين محامين وإعلاميين وناشطو مواقع التواصل الاجتماعي؛ تعرض عبر فيديوهات، وتروج عبر

* مشاركة البعض منهم في مناقشة موضوع الحراك وحيثيات الأزمة السياسية ضمن برامج وحصص تلفزيونية وطنية (قناة الشروق، قناة النهار، قناة دزاير نيوز..) وقنوات أجنبية (فرانس 24، قناة بي بي سي، قناة العربية، قناة الحدث)، كذلك نشر تحاليل عبر قنوات اليوتيوب الخاصة زيادة على استثمار مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي خاصة الفايسبوك. وهذا منذ ان بدا الحراك من شهر 22 فيفري 2019 إلى غاية اليوم من شهر ماي.

النّت[1]، نذكر من بينها: محمد العربي زيتوت، جابي نصرالدين، عبد الرزاق صاغور فوضيل بومالة، رضا بوذراع مقران آيت العربي، مصطفى بوشاشي، عبد الغني بادي فارس مسدور، عبد الحميد العربي الشريف، عيسى عقون، سليماني بخليلي، كريم طايو زبيدة عسول احمد بن بيتور، حفيظ دراجي، ملاح عدلان، وليد ظاهري، أمير دي زاد رشيد بونكاز، عبد الله جاب الله، علي بن فليس، وغيرهم، مع تسجيل واضح لعديد الاختلافات فيما بينهم سواء على الصعيد الأيديولوجي أو حتى حول تصور حل للأزمة الرّاهنة، على غرار، اتفاقهم الجامع حول مسألة التّغيير الجذري للنظام السياسي وبناء جمهورية جديدة.

كان لكل من هؤلاء وغيرهم ممن خفيت أسمّاؤهم، مساهمات فاعلة في خلق الظاهرة (قبل حدوثها) وفي تناميها (بعد ظهروها)، وفي حثّها على مواصلة دّروب النضال بعد انتصارها. ثمة أمثلة من المواقف المؤثرة والمُوجهة، نذكر منها:

بعد إقدام الأمن الوطني على اعتقال السيد علي فوضيل، الرئيس المدير العام لمجمع الشروق يوم الخميس بتاريخ (2019/3/28)، إثر مناقشة موضوع الفساد – يتعلق بعدد من رجال الأعمال وورود أسماء لشخصيات سياسية–؛ برزت مخاوف لدى البعض ومنهم مقران آيت العربي، دفعتهم لإطلاق حملات تحذير، وجهت للنّاشطين السياسيين والحقوقيين، تبين لهم إمكانية تعرضهم لمتابعات أمنية وعقوبات ربما قد تطالهم بالسجن[2]، في حالة انتصار وبقاء النظام السياسي السابق، الأمر الذّي يحفز استبقاء جذّوة حماس الحراك متقدا على الدوام إلى غاية حدوث التغيير الجذري.

وفيما يتفق الجميع على ضرورة التّحلي بالموضوعية وبالتعقل إلى أقصى الحدود (محمد العربي زيتوت على سبيل المثال)، نظرا لحساسية المرحلة ودقتها وخطورة انفلات الوضع؛ تباينت الآراء أو الاتّجاهات حول مسألة مهمة هي بقاء النظام الحالي من استقالته

[1] https://www.dw.com/ar

[2] عثمان لحياني: **نشطاء الحراك الشعبي في الجزائر يخشون من انتقام نظام بوتفليقة**، تاريخ التصفح يوم2ماي2019 الساعة 16.00 الرابط:

https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/3/28/

ففيما يتّجه أنصار الموقف الأول إلى ضرورة تجنب فراغ سياسي، من خلال الإبقاء على النظام لغرض الإشراف على المرحلة الانتقالية تحضيرا لانتخابات قادمة نزيهة وشّفافة؛ دعا أنصار الاتّجاه الآخر إلى ضرورة الاستقالة الفّورية لجميع رموز النظام السياسي السابق وعلى رأسهم البّاءات المتبقية، ممثلة في السيد: نور الدين بدوي، رئيس الحكومة الجديدة والسيد: بن صالح، رئيس الدولة بعد استقالة السيد: بلعيز.

كما تميز حراك الشارع الجزائري أثناء الحراك، بالهام البعض، عبر الإيحاء بعديد الظواهر الإيجابية، التي تنم على روح التكافل والتضامن والالتفاف حول المصير المشترك منها مثلا العمل التطوعي، المشتمل على مجالات متنوعة، كتوزيع الماء الشروب والطعام حملات التنظيف، حماية أمن وسلمية المظاهرات (200 متطوع لتّأمين المسيرات السترات البرتقالية)، وكتابة الشعارات والرّسومات الكّاريكاتورية مجانا أو بأثمان زهيدة، تجسيد حرية التعبير عبر ركن الخطباء، احترام النّساء في الشارع، مظاهر الأخوة والاحترام المتبادل بين مجتمع الحراك (الشعب) ورجال الأمن والشرطة والجيش. تنوع المستويات العمرية في الحراك الشعبي بين الشباب والكهول والأطفال ذكورا وإناثا. انحصار أعمال الشّغب والعنف إلى أدنى مستوياتها ومجابهتها من طرف أعوان الأمن بمعية شباب الحراك.

- **صورة الحراك الشعبي الجزائري من الخارج؛**

لقد أظهرت الشّعارات التي حملها الحراك الجزائري، طيلة شهرين متتاليين، فيما يبدو، قوة الوّعي السياسي لدى من يعتبرونهم الطبقات الرّثة والهامشية والمحرومة ويوصمونهم بالغباء والغوغاء "**الغّاشي**"، تلك التّي اختزلت مطالبها المفترضة ضمن حدود دنيا للاشباعات البيولوجية، إنّها شعارات تبّوء بحنكة وإدراك للمغالطات التاريخو سياسية ضمن خرائط مذكرات وأجّندات التعاون والتبادل والتّفاهم الدولي، لقد عكست حروفها ورسوماتها وحتى صوُّرها، فهما معمّقا وتتابعا حثّيثا متطورا لمجريات تفاعل هذه القوى المتنافسة دوليا بين الشمال والجنوب، تنافسا لا يحتمي بشرعية الديمقراطية، ولا يحترم معايير الشّرف في المنافسة، بل يقوم على استّلاب الامتيازات بموجب التّفوق العرقي والتكنولوجي والعسكري.

ووفقا لانطباع، **"فيما بيدو"**، دائما؛ قد قيل أنّ **جسد الحّراك الشّعبي** في الجزائر أذهل العالم بمستواه الحضاري ونّهجه السّلمي، وترفعه عن أشكال الهّمجية؛ إلى الحد الذّي دفع ببعض الزعماء في العالم الغربي إلى التّصفيق (روسيا) وإلى المدح (تركيا)، غير أنّ **روح الحّـــراك الشّعبـــي** هذه؛ ومطالب الجزائريين الشباب خاصة برحيل ذيول فرنسا في الجزائر وحمل شعار "باديسية نوفمبرية لا باريسية" ؛ أرهبت فرنسا نفسها ومن ورائها أصدقّاؤها في الحلف الأطلسي، كما أذهل حلف وارسو رفض التّدخل الأجنبي تحت شعار " **قضية عـــائلية** " – بعد زيارة وزير الخارجية رمطان لعمامرة إلى روسيا– ثم ألمانيا وسويسرا ودفعت ببعضهم الآخر إلى دخول حالة الحداد.

إنّ رفض فكرة التدخل الأجنبي في الشّأن الداخلي الجزائري ومن قبل شّبابها تحديدا زيادة على الآباء والأمهات وحتى الأطفال؛ له دّلالات عميقة في تفكير من يعتبرون أنفّسهم القدوة المبهرة الايجابية والجّاذبة، والطّاقة المركزية المُحركة للسلوك الحضاري والتقدمي والنّموذج الحّي لتشكيل واختراق الشّخصية التّابعة. إنّ مطالبة الجزائريون بمغادرة النظام كله لا يعني تخوين بّني جلدتهم وحسب، بل أيضا، هي رسالة عابرة تفصح بوضوح عن فقدان الثّقة في مُوكليهم من الضّفة الشمالية، والرفض لمن هم خلفهم: فرنسيون كانوا أم روسيون أم ألمانيون.

لقد وقف الغرب على حاشية الاعتقاد مذّهولا بعدما هلّل مستبشرا مظاهر نجاح غزوه الثّقافي واكتساح قيمه العالم برمته–وإنّ نجح نسبيا–، بفعل وسائل الإعلام

والتواصل وعولمة أنظمة التعليم وغيرها، لكّنه اليوم يضع كفّيه على خدّيه، ليراجع مخذولا دّلالات وعمق الديمقراطية، فقد أضحى يدرك خطورة مطّبات وهفّوات لم يكن لينتّبه لعظمتها في قلب توقعاته عاليّها سّافلها.

ثالثا – الثورات العربية في عيون المُحّللين؛ أهي نتيجة للأزمة أم بداية لها

كثيرة هي البحوث والدراسات[1] التي جعلت من موضوع أسباب وتوصيف الثورات العربية ابتداء من سنة 2011 بؤرة اهتمام وانطلاق لها، على صعيد سوسيو سياسي حيث تمحورت حول تشخيص عديد الظواهر ذات الصّلة بها؛ جعلت منها المنطلق والأرضية لتحليل الظاهرة الحراكية في الوطن العربي بشكل عام، ومنها: عسر التحول الديمقراطي قيود الحرية، الدولة التسلطية، خلل في مفهوم العلاقة بين الدولة وبين السلطة والنظام الاستبداد السياسي، فشل التجارب التوافقية بين القوى السياسية الوطنية، الحراك السياسي وعسر التغيير في المجتمع العربي، الحقوق الدستورية، التغيير– التعديل الدستوري بعد الثورات العربية، فراغ وأزمة الشّرعية وإشكالية الاضطراب السياسي، ضعف الدولة العربية، الخوف من التغيير السياسي، ضعف أحزاب المعارضة، طبيعة التّشكيلة الثقافية للقوى والنّخب السياسية، ضعف المجتمع المدني وغياب الوعي والثقافة المواطناتية انحصار وعزوف عن المشاركة السياسية والمجتمعية، الإقصاء والتّهميش السياسي للنّخب

---

[1] **انظـــر:**

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(2016)، **ثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته، تاريخ التصفح 24 افريل2019 على الرابط الآتي:**
https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/Arab-Revolutions-Democratization-Constraints-Implications.

- عزيز العرباوي: **مطلب الحرية والثورة العربية المعاصرة**، مؤسسة دراسات وأبحاث " مؤمنون بلا حدود"، 23 يناير 2016، تاريخ التصفح 24 أفريل 2019، الساعة 12.30 الرابط الاتي:
https://www.mominoun.com/pdf1/2016-01/horia.pdf

السياسية والفكرية والكفاءات النوعية، إضعاف المؤسسة البحثية والعلمية وغيرها، التّبعية السياسية والتدهور الاقتصادي، استبعاد الشّفافية والشفافية عبر الهندرة الإدارية...وغيرها.

عرضت الأبحاث والدراسات المتضمنة في المؤلف الحالي إلى رصد مجموعة من المؤشرات والمظاهر والأبعاد؛ خلصت إلى توفير اطار يمكن أن يصلح لتحليل وتفسير ظاهرة التحول المجتمعي في الجزائر على غرار بلدان الوطن العربي.

فالمنطقة العربية؛ من **النّاحية الجيو– اقتصادية وسياسية**؛ هي بقعة مهمة في خارطة العالم؛ تزخر بتنوع هائل في المناخ والتربة والتضاريس والمعادن والثروات الطبيعية والبشرية، تنبض بتّشكيلة اقتصادية كاملة وكافية وفائضة منيعة؛ تؤمن استدامة الحصانة من الجوع ومن الخوف. فالمعلوم ومنذ القديم، أنّ منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، تعد من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، لكونها بّوابة قارة أفريقيا ومعبر شرق جنوب آسيا، وهي تلك التي تُعنى بها القوى الكبرى بالغ العناية، لامتيازاتها الجيو– استراتيجية لتحقيق التنمية وتحفيز التّبادل التجاري.

فيما تحيلنا **النّاحية الأنثرو – تــاريخية ورّواسبها الحضارية**؛ إلى عظمة الحضور عبر لوحات ومعارض علوم الآثار والتاريخ؛ حضورا يجافي التآكل ويؤاخّي الخلود. يعكس قيمة وغنّى الرّصيد الثقافي القيمي لشعوب المنطقة العربية، هذا الذّي لا يزال منتصبا للمحافظة على مقومات صموده بمواجهة الغزو الثقافي بجميع أشكاله وأساليبه.

غير أنّ لحكم العوامل التاريخية قلم وحروف؛ بيد تُدّون بصمة الإستدمار في اختلاق هذا الصُمود وخلخلة هدوء الرّتابة وصناعة التّأزيم، المبتدي – حاضرا- في أشكال متعددة من التخلف والتبعية، وأساليب متنوعة ومخزية من العنف والتفكك والانقسام، أخذت وسائل الإعلام في الحاضر زمام مواصلة الدّرب في سبيل تحقيق غاياتها في استلاب الدول والشعوب.

لقد هلّلت الشُعوب العربية لاستقبال بُشرى بدايات الحركات العربية، في تونس ومصر واليمن وسورية والسودان والجزائر، ليس لأنها رّياح استئصالية عاتية؛ ستأتي بالتّقليد المرغوب من الضّفة الشمالية، بل لكونها رّياح تفصح عن ارتخاء ثبطته مخاوف اللا وّعي؛ بما طبعته طويلا مواقف الشعوب السّلبية، مّا قد تبشر باقتلاع شامل لجذور ثقافة الظلم والفساد والاستعباد والاستبعاد، إذ قد تعيد للعدل فاعليته وللصلاح مكانته في صناعة متعة الحياة واستقرارها.

الحراك العربي في **المقــام الأول**؛ هو نتيجة لعوامل عديدة لعلها – حسب عديد الدراسات العربية- الاستبداد والفساد السياسي بسبب طغيان المصالح الخاصة ذات الاعتبارات السوسيو – مجتمعية (القبلية والجهوية والعرقية والأيديولوجية وغيرها)، حولتها إلى مفرخة لإنتاج وإعادة إنتاج مشكلات اقتصادية واجتماعية وتربوية وتعليمية وثقافية وصحية في غالبها قد تكون مفتعلة؛ تسببت تدريجيا في تدهور الأوضاع الأمنية وتعرض البلاد والعباد لحالة متوترة ومصير مجهول.

كما أنّه في **المقــــام الثاني**؛ مصدرا للتّحول نحو رسم صورة جديدة وشفّافة لنموذج الدولة العربية وللنظام السياسي الناضج، مغايرا لما كان مألوفا، مع إعادة ترتيب حلقات تفاعل القوى الوطنية، وتوازن العلاقة بين فاعلية المعطى السياسي وفاعلية المعطى المدني؛ حيث هو حسم القرارات المصيرية يعود للجماهير، وحيث هي دوّائر

الحرية وارتداداتها في اتساع مستمر وصاعد، وحيث هي دّلالات الوحدة الوطنية والمواطنة العالمية تمتزج روحهما بعقل ووعي الممارسة التّشاركية. إنّه المّسلك الجموح نحو التغيير الفاعل والمحسوم نحو تأكيد هُوية جديدة؛ لا تنفصم عن جذورها العتيدة ولا تشتبك مع هُلام الأنا العالمية الجّبلية الجديدة.

رابعا- موقف العالم من الحراك الشعبي العربي

- **موقف العالم العربي الأفريقي والنامي:**

- **موقف الدول العربية:**

بالطبع قد تتشابه مواقف قادة البلدان العربية، سواء كانت أنظمة جمهورية أو أنظمة ملكية، في رصد مواقفها الرافضة والمُشككة في جدوى ونزاهة مطالب الحراك العربي في البلدان التي ظهر فيها بشكل عام، لكونها أولا على صعيد الممارسة السياسية هي أنظمة متشابهة، فهي إمّا استبدادية ديكتاتورية أو شّبه ديمقراطية تقليدية، تقوم إمّا على الشّرعية الثورية أو الشّرعية القبلية أو الشرعية العسكرية، تجعل من الدّين مصدرا للتّسويغ الاجتماعي لدساتيرها وقوانينها الأسرية والقيمية تحديدا، فيما يتم الاستناد على القوانين الوضعية الدولية والاجتهاد المحلي كلمته الأخيرة في استراتيجيات السياسة الاقتصادية تحديدا كمحرك أساس لتنمية المجتمع، هي بلدان قد تبدو ديمقراطية من حيث بعض المظاهر والشّكليات، فيما تستبطن على صعيد الممارسات الفعلية تّرسانة قيمية مثقلة بالاعتبارات السوسو ثقافية، تلك التي تضرب بجذورها في أطناب التاريخ لتمتد حتى إلى مرحلة ما قبل ظهور الإسلام.

ومن هنا فإنّ الموقف الرّسمي العربي من الحراك في عمومه يتسم بالسّلبية وبالرفض وأكثر من ذلك الخوف من انتقال عدوى الاحتجاجات من الخارج إلى الداخل، حيث تسعى الدول المجاورة لتحصين نفسها وتقوية مناعتها ضد أشكال الحراك حتى وإنّ غلب عليه طابع السّلمية، وهنا لا مّنأى من الإشارة إلى موقف بشار الأسد بعد الحراك السوداني والجزائري حيث عقب مُشيدا بأهمية الأنظمة الاستبدادية وفائدة الحكم العسكري في تقويض أشكال التمرد والخروج عن الطاعة (أخبار قناة فرانس 24)، كما كان حال

مصر مثلا مؤخرا، حيث تم تعديل الدستور (2019) بما يتكفل بحماية الدولة واستقرار أمنها وتمديد عهدة الرئيس إلى سنة 2030، لغرض تأمين استقرار النظام وتحصين البلد من تكرار تجربة الظاهرة اللا مرغوب فيها، كذلك الموقف بالنسبة للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية.

وبالنظر إلى **موقف الشعوب العربية** الذي قد يكون مغايرا من حيث المبررات فإنّه بالطبع قد تكون مخاوفه معقولة ومقبولة ومنطقية في ظل وجود أنظمة دكتاتورية من جهة وفي ضوء فشل بعض الثورات العربية واستحالة أوضاع شعوبها من السّيء إلى الأسوأ من جهة ثانية، كحال ليبيا وسورية مثلا، وهذا موقف أغلب شرائح الشعب الجزائري لا سيما الفئات العمرية التي عايشت المأساة الوطنية الأولى خلال العشرية السوداء.

على غرار الدول العربية بأنظمتها وشعوبها، هناك مواقف أخرى **للدول الأفريقية الحدودية والقريبة**، حيث يمكن أنّ تأتي رياح التّغيير والتّحول المجتمعي، بسقوط أنظمة تقليدية جامدة وبصعود أنظمة ديمقراطية جديدة؛ قد تنجح في تحقيق نّموذج الدولة المدنية وتّواليا تضمن مزيدا من التقدم الاجتماعي والاقتصادي؛ يفوح نسيمه منطقة الجوار الأفريقي كلها، فيساعد على انتعاش اقتصادياتها عبر تحفيز التبادل التجاري خاصة.

" ينظر مراقبون أفارقة إلى الحراك الحاصل في 3 من أهم دول القارة، على كونه مؤشرا إيجابيا من شّأنه أنّ يساعد أفريقيا التي تعاني فقدان الأمن والاستقرار، على استعادة عجلة التنمية والأمن وشهدت أفريقيا في السنوات الماضية صراعات دامية وموجة واسعة من الأعمال الإرهابية التي أدت إلى تراجع عجلة التنمية وازدياد الفقر، وفرار الآلاف في مواكب الهجرة عبر البحار. وحسب مراقبين، فإن إعادة الاستقرار إلى الدول الثلاث التي تعتبر الأغنى أفريقيا بسبب مواردها المتنوعة في النفط والغاز، إضافة إلى سّلة غذائية وافرة بإمكانه أنّ يساعد على عودة الاستقرار للقارة الأفريقية، وعلى استعادة زمام المبادرة، بعد سنوات من التقلبات السياسية التي أوقفت التنمية. وتنظر تجمع دول الساحل والصحراء، التي تعتبر الجزائر وليبيا من أهم أعضائها، إلى أنّ استقرار الدولتين اللتين تمتلك أكبر ثروات في القارة، من شّأنه أن يساهم في الحد من موجات الهجرة والأعمال الإرهابية التي أيقظت مضاجع سكان المنطقة. وتصل كل من ليبيا

والجزائر بحدود مع الدول الأفريقية، أصبحت ملاّذا وأرضا خصبة لجماعات إرهابية، وأدى نشاطها إلى تدخل دولي بقيادة فرنسا."[1]

وبالتأكيد فإنّ ملف الهجرة الشبابية خاصة، وملف الإرهاب الدولي العابر للضفّة الشمالية، زيادة على ملف الأوبئة والأمراض التقليدية (الكوليرا وبوحمرون وغيرها في الجزائر مثلا)، مرتبطة عضويا وآليا أشّد ارتباط بملف التّدهور الاقتصادي، كنتيجة للإفلاس السياسي، كنتيجة لفشل التجربة الديمقراطية، كنتيجة أخيرة للفساد السياسي.

- **موقف العالم (الغرب والشرق) المتقدم اقتصاديا وتكنولوجيا؛**

ففيما تُقبل الصين على التعايش الثقافي والانفتاح على الآخر، إذ تروم، عبر قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي (خلال سبتمبر2018)، اكتساح العالم العربي والأفريقي والآسيوي واللاتيني، بواسطة وصفة "**مبادرة الحزام والطـــريق**" كنهج دبلوماسي مرن ومتنوع وتنموي –اقتصادي واجتماعي–، يمثل تكريسا لمشروع القرن الاقتصادي في العالم بما يقدمه من تمويل مالي كمساعدات تروم إنجاحه بشكل محقق؛ تتشّكك الغرب (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية إلى جانب روسيا) في مقدرة الشعوب المناهضة لأنظمتها من ارتداء معطف الديمقراطية وفق المقاييس الغربية، حيث يعد التّخوف من تّهديد الإسلام السياسي عاملا معرقلا في قبول وتشجيع محاولات الشّعوب المسلمة في تقرير مصيرها بنفسها وصناعة التحول المجتمعي بوصفة ذاتية. إنّ هذا الذّي يسمى الإسلام السياسي وبوصفه من أهم مكاسب الممارسة الديمقراطية الغربية في الدول العربية الإسلامية، إنّما يمثل تهديدا واضحا؛ يؤرق العلاقات التعاونية بين الشمال الأوروبي والجنوب العربي.

بيّد أنّ خطره على الديمقراطية نّفسها، في البلدان الغربية هو أسوأ وأشّد ضنكا، حيث يرتبط بتنامي المّد الإرهابي العالمي تحت مظلّة الدولة الإسلامية، هاتّه التي أمكن لها احتواء الخصوصيات العرقية والجنسية والثقافية وصهرها في بوتقة جهادية واحدة، تقف

---

[1] عمر الأنصاري– سكاي نيوزعربية– أبوظبي: **حراك الجزائر وليبيا والسودان "مفتاح الأمن والتنمية" بأفريقيا** تم تصفح الموقع بتاريخ 24افريل2019 الساعة 11.16
الرابط:https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1246301

إلى طرف نقيض وعداء محموم مع الغرب، إنّه صراع – أزلي أبّدي – أساسه ديني حضاري، تم استشرافه من قبل دراسات سوسولوجية وسياسية سابقة كدراسة صمويل هانتنغتون وغيرها حيث يتم تصويره – أي الإسلام – عبر (الدراسات الأكاديمية، اللّوحات الفنية والرّسومات الكاريكاتورية، الأفلام الهوليودية والبوليودية والأفلام الكارتونية، التحقيقات والبرامج السمعية البصرية) على أنّه العدو اللّدود للحضارة المسيحية وللديمقراطية الغربية بشكل عام، إنّه الهّمجية والبربرية والغوغائية، ولعّل ما شدّد عليه ماكرون مؤخرا، في خطابه المباشر للشعب الفرنسي، لأكبر دليل على ذلك، حيث قال: "لن نتسامح مع الإسلام السياسي، لأنّه يمثل تهديدا ويسعى للانعزال عن الجمهورية".[1]

وخلاصة، بعد هذا الذّي قدمناه، وإنّ كنا نعتقد أنّه ليس عملا أكاديميا بالمعنى الدّقيق، لكنّه –على الأقل فيما نتصور– هو من قبيل المحاولة المتواضعة لرسم خارطة إدراك علمي وموضوعي لحثيات؛ غذّت وتغّذي باستمرار مسار التّحول المجتمعي والسياسي في الجزائر العصرية، يمكن أنّ تشكل قاعدة لبحوث سوسيولوجية رصينة حول الموضوع مستقبلا، تنتهج المسالك العلمية وتتبنى القواعد الاسترشادية المعروفة لتنير دّرب السّالكين والمهتمين بنتائج البحوث للمساهمة في ارتقاء الممارسة السياسية في الجزائر سواء بالنسبة للنظام أم المعارضة، المجتمع السياسي أو المجتمع المدني على حد سواء، طالما توفر الفضاء الاجتماعي الواعي القابل لاحتضان الممارسة الديمقراطية الحّقة في دولة القانون.

وكما بدأنا البحث أول صفحة بعنوان يحمل استفهاما يتهم التهور الجيلي بزعزعة الأمن والاستقرار السياسي؛ نختم في آخره بكلمة واحدة فنجيب ب « كّـــلا» إنّ الحراك الشعبي في الجزائر ليس سببا للأزمة السياسية الوطنية بقدر ما هو بوابة لانفراجها من

[1] يمكن الرجوع إلى خطاب: ايمانويل ماكرون حول **مشروع فرنسا الداخلي**، أثناء المؤتمر الصحفي الحوار الوطني الكبير، يوم 25 أفريل 2019. نشرة الاخبار، قناة فرانس 24 بالتاريخ نفسه، متاح على موقع القناة.

الباب الأوسع انفراج لاسترداد الثروات المنهوبة والسّيادة المخطوفة، وانفراج للتخلص من أشكال التّبعية للضفّة الشمالية وخاصة فرنسا، وفق الشعارات الآتية[1].

إنه ليس حراك عرب ضد قبايل
وليس حراك اسلاميين ضد لائكيين
وليس حراك شعب ضد جيش انه حراك جزائريين ضد نظام فاسد
من أجل جزائر جديدة.
سلمية سلمية بلاديسية ذوفمبريدة لا بارديسية.

وكمواطنين نشيد بروح الوطنية العالية للمؤسسة العسكرية وبدورها العقلاني المحمود في حماية الاستقرار الأمني للبلد ومرافقة الصّمود الشعبي للحراك وكمواطنين نأمل – بطبيعة الحال– أنّ تصير الأمور نحو الانفراج السياسي والاقتصادي عبر التّسوية الحكيمة التي ترضي جميع الأطراف الوطنية، وتدّعم وحدة الشعب والجيش والنظام الديمقراطي الجديد، ونكرر ما جاء على لسان طالب احمد الابراهيمي: "إنّ الحكمة تقتضي تغليب المشروعية الموضوعية على المشروعية الشكلية انطلاقا من حق الشعب في التغيير المستمر، فالدستور هو من وضع البشر، أي أنه لا يجب أن يكون متخلفا عن حركة الواقع، ولا ينبغي أن يكون مُعوقا لحركة المستقبل"[2]. فليس لنا جميعا وطن غير الجزائر، يجعلنا نُقبل ونحي التّعايش الطّوعي تحت مظلة أخلاق الإنسانية والمدنية الحضارية الرّاقية، تلفُّنا المحبة والإخاء ووجّوه الإحسان والتعاون والتضحية والايثار في سبيل أنّ يغنم جميعنا حاضرا ومستقبلا، وبالمكيال ذاته، من العزة والكرامة والسّعادة.

[1] https://www.youtube.com/watch?v=STmovn0-48E le 20 mai 2019 a 15.57h.

[2] طالب الابراهيمي يوجه رسالة الى الجزائريين تاريخ التصفح 25ماي2019 الساعة 13.07 الرابط: https://algeriemaintenant.com/2019/05/22/

المراجع

1. جون هارتلي: **الصناعات الإبداعية، كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعولمة؟**، ترجمة بدر الرفاعي، الجزء الأول، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2016، ص283.
2. عمر الأنصاري- سكاي نيوزعربية- أبوظبي: **حراك الجزائر وليبيا والسودان "مفتاح الأمن والتنمية" بأفريقيا**، تم تصفح الموقع بتاريخ 24 أفريل2019 الساعة 11.16 الرابط:https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1246301
3. نادية سعيد عيشور: **التنمية المستدامة وتحديات السيادة الوطنية في العالم العربي(الجزائر أنموذجا)**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2016.
4. فتيحة حفحوف: **عولمة الاتصال وأثرها على التغيير القيمي للأسرة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع، اشراف أ د نادية عيشور، جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2، 2018-2019. متاحة الكترونيا على موقع الجامعة.

القنوات التلفزيونية الوطنية والأجنبية المتتبعة:

قناة دزاير نيوز، قناة الشروق، قناة النهار، قناة الحدث، قناة فرانس24، قناة العربية، قناة بي بي سي، قناة الصين الدولية العربية- قناة البلاد.

مصدر الصور : محرك البحث قوقلhttps://www.google.com/search

د/ حسيبة ملاس:

1. ضرورة فتح حوار وطني شامل من أجل تأطير وتنظيم الحراك، وهذا بغرض تفعيله وضمان استمرارية سلميته في الفترة القادمة؛ خاصة مع التطورات الأخيرة والمحاولات الهادفة إلى افشاله وتحويله عن مساره، وصولا إلى الاستجابة لمطالبه المشروعة وتحقيق التحول السياسي الآمن وتأسيس الجمهورية الجزائرية الثانية؛
2. استغلال التحول السياسي الحاصل في الجزائر باعتباره فرصة تاريخية وخطوة مهمة لتحقيق التحولات الاقتصادية اللازمة بما يحقق تطلعات المجتمع، خاصة مع امتلاك الجزائر لإمكانيات وموارد طبيعية، وقوى بشرية أساسية لبناء اقتصاد معرفي قوي ومتماسك؛
3. ضرورة دعم الوحدة الوطنية وإقامة مجتمع موحد ومترابط، يملك رؤية مشتركة، يقدم فيه الجميع الولاء للوطن.

د/ باغيث سلطان

1. إعادة الكلمة لصاحبها مصدر السيادة وهو الشعب وتوفير الظروف الملائمة لاختيار من يراه أهلا لتمثيله بكل حرية وديمقراطية؛
2. إرساء دعائم حرية التعبير وتكريس منطق التعددية في الرأي وفسح المجال للكفاءة كي تقوم بدورها في صناعة النهضة؛
3. اجتثاث الفساد من جذوره عبر تطهير الساحة السياسية من كل رموز الفساد وذلك من خلال ضمان استقلالية القضاء وتكريس دولة الحق والقانون.

د/ فطوم بلقيس

1. تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين أفراد المجتمع، مع التأكيد على استقلالية القضاء وتحقيق العدالة في المجتمع؛

2. المحافظة على ديناميكية استثمار المال ووضع آليات رقابة للمستثمرين في الجزائر، وهذا للقضاء على الفاسدين؛
3. تحرر الإعلام من هيمنة أصحاب النّفوذ والمال لكي يكون محتوى الإعلام صحيح وصادق فيساهم في بناء رأي عام سليم تّجاه القضايا المعالجة.

خاتمة تعريفية

خلال السنوات الأخيرة والتي مردها الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر، حيث أحدثت الكثير من الأزمات الأسرية لعل أهمها مشكل السكن الذي زاد من حدة التوترات داخل أفراد الأسرة الواحدة، تزامنا مع الأزمات الاقتصادية، من بطالة وتضارب في الأسعار، الأمر الذي أدى إلى انفجار شعبوي لم يسبق للجزائر أن مرت به، حيث التف الشعب بتعدد مرجعياته الفكرية والعصبية حول بعضه البعض لرفع القهر والاستبداد الذي عانى منه في السنوات الأخيرة، والتي كان مردها استبداد السلطة وانتحال شخصية المسؤول الأول في البلاد لتحقيق مصالح شخصية، بإيعاز من أيادي أجنبية ظلت تمتص دماء هذا الشعب الطيب منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك من خلال تبادل الأدوار والمناهج الاقتصادية، وضرب الشعب في عقيدته ومبادئه الأصيلة عبر برمجة مناهج تربوية وتعليمية.

كان الغرض الأساسي منها هو طمس الشخصية الوطنية الجزائرية، غير إنّ ما حدث فجأة من حراك شعبوي سلمي وراقي رُقي هذا الشعب العظيم، سّليل ثورة نوفمبر المجيدة، فهو أكبر مكسب حظيت به الجزائر بفضل أبنائها البّررة؛ الذين وقفوا وقفة رجل واحد، لا يخشون في الله لومة لائم، نتمنى أنّ تنفرج الأزمة عن قريب بوصول النّخبة الوطنية الى سدة الحكم، مع عدم الاعتراف بأية شخصية قد تتخذ من الحراك مرجعا لها، لأن الشعب الوحيد هو من ثار وانتفض ضد تلك البّاءات التي كانت تنخر في جسد هذا الوطن الأبي، نتمنى من الله أن يسير هذه البلاد إلى الخير، والشعب حاليا ليس بحاجة للسياسة بقدر حاجته للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومحاكمة الفاسدين الذين استنزفوا خيرات البلاد وأهانوا شعبهم بالخطابات والتهديد بعشرية سوداء جديدة، ما سوف نقوله لهؤلاء هو أن الشعب استفاق ولن يعاود الغفلة من جديد، ولابد عليكم أنتم من سوف

تقودون البلاد أنّ تسترجعوا ثقة الشعب الجزائري أولا وأخيرا، فلن تستطيعوا السير في عجلة النمو إلّا بهذا الشعب ونسترجع شعارات الوطن التي ضحى من أجلها مليون ونصف مليون شهيد، من خلال نظرتي السوسيولوجية تجاه ما يحدث في وطني هو أن الشعب بحاجة لمن يأخذ بيده إلى بر الأمان، فهو الآن بحاجة لاستقراء النخبة التي يثق بها والجيش الوطني الشعبي الذي ولد من رّحم هذا الشعب الطيب فلابد من الحوار والبحث الجّدي عن قيادات الوطن عبر هذين الهيئتين.

إلهام سوراخ

1. ضرورة الحفاظ على دور المؤسسة العسكرية خلال المرحلة الراهنة كمرافقة لعملية الدمقرطة وليس محتكرة لها؛ وذلك من خلال؛
2. الاستمرار في تفعيل مختلف المواد الدستورية والتسويات السياسية بما يتفق مع تطلعات الشعب
3. وفي ذات الوقت بما يحافظ على صورة الجزائر كدولة مدنية بعيدة عن التدخل العسكري في الشؤون السياسية؛
4. على الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة الوطنية حاليا ضرورة إعادة بناء نفسها سواء من حيث البنية التنظيمية أو الإيديولوجية وذلك من أجل إعادة الثقة الشعبية المفقودة فيها؛
5. على النخبة العلمية بما فيها الأساتذة الجامعيون والمتخصصون في الشؤون الاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية الاضطلاع بأدوارهم التوعوية والتثقيفية للفئات الشعبية، وهذا في ظل الفراغ الذي تشهده الساحة السياسية الوطنية من الأحزاب السياسية التي من المفترض أنها هي التي تشرف على هذه الأدوار وتؤديها، وهذا في ظل استمرار التهديدات بإخراج الحراك الاجتماعي عن مساره وإفراغه من محتواه؛
6. ضرورة الحفاظ على دور المؤسسة العسكرية خلال المرحلة الراهنة كمرافقة لعملية الدمقرطة وليس محتكرة لها، وذلك من خلال الاستمرار في تفعيل مختلف المواد الدستورية والتسويات السياسية بما يتفق مع تطلعات الشعب، وفي ذات

الوقت بما يحافظ على صورة الجزائر كدولة مدنية بعيدة عن التدخل العسكري في الشؤون السياسية.

أ.د/ نادية سعيد عيشور:

1. من الضروري تحلّي الشارع الجزائري بالتعقل واحترام مراحل التغيير الاستراتيجي؛ لأنّنا في مرحلة حسّاسة وخطيرة بالنظر لمحيط المؤامرة وفتيل الأزمة الداخلية وإيجاد أي فراغ سياسي من شأنه أنّ يسمح باستغلاله فيما لا يحمد عُقباه؛
2. على مؤسسات المجتمع المدني، مؤسسات التعليم العالي والنّخب الفكرية، ذات المصداقية الشّعبية، التدخل العقلاني والمشاركة الهادفة والمدروسة لفّك شفّرات الحّل الدبّلوماسي للأزمة والحيلولة دون تعميق الهّوة بين الحّل المقترح وبين إمكانية الوصول إليه؛
3. وجوب استنبات مؤسسات رّسمية جديدة ، كفوة وناجعة من حيث عناصرها لتمثيل المجتمع المدني تتحلى بالكفاءة والنجاعة (نقابات، تنظيمات أحزاب، جمعيات منظمات..) تباشر فورا عملها السياسي والمدني لغرض المصلحة العليا المشتركة والعمل على تّرسخ مبادئ وقيم الممارسة الديمقراطية الحقّة بالموازاة والمجتمع السياسي، والمراهنة على الأداء النّوعي لا على العدد ولغة الكم؛
4. من الضروري المحافظة على جذّوة الحماس لهذا الحراك دائما وأبدا، وترجمة نشاطه رسميا في مؤسسات تقوم بعمليات إجرائية؛ تروم تجسيد الشّفافية إلى أقصى الحدود، لضمان تقرير مصيرها بنفسها، ومنع بقايا النظام من العودة مجددا أو حتى تفكير في خلق سيناريو الإفلاس السياسي مجددا، وهذا لا يتم إلّا عبر المواظبة على تطبيق معايير الجودة في العمل المؤسساتي ممثلة في: **المتابعة ثم المراقبة ثم المحاسبة ثم وأخيرا المعاقبة.**

وبهذا تتم محاربة ثقافة القطيعة مع اللا عقاب، وانحصار ثقافة التّعتيم المتجذرة في الثقافة التنظيمية والمؤسساتية الوطنية؛

5. ضمان استقلال المؤسسة القضائية عن السّلطة، ومنح حرية التعبير بقدر أوفر – لاسيما حرية الصحافة الحرية الفكرية للبحث العلمي، وكذا استقلالية مراكز ومؤسسات البحث العلمي عن السلطة، ورفع من مستوى الميزانية المخصص لإنجاز البحوث في جميع المجالات؛
6. تّأميم الثروات المنّهوبة والمسروقة ممن ثبتت التهمة في حقهم قطعا من رموز الفساد وإعادة صبها إلى ميزانية الدولة وإنفاقها في مجالات التنمية الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار بمبدأ تنويع الاقتصاد الوطني؛
7. التزام القضاء الوطني بتطبيق وترسيخ قواعد ومعايير الشّفافية أثناء محاكمة رموز الفساد، ومنه – **علنية جلسات الاستماع** – بحيث تكون على مسمع ومرأى الشعب الجزائري عبر القنوات الرسمية للتلفزة الوطنية؛
8. تشكيل لجّان نخبوية علمية أكاديمية استشارية لتّوجيه عمل مختلف الوزارات في مجال التنمية؛
9. **التنمية السياسية والتفكير المؤسساتي**؛ مطلبان ضروريات لمتابعة المجتمع المدني ومرافقة دوره بفاعلية وتحقيق طموحاته من خلال التّحرر المطعم بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي؛
10. احترام المشروعية الدستورية الجديدة، ودمقرطة النظام السياسي في الجزائر وتكريس ثقافة الحوار المدني واحترام الآخرين؛
11. احترام المواطن وإذكاء **ثقافـــــــة المواطنة** على أساس المؤاخاة وقبلها محاربة ثقافة الدولة العميقة والمعوقات السوسيو ثقافية.

عواطف عطيل

ضمن إطار عملي البحثي حول التحول القيمي في المجتمع الجزائري، وجدت أن ثمة تقاطع كبير بين ما تم الإشارة إليه في أحداث **5 أكتوبر 1988** والحراك الشعبي في **22 فيفري 2019**، وأن الحدثين معا يعدان تاريخيين في مسار التاريخ الاجتماعي والسياسي في الجزائر، كون المطالب الاجتماعية في كلا منهما تنشد التغيير السياسي والقضاء على الفساد الاجتماعي والإداري، الذي أخذ يتنامى ويستفحل في ظل الانتهازية والجشع، الذّين كرستهما السياسات التنموية الفاشلة، والتي استهدفت منذ البداية مصالح فئة

اجتماعية معينة ولنقل مصالح الأقلية، مقابل هضم فرص وحقوق الأغلبية للمشاركة في تنمية المجتمع وكان نتاج ذلك تشكل ظواهر التّهميش والإقصاء الاجتماعي، بين فئات وشرائح اجتماعية عريضة.

إنّ هذا الحراك الشعبي قد تولد من تفشي الظلم واللا مساواة بين فئات المجتمع الجزائري، فمنها من ازداد ثراء ونفوذا، ومنها من سحقتها الأوضاع المتدهورة والمتعفنة. فكانت الانتفاضة للتغيير مطلبا أساسيا وحاجة ملحة لا راد لها. لقد جسد الحراك الشعبي أبرز القيم الاجتماعية والدينية المتأصلة في المجتمع الجزائري، والمتمثلة في التضامن الاجتماعي، إذ هي قيمة أساسية في تماسك المجتمع واستقراره وتكامله وقوته. إن تعاضد مختلف الفئات الاجتماعية (طلبة، أساتذة، أطباء، عاطلين عن العمل..) شكل قوة اجتماعية موحدة من حيث الأهداف والرؤى والمواقف، مطلبها الرئيسي التغيير نحو الأفضل ودحض كل أوجه التحيز والظلم والقهر في المجتمع الجزائري. وعليه، أقترح ما يلي:

1. أن يراعي الدستور القيم الاجتماعية، التي توجه السلوك نحو التضامن والتآزر والاتحاد، بحيث لا يترك بين مواده فجوة للجشع والانتهاز والمُراوغة، وذلك لأجل التحول نحو وضعية القوة، فالدولة القوية من تقوم على وحدة المجتمع وتضامن أفراده أو مواطنيها، بما يحقق المصلحة العامة والعليا، وهي خدمة المجتمع وتنميته وبالتالي تقدمه ورقيه؛
2. أن يفسح مجال الترشح وكذا الاستشارة أمام صفوة المثقفين والعلماء في المجتمع الجزائري للمشاركة والإفادة من خبرتهم، في بناء دولة العدالة والمساواة والديمقراطية الحقّة؛
3. يتطلب القضاء على الفساد في المجتمع، استقلالية قطاع العدالة، فيعاقب دون استثناء كل من يخرق القانون أو يخالفه، أو يستغل منصبه أو وظيفته لتعطيل المصالح العامة وانتهاك الحقوق خدمة للمصلحة الخاصة.

فروق يعلى

1. بالنسبة للحراك الشعبي: يجب أن يستمر حتى تتحقق مطالبة المشروعة وهي إقامة جمهورية ثانية تحقق تطلعات الشعب وفق بيان أول نوفمبر تقوم على

مبادئ: استقلالية السلطات (التشريعية والقضائية والتنفيذية)، تكرس العدالة الاجتماعية احترام الحريات، محاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين؛

2. بالنسبة للسلطة الحاكمة والعسكرية: على السلطة الحاكمة الإصغاء لمطالب الشعب والتوقف عن كل المحاولات للالتفاف حولها وزرع الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، وذلك برحيل كل رموز النظام السابق في أقرب الآجال وفتح المجال لوجوه شبانية جديدة لتخدم الوطن، مع ضرورة احترام السلطة العسكرية لمهامها وعدم تدخلها في الشّأن السياسي؛
3. الحل: ضرورة حل الأزمة سياسيا بالتّوجه لمرحلة انتقالية عن طريق مجلس تأسيسي تترأسه شخصية وطنية جامعة، تعمل وفق أجنّدة زمنية محددة لا تتجاوز سنة مهمته الأساسية التحضير لانتخابات رئاسية شفافة، وقبل ذلك إنشاء حكومة تكنوقراطية لتسير الأشغال في هذه المرحلة والعمل على تعديل شروط الترشح لرئاسة الجمهورية ــ وقانون الانتخابات، وإنشاء لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات.

د. وليدة حدادي

1. إعلاء المصلحة العليا للوطن على المصالح الخاصة والاستجابة لمطالب الحراك الشعبي السلمي؛
2. تبني القيم الديمقراطية من خلال تفعيل المشاورات والحوار بين مختلف فئات النّخبة في المجتمع الجزائري (النّخبة الأكاديمية، النّخبة الإعلامية، القانونيين، خبراء الاقتصاد...)؛
3. مسايرة الحلول السياسية لنصوص الدستور من أجل التّأسيس لجمهورية جديدة قائمة على انتخابات حُرة ونزيهة.

د. روفية زارزي

إنّ الهبّة الشعبية الجزائرية لم تفاجئ المجتمعات الغربية والعربية فقط، بل وفاجأتنا كأفراد جزائريين، كنا قد تصورنا أنّ هذه الاستفاقة مازالت بعيدة ولم يحن وقتها

بعد، وهذا التصور إنّما بُني على مجموعة من الأسس التي كانت قائمة ومترسخة في واقعنا اليومي ولكن عندما بعثت هذه الهبّة وجدت الظروف التي احتضنتها ورافقتها، والغريب في الأمر أنّها وجدت الصّدى في جميع شرائح المجتمع حتى أنّها طالت كبار السّن من الأمّيين، وكذا الأطفال الذين كان هاجسهم إقالة وزيرة التربية السابقة نورية بن غبريط، كما عبروا على حدّ مفهومهم، أنّ النظام القديم يشكل خطرا على مستقبلهم، وفي هذا الصدد، يجب أن يكون للحراك الشعبي ردود أفعال تسعى لحل الأزمة التي وجد المجتمع الجزائري نفسه فيها، ومن هذا المنطلق أقترح ما يلي:

1. تمسك الحراك الشعبي بمطالبه وأفكاره حول الوقوف في وجه النظام القديم، الذي أودى بالفرد والمجتمع الجزائري إلى الهاوية الثقافية، السياسية، الأمنية والاقتصادية خاصة؛
2. مرافقة الباحثين والنخبة المثقفة للحراك الشعبي والعمل على الحفاظ على المسار الصحيح للحراك؛ لتجنب الفوضى وغربلة الأفكار المتداولة في ظل تضارب الآراء والنظريات حول الموضوع؛
3. اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل ملء الفراغ السياسي الذي هو ليس في صالح الوطن، وفي نفس الوقت التّروي والتّريث في اختيار الأشخاص المؤهّلين القادرين على لملمة الوضعية المزرية التي تركها النظام القديم وراءه في سبيل بناء جمهورية جديدة.

د. ياسمينة كتفي

1. تعميق أسلوب الحوار القائم على التفاهم بين أطياف المجتمع الجزائري وطبقاته الاجتماعية من أجل ايجاد حلول للمشكلات التي تواجه الفراد والمجتمع؛
2. التمسك بالقيم الدينية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري والتي تحث الأفراد على عدم التفرقة وحب الآخرين وإشاعة روح التكافل والتراحم وتقديم يد المساعدة للأفراد؛
3. محاولة حل المشكلات المعاصرة التي يمر بها المجتمع والأفراد خاصة الشباب منهم مثل البطالة وتأخر سن الزواج الهجرة والعنف، وحلها على أسس سليمة ومنطقية وعلمية مدروسة؛

4. تعزيز الرقابة والأمن الاجتماعي ونشر السلام لحل مختلف الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع الجزائري.

أ.د الأزهر العقبي

1. إعادة بناء شرعية جديدة خارج الدستور الحالي وخارج المؤسسات المنهارة، وهذا من مجلس تأسيسي وحكومة انقاذ وطني ومجلس رئاسة؛
2. محاربة الفساد بكل أشكاله ومحاسبة المفسدين وإقامة دولة القانون التي يتظاهر من أجلها الشعب في الشارع، والتي يكون أساسها قضاء حر ومستقل عن باقي السلطات؛
3. التأسيس لمشروع مجتمع جديد في جمهورية جديدة أساسه الشعب هو مصدر الشرعية، ومصدر كل سلطة وهو السبيل الكفيل بأن يأخذ الشعب زمام مصيره بيده.

تم بحمد الله
دمتم بحفظ الله

التحول المجتمعي في الوطن العربي

المؤشرات، الآليات والأبعاد

"حالة الجزائر"

أد/نادية سعيد عيشور

يتفق أغلب المفكرين والاقتصاديين والسياسيين أنّ الثورة العقلية والرأسمالية - خلال القرون الثلاثة الأخيرة- هي من قلبت العالم رأسا على عقب، إذ عجّلت وتيرة التّغيرات وضاعفتها مقارنة مع ما أحدثته نظيرتها من الثورات خلال قرون خلت، وما زاد من سعتها وشدّة تعقيداتها في عديد من المجالات، إنما هو التّزايد الهجين للعوامل الظرفية وتفاعلها ضمن بُعدي الزمان والمكان بوصفها مفرزات نمط هذا العقل الرشيد. من هذا المنطلق يروم الكتاب الحالي، المتضمن لأشغال الندوة الوطنية - حول التحول المجتمعي في الوطن العربي: المؤشرات، الآليات والأبعاد. - حالة الجزائر- تشخيص مجمل التحولات المجتمعية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي والإعلامي والقيمي... عبر مختلف المؤسسات المجتمعية كالأسرة والمدرسة والأحزاب السياسية والإدارة والتنظيمات الاقتصادية وغيرها، ليرصد اهم الظروف والعوامل، فالظاهر والمؤشرات ثم الأبعاد، دوليا، عربيا ومحليا.

الكلمات المفتاحية: التحول المجتمعي، الانفتاح الاقتصادي، تكنولوجيا الإعلام، الهويات الجديدة، الفضاء المفتوح، التنمية السياسية، التحول الديمقراطي، الحراك الشعبي.

نادية سعيد عيشور، أستاذة التعليم العالي في علم الاجتماع بجامعة محمد لمين دباغين -سطيف 2/الجزائر، تقلدت عبر مسيرتها المهنية عديد مناصب (رئيس اللجنة العلمية، رئيس قسم، رئيس المجلس العلمي للكلية، عضو الندوة الجهوية لجامعات الشرق، عضو في عديد الهيئات والمجلات الوطنية)، كما تقوم بالإشراف على عديد النشاطات العلمية المثمرة لاسيما التظاهرات العلمية، لها مقالات، مداخلات ومؤلفات فردية وأخرى جماعية منشورة عبر صفحتها على محرك البحث قوقل.

EDITION SOUHEM
9 789931 673101